موسوعة شروح كتب السنة

عون المعبود على سنن أبي داود

١

تأليف

أبي الطيب محمد شمس الحق بن أمير العظيم ابادي

١٢٧٣ - ١٣٢٩ هـ

تحقيق

مركز الرسالة للدراسات وتحقيق التراث

مؤسسة الرسالة ناشرون

عون المعبود

على

سنن أبي داود

١٤

بسم الله الرحمن الرحيم

مؤسسة الرسالة ناشرون

الانتشار بألوان الطيف



هاتف: ٢٣٢١٢٧٥ ١١ (٩٦٣)
فاكس: ٢٣١١٨٣٨ ١١ (٩٦٣)
ص.ب: ٣٠٥٩٧

بيروت - لبنان
تلفاكس: ١٧٠٠٣٠٢ (٩٦١)
١٧٠٠٣٠٤ (٩٦١)
ص.ب: ١١٧٤٦٠

Resalah Publishers

Damascus - Syria
Tel:(963) 11 2321275
Fax:(963) 11 2311838
P.O.Box: 30597
Telefax: (961) 1 700 302
(961) 1 700 304
P.O.Box: 117460
Beirut - Lebanon

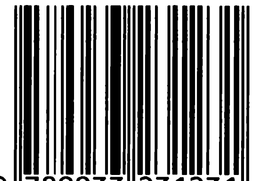
الطبعة الأولى

١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م

Http://www.resalah.com
E-mail: resalah@resalah.com
facebook.com/resalah2007
twitter.com/resalah1970
instagram.com resalahpublishers.

①

ISBN 978-9933-23-123-1



موسوعة شروح كتب السنة

عون المعبود

على

سنن أبي داود

تأليف

أبي الطيب محمد شمس الحق بن أمير العظيم ابادي

١٢٧٣ - ١٣٢٩ هـ

مركز الرسالة للدراسات وتحقيق التراث

تحقيق

عز الدين ضلي

الجزء الرابع عشر

مؤسسة الرسالة ناشرون


بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[٣٥] أَوَّلُ كِتَابِ الأَدَبِ

١ ـ بَابٌ فِي الحِلْمِ وَأَخْلَاقِ(*) النَّبِيِّ ﷺ

٤٧٩٩ ـ حَدَّثَنَا مَخْلَدُ بنُ خَالِدٍ الشَّعِيرِيُّ: حَدَّثَنَا عُمَرُ(**) بنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ ـ يَعْنِي ابْنَ عَمَّارٍ ـ: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ ـ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ اللهِ بنِ أَبِي طَلْحَةَ ـ قَالَ: قَالَ أَنَسٌ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنْ أَحْسَنِ النَّاسِ خُلُقاً، فَأَرْسَلَنِي يَوْماً لِحَاجَةٍ، فَقُلْتُ: وَاللهِ لَا أَذْهَبُ، وَفِي نَفْسِي أَنْ أَذْهَبَ لِمَا أَمَرَنِي بِهِ نَبِيُّ اللهِ ﷺ، قَالَ: فَخَرَجْتُ حَتَّى أَمُرَّ عَلَى صِبْيَانٍ . . .

(أول كتاب الأدب)

الأدب: استعمال ما يُحمَد قولاً وفعلاً، وقيل: الأخذُ بمكارِم الأخلاق، وقيل: الوقوف مع المستحسَنات، وقيل: هو تعظيم مَن فوقَك والرِّفقُ بمَن دُونَك، وقيل: إنه مأخوذٌ من المأدُبة، وهي الدَّعوَة إلى الطعام، سُمِّيَ بذلك لأنه يُدعَى إليه.

(بابٌ في الحِلم وأخلاقِ النبيِّ ﷺ)

(فقلتُ: والله لا أذهبُ) قال في «فتح الودود»: ظاهره أنَّ أنساً قال له ﷺ، وعليه حمله شُرَّاح الحديث، ويَردُ عليه أنه كيف خالَف أمرَ النبيِّ ﷺ ظاهراً، وكيف حَلَف بالله كاذباً، وكيف حمله النبيُّ ﷺ على الذَّهابِ بعدَ الحَلِف، وأجاب في بعض الشُّروح عن بعض هذه الإيرادات بجوابٍ يَصلُح جواباً عن الكُلِّ، فقال: إنَّ هذا القولَ صَدَر عن أنسٍ في صِغَره وهو غيرُ مُكلَّف. انتهى.

(فخرجتُ حتى أَمُرَّ على صِبيانٍ) أي: فخرجت أذهبُ إلى أن مررتُ على صبيانٍ، وجاء بصيغة المضارع استحضاراً لتلك الحالة.

(*) في نسخة على هامش الأصل: (وحسن الخلق)، وفي أخرى: (وحسن الهدي).

(**) في الأصل: (عمرو)، وهو خطأ. وهو عُمر بن يونس بن القاسم اليَمامي. انظر «تهذيب الكمال»: (٢١/ ٣٤) وفروعه.

وَهُمْ يَلْعَبُونَ فِي السُّوقِ، فَإِذَا رَسُولُ اللهِ ﷺ قَابِضٌ بِقَفَايَ مِنْ وَرَائِي، فَنَظَرْتُ إِلَيْهِ وَهُوَ يَضْحَكُ، فَقَالَ: «**يَا أُنَيْسُ، اذْهَبْ حَيْثُ أَمَرْتُكَ**»، قُلْتُ: نَعَمْ أَنَا أَذْهَبُ يَا رَسُولَ اللهِ. قَالَ أَنَسٌ: وَاللهِ لَقَدْ خَدَمْتُهُ سَبْعَ سِنِينَ ـ أَوْ: تِسْعَ سِنِينَ ـ مَا عَلِمْتُ قَالَ لِشَيْءٍ صَنَعْتُ: لِمَ فَعَلْتَ كَذَا وَكَذَا، وَلَا لِشَيْءٍ تَرَكْتُ: هَلَّا فَعَلْتَ كَذَا وَكَذَا.

٤٨٠٠ ـ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ ـ يَعْنِي ابْنَ المُغِيرَةِ ـ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ **أَنَسٍ** قَالَ: خَدَمْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَشْرَ سِنِينَ بِالمَدِينَةِ، وَأَنَا غُلَامٌ لَيْسَ كُلُّ أَمْرِي كَمَا يَشْتَهِي

(**وهم يَلعبون في السُّوق**) حالٌ من صبيان (**فإذا**) للمفاجأة (**قابضٌ**) أي: آخذٌ (**بقَفايَ**) بفتح ياء المتكلِّم، والقفا: مُؤخَّر العُنُق (**فنظرت إليه**) إلى رسول الله ﷺ (**وهو يضحَك**) حالٌ من الضمير المجرور (**فقال**: «**يا أُنَيس**») تصغيرُ أنس «**اذهب**» وفي رواية مسلم(١): «أَذَهَبْتَ؟».

(**سبعَ سنين، أو: تِسعَ سنين**) شكٌّ من الراوي، وفي رواية مسلم(٢): «تسعَ سنين» بغير الشَّك.

(**هلَّا فعلتَ**) هلَّا: بتشديد اللام، ومعناها إذا دخلتْ على الماضي: التوبيخ أو اللَّوم على تَرْك الفِعل. والمعنى: لم يقل رسول الله ﷺ لشيء صَنعتُه: لِمَ صنعتَه؟ ولا لشيءٍ لم أصنَعْه وكنتُ مأموراً به: لِمَ لا صنعتَه؟

قال المنذري(٣): وأخرجه مسلم، وفيه: «تسعَ سنين» من غير شكٍّ(٤).

(**خَدَمتُ النبيَّ ﷺ عشرَ سنين**) وفي الرواية المتقدمة: «تسعَ سنين»، فمعناه أنها تسع سنين وأشهُرٍ، فإنَّ النبيَّ ﷺ أقام بالمدينة عشرَ سنين، وخَدَمه أنسٌ في أثناء السَّنة الأولى، ففي رواية التِّسع لم يَحسِب الكسرَ، وفي رواية العشر حَسَبها سنةً كاملةً، وكلاهما صحيح. كذا قال النووي(٥).

(**ليس كلُّ أَمْري**) أي: ليس كلُّ خِدمةٍ من خَدَماتي التي خَدمتُ بها النبيَّ ﷺ (**كما يَشتَهي**

---

(١) في «صحيحه»: ٦٠١٥.

(٢) في «صحيحه»: ٦٠١٦.

(٣) في «مختصره»: (٧/ ١٦٠).

(٤) مسلم: ٦٠١٥ و٦٠١٦، وهو في «مسند أحمد» مختصراً: ١١٩٧٤ و١٣٨٥٦، وأخرجه البخاري بنحوه مختصراً: ٢٧٦٨.

(٥) في «شرح مسلم»: (٧/ ٣٦٨).

صَاحِبِي أَنْ يَكُونَ(*) عَلَيْهِ، مَا قَالَ لِي فِيهَا أُفٍّ قَطُّ، وَمَا قَالَ لِي: لِمَ فَعَلْتَ هَذَا؟ أَمْ: أَلَّا فَعَلْتَ هَذَا؟

٤٨٠١ ـ حَدَّثَنَا هَارُونُ بنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ هِلَالٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ يُحَدِّثُ قَالَ: قَالَ **أَبُو هُرَيْرَةَ** وَهُوَ يُحَدِّثُنَا: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَجْلِسُ مَعَنَا فِي المَسْجِدِ(**) يُحَدِّثُنَا، فَإِذَا قَامَ قُمْنَا قِيَاماً حَتَّى نَرَاهُ قَدْ دَخَلَ بَعْضَ بُيُوتِ أَزْوَاجِهِ، فَحَدَّثَنَا يَوْماً، فَقُمْنَا

صاحبي) أي: النبيُّ ﷺ **(أن يكون)** أي: أمري **(عليه)** أي: على ما يشتهي، أي: مما يكون موافقاً لما يشتهيه صاحبي، يريد به النبيَّ ﷺ، بل كان منها ما يكون مخالفاً لما يشتهيه ﷺ، ومع ذلك لم يَقُل في شيءٍ مما خالَف ما يشتهيه في مُدَّة الخِدمة - وهي عشرُ سنين - كلمةَ أُفٍّ قطُّ، وهذا من كمال خلقه الجميل.

(ما قال لي فيها) أي: في مدة خدمتي وهي عشر سنين **(أُفّ)** قال الحافظ: الأُفُّ: كلُّ مستقذَر من وَسَخ كقُلامة الظُّفُر وما يجري مجراها، ويقال ذلك لكل مُستخَفٍّ به، ويقال أيضاً عند تكرُّه الشيءِ وعند التضجُّر من الشيء.

وفي أُفٍّ عدة لغات: الحركات الثلاث بغير تنوين، وبالتنوين، وهذا كلُّه مع ضمِّ الهمزة والتشديد. قال: وفيها لغات كثيرة.

(أَمْ) بفتح الهمزة وسكون الميم بمعنى: أَوْ **(أَلَّا)** بفتح الهمزة والتشديد بمعنى هَلَّا.

والحديث سكت عنه المنذري[1].

(فإذا قامَ قُمنا) أي: لانفضاض المجلس لا للتعظيم؛ لأنهم ما كانوا يقومون له مقبلاً، فكيف يقومون له مدبراً **(قياماً)** أي: وقوفاً ممتدًّا **(حتى نَراهُ قد دَخَل بعضَ بُيُوت أزواجِه)** ولعلهم كانوا ينتظرون رجاء أن يَظهَر له حاجةٌ إلى أحدٍ معهم، أو يَعرِض له رجوع إلى الجلوس معهم، فإذا

(*) في نسخة على هامش الأصل: (أكون).

(**) في نسخة على هامش الأصل: (المجلس).

(١) وأخرجه أحمد: ١٣٠٢١، وبنحوه البخاري: ٦٠٣٨، ومسلم: ٦٠١١.

حِينَ(*) قَامَ، فَنَظَرْنَا إِلَى أَعْرَابِيٍّ قَدْ أَدْرَكَهُ فَجَبَذَهُ بِرِدَائِهِ، فَحَمَّرَ رَقَبَتَهُ ـ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَكَانَ رِدَاءً خَشِناً ـ فَالتَفَتَ، فَقَالَ لَهُ الأَعْرَابِيُّ: احْمِلْ لِي(**) عَلَى بَعِيرَيَّ هَذَيْنِ، فَإِنَّكَ لَا تَحْمِلُ لِي مِنْ مَالِكَ وَلَا مِنْ مَالِ أَبِيكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **«لَا، وَأَسْتَغْفِرُ اللهَ، لَا، وَأَسْتَغْفِرُ اللهَ، لَا، وَأَسْتَغْفِرُ اللهَ، لَا أَحْمِلُكَ(***) حَتَّى تُقِيدَنِي مِنْ جَبْذَتِكَ الَّتِي جَبَذْتَنِي»**. فَكُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ لَهُ الأَعْرَابِيُّ: وَاللهِ لَا أُقِيدُكَهَا، فَذَكَرَ الحَدِيثَ، قَالَ: . . . .

أيِسُوا تفرَّقوا ولم يقعُدوا لعدم حلاوة الجلوس بعده ﷺ **(فجَبَذه)** أي: جَذَبه **(بردائه)** أي: ردائه ﷺ **(فحَمَّر)** من التحمير، وهذا من عادة جُفاة العَرَب وخُشُونتهم وعَدَم تهذيب أخلاقهم، وقيل: لعله كان من المؤلفة ولهذا قال ما قال **(فالتفتَ)** أي: النبيُّ ﷺ إلى الأعرابيِّ **(فقال النبيُّ ﷺ: «لا»)** أي: لا أحمِلُ لك من مالي **«وأستغفرُ الله»** أي: إن كان الأمر على خلاف ذلك.

قال السيوطي في «مرقاة الصعود»: وهذا من حُسن العبارة؛ لأنَّ حذف الواو يُوهم نفيَ الاستغفار. وقال الفخر الرازي: رُوي عن أبي بكر الصِّديق أنه دخل السُّوق فقال لبيَّاع: أتبِيعُ هذا الثَّوب؟ فقال: لا عافاك الله، قال له أبو بكر: لو علمتم، قل: لا، وعافاك الله. وهذا من لطائف النَّحو؛ لأنه عند حذفها يوهِم كونَه دعاءً عليه، وعند ذكر الواو لا يبقى ذلك الاحتمال[1]. انتهى.

«حتى تُقِيدَني» من الإقادة **(فكلُّ ذلك يقول له الأعرابيُّ: واللهِ لا أُقِيدُكَها)** أي: الجَبذة، وكأنه أراد لكمال كرمه ﷺ أنه يَعفو البتَّة.

وفي رواية النسائيِّ[2] بعد قوله: (ولا من مالِ أبيك): فقال رسول الله ﷺ: **«لا، وأستغفرُ الله، لا أحمل لك حتى تُقِيدَني مما جَبَذْتَ برَقَبتي»** فقال الأعرابيُّ: لا والله لا أقيدك، فقال رسول الله ﷺ ذلك ثلاثَ مرَّات، كلُّ ذلك يقول: لا والله، لا أُقِيدُك **(فذكر الحديث)**.

وقد ذَكر النسائيُّ ما حَذَفه المؤلِّفُ، ففيه: فلمَّا سمعتُ قولَ الأعرابيِّ أقبلنا إليه سِراعاً، فالْتفتَ إلينا رسولُ الله ﷺ فقال: **«عزمت على مَن سمعَ كلامي أن لا يَبرَح مَقامَه حتى آذَنَ له»**.

(*) في نسخة على هامش الأصل: (حتى).

(**) في نسخة على هامش الاصل: (احملني).

(***) في نسخة على هامش الأصل: (لا أحمل لك).

(١) «مرقاة الصعود»: (٣/ ١٢١٨).

(٢) النسائي: ٤٧٧٦.

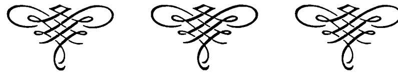
ثُمَّ دَعَا رَجُلاً فَقَالَ لَهُ: «**احْمِلْ لَهُ عَلَى بَعِيرَيْهِ هَذَيْنِ، عَلَى بَعِيرٍ شَعِيراً، وَعَلَى الآخَرِ تَمْراً**»، ثُمَّ التَفَتَ إِلَيْنَا فَقَالَ: «**انْصَرِفُوا عَلَى بَرَكَةِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ**».

(ثم دعا) أي: رسولُ الله ﷺ.

وفي الحديث بيان كمال خُلُقه ﷺ وحِلْمِه وصَفْحِه.

قال المنذريُّ[١]: وأخرجه النسائيُّ[٢]، وقال الدارَقطنيُّ: تفرَّد به محمد بن هِلال عن أبيه عن أبي هريرة عن النبيِّ ﷺ.

وسُئل الإمامُ أحمدُ عن محمد بن هلال عن أبيه عن أبي هريرة؟ فقال: ثقةٌ، وقال مرَّةً: ليس به بأس، قيل: أبوه؟ قال: لا أعرفه. وسُئل أبو حاتم الرازي عن محمد بن هلال؟ قال: صالح، وأبوه ليس بالمشهور[٣].



---

(١) في «مختصره»: (٧/ ١٦٢).

(٢) النسائي: **٧٦٨٠**، وهو في «مسند أحمد» مختصراً: **٧٨٦٩**، وأخرجه ابن ماجه أيضاً مختصراً جدًّا: **٢٠٩٣**، وإسناده ضعيف.

(٣) انظر «الجرح والتعديل»: (٨/ ١١٦).

٢ ـ بَابٌ فِي الوَقَارِ

٤٨٠٢ ـ حَدَّثَنَا النُّفَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا قَابُوسُ بنُ أَبِي ظَبْيَانَ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ قَالَ: حَدَّثَنَا **عَبْدُ اللهِ بنُ عَبَّاسٍ** أَنَّ نَبِيَّ اللهِ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ الهَدْيَ الصَّالِحَ، وَالسَّمْتَ الصَّالِحَ، وَالاقْتِصَادَ، جُزْءٌ مِنْ خَمْسَةٍ وَعِشْرِينَ جُزْءاً مِنَ النُّبُوَّةِ**».

(بابٌ في الوَقَار)

بفتح الواو. في «القاموس»: الوَقارُ كسَحابٍ: الرَّزَانة[١]. انتهى.

وفي «المصباح»: الوَقارُ: الحِلْم والرَّزَانة، وهو مصدرُ وَقُر بالضمِّ، مثل: جَمُل جَمالاً. والوَقار: العَظَمة أيضاً، ووَقَر وَقْراً من باب وَعَد: جَلَس بوَقارٍ[٢]. انتهى.

«**إنَّ الهَدْيَ الصالحَ**» بفتح الهاء وسكون الدَّال المهملة أي: الطريقة الصالح «**والسَّمْتَ الصالحَ**» بفتح السين المهملة وسكون الميم: هو حُسْن الهيئة والمَنظَر، وأصلُه: الطريق المُنقاد. وفي «النهاية»: أي: حُسْن هَيئته ومَنظَره في الدِّين، وليس من الحُسن والجَمال[٣]. انتهى.

«**والاقتِصاد**» أي: سلوك القصد في الأمور القولية والفعلية والدخول فيها برفق على سبيل يمكن الدوام عليه «**جُزءٌ من خمسة وعشرين جزءاً من النبوَّة**» أي: إنَّ هذه الخصال مَنحَها الله تعالى أنبياءه فاقتدَوا بهم فيها وتابعوهم عليها، وليس معنى الحديث أنَّ النبوَّة تتجزَّأ، ولا أنَّ مَن جَمع هذه الخصالَ كان فيه جزءٌ من النبوَّة، فإنَّ النبوَّة غير مُكتَسَبة بالأسباب، وإنما هي كرامة من الله تعالى لمَن أراد إكرامَه بها من عباده، وقد خُتمت بمحمدٍ ﷺ.

وقال العَلقميُّ: وقد يحتمل وجهاً آخرَ، وهو أنَّ مَن اجتمعت له هذه الخِصال تَلَقَّته الناس بالتعظيم والتبجيل والتوقير، وألبسَه الله عزَّ وجلَّ لباسَ التقوى الذي تَلبَسه أنبياؤه، فكأنها جزءٌ من النبوَّة. كذا في «السراج المنير»[٤] للعزيزي.

---

(١) «القاموس المحيط»: (وقر).
(٢) «المصباح المنير»: (وقر).
(٣) «النهاية»: (سمت).
(٤) «السراج المنير»: (٢/ ٦٥).

. . . .

وقال السيوطي[١]: وفي رواية الطبراني: «**جزء من خمسة وأربعين جزءاً**»[٢]، وفي رواية أخرى له: «**جزء من سبعين جزءاً**»[٣].

قال الخطابي: هَديُ الرَّجل: حالُه ومذهبُه وكذلك سَمتُه، وأصل السَّمْت: الطريق المنقاد، والاقتصاد: سلوك القَصْد في الأمر والدخول فيه برِفق وعلى سبيلٍ يمكن الدوام عليه. يريد أنَّ هذه الخِلال من شمائل الأنبياء، ومن الخِصال المعدودة من خصائلهم، وأنها جزءٌ من أجزاء خصائلهم، فاقتدوا بهم فيها وتابعوهم عليها[٤]. انتهى.

قال المنذري[٥]: في إسناده قابوس بن أبي ظَبْيان حصين بن جُندب الجَنْبي، كوفيٌّ لا يُحتَج بحديثه، وجَنْب: بطنٌ من مَذْحِج. وهو بفتح الجيم وسكون النون وبعدها باء موحدة.

وظَبْيان بفتح الظاء المعجمة وكسرها وبعدها باء بواحدة ساكنة وياء آخر الحروف مفتوحة وبعد الألف نون[٦].



(١) في «مرقاة الصعود»: (٣/ ١٢١٨).
(٢) «المعجم الكبير»: ١٢٦٠٩.
(٣) «المعجم الكبير»: ١٢٦٠٨.
(٤) «معالم السنن»: (٣/ ٢٧٩).
(٥) في «مختصره»: (٧/ ١٦٣).
(٦) والحديث في «مسند أحمد»: ٢٦٨٩، وهو حسن لغيره.

٣ ـ بَابُ مَنْ كَظَمَ غَيْظاً(*)

٤٨٠٣ ـ حَدَّثَنَا ابْنُ السَّرْحِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ سَعِيدٍ ـ يَعْنِي ابْنَ أَبِي أَيُّوبَ ـ عَنْ أَبِي مَرْحُومٍ، عَنْ سَهْلِ بنِ مُعَاذٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**مَنْ كَظَمَ غَيْظاً وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنْفِذَهُ، دَعَاهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ القِيَامَةِ عَلَى رُؤُوسِ الخَلَائِقِ، حَتَّى يُخَيِّرَهُ مِنْ أَيِّ الحُورِ العِينِ شاءَ(**)**».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: اسْمُ أَبِي مَرْحُومٍ: عَبْدُ الرَّحِيمِ(***) بنُ مَيْمُونٍ.

(بابُ مَن كَظَم غَيظاً)

قال في «النهاية»: كَظْمُ الغَيظِ: تَجرُّعُه واحتِمالُ سَبَبه والصَّبرُ عليه(١).

«**مَن كَظَم غَيظاً**» أي: اجترَعَ غضباً كامناً فيه «**أن يُنْفِذَه**» من التنفيذ والإنفاذ، أي: يُمضِيه.

«**دعاهُ الله يومَ القيامة على رؤوس الخلائق**» أي: شَهره بين الناس وأثنى عليه وتباهى به، ويُقال في حَقِّه: هذا الذي صَدرَت منه هذه الخصلة العظيمة «**حتى يُخيِّره**» أي: يجعلَه مُخيَّراً «**من أيِّ الحُور العِين شاء**» أي: في أخذِ أيِّهنَّ، وهو كنايةٌ عن إدخاله الجنَّة المَنِيعة وإيصاله الدَّرجة الرفيعة.

قال الطِّيبيُّ: وإنما حُمد الكظمُ؛ لأنه قهرٌ للنَّفْس الأمَّارة بالسُّوء، ولذلك مَدَحهم الله تعالى بقوله: ﴿وَٱلْكَٰظِمِينَ ٱلْغَيْظَ وَٱلْعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٣٤].

قال المنذريُّ(٢): وأخرجه الترمذيُّ وابن ماجه، وقال الترمذيُّ: حسنٌ غريب(٣). هذا آخر كلامه.

وسَهْل بن معاذ بن أنس الجُهَنيُّ ضعيفٌ. والذي روى عنه هذا الحديث أبو مَرْحوم عبدُ الرحيم ابنُ ميمونٍ الليثيُّ مولاهم المصريُّ، ولا يُحتَجُّ بحديثه.

(*) في نسخة على هامش الأصل: (بابٌ في كَظْم الغيظ).

(**) في نسخة على هامش الأصل: (من الحور ما شاء). وفي أخرى: (من الحور العِين ما شاء).

(***) في الأصل: (عبد الرحمن)، وهو كذلك في بعض نسخ «سنن أبي داود» الخطية، والمثبت موافق لما في كتب التراجم. انظر «تهذيب الكمال»: (١٨/ ٤٢) وفروعه.

(١) «النهاية»: (كظم).

(٢) في «مختصره»: (٧/ ١٦٤).

(٣) الترمذي: ٢١٤٠ و٢٦٦١، وابن ماجه: ٤١٨٦. وهو في «مسند أحمد»: ١٥٦٣٧.

٤٨٠٤ ـ حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بنُ مُكْرَمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ـ يَعْنِي ابْنَ مَهْدِيٍّ ـ عَنْ بِشْرٍ ـ يَعْنِي ابْنَ مَنْصُورٍ ـ عَنْ مُحَمَّدِ بنِ عَجْلَانَ، عَنْ سُوَيْدِ بنِ وَهْبٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَبْنَاءِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، نَحْوَهُ، قَالَ: «**مَلأَهُ اللهُ أَمْناً وَإِيمَاناً**»، لَمْ يَذْكُرْ قِصَّةَ «**دَعَاهُ اللهُ**»، زَادَ: «**وَمَنْ تَرَكَ لُبْسَ ثَوْبِ جَمَالٍ وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَيْهِ** ـ قَالَ بِشْرٌ: أَحْسِبُهُ قَالَ: **تَوَاضُعاً** ـ **كَسَاهُ اللهُ حُلَّةَ الكَرَامَةِ، وَمَنْ زَوَّجَ للهِ تَعَالَى، تَوَّجَهُ اللهُ تَاجَ المُلْكِ**».

٤٨٠٥ ـ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنِ الحَارِثِ بنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ....

(**حدثنا عُقبة بن مُكرَم**) بمضمومة وسكون كاف وفتح راء (**نحوَه**) أي نحو الحديث المذكور (**قال: «مَلأَهُ الله أمْناً وإيماناً» لم يذكر قصة: «دعاه الله»**) أي: قال: ملأه أمناً وإيماناً، مكان: دعاه الله إلخ «**ثوبِ جَمالٍ**» أي: زينة (**قال بِشرٌ**) يعني: ابنَ منصور (**أحسِبُه**) أي: محمدَ بنَ عجلانَ «**تواضعاً**» وهو مفعول له لـ (تَرَك) أي: أحسِب وأظنُّ أنَّ محمدَ بنَ عجلانَ قال بعد قوله: وهو يَقدِر عليه، لفظ: تواضعاً، ولكن لا أجزمه «**كساه الله حُلَّةَ الكرامة**» أي: أكرَمه الله وألبَسه من ثِياب الجنَّة «**ومَن زَوَّجَ**» مفعوله محذوف، أي: مَن يحتاجُ إلى الزواج «**لله**» أي: ابتغاءً لمرضاته، وقيل: مَن زَوَّج كريمته لله تعالى، وقيل: مَن أعطى لله اثنين من الأشياء، وفي «المشكاة»[1]: «مَن تزوَّج لله»، بزيادة التاء.

قال القاري في «المرقاة»[2]: أي: بأن يَنزِل عن درجته فيتزوَّج مَن هي أدنى مرتبةً منه ابتغاءً لمرضاة ربِّه. أو أراد بالتزوُّج صيانةَ دِينِه وحِفظَ نَسْلِهِ.

«**توَّجه الله**» بتشديد الواو، أي: ألبَسَه، وهو كناية عن إجلاله وتوقيره، أو أُعطِيَ تاجاً ومملكة في الجنَّة.

قال المنذري[3]: فيه روايةُ مجهولٍ.

---

(١) «مشكاة المصابيح»: ٤٣٤٨.

(٢) «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٢٧٨٣).

(٣) في «مختصره»: (٧/ ١٦٤).

«مَا تَعُدُّونَ الصُّرَعَةَ فِيكُمْ؟»، قَالُوا: الَّذِي لَا يَصْرَعُهُ الرِّجَالُ، قَالَ: «لَا، وَلَكِنَّهُ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الغَضَبِ».

«**ما تَعُدُّون الصُّرَعَة؟**» بضم الصاد المهملة وفتح الراء على وزن هُمَزة ولُمَزة: مَن يَصرَع[1] الناسَ.

قال العَلْقميُّ: بضم الصاد المهملة وفتح الراء: الذي يَصرَع الناسَ كثيراً بقُوَّته، والهاء للمبالغة في الصِّفة. والصُّرْعَة بضم الصاد وسكون الراء بالعكس، وهو مَن يَصرَعه غيرُه كثيراً[2]. انتهى.

(**قالوا**) أي: الصحابة رضي الله عنهم.

«**ولكنَّه الذي يَمْلِك نَفْسَه عند الغَضَب**» أي: عند ثَوَرانِه، فيَقهَر نَفسَه ويَكظِم غَيظَه.

قال المنذري[3]: وأخرجه مسلم أتم منه[4].



(١) في هامش الأصل: (الصَّرْع: الطَّرْح على الأرض).

(٢) نقله عنه العزيزي في «السراج المنير»: (٤/ ١٦٢).

(٣) في «مختصره»: (٧/ ١٦٥).

(٤) مسلم: ٦٦٤٢. وهو في «مسند أحمد»: ٣٦٢٦.

٤ ـ بَابُ مَا يُقَالُ عِنْدَ الغَضَبِ

٤٨٠٦ ـ حَدَّثَنَا يُوسُفُ بنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بنُ عَبْدِ الحَمِيدِ، عَنْ عَبْدِ المَلِكِ بنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ **مُعَاذِ بنِ جَبَلٍ** قَالَ: اسْتَبَّ رَجُلَانِ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَغَضِبَ أَحَدُهُمَا غَضَباً شَدِيداً حَتَّى خُيِّلَ إِلَيَّ أَنَّ أَنْفَهُ يَتَمَزَّعُ مِنْ شِدَّةِ غَضَبِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**إِنِّي لأَعْلَمُ كَلِمَةً لَوْ قَالَهَا، لَذَهَبَ عَنْهُ مَا يَجِدُ مِنَ الغَضَبِ**»، فَقَالَ: مَا هِيَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ**». قَالَ: فَجَعَلَ مُعَاذٌ يَأْمُرُهُ، فَأَبَى وَمَحِكَ وَجَعَلَ يَزْدَادُ غَضَباً.

(باب ما يُقالُ عند الغَضَب)

(**استَبَّ رَجُلان**) أي: سَبَّ أحدُهما الآخرَ (**حتى خُيِّلَ**) بصيغة المجهول من التخييل (**إليَّ**) بتشديد التحتية (**أنَّ أنفَه يتمزَّع**) أي: يتشقَّق ويتقطَّع، والمُزْعَة: هي القِطعة من الشيء. قاله الخطابي[(١)].

(**فقال: ما هي؟**) أي: قال معاذٌ: ما تلك الكلمة؟ (**فجعل معاذٌ يأمُرُه**) أي: الرجلَ الغضبانَ بقَوْلِ تلك الكلمة (**ومَحِكَ**) بالحاء المهملة من باب عَلِم ومَنَع، أي: لَجَّ في الخُصُومة.

وفي الحديث أنه ينبغي لصاحب الغضب أن يستعيذ فيقول: أعوذُ بالله من الشيطان الرجيم، وأنه سببٌ لزوال الغضب.

قال المنذري[(٢)]: وأخرجه الترمذي والنسائي[(٣)]، وقال الترمذي: هذا حديث مرسلٌ، عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من معاذ بن جبل، مات معاذٌ في خلافة عمر بن الخطاب، وقُتل عمر بن الخطاب وعبد الرحمن بن أبي ليلى غلامٌ ابنُ ستٍّ سنين.

وما قاله الترمذيُّ ظاهرٌ جدًّا، فإنَّ البخاريَّ ذَكر ما يدلُّ على أنَّ مَولدَ عبد الرحمن سنة سبعَ عشرةَ، وذكر غيرُ واحد أنَّ معاذ بن جبل توفي في الطاعون سنة ثمانيَ عشرة، وقيل: سنة سبعَ عشرة.

---

(١) في «معالم السنن»: (٣/ ٢٨١).

(٢) في «مختصره»: (٧/ ١٦٦).

(٣) الترمذي: ٣٧٥٤، والنسائي في «الكبرى»: ١٠١٤٩. وهو في «مسند أحمد»: ٢٢٠٨٦، وهو صحيح لغيره.

٤٨٠٧ ـ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ عَدِيِّ بنِ ثَابِتٍ، عَنْ **سُلَيْمَانَ بنِ صُرَدٍ** قَالَ: اسْتَبَّ رَجُلَانِ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَجَعَلَ أَحَدُهُمَا تَحْمَرُّ عَيْنَاهُ، وَتَنْتَفِخُ أَوْدَاجُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنِّي لأَعْرِفُ كَلِمَةً لَوْ قَالَهَا هَذَا، لَذَهَبَ عَنْهُ الَّذِي يَجِدُ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ**». فَقَالَ الرَّجُلُ: هَلْ تَرَى بِي مِنْ جُنُونٍ؟

٤٨٠٨ ـ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بنُ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ أَبِي حَرْبِ بنِ أَبِي الأَسْوَدِ، عَنْ **أَبِي ذَرٍّ** أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ لَنَا: «**إِذَا غَضِبَ أَحَدُكُمْ وَهُوَ قَائِمٌ فَلْيَجْلِسْ، فَإِنْ ذَهَبَ عَنْهُ الغَضَبُ، وَإِلَّا فَلْيَضْطَجِعْ**».

وقد أخرج النسائيُّ[١] هذا الحديث من رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أُبيٍّ بن كعبٍ، وهذا متصل.

(وتنتفِخُ أوداجُه) هي ما أحاط بالعُنق من عُروقٍ يَقطعُها الذابِحُ، جمع وَدَج بالحركة، وقيل: هما عِرقان غليظان عن جانبَي نُقْرَة النَّحْر.

«**لو قالها هذا**» أي: الذي احمرَّت عيناه وانتفخت أوداجُه من شِدَّة الغضب «**لذهب عنه الذي يَجِد**» أي: من الغضب «**أعوذ بالله من الشيطان الرجيم**» بدل من: (كلمة) «**هل تُرَى بي من جُنونٍ؟**» قال النووي: هو كلام مَن لم يَفقُه في دين الله ولم يتهذَّب بأنوار الشريعة المكرَّمة، وتوهَّم أنَّ الاستعاذة مختصة بالجنون، ولم يعلَم أنَّ الغضب من نَزغاتِ الشيطان، ويحتمل أنَّ هذا القائل كان من المنافقين أو من جُفاة الأعراب[٢]. انتهى.

قال المنذري[٣]: وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي[٤].

«**فإن ذهب عنه الغضب**» أي: فيها «**وإلَّا فليضطَجِع**» قال الخطابي: القائم متهيِّئٌ للحركة والبطش، والقاعد دونه في هذا المعنى، والمضطَجِع ممنوعٌ منهما، فيُشبِه أن يكون النبيُّ ﷺ إنما أمره بالقعود والاضطجاع لئلَّا يَبدُر منه في حال قيامه وقعوده بادِرة يَندَم عليها فيما بعد[٥]. انتهى.

---

(١) في «السنن الكبرى»: ١٠١٥١.

(٢) «شرح مسلم»: (٨/ ٨٧).

(٣) في «مختصره»: (٧/ ١٦٦)، وسقط من بعض مطبوعاته ذكر البخاري.

(٤) البخاري: ٣٢٨٢، ومسلم: ٦٦٤٦، والنسائي في «الكبرى»: ١٠١٥٣. وهو في «مسند أحمد»: ٢٧٢٠٥.

(٥) «معالم السنن»: (٣/ ٢٨١).

٤٨٠٩ ـ حَدَّثَنَا وَهْبُ بنُ بَقِيَّةَ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ دَاوُدَ، عَنْ بَكْرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ أَبَا ذَرٍّ، بِهَذَا الحَدِيثِ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهَذَا أَصَحُّ الحَدِيثَيْنِ.

٤٨١٠ ـ حَدَّثَنَا بَكْرُ بنُ خَلَفٍ وَالحَسَنُ بنُ عَلِيٍّ ـ المَعْنَى ـ قَالَا: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو وَائِلٍ القَاصُّ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى عُرْوَةَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ السَّعْدِيِّ، فَكَلَّمَهُ رَجُلٌ فَأَغْضَبَهُ، فَقَامَ فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ رَجَعَ وَقَدْ تَوَضَّأَ فَقَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي **عَطِيَّةَ** قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ الغَضَبَ مِنَ الشَّيْطَانِ، وَإِنَّ الشَّيْطَانَ خُلِقَ مِنَ النَّارِ**، ....

والحديث تكلم عليه المنذري وأبو داود بعد الحديث الآتي.

(عن داود) هو ابن أبي هند.

(بعث أبا ذرٍّ) أي: لحاجة من حاجاته ثم قال له **(بهذا الحديث)** أي: المذكور.

(وهذا أصحُّ الحديثين) يعني أنَّ حديث وهب بن بقية أصحُّ من حديث أحمد بن حنبل.

قال المنذري[١]: يريد أنَّ المرسَل أصحُّ، وقال غيره: إنما يروي أبو حَرب بن أبي الأسود عن عمِّه عن أبي ذرٍّ، ولا يُحفَظ له سماعٌ من أبي ذرٍّ. انتهى.

وقال المزي في «الأطراف»[٢]: إنما يروي أبو حربٍ عن عمِّه عن أبي ذرٍّ، ولا يُحفَظ له سماعٌ عن أبي ذرٍّ، ورواه عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه بإسناده[٣]، ورواه فيه عن أبي الأسود. انتهى.

(فكلَّمه) أي: عروة بن محمد **(فأغضَبَه)** أي: أغضَبَ الرجلُ عروةَ **(فقام)** أي: عروةُ.

«**إنَّ الغضب من الشيطان**» أي: من أثَرِ وَسوَسَته «**وإنَّ الشيطانَ خُلقَ**» بصيغة المجهول «**من النار**» قال تعالى: ﴿وَٱلْجَآنَّ خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ مِن نَّارِ ٱلسَّمُومِ ﴿٢٧﴾﴾ [الحجر: ٨٧]، وقال: ﴿خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ﴾ [**الأعراف**: ١٢]، وهذا دليلٌ على أنه من الجِنِّ؛ لأنَّ الملائكة خُلقوا من النُّور. قاله القاري[٤].

---

(١) في «مختصره»: (٧/ ١٦٧).

(٢) «تحفة الأشراف»: ١٢٠٠١.

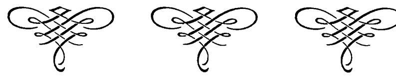
(٣) «مسند أحمد»: ٢١٣٤٨.

(٤) «مرقاة المفاتيح»: (٨/ ٣١٩٣).

وَإِنَّمَا تُطْفَأُ النَّارُ بِالمَاءِ، فَإِذَا غَضِبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَوَضَّأْ».

«**وإنما تُطفَأ**» بصيغة المجهول مهموزاً، أي: تُدفَع «**فليتوضَّأ**» أي: وُضوءَه للصلاة وإن كان على وضوء.

قال المنذري[(١)]: عطية هذا هو ابن سَعْد، ويقال: ابن قَيْس، ويقال ابن عَمرو بن عُروةَ، سَعديٌّ من بني بكر بن هوازن، ونَزَل الشامَ، وكان مولده بالبَلْقاء، وله صُحبَة، وكنيته أبو محمد[(٢)].



---

(١) في «مختصره»: (٧/ ١٦٧)، وكلام المنذري هذا أُضيف في طبعة شاكر والفقي تعليقاً، وسقط من بقية الطبعات.

(٢) والحديث في «مسند أحمد»: ١٧٩٨٥، وإسناده ضعيف، فيه أبو وائل القاصُّ، وهو عبد الله بن بَحِير الصنعاني المرادي، وهو ضعيف، وهو غير ابن رَيْسان، وعُروة بن محمد صدوق، وأبوه محمد مجهول، وقد انفرد بهذا الحديث. ولقوله: «الغضب من الشيطان» شاهد بمعناه من حديث سليمان بن صُرَد، سلف عند أبي داود برقم: ٤٧٨١.

٥ ـ بَابٌ فِي التَّجَاوُزِ في الأَمْرِ(*)

٤٨١١ ـ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: مَا خُيِّرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي أَمْرَيْنِ إِلَّا اخْتَارَ أَيْسَرَهُمَا مَا لَمْ يَكُنْ إِثْماً، فَإِنْ كَانَ إِثْماً كَانَ أَبْعَدَ النَّاسِ مِنْهُ، وَمَا انْتَقَمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِنَفْسِهِ إِلَّا أَنْ يُنْتَهَكَ حُرْمَةُ اللهِ، فَيَنْتَقِمَ للهِ بِهَا.

٤٨١٢ ـ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: ....

(بابٌ في التجاوُز في الأمر)

(ما خُيِّر) بصيغة المجهول من التخيير (إلَّا اختارَ أيسرَهما ما لم يكن إثماً) فيه استحباب الأخذ بالأيسر والأرفق ما لم يكن حراماً أو مكروهاً.

قال القاضي: ويحتمل أن يكون تخييره ﷺ ها هنا من الله تعالى، فيخيِّره فيما فيه عقوبتان، أو فيما بينه وبين الكُفَّار من القتال وأخذِ الجِزْية، أو في حقِّ أُمَّته في المجاهدة في العبادة أو الاقتصاد، وكان يختار الأيسَرَ في كلٍّ هذا.

قال: وأمَّا قولها: «ما لم يكن إثماً» فيُتصَوَّر إذا خيَّره الكُفار والمنافقون، فأمَّا إن كان التخيير من الله تعالى أو من المسلمين، فيكون الاستثناء منقطعاً[(١)]. كذا في «شرح مسلم» للنووي[(٢)].

(فإن كان) أي: أيسَرُ الأمرين (إثماً كان) أي: رسول الله ﷺ (منه) أي: من أيسرهما الذي يكون إثماً (إلَّا أن يُنتَهَك حُرْمَة الله) انتهاك حرمة الله تعالى: ارتكابُ ما حرَّمه، والاستثناء منقطعٌ، أي: لكن إذا انتُهِكَت حُرمةُ الله انتصرَ لله تعالى وانتقم ممَّن ارتكب ذلك.

قال المنذري[(٣)]: وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي[(٤)].

(*) في نسخة على هامش الأصل: (بابٌ في العفو والتجاوز).

(١) «إكمال المعلم»: (٧/ ٢٩١).

(٢) «شرح مسلم»: (٧/ ٣٨٤).

(٣) في «مختصره»: (٧/ ١٦٧).

(٤) البخاري: ٦١٢٦، ومسلم: ٦٠٤٥، والترمذي في «الشمائل»: ٣٤٩. وهو في «مسند أحمد»: ٢٤٨٤٦.

مَا ضَرَبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ خَادِماً وَلَا امْرَأَةً قَطُّ.

٤٨١٣ - حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطُّفَاوِيُّ، عَنْ هِشَامِ بنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ - يَعْنِي ابْنَ الزُّبَيْرِ - فِي قَوْلِهِ: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ﴾ [الأعراف: ١٩٩] قَالَ: أُمِرَ نَبِيُّ اللهِ ﷺ أَنْ يَأْخُذَ العَفْوَ مِنْ أَخْلَاقِ النَّاسِ.

(ما ضرب . . . إلخ) فيه أنَّ ضَرْبَ الزوجة والخادم والدابَّة وإن كان مباحاً للأدب فتركُه أفضل.

قال المنذري[١]: وأخرجه مسلم والنسائي[٢].

(في قوله) أي: في تفسير قوله تعالى: (﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ﴾) لمَّا عَدَّد الله تعالى من أحوال المشركين ما عَدَّده وتسفيه رأيهم وضلال سعيهم، أمرَ رسولَه ﷺ بأن يأخذ العفو من أخلاقهم، يقال: أخذتُ حقِّي عفواً، أي: سهلاً، وهذا نوعٌ من التيسير الذي كان يأمر به رسول الله ﷺ كما ثبت في «**الصحيح**» أنه كان يقول: «**يَسِّروا ولا تُعسِّروا، وبَشِّروا ولا تُنفِّروا**»[٣].

والمراد بالعفو هنا ضدُّ الجَهْد، والعفو: التساهل في كل شيء. كذا في بعض التفاسير. وفي «جامع البيان»[٤]: خُذ العَفوَ من أخلاق الناس، كقبول أعذارهم والمساهلة معهم. انتهى.

وفي «تفسير الخازن»: المعنى: اقبل الميسور من أخلاق الناس ولا تستقص عليهم فيستعصوا عليك فتتولد منه العداوة والبغضاء. وقال مجاهد: يعني: خُذ العَفوَ من أخلاق الناس وأعمالهم من غير تجسُّس، وذلك مثل قَبول الاعتذار منهم وتَرْك البحث عن الأشياء[٥].

وأخرج البخاريُّ[٦] عن عبد الله بن الزبير قال: ما نزلت: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ﴾ إلَّا في أخلاق الناس. وفي رواية[٧]: قال: أمرَ الله نبيَّه ﷺ أن يأخذ العَفوَ من أقوال الناس. وكذا في «جامع الأصول»[٨].

---

(١) في «مختصره»: (٧/ ١٦٨).

(٢) مسلم: ٦٠٥٠، والنسائي في «الكبرى»: ٩١١٨ و٩١١٩. وهو في «مسند أحمد»: ٢٥٩٥٦.

(٣) أخرجه البخاري: ٦٩، ومسلم: ٤٥٢٨. وهو في «مسند أحمد»: ١٢٣٣٣، من حديث أنس بن مالك ﷺ، وعند مسلم وأحمد: «وسَكِّنوا» بدل: «وبَشِّروا».

(٤) «جامع البيان» للإيجي: (١/ ٦٨٣).

(٥) «تفسير الخازن»: (٢/ ٢٨٣-٢٨٤).

(٦) في «صحيحه»: ٤٦٤٣.

(٧) للبخاري تعليقاً: ٤٦٤٤.

(٨) «جامع الأصول»: ٦٣٠.

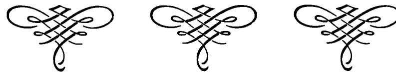
. . . .

وفي «الجمع بين الصحيحين»[١] للحميدي قال: أمر الله نبيه ﷺ أن يأخذ العَفوَ من أقوال الناس. أو كما قال. انتهى كلام الخازن.

وفي «الدر المنثور»[٢]: وأخرج سعيد بن منصور وابن أبي شيبة والبخاري وأبو داود والنسائي والطبراني والبيهقي[٣] وغيرهم، عن عبد الله بن الزبير قال: ما نزلت هذه الآية إلّا في أخلاق الناس: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ۝١٩٩﴾. وفي لفظ[٤]: أمر الله نبيَّه ﷺ أن يأخذ العَفوَ من أخلاق الناس.

وأخرج الحاكم[٥] وصحَّحه، عن ابن عمر في قوله تعالى: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ﴾، قال: أمرَ الله نبيَّه أن يأخذَ العَفوَ من أخلاق الناس. انتهى.

قال المنذري[٦]: وأخرجه البخاري والنسائي[٧].



(١) «الجمع بين الصحيحين»: ٢٧٨٥.

(٢) «الدر المنثور»: (٦/ ٧٠٧).

(٣) سعيد بن منصور: (٩٧٥ تفسير)، وابن أبي شيبة في «المصنف»: (١٣/ ٣٨٧)، والبخاري: ٤٦٤٣، وأبو داود: ٤٨١٣، والنسائي في «الكبرى»: ١١١٣١، والطبراني في «الكبير»: ١٤٨٤٠، والبيهقي في «دلائل النبوة»: (١/ ٣١٠).

(٤) هو لفظ رواية أبي داود والطبراني، وهو عند البخاري أيضاً معلَّقاً: ٤٦٤٤.

(٥) في «المستدرك»: (١/ ١٢٤).

(٦) في «مختصره»: (٧/ ١٦٨).

(٧) البخاري: ٤٦٤٣ بنحوه، ومعلَّقاً برقم: ٤٦٤٤ بلفظ المصنف، والنسائي في «الكبرى»: ١١١٣١.

٦ - بَابٌ فِي حُسْنِ العِشْرَةِ

٤٨١٤ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الحَمِيدِ - يَعْنِي الحِمَّانِيَّ -: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ **عَائِشَةَ** قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا بَلَغَهُ عَنِ الرَّجُلِ الشَّيْءُ لَمْ يَقُلْ: مَا بَالُ فُلَانٍ يَقُولُ؟ وَلَكِنْ يَقُولُ: «**مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَقُولُونَ كَذَا وَكَذَا؟**».

٤٨١٥ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بنُ عُمَرَ بنِ مَيْسَرَةَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا سَلْمٌ العَلَوِيُّ، عَنْ **أَنَسٍ** أَنَّ رَجُلاً دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ وَعَلَيْهِ أَثَرُ صُفْرَةٍ - وَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ قَلَّمَا يُوَاجِهُ رَجُلاً فِي وَجْهِهِ بِشَيْءٍ يَكْرَهُهُ - فَلَمَّا خَرَجَ قَالَ: «**لَوْ أَمَرْتُمْ هَذَا أَنْ يَغْسِلَ ذَا عَنْهُ**».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: سَلْمٌ لَيْسَ هُوَ عَلَوِيًّا، كَانَ يُبْصِرُ فِي النُّجُومِ، وَشَهِدَ عِنْدَ عَدِيِّ بنِ أَرْطَاةَ

(بابٌ في حُسنِ العِشْرة)

بكسر العين أي: المُعاشَرة.

(**إذا بَلَغه عن الرَّجل الشيءُ**) أي: المكروه (**لم يَقُل: ما بالُ فلانٍ؟**) أي: ما حاله وشأنه؟ يعني لم يُصرِّح باسمه (**ولكن يقول: «ما بالُ أقوامٍ يقولون كذا وكذا؟»**) احترازاً عن المواجهة بالمكروه مع حصول المقصود بدونه.

قال المنذري(١): وأخرجه النسائي بمعناه(٢).

(**حدثنا سَلْمٌ**) بفتح السين وإسكان اللام.

(**وعليه أَثَرُ صُفْرَة**) أي: على جَسَده أو على ثوبه أَثَر الزَّعْفران (**فلمَّا خَرَج**) أي: الرجلُ (**قال**) أي: رسول الله ﷺ «**لو أَمَرْتم**» الخِطاب للحاضرين من الصحابة ﷺ «**هذا**» أي: الرجلَ «**أن يَغسِل ذا**» أي: الأثر «**عنه**» أي: عن جسده أو ثَوبه.

(**ليس هو علويًّا**) أي: لم يكن من أولاد عليٍّ ﷺ، بل كان يُبصِر في النُّجوم، أي: يُبصِر في العُلوِّ؛ لأنَّ النُّجوم في العُلوِّ، فنُسِب إليه.

---

(١) في «مختصره»: (٧/ ١٦٨).

(٢) النسائي: ٣٤٥١، ولفظه: «ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله عز وجلَّ؟..»، وهذا اللفظ عند البخاري أيضاً: ٢١٦٨، ومسلم: ٣٧٧٩.

عَلَى رُؤْيَةِ الهِلَالِ، فَلَمْ يُجزْ شَهَادَتَهُ.

٤٨١٦ ـ حَدَّثَنَا نَصْرُ بنُ عَلِيٍّ: أَخْبَرَنِي أَبُو أَحْمَدَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الحَجَّاجِ بنِ فُرَافِصَةَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ (ح)**. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ المُتَوَكِّلِ العَسْقَلَانِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بنُ رَافِعٍ، عَنْ يَحْيَى بنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ** ـ رَفَعَاهُ جَمِيعاً ـ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**المُؤْمِنُ غِرٌّ كَرِيمٌ، وَالفَاجِرُ خِبٌّ لَئِيمٌ**».

(**فلم يُجِزْ شهادته**) بضم التحتية وكسر الجيم، أي: لم يَقبَل ابنُ أَرْطاةَ شهادةَ سَلْمٍ.

قال في «الخلاصة»[1]: ضعَّفه ابنُ معين، وقال شعبة: ذاك الذي يَرى الهلالَ قبل الناس بليلتين.

قال المنذري[2]: وأخرجه الترمذي والنسائي[3]، وسَلْمٌ هذا هو ابن قَيْسٍ، بصريٌّ لا يُحتَجُّ بحديثه.

(**الحَجَّاج بن فُرَافِصَة**) بضم الفاء وفتح الراء وكسر الفاء الثانية بعدها صاد مهملة.

(**رَفعَاه**) أي: نصرُ بن عليٍّ ومحمدُ بن المتوكل، والضمير المنصوب للحديث، يعني: روياه مرفوعاً.

«**المؤمن غِرٌّ**» بكسر الغين المعجمة وتشديد الراء «**كريم**» أي: موصوف بالوصفَين، أي: له الاغترار لكَرَمِه «**والفاجر**» أي: الفاسق «**خبٌّ**» بفتح خاء معجمة وتُكسر وتشديد موحَّدة، أي: يسعى بين الناس بالفساد. والتخبب: إفسادُ زوجة الغَيْر أو عبده «**لئيم**» أي: بخيل لَجُوج سيِّئ الخُلُق، وفي كلٍّ منهما الوصف الثاني سبب للأول، وهو نتيجة الثاني، فكلاهما من باب التذييل والتكميل. قاله القاري[4].

---

(١) «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» ص١٤٧.
(٢) في «مختصره»: (٧/ ١٦٨).
(٣) الترمذي في «الشمائل»: ٣٤٦، والنسائي في «الكبرى»: ٩٩٩٣ و٩٩٩٤. وهو في «مسند أحمد»: ١٢٣٦٧، وهو حسن في الشواهد.
(٤) «مرقاة المفاتيح»: (٨/ ٣١٧٩).

. . . .

قال الخطابي في «المعالم»[(١)]: معنى هذا الكلام أنَّ المؤمن المحمودَ هو مَن كان طَبعُه وشِيمَتُه الغَرارة، وقِلَّة الفِطنة للشَّرِّ، وترك البحث عنه، وأنَّ ذلك ليس منه جهلاً، لكنه كرمٌ وحُسن خُلق، وأنَّ الفاجر هو مَن كانت عادته الخبَّ والدَّهاء والوُغُول في معرفة الشَّرِّ، وليس ذلك منه عقلاً ولكنه خبٌّ ولُؤمٌ. انتهى.

وقال ابن الأثير[(٢)]: المؤمن غِرٌّ كريم، أي: ليس بذي مَكْرٍ، فهو يَنخَدع لانقياده ولِينِه، وهو ضِدُّ الخِبِّ، يقال: فتًى غِرٌّ وفتاة غِرٌّ. انتهى.

قال السيوطي[(٣)]: هذا أحد الأحاديث التي انتقدها الحافظ سراجُ الدِّين القَزْوِينيُّ على «المصابيح»، وزعم أنه موضوع، وقال الحافظ ابن حجر في رَدِّه عليه: قد أخرجه الحاكم[(٤)] من طريق عيسى بن يونس، عن سفيان الثوري، عن حَجَّاج بن فُرَافِصة، عن يحيى بن أبي كثير، به موصولاً.

وقال: أسنده المتقدِّمون من أصحاب الثوري. وحَجَّاج قال ابن معين: لا بأس به، قال: ولم يَحتجَّ الشيخان بِبِشْرٍ ولا بحَجَّاج.

قال الحافظ: بل الحَجَّاج ضعَّفه الجمهور، وبِشْر بن رافع أضعفُ منه، ومع ذلك لا يَتَّجِه الحُكم عليه بالوَضْع لفَقْدِ شَرْطِ الحاكم في ذلك. انتهى.

وقال الحافظ صلاح الدين العلائيُّ[(٥)]: بِشْر بن رافع هذا ضعَّفه أحمد بن حنبل، وقال ابن معين: لا بأس به، وقال ابن عديٍّ[(٦)]: لم أجد له حديثاً منكراً، وأخرجه البيهقي[(٧)] من طريق أبي داود الثانية فقال: عن حَجَّاج بن فُرَافِصة، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة به، فتَعيَّن المُبهَم أنه يحيى بن أبي كثير، وحَجَّاج هذا قال فيه ابن معين: لا بأس به، وذكره ابن حبَّان في «الثقات»[(٨)].

---

(١) «معالم السنن»: (٣/ ٨١).
(٢) في «النهاية»: (غرر).
(٣) في «مرقاة الصعود»: (٣/ ١٢٢١).
(٤) في «المستدرك»: (١/ ٤٣).
(٥) في «النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصابيح» ص٤٣.
(٦) في «الكامل»: (٢/ ١٦٦).
(٧) في «السنن الكبرى»: (١٠/ ١٩٥).
(٨) «الثقات»: (٦/ ٢٠٣).

٤٨١٧ ـ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ **عَائِشَةَ** قَالَتِ: اسْتَأْذَنَ رَجُلٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «**بِئْسَ ابْنُ الْعَشِيرَةِ**» ـ أَوْ: «**بِئْسَ رَجُلُ الْعَشِيرَةِ**» ـ ثُمَّ قَالَ: «**ائْذَنُوا لَهُ**»، فَلَمَّا دَخَلَ أَلَانَ لَهُ الْقَوْلَ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَلَنْتَ لَهُ الْقَوْلَ وَقَدْ قُلْتَ لَهُ مَا قُلْتَ؟ قَالَ: «**إِنَّ شَرَّ النَّاسِ مَنْزِلَةً عِنْدَ اللهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ وَدَعَهُ** ـ أَوْ: **تَرَكَهُ** ـ **النَّاسُ** ....

وقال أبو حاتم[1]: هو شيخٌ صالح مُتعبِّد، وقال أبو زرعة: ليس بالقويِّ.

وتوثيق الأولين مقدَّم على هذا الكلام، وحصلت برواية حَجَّاج هذا المتابعة لبِشْر بن رافع في الحديث، وخرج به عن الغرابة، فالحديث بروايتهما لا ينزل عن درجة الحسن. انتهى كلام السيوطي ملخَّصاً.

قال المنذري[2]: وأخرجه الترمذي وقال: غريب لا نعرفه إلَّا من هذا الوجه[3]. هذا آخر كلامه.

وفي إسناده بشر بن رافع الحارثي اليمامي ولا يحتج بحديثه.

(استأذن رجلٌ) أي: طلب الإذنَ **(على النبيِّ ﷺ)** أي: في الدخول عليه «**بئس ابن العشيرة، أو: بئس رجل العشيرة**» (أو) للشكِّ من بعض الرُّواة، أي: بئس هو من قومه.

قال الطِّيبيُّ[4]: العشيرة: القبيلة، أي: بئس هذا الرجل من هذه العشيرة، كما يقال: يا أخا العرب، لرجلٍ منهم. قال القاضي: هذا الرجل هو عُيَينة بن حِصْن، ولم يكن أسلمَ حينئذٍ، وإن كان قد أظهر الإسلام، فأراد النبيُّ ﷺ أن يُبيِّن حالَه ليعرفَه الناسُ ولا يغترَّ به مَن لم يعرف حالَه. قال: وكان منه في حياة النبيِّ ﷺ وبعده ما دلَّ على ضعف إيمانه، وارتدَّ مع المرتدِّين، وجيء به أسيراً إلى أبي بكر رضي الله عنه.

(ثم قال: «ائذنوا») بهمزة ساكنة وصلاً، أي: أَعطوا الإذن.

(أَلَانَ له القولَ) أي: قال له قولاً ليِّناً.

«**مَن وَدَعَه، أو: تَرَكه الناسُ**» شكٌّ من الراوي، ومعنى الفِعلَين واحد.

---

(١) في «الجرح والتعديل» لابنه: (٣/ ١٦٤).

(٢) في «مختصره»: (٧/ ١٦٩).

(٣) الترمذي: ٢٠٧٩. وهو في «مسند أحمد»: ٩١١٨.

(٤) في «شرح المشكاة»: (١٠/ ٣١١٨).

لاِتِّقَاءِ فُحْشِهِ».

٤٨١٨ ـ حَدَّثَنَا عَبَّاسٌ العَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَسْوَدُ بنُ عَامِرٍ: حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ **عَائِشَةَ**، فِي هَذِهِ القِصَّةِ، قَالَتْ: فَقَالَ ـ تَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ ـ: «**يَا عَائِشَةُ، إِنَّ مِنْ شِرَارِ النَّاسِ الَّذِينَ يُكْرَمُونَ اتِّقَاءَ أَلْسِنَتِهِمْ**».

«**لاِتِّقاء فُحشِه**» أي: لأجل قبيح قولِه وفعلِه، وفي روايةٍ للبخاري: «**اتقاء شَرِّه**».

قال القرطبي[1]: في الحديث جواز غِيبَة المُعلِن بالفِسق أو الفُحْش، ونحو ذلك من الجَوْر في الحكم والدُّعاء إلى البدعة، مع جواز مداراتهم اتقاءَ شرِّهم ما لم يُؤدِّ ذلك إلى المُداهَنة في دين الله تعالى.

ثم قال: والفرق بين المداراة والمداهنة أنَّ المداراة: بَذْلُ الدُّنيا لصلاح الدُّنيا أو الدِّين أو هما معاً، وهي مباحة وربما استُحبَّت. والمداهنة: تَركُ الدِّين لصلاح الدُّنيا، والنبيُّ ﷺ إنما بَذَلَ له من دُنياه حُسنَ عِشْرته والرِّفق في مكالمته، ومع ذلك فلم يَمدَحه بقولٍ، فلم يُناقِض قولَه فيه فعلُه، فإنَّ قولَه فيه قول حقٍّ، وفعلَه معه حُسن عِشْرة، فيزول مع هذا التقرير الإشكال بحمد الله تعالى. كذا في «فتح الباري»[2].

قال المنذري[3]: وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي[4].

وهذا الرجل هو عُيَينة بن حِصْن بن حُذيفة بن بَدْر الفَزَاريُّ، وقيل: هو مَخرَمة بن نَوفَل الزُّهريُّ والد المِسْوَر بن مَخرمَة رضي الله عنه.

«**الذين يُكرَمون**» بصيغة المجهول من الإكرام، أي: يُكرِمهم الناسُ ويُوَقِّرونهم «**اتِّقاءَ ألسنَتِهم**» بالنصب مفعول له لـ (يُكرَمون) أي: لأجل اتِّقاء ألسنتهم.

قال المنذري[5]: ذكر يحيى بن سعيد القطَّان أنَّ مجاهداً لم يسمع من عائشة. وأخرج البخاريُّ ومسلم في «صحيحهما» حديث مجاهد عن عائشة[6].

---

(١) في «المفهم»: (٦/ ٥٧٣).
(٢) «فتح الباري»: (١٠/ ٤٥٤).
(٣) في «مختصره»: (٧/ ١٦٩).
(٤) البخاري: ٦٠٣٢ و٦٠٥٤، ومسلم: ٦٥٩٦، والترمذي: ٢١١٤.
(٥) في «مختصره»: (٧/ ١٧٠).
(٦) أخرجه البخاري: ٦٠٥٤ و٦١٣١، ومسلم: ٦٥٩٦، لكن من حديث عروة عن عائشة، وأمَّا حديث مجاهد عن عائشة فأخرجه أحمد: ٢٤٧٩٨، وعنده: «اتقاء شرهم» بدل: «اتقاء ألسنتهم».

٤٨١٩ ـ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ مَنِيعٍ: حَدَّثَنَا أَبُو قَطَنٍ: أَخْبَرَنَا مُبَارَكٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ **أَنَسٍ** قَالَ: مَا رَأَيْتُ رَجُلاً التَقَمَ أُذُنَ النَّبِيِّ ﷺ فَيُنَحِّي رَأْسَهُ حَتَّى يَكُونَ الرَّجُلُ هُوَ الَّذِي يُنَحِّي رَأْسَهُ، وَمَا رَأَيْتُ رَجُلاً أَخَذَ بِيَدِهِ فَتَرَكَ يَدَهُ حَتَّى يَكُونَ الرَّجُلُ هُوَ الَّذِي يَدَعُ يَدَهُ.

٤٨٢٠ ـ حَدَّثَنَا مُوسَى بنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ **عَائِشَةَ** أَنَّ رَجُلاً اسْتَأْذَنَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**بِئْسَ أَخُو العَشِيرَةِ**». فَلَمَّا دَخَلَ انْبَسَطَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَكَلَّمَهُ، فَلَمَّا خَرَجَ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، لَمَّا اسْتَأْذَنَ قُلْتَ: «**بِئْسَ أَخُو العَشِيرَةِ**»، فَلَمَّا دَخَلَ انْبَسَطْتَ إِلَيْهِ! فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**يَا عَائِشَةُ، إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يُحِبُّ الفَاحِشَ المُتَفَحِّشَ**»(*).

(**التَقم أُذُن النبيِّ ﷺ**) أي: وضع فمَه على أُذُنه ﷺ للتناجي (**فيُنَحِّي رأسَه**) الضميران للنبيِّ ﷺ.

قال المنذري[(١)]: في إسناده مبارك بن فضالة أبو فضالة القُرَشيُّ العدويُّ مولاهم البصريُّ. قال عفَّان بن مسلم: ثقة، وضعَّفه الإمام أحمد ويحيى بن معين والنسائي[(٢)].

(**انبَسَط إليه**) أي: تبسَّم له وألَانَ القولَ له، وقيل: أي: جعله قريباً من نفسه. كذا في «المرقاة»[(٣)].

«**إنَّ الله لا يُحبُّ الفاحشَ المتفَحِّش**» قال الخطابيُّ[(٤)]: أصل الفُحش زيادةُ الشيء على مِقدارِه، يقول ﷺ: إن استقبال المرء صاحبه بعُيُوبه إفحاشٌ، واللهُ لا يُحبُّ الفُحشَ، ولكن الواجب أن يتأنَّى به ويَرفُق به، ويكني في القول ويوري ولا يصرِّح.

وقال في «النهاية»: الفاحش: ذو الفُحش في كلامه وفَعاله، والمُتفحِّش: الذي يتكلَّف ذلك ويتعمَّده[(٥)].

والحديث سكت عنه المنذري[(٦)].

(*) في نسخة على هامش الأصل: («سُئل أبو داود عن معنى قول النبي ﷺ: «بئس أخو العشيرة»، فقال: ذلك للنبيِّ ﷺ خاصة». هذه العبارة قد وُجدت في نسخة واحدة).

(١) في «مختصره»: (٧/ ١٧٠).

(٢) وأخرجه بنحوه الترمذي: ٢٦٥٨، وابن ماجه: ٣٧١٦.

(٣) «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٣٠٣٣).

(٤) في «معالم السنن»: (٣/ ٢٨٢).

(٥) «النهاية»: (فحش).

(٦) وهو صحيح.

٧ ـ بَابٌ فِي الحَيَاءِ

٤٨٢١ ـ حَدَّثَنَا القَعْنَبِيُّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بنِ عَبْدِ اللهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الأَنْصَارِ وَهُوَ يَعِظُ أَخَاهُ فِي الحَيَاءِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**دَعْهُ، فَإِنَّ الحَيَاءَ مِنَ الإِيمَانِ**».

(بابٌ في الحياء)

بالمدِّ، وهو في اللغة: تغيُّر وانكسارٌ يَعتَري الإنسان من خَوفِ ما يُعابُ به.

وفي الشرع: خُلُق يبعثُ على اجتِناب القَبِيح ويَمنَع من التقصير في حقِّ ذي الحقِّ. كذا قال الحافظ[١].

(وهو يعِظُ أخاه في الحياء) قال النووي[٢]: أي: ينهاه عنه ويُقبِّح له فِعلَه ويَزجُره عن كثرته. وقال الحافظ[٣]: أي: ينصحه أو يخوِّفه أو يذكِّره.

كذا شرحوه، والأَولى أن يُشرَح بما جاء عند البخاري في «الأدب»[٤] ولفظه: يعاتب أخاه في الحياء يقول: إنك لتستحيي، حتى كأنه يقول: قد أَضَرَّ بك.

«**دَعْه**» أي: اترُكه على حاله «**فإنَّ الحياء من الإيمان**» أي: من شُعَبِه.

قالوا: إنما جُعل الحياء من الإيمان وإن كان غَرِيزةً؛ لأنَّ استعماله على قانون الشرع يحتاج إلى قَصْدٍ واكتِسابٍ وعِلْمٍ.

قال المنذري[٥]: وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه[٦].

---

(١) في «فتح الباري»: (١/ ٥٢).

(٢) في «شرح مسلم»: (١/ ٣٥٤).

(٣) في «فتح الباري»: (١/ ٧٤).

(٤) «الأدب المفرد»: ٦٠٢.

(٥) في «مختصره»: (٧/ ١٧٠).

(٦) البخاري: ٢٤، ومسلم: ١٥٤، والترمذي: ٢٨٠٣، والنسائي: ٥٠٣٣، وابن ماجه: ٥٨. وهو في «مسند أحمد»: ٥١٨٣.

٤٨٢٢ ـ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بنِ سُوَيْدٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: كُنَّا مَعَ عِمْرَانَ بنِ حُصَيْنٍ وَثَمَّ بُشَيْرُ بنُ كَعْبٍ، فَحَدَّثَ **عِمْرَانُ بنُ حُصَيْنٍ** قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**الحَيَاءُ خَيْرٌ كُلُّهُ**» ـ أَوْ قَالَ: «**الحَيَاءُ كُلُّهُ خَيْرٌ**» ـ فَقَالَ بُشَيْرُ بنُ كَعْبٍ: إِنَّا نَجِدُ فِي بَعْضِ الكُتُبِ أَنَّ مِنْهُ سَكِينَةً وَوَقَاراً، وَمِنْهُ ضَعْفاً. فَأَعَادَ عِمْرَانُ الحَدِيثَ، فَأَعَادَ

(**عن أبي قتادة**) هو تميم بن نُذَير العدويُّ البصريُّ، وقيل في اسمه غير ذلك، والأول أشهر، رضي الله عنه.

ونُذَير بضمِّ النون وفتح الذال المعجمة وسكون الياء آخر الحروف وراء مهملة. قاله المنذري[(١)].

(**وثَمَّ**) بفتح المثلثة وتشديد الميم المفتوحة، ظرف مكان، وفي رواية مسلم[(٢)]: وفينا بُشَير بن كعب.

(**بُشَير**) بالتصغير تابعي جليل.

«**الحياء خيرٌ كلُّه، أو قال: الحياء كلُّه خير**» (أو) للشك.

قال الحافظ[(٣)]: أشكَل حملُه على العُموم؛ لأنَّه قد يصدُّ صاحبَه عن مواجهة مَن يرتكب المنكراتِ ويَحملُه على الإخلال ببعض الحقوق.

والجواب أنَّ المراد بالحياء في هذه الأحاديث: ما يكون شرعيًّا، والحياء الذي ينشَأ عنه الإخلال بالحقوق ليس حياءً شرعيًّا، بل هو عَجزٌ ومَهانةٌ، وإنما يُطلَق عليه حياءٌ لمشابهته للحياء الشرعيِّ، وهو خُلُق يَبعَث على تركِ القبيح. انتهى.

(**أنَّ منه**) أي: من الحياء، و(من) للتبعيض (**سكينةً ووقاراً**) قال القرطبي: معنى كلام بُشَير أنَّ من الحياء ما يحمل صاحبه على الوقار بأن يوَقِّر غيرَه ويَتوقَّر هو في نفسه، ومنه ما يحمله على أن يَسكُن عن كثير مما يتحرَّك الناس فيه من الأمور التي لا تليق بذي المروءة.

(**ومنه ضَعفاً**) بفتح الضاد وضمِّها لغتان، أي: كالحياء الذي يمنع عن طلب العلم ونحوه.

---

(١) في «مختصره»: (٧/ ١٧١).
(٢) برقم: ١٥٧.
(٣) في «فتح الباري»: (١٠/ ٥٢٢).

بُشَيْرٌ الكَلَامَ، قَالَ: فَغَضِبَ عِمْرَانُ حَتَّى احْمَرَّتْ عَيْنَاهُ، وَقَالَ: أَلَا أَرَانِي أُحَدِّثُكَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَتُحَدِّثُنِي عَنْ كُتُبِكَ. قَالَ: قُلْنَا: يَا أَبَا نُجَيْدٍ، إِيهِ إِيهِ(*).

٤٨٢٣ ـ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رِبْعِيِّ بنِ حِرَاشٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ ....

(فغضِب عمران) وسبب غضبه وإنكاره على بُشَير لكونه قال: ومنه ضَعفاً، بعد سماعه قول النبي ﷺ أنه خيرٌ كلُّه، وقيل: إنما أنكره عليه من حيث إنه ساقه في معرِض من يُعارِض كلام الرسول بكلام غيره.

(يا أبا نُجَيد) بضم النُّون وفتح الجيم وآخره دالٌ مهمَلة، وهو كنية عمران بن حصين (إِيهِ إِيهِ) قال في «القاموس»: (إِيهْ) بكسر الهمزة وإسكان الهاء: زجرٌ بمعنى حسْبُك، و(إِيهِ) مبنيةٌ على الكسر، فإذا وصلت نوَّنت، و(أَيْهاً) بالنصب والفتح: أمرٌ بالسكوت[1].

والمعنى، والله أعلم: يا أبا نُجَيد، حَسْبُك ما صدر منك من الغضب والإنكار على بُشَير، فإنه منَّا ولا بأس به، فاسكت ولا تزدَد غضباً وإنكاراً.

وفي بعض النسخ: (إنَّه إنَّه، أي: صادق)، وفي بعضها: (إنَه إنَه)، وفي رواية مسلم[2]: يا أبا نُجَيد، إنَّه لا بأس به.

قال النوويُّ: معناه: ليس هو مما يُتَّهم بنفاقٍ أو زَندَقة أو بِدعَة أو غيرها مما يخالِف به أهل الاستقامة[3]. انتهى.

قال المنذري[4]: وأخرجه مسلم بمعناه[5].

(عن رِبْعِيٍّ) بكسر أوَّله وسكون الموحدة (بنِ حِرَاشٍ) بكسر المهملة وآخره معجمة.

«إنَّ مما أدرَك الناسُ» أي: أهل الجاهلية، و(الناس) يجوز فيه الرفع، والعائد على (ما)

(*) في نسخة على هامش الأصل: (إنه إنه)، وفي أخرى: (إنه إنه، أي: صادق).

(١) «القاموس المحيط»: (إيه).

(٢) برقم: ١٥٧.

(٣) «شرح مسلم»: (١/ ٣٥٦).

(٤) في «مختصره»: (٧/ ١٧١).

(٥) مسلم: ١٥٦ و١٥٧. وهو في «مسند أحمد»: ١٩٩٩٩.

مِنْ كَلَامِ النُّبُوَّةِ الأُولَى: إِذَا لَمْ تَسْتَحْيِ فَاصْنَعْ(*) مَا شِئْتَ»(**).

محذوف، ويجوز النصب، والعائد ضمير الفاعل، و(أدرك) بمعنى بلغ، و(إذا لم تَستَحْيِ) اسم إنَّ بتأويل هذا القول «**من كلام النُّبوَّة الأُولى**» قال العزيزي[١]: أي: نبوَّة آدم، وقال القاري[٢]: (من) تبعيضية، والمعنى أنَّ من جملة أخبار أصحاب النبوَّة السابقة من الأنبياء والمرسلين.

قال الخطابي في «المعالم»[٣]: معناه أنَّ الحياء لم يَزَل أمرُه ثابتاً واستعمالُه واجباً منذ زمان النبوَّة الأُولى، فإنه ما من نبيٍّ إلَّا وقد نَدَبَ إلى الحياء وبُعِث عليه، وأنه لم يُنسَخ فيما نُسخ من شرائعهم، وذلك أنه أمرٌ قد عُلِم صوابُه وبان فضلُه واتَّفقَت العُقول على حُسنِه، وما كانت هذه صفتَه لم يَجْرِ عليه النسخُ والتبديل.

«**إذا لم تَستَحْيِ**» بسكون الحاء وكسر الياء وحذف الثانية للجزم «**فاصنَع ما شئتَ**» قال في «شرح السنة»[٤]: فيه أقاويل:

أحدها: أنَّ معناه الخَبَر وإن كان لفظُه لفظَ الأمرِ، كأنه يقول: إذا لم يمنعك الحياءُ فعلتَ ما شئتَ مما تدعوك إليه نفسُك من القبيح. وإلى هذا المعنى ذهب أبو عُبيد.

وثانيها: أنَّ معناه الوعيد، كقوله تعالى: ﴿ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠] أي: اصنع ما شئت فإنَّ الله يُجازيك. وإليه ذهب أبو العباس.

وثالثها: معناه: ينبغي أن تنظُر إلى ما تريد أن تفعله، فإن كان ذلك مما لا يُستَحيا منه فافعله، وإن كان مما يُستَحيا منه فدَعْهُ. وإليه ذهب أبو إسحاق المَروَزيُّ.

قال المنذري[٥]: وأخرجه البخاري وابن ماجه[٦].

(*) في نسخة على هامش الأصل: (فاعمل). وفي أخرى: (فافعل).

(**) في نسخة على هامش الأصل: («سُئل أبو داود: أعِند القعنبيِّ عن شعبة غير هذا الحديث؟ قال: لا». هذه العبارة قد وُجدت في نسخة واحدة).

(١) في «السراج المنير»: (١/ ٩) و(٢/ ١٤٤).

(٢) في «مرقاة المفاتيح»: (٨/ ٣١٧٢).

(٣) «معالم السنن»: (٣/ ٢٨٣).

(٤) «شرح السنة»: (١٣/ ١٧٤).

(٥) في «مختصره»: (٧/ ١٧٢).

(٦) البخاري: ٣٤٨٤، وابن ماجه: ٤١٨٣، وهو في «مسند أحمد»: ١٧٠٩٠.

٨ - بَابٌ فِي حُسْنِ الخُلُقِ

٤٨٢٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - يَعْنِي الإِسْكَنْدَرَانِيَّ - عَنْ عَمْرٍو، عَنِ المُطَّلِبِ، عَنْ **عَائِشَةَ** قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّ المُؤْمِنَ لَيُدْرِكُ بِحُسْنِ خُلُقِهِ دَرَجَةَ الصَّائِمِ القَائِمِ**».

٤٨٢٥ - حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ وَحَفْصُ بنُ عُمَرَ قَالَا: حَدَّثَنَا (ح). وَحَدَّثَنَا ابنُ كَثِيرٍ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، ....

(بابٌ في حُسنِ الخُلُق)

«**بحُسنِ خُلُقه**» بضم اللام ويجوز سكونها «**درجة الصائم القائم**» أي: قائم الليل في الطاعة، وإنما أُعطيَ صاحبُ الخُلُق الحَسنِ هذا الفضلَ العظيم؛ لأنَّ الصائم والمصلي في الليل يجاهدان أنفُسَهما في مخالفة حظِّهما، وأما مَن يحسُن خُلُقه مع الناس مع تبايُن طبائعهم وأخلاقهم، فكأنَّه يجاهد نفوساً كثيرة، فأدرك ما أدركه الصائم القائم، فاستويا في الدرجة بل ربما زاد.

والحديث سكت عنه المنذري[١].

وقال في كتاب «الترغيب»[٢]: ورواه ابن حبَّان في «صحيحه»، والحاكم[٣] وقال: صحيح على شرطهما، ولفظه: «**إنَّ المؤمن ليُدرِك بحُسنِ الخُلُق درجاتِ قائم الليل وصائم النهار**».

ورواه الطبراني في «الأوسط»[٤] - وقال: صحيح على شرط مسلم[٥] - عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنَّ الله ليُبلِّغ العبدَ بحُسنِ خُلُقه درجة الصَّوم والصلاة**».

(**أخبرنا شعبة**) قال المزي في «الأطراف»[٦]: حديث أبي الدرداء أخرجه أبو داود في الأدب،

---

(١) وهو في «مسند أحمد»: ٢٥٠١٣، ولفظه: «إنَّ الرجل» بدل: «إنَّ المؤمن»، وهو صحيح لغيره.
(٢) «الترغيب والترهيب»: (٣/ ٢٧١).
(٣) ابن حبان: ٤٨٠، والحاكم: (١/ ٦٠).
(٤) برقم: ٣٩٧٠.
(٥) قوله: «صحيح على شرط مسلم» هو تتمةٌ لكلام الحاكم، فبَعد أن أخرج الحاكم حديث عائشة قال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يُخرجاه، وشاهده صحيح على شرط مسلم. ثم أخرج شاهدَه وهو حديث أبي هريرة.
(٦) «تحفة الأشراف»: ١٠٩٩٢.

عَنِ القَاسِمِ بنِ أَبِي بَزَّةَ، عَنْ عَطَاءٍ الكَيْخَارَانِيِّ، عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ، عَنْ **أَبِي الدَّرْدَاءِ** رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**مَا مِنْ شَيْءٍ أَثْقَلُ فِي المِيزَانِ مِنْ حُسْنِ الخُلُقِ**».

قَالَ أَبُو الوَلِيدِ: قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءً الكَيْخَارَانِيَّ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهُوَ عَطَاءُ بنُ يَعْقُوبَ، وَهُوَ خَالُ إِبْرَاهِيمَ بنِ نَافِعٍ، يُقَالُ: كَيْخَارَانِيٌّ، وَكَوْخَارَانِيٌّ.

٤٨٢٦ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عُثْمَانَ الدِّمَشْقِيُّ أَبُو الجُمَاهِرِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو كَعْبٍ أَيُّوبُ بنُ مُحَمَّدٍ السَّعْدِيُّ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بنُ حَبِيبٍ المُحَارِبِيُّ، عَنْ **أَبِي أُمَامَةَ** قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَنَا زَعِيمٌ بِبَيْتٍ** ....

عن أبي الوليد الطيالسي وحفص بن عمر ومحمد بن كثير، ثلاثتهم عن شعبة عن القاسم بن أبي بَزَّة. انتهى.

(**عن القاسم بن أبي بَزَّة**) بفتح الموحدة وتشديد الزاي (**الكَيْخاراني**) بفتح الكاف وسكون التحتانية بعدها خاء معجمة.

«**من حُسنِ الخُلُق**» أي: من ثوابه وصَحيفَته، أو من عَيْنِه المُجَسَّد.

(**قال أبو الوليد . . . إلخ**) أي: ذكر أبو الوليد في روايته لفظ السماع بين القاسم وعطاء بأن قال: عن القاسم بن أبي بَزَّة (**قال: سمعت عطاءً**) وأما ابن كثير فذكر لفظ (عن) كما في إسناده المذكور.

(**قال أبو داود: وهو**) أي: عطاء الكَيْخاراني المذكور.

قال المنذري[١]: وأخرجه الترمذي[٢] وقال: حسن صحيح[٣].

«**أنا زعيم**» أي: ضامن وكفيل «**ببيت**» قال الخطابي[٤]: البيت ها هنا القصرُ، يقال: هذا بيت فلان، أي: قصره.

---

(١) في «مختصره»: (٧/ ١٧٢).
(٢) الترمذي: ٢١٢١. وهو في «مسند أحمد»: ٢٧٥١٧.
(٣) الذي في نسختنا المحققة من «جامع الترمذي»: هذا حديث غريب من هذا الوجه.
(٤) في «معالم السنن»: (٣/ ٢٨٤).

فِي رَبَضِ الجَنَّةِ لِمَنْ تَرَكَ المِرَاءَ وَإِنْ كَانَ مُحِقًّا، وَبِبَيْتٍ فِي وَسَطِ الجَنَّةِ لِمَنْ تَرَكَ الكَذِبَ وَإِنْ كَانَ مَازِحاً، وَبِبَيْتٍ فِي أَعْلَى الجَنَّةِ لِمَنْ حَسَّنَ خُلُقَهُ».

٤٨٢٧ ـ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ وَعُثْمَانُ ابْنَا أَبِي شَيْبَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَعْبَدِ بنِ خَالِدٍ، عَنْ حَارِثَةَ بنِ وَهْبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الجَنَّةَ الجَوَّاظُ وَلَا الجَعْظَرِيُّ».

قَالَ: وَالجَوَّاظُ: الغَلِيظُ الفَظُّ.

«**في رَبَض الجنَّة**» بفتحتين، أي: ما حولها خارجاً عنها، تشبيهاً بالأبنية التي تكون حول المدن وتحت القِلاع. كذا في «النهاية»[(١)].

«**المِرَاء**» أي: الجدال كسراً لنفسه كيلا يرفع نفسَه على خَصمِه بظهور فضله.

والحديث سكت عنه المنذري[(٢)].

«**لا يَدخُل الجنَّة الجَوَّاظُ**» بفتح جيم وتشديد واو وظاء معجمة «**ولا الجَعْظَريُّ**» بفتح جيم وسكون عين مهملة وفتح ظاء معجمة فراء فتحتية مشدَّدة، ويأتي معناهما في كلام المنذري.

(**قال**) أي: الراوي (**الجَوَّاظ: الغليظُ الفَظُّ**) بتشديد الظاء، أي: سيِّئ الخُلُق.

قال المنذري[(٣)]: وأخرجه البخاري ومسلم بنحوه أتم منه[(٤)]، وليس في حديثهما: الجَعْظري.

وقد قيل: الجَوَّاظ: كثير اللحم المُخْتال في مَشيِه، وقيل: الجَمُوع المَنُوع، وقيل: القصير البطي[(٥)] الجافي القلب، وقيل: الفاجر، وقيل: الأَكُول. والجَعْظَري: الفَظُّ الغليظ المتكبِّر، وقيل: هو الذي لا يُصدَّع رأسُه[(٦)]، وقيل: هو الذي يَتمدَّح ويَنفُخ بما ليس عنده، وفيه قصر.

---

(١) «النهاية»: (ربض).

(٢) وإسناده حسن.

(٣) في «مختصره»: (٧/ ١٧٣).

(٤) البخاري: ٤٩١٨، ومسلم: ٧١٨٩. وهو في «مسند أحمد»: ١٨٧٢٨، وفي حديثه: «الجَعْظَري».

(٥) كذا في الأصل، ولعل الصواب: «البطين»، كما في «لسان العرب»، و«النهاية»: (جوظ).

(٦) في «فتح الباري»: (٨/ ٦٦٣): الذي لا يَمرَض.

٩ - بَابٌ فِي كَرَاهِيَةِ الرِّفْعَةِ فِي الأُمُورِ

٤٨٢٨ - حَدَّثَنَا مُوسَى بنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ **أَنَسٍ** قَالَ: كَانَتِ العَضْبَاءُ لَا تُسْبَقُ، فَجَاءَ أَعْرَابِيٌّ عَلَى قَعُودٍ لَهُ، فَسَابَقَهَا(*) فَسَبَقَهَا الأَعْرَابِيُّ، فَكَأَنَّ ذَلِكَ شَقَّ عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: «**حَقٌّ عَلَى اللهِ أَنْ لَا يَرْفَعَ شَيْئاً**(**) **مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا وَضَعَهُ**».

(بابٌ في كراهية الرِّفْعة في الأُمور)

(**كانت العَضْباء**) بفتح المهملة وسكون المعجمة فموحَّدة ممدوداً: ناقة النبيِّ ﷺ، وهي القَصْواء أو غيرها، قولان.

قال في «النهاية»: هو عَلَم لها، من قولهم: ناقة عَضْباء، أي: مشقوقة الأُذُن، ولم تكن مشقوقة الأُذُن. وقال بعضهم: إنها كانت مشقوقة الأُذُن، والأول أكثر(١).

(**لا تُسبَق**) بصيغة المجهول، أي: لا تُسبَق عنها إبلٌ قَطُّ (**على قَعُودٍ له**) بفتح القاف وضمِّ العين. قال في «النهاية»: القَعُود من الدواب: ما يقتَعِدُه الرجل للركوب والحَمْل، ولا يكون إلَّا ذكراً، وقيل: القَعُود: ذَكَرٌ، والأنثى قَعُودة، والقَعُود من الإبل: ما أمكن أن يُركَب، وأدناه أن يكون له سَنتان، ثم هو قَعُود إلى السَّنة السادسة، ثم هو جَملٌ(٢).

(**فسبَقها الأعرابيُّ**) أي: غَلَب في السَّبْق، ففيه خاصَّةُ المغالَبة (**فكأنَّ**) بفتح الهمزة والنون المشددة المفتوحة (**ذلك**) أي: سَبْقَه إياها.

«**حقٌّ على الله**» أي: جرَت عادته غالباً «**أن لا يرفعَ شيئاً من الدنيا**» أي: من أمر الدنيا «**إلَّا وَضَعه**» أي: حَطَّه وطَرحَه.

قال المنذري(٣): وأخرجه البخاريُّ تعليقاً(٤).

(*) في نسخة على هامش الأصل: (يسابقها).

(**) في نسخة على هامش الأصل: (يُرفَع شيءٌ).

(١) «النهاية»: (عضب).

(٢) «النهاية»: (قعد).

(٣) في «مختصره»: (٧/ ١٧٤).

(٤) البخاري تعليقاً بعد: ٢٨٧٢. وهو في «مسند أحمد»: ١٣٦٥٩.

٤٨٢٩ ـ حَدَّثَنَا النُّفَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ أَنَسٍ، بِهَذِهِ القِصَّةِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ حَقًّا عَلَى اللهِ تَعَالَى أَنْ لَا يُرْفَعَ شَيْءٌ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا وَضَعَهُ».

«**إنَّ حقًّا على الله تعالى**» أي: أمراً ثابتاً عليه «**أن لا يُرفعَ**» بصيغة المجهول.

وفي الحديث جواز المسابقة بالخيل والإبل، وفيه التزهيد في الدُّنيا للإرشاد إلى أنَّ كلَّ شيء منها لا يرتفع إلا اتَّضَع.

قال المنذري[(١)]: وأخرجه البخاري والنسائي[(٢)].

وقال بعضهم: فيه بيان مكان الدنيا[(٣)] عند الله من الهوان والضَّعَة، ألَا ترى قوله ﷺ: «**إنَّ حقًّا على الله أن لا يَرفَع شيئاً إلَّا وَضَعه**»؟! فنبَّه بذلك أمَّته ﷺ على تركِ المباهاة والفَخْر بمتاع الدُّنيا، وإن كان ما عند الله في منزلة الضَّعف فحقٌّ على ذي دِينٍ وعقلٍ الزُّهد فيه وترك الترفُّع بنَيلِه؛ لأنَّ المتاع به قليلٌ، والحسابَ عليه طويلٌ. انتهى كلام المنذري.



---

(١) في «مختصره»: (٧/ ١٧٥).

(٢) البخاري: ٢٨٧٢، والنسائي: ٣٥٨٨. وهو في «مسند أحمد»: ١٢٠١٠.

(٣) في هامش الأصل: «أي: قدرها ومنزلتها».

١٠ ـ بَابٌ فِي كَرَاهِيَةِ التَّمَادُحِ

٤٨٣٠ ـ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَمَّامٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ فَأَثْنَى عَلَى عُثْمَانَ فِي وَجْهِهِ، فَأَخَذَ **المِقْدَادُ بنُ الأَسْوَدِ** تُرَاباً، فَحَثَا فِي وَجْهِهِ، وَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِذَا لَقِيتُمُ المَدَّاحِينَ، فَاحْثُوا فِي وُجُوهِهِمُ التُّرَابَ**».

٤٨٣١ ـ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا أَبُو شِهَابٍ، عَنْ خَالِدٍ الحَذَّاءِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَجُلاً أَثْنَى عَلَى رَجُلٍ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لَهُ: «**قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ**» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ قَالَ: «**إِذَا مَدَحَ أَحَدُكُمْ صَاحِبَهُ** . . . .

(بابٌ في كراهية التمادح)

(**فحَثَا في وجهِه**) أي: رمَى الترابَ في وجه الرَّجُل المُثْنِي.

«**إذا لَقِيتُم المدَّاحين**» قال الخطابي: المدَّاحون: هم الذين اتخذوا مَدْحَ الناس عادةً، وجعلوه بضاعةً يستأكِلون به الممدوحَ ويفتنونَه، فأمَّا مَن مَدَحَ الرَّجُلَ على الفِعل الحَسَن ترغيباً له في أمثاله، وتحريضاً للناس على الاقتداء به في أشباهه، فليس بمَدَّاح.

«**فاحثُوا**» أي: ألقُوا وارْمُوا. في «القاموس»: حَثَا الترابَ عليه يَحثُوه ويَحثِيه حَثْواً وحَثياً[(١)].

وقد حَمَل المقدادُ الحديث على ظاهره، ووافقه طائفة، وقال آخرون: معناه: خَيِّبوهم فلا تُعطُوهم شيئاً لمدحِهم.

قال المنذري[(٢)]: وأخرجه مسلم والترمذي وابنُ ماجه[(٣)].

«**قَطَعْتَ عُنُقَ صاحِبِك**» أي: أهلَكْتَه؛ لأنَّ مَن يُقطَع عُنقُه يَهلِك. قال النوويُّ: لكنَّ هلاكَ هذا الممدوح في دِينِه، وقد يكون من جهة الدُّنيا لما يشتبه عليه من حاله بالإعجاب[(٤)].

(**ثلاثَ مَرَّات**) أي: قال ذلك ثلاثَ مَرَّات. قال النوويُّ في «شرح مسلم»: وردت الأحاديث في

---

(١) «القاموس»: (حثى).
(٢) في «مختصره»: (٧/ ١٧٦).
(٣) مسلم: ٧٥٠٧، والترمذي: ٢٥٥٥، وابن ماجه: ٣٧٤٢. وهو في «مسند أحمد»: ٢٣٨٢٧.
(٤) «شرح مسلم»: (٨/ ٥٨٥).

لَا مَحَالَةَ، فَلْيَقُلْ: إِنِّي أَحْسِبُهُ، كَمَا يُرِيدُ أَنْ يَقُولَ، وَلَا أُزَكِّيهِ(*) عَلَى اللهِ تَعَالَى».

٤٨٣٢ ـ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا بِشْرٌ ـ يَعْنِي ابْنَ الْمُفَضَّلِ ـ: حَدَّثَنَا أَبُو مَسْلَمَةَ(**) سَعِيدُ بنُ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ مُطَرِّفٍ قَالَ: قَالَ أَبِي: انْطَلَقْتُ فِي وَفْدِ بَنِي عَامِرٍ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، ....

النهي عن المدح، وقد جاءت أحاديثُ كثيرةٌ في «الصحيحين» بالمدح في الوجه. قال العلماء: ووجهُ الجَمْع بينهما أنَّ النهيَ محمولٌ على المُجازَفة في المدح والزِّيادة في الأوصاف، أو على مَن يخاف عليه فتنة من إعجابٍ ونحوه إذا سمع المدحَ، وأمَّا مَن لا يخاف عليه ذلك لكمال تقواهُ ورُسوخ عقلِه ومعرفتِهِ فلا نَهْيَ في مَدحِه في وجهه إذا لم يكن فيه مُجازَفة، بل إن كان يَحصُل بذلك مصلحة كَنَشْطِه للخير أو الازدياد منه أو الدوام عليه أو الاقتداء به، كان مستحبًّا(١). انتهى.

«**لا مَحالَةَ**» بفتح الميم، أي: لا بُدَّ «**فليقُل: إنِّي أحسِبُه**» أي: أَظُنُّه «**كما يُريدُ**» أي: المادح «**أن يقول**» في حقِّ الممدوح.

والمعنى أنَّ المدح الذي يريد المادحُ أن يقول في حقِّ الممدوح، فلا يَقطَع في حقِّه بل يقول: إنِّي أظُنُّه كذا وكذا.

ولفظ الشيخين(٢): «**إن كان أحدُكم مادحاً لا مَحالَة فليقل: أحسِبُ كذا وكذا، إن كان يرى أنه كذلك، وحَسِيبُه الله**».

«**لا أُزكِّيه على الله تعالى**» أي: لا أقطَع على عاقِبَته ولا على ما في ضميره؛ لأنَّ ذلك مُغيَّبٌ عنِّي، ولكن أحسِبُ وأظُنُّ لوُجودِ الظاهر المقتضي لذلك.

قال المنذري(٣): وأخرجه البخاري ومسلم وابن ماجه(٤).

(**قال: قال أبي**) هو عبد الله بن الشِّخِّير.

(*) في نسخة على هامش الأصل: (يُزكيه).

(**) في الأصل: (أبو سَلَمة)، والمثبت من نُسَخ أخرى لـ «سنن أبي داود» موافقاً لما في كتب التراجم. انظر «تهذيب الكمال»: (١١/ ١١٤) وفروعه.

(١) «شرح مسلم»: (٨/ ٥٨٤).

(٢) البخاري: ٢٦٦٢، ومسلم: ٧٥٠١.

(٣) في «مختصره»: (٧/ ١٧٦).

(٤) البخاري: ٢٦٦٢، ومسلم: ٧٥٠١، وابن ماجه: ٣٧٤٤. وهو في «مسند أحمد»: ٢٠٤٢٢.

فَقُلْنَا: أَنْتَ سَيِّدُنَا، فَقَالَ: «**السَّيِّدُ اللهُ**»، قُلْنَا: وَأَفْضَلُنَا فَضْلاً، وَأَعْظَمُنَا طَوْلاً، فَقَالَ: «**قُولُوا بِقَوْلِكُمْ - أَوْ: بَعْضِ قَوْلِكُمْ - وَلَا يَسْتَجْرِيَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ**».

(**فقال**: «**السَّيِّد اللهُ**») أي: هو الحَقِيقُ بهذا الاسم. قال القاري: أي: الذي يَملِك نواصي الخَلْق ويتوَلَّاهم هو الله سبحانه، وهذا لا ينافي سيادته المجازية الإضافية المخصوصة بالأفراد الإنسانية، حيث قال: «**أنا سَيِّد ولد آدم ولا فَخْرَ**»[(١)] أي: لا أقول افتخاراً بل تحدُّثاً بنِعمة الله، وإلَّا فقد روى البخاريُّ عن جابر أنَّ عمر كان يقول: أبو بكرٍ سَيِّدُنا وأعتَقَ سَيِّدَنا. يعني بلالاً[(٢)]. انتهى. وهو بالنسبة إلى بلال تواضع. انتهى كلام القاري[(٣)].

(**وأفضلُنا فضلاً**) أي: مَزِيَّةً ومرتبةً. ونصبه على التمييز (**وأعظمُنا طَوْلاً**) أي: عطاءً للأحبَّاء وعلوًّا على الأعداء (**فقال**: «**قولوا بقولكم**») أي: مجموع ما قلتم، أو هذا القول ونحوه (**أو**: «**بعض قولكم**») أي: اقتصروا على إحدى الكلمتين من غير حاجة إلى المبالَغة بهما، ويمكن أن تكون (أو) بمعنى (بل) أي: بل قولوا بعض ما قلتم، مبالغةً في التواضع، وقيل: قولوا قولَكم الذي جئتم لأجلِه ودَعُوا غيرَكم مما لا يَعنِيكم «**ولا يَسْتَجرِيَنَّكم الشيطانُ**» أي: لا يتَّخذنَّكم جَرِيًّا، بفتح الجيم وكسر الراء وتشديد التحتيَّة، أي: كثير الجَرْي في طريقه ومتابعة خطواته. وقيل: هو من الجَرَاءة، بالهمزة، أي: لا يجعلنَّكم ذوي شجاعة على التكلُّم بما لا يجوز. وفي «النهاية»: أي: لا يغلبنَّكم فيتَّخذكُم جَرِيًّا، أي: رسولاً ووكيلاً، وذلك أنهم كانوا مدحوه فكَرِه لهم المبالَغة في المدح، فنهاهم عنه. والمعنى تكلموا بما يحضركم من القول ولا تتكلفوه كأنكم وكلاء الشيطان ورسله تنطقون على لسانه. كذا في «المرقاة»[(٤)].

قال السيوطي: قال الخطابي: قوله ﷺ: «**السَّيِّد اللهُ**» أي: السُّؤدُد كلُّه حقيقة لله عزَّ وجلَّ، وأنَّ الخَلْق كلَّهم عبيدُ الله، وإنما مَنَعَهم أن يدعوه سيداً مع قوله: «**أنا سيدُ ولد آدم**»؛ لأنهم قومٌ حديثُ عهدٍ بالإسلام، وكانوا يَحسِبُون أنَّ السيادة بالنبوَّة كهي بأسباب الدنيا. وكان لهم رؤساء يُعظِّمونهم

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ أحمد: ١٠٩٨٧، والترمذي: ٣٩٤٢، وابن ماجه: ٤٣٠٨، من حديث أبي سعيد، وأخرجه أحمد: ٩٦٢٣، والبخاري: ٤٧١٢، ومسلم: ٤٨٠، من حديث أبي هريرة وليس فيه قوله: «ولا فخر».
(٢) البخاري: ٣٧٥٤.
(٣) «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٣٠٧٤).
(٤) «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٣٠٥٧)، وانظر «النهاية»: (جرا).

. . . .

وينقادون لأمرِهم، وقوله: «**قولوا بقولكم**» أي: قولوا بقول أهلِ دِينِكم ومِلَّتكم وادعوني نبيًّا ورسولاً كما سَمَّاني الله تعالى في كتابه، ولا تُسمُّوني سيداً كما تُسمُّون رؤساءكم وعظماءكم، ولا تجعلوني مِثلَهم فإنِّي لست كأحدهم، إذ كانوا لَيَسُودُونَكم في أسباب الدُّنيا، وأنا أَسُودُكم بالنبوَّة والرِّسالة، فسَمُّوني نبيًّا ورسولاً.

وقوله: «أو: بعض قولكم» فيه حذفٌ واختصار، ومعناه: دَعُوا بعضَ قَولِكم واترُكوه واقتصِدُوا فيه بلا إفراط، أو دَعُوا: سَيِّداً، وقولوا: نبيًّا ورسولاً.

وقوله: «**لا يَسْتَجْرِيَنَّكم الشيطان**» معناه: لا يتَّخذنَّكم جَرِيًّا، والجَرِيُّ: الوكيل، ويقال: الأجير. انتهى كلام السيوطي(١).

وقال السندي: أي: لا يستعملنَّكم الشيطان فيما يريد من التعظيم للمخلوق بمقدارٍ لا يجوز. انتهى.

وحديث عبد الله بن الشِّخِّير إسنادُه صحيح، وأخرجه أيضاً أحمد في «مسنده»(٢).



(١) «مرقاة الصعود»: (٣/ ١٢٢٥)، وانظر «معالم السنن»: (٣/ ٢٨٦).

(٢) أحمد: ١٦٣٠٧، وأخرجه أيضاً النسائي في «الكبرى»: ١٠٠٠٥.

١١ ـ بَابٌ فِي الرِّفْقِ

٤٨٣٣ ـ حَدَّثَنَا مُوسَى بنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ يُونُسَ وَحُمَيْدٍ، عَنِ الحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ مُغَفَّلٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ اللهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرِّفْقَ، وَيُعْطِي عَلَيْهِ مَا لَا يُعْطِي عَلَى العُنْفِ**».

٤٨٣٤ ـ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ وَأَبُو بَكْرٍ ابْنَا أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بنُ الصَّبَّاحِ البَزَّازُ قَالُوا: حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنِ المِقْدَامِ بنِ شُرَيْحٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَأَلْتُ **عَائِشَةَ** عَنِ البَدَاوَةِ، فَقَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَبْدُو إِلَى هَذِهِ التِّلَاعِ، وَإِنَّهُ أَرَادَ البَدَاوَةَ مَرَّةً، فَأَرْسَلَ إِلَيَّ نَاقَةً مُحَرَّمَةً مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ، فَقَالَ لِي: «**يَا عَائِشَةُ ارْفُقِي، فَإِنَّ الرِّفْقَ لَمْ يَكُنْ فِي شَيْءٍ قَطُّ إِلَّا زَانَهُ، وَلَا نُزِعَ**

(بابٌ في الرِّفْق)

بالكسر، ضدُّ العُنف، وهو المُداراة مع الرُّفَقاء ولِينُ الجانِبِ واللُّطفُ في أخذِ الأمرِ بأحسنِ الوُجوهِ وأيسَرِها.

«**إنَّ الله رَفيقٌ**» أي: لطيفٌ بعباده يريد بهم اليُسرَ ولا يريد بهم العُسر، فلا يُكلِّفهم فوقَ طاقتهم «**ويُعطي عليه**» أي: في الدُّنيا من الثَّناء الجميل ونَيْل المطالب وتسهيل المقاصِد، وفي الآخرة من الثواب الجزيل «**ما لا يُعطي على العُنْف**» بالضمِّ، وفي «القاموس»: مُثلَّثة العَين، ضد الرِّفق[1].

قال المنذري[2]: وأخرجه مسلم في «صحيحه» من حديث عَمرة عن عائشة[3].

و(**مُغَفَّل**) بضمِّ الميم وفتح الغين المعجمة وتشديد الفاء وفتحها ولام.

(**عن البدَاوَة**) بفتح الباء وكسرها لغتان، أي: الخروج إلى البادية والمقام فيها (**يَبْدُو**) أي: يَخرُج (**إلى هذه التِّلاع**) بكسر التاء، أي: مجاري الماء من فوق إلى أسفل، واحدتها تَلْعَة.

(**مُحرَّمة**) بضم الميم وتشديد الراء المفتوحة، أي: غير مستعمَلةٍ في الرُّكوب.

«**لم يَكُنْ**» أي: لم يُوجَد «**إلَّا زانَهُ**» أي: زَيَّنه وكَمَّله «**ولا نُزِع**» بصيغة المجهول، أي: لم يُفقَد

---

(١) «القاموس المحيط»: (عنف).

(٢) في «مختصره»: (٧/ ١٧٧).

(٣) مسلم: ٦٦٠١. وحديث الباب أخرجه أحمد: ١٦٨٠٢.

مِنْ شَيْءٍ قَطُّ إِلَّا شَانَهُ».

قَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ فِي حَدِيثِهِ: مُحَرَّمَة: يَعْنِي لَمْ تُرْكَبْ.

٤٨٣٥ ـ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكِيعٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ تَمِيمِ بنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ هِلَالٍ، عَنْ **جَرِيرٍ** قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ يُحْرَمِ الرِّفْقَ يُحْرَمِ الخَيْرَ كُلَّهُ**».

٤٨٣٦ ـ حَدَّثَنَا الحَسَنُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ الصَّبَّاحِ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الأَعْمَشُ، عَنْ مَالِكِ بنِ الحَارِثِ، قَالَ الأَعْمَشُ: وَقَدْ سَمِعْتُهُمْ يَذْكُرُونَ عَنْ مُصْعَبِ بنِ سَعْدٍ، عَنْ **أَبِيهِ**، قَالَ الأَعْمَشُ: وَلَا أَعْلَمُهُ إِلَّا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، . . . .

ولم يُعدَم «**إلَّا شانه**» أي: عيَّبَه ونَقَّصَه.

(**قال ابنُ الصَّبَّاح . . . إلخ**) أي: ذَكَر بعد قوله: (مُحرَّمة) تفسيره بقوله: (**يعني لم تُرْكَب**) وأمَّا عثمان وأبو بكر فلم يذكرا التفسير.

قال المنذري[١]: وأخرجه مسلم[٢]، وقد تقدم في كتاب الجهاد[٣].

«**مَن يُحرَم**» بصيغة المجهول مجزوماً، وقيل: مرفوعاً «**الرِّفْقَ**» بالنصب على أنه مفعول ثانٍ، أي: مَن يَصِرْ محروماً منه.

وفي الحديث فضلُ الرِّفق، وأنه سبب كلِّ خيرٍ.

والحديث سكت عنه المنذري[٤].

(**قال الأعمش: وقد سمعتهم**) أي: مالك بن الحارث وغيرَه من أقرانه (**يذكرون**) كلهم هذا الحديث (**عن مصعب بن سعد**) بن أبي وقاص (**عن أبيه**) سعد بن أبي وقاص، ولم يذكر الأعمش أنَّ مالك بن الحارث وأقرانَه عمَّن يروُون هذا الحديث، فالواسطة بين مالك ومصعب غير مذكورة (**ولا أعلمُه**) أي: قال الأعمش: لا أعلم الحديث إلَّا روايةً عنه ﷺ ومرفوعاً إليه.

---

(١) في «مختصره»: (٧/ ١٧٨).

(٢) مسلم: ٦٦٠٣ دون قصة البداوة. وهو في «مسند أحمد»: **٢٤٣٠٧**.

(٣) برقم: ٢٤٧٨.

(٤) أخرجه أحمد: **١٩٢٥٢**، ومسلم: **٦٥٩٩**.

قَالَ: «التُّؤَدَةُ فِي كُلِّ شَيْءٍ، إِلَّا فِي عَمَلِ الآخِرَةِ».

(**قال**: «**التُّؤَدة**») بضمِّ التاء وفتح الهمزة: التَّأنِّي «**في كلِّ شيءٍ**» أي: من الأعمال، أي: خير «**إِلَّا في عمل الآخرة**» لأنَّ في تأخير الخيرات آفات.

قال المنذري[1]: لم يذكر الأعمش فيه مَنْ حَدَّثه ولم يَجزِم برفعِه. وذكر محمد بن طاهرٍ الحافظُ هذا الحديث بهذا الإسناد وقال: في روايته انقطاعٌ وشكٌّ. انتهى.

وقال المناوي في «فتح القدير»[2]: حديث سعدٍ أخرجه أبو داود في الأدب، والحاكم في «المستدرك»[3] وقال: صحيح على شرطهما، والبيهقي[4]. انتهى.



(١) في «مختصره»: (٧/ ١٧٨).
(٢) كذا في الأصل، وصوابه: «فيض القدير»، وانظر قوله فيه: (٣/ ٣٦٥).
(٣) «المستدرك»: (١/ ٦٣-٦٤).
(٤) في «السنن الكبرى»: (١٠/ ١٩٤).

١٢ ـ بَابٌ فِي شُكْرِ المَعْرُوفِ

٤٨٣٧ ـ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بنُ مُسْلِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**لَا يَشْكُرُ اللهَ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ**»(*).

٤٨٣٨ ـ حَدَّثَنَا مُوسَى بنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ المُهَاجِرِينَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، ذَهَبَتِ الأَنْصَارُ بِالأَجْرِ كُلِّهِ، قَالَ: «**لَا، مَا دَعَوْتُمُ اللهَ لَهُمْ، وَأَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِمْ**».

٤٨٣٩ ـ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا بِشْرٌ: حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بنُ غَزِيَّةَ: حَدَّثَنِي رَجُلٌ مِنْ قَوْمِي، عَنْ جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ....

(بابٌ في شُكرِ المعروف)

هو اسمٌ جامعٌ لكلِّ ما عُرف من طاعة الله والتقرُّب إليه والإحسان إلى الناس.

(**لا يَشكُرُ اللهَ مَن لا يَشكُرُ الناسَ**) قال الخطابي: هذا يُتأوَّل على وجهين:

أحدهما: أنَّ مَن كان من طبعه وعادته كُفرَان نعمةِ الناس وتركُ الشُّكر لمعروفِهم، كان من عادته كُفرَان نعمةِ الله تعالى وتركُ الشُّكر له.

والوجه الآخر: أنَّ الله سبحانه لا يَقبَل شُكرَ العبد على إحسانه إليه إذا كان العبدُ لا يَشكُر إحسانَ الناس ويَكفُر معروفَهُم لاتِّصال أحدِ الأمرَين بالآخَر(١). انتهى.

قال المنذري(٢): وأخرجه الترمذي وقال: صحيح(٣).

(**أنَّ المهاجرين قالوا ... إلخ**) قال المنذري(٤): وأخرجه النسائي(٥).

(**حدثني رجلٌ**) هو شُرَحبيل كما بيَّنه المؤلفُ في الرواية الآتية.

(*) في نسخة على هامش الأصل: (من لا يشكر الله لا يشكر الناس).

(١) «معالم السنن»: (٣/ ٢٨٨).

(٢) في «مختصره»: (٧/ ١٧٩).

(٣) الترمذي: ٢٠٦٩. وهو في «مسند أحمد»: ٧٥٠٤.

(٤) في «مختصره»: (٧/ ١٧٩).

(٥) النسائي في «الكبرى» بنحوه: ٩٩٣٨. وهو عند أحمد: ١٣٠٧٥، والترمذي: ٢٦٥٤، وإسناده صحيح.

«مَنْ أُعْطِيَ عَطَاءً فَوَجَدَ فَلْيَجْزِ بِهِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيُثْنِ بِهِ، فَمَنْ أَثْنَى بِهِ فَقَدْ شَكَرَهُ، وَمَنْ كَتَمَهُ فَقَدْ كَفَرَهُ».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَاهُ يَحْيَى بنُ أَيُّوبَ، عَنْ عُمَارَةَ بنِ غَزِيَّةَ، عَنْ شُرَحْبِيلَ، عَنْ جَابِرٍ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهُوَ شُرَحْبِيلُ، يَعْنِي رَجُلاً مِنْ قَوْمِي، كَأَنَّهُمْ كَرِهُوهُ، فَلَمْ يُسَمُّوهُ.

٤٨٤٠ ـ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ الجَرَّاحِ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أُبْلِيَ بَلاَءً فَذَكَرَهُ فَقَدْ شَكَرَهُ، وَإِنْ كَتَمَهُ فَقَدْ كَفَرَهُ».

«مَن أُعطِيَ» بالبناء للمفعول «فوَجَد» أي: مالاً يكافئ به «فلْيَجْزِ به» مكافأةً على الصَّنِيعة «فإن لم يجد» أي: مالاً يكافئ به «فليُثْنِ به» أي: على المُعطِي ولا يجوز له كِتْمان نعمته «فقد كَفَرَه» أي: كَفَر نعمتَه.

(قال أبو داود: وهو) أي: الرجلُ المذكور في الإسناد (يعني رجلاً من قومي) هذا بيان مَرجِع (هو).

قال المنذري[١]: وهو شُرَحبيل بن سعد الأنصاري الخَطْميُّ مولاهم المدني، كنيته أبو سعد، وقد ضعَّفه غيرُ واحد من الأئمة، و(غَزِيَّة) بفتح الغين المعجمة وكسر الزاي وتشديد الياء آخر الحروف وفتحها وتاء تأنيث[٢].

«مَن أُبليَ بلاءً» بصيغة المجهول، أي: أُعطيَ عطاءً، والبلاء يُستَعمل في الخير والشرِّ، لكن أصله الاختبار والمِحنَة، وأكثر ما يستعمل في الخير، قال الله تعالى: ﴿بَلَآءً حَسَنًاۚ﴾ [الأنفال: ١٧].

«فذَكَره فقد شَكَره» من آداب النِّعمة أن يُذكَر المعطي، فإذا ذكره فقد شَكَره، ومع الذِّكر يَشكُره ويُثْنِي عليه «وإن كَتَمَه فقد كَفَرَه» أي: سَتَر نعمة العطاء. والكُفر في اللغة: الغِطاء.

والحديث سكت عنه المنذري[٣].

---

(١) في «مختصره»: (٧/ ١٧٩).

(٢) وأخرجه الترمذي: ٢١٥٣ مطولاً.

(٣) وإسناده صحيح.

١٣ ـ بَابٌ فِي الجُلُوسِ بِالطُّرُقَاتِ

٤٨٤١ ـ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ ـ يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ ـ عَنْ زَيْدٍ ـ يَعْنِي ابْنَ أَسْلَمَ ـ عَنْ عَطَاءِ بنِ يَسَارٍ، عَنْ **أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ** أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**إِيَّاكُمْ وَالجُلُوسَ بِالطُّرُقَاتِ**»، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا بُدٌّ لَنَا مِنْ مَجَالِسِنَا نَتَحَدَّثُ فِيهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنْ أَبَيْتُمْ فَأَعْطُوا الطَّرِيقَ حَقَّهُ**»، قَالُوا: وَمَا حَقُّ الطَّرِيقِ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**غَضُّ البَصَرِ، وَكَفُّ الأَذَى، وَرَدُّ السَّلَامِ، وَالأَمْرُ بِالمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيُ عَنِ المُنْكَرِ**».

٤٨٤٢ ـ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا بِشْرٌ ـ يَعْنِي ابْنَ المُفَضَّلِ ـ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ، عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ**، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذِهِ القِصَّةِ، قَالَ: «**وَإِرْشَادُ السَّبِيلِ**».

٤٨٤٣ ـ حَدَّثَنَا الحَسَنُ بنُ عِيسَى النَّيْسَابُورِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ المُبَارَكِ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بنُ حَازِمٍ،

(بابٌ في الجلوس بالطُّرُقات)

جمعُ الطُّرُق بضمَّتَين، جمع الطريق.

«**إياكم والجلوس بالطُّرُقات**» يعني: احذروا عن الجلوس فيها (**ما بُدٌّ لنا من مجالسنا**) البُدُّ بضم الموحدة وتشديد الدال، بمعنى الفُرقَة، أي: ما لنا فِرَاقٌ منها. والمعنى: أنَّ الضرورة قد تُلجِئنا إلى ذلك، فلا مَندُوحة لنا عنه (**نتحدَّث فيها**) أي: يُحدِّث بعضُنا بعضاً «**إنْ أبَيتُم**» أي: امتنعتُم عن تركِ الجلوس بالطريق «**غَضُّ البَصَر**» أي: كَفُّه عن النَّظَر إلى المُحرَّم «**وكَفُّ الأذى**» أي: الامتناع عما يُؤذي المارِّين.

قال المنذري[1]: وأخرجه البخاري ومسلم[2].

(**في هذه القِصَّة**) أي: المذكورة في الحديث السابق (**قال**) أي: أبو هريرة مرفوعاً زيادة على مرويِّ أبي سعيد «**وإرشاد السبيل**» بالرفع عطفاً على قوله: «والنهي عن المنكر».

---

(١) في «مختصره»: (٧/ ١٨٠).

(٢) البخاري: ٢٤٦٥، ومسلم: ٥٥٦٤ و٥٦٤٩. وهو في «مسند أحمد»: ١١٣٠٩.

عَنْ إِسْحَاقَ بنِ سُوَيْدٍ، عَنِ ابْنِ حُجَيْرٍ العَدَوِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ **عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ**، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فِي هَذِهِ القِصَّةِ، قَالَ: «**وَتُغِيثُوا المَلْهُوفَ، وَتَهْدُوا الضَّالَّ**».

٤٨٤٤ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عِيسَى ابنُ الطَّبَّاعِ وَكَثِيرُ بنُ عُبَيْدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ قَالَ - ابْنُ عِيسَى قَالَ -: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ **أَنَسٍ** قَالَ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ النَّبِيَّ[*] ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ لِي إِلَيْكَ حَاجَةً، فَقَالَ لَهَا: «**يَا أُمَّ فُلَانٍ، اجْلِسِي فِي أَيِّ نَوَاحِي السِّكَكِ شِئْتِ حَتَّى أَجْلِسَ إِلَيْكِ**». قَالَ: فَجَلَسَتْ، فَجَلَسَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى قَضَتْ حَاجَتَهَا.

لَمْ يَذْكُرِ ابْنُ عِيسَى: حَتَّى قَضَتْ حَاجَتَهَا. وَقَالَ كَثِيرٌ: عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ.

(**عن ابن حُجَير**) بضمِّ الحاء المهملة وفتح الجيم وسكون التحتية (**في هذه القِصَّة قال**) أي: عمر مرفوعاً زيادة على الخُدْريِّ، وهو الظاهر المتبادر، أو على أبي هريرة أيضاً. قاله القاري[1].

«**وتُغِيثُوا الملهُوفَ**» من الإغاثة، بالغين المعجمة والثاء المثلثة، بمعنى الإعانة. والملهوف: المظلوم المضطرُّ يستغيثُ ويتحَسَّر، وحذف النون بتقدير (أنْ)؛ لأنه عطف على المصدر «**وتَهدُوا الضالَّ**» بفتح التاء، أي: تُرشِدُوه إلى الطريق، وإرشاد السبيل أعمُّ من هداية الضالِّ.

قال المنذري[2]: ابن حُجَير العدويُّ مجهول، ويقال فيه: ابن حُجَيرة، وهو بضم الحاء المهملة وفتح الجيم وسكون الياء آخر الحروف وبعدها راء مهملة مفتوحة وتاء تأنيث.

وقال البزار[3]: هذا الحديث لا يُعلَم أسنده إلا جَرير بن حازم عن إسحاق بن سُوَيد، ولا رواه عن جَريرٍ مسنداً إلَّا ابن المبارك. ورَوَى هذا الحديث حمادُ بن زيد عن إسحاق بن سُوَيد مرسلاً.

«**في أيِّ نواحي السِّكَك**» بكسرٍ ففتحٍ: جمع سِكَّة، وهي الزُّقَاق، أي: في أي جوانبها.

(**وقال كثيرٌ: عن حُميد عن أنس**) وأما محمد بن عيسى فقال: حدثنا حميد عن أنس، كما في الإسناد المذكور.

وفي الحديث غاية تواضعه ﷺ.

(*) في نسخة على هامش الأصل: (إلى رسول الله ﷺ).

(١) في «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٢٩٤٣).

(٢) في «مختصره»: (٧/ ١٨١).

(٣) في «مسنده» بعد الرواية: ٣٣٨.

٤٨٤٥ ـ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بنُ هَارُونَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ امْرَأَةً كَانَ فِي عَقْلِهَا شَيْءٌ، بِمَعْنَاهُ.

قال المنذري(١): وأخرجه الترمذي(٢).

(كان في عَقْلِها شيءٌ) أي: من الفُتور والنقصان، بيانٌ للواقع وإشارة إلى سبب شفقته ﷺ عليها ورعاية جانبها، أو إلى عِلَّة جُرأتها على ذلك القول. كذا في «اللمعات».

(بمعناه) أي: بمعنى الحديث السابق.

قال المنذري(٣): وأخرجه مسلم(٤).



(١) في «مختصره»: (٧/ ١٨١).

(٢) الترمذي في «الشمائل»: ٣٣١، وهو في «مسند أحمد»: ١٢١٩٧، وهو صحيح لغيره.

(٣) في «مختصره»: (٧/ ١٨١).

(٤) مسلم: ٦٠٤٤، وهو في «مسند أحمد»: ١٤٠٤٦.

١٤ ـ بَابٌ فِي سَعَةِ الْمَجْلِسِ

٤٨٤٦ ـ حَدَّثَنَا القَعْنَبِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ أَبِي المَوَالِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ أَبِي عَمْرَةَ الأَنْصَارِيِّ، عَنْ **أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ** قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**خَيْرُ المَجَالِسِ أَوْسَعُهَا**».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ عَمْرِو بنِ أَبِي عَمْرَةَ الأَنْصَارِيُّ.

(بابٌ في سَعة المجلِس)

«**خيرُ المجالس أوسعُها**» أي: بالنسبة لأهلها؛ لأن غيره قد يحصل منه الضَّرَر.

(**قال أبو داود: هو عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عَمْرة**) ففي الإسناد المذكور نُسِب إلى جدِّه.

والحديث سكت عنه المنذري[1].



---

(١) وهو في «مسند أحمد»: **١١١٣٧** وذكر فيه قصة، وإسناده صحيح.

١٥ ـ بَابٌ فِي الجُلُوسِ بَيْنَ الشَّمْسِ وَالظِّلِّ

٤٨٤٧ ـ حَدَّثَنَا ابْنُ السَّرْحِ وَمَخْلَدُ بنُ خَالِدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ المُنْكَدِرِ قَالَ: حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ أَبُو القَاسِمِ ﷺ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الشَّمْسِ ـ وَقَالَ مَخْلَدٌ: فِي الفَيْءِ ـ فَقَلَصَ عَنْهُ الظِّلُّ، وَصَارَ بَعْضُهُ فِي الشَّمْسِ، وَبَعْضُهُ فِي الظِّلِّ، فَلْيَقُمْ».

٤٨٤٨ ـ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنِي قَيْسٌ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ جَاءَ وَرَسُولُ اللهِ ﷺ يَخْطُبُ، فَقَامَ فِي الشَّمْسِ، فَأَمَرَ بِهِ فَحُوِّلَ إِلَى الظِّلِّ.

(بابٌ في الجلوس بين الشمس والظِّلِّ)

(**وقال مَخلَد**: «**في الفَيءِ**») أي: مكان: (في الشمس) «**فقَلَصَ**» أي: ارتفع «**فليَقُم**» أي: فليتحوَّل منه إلى مكان آخر يكون كلُّه ظِلًّا أو شمساً؛ لأن الإنسان إذا قعد ذلك المقعَد فسدَ مزاجه لاختلاف حال البَدَن من المؤثِّرَين المتضادَّين. كذا قيل، والأَولى أن يُعلَّل بما علَّله الشارعُ بأنه مجلس الشيطان.

قال المنذري[(١)]: فيه رواية مجهول[(٢)].

(**حدثني قيس**) هو ابن أبي حازم (**عن أبيه**) وهو عبد عوف بن الحارث، وقيل: عوف بن عبد الحارث البَجَلي رضي الله عنهما (**أنه**) أي: أبا حازم (**ورسول الله ﷺ**) الواو للحال.

وفي «أسد الغابة»[(٣)] من رواية أبي داود الطيالسي[(٤)]: حدثنا شعبة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم قال: كان رسول الله ﷺ يخطب، فرأى أبي في الشمس، فأمَرَه، أو: فأومأ إليه أن ادْنُ إلى الظِّلِّ. انتهى.

قال المنذري[(٥)]: في اسم والد قيس بن أبي حازم خلاف مشهور[(٦)].

---

(١) في «مختصره»: (٧/ ١٨٢).
(٢) وهو في «مسند أحمد»: ٨٩٧٦ بنحوه.
(٣) «أسد الغابة»: (٤/ ٢٩٧).
(٤) في «مسنده»: ١٣٩٤.
(٥) في «مختصره»: (٧/ ١٨٢).
(٦) وأخرجه أحمد في «مسنده»: ١٥٥١٥، وإسناده صحيح.

١٦ ـ بَابٌ فِي التَّحَلُّقِ

٤٨٤٩ ـ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنِ الأَعْمَشِ: حَدَّثَنِي المُسَيَّبُ بنُ رَافِعٍ، عَنْ تَمِيمِ بنِ طَرَفَةَ، عَنْ جَابِرِ بنِ سَمُرَةَ قَالَ: دَخَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ المَسْجِدَ وَهُمْ حِلَقٌ، فَقَالَ: «مَا لِي أَرَاكُمْ عِزِينَ؟!».

(بابٌ في التَّحلُّق)

أي: الجلوس حَلْقة حَلْقة.

(تميم بن طَرَفة) بفَتَحات.

(وهم حِلَقٌ) بكسر حاء وفتح لام، جمع الحَلْقة مثل القَصْعة، وهي الجماعة من الناس مستديرون كحَلْقة الباب وغيره. قاله في «المجمع»[(١)].

(فقال: «ما لي أراكم عِزِينَ؟!») بكسر العين والزاي، أي مُتفرِّقين. قال الخطابي[(٢)]: يريد فرقاً مُختلِفين لا يجمعكم مجلسٌ واحد.

وواحدة العِزين عِزَة، يقال: عِزَة وعِزُون، كما يقال: ثُبَة وثِبُون، ويقال أيضاً: ثُبات، وهي الجماعات المتميِّزة بعضها من بعض. انتهى.

وفي «النهاية»[(٣)]: عِزين جمع عِزَة، وهي الحَلْقة المجتمعة من الناس، وأصلها عِزْوة، فحُذِفت الواو وجُمِعت جمعَ السلامة على غير قياس، كثُبِين وبُرِين في جمع ثُبَة وبُرَة. انتهى.

قال المنذري[(٤)]: وأخرجه مسلم بمعناه وأتم منه[(٥)]. انتهى.

وقال المزي في «الأطراف»[(٦)]: حديث: خرج علينا فرآنا حِلَقاً، وفي لفظ: دخل وهُم حِلَقٌ

---

(١) «مجمع بحار الأنوار»: (١/ ٥٦٠).

(٢) في «معالم السنن»: (٣/ ٢٨٩).

(٣) «النهاية»: (عزا).

(٤) في «مختصره»: (٧/ ١٨٢).

(٥) مسلم: ٩٦٨، وهو في «مسند أحمد»: ٢٠٩٥٨.

(٦) «تحفة الأشراف»: ٢١٢٩.

٤٨٥٠ ـ حَدَّثَنَا وَاصِلُ بنُ عَبْدِ الأَعْلَى، عَنِ ابْنِ فُضَيْلٍ، عَنِ الأَعْمَشِ، بِهَذَا، قَالَ: كَأَنَّهُ يُحِبُّ الجَمَاعَةَ.

٤٨٥١ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ جَعْفَرٍ الوَرْكَانِيُّ وَهَنَّادٌ أَنَّ شَرِيكاً أَخْبَرَهُمْ عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ جَابِرِ بنِ سَمُرَةَ قَالَ: كُنَّا إِذَا أَتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ، جَلَسَ أَحَدُنَا حَيْثُ يَنْتَهِي.

فقال: «**ما لي أراكم عِزِين؟!**» أخرجه مسلم في الصلاة، وأبو داود في الأدب، والنسائي في التفسير، وحديث النسائي لم يذكره أبو القاسم. انتهى.

(**جَلَس أحدُنا حيثُ ينتهي**) أي: يصل.

قال المنذري[١]: وأخرجه الترمذي والنسائي[٢]، وقال الترمذي: حسن غريب. هذا آخر كلامه.

وفي إسناده شريك بن عبد الله القاضي، وفيه مقال.



---

(١) في «مختصره»: (٧/ ١٨٢).

(٢) الترمذي: ٢٩٢٣، والنسائي في «الكبرى»: ٥٨٦٨، وهو في «مسند أحمد»: ٢٠٨٥٥.

١٧ ـ بَابُ الجُلُوسِ وَسْطَ الحَلْقَةِ

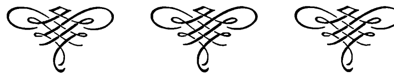
٤٨٥٢ ـ حَدَّثَنَا مُوسَى بنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبَانُ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ: حَدَّثَنِي أَبُو مِجْلَزٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَعَنَ مَنْ جَلَسَ وَسْطَ الحَلْقَةِ.

(باب الجلوس وَسْط الحلْقة)

بسكون السين ولام الحلقة.

(لَعَن مَن جَلس وَسْط الحَلْقة) قال الخطابي[1]: هذا يتأول فيمَن يأتي حَلْقة قوم فيتخطَّى رِقابَهم ويقعد وَسْطَها ولا يقعد حيث ينتهي به المجلس، فلُعِن للأذى، وقد يكون في ذلك أنه إذا قعد وَسْط الحَلْقة حالَ بين الوُجوه فحَجَب بعضَهم عن بعضٍ فيتضرَّرون بمكانه وبمقعده هناك، والله أعلم.

قال المنذري[2]: وأخرجه الترمذي وقال: حسن صحيح[3].



---

(١) في «معالم السنن»: (٣/ ١٨٩).

(٢) في «مختصره»: (٧/ ١٨٣).

(٣) الترمذي: ٢٩٥٦، وهو في «مسند أحمد»: ٢٣٢٦٣.

١٨ ـ بَابٌ فِي الرَّجُلِ يَقُومُ لِلرَّجُلِ مِنْ(*) مَجْلِسِهِ

٤٨٥٣ ـ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ مَوْلًى لِآلِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ سَعِيدِ بنِ أَبِي الحَسَنِ قَالَ: جَاءَنَا **أَبُو بَكْرَةَ** فِي شَهَادَةٍ، فَقَامَ لَهُ رَجُلٌ مِنْ مَجْلِسِهِ، فَأَبَى أَنْ يَجْلِسَ فِيهِ، وَقَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ ذَا، وَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَمْسَحَ الرَّجُلُ يَدَهُ بِثَوْبِ مَنْ لَمْ يَكْسُهُ.

(بابٌ في الرجل يقوم للرجل من مجلسه)

(**جاءنا أبو بَكْرة**) أي: الثقفيُّ، صحابيٌّ جليلٌ (**في شهادةٍ**) أي: لأداء شهادةٍ كانت عنده (**فقام له رجل من مجلسه**) أي: ليجلس هو فيه (**فأَبى**) أي: أبو بكرة (**فيه**) أي: في ذلك المجلس (**نَهى عن ذا**) أي: أن يقوم أحدٌ ليجلس غيرُه في مجلسه. ذكره الطيبي(١).

وقال القاري(٢): والأظهر أن يكون إشارةً إلى الجلوس في موضعٍ يقوم منه أحد.

(**أن يمسَح الرجلُ يدَه**) أي: إذا كانت ملوَّثة بطعامٍ مثلاً (**بثوبِ مَن لم يَكْسُه**) بفتح الياء وضمِّ السِّين، أي: بثَوبِ شخصٍ لم يُلبِسْه ذلك الرجلُ الثوبَ. والمراد منه النهي عن التصرُّف في مال الغير، والتحكُّم على مَن لا ولاية له عليه.

والظاهر أنَّ صاحب الثَّوب إذا كان راضياً يجوز له ذلك، وكذلك إذا عَلِم أنَّ الشخص قام عن المجلس بطِيب خاطره فلا بأس بجلوسه، كما يُستَفاد من قوله تعالى: ﴿تَفَسَّحُوا۟ فِى ٱلْمَجَٰلِسِ﴾ [المجادلة: ١١]، وكذا من قوله سبحانه: ﴿وَإِذَا قِيلَ ٱنشُزُوا۟ فَٱنشُزُوا۟﴾ [المجادلة: ١١]، ومما يدلُّ عليه حديث: «**صدرُ الدابة أحقُّ بصاحبها إلَّا إذا أَذِن**»(٣) وأمثال ذلك كثير في الفروع.

وفي الحديث دلالة على أنه لا بأس أن يمسَح الرجلُ يدَه بثوب ابنِه أو غلامه وغيرِهما ممَّن ألبَسَه الثوبَ.

(*) في نسخة على هامش الأصل: (عن).

(١) في «شرح المشكاة»: (١٠/ ٣٠٦٨).

(٢) في «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٢٩٧٥).

(٣) أخرجه أحمد: **٢٢٩٩٢**، وأبو داود: **٢٥٨٥**، والترمذي: **٢٩٧٨** من حديث بريدة رضي الله عنه بنحوه.

٤٨٥٤ ـ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بنُ أَبِي شَيْبَةَ أَنَّ مُحَمَّدَ بنَ جَعْفَرٍ حَدَّثَهُمْ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَقِيلِ بنِ طَلْحَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الخَصِيبِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَامَ لَهُ رَجُلٌ عَنْ مَجْلِسِهِ، فَذَهَبَ لِيَجْلِسَ فِيهِ، فَنَهَاهُ النَّبِيُّ ﷺ.

قال المنذري[١]: قال أبو بكر البزار[٢]: وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه إلَّا أبو بَكْرة، ولا نعلم له طريقاً إلَّا هذا الطريق، ولا نعلم أحداً سمَّى هذا الرجل، يعني: أبا عبد الله مولى قريش، وإنما ذكرنا ما فيه لأنه لا يُروى عن رسول الله ﷺ بهذا اللفظ إلَّا من هذا الوجه. هذا آخر كلامه.

وقال فيه: «مولى قريش»، ووقع هنا: «مولًى لآلِ أبي بُردَة». وقال أبو أحمد الكرابيسي: مولى أبي موسى الأشعري.

وإذا قيل فيه: مولى آل أبي بردة، ومولى أبي موسى الأشعري، فهو الصحيح؛ لأنَّ أبا بردة إمَّا أن يكون أخا أبي موسى أو ولد أبي موسى، وأيما كان فهو صحيح، فإذا قيل فيه: مولى قريش، فلا يصح إلَّا أن يكون الولاء انجرَّ إليه، والله عز وجل أعلم.

وذكر الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي هذا الحديث وقال: رواه أبو عبد الله مولًى لآل أبي بُردَة عن سعيد، وهو غير معروف[٣].

(عن عَقِيل) بفتح العين وكسر القاف **(سمعت أبا الخصيب)** بفتح الخاء المعجمة على وزن عَظِيم. قاله الحافظ[٤].

(فقام له) أي: للرجل الجائي ليجلس هو في مكانه **(فنهاه النبيُّ ﷺ)** أي: عن الجلوس في ذلك المجلس.

وأخرج البخاري في «الصحيح»[٥] من طريق سفيان الثوري، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ أنه نهى أن يُقامَ الرجلُ من مجلسه ويَجلسَ فيه آخرُ.

---

(١) في «مختصره»: (٧/ ١٨٣-١٨٤).
(٢) في «مسنده» بعد الرواية: ٣٦٩٠.
(٣) وأخرجه أحمد في «مسنده»: ٢٠٤٥٠.
(٤) في «فتح الباري»: (١١/ ٦٣).
(٥) برقم: ٦٢٧٠، وهو عند مسلم أيضاً: ٥٦٨٣، وأحمد: ٤٦٥٩.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: أَبُو الخَصِيبِ اسْمُهُ زِيَادُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

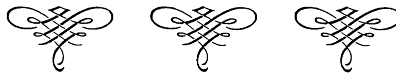
وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد»[١] بلفظ: وكان ابن عمر إذا قام له رجلٌ من مجلسه لم يَجلس فيه. وكذا أخرجه مسلم[٢] من رواية سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه.

قال ابن بطال: اختُلف في النهي، فقيل: للأدب، وإلَّا فالذي يجب للعالم أن يليَه أهلُ الفهم والنُّهَى، وقيل: هو على ظاهره، ولا يجوز لمن سَبَق إلى مجلسٍ مباح أن يُقام منه، واحتجوا بحديثٍ أخرجه مسلم[٣] عن أبي هريرة رفعه: «**إذا قام أحدكم من مجلسه ثم رجع إليه فهو أحقُّ به**». قالوا: فلما كان أحقَّ به بعدَ رجوعه، ثبت أنه حقُّه قبل أن يقوم.

ويتأيَّد ذلك بفعل ابن عمر المذكور، فإنه راوي الحديث وهو أعلم بالمراد منه.

وقال القرطبي في «المفهم»[٤]: هذا الحديث يدلُّ على صحة القول بوجوب اختصاص الجالس بموضعه إلى أن يقوم منه، وما احتجَّ به مَن حمله على الأدب لكونه ليس مِلكاً له لا قبلُ ولا بعدُ ليس بحُجَّة؛ لأنَّا نُسلِّم أنه غير مِلكٍ له، لكن يختصُّ به إلى أن يَفرُغ غرضُه، فصار كأنه ملك منفعته، فلا يزاحمه غيره عليه. انتهى. كذا في «فتح الباري»[٥] وأطال الحافظ الكلام فيه.

(**قال أبو داود: أبو الخَصِيب . . . إلخ**) قال المنذري[٦]: وهو بفتح الخاء المعجمة وكسر الصاد المهملة وسكون الياء آخر الحروف وبعدها باء بواحدة.



(١) برقم: ١١٥٣.
(٢) في «صحيحه»: ٥٦٨٦.
(٣) في «صحيحه»: ٥٦٨٩.
(٤) «المفهم»: (٥/ ٥١١).
(٥) «فتح الباري»: (١١/ ٦٤).
(٦) في «مختصره»: (٧/ ١٨٤).

١٩ ـ بَابُ مَنْ يُؤْمَرُ أَنْ يُجَالِسَ

٤٨٥٥ ـ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبَانُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«مَثَلُ المُؤْمِنِ الَّذِي يَقْرَأُ القُرْآنَ مَثَلُ الأُتْرُجَّةِ، رِيحُهَا طَيِّبٌ، وَطَعْمُهَا طَيِّبٌ، وَمَثَلُ المُؤْمِنِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ القُرْآنَ مَثَلُ التَّمْرَةِ، طَعْمُهَا طَيِّبٌ وَلَا رِيحَ لَهَا، وَمَثَلُ الفَاجِرِ الَّذِي يَقْرَأُ القُرْآنَ كَمَثَلِ الرَّيْحَانَةِ، رِيحُهَا طَيِّبٌ، وَطَعْمُهَا مُرٌّ، وَمَثَلُ الفَاجِرِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ القُرْآنَ كَمَثَلِ الحَنْظَلَةِ، طَعْمُهَا مُرٌّ وَلَا رِيحَ لَهَا، وَمَثَلُ جَلِيسِ الصَّالِحِ كَمَثَلِ صَاحِبِ المِسْكِ، إِنْ لَمْ يُصِبْكَ مِنْهُ شَيْءٌ أَصَابَكَ مِنْ رِيحِهِ، وَمَثَلُ جَلِيسِ السُّوءِ كَمَثَلِ صَاحِبِ الكِيرِ، إِنْ لَمْ يُصِبْكَ مِنْ سَوَادِهِ(*)، أَصَابَكَ مِنْ دُخَانِهِ».**

(باب مَن يُؤمَر أن يُجالس)

«**مَثَلُ الأُتْرُجَّة**» بضم الهمزة والراء وتشديد الجيم وقد تُخفَّف: ثَمَرٌ معروف يقال لها: تُرُنْجٌ، جامعٌ لطِيب الطَّعم والرائحة وحُسن اللَّون ومنافعَ كثيرة.

والمقصود بضرب المثل بيانُ علوِّ شأن المؤمن وارتفاع عَمله، وانحِطاط شأن الفاجر وإحباط عَمله.

«**ومثلُ جَليسِ السُّوء**» بفتح السين ويُضم «**كمَثَل صاحب الكِيرِ**» بكسر الكاف: زِقٌّ يَنفُخ فيه الحدَّاد، وأما المبني من الطِّين فكُورٌ. كذا في «القاموس»[1]. أي: كمَثَل نافِخه.

وفي الحديث إرشادٌ إلى الرَّغبة في صُحبة الصُّلَحاء والعلماء ومُجالسَتِهم، فإنها تنفع في الدنيا والآخرة، وإلى الاجتناب عن صُحبة الأشرار والفُسَّاق فإنها تُضُر دِيناً ودُنيا.

قال المنذري[2]: وأخرجه النسائي[3].

(*) في نسخة على هامش الأصل: (شرره).

(١) «القاموس المحيط»: (الكير).

(٢) في «مختصره»: (٧/ ١٨٥).

(٣) النسائي في «الكبرى»: ٦٧٠٠ مختصراً.

٤٨٥٦ ـ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى - المعْنَى - (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ **أَبِي مُوسَى**، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِهَذَا الكَلَامِ الأَوَّلِ إِلَى قَوْلِهِ: «**وَطَعْمُهَا مُرٌّ**». وَزَادَ ابْنُ مُعَاذٍ قَالَ: قَالَ أَنَسٌ: وَكُنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّ مَثَلَ جَلِيسِ الصَّالِحِ، وَسَاقَ بَقِيَّةَ الحَدِيثِ.

٤٨٥٧ ـ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ الصَّبَّاحِ العَطَّارُ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بنُ عَامِرٍ، عَنْ شُبَيْلِ بنِ عَزْرَةَ، عَنْ **أَنَسِ بنِ مَالِكٍ**، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**مَثَلُ الجَلِيسِ الصَّالِحِ**»، فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

٤٨٥٨ ـ حَدَّثَنَا عَمْرُو بنُ عَوْنٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ المُبَارَكِ، عَنْ حَيْوَةَ بنِ شُرَيْحٍ، عَنْ سَالِمِ بنِ غَيْلَانَ، عَنِ الوَلِيدِ بنِ قَيْسٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ـ أَوْ: عَنْ أَبِي الهَيْثَمِ ـ عَنْ **أَبِي سَعِيدٍ** رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**لَا تُصَاحِبْ إِلَّا مُؤْمِناً، وَلَا يَأْكُلْ طَعَامَكَ إِلَّا تَقِيٌّ**».

(**بهذا الكلام الأوَّل**) أي: المذكور في الحديث السابق (**وساق بقية الحديث**) أي: إلى قوله: «**أصابك من دخانه**».

قال المنذري[1]: وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه، وليس فيه كلام أنس[2].

(**عن شُبَيل**) بالتصغير (**بن عَزْرَة**) بفتح العين المهملة بعدها زاي ساكنة ثم راء (**قال**: «**مَثل الجليس الصالح**» **فذكَرَ نحوه**).

والحديث سكت عنه المنذري[3].

«**لا تُصاحِبْ إلَّا مؤمناً**» أي: كاملاً، أو المراد النهي عن مصاحبة الكُفَّار والمنافقين؛ لأنَّ مصاحبتهم مَضرَّة في الدِّين، فالمراد بالمؤمن جنس المؤمنين «**ولا يأكُلْ طعامَك إلَّا تقيٌّ**» أي: مُتورِّع.

والأكل وإن نسب إلى التقيِّ ففي الحقيقة مُسنَد إلى صاحب الطعام، فالمعنى: لا تُطعِم طعامَك إلَّا تقيًّا.

---

(١) في «مختصره»: (٧/ ١٨٥).

(٢) البخاري: ٥٠٥٩، ومسلم: ١٨٦١، والترمذي: ٣٠٨١، والنسائي: ٥٠٣٨، وابن ماجه: ٢١٤. وهو في «مسند أحمد»: ١٩٦٦٤.

(٣) وإسناده صحيح.

٤٨٥٩ ـ حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ وَأَبُو دَاوُدَ قَالَا: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنِي مُوسَى بنُ وَرْدَانَ، عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ** أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**الرَّجُلُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ، فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ مَنْ يُخَالِلُ**».

٤٨٦٠ ـ حَدَّثَنَا هَارُونُ بنُ زَيْدِ بنِ أَبِي الزَّرْقَاءِ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا جَعْفَرٌ - يَعْنِي ابْنَ بُرْقَانَ - عَنْ يَزِيدَ ـ يَعْنِي ابْنَ الأَصَمِّ ـ عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ**، يَرْفَعُهُ، قَالَ: «**الأَرْوَاحُ جُنُودٌ مُجَنَّدَةٌ، فَمَا تَعَارَفَ مِنْهَا ائْتَلَفَ، وَمَا تَنَاكَرَ مِنْهَا اخْتَلَفَ**».

قال الخطابي[١]: إنما جاء هذا في طعام الدعوة دون طعام الحاجة، وذلك أنَّ الله سبحانه قال: ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ۝٨﴾ [الإنسان: ٨]، ومعلومٌ أنَّ أسراهم كانوا كفاراً غير مؤمنين ولا أتقياء، وإنما حذَّر عليه السلام من صحبة مَن ليس بتقيٍّ، وزَجَر عن مخالطته ومؤاكلته، فإنَّ المطاعمة تُوقِع الألفة والمودة في القلوب.

قال المنذري[٢]: وأخرجه الترمذي وقال: إنما نعرفه من هذا الوجه[٣].

«**الرَّجلُ**» يعني: الإنسان «**على دِين خليله**» أي: على عادة صاحبه وطريقته وسِيرَته «**فلينظر**» أي: يتأمَّل ويتدبَّر «**مَن يُخالل**» فمَن رضي دِينَه وخُلُقه خالَـلَـه، ومَن لا تَجنَّبه، فإنَّ الطِّباع سَرَّاقة.

قال المنذري[٤]: وأخرجه الترمذي وقال: حسن غريب[٥]. هذا آخر كلامه.

وفي إسناده موسى بن وَرْدان، وقد ضعَّفه بعضُهم، وقال بعضهم: لا بأس به، ورجَّح بعضهم في هذا الحديث الإرسال.

«**الأرواح**» أي: أرواح الإنسان «**جنود**» جمع جند أي جموع «**مجنَّدة**» بفتح النون المشددة، أي: مجتمعة متقابلة، أو مختلطة منها حزب الله ومنها حزب الشيطان «**فما تعارَف منها**» التعارف: جَرَيان المعرفة بين اثنين، والتناكُر ضدُّه، أي: فما تعرَّف بعضُها من بعضٍ قبل حُلولها في الأبدان «**ائتَلف**» أي: حصل بينهما الأُلفة والرَّأفة حال اجتماعهما بالأجساد في الدنيا «**وما تناكر منها**» أي: في عالَم الأرواح «**اختلف**» أي: في عالم الأشباح.

---

(١) في «معالم السنن»: (٣/ ٢٩٠).
(٢) في «مختصره»: (٧/ ١٨٦).
(٣) الترمذي: ٢٥٥٧. وهو في «مسند أحمد»: ١١٣٣٧.
(٤) في «مختصره»: (٧/ ١٨٦).
(٥) الترمذي: ٢٥٣٥. وهو في «مسند أحمد»: ٨٠٢٨.

. . . .

قال النووي: معنى قوله: «الأرواح جنود مجنَّدة»: جموع مجتمعة أو أنواع مختلفة، وأما تعارفها فهو لأمر جعلها الله عليه، وقيل: إنها موافقة صفاتها التي جعلها الله عليها وتناسبها في شِيَمها، وقيل: لأنها خُلِقت مجتمعة ثم فُرقت في أجسادها، فمَن وافق بشِيَمه ألِفه، ومَن باعَدَه نافَرَه وخالَفه.

وقال الخطابي وغيره: تآلُفها هو ما خلقها الله عليه من السعادة أو الشقاوة في المبتدأ، وكانت الأرواح قسمين متقابلين، فإذا تلاقت الأجساد في الدنيا ائتلفت واختلفت بحسب ما خلقت عليه، فيميل الأخيار إلى الأخيار، والأشرار إلى الأشرار[١]. انتهى.

قال المنذري[٢]: وأخرجه مسلم أيضاً من حديث سهيل بن أبي صالح عن أبي هريرة[٣].



---

(١) «شرح النووي»: (٨/ ١١٩)، وكلام الخطابي في «معالم السنن»: (٣/ ٢٩٠-٢٩١) لكن نقله النووي بالمعنى.
(٢) في «مختصره»: (٧/ ١٨٦).
(٣) مسلم: ٦٧٠٨ وفيه: «سهيل عن أبيه عن أبي هريرة»، وأخرجه مسلم أيضاً: ٦٧٠٩ من طريق يزيد بن الأصمِّ عن أبي هريرة مطولاً. وهو في «مسند أحمد»: ١٠٩٥٦ من طريق يزيد بن الأصم.

٢٠ ـ بَابٌ فِي كَرَاهِيَةِ المِرَاءِ

٤٨٦١ ـ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا بُرَيْدُ بنُ عَبْدِ اللهِ، عَنْ جَدِّهِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا بَعَثَ أَحَداً مِنْ أَصْحَابِهِ فِي بَعْضِ أَمْرِهِ، قَالَ: «بَشِّرُوا وَلَا تُنَفِّرُوا، وَيَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا».

٤٨٦٢ ـ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بنُ المُهَاجِرِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ قَائِدِ السَّائِبِ، عَنِ السَّائِبِ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَجَعَلُوا يُثْنُونَ عَلَيَّ وَيَذْكُرُونِي، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَنَا أَعْلَمُكُمْ»، يَعْنِي بِهِ، قُلْتُ: صَدَقْتَ بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، كُنْتَ شَرِيكِي، فَنِعْمَ الشَّرِيكُ، . . . .

(بابٌ في كراهية المراء)

بكسر الميم: الجدال.

(في بعض أمره) أي: من أمر الحكومة.

«بشِّروا» أي: الناس بقبول الله الطاعات وإثابته عليها وتوفيقه للتوبة من المعاصي وعفوه ومغفرته «ولا تنفِّروا» بتشديد الفاء المكسورة، أي: لا تخوِّفوهم بالمبالغة في إنذارهم حتى تجعلوهم قانطين من رحمة الله بذنوبهم وأوزارهم «ويسِّروا» أي: سهِّلوا عليهم الأمور من أخذ الزكاة باللُّطف بهم «ولا تعسِّروا» أي: بالصعوبة عليهم بأن تأخذوا أكثر مما يجب عليهم أو أحسن منه، أو بتتبُّع عَوْراتهم وتجسُّس حالاتهم.

قال المنذري[(١)]: وأخرجه مسلم[(٢)].

(فجعلوا يُثْنُون) بضمِّ التحتية من الإثناء (يعني به) أي: بالسائب (بأبي أنت وأمِّي) قال في «النهاية»[(٣)]: الباء متعلقة بمحذوف قيل: هو اسم، فيكون ما بعده مرفوعاً تقديره: أنت مُفَدًّى بأبي وأمي، وقيل: هو فعلٌ وما بعده منصوب أي: فَدَيْتُك بأبي وأمي، وحُذف هذا المقدَّر تخفيفاً لكثرة الاستعمال وعِلْم المخاطب به. انتهى.

---

(١) في «مختصره»: (٧/ ١٨٧).

(٢) مسلم: ٤٥٢٥. وهو في «مسند أحمد»: ١٩٥٧٢.

(٣) «النهاية»: (أبو).

كُنْتَ لَا تُدَارِي وَلَا تُمَارِي.

(لا تُدارِي ولا تُمارِي) قال الخطابي: يريد: لا تخالف ولا تمانع، وأصل الدَّرْء: الدفع، ومنه قوله تعالى: ﴿فَٱدَّٰرَٰٔتُمۡ فِيهَاۖ﴾ [البقرة: ٧٢]، يصفه ﷺ بحُسْن الخُلُق والسهولة في المعاملة، وقوله: (لا تماري) يريد المراء والخصومة[١]. انتهى.

قال الحافظ في «الإصابة»[٢]: السائب بن أبي السائب، واسمه صَيْفي[٣]، والد عبد الله بن السائب، روى له أبو داود والنسائي من طريق مجاهد عن قائد السائب عن السائب، وقيل: عن مجاهد عن السائب بلا واسطة، وروى ابن أبي شيبة من طريق يونس بن خبَّاب عن مجاهد: كنت أقود بالسائب فيقول لي: يا مجاهد، أدَلَكَتِ الشمسُ؟ فإذا قلتُ: نعم، صلَّى الظهرَ. انتهى.

وقال المنذري[٤]: وأخرجه النسائي وابن ماجه[٥].

والسائب هذا قد ذكر بعضهم أنه قُتل كافراً يوم بدر، قتله الزبير بن العوام، وذكر بعضهم أن لا صحبة لأبيه، وذكر بعضهم أنه أسلم وحَسُن إسلامُه، وهذا هو المعوَّل عليه، وقد ذكره غير واحد في كتب الصحابة ﵃.

وهذا الحديث اختُلف في إسناده اختلافاً كثيراً، وذكر أبو عمر النَّمَري[٦] أنَّ هذا الحديث مضطرب جدًّا، منهم مَن يجعله للسائب بن أبي السائب، ومنهم من يجعله لعبد الله، يعني عبد الله ابن السائب، وهذا اضطرابٌ لا يقوم به حجة.

والسائب بن أبي السائب من المؤَلَّفة قلوبُهم.



(١) «معالم السنن»: (٣/ ٢٩٢).

(٢) «الإصابة»: (٣/ ١٨).

(٣) في الأصل: «ضيفي» بالضاد المعجمة، والتصويب من «الإصابة»، و«التقريب» وأصوله، و«طبقات ابن سعد»: (٦/ ٩٣)، وغيرها من مصادر.

(٤) في «مختصره»: (٧/ ١٨٧ - ١٨٨).

(٥) النسائي في «الكبرى» بنحوه: ١٠٠٧١، وابن ماجه: ٢٢٨٧. وهو في «مسند أحمد»: ١٥٥٠٢.

(٦) في «الاستيعاب»: (٢/ ٥٧٣-٥٧٤).

٢١ ـ بَابُ الهَدْيِ فِي الكَلَامِ

٤٨٦٣ ـ حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بنُ يَحْيَى الحَرَّانِيُّ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ ـ يَعْنِي ابْنَ سَلَمَةَ ـ عَنْ مُحَمَّدِ بنِ إِسْحَاقَ، عَنْ يَعْقُوبَ بنِ عُتْبَةَ، عَنْ عُمَرَ بنِ عَبْدِ العَزِيزِ، عَنْ يُوسُفَ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ سَلَامٍ، عَنْ **أَبِيهِ** قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا جَلَسَ يَتَحَدَّثُ، يُكْثِرُ أَنْ يَرْفَعَ طَرْفَهُ إِلَى السَّمَاءِ.

٤٨٦٤ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ العَلَاءِ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بنُ بِشْرٍ، عَنْ مِسْعَرٍ قَالَ: سَمِعْتُ شَيْخاً فِي المَسْجِدِ يَقُولُ: سَمِعْتُ **جَابِرَ بنَ عَبْدِ اللهِ** يَقُولُ: كَانَ فِي كَلَامِ رَسُولِ اللهِ ﷺ تَرْتِيلٌ، أَوْ: تَرْسِيلٌ.

٤٨٦٥ ـ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ وَأَبُو بَكْرٍ ابْنَا أَبِي شَيْبَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أُسَامَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ **عَائِشَةَ** قَالَتْ: كَانَ كَلَامُ رَسُولِ اللهِ ﷺ . . . .

(باب الهَدي في الكلام)

الهَدي بفتح الهاء وسكون الدال: السِّيرة والطريقة الصالحة.

(**يُكثِر**) من الإكثار (**أن يرفع طَرْفه**) بسكون الراء، أي: نَظَره (**إلى السماء**) انتظاراً لما يُوحَى إليه وشوقاً إلى الملأ الأعلى.

قال المنذري[1]: في إسناده محمد بن إسحاق، وقد تقدم الاختلاف فيه.

و(**سَلَام**) بفتح المهملة وتخفيف اللام.

(**ترتيلٌ**) أي: تأنٍّ وتمهُّل مع تبيين الحروف والحركات، بحيث يتمكن السامع من عدِّها (**أو ترسيل**) شكٌّ من الراوي، ومعنى الترتيل والترسيل واحد، وفي بعض النُّسخ بالواو، فهو عطف تفسيرٍ.

قال المنذري[2]: الراوي عن جابر مجهول.

---

(١) في «مختصره»: (٧/ ١٨٨).
(٢) في «مختصره»: (٧/ ١٨٩).

كَلَاماً فَصْلاً، يَفْهَمُهُ كُلُّ مَنْ سَمِعَهُ.

٤٨٦٦ ـ حَدَّثَنَا أَبُو تَوْبَةَ قَالَ: زَعَمَ الوَلِيدُ عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، عَنْ قُرَّةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللهِ**(*)، **فَهُوَ أَجْذَمُ**».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَاهُ يُونُسُ وَعُقَيْلٌ وَشُعَيْبٌ وَسَعِيدُ بنُ عَبْدِ العَزِيزِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلاً.

(**كلاماً فصلاً**) أي: مفصولاً بين أجزائه وواضحاً.

والحديث سكت عنه المنذري[1].

«**كلُّ كلام**» وفي رواية ابن ماجه[2]: «**كلُّ أمرٍ ذي بالٍ**»، قال في «النهاية»[3]: أمر ذو بال أي: شريف يُحتَفَل به ويُهتَمُّ.

«**فهو**» أي: ذلك الكلام «**أجذم**» قال الخطابي: معناه المنقطع الأبتَر الذي لا نِظام له، وفسَّره أبو عبيد فقال: الأجذم: المقطوع اليد[4]. انتهى.

وفي رواية ابن ماجه: «**أقطع**» أي: مقطوع البركة، على وجه المبالغة، أي: أقطع من كل مقطوع.

قال المنذري[5]: قال فيه: (زَعَم الوليدُ عن الأوزاعي) وذكر أنَّ جماعة روَوهُ عن الزهريِّ مرسلاً، وأخرجه النسائي مسنداً ومرسلاً، وأخرجه ابن ماجه[6] وقال فيه: «أقطع»، وفي إسناده قُرَّة، وهو ابن عبد الرحمن بن حَيْوِيلَ المَعَافِري المصري، كنيته أبو محمد، ويقال: أبو حَيْوِيل، قال الإمام أحمد: منكر الحديث.

(*) في نسخة على هامش الأصل: (بالحمد لله).

(١) وأخرجه أحمد: ٢٥٠٧٧، والترمذي: ٣٩٦٨، والنسائي في «الكبرى»: ١٠١٧٤، وبعضهم يزيد فيه، وإسناده حسن.

(٢) في «سننه»: ١٨٩٤.

(٣) «النهاية»: (بول).

(٤) «معالم السنن»: (٣/ ٢٩٢).

(٥) في «مختصره»: (٧/ ١٨٩-١٩٠).

(٦) النسائي في «الكبرى»: ١٠٢٥٥ و١٠٢٥٧، وابن ماجه: ١٨٩٤.

٢٢ ـ بَابٌ فِي الخُطْبَةِ

٤٨٦٧ ـ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ وَمُوسَى بنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ بنُ زِيَادٍ: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بنُ كُلَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ**، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**كُلُّ خُطْبَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَشَهُّدٌ، فَهِيَ كَاليَدِ الجَذْمَاءِ**».

(بابٌ في الخُطبة)

«كلُّ خُطبة» بضم الخاء، وقال القاري: بكسر الخاء، وهي التزوُّج[١]. والظاهر هو الأوَّل.

«ليس فيها تشهُّد» وفي رواية: «شهادة»[٢]، وأراد الشهادتين، من إطلاق الجزء على الكلِّ. قاله المناوي[٣]. وقال القاري[٤]: أي: حَمدٌ وثناءٌ على الله. ونقل عن التُّورِبِشْتي أنَّ أصل التشهُّد قولك: أشهد أن لا إله إلَّا الله، وأشهد أنَّ محمداً رسول الله.

«فهي كاليد الجَذْماء» أي: المقطوعة التي لا فائدة فيها لصاحبها.

والجَذْم: سرعة القطع، وقيل: الجَذْماء من الجُذام، وهو داءٌ معروف تنفِر عنه الطباع.

قال المنذري[٥]: وأخرجه الترمذي وقال: حسن غريب[٦]. انتهى.

فائدة: اعلم أنَّ السُّنة في ابتداء جميع الأمور الحسنة أن يقول: «بسم الله الرحمن الرحيم»؛ لما رواه أبو هريرة ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال: «**كلُّ أمر ذي بالٍ لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم، أقطع**»، وهو حديث حسن كما ستقف عليه، ولا يُقتصَر على «باسم الله»، إلَّا في المواضع التي ثبت فيها عن رسول الله ﷺ الاقتصار على «باسم الله»، فالسُّنة في هذه المواضع الاقتصار على لفظ «باسم الله».

والتفصيل أنَّ الأحاديث الواردة في التسمية على أربعة أقسام:

---

(١) «مرقاة المفاتيح»: (٥/ ٢٠٧١).

(٢) هي رواية أحمد: ٨٠١٨.

(٣) في «فيض القدير»: (٥/ ٢٤).

(٤) في «مرقاة المفاتيح»: (٥/ ٢٠٧١).

(٥) في «مختصره»: (٧/ ١٩٠).

(٦) الترمذي: ١١٣٢. وهو في «مسند أحمد»: ٨٠١٨.

. . . .

الأول: ما وقع فيه «بسم الله الرحمن الرحيم» تامًّا، كحديث عليٍّ رضي الله عنه مرفوعاً: «**إذا وقعتَ في ورطة فقل: بسم الله الرحمن الرحيم**». رواه ابن السني في «عمل اليوم والليلة»[(١)].

وكحديث عثمان بن عفان رضي الله عنه قال: مَرِضتُ، فكان رسول الله ﷺ يُعَوِّذُني، فعَوَّذَني يوماً فقال: «**بسم الله الرحمن الرحيم، أُعيذُك بالله الأحد الصمد الذي لم يَلِد ولم يُولَد**» الحديث، رواه ابن السني[(٢)].

وكحديث أبي هريرة الذي رواه النسائي وابن خزيمة والسَّرَّاج وابن حبان[(٣)] وغيرهم من طريق سعيد بن أبي هلال، عن نُعَيم المُجْمِر قال: صلَّيتُ وراء أبي هريرة فقرأ: بسم الله الرحمن الرحيم، ثم قرأ بأم القرآن حتى بلغ: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ فقال: آمين، وقال الناس: آمين. الحديث، وفي آخره: إني لَأشبهكُم صلاةً برسول الله ﷺ. ذكره الحافظ في «الفتح»[(٤)].

والقسم الثاني: ما وقع فيه لفظ «باسم الله» فقط من غير زيادة[(٥)] عليه، كحديث عبد الرحمن بن جُبير أنه حدَّثه رجلٌ خَدَم النبيَّ ﷺ ثماني سنين، أنه كان يسمع النبيَّ ﷺ إذا قرِّب إليه طعاماً يقول: «**باسم الله**» فإذا فرغ من طعامه قال: «**اللهم أطعمتَ وسقيت**» الحديث، رواه ابن السني[(٦)]. قال النووي في «الأذكار»[(٧)]: بإسناد حسن.

وقال رسول الله ﷺ لرَبيبِه عمر بن أبي سَلَمة: «**قل: باسم الله، وكُلْ بيمينك**» الحديث، رواه مسلم[(٨)].

وقال ﷺ لأسامة بن عُمير: «**لا تُقلْ هكذا** – أي: تَعِس الشيطان – **فإنه يتعاظم حتى يكون**

---

(١) «عمل اليوم والليلة»: ٣٣٦.
(٢) في «عمل اليوم والليلة»: ٥٥٣.
(٣) النسائي: ٩٠٥، وابن خزيمة: ٤٩٩، والسراج في «حديثه»: ٢٥١٨، وابن حبان: ١٨٠١، وهو في «مسند أحمد»: ١٠٤٤٩.
(٤) «فتح الباري»: (٢/ ٢٦٧).
(٥) في هامش الأصل: «أي: لا لفظ: الرحمن الرحيم، ولا غيره».
(٦) في «عمل اليوم والليلة»: ٤٦٥.
(٧) «الأذكار» ص٣٧٤.
(٨) مسلم: ٥٢٦٩. وهو عند البخاري: ٥٣٧٦، وأحمد: ١٦٣٣٢.

. . . .

كالبيت، ولكن قل: باسم الله، فإنه يَصغُر حتى يكون كالذُّبابة». رواه النسائي في «اليوم والليلة»[(١)] وابن مَردُويَه في «تفسيره». كذا في «تفسير ابن كثير»[(٢)] رحمه الله.

والقسم الثالث: ما وقع فيه «باسم الله» مع زيادة معه غير لفظ «الرحمن الرحيم»، كحديث ابن عمر رضي الله عنه مرفوعاً: «**إذا وضعتم موتاكم في القبر فقولوا: باسم الله وعلى مِلَّة رسول الله**». رواه أحمد في «مسنده» وابن حبان في «صحيحه» والطبراني في «الكبير» والحاكم في «المستدرك» والبيهقي في «السنن»[(٣)].

وكحديث عثمان رضي الله عنه مرفوعاً: «**ما من عبدٍ يقول في صباح كلِّ يومٍ ومساء كلِّ ليلةٍ: باسم الله الذي لا يضرُّ مع اسمه شيءٌ في الأرض ولا في السماء**» الحديث، رواه الترمذي وابن ماجه وأبو داود[(٤)].

وكحديث ابن عباس مرفوعاً: «**لو أنَّ أحدَكم إذا أراد أن يأتي أهلَه قال: باسم الله، اللهم جنِّبنا الشيطان، وجنِّب الشيطان ما رزقتنا**» الحديث، رواه الشيخان[(٥)].

وكحديث أنس رضي الله عنه قال: ضحَّى رسول الله ﷺ بكبشين أملحين أقرنين، ذبحهما بيده وسمَّى وكبَّر، قال: رأيته واضعاً قدمَه على صِفاحِهما ويقول: «**باسم الله، والله أكبر**» رواه الشيخان[(٦)].

والقسم الرابع: ما وقع فيه ذكرُ اسم الله من غير تصريحٍ بلفظ «بسم الله الرحمن الرحيم»، ولا بلفظ «باسم الله»، كحديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً: «**إذا أكل أحدكم طعاماً فليَذكُر اسمَ الله**» الحديث،

---

(١) النسائي في «عمل اليوم والليلة»: **٥٥٤**، وهو في «السنن الكبرى» له: **١٠٣١٢**، وأخرجه أبو داود أيضاً: **٥٠٠٩**، وعندهم: عن أبي المليح عن رِدْف رسول الله ﷺ، وليس فيه ذكرٌ لأسامة بن عمير، وهو والد أبي المليح.

(٢) عند تفسير البسملة من سورة الفاتحة.

(٣) أحمد: **٤٨١٢**، وابن حبان: **٣١١٠**، والطبراني: **١٣٠٩٤**، والحاكم: (**١/ ٣٦٦**)، والبيهقي: (**٤/ ٥٥**)، وهو صحيح.

(٤) الترمذي: **٣٦٨٥**، وابن ماجه: **٣٨٦٩**، وأبو داود: **٥٠٨٩**، وهو عند أحمد في «المسند»: **٤٤٦**، والنسائي في «الكبرى»: **١٠١٠٦**، وهو حسن.

(٥) البخاري: **١٤١**، ومسلم: **٣٥٣٣**، وهو في «مسند أحمد»: **١٨٦٧**.

(٦) البخاري: **٥٥٦٥**، ومسلم: **٥٠٩٠**، وهو في «مسند أحمد»: **١٢٧٣٦**. وقوله: «ويقول: باسم الله، والله أكبر»، وقع لمسلم فقط.

. . . .

رواه أبو داود والترمذي[١].

وكحديث أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا صلاة لمن لا وضوء له، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه**» رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه والدارقطني وابن السكن والحاكم والبيهقي[٢]. قاله الحافظ[٣].

وكحديث جابر: «**إذا سمعتم نُباح الكلاب ونَهِيق الحُمُر بالليل، فتعوَّذوا بالله من الشيطان، واذكروا اسم الله عليها**» رواه أحمد في «مسنده» والبخاري في «الأدب المفرد» وأبو داود في «سننه» وابن حبان في «صحيحه» والحاكم في «المستدرك»[٤]، وغير ذلك من الأحاديث.

ففي المواضع التي ثبت فيها عن رسول الله ﷺ القول بـ «بسم الله الرحمن الرحيم» بتمامه، لا يحصل السُّنة إلَّا بقوله تامًّا وكاملاً، وإن اقتصر في تلك المواضع على «باسم الله» أو على «بسم الله الرحمن» لا يحصل السُّنة البَتَّة.

وفي المواضع التي ثبت فيها الاقتصار على لفظ «باسم الله» من غير زيادة عليه، فالمسنون في تلك المواضع القَصْر بفعل النبيِّ ﷺ والتكميل بقوله ﷺ؛ لأنَّ هذه المواضع داخلة تحت عموم قوله ﷺ: «**كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لا يُبدَأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم أقطع**»[٥].

فكيف يكون مَن قال في هذه المواضع: «بسم الله الرحمن الرحيم» تامًّا وكاملاً مبتدعاً؟! وكيف يكون قوله بدعة؟! بل يكون سُنَّة قوليًّا.

---

(١) أبو داود: ٣٧٨٨، والترمذي: ١٩٦٥، وأخرجه أيضاً أحمد: ٢٥٧٣٣، وابن ماجه: ٣٢٦٤، والنسائي في «الكبرى»: ١٠٠٤٠، بألفاظ متقاربة، وهو صحيح لغيره.

(٢) أبو داود: ١٠١، والترمذي في «العلل»: ١٧، وابن ماجه: ٣٩٩، والدارقطني: ٢٥٦، والحاكم: (١/ ١٤٦)، والبيهقي: (١/ ٤٣)، وأخرجه أحمد: ٩٤١٨، وإسناده ضعيف.

(٣) في «التلخيص الحبير»: (١/ ٧٢).

(٤) أحمد: ١٤٢٨٣، والبخاري في «الأدب المفرد»: ١٢٣٤، وأبو داود: ٥١٠٣، وابن حبان: ٥٥١٧، والحاكم: (٤/ ٢٨٣-٢٨٤)، ورواياتهم مطولة إلَّا أبا داود، وليس عنده قوله: «واذكروا اسم الله عليها»، وهو حديث حسن.

(٥) أخرجه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»: ١٢٣٢، والسبكي في «طبقات الشافعية الكبرى»: (١/ ١٢)، وإسناده ضعيف، وانظر تخريج الحديث: ٨٧١٢ من «مسند أحمد».

. . . .

وفي «الاختيارات العلمية»[١] في اختيارات الشيخ ابن تيمية: ويقول عند الأكل: بسم الله الرحمن الرحيم، كاملاً، فإنه أكمل، بخلاف الذبح. انتهى.

وأما المواضع التي ورد فيها «باسم الله» مع زيادة عليه غير لفظ «الرحمن الرحيم»، فالمسنون فيها أن يقتصر على «باسم الله» مع تلك الزيادة، وليس لأحد أن يزيد بين «باسم الله» وبين تلك الزيادة لفظ «الرحمن الرحيم»؛ لأنَّ مجموع «بسم الله» وتلك الزيادة دعاء واحدٌ أو ذِكرٌ واحدٌ، ولم يثبت جواز زيادة بين كلمات دعاء النبي ﷺ وذِكْره، فلا يجوز لأحد أن يقول عند الذبح: «بسم الله الرحمن الرحيم والله أكبر».

وأما المواضع التي جاء فيها ذكر اسم الله من غير تصريح بـ«بسم الله الرحمن الرحيم» أو بـ«باسم الله»، فالأفضل أن يقول فيها: «بسم الله الرحمن الرحيم» بتمامه من ثلاثة وجوه:

الأول: أنه إذا أتى في هذه المواضع بـ«بسم الله الرحمن الرحيم» بتمامه كان مُحْرِزاً ما وَرَدَ في القول بـ«بسم الله الرحمن الرحيم» بتمامه من الفضيلة.

والوجه الثاني: أنه إذا قال: «بسم الله الرحمن الرحيم» بتمامه فقد أتى بما هو المراد من ذكر اسم الله بيقين، وأما إذا أتى بـ«باسم الله» فقط، أو بلفظ آخر، مثلاً بالرب أو بالخالق، فلا شكَّ أنه أتى بذِكر اسم الله، لكن فيه احتمال أن يكون المراد من ذكر اسم الله هو القول بـ«بسم الله الرحمن الرحيم» بتمامه وكماله كما هو المعهود في كثير من المواضع.

والوجه الثالث: عموم قوله ﷺ: «**كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لا يُبدَأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم أقطع**»[٢] وهو حديث حسن.

قال النووي في «الأذكار»[٣]: ورُوِّينا في «سنن» أبي داود وابن ماجه[٤] و«مسند أبي عوانة الإسفَرايِيني» المخرَّج على «صحيح مسلم» رحمهم الله، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ أنه

---

(١) «الاختيارات الفقهية» ص٥٦١.

(٢) تقدم تخريجه قريباً.

(٣) «الأذكار» ص١٨٦-١٨٧.

(٤) أبو داود: ٤٨٦٦، وابن ماجه: ١٨٩٤، وإسناده ضعيف.

. . . .

قال: «**كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لا يُبدَأ فيه بالحمد لله أقطع**»، وفي رواية: «**بحمد الله**»[(١)]، وفي رواية: «**بالحمد فهو أقطع**»[(٢)]، وفي رواية: «**كلُّ كلام لا يُبدَأ فيه بالحمد لله فهو أجذَم**»[(٣)]، وفي رواية: «**كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لا يُبدَأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم أقطع**»[(٤)]، رُوِّينا هذه الألفاظ كلَّها في كتاب «الأربعين» للحافظ عبد القادر الرُّهَاوي، وهو حديث حسن، وقد رُويَ موصولاً كما ذكرنا، ورُويَ مرسلاً، ورواية الموصول جيدة الإسناد، وإذا رُويَ الحديث موصولاً ومرسلاً فالحكم للاتصال عند جمهور العلماء؛ لأنها زيادة ثقة، وهي مقبولة عند الجماهير. انتهى.

وقال في «شرح صحيح مسلم»[(٥)]: وإنما بدأ بالحمد لله لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**كلُّ أمرٍ ذي بال لا يبدأ بالحمد لله فهو أقطع**»، وفي رواية: «**بحمد الله**»، وفي رواية: «**بالحمد فهو أقطع**»، وفي رواية: «**أجذم**»، وفي رواية: «**لا يُبدَأ فيه بذكر الله تعالى**»[(٦)]، وفي رواية: «**ببسم الله الرحمن الرحيم**»[(٧)]، رُوِّينا كل هذه في كتاب «الأربعين» للحافظ عبد القادر الرُّهاوي[(٨)] بسماعنا من صاحبه الشيخ أبي محمد عبد الرحمن بن سالم الأنباري عنه، ورُوِّيناه فيه أيضاً من رواية كعب بن مالك الصحابي رضي الله عنه، والمشهور رواية أبي هريرة، وهذا الحديث حسن، رواه أبو داود وابن ماجه في «سننهما»[(٩)]، ورواه النسائي في كتابه «عمل اليوم والليلة»[(١٠)]، وروي موصولاً ومرسلاً[(١١)]، ورواية الموصول إسنادها جيد. انتهى.

---

(١) أخرجها النسائي في «الكبرى»: ١٠٢٥٥.

(٢) هي رواية أبي داود وابن ماجه السابقة قبل قليل.

(٣) أخرجها أبو داود: ٤٨٦٦ بلفظ: «كلُّ كلام لا يُبدَأ فيه بالحمدُ لله، فهو أجذَم»، وإسنادها ضعيف.

(٤) أخرجها الخطيب في «الجامع»: ١٢٣٢، والسبكي في «طبقات الشافعية الكبرى»: (١/ ١٢)، وإسنادها ضعيف.

(٥) «شرح النووي على مسلم»: (١/ ٩١-٩٢).

(٦) أخرجها أحمد: ٨٧١٢، وإسنادها ضعيف.

(٧) تقدَّم قريباً تخريج هذه الروايات.

(٨) هو الإمام الحافظ محدِّث الجزيرة أبو محمد عبد القادر بن عبد الله الرُّهاوي - نسبة إلى بلدة من بلاد الجزيرة بينها وبين حرَّان ستة فراسخ - الحنبلي. توفي سنة (٦١٢هـ). انظر «سير أعلام النبلاء»: (٢٢/ ٧١).

(٩) أبو داود: ٤٨٦٦، وابن ماجه: ١٨٩٤، وهو في «مسند أحمد»: ٨٧١٢، وإسناده ضعيف.

(١٠) برقم: ٤٩٤، وهو في «السنن الكبرى» له: ١٠٢٥٥.

(١١) تقدَّم تخريجه موصولاً، وأخرجه عن الزهري مرسلاً النسائيُّ في «الكبرى»: ١٠٢٥٧ و١٠٢٥٨.

. . . .

وفي «فتح المجيد شرح كتاب التوحيد»(١): ابتدأ كتابه بالبسملة اقتداءً بالكتاب العزيز، وعملاً بحديث: «**كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لا يُبدَأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع**»، أخرجه ابن حبان من طريقين(٢)، قال ابن الصلاح: والحديث حسن. ولأبي داود وابن ماجه(٣): «**كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لا يُبدَأ فيه بالحمد لله**، أو: بالحمد، فهو أقطع»، ولأحمد(٤): «**كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لا يُفتَتَح بذِكر الله فهو أبتر وأقطع**». انتهى.

فالحاصل أنَّ هذه الوجوه تدلُّ على أنَّ في هذه المواضع الأفضل أن يقول: «بسم الله الرحمن الرحيم» بتمامه، وإن قال: «باسم الله» فقط، فقد ذَكَر اسمَ الله بلا شُبهة وكفاه، ولذلك قال النووي في «الأذكار»(٥): من أهمِّ ما ينبغي أن يُعرَف صفة التسمية وقَدْرُ المُجْزِئِ منها، فاعلم أنَّ الأفضل أن يقول: «بسم الله الرحمن الرحيم»، فإن قال: «**باسم الله**» **كفاه وحصلت السُّنة، وسواء في هذا الجُنُب والحائض وغيرهما. انتهى.**

وأما تعقُّب الحافظ ابن حجر على كلام النوويِّ هذا في «فتح الباري» بقوله: وأما قول النوويِّ في أدب الأكل من «الأذكار»: صفة التسمية من أهمِّ ما ينبغي معرفته، والأفضل أن يقول: «بسم الله الرحمن الرحيم»، فإن قال: «باسم الله» كفاه وحصلت السُّنة. فلم أرَ لما ادعاه من الأفضلية دليلاً خاصًّا(٦). انتهى.

فمُتعقَّب، كيف وقد رأيتَ وجوهاً ثلاثةً للأفضلية. هذا عندي، والله تعالى أعلم.

---

(١) «فتح المجيد» ص٦.
(٢) ابن حبان: ١ و٢ بلفظ: «بحمد الله» بدل: «ببسم الله الرحمن الرحيم»، وإسناده ضعيف.
(٣) أبو داود: ٤٨٦٦، وابن ماجه: ١٨٩٤، ولفظ أبي داود: «أجذم»، وإسناده ضعيف.
(٤) أحمد: ٨٧١٢، وإسناده ضعيف.
(٥) «الأذكار» ص٣٦٥.
(٦) «فتح الباري»: (٩/ ٥٢١).

٢٣ ـ بَابٌ فِي تَنْزِيلِ النَّاسِ مَنَازِلَهُمْ

٤٨٦٨ ـ حَدَّثَنَا يَحْيَى بنُ إِسْمَاعِيلَ وَابْنُ أَبِي خَلَفٍ أَنَّ يَحْيَى بنَ اليَمَانِ أَخْبَرَهُمْ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ حَبِيبِ بنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ مَيْمُونِ بنِ أَبِي شَبِيبٍ أَنَّ عَائِشَةَ مَرَّ بِهَا سَائِلٌ فَأَعْطَتْهُ كِسْرَةً، وَمَرَّ بِهَا رَجُلٌ عَلَيْهِ ثِيَابٌ وَهَيْئَةٌ فَأَقْعَدَتْهُ فَأَكَلَ، فَقِيلَ لَهَا فِي ذَلِكَ، فَقَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَنْزِلُوا النَّاسَ مَنَازِلَهُمْ».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَحَدِيثُ يَحْيَى مُخْتَصَرٌ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: مَيْمُونٌ لَمْ يُدْرِكْ عَائِشَةَ.

(بابٌ في تنزيل الناس منازلهم)

(فأعطَتْه كِسرةً) بكسر أوَّله، أي: قِطعةً من خُبزٍ ونحوه (فقيل لها) أي: لعائشة (في ذلك) أي: المذكور من صنيعها بالمارِّين بها.

والمعنى: قيل لعائشة: لمَ فرَّقتِ بينهما، حيث أعطيتِ الأوَّل كِسرةً، وأقعَدْتِ الثاني وأطعمتِه؟

«أنزلوا الناسَ منازلهم» أي: عاملوا كلَّ أحدٍ بما يلائم مَنصِبه في الدِّين والعِلم والشَّرَف.

قال العزيزيُّ[1]: والمراد بالحديث الحضُّ على مراعاة مقادير الناس ومراتِبهم ومَناصِبهم، وتفضيلِ بعضهم على بعضٍ في المجالس وفي القيام وغير ذلك من الحقوق.

(قال أبو داود: ميمونٌ لم يُدرِك عائشة) قال المنذري[2]: وقيل لأبي حاتم الرازي: ميمون بن أبي شَبِيب عن عائشة، متصل؟ قال: لا. انتهى كلام المنذري.

وقال النووي في مقدمة «شرح صحيح مسلم»[3] في فصل التعليق: وأمَّا قول مسلمٍ[4] في خُطبة كتابه: وقد ذُكر عن عائشة ﵂ أنها قالت: أمرنا رسول الله ﷺ أن نُنزِل الناسَ منازلَهم، فهذا بالنظر إلى أنَّ لفظه ليس جازماً لا يقتضي حكمه بصحَّته، وبالنظر إلى أنه احتجَّ به وأورده إيرادَ

---

(١) في «السراج المنير»: (١/ ١٩١).

(٢) في «مختصره»: (٧/ ١٩٠).

(٣) «شرح النووي على مسلم»: (١/ ٤٥-٤٦).

(٤) في «صحيحه» ص٦٢.

٤٨٦٩ ـ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بنُ إِبْرَاهِيمَ الصَّوَّافُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ حُمْرَانَ: حَدَّثَنَا عَوْفُ بنُ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنْ زِيَادِ بنِ مِخْرَاقٍ، عَنْ أَبِي كِنَانَةَ، عَنْ **أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ** قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ مِنْ إِجْلَالِ اللهِ إِكْرَامَ ذِي الشَّيْبَةِ المُسْلِمِ، وَحَامِلِ القُرْآنِ** ....

الأصول لا إيراد الشواهد، يقتضي حكمه بصحَّته، ومع ذلك فقد حَكَم الحاكم أبو عبد الله الحافظُ في كتابه كتاب «معرفة علوم الحديث»(١) بصحته، وأخرجه أبو داود في «سننه»(٢) بإسناده منفرداً به، وذكر أنَّ الراوي له عن عائشة: ميمونُ بن أبي شَبِيب، ولم يُدرِكها.

قال الشيخ ابن الصلاح(٣): وفيما قاله أبو داود نظر، فإنه كوفيٌّ متقدِّم قد أدرك المغيرة بن شُعبة، ومات المغيرة قبل عائشة، وعند مسلم التعاصر مع إمكان التلاقي كافٍ في ثبوت الإدراك، فلو وَرَدَ عن ميمون أنه قال: لم ألقَ عائشة، استقام لأبي داود الجَزْمُ بعدم إدراكه، وهيهات ذلك. انتهى.

قال النووي(٤): وحديث عائشة هذا قد رواه البزار في «مسنده»، وقال: هذا الحديث لا يُعلَم عن النبيِّ ﷺ إلَّا من هذا الوجه، وقد رُويَ عن عائشة من غير هذا الوجه موقوفاً. انتهى.

(**حدثنا عبد الله بن حُمْران**) بضمِّ الحاء المهملة (**عن زياد بن مِخْراق**) بكسر الميم وسكون الخاء المعجمة.

«**إنَّ من إجلال الله**» أي: تبجِيله وتعظِيمه «**إكرامَ ذي الشَّيبة المُسلِم**» أي: تعظيم الشيخ الكبير في الإسلام بتوقيره في المجالس والرِّفق به والشفقة عليه ونحو ذلك، كل هذا من كمال تعظيم الله لحرمته عند الله «**وحامل القرآن**» أي: وإكرام حافظِه، وسَمَّاه حاملاً له؛ لما تحمَّل لمشاقَّ كثيرةٍ تزيد على الأحمال الثقيلة. قاله العزيزي(٥).

وقال القاري: أي: وإكرام قارئه وحافظِه ومفسِّره(٦).

---

(١) «معرفة علوم الحديث» ص٤٨.
(٢) أبو داود: ٤٨٦٨.
(٣) في «صيانة صحيح مسلم» ص٨٤.
(٤) في «شرح مسلم»: (١/ ٤٥).
(٥) في «السراج المنير»: (٢/ ١٣٧).
(٦) «مرقاة المفاتيح»: (٨/ ٣١١٤).

غَيْرِ الغَالِي فِيهِ وَالجَافِي عَنْهُ، وَإِكْرَامَ ذِي السُّلْطَانِ المُقْسِطِ».

«**غيرِ الغالي**» بالجرِّ «**فيه**» أي: في القرآن. والغلوُّ: التشديد ومجاوزة الحدِّ، يعني: غير المتجاوز الحد في العمل به وتتبع ما خفي منه واشتبه عليه من معانيه، وفي حدود قراءته ومخارج حروفه. قاله العزيزي[١].

«**والجافي عنه**» أي: وغير المتباعد عنه المُعرِض عن تلاوته وإحكامِ قراءته وإتقانِ معانيه والعملِ بما فيه. وقيل: الغلوُّ: المبالغة في التجويد، أو الإسراع في القراءة بحيث يمنعه عن تدبُّر المعنى.

والجَفَاء: أن يتركه بعدما عَلِمه، لا سيَّما إذا كان نسيَه، فإنه عُدَّ من الكبائر، قال في «النهاية»: ومنه الحديث: «**اقرؤوا القرآن ولا تجفوا عنه**»[٢] أي: تعاهدوه ولا تبعُدوا عن تلاوته[٣]، بأن تتركوا قراءته وتشتغلوا بتفسيره وتأويله، ولذا قيل: اشتغلْ بالعِلم بحيث لا يمنعك عن العمل، واشتغلْ بالعمل بحيث لا يمنعك عن العِلم. وحاصله أنَّ كلًّا من طرفَي الإفراط والتفريط مذمومٌ، والمحمود هو الوَسَط العَدْل المطابِق لحاله ﷺ في جميع الأقوال والأفعال. كذا في «المرقاة شرح المشكاة»[٤].

«**وإكرام ذي السُّلطان المُقسِط**» بضمِّ الميم، أي: العادل.

قال المنذري[٥]: أبو كنانة هذا هو القُرَشيُّ، ذكر غيرُ واحد أنه سمع من أبي موسى.



(١) في «السراج المنير»: (٢/ ١٣٧).
(٢) أخرجه أحمد: ١٥٥٢٩، من حديث عبد الرحمن بن شبل الأنصاري، وهو صحيح.
(٣) «النهاية»: (جفا).
(٤) «مرقاة المفاتيح»: (٨/ ٣١١٤- ٣١١٥).
(٥) في «مختصره»: (٧/ ١٩١).

٢٤ ـ بَابٌ فِي الرَّجُلِ يَجْلِسُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ بِغَيْرِ إِذْنِهِمَا

٤٨٧٠ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عُبَيْدٍ وَأَحْمَدُ بنُ عَبْدَةَ ـ المَعْنَى ـ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا عَامِرٌ الأَحْوَلُ، عَنْ عَمْرِو بنِ شُعَيْبٍ ـ قَالَ ابْنُ عَبْدَةَ: ـ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**لَا يُجْلَسُ بَيْنَ رَجُلَيْنِ إِلَّا بِإِذْنِهِمَا**».

٤٨٧١ ـ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بنُ دَاوُدَ المَهْرِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ بنُ زَيْدٍ اللَّيْثِيُّ، عَنْ عَمْرِو بنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ **عَبْدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو**، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «**لَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَ اثْنَيْنِ إِلَّا بِإِذْنِهِمَا**».

(بابٌ في الرجل يجلس بين الرجُلَين بغير إذْنِهما)

«**لا يجلس بين رجلين إلَّا بإذنهما**» كذا في جميع النُّسَخ الحاضرة: «لا يجلس» بالتحتيَّة، وضُبط في بعضها بالقلم بفتح التحتيَّة. وقال العَلْقميُّ: بضمِّ أوَّله بالبناء للمجهول(١). وفي «المشكاة»(٢): «لا تجلس» بالمثناة.

والحديث قال المنذري(٣): وأشار إليه الترمذي(٤).

«**لا يَحِلُّ لرجلٍ أن يُفرِّق**» بتشديد الراء «**بين اثنين**» بأن يجلس بينهما «**إلَّا بإذنهما**» لأنَّه قد يكون بينهما محبَّة ومَودَّة وجَرَيان سِرٍّ وأمانة، فيَشُقُّ عليهما التفريق بجلوسه بينهما.

قال المنذري(٥): وأخرجه الترمذي وقال: حسن(٦).

وقد تقدَّم الاختلاف في الاحتجاج بحديث عمرو بن شعيب.

---

(١) نقله عنه العزيزي في «السراج المنير»: (٤/ ٤٠٧).
(٢) «مشكاة المصابيح»: ٤٧٠٤.
(٣) في «مختصره»: (٧/ ١٩١).
(٤) الترمذي بعد الرواية: ٢٩٥٥. وهو في «مسند أحمد»: ٦٩٩٩، وإسناده حسن.
(٥) في «مختصره»: (٧/ ١٩١).
(٦) الترمذي: ٢٩٥٥.

٢٥ ـ بَابٌ فِي جُلُوسِ الرَّجُلِ

٤٨٧٢ ـ حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بنُ شَبِيبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بنُ مُحَمَّدٍ الأَنْصَارِيُّ، عَنْ رُبَيْحِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ **أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ** أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ إِذَا جَلَسَ احْتَبَى بِيَدِهِ(*).

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: عَبْدُ اللهِ بنُ إِبْرَاهِيمَ شَيْخٌ مُنْكَرُ الحَدِيثِ.

٤٨٧٣ ـ حَدَّثَنَا حَفْصُ بنُ عُمَرَ وَمُوسَى بنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ حَسَّانَ العَنْبَرِيُّ قَالَ: حَدَّثَتْنِي جَدَّتَايَ صَفِيَّةُ وَدُحَيْبَةُ ابْنَتَا عُلَيْبَةَ ـ قَالَ مُوسَى: بِنْتُ حَرْمَلَةَ ـ . . . . .

(بابٌ في جلوس الرَّجُل)

(عن رُبَيح) بالتصغير.

(احتبَى بيدِه) زاد البزَّار: «ونَصَب رُكبَتَيه»[1]، أي: جمع ساقَيه إلى بَطنِه مع ظَهْره بيدَيه عِوَضاً عن جَمْعِهما بثَوبٍ، فالاحتباء باليَدَين غير منهيٍّ عنه إلَّا إذا كان يَنتظِر الصلاةَ، كما في حديثٍ. كذا في «السراج المنير»[2].

(قال أبو داود: عبد الله بن إبراهيم شيخٌ منكرُ الحديث).

قال المنذري[3]: وفي إسناده أيضاً رُبَيح بن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخُدري، قال الإمام أحمد: رُبَيح ليس بمعروف[4].

(صفية ودُحَيْبَة) بضمِّ الدال وفتح الحاء المهملتين وسكون التحتانية **(ابنتا عُلَيبة)** بالتصغير **(قال موسى: بنتُ حَرْمَلة)** أي: قال موسى في روايته: ابنتا عُلَيبة بنت حَرْملة، فنسبها إلى أبيها حَرْملة،

(*) في نسخة على هامش الأصل: (بيديه).

(١) البزار كما في «كشف الأستار»: ٢٠٢١.

(٢) «السراج المنير» للعزيزي: (٤/ ٥٨).

(٣) في «مختصره»: (٧/ ١٩٢).

(٤) وأخرجه الترمذي في «الشمائل»: ١٢٩، وإسناده واهٍ بمَرَّة، ويُغني عنه حديث ابن عمر عند البخاري: ٦٢٧٢ بلفظ: رأيت رسول الله ﷺ بفناء الكعبة مُحْتبياً بيده هكذا.
وحديث ابن عباس عند مسلم: ١٧٩٢ في قصة مبيته عند خالته ميمونة، وفيه: فصلَّى إحدى عشرة ركعة، ثم احتبى، حتى إنِّي لَأسمع نَفَسَهُ راقداً . . . إلخ.

وَكَانَتَا رَبِيبَتَيْ قَيْلَةَ بِنْتِ مَخْرَمَةَ، وَكَانَتْ جَدَّةَ أَبِيهِمَا أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُمَا أَنَّهَا رَأَتِ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ قَاعِدٌ القُرْفُصَاءَ، فَلَمَّا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ المُخْتَشِعَ ـ وَقَالَ مُوسَى: المُتَخَشِّعَ ـ فِي الجِلْسَةِ، أُرْعِدْتُ مِنَ الفَرَقِ.

وهو ابن عبد الله العَنْبري (وكانتا) أي: صفية ودُحَيبة (قَيْلَة) بفتح القاف وسكون الياء (وكانت) أي: قَيْلة (جَدَّةَ أبيهما) ضمير التثنية لصفية ودُحَيبة (أنها) أي: قَيْلة (وهو قاعد القُرْفُصاءَ) بالنصب على أنه مفعول مُطلَق، بضمِّ القاف وسكون الراء وضمِّ الفاء وفتحها ممدوداً.

قال الخطابي[1]: هو جِلسة المُحتَبي، وليس هو المُحتَبي بثَوْبه، ولكنه الذي يَحتبي بيَدَيه. انتهى.

وفي «القاموس»[2]: القُرْفُصَى مُثلَّثة القاف والفاء مقصورة، والقُرْفُصاء بالضم، والقُرُفُصاء بضمِّ القاف والراء على الإتباع: أن يجلسَ على أَلْيَتَيه ويُلصِق فخذَيه ببَطنِه ويَحتَبي بيدَيه يَضعُهما على ساقَيه، أو يجلسَ على ركبتَيه مُنكَبًّا ويُلصِق بطنَه بفخذَيه ويتأَبَّط كفَّيه. انتهى.

(المُختَشِع، وقال موسى: المُتَخشِّع) الأول من باب الافتعال، والثاني من باب التفعُّل، أي: الخاشع الخاضع المتواضع، والظاهر أنه حال على ما جَوَّزه الكوفيُّون في قول لَبِيد:

وأرسَلَها العِراكَ ولم يَذُدْها[3]

مع أنَّ تأويل البصريِّين قد يأتي هنا أيضاً بأنه معرفة موضوعة موضعَ النكرة، وقيل: إنه صفة لرسول الله ﷺ.

(أُرعِدْت) بصيغة المجهول، أي: أخذتني الرِّعدة والاضطراب والحركة (من الفَرَق) بفتحتين، أي: من أجل الخوف، والمعنى: هِبتُه مع خُضوعه وخشوعه.

قال المنذري[4]: وأخرجه الترمذي وقال: لا نعرفه إلَّا من حديث عبد الله بن حسَّان[5]. هذا آخر كلامه.

---

(١) في «معالم السنن»: (٣/ ٢٩٣).
(٢) «القاموس المحيط»: (قرفص).
(٣) «ديوان لبيد بن ربيعة» ص٧٠، وفيه: «فأورَدَها» بدل: «وأرسَلَها»، وهو من الوافر، وعجزه:
ولم يُشْفِق على نَغَص الدِّخالِ
(٤) في «مختصره»: (٧/ ١٩٢).
(٥) الترمذي في «الشمائل»: ١٢٧، وأصله في «جامع الترمذي»: ٣٠٢٣، وإسناده ضعيف لجهالة صفية ودُحَيبة=

. . . .

و(عبد الله بن حسان) كنيته أبو الجُنَيد[(١)]، تميميٌّ غَنَويٌّ، حديثه في البصريِّين.

ودُحَيبة، بضمِّ الدال وفتح الحاء المهملتَين وسكون الياء آخر الحروف وبعدها باء بواحدة مفتوحة وتاء تأنيث.

وعُلَيبة، بضمِّ العين المهملة وفتح اللام وسكون الياء آخر الحروف وبعدها باء بواحدة مفتوحة وتاء تأنيث.

وقد مرَّ طرفٌ من هذا الحديث في كتاب الخراج[(٢)]، وهو حديث طويلٌ، وذكر أبو عمر النَّمَري[(٣)] قَيْلَة بنتَ مَخْرمَة، وقد شرح حديثها أهلُ العلم بالغريب، وهو حديث حسن.



= ابنتَي عُلَيبة، كما ذكر الذهبي في «الميزان»، وقد تفرَّد بالرواية عنهما عبد الله بن حسَّان العَنْبري، وذكر الحافظ في «التقريب» أنهما مقبولتان، وتُعُقِّب في «تحرير التقريب»، وصفية بنت عُليبة لم يوثقها أحد، وأمَّا دُحيبة فذكرها ابن حبان وحده في «الثقات»، ومع ذلك حسَّن الحافظ إسناد هذا الحديث في «الفتح»: (٣/ ١٥٥)، وتبعه الشارح هنا كما سيأتي! انظر «ميزان الاعتدال»: (٥/ ٣٢٠ و٣٢٢)، و«تقريب التهذيب» مع «التحرير»: ٨٥٧٩ و٨٦٢٦، و«الثقات»: (٦/ ٢٩٥).

(١) تصحَّف في الأصل إلى: «الحسد» بحاء وسين. انظر «تهذيب الكمال»: (١٤/ ٤١٤).

(٢) برقم: ٣٠٧٠.

(٣) في «الاستيعاب»: (٤/ ١٩٠٦).

٢٦ ـ بَابٌ فِي الجِلْسَةِ المَكْرُوهَةِ

٤٨٧٤ ـ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ بَحْرٍ: حَدَّثَنَا عِيسَى بنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ عَمْرِو بنِ الشَّرِيدِ، عَنْ أَبِيهِ **الشَّرِيدِ بنِ سُوَيْدٍ** قَالَ: مَرَّ بِي رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَنَا جَالِسٌ هَكَذَا، وَقَدْ وَضَعْتُ يَدِي اليُسْرَى خَلْفَ ظَهْرِي، وَاتَّكَأْتُ عَلَى أَلْيَةِ يَدِي، فَقَالَ: «**أَتَقْعُدُ قِعْدَةَ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ؟!**».

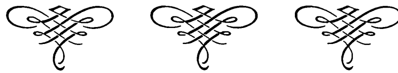
(بابٌ في الجِلْسة المكروهة)

(**وأنا جالسٌ هكذا**) المُشار إليه مفسَّر بقوله: (**وقد وضعتُ يدي اليسرى خلفَ ظهري واتَّكأتُ على أَلْيَةِ يَدِي**) أي: اليمنى، والأَلْيَة بفتح الهمزة: اللَّحْمة التي في أصل الإبهام (**فقال**: «**أتقعُد قِعْدَةَ المغضوب عليهم؟!**») القِعدة بالكسر للنَّوع والهَيئة.

قال الطيبي: والمراد بالمغضوب عليهم: اليهود[1].

قال القاري: في كَونهم هم المراد من المغضوب عليهم ها هنا، محلُّ بحثٍ، وتتوقَّف صِحته على أن يكون هذا شعارَهم، والأظهر أن يُراد بالمغضوب عليهم أعمُّ من الكفار والفُجَّار المتكبِّرين المتجبِّرين ممن تظهر آثار العُجب والكِبر عليهم من قعودهم ومَشيِهم ونحوهما، نعم ورد في حديث صحيح أنَّ المغضوب عليهم في سورة الفاتحة هم اليهود[2]. انتهى[3].

والحديث سكت عنه المنذري[4].



---

(١) «شرح المشكاة»: (١٠/ ٣٠٧٦).

(٢) أخرجه الترمذي: ٣١٨٧، ومطولاً أحمد: ١٩٣٨١، من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه.

(٣) «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٢٩٨٥).

(٤) وهو في «مسند أحمد»: ١٩٤٥٤، ورجاله ثقات، إلَّا أنَّ ابن جريج مدلِّس وقد عنعن.

٢٧ ـ بَابٌ فِي السَّمَرِ بَعْدَ العِشَاءِ(*)

٤٨٧٥ ـ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عَوْفٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو المِنْهَالِ، عَنْ أَبِي بَرْزَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَنْهَى عَنِ النَّوْمِ قَبْلَهَا، وَالحَدِيثِ بَعْدَهَا.

(بابٌ في السَّمَر بعدَ العِشاء)

السَّمَر بفتحتين من المُسَامَرة: الحديثُ بالليل، وبسكون الميم مصدرٌ، وأصل السَّمَر لونُ ضَوء القمر؛ لأنهم كانوا يتحدَّثون فيه.

(ينهى عن النوم قَبلَها) أي: قبل صلاة العشاء؛ لما فيه من خَوف فَوت الجماعة (والحديثِ بَعدَها) أي: المحادَثة بعدها؛ لأنه يؤدي إلى الإكثار فيؤدِّي إلى تفويت قيام الليل، بل صلاة الصبح أيضاً.

قال المنذري(١): وأخرجه البخاري والترمذي وابن ماجه(٢)، وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي(٣) بنحوه في أثناء حديث أبي بَرزَة الطويل في المواقيت(٤).



(*) في نسخة على هامش الأصل: (بابُ النهي عن السَّمَر بعد العشاء).

(١) في «مختصره»: (٧/ ١٩٨).

(٢) البخاري: ٥٦٨، والترمذي: ١٦٦، وابن ماجه: ٧٠١. وهو في «مسند أحمد»: ١٩٧٨١.

(٣) البخاري: ٥٤٧، ومسلم: ١٤٦٣، والنسائي: ٤٩٥. وهو في «مسند أحمد»: ١٩٨١١.

(٤) السالف برقم: ٣٩٨.

٢٨ ـ بَابٌ في الرَّجُلِ يَجْلِسُ مُتَرَبِّعاً

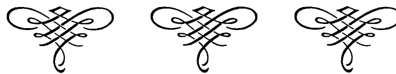
٤٨٧٦ ـ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الحَفَرِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ سِمَاكِ بنِ حَرْبٍ، عَنْ جَابِرِ بنِ سَمُرَةَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى الفَجْرَ، تَرَبَّعَ فِي مَجْلِسِهِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ حَسْنَاءَ(*).

(بابٌ في الرَّجل يجلس متربِّعاً)

هو أن يقعد على وَرِكَيه ويمدَّ ركبَتَه اليمنى إلى جانب يمينِه، وقَدَمَه اليمنى إلى جانب يساره، واليسرى بالعكس.

(تَربَّع في مجلسه) أي: جلس مربعاً واستمرَّ عليه (حتى تطلُع الشمسُ حَسْناءَ) على وزن فَعْلاء، حالٌ من الشمس، أي: نقيَّة بيضاء زائلة عنها الصُّفرة التي تتخيَّل عند الطلوع. وفي بعض النسخ «حَسَناً» بفتحتين وبالتنوين، فهو مفعول مطلق، أي: طلوعاً ظاهراً بيِّناً.

قال المنذري(١): وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي(٢).



(*) في نسخة على هامش الأصل: (حَسَناً).

(١) في «مختصره»: (٧/ ٢٠٢).

(٢) مسلم: ١٥٢٦، والترمذي: ٥٩٢، والنسائي: ١٣٥٨. وهو في «مسند أحمد»: ٢١٠٣٢.

٢٩ ـ بَابٌ فِي التَّنَاجِي

٤٨٧٧ ـ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ (ح). وَحَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عِيسَى بنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ شَقِيقٍ ـ يَعْنِي ابْنَ سَلَمَةَ ـ عَنْ **عَبْدِ اللهِ** قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَا يَنْتَجِي اثْنَانِ دُونَ صَاحِبِهِما**[*]**، فَإِنَّ ذَلِكَ يُحْزِنُهُ**».

٤٨٧٨ ـ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عِيسَى بنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ **ابْنِ عُمَرَ** قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، مِثْلَهُ. قَالَ أَبُو صَالِحٍ: فَقُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ: فَأَرْبَعَةٌ؟ قَالَ: لَا يَضُرُّكَ.

(بابٌ في التَّناجِي)

«**لا يَنتَجِي اثنان**» أي: لا يتكلما بالسِّرِّ، يقال: انتَجَى القومُ وتناجَوْا، أي: سارَّ بعضُهم بعضاً «**دون صاحبِهِما**» أي: مجاوزِين عنه غيرَ مشارِكين له «**فإنَّ ذلك**» أي: التناجي «**يُحزِنُه**» بضمِّ أوَّله وكسرِ ثالثه.

قال المنذري[(١)]: وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه[(٢)].

(**فقلتُ لابن عمر: فأربعةٌ؟**) أي: التناجي المنهي عنه، هو إذا كانوا ثلاثة، فأمَّا إذا كانوا أربعة ويتناجى اثنان دون اثنين، فأجاب ابن عمر بقوله: (**لا يَضرُّك**) أي: لاستئناس الثالث بالرابع.

قال النووي: في هذه الأحاديث النهيُ عن تناجي اثنين بحضرة ثالثٍ، وكذا ثلاثة وأكثر بحضرة واحد، وهو نهيُ تحريمٍ، فيَحرُم على الجماعة المناجاة دون واحد منهم، إلَّا أن يَأذَن.

ومذهب ابن عمر رضي الله عنه ومالك وأصحابنا وجماهير العلماء أنَّ النهيَ عامٌّ في كلِّ الأزمان، وفي الحَضَر والسَّفَر، وأمَّا إذا كانوا أربعةً فتناجَى اثنان دون اثنين، فلا بأس بالإجماع[(٣)].

قال المنذري[(٤)]: وأخرجه البخاري ومسلم من حديث نافع عن ابن عمر بنحوه[(٥)].

(*) في نسخة على هامش الأصل: (الثالث).

(١) في «مختصره»: (٧/ ١٩٩).

(٢) البخاري: **٦٢٩٠**، ومسلم: **٥٦٩٧**، والترمذي: **٣٠٣٧**، وابن ماجه: **٣٧٧٥**. وهو في «مسند أحمد»: **٤٠٣٩**.

(٣) «شرح النووي على مسلم»: (٧/ ١٨٦-١٨٧).

(٤) في «مختصره»: (٧/ ٢٠٠).

(٥) البخاري: **٦٢٨٨**، ومسلم: **٥٦٩٤**. وهو في «مسند أحمد»: **٤٦٨٥**.

٣٠ ـ بَابٌ إِذَا قَامَ مِنْ مَجْلِسِهِ(*) ثُمَّ رَجَعَ

٤٨٧٩ ـ حَدَّثَنَا مُوسَى بنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ سُهَيْلِ بنِ أَبِي صَالِحٍ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي جَالِساً وَعِنْدَهُ غُلَامٌ، فَقَامَ ثُمَّ رَجَعَ، فَحَدَّثَ أَبِي عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ**، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إِذَا قَامَ الرَّجُلُ مِنْ مَجْلِسٍ**(**) **ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهِ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ**».

٤٨٨٠ ـ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بنُ مُوسَى الرَّازِيُّ: حَدَّثَنَا مُبَشِّرٌ الحَلَبِيُّ، عَنْ تَمَّامِ بنِ نَجِيحٍ، عَنْ كَعْبٍ الإِيَادِيِّ قَالَ: كُنْتُ أَخْتَلِفُ إِلَى أَبِي الدَّرْدَاءِ، فَقَالَ **أَبُو الدَّرْدَاءِ**: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا جَلَسَ وَجَلَسْنَا حَوْلَهُ، فَقَامَ فَأَرَادَ الرُّجُوعَ، نَزَعَ نَعْلَيْهِ أَوْ بَعْضَ مَا يَكُونُ . . . .

(بابٌ: إذا قام من مجلسه ثم رجع)

(وعنده) أي: عند أبي (فقام) أي: الغلام.

«إذا قام الرَّجل من مجلسٍ . . . إلخ» قال النووي ما ملخَّصه: إنَّ هذا الحديث فيمَن جَلسَ في مَوضعٍ من المسجد أو غيرِه لصلاةٍ مثلاً، ثم فارَقَه ليعود؛ بأن فارَقَه ليتوضَّأ أو يقضيَ شُغلاً يسيراً ثم يعود، لم يبطُل اختصاصه، بل إذا رجع فهو أحقُّ به في تلك الصلاة، وله أن يُقِيمَ مَن قَعَد فيه، ولا فرق بين أن يقوم منه ويَترُك له فيه سَجَّادة ونحوها أم لا، فهذا أحقُّ به في الحالَين، وإنما يكون أحقَّ به في تلك الصلاة وحدَها دون غيرها(١). انتهى.

قال المنذري(٢): وأخرجه مسلم وابن ماجه(٣).

(حدثنا مُبَشِّر) بكسر الشين المعجمة الثقيلة.

(كنتُ أختلفُ إلى أبي الدَّرداء) أي: أتردَّد إليه، والاختلاف بالفارسية: آمد وشدداشتن (فقام) عطفٌ على (جلس) (نَزَع نَعلَيه) خَلَعهما وتَرَكهما هناك، وهو جواب الشرط (أو بعضَ ما يكون

(*) في نسخة على هامش الأصل: (مجلسٍ).
(**) في نسخة على هامش الأصل: (مجلسه).
(١) انظر «شرح النووي على مسلم»: (٧/ ١٧٩).
(٢) في «مختصره»: (٧/ ٢٠٠).
(٣) مسلم: ٥٦٨٩، وابن ماجه: ٣٧١٧. وهو في «مسند أحمد»: ٨٥٠٩.

عَلَيْهِ، فَيَعْرِفُ ذَلِكَ أَصْحَابُهُ فَيَثْبُتُونَ.

عليه) أي: من رداءٍ أو عِمامة أو غيرهما (فيُعرَف ذلك) أي: إرادة رجوعه (فيَثبُتُون) أي: في مكانهم ولا يَتفرَّقون عنه.

قال المنذري[١]: في إسناده تمَّام بن نَجِيحٍ الأَسَديُّ، وقيل: إنه دمشقيٌّ، وقيل: مولده بمَلَطْيَة[٢]، وسَكَن حلَباً.

قال يحيى بن معين[٣]: ثقة، وقال ابن عدي[٤]: غير ثقة، وعامَّة ما يرويه لا يُتابِعُه الثِّقات عليه، وقال أبو حاتم الرازي[٥]: منكر الحديث ذاهبٌ، وقال ابن حبان[٦]: منكَر الحديث جدًّا، يروي أشياء موضوعة من الثقات، كأنه المتعمِّد لها، وانتقد عليه أحاديث هذا من جُملَتها.



---

(١) في «مختصره»: (٧/ ٢٠٠).
(٢) في هامش الأصل: (قال في «القاموس»: بفتح الميم واللَّام وسكون الطاء مخفَّفةً، بلدٌ كثيرُ الفواكه شديدُ البَرْد).
(٣) في «التاريخ والعلل» رواية الدُّوري: (٢/ ٢٧٩) و(٢/ ٢٩٩).
(٤) في «الكامل»: (٣/ ٢٨١).
(٥) في «الجرح والتعديل»: (٢/ ٤٤٥).
(٦) في «المجروحين»: (١/ ٢٠٤).

٣١ ـ بَابُ كَرَاهِيَةِ أَنْ يَقُومَ الرَّجُلُ مِنْ مَجْلِسِهِ وَلَا يَذْكُرُ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ

٤٨٨١ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ الصَّبَّاحِ البَزَّازُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بنُ زَكَرِيَّا، عَنْ سُهَيْلِ بنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَا مِنْ قَوْمٍ يَقُومُونَ مِنْ مَجْلِسٍ لَا يَذْكُرُونَ اللهَ فِيهِ إِلَّا قَامُوا عَنْ مِثْلِ جِيفَةِ حِمَارٍ، وَكَانَ لَهُمْ(*) حَسْرَةً**».

٤٨٨٢ ـ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**مَنْ قَعَدَ مَقْعَداً لَمْ يَذْكُرِ اللهَ فِيهِ كَانَتْ عَلَيْهِ مِنَ اللهِ تِرَةٌ، وَمَنِ اضْطَجَعَ مَضْجَعاً(**) لَا يَذْكُرُ اللهَ فِيهِ كَانَتْ عَلَيْهِ مِنَ اللهِ تِرَةٌ**».

(باب كراهية أن يقوم الرَّجل من مجلسه ولا يذكُر اللهَ)

«**إلَّا قاموا عن مِثل جِيفة حمارٍ**» أي: مثلها في النَّتْن والقَذارة، وذلك لما يخُوضُون من الكلام في أعراض الناس وغير ذلك «**وكان**» أي: ذلك المجلس «**لهم**» وفي بعض النسخ: «**عليهم**» «**حَسْرةً**» يوم القيامة، أي: ندامة لازمة لهم لأجل ما فرَّطوا في مجلِسِهم ذلك من ذِكر الله تعالى.

قال المنذري[١]: وأخرجه النسائي[٢].

«**كانت عليه من الله تِرَةً**» على وزن عِدَة، أي: حَسْرة ونُقصاناً، وهو منصوب على الخبرية، وضمير «كانت» راجعة إلى القعدة.

قال الخطابي: أصل التِّرَة النقص ومعناها ها هنا: التَّبِعة، يقال: وَتَرتُ الرَّجلَ تِرَةً، على وزن وَعَدتُه عِدَة[٣]. انتهى.

وفي «النهاية»: تِرَة، أي: نقصاناً، والهاء فيه عِوَض من الواو المحذوفة[٤]. انتهى.

(*) في نسخة على هامش الأصل: (عليهم).
(**) في نسخة على هامش الأصل: (مُضطجَعاً).
(١) في «مختصره»: (٧/ ٢٠١).
(٢) النسائي في «الكبرى»: ١٠١٦٩، وهو في «مسند أحمد»: ٩٠٥٢، وهو صحيح.
(٣) «معالم السنن»: (٣/ ٢٩٤).
(٤) «النهاية»: (تره).

. . . .

قال المنذري[١]: وأخرجه النسائي[٢]. وفي إسناده محمد بن عَجْلان، وفيه مقالٌ.



(١) في «مختصره»: (٧/ ٢٠١).
(٢) النسائي في «الكبرى»: ١٠١٦٤. وهو في «مسند أحمد» مطولاً: ٩٥٨٣، وأخرجه الترمذي بنحوه: ٣٦٧٧.

٣٢ ـ بَابٌ فِي كَفَّارَةِ المَجْلِسِ

٤٨٨٣ ـ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرٌو أَنَّ سَعِيدَ بنَ أَبِي هِلَالٍ حَدَّثَهُ أَنَّ سَعِيدَ بنَ أَبِي سَعِيدٍ المَقْبُرِيَّ حَدَّثَهُ عَنْ **عَبْدِ اللهِ بنِ عَمْرِو بنِ العَاصِ** أَنَّهُ قَالَ: كَلِمَاتٌ لَا يَتَكَلَّمُ بِهِنَّ أَحَدٌ فِي مَجْلِسِهِ عِنْدَ قِيَامِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ إِلَّا كُفِّرَ بِهِنَّ عَنْهُ، وَلَا يَقُولُهُنَّ فِي مَجْلِسِ خَيْرٍ وَمَجْلِسِ ذِكْرٍ إِلَّا خُتِمَ لَهُ بِهِنَّ عَلَيْهِ كَمَا يُخْتَمُ بِالخَاتَمِ عَلَى الصَّحِيفَةِ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ.

٤٨٨٤ ـ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: قَالَ عَمْرٌو: وَحَدَّثَنِي بِنَحْوِ ذَلِكَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ أَبِي عَمْرٍو، عَنِ المَقْبُرِيِّ، عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ**، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوُ ذَلِكَ(*).

٤٨٨٥ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ حَاتِمٍ الجَرْجَرَائِيُّ وَعُثْمَانُ بنُ أَبِي شَيْبَةَ ـ المَعْنَى ـ أَنَّ عَبْدَةَ بنَ سُلَيْمَانَ أَخْبَرَهُمْ عَنِ الحَجَّاجِ بنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ، عَنْ أَبِي العَالِيَةِ، عَنْ **أَبِي بَرْزَةَ**

(بابٌ في كَفَّارة المجلس)

(**عند قيامِه**) أي: من ذلك المجلس (**إلَّا كُفِّر**) بالبناء للمفعول (**بهنَّ**) أي: بسبب تلك الكلمات (**عنه**) أي: ما وقع فيه من اللَّغو (**إلَّا خُتِم**) بصيغة المجهول (**له**) أي: للمتكلم (**عليه**) أي: على الخير. والمعنى: أنَّ تلك الكلمات تكون مُوجِبةً لأحكام ذلك الخيرِ والذِّكر (**سبحانك اللهم... إلخ**) بدل من «كلمات».

والحديث سكت عنه المنذري(١).

(**نحو ذلك**) قال المنذري(٢): وقد أخرجه الترمذي والنسائي(٣) من حديث سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وقال الترمذي: حسن صحيح غريب من هذا الوجه، لا يُعرَف من حديث سُهَيل إلَّا من هذا الوجه.

(*) في نسخة على هامش الأصل: (مثله).

(١) وإسناده صحيح.

(٢) في «مختصره»: (٧/ ٢٠٣).

(٣) الترمذي: ٣٧٣٢، والنسائي في «الكبرى»: ١٠١٥٧. وهو في «مسند أحمد»: ١٠٤١٥.

الأَسْلَمِيِّ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقُولُ بِأَخَرَةٍ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَقُومَ مِنَ المَجْلِسِ: «**سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ**». فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّكَ لَتَقُولُ قَوْلاً مَا كُنْتَ تَقُولُهُ فِيمَا مَضَى، قَالَ: «**كَفَّارَةٌ لِمَا يَكُونُ فِي المَجْلِسِ**»(*).

(يقول بأَخَرَةٍ) بفتح الهمزة والخاء، أي: في آخِر جُلوسِه، أو في آخِر عُمْرِه.

(فيما مَضَى) أي: من مُدَّة عُمْرِك «**كَفَّارة**» أي: هذا القولُ كَفَّارة «**لما يكون في المجلس**» أي: من اللَّغْو.

قال المنذري[1]: وأخرجه النسائي[2].



(*) آخر الجزء الثلاثين، وأوّل الجزء الحادي والثلاثين من تجزئة الخطيب رحمه الله.

(١) في «مختصره»: (٧/ ٢٠٣).

(٢) النسائي في «الكبرى»: ١٠١٨٧. وهو في «مسند أحمد»: ١٩٧٦٩، وإسناده صحيح.

٣٣ ـ بَابٌ فِي رَفْعِ الحَدِيثِ مِنَ المَجْلِسِ

٤٨٨٦ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ يَحْيَى بنِ فَارِسٍ: حَدَّثَنَا الفِرْيَابِيُّ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنِ الوَلِيدِ ـ وَنَسَبَهُ لَنَا زُهَيْرُ بنُ حَرْبٍ، عَنْ حُسَيْنِ بنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ إِسْرَائِيلَ فِي هَذَا الحَدِيثِ، قَالَ: الوَلِيدُ بنُ أَبِي هِشَامٍ ـ عَنْ زَيْدِ بنِ زَائِدٍ، عَنْ **عَبْدِ اللهِ بنِ مَسْعُودٍ** قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«لَا يُبَلِّغْنِي أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِي عَنْ أَحَدٍ شَيْئاً، فَإِنِّي أُحِبُّ أَنْ أَخْرُجَ إِلَيْكُمْ وَأَنَا سَلِيمُ الصَّدْرِ»**.

(بابٌ في رَفعِ الحديث من المجلس)

أي: نقلِ الحديث إلى الغيرِ.

(ونسبه لنا زهيرُ بن حربٍ) يعني: نَسَبَ زهيرُ بنُ حربٍ الوليدَ إلى أبيه أبي هشام، وهذا مقول المؤلف (قال) أي: زهيرُ بن حرب (الوليد بن أبي هشام) هذا بيان لقوله: «نسبه لنا زهير بن حرب».

«**لا يُبَلِّغْني**» بتشديد اللّام ويخفَّف، أي: لا يُوصِلني «**عن أحدٍ**» أي: عن قِبَلِ أحدٍ «**شيئاً**» أي: مما أكرهُه وأغضب عليه «**فإنِّي أحبُّ أن أخرجَ إليكم**» أي: من البيت وأُلاقِيكُم «**وأنا سليمُ الصَّدْر**» أي: من مَساوِيكم، جُملة حاليَّة.

قال ابن الملك: والمعنى أنه ﷺ يتمنى أن يخرج من الدُّنيا وقلبُه راضٍ عن أصحابه من غير سُخْطٍ على أحدٍ منهم، وهذا تعليمٌ للأمَّة، أو من مقتضيات البشرية(١). انتهى.

قال المنذري(٢): وأخرجه الترمذي وقال: غريب من هذا الوجه(٣). هذا آخر كلامه.

وفي إسناده الوليد بن أبي هشام، قال أبو حاتم الرازي(٤): ليس بالمشهور.

---

(١) «شرح المصابيح»: (٥/ ٢٥٣).

(٢) في «مختصره»: (٧/ ٢٠٤).

(٣) الترمذي: ٤٢٣٤. وهو في «مسند أحمد»: ٣٧٥٩، وإسناده ضعيف.

(٤) في «الجرح والتعديل»: (٩/ ٢٠).

٣٤ ـ بَابٌ فِي الحَذَرِ مِنَ النَّاسِ

٤٨٨٧ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ يَحْيَى بنِ فَارِسٍ: حَدَّثَنَا نُوحُ بنُ يَزِيدَ بنِ سَيَّارٍ المُؤَدِّبُ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بنُ سَعْدٍ قَالَ: حَدَّثَنِيهِ ابْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ عِيسَى بنِ مَعْمَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عَمْرِو بنِ الفَغْوَاءِ الخُزَاعِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: دَعَانِي رَسُولُ اللهِ ﷺ وَقَدْ أَرَادَ أَنْ يَبْعَثَنِي بِمَالٍ إِلَى

(بابٌ في الحَذَر من الناس)

(عن عبد الله بن عمرو بن الفَغْوَاء) بفتح الفاء وسكون الغين المعجمة والمدِّ، هكذا في أكثر النُّسَخ، وكذا ضبطه الحافظ في «الإصابة»(١)، وهكذا في «التقريب»(٢)، وهو الصحيح، وفي بعض النُّسَخ بالعين المهملة، وهكذا في «الخلاصة»(٣).

والحديث أخرجه أيضاً أحمد في «مسنده»(٤) من طريق نوح بن يزيد مثله، فقال فيه: عبد الله بن عمرو بن الفَغْواء، كما عند المؤلف، وهكذا رواه يحيى بن معين عن نوح بن يزيد فقال فيه: عبد الله ابن عمرو بن الفَغْواء، أخرجه ابن عبد البرِّ في «الاستيعاب»(٥).

وأما عمر بن شَبَّة والبغويُّ فأخرجاه من طريق محمد بن إسحاق، عن عيسى بن مَعمَر فقال فيه: عبد الله بن عَلْقَمة بن الفَغْواء، عن أبيه، فذكر الحديث.

قال الحافظ في «الإصابة»(٦): عَلْقَمة بن الفَغْواء الخُزَاعي، قال ابن حبان(٧) وابن الكلبي: له صُحبة، ثم ساق هذا الحديث من روايته، ثم قال: وهو عند أبي داود وغيره من طريق ابن إسحاق، لكن قال: عن عبد الله بن عمرو بن الفَغْواء، عن أبيه، ولعَلْقَمة حديثٌ آخر.

وقال في ترجمة عمرو بن الفَغْواء(٨): هو أخو عَلْقَمة، قال ابن السكن: له صُحبة، وأخرج له أبو داود حديثاً تقدم في ترجمة أخيه عَلْقَمة. انتهى.

---

(١) «الإصابة»: (٤/ ٥٥٥). (٢) «تقريب التهذيب»: ٣٥٠٤.
(٣) «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» ص٢٩٢، وفيه: «ابن الفغواء، أو ابن أبي الفغواء». كذا بالغين المعجمة وليس للمهملة فيه ذِكر.
(٤) برقم: ٢٢٤٩٢.
(٥) «الاستيعاب»: (٣/ ١١٩٧).
(٦) «الإصابة»: (٤/ ٤٥٩).
(٧) في «الثقات»: (٣/ ٢٧٤).
(٨) «الإصابة»: (٤/ ٥٥٥).

أَبِي سُفْيَانَ يَقْسِمُهُ فِي قُرَيْشٍ بِمَكَّةَ بَعْدَ الفَتْحِ، فَقَالَ: «**التَمِسْ صَاحِباً**»، قَالَ: فَجَاءَنِي عَمْرُو بنُ أُمَيَّةَ الضَّمْرِيُّ فَقَالَ: بَلَغَنِي أَنَّكَ تُرِيدُ الخُرُوجَ وَتَلْتَمِسُ صَاحِباً، قَالَ: قُلْتُ: أَجَلْ، قَالَ: فَأَنَا لَكَ صَاحِبٌ، قَالَ: فَجِئْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قُلْتُ: قَدْ وَجَدْتُ صَاحِباً، قَالَ: فَقَالَ: «**مَنْ؟**». قُلْتُ: عَمْرُو بنُ أُمَيَّةَ الضَّمْرِيُّ، قَالَ: «**إِذَا هَبَطْتَ بِلَادَ قَوْمِهِ فَاحْذَرْهُ، فَإِنَّهُ قَدْ قَالَ القَائِلُ: أَخُوكَ البِكْرِيُّ فَلَا تَأْمَنْهُ**». . . . .

(**يَقْسِمُه في قريشٍ بمَكَّة**) ولفظ عمر بن شَبَّة والبغوي كما في «الإصابة»(١): بعثني رسول الله ﷺ بمالٍ إلى أبي سفيان بن حرب في فقراء قريش، وهم مشركون يتألَّفُهم.

«**التمس صاحباً**» أي: رفيقاً لأجل السَّفَر «**إذا هَبَطْتَ**» أي: نزلت «**بلادَ قَومِه**» الضمير لعمرو بن أمية، ولفظ ابن شَبَّة: فذكرت ذلك للنبيِّ ﷺ، فقال لي: «**دُونَه يا علقمة، إذا بلغتَ بلادَ بني ضَمْرة، فكُن من أخيك من حَذَر، فإني قد سمعتُ قول القائل: أخوك البِكريَّ لا تأمَنه**».

«**فاحذَره**» أي: خَفْهُ، يُشبِه أن يكون النبيُّ ﷺ خاف من عمرو بن أُميَّة ولم يأمَن منه من أن يُخبِر قومَه بالمال الذي مع عمرو بن الفَغْواء، ويشيرهم بأخذ المال فيقطعون الطريق ويجادلون عمرو بن الفَغْواء ويغلبونه ويأخذون المال عنه بالقهر والظلم، ولعلَّ هذا الخوف من عمرو بن أمية وعدم الطمأنينة عليه كان في أوَّل الإسلام، ثم صار بعد ذلك من خِيار الصحابة وأجِلَّائهم، والله أعلم.

«**فإنه**» أي: الشأن «**أخوك البِكريُّ**» بكسر الباء: أوَّلُ ولدِ الأبوين، أي أخوك شقيقك احذَره «**فلا تأمَنه**» فضلاً عن الأجنبيِّ، فـ «أخوك» مبتدأ، و«البِكريُّ» نعته، والخبر محذوف تقديره: يخاف منه. والقصدُ التحذير من الناس حتى الأقرَب. كذا في «السراج المنير»(٢).

وقال الخطابي: هذا مَثلٌ مشهورٌ للعَرب، وفيه إثبات الحَذَر، واستعمال سُوء الظَّنِّ، وأن ذلك إذا كان على وجه طلب السلامة من شرِّ الناس؛ لم يأثَم به صاحبه(٣). انتهى.

والحاصل أنه لا ينبغي أن يُعتَمد حق الاعتماد في السَّفَر على كلِّ أحدٍ من الناس؛ لأنَّ النيَّة قد تتبدَّل بأدنى أحوال، وتتغيَّر بأقل شيء، فلا يُعتَبر بها، بل لا بدَّ لكلِّ عابر(٤) سبيلٍ أن يُراعي حالَه، ويَحفَظ متاعَه، ولا يتَّكِل على غيره.

---

(١) «الإصابة»: (٤/ ٤٥٩).
(٢) «السراج المنير»: (١/ ٦٧).
(٣) «معالم السنن»: (٣/ ٢٩٥).
(٤) في الأصل: «عابري».

فَخَرَجْنَا حَتَّى إِذَا كُنْتُ بِالأَبْوَاءِ، قَالَ: إِنِّي أُرِيدُ حَاجَةً إِلَى قَوْمِي بِوَدَّانَ، فَتَلَبَّثْ لِي، قُلْتُ: رَاشِداً، فَلَمَّا وَلَّى ذَكَرْتُ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ، فَشَدَدْتُ عَلَى بَعِيرِي حَتَّى خَرَجْتُ أُوضِعُهُ، . . .

(فخرجنا حتى إذا كنتُ بالأَبواء) بفتح الهمزة وسكون الباء والمد: جبلٌ بين مكة والمدينة، وعنده بلد يُنسَب إليه. كذا في «النهاية»[١].

وفي «مراصد الاطلاع»: الأبواء: قرية من أعمال الفُرْع من المدينة، بينها وبين الجُحْفَة مما يلي المدينة ثلاثة وعشرون ميلاً، وقيل: جبل عن يمين المُصْعِد إلى مكة من المدينة[٢]. انتهى.

(قال) أي: عمرو بن أمية (إنِّي أريدُ حاجةً إلى قومي) والظاهر أنَّ عَمراً ليس له حاجة إلى قومه إلَّا إخباره لقومه بالمال (بوَدَّانَ) بفتح الواو وتشديد الدال: قرية جامعة قريباً من الجُحْفة (فتَلبَّثْ) أي: تمكُث وتَقِف (قلت: راشداً) أي: سِرْ راشداً. قال في «المصباح»: الرُّشْد: الصلاح، وهو خلاف الغَيِّ والضلال، وهو إصابة الصواب[٣]. انتهى.

(فلمَّا وَلَّى) أي: أدبَرَ عمرُو بن أُميَّة وذهب إلى قومه (ذكرتُ قولَ النبيِّ ﷺ) أي: «إذا هبطتَ بلادَ قومِه فاحذَرْه» (فشدَدتُ على بعيري) أي: أسرعتُ السَّير راكباً على بعيري. قال في «لسان العرب»: شَدَّ في العَدْوِ شَدًّا، واشتَدَّ: أسرَعَ وعَدَا[٤].

(حتى خرجتُ) أي: من الأَبْوَاء (أُوضِعُهُ) بصيغة المضارع المتكلم، من الإيضاع، أي: أُسْرِعُ البعيرَ وأحمِلُه على العَدْوِ. قال في «لسان العرب»: وَضَعَ البعيرُ: إذا عَدَا، وأَوْضعْتُه أنا: إذا حملتَه عليه[٥].

وقال الخطابي: الإيضاع: الإسراع في السَّير[٦].

والجملة حالٌ من ضمير «خرجت»، أي: حتى خرجتُ من الأَبْواء مُسرِعاً بعيري وحاملاً إياه على العَدْوِ.

---

(١) «النهاية»: (أبو).
(٢) «المراصد»: (١/ ١٩).
(٣) «المصباح المنير»: (رشد).
(٤) «لسان العرب»: (شدد).
(٥) «لسان العرب»: (وضع).
(٦) «معالم السنن»: (٣/ ٢٩٥).

حَتَّى إِذَا كُنْتُ بِالأَصَافِرِ(*) إِذَا هُوَ يُعَارِضُنِي فِي رَهْطٍ، قَالَ: وَأَوْضَعْتُ(**) فَسَبَقْتُهُ، فَلَمَّا رَأَى أَنْ(***) قَدْ فُتُّهُ انْصَرَفُوا، ....

(حتى إذا كنتُ بالأَصَافِرِ) قال في «مراصد الاطلاع»: الأصافِر: جمع أصفَر، ثنايا سَلَكها النبيُّ ﷺ في طريقه إلى بَدْرٍ، وقيل: الأصافِر: جبالٌ مجموعةٌ تُسمَّى بهذا[1]. انتهى.

(إذا) للمفاجأة (هو) أي عمرو بن أمية (يُعارِضُني) قال في «لسان العرب»: عارَض الشيءَ بالشيء معارضةً: قابَلَه، وفلان يُعارِضُني، أي: يُبارِيني[2].

وقال في «منتهى الأَرَب»: باراه مباراةً برابري ونبرد نمود باوي دركاري.

والمعنى: حتى إذا وصلتُ بالأصافِر، فإذا عمرو بن أمية موجودٌ حالَ كَونِه يُقابِلُني ويُبارِيني ليَقطَع الطريق ويأخذ المال الذي معي.

(في رَهْطٍ) حالٌ من فاعل «يعارِض»، أي: كائناً في رَهْطٍ.

والرَّهْطُ: عددٌ يُجمَع من ثلاثةٍ إلى عشرة، وبعضٌ يقول: من سبعة إلى عشرة، وما دون السبعة إلى الثلاثة نَفَر، وقيل: الرَّهْط: ما دون العشرة من الرجال لا يكون فيهم امرأة. كذا في «اللسان»[3].

(وأَوْضَعْتُ) أي: البعيرَ وحملتُه على العَدْوِ، وهذا الإيضاع من عمرو بن الفَغْواء كان لأجل أن يَسبِق عمرَو بنَ أمية ورَهْطَه ولا يلحقوه، وكان شَدُّه على بعيره من الأَبْواء لكي يخرج منه ولا يُلاقِيه عَمرو بن أمية بعد رجوعه من قومه.

(فسَبَقْتُه) الضمير المنصوب لعمرو بن أمية، أي: سبقتُ عمرَو بن أمية ورَهْطَه ولم يَجِدُوني (فلما رأى) أي: عمرو بن أمية (أن قد فُتُّه) بصيغة المتكلم من فات يفُوت (انصرفوا) أي: رَهْطُ عمرو بن أمية.

(*) في نسخة على هامش الأصل: (بالأظافر)، وفي أخرى: (بالأضافر).

(**) في نسخة على هامش الأصل: (وأوضعته).

(***) في نسخة على هامش الأصل: (رآني).

(١) «المراصد»: (٨٦/١).

(٢) «لسان العرب»: (عرض).

(٣) «لسان العرب»: (رهط).

وَجَاءَنِي فَقَالَ: كَانَتْ لِي إِلَى قَوْمِي حَاجَةٌ، قَالَ: قُلْتُ: أَجَلْ، وَمَضَيْنَا حَتَّى قَدِمْنَا مَكَّةَ، فَدَفَعْتُ المَالَ إِلَى أَبِي سُفْيَانَ.

٤٨٨٨ ـ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بنِ المُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**لَا يُلْدَغُ المُؤْمِنُ مِنْ جُحْرٍ وَاحِدٍ مَرَّتَيْنِ**».

والمعنى: لما رأى عمرو بن أمية ورَهْطُه أنِّي تجاوزتُ عنهم، ويَئِسُوا مما أرادوا، رجع رَهْطُ عمرٍو.

(و) لكن عمرو **(جاءني)** أي: لم يرجع، بل سار حتى جاءني **(فقال: كانت لي إلى قومي حاجة)** إنما قال عمرو بن أمية هذا لئلَّا يطَّلع عمرو بن الفغْواء على ما أراد من قَطْعِ الطريق وأَخْذِ المال، ولكن قد كان هو مُطَّلعاً على هذا من قبلُ؛ لقوله ﷺ: «**إذا هبطتَ بلادَ قومِه فاحذَره**».

(قلتُ: أَجَلْ) أي: نعم، كان لك إلى قومك حاجةٌ، وإنما قال هذا على حسب الظاهر، وإلَّا فقد كان واقفاً على ما ذهب عمرو بن أمية إلى قومه لأجله.

(ومَضَينا) أي: سِرْنا.

قال المنذري(١): في إسناده محمد بن إسحاق بن يسار، وقد تقدم الكلام عليه(٢).

«**لا يُلدَغُ**» بصيغة المجهول. واللَّدْغ بالفارسية: كزيدن مارو كردم.

«**من جُحْرٍ**» بضمِّ جيمٍ وسكون حاء، أي: ثَقْب وخَرْقٍ «**مرَّتين**» أي: مَرَّة بعد أخرى.

قال الخطابي في «المعالم»: هذا يُروى على وَجهَين من الإعراب:

أحدهما: بضمِّ الغين على الخبر، معناه أنَّ المؤمن الممدوح هو الكَيِّس الحازِم الذي لا يُؤتَى من ناحية الغَفْلة فيُخدَع مَرَّة بعد أخرى وهو لا يَفطَن لذلك ولا يَشعُر به، وقد قيل: إنه عليه السلام أراد به الخِدَاع في أمر الآخرة دون أمر الدُّنيا.

والوجه الآخر: أن تكون الرواية بكسر الغين على النهي، يقول عليه السلام: لا يُخدَعنَّ

---

(١) في «مختصره»: (٧/ ٢٠٥).

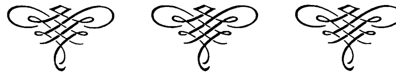
(٢) وهو في «مسند أحمد»: ٢٢٤٩٢، وإسناده ضعيف.

. . . .

المؤمنُ، ولا يُؤتَيَنَّ من ناحية الغَفْلة فيقع في مكروه أو شَرٍّ وهو لا يَشعُر، وليكُن حَذِراً مستيقظاً، وهذا قد يَصلُح أن يكون في أمرِ الدُّنيا والآخرة[١]. انتهى.

والحديث ورد حين أَسَر النبيُّ ﷺ أبا غُرَّة الشاعر يوم بَدرٍ، فمَنَّ عليه وعاهَده أن لا يُحرِّض عليه ولا يَهجُوه، وأطلَقَه فلَحِق بقومه، ثم رجع إلى التحريض والهِجاء، ثم أَسَره يوم أُحُد، فسأله المنَّ، فقاله.

قال المنذري[٢]: وأخرجه البخاري ومسلم وابن ماجه[٣].



---

(١) «معالم السنن»: (٣/ ٢٩٥-٢٩٦).

(٢) في «مختصره»: (٧/ ٢٠٦).

(٣) البخاري: ٦١٣٣، ومسلم: ٧٤٩٨، وابن ماجه: ٣٩٨٢. وهو في «مسند أحمد»: ٨٩٢٨.

٣٥ ـ بَابٌ فِي هَدْيِ الرَّجْلِ

٤٨٨٩ ـ حَدَّثَنَا وَهْبُ بنُ بَقِيَّةَ: أَخْبَرَنَا خَالِدٌ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا مَشَى كَأَنَّهُ يَتَوَكَّأُ.

٤٨٩٠ ـ حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بنُ مُعَاذِ بنِ خُلَيْفٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ الجُرَيْرِيُّ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قُلْتُ: كَيْفَ رَأَيْتَهُ؟ قَالَ: كَانَ أَبْيَضَ مَلِيحاً، إِذَا مَشَى كَأَنَّمَا يَهْوِي فِي صَبُوبٍ.

(بابٌ في هَدْيِ الرَّجْلِ)

بفتح الراء المهملة وسكون الجيم: جمعُ راجِلٍ، وهو خلاف الفارس. والهَدْي: السِّيرة. أي: هذا بابٌ في سِيرة الماشِين على القدمَين.

ويحتمل أن يكون «الرَّجُل» بفتح الراء وضمِّ الجيم، ولكن ليس المراد منه ها هنا معناه المعروف، أعني الذَّكَرَ من نَوع الإنسان خلافَ المرأة، بل المراد منه هو الراجِل خلافُ الفارِس؛ لأنَّ الرجلَ قد يُطلَق على الراجِل، قال في «لسان العرب»: قد يأتي رَجَلٌ بمعنى راجِل، قال الزِّبْرقان بن بَدر[(١)]:

آلَيْتُ للهِ حَجّاً حافِياً رَجُلاً إن جاوَزَ النَّخلَ يمشي وهْوَ مُندَفِعُ

وقال في «المصباح المنير»: ويطلَق الرَّجُل على الراجِل، وهو خلاف الفارس، وجمعُ الراجِل رَجْلٌ، مثل صاحبٍ وصَحْبٍ[(٢)]. انتهى

(كأنه يتوكَّأ) قال الأزهري: الاتِّكاء في كلام العرب يكون بمعنى السَّعي الشديد. كذا في «السراج المنير»[(٣)].

وقال في «فتح الودود»: أي: يميل إلى قُدَّام.

والحديث سكت عنه المنذري[(٤)].

(كأنما يَهْوي في صَبُوب) أي: ينزل في موضع مُنخَفض.

---

(١) في «ديوانه» ص٤٨، وهو من البسيط. (٢) «المصباح المنير»: (رجل).

(٣) «السراج المنير»: (٤/ ٧٦).

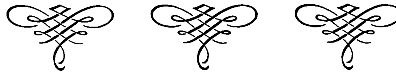
(٤) وأخرجه الترمذي: ١٨٥٠ مطولاً، وإسناده صحيح.

. . . .

قال الخطابي ما ملخَّصُه: إنَّ الصَّبُوب بفتح الصاد: اسمٌ لما يُصَبُّ على الإنسان من ماء ونحوِه، ومَن رواه: (الصُّبُوب) بضمِّ الصاد على أنه جمعُ الصَّبَب وما[1] انحدر من الأرض، فقد خالف القياس؛ لأنَّ باب (فَعَلٍ) لا يُجمَع على (فُعُول)، بل على (أفعال) كـ: سَبَب وأسباب، وقد جاء في أكثر الروايات: (كأنَّما يَمشي في صَبَبٍ)[2]، وهو المحفوظ[3]. انتهى.

وفي «النهاية»: وفي صِفَته ﷺ: إذا مَشَى كأنَّما ينحَطُّ في صَبَب. أي: في مَوضعٍ مُنحَدِر. وفي رواية: كأنما يَهوِي من صبُوب. يُروى بالفتح والضم، فالفتح اسمٌ لما يُصَبُّ على الإنسان من ماء وغيره كالطَّهور والغَسول، والضمُّ جمعُ صَبب[4]. انتهى.

قال المنذري[5]: وأخرجه مسلم والترمذي بنحوه[6].



---

(١) في «معالم السنن»: «وهو ما».
(٢) أخرجه الترمذي: ٣٦٣٨، وأحمد: ١١٢٢، من حديث علي رضي الله عنه.
(٣) «معالم السنن»: (٣/ ٢٩٦).
(٤) «النهاية»: (صبب).
(٥) في «مختصره»: (٧/ ٢٠٧).
(٦) مسلم: ٦٠٧٢، والترمذي في «الشمائل»: ١٤. وهو في «مسند أحمد»: ٢٣٧٩٧.

٣٦ ـ بَابٌ فِي الرَّجُلِ يَضَعُ إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الأُخْرَى

٤٨٩١ ـ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ (ح). وَحَدَّثَنَا مُوسَى بنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يَضَعَ ـ وَقَالَ قُتَيْبَةُ: يَرْفَعَ ـ الرَّجُلُ إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الأُخْرَى، زَادَ قُتَيْبَةُ: وَهُوَ مُسْتَلْقٍ عَلَى ظَهْرِهِ.

٤٨٩٢ ـ حَدَّثَنَا النُّفَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ (ح). وَحَدَّثَنَا القَعْنَبِيُّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبَّادِ بنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللهِ ﷺ مُسْتَلْقِياً ـ قَالَ القَعْنَبِيُّ: فِي المَسْجِدِ ـ وَاضِعاً إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الأُخْرَى.

(بابٌ في الرَّجل يضع إحدى رِجلَيه على الأخرى)

(حدثنا حماد) هو ابن سلمة، فحماد والليث كلاهما يرويان عن أبي الزبير.

(وقال قتيبة: يرفع) أي مكان يضع.

(وهو مستلق على ظهره) الواو للحال، أي حال كونه مضطجعاً على ظهره.

قال الخطابي: إنما نهي عن ذلك من أجل انكشاف العورة؛ إذ كان لباسهم الأزر دون السراويلات، والغالب أن أزرهم غير سابغة والمستلقي إذا رفع إحدى رجليه على الأخرى مع ضيق الإزار لم يسلم أن ينكشف شيء من فخذه والفخذ عورة.

فأما إذا كان الإزار سابغاً أو كان لابسه عن التكشف متوقياً فلا بأس به، وهو وجه الجمع بين الخبرين، أي بين هذا الخبر والخبر الآتي.

قال المنذري(١): وأخرجه مسلم والترمذي مختصراً ومطولاً(٢).

(عن عمه) وهو عبد الله بن زيد بن عاصم الأنصاري المازني **(قال القَعْنبيُّ: في المسجد)** وأمَّا النفيلي فلم يَقُل في روايته لفظ: في المسجد **(واضعاً)** حالٌ متداخلة أو مترادفة، وقد تقدَّم وجه

---

(١) في «مختصره»: (٧/ ٢٠٧).

(٢) مسلم: ٥٥٠١، والترمذي: ٢٩٧٢. وهو في «مسند أحمد»: ١٤٧٧٠.

٤٨٩٣ ـ حَدَّثَنَا القَعْنَبِيُّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بنِ المُسَيَّبِ أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ وَعُثْمَانَ بنَ عَفَّانَ كَانَا يَفْعَلَانِ ذَلِكَ.

الجَمْع بين هذا الحديث والحديثِ السابق، وقد قيل: إنَّ وَضْعَ إحدى الرِّجلَين على الأخرى يكون على نوعين:

أن تكون رِجلاه ممدودَتَين إحداهما فوق الأخرى، ولا بأس بهذا، فإنَّه لا ينكشف من العورة بهذه الهيئة.

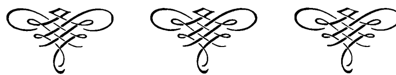
وأن يكون ناصباً ساق إحدى الرِّجلَين ويَضَعَ الرِّجل الأخرى على الرُّكبة المنصوبة، وعلى هذا فإن لم يكن انكشاف العورة جاز، وإلَّا فلا.

قال المنذري[١]: وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي[٢].

(يَفعَلان ذلك) المذكورَ من وَضْعِ إحدى الرِّجلَين على الأخرى حالَ الاستلقاء.

قال المنذري[٣]: وذكره البخاري في عقب حديث عباد بن تميم، فقال: وعن ابن شهاب عن سعيد بن المسيَّب قال: كان عمر وعثمان يَفعَلان ذلك[٤]. هذا آخر كلامه.

وسعيد بن المسيَّب لم يصحَّ سماعُه من عمر، وأدرك عثمانَ ولا يُحفَظ له عنه رواية عن رسول الله ﷺ.



---

(١) في «مختصره»: (٧/ ٢٠٨).

(٢) البخاري: ٤٧٥، ومسلم: ٥٥٠٤، والترمذي: ٢٩٧٠، والنسائي: ٧٢١. وهو في «مسند أحمد»: ١٦٤٣٠.

(٣) في «مختصره»: (٧/ ٢٠٨-٢٠٩).

(٤) البخاري بإثر: ٤٧٥.

٣٧ - بَابٌ فِي نَقْلِ الحَدِيثِ

٤٨٩٤ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ عَطَاءٍ، عَنْ عَبْدِ المَلِكِ بنِ جَابِرِ بنِ عَتِيكٍ، عَنْ **جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللهِ** قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِذَا حَدَّثَ الرَّجُلُ بِالحَدِيثِ ثُمَّ التَفَتَ، فَهِيَ أَمَانَةٌ**».

٤٨٩٥ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ صَالِحٍ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى عَبْدِ اللهِ بنِ نَافِعٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، عَنِ ابْنِ أَخِي جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ **جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللهِ** رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ

(بابٌ في نَقْل الحديث)

«**إذا حدَّث الرَّجُل**» أي: عند أحدٍ «**بالحديث**» أي: الذي يريد إخفاءه «**ثم التَفَتَ**» أي: يميناً وشمالاً احتياطاً «**فهي**» أي: ذلك الحديث، وأُنِّثَ باعتبار خبره، وقيل: لأنَّ الحديث بمعنى الحكاية «**أمانةٌ**» أي: عند مَن حدَّثه، أي: حُكمُه حُكمُ الأمانة، فلا يجوز إضاعتها بإشاعتها.

قال ابن رسلان: لأنَّ التِفاتَه إعلامٌ لمن يُحدِّثه أنه يخاف أن يَسمعَ حديثَه أحدٌ، وأنه قد خصَّه سِرَّه، فكان الالتفاتُ قائماً مقام: اكتُم هذا عنِّي، أي: خُذه عنِّي واكتُمه، وهو عندك أمانة[١]. انتهى.

وقال العلقمي: أي: إذا حدَّث أحدٌ عندك بحديثٍ ثم غابَ، صار حديثُه أمانةً عندك، ولا يجوز إضاعتُها[٢]، ففُسِّر (التفت) بـ (غاب)، والظاهر هو الأول.

قال المنذري[٣]: وأخرجه الترمذي[٤] وقال: حسن، إنما نعرفه من حديث ابن أبي ذئب. هذا آخر كلامه.

وفي إسناده عبد الرحمن بن عطاء المدَني، قال البخاري: عنده منا كير، وقال أبو حاتم الرازي[٥]: شيخ، قيل له: أدخله البخاري في كتاب الضعفاء، قال: يحوَّل من ها هنا.

---

(١) «شرح سنن أبي داود» لابن رسلان: (١٨/ ٥٩٠).
(٢) نقله عنه العزيزي في «السراج المنير»: (١/ ١٠٩).
(٣) في «مختصره»: (٧/ ٢٠٩).
(٤) الترمذي: ٢٠٧٤. وهو في «مسند أحمد»: ١٤٤٧٤.
(٥) «الجرح والتعديل» لابنه: (٥/ ٢٦٩).

رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**المَجَالِسُ بِالأَمَانَةِ إِلَّا ثَلَاثَةَ مَجَالِسَ: سَفْكُ دَمٍ حَرَامٍ، أَوْ فَرْجٌ حَرَامٌ، أَوِ اقْتِطَاعُ مَالٍ بِغَيْرِ حَقٍّ**».

وقال الموصلي: عبد الرحمن بن عطاء عن عبد الملك بن جابر، لا يصح.

«**المجالسُ بالأمانة**» قال ابن رسلان: الباء تتعلق بمحذوف، والتقدير: تَحسُن المجالس، أو: حُسنُ المجالس وشَرفُها بأمانةِ حاضِرِها؛ لما يحصل في المجالس ويقع في الأقوال والأفعال، فكأَنَّ المعنى: ليكُن صاحبُ المجلِس أميناً لما يسمعه أو يراه[١]. انتهى ملخَّصاً.

«**إلَّا ثلاثةَ مجالسَ**» قال المناوي[٢]: هو استثناء منقطع. وقال في «المرقاة»[٣]: أي: إحدى الثلاثة من المجالس، والمعنى: ينبغي للمؤمن إذا رأى أهلَ مجلسٍ على مُنكَر أن لا يُشِيعَ ما رأى منهم، إلَّا ثلاثةَ مجالس. انتهى.

«**سَفْكُ دمٍ**» يجوز فيه النصب على البدل، والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره: أحدُها سفكُ دمٍ، أي: مجلسُ إراقةِ دمٍ «**حرامٍ**» بالجرِّ، صفة دم، أي: دم حرام سفكُه، أو دم محترم في الشرع «**أو فَرْجٌ حرامٌ**» عطفٌ على (سَفْك دمٍ) أي: وطؤه على وجه الزِّنى «**بغير حقٍّ**» متعلق بالاقتطاع، فمَن قال في مجلس: أريدُ قتلَ فلانٍ، أو الزِّنى بفلانة، أو أخذَ مالِ فلانٍ، فلا يجوز للمستَمع كَتمُه، بل عليه إفشاؤه دفعاً للمفسدة.

قال المنذري[٤]: ابن أخي جابر مجهول. وفي إسناده عبد الله بن نافع الصائغ مولى بني مخزوم، مدنيٌّ كنيتُه أبو محمد، وفيه مقال[٥]. انتهى.

وقال المناوي: إسناده حسن[٦].

---

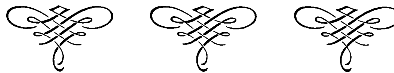
(١) «شرح سنن أبي داود» لابن رسلان: (١٨/ ٥٩١).
(٢) في «فيض القدير»: (٦/ ٣٤٠).
(٣) «مرقاة المفاتيح»: (٨/ ٣١٦٦).
(٤) في «مختصره»: (٧/ ٢١٠).
(٥) وأخرجه أحمد: ١٤٦٩٣، وإسناده ضعيف.
(٦) «فيض القدير»: (٦/ ٣٤١).

٤٨٩٦ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ العَلَاءِ وَإِبْرَاهِيمُ بنُ مُوسَى الرَّازِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ عُمَرَ ـ قَالَ إِبْرَاهِيمُ: هُوَ عُمَرُ بنُ حَمْزَةَ بنِ عَبْدِ اللهِ العُمَرِيُّ ـ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ سَعْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ **أَبَا سَعِيدٍ الخُدْرِيَّ** يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«إِنَّ مِنْ أَعْظَمِ الأَمَانَةِ عِنْدَ اللهِ يَوْمَ القِيَامَةِ الرَّجُلَ يُفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ، وَتُفْضِي إِلَيْهِ، ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا»**.

«إنَّ من أعظم الأمانة» أي: من أعظم خيانة الأمانة **«الرَّجُلَ»** بالنصب، اسم (إنَّ) على حذفِ مضافٍ، أي: خيانةَ الرجلِ **«يُفْضي إلى امرأتِه»** أي: يصلُ إليها ويُباشِرها **«ثم يَنشُر»** بفتح الياء وضمِّ الشين، أي: يُظهِر **«سِرَّها»** أي: ما جرى بينه وبينها من أمور الاستمتاع.

والمعنى: أنَّ نشرَ الرجل وإفشاءه ما جرى بينه وبين امرأته حالَ الاستمتاع بها، من أعظم خيانة الأمانة.

قال المنذري[١]: وأخرجه مسلم[٢]، وفي لفظ لمسلم[٣]: **«إنَّ من شرِّ الناس عند الله منزلةً يومَ القيامة، الرجلُ يُفضِي إلى امرأته وتُفضِي إليه، ثم يَنشُر سِرَّها»**.



---

(١) في «مختصره»: (٧/ ٢١٠).
(٢) مسلم: ٣٥٤٣. وهو في «مسند أحمد»: ١١٦٥٥.
(٣) مسلم: ٣٥٤٢.

٣٨ - بَابٌ فِي القَتَّاتِ

٤٨٩٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ وَأَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ **حُذَيْفَةَ** قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَا يَدْخُلُ الجَنَّةَ قَتَّاتٌ**».

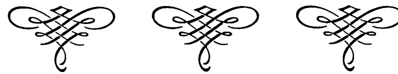
(بابٌ في القَتَّات)

بفتح القاف وتشديد التاء: النَّمَّام. والنميمة: نقلُ الكلام على وجه الفساد.

«**لا يدخلُ الجنَّة**» أي: في أوَّل وَهْلةٍ، كما في نظائره «**قَتَّات**» ووقع في روايةٍ لمسلم[١] بلفظ: «**نمام**»، وهما بمعنى.

وقيل: الفرق بين القَتَّات والنَّمَّام: أنَّ النَّمَّام: الذي يَحضُر القِصَّةَ فينقُلُها. والقَتَّات: الذي يتَسَمَّع من حيثُ لا يُعلَمُ به، ثم يَنقُل ما سمعه.

قال المنذري[٢]: وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي[٣].



---

(١) مسلم: ٢٩٠، وأخرجه بهذا اللفظ أيضاً أحمد: ٢٣٣٢٥.

(٢) في «مختصره»: (٧/ ٢١١).

(٣) البخاري: ٦٠٥٦، ومسلم: ٢٩٢، والترمذي: ٢١٤٥، وهو في «مسند أحمد»: ٢٣٢٤٧.

٣٩ ـ بَابٌ فِي ذِي الوَجْهَيْنِ

٤٨٩٨ ـ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**مِنْ شَرِّ النَّاسِ ذُو الوَجْهَيْنِ، الَّذِي يَأْتِي هَؤُلَاءِ بِوَجْهٍ وَهَؤُلَاءِ بِوَجْهٍ**».

٤٨٩٩ ـ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنِ الرُّكَيْنِ بنِ الرَّبِيعِ، عَنْ نُعَيْمِ بنِ حَنْظَلَةَ، عَنْ عَمَّارٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ كَانَ لَهُ وَجْهَانِ فِي الدُّنْيَا، كَانَ لَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ لِسَانَانِ مِنْ نَارٍ**».

(بابٌ في ذي الوجهَين)

«**الذي يأتي هؤلاء بوجهٍ وهؤلاء بوجهٍ**» أي: آخر، وهو تفسيرٌ لذي الوجهَين. قال النووي: هو الذي يأتي كلَّ طائفة بما يُرضِيها، فيُظهِر لها أنَّه منها ومخالفٌ لضِدِّها، وصنيعه نفاقٌ ومحضُ كذبٍ وخداعٍ وتحيُّلٍ على الاطلاع على أسرار الطائفتين، وهي مُداهنةٌ محرَّمة. قال: فأمَّا مَن يَقصِد بذلك الإصلاح بين الناس، فهو محمود[١]. انتهى.

قال المنذري[٢]: وأخرجه البخاري ومسلم من حديث أبي زرعة بن عمرو بن جرير عن أبي هريرة[٣].

(**عن الرُّكَين**) بالتصغير.

«**مَن كان له وَجهان . . . إلخ**) قال العلقمي: معناه: أنه لمَّا كان يأتي هؤلاء بوجهٍ وهؤلاء بوجه، على وجه الإفساد، جُعل له لسانان من نار، كما كان له في الدنيا لسانان عند كل طائفة[٤]. انتهى.

قال المنذري[٥]: في إسناده شريك القاضي، وفيه مقال[٦].

---

(١) «شرح مسلم»: (٨/ ٧٨).
(٢) في «مختصره»: (٧/ ٢١١).
(٣) البخاري: ٣٤٩٤، ومسلم: ٦٦٣٢. وهو في «مسند أحمد»: ٧٣٤١.
(٤) نقله عنه العزيزي في «السراج المنير»: (٤/ ٣٢٣).
(٥) في «مختصره»: (٧/ ٢١٢).
(٦) وهو حسن الحديث في الشواهد، وهذا منها.

٤٠ ـ بَابٌ فِي الغِيبَةِ

٤٩٠٠ ـ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ مَسْلَمَةَ القَعْنَبِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ ـ يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ ـ عَنِ العَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا الغِيبَةُ؟ قَالَ: «ذِكْرُكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ»، قِيلَ: أَفَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ فِي أَخِي مَا أَقُولُ؟ قَالَ: «فَإِنْ كَانَ فِيهِ مَا تَقُولُ فَقَدِ اغْتَبْتَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَا تَقُولُ فَقَدْ بَهَتَّهُ».

٤٩٠١ ـ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بنُ الأَقْمَرِ، عَنْ أَبِي حُذَيْفَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قُلْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: حَسْبُكَ مِنْ صَفِيَّةَ كَذَا وَكَذَا ـ قَالَ غَيْرُ مُسَدَّدٍ: تَعْنِي قَصِيرَةً ـ فَقَالَ: «لَقَدْ قُلْتِ كَلِمَةً لَوْ مُزِجَ بِهَا البَحْرُ(*) لَمَزَجَتْهُ». . . . .

(بابٌ في الغِيبة)

(قِيلَ) أي: قال بعضُ الصحابة (ما الغِيبةُ) بكسر الغين «ذِكرُكَ» أي: أيُّها المخاطَب خِطاباً عامًّا «أخاكَ» أي: المسلم «بما يَكرَه» أي: بما لو سمعه لكَرِهَه (أفرأيتَ) أي: فأخبِرْني (إنْ كان في أخي) أي: موجوداً (ما أقول؟) أي: من المَنْقَصة. والمعنى: أيكون حينئذ ذِكرُه بها أيضاً غِيبةً كما هو المتبادِر من عموم ذِكرِه بما يَكرَه؟

«فإن كان فيه ما تقول، فقد اغتبَته» أي: لا معنى للغِيبة إلَّا هذا، وهو أن تكون المَنقَصة فيه «فقد بَهَتَّه» بفتح الهاء المخففة وتشديد التاء على الخطاب، أي: قلتَ عليه البُهتان، وهو كذبٌ عظيمٌ يُبهَت فيه من يُقال في حقِّه.

قال المنذري[1]: وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي[2].

(حَسْبُك من صَفِيَّة) أي: من عُيوبها البَدنيَّة (كذا وكذا) كناية عن ذِكر بَعضِها (تعني) أي: تريد عائشة بقولها: كذا وكذا (قصيرةً) أي: كونها قصيرة (فقال) أي: ﷺ «لو مُزِجَ» بصيغة المجهول، أي: لو خُلِطَ (بها) أي: على فرض تجسيدها وتقدير كونها مائعاً «البحرُ» أي: ماؤُه (لَمَزَجَتْهُ) أي:

(*) في نسخة على هامش الأصل: (لو مُزِجَت بماء البحر).

(١) في «مختصره»: (٧/ ٢١٢).

(٢) مسلم: ٦٥٩٣، والترمذي: ٢٠٤٧، والنسائي في «الكبرى»: ١١٤٥٤. وهو في «مسند أحمد»: ٧١٤٦.

قَالَتْ: وَحَكَيْتُ لَهُ إِنْسَاناً، فَقَالَ: «**مَا أُحِبُّ أَنِّي حَكَيْتُ إِنْسَاناً وَأَنَّ لِي كَذَا وَكَذَا**».

٤٩٠٢ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَوْفٍ: حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ أَبِي حُسَيْنٍ: حَدَّثَنَا نَوْفَلُ بنُ مُسَاحِقٍ، عَنْ **سَعِيدِ بنِ زَيْدٍ**، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ مِنْ أَرْبَى الرِّبَا الاِسْتِطَالَةَ فِي عِرْضِ المُسْلِمِ بِغَيْرِ حَقٍّ**».

غَلَبَتْهُ وغيَّرته وأفسَدَته (**قالت**) أي: عائشة (**وحكيتُ له**) للنبيِّ ﷺ (**إنساناً**) أي: فعلتُ مثلَ فِعلِه تحقيراً له، يقال: حكاه وحاكاه، وأكثر ما يُستَعمل في القبيح: المحاكاة (**فقال**) أي: النبيُّ ﷺ «**ما أحبُّ أنِّي حَكَيتُ إنساناً**» أي: ما يَسُرُّني أن أتحدَّث بعَيْبِهِ، أو ما يَسُرُّني أن أُحاكيَه بأن أفعل مثلَ فِعلِه، أو أقول مثلَ قوله على وجه التنقيص «**وأنَّ لي كذا وكذا**» أي: ولو أُعطِيتُ كذا وكذا من الدنيا، أي: شيئاً كثيراً على ذلك.

قال المنذري[١]: وأخرجه الترمذي وقال: حسن صحيح[٢]. هذا آخر كلامه.

وأبو حذيفة: هو سلمة بن صُهَيبة؛ بضمِّ الصَّاد المهملة وفتح الهاء وسكون الياء آخر الحروف وبعدها باء بواحدة وتاء تأنيث. انتهى كلام المنذري.

«**إنَّ من أَربَى الرِّبا**» أي: أكثرِه وَبالاً وأشدِّه تحريماً «**الاستطالةَ**» أي: إطالةَ اللِّسان «**في عِرْضِ المسلم**» أي: احتقاره والترفُّع عليه والوقيعة فيه، بنحو قَذْفٍ أو سَبٍّ، وإنما يكون هذا أشدَّها تحريماً؛ لأنَّ العِرْضَ أعزُّ على النفسِ من المال «**بغير حقٍّ**» فيه تنبيهٌ على أنَّ العِرْضَ ربما تجوز استباحتُه في بعض الأحوال، وذلك مثل قوله ﷺ: «**لَيُّ الواجد يُحِلُّ عِرضَه**»[٣]، فيجوز لصاحب الحقِّ أن يقول فيه: إنَّه ظالم، وإنَّه مُتعدٍّ ونحو ذلك، ومثله ذِكرُ مساوئ الخاطب والمبتدعة والفَسَقة على قَصْدِ التحذير.

قال الطيبي: أُدخِلَ العِرضُ في جنس المال على سبيل المبالغة، وجُعل الرِّبا نوعَين: متعارَف، وهو ما يُؤخَذ من الزيادة على ماله من المديون، وغيرُ متعارَف، وهو استطالة الرَّجلِ اللِّسانَ في عِرضِ صاحبه، ثم فُضِّل أحدُ النوعَين على الآخر[٤]. انتهى.

---

(١) في «مختصره»: (٧/ ٢١٣).

(٢) الترمذي: ٢٦٤٧. وهو في «مسند أحمد»: ٢٥٥٦٠.

(٣) أخرجه أحمد: ١٧٩٤٦، وأبو داود: ٣٦٢٨، والنسائي: ٤٦٨٩، وابن ماجه: ٢٤٢٧، من حديث الشَّرِيد بن سُوَيد، وإسناده حسن.

(٤) «شرح المشكاة»: (١٠/ ٣٢١٧).

٤٩٠٣ ـ حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بنُ مُسَافِرٍ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بنُ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنِ العَلَاءِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ** قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ مِن أَكْبَرِ الكَبَائِرِ اسْتِطَالَةَ المَرْءِ فِي عِرْضِ رَجُلٍ مُسْلِمٍ بِغَيْرِ حَقٍّ، وَمِنَ الكَبَائِرِ السَّبَّتَانِ بِالسَّبَّةِ**».

٤٩٠٤ ـ حَدَّثَنَا ابْنُ المُصَفَّى: حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ وَأَبُو المُغِيرَةِ قَالَا: حَدَّثَنَا صَفْوَانُ قَالَ: حَدَّثَنِي رَاشِدُ بنُ سَعْدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ جُبَيْرٍ، عَنْ **أَنَسِ بنِ مَالِكٍ** قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَمَّا عُرِجَ بِي**(*) **مَرَرْتُ بِقَوْمٍ لَهُمْ أَظْفَارٌ مِنْ نُحَاسٍ يَخْمِشُونَ وُجُوهَهُمْ وَصُدُورَهُمْ، فَقُلْتُ: مَنْ هَؤُلَاءِ يَا جِبْرِيلُ؟ قَالَ: هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ لُحُومَ النَّاسِ، وَيَقَعُونَ فِي أَعْرَاضِهِمْ**».

والحديث سكت عنه المنذري(١).

«**إنَّ من أكبر الكبائر . . . إلخ**» هذا الحديث ليس من رواية اللُّؤلؤي، ولذا لم يذكره المنذري.

وقال المزي في «الأطراف»: هذا الحديث في رواية ابن العبد وابن داسَه، ولم يذكُره أبو القاسم(٢). انتهى.

«**السَّبَّتان بالسَّبَّة**» أي: سَبَّتان عِوَض سَبَّة واحدة، مثلاً: قال رجل لآخر: يا خبيث، فأجابه: يا خبيث يا ملعون.

«**لمَّا عُرج بي**» بصيغة المجهول، أي: أُسريَ بي «**يَخمِشُون**» بكسر الميم، أي: يَخدِشُون. ففي «المصباح»: خَمَشَتِ المرأةُ - كـ (ضرب) - وجهَها بظُفرٍ: جَرحتْ ظاهرَ البَشَرة(٣).

«**يأكلون لُحومَ الناس**» أي: يغتابون المسلمين.

قال الطِّيبيُّ: لمَّا كان خَمْشُ الوجهِ والصَّدرِ من صفات النساء النائحات، جعلهما جزاء مَن يغتاب ويفري في أعراض المسلمين، إشعاراً بأنهما ليستا من صفات الرِّجال، بل هما من صفات النساء في أقبح حالةٍ وأشوَه صُورة(٤).

(*) في نسخة على هامش الأصل: (لما عَرَج بي رَبِّي).

(١) أخرجه أحمد: ١٦٥١ مطولاً، وإسناده صحيح.

(٢) «تحفة الأشراف»: ١٤٠٢٠. وهو صحيح لغيره.

(٣) «المصباح المنير»: (خمش).

(٤) «شرح المشكاة»: (١٠/ ٣٢١٨).

٤٩٠٥ ـ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَحَدَّثَنَاهُ يَحْيَى بنُ عُثْمَانَ، عَنْ بَقِيَّةَ، لَيْسَ فِيهِ أَنَسٌ.

٤٩٠٦ ـ حَدَّثَنَا عِيسَى بنُ أَبِي عِيسَى السَّلِيحِيُّ(*)، عَنْ أَبِي المُغِيرَةِ، كَمَا قَالَ ابْنُ المُصَفَّى.

٤٩٠٧ ـ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَسْوَدُ بنُ عَامِرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ عَيَّاشٍ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ سَعِيدِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي بَرْزَةَ الأَسْلَمِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَا مَعْشَرَ مَنْ آمَنَ بِلِسَانِهِ وَلَمْ يَدْخُلِ الإِيمَانُ قَلْبَهُ، لَا تَغْتَابُوا المُسْلِمِينَ، وَلَا تَتَّبِعُوا عَوْرَاتِهِمْ، فَإِنَّهُ مَنِ اتَّبَعَ عَوْرَاتِهِمْ يَتَّبِعِ اللهُ عَوْرَتَهُ، وَمَنْ يَتَّبِعِ اللهُ عَوْرَتَهُ يَفْضَحْهُ فِي بَيْتِهِ».

والحديث سكت عنه المنذري[1].

(**وحدثناه يحيى بن عثمان، عن بَقيَّة، ليس فيه أنسٌ**) فهذه الرواية مرسَلة.

(**السَّلِيحِي**) بفتح السين المهملة وكسر اللّام ومهملة، كذا في «التقريب»[2]، وفي «تاج العروس»[3]: سَلِيح كجَرِيح: قبيلة باليمن، هو سَلِيح بن حُلْوان. انتهى.

وفي بعض نسخ الكتاب: السَّيْلَحِيني.

قال في «المراصد»: السَّيْلَحِين: قرية قُربَ بغداد، بينهما مقدار ثلاثة فراسخ[4]. انتهى.

(**كما قال ابنُ المُصَفَّى**) أي: بذِكر أنسٍ وجَعْله متصلاً.

«**يا معشر مَن آمَن بلسانه ولم يَدخُل الإيمانُ قلبَه**» فيه تنبيهٌ على أنَّ غيبَة المسلم من شِعار المنافق لا المؤمن «**ولا تتَّبعوا عَوْراتِهم**» أي: لا تَجسَّسوا عُيُوبَهم مساوئهم «**فإنَّه**» أي: الشأن «**يتَّبع اللهُ عورَتَه**» ذكره على سبيل المشاكلة، أي: يكشف عيوبَه، وهذا في الآخرة. وقيل: معناه: يُجازِيه بسُوء صَنِيعِه «**يَفضَحْه**» من فَضَح كمَنَع، أي: يَكشِف مساوئَه «**في بيته**» أي: ولو كان في بيته مخفيًّا من الناس.

(*) في الأصل: (السَّيْلَحِيني)، وفي هامشه: (السَّليحي)، وهذا الأخير هو الذي اعتمده الشارح أصلاً.

(١) أخرجه أحمد: ١٣٣٤٠، وإسناده صحيح من جهة أبي المغيرة.

(٢) «تقريب التهذيب»: ٥٣١٨.

(٣) «تاج العروس»: (سلح).

(٤) «مراصد الاطلاع»: (٢/٧٦٨).

٤٩٠٨ ـ حَدَّثَنَا حَيْوَةُ بنُ شُرَيْحٍ المِصْرِيُّ الحِمْصِيُّ: حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ، عَنِ ابْنِ ثَوْبَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ وَقَّاصِ بنِ رَبِيعَةَ، عَنِ **المُسْتَوْرِدِ** أَنَّهُ حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**مَنْ أَكَلَ بِرَجُلٍ مُسْلِمٍ أُكْلَةً، فَإِنَّ اللهَ يُطْعِمُهُ مِثْلَهَا مِنْ جَهَنَّمَ، وَمَنْ كُسِيَ ثَوْباً بِرَجُلٍ مُسْلِمٍ، فَإِنَّ اللهَ يَكْسُوهُ مِثْلَهُ مِنْ جَهَنَّمَ، وَمَنْ قَامَ بِرَجُلٍ مَقَامَ سُمْعَةٍ وَرِيَاءٍ، فَإِنَّ اللهَ يَقُومُ بِهِ مَقَامَ سُمْعَةٍ وَرِيَاءٍ يَوْمَ القِيَامَةِ**».

قال المنذري[(١)]: سعيد بن عبد الله بن جريج مولى أبي برزة بصري. قال أبو حاتم الرازي[(٢)]: هو مجهول. قال ابن معين: ما سمعت أحداً روى عنه إلَّا الأعمش من رواية أبي بكر بن عياش[(٣)].

«**مَن أكلَ برَجُلٍ مسلمٍ**» أي: بسبب اغتيابه والوقِيعَة فيه، أو بتعرُّضِه له بالأذِيَّة عند مَن يُعادِيه «**أُكْلَةً**» بالضمِّ، أي: لُقمَةً، أو بالفتح، أي: مَرَّةً من الأكل «**من جهنَّم**» أي: من نارها، أو من عذابها «**ومَن كُسِيَ**» بصيغة المجهول «**ثَوباً برَجُلٍ مسلمٍ**» أي: بسبب إهانته. قال في «النهاية»: معناه: الرجلُ يكون صديقاً ثم يذهب إلى عدوِّه فيتكلَّم فيه بغير الجميل، ليُجِيزَه عليه بجائزةٍ، فلا يبارك اللهُ له فيها[(٤)]. انتهى.

«**ومَن قام برجلٍ . . . إلخ**» قال في «اللمعات»: ذكروا له معنيَين:

أحدهما: أنَّ الباء للتعدية، أي أقام رجلاً مقام سُمْعَةٍ ورياء، ووصفه بالصلاح والتقوى والكرامات وشَهَره بها، وجعله وسيلة إلى تحصيل أغراض نفسه وحُطام الدنيا، فإنَّ الله يقوم به، أي: بعذابه وتشهيره أنه كان كذَّاباً.

وثانيهما: أنَّ الباء للسببيَّة، وقيل: هو أقوى وأنسب، أي: مَن قام بسبب رجلٍ من العُظماء من أهل المال والجاه مقاماً يتظاهر فيه بالصلاح والتقوى، ليُعتَقَد فيه، ويصير إليه المال والجاه، أقامه الله مقام المُرَائين، ويفضحه ويُعذِّب عذاب المُرَائين. انتهى.

وفي «المرقاة»: الباء في (برجل) يحتمل أن تكون للتعدية وللسببية، فإن كانت للتعدية يكون

---

(١) في «مختصره»: (٧/ ٢١٤).
(٢) في «الجرح والتعديل»: (٤/ ٣٦).
(٣) وأخرجه أحمد: ١٩٧٧٦، وهو صحيح لغيره.
(٤) «النهاية»: (أكل).

٤٩٠٩ ـ حَدَّثَنَا وَاصِلُ بنُ عَبْدِ الأَعْلَى: حَدَّثَنَا أَسْبَاطُ بنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ هِشَامِ بنِ سَعْدٍ، عَنْ زَيْدِ بنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**كُلُّ المُسْلِمِ عَلَى المُسْلِمِ حَرَامٌ: مَالُهُ، وَعِرْضُهُ، وَدَمُهُ، حَسْبُ امْرِئٍ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أَخَاهُ المُسْلِمَ**».

معناه: مَن أقام رجلاً مقام سُمعَةٍ ورِياء، يعني: مَن أظهَر رجلاً بالصلاح والتقوى ليَعتقِد الناس فيه اعتقاداً حسناً، ويُعِزُّونه ويَخدُمُونه لينال بسببه المال والجاه، فإنَّ الله يقوم له مقام سُمعَة ورِياء، بأن يأمر ملائكتَهُ بأن يفعلوا معه مثل فِعلِه، ويُظهِروا أنَّه كذَّاب.

وإن كانت للسببية فمعناه: أنَّ مَن قام وأظهر من نفسه الصلاحَ والتقوى لأجل أن يَعتقِد فيه رجلٌ عظيمُ القَدْرِ كثيرُ المال، ليحصل له مالٌ وجاه[١]. انتهى.

قال المنذري[٢]: في إسناده بقية بن الوليد وعبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، وهما ضعيفان[٣].

«**حَسْبُ امرئٍ من الشَّرِّ . . . إلخ**) أي: حسبه وكافِيهِ من خِلالِ الشَّرِّ ورذائلِ الأخلاقِ احتقارُ أخيه المسلمِ واستصغارُه.

وقوله: (**أن يَحقِرَ**) بفتح الياء وكسر القاف، قال في «تاج المصادر»: الحقر: خوارداشتن من حد ضرب والحقارة حقير شدن من حد كرم.

قال المنذري[٤]: وأخرجه الترمذي وقال: حسن غريب[٥]. هذا آخر كلامه.

وقد أخرجه مسلم من حديث أبي سعيد مولى عامر بن كُرَيز، عن أبي هريرة[٦].



---

(١) «مرقاة المفاتيح»: (٨/ ٣١٥٩).
(٢) في «مختصره»: (٧/ ٢١٤).
(٣) أخرجه أحمد: ١٨٠١١، وهو حسن لغيره.
(٤) في «مختصره»: (٧/ ٢١٥).
(٥) الترمذي: ٢٠٤٠.
(٦) مسلم: ٦٥٤١. وهو في «مسند أحمد»: ٧٧٢٧.

٤١ ـ بَابُ الرَّجُلِ يَذُبُّ عَنْ عِرْضِ أَخِيهِ(*)

٤٩١٠ ـ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أَسْمَاءَ بنِ عُبَيْدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ المُبَارَكِ، عَنْ يَحْيَى بنِ أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بنِ يَحْيَى المَعَافِرِيِّ، عَنْ سَهْلِ بنِ مُعَاذِ بنِ أَنَسٍ الجُهَنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**مَنْ حَمَى مُؤْمِناً مِنْ مُنَافِقٍ** ـ أُرَاهُ قَالَ: ـ **بَعَثَ اللهُ مَلَكاً يَحْمِي لَحْمَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ مِنْ نَارِ جَهَنَّمَ، وَمَنْ رَمَى مُسْلِماً بِشَيْءٍ يُرِيدُ شَيْنَهُ بِهِ، حَبَسَهُ اللهُ عَلَى جِسْرِ جَهَنَّمَ حَتَّى يَخْرُجَ مِمَّا قَالَ**».

٤٩١١ ـ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بنُ الصَّبَّاحِ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بنُ سُلَيْمٍ أَنَّهُ سَمِعَ إِسْمَاعِيلَ بنَ بَشِيرٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ **جَابِرَ بنَ عَبْدِ اللهِ وَأَبَا طَلْحَةَ بنَ سَهْلٍ الأَنْصَارِيَّ** يَقُولَانِ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ....

(بابُ الرجل يَذُبُّ عن عِرضِ أخيه)

معنى يَذُبُّ: يَدفَع.

«**مَن حَمَى**» من الحماية، أي: حَرَس وحَفِظ «**مؤمناً**» أي: عِرْضَه «**من منافق**» أي: مُغتابٍ، وإنما سُمِّي منافقاً لأنه لا يُظهِر عَيْبَ أخيه عنده ليَتدارَك، بل يُظهِر عنده خلافَ ذلك، أو لأنَّه يُظهِر النصيحة ويُبطِن الفضيحة «**يحمي لحمَه**» أي: لحم حامي المؤمن «**ومَن رَمَى مسلماً**» أي: قَذَفه «**بشيء**» أي: من العيوب «**يريد شَيْنَه**» أي: عَيبَه «**به**» أي: بذلك الشيء، والجملة حالٌ من الضمير للاحتراز عمَّن يريد به زَجْرَه، أو احتراس غيره عنه ونحو ذلك من المجوِّزات الشرعية «**حبسه الله**» أي: وقفه «**حتى يخرُج مما قال**» أي: من عُهدَته. والمعنى: حتى ينقى من ذنبه ذلك بإرضاء خصمه أو بشفاعة أو بتعذيبه بقدر ذنبه.

قال المنذري[1]: سهل بن معاذ يُكنى أبا أنس، مصريٌّ ضعيفٌ.

وأخرج هذا الحديث أبو سعيد بنُ يونس في «تاريخ المصريين» من رواية عبد الله بن المبارك، عن يحيى بن أيوب، وقال ابنُ يونس: ليس هذا الحديث فيما أعلم بمصر[2].

(*) في نسخة على هامش الأصل: (باب مَن رَدَّ عن مسلم غِيبةً).

(١) في «مختصره»: (٧/ ٢١٥).

(٢) وأخرجه أحمد: ١٥٦٤٩ من طريق ابن المبارك أيضاً، وإسناده ضعيف.

«مَا مِنِ امْرِئٍ يَخْذُلُ امْرَأً مُسْلِماً فِي مَوْضِعٍ يُنْتَهَكُ(*) فِيهِ حُرْمَتُهُ، وَيُنْتَقَصُ فِيهِ مِنْ عِرْضِهِ، إِلَّا خَذَلَهُ اللهُ فِي مَوْطِنٍ يُحِبُّ فِيهِ نُصْرَتَهُ، وَمَا مِنِ امْرِئٍ(**) يَنْصُرُ مُسْلِماً فِي مَوْضِعٍ يُنْتَقَصُ فِيهِ مِنْ عِرْضِهِ، وَيُنْتَهَكُ فِيهِ مِنْ حُرْمَتِهِ إِلَّا نَصَرَهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي مَوْطِنٍ يُحِبُّ نُصْرَتَهُ».

قَالَ يَحْيَى: وَحَدَّثَنِيهِ عُبَيْدُ اللهِ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ وَعُقْبَةُ بنُ شَدَّادٍ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: يَحْيَى بنُ سُلَيْمٍ هَذَا: هُوَ ابْنُ زَيْدٍ ....

«**ما من امرئٍ يَخذُلُ امرأً مسلماً**» يَخذُل، بضم الذال، قال في «النهاية»: الخَذْلُ: تَركُ الإعانة والنُّصْرة[١].

«**في موضعٍ يُنتَهَك**» بصيغة المجهول، أي: يُتَناوَل بما لا يَحِلُّ «**فيه**» أي: في ذلك الموضع «**حُرمَته**» أي: احترامُه وبعضُ إكرامه «**ويُنتَقَص**» بصيغة المجهول من الانتقاص، وهو لازمٌ ومُتعدٍّ «**فيه من عِرضِه**» بكسر العين، وهو محلُّ الذَّمِّ والمَدْح من الإنسان.

والمعنى: ليس أحدٌ يترك نُصرَة مسلمٍ مع وجود القُدرَة عليه بالقول أو الفعل عند حضور غِيبَته أو إهانته أو ضربه أو قتله أو نحوها.

«**يُحبُّ**» أي: ذلك الخاذل «**فيه**» أي: في ذلك الموطن «**نصرته**» أي: إعانتَه سبحانه. ويجوز أن تكون إضافته إلى المفعول، وذلك شاملٌ لمواطن الدُّنيا ومواقف الآخرة.

والحديث سكت عنه المنذري[٢].

(**قال يحيى**) هو ابن سليم (**وحدَّثنيه**) أي: الحديث السابق.

فالحديث عند يحيى من ثلاثة شيوخ.

(**قال أبو داود: يحيى بن سُلَيم هذا هو ابن زَيد**) أي: يحيى بن سُلَيم المذكور في الإسناد، هو يحيى بن سُلَيم بن زَيد بن حارثة، وسُلَيم أخو أسامة بن زيد.

(*) في نسخة على هامش الأصل: (تُنتَهَكُ).

(**) في نسخة على هامش الأصل: (امرئٍ مسلم).

(١) «النهاية»: (خذل)، وفي مطبوعه: «الإغاثة» بدل: «الإعانة».

(٢) وأخرجه أحمد: ١٦٣٦٨، وإسناده ضعيف.

مَوْلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَإِسْمَاعِيلُ بنُ بَشِيرٍ: مَوْلَى بَنِي مَغَالَةَ، وَقَدْ قِيلَ: عُتْبَةُ بنُ شَدَّادٍ مَوْضِعَ عُقْبَةَ.

(مولى النبيِّ ﷺ) صفة لزيد (وإسماعيل بن بَشِير) أي: هذا هو (مولى بني مَغَالة) بفتح الميم والمعجمة، وإسماعيل هذا مجهول. قاله في «التقريب»[1].

(وقد قيل: عُتْبة) أي: بالمثناة الفوقية بعد العين المهملة، مكان: عُقْبة بالقاف.



---

(١) «تقريب التهذيب»: ٤٢٧.

٤٢ ـ بَابُ مَنْ لَيْسَتْ لَهُ غِيبَةٌ

٤٩١٢ ـ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ نَصْرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بنُ عَبْدِ الوَارِثِ مِنْ كِتَابِهِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا الجُرَيْرِيُّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ الجُشَمِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا **جُنْدُبٌ** قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ فَأَنَاخَ رَاحِلَتَهُ، ثُمَّ عَقَلَهَا، ثُمَّ دَخَلَ المَسْجِدَ فَصَلَّى خَلْفَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَلَمَّا سَلَّمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، أَتَى رَاحِلَتَهُ فَأَطْلَقَهَا، ثُمَّ رَكِبَ، ثُمَّ نَادَى: اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَمُحَمَّداً، وَلَا تُشْرِكْ فِي رَحْمَتِنَا أَحداً، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَتَقُولُونَ هُوَ أَضَلُّ أَمْ بَعِيرُهُ، أَلَمْ تَسْمَعُوا إِلَى مَا قَالَ؟**»، قَالُوا: بَلَى.

(بابُ مَن ليست له غِيبة)

(من كتابه) أي: حدثنا عبد الصمد من كتابه **(حدثنا الجُرَيري)** بضم الجيم وفتح الراء وسكون التحتية **(الجُشَمي)** بضم الجيم وفتح المعجمة **(حدثنا جُندُب)** وهو ابن عبد الله البَجَليُّ رضي الله عنه.

(فأناخ راحلته) أي: أبْرَكها **(ثم عقَلها)** أي: قيَّدها **(فلمَّا سَلَّم)** أي: من الصلاة **(أتى)** أي: الأعرابيُّ **(ثم نادى)** أي: رفع صوته.

«**أتقولون**» في «النهاية»: أي: أتظنون[١].

«**هو أضلُّ**» أي: أَجْهَل، نسب إليه الضلالة، والمراد به الجهل؛ لأنه ضَيَّق رحمةَ الله الواسعة «**ألم تسمعوا إلى ما قال؟**» فيه تنبيهٌ على أنه يستحق أن يقال في حق ذلك الأعرابيِّ ما قاله النبيُّ ﷺ.

قال المنذري[٢]: أبو عبد الله هو عباد الجشمي ذكره النسائي في كتاب «الكبائر»[٣]، وقد أخرج

---

(١) «النهاية»: (قول).

(٢) في «مختصره»: (٧/ ٢١٧).

(٣) كذا في الأصل، والذي في «مختصر المنذري»: «الكنى»، وهو الأظهر، فإنه لم يُذكَر في مصنفات النسائي: الكبائر، وإنما ذكروا له كتاب «الكنى» أو «الأسماء والكنى»، ولم يُطبع. انظر «فهرس ابن عطية» ص١٣٣، و«فهرسة ابن خير الإشبيلي»: ٣٥٨، و«سير أعلام النبلاء»: (١٤/ ١٣٣)، و«فتح المغيث» للسخاوي: (٤/ ٢١٣)، و«الرسالة المستطرفة» للكتاني ص١٢١.

. . . .

الترمذي والنسائي وابن ماجه نحواً منه عن حديث أبي هريرة[١]، وليس فيه الفصل الأخير، وأخرجه البخاري ومسلم من حديث أنس بن مالك[٢]، وقد تقدم في الطهارة[٣].



(١) الترمذي: ١٤٧، والنسائي: ٥٦، وابن ماجه: ٥٢٩. وهو عند البخاري: ٢٢٠ و٦٠١٠، وأحمد: ٧٢٥٥ و٧٨٠٢ و٧٧٩٩ و١٠٥٣٣.

(٢) البخاري: ٢١٩، ومسلم: ٦٥٩. وهو في «مسند أحمد»: ١٣٣٦٨.

قلنا: وحديث الباب أخرجه أحمد: ١٨٧٩٩ مطولاً، وإسناده ضعيف.

(٣) برقم: ٣٨٠، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

٤٣ ـ بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُحِلُّ الرَّجُلَ قَدِ اغْتَابَهُ

٤٩١٣ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عُبَيْدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ ثَوْرٍ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: أَيَعْجِزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ أَبِي ضَيْغَمٍ ـ أَوْ: ضَمْضَمٍ، شَكَّ ابْنُ عُبَيْدٍ ـ كَانَ إِذَا أَصْبَحَ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي قَدْ تَصَدَّقْتُ بِعِرْضِي عَلَى عِبَادِكَ.

٤٩١٤ ـ حَدَّثَنَا مُوسَى بنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ عَجْلَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَيَعْجِزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ أَبِي ضَمْضَمٍ؟**»، قَالُوا: وَمَنْ

(باب ما جاء في الرَّجل يُحِلُّ الرَّجلَ قد اغتابه)

وفي نسخة: «يُحلِّل»، من التحليل، أي: يجعل الرَّجل المُغتاب في حِلٍّ مِن قِبَله.

وهذا الباب مع أحاديثه لم يوجد إلَّا في نسختين من النسخ الحاضرة، وليست من رواية اللؤلؤي، ولذا لم يذكرها المنذري.

وقال المزي في «الأطراف»[1] في مسند أنس بن مالك، في ترجمة محمد بن عبد الله العَمِّيِّ عن ثابت عن أنس حديث: «**أيعجِزُ أحدُكم أن يكون مثل أبي ضَمضَم؟**» أخرجه أبو داود في الأدب، عن محمد بن عبيد بن حساب، عن محمد بن ثَوْر، عن مَعمَر، عن قتادة قولَه، وعن موسى بن إسماعيل، عن حماد، عن ثابت، عن عبد الرحمن بن عَجْلان قال: قال رسول الله ﷺ. قال أبو داود: ورواه هاشم بن القاسم، عن محمد بن عبد الله العَمِّيِّ، عن ثابت: حدثنا أنسٌ، عن النبي ﷺ. قال أبو داود: وحديث حماد أصحُّ.

رواه شعيب بن بيان، عن أبي العوام، عن قتادة، عن أنسٍ، عن النبيِّ ﷺ، وحديث أبي داود في رواية أبي الحسن بن العَبْد، عن أبي داود، ولم يذكره أبو القاسم. انتهى.

(**اللهمَّ إنِّي قد تصدَّقتُ بعِرْضي على عبادك**) أي: فلو انتقصَ أحدٌ منهم من عِرْضي، فليس لي عليه من دَعوَى الانتصار.

---

(١) «تحفة الأشراف»: ٤٦٧.

أَبُو ضَمْضَمٍ؟ قَالَ: «**رَجُلٌ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ**»، بِمَعْنَاهُ، قَالَ: «**عِرْضِي لِمَنْ شَتَمَنِي**».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَاهُ هَاشِمُ بنُ القَاسِمِ قَالَ: عَنْ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ اللهِ العَمِّيِّ، عَنْ ثَابِتٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمَعْنَاهُ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَحَدِيثُ حَمَّادٍ أَصَحُّ.

«عِرْضي لمن شَتمَني» أي: مُتصدِّقٌ لمن شَتمَني.



٤٤ ـ بَابٌ فِي التَّجَسُّسِ(*)

٤٩١٥ ـ حَدَّثَنَا عِيسَى بنُ مُحَمَّدٍ الرَّمْلِيُّ وَمُحَمَّدُ بنُ عَوْفٍ ـ وَهَذَا لَفْظُهُ ـ قَالَا: حَدَّثَنَا الفِرْيَابِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ ثَوْرٍ، عَنْ رَاشِدِ بنِ سَعْدٍ، عَنْ **مُعَاوِيَةَ** قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّكَ إِنِ اتَّبَعْتَ عَوْرَاتِ النَّاسِ أَفْسَدْتَهُمْ**» أَوْ: «**كِدْتَ أَنْ تُفْسِدَهُمْ**». فَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: كَلِمَةٌ سَمِعَهَا مُعَاوِيَةُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ نَفَعَهُ اللهُ تَعَالَى بِهَا.

٤٩١٦ ـ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بنُ عَمْرٍو الحِمْصِيُّ(**): حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بنُ عَيَّاشٍ: حَدَّثَنَا ضَمْضَمُ بنُ زُرْعَةَ، عَنْ شُرَيْحِ بنِ عُبَيْدٍ، عَنْ جُبَيْرِ بنِ نُفَيْرٍ وَكَثِيرِ بنِ مُرَّةَ وَعَمْرِو بنِ الأَسْوَدِ وَالمِقْدَامِ بنِ مَعْدِي كَرِبَ وَأَبِي **أُمَامَةَ**، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ الأَمِيرَ إِذَا ابْتَغَى الرِّيبَةَ فِي النَّاسِ أَفْسَدَهُمْ**».

(بابٌ في التجسُّس)

أي: في النهي عنه، كما في نسخة، وهو بالجيم، معناه: التفتيش عن بواطن الأمور في الشرِّ غالباً. وقيل: هو البحث عن العَوْرات.

(عن معاوية) أي: ابن أبي سفيان.

(«إن اتَّبعتَ . . . إلخ) قال في «فتح الودود»: أي: إذا بَحثتَ عن معايبهم وجاهَرتَهُم بذلك، فإنه يؤدِّي إلى قِلَّة حيائهم عنك، فيجترئون على ارتكاب أمثالها مجاهرةً. انتهى.

(أو: كِدتَ . . . إلخ) شكٌّ من الراوي.

والحديث سكت عنه المنذري(١).

(إنَّ الأميرَ إذا ابتغَى الرِّيبةَ . . . إلخ) الرِّيبة بالكسر، أي: طلبَ أن يُعامِلَهم بالتُّهمة والظَّنِّ السُّوء ويجاهِرَهم بذلك. قال في «النهاية»: أي: إذا اتهمهم وجاهرهم بسُوء الظنِّ فيهم، أدَّاهم ذلك إلى ارتكاب ما ظنَّ بهم ففسدوا(٢). انتهى.

(*) في نسخة على هامش الأصل: (بابٌ في النهي عن التجسُّس).

(**) في نسخة على هامش الأصل: (الحضرمي). وكلاهما صواب، فقد نُسِب إليهما.

(١) إسناده صحيح.

(٢) «النهاية»: (ريب).

٤٩١٧ ـ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ زَيْدِ بنِ وَهْبٍ قَالَ: أُتِيَ ابْنُ مَسْعُودٍ، فَقِيلَ: هَذَا فُلَانٌ تَقْطُرُ لِحْيَتُهُ خَمْراً، فَقَالَ عَبْدُ اللهِ: إِنَّا قَدْ نُهِينَا عَنِ التَّجَسُّسِ، وَلَكِنْ إِنْ يَظْهَرْ لَنَا شَيْءٌ نَأْخُذْ بِهِ.

قال المناوي(١): ومقصود الحديث حثُّ الإمام على التغافُل وعدمِ تَتبُّع العَوْرات.

قال المنذري(٢): في إسناده إسماعيل بن عياش، وفيه مقال.

وشُرَيح بن عُبيد حضرميٌّ شاميٌّ كنيته أبو الصَّلْت، سمع معاويةَ بن أبي سفيان.

وجُبَير بن نُفَير أدرَك النبيَّ ﷺ، وقيل: إنه أسلم في خلافة أبي بكر ﵁، وهو معدودٌ في التابعين.

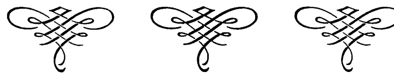
وكَثِير بن مُرَّة ذكرَه عَبْدانُ في الصحابة، وذكرَ له حديثاً عن رسول الله ﷺ، الحديث مرسلٌ، والذي نصَّ عليه الأئمة أنه تابعيٌّ.

وعمرو بن الأسود، عَنْسِيٌّ حمصيٌّ، أدرك الجاهلية، وروى عن عمر بن الخطاب ﵁ وغيره، كنيته أبو عِياض، ويقال: أبو عبد الرحمن.

والمقدام وأبو أمامة صُحبتُهما مشهورة(٣).

(أُتيَ ابنُ مسعود) بصيغة المجهول، أي: أُتيَ برَجلٍ **(إنَّا قد نُهِينا)** بصيغة المجهول.

والحديث سكت عنه المنذري(٤).



---

(١) في «فيض القدير»: (٢/ ٤٠٩).

(٢) في «مختصره»: (٧/ ٢١٨-٢١٩).

(٣) أخرجه أحمد: ٢٣٨١٥، لكن من حديث المقداد بن الأسود وأبي أمامة.

(٤) إسناده صحيح.

٤٥ ـ بَابٌ فِي السَّتْرِ عَلَى المُسْلِمِ

٤٩١٨ ـ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بنُ إبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ المُبَارَكِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بنِ نَشِيطٍ، عَنْ كَعْبِ بنِ عَلْقَمَةَ، عَنْ أَبِي الهَيْثَمِ، عَنْ **عُقْبَةَ بنِ عَامِرٍ**، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**مَنْ رَأَى عَوْرَةً فَسَتَرَهَا كَانَ كَمَنْ أَحْيَا مَوْءُودَةً**».

٤٩١٩ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بنُ نَشِيطٍ، عَنْ كَعْبِ بنِ عَلْقَمَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا الهَيْثَمِ يَذْكُرُ أَنَّهُ سَمِعَ دُخَيْناً كَاتِبَ عُقْبَةَ بنِ عَامِرٍ قَالَ: كَانَ لَنَا جِيرَانٌ يَشْرَبُونَ الخَمْرَ، فَنَهَيْتُهُمْ فَلَمْ يَنْتَهُوا، فَقُلْتُ **لِعُقْبَةَ بنِ عَامِرٍ**: إِنَّ جِيرَانَنَا هَؤُلَاءِ يَشْرَبُونَ الخَمْرَ، وَإِنِّي نَهَيْتُهُمْ فَلَمْ يَنْتَهُوا، وَأَنَا دَاعٍ لَهُمُ الشُّرَطَ، فَقَالَ: دَعْهُمْ. ثُمَّ رَجَعْتُ إِلَى عُقْبَةَ مَرَّةً أُخْرَى، فَقُلْتُ: إِنَّ جِيرَانَنَا قَدْ أَبَوْا أَنْ يَنْتَهُوا عَنْ

(بابٌ في السَّتْرِ على المسلم)

«**مَن رأى عَورةً**» وهي ما يَكرَه الإنسانُ ظُهورَه. فالمعنى: مَن عَلِم عيباً أو أمراً قبيحاً في مسلم. وقال العزيزيُّ[1]: أي: خصلةً قبيحةً من أخيه المؤمن ولو معصيةً قد انقضت ولم يتجاهر بفعلها.

«**كان كمَن أحيا**» أي: كان ثوابُه كثوابِ من أحيا «موءودة» بأن رأى أحدٌ أحداً يريد وَأْدَ بنتٍ فمَنَع أو سعى في خلاصها ولو بحِيلةٍ. وقيل: بأن رأى حيًّا مدفوناً في قبرٍ، فأخرَج ذلك المدفونَ من القبر كيلا يموت.

قال المناوي[2]: وجه الشَّبَه أنَّ الساتِرَ دَفعَ عن المستور الفضيحة بين الناس التي هي كالموت، فكأنه أحياه، كما دفع الموت عن الموءودة مَن أخرجها من القبر قبل أن تموت. انتهى.

قال المنذري[3]: وأخرجه النسائي[4].

(**إبراهيم بن نَشِيط**) بفتح النون وكسر المعجمة (**دُخَيناً**) بالتصغير (**كان لنا جِيران**) بكسر الجيم،

---

(١) في «السراج المنير»: (٤/ ٢٩٤).

(٢) في «فيض القدير»: (٦/ ١٦٨).

(٣) في «مختصره»: (٧/ ٢١٩).

(٤) النسائي في «الكبرى»: ٧٢٤٢. وهو في «مسند أحمد»: ١٧٣٣١، وهو حسن لغيره.

شُرْبِ الخَمْرِ، وَأَنَا دَاعٍ لَهُمُ الشُّرَطَ، قَالَ: وَيْحَكَ دَعْهُمْ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَذَكَرَ مَعْنَى حَدِيثِ مُسْلِمٍ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: قَالَ هَاشِمُ بنُ القَاسِمِ عَنْ لَيْثٍ فِي هَذَا الحَدِيثِ: قَالَ: لَا تَفْعَلْ، وَلَكِنْ عِظْهُمْ وَتَهَدَّدْهُمْ.

جمع جارٍ (وأنا داعٍ لهم الشُّرَطَ) قال في «المجمع»[(١)]: هي جمعُ شُرْطة وشُرْطِيّ، وهم أعوان السُّلطان لتَتبُّع أحوال الناس وحِفظِهم ولإقامة الحدود.

وقال في «فتح الودود»: الشُّرَط على وزن صُرَد: مَن نَصَّبه الإمامُ لتنفيذ الأوامر وما يتعلق به من حَبْسٍ وضربٍ وأخذٍ بمَن يستحقُّه.

(قال: وَيحَك) وَيْحَ: كلمة تقال لمن يُنكَر عليه فعلُه مع ترفُّق وترحُّم في حال الشفقة (فذَكرَ معنى حديث مسلم) يعني: ابن إبراهيم الذي قبل هذا.

(ولكن عِظْهُم) أمرٌ من الوَعْظ (وتَهدَّدْهُم) كذا في النُّسَخ، والظاهر أن يكون (هَدِّدْهم)، قال في «القاموس»[(٢)]: هَدَّدَه: خَوَّفه، والله تعالى أعلم.

قال المنذري[(٣)]: وأخرجه النسائي[(٤)].

قال ابن شاهين: غريب من حديث إبراهيم بن نَشِيط، وذكر أبو سعيد بن يونس أنه حديث معلول. هذا آخر كلامه.

وقد اختلف فيه على إبراهيم بن نَشِيط اختلافاً كثيراً، فرُوِيَ عنه عن كعب بن علقمة عن أبي الهيثم كَثِيرِ بن عقبة، ورُوِيَ عنه عن كعب بن علقمة عن أبي الهيثم عن دُخَين عن عقبة كما تقدَّم، ورُوِيَ عنه عن كعب بن علقمة عن عقبة، وهو منقطع، كعبٌ لم يسمع من عقبة، ورُوِيَ عنه عن كعب بن عَلْقمة عن أبي الهيثم كَثِيرٍ عن مولًى لعقبة عن عقبة.

---

(١) «مجمع بحار الأنوار» لجمال الدين الهندي الفتَّني: (٣/ ٢٠٢).
(٢) «القاموس المحيط»: (هدد).
(٣) في «مختصره»: (٧/ ٢٢٠).
(٤) النسائي في «الكبرى»: ٧٢٤٣. وهو في «مسند أحمد»: ١٧٣٩٥، وهو حسن لغيره.

٤٥/ م ـ بَابٌ فِي المُؤَاخَاةِ

٤٩٢٠ ـ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**المُسْلِمُ أَخُو المُسْلِمِ، لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يُسْلِمُهُ، مَنْ كَانَ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ، كَانَ(*) اللهُ فِي حَاجَتِهِ، وَمَنْ فَرَّجَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً، فَرَّجَ اللهُ عَنْهُ بِهَا كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ يَوْمِ القِيَامَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِماً سَتَرَهُ اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ**».

(بابٌ في المؤاخاة)

أي: اتخاذ الرَّجلِ الرَّجلَ أخاً في الله.

(**عن سالم**) هو ابن عبد الله بن عمر رضي الله عنهم.

«**ولا يُسْلِمُه**» بضمٍّ أوَّله وكسر اللام، أي: لا يَخذُله بل يَنصُره. قال في «النهاية»[1]: يقال: أسلم فلانٌ فلاناً: إذا ألقاه إلى التَّهلُكة ولم يَحْمِه من عَدوِّه.

وقال بعضهم: الهمزة فيه للسَّلْب، أي: لا يُزِيلُ سِلْمَه، وهو بكسر السين وفتحها: الصُّلح.

«**مَن كان في حاجة أخيه**» أي: ساعياً في قضائها «**ومَن فَرَّج**» بتشديد الراء ويُخفَّف، أي: أزال وكشف «**عن مسلم كُرْبةً**» أي: من كُرَبِ الدُّنيا. والكُرْبة: بضم الكاف فُعْلة من الكَرْب، وهي الخَصْلة التي يُحزَن بها، وجمعها كُرَب بضم ففتح، والتنوين فيها للإفراد والتحقير، أي: همًّا واحداً أيَّ همٍّ كان «**ومَن سَتَر مسلماً**» أي: بَدَنَه أو عَيْبَه؛ بعدم الغِيبة له، والذَّبِّ عن معايبِه، وهذا بالنسبة إلى مَن ليس معروفاً بالفساد، وإلَّا فيُستحبُّ أن تُرفَع قِصَّته إلى الوالي، فإذا رآه في معصية فيُنكِرها بحَسَب القُدرَة، وإن عَجَز يرفعُها إلى الحاكم إذا لم يترتَّب عليه مفسدة. كذا قال النووي[2].

قال المنذري[3]: وأخرجه الترمذي والنسائي[4]، وقال الترمذي: حسن صحيح غريب من حديث ابن عمر، وأخرجه مسلم[5] من حديث أبي هريرة بعضه بمعناه.

(*) في نسخة على هامش الأصل: (فإنَّ).

(١) «النهاية»: (سلم).

(٢) في «شرح مسلم»: (٨/ ٤٩).

(٣) في «مختصره»: (٧/ ٢٢١).

(٤) الترمذي: **١٤٨٩**، والنسائي في «الكبرى»: **٧٢٥١**. وهو عند البخاري: **٢٤٤٢**، ومسلم: **٦٥٧٨**، وأحمد: **٥٦٤٦**.

(٥) مسلم: **٦٨٥٣**. وهو في «مسند أحمد»: **٧٤٢٧**.

٤٦ ـ بَابُ المُسْتَبَّانِ(*)

٤٩٢١ ـ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ ـ يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ ـ عَنِ العَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ** أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**المُسْتَبَّانِ مَا قَالَا، فَعَلَى البَادِي مِنْهُمَا مَا لَمْ يَعْتَدِ المَظْلُومُ**».

(بابٌ في المُستَبَّان)

بتشديد الموحَّدة، تثنية اسم الفاعل من الافتعال، أي: اللذان يَسُبُّ كلٌّ منهما الآخَر.

«**المُستبَّان**» المتشاتمان اللذان يسبُّ كلٌّ منهما الآخَر. وقوله: (المُستبان) مبتدأ أوَّل (**ما قالا**) أي: إثم قولهما من السَّبِّ والشَّتمِ، وهو مبتدأ ثانٍ (**فعلى البادي منهما**) خبر المبتدأ الثاني، أي: على الذي بدأ في السبِّ؛ لأنه السبب لتلك المخاصمة. قال في «اللمعات»: أمَّا إثم ما قاله البادي فظاهر، وأمَّا إثم الآخَر فلكونه الذي حمَلهُ على السبِّ وظُلمِه. انتهى.

قال القاري[1]: والفاء إمَّا لكَون (ما) شرطية، أو لأنها موصولة متضمِّنة للشرط.

«**ما لم يَعْتَدِ المظلوم**» أي: الحدَّ؛ بأن سَبَّه أكثرَ وأفحَشَ منه، أمَّا إذا اعتدى كان إثمُ ما اعتدى عليه، والباقي على البادي. كذا في «اللمعات».

والحاصل: إذا سَبَّ كلُّ واحدٍ الآخَر، فإثمُ ما قالا على الذي بدأ في السَّبِّ، وهذا إذا لم يَتَعدَّ ويتجاوَز المظلومُ الحدَّ، والله أعلم.

قال المنذري[2]: وأخرجه مسلم والترمذي[3].



(*) في نسخة على هامش الأصل: (بابٌ في السِّباب)، وفي أخرى: (بابُ الاستباب).

(١) في «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٣٠٢٨).

(٢) في «مختصره»: (٧/ ٢٢٢).

(٣) مسلم: ٦٥٩١، والترمذي: ٢٠٩٦. وهو في «مسند أحمد»: ٧٢٠٥.

٤٧ ـ بَابٌ فِي التَّوَاضُعِ

٤٩٢٢ ـ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بنُ طَهْمَانَ، عَنِ الحَجَّاجِ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ يَزِيدَ بنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ عِيَاضِ بنِ حِمَارٍ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ اللهَ أَوْحَى إِلَيَّ أَنْ تَوَاضَعُوا، حَتَّى لَا يَبْغِيَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ، وَلَا يَفْخَرَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ».

(بابٌ في التواضع)

(عن عِياض بن حِمار) بكسر أولهما.

«أن تواضعوا» (أن) هذه مفسِّرة لما في الإيحاء من معنى القول. وتواضعوا: أمرٌ من الضَّعَة، وهي الذُّلُّ والهَوَان والدَّناءة.

قال العزيزيُّ: التواضُع: الاستسلام للحقِّ وتركُ الإعراض عن الحُكم من الحاكم. وقيل: هو خفضُ الجَناح للخَلْق ولِينُ الجانِب. وقيل: قَبُول الحقِّ ممَّن كان كبيراً أو صغيراً شريفاً أو وضيعاً[١].

«حتى لا يبغي» بكسر الغين، أي: لا يظلم «ولا يَفخَر» بفتح الخاء. والفخر: ادِّعاء العَظَمة والكبرياء والشَّرَف.

قال المنذري[٢]: وأخرجه ابن ماجه[٣].



---

(١) «السراج المنير»: (١/ ٣٥٤-٣٥٥).

(٢) في «مختصره»: (٧/ ٢٢٢).

(٣) ابن ماجه: ٤١٧٩. وأخرجه مسلم: ٧٢١٠ مطولاً.

٤٨ ـ بَابٌ فِي الانْتِصَارِ

٤٩٢٣ ـ حَدَّثَنَا عِيسَى بنُ حَمَّادٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ، عَنْ بَشِيرِ بنِ المُحَرَّرِ، عَنْ سَعِيدِ بنِ المُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللهِ ﷺ جَالِسٌ وَمَعَهُ أَصْحَابُهُ، وَقَعَ رَجُلٌ بِأَبِي بَكْرٍ، فَآذَاهُ، فَصَمَتَ عنه أَبو بَكْرٍ، ثُمَّ آذَاهُ الثَّانِيَةَ، فَصَمَتَ عَنْهُ أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ آذَاهُ الثَّالِثَةَ، فَانْتَصَرَ مِنْهُ أَبُو بَكْرٍ، فَقَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حِينَ انْتَصَرَ أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَوَجَدْتَ عَلَيَّ يَا رَسُولَ اللهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«نَزَلَ مَلَكٌ مِنَ السَّمَاءِ يُكَذِّبُهُ بِمَا قَالَ لَكَ، فَلَمَّا انْتَصَرْتَ وَقَعَ الشَّيْطَانُ، فَلَمْ أَكُنْ لأَجْلِسَ إِذْ وَقَعَ الشَّيْطَانُ»**.

(بابٌ في الانتصار)

أي: الانتقام، يقال: انتصر منه، أي: انتقم.

(وقع رجلٌ بأبي بكرٍ) يقال: وقعتُ به: إذا لُمتَه، ووقعتُ فيه: إذا عِبتَه[١] وذَممتَه، والمراد ها هنا من الوقوع به: سبُّه، كما في الرواية الآتية (فانتصر منه أبو بكر) أي: عملاً بالرُّخصة المجوَّزة للعوامِّ وتركاً للعزيمة المناسبة لمرتَبة الخواصِّ، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْىُ هُمْ يَنتَصِرُونَ ﴿٣٩﴾ وَجَزَٰٓؤُا۟ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ۖ فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ٣٩-٤٠]، وقال عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا۟ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ ۖ وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّٰبِرِينَ ﴿١٢٦﴾﴾ [النحل: ١٢٦]، وهو رضي الله عنه وإن كان جمعَ بين الانتقام عن بعض حقِّه، وبين الصَّبر عن بعضه، لكن لما كان المطلوب منه الكمالَ المناسِبَ لمرتبتِه من الصِّدِّيقيَّة، ما استحسنه ﷺ. كذا في «المرقاة»[٢].

(أَوَجَدتَ علَيَّ) بهمزة الاستفهام، أي: أغضِبتَ عليَّ، يقال: وجدَ عليه، أي: غَضِب «يُكذِّبُه» أي: الرجلَ الذي وقَع بك وآذاك.

قال المنذري[٣]: هذا مرسل.

---

(١) في الأصل: «غبته» بالغين المعجمة، والتصويب من «النهاية»: (وقع)، و«مرقاة المفاتيح»: (٦/ ٢٣٢٠)، ووقع في «شرح المشكاة» للطيبي: (٨/ ٢٥٠٨): «اغتبته».

(٢) «مرقاة المفاتيح»: (٨/ ٣١٨٥).

(٣) في «مختصره»: (٧/ ٢٢٢).

٤٩٢٤ ـ حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى بنُ حَمَّادٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ سَعِيدِ بنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلاً كَانَ يَسُبُّ أَبَا بَكْرٍ، وَسَاقَ نَحْوَهُ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَكَذَلِكَ رَوَاهُ صَفْوَانُ بنُ عِيسَى، عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ كَمَا قَالَ سُفْيَانُ.

٤٩٢٥ ـ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي (ح). وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بنُ عُمَرَ بنِ مَيْسَرَةَ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بنُ مُعَاذٍ ـ المَعْنَى وَاحِدٌ ـ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ قَالَ: كُنْتُ أَسْأَلُ عَنِ الانْتِصَارِ: ﴿وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ﴾ [الشورى: ٤١] فَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بنُ زَيْدِ بنِ جُدْعَانَ، عَنْ أُمِّ مُحَمَّدٍ امْرَأَةِ أَبِيهِ ـ قَالَ ابْنُ عَوْنٍ: وَزَعَمُوا أَنَّهَا كَانَتْ تَدْخُلُ عَلَى أُمِّ المُؤْمِنِينَ ـ قَالَ(*): قَالَتْ أُمُّ المُؤْمِنِينَ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَعِنْدَنَا زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ، فَجَعَلَ يَصْنَعُ شَيْئاً بِيَدِهِ، فَقُلْتُ بِيَدِهِ حَتَّى فَطَّنْتُهُ لَهَا، فَأَمْسَكَ، وَأَقْبَلَتْ زَيْنَبُ تَقَحَّمُ لِعَائِشَةَ، فَنَهَاهَا، فَأَبَتْ أَنْ تَنْتَهِيَ، فَقَالَ لِعَائِشَةَ: «سُبِّيهَا» فَسَبَّتْهَا فَغَلَبَتْهَا، فَانْطَلَقَتْ زَيْنَبُ

(عن سعيد بن أبي سعيد) هو المَقبُري (وساق نحوَه) أي: نحوَ الحديث السابق.

قال المنذري(١): في إسناده محمد بن عَجلان، وفيه مقال(٢). وذكر البخاريُّ في «تاريخه» المرسَل، وذكر المسنَد بَعده وقال: والأولُ أصحُّ(٣).

(﴿وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ﴾) أي: انتقم (﴿بَعْدَ ظُلْمِهِۦ﴾) أي: ظُلمِ الظالم إيَّاه (﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ﴾) أي: المنتصرون (﴿مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ﴾) أي: مؤاخذة (كانت تدخل على أمِّ المؤمنين) أي: عائشة رضي الله عنها (وعندنا زينبُ بنتُ جَحْش) أي: زوجُ النبيِّ ﷺ، وهي أَسَديَّة من أسد بن خُزيمة، وأمُّها أُمَيمة بنت عبد المطلب عَمَّةُ النبيِّ ﷺ (فجَعل يصنَع) أي: النبيُّ ﷺ (شيئاً بيده) أي: من المسِّ ونحوِه مما يجري بين الزوج والزوجة (فقلتُ) أي: أشرتُ (حتى فطَّنتُه لها) من التفطين، أي: أعْلمتُه بوجود زينب (وأقبلتْ زينبُ تَقحَّم لعائشة) قال الخطابي(٤): معناه تتعرَّض لشتمها وتتدخَّل عليها، ومنه قوله: فلان يتقحَّم في الأمور: إذا كان يقَع فيها من غير تثبُّت ولا رَوِيَّة.

(*) في نسخة على هامش الأصل: (قالت).

(١) في «مختصره»: (٧/ ٢٢٣).

(٢) وأخرجه أحمد: ٩٦٢٤ مطولاً، وهو حسن لغيره.

(٣) «التاريخ الكبير»: (٢/ ١٠٢).

(٤) في «معالم السنن»: (٣/ ٢٩٨).

إِلَى عَلِيٍّ فَقَالَتْ: إِنَّ عَائِشَةَ وَقَعَتْ بِكُمْ وَفَعَلَتْ، فَجَاءَتْ فَاطِمَةُ، فَقَالَ لَهَا: «**إِنَّهَا حِبَّةُ أَبِيكِ وَرَبِّ الكَعْبَةِ**»، فَانْصَرَفَتْ، فَقَالَتْ لَهُمْ: إِنِّي قُلْتُ لَهُ كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ لِي كَذَا وَكَذَا، قَالَ: وَجَاءَ عَلِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَكَلَّمَهُ فِي ذَلِكَ.

(**إنَّ عائشة وقَعت بكم**) أي: في بني هاشم؛ لأنَّ أمَّ زينب كانت هاشميَّة (**فجاءت فاطمة**) أي: إلى النبي ﷺ (**فقال**) أي: النبيُّ ﷺ (**لها**) أي: لفاطمة «**إنها**» أي: عائشة «**حِبَّةُ أبيكِ**» أي: حبيبتُه، فلا تقولي لها شيئاً وإن وقعت في بني هاشم (**فانصرفت**) أي: فاطمة (**فقالت**) أي: فاطمة (**لهم**) أي: لبني هاشم (**إني قلتُ له**) أي: للنبي ﷺ (**فكلَّمَه**) أي: كلَّم عليُّ بن أبي طالب رسولَ الله ﷺ (**في ذلك**) الأمر، أي: في واقعة عائشةَ وزينبَ رضي الله عنهما.

قال المنذري[١]: علي بن زيد بن جُدْعان لا يُحتجُّ بحديثه، وأمُّ ابنِ جُدْعان[٢] هذه مجهولة[٣].



---

(١) في «مختصره»: (٧/ ٢٢٣).

(٢) كذا في الأصل، وفي «مختصر المنذري»: «أم محمد»، وهو الصواب، فهي أم محمد امرأة زيد بن جدعان، قال الحافظ في «التقريب»: ٨٥٣٩: هي أم محمد امرأة والد علي بن زيد بن جدعان، وليست بأمِّه.

(٣) وأخرجه أحمد: ٢٤٩٨٧ مختصراً، وإسناده ضعيف، ومتنه منكر.

٤٩ ـ بَابٌ فِي النَّهْيِ عَنْ سَبِّ المَوْتَى

٤٩٢٦ ـ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ **عَائِشَةَ** قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِذَا مَاتَ صَاحِبُكُمْ فَدَعُوهُ وَلَا تَقَعُوا فِيهِ**».

٤٩٢٧ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ العَلَاءِ: أَخْبَرَنَا مُعَاوِيَةُ بنُ هِشَامٍ، عَنْ عِمْرَانَ بنِ أَنَسٍ المَكِّيِّ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ **ابْنِ عُمَرَ** قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**اذْكُرُوا مَحَاسِنَ مَوْتَاكُمْ، وَكُفُّوا عَنْ مَسَاوِيهِمْ**».

(بابٌ في النهيِ عن سبِّ الموتى)

«**إذا مات صاحبُكم**» أي: المؤمنُ الذي كنتم تجتمعون به وتُصاحبُونه «**فدَعُوه**» أي: اترُكُوه من الكلام فيه بما يُؤذِيه لو كان حيًّا «**ولا تَقَعُوا فيه**» أي: لا تتكلموا في عِرضه بسُوءٍ، فإنه قد أفضى إلى ما قدَّم، وغِيبَة الميت أفحشُ من غِيبَة الحيِّ وأشدُّ؛ لأنَّ عفوَ الحيِّ واستحلالَه ممكنٌ، بخِلاف الميت.

والحديث سكت عنه المنذري[١].

«**اذكروا**» أي: أيها المؤمنون «**محاسنَ موتاكم**» جمع حَسَن، على غير القياس، وموتى: جمع ميِّت «**وكُفُّوا**» أي: امتنعوا (عن مساويهم) جمع سُوء على غير القياس، وقيل: جمع مَسْوَى بفتح الميم والواو. والمعنى: لا تذكروهم إلَّا بخير.

قال العلقمي: قال شيخ شيوخنا: والأصحُّ ما قيل في ذلك: أنَّ أموات الكُفَّار والفُسَّاق يجوز ذِكرُ مساويهم للتحذير منهم. وقد أجمع العلماءُ على جواز جَرْحِ المجروحين من الرواة أحياءً وأمواتاً[٢]. انتهى.

قال المنذري[٣]: وأخرجه الترمذي[٤] وقال: غريب، سمعت محمداً - يعني البخاريَّ - يقول: عمران بن أنس المكيُّ منكر الحديث. هذا آخر كلامه.

وقال أبو جعفر العقيلي[٥]: لا يتابَع على حديثه، وذكر له حديث الرِّبا. وقال أبو أحمد الكرابيسي: حديثه ليس بالمعروف، وذكر له حديث الرِّبا وقال: لا يتابَع عليه.

---

(١) وأخرجه الترمذي: ٤٢٣٣ مطولاً، وإسناده صحيح.

(٢) نقله عنه العزيزي في «السراج المنير»: (١/ ١٨٤).

(٣) في «مختصره»: (٧/ ٢٢٤).

(٤) الترمذي: ١٠٤٠.

(٥) في «الضعفاء»: (٤/ ٣٥١).

٥٠ ـ بَابٌ فِي النَّهْيِ عَنِ البَغْيِ

٤٩٢٨ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ الصَّبَّاحِ بنِ سُفْيَانَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ ثَابِتٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ بنِ عَمَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنِي ضَمْضَمُ بنُ جَوْسٍ(*) قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: **«كَانَ رَجُلَانِ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ مُتَوَاخِيَيْنِ، فَكَانَ أَحَدُهُمَا يُذْنِبُ وَالآخَرُ مُجْتَهِدٌ فِي العِبَادَةِ، فَكَانَ لَا يَزَالُ المُجْتَهِدُ يَرَى الآخَرَ عَلَى الذَّنْبِ، فَيَقُولُ: أَقْصِرْ. فَوَجَدَهُ يَوْماً عَلَى ذَنْبٍ، فَقَالَ لَهُ: أَقْصِرْ، فَقَالَ: خَلِّنِي وَرَبِّي، أَبُعِثْتَ عَلَيَّ رَقِيباً؟ فَقَالَ: وَاللهِ لَا يَغْفِرُ اللهُ لَكَ ـ** أَوْ(**): **لَا يُدْخِلُكَ اللهُ الجَنَّةَ ـ فَقَبَضَ أَرْوَاحَهُمَا، فَاجْتَمَعَا عِنْدَ رَبِّ العَالَمِينَ، فَقَالَ لِهَذَا المُجْتَهِدِ: أَكُنْتَ بِي عَالِماً؟ أَوْ كُنْتَ عَلَى مَا فِي يَدِي قَادِراً؟ وَقَالَ لِلْمُذْنِبِ: اذْهَبْ فَادْخُلِ الجَنَّةَ بِرَحْمَتِي، وَقَالَ لِلآخَرِ: اذْهَبُوا بِهِ إِلَى النَّارِ».** قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَتَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَوْبَقَتْ دُنْيَاهُ وَآخِرَتَهُ.

(بابٌ في النهي عن البغيِ)

قال في «القاموس»: بغى عليه يبغي بغياً: عَدَا وظَلَم وعَدَل عن الحقِّ واستطال وكَذَب[1].

(حدثني ضَمْضَم بن جَوْس) بالسين المهملة، وفي بعض النسخ بالمعجمة، وضبطه الحافظ في «التقريب»: ضَمضَم بن جَوْس، بفتح الجيم وسكون الواو ثم مهملة[2].

وقال في «الخلاصة»: ضَمضَم بن جَوْش، بجيم ومعجمة[3].

«مُتَوَاخِيَين» أي: متقابلَين في القَصْد والسَّعيِ، فهذا كان قاصداً وساعياً في الخير، وهذا كان قاصداً وساعياً في الشَّرِّ «أَقْصِر» من الإقصار، وهو الكفُّ عن الشيء مع القدرة عليه «أَبُعِثْتَ» بهمزة الاستفهام وبصيغة المجهول (أَوْبَقَتْ دُنياهُ وآخرَتَه) في «القاموس»: أَوبقه: أهلَكه[4]. أي: أهلَكتْ تلك الكلمة ما سعى في الدنيا وحظَّ الآخرة.

(*) في نسخة على هامش الأصل: (جوش).
(**) في نسخة على هامش الأصل: (و).
(١) «القاموس المحيط»: (بغى).
(٢) «التقريب»: ٢٩٩١.
(٣) «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» ص١٧٧.
(٤) «القاموس المحيط»: (وبق).

٤٩٢٩ ـ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُلَيَّةَ، عَنْ عُيَيْنَةَ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا مِنْ ذَنْبٍ أَجْدَرُ أَنْ يُعَجِّلَ اللهُ تَعَالَى لِصَاحِبِهِ العُقُوبَةَ فِي الدُّنْيَا ـ مَعَ مَا يَدَّخِرُ لَهُ فِي الآخِرَةِ ـ مِثْلُ البَغْيِ وَقَطِيعَةِ الرَّحِمِ».

قال المنذري[١]: في إسناده علي بن ثابت الجزري. قال الأزدي: ضعيفُ الحديث، وقال أبو حاتم: يُكتَب حديثه، وقال ابن معين: ثقة، وقال أبو زرعة: ثقة لا بأس به[٢].

«**ما من ذنبٍ أجدَرُ**» بالجيم، أي: أحقُّ وأولى «**لصاحبه**» أي: لمرتكب الذَّنْب «**العقوبةَ**» مفعول (يُعَجِّل) «**مع ما يدَّخِر**» بتشديد الدال المهملة وكسر الخاء المعجمة، أي: مع ما يؤجِّل من العقوبة «**له**» أي: لصاحب الذَّنْب «**مثل البَغْيِ**» أي: بغي الباغي، وهو الظُّلم أو الخروج على السلطان أو الكِبْر «**وقطيعة الرَّحِم**» أي: ومِن قَطْع صِلَة ذوي الأرحام.

قال المنذري[٣]: وأخرجه الترمذي وابن ماجه[٤]، وقال الترمذيُّ: صحيح.



---

(١) في «مختصره»: (٧/ ٢٢٥).

(٢) انظر «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم: (٦/ ١٧٧).

(٣) في «مختصره»: (٧/ ٢٢٥).

(٤) الترمذي: ٢٦٧٩، وابن ماجه: ٤٢١١. وهو في «مسند أحمد»: ٢٠٣٩٨.

٥١ ـ بَابٌ فِي الحَسَدِ

٤٩٣٠ ـ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بنُ صَالِحٍ البَغْدَادِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ ـ يَعْنِي: عَبْدَ المَلِكِ بنَ عَمْرٍو ـ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بنُ بِلَالٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بنِ أَبِي أَسِيدٍ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ** أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**إِيَّاكُمْ وَالحَسَدَ، فَإِنَّ الحَسَدَ يَأْكُلُ الحَسَنَاتِ كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الحَطَبَ**». أَوْ قَالَ: «**العُشْبَ**».

(بابٌ في الحَسَد)

(عن إبراهيم بن أبي أَسِيدٍ) بفتح الهمزة. قاله الحافظ[1].

(عن جدِّه، عن أبي هريرة) قال المزي في «الأطراف»[2]: جدُّ إبراهيم بن أبي أَسِيدٍ البَرَّاد، عن أبي هريرة، قال أبو القاسم: أظنُّه سالماً، ثم ذكر المزيُّ حديث أبي داود مع إسناده، ثم قال المزيُّ: وروى أحمد بن صالح عن أبي ضمرة وأنس بن عِياض عن إبراهيم بن أبي أَسِيد عن جدِّه أبي أَسِيد عن أبي هريرة حديث: «**إياكم أن ترجعوا بعدي كفاراً**» الحديث، هكذا قال عن إبراهيم ابن أبي أَسِيد عن جدِّه أبي أَسِيد، وكأنه نَسَبه إلى جدِّه ولم يُسَمِّ أباه. انتهى.

وقال الحافظ[3]: جدُّ إبراهيم بن أبي أَسِيد لا يُعرَف. انتهى.

وقال في «الخلاصة»[4]: إبراهيم بن أبي أسيد، يروى عن جدِّه لأمِّه أبي هريرة. انتهى.

وظاهر عبارته يوهِم أنَّ أبا هريرة هو جدُّ إبراهيم لأمِّه، والأمر ليس كذلك كما عرفتَ، فلعلَّ العبارة هكذا: عن جدِّه لأمِّه، عن أبي هريرة، والله أعلم.

«**إياكم والحسد**» أي: احذروا الحسد في مالٍ أو جاهٍ دُنيَويٍّ، فإنه مذموم، بخلاف الغِبطة في الأمر الأخرويِّ «**فإنَّ الحسد يأكل الحسنات**» أي: يُفنِي ويُذهِب طاعاتِ الحاسد «**كما تأكل النارُ الحطبَ**» لأنَّ الحسد يُفضِي بصاحبه إلى اغتياب المحسود ونحوه، فيُذهِب حسناته في عِرضِ ذلك المحسود، فيزيد المحسود نِعمةً على نعمة، والحاسد حسرةً على حسرة، فهو كما قال تعالى: ﴿خَسِرَ ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةَۚ﴾ [الحج: ١١] «**أو قال: العُشب**» بالضمِّ: الكلأ الرَّطب، وهو شكٌّ من الراوي.

---

(١) في «التقريب»: ١٥٣.
(٢) «تحفة الأشراف»: ١٥٤٨٨.
(٣) في «التقريب»: ٨٥٠٣.
(٤) «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» ص١٦.

٤٩٣١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ أَبِي العَمْيَاءِ أَنَّ سَهْلَ بنَ أَبِي أُمَامَةَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ دَخَلَ هُوَ وَأَبُوهُ عَلَى أَنَسِ بنِ مَالِكٍ بِالمَدِينَةِ [فِي زَمَانِ عُمَرَ بنِ عَبْدِ العَزِيزِ، وَهُوَ أَمِيرُ المَدِينَةِ، فَإِذَا هُوَ يُصَلِّي صَلاةً خَفِيفَةً دَقِيقَةً . . . .

والحديث سكت عنه المنذري[1].

(أنه دخل هو) أي: سَهْل (وأبوه) أي أبو أمامة (وهو أمير المدينة) أي: وكان أنسٌ أميرَ المدينة من قِبَلِ عمر بن عبد العزيز (فإذا هو) أي: أنس (يصلي صلاةً خفيفة دقيقة) بدال مهملة وقافين بينهما تحتية ساكنة. وفي نسخة الخطابي: ذفيفة، بذال معجمة وفاءين بينهما تحتية ساكنة.

وقال في «المعالم»[2]: معنى الذَّفِيفة: الخفيفة، يقال: رجلٌ خفيفٌ ذَفِيفٌ، وخُفَافٌ ذُفَافٌ[3]، بمعنى واحد. انتهى.

وفي «القاموس»[4]: خفيف ذفيف، وخُفاف ذُفاف بالضم: إتباعٌ.

وَلْيُعْلَمْ أنه ليس المراد أنه رضي الله عنه كان يُخِلُّ بالصلاة ويترُك سُنَّة القراءة والتسبيحات ويتهاون في أدائها، بل المراد أنه كان يقتصر على قَدْر الكِفاية في ذلك، فكان يكتفي على قراءة السُّورة القصيرة، وعلى ثلاث مراتٍ من التسبيح مع رعاية القَوْمة والجِلْسة واعتدال سائر الأركان، والظاهر أنه كان إماماً يصلي بالناس؛ لأنه كان أميراً، فخفَّف اتِّباعاً لقول رسول الله ﷺ: «إذا أَمَّ أحدُكم الناسَ فليُخفِّف» الحديث. رواه الشيخان[5].

وأمَّا سؤال أبي أمامة بقوله: أرأيت هذه الصلاةَ: المكتوبةُ، أو شيءٌ تَنَفَّلْتَه؟ وتشبيهها بصلاة المسافر من أجل التخفيف، فلعله لم يستحضر له إذ ذاك حديث التخفيف، ويحتمل أن يكون أبو أمامة حمل حديث التخفيف على تخفيفٍ دون التخفيف الذي حمله عليه أنس رضي الله عنه، فلأجل ذلك قال أبو أمامة ما قال.

ومن قوله: «في زمان عمر بن عبد العزيز» إلى قوله: «ما أخطأتُ إلَّا شيئاً سهوتُ عنه»، يوجد في بعض النسخ ولم يوجد في بعضها، وكذا ليس في «مختصر المنذري»، والله أعلم.

---

(١) وهو حسن لغيره.

(٢) «معالم السنن»: (٣/ ٢٩٩).

(٣) في الأصل: «وذفاف» بواو العطف، والصواب دونها، كما في «المعالم»، و«القاموس»: (ذفف).

(٤) «القاموس المحيط»: (ذفف).

(٥) البخاري: ٧٠٣، ومسلم: ١٠٤٦. وأخرجه أحمد: ١٠٣٠٦.

كَأَنَّهَا صَلَاةُ مُسَافِرٍ، أَوْ قَرِيبٌ مِنْهَا، فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ أَبِي: يَرْحَمُكَ اللهُ، أَرَأَيْتَ هَذِهِ الصَّلَاةَ: المَكْتُوبَةُ، أَوْ شَيْءٌ تَنَفَّلْتَهُ؟ قَالَ: إِنَّهَا المَكْتُوبَةُ(*)، وَإِنَّهَا لَصَلَاةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ، مَا أَخْطَأْتُ إِلَّا شَيْئاً سَهَوْتُ عَنْهُ، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «**لَا تُشَدِّدُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ فَيُشَدَّدَ(**) عَلَيْكُمْ، فَإِنَّ قَوْماً شَدَّدُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ فَشَدَّدَ اللهُ(***) عَلَيْهِمْ، فَتِلْكَ بَقَايَاهُمْ فِي الصَّوَامِعِ وَالدِّيَارِ** ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَٰهَا عَلَيْهِمْ﴾ **[الحديد: ٢٧]**».

ثُمَّ غَدَا مِنَ الغَدِ فَقَالَ: أَلَا تَرْكَبُ لِتَنْظُرَ وَلِتَعْتَبِرَ(****)؟ قَالَ: نَعَمْ، فَرَكِبُوا جَمِيعاً، فَإِذَا هُمْ بِدِيَارٍ بَادَ أَهْلُهَا وَانْقَضَوْا وَقُتُّوا(*****)، خَاوِيَةٍ عَلَى عُرُوشِهَا، فَقَالَ: أَتَعْرِفُ هَذِهِ الدِّيَارَ؟

(**كأنها**) أي: صلاة أنس باعتبار التخفيف فيها (**فلمَّا سلَّم**) أي: أنس من صلاته (**قال أبي**) أي: أبو أمامة (**أرأيت**) أي: أخبِرْني (**هذه الصلاةَ**) أي: التي صليتها الآن (**المكتوبةُ، أو شيءٌ تَنَفَّلْته**) أي: فريضةٌ أو نافلةٌ (**ما أخطأتُ**) أي: ما تعمَّدتُ الخطأَ في هذه الصلاة «**لا تُشدِّدوا على أنفسكم**» أي: بالأعمال الشاقَّة كصَوْم الدَّهرِ وإحياء الليل كلِّه واعتزالِ النساء «**فيُشدَّدَ عليكم**» بالنصب جواب النهي، أي: يَفرِضَها عليكم فتقعوا في الشِّدَّة، أو بأن يفوت عنكم بعضُ ما وجب عليكم بسبب ضعفكم من تحمُّل المشاقِّ «**في الصوامع**» جمع صَوْمَعة، وهي مَوضع عبادة الرُّهْبان «﴿وَرَهْبَانِيَّةً﴾» نُصِبَ بفعل يُفسِّره ما بَعده، أي: ابتدعوا رهبانيةً «﴿مَا كَتَبْنَٰهَا عَلَيْهِمْ﴾» أي: ما فرضنا تلك الرهبانية (**ثم غدا**) أي: خرج أبو أمامة غُدْوةً (**فقال**) أي: أنس (**بادَ**) أي: هَلَك (**وقُتُّوا**) بالقاف والتاء المشددة، وفي بعض النُّسَخ: (فَنُوا) من الفناء، ومعناه ظاهرٌ، وهو المراد من قُتُّوا. قال في «القاموس»: اقْتَتَّه: استأصله[1].

(**خاوية على عُروشها**) أي: ساقطة على سقوفها، والظاهر أنه صفة ثانية لـ (ديار)، وصفته الأولى هي قوله: (بادَ أهلُها) (**فقال: أتعرفُ هذه الدِّيارَ؟**) الظاهر أنَّ الضمير في (قال) راجعٌ إلى

(*) في نسخة على هامش الأصل: (لَلمكتوبة).
(**) في نسخة على هامش الأصل: (فيشدِّد اللهُ).
(***) في نسخة على هامش الأصل: (فشدَّد) دون اسم الجلالة.
(****) في نسخة على هامش الأصل: (فتعتبر).
(*****) في نسخة على هامش الأصل: (وفَنُوا).
(١) «القاموس المحيط»: (قتت).

فَقَالَ: مَا أَعْرَفَنِي بِهَا وَبِأَهْلِهَا! هَذِهِ دِيَارُ قَوْمٍ أَهْلَكَهُمُ البَغْيُ وَالحَسَدُ، إِنَّ الحَسَدَ يُطْفِئُ نُورَ الحَسَنَاتِ، وَالبَغْيُ يُصَدِّقُ ذَلِكَ أَوْ يُكَذِّبُهُ، وَالعَيْنُ تَزْنِي، وَالكَفُّ وَالقَدَمُ وَالجَسَدُ وَاللِّسَانُ، وَالفَرْجُ يُصَدِّقُ ذَلِكَ أَوْ يُكَذِّبُهُ.

أنس رضي الله عنه، أي: قال أنسٌ لأبي أمامة: هل تعرف هذه الديارَ البائدةَ؟ **(فقال)** أي: أبو أمامة **(ما أعرَفَني بها وبأهلِها!)** أي: أيُّ شيءٍ أعرَفَني بهذه الدِّيار وأهلِها الذين كانوا فيها، يعني: لا أعرفها ولا أهلَها، فـ(ما) استفهامية، والاستفهام للإنكار **(هذه ديارُ قوم . . . إلخ)** هذا مقول أنس، أي: قال أنس: هذه ديار قوم، فلفظ (قال) قبل هذه الجملة مقدَّر، هذا هو الظاهر، ويحتمل أن يكون الضمير في (فقال) الأول راجعاً إلى أبي أمامة، وفي (فقال) الثاني إلى أنس، أي: فقال أبو أمامة لأنسٍ: هل تعرف هذه الديار؟ فقال أنسٌ: ما أعرَفَني بها وبأهلِها . . . إلخ.

وعلى هذا التقدير يكون قوله: (ما أعرَفَني بها وبأهلِها!) صيغة التعجب، ويكون حاصل المعنى: قال أنس: أعرف هذه الديارَ وأهلَها حقَّ المعرفة، وعلى هذا فلا حاجة إلى تقدير لفظ (قال) قبل قوله: هذه ديار قومٍ.

ومن قوله: «ثم غدا من الغد» إلى قوله: «والفَرْجُ يصدِّق ذلك أو يُكذِّبه» يوجد في بعض النُّسَخ ولم يوجد في بعضها، وكذا ليس في «مختصر المنذري»، والله أعلم.

ثم ظفرتُ على كلامٍ للحافظ ابن القيِّم تكلَّم به في «كتاب الصلاة»[1] له على هذا الحديث، وهو حسن نافع جدًّا، فأنا أنقله بعَينِه ها هنا، قال:

وأمَّا حديث سعيد بن عبد الرحمن بن أبي العَمْياء ودخولِ سَهْل بن أبي أمامة على[2] أنس بن مالك، فإذا هو يصلي صلاةً خفيفة كأنها صلاةُ مسافرٍ، فقال: إنها لَصلاةُ رسول الله ﷺ.

فهذا مما تفرَّد به ابن أبي العَمْياء، وهو شِبهُ المجهول، والأحاديث الصحيحة عن أنسٍ كلُّها تخالفه، فكيف يقول أنسٌ هذا وهو القائل: إنَّ أشبَهَ مَن رأى صلاةً برسول الله ﷺ عمرُ بن عبد العزيز، وكان يسبِّح عَشْراً عَشْراً، وهو الذي كان يرفع[3] رأسَه من الركوع حتى يقال: قد نسي،

---

(١) «كتاب الصلاة» ص١٥٦-١٥٧.

(٢) في الأصل: «عن»، والمثبت من «كتاب الصلاة».

(٣) كذا في الأصل، و«كتاب الصلاة»، ولعلَّ المراد: «كان لا يرفع».

. . . .

وكذلك من بين السجدتين ويقول: ما آلُو أن أصليَ لكم صلاةَ رسول الله ﷺ، وهو الذي يبكي على إضاعتهم الصلاة.

ويكفي في ردِّ حديث ابن أبي العَمْياء ما تقدَّم من الأحاديث الصحيحة الصريحة التي لا مَطعَن في سَندِها ولا شُبهَة في دَلالتها.

فلو صحَّ حديث ابن أبي العَمْياء، وهو بعيدٌ عن الصحة، لوَجبَ حملُه على أنَّ تلك صلاةُ رسول الله ﷺ للسُّنَّة الراتبة؛ كسُنَّة الفجر والمغرب والعشاء وتحية المسجد ونحوها، لا أنَّ تلك صلاتُه التي كان يصليها بأصحابه دائماً، وهذا مما يقطع ببطلانه وتردُّه سائر الأحاديث الصحيحة الصريحة.

ولا ريب أنَّ رسول الله ﷺ كان يخفِّف بعضَ الصلاة، كما كان يخفِّف سُنَّة الفجر حتى تقول عائشة أمُّ المؤمنين: هل قرأ فيها بأمِّ القرآن؟ وكان يخفِّف الصلاة في السفر حتى كان ربما قرأ في الفجر بالمعوذتين، وكان يخفِّف إذا سمع بكاء الصبي.

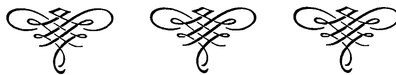
فالسُّنَّة التخفيفُ حيث خفَّف، والتطويل حيث أطال، والتوسُّط غالباً.

فالذي أنكره أنسٌ هو التشديد الذي لا يُخفِّف صاحبُه على نفسه مع حاجته إلى التخفيف، ولا ريب أنَّ هذا خلافُ سُنَّته وهَديِه. انتهى كلام ابن القيم.

قلت: أخرج أبو داود والنسائي[(١)] عن ابن جُبَير قال: سمعت أنس بن مالك يقول: ما صليتُ وراء أحدٍ بعد رسول الله ﷺ أشبَهَ صلاةً بصلاة رسول الله ﷺ من هذا الفَتَى، يعني عمرَ بنَ عبد العزيز، قال: فحَزَرْنا في ركوعه عَشْرَ تسبيحات، وفي سجوده عَشْرَ تسبيحات.

وإلى هذا الحديث أشار ابن القيم بقوله: وهو القائل: إنَّ أشبه مَن رأى . . . إلخ.

والحديث سكت عنه المنذري.



---

(١) أبو داود: ٨٨٨، والنسائي: ١١٣٥. وهو في «مسند أحمد»: ١٢٦٦١.

٥٢ ـ بَابٌ فِي اللَّعْنِ

٤٩٣٢ ـ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بنُ حَسَّانَ: حَدَّثَنَا الوَلِيدُ بنُ رَبَاحٍ قَالَ: سَمِعْتُ نِمْرَانَ يَذْكُرُ عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ قَالَتْ: سَمِعْتُ أَبَا الدَّرْدَاءِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«إِنَّ العَبْدَ إِذَا لَعَنَ شَيْئاً، صَعِدَتِ اللَّعْنَةُ إِلَى السَّمَاءِ، فَتُغْلَقُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ دُونَهَا، ثُمَّ تَهْبِطُ إِلَى الأَرْضِ، فَتُغْلَقُ أَبْوَابُهَا دُونَهَا، ثُمَّ تَأْخُذُ يَمِيناً وَشِمَالاً، فَإِذَا لَمْ تَجِدْ مَسَاغاً رَجَعَتْ إِلَى الَّذِي لُعِنَ، فَإِنْ كَانَ لِذَلِكَ أَهْلاً، وَإِلَّا رَجَعَتْ إِلَى قَائِلِهَا»**.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: قَالَ مَرْوَانُ بنُ مُحَمَّدٍ: هُوَ رَبَاحُ بنُ الوَلِيدِ، سَمِعَ مِنْهُ، وَذَكَرَ أَنَّ يَحْيَى بنَ حَسَّانَ وَهِمَ فِيهِ.

(بابٌ في اللَّعن)

(قال: سمعت نِمْران) بكسر أوله وسكون ثانيه، ابن عتبة الذِّمَاري.

«صَعِدَت» بكسر العين، أي: طَلَعَت اللعنةُ، وكأنها تتجسَّد **«فتُغلَق»** بصيغة المجهول من الإغلاق **«دونها»** أي: قُدَّام اللعنة **«ثم تَهبِط»** بكسر الموحَّدة، أي: تنزل **«فتُغلَق أبوابُها»** أي: أبوابُ الأرض، ويُفهَم منه أنَّ للأرض أيضاً أبواباً كما للسماء **«دونها»** أي: عندها، و(دون) يجيء بمعنى أمام ووراء **«ثم تأخُذ يميناً وشِمالاً»** أي: تميل إلى جهتَي اليمين والشِّمال **«مَساغاً»** بفتح الميم، أي: مدخلاً وطريقاً **«إلى الذي لُعِنَ»** بصيغة المجهول **«فإن كان»** أي: الملعون **«لذلك»** أي: لما ذُكر من اللعنة، وجزاء الشرط محذوف تقديره: لَحِقَته ونَفَذَت فيه **«وإلَّا»** أي: وإن لم يكن أهلاً لذلك **«رَجَعَت»** أي: اللعنةُ **«إلى قائلها»** فإنه حينئذ هو أهلُها.

(قال مروان بن محمد) أي: الوليدُ بن رباح المذكور في الإسناد: **(رباحُ بن الوليد، سمع منه)** أي: من نِمْران **(وذكر)** أي: مروان **(أنَّ يحيى بن حسان وَهِمَ فيه)** حيث سمَّاه الوليد بن رباح.

قلت: ورواه(١) أبو داود في كتاب الجهاد(٢) حديث: **«يَشفَعُ الشهيدُ في سبعين من أهل بيته»** بهذا الإسناد، عن أحمد بن صالح، عن يحيى بن حسان، عن الوليد بن رَباح الذِّمَاري: حدثني

---

(١) كذا في الأصل، والذي يقتضيه السياق: «وروى».

(٢) برقم: ٢٥٣٥.

٤٩٣٣ ـ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنِ الحَسَنِ، عَنْ **سَمُرَةَ بنِ جُنْدُبٍ**، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**لَا تَلَاعَنُوا بِلَعْنَةِ اللهِ، وَلَا بِغَضَبِ اللهِ، وَلَا بِالنَّارِ**».

٤٩٣٤ ـ حَدَّثَنَا هَارُونُ بنُ زَيْدِ بنِ أَبِي الزَّرْقَاءِ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا هِشَامُ بنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ وَزَيْدِ بنِ أَسْلَمَ أَنَّ أُمَّ الدَّرْدَاءِ قَالَتْ: سَمِعْتُ **أَبَا الدَّرْدَاءِ** قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ **يَقُولُ**: ....

عمِّي نِمْران بن عتبة قال: دخلنا على أمِّ الدرداء، فذكره، لكن روى[١] يحيى بن حسان على الصواب أيضاً.

قال المزي[٢]: روى حديث شفاعة الشهيد، وحديث اللعنة، أبو القاسم الطبراني، عن عبيد بن رَجَّالٍ[٣] وأحمد بن محمد بن رِشْدِين، عن أحمد بن صالح، عن يحيى بن حسان، عن رباح بن الوليد، على الصواب. انتهى.

والحديث سكت عنه المنذري.

«**لا تلاعَنُوا**» بحذف إحدى التائين «**بلعنة الله**» أي: لا يلعَن بعضُكم بعضاً، فلا يَقُل أحدٌ لمسلم مُعيَّن: عليك لعنةُ الله، مثلاً «**ولا بغضَبِ الله**» بأن يقول: غَضِب الله عليك «**ولا بالنار**» بأن يقول: أدخلَك اللهُ النارَ، مثلاً، وهذا مختصٌّ بمُعيَّن؛ لأنه يجوز اللعنُ بالوَصْف الأعمِّ كقوله: لعنة الله على الكافرين، أو بالأخصِّ كقوله: لعنةُ الله على اليهود، أو على كافر مُعيَّن مات على الكفر كفرعون وأبي جهل. قاله القاري[٤].

قال المنذري[٥]: وأخرجه الترمذي[٦] وقال: حسن صحيح. هذا آخر كلامه.

---

(١) كذا في الأصل، ولعلَّ الصواب: «رواه».

(٢) في «تحفة الأشراف»: ١١٠٠٠، و«تهذيب الكمال»: (٩/ ٥٠).

(٣) تصحَّف في الأصل إلى: «زحال»، والتصويب من «تحفة الأشراف» و«تهذيب الكمال»، وانظر «الإكمال» لابن ماكولا: (٤/ ٣٣)، و«توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين: (٤/ ١٤٦)، و«تبصير المنتبه» لابن حجر: (٢/ ٥٩٣).

(٤) في «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٣٠٤٥).

(٥) في «مختصره»: (٧/ ٢٢٩).

(٦) الترمذي: ٢٠٩١. وهو في «مسند أحمد»: ٢٠١٧٥، وهو حسن لغيره..

«لَا يَكُونُ اللَّعَّانُونَ شُفَعَاءَ وَلَا شُهَدَاءَ».

٤٩٣٥ ـ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبَانُ (ح). وَحَدَّثَنَا زَيْدُ بنُ أَخْزَمَ الطَّائِيُّ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا أَبَانُ بنُ يَزِيدَ العَطَّارُ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَبِي العَالِيَةِ، قَالَ زَيْدٌ: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَجُلاً لَعَنَ الرِّيحَ ـ وَقَالَ مُسْلِمٌ: إِنَّ رَجُلاً نَازَعَتْهُ الرِّيحُ رِدَاءَهُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فَلَعَنَهَا ـ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَلْعَنْهَا فَإِنَّهَا مَأْمُورَةٌ، وَإِنَّهُ مَنْ لَعَنَ شَيْئاً لَيْسَ لَهُ بِأَهْلٍ، رَجَعَتِ اللَّعْنَةُ عَلَيْهِ».

وقد تقدَّم اختلاف الأئمة في سماع الحسن من سمرة.

«**لا يكون اللعَّانون شُفَعاء**[١]» معناه: لا يَشفعُون يوم القيامة حين يَشفعُ المؤمنون في إخوانهم الذين استوجبوا النار «**ولا شهداء**» فيه ثلاثة أقوال:

أصحها وأشهرها: لا يكونون شهداء يوم القيامة على الأُمم بتبليغ رُسُلهم إليهم الرِّسالات.

والثاني: لا يكونون شهداء في الدنيا، أي: لا تُقبَل شهادتهم بفِسقِهِم.

والثالث: لا يُرزَقون الشهادة، فهي القتل في سبيل الله. كذا قال النووي[٢].

قال المنذري[٣]: وأخرجه مسلم[٤].

(**وقال مسلم**) هو ابن إبراهيم (**نازَعتْهُ الرِّيحُ**) أي: جاذبَتْه (**فلَعَنَها**) أي: الريحَ، وهي مؤنَّثة «**فإنها مأمورة**» أي: بأمرٍ ما، والمنازعة من خاصيَّتها ولوازم وجودها عادةً، أو فإنها مأمورة حتى بهذه المنازعة أيضاً ابتلاءً لعباده، وهو الأظهر. قاله القاري[٥].

«**وإنه**» أي: الشأن «**ليس له بأهلٍ**» أي: ليس ذلك الشيء للَّعن بمستحِقٍّ «**عليه**» أي: على اللَّاعِن.

قال المنذري[٦]: وأخرجه الترمذي[٧] وقال: غريب، لا نعلم أحداً أسنده غيرَ بِشر بن عمر. هذا آخر كلامه.

وبِشر بن عمر هذا هو الزَّهْرانيُّ، احتج به البخاري ومسلم.

---

(١) تحرفت في الأصل إلى «شفاء».
(٢) في «شرح مسلم»: (٨/ ٦٩).
(٣) في «مختصره»: (٧/ ٢٢٩).
(٤) مسلم: ٦٦١٢. وهو في «مسند أحمد»: ٧٥٢٩، وذكر في أوله قصة.
(٥) في «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٣٠٤٦).
(٦) في «مختصره»: (٧/ ٢٢٩).
(٧) الترمذي: ٢٠٩٣.

٥٣ ـ بَابٌ فِيمَنْ دَعَا عَلَى مَنْ ظَلَمَهُ

٤٩٣٦ ـ حَدَّثَنَا ابْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ حَبِيبٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سُرِقَ لَهَا شَيْءٌ فَجَعَلَتْ تَدْعُو عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تُسَبِّخِي عَنْهُ».

(بابٌ فيمَن دعا على مَن ظَلَمه)

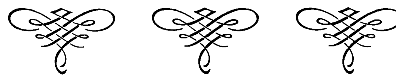
(سُرِق) بصيغة المجهول (عليه) أي: على السارق «**لا تُسَبِّخي عنه**» بتشديد الموحدة بعدها خاء معجمة، أي: لا تُخفِّفي إثمَ السَّرقة عنه، أو العقوبة بدعائك عليه.

زاد أحمد[١]: «ودعيه»، وكأنه ﷺ رآها وهي في الغضب، فأشار إلى أنَّ مقتضى الغضب تتميمُ العقوبة له، والدعاء عليه يخفِّف العقوبة عنه، فاللَّائق بذلك تركُ الدعاء، ومراده ﷺ أن تترك الدعاء لا أن تتمَّ له العقوبة. كذا في «فتح الودود».

قال في «النهاية»: لا تُسَبِّخِي عنه بدعائك عليه، أي: لا تُخفِّفي عنه الإثمَ الذي استحقَّه بالسَّرقة[٢]. انتهى.

قال الخطابي[٣]: ومن هذا: سَبائِخ القُطْن، وهي القِطَع المتطايِرَة عند النَّدْف.

قال المنذري[٤]: وقد تقدم في كتاب الصلاة[٥].



---

(١) في «مسنده»: ٢٥٧٩٨.

(٢) «النهاية»: (سبخ).

(٣) في «معالم السنن»: (٣/ ٢٩٩).

(٤) في «مختصره»: (٧/ ٢٣٠).

(٥) برقم: ١٥٠٢. وأخرجه أحمد: ٢٥٠٥١، والنسائي في «الكبرى»: ٧٣١٨، وإسناده ضعيف.

٥٤ ـ بَابٌ فِي هِجْرَةِ الرَّجُلِ أَخَاهُ(*)

٤٩٣٧ ـ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبَاغَضُوا، وَلَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللهِ إِخْوَاناً، وَلَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ».

٤٩٣٨ ـ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ بنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الأَنْصَارِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، يَلْتَقِيَانِ، فَيُعْرِضُ هَذَا وَيُعْرِضُ هَذَا، وَخَيْرُهُمَا الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ».

(بابٌ في هِجرَة الرَّجل أخاه)

«لا تَباغَضوا» أي: لا تتعاطوا أسباب البُغْض؛ لأنَّ البُغض لا يُكتَسَب ابتداءً «ولا تَحاسَدوا» أي: لا يتمنَّى بعضُكم زوالَ نِعمة بعضٍ، سواء أرادها لنفسه أو لا «ولا تَدابَروا» بحذف إحدى التاءين فيه وفيما قبله من الفِعلَين، أي: لا تَقاطَعوا ولا تُوَلُّوا ظهورَكم عن إخوانكم ولا تُعرِضُوا عنهم، مأخوذٌ من الدُّبُر؛ لأنَّ كُلًّا من المتقاطعَين يُوَلِّي دُبُرَه صاحبَه «فوق ثلاثِ ليالٍ» أي: بأيامها، وإنما جاز الهَجْر في ثلاثٍ وما دُونَه؛ لما جُبِل عليه الآدميُّ من الغَضَب، فسُومِح بذلك القَدْرِ ليَرجِع فيها ويَزُول ذلك العَرَض، ولا يجوز فوقها، وهذا فيما يكون بين المسلمين من عتب ومَوْجِدة أو تقصيرٍ يقع في حقوق العِشْرة والصُّحْبة، دون ما كان من ذلك في جانب الدِّين، فإنَّ هِجْرة أهلِ الأهواء والبِدَع واجبةٌ على مَرِّ الأوقات ما لم يَظْهَر منه التوبةُ والرجوعُ إلى الحَقِّ.

قال المنذري(١): وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي(٢).

«يلتقيانِ» أي: يتلاقَيان، وهو استئنافٌ لبيان كيفيَّة الهِجْران «فيُعرِض» عطفٌ على (يلتقيان) «وخيرُهما» أي: أفضَلُهما، عطفٌ على (لا يحِلُّ)، وإنما يكون البادئُ خيرَهما؛ لدلالة فِعلِه على أنه أقربُ إلى التواضع وأنسبُ إلى الصفاء وحُسْن الخُلُق، وللإشعار بأنه معترِفٌ بالتقصير.

(*) في نسخة على هامش الأصل: (بابٌ فيمن يهجر أخاه المسلم).

(١) في «مختصره»: (٧/ ٢٣١).

(٢) البخاري: ٦٠٨٦، ومسلم: ٦٥٢٦، والترمذي: ٢٠٤٨. وهو في «مسند أحمد»: ١٢٠٧٣.

٤٩٣٩ ـ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بنُ عُمَرَ بنِ مَيْسَرَةَ وَأَحْمَدُ بنُ سَعِيدٍ السَّرْخَسِيُّ أَنَّ أَبَا عَامِرٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ هِلَالٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ** أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**لَا يَحِلُّ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَهْجُرَ مُؤْمِناً فَوْقَ ثَلَاثٍ، فَإِنْ مَرَّتْ بِهِ ثَلَاثٌ فَلْيَلْقَهُ، فَلْيُسَلِّمْ عَلَيْهِ، فَإِنْ رَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ فَقَدِ اشْتَرَكَا فِي الأَجْرِ، وَإِنْ لَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ فَقَدْ بَاءَ بِالإِثْمِ**». زَادَ أَحْمَدُ: «**وَخَرَجَ المُسَلِّمُ مِنَ الهِجْرَةِ**».

٤٩٤٠ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ المُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ خَالِدِ بنِ عَثْمَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ المُنِيبِ - يَعْنِي المَدَنِيَّ - قَالَ: أَخْبَرَنِي هِشَامُ بنُ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ **عَائِشَةَ** أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**لَا يَكُونُ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ مُسْلِماً فَوْقَ ثَلَاثَةٍ، فَإِذَا لَقِيَهُ سَلَّمَ عَلَيْهِ ثَلَاثَ مِرَارٍ**، ....

قال المنذري[١]: وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي[٢].

«**فإن مَرَّت به ثلاثٌ**» أي: ثلاثُ ليالٍ مع أيَّامها «**فقد اشتركا في الأجْرِ**» أي: في أجر السلام، أو في أجر ترك الهَجْر، أو فيهما «**فقد باء بالإثم**» أي: رجع بإثم الهِجْران. كذا قيل.

وقال القاري: الأظهر أنه بإثم الهَجْر وبإثم تَرْكِ السلام، فاللَّام للجِنْس، أو عِوَضٌ عن المضاف إليه، أي: بإثم الأمرين[٣].

(**زاد أحمد**) هو ابن سعيد «**وخَرَجَ المُسَلِّمُ**» بتشديد اللَّام المكسورة «**من الهِجْرة**» أي: من إثم الهِجْران.

قال المنذري[٤]: رواه عن أبي هريرة: هلالُ بن أبي هلالٍ مَولى بني كَعْبٍ، مدينيٌّ. قال الإمام أحمد: لا أعرفه. وقال أبو حاتم الرازيُّ: ليس بالمشهور.

«**لا يكون لمسلم**» أي: لا ينبغي له «**فوق ثلاثة**» أي: ثلاثة أيام «**فإذا لقيَه**» أي: المسلمُ المسلمَ بعد ثلاثة أيام «**سَلَّم عليه**» حالٌ من فاعل (لقيه)، أو بدل من (لقيه) «**ثلاثَ مِرَارٍ**» أي: إن لم يردَّ

---

(١) في «مختصره»: (٧/ ٢٣٢).

(٢) البخاري: ٦٠٧٧، ومسلم: ٦٥٣٢، والترمذي: ٢٠٤٥. وهو في «مسند أحمد»: ٢٣٥٨٤.

(٣) «مرقاة المفاتيح»: (٨/ ٣١٥٣).

(٤) في «مختصره»: (٧/ ٢٣٢).

كُلُّ ذَلِكَ لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ، فَقَدْ بَاءَ بِإِثْمِهِ».

٤٩٤١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ الصَّبَّاحِ البَزَّازُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بنُ هَارُونَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ** قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثٍ، فَمَنْ هَجَرَ فَوْقَ ثَلَاثٍ فَمَاتَ، دَخَلَ النَّارَ**».

٤٩٤٢ - حَدَّثَنَا ابْنُ السَّرْحِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ حَيْوَةَ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ الوَلِيدِ بنِ أَبِي الوَلِيدِ، عَنْ عِمْرَانَ بنِ أَبِي أَنَسٍ، عَنْ **أَبِي خِرَاشٍ السُّلَمِيِّ** أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ

عليه في الأولى والثانية، أو ثلاث دُفُعاتٍ من المُلاقَاة «**كلُّ ذلك**» بالرفع مبتدأ، وخبرُه قوله: «**لا يَرُدُّ عليه**» والجملة صفة (ثلاث مِرَار) والعائد محذوف، أي: لا يَرُدُّ فيها، أي: في المرار.

قال في «المرقاة»: وفي نسخه بالنصب، فهو ظرف لا يرد[1].

«**فقد باء بإثمه**» قال الطِّيبيُّ: هو جواب (إذا)، والضمير في (بإثمه) يحتمل أن يكون للثاني، أي: لمَن لم يرُدَّ، فالمعنى أنَّ المسلِّم خرج من إثم الهِجْران، وبقي الإثم على الذي لم يردَّ السلامَ، أي: فهو قد باء بإثم هِجْرانه، ويحتمل أن يكون للمسلِّم، والمعنى أنه ضم إثم هِجْران المسلِّم إلى إثم هِجْرانه وباء بهما؛ لأنَّ التهاجُرَ يُعَدُّ منه وبسببه.

والحديث سكت عنه المنذري[2].

«**فمات**» أي: على تلك الحالة من غير تَوبة «**دخل النار**» أي: استوجب دخول النار. وفائدة التعبيرِ التغليظُ.

قال المنذري[3]: وأخرجه النسائي[4].

(**أبي خِرَاش**) بكسر الخاء المعجمة وتخفيف الراء وبالشين المعجمة (**السُّلَمي**) بضمٍّ ففتحٍ. قال الحافظ في «الإصابة»: كذا وقع في هذه الرواية: السُّلَمي، وإنما هو: الأَسْلَمي، ويقال: إنه حَدْرَد ابن أبي حَدْرَد[5].

---

(١) «مرقاة المفاتيح»: (٨/ ٣١٥٢).
(٢) وإسناده قوي.
(٣) في «مختصره»: (٧/ ٢٣٢).
(٤) النسائي في «الكبرى»: ٩١١٦. وهو في «مسند أحمد»: ٩٠٩٢.
(٥) «الإصابة»: (٧/ ٨٩).

يَقُولُ: «**مَنْ هَجَرَ أَخَاهُ سَنَةً، فَهُوَ كَسَفْكِ دَمِهِ**».

٤٩٤٣ ـ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سُهَيْلِ بنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**تُفْتَحُ أَبْوَابُ الجَنَّةِ كُلَّ يَوْمِ اثْنَيْنِ وَخَمِيسٍ، فَيُغْفَرُ فِي ذَلِكَ اليَوْمَيْنِ لِكُلِّ عَبْدٍ لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئاً إِلَّا مَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ شَحْنَاءُ، فَيُقَالُ: أَنْظِرُوا هَذَيْنِ حَتَّى يَصْطَلِحَا**».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: النَّبِيُّ ﷺ هَجَرَ بَعْضَ نِسَائِهِ أَرْبَعِينَ يَوْماً، وَابْنُ عُمَرَ هَجَرَ ابْناً لَهُ إِلَى أَنْ مَاتَ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: إِذَا كَانَتِ الهِجْرَةُ للهِ، فَلَيْسَ مِنْ هَذَا بِشَيْءٍ، وَإِنَّ عُمَرَ بنَ عَبْدِ العَزِيزِ غَطَّى وَجْهَهُ عَنْ رَجُلٍ.

«**مَن هَجَر أخاه**» أي: في الدِّين «**فهو كسَفْكِ دَمِه**» أي: كإراقة دَمِه في استحقاق مَزيد الإثم لا في قَدْرِه.

قال المنذري[1]: أبو خِراش بكسر الخاء المعجمة وفتح الراء المهملة وبعد الألف شين معجمة، اسمه حَدْرَد بن أبي حَدْرَد، ويقال فيه: الأسْلَمي أيضاً، فيُعَدُّ في المدنيِّين، حديثه عند أهل مصر.

«**تُفتَح**» بصيغة المجهول «**لا يُشرِك بالله شيئاً**» أي: من الأشياء «**شَحْناء**» فَعْلاء من الشَّحْن، أي: عداوة تملأ القلب «**أنظِرُوا**» بقطع الهمزة وكسر الظاء، أي: أمهِلُوا «**حتى يَصْطلِحا**» أي: يتصالحا ويزول عنهما الشَّحْناء.

(**قال أبو داود: النبيُّ ﷺ . . .**) إلى قوله: (**مات**) هذه العبارة لم توجد في أكثر النُّسَخ.

(**إذا كانت الهجرة لله**) أي: هجران المسلم لرعاية حقٍّ من حقوق الله (**فليس**) ذلك الهجرة (**من هذا**) أي: الوعيد المذكور في الحديث.

قال المنذري[2]: وأخرجه مسلم والترمذي[3].

---

(١) في «مختصره»: (٧/ ٢٣٢-٢٣٣).

(٢) في «مختصره»: (٧/ ٢٣٣).

(٣) مسلم: ٦٥٤٤، والترمذي: ٢١٤٢. وهو في «مسند أحمد»: ٧٦٣٩.

٥٥ ـ بَابٌ فِي الظَّنِّ

٤٩٤٤ ـ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ** أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الحَدِيثِ، وَلَا تَحَسَّسُوا، وَلَا تَجَسَّسُوا**».

(بابٌ في الظنِّ)

«**إياكم والظَّنَّ**» أي: احذروا اتِّباعَ الظنِّ، أو احذروا سوءَ الظنِّ. والظنُّ تُهمةٌ تقع في القلب بلا دليل. وليس المراد تركَ العمل بالظنِّ الذي تُناطُ به الأحكام غالباً، بل المراد ترك تحقيق الظنِّ الذي يضرُّ بالمظنون به «**أكذبُ الحديث**» أي: حديثِ النفس؛ لأنه يكون بإلقاء الشيطان في نفس الإنسان. ووَصْفُ الظنِّ بالحديث مجازٌ، فإنه ناشئٌ عنه «**ولا تَحسَّسوا**» بحاء مهملة وحذف إحدى التاءين. قال المناوي: أي: لا تطلبُوا الشيءَ بالحاسَّة، كاستِراق السَّمع وإبصار الشيء خُفْية[1].

(**ولا تَجسَّسوا**) بجيم وحذف إحدى التاءين، أي: لا تَتعرَّفوا خبرَ الناس بلُطْفٍ كما يفعل الجاسوس.

قال المنذري[2]: وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي[3].



---

(١) «فيض القدير»: (٣/ ١٥٨).

(٢) في «مختصره»: (٧/ ٢٣٣).

(٣) البخاري: ٦٠٦٦، ومسلم: ٦٥٣٦، والترمذي: ٢١٠٥. وهو في «مسند أحمد»: ١٠٠٠١.

٥٦ ـ بَابٌ فِي النَّصِيحَةِ وَالحِيَاطَةِ

٤٩٤٥ ـ حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بنُ سُلَيْمَانَ المُؤَذِّنُ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ ـ يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ ـ عَنْ كَثِيرِ بنِ زَيْدٍ، عَنِ الوَلِيدِ بنِ رَبَاحٍ، عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ**، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ: «**المُؤْمِنُ مِرْآةُ المُؤْمِنِ، وَالمُؤْمِنُ أَخُو المُؤْمِنِ: يَكُفُّ عَلَيْهِ ضَيْعَتَهُ، وَيَحُوطُهُ(*) مِنْ وَرَائِهِ**».

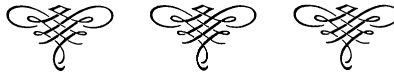
(بابٌ في النصيحة والحِيَاطَة)

بكسر الحاء المهملة، بمعنى الحِفَاظَة والصِّيَانَة.

«**المؤمن مِرآة المؤمن**» بكسر ميمٍ ومدِّ همزٍ، أي: آلةٌ لإراءة محاسِن أخيه ومَعايِبِه، لكن بينه وبينه، فإنَّ النصيحة في الملأ فضيحة، وأيضاً هو يرى من أخيه ما لا يراه من نفسه، كما يرسم في المرآة ما هو مُختَفٍ عن صاحبه فيراه فيها، أي: إنما يَعلَم الشخصُ عيبَ نفسِه بإعلام أخيه، كما يَعلَم خَلَل وجهِه بالنظر في المِرآة «**يَكُفُّ عليه ضَيْعَته**» أي: يمنع عن أخيه تَلَفه وخُسْرانه، فهو مَرَّةٌ من الضَّياع. وقال في «النهاية»: وضَيْعَة الرجل: ما يكون من مَعاشه[1]، كالصَّنْعة والتِّجارة والزِّراعة وغير ذلك[2]. أي: يَجمَع إليه مَعِيشَته ويَضُمُّها له.

«**ويَحُوطُه من ورائه**» أي: يَحفَظُه ويَصُونُه ويَذُبُّ عنه بقَدْر الطاقة.

قال المنذري[3]: في إسناده كثير بن زيد أبو محمد المدني، مولى الأسلَمِيِّين. قال ابن معين: ليس بذلك القويِّ، يُكتَب حديثُه. وقال النسائي: ضعيف.



(*) في نسخة على هامش الأصل: (ويحفظه).

(١) في «النهاية»: «منه معاشُه»، وهو أوجَه.

(٢) «النهاية»: (ضيع).

(٣) في «مختصره»: (٧/ ٢٣٥).

٥٧ ـ بَابٌ فِي إِصْلَاحِ ذَاتِ البَيْنِ

٤٩٤٦ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ العَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ عَمْرِو بنِ مُرَّةَ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ، عَنْ **أَبِي الدَّرْدَاءِ** قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَفْضَلَ مِنْ دَرَجَةِ الصِّيَامِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّدَقَةِ؟**» قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «**إِصْلَاحُ ذَاتِ البَيْنِ، وَفَسَادُ ذَاتِ البَيْنِ الحَالِقَةُ**».

٤٩٤٧ ـ حَدَّثَنَا نَصْرُ بنُ عَلِيٍّ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ (ح). وَحَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (ح). وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ شَبُّويَهْ المَرْوَزِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا

(بابٌ في إصلاح ذاتِ البَينِ)

«**ألا أخبركم بأفضلَ**» أي: بعملٍ أفضلَ درجة (**قالوا: بلى يا رسول الله**) أي: أخبِرْنا (**قال: «إصلاح ذاتِ البينِ»**) أي: أحوال بينكم، يعني: ما بينكم من الأحوال أُلْفَةً ومَحبَّةً، كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [آل عمران: ١٥٤] وهي مُضْمَراتها. وقيل: المراد بـ «ذات البَينِ»: المخاصَمة والمهاجَرة بين اثنين، بحيث يحصُل بينهما بَيْنٌ، أي: فُرْقَة. والبَيْن من الأضداد: الوَصْل والفَرْق «**وفسادُ ذاتِ البينِ الحالِقة**» أي: هي الخَصْلَة التي من شأنها أن تَحلِق الدِّينَ وتستأصِلَه، كما يستأصِل الموسى الشَّعر.

وفي الحديث حثٌّ وترغيبٌ في إصلاح ذات البَين، واجتنابٌ عن الإفساد فيها؛ لأنَّ الإصلاح سببٌ للاعتصام بحبل الله وعدم التفرُّق بين المسلمين، وفسادُ ذات البَين ثُلْمةٌ في الدِّين، فمَن تعاطى إصلاحَها ورَفعَ فسادِها نالَ درجةً فوق ما ينالُه الصائم القائم المشتغِل بخُوَيِّصَة نفسِه.

قال المنذري[١]: وأخرجه الترمذي[٢] وقال: صحيح، وقال أيضاً: ويُروَى عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «**هي الحالقة، لا أقول: تَحلِق الشَّعر، ولكن تحلقُ الدِّين**»[٣].

(**أحمد بن محمد بن شَبُّويَه**) بمعجمة مفتوحة بعدها باء موحدة ثقيلة مضمومة . . . .

---

(١) في «مختصره»: (٧/ ٢٣٥).

(٢) الترمذي: ٢٦٧٧. وهو في «مسند أحمد»: ٢٧٥٠٨، وهو صحيح.

(٣) أخرجه الترمذي: ٢٦٧٨، وأحمد: ١٤٣٠، من حديث الزبير بن العوام، وإسناده ضعيف.

مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حُمَيْدِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ **أُمِّهِ** أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**لَمْ يَكْذِبْ مَنْ نَمى بَيْنَ اثْنَيْنِ لِيُصْلِحَ**». وَقَالَ أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدٍ وَمُسَدَّدٌ: «**لَيْسَ بِالكَاذِبِ مَنْ أَصْلَحَ بَيْنَ النَّاسِ، فَقَالَ خَيْراً، أَوْ نَمى خَيْراً**».

٤٩٤٨ ـ حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بنُ سُلَيْمَانَ الجِيزِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو الأَسْوَدِ، عَنْ نَافِعٍ -يَعْنِي ابْنَ يَزِيدَ- عَنِ ابْنِ الهَادِ أَنَّ عَبْدَ الوَهَّابِ بنَ أَبِي بَكْرٍ حَدَّثَهُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أُمِّهِ **أُمِّ كُلْثُومٍ بِنْتِ عُقْبَةَ** قَالَتْ: مَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يُرَخِّصُ فِي شَيْءٍ مِنَ الكَذِبِ إِلَّا فِي ثَلَاثٍ، كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**لَا أَعُدُّهُ كَاذِباً، الرَّجُلُ يُصْلِحُ بَيْنَ النَّاسِ، يَقُولُ القَوْلَ وَلَا يُرِيدُ بِهِ إِلَّا الإِصْلَاحَ، وَالرَّجُلُ يَقُولُ فِي الحَرْبِ،** . . . .

(**عن أمِّه**) وهي أمُّ كُلثوم بنتُ عقبة بن أبي مُعَيط القُرَشيَّة الأُمويَّة. قاله المنذري(١).

«**لم يكذِب مَن نَمى**» بالتخفيف، أي: رَفع الحديث للخَير والإصلاح، يقال: نَميتُ الحديث، بتخفيف الميم: إذا رَفَعه للخير «**بين اثنين ليُصلِح**» أي: بينهما، يعني: لا إثمَ عليه في الكَذِب بقَصْد الإصلاح بينهما «**فقال خيراً**» يعني: كلامَ خيرٍ، أو قولَ خيرٍ، أي: لكلٍّ من المتخاصِمَين ما يفيد النصيحة المقتضية إلى الخَير، أو يقول كلامَ خيرٍ الذي ربما سَمِعَه منه ويدع شَرَّه عنه «**أو نَمى خيراً**» أي: بَلَّغه لهما ما لم يسمعه منهما من الخير، بأن يقول: فلانٌ يسلِّم عليك ويحبُّك وما يقول فيك إلَّا خيراً، ونحو ذلك.

والحديث سكت عنه المنذري(٢).

«**والرجلُ يقولُ في الحَرْب**» قيل: الكذب في الحَرْب كأنْ يقول: في جيش المسلمين كثرةٌ، وجاءهم مَدَدٌ كثيرٌ، أو يقول: انظر إلى خَلفِك فإنَّ فلاناً قد أتاك من ورائك ليضربك.

وقال الخطابي(٣): الكذب في الحرب أن يُظهِر من نفسه قُوَّة ويتحدَّث بما يُقوِّي به أصحابَه ويَكيدَ به عدوَّه.

---

(١) في «مختصره»: (٧/ ٢٣٥).

(٢) وأخرجه البخاري: ٢٦٩٢، ومسلم: ٦٦٣٥، وأحمد: ٢٧٢٧٣.

(٣) في «معالم السنن»: (٣/ ٣٠١).

وَالرَّجُلُ يُحَدِّثُ امْرَأَتَهُ، وَالمَرْأَةُ تُحَدِّثُ زَوْجَهَا».

(والرجل يحدِّث . . . إلخ) أي: فيما يتعلق بأمر المعاشَرة وحصول الأُلفة بينهما.

قال الخطابي[(١)]: كذبُ الرجل [على] زوجته: هو أن يَعِدَها ويُمَنِّيها ويُظهر لها من المحبَّة أكثر ممَّا في نفسه، يَستديم بذلك صُحبَتها ويُصلِح به خُلُقها.

قال المنذري[(٢)]: وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي مختصراً ومطولاً[(٣)].



(١) في «معالم السنن»: (٣/ ٣٠٢)، وما بين معقوفين منه.

(٢) في «مختصره»: (٧/ ٢٣٧).

(٣) البخاري: ٢٦٩٢، ومسلم: ٦٦٣٤، والترمذي: ٢٠٥٣، والنسائي في «الكبرى»: ٨٥٨٨ و٩٠٧٤. وهو في «مسند أحمد»: ٢٧٢٧٥.

٥٨ - بَابٌ فِي الغِنَاءِ(*)

٤٩٤٩ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا بِشْرٌ، عَنْ خَالِدِ بنِ ذَكْوَانَ، عَنِ الرُّبَيِّعِ بِنْتِ مُعَوِّذِ بنِ عَفْرَاءَ قَالَتْ: جَاءَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَدَخَلَ عَلَيَّ صَبِيحَةَ بُنِيَ بِي، فَجَلَسَ عَلَى فِرَاشِي كَمَجْلِسِكَ مِنِّي، فَجَعَلَتْ جُوَيْرِيَاتٌ يَضْرِبْنَ بِدُفٍّ لَهُنَّ، وَيَنْدُبْنَ مَنْ قُتِلَ مِنْ آبَائِي يَوْمَ بَدْرٍ، إِلَى أَنْ قَالَتْ إِحْدَاهُنَّ: وَفِينَا نَبِيٌّ يَعْلَمُ مَا فِي غَدٍ.

فَقَالَ: «دَعِي هَذَا(**)، وَقُولِي الَّذِي كُنْتِ تَقُولِينَ».

(بابٌ في الغِناء)

بالكسر والمدِّ، أي: التَّغَنِّي.

قال في «القاموس»(١): الغِناء ككساءٍ من الصوت: ما طُرِّبَ به.

(عن الرُّبَيِّع) بضمِّ الراء وفتح الموحَّدة وتشديد الياء المكسورة (بنتِ مُعَوِّذ) بضمِّ الميم وكسر الواو الثقيلة (بنِ عَفْراءَ) اسم الأمِّ.

(صبيحة بُنِيَ بي) بصيغة المجهول، والبِناء: الدخول بالزَّوجة (كمَجْلِسك منِّي) بكسر اللام، أي: مكانك، وجوَّز الكِرْمانيُّ أن تكون الرواية: كمَجْلَسك، بفتح اللام، أي: جُلوسك (فجَعَلَتْ) أي: شرَعَت (جُوَيرِياتٌ) بالتصغير، قيل: المراد بهن بناتُ الأنصار لا المملوكات (يضربنَ بدُفٍّ) بضمِّ الدال، وهو أشهر وأفصَح، ويُروَى بالفتح أيضاً (ويَنْدُبْن) بضمِّ الدال، من النُّدْبة بضمِّ النُّون، وهي ذِكرُ أوصاف الميِّت بالثناء عليه وتعديد محاسنه بالكَرَم والشَّجاعة ونحوِها (فقال: «دَعِي هذا») أي: اتركي ما يتعلَّق بمَدْحي الذي فيه الإطراء المنهيُّ عنه «وقولي الذي كنتِ تقولين» أي: من ذِكر المقتولين ونحوِه.

قال المهلَّب: في هذا الحديث إعلان النكاح بالدُّفِّ وبالغناء المباح.

قال المنذري(٢): وأخرجه البخاري والترمذي وابن ماجه(٣).

(*) في نسخة على هامش الأصل: (بابٌ في النهي عن الغناء).

(**) في نسخة على هامش الأصل: (هذه).

(١) «القاموس المحيط»: (غنى). (٢) في «مختصره»: (٧/ ٢٣٨).

(٣) البخاري: ٥١٤٧، والترمذي: ١١١٥، وابن ماجه: ١٨٩٧. وهو في «مسند أحمد»: ٢٧٠٢١.

٤٩٥٠ ـ حَدَّثَنَا الحَسَنُ بنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ المَدِينَةَ، لَعِبَتِ الحَبَشَةُ لِقُدُومِهِ فَرَحاً بِذَلِكَ، لَعِبُوا بِحِرَابِهِمْ.

و(الرُّبَيِّع) بضم الراء المهملة وفتح الباء الموحدة وتشديد الياء آخر الحروف وكسرها وعين مهملة.

(لعبوا بحِرَابِهم) أي: برِماحٍ صغيرةٍ، جمعُ حَرْبة.

والحديث سكت عنه المنذري[١].

قال الحافظ ابن القيم في «إغاثة اللهفان»[٢]: وفي «الصحيحين»[٣] عن عائشة رضي الله عنها: دخل عليَّ رسولُ الله ﷺ وعندي جاريتان تُغنِّيَان بغِناء بُعَاثَ[٤]، فاضطجَع على الفِراش وحوَّل وجهَه، ودخل أبو بكر فانتَهَرني وقال: مِزمَار الشيطان عند النبيِّ ﷺ! فأقبل عليه رسول الله ﷺ فقال: «**دَعْها**»، فلمَّا غفل غَمَزْتُهما فخرَجَتا.

فلم يُنكِر رسولُ الله ﷺ على أبي بكر تسمية الغِناء مِزمارَ الشيطان، وأقرَّهما لأنهما جاريتان غيرُ مكلفتَين، تُغنِّيَان بغِناء الأعراب الذي قِيل في يوم حَرْب بُعَاثَ من الشجاعة والحَرْب، وكان اليومُ يومَ عيدٍ، فتوسَّع حِزب الشيطان في ذلك إلى صوت امرأةٍ أجنبيَّة، أو صبيٍّ أمرَد صَوتُه وصُورتُه فتنة، يُغنِّي بما يدعو إلى الزِّنى والفجور وشُرب الخمور، من آلات اللَّهو التي حرَّمها رسول الله ﷺ في عِدَّة أحاديث مع التصفيق والرَّقْص، وتلك الهيئة المنكَرة التي لا يستحلُّها أحدٌ ويحتجُّون بغِناء جُوَيرِيَتين غير مكلَّفَتين بغير شَبَّابة ولا دُفٍّ ولا رَقْص ولا تصفيق، ويَدَعون المُحكَم الصَّريح لهذا المتشابِه، وهذا شأنُ كلِّ مُبطِل.

نعم، لا نُحرِّم ولا نَكرَه مثلَ ما كان في بيت رسول الله ﷺ على ذلك الوجه، وإنما نُحرِّم نحن وأهلُ العِلم السماعَ المخالفَ لذلك. انتهى.

---

(١) وأخرجه أحمد: ١٢٦٤٩، وإسناده صحيح.

(٢) «إغاثة اللهفان»: (١/ ٢٥٦-٢٥٧).

(٣) البخاري: ٩٤٩، ومسلم: ٢٠٥٦، وأخرجه أحمد: ٢٤٥٤١.

(٤) بُعاث: اسم حِصن للأوس. ويوم بُعاث يومٌ جرت فيه بين قبيلتَي الأنصار: الأوس والخزرج في الجاهلية حربٌ، وكان الظهور فيه للأوس.

٥٩ - بَابُ كَرَاهِيَةِ الغِنَاءِ وَالزَّمْرِ

٤٩٥١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ عُبَيْدِ اللهِ(*) الغُدَانِيُّ: حَدَّثَنَا الوَلِيدُ بنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بنُ عَبْدِ العَزِيزِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بنِ مُوسَى، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: سَمِعَ ابْنُ عُمَرَ مِزْمَاراً، قَالَ: . . . . .

(بابُ كراهية الغِناء والزَّمْر)

في «القاموس»: زَمَر يَزمُر زَمْراً، وزَمَّر تزميراً: غَنَّى في القَصَب، وهي زامِرَة، وهو زَمَّار، وزَامِر قليلٌ، وفعلُهُما: الزِّمَارة كالكِتابة، ومَزامِيرُ داودَ: ما كان يَتغَنَّى به من الزَّبُور وضُرُوب الدُّعاء، جمعُ مِزْمار ومَزْمُور، والزَّمَّارة كجَبَّانة: ما يُزمَر به، كالمِزْمَار[١].

(أحمد بن عبيد الله) بن سهل، أبو عبد الله البَصري. قال أبو حاتم: صدوق[٢].

(الغُدَاني) بضمِّ المعجمة وفتح المهملة مخفَّفة آخرُه نونٌ، نِسبةً إلى غُدَانة بن يَربُوع بن حَنْظلة **(حدثنا الوليد بن مسلم)** أبو العباس الدِّمشقي، من رجال الكُتب السِّتَّة، روى عنه أحمد وإسحاق وابن المديني وأبو خيثمة، قال ابن مسهر[٣]: يدلِّس، وكان من ثقات أصحابنا، ووثقه العِجْلي[٤] ويعقوب بن شَيبة. وقد صرَّح بالتحديث.

(حدثنا سعيد بن عبد العزيز) أبو محمد الدِّمشقي، وثَّقَه ابنُ معين وأبو حاتم والنَّسائي. وقال الحاكم: هو لأهلِ الشَّام كمالكٍ لأهلِ المدينة[٥].

(عن سليمان بن موسى) الزُّهريّ الكوفيّ نزيلِ دمشق. قال أبو حاتم[٦]: محلُّه الصِّدق، صالح الحديث. وذكره ابن حبان في «الثقات»[٧]، والله أعلم.

(*) في نسخة على هامش الأصل: (عَبد الله). وكلاهما قيل فيه. انظر «تهذيب الكمال»: (١/ ٤٠٠).

(١) «القاموس المحيط»: (زمر).

(٢) انظر «الجرح والتعديل»: (٢/ ٥٨).

(٣) هو عبد الأعلى بن مُسْهِر، أبو مُسْهِر الغساني الدمشقي. وكلامه في «تاريخ أبي زرعة» ص٣٨٤، دون قوله: «يدلس».

(٤) في «الثقات» له: ١٩٤٨.

(٥) انظر «سؤالات السجزي للحاكم» ص٢٠٨، و«تهذيب الكمال»: (١٠/ ٥٤٢).

(٦) في «الجرح والتعديل» لابنه: (٤/ ١٤٢).

(٧) «الثقات»: (٦/ ٣٧٩).

فَوَضَعَ إِصْبَعَيْهِ عَلَى أُذُنَيْهِ، وَنَأَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَقَالَ لِي: يَا نَافِعُ، هَلْ تَسْمَعُ شَيْئاً؟ قَالَ: فَقُلْتُ: لَا، قَالَ: فَرَفَعَ إِصْبَعَيْهِ مِنْ أُذُنَيْهِ، وَقَالَ: كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَسَمِعَ مِثْلَ هَذَا، فَصَنَعَ مِثْلَ هَذَا.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ(*).

(**فوَضَع**) أي: ابنُ عمر رضي الله عنه (**ونَأَى**) أي: بَعُدَ (**وقال لي: يا نافعُ، هل تسمع شيئاً؟ قال: فقلت: لا**) وفي رواية أحمد[1]: يا نافعُ، أتسمع؟ فأقول: نعم، فيَمْضِي، حتى قلتُ: لا.

(**فصَنَعَ مِثلَ هذا**) فيه دليل على أنَّ المشروع لمن سمع الزَّمَّارة أن يَصنَعَ كذلك.

واستُشكِل إِذْنُ ابنِ عمر لنافعٍ بالسَّماع، ويمكِن أنه إذ ذاك لم يَبلُغ الحُلُم. قاله الشوكاني[2].

قال الخطابي في «المعالم»[3]: المِزْمار الذي سمعه ابن عمر، هو صَفَّارة الرِّعَاء[4]، وقد جاء ذلك مذكوراً في هذا الحديث من غير هذه الرواية[5]، وهذا وإن كان مكروهاً فقد دلَّ هذا الصُّنع على أنه ليس في غِلَظ الحُرْمة كسائر الزُّمور والمَزَاهر والملاهي التي يستعملها أهلُ الخَلاعة والمُجُون، ولو كان كذلك لأشبَه أن لا يُقتَصر في ذلك على سَدِّ المسامع فقط دون أن يَبلُغ فيه من النُّكْر مَبلَغ الرَّدْع والتنكيل. انتهى.

(**قال أبو داود: هذا حديث منكَر**) هكذا قاله أبو داود، ولا يُعلَم وجهُ النكارة، فإنَّ هذا الحديث رُواته كلُّهم ثقات، وليس بمخالف لرواية أوثقِ الناس.

وقد قال السيوطي[6]: قال الحافظ شمس الدين بن عبد الهادي: هذا حديث ضعَّفه محمد بن طاهر، وتعلَّق على سليمان بن موسى، وقال: تفرَّد به، وليس كما قال، فسليمان حَسَنُ الحديث، وثَّقه غيرُ واحد من الأئمة، وتابعه ميمون بن مِهران عن نافع، وروايته في «مسند أبي يعلى»، ومُطعِم ابن المِقْدَام الصنعاني عن نافع، وروايته عند الطبراني، فهذان متابِعان لسليمان بن موسى.

(*) في نسخة على هامش الأصل: (قال أبو علي اللؤلؤي: سمعت أبا داود يقول: وهو حديث منكر).

(١) في «مسنده»: ٤٥٣٥.

(٢) في «نيل الأوطار»: (٨/ ١١٠).

(٣) «معالم السنن»: (٣/ ٣٠٢).

(٤) في «المعالم»: «الرعاة».

(٥) وهي الرواية التالية: ٤٩٢٥، وفيها: «إذ مرَّ براعٍ يَزمُر».

(٦) في «مرقاة الصعود»: (٣/ ١٢٤٩).

٤٩٥٢ ـ حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بنُ خَالِدٍ: أَخْبَرَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا مُطْعِمُ بنُ المِقْدَامِ قَالَ: حَدَّثَنَا نَافِعٌ قَالَ: كُنْتُ رِدْفَ ابْنِ عُمَرَ إِذْ مَرَّ بِرَاعٍ يَزْمُرُ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

واعترض ابنُ طاهرٍ على الحديث بتقريره ﷺ على الراعي، وبأنَّ ابن عمر لم ينهَ نافعاً، وهذا لا يدلُّ على الإباحة[١]؛ لأن المحظور هو قَصْدُ الاستماع لا مجردُ إدراك الصَّوت؛ لأنه لا يدخل تحت تكليفٍ، فهو كشمِّ مُحرِمٍ طِيباً، فإنما يَحرُم عليه قَصْدُه لا ما جاءت به رِيحٌ لشَمِّه، وكنظرِ فجأةٍ، بخلاف تتابُع نَظرِه فمُحرَّم.

وتقرير الراعي لا يدلُّ على إباحةٍ؛ لأنها قضيَّة عَينٍ، فلعلَّه سمعه بلا رؤيته، أو بعيداً منه على رأس جَبَل أو مكانٍ لا يمكِن الوصولُ إليه، أو لعلَّ الراعي لم يكُن مكلَّفاً، فلم يتعيَّن الإنكار عليه. انتهى كلام السيوطي من «مرقاة الصعود».

قلت: ورواية ميمون بن مِهران ومُطعم بن المِقدام كِلاهما عن نافع، هي موجودة عند أبي داود[٢] لكن من رواية ابن دَاسَه وابن الأعرابي وأبي الحسن بن العَبْد عن أبي داود، دون رواية اللُّؤلُؤي، كما سيجيء[٣].

(حدثنا محمود بن خالد) بن يزيد الدمشقي السُّلَمي، وثَّقَه النسائيُّ[٤] **(حدثنا أبي)** خالد بن يزيد السُّلَمي الدمشقي، وثَّقَه ابن حبان[٥] **(حدثنا مطعم بن المقدام)** الشامي الصنعاني، وثقه يحيى بن معين، وقال أبو حاتم: لا بأس به[٦].

وهذا حديث سنده قويٌّ جيِّد.

والحديث ليس من رواية اللُّؤلُؤي، ولذا لم يذكره المنذري في «مختصره».

وقال المزي في «الأطراف»[٧]: هذا الحديث في رواية أبي الحسن بن العَبْد وابن الأعرابي وابن دَاسَه، ولم يذكره أبو القاسم. انتهى.

---

(١) في الأصل: «إباحة»، والمثبت من «مرقاة الصعود».
(٢) برقم: ٤٩٢٥ و٤٩٢٦.
(٣) وحديث هذا الباب أخرجه أحمد: ٤٥٣٥.
(٤) انظر «تهذيب الكمال»: (٢٧/ ٢٩٧).
(٥) «الثقات» له: (٨/ ٢٢٤).
(٦) انظر «الجرح والتعديل»: (٨/ ٤١١).
(٧) «تحفة الأشراف»: ٨٤٤٨.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: أُدْخِلَ بَيْنَ مُطْعِمٍ وَنَافِعٍ سُلَيْمَانُ بنُ مُوسَى.

٤٩٥٣ ـ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ جَعْفَرٍ الرَّقِّيُّ قَالَ: حَدَّثَنا أَبُو المَلِيحِ، عَنْ مَيْمُونٍ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ **ابْنِ عُمَرَ**، فَسَمِعَ صَوْتَ زَامِرٍ(*)، فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهَذَا أَنْكَرُهَا.

٤٩٥٤ ـ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا سَلَّامُ بنُ مِسْكِينٍ، عَنْ شَيْخٍ شَهِدَ أَبَا وَائِلٍ فِي وَلِيمَةٍ، فَجَعَلُوا يلْعَبُونَ يَتلَعَّبونَ يُغَنُّونَ، فَحَلَّ أَبُو وَائِلٍ حُبْوَتَهُ، وَقَالَ: سَمِعْتُ **عَبْدَ اللهِ**

(**أُدخِل**) بصيغة المجهول، أي: أدخَلَ بعضُ الرواة بين مُطعِمٍ ونافعٍ سليمانَ بنَ موسى.

قلت: لا مانع أنَّ مطعماً رواه عن سليمان عن نافع، ثم رواه عن نافع نفسِه.

(**حدثنا أحمد بن إبراهيم**) بن كثير البغدادي، وثقه صالحٌ جَزَرة، وقال أبو حاتم: صدوق[١] (**قال: حدثنا عبد الله بن جعفر الرَّقِّيُّ**) أبو عبد الرحمن، من رجال الكُتب السِّتَّة، وثَّقَه أبو حاتم[٢] (**قال: حدثنا أبو المَلِيح**) الحسن بن عَمرو[٣] الرَّقِّيُّ، قال أحمد: ثقة ضابط[٤] (**عن ميمون**) بن مهران الرَّقِّي، وثَّقَه أحمد والنسائي والعِجْلي وابن سعد[٥]، وهذا سند جيِّد قويٌّ.

قال المزي[٦]: الحديث من رواية ابن العَبْد وابن الأعرابي وابن دَاسَه، ولم يذكره أبو القاسم.

(**قال أبو داود: وهذا**) الحديثُ (**أنكَرُها**) أي: أنكرُ الرِّواية.

قلت: ولا يُعلَم وجهُ النكارة، بل إسناده قويٌّ وليس بمخالِفٍ لرواية الثِّقات.

(**فحَلَّ**) يقال: حَلَلْتُ العُقدة حَلًّا، من باب قَتَل (**حُبْوَتَه**) أي: احتِباءه. قال في «النهاية»[٧]:

(*) في نسخة على هامش الأصل: (مزمار راعٍ).

(١) انظر «الجرح والتعديل»: (٢/ ٣٩).

(٢) انظر «الجرح والتعديل»: (٥/ ٢٤).

(٣) ويقال أيضاً: عُمر. انظر «التقريب»: ١٢٦٦، وأصولَه.

(٤) انظر «تهذيب الكمال»: (٦/ ٢٨٣).

(٥) انظر «الثقات» للعجلي: (٢/ ٣٠٧)، و«الطبقات الكبرى» لابن سعد: (٧/ ٤٧٧)، و«تهذيب الكمال»: (٢٩/ ٢١٣ و٢١٤).

(٦) في «تحفة الأشراف»: ٨٥١٠.

(٧) «النهاية»: (حبا).

يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الغِنَاءَ يُنْبِتُ النِّفَاقَ فِي القَلْبِ».

يقال: احتَبَى يحتَبِي احتباءً، والاسم: الحبوة بالكسر والضمِّ[١]، ومنه الحديث: أنه نهى عن الحُبْوَة يوم الجمعة والإمامُ يخطب[٢]. انتهى.

«**إنَّ الغِناء يُنبِتُ النِّفاقَ في القَلْب**» قال ابن القيم[٣]: أمَّا تسميته مُنبِت النفاق، فثبت عن ابن مسعود أنه قال: الغِناء يُنبِت النفاقَ في القلب كما يُنبِت الماءُ الزرعَ، والذِّكر يُنبِت الإيمانَ في القلب كما يُنبِت الماء الزرعَ[٤]. وقد رواه ابن أبي الدنيا عنه مرفوعاً في كتاب «ذم الملاهي»[٥]، والموقوف أصحُّ.

وهذا أدلُّ دليلٍ على فقه الصحابة في أحوال القلوب وأدْوَائها وأدويَتها، وأنهم أطباء القلوب.

واعلم أنَّ للغِناء خواصَّ؛ فمنها أنه يُلهي القلبَ ويصُدُّه عن فهم القرآن وتدبُّرِه والعملِ بما فيه، فإنَّ القرآن والغِناء لا يجتمعان في القلب؛ لما بينهما من التَّضادِّ، فالقرآن يَنهَى عن اتِّباع الهوى ويأمر بالعِفَّة ومُجانَبة الشَّهوات وأسبابِ الغَيِّ، والغناء يأمُرُ بضِدِّ ذلك ويُحَسِّنه ويُهَيِّج النفوسَ إلى شهوات الغَيِّ.

قال بعض العارفين: السماع يُورِث النفاقَ في قومٍ، والعنادَ في قومٍ، والتكذيبَ في قومٍ، والفجورَ في قومٍ، وأكثرُ ما يُورِث عِشْقَ الصُّوَر واستحسانَ الفواحش، وإدمانُه يُثقِّل القرآنَ على القلب ويُكَرِّهُه على السمع.

وسِرُّ المسألة: أنَّ الغِناء قرآنُ الشيطان، فلا يجتمع هو وقرآنُ الرحمن في قلبٍ، وهذا معنى النِّفاق.

وأيضاً فإنَّ أساس النِّفاق أن يخالِف الظاهرُ الباطنَ، وصاحبُ الغِناء بين أمرَين؛ إمَّا أن يَتهتَّك[٦] فيكون فاجراً، أو يُظهِر النُّسُك فيكون منافقاً، فإنه يُظهِر الرغبةَ في الله والدار الآخرة، وقلبُه يغلي بالشهوات ومحبةِ ما يُنافي الدِّينَ من اللَّهو والآلات.

---

(١) والفتح أيضاً، ويقال: الحِبْية. انظر «القاموس المحيط» و«لسان العرب»: (حبا).

(٢) أخرجه أبو داود: ١١١٢، والترمذي: ٥٢١، وأحمد: ١٥٦٣٠، من حديث معاذ بن أنس الجهني، وإسناده ضعيف.

(٣) في «إغاثة اللهفان»: (١/ ٢٤٧-٢٥٠).

(٤) أخرجه ابن أبي الدنيا في «ذم الملاهي»: ٣٠، والبيهقي في «السنن الكبرى»: (١٠/ ٢٢٣).

(٥) برقم: ٣٩.

(٦) في الأصل: «ينهتك»، والمثبت من «إغاثة اللهفان»: (١/ ٢٥٠).

. . . .

وأيضاً فمن علامات النِّفاق: قِلَّةُ ذِكر الله، والكَسَلُ عند القيام إلى الصلاة، ونَقْرُ الصلاة، وهذه صِفة المفتونين بالغِناء.

وأيضاً المنافق يُفسِد من حيثُ يظنُّ أنه يُصلِح، كما أخبر الله عن المنافقين، وصاحبُ السماع يُفسِد قلبَه وحالَه من حيثُ [يظنُّ][1] أنه يُصلِحه، والمغنِّي يَدعُو القلبَ إلى فتنة الشهوات، والمنافق يدعوها إلى فتنة الشُّبُهات.

قال الضَّحَّاك: الغِناء مَفسَدةٌ للقلب مَسخَطةٌ للرَّبِّ[2].

وكتب عمر بن عبد العزيز إلى مؤدِّب ولدِه: بلغني عن الثقات أنَّ صوتَ المعازِف واستماعَ الأغاني يُنبِت النفاق في القلب كما يَنبُت العُشبُ على الماء. انتهى كلامه مختصراً من «الإغاثة».

وحديث عبد الله بن مسعود ليس من رواية اللُّؤْلُؤي.

وقال المزي في «الأطراف»[3]: لم يذكره أبو القاسم، وهو في رواية أبي الحسن بن العَبْد وغيره. انتهى.

قال الشوكاني[4]: قد اختُلف في الغِناء مع آلةٍ من آلات الملاهي وبدونها، فذهب الجمهور إلى التحريم، وذهب أهل المدينة ومَن وافقهم من علماء الظاهر وجماعة من الصُّوفية إلى الترخيص في السماع ولو مع العُود واليَراع[5].

كذا قال الشوكاني في «النَّيل»، وقد أشبَعَ الكلامَ في هذه المسألة في ذلك الكتاب إشباعاً حسناً، وقال في آخر كلامه: وإذا تقرَّر جميعُ ما حرَّرناه من حُجَج الفريقَين، فلا يخفى على الناظِر أنَّ محلَّ النِّزاع إذا خرج عن دائرة الحرام لم يخرج عن دائرة الاشتباه، والمؤمنون وقَّافون عند الشُّبُهات كما صرَّح به الحديث الصحيح: «**ومَن تركها فقد استَبرَأ لعِرْضه ودِينه، ومَن حامَ حَول الحِمى يُوشِك أن يَقَعَ فيه**»[6]، ولا سيَّما إذا كان مشتملاً على ذِكر القُدُود والخُدود والجَمال

---

(١) من «إغاثة اللهفان»: (١/ ٢٥٠).

(٢) أخرجه ابن أبي الدنيا في «ذم الملاهي»: ٦٠.

(٣) «تحفة الأشراف»: ٩٣١٦.

(٤) في «نيل الأوطار»: (٨/ ١١٣).

(٥) اليراع: القَصَب، وهو الناي.

(٦) أخرجه البخاري: ٥٢، ومسلم: ٤٠٩٤، وأحمد: ١٨٣٧٤، من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه، وذكره الشارح هنا - تبعاً للشوكاني - بالمعنى.

. . . .

والدَّلَال والهَجْر والوِصَال، فإنَّ سامعَ ما كان كذلك لا يَخلُو عن بَلِيَّةٍ، وإن كان من التَّصَلُّب في ذات الله على حدٍّ يَقصُر عنه الوصف.

وكم لهذه الوسيلة الشيطانية من قتيلٍ دَمُه مَطْلُولٌ، وأسير بهُمُوم غَرامِه وهُيَامِه مَكبُولٌ، نسأل الله السَّدادَ والثَّبات[(١)].

قلت: وأخرج البخاريُّ[(٢)] في كتاب الأشربة، عن عبد الرحمن بن غَنْم قال: حدثني أبو عامر - أو: أبو مالك - الأشعريُّ، سمع النبيَّ ﷺ يقول: «**ليكونَنَّ من أُمَّتي أقوامٌ يستحلُّون الحِرَ[(٣)] والحَرِيرَ، والخَمرَ والمعازِف**».

وأخرج ابن ماجه[(٤)] في كتاب الفتن بإسناد صحَّحه ابنُ القيم، عن أبي مالكٍ الأشعريِّ قال: قال رسول الله ﷺ: «**لَيَشرَبَنَّ ناسٌ من أمَّتي الخمرَ، يُسَمُّونها بغير اسمها، يُعزَف على رؤوسهم بالمعازِف والمُغنِّيات، يَخسِفُ اللهُ بهم الأرضَ، ويجعلُ منهم القِرَدة والخنازير**». انتهى.

والمعازف جمع مِعْزَفة: وهي آلات الملاهي.

ونقل القُرطبي عن الجَوهريِّ أنَّ المعازف: الغناء، والذي في «صِحَاحِه»[(٥)] أنها اللهو، وقيل: صوتُ الملاهي.

وفي «حواشي الدمياطي»: المَعازِف: الدُّفوف وغيرُها مما يُضرَب به. ويُطلَق على الغِناء عَزْفٌ، وعلى كلِّ لعبٍ عَزْفٌ.

وأخرج أحمد[(٦)] عن عبد الله بن عمرَ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**إنَّ الله حرَّم الخمرَ والميسِر والكُوبَة والغُبَيراء، وكلُّ مُسكِرٍ حرامٌ**». انتهى.

---

(١) انظر «نيل الأوطار»: (٨/١١٨-١١٩).

(٢) في «صحيحه»: ٥٥٩٠ تعليقاً بصيغة الجزم، ووصله ابن حبان: ٦٧٥٤، والطبراني في «الكبير»: ٣٤١٧، وتمام في «مسند المُقِلِّين»: ٨، والبيهقي في «السنن الكبرى»: (١٠/٢٢١).

(٣) في هامش الأصل: «أي: الفَرْج».

(٤) في «سننه»: ٤٠٢٠.

(٥) «الصحاح»: (عزف).

(٦) في «مسنده»: ٦٥٩١، لكن من حديث عبد الله بن عَمرو، وهو صحيح لغيره، وقوله: «كل مسكر حرام» هذه القطعة فقط أخرجها أحمد: ٤٦٤٥ من حديث ابن عمر.

. . . .

والكُوبَة: هي الطَّبل، كما رواه البيهقي[١] من حديث ابن عباس.

والغُبَيراء اختُلِف في تفسيرها، فقيل: الطُّنبُور، وقيل: العُود، وقيل: البَرْبَط[٢]، قال ابن الأعرابي: الكُوبَة: النَّرْد.

وأخرج الترمذي[٣] عن عِمران بن الحُصَين أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**في هذه الأمة خسف ومَسْخٌ وقَذْفٌ**» فقال رجل من المسلمين: يا رسول الله، ومتى ذلك؟ قال: «**إذا ظهرت القِيَانُ[٤] والمَعازِف، وشُرِبت الخُمُور**». رواه الترمذي وقال: هذا حديث غريب.

وأخرج أحمد[٥]، عن أبي أمامة، عن النبي ﷺ قال: «**إنَّ الله بعثني رحمةً وهُدًى للعالمين، وأمرَني أن أمحَق المزاميرَ والكِبَارات[٦]** - يعني البَرابِط والمَعازِفَ - **والأوثانَ التي كانت تُعبَد في الجاهلية**». والحديث فيه ضعف.

قال ابن القيم في «الإغاثة»[٧]: وتسمِيَة الغِناء بالصَّوت الأحمَق[٨] والصَّوت الفاجر، فهي تسمية الصادق المصدوق ﷺ، أخرج الترمذيُّ[٩] من حديث ابن أبي ليلى، عن عطاء، عن جابرٍ قال: خرج النبيُّ ﷺ مع عبد الرحمن بن عَوف إلى النَّخْل، فإذا ابنُه إبراهيم يَجُود بنفسِه، فوَضَعه في حِجْرِه، ففاضت عيناه، فقال عبد الرحمن: أتبكي وأنت تنهى الناس؟ قال: «**إنِّي لم أنهَ عن البُكاء، وإنما نهيتُ عن صَوتَين أحمَقَين فاجرَين: صوتٍ عند نَغْمَة لَهْوٍ ولَعِبٍ ومَزَامِير الشيطان، وصوتٍ**

---

(١) في «الكبرى»: (٨/ ٣٠٣) و(١٠/ ٢٢١).

(٢) وهي مَلهاةٌ تُشبِه العُود. «النهاية»: (بربط).

(٣) في «جامعه»: ٢٣٥٩، وإسناده ضعيف.

(٤) القِيان: الإماء المغنِّيات. «النهاية»: (قين).

(٥) في «مسنده»: ٢٢٢١٨، وإسناده ضعيف جدًّا.

(٦) كذا في الأصل، وهي جمع كَبَر، وهو الطبل، كجَمَل وجِمَال وجِمَالات. «النهاية»: (كنر). ووقع في «المسند»: «الكِنَّارات» - وتحرَّف في الطبعة الميمنية للمسند إلى «الكفارات» - والكِنَّارات - بالكسر والشدِّ وتُفتَح -: العِيدان أو الدُّفوف أو الطُّبول أو الطَّنَابِير. كذا في «القاموس المحيط»: (كنر).

(٧) «إغاثة اللهفان»: (١/ ٢٢٤-٢٢٧ و٢٥٤).

(٨) تصحف في الأصل إلى «الأجمق» بالجيم.

(٩) في «جامعه»: ١٠٢٧، وقوله: «صوتٍ عند نَغْمَة لَهْوٍ ولَعِبٍ ومَزَامِير الشيطان» ليس في رواية الترمذي، وثبت في رواية البيهقي في «السنن الكبرى»: (٤/ ٦٩).

. . . .

عند مُصِيبةٍ، خَمْشِ وُجُوهٍ، وشَقِّ جُيُوبٍ، ورَنَّة». الحديث قال الترمذي: حديثٌ حَسَن.

فانظر إلى هذا النهي المؤكِّد تسميةَ الغِناء صوتاً أحمقاً، ولم يقتصِر على ذلك حتى سمَّاه مزاميرَ الشيطان. وقد أقرَّ النبيُّ ﷺ أبا بكر على تسمية الغِناء مَزمُور الشيطان.

قال ابنُ القيم رحمه الله: ومن مكايد عدوِّ الله التي كاد بها هو مَن قلَّ نصيبُه من العِلم والعَقْل والدِّين، وصادَ بها قلوبَ الجاهلين والمُبطِلين سماعُ المُكاء والتَّصدِية والغِناء، حتى كانت مزاميرُ الشيطان أحبَّ إليهم من آيات القرآن، وبلغ منهم أملَه من الفسوق والعِصيان، ولم يزَلْ أنصارُ الإسلام وطوائفُ الهُدى يُحذِّرون من هؤلاء واقتفاء سبيلهم والمشيِ على طريقتهم المخالفة لإجماع أئمة الدِّين، كما ذكره الإمام أبو بكر الطُّرْطُوشي في خطبة كتابه في «تحريم السماع»[1] قال: أمَّا مالكٌ فإنه نهى عن الغناء وعن استماعه وقال: إذا اشترى جاريةً فوجدَها مُغنيةً فله أن يردَّها بالعَيب.

وسُئل عمَّا يُرخِّص فيه أهلُ المدينة من الغِناء فقال: إنما يفعله عندنا الفُسَّاق.

وأما أبو حنيفة فإنه يكره الغِناء ويجعلُه من الذُّنوب، وكذلك مذهب أهل الكُوفة: سفيان وحمَّاد وإبراهيم والشَّعْبي وغيرُهم، ولا نعلم خلافاً بين أهل البصرة أيضاً في المَنْع منه.

وأبو حنيفة أشدُّ الأئمة قولاً فيه، ومذهبه فيه أغلَظ المذاهب، وقد صرَّح أصحابه بتحريم سماع الملاهي كلِّها؛ المِزْمار والدُّف، حتى الضَّربِ بالقضيب، وأنه معصيةٌ يوجِب الفِسْق، وتُرَدُّ به الشهادة، بل قالوا: التلذُّذ به كفر. هذا لفظهم.

قالوا: ويجب عليه أن يجتهد في أن لا يَسمَعه إذا مرَّ به أو كان في جِواره.

وقال أبو يوسف في دارٍ يُسمَع فيها صوتُ المَعازِف والملاهي: ادخُلْ فيها بغير إذنِهم؛ لأنَّ النهيَ عن المُنكَر فرضٌ، فلو لم يَجُز الدخول بغير إذنٍ لَامْتَنع الناسُ من إقامة الفَرْض.

وأمَّا الشافعي فقال في كتاب «القضاء»[2]: إنَّ الغِناء لهوٌ مكروهٌ يُشبِه الباطلَ.

وصرَّح أصحابُه العارفون بمذهبه بتحريمه، وأنكروا على من نَسَب إليه حِلَّه كالقاضي أبي الطيِّب الطبري وابن الصَّبَّاغ.

---

(١) «تحريم الغناء والسماع» لأبي بكر الطرطوشي ص١٦١-١٦٣.

(٢) وهو «أدب القضاء» من كتابه «الأم»: (٦/ ٢٢٦).

. . . .

قال الشيخ أبو إسحاق في «التنبيه»[١]: ولا تصحُّ الإجارة على منفعةٍ مُحرَّمة كالغِناء والزَّمْر وحملِ الخمر، ولم يذكر فيه خلافاً.

وأمَّا الإمام أحمد، فقال عبد الله ابنُه: سألت أبي عن الغِناء فقال: الغِناء يُنبِت النفاقَ في القلب، لا يُعجِبُني، ثم ذكر قول مالك: إنما يفعلُه عندنا الفُسَّاق.

قال عبد الله: وسمعت أبي يقول: سمعت القَطَّان يقول: لو أنَّ رجلاً عمل بكلِّ رُخصة؛ بقولِ أهل الكُوفة في النَّبيذ، وأهلِ المدينة في السَّماع، وأهلِ مكة في المُتعَة، لكان فاسقاً.

وقال سليمان التيمي: لو أخذتَ برخصة كلِّ عالمٍ أو زَلَّة كلِّ عالمٍ، اجتَمَع فيك الشَّرُّ كلُّه. انتهى كلام ابن القيم من «الإغاثة» مختصراً. وقد أطالَ الكلامَ فيه وأجادَ.

وفي «تفسير الإمام ابن كثير» تحت قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشۡتَرِي لَهۡوَ ٱلۡحَدِيثِ﴾ الآية [لقمان: ٦]، لمَّا ذكر الله تعالى حالَ السُّعداء؛ وهم الذين يهتدون بكتاب الله، وينتفعون بسماعه، عَطَف بذِكْر حال الأشقياء الذين أعرَضوا عن الانتفاع بسماع كلام الله، وأقبلوا على استماع المزامير والغِناء بالألحان وآلات الطَّرَب.

أخرج ابن جرير[٢] من طريق سعيد بن جُبير، عن أبي الصَّهْباء أنه سمع عبدَ الله بنَ مسعود وهو يُسأَل عن هذه الآية: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشۡتَرِي لَهۡوَ ٱلۡحَدِيثِ﴾، فقال عبد الله بن مسعود: الغِناء، والله الذي لا إله إلا هو، يُردِّدها ثلاثَ مَرَّات. وكذا قال ابن عباس وجابر وعكرمة وسعيد بن جبير ومجاهد ومكحول وعمرو بن شعيب وعلي بن بَذِيمة.

وقال الحسن البصري: نزلت هذه الآية: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشۡتَرِي لَهۡوَ ٱلۡحَدِيثِ﴾ في الغناء والمزامير. انتهى كلامه مختصراً.

وفي كتاب «المستطرف» في مادة (عجل)[٣]، نقل القرطبيُّ عن سيدي أبي بكر الطُّرْطُوشي رحمهما الله تعالى أنه سُئل عن قَومٍ يجتمعون في مكان فيقرؤون من القرآن، ثم يُنشَد لهم الشِّعر فيرَقُصون ويَطرَبُون، ثم يُضرَب لهم بعد ذلك بالدُّفِّ والشَّبَّابة، هل الحضور معهم حلال أم حرام؟

---

(١) «التنبيه في الفقه الشافعي» ص١٢٣.

(٢) في «تفسيره»: (١٨/ ٥٣٤-٥٣٨).

(٣) «المستطرف» للأبشيهي ص٣٦٥.

. . . .

فقال: مذهب الصوفيَّة أنَّ هذه بَطالَة وجَهالة وضَلالة، وما الإسلامُ إلا كتابُ الله وسُنَّة رسولِه، وأمَّا الرَّقْص والتواجُد، فأوَّل مَن أحدَثَه أصحابُ السامِريِّ لمَّا اتخذوا العِجْل، فهذه الحالة هي حالة عبادةِ العِجْل، وإنما كان النبيُّ ﷺ مع أصحابه في جلوسهم كأنما على رؤسهم الطَّير، مع الوَقار والسكينة، فينبغي لوُلاة الأمر وفُقهاء الإسلام أن يمنعوهم من الحضور في المساجد وغيرِها، ولا يحلُّ لأحدٍ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يَحضُر معهم، ولا يُعينُهم على باطلهم. هذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة ومالك وأحمد بن حنبل رحمهم الله تعالى. انتهى.



٦٠ ـ بَابُ الحُكْمِ فِي المُخَنَّثِينَ

٤٩٥٥ ـ حَدَّثَنَا هَارُونُ بنُ عَبْدِ اللهِ وَمُحَمَّدُ بنُ العَلَاءِ أَنَّ أَبَا أُسَامَةَ أَخْبَرَهُمْ، عَنْ مُفَضَّلِ بنِ يُونُسَ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، عَنْ أَبِي يَسَارٍ القُرَشِيِّ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ، عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ** أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُتِيَ بِمُخَنَّثٍ قَدْ خَضَبَ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ بِالحِنَّاءِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**مَا بَالُ هَذَا؟**»، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، يَتَشَبَّهُ بِالنِّسَاءِ، فَأُمِرَ بِهِ، فَنُفِيَ إِلَى النَّقِيعِ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَلَا نَقْتُلُهُ؟ قَالَ: «**إِنِّي نُهِيتُ عَنْ قَتْلِ المُصَلِّينَ**».

قَالَ أَبُو أُسَامَةَ: وَالنَّقِيعُ: نَاحِيَةٌ عَنِ المَدِينَةِ، وَلَيْسَ بِالبَقِيعِ.

(باب الحُكم في المُخَنَّثين)

المخنث بكسر النون وفتحها: مَن يُشبِه النساءَ في أخلاقه وكلامه وحركاته، فإن كان من أصل الخِلْقة لم يكن عليه لَومٌ، وعليه أن يتكلَّف إزالةَ ذلك، وإن كان بقَصدٍ منه وتَكلُّفٍ له، فهو المذموم.

(**أُتِيَ**) بصيغة المجهول (**فنُفِيَ**) بالبناء للمفعول، أي: أُخرج (**إلى النَّقِيع**) بالنون مفتوحة ثم قاف مكسورة: موضعٌ ببلاد مُزَينة على ليلتين من المدينة، وهو نَقِيع الخَضِمات الذي حماه عمرُ، أو متغايران. كذا في «القاموس»[1].

«**إنِّي نُهيتُ عن قَتْلِ المُصَلِّين**» قال المُناوي[2]: يعني المؤمنين، سمَّاهم به؛ لأنَّ الصلاة أظهرُ الأفعال الدَّالَّة على الإيمان.

(**وليس بالبقيع**) أي: بالموحَّدة.

قال المنذري[3]: في إسناده أبو يسار القُرَشي، سُئل عنه أبو حاتم الرازي[4] فقال: مجهول، وأبو هاشم قيل: هو ابن عمِّ أبي هريرة.

---

(١) «القاموس المحيط»: (نقع).

(٢) في «فيض القدير»: (٣/ ٢١).

(٣) في «مختصره»: (٧/ ٢٤٠).

(٤) انظر «الجرح والتعديل» لابنه: (٩/ ٤٦٠).

٤٩٥٦ ـ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ هِشَامِ بنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا وَعِنْدَهَا(*) مُخَنَّثٌ، وَهُوَ يَقُولُ لِعَبْدِ اللهِ أَخِيهَا: إِنْ يَفْتَحِ اللهُ الطَّائِفَ غَداً، دَلَلْتُكَ عَلَى امْرَأَةٍ تُقْبِلُ بِأَرْبَعٍ وَتُدْبِرُ بِثَمَانٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَخْرِجُوهُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: المَرْأَةُ كَانَ لَهَا أَرْبَعُ عُكَنٍ فِي بَطْنِهَا.

(**إنْ يَفتَح اللهُ الطائفَ**) أي: حِصْنَه (**دَلَلْتُكَ**) وفي رواية البخاري ومسلم[١]: أدلُّك (**على امرأةٍ تُقبِلُ بأربعٍ وتُدبِرُ بثَمَانٍ**) أي: أربع عُكَنٍ وثمانِ عُكَنٍ، معناه أنَّ لها أربعَ عُكَنٍ تُقبِل بهنَّ، من كلِّ ناحيةٍ اثنتان، ولكلِّ واحدةٍ طَرَفان، فإذا أدبرَت صارت الأطرافُ ثمانية.

«**أخرجوهم**» أي: المخنَّثين «**من بيوتكم**» قال القاري[٢]: الخِطاب بالجَمعِ المُذكَّر تعظيماً لأمَّهات المؤمنين.

(**قال أبو داود**) أي: مفسِّراً لقوله: تُقبِل بأربعٍ . . . إلخ (**كان لها أربعُ عُكَنٍ**) جمع عُكْنَة بالضمِّ: وهو ما انطوى وتثنَّى من لحمِ البَطنِ سِمَناً.

قال المنذري[٣]: وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه[٤].

والمخنَّث اسمه: هِيْت، بكسر الهاء وسكون الياء آخر الحروف وبعدها تاء ثالث الحروف، هكذا ذكره البخاري وغيره، وقيل: اسمه ماتِع، وقيل: إنه هِنْب، بالهاء وبعدها نون ساكنة وباء موحَّدة، وذكر بعضهم أنَّ هِيتاً وهِنْباً وماتِعاً أسماء لثلاثة من المُخنَّثين كانوا على عهد رسول الله ﷺ ولم يكونوا يُزَنُّون[٥] بالفاحشة الكُبرى، إنما كان تأنيثهم ليناً في القَول وخِضاباً في الأيدي والأرجُل كخِضاب النِّساء ولَعِباً كلَعِبهم.

(*) في نسخة على هامش الأصل: (وعندهم).

(١) البخاري: ٥٢٣٥، ومسلم: ٥٦٩٠.

(٢) في «مرقاة المفاتيح»: (٥/ ٢٠٥٧).

(٣) في «مختصره»: (٧/ ٢٤١).

(٤) البخاري: ٤٣٢٤، ومسلم: ٥٦٩٠، والنسائي في «الكبرى»: ٩٢٠١، وابن ماجه: ١٩٠٢ و٢٦١٤. وهو في «مسند أحمد»: ٢٦٦٩٩.

(٥) في هامش الأصل: «يُتَّهمُون».

٤٩٥٧ ـ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَعَنَ المُخَنَّثِينَ مِنَ الرِّجَالِ، وَالمُتَرَجِّلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ، قَالَ: «وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ، وَأَخْرِجُوا فُلَاناً وَفُلَاناً»، يَعْنِي المُخَنَّثِينَ.

والمرأة: بادية، بباء موحَّدة وبعد الألف دالٌ مهمَلة وياء آخر الحروف مفتوحة وتاء تأنيث، وقيل فيها: بادنَة، بعد الدال المهملة نون، والمشهور بالياء، وأبوها: غَيْلان بن سلمة الثقفي الذي أسلم وتحته عشرُ نِسوة.

(والمترجِّلات من النساء) أي: المتشبِّهات بهم زِيًّا وهَيئةً ومِشيةً ورَفْعَ صَوتٍ ونحوَها، لا رأياً وعِلماً، فإن التشبُّه بهم محمودٌ كما رُوي أنَّ عائشة ﵂ كانت رَجُلةَ الرَّأيِ، أي: رأيُها كرأيِ الرِّجال. على ما في «النهاية»[(١)].

(قال) أي: خِطاباً عامًّا **«وأخرجوهم من بيوتكم»** قال القاري[(٢)]: أي مساكِنكم أو بَلَدِكم.

وفي أحاديث الباب: منعُ المخنَّث من الدخول على النِّساء، ومنعِهنَّ من الظُّهور عليه، وبيانُ أنَّ له حُكمَ الرِّجال الفُحول الراغبين في النِّساء في هذا المعنى، وكذا حُكم الخَصِيِّ والمَجْبُوب ذَكَرُه.

قال المنذري[(٣)]: وأخرجه البخاري والترمذي والنسائي وابن ماجه[(٤)]. وقد تقدم في كتاب اللباس[(٥)].



---

(١) «النهاية»: (رجل).

(٢) في «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٢٨١٨).

(٣) في «مختصره»: (٧/ ٢٤٢).

(٤) البخاري: ٥٨٨٦، والترمذي: ٢٩٩٢، والنسائي في «الكبرى»: ٩٢٠٧، وابن ماجه: ١٩٠٤. وهو في «مسند أحمد»: ١٩٨٢.

(٥) برقم: ٤١٢٠.

٦١ - بَابُ اللَّعِبِ بِالبَنَاتِ

٤٩٥٨ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ هِشَامِ بنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ **عَائِشَةَ** قَالَتْ: كُنْتُ أَلْعَبُ بِالبَنَاتِ، فَرُبَّمَا دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَعِنْدِي الجَوَارِي، فَإِذَا دَخَلَ خَرَجْنَ، وَإِذَا خَرَجَ دَخَلْنَ.

٤٩٥٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَوْفٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بنُ أَيُّوبَ قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَارَةُ بنُ غَزِيَّةَ أَنَّ مُحَمَّدَ بنَ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَهُ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ **عَائِشَةَ** قَالَتْ: قَدِمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنْ غَزْوَةِ تَبُوكٍ - أَوْ: خَيْبَرَ - وَفِي سَهْوَتِهَا سِتْرٌ، فَهَبَّتِ

(باب اللَّعِب بالبَنَات)

جمع البنت، والمراد بها اللُّعَبُ التي تَلعَب بها الصِّبْية.

(كنتُ ألعَب بالبَنات) أي: باللُّعَب (وعندي الجَوَاري) جمعُ جاريةٍ (فإذا دخل خَرَجْن) أي: إذا دخل ﷺ خرجَتْ تلك الجَوَاري حياءً منه وهيبةً.

قيل: معنى الحديث اللَّعِبُ مع البنات، أي: الجواري، والباء بمعنى (مع).

قال الحافظ[١]: ويردُّه ما أخرجه ابن عُيَينة في «الجامع» في هذا الحديث: وكُنَّ جواري يأتِينَ فيَلعَبْن بها معي.

وفي رواية جرير عن هشام: كنتُ ألعبُ بالبَنات؛ وهُنَّ اللُّعَب. أخرجه أبو عوانة[٢].

قال المنذري[٣]: وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه[٤].

(أو خَيبرَ) شكٌّ من الراوي (وفي سَهْوَتها) بفتح السِّين المهملة، أي: صُفَّتِها قُدَّام البيت، وقيل: بَيت صغيرٌ مُنحدِر في الأرض قليلاً شبيهٌ بالمِخدَع، وقيل: هو شبيهٌ بالرَّفِّ والطَّاقِ يُوضَع فيه

---

(١) في «فتح الباري»: (١٠/ ٥٢٧).

(٢) في «مستخرجه»: ٤٢٧٠، لكن من طريق جرير عن الأعمش، أما طريق جرير عن هشام فأخرجها مسلم: ٦٢٨٨.

(٣) في «مختصره»: (٧/ ٢٤٢).

(٤) البخاري: ٦١٣٠، ومسلم: ٦٢٨٧، والنسائي: ٣٣٧٨، وابن ماجه: ١٩٨٢. وهو في «مسند أحمد»: ٢٤٢٩٨.

الرِّيحُ فَكَشَفَتْ نَاحِيَةَ السِّتْرِ عَنْ بَنَاتٍ لِعَائِشَةَ لُعَبٍ، فَقَالَ: «**مَا هَذَا يَا عَائِشَةُ؟**»، قَالَتْ: بَنَاتِي. وَرَأَى بَيْنَهُنَّ فَرَساً لَهَا جَنَاحَانِ مِنْ رِقَاعٍ، فَقَالَ: «**مَا هَذَا الَّذِي أَرَى وَسْطَهُنَّ؟**»، قَالَتْ: فَرَسٌ، قَالَ: «**وَمَا هَذَا الَّذِي عَلَيْهِ؟**»، قُلْتُ(*): جَنَاحَانِ، قَالَ: «**فَرَسٌ لَهُ جَنَاحَانِ؟!**»، قَالَتْ: أَمَا سَمِعْتَ أَنَّ لِسُلَيْمَانَ خَيْلاً لَهَا أَجْنِحَةٌ؟ قَالَتْ: فَضَحِكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حَتَّى رَأَيْتُ نَوَاجِذَهُ.

الشيءُ. كذا في «النهاية»[١].

(**فكَشَفَتْ**) أي: أظهَرَتْ (**ناحيةَ السِّتر**) أي: طَرَفَه (**لُعَبٍ**) بضمٍّ ففتحٍ، بدل من (بنات) أو بيان (**ورأى**) أي: النبيُّ ﷺ (**بينهُنَّ**) أي: بين البنات (**له**) أي: للفَرَس (**من رِقَاعٍ**) بكسر الراء، جمعُ رُقْعة، وهي الخِرقة وما يُكتَب عليه.

«**وَسْطَهُنَّ**» بالسكون. قال في «المصباح»[٢]: الوَسْط بالسكون، بمعنى (بين)، نحو: جلستُ وَسْطَ القومِ، أي: بينهم.

(**قال: «فَرَسٌ له جَنَاحانِ؟!»**) بحذف الاستفهام (**حتى رأيتُ نواجِذَه**) أي: أواخر أسنانه.

واستُدِلَّ بهذا الحديث والذي قبلَه على جواز اتِّخاذ صُوَرِ البنات واللُّعَب من أجل لَعِبِ البنات بهنَّ، وخُصَّ ذلك من عموم النهيِ عن اتِّخاذ الصُّوَر، وبه جزم عِياضٌ ونقلَه عن الجمهور، وأنهم أجازوا بَيعَ لُعَبٍ للبنات لتدريبهنَّ من صِغَرهنَّ على أمر بيوتهنَّ وأولادهنَّ. قال: وذهب بعضهم إلى أنه منسوخ. كذا في «فتح الباري»[٣].

قال المنذري[٤]: وأخرجه النسائي[٥].

(*) في نسخة على هامش الأصل: (قالت).

(١) «النهاية»: (سها).

(٢) «المصباح المنير»: (وسط).

(٣) «فتح الباري»: (١٠/ ٥٢٧).

(٤) في «مختصره»: (٧/ ٢٤٢).

(٥) النسائي في «الكبرى»: ٨٩٠١، وهو صحيح.

٦٢ ـ بَابٌ فِي الأُرْجُوحَةِ

٤٩٦٠ ـ حَدَّثَنَا مُوسَى بنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ (ح). وَحَدَّثَنَا بِشْرُ بنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، قَالَا: حَدَّثَنَا هِشَامُ بنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ **عَائِشَةَ** قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ تَزَوَّجَنِي وَأَنَا بِنْتُ سَبْعٍ ـ أَوْ: سِتٍّ ـ فَلَمَّا قَدِمْنَا المَدِينَةَ أَتَيْنَ نِسْوَةٌ ـ وَقَالَ بِشْرٌ: فَأَتَتْنِي أُمُّ رُومَانَ ـ وَأَنَا عَلَى أُرْجُوحَةٍ، فَذَهَبْنَ بِي، وَهَيَّأْنَنِي وَصَنَعْنَنِي، فَأُتِيَ بِي رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَبَنَى بِي وَأَنَا ابْنَةُ تِسْعٍ، فَوَقَفَتْ بِي عَلَى البَابِ، فَقُلْتُ: هِيهْ هِيهْ ....

(بابٌ في الأُرْجُوحَة)

بضمِّ الهمزة: هي خشبةٌ يَلعَب عليها الصِّبيان والجَواري الصِّغار، يكون وَسَطُها على مكانٍ مُرتفِع، ويجلِسون على طرفَيها ويُحَرِّكونها فيرتفعُ جانبٌ منها وينزِل جانبٌ. قاله النووي[(١)].

وفي «المجمع»[(٢)]: الأُرجُوحة: حَبلٌ يُشَدُّ طَرَفاه في مَوضعٍ عالٍ، ثم يَركَبه الإنسانُ ويُحرَّك وهو فيه.

(حدثنا حماد) هو ابن سلمة **(وحدثنا بِشْرُ بن خالد)** العسكريُّ **(حدثنا أبو أسامة)** هو حماد بن أسامة.

(فأَتَتْنِي أمُّ رُومَانَ) بضمِّ الراء وسكون الواو، هي أمُّ عائشة رضي الله عنهما **(فهَيَّأْنَني[(٣)] وصَنَعْنَني)** وفي رواية مسلم[(٤)] وكذا في الرواية الآتية[(٥)]: (فغسلنَ رأسي وأصلَحْنَني)، وضمير الجمع يرجع إلى النِّسوة.

(فبَنَى بي) أي: دَخَل بي **(وأنا ابنةُ تِسْعٍ)** الواو للحال **(فوَقَفَت بي)** الباء للتعدية، أي: أوقفَتْنِي أُمُّ رُومَانَ **(فقُلتُ: هِيهْ هِيهْ)** وفي رواية مسلم[(٦)]: فقلتُ: هَهْ هَهْ، حتى ذَهَب نَفَسي.

قال النووي[(٧)]: بإسكان الهاء الثانية، وهي كلمة يقولها المَبْهُور حتى يتراجَع إلى حالِ سُكُونه.

---

(١) في «شرحه على مسلم»: (٥/ ٥٣). (٢) «مجمع بحار الأنوار»: (٢/ ٢٨٨).

(٣) كذا في الشرح، ووقع في المتن: «وهيَّأْنني» بالواو.

(٤) في «صحيحه»: ٣٤٧٩.

(٥) برقم: ٤٩٦١.

(٦) في «صحيحه»: ٣٤٧٩.

(٧) في «شرحه على مسلم»: (٥/ ٥٣).

ـ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: أَيْ تَنَفَّسَتْ ـ فَأُدْخِلْتُ(*) بَيْتاً، فَإِذَا فِيهِ نِسْوَةٌ مِنَ الأَنْصَارِ، فَقُلْنَ: عَلَى الخَيْرِ وَالبَرَكَةِ.

دَخَلَ حَدِيثُ أَحَدِهِمَا فِي الآخَرِ.

٤٩٦١ ـ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، مِثْلَهُ، قَالَ: عَلَى خَيْرِ طَائِرٍ، فَسَلَّمَتْنِي إِلَيْهِنَّ، فَغَسَلْنَ رَأْسِي وَأَصْلَحْنَنِي، فَلَمْ يَرُعْنِي إِلَّا رَسُولُ اللهِ ﷺ ضُحًى، فَأَسْلَمْنَنِي إِلَيْهِ.

٤٩٦٢ ـ حَدَّثَنَا مُوسَى بنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بنُ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: فَلَمَّا قَدِمْنَا المَدِينَةَ جَاءَنِي نِسْوَةٌ وَأَنَا أَلْعَبُ عَلَى أُرْجُوحَةٍ، وَأَنَا مُجَمَّمَةٌ، فَذَهَبْنَ بِي فَهَيَّأْنَنِي وَصَنَّعْنَنِي، ثُمَّ أَتَيْنَ بِي رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَبَنَى بِي وَأَنَا بِنْتُ تِسْعِ سِنِينَ.

(قال أبو داود) أي: مُفسِّراً لقولها: (فقُلتُ: هِيهْ هِيهْ) (فأُدْخِلْتُ) أي: أمُّ رُومَانَ (فقُلنَ) أي: لأمِّ رُومَانَ ومَن معها وللعَرُوس (على الخَير والبَرَكة) أي: قدِمتُنَّ.

(دخلَ حديثُ أحدِهما) ضمير التثنية يرجع إلى موسى بن إسماعيل وبِشْر بن خالد.

(على خَيرِ طائرٍ) الطائر: الحظُّ، أي: على أفضلِ حَظٍّ (فلم يَرُعْنِي إلَّا رسولُ الله ﷺ) أي: لم يَفْجَأني ويأتِني بَغْتةً إلَّا هذا (ضُحًى) أي: في وقت الضُّحى.

قال المزي(١): هذا الحديث أخرجه أبو داود في الأدب، عن بِشْر بن خالد العَسْكري وإبراهيمَ ابنِ سعيدٍ الجوهريِّ، كلاهما عن أبي أسامة حمَّاد بن أسامة، وحديث إبراهيم بن سعيدٍ في رواية أبي سعيد بن الأعرابي وأبي بكر بن دَاسَه، ولم يذكُره أبو القاسم. انتهى.

(وأنا مُجَمَّمة) أي: وكان لي جُمَّة، وهي الشَّعر النازل إلى الأُذنَين ونحوهما.

قال المنذري(٢): وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه(٣) بنحوه مختصراً ومطولاً، وقد تقدَّم في كتاب النكاح مختصراً(٤).

(*) في نسخة على هامش الأصل: (فأَدْخَلَتْني).

(١) في «تحفة الأشراف»: ١٦٨٥٥.

(٢) في «مختصره»: (٧/ ٢٤٤).

(٣) البخاري: ٣٨٩٤، ومسلم: ٣٤٧٩، والنسائي: ٣٢٥٥، وابن ماجه: ١٨٧٦. وهو في «مسند أحمد»: ٢٦٣٩٧ و٢٦٣٩٧. .

(٤) برقم: ٢١٢٩.

٤٩٦٣ ـ حَدَّثَنَا بِشْرُ بنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنِي أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بنُ عُرْوَةَ، بِإِسْنَادِهِ فِي هَذَا الحَدِيثِ، قَالَتْ: وَأَنَا عَلَى الأُرْجُوحَةِ وَمَعِي صَوَاحِبَاتِي، فَأَدْخَلْنَنِي بَيْتاً، فَإِذَا نِسْوَةٌ مِنَ الأَنْصَارِ، فَقُلْنَ: عَلَى الخَيْرِ وَالبَرَكَةِ.

٤٩٦٤ ـ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ ـ يَعْنِي ابْنَ عَمْرٍو ـ عَنْ يَحْيَى - يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ حَاطِبٍ - قَالَ: قَالَتْ **عَائِشَةُ**: فَقَدِمْنَا المَدِينَةَ، فَنَزَلْنَا فِي بَنِي الحَارِثِ بنِ الخَزْرَجِ، قَالَتْ: فَوَاللهِ إِنِّي لَعَلَى أُرْجُوحَةٍ بَيْنَ عَذْقَيْنِ، فَجَاءَتْنِي أُمِّي فَأَنْزَلَتْنِي وَلِي جُمَيْمَةٌ. وَسَاقَ الحَدِيثَ.

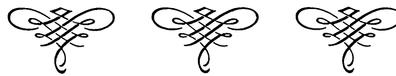
(بين عَذْقَين) أي: بين نَخلتَين. قال الخطابي[1]: العَذْق بفتح العَين: النَّخْلة، والعِذْق بكسرها: الكِبَاسَة[2].

(ولي جُمَيْمة) تصغير الجُمَّة من الشَّعر، أي: صار إلى حدِّ الجُمَّة بعد أن كان قد ذهب بالمرض.

(وساق الحديث) أي: السابق.

والحديث سكت عنه المنذري[3].

وأحاديث الباب تدلُّ على جواز اللَّعِب على الأُرْجُوحة للصِّبيان والجَواري.



---

(١) في «معالم السنن»: (٣/ ٣٠٣).

(٢) في هامش الأصل: «الكِبَاسة بالكسر: العِذْق. كذا «في القاموس».

(٣) وإسناده حسن.

٦٣ ـ بَابٌ فِي النَّهْيِ عَنِ اللَّعِبِ بِالنَّرْدِ

٤٩٦٥ ـ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ مُوسَى بنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ سَعِيدِ بنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ **أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ** أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**مَنْ لَعِبَ بِالنَّرْدِ، فَقَدْ عَصَى اللهَ وَرَسُولَهُ**».

٤٩٦٦ ـ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ **أَبِيهِ**، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**مَنْ لَعِبَ بِالنَّرْدَشِيرِ، فَكَأَنَّمَا غَمَسَ يَدَهُ فِي لَحْمِ خِنْزِيرٍ وَدَمِهِ**».

(بابٌ في النَّهيِ عن اللَّعِب بالنَّرْد)

بفتح النون وسكون الراء: لعبٌ معروفٌ، ويُسمَّى الكِعَاب والنَّرْدَشِير.

«**مَن لَعِبَ بالنَّرْد . . . إلخ**» فاللَّعِب به حرام. قال العزيزيُّ[١]: لأنَّ التعويلَ فيه على ما يُخرِجُه الكَعْبَان، أي: الحَصَا ونحوُه، فهو كالأزْلام.

قال المنذري[٢]: وأخرجه ابن ماجه[٣].

«**مَن لَعِبَ بالنَّرْدَشِير**) بكسر الشِّين وسكون التحتية بعدها راء. قال النووي[٤]: النَّرْدَشِير: هو النَّرْدُ، فالنَّرْد عَجَميٌّ مُعرَّب، وشِير معناه: حُلْوٌ.

«**فكأنَّما غَمَسَ يدَه في لحمِ خنزيرٍ ودَمِه**) أي: أدخَلَها فيهما. وفي رواية مسلم[٥]: «**صَبَغ**» مكان: (غَمَس)، قال النووي[٦]: أي: في حالِ أكلِه منهما، وهو تشبيهٌ لتحريم اللَّعِب بالنَّرْد بتحريم أكلهما.

---

(١) في «السراج المنير»: (٤/ ٣٢٦).

(٢) في «مختصره»: (٧/ ٢٤٥).

(٣) ابن ماجه: ٣٧٦٢، وهو في «مسند أحمد»: ١٩٥٥١، وهو حسن.

(٤) في «شرحه على مسلم»: (٧/ ٢٩٦).

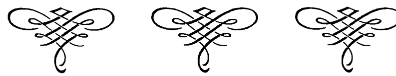
(٥) في «صحيحه»: ٥٨٩٦.

(٦) في «شرحه على مسلم»: (٧/ ٢٩٦).

. . . . ٢٢٩٧٩ . . . . ٣٧٦٣ . . . . ٥٨٩٦ . . . .

قال: والحديث حُجَّة للشافعيِّ والجمهور في تحريم اللَّعِب بالنَّرْد، وأمَّا الشِّطْرَنْج فمذهبُنا أنه مكروهٌ ليس بحرام، وهو مرويٌّ عن جماعة من التابعين، وقال مالك وأحمد: حرام، قال مالك: هو شرٌّ من النَّرْد وأَلْهَى عن الخير.

قال المنذري[١]: وأخرجه مسلم وابن ماجه[٢].



(١) في «مختصره»: (٧/ ٢٤٥).

(٢) مسلم: ٥٨٩٦، وابن ماجه: ٣٧٦٣. وهو في «مسند أحمد»: ٢٢٩٧٩.

٦٤ ـ بَابٌ فِي اللَّعِبِ بِالحَمَامِ

٤٩٦٧ ـ حَدَّثَنَا مُوسَى بنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ رَأَى رَجُلاً يَتْبَعُ حَمَامَةً، فَقَالَ: «**شَيْطَانٌ يَتْبَعُ شَيْطَانَةً**».

(بابٌ في اللَّعِب بالحَمَام)

بالفتح والتخفيف، يقال له: يقع على الذكر والأُنثى، والهاء فيه على أنه واحد من جنسٍ لا للتأنيث. كذا في «الصراح»، بالفارسية: كبوتر.

(**يَتْبَع حمامةً**) أي: يَقْفُو أثرَها لاعِباً بها (**فقال: «شيطانٌ يَتْبَع شَيْطانةً»**) إنما سمَّاه شيطاناً لمباعَدَته عن الحقِّ واشتغاله بما لا يعنيه، وسمَّاها شيطانة لأنها أَوْرَثَتْه الغَفْلَةَ عن ذِكر الله.

قال النووي: اتِّخاذ الحمام للفَرْخ والبَيض، أو الأُنْس، أو حَمْل الكُتُب، جائزٌ بلا كراهة، وأمَّا اللعبُ بها للتطيُّر، فالصَّحيح أنه مكروهٌ، فإن انضمَّ إليه قِمارٌ ونحوُه رُدَّت الشَّهادة. كذا في «المرقاة»[(١)].

قال المنذري[(٢)] وأخرجه ابن ماجه[(٣)].

وفي إسناده محمد بن عمرو بن علقمة الليثي، وقد استشهد به مسلم، ووثَّقه يحيى بن معين ومحمد بن يحيى، وقال ابن معين مَرَّة: ما زال الناس يتَّقُون حديثَه، وقال السعديُّ: ليس بالقويِّ، وغَمَزه الإمام مالك.

وقال ابن المديني: سألتُ يحيى - يعني القَطَّان - عن محمد بن عمرو بن علقمة: كيف هو؟ قال: تريد العفوَ أو تُشَدِّد؟ قلت: بل أتشدَّد، قال: فليس هو ممَّن تُريد.



---

(١) «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٢٨٥٦).

(٢) في «مختصره»: (٧/ ٢٤٦).

(٣) ابن ماجه: ٣٧٦٥. وهو في «مسند أحمد»: ٨٥٤٣.

٦٥ ـ بَابٌ فِي الرَّحْمَةِ

٤٩٦٨ ـ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ وَأَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ ـ المَعْنَى ـ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي قَابُوسَ مَوْلًى لِعَبْدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو، عَنْ **عَبْدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو**، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ: «**الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ، ارْحَمُوا أَهْلَ الأَرْضِ يَرْحَمْكُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ**».

لَمْ يَقُلْ مُسَدَّدٌ: مَوْلَى عَبْدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو، وَقَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ.

(بابٌ في الرحمة)

(**عن أبي قابُوسَ**) غير منصرف للعُجْمة والعَلَمية، قَطَع بهذا غيرُ واحد ممَّن يُعتَمد عليه. كذا في «مرقاة الصعود»[(١)].

«**الراحمون**» أي: لمَن في الأرض من آدميٍّ وحيوان لم يُؤمَر بقَتْله بالشَّفَقة عليهم والإحسان إليهم «**يرحمهم الرحمن**» أي: يُحسِن إليهم ويتفضل عليهم[(٢)]. والرَّحْمة مُقَيَّدة باتِّباع الكتاب والسُّنَّة، فإقامة الحدود والانتقام لحُرْمة الله تعالى لا يُنافي كلٌّ منهما الرحمةَ.

«**ارحموا أهلَ الأرض يَرحَمْكُم**» بالجَزْم، جواب الأمر «**مَن في السماء**» هو الله تعالى. وفي «السراج المنير»[(٣)]: وقد رُوي بلفظ: «**ارحموا أهلَ الأرض يرحمكم أهلُ السماء**»[(٤)]، والمراد بـ (أهل السماء) الملائكة، ومعنى رحمتِهم لأهلِ الأرض: دعاؤهم لهم بالرحمة والمغفرة، كما قال تعالى: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَن فِي ٱلْأَرْضِۗ﴾ [الشورى: ٥].

(**لم يقل مُسدَّد: مَولى عبدِ الله بنِ عمرو**) أي: بل اقتصَر على أبي قَابُوسَ (**وقال: قال النبيُّ ﷺ**) أي: لم يَقُل: (يبلغ به النبيَّ ﷺ)، كما قال أبو بكر في روايته، بل قال مكانه: (قال النبيُّ ﷺ).

واعلم أنَّ هذا الحديثُ هو الحديثُ المُسلسَل بالأوليَّة، قال ابن الصلاح في «مقدمته»[(٥)]: قلَّما

---

(١) «مرقاة الصعود»: (٣/ ١٢٥٣).

(٢) هذا من لوازم الرحمة، وليس الرحمةَ الحقيقيَّةَ الثابتةَ له سبحانه وتعالى على ما يليق بجلاله من غير تكييف ولا تمثيل، ولا تحريف ولا تعطيل.

(٣) «السراج المنير»: (٣/ ١٩٢).

(٤) أخرجه بهذا اللفظ أحمد: ٦٤٩٤.

(٥) «مقدمة ابن الصلاح» ص٢٧٦.

٤٩٦٩ ـ حَدَّثَنَا حَفْصُ بنُ عُمَرَ قَالَ(*): حَدَّثَنَا (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ كَثِيرٍ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ مَنْصُورٌ ـ قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي حَدِيثِهِ: وَقَرَأْتُهُ عَلَيْهِ، وَقُلْتُ: أَقُولُهُ: حَدَّثَنِي مَنْصُورٌ؟ فَقَالَ: إِذَا قَرَأْتَهُ عَلَيَّ فَقَدْ حَدَّثْتُكَ بِهِ. ثُمَّ اتَّفَقَا ـ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ مَوْلَى المُغِيرَةِ بنِ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا القَاسِمِ ﷺ الصَّادِقَ المَصْدُوقَ صَاحِبَ هَذِهِ الحُجْرَةِ يَقُولُ:

تَسلَمُ المُسلسَلات من ضَعْفٍ، أعني: في وصف التَّسلسُل لا في أصل المتن، ومن المُسلسَل ما ينقطع تسلسُله في وسط إسناده، وذلك نقصٌ فيه، وهو كالمُسلسَل بأوَّل حديثٍ سمعتُه على ما هو الصحيح في ذلك. انتهى.

قال المنذري[١]: وأخرجه الترمذي أتم منه وقال: حسن صحيح[٢].

(قال) أي: شعبة (كَتَبَ إليَّ منصورٌ) هذا الحديث (قال ابن كثيرٍ في حديثه) عن شعبة، أي: بعد قوله: (كتب إليَّ منصورٌ) (وقرأتُه) أي: الحديثَ، أي: بعدما كتب إليَّ (عليه) أي: على منصور (وقلتُ) هذه مقولة شعبة، ولفظ الترمذي[٣] في كتاب البر والصلة: حدثنا محمود بن غَيلان: حدثنا أبو داود: حدثنا شعبة قال: كَتَبَ به إليَّ منصورٌ، وقرأتُه عليه، سمع أبا عثمان مولى المغيرةِ بنِ شعبة، عن أبي هريرة، الحديث.

(أقوله: حدثني منصور؟) بحذف الاستفهام، أي: قلتُ لمنصور: هل أقول فيما قرأتُه عليك لفظة: حدثني منصور؟ (فقال) أي: منصورٌ (إذا قرأتَه) بصيغة الخِطاب (عليَّ فقد حدَّثْتُك) بصيغة المتكلِّم.

واعلم أنَّ القراءة على الشيخ أحدُ وجوه التَّحمُّل عند الجمهور، ورجَّحها بعضُهم على السماع من لفظ الشيخ، وذهب جمعٌ جَمٌّ منهم البخاريُّ؛ وحكاه في أوائل «صحيحه»[٤] عن جماعة من الأئمة؛ إلى أنَّ السَّماعَ من لفظ الشَّيخ والقراءة عليه يعني في الصِّحَّة والقوة سواء.

(ثم اتَّفقا) أي: حفص وابن كثير (الصادق) أي: في أقواله وأفعاله (المصدوق) أي: المشهود بصِدقه في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣﴾ [النجم: ٣].

(*) في نسخة على هامش الأصل: (قال: حدثنا شعبة (ح). وحدثنا ابن كثير: أخبرنا شعبة).

(١) في «مختصره»: (٧/ ٢٤٦).

(٢) الترمذي: ٢٠٣٧، وهو في «مسند أحمد»: ٦٤٩٤.

(٣) في «جامعه»: ٢٠٣٦.

(٤) «صحيح البخاري»: ٦٢/ م٢.

«لَا تُنْزَعُ الرَّحْمَةُ إِلَّا مِنْ شَقِيٍّ».

٤٩٧٠ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ السَّرْحِ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنِ ابْنِ عَامِرٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو يَرْوِيهِ، قَالَ ابْنُ السَّرْحِ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَمْ يَرْحَمْ صَغِيرَنَا، وَيَعْرِفْ حَقَّ كَبِيرِنَا، فَلَيْسَ مِنَّا».

«لا تُنزَع» بصيغة المجهول، أي: لا تُسلَب الشَّفَقة على خَلْق الله ومنهم نفسُه التي هي أَولى بالشَّفَقة والمَرْحَمة عليها من غيرها، بل فائدة شفقته على غيره راجعةٌ إليها؛ لقوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ﴾ [الإسراء: ٧].

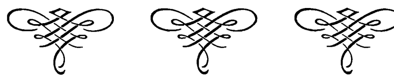
«إلَّا من شقيٍّ» أي: كافرٍ أو فاجرٍ يَتعَب في الدُّنيا ويُعاقَب في العُقْبى.

قال المنذري[١]: وأخرجه الترمذي[٢] وقال: حسن، وأبو عثمان لا نعرف اسمَه، وقال: هو والد موسى بن أبي عثمان الذي روى عنه أبو الزِّناد. انتهى.

وقال المزي وابن حجر[٣]: أبو عثمان مولى المغيرة بن شعبة، هو سعيد[٤] التَّبَّان. انتهى.

«ويَعرِفْ» بالجَزْم «حَقَّ كبيرِنا» أي: بما يستحقُّه من التعظيم والتبجيل «فليس مِنَّا» أي: من أهل سُنَّتنا، وقيل: أي: من خواصِّنا، وهو كِناية عن التبرئة.

قال المنذري[٥]: قال الحافظ أبو القاسم الدمشقي: أظنُّه عُبيد بن عامر أخا عُروة بن عامر[٦].



---

(١) في «مختصره»: (٧/ ٢٤٦).

(٢) الترمذي: ٢٠٣٦. وهو في «مسند أحمد»: ٨٠٠١.

(٣) انظر «تحفة الأشراف»: ١٣٣٩٠، و«تهذيب الكمال»: (٢٤/ ٧٠)، و«تهذيب التهذيب»: (٤/ ٥٥٤)، و«تقريب التهذيب»: ٨٢٤٢.

(٤) في «تهذيب الكمال» و«تهذيب التهذيب»: «سعيد، وقيل: عمران»، وفي «التقريب»: «سَعْد».

(٥) في «مختصره»: (٧/ ٢٤٧).

(٦) وأخرجه الترمذي: ٢٠٣٣، وأحمد: ٧٠٧٣، وإسناده صحيح.

٦٦ ـ بَابٌ فِي النَّصِيحَةِ

٤٩٧١ ـ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُهَيْلُ بنُ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ عَطَاءِ بنِ يَزِيدَ، عَنْ **تَمِيمٍ الدَّارِيِّ** قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ الدِّينَ النَّصِيحَةُ، إِنَّ الدِّينَ النَّصِيحَةُ، إِنَّ الدِّينَ النَّصِيحَةُ**»، قَالُوا: لِمَنْ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**للهِ وَكِتَابِهِ وَرَسُولِهِ وَأَئِمَّةِ المُؤْمِنِينَ وَعَامَّتِهِمْ**» أَوْ: «**أَئِمَّةِ المُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ**».

(بابٌ في النَّصيحة)

«**إنَّ الدِّين النَّصيحة** . . . » الحديث، قال الخطابي في «المعالم»: النَّصيحة: كلمةٌ يُعبَّر بها عن جملةٍ، هي إرادةُ الخير للمَنصُوح له، وليس يمكن أن يُعبَّر عن هذا المعنى بكلمةٍ واحدة يَحصُرها ويَجمَع معناها غيرُها.

وأصلُ النَّصيحة في اللغة: الخُلُوص، يقال: نصحتُ العسلَ: إذا أخلصتَه من الشَّمع.

فمعنى نُصْحِه اللهَ عزَّ وجلَّ: الاعتقادُ في وَحدانيَّته وإخلاص النِّية في عبادته.

والنَّصيحة لكتاب الله: الإيمانُ به والعملُ بما فيه.

والنَّصيحة لرسوله عليه السلام: التصديق بنبوَّته وبذلُ الطاعة له فيما أَمرَ به ونَهَى عنه.

والنَّصيحة لأئمَّة المسلمين: أن يُطيعَهم في الحقِّ، وأن لا يرى الخُروج عليهم بالسَّيف إذا جاروا.

والنَّصيحة لعامَّة المسلمين: إرشادُهم إلى مصالحهم وإرادة الخير لهم[١].

(**أو**: «**أئمة المسلمين**») شكٌّ من الراوي.

قال المنذري[٢]: وأخرجه مسلم والنسائي[٣].

---

(١) «معالم السنن»: (٣/ ٣٠٤).

(٢) في «مختصره»: (٧/ ٢٤٨).

(٣) مسلم: ١٩٦، والنسائي: ٤١٩٨. وهو في «مسند أحمد»: ١٦٩٤٠.

٤٩٧٢ ـ حَدَّثَنَا عَمْرُو بنُ عَوْنٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ عَمْرِو بنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ بنِ عَمْرِو بنِ جَرِيرٍ، عَنْ **جَرِيرٍ** قَالَ: بَايَعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، وَأَنْ أَنْصَحَ لِكُلِّ مُسْلِمٍ، قَالَ: فَكَانَ إِذَا بَاعَ الشَّيْءَ أَوِ اشْتَرَاهُ، قَالَ: أَمَا إِنَّ الَّذِي أَخَذْنَا مِنْكَ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِمَّا أَعْطَيْنَاكَ، فَاخْتَرْ.

(وأن أنصحَ) بصيغة المتكلِّم، أي: وعلى النُّصْح لكلِّ مسلم.

(قال) أي: أبو زُرْعة (فكان) أي: جَرِيرٌ (إذا باع الشيء . . . إلخ) قال الحافظ[١]: وروى الطبرانيُّ[٢] في ترجمته - يعني جريراً - أنَّ غلامَه اشترى له فرساً بثلاثِ مئةٍ، فلمَّا رآه جاء إلى صاحبه، فقال: إنَّ فرسَك خيرٌ من ثلاثِ مئةٍ، فلم يَزَلْ يزيدُه حتى أعطاه ثمانَ مئةٍ.

قال المنذري[٣]: وأخرجه النسائي[٤]، وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي[٥] المسندَ منه من حديث عامرٍ الشعبيِّ عن جَرِير.



---

(١) في «فتح الباري»: (١/ ١٣٩).

(٢) في «الكبير»: ٢٣٩٥.

(٣) في «مختصره»: (٧/ ١٤٩).

(٤) النسائي: ٤١٥٧ مختصراً. وهو بتمامه في «مسند أحمد»: ١٩٢٢٩.

(٥) البخاري: ٧٢٠٤، ومسلم: ٢٠١، والنسائي: ٤١٨٩.

٦٧ ـ بَابٌ فِي المَعُونَةِ لِلمُسْلِمِ

٤٩٧٣ ـ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ وَعُثْمَانُ ابْنَا أَبِي شَيْبَةَ ـ المَعْنَى ـ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ـ قَالَ عُثْمَانُ: وَجَرِيرٌ الرَّازِيُّ ـ (ح). وَحَدَّثَنَا وَاصِلُ بنُ عَبْدِ الأَعْلَى: حَدَّثَنَا أَسْبَاطٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ـ وَقَالَ وَاصِلٌ: قَالَ: حُدِّثْتُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، ثُمَّ اتَّفَقُوا ـ عَنْ

(بابٌ في المعونة للمسلم)

(**حدثنا أبو معاوية**) الضَّريرُ محمدُ بن خازِم (**قال عثمان**) بن أبي شيبة (**وجريرٌ الرازيُّ**) أي: حدثنا أبو معاوية وجرير بن عبد الحميد الرازيُّ، وأما أبو بكر فقد اقتصر على رواية أبي معاوية فقط (**ثم اتفقوا**) أي: أبو معاوية الضَّريرُ وجريرُ بن عبد الحميد وأسباطُ بن محمد.

والحاصل أنَّ أبا بكر بن أبي شيبة قال: حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة، وقال عثمان بن أبي شيبة: حدثنا أبو معاوية وجرير، كلاهما عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة، وقال واصل بن عبد الأعلى: حدثنا أسباطُ عن الأعمش قال: حُدِّثتُ عن أبي صالح عن أبي هريرة.

قلت: قال التِّرمذيُّ[1] في كتاب الحدود: حدثنا قتيبة: حدثنا أبو عوانة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، فذكره

قال الترمذي: هكذا روى غيرُ واحدٍ عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ نحو رواية أبي عوانة، وروى أسباطُ بن محمدٍ عن الأعمش قال: حُدِّثت عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ نحوه. حدثنا بذلك عُبيد بن أسباطِ بنِ محمدٍ قال: حدثني أبي، عن الأعمش، بهذا الحديث. انتهى.

وأخرج مسلم في كتاب الدعوات والأذكار من «صحيحه»[2] عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ من عدة طُرق متصلاً، ومن غير طريق أبي معاوية أيضاً، والله أعلم.

---

(١) في «جامعه»: ١٤٨٧- ١٤٨٨.

(٢) برقم: ٦٨٥٣- ٦٨٥٤.

أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ نَفَّسَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ الدُّنْيَا، نَفَّسَ اللهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ يَوْمِ القِيَامَةِ، وَمَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعْسِرٍ، يَسَّرَ اللهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَمَنْ سَتَرَ عَلَى مُسْلِمٍ، سَتَرَ اللهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَاللهُ فِي عَوْنِ العَبْدِ مَا كَانَ العَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ».

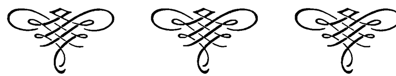
قَالَ أَبُو دَاوُدَ: لَمْ يَذْكُرْ عُثْمَانُ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ: «وَمَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعْسِرٍ».

٤٩٧٤ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ كَثِيرٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ الأَشْجَعِيِّ، عَنْ رِبْعِيِّ بنِ حِرَاشٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: قَالَ نَبِيُّكُمْ ﷺ: «كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ».

«مَن نَفَّسَ» بتشديد الفاء، أي: أزال وكَشَف «كُرْبَةً» بضمِّ الكاف وسكون الراء، أي: الخَصْلة التي يَحزَن بها، وجمعُها: كُرَب، بضمٍّ ففتحٍ «ومَن سَتَر على مسلمٍ» أي: بَدَنَه أو عَيبَه، بعدم الغِيبة له، والذَّبِّ عن معايِبِه.

قال المنذري[1]: وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه[2]، وليس في حديث مسلم قوله: «ومن ستر على مسلم»[3].

«كلُّ معروف صَدَقةٌ» أي: كلُّ ما يُفعَل من أعمال الخير والبِرِّ فثوابُه كثواب مَن تصدَّق بالمال. والحديث سكت عنه المنذري[4].



---

(١) في «مختصره»: (٧/ ٢٤٩).

(٢) مسلم: ٦٨٥٣، والترمذي: ٣١٧٤، والنسائي في «الكبرى»: ٧٢٤٨، وابن ماجه: ٢٢٥. وهو في «مسند أحمد»: ٧٤٢٧.

(٣) بل موجودة في مطبوع «صحيح مسلم»: ٦٨٥٣، ولفظه: «ومَن ستر مسلماً . . .».

(٤) وأخرجه مسلم: ٢٣٢٨، وأحمد: ٢٣٣٧٠.

٦٨ ـ بَابٌ فِي تَغْيِيرِ الأَسْمَاءِ

٤٩٧٥ ـ حَدَّثَنَا عَمْرُو بنُ عَوْنٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا (ح). وَحَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ دَاوُدَ بنِ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ أَبِي زَكَرِيَّا، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّكُمْ تُدْعَوْنَ يَوْمَ القِيَامَةِ بِأَسْمَائِكُمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِكُمْ، فَأَحْسِنُوا أَسْمَاءَكُمْ**».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: ابْنُ أَبِي زَكَرِيَّا لَمْ يُدْرِكْ أَبَا الدَّرْدَاءِ.

٤٩٧٦ ـ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بنُ زِيَادٍ سَبَلَانُ: حَدَّثَنَا عَبَّادُ بنُ عَبَّادٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ

(بابٌ في تغيِير الأسماء)

«إنكم تُدْعَون» بصيغة المجهول أي: تُنَادَون «بأسمائكم وأسماء آبائكم» وروى الطبراني[1] بسند ضعيف - كما قاله ابنُ القَيِّم في «حاشية السنن»[2] - عن ابن عباس أنَّ الله يَدْعُو الناسَ يومَ القيامة بأمَّهاتهم؛ سَتْراً منه على عباده.

قال العلقميُّ: ويمكِن الجمعُ بأنَّ حديثَ الباب فيمَن هو صحيحُ النَّسَب، وحديثَ الطبراني في غيره، أو يقال: تُدعَى طائفةٌ بأسماء الآباء وطائفة بأسماء الأمَّهات[3].

«فأحسنوا أسماءكم» أي: أسماءَ أولادكم وأقاربكم وخَدَمِكم.

قال المنذري[4]: عبد الله بن أبي زكريا كُنيته أبو يحيى، خُزاعيٌّ دمشقيٌّ، ثقةٌ عابدٌ، لم يسمع من أبي الدرداء. فالحديث منقطع، وأبوه أبو زكريا اسمه إياس بن يزيد[5].

(إبراهيم بن زيادٍ سَبَلانُ) قال في «التقريب»[6]: إبراهيم بن زيادٍ البغداديُّ المعروفُ بسَبَلان، بفتح المهملة والموحدة، ثقة.

---

(١) في «الكبير»: ١١٢٤٢.

(٢) «حاشية سنن أبي داود»: (٧/ ٢٥٠).

(٣) نقله عنه العزيزي في «السراج المنير»: (٢/ ١٥١).

(٤) في «مختصره»: (٧/ ٢٥١).

(٥) في الأصل: «مزيد»، وصُحِّح في جدول التصويبات الملحق بآخره إلى: «مرثد»، وهو خطأ أيضاً، والمثبت هو الصواب، كما في «مختصر المنذري»، وكذا هو في «تهذيب الكمال»: (١٤/ ٥٢٠).
قلنا: وحديث الباب أخرجه أحمد أيضاً: ٢١٦٩٣.

(٦) «تقريب التهذيب»: ١٧٥.

ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَحَبُّ الأَسْمَاءِ إِلَى اللهِ تَعَالَى: عَبْدُ اللهِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ».

٤٩٧٧ ـ حَدَّثَنَا هَارُونُ بنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بنُ سَعِيدٍ الطَّالْقَانِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ المُهَاجِرِ الأَنْصَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَقِيلُ بنُ شَبِيبٍ، عَنْ أَبِي وَهْبٍ الجُشَمِيِّ ـ وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ ـ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «تَسَمَّوْا بِأَسْمَاءِ الأَنْبِيَاءِ، وَأَحَبُّ الأَسْمَاءِ إِلَى اللهِ: عَبْدُ اللهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَأَصْدَقُهَا: حَارِثٌ وَهَمَّامٌ، وَأَقْبَحُهَا: حَرْبٌ وَمُرَّةُ».

٤٩٧٨ ـ حَدَّثَنَا مُوسَى بنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: ذَهَبْتُ بِعَبْدِ اللهِ بنِ أَبِي طَلْحَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ حِينَ وُلِدَ، وَالنَّبِيُّ ﷺ فِي عَبَاءَةٍ يَهْنَأُ بَعِيراً لَهُ، قَالَ: «هَلْ مَعَكَ تَمْرٌ؟»، قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: . . . .

«أحبُّ الأسماء . . .» الحديث، فيه التسمية بهذين الاسمين وتفضيلهما على سائر ما يُسمَّى به.

قال المنذري[١]: وأخرجه مسلم[٢].

(حدثني عَقِيل بن شَبِيب) بفتح العين، وَثَّقه ابن حبَّان[٣].

«وأصدقُها: حارثٌ وهمَّام» فإنَّ الأول بمعنى الكاسِب، والثاني فَعَّال، من هَمَّ يَهُمُّ، فلا يخلو إنسانٌ عن كسبٍ وهَمٍّ، بل عن هموم.

(وأقبحها: حَرْبٌ ومُرَّة) لما في حَرْبٍ من البشاعة، وفي مُرَّة من المرارة. وكان ﷺ يحبُّ الفألَ الحَسَن والاسم الحَسَن.

قال المنذري[٤]: وأخرجه النسائي[٥].

(في عَبَاءة) أي: كان لابِسَها (يَهْنَأُ) كيَفْتَح، أي: يَطلِيه بالهِنَاء؛ بالكسر والمدِّ، وهو القَطِران،

---

(١) في «مختصره»: (٧/ ٢٥١).

(٢) مسلم: ٥٥٨٧. وهو في «مسند أحمد»: ٤٧٧٤.

(٣) في «الثقات»: (٥/ ٢٧٢)، وفي «التقريب»: ٤٦٦٠: مجهول.

(٤) في «مختصره»: (٧/ ٢٥٢).

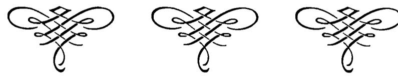
(٥) النسائي: ٣٥٦٥ مطولاً، وليس فيه قوله: «وأصدقها حارث . . .». وهو في «مسند أحمد»: ١٩٠٣٢، وإسناده ضعيف لجهالة عقيل بن شبيب.

فَنَاوَلْتُهُ تَمَرَاتٍ، فَأَلْقَاهُنَّ فِي فِيهِ، فَلاكَهُنَّ، ثُمَّ فَغَرَ فَاهُ فَأَوْجَرَهُنَّ إِيَّاهُ، فَجَعَلَ الصَّبِيُّ يَتَلَمَّظُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**حُبَّ الأَنْصَارِ التَّمْرَ**»، وَسَمَّاهُ عَبْدَ اللهِ.

ويعالجُه به (**فناولتُه**) أي: أعطيتُه (**في فِيهِ**) أي: في فَمِه الشريف (**فلا كَهُنَّ**) أي: مضغَهُن، واللَّوْك: مَضْغُ الشيءِ الصُّلْب (**ثم فَغَر**) بالفاء والغين المعجمة، أي: فَتَح (**فاه**) أي: فَمَ عبدِ الله (**فأَوْجَرَهُنَّ إيَّاه**) أي: أدخل التَّمَرات المَلُوكة في فَمِه (**يتلَمَّظ**) أي: يُحرِّك لسانَه ويُدِير في فيه ليتتبَّع ما فيه من آثار التَّمر «**حُبَّ الأنصارِ التمرَ**» قال النووي[1]: روي بضمِّ الحاء وكسرِها، فالكسر بمعنى المحبوب، وعلى هذا هو مبتدأ وخبر، والضمُّ بمعنى المصدر، وعلى هذا ففي إعرابه وجهان: النصب في اللفظين وهو الأشهر، أي: انظروا حُبَّ الأنصارِ التمرَ، والرفعُ في الأول والنصب في الثاني، أي: حُبُّ الأنصارِ التمرَ لازمٌ أو عادةٌ من صِغَرهم. انتهى ملخصاً.

وفي الحديث فوائد: منها: تسمية المولود بعبد الله، وتحنيكه عند ولادته، وهو سُنةٌ بالإجماع.

قال المنذري[2]: وأخرجه مسلم[3].



---

(١) في «شرحه على مسلم»: (٧/ ١٣٣).

(٢) في «مختصره»: (٧/ ٢٥٢).

(٣) مسلم: ٥٦١٢. وهو في «مسند أحمد»: ١٢٧٩٥.

٦٩ - بَابٌ فِي تَغْيِيرِ الاسْمِ القَبِيحِ

٤٩٧٩ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ وَمُسَدَّدٌ قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ غَيَّرَ اسْمَ عَاصِيَةَ، وَقَالَ: «**أَنْتِ جَمِيلَةُ**».

٤٩٨٠ - حَدَّثَنَا عِيسَى بنُ حَمَّادٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ عَمْرِو بنِ عَطَاءٍ أَنَّ **زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ** سَأَلَتْهُ: مَا سَمَّيْتَ ابْنَتَكَ؟ قَالَ: سَمَّيْتُهَا بَرَّةَ، فَقَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ هَذَا الاِسْمِ، سُمِّيتُ بَرَّةَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**لَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ، اللهُ أَعْلَمُ بِأَهْلِ البِرِّ مِنْكُمْ**»، قَالَ: مَا نُسَمِّيهَا؟ قَالَ: «**سَمُّوهَا زَيْنَبَ**».

(باب في تغيير الاسمِ القبيح)

(**غَيَّر اسمَ عاصيةَ . . . إلخ**) قيل: كانوا يُسمُّون بالعاصِ والعاصِيَة؛ ذهاباً إلى معنى الإباء عن قَبول النقائص والرِّضا بالضَّيم[1]، فلمَّا جاء الإسلام نُهُوا عنه، ولعلَّه لم يُسمِّها مُطيعة مع أنها ضِدُّ العاصية؛ مخافةَ التزكية.

وقال في «النهاية»[2]: إنما غَيَّره لأنَّ شعارَ المؤمن الطاعةُ، والعصيان ضدُّها. انتهى.

قال المنذري[3]: وأخرجه مسلم والترمذي وابن ماجه[4].

(**أنَّ زينبَ**) هي ربيبة النبيِّ ﷺ (**سألَتْه**) أي: محمدَ بنَ عمرو (**سُمِّيتُ**) بصيغة المجهول أي: سَمَّاني أهلي (**بَرَّة**) بفتح الموحدة والراء المشددة من البِرِّ.

«**لا تُزَكُّوا أنفسَكم**» تزكية الرجل نفسَه ثناؤُه عليها «**الله أعلم بأهل البِرِّ منكم**» البِرُّ: اسمٌ لكلِّ فعلٍ مرضيٍّ (**قال: «سَمُّوها زينبَ»**) في «القاموس»[5]: زَنِب كفَرِح: سَمِن، والأَزْنَبُ: السَّمِين، وبه سُمِّيت المرأة زينبَ، أو من الزَّيْب[6]؛ لشَجرٍ حَسَن المنظَر طَيِّب الرائحة، أو أصلها زَيْنُ أب.

---

(١) في هامش الأصل: «يعني العيب والنقص». (٢) «النهاية»: (عصا).

(٣) في «مختصره»: (٧/ ٢٥٣).

(٤) مسلم: ٥٦٠٤، والترمذي: ٣٠٥٠، وابن ماجه: ٣٧٣٣. وهو في «مسند أحمد»: ٤٦٨٢.

(٥) «القاموس المحيط»: (زنب).

(٦) في «القاموس» وكذا «اللسان»: «الزينب».

٤٩٨١ ـ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا بِشْرٌ ـ يَعْنِي ابْنَ المُفَضَّلِ ـ: حَدَّثَنِي بَشِيرُ بنُ مَيْمُونٍ، عَنْ عَمِّهِ **أُسَامَةَ بنِ أَخْدَرِيٍّ** أَنَّ رَجُلاً يُقَالُ لَهُ: أَصْرَمُ، كَانَ فِي النَّفَرِ الَّذِينَ أَتَوْا رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَا اسْمُكَ؟**». قَالَ: أَنَا أَصْرَمُ، قَالَ: «**بَلْ أَنْتَ زُرْعَةُ**».

٤٩٨٢ ـ حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بنُ نَافِعٍ، عَنْ يَزِيدَ ـ يَعْنِي ابْنَ المِقْدَامِ بنِ شُرَيْحٍ ـ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ شُرَيْحٍ، عَنْ أَبِيهِ **هَانِئٍ** أَنَّهُ لَمَّا وَفَدَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ مَعَ قَوْمِهِ سَمِعَهُمْ يُكَنُّونَهُ بِأَبِي الحَكَمِ، فَدَعَاهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «**إِنَّ اللهَ هُوَ الحَكَمُ، وَإِلَيْهِ الحُكْمُ، فَلِمَ تَكَنَّى أَبَا الحَكَمِ؟**»،

قال المنذري[(١)]: وأخرجه مسلم[(٢)].

(حدثني بَشِير بن ميمون) بفتح الموحدة وكسر المعجمة (أسامة بن أَخْدَرِيٍّ) بفتح همزة وسكون خاء وفتح دال مهملة وكسر راء وياء مشددة (قال: أنا أَصْرَمُ) من الصَّرْم بمعنى القَطْع «بل أنت زُرْعَة» بضم زاء وسكون راءٍ، مأخوذ من الزَّرْع؛ وهو مستحسَن، بخلاف أصرَم؛ لأنه منبئٌ عن انقطاع الخير والبركة، فبادله به.

قال المنذري[(٣)]: قال أبو القاسم البغوي: أسامة بن أَخْدَرِيٍّ سكن البصرة، وروى عن النبي ﷺ حديثاً واحداً. هذا آخر كلامه[(٤)].

وأَخْدَرِي بفتح الهمزة وسكون الخاء المعجمة وبعدها دال مهملة مفتوحة وراء مهملة مكسورة وياء النسب. والأَخْدَرِيُّ: الحمار الوحشيُّ، ويُشبِه أن يكون سُمِّيَ به.

(شُرَيح) بالتصغير (هانئ) بكسر النون بعدها همزة.

(وَفَدَ) أي: جاء (سَمِعَهم) أي: سمع ﷺ قومَ هانئ (يُكَنُّونَه) بتشديد النون مع ضم أوله وتخفيفٍ مع فتح أوله (بأبي الحَكَم) بفتحتين، بمعنى الحاكم (فدعاه) أي: هانئاً «إنَّ الله هو الحَكَم، وإليه الحُكْم» أي: منه يَبتَدئُ الحُكْمُ وإليه ينتهي الحُكْم، وفي إطلاق أبي الحكم على غيره يُوهِم الاشتراك في وصفه على الجملة، وإن لم يُطلَق عليه سبحانه أبو الحكم. كذا في «المرقاة»[(٥)].

---

(١) في «مختصره»: (٧/ ٢٥٣).
(٢) مسلم: ٥٦٠٩.
(٣) في «مختصره»: (٧/ ٢٥٣).
(٤) وإسناده حسن.
(٥) «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٣٠٠٣).

فَقَالَ: إِنَّ قَوْمِي إِذَا اخْتَلَفُوا فِي شَيْءٍ أَتَوْنِي، فَحَكَمْتُ بَيْنَهُمْ، فَرَضِيَ كِلَا الفَرِيقَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا أَحْسَنَ هَذَا، فَمَا لَكَ مِنَ الوَلَدِ؟»، قَالَ: لِي شُرَيْحٌ وَمُسْلِمٌ وَعَبْدُ اللهِ، قَالَ: «فَمَنْ أَكْبَرُهُمْ؟». قَالَ: قُلْتُ: شُرَيْحٌ، قَالَ: «فَأَنْتَ أَبُو شُرَيْحٍ»(*).

٤٩٨٣ ـ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بنِ المُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «مَا اسْمُكَ؟»، قَالَ: حَزْنٌ،

وفي «شرح السنة»[١]: الحَكَم: هو الحاكم الذي إذا حَكَم لا يُرَدُّ حكمُه، وهذه الصفة لا تليق بغير الله تعالى، ومن أسمائه الحَكَم.

(فقال: إنَّ قومي) استئناف تعليل «ما أحسنَ هذا!» أي: الذي ذكرتَه من وجه التكنِيَة، وأتى بصيغة التعجُّب مبالغةً في حُسْنِه، لكن لمَّا كان فيه من الإيهام ما سَبَق أراد تحويل كُنيَتِه إلى ما يُناسِبُه فقال: «فما لَكَ . . . إلخ».

«فأنت أبو شُرَيح» أي: رعايةً للأكبر سِنًّا. وفيه أنَّ الأولى أن يُكَنَّى الرجلُ بأكبرِ بنيه. قال القاري[٢]: فصار ببركته ﷺ أكبرَ رتبة وأكثرَ فضلاً، فإنه من أَجِلَّة أصحاب عليٍّ رضي الله عنه، وكان مفتياً في زمن الصحابة ويَرُدُّ على بعضهم، وقد وَلَّاه عليٌّ رضي الله عنه قاضياً، وخالفه في قَبول شهادة الحَسَن له. والقضية مشهورة. انتهى.

قال المنذري[٣]: وأخرجه النسائي[٤].

(قال: حَزْنٌ) بفتح المهملة وسكون الزاي، أي: اسمي حَزْن. قال في «القاموس»[٥]: الحَزْن: ما غَلُظ من الأرض، والسَّهلُ من الأرض ضدُّ الحَزْن. انتهى.

قال الحافظ[٦]: واستُعمِل في الخُلُق، يقال: في فلانٍ حُزُونة، أي: في خُلُقه غِلْظة وقَساوَة.

(*) في نسخة على هامش الاصل: (قال أبو داود: شُرَيحٌ هذا هو الذي كَسَرَ السِّلسلة. قال أبو داود: وبلغني أنَّ شريحاً كَسَرَ باب تُسْتَر، وذلك أنه دخل من سَرَب).

(١) «شرح السنة»: (١٢/ ٣٤٣).

(٢) في «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٣٠٠٤).

(٣) في «مختصره»: (٧/ ٢٥٤).

(٤) النسائي: ٥٣٨٩، وإسناده جيد.

(٥) «القاموس المحيط»: (حزن) و(سهل).

(٦) في «فتح الباري»: (١٠/ ٥٧٤).

قَالَ: «**أَنْتَ سَهْلٌ**»، قَالَ: لَا، السَّهْلُ يُوطَأُ وَيُمْتَهَنُ. قَالَ سَعِيدٌ: فَظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُصِيبُنَا بَعْدَهُ حُزُونَةٌ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَغَيَّرَ النَّبِيُّ ﷺ اسْمَ العَاصِ وَعَزِيزٍ وَعَتَلَةَ وَشَيْطَانٍ وَالحَكَمِ وَغُرَابٍ وَحُبَابٍ، وَشِهَابٍ فَسَمَّاهُ هِشَاماً، وَسَمَّى حَرْباً سِلْماً، وَسَمَّى المُضْطَجِعَ المُنْبَعِثَ، وَأَرْضاً تُسَمَّى عَفِرَةَ سَمَّاهَا خَضِرَةَ، وَشِعْبَ الضَّلَالَةِ سَمَّاهُ شِعْبَ الهُدَى، وَبَنُو الزِّنْيَةِ سَمَّاهُمْ بَنِي الرِّشْدَةِ، وَسَمَّى بَنِي مُغْوِيَةَ بَنِي رِشْدَةَ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: تَرَكْتُ أَسَانِيدَهَا لِلاخْتِصَارِ.

(**قال: لا**) وفي رواية البخاري[1]: لا أغير اسماً سَمَّانيه أبي (**السَّهْل يُوطَأ**) أي: يُدَاس بالأقدام (**ويُمتَهن**) أي: يُهَان (**سيُصِيبُنا بَعدَه حُزُونة**) أي: صُعوبةُ الخُلُق. على ما ذكره السيوطي.

قال المنذري[2]: وأخرجه البخاري[3]، وفيه: قال ابن المسيَّب: فما زالت الحُزُونة فينا بَعدُ.

وجدُّه هو حَزْن بن أبي وَهْب القُرَشيُّ المخزوميُّ، له صُحْبة.

(**قال أبو داود: وغَيَّر النبيُّ ﷺ اسمَ العاصِ**) لأنه من العِصيان، والمفهوم من «القاموس» أنه معتلُّ العين[4]، فلعلَّ التغيير لأجل الاشتِباه اللفظي.

(**وعَزِيز**) لأنه من أسماء الله تعالى (**وعَتَلَة**) بفتَحات؛ لأنَّ معناه الغِلْظة والشِّدَّة (**والحَكَم**) فإنَّ الله هو الحَكَم (**وغُرَاب**) لأنَّ معناه البُعد، وقيل: لأنه أخبَثُ الطُّيور لوقوعه على الجِيَف وبَحْثِه عن النجاسات (**وحُبَاب**) بضمِّ المهمَلة وبالموحَّدتَين؛ لأنه اسم الشَّيطان، ويقع على الحيَّة أو نوعٍ منها (**وشِهاب**) بكسر الشِّين؛ لأنه شُعلَة نارٍ ساقِطة. قال القاري[5]: والظاهر أنه إذا أُضِيف إلى الدِّين مثلاً لا يكون مكروهاً.

(**فسمَّاه**) أي: الشِّهاب (**وأرضاً تُسمَّى عَفِرَة**) بفتح عين وكسر فاء، وهي من الأرض ما لا تُنبِتُ شيئاً، وفي بعض النسخ: عَقِرة بالقاف (**وبَنُو الزِّنْية**) بكسر الزاي: وسكون النون، بمعنى الزِّنى.

---

(١) في «صحيحه»: ٦١٩٠.
(٢) في «مختصره»: (٧/ ٢٥٤).
(٣) البخاري: ٦١٩٠. وهو في «مسند أحمد»: ٢٣٦٧٣، لكنه فيه من رواية المسيَّب بن حَزْن، وكلاهما - المسيَّب ابن حَزْن وأبوه حَزْن بن أبي وهب - له صحبة.
(٤) «القاموس المحيط»: (عصا).
(٥) في «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٣٠٠٧).

٤٩٨٤ ـ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ - يَعْنِي ابْنَ أَبِي شَيْبَةَ -: حَدَّثَنَا هَاشِمُ بنُ القَاسِمِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ: حَدَّثَنَا مُجَالِدُ بنُ سَعِيدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: لَقِيتُ **عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ**، فَقَالَ: مَنْ أَنْتَ؟ قُلْتُ: مَسْرُوقُ بنُ الأَجْدَعِ، فَقَالَ عُمَرُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**الأَجْدَعُ شَيْطَانٌ**».

٤٩٨٥ ـ حَدَّثَنَا النُّفَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بنُ المُعْتَمِرِ، عَنْ هِلَالِ بنِ يِسَافٍ، عَنْ رَبِيعِ بنِ عُمَيْلَةَ، عَنْ **سَمُرَةَ بنِ جُنْدُبٍ** قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَا تُسَمِّيَنَّ غُلَامَكَ يَسَاراً، وَلَا رَبَاحاً، وَلَا نَجِيحاً، وَلَا أَفْلَحَ، فَإِنَّكَ تَقُولُ: أَثَمَّ هُوَ؟ فَيَقُولُ: لَا**». إِنَّمَا هُنَّ أَرْبَعٌ، فَلَا تَزِيدُنَّ عَلَيَّ.

٤٩٨٦ ـ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ: حَدَّثَنَا المُعْتَمِرُ قَالَ: سَمِعْتُ الرُّكَيْنَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ **سَمُرَةَ** قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ نُسَمِّيَ رَقِيقَنَا أَرْبَعَةَ أَسْمَاءٍ: أَفْلَحَ، وَيَسَاراً، وَنَافِعاً، وَرَبَاحاً.

«**الأَجْدَع شيطانٌ**» أي: اسم شيطانٍ من الشياطين.

قال المنذري[1]: في إسناده مُجالِد بن سعيد، وفيه مقال[2].

«**لا تُسَمِّينَّ**» الخِطاب عامٌّ لكلِّ مَن يصلح «**غلامَك**» ولدَك أو عبدَك «**يساراً**» من اليُسْر ضِدِّ العُسْر «**ولا رَباحاً**» من الرِّبح ضِدِّ الخسارة «**ولا نَجِيحاً**» من النُّجْح وهو الظَّفَرُ «**ولا أفلَحَ**» من الفَلاح وهو الفَوْز «**أثَمَّ هو؟**» أي: أهُناك المُسمَّى بأحد هذه الأسماء المذكورة «**فيقول**» أي: المُجِيب «**لا**» أي: ليس هناك يسار أو لا رباح عندنا مثلاً، فلا يَحسُن مثلُ هذا في التفاؤل.

(**إنما هُنَّ أربعٌ . . . إلخ**) هذا قول سَمُرة، يقول: هذه الأسماء أربعٌ فلا تَزِد عليها افتراءً عليَّ.

قال المنذري[3]: وأخرجه مسلم والترمذي[4].

(**نهى رسولُ الله ﷺ أن نُسمِّيَ رَقِيقنا . . . إلخ**) قد سبق علة النهي في الحديث السابق.

---

(١) في «مختصره»: (٧/ ٢٥٦).

(٢) وأخرجه أحمد: ٢١١، وابن ماجه: **٣٧٣١**، وإسناده ضعيف.

(٣) في «مختصره»: (٧/ ٢٥٧).

(٤) مسلم: ٥٦٠١، والترمذي: ٣٠٤٨. وهو في «مسند أحمد»: ٢٠١٠٧.

٤٩٨٧ ـ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عُبَيْدٍ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«إِنْ عِشْتُ ـ إِنْ شَاءَ اللهُ ـ أَنْهَى أُمَّتِي أَنْ يُسَمُّوا نَافِعاً وَأَفْلَحَ وَبَرَكَةَ** ـ قَالَ الأَعْمَشُ: وَلَا أَدْرِي أَذَكَرَ نَافِعاً أَمْ لَا ـ **فَإِنَّ الرَّجُلَ يَقُولُ إِذَا جَاءَ: أَثَمَّ بَرَكَةُ؟ فَيَقُولُونَ: لَا»**.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَى أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ نَحْوَهُ، لَمْ يَذْكُرْ بَرَكَةَ.

٤٩٨٨ ـ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: ....

قال المنذري[(١)]: وأخرجه مسلم وابن ماجه[(٢)].

«إن عِشْتُ . . .» الحديثَ، ولفظ مسلم[(٣)]: أراد النبيُّ ﷺ أن يَنهَى عن أن يُسمَّى بيَعْلَى، وببرَكَةَ، وبأَفْلَحَ، وبيَسَارٍ، وبنَافِعٍ، وبنحوِ ذلك، ثم رأيته سكتَ بعدُ عنها، ثم قُبِض ولم ينهَ عن ذلك.

قال النووي[(٤)]: معناه: أراد أن يَنهَى عنها نهيَ تحريمٍ، وأمَّا النهيُّ الذي هو لكراهة التنزيه فقد نَهَى عنه في الأحاديث الباقية. انتهى.

وقال الطيبي[(٥)]: كأنه رأى أماراتٍ وسَمِع ما يُشعِر بالنهيِ ولم يقف على النهيِ صريحاً، فلذا قال ذلك، وقد نهاه ﷺ كما في حديث سَمُرة.

(قال أبو داود: روى أبو الزُّبير عن جابر نحوه، لم يذكر بَرَكة) قال المنذري[(٦)]: والذي قاله أبو داود رضي الله عنه في حديث أبي الزبير، فيه نظر، فقد أخرج مسلم الحديث في «صحيحه»[(٧)] من حديث ابن جُرَيج عن أبي الزُّبير وفيه: أراد النبي ﷺ أن ينهى أن يُسمَّى الغلام بمُقبِلٍ وبَرَكةَ، الحديثَ.

---

(١) في «مختصره»: (٧/ ٢٥٧).
(٢) مسلم: ٥٥٩٩، وابن ماجه: ٣٧٣٠. وهو في «مسند أحمد»: ٢٠١٣٨.
(٣) في «صحيحه»: ٥٦٠٣.
(٤) في «شرحه على مسلم»: (٧/ ١٢٦).
(٥) في «شرح المشكاة»: (١٠/ ٣٠٨٥).
(٦) في «مختصره»: (٧/ ٢٥٧).
(٧) برقم: ٥٦٠٣.

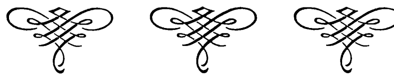
«أَخْنَعُ اسْمٍ عِنْدَ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَوْمَ القِيَامَةِ رَجُلٌ يُسَمَّى بمَلِكِ[*] الأَمْلَاكِ».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَاهُ شُعَيْبُ بنُ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، بِإِسْنَادِهِ، قَالَ: «**أَخْنَى اسْمٍ**».

«أخنَعُ اسمٍ» أي: أذلُّه وأوضَعُه؛ من الخُنُوع وهو الذُّلُّ «رَجُلٌ» أي: اسمُ رجلٍ «يُسمَّى» بصيغة المجهول من التسمية، وفي بعض النسخ: (تَسمَّى) بصيغة الماضي المعلوم من التَّسمِّي، مصدرٌ من باب التَّفَعُّل، أي: سَمَّى نفسَه، أو سُمِّي بذلك فرضيَ به واستمرَّ عليه «بمَلِك الأملاك» جمعُ ملِكٍ كالملوك، وقد فسَّره سفيان الثوري بشاهان شاه (قال: «أَخْنَى اسمٍ») أي: أفحشُه وأقبحُه، من الخَنَا بمعنى الفُحْش.

قال المنذري[1]: وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي[2].

وحديث شعيبٍ هذا الذي علَّقه أبو داود قد أخرجه البخاريُّ في «صحيحه»[3] مسنداً، فرواه عن أبي اليَمَان الحَكَم بن نافع، عن شعيبٍ.



(*) في نسخة على هامش الأصل: (تَسَمَّى مَلِكَ).

(١) في «مختصره»: (٧/٢٥٨).

(٢) البخاري: ٦٢٠٦، ومسلم: ٥٦١٠، والترمذي: ٣٠٤٩. وهو في «مسند أحمد»: ٧٣٢٩.

(٣) برقم: ٦٢٠٥.

٧٠ ـ بَابٌ فِي الأَلْقَابِ

٤٩٨٩ ـ حَدَّثَنَا مُوسَى بنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، عَنْ دَاوُدَ، عَنْ عَامِرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو جَبِيرَةَ بنُ الضَّحَّاكِ قَالَ: فِينَا نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ فِي بَنِي سَلِمَةَ: ﴿وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ﴾ [الحجرات: ١١] قَالَ: قَدِمَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ وَلَيْسَ مِنَّا رَجُلٌ إِلَّا وَلَهُ اسْمَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «يَا فُلَانُ»، فَيَقُولُونَ: مَهْ يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّهُ يَغْضَبُ مِنْ هَذَا الاِسْمِ، فَأُنْزِلَتْ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ﴾.

(بابٌ في الألقاب)

قال علماء العربية: العَلَم إمَّا أن يكون مُشعِراً بمدحٍ، أو ذَمٍّ وهو اللقب، وإمَّا أن لا يكون، فإمَّا يُصدَّر بأبٍ أو ابن وهو الكنية، أو لا وهو الاسم.

(**في بني سَلِمة**) بدل من (فِينا) (﴿وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ﴾) أي: لا يَدْعُو بعضُكم بعضاً بلقبٍ يكرهه (﴿بِئْسَ الِاسْمُ﴾) أي: المذكور قبلُ من السخرية واللَّمْز والتنابُز (﴿الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ﴾) بدل من (الاسم) (**وليس مِنَّا رجلٌ**) الواو للحال (**إلا وله اسمان أو ثلاثة**) (أو) للتنويع (**يقول: «يا فلان»**) أي: بأحد أسمائه (**فيقولون: مَهْ**) بفتح الميم وسكون الهاء، أي: اكفُفْ.

قال المنذري[١]: وأخرجه الترمذي وابن ماجه[٢]، وقال الترمذي: حسن. هذا آخر كلامه.

وأبو جَبِيرة هذا لا يُعرَف له اسمٌ، وقد اختَلَف العلماء في صُحبته، فقال بعضهم: له صُحبة، وقال بعضهم: ليست له صُحبة، وهو أخو ثابت بن الضَّحَّاك، وجَبِيرة بفتح الجيم وكسر الباء الموحَّدة وسكون الياء آخر الحروف وبعدها راء مهملة وتاء تأنيث.

---

(١) في «مختصره»: (٧/ ٢٥٩).

(٢) الترمذي: ٣٥٥١، وابن ماجه: ٣٧٤١. وهو في «مسند أحمد»: ١٨٢٨٨، والنسائي في «الكبرى»: ١١٤٥٢، وإسناده صحيح إن صحَّت صُحبة أبي جَبِيرة بن الضحَّاك، وإلَّا فمرسَل.

٧١ ـ بَابٌ فِيمَنْ يَتَكَنَّى بِأَبِي عِيسَى

٤٩٩٠ ـ حَدَّثَنَا هَارُونُ بنُ زَيْدِ بنِ أَبِي الزَّرْقَاءِ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا هِشَامُ بنُ سَعْدٍ، عَنْ زَيْدِ بنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ **عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ** ضَرَبَ ابْناً لَهُ تَكَنَّى أَبَا عِيسَى، وَأَنَّ المُغِيرَةَ بنَ شُعْبَةَ تَكَنَّى بِأَبِي عِيسَى، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: أَمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَكَنَّى بِأَبِي عَبْدِ اللهِ؟ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَنَّانِي، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَدْ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، وَإِنَّا فِي جَلْجَتِنا(*)، فَلَمْ يَزَلْ يُكْنَى بِأَبِي عَبْدِ اللهِ حَتَّى هَلَكَ.

(بابٌ فيمَن يتكنَّى بأبي عيسى)

(**أنَّ عمر بن الخطاب ضَرَب ابناً له تَكَنَّى أبا عيسى**) كَرِه رضي الله عنه التكَنِّي بأبي عيسى؛ لما فيه من إيهام أبٍ لعيسى عليه السلام. كذا في «فتح الودود».

(**أن تَكَنَّى**) بحذف إحدى التائين (**فقال: إنَّ رسول الله ﷺ كَنَّاني**) أي: بأبي عيسى (**فقال**) أي: عمر رضي الله عنه زعماً منه أنَّ ذلك من خصوصياته ﷺ (**وإنَّا في جَلْجَتِنا**) أي: في عددٍ من أمثالنا من المسلمين لا ندري ما يُصنَع بنا. كذا في «المجمع»(١).

وقال في «النهاية»(٢): لما نزلت: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ١-٢] قالت الصحابة: بَقِينا نحن في جَلَجٍ لا ندري ما يُصنَع بنا.

قال أبو حاتم: سألت الأصمعيَّ عنه فلم يعرفه. وقال ابن الأعرابي: الجَلَج: رؤوس الناس، واحدتها جَلَجَة. المعنى: أنَّا بَقِينا في عدد رؤوسٍ كثيرة من المسلمين. وقال ابن قتيبة: معناه: وبَقِينا نحن في عددٍ من أمثالنا من المسلمين لا ندري ما يُصنَع بنا. وقيل: الجَلَج في لغة أهل اليمامة: جِبَاب الماء، كأنه يريد: تُرِكْنا في أمرٍ ضَيِّق كضِيقِ الجِبَاب. انتهى.

(**حتى هَلَكَ**) أي: مات المُغيرة.

والحديث سكت عنه المنذري(٣).

(*) في نسخة على هامش الأصل: (جلجبيتنا)، وفي أخرى: (جلجلتنا).

(١) «مجمع بحار الأنوار»: (١/ ٣٧١).

(٢) «النهاية»: (جلج).

(٣) وإسناده حسن.

٧٢ ـ بَابٌ فِي الرَّجُلِ يَقُولُ لابْنِ غَيْرِهِ: يَا بُنَيَّ

٤٩٩١ ـ حَدَّثَنَا عَمْرُو بنُ عَوْنٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا (ح). وَحَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ وَمُحَمَّدُ بنُ مَحْبُوبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ ـ وَسَمَّاهُ ابْنُ مَحْبُوبٍ: الجَعْدَ ـ عَنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «يَا بُنَيَّ».

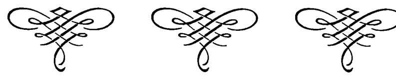
قَالَ أَبُو دَاوُدَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بنَ مَعِينٍ يُثْنِي عَلَى مُحَمَّدِ بنِ مَحْبُوبٍ وَيَقُولُ: كَثِيرُ الحَدِيثِ.

(بابٌ في الرجل يقول لابن غيره: يا بُنيَّ)

(وسَمَّاه) أي: أبا عثمان (ابنُ محبوبٍ) فاعل (الجَعْدَ) مفعول ثانٍ (قال له: «يا بُنيَّ») فيه جواز قَول الإنسان لغير ابنه ممَّن هو أصغر سِنًّا منه: يا بُنيَّ؛ مصغَّراً، ويا ابني، ويا ولدي، ومعناه تلطف، وأنك عندي بمنزلة ولدي في الشَّفَقة.

قال المنذري[١]: وأخرجه مسلم[٢]، وأخرجه الترمذي[٣] وقال: غريب من هذا الوجه، وقد روي من غير هذا الوجه عن أنس، وأبو عثمان هذا شيخٌ ثقة، وهو الجَعْد بن عثمان، ويقال: ابن دينار، وهو بصريٌّ، وقد روى عنه يونس بن عُبيد وغير واحد من الأئمة. هذا آخر كلامه.

وقد أخرج مسلم في «صحيحه»[٤] أنَّ النبيَّ ﷺ قال له: أي بُنَيَّ.



---

(١) في «مختصره»: (٧/ ٢٦٠).

(٢) مسلم: ٥٦٢٣. وهو في «مسند أحمد»: ١٤٠٣٨.

(٣) في «جامعه»: ٣٠٤٣.

(٤) برقم: ٥٦٢٥ من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

٧٣ ـ بَابٌ فِي الرَّجُلِ يَتَكَنَّى بِأَبِي القَاسِمِ

٤٩٩٢ ـ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ وَأَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ سِيرِينَ، عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ** قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**تَسَمَّوْا بِاسْمِي، وَلَا تَكَنَّوْا**(*) **بِكُنْيَتِي**».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَكَذَلِكَ رَوَاهُ أَبُو صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَكَذَلِكَ رِوَايَةُ أَبِي سُفْيَانَ عَنْ جَابِرٍ. وَسَالِمِ بنِ أَبِي الجَعْدِ عَنْ جَابِرٍ. وَسُلَيْمَانَ اليَشْكُرِيِّ عَنْ جَابِرٍ. وَابْنِ المُنْكَدِرِ عَنْ جَابِرٍ، نَحْوَهُمْ. وَأَنَسِ بنِ مَالِكٍ.

(بابٌ في الرجل يتكنَّى بأبي القاسم)

«تسَمَّوا باسمي» أمرٌ من التسمِّي «ولا تَكَنَّوا» بفتح الكاف وتشديد النون وعلى حذف إحدى التاءين، من التَّكَنِّي، وفي بعض النسخ: (لا تكتَنُوا)، قال في «المبارق شرح المشارق»: النهيُ للتنزيه، وقيل: للتحريم، والظاهر من الحديث أن المنهيَّ هو التكنِّي بكنيته مطلقاً، وقيل: هو الجمع بين اسمه وكُنيته، ويُمكِن أن يُقال: مجرَّد التكنِّي بكنيته مكروهٌ، والجمع بين اسمه وكنيته أشدُّ كراهةً. قال مالك: هذا الحُكم كان مختَصًّا بحياته، وقال الشافعي: بل باقٍ بَعدَه. انتهى.

وتحقيق هذه المسألة بالبَسْط والتفصيل في «فتح الباري»[1]، مَن شاء الاطلاع عليه فليراجع إليه.

قال المنذري[2]: وأخرجه البخاري ومسلم وابن ماجه[3].

(قال أبو داود: وكذلك) أي: بهذه الجملة: تسمَّوا باسمي ولا تَكَنَّوا بكُنيتي **(وأنس بن مالك)** أي: وكذلك رواية أنس.

قال المنذري[4]: وحديث أبي صالح عن أبي هريرة أخرجه البخاري[5]، وحديث محمد بن

(*) في نسخة على هامش الأصل: (تكتنوا).

(١) «فتح الباري»: (١٠/ ٥٧٢-٥٧٤).

(٢) في «مختصره»: (٧/ ٢٦١).

(٣) البخاري: ٣٥٣٩، ومسلم: ٥٥٩٧، وابن ماجه: ٣٧٣٥. وهو في «مسند أحمد»: ٧٣٧٧.

(٤) في «مختصره»: (٧/ ٢٦١). (٥) في «صحيحه»: ١١٠.

. . . .

المنكدر عن جابر أخرجه البخاري ومسلم بنحوه[١]، وحديث سالم بن أبي الجَعْد عن جابر أخرجه البخاري ومسلم[٢]، وحديث أبي سفيان طلحة بن نافع عن جابر أخرجه البخاري ومسلم[٣]، وحديث أنس أخرجه الترمذي وابن ماجه[٤].



(١) البخاري: ٦١٨٩، ومسلم: ٥٥٩٥. وهو في «مسند أحمد»: ١٤٢٩٦.
(٢) البخاري: ٦١٨٧، ومسلم: ٥٥٨٩. وهو في «مسند أحمد»: ١٤٢٤٩.
(٣) لم نجد هذا الطريق عندهما، وهو عند أحمد: ١٤٣٦٤، وابن ماجه: ٣٧٣٦.
(٤) الترمذي: ٣٠٥٥، وابن ماجه: ٣٧٣٧. وهو في «مسند أحمد»: ١٢٢١٨.

٧٤ ـ بَابٌ فِيمَنْ رَأَى أَنْ لَا يُجْمَعَ بَيْنَهُمَا

٤٩٩٣ ـ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَسَمَّى بِاسْمِي فَلَا يُكَنَّى(*) بِكُنْيَتِي، وَمَنِ اكْتَنَى(**) بِكُنْيَتِي فَلَا يَتَسَمَّى بِاسْمِي».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَى بِهَذَا المَعْنَى ابْنُ عَجْلَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَرُوِيَ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ ....

(بابٌ فيمَن رأى أن لا يُجمَع بينهما)

أي: بين اسمه ﷺ وكنيته.

«مَن تَسمَّى باسمي فلا يُكَنَّى» من التَّكنِيَة، وفي بعض النسخ: (يَتَكَنَّى) من التَّكَنِّي.

والحديث تمسَّك به مَن نَهَى عن الجَمْع بين اسمه ﷺ وكُنيته.

قال المنذري[1]: وأخرجه الترمذي وقال: حسن غريب[2].

(ورَوَى بهذا المعنى ابن عَجْلان) هو محمد بن عَجْلان القُرَشيُّ أبو عبد الله المدني، وثَّقَه أحمد وابن معين (عن أبيه) عَجْلان المدنيِّ مولى فاطمة بنت عُتبة، قال النسائيُّ: لا بأس به (عن أبي هريرة) وحديث ابن عَجْلان عند الترمذي[3] بلفظ: أنَّ النبيَّ ﷺ نَهَى أن يَجمَع أحدٌ بين اسمه وكُنيته، ويُسمِّي محمداً أبا القاسم، قال الترمذي: حسن صحيح.

ولفظ البخاري في «الأدب المفرد»[4]: حدثنا عبد الله بن يوسف: حدثنا الليث، عن ابن عَجْلان، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: نَهَى رسول الله ﷺ أن يُجمَع بين اسمه وكُنيته، وقال: «أنا أبو القاسم».

(ورُوي) بصيغة المجهول (عن أبي زُرْعة) بن عمرو بن جَرير بن عبد الله البَجَليِّ، وَثَّقه ابن مَعين

(*) في نسخة على هامش الأصل: (يتكنَّى).

(**) في نسخة على هامش الأصل: (تكنَّى).

(١) في «مختصره»: (٧/ ٣٦١).

(٢) الترمذي: ٣٠٥٤. وهو في «مسند أحمد»: ١٤٣٥٧، وهو صحيح لغيره.

(٣) في «جامعه»: ٣٠٥٤.

(٤) برقم: ٨٤٤.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، مُخْتَلَفاً عَلَى الرِّوَايَتَيْنِ.

وَكَذَلِكَ رِوَايَةُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ أَبِي عَمْرَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، اخْتُلِفَ فِيهِ: رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ جُرَيْجٍ عَلَى مَا قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ، وَرَوَاهُ مَعْقِلُ بنُ عُبَيْدِ اللهِ عَلَى مَا قَالَ ابْنُ سِيرِينَ.

وابن خِراش **(عن أبي هريرة مختلَفاً)** بصيغة المجهول **(على الروايتَين)** المذكورتَين، أي: مِثل رواية محمد بن سِيرِين عن أبي هريرة، ومثل رواية أبي الزبير عن جابر.

وروى أحمد في «مسنده» من حديث أبي زرعة من كِلا اللَّفظَين ما نصُّه: حدثنا يحيى بن آدم: حدثنا شَرِيكٌ، عن سَلْم بن عبد الرحمن النَّخَعي، عن أبي زُرْعة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «**مَن تَسمَّى باسمي فلا يُكَنَّى بكُنيتي، ومن اكتَنَى بكُنيتي فلا يتَسمَّى باسمي**» رواه أحمد[١].

حدثنا محمد بن جعفر: حدثنا شعبة قال: سمعتُ عبد الله بن يزيدَ النَّخَعيَّ قال: سمعتُ أبا زُرْعة يحدِّث عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «**تَسمَّوا باسمي ولا تَكنَّوا بكُنيتي**» رواه أحمد[٢].

قال عبد الله بن أحمد: قال أبي: شعبة يُخطئُ في هذا القولِ: عبد الله بن يزيد، وإنما هو سَلْمُ ابن عبد الرحمن النَّخَعي.

(وكذلك) أي: باختلاف اللفظتَين **(رواية عبد الرحمن بن أبي عَمْرة)** الأنصاريِّ النَّجَّاريِّ المدنيِّ القاصِّ. قال ابن سعد[٣]: ثقةٌ كثير الحديث.

(عن أبي هريرة، اختُلِف) بصيغة المجهول، أي: اختُلِف على عبد الرحمن **(فيه)** في هذا الحديث **(رواه الثوري وابن جُرَيج)** كلاهما عن عبد الرحمن بن أبي عمرة **(على ما قال أبو الزُّبير)** عن جابر أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**مَن تسمَّى باسمي فلا يُكنَّى بكنيتي، ومَن اكتَنَى بكُنيتي فلا يتَسمَّى باسمي**» **(ورواه مَعقِل بن عبيد الله)** العَبْسي، وثَّقَه أحمدُ والنسائيُّ، عن عبد الرحمن بن أبي عمرة **(على ما قال ابنُ سيرين)** هو محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**تسمَّوا باسمي ولا تكنَّوا بكنيتي**».

وأخرج أحمد في «مسنده»[٤]: حدثنا رَوْحٌ: حدثنا ابنُ جُرَيج: أخبرني عبد الكريم بن مالك أنَّ

---

(١) في «مسنده»: ٨١٠٩.
(٢) في «مسنده»: ٩٨٦٤.
(٣) في «الطبقات»: (٥/ ٨٣).
(٤) برقم: ١٠٦٢٧.

وَاخْتُلِفَ فِيهِ عَلَى مُوسَى بنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَيْضاً، عَلَى القَوْلَيْنِ: اخْتَلَفَ فِيهِ حَمَّادُ بنُ خَالِدٍ وَابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ.

عبد الله بنَ عبد الرحمن بنِ أبي عَمْرة، أخبره عن عمِّه، عن أبي هريرة أنَّ النبيَّ ﷺ نهى أن يُكْنَى بكُنيته.

وروى سَلِيم بن حيَّان، عن أبيه، عن أبي هريرة، وكذا خالدٌ، عن أبي هريرة مِثل رواية محمد ابن سيرين.

أخرج أحمد[1]: حدثنا عبد الرحمن: حدثني سَلِيم بن حيَّان، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**تسمَّوا باسمي، ولا تكنَّوا بكُنيتي**».

حدثنا محبوب بن الحَسن، عن خالدٍ، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «**تسمَّوا باسمي ولا تكنَّوا بكُنيتي**»[2]. انتهى.

(**واختُلِف**) بصيغة المجهول (**فيه**) أي: في هذا الحديث (**على موسى بن يسارٍ**) المُطَّلبي، وثَّقَه ابن مَعين (**عن أبي هريرة أيضاً على القولَين**) أي: مِثل رواية محمد بن سيرين عن أبي هريرة، ومثل رواية أبي الزبير عن جابر (**اختَلَف فيه حمادُ بن خالدٍ**) القرشيُّ المدنيُّ ثم البصريُّ، وثَّقَه ابن مَعين وابن المديني والنسائي (**وابن أبي فُدَيك**) هو محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فُدَيك المدني، قال النسائي: ليس به بأس، فحمَّاد وابن أبي فُدَيك كلاهما يرويان عن موسى بن يسارٍ عن أبي هريرة، على الاختلاف.

وأخرج البخاري في «الأدب المفرد» وأحمد في «مسنده»[3] واللفظ للبخاري: حدثنا أبو نعُيم: حدثنا داود بن قَيس: حدثني موسى بن يسار: سمعتُ أبا هريرة عن النبي ﷺ قال: «**سَمُّوا باسمي ولا تَكنَّوا بكُنيتي، فإنِّي أنا أبو القاسم**». انتهى.

والحاصل أنَّ أبا هريرة رضي الله عنه روي عنه الحديث من كِلا اللَّفظَين مثل لفظ محمد بن سيرين عن أبي هريرة، ومثل لفظ أبي الزبير عن جابر، وبين كِلتا الروايتَين فرقٌ في المعنى، فإنَّ رواية جابر تدلُّ على جواز التكنِّي بكُنية النبيِّ والتسمِّي باسم النبيِّ ﷺ على الانفراد، وعلى عدم الجواز على

---

(١) في «مسنده»: ١٠٠٧٧.

(٢) أحمد: ١٠٧٢٦.

(٣) البخاري في «الأدب المفرد»: ٨٣٦، وأحمد: ٧٧٢٨.

. . . .

سبيل الاجتماع، ورواية ابن سيرين تدلُّ على جواز التسمِّي باسم النبيِّ ﷺ وعلى عدم جواز التكنِّي بكنية النبيِّ ﷺ، والله أعلم.

قال المنذري[١]: وحديث ابن عَجْلان الذي أشار إليه أخرجه الترمذيُّ[٢] وقال: حسن صحيح، وحديث محمد بن سيرين تقدَّم[٣]، وحديث أبي الزبير هو الذي ذكره في هذا الباب.



(١) في «مختصره»: (٧/ ٢٦٣).

(٢) الترمذي: ٣٠٥٣. وهو في «مسند أحمد»: ٩٥٩٨.

(٣) برقم: ٤٩٩٢.

٧٥ ـ بَابٌ فِي الرُّخْصَةِ فِي الجَمْعِ بَيْنَهُمَا

٤٩٩٤ ـ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ وَأَبُو بَكْرٍ ابْنَا أَبِي شَيْبَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ فِطْرٍ، عَنْ مُنْذِرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الحَنَفِيَّةِ قَالَ: قَالَ **عَلِيٌّ**: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنْ وُلِدَ لِي مِنْ بَعْدِكَ وَلَدٌ، أُسَمِّيهِ بِاسْمِكَ وَأُكَنِّيهِ بِكُنْيَتِكَ؟ قَالَ: «**نَعَمْ**». وَلَمْ يَقُلْ أَبُو بَكْرٍ: قُلْتُ. قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ لِلنَّبِيِّ ﷺ.

٤٩٩٥ ـ حَدَّثَنَا النُّفَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عِمْرَانَ الحَجَبِيُّ، عَنْ جَدَّتِهِ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، عَنْ **عَائِشَةَ** قَالَتْ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي قَدْ وَلَدْتُ غُلَاماً فَسَمَّيْتُهُ مُحَمَّداً، وَكَنَّيْتُهُ أَبَا القَاسِمِ، فَذُكِرَ لِي أَنَّكَ تَكْرَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ: «**مَا الَّذِي أَحَلَّ اسْمِي وَحَرَّمَ كُنْيَتِي؟**». أَوْ: «**مَا الَّذِي حَرَّمَ كُنْيَتِي وَأَحَلَّ اسْمِي؟**».

(بابٌ في الرُّخصة في الجَمْع بينهما)

(**عن محمد بن الحنفيَّة**) هو محمد بن علي بن أبي طالب، يُكنَى أبا القاسم، وأمُّه خولة بنت جعفر الحنفية (**قال: قال عليٌّ**) هو ابن أبي طالب كرَّم الله وجهه (**إنْ وُلِد لي من بعدِكَ ولدٌ . . . إلخ**) فيه أنَّ النهيَ مقصورٌ على زمانه ﷺ، فيجوز الجَمْع بينهما بعدَه، وبه قال مالك.

قال المنذري[(١)]: وأخرجه الترمذي وقال: صحيح[(٢)].

(**فذُكِر لي**) بصيغة المجهول (**أنك تكرَه**) أي: كراهةَ تحريمٍ كما يدلُّ عليه ما أجاب (**ذلك**) أي: الجَمْع (**فقال: «ما الذي أحلَّ اسمي وحرَّم كُنيتي؟»**) قاله بالاستفهام الإنكاريِّ (**أو: «ما الذي حرَّم . . . إلخ»**) شكٌّ من أحد الرواة.

وفي الحديث دلالة على أنَّ الجمعَ بين اسمه ﷺ وكُنيته ليس بمحرَّم ولا مكروه.

قال المنذري[(٣)]: غريب. انتهى.

---

(١) في «مختصره»: (٧/ ٢٦٣).

(٢) الترمذي: ٣٠٥٦. وهو في «مسند أحمد»: ٧٣٠.

(٣) لم نجده في «مختصره»، وأخرجه أحمد: ٢٥٠٤٠ دون القصة، وهو منكر.

. . . .

وفي «فتح الباري»[١] ذكر الطبراني في «الأوسط»[٢] أنَّ محمد بن عِمران الحَجَبيَّ تفرَّد به عن صفيَّة بنت شَيْبة، ومحمد المذكور مجهول. انتهى.

وقال الذهبي في «الميزان»[٣]: محمد بن عِمران الحَجَبي له حديثٌ وهو منكر، وما رأيت لهم فيه جَرحاً ولا تعديلاً. انتهى.



(١) «فتح الباري»: (١٠/ ٥٧٤).
(٢) برقم: ١٠٥٧.
(٣) «ميزان الاعتدال»: (٤/ ٢٢٦).

٧٦ - بَابٌ فِي الرَّجُلِ يَتَكَنَّى وَلَيْسَ لَهُ وَلَدٌ

٤٩٩٦ - حَدَّثَنَا مُوسَى بنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: أَخْبَرَنَا ثَابِتٌ، عَنْ **أَنَسِ بنِ مَالِكٍ** قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَدْخُلُ عَلَيْنَا، وَلِي أَخٌ صَغِيرٌ يُكْنَى أَبَا عُمَيْرٍ، وَكَانَ لَهُ نُغَرٌ يَلْعَبُ بِهِ، فَمَاتَ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ فَرَآهُ حَزِيناً، فَقَالَ: «**مَا شَأْنُهُ؟**»، فَقَالُوا: مَاتَ نُغَرُهُ، فَقَالَ: «**أَبَا عُمَيْرٍ، مَا فَعَلَ النُّغَيْرُ؟**».

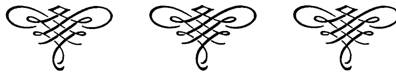
(بابٌ في الرجل يتكنَّى وليس له وَلَدٌ)

(**يُكْنَى أبا عُمَير**) بالتصغير (**وكان له نُغَرٌ**) بضمِّ النون وفتح الغين المعجمة: طائرٌ يشبِه العُصفورَ أحمرُ المِنقار، وقيل: هو العصفور، وقيل: هو الصَّعْوُ صغير المِنقار أحمرُ الرأس، وقيل: أهل المدينة يسمُّونه البُلبُل. قاله القاري[1].

(**فمات**) أي: النُّغَرُ (**فرآه**) أي: أخا أنسٍ (**فقال: «ما شأنه؟»**) أي: ما حالُه وما وجه كونه حزيناً «**ما فعل**» بصيغة الفاعل، أي: ما صنع «**النُّغَير؟**» تصغير النُّغَر، والمعنى: ما جرى له حيث لم أره معك.

وفي الحديث جواز تكنِيَة مَن ليس له ولدٌ، وتكنِيَة الطِّفل، وأنه ليس كذباً.

قال المنذري[2]: وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه، من حديث أبي التيَّاح يزيدَ بن حُميد الضُّبَعي، عن أنس بن مالك[3].



---

(١) في «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٣٠٦١).

(٢) في «مختصره»: (٧/ ٢٦٥).

(٣) البخاري: ٦١٢٩، ومسلم: ٥٦٢٢، والترمذي: ٣٣٣، وابن ماجه: ٣٧٢٠. وهو في «مسند أحمد»: ١٤٠٧١.

٧٧ - بَابٌ فِي الْمَرْأَةِ تُكَنَّى

٤٩٩٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ وَسُلَيْمَانُ بنُ حَرْبٍ - المَعْنَى - قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ هِشَامِ بنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ **عَائِشَةَ** أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، كُلُّ صَوَاحِبِي لَهُنَّ كُنًى، قَالَ: «**فَاكْتَنِي بِابْنِكِ عَبْدِ اللهِ**» - يَعْنِي ابْنَ أُخْتِهَا، قَالَ مُسَدَّدٌ: عَبْدُ اللهِ بنُ الزُّبَيْرِ - قَالَ: فَكَانَتْ تُكَنَّى بِأُمِّ عَبْدِ اللهِ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: هَكَذَا رَوَاهُ قُرَّانُ بنُ تَمَّامٍ وَمَعْمَرٌ، جَمِيعاً عَنْ هِشَامٍ نَحْوَهُ، وَرَوَاهُ أَبُو أُسَامَةَ: عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عَبَّادِ بنِ حَمْزَةَ، وَكَذَلِكَ حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ وَمَسْلَمَةُ بنُ قَعْنَبٍ، عَنْ هِشَامٍ، [وَالصَّوَابُ](*) كَمَا قَالَ أَبُو أُسَامَةَ.

(بابٌ في المرأة تُكَنَّى)

(قالا: حدثنا حماد) هو ابن زيد **(يعني ابنَ أختِها)** أي: أسماءِ بنتِ أبي بكر.

(هكذا) أي: بإسناد هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة **(رواه قُرَّان)** بضمِّ القاف وتشديد الراء **(عن هشام)** بن عروة عن أبيه عن عائشة **(نحوَه)** أي: نحوَ رواية حماد بن زيد **(ورواه أبو أسامة عن هشام عن عَبَّاد بن حمزة)** بن عبد الله بن الزبير عن عائشة.

والحاصل أنَّ حمَّاد بنَ زيد وقُرَّان بن تَمَّام ومَعمَراً، هؤلاء الثلاثة روَوه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة.

وأمَّا أبو أسامة وحماد بن سلمة ومَسلَمة بن قَعْنَبٍ، فروَوه عن هشام بن عروة عن عَبَّاد بن حمزة عن عائشة.

قلت: وقد تابع أبا أسامة وحماداً ومسلمةَ وهيبٌ عن هشام، أخرج البخاري في «الأدب المفرد»[1]: حدثنا موسى: حدثنا وُهَيب: حدثنا هشام، عن عَبَّاد بن حمزة بن عبد الله بن الزبير أنَّ

(*) ما بين معقوفين زيادة مثبتة في بعض نسَخ «سنن أبي داود» الخطية منسوبة إلى رواية ابن العَبد. وهي النسخة التي نسخها الحافظ ابن حجر لنفسه، وهي من محفوظات مكتبة كوبرلي في اسطنبول.

(١) برقم: ٨٥١.

. . . .

عائشة رضي الله عنها قالت: يا نبيَّ الله، ألا تُكَنِّني؟ فقال: «**اكتني بابنِك**» يعني عبدَ الله بنَ الزبير، فكانت تُكَنَّى أمَّ عبد الله. انتهى.

والحديث سكت عنه المنذري[1].



(١) وأخرجه أحمد: **٢٤٧٥٦**، وابن ماجه بنحوه: **٣٧٣٩**، وهو صحيح.

٧٨ ـ بَابٌ فِي المَعَارِيضِ

٤٩٩٨ ـ حَدَّثَنَا حَيْوَةُ بنُ شُرَيْحٍ الحَضْرَمِيُّ إِمَامُ مَسْجِدِ حِمْصَ: حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ بنُ الوَلِيدِ، عَنْ ضُبَارَةَ بنِ مَالِكٍ الحَضْرَمِيِّ إِمَامِ مَسْجِدِ حِمْصَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ جُبَيْرِ بنِ نُفَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ **سُفْيَانَ بنِ أَسِيدٍ الحَضْرَمِيِّ** قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**كَبُرَتْ خِيَانَةً أَنْ تُحَدِّثَ أَخَاكَ حَدِيثاً هُوَ لَكَ بِهِ مُصَدِّقٌ، وَأَنْتَ لَهُ بِهِ كَاذِبٌ**».

(بابٌ في المَعارِيض)

جمعُ مِعْراضٍ، من التَّعرِيض بالقَول. قال الجوهري[١]: هو خلاف التصريح، وهو التَّورِيَة بالشيء عن الشيء.

وقال الراغب[٢]: التعريض: كلامٌ له وجهان في صِدقٍ وكَذبٍ، أو باطِنٍ وظاهِرٍ.

(**عن ضُبارة**) بضمِّ الضاد المعجمة وبالموحَّدة، ابن عبد الله (**بن مالك**) مجهولٌ.

«**كَبُرَت**» بفتحٍ فضمٍّ، أي: عَظُمَت «**خيانةً**» تمييز «**أن تُحدِّث أخاك**» فاعل (كَبُرَت) «**هو لك به مُصَدِّق**» أي: أخوك مُصدِّقٌ لك بذلك الحديث «**وأنت له**» أي: لأخيك «**به**» أي: بذلك الحديث «**كاذبٌ**» لأنه ائتمنك فيما تُحدِّثه به، فإذا كذبتَ فقد خُنتَ أمانتَه، وخُنتَ أمانةَ الإيمان فيما أوجَبَ من نصيحة الإخوان.

قال المناوي[٣]: (أن تُحدِّث أخاك) فاعل (كَبُرَت) وأُنِّث الفعلُ له باعتبار التمييز؛ لأنَّ نفس الخِيانة هي الكبيرة، وفيه معنى التعجب، كما في: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [غافر: ٣٥]، والمراد: خِيانة عظيمة منك إذا حدَّثتَ أخاك المسلم بحديثٍ وهو يعتمد عليك اعتماداً على أنك مسلم لا تَكذِب، فيُصدِّقك والحالُ أنك كاذب.

قال النووي[٤]: والتَّورِيَة والتعرِيض: إطلاقُ لفظٍ هو ظاهرٌ في معنًى ويريد معنًى آخَرَ يتناولُه اللفظُ لكنَّه خلاف ظاهِره، وهو ضربٌ من التغرير والخِداع، فإن دَعَت إليه مصلحةٌ شرعيَّة راجِحَة على خداع المخاطَب، أو حاجةٌ لا مَحِيص عنها إلَّا به، فلا بأس، وإلا كُرِه، فإن توصَّل به إلى أخذِ باطلٍ أو دفعِ حقٍّ، حَرُم عليه. انتهى.

---

(١) في «الصحاح»: (عرض).
(٢) في «المفردات»: (عرض).
(٣) في «فيض القدير»: (٤/ ٧١٤).
(٤) في «الأذكار» ص٥٩٥.

. . . .

قال النووي في «الأذكار»[(١)]: هذا الحديث فيه ضعف.

قال المناوي[(٢)]: لكن وضع[(٣)] أبو داود في كتابه، فاقتضى كَوْنَه حسناً عنده.

والحديث أخرجه أحمد[(٤)] والطبراني في «الكبير»[(٥)]، عن النَّوَّاس بن سمعان.

قال المنذري: رواه أحمد[(٦)] عن شيخه عمر بن هارون، وفيه ضعفٌ[(٧)]، وبقية رجاله ثقات.

وقال الهيثمي[(٨)]: فيه شيخ الإمام أحمد: عمرُ بن هارون، ضعيفٌ، وبقية رجاله ثقات.

وقال شيخه العراقي في حديث سفيان: ضعَّفه ابن عدي[(٩)]، وحديث النَّوَّاس سنده جيد[(١٠)]. انتهى كلام المناوي.

قال المنذري[(١١)]: في إسناده بقيَّة بن الوليد، وفيه مقال. وذكر أبو القاسم البغوي سفيانَ بن أَسِيدٍ هذا وقال: لا أعلم روى غير هذا الحديث. هذا آخر كلامه.

وأَسِيد بفتح الهمزة وكسر السين المهملة وسكون الياء آخر الحروف ودال مهملة، ويقال فيه: ابن أَسِيدٍ أيضاً.

وقال النَّمَري[(١٢)]: حديثه من حديث الحمصيِّين، حدَّث عنه بقيَّة[(١٣)].

---

(١) «الأذكار» ص٥٩٥-٥٩٦.

(٢) في «فيض القدير»: (٤/ ٧١٥).

(٣) كذا في الأصل، والذي في مطبوع «فيض القدير»: «لكن لم يضعِّفه أبو داود، فاقتضى . . .».

(٤) في «مسنده»: ١٧٦٣٥، وإسناده ضعيف جدًّا.

(٥) بل في «مسند الشاميين»: ٤٩٥، وأمَّا الذي في «المعجم الكبير»: ٦٤٠٢، فهو حديث سفيان بن أَسِيد.

(٦) في «مسنده»: ١٧٦٣٥، وإسناده ضعيف جدًّا.

(٧) في «الترغيب والترهيب»: (٣/ ٣٦٨): وفيه خلاف.

(٨) في «المجمع»: (١/ ١٤٢).

(٩) في «الكامل»: (١/ ١٠٩) و(٥/ ١٦٢).

(١٠) بل ضعيف جدًّا، انظر التعليق عليه في «مسند أحمد»: ١٧٦٣٥.

(١١) في «مختصره»: (٧/ ٢٦٥).

(١٢) هو ابن عبد البرِّ في «الاستيعاب»: (٢/ ٦٢٨).

(١٣) كذا وقعت العبارة في الأصل، ولا شكَّ أنها خطأ، والصواب ما وقع في «مختصر المنذري»: «حديثه من حديث الحمصيِّين عند بقية»، وفي «الاستيعاب»: «حديثُه من حديث الحمصيِّين: عن بقية، عن ضبارة بن مالك الحضرمي . . . إلخ».

٧٩ ـ بَابٌ فِي: زَعَمُوا(*)

٤٩٩٩ ـ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: قَالَ **أَبُو مَسْعُودٍ لأَبِي عَبْدِ اللهِ** ـ أَوْ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ لأَبِي مَسْعُودٍ ـ: مَا سَمِعْتَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ فِي: زَعَمُوا؟ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**بِئْسَ مَطِيَّةُ الرَّجُلِ: زَعَمُوا**».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: أَبُو عَبْدِ اللهِ هَذَا حُذَيْفَةُ.

(بابٌ في زَعَمُوا)

أي: في بيان ما ورد في هذه الكلمة. قال في «القاموس»[1]: الزَّعْم مُثلَّثة: القولُ الحقُّ، والباطلُ، والكذبُ، ضِدٌّ، وأكثرُ ما يقال فيما يُشَكُّ فيه.

(**أو: قال أبو عبد الله**) شكٌّ من الراوي (**ما سمعتَ**) أي: أيَّ شيءٍ سمعتَه؟ (**يقول في: زَعَمُوا**) أي: في حقِّ هذا اللفظ «**بئس مَطِيَّة الرجل**» المَطِيَّة: بفتح الميم وكسر الطاء المهملة وتشديد التحتية، بمعنى المركوب «**زعموا**» في «النهاية»: الزَّعْم بالضمِّ والفتح: قريبٌ من الظَّنِّ[2].

أي: أسوَأُ عادةٍ للرَّجُل أن يتَّخذَ لفظَ زعموا مَرْكباً إلى مقاصده، فيُخبِر عن أمرٍ تقليداً من غير تثبُّت، فيُخطئُ ويجرَّب عليه الكذب. قاله المناوي[3].

وفي «اللمعات»: يعني أنَّ (زعموا) بئس مطيته، يجعل المتكلِّم مقدِّمة كلامِه، والمقصود أنَّ الإخبار بخبَرٍ مبناه على الشَّكِّ والتخمين دون الجَزْم واليقين قبيحٌ، بل ينبغي أن يكون لخبرِه سندٌ وثبوتٌ، ويكون على ثقةٍ من ذلك لا مجرَّد حكاية على ظنٍّ وحُسبان. وفي المَثَل: (زعموا) مَطِيَّةُ الكذبِ. انتهى.

قال الخطابي في «المعالم»[4]: أصل هذا أنَّ الرجلَ إذا أراد المَسِير إلى بلدٍ ركب مطيةً وسار

(*) في نسخة على هامش الأصل: (في قول الرجل: زعموا) وفي أخرى: (في الرجل يقول: زعموا).

(١) «القاموس المحيط»: (زعم).

(٢) «النهاية»: (زعم).

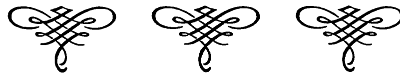
(٣) في «فيض القدير»: (٣/ ٢٨٠) لكن الكلام فيه بمعناه.

(٤) «معالم السنن»: (٣/ ٣٠٩).

. . . .

حتى يبلُغَ حاجته، فشبَّه النبيُّ ﷺ ما يقدِّمه الرجلُ أمام كلامه ويتوصَّل به إلى حاجته من قولهم: زعموا كذا وكذا، بالمطيَّة التي يَتوَصَّل بها إلى الموضع الذي يقصده، وإنما يقال: زعموا؛ في حديثٍ لا سَنَد له ولا ثبت فيه، وإنما هو شيء حُكيَ عن الألسُن على سبيل البلاغ، فذمَّ النبيُّ ﷺ من الحديث ما كان هذا سبيلَه، وأمرَ بالتثبُّت فيه والتوثُّق لما يحكيه من ذلك، فلا يروُونَه حتى يكون مَعْزيًّا إلى ثبت ومرويًّا عن ثقة. انتهى.

قال المنذري[1]: أبو قلابة عبد الله بن زيد الجَرْمي البصريُّ، ذكر الحافظ أبو مسعود الدمشقيُّ في «الأطراف» أنه لم يسمَع منهما، يعني حذيفةَ وأبا مسعود رضي الله عنهما[2].



(١) في «مختصره»: (٧/ ٢٦٧).

(٢) وأخرجه أحمد: ٢٣٤٠٣، وإسناده ضعيف.

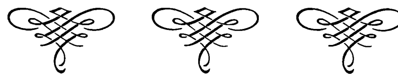
٨٠ ـ بَابٌ فِي الرَّجُلِ يَقُولُ فِي خُطْبَتِهِ: أَمَّا بَعْدُ

٥٠٠٠ ـ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ فُضَيْلٍ، عَنْ أَبِي حَيَّانَ، عَنْ يَزِيدَ بنِ حَيَّانَ، عَنْ زَيْدِ بنِ أَرْقَمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَهُمْ فَقَالَ: «**أَمَّا بَعْدُ**».

(بابٌ في الرجل يقول في خُطبته: أمَّا بعدُ)

(فقال: «أمَّا بعدُ») مبنيٌّ على الضمِّ لأنه من الظُّروف المقطوعة عن الإضافة. وقد ثبت استعمال هذه الكلمة عن رسول الله ﷺ في الخُطَب في كثيرٍ من الأحاديث، فينبغي للخُطَباء أن يستعملوها تأسِّياً واتِّباعاً.

قال المنذري[1]: وأخرجه مسلم في أثناء الحديث الطويل في فضائل أهل البيت[2].



---

(١) في «مختصره»: (٧/ ٢٦٧).

(٢) مسلم: ٦٢٢٥. وهو في «مسند أحمد»: ١٩٢٦٥.

٨١ ـ بَابٌ فِي الكَرْمِ وحِفْظِ المَنْطِقِ

٥٠٠١ ـ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بنُ دَاوُدَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي اللَّيْثُ بنُ سَعْدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بنِ رَبِيعَةَ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ**، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «**لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ: الكَرْمُ، فَإِنَّ الكَرْمَ الرَّجُلُ المُسْلِمُ، وَلَكِنْ قُولُوا: حَدَائِقُ الأَعْنَابِ**».

(بابٌ في الكَرْم)

الكَرْم بسكون الراء وفتحها، مصدر كَرُم يكرُم، يُوصَف به مبالغةً على طريق رجلٍ عدلٍ، يستوي فيه المذكَّر والمؤنَّث، والتثنية والجمع، يقال: رجلٌ كَرَمٌ، وامرأة كَرَمٌ، ورجلان كَرَمٌ، وامرأتان كَرَمٌ، ورجال كَرَمٌ، ونِسْوة كَرَمٌ، ويطلق على العِنب وشَجَرِه. كذا قالوا.

قلت: ويطلق أيضاً على الحائط من العنب، يدلُّ عليه ما أخرجه الطبراني والبزَّار[1] من حديث سَمُرة رَفَعه: «**إنَّ اسم الرجُل المؤمنِ في الكتب الكَرْمُ، من أجلِ ما أكرمه الله على الخليقة، وإنكم تَدعُون الحائطَ من العِنَب: الكَرْمَ**» الحديث، وهذا هو المناسب لرواية المؤلف.

(وحِفظ المنطِق) أي: وهذا باب حفظ المنطق، وهو بفتح الميم وسكون النون، مصدرٌ، قال في «المصباح»[2]: نَطَق نَطْقاً، من باب ضرب، ومنطِقاً.

والنُّطْق بالضمِّ اسمٌ منه، والمعنى أنَّ للرَّجل أن يحافظ في المَنطِق ويراعي في الكلام، فلا يتكلَّم ولا ينطِق بما تشتهيه[3] نفسه، بل لا بدَّ له أن يستعمل في كلامه الألفاظَ الواردة في الكتاب والسُّنة، ويجتنب عن ألفاظ الجاهلية، وعن العبارات التي ظاهرها مخالِفةٌ للأدب والمروءة.

قلت: والأحاديث التي ساقها المؤلف في هذا الباب والأبواب التالية، أكثرها داخلٌ تحت هذه الترجمة، أي: حِفْظ المَنطِق، والله أعلم.

«**لا يقولنَّ أحدكم: الكَرْم**» أي: للعنب أو لحائطه، وهذا هو مناسب لقوله: «**ولكن قولوا: حدائق الأعناب**» قال الخطابي في «المعالم»[4]: إنما نهاهم عليه السلام عن تسمية هذه الشجرة

---

(١) الطبراني في «الكبير»: ٧٠٨٧، والبزار كما في «كشف الأستار»: ١٩٨٩.
(٢) «المصباح المنير»: (نطق).
(٣) في الأصل: «تشهيه».
(٤) «معالم السنن»: (٣/ ٣٠٩-٣١٠).

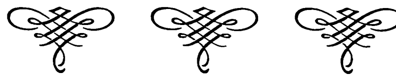
. . . .

كَرْماً؛ لأنَّ هذا الاسم مشتقٌّ عندهم من الكَرَم، والعرب تقول: رجلٌ كَرَمٌ، بمعنى كريم، وقوم كُرْمٌ، أي: كِرام، فأشفق ﷺ أن يَدعوَهم حُسْن أسمائها إلى شُربِ الخمر المتَّخَذة من ثَمَرها، فسلبَها هذا الاسم وجعله صفةً للمسلم الذي يتوَقَّى شُربَها، ويمنعُ نفسَه الشَّهوة فيها، عِزَّةً وتكرُّماً. انتهى.

قال المنذري[1]: وقد أخرج مسلم في «صحيحه»[2] من حديث محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبيِّ ﷺ قال: «**لا تُسَمُّوا العنبَ الكَرْمَ، فإنَّ الكَرْمَ الرجلُ المسلمُ**».

وأخرجه البخاري ومسلم في «صحيحيهما»[3] من حديث سعيد بن المسيَّب عن أبي هريرة.

وأخرج مسلم[4] من حديث وائل بن حُجْر أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**لا تقولوا: الكَرْم، ولكن قولوا: العِنَب والحَبَلَة**».



(١) في «مختصره»: (٧/ ٢٦٩-٢٧١).

(٢) برقم: ٥٨٦٩.

(٣) البخاري: ٦١٨٣، ومسلم: ٥٨٦٨. وهو في «مسند أحمد»: ٧٢٥٧.

(٤) في «صحيحه»: ٥٨٧٣.

٨٢ ـ بَابٌ: لَا يُقُولُ المَمْلُوكُ: رَبِّي وَرَبَّتِي

٥٠٠٢ ـ حَدَّثَنَا مُوسَى بنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ وَحَبِيبِ بنِ الشَّهِيدِ وَهِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ** أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ: عَبْدِي وَأَمَتِي، وَلَا يَقُولَنَّ المَمْلُوكُ: رَبِّي وَرَبَّتِي، وَلْيَقُلِ المَالِكُ: فَتَايَ وَفَتَاتِي، وَلْيَقُلِ المَمْلُوكُ: سَيِّدِي وَسَيِّدَتِي، فَإِنَّكُمُ المَمْلُوكُونَ، وَالرَّبُّ: اللهُ تَعَالَى**».

٥٠٠٣ ـ حَدَّثَنَا ابْنُ السَّرْحِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بنُ الحَارِثِ أَنَّ أَبَا يُونُسَ حَدَّثَهُ، عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ** فِي هَذَا الخَبَرِ، وَلَمْ يَذْكُرِ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: وَلْيَقُلْ: سَيِّدِي وَمَوْلَايَ.

(بابٌ: لا يقولُ المملوكُ: ربِّي وربَّتي)

«**لا يقولنَّ أحدُكم: عَبْدي وأَمَتي**» لأنَّ حقيقة العبودية إنما يستحقُّها اللهُ تعالى، فكُلُّكم عَبيد الله، وكلُّ نسائكم إماءُ الله «**ولا يقولنَّ المملوك: ربي وربتي**» لأنَّ الربوبيَّة إنما حقيقتُها لله تعالى؛ لأنَّ الربَّ هو المالك أو القائم بالشيء، ولا يوجد حقيقة هذا إلَّا في الله تعالى «**وليقل المالك: فتايَ وفتاتي**» هما بمعنى الشابِّ والشابَّة بناءً على الغالب في الخَدَم، أو القوي والقوية ولو باعتبار ما كان «**وليقل المملوك: سيِّدي وسيِّدتي**» لأنَّ لفظة السيد غيرُ مختصَّة بالله تعالى اختصاصَ الربِّ، ولا مستعمَلة فيه كاستعمالها، حتى كَرِهَ مالكٌ الدعاءَ بسيِّدي، ولم يأتِ تسميتُه تعالى بالسيِّد في القرآن ولا في حديثٍ متواتر. قاله النووي[١].

«**والربُّ الله**» مبتدأ وخبر.

قال المنذري[٢]: وأخرجه النسائي[٣].

(**أنَّ أبا يونس**) هو سليمان بن جُبَير مولى أبي هريرة (**في هذا الخبر**) أي: السابق (**ولم يذكر النبيَّ ﷺ**) أي: لم يرفَع الحديث (**وليَقُل: سَيِّدي ومولايَ**) أي: مكان قوله: سيِّدي وسيِّدتي، وقد عَقَد الإمامُ البخاريُّ باباً في جواز إطلاق السيِّد والعبد من أبواب المظالم[٤]، فقال: بابُ كراهية

---

(١) في «شرحه على مسلم»: (٧/ ٢٨٥).

(٢) في «مختصره»: (٧/ ٢٧٢).

(٣) النسائي في «الكبرى»: ١٠٠٠١. وهو في «مسند أحمد»: ٩٤٥١، وبنحوه البخاري: ٢٥٥٢، ومسلم: ٥٨٧٧.

(٤) بل في كتاب العتق، الباب: ١٧ منه، بين يدي الأحاديث: ٢٥٥٠-٢٥٥٦.

. . . .

التطاوُل على الرقيق، وقوله: عبدي وأَمَتي . . . إلى آخره، وأورد فيه سبعةَ أحاديثَ، كلُّه يدلُّ على الجواز.

قال في «فتح الباري»[1]: قوله: (وليَقُل: سيِّدي ومولايَ) وفيه جواز إطلاق العَبد على مالِكِه: سيِّدي.

قال القرطبي[2] وغيره: إنما فرَّق بين الرَّبِّ والسيِّد؛ لأنَّ الرَّبَّ من أسماء الله تعالى اتفاقاً، واختُلِف في السيِّد، ولم يَرِد في القرآن أنه من أسماء الله تعالى، فإن قلنا: إنه ليس من أسماء الله تعالى، فالفرق ظاهرٌ ولا التِباسَ، وإن قلنا: إنه من أسمائه، فليس في الشُّهرَة والاستعمال كلفظ الربِّ، فيَحصُل الفَرق بذلك أيضاً.

وقد روى أبو داود والنسائي وأحمد والمصنِّف في «الأدب المفرد»[3] من حديث عبد الله بن الشِّخِّير عن النبيِّ ﷺ قال: «**السَّيِّدُ اللهُ**».

وقال الخطابي[4]: إنما أطلقه لأنَّ مرجِع السِّيَادة إلى معنى الرِّيَاسة على مَن تحت يدِه، والسياسة له وحُسْن التدبير لأمره، ولذلك سُمِّيَ الزوجُ سيداً.

قال: وأما المَولى فكثيرُ التصرُّف في الوجوه المختلِفة من وليٍّ وناصرٍ وغير ذلك، ولكن لا يقال: السيد، ولا المولى على الإطلاق من غير إضافة، إلَّا في صفة الله تعالى. انتهى.

وفي الحديث جواز إطلاق مولاي أيضاً، وأما ما أخرجه مسلم والنسائي[5] من طريق الأعمَش عن أبي صالح عن أبي هريرة في هذا الحديث نحوه، وزاد: «**ولا يقل أحدكم: مولاي، فإنَّ مولاكُم اللهُ، ولكن ليقل: سيِّدي**»، فقد بيَّن مسلمٌ الاختلافَ في ذلك على الأعمَش، وأنَّ منهم مَن ذكر هذه الزيادة، ومنهم من حذفَها، وقال عياض[6]: حذفُها أصحُّ، وقال القرطبي[7]: المشهور حذفُها.

---

(١) «فتح الباري»: (٥/ ١٧٩-١٨٠). (٢) في «المفهم»: (٥/ ٥٥٤).
(٣) أبو داود: ٤٨٣٢، والنسائي في «الكبرى»: ١٠٠٠٥، وأحمد: ١٦٣٠٧، والبخاري في «الأدب المفرد»: ٢١١.
(٤) «أعلام الحديث»: (٢/ ١٢٧١-١٢٧٢).
(٥) مسلم: ٥٨٧٦، والنسائي: ١٠٠٠٠.
(٦) في «إكمال المعلم»: (٧/ ١٩٠). (٧) في «المفهم»: (٥/ ٥٥٤).

. . . .

قال: وإنما صِرْنا إلى الترجيح للتعارُض مع تعذُّر الجَمْع وعَدَم العِلم بالتاريخ. انتهى.

ومقتضى ظاهر هذه الزيادة أنَّ إطلاق السيِّد أسهلُ من إطلاق المولى، وهو خلاف المتعارَف، فإنَّ المولى يُطلَق على أوجُهٍ متعدِّدة؛ منها الأسفل والأعلى، والسيِّد لا يُطلَق إلَّا على الأعلى، فكان إطلاق المولى أسهل وأقرب إلى عدم الكراهة، والله تعالى أعلم.

وقد رواه محمد بن سيرين عن أبي هريرة، فلم يتعرَّض للفظ المولى إثباتاً ولا نفياً، أخرجه أبو داود والنسائي والمصنِّف في «الأدب المفرد»[1] بلفظ: «لا يقولنَّ أحدُكم: عبدي ولا أَمَتي، ولا يقل المملوك: ربي وربتي، ولكن ليَقُل المالك: فتايَ وفتاتي، والمملوك: سيِّدي وسيدتي، فإنكم المملوكون، والربُّ اللهُ تعالى»، ويحتمل أن يكون المراد النهي عن الإطلاق، كما تقدَّم من كلام الخطابي، ويؤيِّد كلامَه حديث ابن الشِّخِّير المذكور، والله أعلم.

وعن مالكٍ تخصيصُ الكراهة بالنِّداء، فيُكرَه أن يقول: يا سيدي، ولا يُكرَه في غير النداء. انتهى.

قلت: حديث عبد الله بن الشِّخِّير رواه أحمد وأبو داود والنسائي والبخاري في «الأدب المفرد»[2]، واللفظ للبخاري: حدثنا مسدَّد قال: حدثنا بِشر بن المفضَّل: حدثنا أبو مَسلَمة، عن أبي نَضْرة، عن مُطرِّف قال: قال أبي: انطلقتُ في وَفْدِ بني عامرٍ إلى النبيِّ ﷺ فقالوا: أنت سيِّدُنا، قال: «**السيِّدُ اللهُ**» قالوا: وأفضلُنا فضلاً وأعظمُنا طَوْلًا، قال: فقال: «**قولوا بقولِكُم، ولا يستجرِيَنَّكم**[3] **الشيطانُ**». انتهى.

قال الحافظ[4]: رجاله ثقات، وقد صحَّحه غيرُ واحدٍ، ويمكن الجَمعُ بأن يُحمَل النهيُ عن ذلك على إطلاقه على غير المالك، والإذن بإطلاقه على المالك.

وقد كان بعض أكابر العلماء يأخذ بهذا ويَكرَه أن يخاطِب أحداً بلفظه أو كتابته بالسيِّد، ويتأكَّد

---

(١) أبو داود: ٥٠٠٢، والنسائي في «الكبرى»: ١٠٠٠١، والبخاري في «الأدب المفرد»: ٢١٠. وهو في «مسند أحمد»: ٩٤٥١.

(٢) أحمد: ١٦٣٠٧، وأبو داود: ٤٨٣٢، والنسائي في «الكبرى»: ١٠٠٠٥، والبخاري في «الأدب المفرد»: ٢١١.

(٣) في هامش الأصل: «أي: لا يتَّخذنَّكم وُكَلاء».

(٤) في «فتح الباري»: (٥/ ١٧٩).

٥٠٠٤ ـ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بنُ عُمَرَ بنِ مَيْسَرَةَ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تَقُولُوا لِلْمُنَافِقِ: سَيِّدٌ(*)، فَإِنَّهُ إِنْ يَكُ سَيِّداً فَقَدْ أَسْخَطْتُمْ رَبَّكُمْ عَزَّ وَجَلَّ».

هذا إذا كان المخاطَب غيرَ تقيٍّ؛ لحديث بُرَيدة مرفوعاً: «**لا تقولوا للمنافق: سيداً** . . .» الحديث، أخرجه أبو داود[١] وغيره. انتهى كلامه.

قلت: هذا الجمع والتوفيق ليس بقويٍّ، وفيه وجوهٌ أُخَر، فيُطلَب من «غاية المقصود شرح سنن أبي داود»، والله أعلم

قال المنذري[٢]: وأخرجه البخاري ومسلم في «صحيحيهما» من حديث همَّام بن مُنَبِّه عن أبي هريرة، بمعناه[٣].

«**لا تقولوا للمنافق: سَيِّدٌ**» وفي بعض النُّسَخ: (سيداً) بالنصب «**فإنه إن يكُ سيداً**» أي: سيدَ قومٍ أو صاحبَ عَبيدٍ وإماءٍ وأموالٍ «**فقد أسخطتُم ربَّكم عزَّ وجلَّ**» أي: أغضبتموه؛ لأنه يكون تعظيماً له وهو ممن لا يستحقُّ التعظيم، فكيف إن لم يكن سيداً بأحد من المعاني، فإنه يكون مع ذلك كذباً ونفاقاً، وقيل: معناه: إنَّ يكُ سيداً لكم فتجب عليكم طاعته، فإذا أطعتموه فقد أسخطتُم ربَّكم، أو: لا تقولوا للمنافق: سيِّدٌ، فإنكم إن قُلتم ذلك فقد أسخطتُم ربَّكم، فوَضَع الكَون موضع القَول تحقيقاً له. كذا في «المرقاة»[٤] ملخَّصاً.

وقال ابن الأثير[٥]: لا تقولوا للمنافق: سيِّدٌ، فإنه إن كان سيِّدَكم وهو منافق، فحالكم دون حاله، والله لا يرضى لكم ذلك. انتهى.

قال المنذري[٦]: وأخرجه النسائي[٧].

(*) في نسخة على هامش الأصل: (سَيِّداً).

(١) أبو داود: ٥٠٠٤. وهو عند أحمد: ٢٢٩٣٩، والنسائي في «الكبرى»: ١٠٠٠٢ .

(٢) في «مختصره»: (٧/ ٢٧٣).

(٣) البخاري: ٢٥٥٢، ومسلم: ٥٨٧٧. وهو في «مسند أحمد»: ٨١٩٧.

(٤) «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٣٠٠٩).

(٥) في «النهاية»: (سود).

(٦) في «مختصره»: (٧/ ٢٧٣).

(٧) النسائي في «الكبرى»: ١٠٠٠٢. وهو في «مسند أحمد»: ٢٢٩٣٩.

٨٣ ـ بَابٌ: لَا يُقَالُ: خَبُثَتْ نَفْسِي

٥٠٠٥ ـ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بنِ سَهْلِ بنِ حُنَيْفٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ: خَبُثَتْ نَفْسِي، وَلْيَقُلْ: لَقِسَتْ نَفْسِي**».

٥٠٠٦ ـ حَدَّثَنَا مُوسَى بنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ هِشَامِ بنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ: جَاشَتْ نَفْسِي**، ....

(بابٌ: لا يُقال: خَبُثَت نفسي)

بفتح الخاء المعجمة وضمِّ الموحَّدة. والخُبْث يُطلَق على الباطل في الاعتقاد، والكذب في المقال، والقبيح في الفعال، وعلى الحرام، والصفاتِ المذمومة القوليَّة والفعليَّة.

«**وليقُلْ: لَقِسَت نفسي**» بكسر القاف. قال الخطابي في «المعالم»(١): لَقِسَت نفسي وخَبُثَت بمعنًى واحدٍ، وإنما كَرِه عليه السلام من ذلك لفظَ الخُبْث لشَنَاعة الاسم، وعلَّمَهم الأدبَ في المنطِق، وأرشدَهم إلى استعمال الحَسَن وهِجْران القبيح منه.

قال المنذري(٢): وأخرجه البخاري ومسلم(٣).

«**جاشَتْ نفسي**» قال في «القاموس»(٤): جاشَ النفسُ: غَثَتْ أو دارَت للغَثَيان. وفي «اللسان»(٥): جاشت نفسي جَيشاً وجَيَشاناً: غثت أو دارت للغثيان، وجاشَتْ القِدْرُ تَجِيشُ جَيشاً وجَيَشاناً: غَلَتْ، وكذلك الصدر إذا لم يَقدِرْ صاحبُه على حَبْس ما فيه. قال في «التهذيب»(٦): وكلُّ شيء يَغْلي فهو يَجِيش، حتى الهَمُّ والغُصَّة في الصَّدر. انتهى كلامه.

---

(١) «معالم السنن»: (٣/ ٣١٠).
(٢) في «مختصره»: (٧/ ٢٧٣).
(٣) البخاري: ٦١٨٠، ومسلم: ٥٨٨٠.
(٤) «القاموس المحيط»: (جوش).
(٥) «لسان العرب»: (جيش).
(٦) «تهذيب اللغة» للأزهري: (١١/ ٩٣).

وَلَكِنْ لِيَقُلْ: لَقِسَتْ نَفْسِي».

«**ولكن ليقل: لَقِسَت نفسي**» قال في «القاموس»[(١)]: لَقِسَت نفسُه إلى الشيء، كفرح: نازَعَتْه إليه، ومنه غَثَت وخَبُثَت. وإنما كَرِه ﷺ لفظ خَبُثَت لقُبْحه، ولئلَّا ينسُبَ الخبث إلى نفسه. انتهى.

قال المنذري[(٢)]: وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي، وقالوا: خَبُثَت[(٣)].



(١) «القاموس المحيط»: (لقس).

(٢) في «مختصره»: (٧/ ٢٧٤).

(٣) البخاري: ٩١٧٩، ومسلم: ٥٨٧٨، والنسائي: ١٠٨٢١. وهو في «مسند أحمد»: ٢٤٢٤٤.

٨٣/ م ـ بَابٌ

٥٠٠٧ ـ حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ يَسَارٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**لَا تَقُولُوا: مَا شَاءَ اللهُ وَشَاءَ فُلَانٌ، وَلَكِنْ قُولُوا: مَا شَاءَ اللهُ، ثُمَّ شَاءَ فُلَانٌ**».

(بابٌ)

«**لا تقولوا: ما شاء الله . . . إلخ**» قال الخطابي[(١)]: إنما كَرِه ذلك لأنَّ (الواو) حرفُ الجَمع والتشريك، و(ثُمَّ) حرفُ النَّسَق بشَرْط التراخي، فأرشدَهم النبيُّ ﷺ إلى الأدب في تقديم مشيئة الله تعالى على مشيئة مَن سواه. انتهى.

قال المنذري[(٢)]: وأخرجه النسائي[(٣)].



---

(١) في «معالم السنن»: (٣/ ٣١١).

(٢) في «مختصره»: (٧/ ٢٧٤).

(٣) النسائي في «الكبرى»: ١٠٧٥٥. وهو في «مسند أحمد»: ٢٣٢٦٥.

٨٤ ـ بَابٌ

٥٠٠٨ ـ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ بنِ سَعِيدٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ العَزِيزِ بنُ رُفَيْعٍ، عَنْ تَمِيمٍ الطَّائِيِّ، عَنْ **عَدِيِّ بنِ حَاتِمٍ** أَنَّ خَطِيباً خَطَبَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: مَنْ يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ، وَمَنْ يَعْصِهِمَا، فَقَالَ: «**قُمْ ـ أَوْ قَالَ: اذْهَبْ ـ فَبِئْسَ الخَطِيبُ أَنْتَ**».

٥٠٠٩ ـ حَدَّثَنَا وَهْبُ بنُ بَقِيَّةَ، عَنْ خَالِدٍ ـ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ اللهِ ـ عَنْ خَالِدٍ ـ يَعْنِي الحَذَّاءَ ـ عَنْ أَبِي تَمِيمَةَ، عَنْ أَبِي المَلِيحِ، عَنْ رَجُلٍ قَالَ: كُنْتُ رَدِيفَ النَّبِيِّ ﷺ، فَعَثَرَتْ دَابَّتُهُ، فَقُلْتُ: تَعِسَ الشَّيْطَانُ، فَقَالَ: «**لَا تَقُلْ: تَعِسَ الشَّيْطَانُ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ ذَلِكَ،** . . . .

(بابٌ)

كذا ثبت هاهنا لفظ (باب) في بعض النسخ.

«فبئس الخطيب أنت» وفي رواية مسلم[١] بعد هذا: «**قلْ: ومَن يعصِ اللهَ ورسولَه**»، وقد تقدم شرح هذا الحديث في كتاب الصلاة[٢].

قال المنذري[٣]: وأخرجه مسلم[٤]، وقد تقدم في كتاب الصلاة[٥].

(فعَثَرَت) قال في «الصراح»: عثرة شكو خيدن من باب نصر. وفي «المصباح»[٦]: عَثَرَ الرجل في ثَوْبه يَعثُر، والدابَّة أيضاً، من باب قتل، وفي لغةٍ من باب ضرب، عِثاراً بالكسر، ويقال للزَّلَّة: عَثْرَة؛ لأنها سقوطٌ في الإثم. انتهى.

(فقلت: تَعِسَ) أي: هَلَكَ، ومثل هذا الكلام يُوهِم أنَّ للشيطان دَخْلاً في مثل ذلك **(فقال: «لا تَقُلْ: تعس الشيطان»)** في «القاموس»[٧]: التَّعْس: الهلاك والعِثَار والسُّقوط والشَّرُّ والبُعْد

---

(١) في «صحيحه»: ٢٠١٠.
(٢) برقم: ١١٠١.
(٣) في «مختصره»: (٧/ ٢٧٤).
(٤) في «صحيحه»: ٢٠١٠. وهو في «مسند أحمد»: ١٨٢٤٧.
(٥) برقم: ١١٠١.
(٦) «المصباح المنير»: (عثر).
(٧) «القاموس المحيط»: (تعس).

تَعَاظَمَ حَتَّى يَكُونَ مِثْلَ البَيْتِ، وَيَقُولَ: بِقُوَّتِي، وَلَكِنْ قُلْ: بِاسْمِ اللهِ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ ذَلِكَ، تَصَاغَرَ حَتَّى يَكُونَ مِثْلَ الذُّبَابِ».

٥٠١٠ ـ حَدَّثَنَا القَعْنَبِيُّ، عَنْ مَالِكٍ (ح). وَحَدَّثَنَا مُوسَى بنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ سُهَيْلِ بنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ** أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**إِذَا سَمِعْتَ** ـ وَقَالَ مُوسَى: **إِذَا قَالَ الرَّجُلُ** ـ: **هَلَكَ النَّاسُ، فَهُوَ أَهْلَكَهُمْ**».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: قَالَ مَالِكٌ: إِذَا قَالَ ذَلِكَ تَحَزُّناً لِمَا يَرَى فِي النَّاسِ ـ يَعْنِي فِي أَمْرِ دِينِهِمْ ـ فَلَا أُرَى بِهِ بَأْساً، وَإِذَا قَالَ ذَلِكَ عُجْباً بِنَفْسِهِ وَتَصَاغُراً لِلنَّاسِ، فَهُوَ المَكْرُوهُ الَّذِي نُهِيَ عَنْهُ.

والانحطاط، والفعل كمَنَع وسَمِع، وإذا خاطبتَ قلتَ: تَعَسْتَ، كمَنَعَ، وإذا حَكَيْت قلت: تَعِسَ، كسَمِع، وتَعِسَه الله وأتْعَسَه. انتهى.

وفي «المصباح»[١]: تَعَس تَعْساً، من باب نَفَع: أكَبَّ على وجهه، وفي الدُّعاء: تَعْساً له، وتَعِس وانتكَس، فالتَّعَسُ أن يَخِرَّ لوجهه، والنُّكْس أن لا يستقلَّ بعد سَقْطَتِهِ حتى يسقُطَ ثانيةً، وهي أشدُّ من الأولى. انتهى.

«**تعاظَم**» أي: صار عظيماً وكبيراً «**ويقول: بقُوَّتي**» أي: حَدَث ذلك الأمرُ بقُوَّتي «**تصاغَر**» أي: صار صغيراً وحقيراً.

قال المنذري[٢]: وأخرجه النسائي[٣].

«**إذا سمعتَ**» أي: الرجلَ يقول: هلك الناسُ . . . إلخ **(وقال موسى)** أي: ابن إسماعيل في روايته «**هلكَ الناسُ**» أي: استَوْجَبوا النارَ بسُوء أعمالهم «**فهو أهلَكهم**» بضم الكاف ويفتح، ففي «النهاية»[٤]: يُروَى بفتح الكاف وضمِّها، فمَن فتحها كانت فعلاً ماضياً، ومعناه أنَّ الغالِينَ الذين يؤيِّسون الناسَ من رحمة الله يقولون: هلك الناس، أي: استوجبوا النارَ بسوء أعمالهم، فإذا قال

---

(١) «المصباح المنير»: (تعس).
(٢) في «مختصره»: (٧/ ٢٧٥).
(٣) النسائي في «الكبرى»: ١٠٣١٢. وهو في «مسند أحمد»: ٢٠٥٩١.
(٤) «النهاية»: (هلك).

. . . .

الرجل ذلك، فهو الذي أوجبَه لهم لا اللهُ تعالى، يعني: ولا عبرة بإيجابه لهم، فإنَّ فضلَ الله واسعٌ ورحمتُه تعمُّهم، ثم قال: أو هو الذي لمَّا قال لهم ذلك وآيَسَهم حَمَلَهم على تَرْكِ الطاعة والانهِماك في المعاصي، فهو الذي أوقعهم في الهلاك.

وأمَّا الضمُّ فمعناه أنه إذا قال لهم ذلك فهو أهلَكُهم، أي: أكثرُهم هلاكاً، وهو الرجل يولَع بعَيْبِ الناس، ويذهب بنفسه عُجْباً، ويرى له فضلاً عليهم. انتهى ما في «النهاية».

قال المنذري[١]: وأخرجه مسلم[٢] وليس فيه كلام الإمام مالك. وقال أبو إسحاق صاحب مسلم: لا أدري: (أهلَكَهم) بالنصب، أو (أهلَكُهم) بالرفع.



(١) في «مختصره»: (٧/ ٢٧٥-٢٧٦).

(٢) مسلم: ٦٦٨٣. وهو في «مسند أحمد»: ٧٦٨٥.

٨٥ ـ بَابٌ فِي صَلَاةِ العَتَمَةِ

٥٠١١ ـ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَبِيدٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**لَا تَغْلِبَنَّكُمُ الأَعْرَابُ عَلَى اسْمِ صَلَاتِكُمْ، أَلَا وَإِنَّهَا العِشَاءُ، وَلَكِنَّهُمْ يُعْتِمُونَ بِالإِبِلِ**».

(بابٌ في صلاة العَتَمة)

أي: في تسمية صلاة العِشاء صلاةَ العَتَمة.

«**لا تغلبنَّكم الأعرابُ**» قال الشيخ عِزُّ الدِّين: جَرَت العادةُ أنَّ العظماء إذا سَمَّوا شيئاً باسمٍ، فلا يليق العُدُول عنه إلى غيره؛ لأنَّ ذلك تنقيصٌ لهم ورغبةٌ عن صنيعهم وترجيحٌ لغيره عليه، وذلك لا يليق، والله سبحانه قد سَمَّاها في كتابه العِشاء في قوله: ﴿وَمِنۢ بَعۡدِ صَلَوٰةِ ٱلۡعِشَآءِۚ﴾ [النور: ٥٨]، فيقبُح بعد تسمية ذي الجلال والإكرام العُدولُ عنه إلى غيره. قاله السيوطي(١).

وقال السندي(٢): إن الأعراب يسمُّونها العَتَمة؛ لأنهم يُعتمون الإبلَ، من أَعْتَم: إذا دخل في العَتَمة، وهي الظُّلْمة، فلا تكثروا(٣) استعمالَ ذلك الاسم لما فيه من غَلَبة الأعراب عليكم، بل أكثروا استعمال اسم العِشاء موافقةً للقرآن.

فالمرادُ النهيُ عن إكثار اسم العَتَمة، لا عن استعماله، وإلَّا فقد جاء في الأحاديث إطلاق هذا الاسم أيضاً. انتهى.

«**ولكنهم يُعتِمون بالإبل**» من أَعْتَم: إذا دخل في العَتَمة، وهي الظُّلْمة، قال النووي(٤): معناه أنَّ الأعراب يُسمُّونها العَتَمة لكونهم يُعتِمُون بحِلاب الإبل، أي: يؤخِّرونَه إلى شِدَّة الظَّلام، وإنما اسمُها في كتاب الله: العِشاء، فينبغي لكم أن تُسمُّوها العِشاء، وقد جاء في الأحاديث الصحيحة تسميتُها بالعَتَمة، والجواب أنه استُعمل لبيان الجواز، والنهيُ عن العتمة للتنزيه. انتهى ملخصاً ومختصراً.

---

(١) في «مرقاة الصعود»: (٣/ ١٢٦٠).
(٢) في «حاشيته على مسند أحمد»: (٢/ ٣٤).
(٣) في الأصل: «تكثر»، والتصويب من «حاشية السندي».
(٤) في «شرحه على مسلم»: (٣/ ٨٤).

٥٠١٢ ـ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عِيسَى بنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا مِسْعَرُ بنُ كِدَامٍ، عَنْ عَمْرِو بنِ مُرَّةَ، عَنْ سَالِمِ بنِ أَبِي الجَعْدِ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ ـ قَالَ مِسْعَرٌ: أُرَاهُ مِنْ خُزَاعَةَ ـ: لَيْتَنِي صَلَّيْتُ فَاسْتَرَحْتُ، فَكَأَنَّهُمْ عَابُوا ذَلِكَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**يَا بِلَالُ، أَقِمِ الصَّلَاةَ، أَرِحْنَا بِهَا**».

٥٠١٣ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ كَثِيرٍ: أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بنُ المُغِيرَةِ، عَنْ سَالِمِ بنِ أَبِي الجَعْدِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ مُحَمَّدِ بْنِ الحَنَفِيَّةِ قَالَ: انْطَلَقْتُ أَنَا وَأَبِي إِلَى صِهْرٍ لَنَا مِنَ

قال المنذري[١]: وأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه[٢].

(قال مِسْعَر: أُرَاه) بضم الهمزة، أي: أظنُّ الرجلَ **(من خُزاعَة)** بضمِّ الخاء المعجمة وبالزاي: قبيلةٌ **(فاستَرَحتُ)** أي: بالاشتغال بالصلاة لكونه مناجاة مع الربِّ تعالى، أو بالفراغ لاشتغال الذِّمَّة بها قبل الفراغ عنها «**يا بلالُ، أَقِمِ الصلاةَ، أرِحْنا بها**» قال في «النهاية»[٣]: أي: نستريح بأدائها من شُغْل القَلْب بها، وقيل: كان اشتغالُه بالصلاة راحةً له، فإنه كان يَعُدُّ غيرَها من الأعمال الدُّنيويَّة تعباً، فكان يستريح بالصلاة لما فيها من مُناجاة الله تعالى، ولهذا قال: «**وجُعلت قُرَّة عيني في الصلاة**»[٤] وما أقربَ الراحةَ من قُرَّة العين! كذا في «مرقاة الصعود»[٥].

قلت: هذا الحديث وكذا حديث عليٍّ ﷺ الذي بعدَه ليس فيهما دَلالةٌ ظاهرةٌ على ترجمة الباب، والله أعلم بمراد المؤلف.

والحديث سكت عنه المنذري[٦].

(عن عبد الله بن محمد بن الحنفيَّة) هو عبد الله بن محمد بن عليِّ بن أبي طالب، أبو هاشم المدني، والحنفيَّة هي أمُّ محمد **(إلى صهرٍ لنا)** في «القاموس»[٧]: الصِّهْر بالكسر: القرابة وحُرْمَة

---

(١) في «مختصره»: (٧/ ٢٧٧).
(٢) مسلم: ١٤٥٥، والنسائي: ٥٤١، وابن ماجه: ٧٠٤. وهو في «مسند أحمد»: ٤٥٧٢.
(٣) «النهاية»: (روح).
(٤) أخرجه أحمد: ١٤٠٣٧، والنسائي: ٣٩٣٩، من حديث أنس ﷺ، وإسناده حسن.
(٥) «مرقاة الصعود»: (٣/ ١٢٦٠-١٢٦١).
(٦) وأخرجه أحمد: ٢٣٠٨٨، وإسناده صحيح.
(٧) «القاموس المحيط»: (صهر).

الأَنْصَارِ نَعُودُهُ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَقَالَ لِبَعْضِ أَهْلِهِ: يَا جَارِيَةُ، ائْتُونِي بِوَضُوءٍ لَعَلِّي أُصَلِّي فَأَسْتَرِيحَ، قَالَ: فَأَنْكَرْنَا ذَلِكَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**قُمْ يَا بِلَالُ، فَأَرِحْنَا بِالصَّلَاةِ**[*]».

٥٠١٤ ـ حَدَّثَنَا هَارُونُ بنُ زَيْدِ بنِ أَبِي الزَّرْقَاءِ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا هِشَامُ بنُ سَعْدٍ، عَنْ زَيْدِ بنِ أَسْلَمَ، عَنْ **عَائِشَةَ** قَالَتْ: مَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَنْسُبُ أَحَداً إِلَّا إِلَى الدِّينِ.

الخُتُونة والختن[1] وزوجُ بنتِ الرجل وزوجُ أخته.

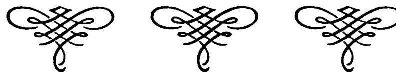
(نَعُودُه) من العِيادة **(بوَضُوءٍ)** بفتح الواو، أي: بماء الوُضوء **(فقال)** أي: عليُّ بن أبي طالب.

والحديث سكت عنه المنذري[2].

(ما سمعتُ رسولَ الله ﷺ يَنسُبُ أحداً إلَّا إلى الدِّين) قال في «فتح الودود»: كأنَّ المراد أنه لا يَعتَبر بالنِّسبة إلى الأجداد، ولا يَهْتَم بها، بل يَنسب الناس إلى الدِّين وما يتعلَّق به من هجرة ونُصرة. انتهى.

قال المنذري[3]: ويشبه أن يكون أبو داود ﷺ أدخل هذا الحديث في الباب أنه ﷺ لا يَنسب أحداً إلَّا إلى الدِّين ليُرشِدَهم بذلك إلى استعمال الألفاظ الواردة في الكتاب الكريم والسُّنة النبوية، ويصرفَهم عن عبارات الجاهلية، كما فعل في العَتَمة.

وهذا منقطع، زيد بن أسلَم لم يسمع عائشةَ، والله عز وجل أعلم. انتهى كلام المنذري.



(*) في نسخة على هامش الأصل: (يا بلالُ، أَقِمْ فأرِحْنا بالصلاة).

(١) في هامش الأصل: «الخَتَن بالتحريك: الصِّهر، أو كلُّ ما كان من قِبَل المرأة كالأب والأخ ونحوِه. «قاموس»».

(٢) وأخرجه أحمد: ٢٣١٥٤، وإسناده صحيح.

(٣) في «مختصره»: (٧/ ٢٧٧-٢٧٨).

٨٦ ـ بَابٌ فِيمَا رُوِيَ(*) مِنَ الرُّخْصَةِ(**) فِي ذَلِكَ

٥٠١٥ ـ حَدَّثَنَا عَمْرُو بنُ مَرْزُوقٍ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ فَزَعٌ بِالمَدِينَةِ، فَرَكِبَ النَّبِيُّ ﷺ فَرساً لأَبِي طَلْحَةَ، فَقَالَ: «**مَا رَأَيْنَا شَيْئاً ـ أَوْ: مَا رَأَيْنَا مِنْ فَزَعٍ ـ وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لَبَحْراً**».

(بابٌ فيما رُوي من الرُّخصة في ذلك)

(كان فَزَعٌ) بفتحتين، أي: خَوفٌ وصِيَاحٌ (بالمدينة) بأنَّ جيشَ الكفار وصلوا إلى قُرْبها «وإنْ وجدْناهُ» أي: الفَرَس، و(إنْ) مُخفَّفة من مُثقَّلة «لَبَحْراً» أي: وَجَدْنا جَرْيَه كجَرْيِ البَحْر.

قال الخطابي(١): في هذا بيانُ إباحة التَّوَسُّع في الكلام في تشبيه الشيء بالشيء الذي له تَعلُّق ببعض معانيه، وإن لم يستَوفِ أوصافَه كلَّها.

وقال إبراهيم بن محمد بن عَرَفة النحويُّ: إنما شَبَّه الفَرَس بالبحر؛ لأنه عليه السلام أراد أنَّ جَرْيَه كجَرْيِ ماء البحر، أو لأنه يَسبَح في جَرْيِه كالبحر إذا ماج فعَلَا بعضُ مائه فوقَ بعضٍ. انتهى كلامه.

فكما جاز التوسُّع في الكلام في تشبيه الشيء بالشيء الذي له تعلُّق ببعض معانيه، ولذا جاز تشبيه الفَرَس بالبحر، فهكذا جاز تشبيه صلاة العِشاء بالعَتَمة؛ لأنَّ العَتَمة هي الظُّلْمة، وصلاة العِشاء لا تُصلَّى إلَّا في الظُّلْمة.

قلت: ما في هذا الاستدلال من تكلُّف فظاهرٌ، والأوضَح في الاستدلال ما أخرجه الشيخان(٢) من طريق مالك، عن سُمَيٍّ، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ، وفيه: «**ولو يعلمون ما في العَتَمة والصبح، لأتَوْهُما ولو حَبْواً**».

قال المنذري(٣): وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي(٤).

(*) في نسخة على هامش الأصل: (يُروى).

(**) في نسخة على هامش الأصل: (في الترخيص).

(١) في «معالم السنن»: (٣/ ٣١٣).

(٢) البخاري: ٦١٥، ومسلم: ٩٨١. وهو في «مسند أحمد»: ٧٢٢٦.

(٣) في «مختصره»: (٧/ ٢٧٩).

(٤) البخاري: ٢٦٢٧، ومسلم: ٦٠٠٧، والترمذي: ١٧٨٠. وهو في «مسند أحمد»: ١٢٧٤٤.

٨٧ - بَابُ التَّشْدِيدِ فِي الكَذِبِ

٥٠١٦ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: أَخْبَرَنَا الأَعْمَشُ (ح). وَحَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ دَاوُدَ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِيَّاكُمْ وَالكَذِبَ، فَإِنَّ الكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الفُجُورِ، وَإِنَّ الفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَكْذِبُ وَيَتَحَرَّى الكَذِبَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللهِ كَذَّاباً، وَعَلَيْكُمْ بِالصِّدْقِ، فَإِنَّ الصِّدْقَ يَهْدِي إِلَى البِرِّ، وَإِنَّ البِرَّ يَهْدِي إِلَى الجَنَّةِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَصْدُقُ وَيَتَحَرَّى الصِّدْقَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللهِ صِدِّيقاً**».

(بابُ التشديد في الكَذِب)

«إياكم والكَذِب» بفتح فكسر، أو بكسر فسكون، والأوَّل هو الأفصَح، أي: احذروا الكذب «إلى الفُجُور» بضمِّ الفاء، أي: المَيْل عن الصِّدق والحَقِّ، والانبعاث في المعاصي «ويتحرَّى الكذب» أي: يبالغ ويجتهد فيه «حتى يُكتَب عند الله كذاباً» بصيغة المجهول، أي: يُحكَم له بذلك ويستحق الوصف به «وعليكم بالصِّدق» أي: الزَمُوا الصِّدقَ، وهو الإخبار على وَفْقِ ما في الواقع «فإنَّ الصِّدقَ يَهْدِي إلى البِرِّ» قال النووي(١): معناه أنَّ الصِّدقَ يَهْدِي إلى العمل الصالح الخالِص من كلِّ مذموم، والبِرُّ: اسمٌ جامعٌ للخَير كلِّه.

«ليَصدُق» أي: في قوله وفِعله «حتى يُكتَب عند الله صِدِّيقاً» بكسر الصاد وتشديد الدال، أي: مُبالِغاً في الصِّدق. ففي «القاموس»: الصِّدِّيق: مَن يتكرَّر منه الصِّدق حتى يستحقَّ اسمَ المبالغة في الصِّدق. قاله القاري(٢).

قال الخطابي(٣): هذا تأويل قوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ۝١٣ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ ۝١٤﴾ [الانفطار: ١٣-١٤]. انتهى.

قال المنذري(٤): وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي(٥).

---

(١) في «شرحه على مسلم»: (٨/ ٨٢).
(٢) في «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٣٠٣٠).
(٣) في «معالم السنن»: (٣/ ٣١٣).
(٤) في «مختصره»: (٧/ ٢٨٠).
(٥) البخاري: ٦٠٩٤، ومسلم: ٦٦٣٩، والترمذي: ٢٠٨٧. وهو في «مسند أحمد»: ٣٦٣٨.

٥٠١٧ ـ حَدَّثَنَا مُسَدَّدُ بنُ مُسَرْهَدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ بَهْزِ بنِ حَكِيمٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**وَيْلٌ لِلَّذِي يُحَدِّثُ فَيَكْذِبُ لِيُضْحِكَ بِهِ القَوْمَ، وَيْلٌ لَهُ، وَيْلٌ لَهُ**».

٥٠١٨ ـ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ أَنَّ رَجُلاً مِنْ مَوَالِي عَبْدِ اللهِ بنِ عَامِرِ بنِ رَبِيعَةَ العَدَوِيِّ حَدَّثَهُ، عَنْ **عَبْدِ اللهِ بنِ عَامِرٍ** أَنَّهُ قَالَ: **دَعَتْنِي أُمِّي يَوْماً وَرَسُولُ اللهِ ﷺ قَاعِدٌ فِي بَيْتِنَا**، فَقَالَتْ: هَا(*) تَعَالَ أُعْطِيكَ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**وَمَا أَرَدْتِ أَنْ تُعْطِيهِ؟**»، قَالَتْ: أُعْطِيهِ تَمْراً(**)، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَمَا إِنَّكِ لَوْ لَمْ تُعْطِيهِ شَيْئاً، كُتِبَتْ عَلَيْكِ كِذْبَةٌ**».

«**ويلٌ**» أي: هلاكٌ عظيمٌ، أو وادٍ عميقٌ في جهنَّم «**فيكذِبُ**» أي: في تحديثه وإخباره «**لِيَضحَك**» بفتح الياء والحاء «**به**» أي: بسبب تحديثه، أو الكذب «**القومُ**» بالرفع على أنه فاعلٌ، ويجوز بضمِّ الياء وكَسْرِ الحاء ونصبِ (القوم) على أنه مفعول «**ويلٌ له ويلٌ له**» التكرير للتأكيد.

قال المنذري(١): وأخرجه الترمذي والنسائي(٢)، وقال الترمذي: حسن صحيح. هذا آخر كلامه.

وجدُّ بَهْزِ بن حَكِيم هو معاوية بن حَيْدَة القُشَيري، له صحبة، وقد تقدَّم الاختلاف في بَهْز بن حَكِيم، وأنَّ من الأئمة من وثَّقَه، ومنهم مَن قال: لا يُحتَجُّ به.

(**دَعَتْني**) أي: طلبَتْني وأنا صغير (**ورسولُ الله ﷺ قاعدٌ**) الجملة حاليَّة (**فقالت: ها**) للتنبيه، أو اسم فعلٍ بمعنى خُذْ (**تعالَ**) بفتح اللام بلا ألف تأكيد (**أُعطِيكَ**) مرفوعٌ على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: أنا «**وما أرَدْتِ**» أي: أيَّ شيء نَوَيتِ «**أن تُعطِيهِ؟**» بسكون التحتيَّة؛ لأنَّ الصِّيغة للمخاطَبة، وعلامة نصبها حذفُ النون «**أمَا**» بالتخفيف للتنبيه «**كُتِبَتْ**» بصيغة المجهول «**عليكِ كذْبةٌ**» بفتح الكاف وسكون الذال، أي: مَرَّة من الكَذِب، أو بكسر الكاف وسكون الذال، أي: نوع من الكذب.

(*) في نسخة على هامش الأصل: (هاه).

(**) في نسخة على هامش الأصل: (قالت: أردتُ أن أعطيه تمراً).

(١) في «مختصره»: (٧/ ٢٨٠).

(٢) الترمذي: ٢٤٦٨، والنسائي في «الكبرى»: ١١٠٦١. وهو في «مسند أحمد»: ٢٠٠٤٦، وإسناده حسن.

٥٠١٩ ـ حَدَّثَنَا حَفْصُ بنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ الحُسَيْنِ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ خُبَيْبِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بنِ عَاصِمٍ ـ قَالَ ابْنُ حُسَيْنٍ فِي حَدِيثِهِ: ـ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «كَفَى بِالمَرْءِ إِثْماً أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: لَمْ يَذْكُرْ حَفْصٌ أَبَا هُرَيْرَةَ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَلَمْ يُسْنِدْهُ إِلَّا هَذَا الشَّيْخُ، يَعْنِي عَلِيَّ بنَ حَفْصٍ المَدَائِنِيَّ.

وفي الحديث أنَّ ما يتفوَّه به الناس للأطفال عند البكاء مثلاً بكلماتٍ هزلاً أو كذباً؛ بإعطاء شيء أو بتخويفٍ من شيء؛ حرامٌ داخلٌ في الكذب. كذا في «اللمعات».

قال المنذري[١]: مولى عبد الله مجهول[٢].

«**كفى بالمرء**» مفعول (كفى)، والباء زائدة «**إثماً**» تمييز «**أن يُحدِّث . . . إلخ**» فاعل (كفى).

قال النووي[٣]: فإنه يسمع في العادة الصِّدق والكذب، فإذا حدَّث بكل ما سَمِع فقد كَذَب؛ لإخباره بما لم يَكُن، والكذب: الإخبار عن الشيء بخِلاف ما هو، ولا يُشترَط فيه التعمُّد. انتهى.

(**لم يذكُر حفصٌ**) يعني ابنَ عمر (**أبا هريرة**) فروايته مرسلةٌ، وأمَّا محمد بن الحسين فذكر في روايته أبا هريرة، فروايته مرفوعة.

قال المنذري[٤]: وأخرجه مسلم في المقدمة مسنداً ومرسلاً[٥]، وعن بعض رواة مسلم كلاهما مسندٌ، وقال الدارقطني[٦]: والصواب مرسل. انتهى.

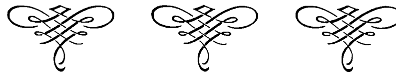
وقال النووي[٧]: قال الدارقطني: الصواب المرسلُ عن شعبة، كما رواه معاذ وابن مهدي وغُندَر[٨].

---

(١) في «مختصره»: (٧/ ٢٨١).
(٢) وأخرجه أحمد: ١٥٧٠٢، وهو حسن لغيره.
(٣) في «شرحه على مسلم»: (١/ ١٣٣).
(٤) في «مختصره»: (٧/ ٢٨١).
(٥) مسلم في مقدمة «صحيحه»: ٧ مرسلاً، و: ٨ متصلاً.
(٦) في «الإلزامات والتتبع» ص١٣١.
(٧) في «شرحه على مسلم»: (١/ ١٣٢-١٣٣).
(٨) رواية معاذ وابن مهدي عند مسلم في «المقدمة»: ٧، ورواية غندر أخرجها الشهاب القضاعي في «مسنده»: ١٤١٦.

. . . .

قلت: وقد رواه أبو داود في «سننه»(١) أيضاً مرسلاً ومتصلاً، فرواه مرسلاً عن حفص بن عمر، عن شعبة، ورواه متصلاً من رواية عليٍّ بن حفصٍ، وإذا ثبت أنه رُوي متصلاً ومرسلاً، فالعمل على أنه متصل، هذا هو الصحيح الذي قاله جماعة من أهل الحديث والفقه والأصول، ولا يضرُّ كَونُ الأكثرين روَوهُ مرسلاً، فإنَّ الوصلَ زيادةٌ من ثقة، وهي مقبولة. انتهى كلام النووي.



(١) وهو حديث الباب.

٨٨ ـ بَابٌ فِي حُسْنِ الظَّنِّ

٥٠٢٠ ـ حَدَّثَنَا مُوسَى بنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ (ح). وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بنُ عَلِيٍّ، عَنْ مُهَنَّى أَبِي شِبْلٍ ـ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَلَمْ أَفْهَمْهُ مِنْهُ جَيِّداً ـ عَنْ حَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ وَاسِعٍ، عَنْ شُتَيْرٍ ـ قَالَ نَصْرٌ: شُتَيْرِ بنِ نَهَارٍ ـ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ـ قَالَ نَصْرٌ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ـ قَالَ: «حُسْنُ الظَّنِّ مِنْ حُسْنِ العِبَادَةِ».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: مُهَنَّى ثِقَةٌ بَصْرِيٌّ.

(بابٌ في حُسْن الظَّنّ)

(عن مُهَنَّى) أي: ابن عبد الحميد (أبي شِبْل) بكسر المعجمة وسكون الموحَّدة، كُنية مُهنَّا (قال أبو داود: ولم أفهَمه) أي: الحديث (منه) أي: من نَصْر بن عليٍّ (جيداً) أي: سماعاً جيداً (عن شُتَير) بالتصغير (قال نَصْر) أي: ابن عليٍّ في روايته: شُتَير (بنِ نَهَار) أي: نَسَبهُ إلى أبيه.

«حُسنُ الظَّنِّ» أي: بالمسلمين وبالله تعالى «من حُسنِ العِبادة» أي: من جُملة حُسنِ العبادة التي يُتقرَّب بها إلى الله تعالى.

وفائدة هذا الحديث: الإعلامُ بأنَّ حُسنَ الظَّنِّ عبادةٌ من العبادات الحَسَنة، كما أنَّ سوءَ الظنِّ معصية من معاصي الله تعالى، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ﴾ [الحجرات: ١٢] أي: وبعضه حسنٌ من العبادة. كذا في «السراج المنير»[١].

(قال أبو داود: مُهَنَّى ثقةٌ بصريٌّ) هذه العبارة لم توجد في بعض النسخ.

وقال الحافظ في «التهذيب»[٢]: وثَّقه أبو داود وغيره، وقال أبو حاتم[٣]: مجهول. انتهى.

قال المنذري[٤]: في إسناده مُهَنَّى بن عبد الحميد أبو شِبْل البصريُّ، سئل عنه أبو حاتم الرازي فقال: هو مجهول[٥].

---

(١) «السراج المنير»: (٣/ ٩٣).
(٢) «تهذيب التهذيب»: (٤/ ١٦٨).
(٣) في «الجرح والتعديل»: (٨/ ٤٤٠).
(٤) في «مختصره»: (٧/ ٢٨٢).
(٥) وأخرجه أحمد: ٧٩٥٦، والترمذي: ٣٩٢٧.

٥٠٢١ ـ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدٍ المَرْوَزِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بنِ حُسَيْنٍ، عَنْ **صَفِيَّةَ** قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مُعْتَكِفاً، فَأَتَيْتُهُ أَزُورُهُ لَيْلاً، فَحَدَّثْتُهُ فَقُمْتُ فَانْقَلَبْتُ، فَقَامَ مَعِي لِيَقْلِبَنِي ـ وَكَانَ مَسْكَنُهَا فِي دَارِ أُسَامَةَ بنِ زَيْدٍ ـ فَمَرَّ رَجُلَانِ مِنَ الأَنْصَارِ، فَلَمَّا رَأَيَا النَّبِيَّ ﷺ أَسْرَعَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**عَلَى رِسْلِكُمَا، إِنَّهَا صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيَيٍّ**»، قَالَا: سُبْحَانَ اللهِ يَا رَسُولَ اللهِ! قَالَ: «**إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنَ الإِنْسَانِ مَجْرَى الدَّمِ، فَخَشِيتُ أَنْ يَقْذِفَ فِي قُلُوبِكُمَا شَيْئاً**». أَوْ قَالَ: «**شَرًّا**».

(عن صَفِيَّة) أي: زوجِ النبيِّ ﷺ **(فأتيتُه)** أي: في المسجد **(فانقلبتُ)** أي: رجعتُ **(لِيَقْلِبَني)** بضمِّ الياء وفتح القاف وتشديد اللام، أو بفتح الياء وسكون القاف، أي: لِيَرُدَّني إلى منزلي **(وكان مسكنُها)** أي: مسكَنُ صَفِيَّة **(أسْرَعَا)** أي: في المَشيِ «**على رِسْلِكُما**» بكسر الراء ويجوز فتحها، أي: على هيئتكما في المشي، فليس هنا شيءٌ تكرهانه. وفيه شيء محذوف تقديره: امشِيَا على هيئتكما «**إنَّ الشيطان يَجرِي من الإنسان مَجرَى الدَّمِ**» قيل: هو على ظاهرِه، وإنَّ الله تعالى أقدَرَه على ذلك، وقيل: هو على سبيل الاستعارة من كثرة إغوائه، وكأنَّه لا يفارق، كالدَّم فاشتركا في شِدَّة الاتصال وعدم المفارقة «**أن يَقذِف**» أي: يُلقِي الشيطانُ «**شيئاً**» أي: من السُّوء **(أو قال: «شَرًّا»)** شكٌّ من الراوي.

قال المنذري[1]: وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه[2]، وقد تقدَّم في كتاب الصيام[3].



(١) في «مختصره»: (٧/ ٢٨٣).

(٢) البخاري: ٣٢٨١، ومسلم: ٥٦٧٩، والنسائي في «الكبرى»: ٣٣٤٣، وابن ماحه: ١٧٧٩. وهو في «مسند أحمد»: ٢٦٨٦٣.

(٣) برقم: ٢٤٨٣.

٨٩ ـ بَابٌ فِي العِدَةِ

٥٠٢٢ ـ حَدَّثَنَا ابْنُ المُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بنُ طَهْمَانَ، عَنْ عَلِيِّ بنِ عَبْدِ الأَعْلَى، عَنْ أَبِي النُّعْمَانِ، عَنْ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ **زَيْدِ بنِ أَرْقَمَ**، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إِذَا وَعَدَ الرَّجُلُ أَخَاهُ وَمِنْ نِيَّتِهِ أَنْ يَفِيَ، فَلَمْ يَفِ وَلَمْ يَجِئْ لِلْمِيعَادِ، فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ**».

٥٠٢٣ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ يَحْيَى بنِ فَارِسٍ النَّيْسَابُورِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ سِنَانٍ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بنُ طَهْمَانَ، عَنْ بُدَيْلٍ، عَنْ عَبْدِ الكَرِيمِ، عَنْ(*) عَبْدِ اللهِ بنِ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ

(بابٌ في العِدَة)

«**إذا وَعَد الرجلُ أخاه**» أي: المسلمَ «**ومن نِيَّتِه أن يفيَ**» أصلُه: يُوفِي، من وَفَى يَفِي وفاءً «**فلم يَفِ ولم يجئ للميعاد**» أي: لعُذرٍ مَنَعه «**فلا إثمَ عليه**» قال القاري[1]: ومفهومه أنَّ مَن وَعَد وليس من نِيَّته أن يَفِيَ، فعلَيه الإثمُ، سواء وَفَى به أو لم يَفِ، فإنه من أخلاق المنافقين، ولا تعرُّض فيه لمن وَعَد ونِيَّته أن يَفِيَ ولم يَفِ بغير عُذرٍ، فلا دليل لما قيل من أنه دلَّ على أنَّ الوفاء بالوَعْد ليس بواجب، إذ هو أمرٌ مسكوتٌ عنه. انتهى.

قال المنذري[2]: وأخرجه الترمذي[3] وقال: غريب، وليس إسناده بالقوي. عليُّ بن عبد الأعلى ثقةٌ وأبو النعمان مجهول، وأبو وقَّاص مجهول. هذا آخر كلامه.

وقد سُئل أبو حاتم[4] الرازي عن أبي النعمان فقال: مجهول. وسُئِل عن أبي وَقَّاص فقال: مجهول.

(**حدثنا محمد بن سِنَان**) بكسر مُهمَلة وخِفَّة نُون (**عن بُدَيل**) بالتصغير، هو ابن مَيسَرة (**عن عبد الكريم، عن عبد الله بن شَقِيق**) ووقع في نسخة: عن عبد الكريم بن عبد الله بن شَقِيق، والظاهر من كلام أبي داود الآتي وكلام المنذري أنَّ الصحيحَ: عن عبد الكريم عن عبد الله بن شقيق (**عن**

(*) في نسخة على هامش الأصل: (بن).

(١) في «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٣٠٥٩).

(٢) في «مختصره»: (٧/ ٢٨٣-٢٨٤).

(٣) الترمذي: ٢٨٢٣.

(٤) «الجرح والتعديل»: (٩/ ٤٤٩ و٤٥٢).

عَبْدِ اللهِ بنِ أَبِي الحَمْسَاءِ قَالَ: بَايَعْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِبَيْعٍ قَبْلَ أَنْ يُبْعَثَ، وَبَقِيَتْ لَهُ بَقِيَّةٌ، فَوَعَدْتُهُ أَنْ آتِيَهُ بِهَا فِي مَكَانِهِ، فَنَسِيتُ، فَذَكَرْتُ بَعْدَ ثَلَاثٍ، فَجِئْتُ، فَإِذَا هُوَ فِي مَكَانِهِ، فَقَالَ: «يَا فَتَى، لَقَدْ شَقَقْتَ عَلَيَّ، أَنَا هَا هُنَا مُنْذُ ثَلَاثٍ أَنْتَظِرُكَ».

عبد الله بن أبي **الحَمْساء**) بفتح مهملة وسكون ميم وبسين مهملة (**بايعتُ**) أي: بِعتُ منه، بمعنى اشتريتُ (**قبل أن يُبعَث**) أي: للرسالة (**وبَقِيَتْ له**) أي: للنبيِّ ﷺ (**بقيَّة**) أي: شيءٌ من ثَمَن ذلك المبِيع (**بها**) أي: بتلك البقيَّة (**فنسِيتُ**) أي: ذلك الوَعْدَ (**بعد ثلاثٍ**) أي: ثلاثِ ليالٍ (**فإذا هو**) أي: النبيُّ ﷺ ينتظرُني (**في مكانه**) أي: في ذلك المكان، أو في مكانه الموعود «**لقد شققتَ عليَّ**» أي: أوقعتَها عليَّ «**أنا ها هُنا منذُ ثلاثٍ أنتظرُك**» كان انتظاره ﷺ لصِدق وَعْدِه لا لقَبْض ثَمَنِه.

قال النووي: أجمعوا على أنَّ مَن وَعَدَ إنساناً شيئاً ليس بمنهيٍّ عنه، فينبغي أن يفيَ بوَعدِه، وهل ذلك واجبٌ أو مستحبٌّ؟ فيه خلاف، ذهب الشافعي وأبو حنيفة والجمهور إلى أنه مستحبٌّ، فلو تركه فاته الفضلُ وارتكَبَ المكروه كراهةً شديدةً، ولا يأثَم، يعني من حيثُ هو خُلْفٌ، وإن كان يأثَم إن قَصَد به الأذى.

قال: وذهب جماعة إلى أنه واجبٌ، منهم عمر بن عبد العزيز، وبعضُهم إلى التفصيل(١).

ويؤيِّد الوجهَ الأولَ ما أورده في «الإحياء»(٢) حيث قال: وكان ﷺ إذا وَعَد وعداً قال: «عسى»(٣). وقال ابن مسعود: لا يَعِدُ وعداً إلَّا ويقول: إن شاء الله تعالى، وهو الأَولى.

ثم إذا فُهم مع ذلك الجزمُ في الوَعْد، فلا بدَّ من الوفاء، إلَّا أن يتعذَّر، فإن كان عند الوعد عازماً على أن لا يفيَ به، فهذا هو النفاق. كذا في «المرقاة»(٤).

قال المنذري(٥): أخرجه من حديث ابراهيم بن طَهْمان عن بُدَيل عن عبد الكريم عن عبد الله بن شقيق عن أبيه عن عبد الله بن أبي الحَمْساء.

---

(١) انظر «الأذكار» للنووي ص٤٩٦.
(٢) «إحياء علوم الدين»: (٣/ ١٣٣).
(٣) هذا الحديث قال العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء»: (٤/ ١٦٩٣): لا أصل له.
(٤) «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٣٠٦٧).
(٥) في «مختصره»: (٧/ ٢٨٤).

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: قَالَ مُحَمَّدُ بنُ يَحْيَى: هَذَا عِنْدَنَا عَبْدُ الكَرِيمِ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ شَقِيقٍ.

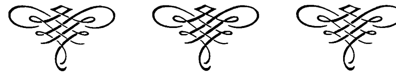
قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهَكَذَا بَلَغَنِي عَنْ عَلِيِّ بنِ عَبْدِ اللهِ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: بَلَغَنِي أَنَّ بِشْرَ بنَ السَّرِيِّ رَوَاهُ عَنْ عَبْدِ الكَرِيمِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ شَقِيقٍ.

وقال: قال محمد بن يحيى: هذا عندنا: عبدُ الكريم بن عبد الله بن شقيق.

وقال أبو عليٍّ سعيد بن السَّكَن في كتاب «الصحابة» له: روى حديثَه إبراهيم بن طَهْمان عن بُدَيل ابن مَيْسرة عن عبد الله بن شقيق عن أبيه، ويقال: عن بُدَيل عن عبد الكريم المعلِّم، ويُشبِه أن يكون قول ابن السَّكَن الصوابَ.

وعبد الكريم المعلِّم هو ابن أبي المُخارِق[1] لا يُحتَجُّ بحديثه. انتهى كلام المنذري.



---

(١) تحرف في الأصل إلى «الخارق»، والتصويب من «مختصر المنذري»، وكتب التراجم. انظر «التقريب»: ٤١٥٦، وأصوله.

٩٠ - بَابٌ فِيمَنْ يَتَشَبَّعُ(*) بِمَا لَمْ يُعْطَ

٥٠٢٤ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بنُ زَيْدٍ، عَنْ هِشَامِ بنِ عُرْوَةَ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ المُنْذِرِ، عَنْ **أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ** أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ لِي جَارَةً - تَعْنِي ضَرَّةً - هَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ إِنْ تَشَبَّعْتُ لَهَا بِمَا لَمْ يُعْطِ زَوْجِي؟ قَالَ: «**المُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ(**) كَلَابِسِ ثَوْبَيْ زُورٍ**».

(بابٌ فيمَن يتشبَّع بما لم يُعْطَ)

(**إنَّ لي جارةً**) قال الخطابي[١]: إنَّ العرب تُسمِّي امرأة الرَّجُل جارةً، وتدعو الزَّوجَين الضَّرَّتين: جارَتَين، وذلك لقُربِ محلِّ أشخاصهما كالجارَين المتضايِقَين في الدارَين يَسكُنانِهما، كقول امرئ القيس:

أجارَتَنا إنَّا غَريبان ها هنا وكلُّ غريبٍ للغريب أَنِيسُ[٢]

(**تعني ضَرَّةً**) في «القاموس»[٣]: الضَّرَّتان: زَوجتاك، وكلٌّ ضَرَّة للأخرى، وهُنَّ ضرائر.

(**هل عليَّ جُناحٌ**) أي: إثمٌ وبأسٌ (**إن تشبَّعتُ لها بما لم يُعْطِ زوجي؟**) أي: تكثَّرتُ بأكثرَ مما عندي، وأظهرتُ لضَرَّتي أنه يُعطِيني أكثرَ مما يُعطِيها؛ إدخالاً للغَيظ عليها (**قال**: «**المتشبِّع . . . إلخ**») قال النووي[٤]: معناه المتكثِّر بما ليس عندَه؛ بأن يُظهِر أنَّ عندَه ما ليس عندَه، ويتكثَّر بذلك عند الناس، ويتزيَّن بالباطل، فهو مذمومٌ كما يُذَمُّ مَن لَبِسَ ثَوبَي زُورٍ.

قال أبو عبيد[٥] وآخرون: هو الذي يَلبَس ثيابَ أهل الزُّهد والعِبادة والوَرَع، ومقصوده أن يُظهِر للناس أنه متَّصفٌ بتلك الصِّفة، ويُظهِر من التخشُّع والزُّهد أكثرَ مما في قلبه، فهذه ثيابُ زُورٍ، ورياء، وقيل: هو كمَن لَبِسَ ثَوبَين لغيره وأوهَمَ أنهما له. انتهى.

(*) في نسخة على هامش الأصل: (في المتُشبِّع).

(**) في نسخة على هامش الأصل: (يُعطَه).

(١) في «معالم السنن»: (٣/ ٣١٥).

(٢) انظر «ديوانه» ص٨٣، والبيت من الطويل. وفيه: «نسيب» بدل: «أنيس»، وهو كذلك في «معالم السنن».

(٣) «القاموس المحيط»: (ضرر).

(٤) في «شرحه على مسلم»: (٧/ ١١٦).

(٥) في «غريب الحديث»: (٢/ ٢٥٣)

. . . . ٢٦٩٢١ . . . .

قال المنذري[١]: وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي[٢].



(١) في «مختصره»: (٧/ ٢٨٥).

(٢) البخاري: ٥٢١٩، ومسلم: ٥٥٨٥، والنسائي في «الكبرى»: ٨٨٧٢. وهو في «مسند أحمد»: ٢٦٩٢١.

٩١ ـ بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُزَاحِ

٥٠٢٥ ـ حَدَّثَنَا وَهْبُ بنُ بَقِيَّةَ: أَخْبَرَنَا خَالِدٌ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَجُلاً أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، احْمِلْنِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**إِنَّا حَامِلُوكَ عَلَى وَلَدِ نَاقَةٍ**»، قَالَ: وَمَا أَصْنَعُ بِوَلَدِ النَّاقَةِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**وَهَلْ تَلِدُ الإِبِلَ إِلَّا النُّوقُ**».

(باب ما جاء في المُزاح)

قال في «الصراح»: مزح لاغ[1] كردن، من باب فتح، والاسم المُزاح بالضمِّ، وبالكسر المصدرُ.

(**احمِلْني**) أي: على دابَّة، والمعنى: أعطِني حمُولةً أركبُها (**قال: وما أصنَعُ بوَلَد الناقة؟**) لمَّا كان المتعارَف عند العامَّة في بادئ الرأي استعمالَ ولد الناقة فيما كان صغيراً لا يصلُح للركوب، وإنما يقال للصالح: الإبل، توحَّش الرجلُ على فَهْم المعنى «**وهل تلدُ الإبلَ**» بالنصب مفعولٌ مقدَّم، و(الإبل) اسمُ جمعٍ لا واحدَ له من لفظه، وهو بكَسرتَين، ولم يجئ من الأسماء على (فِعِل) بكسرتين إلَّا الإبِل والحِبر «**إلَّا النُّوقُ**» بضم النون جمعُ ناقة، وهي أنثى الإبل. وقال أبو عبيدة: لا تسمى ناقة حتى تجذع. وقوله: «إلَّا النُّوقُ» بالرفع فاعلٌ مؤخَّر، فالإبل ولو كباراً أولادُ الناقة، فيصدُق ولدُ الناقة بالكبير والصغير. قاله البيجوري في شرح «الشمائل»[2].

والمعنى: إنك لو تدبَّرتَ لم تَقُلْ ذلك، ففيه الإشارة إلى أنه ينبغي لمن سَمِع قولاً أن يتأمَّله ولا يُبادِر إلى رَدِّه.

وفي هذا الحديث والأحاديث الآتية في الباب: إباحةُ المِزاح والدُّعابة، وكان ﷺ يُداعِب الصحابة ولا يقول إلَّا حقًّا.

وأخرج الترمذي[3] من حديث ابن عباس رَفَعه: «**لا تُمارِ أخاك، ولا تُمازِحْه** . . .» الحديثَ، والجمعُ بينهما أنَّ المنهيَّ عنه ما فيه إفراطٌ أو مداومةٌ عليه، لما فيه من الشُّغْل عن ذِكر الله والتفكُّر في مُهِمَّات الدِّين، ويؤدِّي إلى قَسوة القلب، والإيذاء والحِقد وسقوط المهابة والوَقَار،

---

(١) في هامش الأصل: «لاغ ظرافت وخوشطبعي».

(٢) «شرح شمائل الترمذي» وهو «المواهب اللدنية» ص١٧٤-١٧٥.

(٣) في «جامعه»: ٢١١٣، وهو ضعيف.

٥٠٢٦ ـ حَدَّثَنَا يَحْيَى بنُ مَعِينٍ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بنُ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ العَيْزَارِ بنِ حُرَيْثٍ، عَنِ **النُّعْمَانِ بنِ بَشِيرٍ** قَالَ: اسْتَأْذَنَ أَبُو بَكْرٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَسَمِعَ صَوْتَ عَائِشَةَ عَالِياً، فَلَمَّا دَخَلَ تَنَاوَلَهَا لِيَلْطِمَهَا، وَقَالَ: أَلَا أَرَاكِ تَرْفَعِينَ صَوْتَكِ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَحْجُزُهُ، وَخَرَجَ أَبُو بَكْرٍ مُغْضَباً، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ خَرَجَ أَبُو بَكْرٍ: «**كَيْفَ رَأَيْتِنِي أَنْقَذْتُكِ مِنَ الرَّجُلِ؟**». قَالَ: . . . .

والذي يَسلَم من ذلك هو المباح، فإن صادف مصلحةً مثل تطييب نفس المخاطَب ومؤانَسَتِه، فهو مستحبٌّ.

قال المنذري[١]: وأخرجه الترمذي وقال: صحيح غريب[٢].

(عن العَيْزار) بفتح العين المهملة وسكون التحتانية بعدها زاي وآخره راء.

(تناوَلَها) أي: أخذَ أبو بكرٍ عائشةَ **(لِيَلطِمَها)** بكسر الطاء ويجوز ضمُّها، من اللَّطْم، وهو ضَرْبُ الخَدِّ وصَفْحَةِ الجَسَد بالكَفِّ، مفتوحةً على ما في «القاموس»[٣]. وفي «المصباح»[٤]: لَطَمَتِ المرأةُ وجهَها لطماً، من باب ضرب. انتهى.

قال عبد الحق الدهلوي: اللطمُ: ضَرْبُ الخَدِّ بالكَفِّ، وهو منهيٌّ عنه، ولعلَّ هذا كان قبل النهي، أو وقع ذلك منه لغَلَبة الغَضَب، أو أراد: ولم يَلطِمْ. انتهى.

(يَحجُزُه) بضمِّ الجيم والزاي، أي: يمنع أبا بكرٍ من ضَرْبِها ولَطْمِها **(مُغْضَباً)** بفتح الضاد، أي: غضبان على عائشة «**أنقذتُكِ**» أي: خَلصتُكِ «**من الرجل؟**» أي: من ضَرْبِه ولَطْمِه. والظاهر أن يقال: من أبيكِ، فعَدَلَ إلى الرجل، أي: من الرجل الكامل في الرجوليَّة حين غَضِب لله ولرسوله. قاله الطيبيُّ[٥].

قلت: قوله: «أنقذتُكِ من الرجل» ولم يقل: عن[٦] أبيكِ، وإبعاده ﷺ أبا بكر عن عائشة تطييباً وممازحةً، كلُّ ذلك داخلٌ في المزاح، ولذا أورده المؤلِّف في باب المزاح.

---

(١) في «مختصره»: (٢٨٦/٧).
(٢) الترمذي: ٢١١٠. وهو في «مسند أحمد»: ١٣٨١٧.
(٣) «القاموس المحيط»: (لطم).
(٤) «المصباح المنير»: (لطم).
(٥) في «شرح المشكاة»: (٣١٤٢/١٠).
(٦) كذا في الأصل، ولعله: «من».

فَمَكَثَ أَبُو بَكْرٍ أَيَّاماً، ثُمَّ اسْتَأْذَنَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَوَجَدَهُمَا قَدِ اصْطَلَحَا، فَقَالَ لَهُمَا: أَدْخِلَانِي فِي سِلْمِكُمَا كَمَا أَدْخَلْتُمَانِي فِي حَرْبِكُمَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**قَدْ فَعَلْنَا، قَدْ فَعَلْنَا**».

٥٠٢٧ ـ حَدَّثَنَا مُؤَمَّلُ بنُ الفَضْلِ: حَدَّثَنَا الوَلِيدُ بنُ مُسْلِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ العَلَاءِ، عَنْ بُسْرِ بنِ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الخَوْلَانِيِّ، عَنْ **عَوْفِ بنِ مَالِكٍ الأَشْجَعِيِّ** قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ وَهُوَ فِي قُبَّةٍ مِنْ أَدَمٍ، فَسَلَّمْتُ، فَرَدَّ وَقَالَ: «**ادْخُلْ**»، فَقُلْتُ: أَكُلِّي يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**كُلُّكَ**». فَدَخَلْتُ.

(**فَمَكَثَ**) أي: لَبِثَ (**قد اصْطَلَحا**) من الصُّلْح (**في سِلْمِكُما**) بكسر السين ويفتح، أي: في صُلحِكُما (**أدخلتُماني في حَرْبِكما**) أي: في شقاقكما. وإسناد الإدخال إليهما في الثاني من المجاز السَّبَبي، أو من قَبِيل المشاكَلة، وإلَّا فالمعنى: كما دخلتُ في حَرْبكما. قاله القاري[١].

«**قد فَعَلْنا**» مفعوله محذوف، أي: فَعَلْنا إدخالَك في السِّلْم، والتَّكرار للتأكيد.

قال المنذري[٢]: وأخرجه النسائي[٣]، وليس في حديثه ذِكرُ أبي إسحاق السَّبِيعي.

(**وهو في قُبَّة**) أي: خَيمة صغيرة (**من أَدَمٍ**) بفتحتَين أي: من جِلْد (**فَرَدَّ**) أي: السلامَ (**وقال**) أي: النبيُّ ﷺ «**ادخُلْ**» في القُبَّة (**فقلتُ: أَكُلِّي يا رسول الله؟ قال: «كُلَّكَ»**) قال الطِّيبيُّ[٤]: يجوز فيه الرفع والنصب، والتقدير: أيدخُل كُلِّي؟ فقال: كُلُّك يدخُل، أو: أُدخِل كُلِّي؟ فقال: أَدخِل كُلَّكَ. انتهى.

وإنما قال هذا لأجْلِ صِغَر القُبَّة، كما في الرواية الآتية، وفيه أنه كما كان يمازِح الصحابةَ، كذلك كانوا يمازحونه.

قال المنذري[٥]: وأخرجه البخاري وابن ماجه مطولاً، وليس في حديث البخاري قِصَّة الدُّخول[٦].

---

(١) في «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٣٠٦٧).
(٢) في «مختصره»: (٧/ ٢٨٦).
(٣) النسائي في «الكبرى»: ٨٤٤١. وهو في «مسند أحمد»: ١٨٣٩٤. وهو صحيح.
(٤) في «شرح المشكاة»: (١٠/ ٣١٤٢).
(٥) في «مختصره»: (٧/ ٢٨٦).
(٦) البخاري: ٣١٧٦، وابن ماجه: ٤٠٤٢. وهو في «مسند أحمد»: ٢٣٩٧١.

٥٠٢٨ ـ حَدَّثَنَا صَفْوَانُ بنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا الوَلِيدُ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بنُ أَبِي العَاتِكَةِ قَالَ: إِنَّمَا قَالَ: أَدْخُلُ كُلِّي. مِنْ صِغَرِ القُبَّةِ.

٥٠٢٩ ـ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «يَا ذَا الأُذُنَيْنِ».

(إنما قال: أدخُلُ كُلِّي) قال القاري[1]: بمتكلِّم ثلاثيٍّ، وفي نسخة - يعني من «المشكاة» - من المزيد.

(من صِغَر القُبَّة) أي: من أجل صِغَرها.

قال المنذري[2]: وعثمان هذا فيه مقال.

«يا ذا الأُذُنَين» معناه الحضُّ والتنبيه على حُسنِ الاستماع لما يُقال له؛ لأنَّ السمعَ بحاسَّة الأُذُن، ومَن خَلَقَ اللهُ له الأُذُنَين وغَفَل ولم يُحسِن الوَعْيَ لم يُعذَرْ. وقيل: إنَّ هذا القول من جملة مداعباته ﷺ، ولطيفِ أخلاقِه.

قال المنذري[3]: وأخرجه الترمذي[4].



---

(١) في «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٣٠٦٦).
(٢) في «مختصره»: (٧/ ٢٨٦).
(٣) في «مختصره»: (٧/ ٢٨٧).
(٤) الترمذي: ٢١٠٩. وهو في «مسند أحمد»: ١٢١٦٤، وهو حسن.

٩٢ - بَابُ مَنْ يَأْخُذُ الشَّيْءَ مِنْ مِزَاحٍ(*)

٥٠٣٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ (ح). وَحَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدِّمَشْقِيُّ: حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بنُ إِسْحَاقَ، عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ السَّائِبِ بنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «**لَا يَأْخُذَنَّ أَحَدُكُمْ مَتَاعَ أَخِيهِ لَاعِباً جَادًّا**(**)» - وَقَالَ سُلَيْمَانُ: **لَعِباً وَلَا جِدًّا** - **وَمَنْ أَخَذَ عَصَا أَخِيهِ فَلْيَرُدَّهَا**». لَمْ يَقُلِ ابْنُ بَشَّارٍ: ابْنَ يَزِيدَ، وَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ.

(باب مَن يأخُذ الشيءَ من مِزاحٍ)

وفي بعض النسخ: (باب الرجلِ يُرَوِّعُ الرجلَ ومَن أخذَ الشيءَ على المزاح) وهو الأولى؛ لأنَّ المؤلِّف أورَد حديثَ التَّروِيع أيضاً.

«**لاعباً جادًّا**» قال الخطَّابي(١): معناه أن يأخذَه على وجهِ الهَزْل وسبيل المزاح، ثم يَحبِسه عنه ولا يردَّه، فيصير ذلك جِدًّا.

(قال سليمان) هو ابن عبد الرحمن «**لَعِباً ولا جِدًّا**» وجه النهيِ عن الأخذِ جِدًّا ظاهرٌ؛ لأنه سَرِقة، وأمَّا النهيُ عن الأخذِ لعباً فلأنه لا فائدة فيه، بل قد يكون سبباً لإدخال الغَيظ والأذى على صاحب المتاع «**ومَن أخذَ عَصَا أخيه**» أي: مثلاً **(لم يقل ابنُ بَشَّار)** هو محمد **(ابنَ يزيد)** مفعول، أي: لم يذكر لفظَ ابن يزيد، بل اقتصَر على قوله: عن عبد الله بن السائب.

قال المنذري(٢): وأخرجه الترمذي وقال: حسن غريب لا نعرفه إلَّا من حديث ابن أبي ذئب(٣).

(*) في نسخة على هامش الأصل: (باب الرجل يُرَوِّعُ الرجلَ، ومَن أخذ الشيء على المزاح).

(**) في نسخة على هامش الأصل: (ولا جادًّا).

(١) في «معالم السنن»: (٣/ ٣١٦).

(٢) في «مختصره»: (٧/ ٢٨٧).

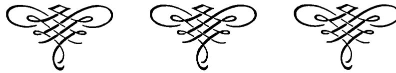
(٣) الترمذي: ٢٢٩٩. وهو في «مسند أحمد»: ١٧٩٤٠، وإسناده صحيح.

٥٠٣١ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ سُلَيْمَانَ الأَنْبَارِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: حَدَّثَنَا أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ أَنَّهُمْ كَانُوا يَسِيرُونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَنَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ، فَانْطَلَقَ بَعْضُهُمْ إِلَى حَبْلٍ مَعَهُ فَأَخَذَهُ، فَفَزِعَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **«لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يُرَوِّعَ مُسْلِماً»**.

(ففَزِعَ) في «القاموس»[1]: الفَزَع: الذُّعْر والفَرَق، جمعُه أفزاعٌ، مع كونه مصدراً، والفعلُ كفَرِح ومَنَع.

«**لا يَحِلُّ لمسلمٍ أن يُرَوِّعَ مسلماً**» أي: يُخَوِّفه. قال المناوي[2]: ولو هازلاً؛ لما فيه من الإيذاء.

والحديث سكت عنه المنذري[3].



---

(١) «القاموس المحيط»: (فزع).

(٢) في «فيض القدير»: (٦/ ١٨٠).

(٣) وأخرجه أحمد: ٢٣٠٦٤، وإسناده صحيح.

٩٣ ـ بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّشَدُّقِ(*) فِي الكَلَامِ

٥٠٣٢ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ سِنَانٍ البَاهِلِيُّ ـ وَكَانَ يَنْزِلُ العَوَقَةَ ـ: حَدَّثَنَا نَافِعُ بنُ عُمَرَ، عَنْ بِشْرِ بنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ - قَالَ أَبُو دَاوُدَ: هُوَ ابْنُ عَمْرٍو - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يُبْغِضُ البَلِيغَ مِنَ الرِّجَالِ: الَّذِي يَتَخَلَّلُ بِلِسَانِهِ تَخَلُّلَ البَاقِرَةِ بِلِسَانِهَا**».

(باب ما جاء في التَّشَدُّق في الكلام)

أي: التوسُّع في الكلام من غير احتياطٍ واحتِرازٍ. وقيل: المتشَدِّق: المتكَلِّف في الكلام، فيَلْوِي به شِدْقَيه، والشِّدْق: جانب الفَمِ.

(كان ينزل العَوَقَة) قال في «المراصد»(١): عَوَقَة، بفتح أوَّلِه وثانيهِ: مَحلَّةٌ من مَحَالِّ البصرة، وعَوْقة بفتح أولِه وسكون ثانِيهِ: قريةٌ باليمامة. انتهى.

وفي «الخلاصة»(٢): محمد بن سِنَان الباهِلي العَوَقي، بفتح الواو، نَزَل فيهم، أبو بكر البَصْري.

وفي «التهذيب»(٣): عَوَقي نسبة إلى العَوَقَة؛ بطن من الأَزْد. انتهى.

«**البليغَ**» أي: المبالِغ في فصاحة الكلام وبلاغته «**الذي يتخلَّل بلسانه**» أي: يأكُل بلسانه، أو يُدِير لسانَه حَول أسنانه مبالغةً في إظهار بلاغته «**تَخلُّلَ الباقِرَة بلسانها**» أي: البقرة، كأنه أدخَل التاء فيها على أنه واحدٌ من الجِنس، كالبقرة من البقر، واستعمالها مع التاء قليل. قاله القاري(٤).

وفي «القاموس»(٥): باقِرٌ وبَقِيرٌ وبَيْقُور وباقُور وباقُورة؛ أسماءٌ للجَمْع.

قال في «النهاية»(٦): أي: يتشدَّق في الكلام بلسانه ويلفُّه كما تَلُفُّ البقرةُ الكَلَأَ بلسانها لَفًّا. انتهى.

(*) في نسخة على هامش الأصل: (المتشدِّق).

(١) «مراصد الاطلاع»: (٢/ ٩٧٢).

(٢) «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» ص٣٣٩.

(٣) «تهذيب التهذيب»: (٣/ ٥٨١).

(٤) في «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٣٠٢٠).

(٥) «القاموس المحيط»: (بقر).

(٦) «النهاية»: (خلل).

٥٠٣٣ ـ حَدَّثَنَا ابْنُ السَّرْحِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ المُسَيَّبِ، عَنِ الضَّحَّاكِ بنِ شُرَحْبِيلَ، عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ** قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ تَعَلَّمَ صَرْفَ الكَلَامِ لِيَسْبِيَ بِهِ قُلُوبَ الرِّجَالِ ـ أَوِ: النَّاسِ ـ لَمْ يَقْبَلِ اللهُ مِنْهُ يَوْمَ القِيَامَةِ صَرْفاً وَلَا عَدْلاً**».

٥٠٣٤ ـ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بنِ أَسْلَمَ، عَنْ **عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ** أَنَّهُ قَالَ: قَدِمَ رَجُلَانِ مِنَ المَشْرِقِ، فَخَطَبَا، فَعَجِبَ النَّاسُ ـ يَعْنِي لِبَيَانِهِمَا ـ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ مِنَ البَيَانِ لَسِحْراً**». أَوْ: «**إِنَّ بَعْضَ البَيَانِ لَسِحْرٌ**».

وخَصَّ البقرةَ لأنَّ جميع البهائم تأخُذ النبات بأسنانها، وهي تَجمَع بلسانها. وأمَّا مَن بَلاغتُه خَلْقِيَّة؛ فغيرُ مبغوض. كذا في «السراج المنير»[(١)].

قال المنذري[(٢)]: وأخرجه الترمذي وقال: حسن غريب من هذا الوجه[(٣)].

(**مَن تعلَّم صَرْفَ الكلام**) قال الخطابي[(٤)]: صرفُ الكلام: فضلُه وما يتكلَّفُه الإنسانُ من الزيادة فيه وراء الحاجة، ومن هذا سُمِّي الفضل من النَّقدَين صَرْفاً، وإنما كَرِهَ رسولُ الله ﷺ ذلك لما يدخُله من الرِّياء والتصنُّع، ولما يُخالِطه من الكذب والتزيُّد، وأمَرَ أن يكون الكلامُ قصداً ببلوغ الحاجة غيرَ زائد عليها، يوافق ظاهرُه باطنَه، وسِرُّه علانيَتَه. انتهى.

«**لِيَسْبِيَ**» بكسر الموحَّدة، أي: ليَسلُب ويستميل «**به**» أي: بصَرْفِ الكلام «**قلوبَ الرِّجال، أو: الناس**» شكٌّ من الراوي «**صرفاً ولا عدلاً**» في «النهاية»[(٥)]: الصرف: التوبة أو النافلة، والعدلُ: الفِدْية أو الفريضة.

قال المنذري[(٦)]: الضَّحَّاك بن شُرَحْبِيل هذا مصريٌّ، ذكره ابن يونس في «تاريخ المصريين»، وذكره البخاري وابن أبي حاتم، ولم يُذكَر له رواية عن أحد من الصحابة، وإنما روايته عن التابعين، ويُشبِه أن يكون الحديث منقطعاً، والله عزَّ وجلَّ أعلم.

(**من المشرِق**) أي: من جانب الشَّرْق «**إنَّ من البيان لسِحراً**» يعني أنَّ بعض البيان كالسِّحر في

---

(١) «السراج المنير»: (١/ ٣٩٧). (٢) في «مختصره»: (٧/ ٢٨٨).
(٣) الترمذي: ٣٠٦٧. وهو في «مسند أحمد»: ٦٥٤٣، وإسناده حسن.
(٤) في «معالم السنن»: (٣/ ٣١٧).
(٥) «النهاية»: (صرف).
(٦) في «مختصره»: (٧/ ٢٨٩).

٥٠٣٥ ـ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بنُ عَبْدِ الحَمِيدِ البَهْرَانِيُّ أَنَّهُ قَرَأَ فِي أَصْلِ إِسْمَاعِيلَ بنِ عَيَّاشٍ. وَحَدَّثَهُ مُحَمَّدُ بنُ إِسْمَاعِيلَ ابْنُهُ(*) قَالَ: قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنِي ضَمْضَمٌ، عَنْ شُرَيْحِ بنِ عُبَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو ظَبْيَةَ أَنَّ عَمْرَو بنَ العَاصِ قَالَ يَوْماً ـ وَقَامَ رَجُلٌ فَأَكْثَرَ القَوْلَ ـ . . . .

استمالة القلوب، أو في العَجْز عن الإتيان بمثله، وهذا النوعُ ممدوحٌ إذا صُرِف إلى الحقِّ ومذمومٌ إذا صُرِف إلى الباطل.

وقد أطال الكلام في معنى هذا الحديث الشيخُ الإمامُ أبو هلال العسكريُّ في كتابه «جمهرة الأمثال»[١]، والإمام أبو الفضل الميداني في كتابه «مجمع الأمثال»[٢].

قال المنذري[٣]: وأخرجه البخاري والترمذي[٤]، والرجلان: الزِّبْرِقان بن بَدْر وعمرو بن الأهْتَم، ولهما صُحبة، والأهْتَم بفتح ثالث الحروف، وكان قدومهما على رسول الله ﷺ سنة تسعٍ من الهجرة. انتهى.

قلت: وكذا قُدوم وائل بن حُجْر، وإسلامه كان في سنة تسعٍ.

قال الحافظ صلاح الدِّين العَلائيُّ في كتابه «تحقيق منيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصُّحبة»[٥]: وائل بن حُجْر ومعاوية بن الحَكَم السُّلَمي وخَلْقٌ كثيرٌ ممَّن أسلَم سنة تسعٍ وبعدها، وقدم على رسول الله ﷺ فأقام عنده أياماً، ثم رجع إلى قومه، وروى عنه أحاديثَ. انتهى.

(البَهْراني) بفتح الباء وسكون الهاء، نسبةً إلى بَهْر وزِيدَت النُّون **(وحدَّثَه)** أي: سليمان **(محمد ابن إسماعيل)** بن عيَّاش **(ابنُه)** أي: ابن إسماعيل، هو بَدَل من محمد بن إسماعيل.

والمعنى أنَّ سليمان قرأ هذا الحديث في كتاب إسماعيل بن عيَّاش، وروى أيضاً عن محمد بن إسماعيل بن عيَّاش عن أبيه إسماعيل بن عياش **(وقام رجلٌ فأكثرَ القولَ)** أي: أطالَ الكلامَ،

(*) في نسخة على هامش الأصل: (عن أبيه).

(١) «جمهرة الأمثال»: (١/ ١٣-١٤).

(٢) «مجمع الأمثال»: (١/ ٧).

(٣) في «مختصره»: (٧/ ٢٨٩).

(٤) البخاري: ٥٧٦٧، والترمذي: ٢١٤٧. وهو في «مسند أحمد»: ٤٦٥١.

(٥) «تحقيق منيف الرتبة» ص٣٤.

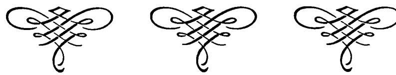
فَقَالَ عَمْرٌو: لَوْ قَصَدَ فِي قَوْلِهِ لَكَانَ خَيْراً لَهُ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: **«لَقَدْ رَأَيْتُ ـ** أَوْ: **أُمِرْتُ ـ أَنْ أَتَجَوَّزَ فِي القَوْلِ، فَإِنَّ الجَوَازَ هُوَ خَيْرٌ»**.

والجملة حالية (**فقال عمرو**) هو تكرار لطُول الكلام لوقوع الجملة الحالية بين قوله: (قال عمرو) وبين مقوله وهو قوله: (**لو قَصَد في قوله لَكان خيراً له**) أي: لو أخذ في كلامه الطريق المستقيم والقَصْد ما بين الإفراط والتفريط «**لقد رأيتُ**» أي: علمت (أو: «**أُمِرتُ**») شكٌّ من الراوي «**أن أتجوَّز في القول**» قال القاري[1]: أي: أُسرِعَ فيه وأُخَفِّف المُؤْنة عن السامع، من قولهم: تجوَّز في صلاته، أي: خفَّف.

«**فإنَّ الجوازَ هو خيرٌ**» بفتح الجيم، وهو الاقتصار على قَدْرِ الكِفاية.

قال المنذري[2]: أبو ظبية بفتح الظاء المعجمة وسكون الباء الموحَّدة وبعدها ياء آخر الحروف مفتوحة وتاء تأنيث، كَلَاعيٌّ حِمصيٌّ ثقةٌ.

وفي إسناده محمد بن إسماعيل بن عيَّاش عن أبيه، وفيهما مقال.



---

(١) في «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٣٠٢١).

(٢) في «مختصره»: (٧/ ٢٩٠).

٩٤ ـ بَابُ مَا جَاءَ فِي الشِّعْرِ

٥٠٣٦ ـ حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لأَنْ يَمْتَلِئَ جَوْفُ أَحَدِكُمْ قَيْحاً خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمْتَلِئَ شِعْراً**».

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ(*): بَلَغَنِي عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ أَنَّهُ قَالَ: وَجْهُهُ أَنْ يَمْتَلِئَ قَلْبُهُ حَتَّى يَشْغَلَهُ عَنِ القُرْآنِ وَذِكْرِ اللهِ، فَإِذَا كَانَ القُرْآنُ وَالعِلْمُ الغَالِبَ، فَلَيْسَ جَوْفُ هَذَا عِنْدَنَا مُمْتَلِئاً مِنَ الشِّعْرِ.

وَ«**إِنَّ مِنَ البَيَانِ لَسِحْراً**» قَالَ: كَأَنَّ المَعْنَى أَنْ يَبْلُغَ مِنْ بَيَانِهِ أَنْ يَمْدَحَ الإِنْسَانَ، فَيُصَدَّقَ فِيهِ حَتَّى يَصْرِفَ القُلُوبَ إِلَى قَوْلِهِ، ثُمَّ يَذُمَّهُ، فَيُصَدَّقَ فِيهِ حَتَّى يَصْرِفَ القُلُوبَ إِلَى قَوْلِهِ الآخَرِ، فَكَأَنَّهُ سَحَرَ السَّامِعِينَ بِذَلِكَ.

(باب ما جاء في الشِّعْر)

«**لَأَنْ يمتلئَ جَوفُ أحدكم قَيحاً**» نصبه على التمييز، أي: صديداً ودَماً وما يُسمَّى نجاسةً «**خير له من أن يمتلئَ شِعْراً**» قال الحافظ(١): ظاهرُه العُموم في كلِّ شِعْر، لكنه مخصوصٌ بما لا يكون مدحاً حقًّا كمدح الله ورسوله، وما اشتمل على الذِّكر والزُّهد وسائر المواعظ مما لا إفراط فيه. انتهى.

قال المنذري(٢): وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه(٣).

(**قال أبو عليٍّ**) هو اللُّؤلُؤيُّ صاحبُ أبي داود (**وجهُه**) أي: وجهُ الحديث ومعناه (**فإذا كان القرآنُ والعلمُ**) بالرفع اسم (كان) (**الغالبَ**) بالنصب خبر (كان) (و«**إنَّ من البيان لسِحراً**» **قال: كأنَّ المعنى . . . إلخ**) قال المنذري(٤): وقد اختلف العلماء في قوله ﷺ: «**إنَّ من البيان لسِحراً**»،

(*) هو اللؤلؤي، كما ثبت في بعض النُّسَخ، وهو راوي «السنن» عن أبي داود.

(١) في «فتح الباري»: (١٠/ ٥٤٩).

(٢) في «مختصره»: (٧/ ٢٩٠).

(٣) البخاري: ٦١٥٥، ومسلم: ٥٨٩٣، والترمذي: ٣٠٦٦، وابن ماجه: ٣٧٥٩. وهو في «مسند أحمد»: ١٠٢٢٠.

(٤) في «مختصره»: (٧/ ٢٩٠-٢٩١).

. . . .

فقيل: أورَدَه مَوردَ الذَّمِّ لتشبيهه بعَمَل السِّحر لقلْبِهِ[١] القُلوبَ، وتزيِينِه القبيح، وتقبيحه الحسن، وإليه أشار الإمام مالك رضي الله عنه، فإنه ذكر هذا الحديث في «الموطأ»[٢] في «باب ما يُكرَه من الكلام»، قيل: إنَّ معناه أنَّ صاحبَه يَكسِب به من الإثم ما يَكسِبه الساحر بعِلمِه.

وقيل: أورده مَورد المدح، أي: أنه تُمال به القلوبُ، ويُرضى[٣] به الساخِطُ، ويُذَلُّ به الصَّعب، ويَشهَد له: «**إنَّ من الشِّعر لحكمةً**»[٤]، وهذا لا ريب فيه أنه مدحٌ، وكذلك مِصراعُه الذي بإزائه.

وقال بعضهم: في الامتلاء من الشِّعْر، أي: الشِّعر الذي هُجِيَ به النبيُّ ﷺ، وهذا القَول غير مرضيٍّ، فإن شطر البيت من ذلك يكون كُفراً، فإذا حُمِل على الامتلاء منه فقد رُخِّص في القليل منه، وهذا ليس بشيءٍ، والمختار ما تقدم. انتهى كلام المنذري.

قال الميداني[٥]: «**إنَّ من البيان لسِحراً**»، قاله النبيُّ ﷺ حين وَفَد عليه عمرو بنُ الأهتَم والزِّبْرِقان بن بَدْر وقَيْس بن عاصم، فسأل رسولُ الله ﷺ عمرَو بنَ الأهتَم عن الزِّبْرِقان، فقال عمرٌو: مُطاعٌ في أذنيه[٦]، شديدُ العارِضَة[٧]، مانعٌ لما وراء ظَهْره، فقال الزِّبْرِقان: يا رسول الله، إنه ليَعلَم مني أكثرَ من هذا، ولكنه حَسَدني، فقال عمرو: أمَا والله إنه لزَمِرُ[٨] المروءة، ضَيِّق العَطَن[٩]، أحمقُ الوالد، لئيمُ الخالِ، والله يا رسول الله، ما كذبتُ في الأولى، ولقد صدقتُ في

---

(١) في الأصل: «الغلبة»، والمثبت من «مختصر المنذري».
(٢) برقم: ١٩١١، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.
(٣) في «مختصر المنذري»: «ويُترضَّى».
(٤) وهو الحديث التالي.
(٥) في «مجمع الامثال»: (١/٧).
(٦) كذا في الأصل، والذي في مطبوع «مجمع الأمثال»: «أَدْنَيْهِ»، وقال محققُه الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد: «هكذا في جميع أصول هذا الكتاب، والأَدْنَون: جَمعُ الأَدْنَى بمعنى الأقرَب، ووقع في بعض الأمَّهات: «مُطاعٌ في أَذِينِه»، والأَذِين - بوزن الأَمِير - النِّداء، يعني أنه إذا نادى قَومَه لحربٍ أو نحوِها أطاعوه».
(٧) أي: شديدُ الناحية ذو جَلَد وصَرَامة. «اللسان»: (عرض).
(٨) أي: قليل المروءة. «القاموس»: (زمر).
(٩) يقال: رَحْبُ العَطَنِ، أي: كثيرُ المالِ، واسِعُ الرَّحْلِ، رَحْبُ الذِّراع. فأراد أن يصفه بضدِّ هذه الصفات. انظر «القاموس»: (عطن).

٥٠٣٧ ـ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ المُبَارَكِ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ الحَارِثِ بنِ هِشَامٍ، عَنْ مَرْوَانَ بنِ الحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ

الأُخرى، ولكني رجلٌ رضيتُ فقلتُ أحسنَ ما علمتُ، وسخطتُ فقلتُ أقبحَ ما وجدتُ، فقال رسول الله ﷺ: «إنَّ من البيان لسِحراً»، يعني: أنَّ بعض البيان يعمَل عملَ السِّحر.

ومعنى السِّحر: إظهارُ الباطل في صُورة الحقِّ.

والبيان: اجتماعُ الفصاحة والبلاغة وذكاء القلب مع اللَّسَنِ، وإنما شُبِّه بالسِّحر لحِدَّة عمله في سامعه، وسُرعة قَبول القلب له. يُضرَب في استِحسان المنطِق، وإيراد الحُجَّة البالغة. انتهى كلامه.

وقال الإمام أبو هلال العسكري[١]: أمَّا النبيُّ ﷺ فذمَّ البيانَ أم مدَحَه؟ فقال بعضٌ: ذمَّه؛ لأنَّ السِّحر تمويهٌ، فقال: إنَّ من البيان ما يُمَوِّه الباطلَ حتى يتشبَّه بالحقِّ. وقال بعضٌ: بل مدَحَه؛ لأنَّ البيان من الفَهْم والذَّكاء.

قال أبو هلال: الصحيح أنه مدَحَه، وتسميته إياه سِحراً إنما هو على جهة التعجُّب منه لمَّا ذَمَّ عمرُو الزِّبْرِقانَ ومدَحَه في حالةٍ واحدةٍ، وصَدَق في مدحِه وذَمِّه فيما ذَكَر، عَجِب النبيُّ ﷺ كما يَعجَب من السِّحر، فسمَّاه سِحراً من هذا الوجه. انتهى مختصراً.

قال النووي[٢]: أن يكون الشِّعر غالباً عليه بحيثُ يَشغَلُه عن القرآن وغيرِه من العلوم الشرعية، فهو مذمومٌ، فأمَّا إذا كان القرآن والحديث وغيرُهما من العلوم الشرعية هو الغالب عليه، فلا يضرُّ حفظُ اليسير مع هذا؛ لأنَّ جَوفه ليس ممتلئاً شِعراً. انتهى ملخصاً.

وقال أبو عبيد البكري الأندلسي في شرح كتاب «الأمثال»[٣] للحافظ أبي عبيد القاسم بن سلَّام: الناسُ يتلقَّون هذا الحديث على أنه في مدحِ البيان، وأدرجوا في كُتبهم هذا التأويل، وتلقَّاه العلماء على غير ذلك، بوَّب مالك في «الموطأ»[٤] عليه «باب ما يُكره من الكلام»، فحمَلَه على الذَّمِّ، وهذا هو الصحيح في تأويله؛ لأنَّ الله تعالى قد سَمَّى السِّحر فساداً في قوله تعالى: ﴿مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٨١﴾﴾ [يونس: ٨١]. انتهى.

---

(١) في «جمهرة الأمثال»: (١/ ١٤).
(٢) في «شرحه على مسلم»: (٧/ ١٩٤-٢٩٥).
(٣) «فصل المقال في شرح كتاب الأمثال» ص١٦.
(٤) برقم: ١٩١١، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

الأَسْوَدِ بنِ عَبْدِ يَغُوثَ، عَنْ **أُبَيِّ بنِ كَعْبٍ** أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ مِنَ الشِّعْرِ حِكْمَةً**».

٥٠٣٨ ـ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ **ابْنِ عَبَّاسٍ** قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَجَعَلَ يَتَكَلَّمُ بِكَلَامٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ مِنَ البَيَانِ سِحْراً، وَإِنَّ مِنَ الشِّعْرِ حُكْماً**».

٥٠٣٩ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ يَحْيَى بنِ فَارِسٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو تُمَيْلَةَ: حَدَّثَنِي أَبُو جَعْفَرٍ النَّحْوِيُّ عَبْدُ اللهِ بنُ ثَابِتٍ: حَدَّثَنِي صَخْرُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ **جَدِّهِ** قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّ مِنَ البَيَانِ سِحْراً، وَإِنَّ مِنَ العِلْمِ جَهْلاً، وَإِنَّ مِنَ الشِّعْرِ حُكْماً**، ....

قال السيوطي(١): وهو ظاهر صنيع أبي داود.

قلت: فإن كان البيانُ في أمرٍ باطلٍ فهو كذلك، وإلَّا فمدحٌ لا مَحالة، والله أعلم.

«إنَّ من الشِّعر حِكمةً» أي: ما فيه حقٌّ وحكمةٌ، أو قولاً صادقاً مطابقاً للحقِّ، وقيل: أصل الحِكمة المنعُ، فالمعنى: إنَّ من الشِّعر كلاماً نافعاً يمنع عن السَّفَه والجَهْل، وهو ما نَظَمه الشُّعراء من المواعظ والأمثال التي ينتفع به الناس.

قال المنذري(٢): وأخرجه البخاري وابن ماجه(٣).

«إنَّ من الشِّعر حُكْماً» بضمٍّ فسكون، أي: حِكمةً كما في قوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا﴾ [مريم: ١٢] أي: الحِكمةَ. كذا قال القاري(٤).

وقال العزيزي في «السراج المنير»(٥) في شرح هذا الحديث: بكسرٍ ففتحٍ، جمعُ حِكمةٍ، أي: حِكمةً وكلاماً نافعاً في المواعظ وذمِّ الدُّنيا، والتحذير من غُرورها ونحو ذلك. انتهى.

والحديث سكت عنه المنذري(٦).

«وإنَّ من العِلمِ جَهْلاً» أي: لكَونه عِلماً مذموماً، والجهل به خير منه، أو لكَونه عِلماً بما لا يَعنيه

(١) في «مرقاة الصعود»: (٣/ ١٢٦٥).
(٢) في «مختصره»: (٧/ ٢٩١).
(٣) البخاري: ٦١٤٥، وابن ماجه: ٣٧٥٥. وهو في «مسند أحمد (زيادات عبد الله)»: ٢١١٦٠.
(٤) في «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٣٠٢٢).
(٥) «السراج المنير»: (٢/ ١٣٤).
(٦) وأخرجه أحمد: ٢٧٦١، والترمذي: ٣٠٥٨، وابن ماجه: ٣٧٥٦، وهو صحيح لغيره.

وَإِنَّ مِنَ القَوْلِ عِيَالاً».

فَقَالَ صَعْصَعَةُ بنُ صُوحَانَ: صَدَقَ نَبِيُّ اللهِ ﷺ، أَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ مِنَ البَيَانِ سِحْراً»: فَالرَّجُلُ يَكُونُ عَلَيْهِ الحَقُّ وَهُوَ أَلْحَنُ بِالحُجَجِ مِنْ صَاحِبِ الحَقِّ، فَيَسْحَرُ القَوْمَ بِبَيَانِهِ، فَيَذْهَبُ بِالحَقِّ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ مِنَ العِلْمِ جَهْلاً»: فَيَتَكَلَّفُ العَالِمُ إِلَى عِلْمِهِ مَا لَا يَعْلَمُ فَيُجَهِّلُهُ ذَلِكَ.

فيصير جهلاً بما يَعنيه. وقيل: هو أن لا يعمل بعِلمه فيكونُ تركُ العملِ بالعلم جهلاً. قال في «النهاية»[(١)]: قيل: هو أن يتعلَّم ما لا حاجة إليه؛ كالنجوم وعلوم الأوائل، ويدعَ ما يحتاج إليه في دِينِه من عِلم القرآن والسُّنَّة. وقيل: هو أن يتكلَّف العالم القولَ فيما لا يعلمه، فيُجَهِّله ذلك. انتهى.

«**وإنَّ من القول عِيالاً**» بكسر أوَّله. قال الخطابي[(٢)]: هكذا رواه أبو داود: «عِيالاً»، ورواه غيره: «إنَّ من القول عَيَلاً»، قال الأزهري: قوله عليه السلام: «عَيَلاً» من قولك: عِلْتُ الضالَّة أَعِيلُ عَيْلاً وعَيَلاً: إذا لم تَدْرِ أيَّةَ جهةٍ تَبغِيها. قال أبو زيد: كأنه لم يهتدِ لمن يطلُب عِلمَه فعَرَضه على مَن لا يريده. انتهى.

وفي «النهاية»[(٣)]: «إنَّ من القول عَيْلاً»: هو عَرْضُكَ حديثَك وكلامَك على مَن لا يُرِيدُه، وليس من شأنِه. يقال: عِلْتُ الضالَّة أَعِيلُ عَيْلاً: إذا لم تَدْرِ أيَّ جِهة تَبغِيها، كأنه لم يهتدِ لمن يطلبُ كلامَه فعَرَضه على مَن لا يُرِيدُه. انتهى.

(**فقال صَعصَعةُ بن صُوحَانَ**) بضمِّ المهملة وبالحاء المهملة، تابعيٌّ كبيرٌ مخضرَمٌ فصيحٌ، ثقة، مات في خلافة معاوية. قاله الحافظ[(٤)].

(**وهو ألحَنُ**) أي: أقدَرُ على بيان مقصوده، من (لَحِنَ) بالكسر: إذا نَطَق بحُجَّته (**بالحُجَج**) جمع حُجَّة.

---

(١) «النهاية»: (جهل).
(٢) في «معالم السنن»: (٣/ ٣١٨-٣١٩).
(٣) «النهاية»: (عيل).
(٤) في «التقريب»: ٢٩٢٧.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «**وَإِنَّ مِنَ الشِّعْرِ حُكْماً**»: فَهِيَ هَذِهِ المَوَاعِظُ وَالأَمْثَالُ الَّتِي يَتَّعِظُ النَّاسُ بِهَا.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «**إِنَّ مِنَ القَوْلِ عِيَالاً**»: فَعَرْضُكَ كَلَامَكَ وَحَدِيثَكَ عَلَى مَنْ لَيْسَ مِنْ شَأْنِهِ وَلَا يُرِيدُهُ.

٥٠٤٠ ـ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي خَلَفٍ وَأَحْمَدُ بنُ عَبْدَةَ ـ المَعْنَى ـ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ قَالَ: مَرَّ عُمَرُ **بِحَسَّانَ** وَهُوَ يُنْشِدُ فِي المَسْجِدِ، فَلَحَظَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: كُنْتُ أُنْشِدُ وَفِيهِ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ.

(**ولا يُرِيدُه**) أي: لا يُريدُ المعروض عليه كلامَك وحديثَك، فيصير كلامُك ثقيلاً عليه كالعِيَال. قاله السندي.

قال المنذري[١]: في إسناده أبو تُمَيلَة يحيى بن واضح الأنصاري المَروَزيُّ، وثَّقه يحيى بن معين وأبو حاتم الرازي[٢]، وأدخله البخاري في كتاب «الضعفاء»، فقال أبو حاتم الرازي: يُحوَّل من هناك.

(**بحَسَّانَ**) أي: ابن ثابت الشاعر، غيرُ منصرفٍ على الأصحِّ. قاله القاري[٣].

(**وهو يُنشِدُ**) أي: يقرأ الشِّعرَ. في «القاموس»[٤]: أنشَدَ الشِّعرَ: قَرَأه.

(**فلَحَظَ إليه**) في «القاموس»[٥]: لَحَظَه كمَنَعَه، وإليه: نَظَر بمُؤْخِرِ عَينَيه، وهو أشدُّ التِفاتاً من الشَّزْر.

والضمير المرفوع يرجع إلى عمر، والمجرور إلى حَسَّان.

(**وفيه**) أي: في المسجد و(الواو) للحال (**مَن هو خيرٌ منك**) يعني رسولَ الله ﷺ.

قال المنذري[٦]: وأخرجه النسائي[٧]، وسعيد بن المسيَّب لم يصحَّ سماعُه من عمر، فإن كان سَمِع ذلك من حَسَّانَ بنِ ثابتٍ، فيتَّصِل[٨].

---

(١) في «مختصره»: (٧/ ٢٩٣).
(٢) انظر «الجرح والتعديل»: (٩/ ١٩٤).
(٣) في «مرقاة المفاتيح»: (١/ ٢٧١)، وفيه: «غير منصرف على أنه فَعْلَانُ، وقد ينصرف على أنه فَعَّالٌ».
(٤) «القاموس المحيط»: (نشد).
(٥) «القاموس المحيط»: (لحظ).
(٦) في «مختصره»: (٧/ ٢٩٣).
(٧) النسائي: ٧١٦.
(٨) سيأتي في الرواية التالية ما يفيد أنَّ سعيد بن المسيَّب روى هذه القصة عن أبي هريرة.

٥٠٤١ ـ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بنِ المُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، بِمَعْنَاهُ، زَادَ: فَخَشِيَ أَنْ يَرْمِيَهُ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ، فَأَجَازَهُ.

٥٠٤٢ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ سُلَيْمَانَ المِصِّيصِيُّ لُوَيْنٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُرْوَةَ. وَهِشَامٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَضَعُ لِحَسَّانَ مِنْبَراً فِي المَسْجِدِ، فَيَقُومُ عَلَيْهِ يَهْجُو مَنْ قَالَ فِي رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ رُوحَ القُدُسِ مَعَ حَسَّانَ مَا نَافَحَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ**».

(**بمعناهُ**) أي: بمعنى الحديث السابق (**زادَ**) أي: مَعمَر (**فخَشِيَ**) أي: عمر رضي الله عنه (**برسول الله ﷺ**) أي: بإجازته ﷺ (**فأجازَه**) أي: أجاز عمرُ رضي الله عنه حسانَ رضي الله عنه للإنشاد في المسجد.

قال المنذري[(١)]: وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي بمعناه دون الزيادة[(٢)].

(**وهشامٍ**) بالجرِّ عطفٌ على (أبيه) فابن أبي الزِّناد يروي عن أبيه، وعن هشام بن عروة (**مَن قال في رسول الله ﷺ**) أي: مَن هَجَاهُ ﷺ من المشركين «**إنَّ روح القُدُس مع حَسَّان**» المراد برُوح القُدُس جبريلُ عليه السلام، بدليل حديث البَرَاء عند البخاري[(٣)] بلفظ: «**وجبريلُ معك**»، ودالُ (القُدُس) يضمُّ ويُسكَّن.

«**ما نافَحَ**» بحاء مهملة، أي: دافَعَ وخاصَمَ المشركين وهَجَاهُم.

قال المنذري[(٤)]: وأخرجه الترمذي وقال: حسن صحيح[(٥)].

---

(١) في «مختصره»: (٧/ ٢٩٤).

(٢) البخاري: ٣٢١٢، ومسلم: ٦٣٨٤ و٦٣٨٥، والنسائي: ٧١٦. وهو في «مسند أحمد»: ٧٦٤٤ و٢١٩٣٦. والزيادة المذكورة موجودة عند أحمد برقم: ٢١٩٣٦ من طريق عبد الرزاق كلفظ حديث ابن عيينة السابق، لم يذكر فيه أبا هريرة رضي الله عنه.

(٣) في «صحيحه»: ٣٢١٣. وهو عند أحمد: ١٨٦٥٠، ومسلم: ٦٣٨٧.

(٤) في «مختصره»: (٧/ ٢٩٥).

(٥) الترمذي: ٣٠٥٩ و٣٠٦٠. وهو في «مسند أحمد»: ٢٤٤٣٧ و٢٤٤٣٨، وهو صحيح لغيره دون قوله: «كان رسول الله ﷺ يضع لحسان منبراً في المسجد». وأخرجه بنحوه مطولاً مسلم: ٦٣٩٥.

٥٠٤٣ ـ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدٍ المَرْوَزِيُّ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بنُ حُسَيْنٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَزِيدَ النَّحْوِيِّ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ﴾ [الشعراء: ٢٢٤]، فَنَسَخَ مِنْ ذَلِكَ وَاسْتَثْنَى، وَقَالَ: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الشعراء: ٢٢٧].

(﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ﴿٢٢٤﴾﴾) أي: الضالُّون (﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾) أي: من الشعراء (﴿وَذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾) أي: لم يَشغَلهم الشِّعر عن الذِّكر.

وفي «الدُّر المنثور»[1]: أخرج عبدُ بنُ حُميد وابن أبي حاتم[2]، عن عروة قال: لما نزلت: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ﴾، قال عبد الله بن رَوَاحة: يا رسول الله، قد عَلِم الله أنِّي منهم، فأنزل الله: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾.

وأخرج ابن أبي شيبة[3] وعبد بن حميد، عن أبي حسن سالمٍ البَرَّاد قال: لما نزلت: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ﴾ الآيَةَ، جاء عبد الله بن رَوَاحة وكَعْب بن مالك وحسَّان بن ثابت وهم يبكون، فقالوا: يا رسول الله، لقد أنزل الله هذه الآية وهو يَعلَم أنَّا شعراء، أهَلَكْنا؟ فأنزل الله: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾، فدعاهم رسول الله ﷺ فتلا[4] عليهم.

وأخرج ابن جرير[5] عن ابن عباس: ﴿يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ﴿٢٢٤﴾﴾ قال: هم الكفار يتَّبعون ضُلَّالَ الجِنِّ والإنس، ثم استثنى منهم فقال: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾.

وأخرج ابن أبي حاتم[6] عن ابن عباس: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ﴾: منهم الذين كانوا يَهجُون النبيَّ ﷺ ﴿يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ﴿٢٢٤﴾﴾: غُوَاة الجِنِّ، ثم استثنى فقال: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ يعني حسانَ بن ثابت وعبدَ الله بن رواحة وكعبَ بن مالك، كانوا يَذُبُّون عن النبيِّ ﷺ وأصحابِه هجاءَ المشركين. انتهى.

قال المنذري[7]: في إسناده علي بن الحسين بن واقد، وفيه مقال.

---

(١) «الدر المنثور»: (١١/ ٣٢٠-٣٢١).
(٢) في «تفسيره»: ١٦٠٦٩.
(٣) في «مصنفه»: (٨/ ٥١٨-٥١٩).
(٤) في «الدر المنثور»: «فتلاها»، وفي «مصنف ابن أبي شيبة»: «فقال: اقرؤوا ما بعدها: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ أنتم، ﴿وَٱنتَصَرُوا۟﴾ أنتم».
(٥) في «تفسيره»: (١٧/ ٦٧٥)، وليس عنده قوله: «ثم استثنى . . . إلخ».
(٦) في «تفسيره»: ١٦٠٧٠.
(٧) في «مختصره»: (٧/ ٢٩٥).

٩٥ ـ بَابٌ فِي الرُّؤيَا

٥٠٤٤ ـ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ زُفَرَ بنِ صَعْصَعَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ** أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ إِذَا انْصَرَفَ مِنَ صَلَاةِ الغَدَاةِ يَقُولُ: «**هَلْ رَأَى أَحَدٌ مِنْكُمُ اللَّيْلَةَ رُؤْيَا؟**» وَيَقُولُ: «**إِنَّهُ لَيْسَ يَبْقَى بَعْدِي مِنَ النُّبُوَّةِ إِلَّا الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ**».

٥٠٤٥ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ كَثِيرٍ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ **عُبَادَةَ بنِ الصَّامِتِ**، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**رُؤْيَا المُؤْمِنِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءاً مِنَ النُّبُوَّةِ**».

(بابٌ في الرُّؤيا)

هي ما يرى الشخصُ في منامه، بوزن (فُعْلَى)، وقد تُسَهَّل الهمزة.

(من صلاة الغَداة) أي: صلاة الصُّبح «**إلَّا الرُّؤيا الصالحة**» أي: الحَسَنة، أو الصادقة، قال السيوطي[١]: أي: الوحيُ منقطعٌ بموتي، ولا يبقى ما يُعلَم منه ما سيكون إلَّا الرُّؤيا.

قال المنذري[٢]: وأخرجه النسائي[٣] من حديث زُفَر بن صَعْصَعة، عن أبي هريرة من غير ذِكر صَعْصَعة، والمحفوظُ من حديث الإمام مالك بن أنس[٤] إثباتُ صَعْصَعة في إسناده.

«**رُؤيا المؤمن جزءٌ من سِتَّة وأربعين جزءاً من النبوَّة**» يعني من أجزاء عِلم النبوَّة، من حيثُ إنَّ فيها إخباراً عن الغَيب، والنبوَّة غير باقية، لكن عِلمها باقٍ، وقيل: معناه: تعبيرُ الرُّؤيا كما أُوتيَ ذلك يوسف عليه السلام.

واعلم أنَّ روايات العَدَد مختلفة في «صحيح مسلم»، والمشهور منها: «من ستة وأربعين»[٥]، وفي رواية: «خمسة وأربعين»[٦]، وفي رواية: «من سبعين»[٧]، وكذا في غير مسلم مختلفة؛ في

---

(١) لم يذكر السيوطي شرح هذا الحديث في «مرقاة الصعود».

(٢) في «مختصره»: (٧/ ٢٩٥).

(٣) النسائي في «الكبرى»: ٧٥٧٤. وهو في «مسند أحمد»: ٨٣١٣ بإثبات صعصعة، وإسناده صحيح.

(٤) انظر «الموطأ» برواية يحيى الليثي: ١٨٤٢، و: ٢٠١١ برواية أبي مصعب الزهري.

(٥) مسلم: ٥٩٠٦ و٥٩٠٨ و٥٩١١-٥٩١٣ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، و: ٥٩٠٩ من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

(٦) مسلم: ٥٩٠٥ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٧) مسلم: ٥٩١٦-٥٩١٨ من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

٥٠٤٦ ـ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ....

رواية العباس: «من خمسين»[١]، وفي رواية عُبادة: «أربعة وأربعين»[٢]، وفي رواية ابن عباس: «من أربعين جزءاً»[٣]، وفي رواية له: «من تسعة وأربعين»[٤]، وفي رواية ابن عمر: «من ستة وعشرين»[٥]، قال الطبري[٦]: هذا الاختلاف راجعٌ إلى اختلاف حال الرائي؛ فرؤيا الفاسق تكون من سبعين، ورؤيا الصالح تكون من ستة وأربعين، وهكذا تتفاوت على مراتب الصلاح. كذا في «شرح مسلم»[٧]، و«المبارق شرح المشارق»[٨].

وفي «مرقاة الصعود»[٩]: قال الخطابي: معنى هذا الكلام تحقيقُ أمرِ الرُّؤيا وتأكيدُه. وقال بعضهم: معناه أنَّ الرُّؤيا تجيء على موافقة النبوَّة؛ لأنها جزءٌ باقٍ من النبوَّة.

وقال آخر: معناه أنها جزءٌ من أجزاء عِلم النبوَّة، وعِلمُ النبوَّة باقٍ، والنبوَّة غيرُ باقيةٍ بعدَ رسول الله ﷺ، ذهبت النبوَّة وبقيت المبشِّرات: الرُّؤيا الصالحة. انتهى.

وقال الإمام ابن الأثير في «النهاية»[١٠]: الرُّؤيا الصالحة جزءٌ من ستةٍ وأربعين جزءاً من النبوَّة، وإنما خُصَّ هذا العددُ؛ لأنَّ عُمْرَ النبيِّ ﷺ في أكثر الروايات الصحيحة كان ثلاثاً وستين سنة، وكانت مُدَّة نُبوَّته منها ثلاثاً وعشرين سنة؛ لأنه بُعِث عند استيفاء الأربعين، وكان في أوَّل الأمرِ

---

(١) أخرجها البخاري في «التاريخ الكبير»: (٧/ ٢)، والبزار في «مسنده»: ١٢٩٨.
(٢) أخرجها الطبري في «تفسيره»: (١٢/ ٢١٨).
(٣) عزاها الحافظ في «الفتح»: (١٢/ ٣٦٢) للطبري، ولم نرها في كتب الطبري التي بين أيدينا، وأخرجها أحمد: ١٦١٨٣، والترمذي: ٢٤٣١ من حديث أبي رزين العُقَيلي رضي الله عنه، وهو حديث حسن لغيره.
(٤) أخرجها أحمد: ٧٠٤٤ لكن من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، وهو حديث صحيح لغيره.
(٥) أخرجها ابن عبد البر في «التمهيد»: (١/ ٢٨٢)، ولكن من حديث أنس رضي الله عنه، وإسنادها حسن.
(٦) في «مبارق الأزهار» - الذي سيأتي العزوُ إليه عند الشارح -: «قال القاضي الطبري». قلنا: وهو طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر، أبو الطَّيب الطبري الشافعي، فقيهُ بغدادَ، شيخ الإمام أبي إسحاق الشيرازي، فقيهٌ اصوليٌّ محقِّق، شَرَح «مختصر المزني»، وصنَّف في الخلاف والمذهب والأصول والجَدَل كتباً كثيرة، توفي سنة (٤٥٠هـ). انظر «سير أعلام النبلاء»: (١٧/ ٦٦٨-٦٧١).
(٧) «شرح النووي على مسلم»: (٧/ ٣٠٣-٣٠٤).
(٨) «مبارق الأزهار شرح مشارق الأنوار» لابن الملك: (٢/ ٣٩٧).
(٩) «مرقاة الصعود»: (٣/ ١٢٦٦)، وانظر كلام الخطابي في «معالم السنن»: (٣/ ٣١٩).
(١٠) «النهاية»: (جزأ).

«إِذَا اقْتَرَبَ الزَّمَانُ لَمْ تَكَدْ رُؤْيَا المُسْلِمِ(*) أَنْ تَكْذِبَ، وَأَصْدَقُهُمْ رُؤْيَا أَصْدَقُهُمْ حَدِيثاً، وَالرُّؤْيَا ثَلَاثٌ: فَالرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ بُشْرَى مِنَ اللهِ، وَالرُّؤْيَا تَحْزِينٌ مِنَ ....

يرى الوحيَ في المنام، ودام ذلك نصفَ سَنة، ثم رأى المَلَك في اليقظة، فإذا نُسبَت مُدَّة الوحيِ في النَّوم، وهي نصف سنة، إلى مُدَّة نبوَّته، وهي ثلاثٌ وعشرون سنة، كانت نصفَ جزءٍ من ثلاثة وعشرين جزءاً، وذلك جزء واحدٌ من ستةٍ وأربعين جزءاً، وقد تعاضَدَت الروايات في أحاديث الرؤيا بهذا العدد، وجاء في بعضها: «جزء من خمسة وأربعين جزءاً»، ووجهُ ذلك أنَّ عُمْرَه ﷺ لم يكن قد استكمل ثلاثاً وستين، ومات في أثناء السنة الثالثة والستين، ونِسبة نِصف السَّنة إلى اثنتَين وعشرين سَنة، وبعضُ الأخرى نِسبة جزءٍ من خمسةٍ وأربعين جزءاً، وفي بعض الروايات: «جزء من أربعين»، ويكون محمولاً على مَن روى أنَّ عُمْرَه كان ستين سنة، فيكون نِسبة نِصف سَنة إلى عشرين سَنة كنِسبة جزءٍ إلى أربعين، ومنه الحديث: «**الهدي الصالح جزء من خمسة وعشرين جزءاً من النبوة**»(١)، أي: إنَّ هذه الخِلال من شمائل الأنبياء، ومن جملة الخصال المعدودة(٢) من خصالهم، وإنها جزءٌ معلومٌ من أجزاء أفعالهم، فاقتدُوا بهم فيها، وليس المعنى أنَّ النبوَّة تتجزَّأ، ولا أنَّ مَن جَمَعَ هذه الخلالَ كان فيه جزءٌ من النبوَّة، ويجوز أن يكون أراد بالنبوَّة ها هنا ما جاءت به النبوَّة ودعت إليه من الخيرات، أي: أنَّ هذه الخلال جزءٌ من خمسة وعشرين جزءاً مما جاءت به النبوَّة ودعا إليه الأنبياء. انتهى.

قال المنذري(٣): وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي(٤).

«**إذا اقترَبَ الزَّمانُ**» يأتي تفسيره من المؤلِّف والمنذري «**وأصدقُهم**» أي: المسلمين المدلول عليهم بـ (المسلم) «**أصدقُهم حديثاً**» فإنَّ غير الصادق في حديثه يتطرَّق الخَلَل إلى رؤياه «**فالرُّؤيا الصالحة بُشرَى من الله**» أي: إشارة إلى بشارةٍ من الله للرائي أو المرئيِّ له «**والرُّؤيا تحزينٌ من**

(*) في نسخة على هامش الأصل: (المؤمن).
(١) سلف عند أبي داود برقم: ٤٨٠٢، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.
(٢) في الأصل: «المعدود»، والمثبت من «النهاية».
(٣) في «مختصره»: (٧/ ٢٩٧).
(٤) البخاري: ٦٩٨٧، ومسلم: ٥٩٠٩، والترمذي: ٢٤٢٤، والنسائي في «الكبرى»: ٧٥٧٨. وهو في «مسند أحمد»: ١٢٩٣٠ و٢٢٦٩٧.

الشَّيْطَانِ، وَرُؤْيَا مِمَّا يُحَدِّثُ بِهِ المَرْءُ نَفْسَهُ، فَإِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ مَا يَكْرَهُ فَلْيَقُمْ فَلْيُصَلِّ، وَلَا يُحَدِّثْ بِهَا النَّاسَ». قَالَ: وَأُحِبُّ القَيْدَ، وَأَكْرَهُ الغُلَّ، وَالقَيْدُ: ثَبَاتٌ فِي الدِّينِ.

الشيطان» بأن يرى ما يحزنه «ورُؤيا مما يُحدِّث به المرءُ نفسَه» قال العزيزي[1]: وهو ما كان في اليَقظة يكون في مهمٍّ، فيَرى ما يتعلَّق به في النوم.

«فإذا رأى أحدُكم» أي: في المنام «فليُصَلِّ» أي: إذا كان نشيطاً، وإلَّا فليبصُق عن يساره ثلاثاً، وليستَعِذْ بالله من الشيطان ثلاثاً، ويتحوَّل عن جَنبِهِ كما سيأتي، على أنه يمكن الجَمعُ وهو الأولى. قاله القاري[2].

(قال: وأُحِبُّ القَيدَ، وأكرَه الغُلَّ) بالضمِّ، أي: الطَّوق، بأن يَرى نفسَه مغلولاً في النَّوم؛ لأنه إشارة إلى تحمُّل دَينٍ أو مظالمَ، أو كَونه محكوماً عليه (والقَيدُ: ثباتٌ في الدِّين) أي: ثباتُ قَدَمٍ، ورُسوخُ تمكينٍ، وضمير (قال) راجع إلى أبي هريرة كما يَظهَر لك.

قال المنذري[3]: وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه[4]، هكذا جاء في هذه الرواية وغيرها. ظاهرُه أنَّ الجميع قولُ رسول الله ﷺ، وليس الأمرُ كذلك؛ لأنَّ القَيدَ والغُلَّ قولُ أبي هريرة أُدرِج في الحديث، جاء مُبَيناً في الروايات الثابتة، ورواه عوف بن أبي جميلة عن محمد بن سيرين فذكر أنَّ أوَّل المتن إلى قوله: «جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوَّة» قولُ رسول الله ﷺ، فأمَّا ما بعده فإنه من كلام محمد بن سيرين. وقال البخاري في «الصحيح»[5] وحديث عوف أبيَنُ. انتهى.

قلت: وفي «صحيح مسلم»[6] من طريق عبد الرزاق، عن مَعمَر، عن أيوب، وفيه: قال أبو هريرة: فيُعجِبُني القَيْد، وأكرَه الغُلَّ، والقَيدُ ثباتٌ.

ومن طريق محمد بن سيرين[7]، وفيه: وأُدرِج في الحديث قوله: وأكرَه الغُلَّ، إلى تمام الكلام، والله أعلم.

---

(١) في «السراج المنير»: (٣/ ١٩٣).
(٢) في «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٢٩١٩-٢٩٢٠).
(٣) في «مختصره»: (٧/ ٢٩٧-٢٩٨).
(٤) البخاري: ٧٠١٧، ومسلم: ٥٩٠٥، والترمذي: ٢٤٢٣، وابن ماجه: ٣٩٠٦ و٣٩١٧. وهو في «مسند أحمد»: ٧٦٤٢.
(٥) بعد الرواية: ٧٠١٧.
(٦) برقم: ٥٩٠٦.
(٧) عند مسلم: ٥٩٠٨.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: إِذَا اقْتَرَبَ الزَّمَانُ: يَعْنِي إِذَا اقْتَرَبَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ - يَعْنِي - يَسْتَوِيَانِ.

٥٠٤٧ ـ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا يَعْلَى بنُ عَطَاءٍ، عَنْ وَكِيعِ بنِ عُدُسٍ، عَنْ عَمِّهِ **أَبِي رَزِينٍ** قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«الرُّؤْيَا عَلَى رِجْلِ طَائِرٍ مَا لَمْ تُعْبَرْ، فَإِذَا عُبِرَتْ وَقَعَتْ»**. قَالَ: ....

(**يعني إذا اقترَبَ الليلُ والنهارُ، يعني يَستَويانِ**) والمعبِّرون يَزعُمون أنَّ أصدَقَ الرُّؤيا ما كان في أيام الربيع ووقت اعتدال الليل والنهار. قاله الخطابي[١].

قال المنذري[٢]: وقد قيل: هو قُربُ الساعة، ويؤيِّده الحديث الآخَر، وقد قيل: لا تكاد رُؤيا المؤمن تَكذِب، ويحتمل أن يُراد: اقتراب الموت عند عُلُوِّ السِّنِّ، فإنَّ الإنسان في ذلك الوقت غالباً يميل إلى الخير والعملِ به، ويَقِلُّ تحديثُه نفسَه بغير ذلك. انتهى كلام المنذري.

(**وكيع بن عُدُسٍ**) بمهملات وضمِّ أوله وثانيه وقد يُفتَح ثانيه.

«**الرُّؤيا على رِجْلِ طائرٍ**» قال الخطابي[٣]: هذا مَثَلٌ معناه: لا تستقرُّ قَرارَها ما لم تُعبَّر. انتهى.

فالمعنى أنها كالشيء المعلَّق برِجْلِ الطائرِ لا استقرارَ لها.

«**ما لم تُعْبَر**» قال القاري[٤]: بصيغة المجهول وبتخفيف الباء في أكثر الروايات، أي: ما لم تُفسَّر «**فإذا عُبِّرت وقَعَت**» أي: تلك الرُّؤيا على الرائي، يعني: يلحقُه حُكمُها.

قال في «النهاية»[٥]: «الرُّؤيا على رِجْلِ طائرٍ ما لم تُعْبَر» أي: لا يستقرُ تأويلُها حتى تُعبَّر، يريد أنها سريعة السُّقوط إذا عُبِّرت، كما أنَّ الطَّير لا يستقرُّ في أكثر أحواله، فكيف ما يكون على رِجلِه. ومنه الحديث: «**الرؤيا لأوَّل عابرٍ، وهي على رِجْلِ طائرٍ**»[٦]، كلُّ حركة من كلمة أو جارٍ يجري فهو طائر مجازاً، أراد: على رِجْلِ قَدَرٍ جارٍ وقضاءٍ ماضٍ من خيرٍ أو شَرٍّ، «وهي لأوَّل عابرٍ يَعبُرها» أي: أنها إذا احتَملَت تأويلَين أو أكثرَ، فعبَّرها مَن يعرفُ عِبارَتَها، وقَعَت على ما أوَّلها، وانتفى عنها غيرُه من التأويل. انتهى.

---

(١) في «معالم السنن»: (٣/ ٣٢١).
(٢) في «مختصره»: (٧/ ٢٩٨).
(٣) في «معالم السنن»: (٣/ ٣٢١).
(٤) في «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٢٩٣٩).
(٥) «النهاية»: (طير).
(٦) أخرجه ابن ماجه: ٣٩١٥ من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، مقتصراً على شطره الأول، وإسناده ضعيف.

وَأَحْسِبُهُ قَالَ: «**وَلَا تَقُصَّهَا إِلَّا عَلَى وَادٍّ أَوْ ذِي رَأْيٍ**».

٥٠٤٨ ـ حَدَّثَنَا النُّفَيْلِيُّ: سَمِعْتُ زُهَيْراً يَقُولُ: سَمِعْتُ يَحْيَى بنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا قَتَادَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**الرُّؤْيَا مِنَ اللهِ، وَالحُلُمُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ شَيْئاً يَكْرَهُهُ،** ....

قال السيوطي[١]: والمراد أنَّ الرُّؤيا هي التي يُعبِّرها المعبِّر الأوَّل، فكأنها كانت على رِجْلِ طائرٍ فسقَطَت ووقعت حيث عُبِّرَت. انتهى.

(وأحسِبُه) أي: النبيَّ ﷺ (قال: «**ولا تَقُصَّها**») أي: لا تَعرِض رُؤياك «**إلَّا على وادٍّ**» بتشديد الدال، أي: مُحِبٍّ؛ لأنه لا يستقبلك في تفسيرها إلَّا بما تُحبُّ «**أو ذي رَأْيٍ**» أي: عاقِلٍ أو عالمٍ. قال الزجَّاج: معناه ذو عِلم بعِبارة الرُّؤيا، فإنه يُخبِرك بحقيقة تفسيرها أو بأقرب ما يَعلَم منه.

قال المنذري[٢]: وأخرجه الترمذي وابن ماجه[٣]، وقال الترمذي: حسن صحيح. هذا آخر كلامه.

وأبو رزين هذا هو لَقِيط بن عامر، غيرُ لَقِيط بن صَبِرة، وفَصَلَ بينهما الحافظُ أبو القاسم الدمشقيُّ في «الأشراف» في ترجمتَين، وصحَّح بعضُهم الأوَّل، وقال البخاري[٤]: لَقِيط بن عامر، ويقال: لَقِيط بن صَبِرة بن المُنْتَفِق.

وقال: وقيل: إنَّ لَقِيط بنَ عامرٍ غيرُ لَقِيط بن صَبِرة، وليس بشيء.

«**الرُّؤيا من الله**» أي: الرُّؤيا الصالحة منه «**والحُلُم من الشيطان**» الحُلُم بضمِّ الحاء وسكون اللَّام، وقيل: بضمِّهما: ما يُرَى في المنام من الخيالات الفاسدة.

قال القسطلَّاني[٥]: وإضافة الحُلُم إلى الشيطان لكَونِه على هواه ومرادِه، وأمَّا إضافة الرُّؤيا؛ وهي اسمٌ للمرئيِّ المحبوب إلى الله تعالى، فإضافة تشريف، وظاهره أنَّ المضاف إلى الله لا يقال له: حُلُم، والمضاف إلى الشيطان لا يقال له: رُؤيا، وهو تصرُّف شرعيٌّ، وإلَّا فالكلُّ يُسمَّى رُؤيا. انتهى.

---

(١) في «مرقاة الصعود»: (٣/ ١٢٦٨).
(٢) في «مختصره»: (٧/ ٢٩٩).
(٣) الترمذي: ٢٤٣١، وابن ماجه: ٣٩١٤. وهو في «مسند أحمد»: ١٦١٨٢، وهو حسن لغيره.
(٤) في «التاريخ الكبير»: (٧/ ٢٤٨).
(٥) في «إرشاد الساري»: (١٠/ ١٢٥).

فَلْيَنْفُثْ عَنْ يَسَارِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ لْيَتَعَوَّذْ مِنْ شَرِّهَا، فَإِنَّهَا لَا تَضُرُّهُ».

٥٠٤٩ ـ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بنُ خَالِدٍ الهَمْدَانِيُّ وَقُتَيْبَةُ بنُ سَعِيدٍ الثَّقَفِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ رُؤْيَا يَكْرَهُهَا، فَلْيَبْصُقْ عَنْ يَسَارِهِ(*)، وَلْيَتَعَوَّذْ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ ثَلَاثاً، وَيَتَحَوَّلْ عَنْ جَنْبِهِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ».

٥٠٥٠ ـ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ رَآنِي فِي المَنَامِ فَسَيَرَانِي فِي اليَقَظَةِ ....

«فليَنفُث» أي: ليبصُق «من شَرِّها» أي: من شَرِّ تلك الرُّؤيا «فإنها» أي: الرُّؤيا المكروهة «لا تَضُرُّه» قال النووي(١): معناه أنه تعالى جعلَ فِعلَه من التعوُّذ والتَّفْل وغيرِه سبباً لسلامته من المكروه يترتَّب عليها، كما جعلَ الصدقةَ وِقايةً للمال ودَفْعاً لدَفْعِ البَلاء.

قال المنذري(٢): وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه(٣).

«يكرهُها» صفةٌ لـ (رُؤيا) «فليَبصُقْ» بضمِّ الصاد، أي: ليَبزُق «ويتحوَّلْ عن جَنبِه الذي كان عليه» أي: إلى جنبه الآخَر.

قال المنذري(٤): وأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه(٥).

«مَن رآني في المنام فسَيَراني في اليَقَظة» بفتح القاف، أي: يومَ القيامة رُؤيةً خاصَّةً في القُربِ منه، أو: مَن رآني في المنام ولم يكن يهاجِر يوفِّقه الله للهجرة إليَّ والتشرُّف بلقائي، ويكون الله تعالى جعلَ رُؤيَته في المنام عَلَماً على رُؤياه في اليقظة، وعلى القول الأول ففيه بِشارةٌ لرائيه بأنه يموت على الإسلام، وكفى بها بِشارة، وذلك لأنه لا يراه في القيامة تلك الرُّؤية الخاصَّة باعتبار

(*) في نسخة على هامش الأصل: (عن يساره ثلاث مرَّات).

(١) في «شرحه على مسلم»: (٧/ ٢٩٩).

(٢) في «مختصره»: (٧/ ٣٠٠).

(٣) البخاري: ٥٧٤٧، ومسلم: ٥٩٠٠، والترمذي: ٢٤٣٠، واالنسائي في «الكبرى»: ٧٥٨٠، وابن ماجه: ٣٩٠٩. وهو في «مسند أحمد»: ٢٢٦٤٤.

(٤) في «مختصره»: (٧/ ٣٠٠).

(٥) مسلم: ٥٩٠٤، والنسائي في «الكبرى»: ٧٦٠٦، وابن ماجه: ٣٩٠٨. وهو في «مسند أحمد»: ١٤٧٨٠.

ـ أَوْ: لَكَأَنَّمَا رَآنِي فِي اليَقَظَةِ ـ وَلَا يَتَمَثَّلُ الشَّيْطَانُ بِي».

٥٠٥١ ـ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ وَسُلَيْمَانُ بنُ دَاوُدَ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَوَّرَ صُورَةً عَذَّبَهُ اللهُ بِهَا يَوْمَ القِيَامَةِ حَتَّى يَنْفُخَ فِيهَا، وَلَيْسَ بِنَافِخٍ، وَمَنْ تَحَلَّمَ كُلِّفَ أَنْ يَعْقِدَ شَعِيرَةً، وَمَنِ اسْتَمَعَ إِلَى حَدِيثِ ....

القُربِ منه إلَّا مَن تحقَّقت منه الوفاةُ على الإسلام. كذا في «شرح القسطلَّاني لصحيح البخاري»[(١)].

(أو: «لكأنَّما رآني في اليقظة») قال في «مرقاة الصعود»[(٢)]: هذا شكٌّ من الراوي، ومعناه غير الأوَّل؛ لأنه تشبيهٌ، وهو صحيح؛ لأنَّ ما رآه في المنام مثالي، وما يرى في عالَم الحِسِّ حِسِّيٌّ، فهو تشبيهٌ خياليٌّ. انتهى.

وفي «فتح الباري»[(٣)]: هو تشبيهٌ، ومعناه أنه لو رآه في اليقظة لَطابَق ما رآه في المنام، فيكون الأول حقًّا وحقيقة، والثاني حقًّا وتمثيلاً.

«ولا يتمثَّل الشيطان بي» قال القسطلَّاني[(٤)]: هو كالتتمِيم للمعنى والتعليل للحُكم، أي: لا يَحصُل له، أي: للشيطان، مثالُ صُورتي، ولا يتشبَّه بي، فكما منع الله الشيطان أن يتصوَّر بصُورتِه الكريمة في اليقظة، كذلك مَنَعه في المنام؛ لئلَّا يَشتَبِهَ الحقُّ بالباطل. انتهى.

قال المنذري[(٥)]: وأخرجه البخاري ومسلم[(٦)].

«مَن صَوَّر صُورةً» أي: ذاتَ رُوحٍ «حتى يَنفُخ» أي: الرُّوحَ «فيها» أي: في تلك الصُّورة «وليس بنافخ» أي: وليس بقادِر على النفخِ، فتعذيبُه يستمرُّ؛ لأنه نازَع الخالقَ في قُدرَته «ومَن تَحلَّم» أي: ادَّعى أنه رأى رُؤيا «كُلِّف» بصيغة المجهول، من التكليف، أي: يومَ القيامة «أن يَعقِدَ شَعِيرةً» أي: ولا يستطيع ذلك؛ لأنَّ العَقْدَ بين طَرَفَي شَعِيرَة غيرُ ممكن. وفي رواية البخاري[(٧)]: «أن يعقد بين

---

(١) «إرشاد الساري»: (١٠/ ١٣٤).

(٢) «مرقاة الصعود»: (٣/ ١٢٧٠).

(٣) «فتح الباري»: (١٢/ ٣٨٤).

(٤) في «إرشاد الساري»: (١٠/ ١٣٤).

(٥) في «مختصره»: (٧/ ٣٠١).

(٦) البخاري: ٦٩٩٣، ومسلم: ٥٩٢٠. وهو في «مسند أحمد»: ٢٢٦٠٦.

(٧) في «صحيحه»: ٧٠٤٢.

قَوْمٍ يَفِرُّونَ بِهِ مِنْهُ، صُبَّ فِي أُذُنِهِ(*) الآنُكُ يَوْمَ القِيَامَةِ».

٥٠٥٢ ـ حَدَّثَنَا مُوسَى بنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ كَأَنَّا فِي دَارِ عُقْبَةَ بنِ رَافِعٍ، وَأُتِينَا بِرُطَبٍ مِنْ رُطَبِ ابْنِ طَابٍ، فَأَوَّلْتُ أَنَّ الرِّفْعَةَ لَنَا فِي الدُّنْيَا، وَالعَاقِبَةَ فِي الآخِرَةِ، وَأَنَّ دِينَنَا قَدْ طَابَ».

شعيرتَين، ولن يفعل»، قال القسطلَّاني[1]: وذلك لأنَّ إيصالَ إحداهما بالأُخرى غيرُ ممكن عادةً، وهو كِناية عن استمرار التعذيب. انتهى.

«**يَفِرُّون به منه**» أي: لا يريدون استماعه «**صُبَّ**» بصيغة المجهول، أي: سُكِبَ «**الآنُك**» بالمدِّ وضمِّ النون، أي: الرَّصاص المُذاب.

قال المنذري[2]: وأخرجه البخاري والترمذي والنسائي[3].

«**كأنَّا**» بتشديد النون، يعني: أنا وأصحابي «**من رُطَبِ ابنِ طابٍ**» ضُبط بالتنوين وبفتح الباء. قال القاري في «المرقاة»[4]: فالتنوين بناءً على أنَّ الطَّابَ بمعنى الطَّيِّب، وأمَّا فتحُ الباء فعلى عدمِ صرفِه، ولعله رعاية لأصله، فإنه ماضٍ مبنيٌّ على الفتح. انتهى.

رُطَبُ ابنِ طابٍ: نوعٌ من التَّمر معروفٌ، وهو رجلٌ من أهل المدينة يُنسَب إليه نوعٌ من التَّمر.

«**فأَوَّلتُ أنَّ الرِّفْعة**» أي: التي هي أصل رَافِع «**لنا في الدنيا**» لقوله تعالى: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ﴾ [المجادلة: ١١] «**والعاقبة**» أي: المأخوذ من عُقْبَة «**في الآخرة**» أي: العاقبة الحسنة لنا؛ لقوله تعالى: ﴿وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلتَّقْوَىٰ ۝١٣٢﴾ [طه: ١٣٢] «**أنَّ دِيننا قد طاب**» أي: كَمُل واستقرَّت أحكامُه وتمهَّدت قواعدُه.

قال المظهر: تأويله: هكذا قانون قِياس التعبير على ما يُرى في المنام بالأسماء الحسنة، كما أخذ العاقبة من لفظ عقبة، والرِّفعة من رافع، وطِيب الدين من طاب. انتهى.

قال المنذري[5]: وأخرجه مسلم والنسائي[6].

(*) في نسخة على هامش الأصل: (أذنيه).

(١) في «إرشاد الساري»: (١٠/ ١٥١).

(٢) في «مختصره»: (٧/ ٣٠٢).

(٣) البخاري: ٧٠٤٢، والترمذي: ١٨٤٧ و٢٤٣٦، والنسائي: ٥٣٥٩، وهو في «مسند أحمد»: ١٨٦٦.

(٤) «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٢٩٢٢).

(٥) في «مختصره»: (٧/ ٣٠٢).

(٦) مسلم: ٥٩٣٢، والنسائي في «الكبرى»: ٧٥٩٧. وهو في «مسند أحمد»: ١٣٢١٩.

٩٦ - بَابٌ فِي التَّثَاؤُبِ

٥٠٥٣ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِذَا تَثَاءَبَ أَحَدُكُمْ، فَلْيُمْسِكْ عَلَى فِيهِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَدْخُلُ**».

٥٠٥٤ - حَدَّثَنَا ابْنُ العَلَاءِ، عَنْ وَكِيعٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سُهَيْلٍ نَحْوَهُ، قَالَ: «... **فِي الصَّلَاةِ فَلْيَكْظِمْ مَا اسْتَطَاعَ**».

(بابٌ في التثاؤُب)

تفاعُل من الثُّؤَباء، وهي فَترة من ثِقَل النُّعاس. والهمزة بعد الألف هو الصواب، والواو غلط. كذا في «المُغرِب»[١]. ذكره القاري[٢].

«**فليُمسِك**» من الإمساك «**على فِيهِ**» أي: على فَمِه «**فإنَّ الشيطانَ يدخُل**» إمَّا حقيقةً، أو المراد بالدُّخول: التمكُّن منه.

قلت: والحديث أخرجه مسلم[٣].

قال الحافظ العراقي في «شرح الترمذي»: أكثر الروايات فيها إطلاق التثاؤب، وفي روايةٍ تقييدُه بحال الصلاة، فيُحمَل مُطلَقُه على مُقيَّده، وللشيطان غرضٌ قويٌّ في تشويشه على مُصَلٍّ في صلاته، أو كراهته في الصلاة أشدُّ، ولا يلزم منه أن لا يُكرَه في غير الصلاة، ويؤكِّد كراهتَه مطلقاً كونُه من الشيطان. وبه صرَّح النووي[٤].

وقال ابن العربي[٥]: تشتدُّ كراهة تثاؤبٍ في كلِّ حالٍ، وخَصَّ الصلاةَ[٦] لأنها أَولى الأحوال.

«**فليَكظِمْ**» أي: ليَحبِسْ.

---

(١) «المُغرِب»: (ثأب).

(٢) في «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٢٩٨٥).

(٣) مسلم: ٧٤٩١. وهو في «مسند أحمد»: ١١٩١٦.

(٤) في «الأذكار» ص٤٣٢.

(٥) في «عارضة الأحوذي»: (٢/ ١٤٠-١٤١).

(٦) في الأصل: «صلاة»، والمثبت من «عارضة الأحوذي».

٥٠٥٥ ـ حَدَّثَنَا الحَسَنُ بنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ اللهَ يُحِبُّ العُطَاسَ، وَيَكْرَهُ التَّثَاؤُبَ، فَإِذَا تَثَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَرُدَّ(*) مَا اسْتَطَاعَ، وَلَا يَقُلْ: هَاهْ هَاهْ، فَإِنَّمَا ذَلِكُمْ مِنَ الشَّيْطَانِ، يَضْحَكُ مِنْهُ».

«إنَّ الله يحبُّ العُطاسَ» بضمِّ العين، من العَطْسَة «ويكرَه التثاؤُب» قال القاضي: التثاؤب بالهمز: التنفُّس الذي يُفتَح عنه الفَمُ، وهو إنما ينشأ من الامتلاء وثِقَل النَّفْس وكُدُورة الحَوَاسِّ، ويُورِث الغَفْلة والكَسَل وسُوءَ الفهم، ولذا كَرِهَه الله وأحبَّه الشيطان.

والعُطاس لمَّا كان سبباً لخِفَّة الدماغ واستفراغ الفضلات عنه وصفاء الروح وتقوية الحواسِّ، كان أمرُه بالعكس.

«ولا يقل: هاهْ هاهْ» بسكون الهاء الثانية، وهو حكاية صوت التثاؤب[1] «فإنما ذلِكُم» أي: التثاؤب «من الشيطان» قال ابن بَطَّال[2]: إضافة التثاؤب إلى الشيطان بمعنى إضافة الرِّضا والإرادة، أي: إنَّ الشيطان يحبُّ أن يَرى الإنسانَ مُتثائباً؛ لأنها حالةٌ تتغيَّر فيها صُورَته، فيضحَك منه؛ لا أنَّ المراد أنَّ الشيطان فعل التثاؤب.

وقال ابن العربي[3]: إنَّ كلَّ فِعلٍ مكروهٍ نَسَبهُ الشرعُ إلى الشيطان؛ لأنه واسطتُه، وإنَّ كلَّ فعلٍ حسنٍ نسبهُ الشرعُ إلى المَلَكِ؛ لأنه واسطتُه، والتثاؤب من الامتلاء[4] وينشأ عنه التكاسل، وذلك بواسطة الشيطان، والعُطاس من تقليل الغذاء ينشأ عنه النشاط، وذلك بواسطه المَلَك، والله أعلم.

قال المنذري[5]: وأخرجه البخاري والترمذي والنسائي[6].



(*) في نسخة على هامش الأصل: (فليردَّهُ).

(١) في الأصل: «المتأثب»، والمثبت من «فيض القدير»: (٣/ ٢٧٩)، و«السراج المنير»: (٣/ ٤٢) و(٣/ ٣٤٩).

(٢) في «شرح صحيح البخاري»: (٩/ ٣٧٠).

(٣) في «عارضة الأحوذي»: (٢/ ١٤٠).

(٤) في الأصل: «امتلاء»، والمثبت من «عارضة الأحوذي».

(٥) في «مختصره»: (٧/ ٣٠٣).

(٦) البخاري: ٦٣٢٣، والترمذي: ٢٩٥٠، والنسائي في «الكبرى»: ٩٩٧٢. وهو في «مسند أحمد»: ٩٥٣٠.

٩٧ ـ بَابٌ فِي العُطَاسِ

٥٠٥٦ ـ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ** قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا عَطَسَ وَضَعَ يَدَهُ ـ أَوْ: ثَوْبَهُ ـ عَلَى فِيهِ، وَخَفَضَ ـ أَوْ: غَضَّ ـ بِهَا صَوْتَهُ. شَكَّ يَحْيَى.

٥٠٥٧ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ دَاوُدَ بنِ سُفْيَانَ وَخُشَيْشُ بنُ أَصْرَمَ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ المُسَيَّبِ، عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ** قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**خَمْسٌ تَجِبُ لِلْمُسْلِمِ عَلَى أَخِيهِ: رَدُّ السَّلَامِ، وَتَشْمِيتُ العَاطِسِ، وَإِجَابَةُ الدَّعْوَةِ، وَعِيَادَةُ المَرِيضِ، وَاتِّبَاعُ الجَنَازَةِ**».

(بابٌ في العُطاس)

بضمِّ العين.

(عن سُمَيٍّ) بالتصغير.

(إذا عَطَسَ) بفتح الطاء وجُوِّز كسرُه (على فِيهِ) أي: على فَمِه (خَفَض، أو: غَضَّ) شكٌّ من الراوي، وهما بمعنًى (بها) أي: بالعَطْسة أو بالتغطِيَة (صَوتَه) والمعنى: لم يرفَعه بصَيحةٍ، والجار والمجرور متعلق بـ(صوته) (شكَّ يحيى) هو القَطَّان.

قال المنذري[(١)]: وأخرجه الترمذي وقال: حسن صحيح[(٢)].

وفي إسناده محمد بن عَجلان، وقد تقدَّم الكلام عليه.

«وتشميت العاطس» التشميت بالشِّين المعجمة معناه: الإبعادُ عن الشَّمَاتة، وبالسِّين المهملة معناه: الدُّعاء بالهداية إلى السَّمْت الحَسَن، وكلٌّ منهما يُستَعمَلان في جواب العَطْسة بـ(يرحمُك الله).

قال المنذري[(٣)]: وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي[(٤)]. وفي لفظٍ لمسلم[(٥)]: «**حَقُّ المسلم ستٌّ**» زاد: «**فاذا استنصَحَك فانصَح له**».

---

(١) في «مختصره»: (٧/ ٣٠٤).

(٢) الترمذي: ٢٩٤٨. وهو في «مسند أحمد»: ٩٦٦٢. (٣) في «مختصره»: (٧/ ٣٠٥).

(٤) البخاري: ١٢٤٠، ومسلم: ٥٦٥٠، والنسائي في «الكبرى»: ٩٩٧٨. وهو في «مسند أحمد»: ١٠٩٦٦.

(٥) برقم: ٥٦٥١.

٩٨ ـ بَابٌ: كَيْفَ تَشْمِيتُ(*) العَاطِسِ(**)؟

٥٠٥٨ ـ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ هِلَالِ بنِ يِسَافٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ **سَالِمِ بنِ عُبَيْدٍ**، فَعَطَسَ رَجُلٌ مِنَ القَوْمِ فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، فَقَالَ سَالِمٌ: وَعَلَيْكَ وَعَلَى أُمِّكَ، ثُمَّ قَالَ بَعْدُ: لَعَلَّكَ وَجَدْتَ مِمَّا قُلْتُ لَكَ، قَالَ: لَوَدِدْتُ أَنَّكَ لَمْ تَذْكُرْ أُمِّي بِخَيْرٍ وَلَا بِشَرٍّ، قَالَ: إِنَّمَا قُلْتُ لَكَ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، إِنَّا بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِذْ عَطَسَ رَجُلٌ مِنَ القَوْمِ فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**وَعَلَيْكَ وَعَلَى أُمِّكَ**». ثُمَّ قَالَ: «**إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَحْمَدِ اللهَ**». قَالَ: فَذَكَرَ بَعْضَ المَحَامِدِ . . . .

(بابٌ: كيف تشميتُ العاطِس؟)

(فقال: **السلامُ عليكم**) أي: بظنٍّ أنه يجوز أن يقال بدل: الحمد لله، ويحتمل أنه وقع من سَبْقِ اللِّسان (ثم قال) أي: سالم (بعدُ) بالضمِّ، أي: بعدَ ذلك (**لعلَّك وجدتَ مما قلتُ**) من وَجَد مَوْجِدةً: إذا غضب، أو وَجَدَ وَجْداً: إذا حَزِن (**فقال رسول الله ﷺ**: «**وعليك وعلى أُمِّك**») قال التُّوْرِبِشْتِيُّ: نبَّه بقوله: «عليك وعلى أمِّك» على بلاهته وبلاهة أُمِّه، وأنها كانت مُحْمِقَة فصارا مُفتَقَرَين إلى السلام فيَسلَمان به من الآفات، انتهى.

قال القاري[1] بعد نقل كلام التُّوْربشْتي: لا وجه لنِسبة البلاهة إلى ذاتها الغائبة، قال: وتقدير السلام غير متعيِّن، إذ يمكن أن يقال: عليك وعلى أمِّك المَلَامُ، من جهة عدم التعلُّم والإعلام.

«**إذا عَطَس أحدُكم فليَحْمَد الله**» قال العلقمي[2]: ظاهر الحديث يقتضي الوجوب. ولكن نقل النووي[3] الاتفاق على استحبابه.

(فذَكَر) الراوي (**بعضَ المحامِد**) والحاصل أنَّ الراوي لم يحفَظ لفظَ الحمد فذكر هكذا، وقد جاء في حديث أبي هريرة: «**فليقل الحمد لله على كلِّ حالٍ**»، كما سيأتي[4].

(*) في نسخة على هامش الأصل: (يُشَمَّت).

(**) في نسخة على هامش الأصل: (باب ما جاء في تشميت العاطس).

(١) في «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٢٩٩٠).

(٢) نقله عنه العزيزي في «السراج المنير»: (١/ ١٥٣).

(٣) في «الأذكار» ص٤٢٥.

(٤) برقم: ٥٠٦٠.

«وَلْيَقُلْ لَهُ مَنْ عِنْدَهُ: يَرْحَمُكَ اللهُ، وَلْيَرُدَّ - يَعْنِي عَلَيْهِمْ - يَغْفِرُ اللهُ لَنَا وَلَكُمْ».

وفي رواية الترمذي[(١)] من حديث هلال بن يِسَافٍ، عن سالم بن عُبيدٍ بلفظ: «إذا عطس أحدُكم فليقل: الحمد لله رب العالمين».

«**وليَقُلْ له**» أي: للعاطِس «**ولْيَرُدَّ**» أي: العاطِسُ (**يعني: عليهم**) أي: على مَن عنده «**يغفرُ الله لنا ولكم**» وفي حديث أبي هريرة الآتي[(٢)]: «**ويقول هو: يَهدِيكُم اللهُ ويُصلِح بَالَكم**»، قال الحافظ[(٣)]: قال ابن بَطَّال: ذهب الجمهور إلى أنه يقول: يَهدِيكُم الله ويُصلِح بَالَكم، وذهب الكوفيُّون إلى أنه يقول: يَغفرُ الله لنا ولكم، قال: وقال ابن بَطَّال: ذهب مالك والشافعي إلى أنه يتخيَّر بين اللفظَين.

قال المنذري[(٤)]: وأخرجه الترمذي والنسائي[(٥)]، وقال الترمذيُّ: هذا حديث اختلفوا في روايته عن منصور، وقد أدخلوا بين هلالٍ وبين سالم بن عُبيدٍ الأشجعيِّ[(٦)] في هذا الحديث عن النبي ﷺ.

وأخرجه النسائي[(٧)] أيضاً عن منصور، عن رجل[(٨)]، عن خالد بن عُرفُطة، عن سالم.

وأخرجه أيضاً[(٩)] عن منصور، عن رجل[(١٠)]، عن سالم.

ورواه مسدَّد، عن يحيى القَطَّان، عن سفيان، عن منصور، عن هلال، عن رجل من آل خالد بن عُرفُطة، عن آخرَ منهم قال: كُنَّا مع سالمٍ[(١١)].

ورواه زائدة، عن منصور، عن هلال، عن رجل من أشجعَ، عن سالم[(١٢)].

---

(١) في «جامعه»: **٢٩٣٨**.

(٢) في الأصل: «الآتية». وحديث أبي هريرة سيأتي برقم: **٥٠٦٠**.

(٣) في «فتح الباري»: (١٠/ ٦٠٩)، وقول ابن بطال في «شرحه»: (٩/ ٣٦٨-٣٦٩).

(٤) في «مختصره»: (٧/ ٣٠٦-٣٠٨).

(٥) الترمذي: **٢٩٣٨**، والنسائي في «الكبرى»: **٩٩٨٢**. وهو في «مسند أحمد»: **٢٣٨٥٣**.

(٦) نص العبارة عند الترمذي، وكذا في «مختصر المنذري»: «وقد أدخلوا بين هلال بن يِساف وبين سالمٍ رجلاً».

(٧) في «الكبرى»: **٩٩٨٧**.

(٨) أي: عن منصور عن هلال عن رجل.

(٩) النسائي في «الكبرى»: **٩٩٨٥**.

(١٠) أي: عن منصور، عن هلال، عن رجل.

(١١) وأخرجه أحمد: **٢٣٨٥٣** من طريق يحيى القطان، عن سفيان، به.

(١٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «مسنده»: **٦٢٤**.

٥٠٥٩ ـ حَدَّثَنَا تَمِيمُ بنُ المُنْتَصِرِ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ـ يَعْنِي ابْنَ يُوسُفَ ـ عَنْ أَبِي بِشْرٍ وَرْقَاءَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ هِلَالِ بنِ يِسَافٍ، عَنْ خَالِدِ بنِ عُرْفُطَةَ، عَنْ **سَالِمِ بنِ عُبَيْدٍ الأَشْجَعِيِّ**، بِهَذَا الحَدِيثِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٥٠٦٠ ـ حَدَّثَنَا مُوسَى بنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ**، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: الحَمْدُ للهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَلْيَقُلْ أَخُوهُ أَوْ صَاحِبُهُ: يَرْحَمُكَ اللهُ، وَيَقُولُ هُوَ: يَهْدِيكُمُ اللهُ، وَيُصْلِحُ بَالَكُمْ**».

ورواه عبد الرحمن بن مهدي، عن أبي عوانة، عن منصور، عن هلال، [عن رجلٍ][1] من آلِ عُرفُطة، عن سالم[2].

واختُلف على ورقاء فيه، فقال بعضهم: خالد بن عُرفُطة، أو عَرْفَجة، ويُشبِه أن يكون خالدٌ هذا مجهولاً، فإن أبا حاتم الرازي قال[3]: لا أعرف واحداً يقال له: خالد بن عُرفُطة إلَّا واحداً، الذي له صحبة.

«فليَقُل: الحمد لله على كلِّ حالٍ» قال النووي في «الأذكار»[4]: اتفق العلماء على أنه يُستَحبُّ للعاطِس أن يقول عقب عُطاسِه: الحمد لله، ولو قال: الحمد لله ربِّ العالمين، لكان أحسن، فلو قال: الحمد لله على كل حال، كان أفضل.

«وليقل أخوه أو صاحبه» شكٌّ من الراوي، والمراد بالأُخوَّة أُخوَّة الإسلام «ويقول هو» أي: العاطِس «ويُصلِح بَالَكم» أي: حالَكم.

قال المنذري[5]: وأخرجه البخاري والنسائي[6].

---

(١) ما بين معقوفين من «مختصر المنذري».

(٢) أخرجه البخاري في «التاريخ الأوسط» المطبوع خطأ باسم «الصغير»: (٢/ ٢٣٣).

(٣) «الجرح والتعديل»: (٢/ ٣٤٠).

(٤) «الأذكار» ص٤٢٥.

(٥) في «مختصره»: (٧/ ٣٠٨).

(٦) البخاري: ٦٢٢٤، والنسائي في «الكبرى»: ٩٩٨٩. وهو في «مسند أحمد»: ٨٦٣١، وليس عندهم قوله: «على كل حال».

٩٩ ـ بَابٌ: كَمْ(*) يُشَمَّتُ العَاطِسُ؟

٥٠٦١ ـ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بنُ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ** قَالَ: شَمِّتْ أَخَاكَ ثَلَاثاً، فَمَا زَادَ فَهُوَ زُكَامٌ.

٥٠٦٢ ـ حَدَّثَنَا عِيسَى بنُ حَمَّادٍ المِصْرِيُّ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ سَعِيدِ بنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ**، قَالَ: لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا أَنَّهُ رَفَعَ الحَدِيثَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، بِمَعْنَاهُ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَاهُ أَبُو نُعَيْمٍ، عَنْ مُوسَى بنِ قَيْسٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ عَجْلَانَ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(بابٌ: كم يُشَمَّتُ العاطِس؟)

وفي بعض النسخ: كم مَرَّةً.

(شَمِّتْ أخاك ثلاثاً) أي: ثلاث مرات **(فما زاد فهو)** أي: العُطاس **(زُكامٌ)** أو صاحبه ذو زُكام، أي: فلا حاجة إلى التشميت.

والحديث سكت عنه المنذري[١].

(قال) أي: سعيدُ بن أبي سعيد **(لا أعلمُه)** أي: أبا هريرة **(بمعناه)** أي: بمعنى الحديث السابق. قال السيوطي[٢]: ولفظه كما في «تاريخ ابن عساكر»: **«إذا عَطَس أحدُكم فليشمِّتهُ جليسُه، فإن زاد على ثلاثٍ فهو مزكُومٌ، ولا يُشمِّتْ بعد ثلاثٍ»**.

(قال أبو داود: رواه أبو نُعيم عن موسى بن قيس . . . إلخ) قال المنذري[٣]: موسى بن قَيس الحضرميُّ الكوفيُّ، يقال له: عُصفور الجنة.

قال يحيى بن معين: ثقة، وقال أبو حاتم الرازي[٤]: لا بأس به، وقال أبو جعفر العُقيلي[٥]: يحدِّث بأحاديث رَدِيَّة بَوَاطِل، وذكر أيضاً أنه من الغُلاة في الرَّفْض.

(*) في نسخة على هامش الأصل: (كم مَرَّة).

(١) وإسناده حسن، وهو موقوف.

(٢) في «مرقاة الصعود»: (٣/ ١٢٨١)، وانظر «تاريخ دمشق» لابن عساكر: (٨/ ٢٧٥).

(٣) في «مختصره»: (٧/ ٣٠٩).

(٤) انظر «الجرح والتعديل»: (٨/ ١٥٨).

(٥) في «الضعفاء»: (٥/ ٤٥٠-٤٥١).

٥٠٦٣ ـ حَدَّثَنَا هَارُونُ بنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بنُ حَرْبٍ، عَنْ يَزِيدَ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ يَحْيَى بنِ إِسْحَاقَ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أُمِّهِ حُمَيْدَةَ أَوْ عُبَيْدَةَ بِنْتِ عُبَيْدِ بنِ رِفَاعَةَ الزُّرَقِيِّ، عَنْ أَبِيهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**تُشَمِّتُ**(*) **العَاطِسَ ثَلَاثاً، فَإِنْ شِئْتَ أَنْ تُشَمِّتَهُ فَشَمِّتْهُ، وَإِنْ شِئْتَ فَكُفَّ**».

٥٠٦٤ ـ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ عِكْرِمَةَ بنِ عَمَّارٍ، عَنْ إِيَاسِ بنِ سَلَمَةَ بنِ الأَكْوَعِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَجُلاً عَطَسَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لَهُ: «**يَرْحَمُكَ اللهُ**»، ثُمَّ عَطَسَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**الرَّجُلُ مَزْكُومٌ**».

(**عن أُمِّه حُمَيدة أو عُبَيدة**) شكٌّ من الراوي (**بنتِ عُبيد بنِ رِفاعة**) بكسر الراء.

«**تُشمِّتُ العاطسَ**» وفي بعض النُّسَخ: «تشميتُ» بلفظ المصدر «**فإن شئتَ**» أي: بعد الثلاث «**فكُفَّ**» أمرٌ من الكَفِّ، وهو بالفارسية: بازاستادن وبازاستانيدن، لازمٌ ومتعدٍّ، من باب نصر ينصُر، والمعنى: وإن شئتَ فامتَنِع عن التشميت.

قال المنذري[1]: هذا مرسلٌ، عُبيد بن رِفاعة ليست له صُحبة، فأمَّا أبوه وجدُّه فلهما صُحبة، قال عبد الرحمن بن أبي حاتم[2]: سمعت أبي يقول: عُبيد بن رِفاعة ليست له صُحبة. وذكره البخاري في «تاريخه»[3] فقال: روى عن أبيه. وقال أبو القاسم البغوي: يقال: إنه أدرَك النبيَّ ﷺ، ووُلِد على عهده.

وفي إسناده يزيد بن عبد الرحمن، وهو أبو خالد المعروف بالدَّالاني، وقد تقدَّم الاختلاف في الاحتجاج به[4].

(**ثم عَطَس**) أي: مرَّة أخرى (**فقال النبيُّ ﷺ: «الرجلُ مزكُومٌ»**) وفي روايةٍ للترمذي[5] أنه قال له في الثالثة: «**إنه مزكومٌ**». كذا في «المشكاة»[6].

(*) في نسخة على هامش الأصل: (تشميت).

(١) في «مختصره»: (٧/ ٣٠٩).

(٢) في «الجرح والتعديل»: (٥/ ٤٠٦).

(٣) «التاريخ الكبير»: (٥/ ٤٤٧).

(٤) أخرجه الترمذي: ٢٩٤٧.

(٥) برقم: ٣٩٤٤.

(٦) «مشكاة المصابيح»: (٣/ ١٣٣٩).

....

قال المنذري[١]: وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه[٢].



(١) في «مختصره»: (٧/ ٣١٠).

(٢) مسلم: ٧٤٨٩، والترمذي: ٢٩٤٣، والنسائي في «الكبرى»: ٩٩٨٠، وابن ماجه: ٣٧١٤. وهو في «مسند أحمد»: ١٦٥٠١. ولفظ رواية ابن ماجه: «يُشمَّتُ العاطِسُ ثلاثاً، فما زاد فهو مزكُوم». قال الحافظ ابن حجر في «الفتح»: (١٠/ ٦٠٥) في رواية ابن ماجه هذه: وجَعَل الحَديث كُلَّه من لفظ النبيِّ ﷺ، وأفاد تَكرير التَّشمِيت، وهي رواية شاذَّة، لمُخالفَة جَميع أَصحاب عكرمة بن عمار في سياقه، ولعلَّ ذلك من عكرمة المذكور لمَّا حدَّث به وكيعاً، فإنَّ في حِفظِه مَقالاً.

١٠٠ ـ بَابٌ: كَيْفَ يُشَمَّتُ الذِّمِّيُّ؟

٥٠٦٥ ـ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ حَكِيمِ بنِ الدَّيْلَمِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَتِ اليَهُودُ تَعَاطَسُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ رَجَاءَ أَنْ يَقُولَ لَهَا: يَرْحَمُكُمُ اللهُ، فَكَانَ يَقُولُ: «**يَهْدِيكُمُ اللهُ وَيُصْلِحُ بَالَكُمْ**».

(بابٌ: كيف يُشمَّتُ الذِّمِّيُّ؟)

(**كانت اليهودُ تَعَاطَسُ**) بحذف إحدى التاءين، أي: يطلبون العَطْسة من أنفسهم (**رجاء أن يقول لها**) أي: لليهود، وتأنيث الضمير باعتبار الجماعة (**فكان يقول**) أي: النبيُّ ﷺ عند عُطاسِهم وحَمْدِهم «**يَهدِيكُم الله ويُصلِح بَالَكم**» أي: ولا يقول لهم: يرحمكم الله؛ لأنَّ الرحمة مختصَّة بالمؤمنين، بل يدعو لهم بما يُصلِح بَالَهم من الهداية والتوفيق للإيمان.

قال المنذري[1]: وأخرجه الترمذي والنسائي، وقال الترمذي: حسن صحيح[2].



---

(١) في «مختصره»: (٧/ ٣١١).

(٢) الترمذي: ٢٩٣٧، والنسائي في «الكبرى»: ٩٩٩٠. وهو في «مسند أحمد»: ١٩٥٨٦، وهو صحيح.

١٠١ - بَابٌ فِيمَنْ يَعْطُسُ وَلَا يَحْمَدُ اللهَ

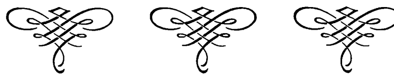
٥٠٦٦ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ كَثِيرٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ - المَعْنَى - قَالَا: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: عَطَسَ رَجُلَانِ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَشَمَّتَ أَحَدَهُمَا وَتَرَكَ الآخَرَ، قَالَ: فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، رَجُلَانِ عَطَسَا فَشَمَّتَّ أَحَدَهُمَا - قَالَ أَحْمَدُ: أَوْ فَسَمَّتَّ أَحَدَهُمَا - وَتَرَكْتَ الآخَرَ، فَقَالَ: «**إِنَّ هَذَا حَمِدَ اللهَ، وَإِنَّ هَذَا لَمْ يَحْمَدِ اللهَ**».

(بابٌ فيمَن يَعطُسُ ولا يَحمَد الله)

(وتَرك الآخَر) أي: لم يُشمِّته (رجُلان عَطَسا فشمَّتَّ) بتشديد الميم والتاء بصيغة الخِطاب، من التَّشمِيت (قال أحمد: أو: فسمَّتَّ أحدَهما) بالسين المهملة. قال النووي[١]: شَمَّت بالشين المعجمة والمهملة لغتان مشهورتان، المعجمة أفصَح. قال ثعلب: معناه بالمعجمة: أبعَدَ الله عنك الشَّمَاتة، وبالمهملة هو من السَّمْت، وهو القَصْد والهَدْي. انتهى.

(فقال: «إنَّ هذا حَمِد اللهَ . . . إلخ») وفيه بيان أنَّ العاطِس إذا لم يَحمَد اللهَ لا يَستحِقُّ الجواب.

قال المنذري[٢]: وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه[٣].



---

(١) في «شرحه على مسلم»: (٨/ ٥٧٥).

(٢) في «مختصره»: (٧/ ٣١١)، واقتصر على ذِكر البخاري ومسلم والترمذي.

(٣) البخاري: ٦٢٢١، ومسلم: ٧٤٨٦، والترمذي: ٢٩٤٢، والنسائي في «الكبرى»: ٩٩٧٩، وابن ماجه: ٣٧١٣. وهو في «مسند أحمد»: ١١٩٦٢.

أَبْوَابُ النَّوْمِ

١٠٢ ـ بَابٌ فِي الرَّجُلِ يَنْبَطِحُ عَلَى بَطْنِهِ(*)

٥٠٦٧ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ يَحْيَى بنِ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو سَلَمَةَ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ يَعِيشَ بنِ طِخْفَةَ بنِ قَيْسٍ الغِفَارِيِّ قَالَ: كَانَ أَبِي مِنْ أَصْحَابِ الصُّفَّةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**انْطَلِقُوا بِنَا إِلَى بَيْتِ عَائِشَةَ**». فَانْطَلَقْنَا، فَقَالَ: «**يَا عَائِشَةُ، أَطْعِمِينَا**»، فَجَاءَتْ بِحَشِيشَةٍ(**)، فَأَكَلْنَا، ثُمَّ قَالَ: «**يَا عَائِشَةُ،**

(بابٌ في الرجل يَنبَطِحُ على بَطنِه)

قال في «القاموس»(١): بَطَحه كمَنَعَه: ألقاه على وجهه فانبَطَح.

(**عن يَعِيشَ**) بعَين مهملة وشين معجمة على وزن يَزِيدَ (**بن طِخْفَة**) بكسر أوله وسكون الخاء المعجمة ثم فاء. كذا في «التقريب»(٢). وقال في «المغني»: بمفتوحة وسكون معجمة ففاء.

(**الغِفاريِّ**) بكسر الغين المعجمة.

(**كان أبي**) أي: طِخْفة (**فجاءت بحَشِيشَةٍ**) بالحاء المهملة. قال في «مجمع البحار»(٣) في باب الحاء المهملة: وفيه: فجاءت بحَشِيشَة، هو طعامٌ يُصنَع من حِنطة قد طُحِنَت بعضَ الطَّحْن، وطُبِخَت، وتُلقَى فيه لحمٌ أو تمرٌ. انتهى.

وفي بعض النسخ: «بجَشِيشَة» بالجيم. قال في «مجمع البحار»(٤) في باب الجيم: وفيه: أَوْلَمَ ﷺ بجَشِيشَة، هي أن تُطحَن الحِنطة طَحناً جليلاً، ثم تُجعَل في القِدْر، ويُلقَى عليه لحمٌ أو تمرٌ ويُطبَخ، ويقال لها: دَشِيشَة. انتهى.

وفي بعض الحواشي: هي ما يُجشُّ، من الجَشِّ، فيُطبَخ، والجَشُّ: طَحْنٌ خفيفٌ فوق الدقيق.

(*) في نسخة على هامش الأصل: (وجهه).

(**) في نسخة على هامش الأصل: (بجَشِيشَةٍ).

(١) «القاموس المحيط»: (بطح).

(٢) «تقريب التهذيب»: ٣٠١٠.

(٣) «مجمع بحار الأنوار»: (١/ ٥٢١).

(٤) «مجمع بحار الأنوار»: (١/ ٣٦١).

أَطْعِمِينَا»، فَجَاءَتْ بِحَيْسَةٍ مِثْلِ القَطَاةِ، فَأَكَلْنَا، ثُمَّ قَالَ: «يَا عَائِشَةُ، اسْقِينَا»، . . . .

فظهر أنَّ الجَشِيشة بالجيم، والحَشِيشة بالحاء المهملة، كلاهما بمعنًى واحدٍ.

(**فجاءت بحَيْسة**) بفتح الحاء المهملة وسكون التحتية: طعامٌ يُتَّخذ من تمرٍ وسَوِيقٍ وأَقِطٍ وسَمْن (**مِثْلِ القَطَاة**) بفتح القاف: ضربٌ من الحمام، وكأنه شُبه في القلة. قاله السندي[1].

قلت: ويحتمل أنه شَبَّه عائشة بالقطاة بالصدق والوفاء، والعرب تَضرِب الأمثالَ بالقطاة.

قال العلامة الدميري[2]: القَطَا: طائرٌ معروفٌ، واحدُه قَطاةٌ، والجمع قَطَواتٌ. قال ابن قتيبة من أهل اللغة، والرافعي من الفقهاء: إنَّ القَطا من الحمام.

وتُوصَف القَطا بالهدايا، والعرب تَضرِب بها المَثَل في ذلك؛ لأنها تَبِيضُ في القَفْر وتسقي أولادَها من البُعد في الليل والنهار، فتجيء في الليلة المظلِمة وفي حواصِلها الماءُ، فإذا صارت حِيَالَ أولادها صاحت: قَطَا قَطَا، فلم تُخْطِ بلا عَلَمٍ ولا إشارة ولا شَجَرة. فسبحان مَن هداها لذلك.

وقال أبو زياد الكِلابي: إنَّ القَطا تَطلُب الماء من مَسِيرة عشرين ليلةً وفوقَها ودُونها.

قال الدَّمِيري: والعرب تصف القَطَا بحُسن المشيِ لتقارب خُطاها، ومَشيُها يُشبِه مَشيَ النساء الخَفِرات[3] بمِشيَتِهنَّ.

وروى ابن حبان[4] وغيره من حديث أبي ذرٍّ، وابن ماجه[5] من حديث جابر، أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**مَن بنى لله مسجداً ولو كمَفْحَص[6] قَطَاة، بَنَى الله تعالى له في الجنة بيتاً**».

وخُصَّت القَطَاة بهذا؛ لأنها لا تَبِيض في شَجَر ولا على رأس جَبَل، إنما تجعل مَجثَمَها على بَسِيط الأرض دون سائر الطُّيور، فلذلك شُبِّه به المسجد، ولأنها تُوصَف بالصِّدق كما تقدَّم، فكأنه أشار بذلك إلى الإخلاص في بنائه.

---

(١) في «حاشيته على المسند»: (٣/ ٥٢٣).

(٢) في «حياة الحيوان»: (٢/ ٣٤٢-٣٤٧).

(٣) الخَفَر: شدَّة الحياء. «مختار الصحاح»: (خفر).

(٤) في «صحيحه»: ١٦١٠.

(٥) في «سننه»: ٧٣٨.

(٦) في هامش الأصل: «بفتح الميم، مَوضعها الذي تَجْثُم فيه وتَبِيض».

فَجَاءَتْ بِعُسٍّ مِنَ اللَّبَنِ، فَشَرِبْنَا، ثُمَّ قَالَ: «**يَا عَائِشَةُ، اسْقِينَا**»، فَجَاءَتْ بِقَدَحٍ صَغِيرٍ، فَشَرِبْنَا، ثُمَّ قَالَ: «**إِنْ شِئْتُمْ نِمْتُمْ**(*)**، وَإِنْ شِئْتُمُ انْطَلَقْتُمْ إِلَى الْمَسْجِدِ**». قَالَ: فَبَيْنَمَا أَنَا مُضْطَجِعٌ فِي الْمَسْجِدِ مِنَ السَّحَرِ عَلَى بَطْنِي، إِذَا رَجُلٌ يُحَرِّكُنِي بِرِجْلِهِ، . . . .

وقيل: خرج ذلك مخرج الترغيب بالقليل عن الكثير، كما خرج مخرج التحذير بالقليل عن الكثير قوله ﷺ: «**لعن الله السارق، يَسرقُ البيضة فتُقطَع يدُه، ويسرق الحَبْل فتُقطَع يدُه**»[1]. انتهى كلامه ملخصاً.

(**فجاءت بعُسٍّ**) بضم العَين المهملة وتشديد السين: قَدَحٌ ضَخْمٌ (من السَّحَر) قال في «المرقاة»[2]: بفتحتين، وفي نسخة بسكون الثاني، وهو الرِّئة. انتهى.

يقال بالفارسية: شُشْ.

قال في «المصباح»[3]: السَّحَر: الرِّئة، وقيل: ما لَصِق بالحُلقُوم والمريء من أعلى البطن، وقيل: هو كلُّ ما تعلَّق بالحُلقُوم من قلبٍ وكبدٍ ورئةٍ، وفيه ثلاث لغات؛ على وزن فَلْس، وسَبَب، وقُفْل، وجَمْعُ الأولى: سُحُور، مثال فَلْس وفُلُوس، وجمعُ الثانية والثالثة: أسحار. انتهى.

وقال الجوهري في «الصحاح»[4]: السُّحْر: الرِّئة، والجمعُ أسحار، مثل بُرْد وأبراد، وكذلك السَّحْر والسَّحَر، والجمع: سُحُور، مثل فَلْس وفُلُوس، وقد يُحَرك فيقال: سَحَر، مثل نهر ونَهَر، لمكان حروف الحَلْق. انتهى.

وفي «اللسان»[5]: السَّحْر: الرِّئة، والجمعُ: أسحار وسُحُر وسُحُور، وقد يُحرَّك فيقال: سَحَر، مثل نَهْر ونَهَر، والسَّحْر أيضاً: الكَبِد، والسَّحْر: سواد القلب ونواحِيه، وقيل: هو القلب. انتهى.

والمعنى أنَّ طِخْفَة بنَ قَيس كان له ذاتُ الرِّئة، فلذا كان مضطجعاً على بطنِه، وأنَّ صاحب ذات الرِّئة لا يستطيع أن ينام مستلقياً لأجل الوَجَع، والله أعلم.

(*) في نسخة على هامش الأصل: (بِتُّمْ).

(١) أخرجه أحمد: ٧٤٣٦، والبخاري: ٦٧٨٣، ومسلم: ٤٤٠٨، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٢٩٨١).

(٣) «المصباح المنير»: (سحر).

(٤) «الصحاح»: (سحر).

(٥) «لسان العرب»: (سحر).

فَقَالَ: «إِنَّ هَذِهِ ضِجْعَةٌ يُبْغِضُهَا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ». قَالَ: فَنَظَرْتُ فَإِذَا رَسُولُ اللهِ ﷺ.

(فقال: «إِنَّ هذه ضِجعَة») بكسر الضاد المعجمة. قال القاري[١]: ولعلَّه عليه السلام لم يتبيَّن له عُذرُه، أو لكونه يمكن الاضطجاع على الفخذَين لدفع الوَجَع من غير مدِّ الرِّجلَين، والله أعلم. انتهى.

وفي الحديث أنَّ النوم على البطن لا يجوز، وأنه ضِجْعَة الشيطان.

قال المنذري[٢]: وأخرجه النسائي وابن ماجه[٣]، وليس في حديث أبي داود: «عن أبيه»، ووقع عند النسائي: عن قيس بن طِهْفَة قال: حدثني أبي[٤]، وعند ابن ماجه: عن قَيس بن طِهْفَة مختصراً، وفيه اختلاف كثير جدًّا.

وقال أبو عمر النَّمَري[٥]: اختُلف فيه اختلافاً كثيراً، واضطُرب فيه اضطراباً شديداً، فقيل: طِهْفة بالهاء، وقيل: طِخْفة بالخاء، وقيل: طِغْفة بالغَين، وقيل: طِقْفة بالقاف، وقيل: قيس بن طِخْفة، وقيل: يَعِيش بن طِخْفة، وقيل: عبد الله بن طِخْفة عن النبي ﷺ، وحديثهم كلِّهم واحدٌ، قال: كنت نائماً في الصُّفَّة، فرَكَضَني رسول الله ﷺ برِجْله وقال: «هذه نَومةٌ يُبْغِضها الله»، وكان من أهل الصُّفَّة.

ومن أهل العلم مَن يقول: إنَّ الصُّحبة لأبيه عبد الله، وإنه صاحب القصة. هذا آخر كلامه.

وذكر البخاري[٦] فيه اختلافاً كثيراً وقال: طِغْفة خَطأ، وذكر أنه روى عن يَعِيش بن طِخْفة عن قَيس الغفاريِّ قال: كان أبي، وقال: لا يصحُّ قَيسٌ فيه، وذكر أنه روى عن أبي هريرة قال: ولا يصح أبو هريرة. انتهى كلام المنذري.

---

(١) في «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٢٩٨١).
(٢) في «مختصره»: (٧/ ٣١٤-٣١٥).
(٣) النسائي في «الكبرى»: ٦٥٨٨ دون ذكر النهي عن النوم على البطن، وابن ماجه: ٣٧٢٣ مقتصراً على قصة النهي عن النوم على البطن. وهو في «مسند أحمد»: ١٥٥٤٣، وإسناده ضعيف.
(٤) في المطبوع من «السنن الكبرى»: «عن يعيش بن طِخفة بن قيس الغفاري قال: كان أبي . . .».
(٥) في «الاستيعاب»: (٢/ ٧٧٤).
(٦) في «التاريخ الكبير»: (٤/ ٣٦٥-٣٦٦).

١٠٣ ـ بَابٌ فِي النَّوْمِ عَلَى السَّطْحِ(*) لَيْسَ عَلَيْهِ حِجَارٌ(**)

٥٠٦٨ ـ حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا سَالِمٌ ـ يَعْنِي ابْنَ نُوحٍ ـ عَنْ عُمَرَ بنِ جَابِرٍ الْحَنَفِيِّ، عَنْ وَعْلَةَ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ وَثَّابٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ عَلِيٍّ ـ يَعْنِي ابْنَ شَيْبَانَ ـ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ بَاتَ عَلَى ظَهْرِ بَيْتٍ لَيْسَ عَلَيْهِ(***) حِجَارٌ(****)، . . . . .

(بابٌ في النَّوم على السَّطح ليس عليه حِجَارٌ)

هو جمع حِجْر بكسر الحاء، وهو ما يُحجَر به من حائط ونحوه، ومنه حِجْر الكعبة، وفي بعض النُّسَخ: «حجاب» بالموحَّدة بدل الراء، وهو الذي يَحجُب الإنسانَ عن الوقوع. وفي بعضها: «حِجًى».

قال في «القاموس»(١): الحِجَى كـ (إلى): العقلُ، وبالفتح الناحية.

وفي بعض النُّسَخ: «على سطحٍ غيرِ مُحَجَّرٍ».

«مَن بات» أي: نام ليلاً «على ظَهْر بيتٍ» أي: سَطْحٍ له «ليس عليه حِجَارٌ» بالراء المهملة، وفي بعض النُّسَخ بالباء الموحدة بدل الراء، وفي نسخة الخطابي: حِجًى، ففي «معالم السنن»(٢): هذا الحرف يُروى بكسر الحاء وفتحها، ومعناه معنى السِّتر والحِجاب، فمَن قال بالكسر؛ شبَّهه بالحِجَى الذي هو بمعنى العَقل؛ لأنَّ العقل يمنع الإنسان من الرَّدَى والفساد والتعرُّض للهلاك، كما أنَّ السِّتر الذي يكون على السَّطح يمنَع الإنسان من التردِّي والسُّقوط.

ومَن رواه بالفتح ذهب إلى الطَّرَف والناحية، وأحجاءُ الشيء نواحِيه، واحدها: حَجًى، مقصور. انتهى ملخصاً.

(*) في نسخة على هامش الأصل: (على سطحٍ غير مُحَجَّر).
(**) في نسخة على هامش الأصل: (حجى)، وفي أخرى: (حجاب).
(***) في نسخة على هامش الأصل: (له).
(****) في نسخة على هامش الأصل: (حجى)، وفي أخرى: (حجاب).
(١) «القاموس المحيط »: (حجا).
(٢) «معالم السنن»: (٣/٣٢٦).

فَقَدْ بَرِئَتْ مِنْهُ الذِّمَّةُ».

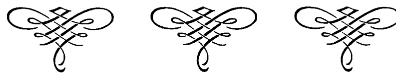
وفي «جامع الأصول»[١] الذي قرأته في كتاب أبي داود: حِجاب، يعني بالباء، وفي نسخة أخرى: حِجَار. ومعناهما ظاهر. والذي رأيته في «المعالم» للخطابي: حِجًى. انتهى.

«**فقَدْ بَرِئَت منه الذِّمَّة**» قال في «فتح الودود»: يريد أنه إن مات فلا يؤاخَذ بدَمِه. انتهى.

وقيل: إنَّ لكلٍّ من الناس عهداً من الله تعالى بالحفظ والكَلاءَة، فإذا ألقى بيده إلى التَّهلُكة انقطع عنه.

قال المنذري[٢]: هكذا وقع في روايتنا: «حِجَار» براء مهملة بعد الألف، وتبويب صاحب الكتاب يدلُّ عليه، فإنه قال: «غيرِ مُحَجَّر»، والحِجَار جمع حِجَر بكسر الحاء، وأصل الباب المنع، ومنه حجر الحاكم، أي: ليس عليه شيء يستُره ويمنعُه من السُّقوط، ويقال: احتجرتُ الأرضَ: إذا ضربتَ عليها مَناراً تمنعُها به من غيرك، أو يكون من الحُجْرة، وهي حظيرة الإبل، وحُجْرة الدار، وهي راجعٌ أيضاً إلى المَنْع، ورواه الخطابي[٣]: «حِجًى»، وذكر أنه يُروَى بكسر الحاء وفتحها.

وقال غيره: فمَن كسر شبَّه بالحِجَى الذي هو العقل؛ لأنَّ السِّتر يمنع من الفساد، ومَن فتحه قال: الحِجَى مقصورٌ: الطَّرَف والناحية، وجمعه: أحجاء، وقد رُوي أيضاً: «حجاب» بالباء. انتهى كلام المنذري.



---

(١) «جامع الأصول»: (١١/ ٥٦٥).

(٢) في «مختصره»: (٧/ ٣١٥-٣١٦).

(٣) في «معالم السنن»: (٣/ ٣٢٦).

١٠٤ ـ بَابٌ فِي النَّوْمِ عَلَى طَهَارَةٍ

٥٠٦٩ ـ حَدَّثَنَا مُوسَى بنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: أَخْبَرَنَا عَاصِمُ بنُ بَهْدَلَةَ، عَنْ شَهْرِ بنِ حَوْشَبٍ، عَنْ أَبِي ظَبْيَةَ، عَنْ مُعَاذِ بنِ جَبَلٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَبِيتُ عَلَى ذِكْرٍ طَاهِراً، فَيَتَعَارُّ مِنَ اللَّيْلِ، فَيَسْأَلُ اللهَ خَيْراً مِنَ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ**».

قَالَ ثَابِتٌ البُنَانِيُّ: قَدِمَ عَلَيْنَا أَبُو ظَبْيَةَ، فَحَدَّثَنَا بِهَذَا الحَدِيثِ عَنْ مُعَاذِ بنِ جَبَلٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ ثَابِتٌ: قَالَ فُلَانٌ: لَقَدْ جَهِدْتُ أَنْ أَقُولَهَا حِينَ أَنْبَعِثُ، فَمَا قَدَرْتُ عَلَيْهَا.

(بابٌ في النَّوم على طهارة)

«ما من مسلمٍ يَبِيت» أي: ينام ليلاً «طاهراً» حالٌ من ضمير (يبيت) «فيَتَعارُّ» بتشديد الراء. قال الخطابي[١]: معناه: يستيقِظُ من النَّوم، وأصل التعار: السَّهَر والتقلب على الفراش، ويقال: إنَّ التعار لا يكون إلَّا مع كلامٍ وصَوت، وهو مأخوذ من عِرار الظليم[٢].

(قال ثابت) البُناني حاكياً عن البعض (قال فلان) لم يَظهَر اسمه بوجه من الوجوه (لقد جَهِدتُ) الجَهْد: النهاية والغاية، يقال: جَهَد في الأمر جَهْداً، من باب نَفَع: إذا طَلَبَ حتى بلغَ غايتَه في الطَّلَب. كذا في «المصباح»[٣].

(أنْ أقولَها) أي: تلك الكلمة، وهي السؤال من الله تعالى للدُّنيا وللآخرة (حين أَنبَعِثُ) أي: أقومُ من الليل (فما قَدَرتُ عليها) أي: على تلك المسألة، لعلَّه بالنسيان، أو لشغله في الأمور، والله أعلم.

قال المنذري[٤]: وأخرجه النسائي وابن ماجه[٥]، وبيَّن فيه أن ثابتاً البُنَانيَّ رواه عن شَهْرٍ عن أبي ظَبْية عن معاذ، قال ثابتٌ: فقدم علينا أبو ظَبْية فحدَّثنا بهذا الحديث عن معاذ.

---

(١) في «معالم السنن»: (٣/ ٣٢٧).
(٢) الظليم: ذَكر النَّعام، وعِراره: صوته. انظر «النهاية»: (ظلم)، و«لسان العرب»: (عرر).
(٣) «المصباح المنير»: (جهد).
(٤) في «مختصره»: (٧/ ٣١٧).
(٥) النسائي في «الكبرى»: ١٠٥٧٣، وابن ماجه: ٣٨٨١. وهو في «مسند أحمد»: ٢٢٠٤٨، وهو صحيح.

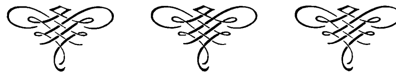
٥٠٧٠ ـ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سَلَمَةَ بنِ كُهَيْلٍ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَامَ مِنَ اللَّيْلِ، فَقَضَى حَاجَتَهُ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، ثُمَّ نَامَ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: يَعْنِي بَالَ.

وأبو ظَبْية هذا كَلاعيٌّ شاميٌّ ثقةٌ، وهو بفتح الظاء المعجمة وسكون الباء الموحدة وبعدها ياء آخر الحروف مفتوحة وتاء تأنيث.

(يعني بالَ) هذا تفسير لقوله: «قضى حاجته».

قال المنذري[١]: وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه مطولاً ومختصراً[٢].



(١) في «مختصره»: (٧/ ٣١٧).

(٢) البخاري: ٦٣١٦، ومسلم: ١٧٨٨، والترمذي في «الشمائل»: ٢٥٨، والنسائي: ١١٢١، وابن ماجه: ٥٠٨. وهو في «مسند أحمد»: ٢٠٨٣.

١٠٥ ـ بَابٌ: كَيْفَ يَتَوَجَّهُ(*)؟

٥٠٧١ ـ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ خَالِدٍ الحَذَّاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ بَعْضِ آلِ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَ: كَانَ فِرَاشُ النَّبِيِّ ﷺ نَحْواً مِمَّا يُوضَعُ الإِنْسَانُ فِي قَبْرِهِ، وَكَانَ المَسْجِدُ عِنْدَ رَأْسِهِ.

(بابٌ: كيف يتوجَّه؟)

(نحواً مما يُوضَع الإنسانُ في قَبْرِه) أي: على هيئة وَضْع الإنسان في القبر. كذا في «فتح الودود».

وأورد السيوطي هذا الحديث برواية المؤلِّف في «الجامع الصغير»[1] بلفظ: «نحواً مما يُوضع للإنسان في قبره». وقال العلامة العزيزي في «شرحه»[2]: «نحواً» بالنصب والتنوين «مما» أي: من الفراش الذي «يُوضَع» أي: يُفرَش «للإنسان» الميت في قبره، وقد وُضع في قبره ﷺ قطيفةٌ حمراء كان فراشه للنوم نحوَها. انتهى.

ووقع هذا الحديث في «المشكاة»[3] بلفظ: «نحواً مما يُوضَع في قبره». قال القاري في «المرقاة»[4]: أي: كان ما يفترشه للنَّوم قريباً مما يُوضَع في قبره، ولعلَّ العُدول عن الماضي للمضارع حكايةٌ للحال. ونقل عن الطيبيِّ مثل ما قال العزيزي.

ولفظ حديث الكتاب وما قال في «فتح الودود» يناسب تبويب المؤلِّف، والله تعالى أعلم.

(وكان المسجِدُ) بكسر الجيم (عند رأسه) أي: إذا نام يكون رأسُه إلى جانب المسجِد. قال القاري[5]: وفي نسخة - يعني من «المشكاة» - بفتح الجيم، أي: وكان مُصلَّاه أو سَجَّادته عند رأسه.

قال المنذري[6]: لا يُعرَف هذا الذي حدَّث عنه أبو قلابة، هل له صحبة أم لا؟

(*) في نسخة على هامش الأصل: (كيف يتوجَّه الرجلُ عند النوم).

(١) برقم: ٦٨٤٠.

(٢) «السراج المنير»: (٤/ ٨٠).

(٣) «مشكاة المصابيح»: (٣/ ١٣٣٥).

(٤) «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٢٩٨٠).

(٥) في «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٢٩٨٠).

(٦) في «مختصره»: (٧/ ٣١٧).

١٠٦ ـ بَابُ مَا يَقُولُ عِنْدَ النَّوْمِ

٥٠٧٢ ـ حَدَّثَنَا مُوسَى بنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبَانُ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ، عَنْ مَعْبَدِ بنِ خَالِدٍ، عَنْ سَوَاءٍ، عَنْ **حَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ** ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْقُدَ، وَضَعَ يَدَهُ اليُمْنَى تَحْتَ خَدِّهِ، ثُمَّ يَقُولُ: «**اللَّهُمَّ قِنِي عَذَابَكَ يَوْمَ تَبْعَثُ عِبَادَكَ**» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

٥٠٧٣ ـ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا المُعْتَمِرُ قَالَ: سَمِعْتُ مَنْصُوراً يُحَدِّثُ عَنْ سَعْدِ بنِ عُبَيْدَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي **البَرَاءُ بنُ عَازِبٍ** قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِذَا أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ فَتَوَضَّأْ وُضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَى شِقِّكَ الأَيْمَنِ، وَقُلْ: اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ،** ....

(باب ما يقولُ عند النَّوم)

(أن يَرقُد) أي: ينام «قِنِي» أي: احفَظني.

قال المنذري[1]: وأخرجه النسائي[2] أيضاً من حديث المسيَّب بن رافع، عن حفصة مختصراً في وضع الكف خاصَّة، وأخرجه النسائي[3] أيضاً من حديث أبي إسحاق السَّبِيعي، عن أبي عُبيدة، وهو ابن عبد الله بن مسعود، ورجلٍ آخَرَ، عن البراء بن عازب، ولفظه: «**يوم تجمع عبادك**»، وقال الآخَر: «**يوم تبعث عبادك**»، وأخرجه أيضاً[4] من حديث أبي عبيدة[5] عن أبيه، ولفظه: «**يوم تجمع عبادك**»، وهو منقطع، أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود لم يسمع من أبيه.

«وُضُوءَك» بالنصب، أي: مثلَ وضوئك «**اللهمَّ أسلَمْتُ**» أي: استسلمتُ وانقَدْتُ، والمعنى: جعلتُ وجهي منقاداً لك، تابعاً لحُكمِك «**وفوَّضتُ أمري إليك**» أي: توكَّلت عليك في أمري كلِّه

---

(١) في «مختصره»: (٧/ ٣١٨).

(٢) في «مختصر المنذري»: «وأخرجه النسائي، وأخرجه النسائي أيضاً . . . إلخ»، والمقصود أنَّ النسائي أخرجه أولاً كما عند المصنِّف من طريق أبان عن عاصم به، وهو عنده في «الكبرى» برقم: **١٠٥٣٠**. وهو في «مسند أحمد»: **٢٦٤٦٥**، وهو صحيح لغيره، أما طريق المسيَّب بن رافع فأخرجه في «الكبرى» برقم: **١٠٥٣٢**.

(٣) في «الكبرى»: **١٠٥٢٢**. وهو في «مسند أحمد»: **١٨٤٧٢**.

(٤) في «الكبرى»: **١٠٥٢٤**. وهو في «مسند أحمد»: **٣٧٤٢**.

(٥) تحرف في الأصل إلى: «عبيد»، والمثبت من «مختصر المنذري»، وهو كذلك في «السنن الكبرى» للنسائي.

وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ، رَهْبَةً وَرَغْبَةً إِلَيْكَ، لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنْجَى مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ، آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ». قَالَ: «فَإِنْ مِتَّ مِتَّ عَلَى الفِطْرَةِ، وَاجْعَلْهُنَّ آخِرَ مَا تَقُولُ». قَالَ البَرَاءُ: فَقُلْتُ ـ أَسْتَذْكِرُهُنَّ فَقُلْتُ ـ: وَبِرَسُولِكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ، قَالَ: «لَا، وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ».

«وألجأتُ» أي: أسندتُ «ظهري إليك» أي: إلى حِفظِك لما علمتُ أنه لا سَندَ يتقوَّى به سواك «رهبةً» أي: خوفاً من غضبك وعقابك «ورغبةً» أي: رغبةً في رِضاك وثوابِك، وفي روايةٍ للنسائي[(١)]: «رهبةً منك، ورغبةً إليك».

قيل: هما مفعول لهما لـ (ألجأت)، والأظهَر أنَّ نصبَهما على الحالية، أي: راغباً وراهباً، أو الظرفية، أي: في حال الطَّمَع والخَوف يتنازع فيهما الأفعال المتقدمة كلُّها. قاله القاري[(٢)].

«لا مَلْجأ ولا مَنْجى منك إلَّا إليك» (ملجأ) مهموزٌ، و(مَنْجى) مقصورٌ وقد يُهمَز (مَنْجى) للازدواج، وقد يُعكَس أيضاً لذلك، والمعنى: لا مَهرَب ولا مَلاذَ من عُقوبتك إلَّا إلى رحمتك «فإن متَّ» بضمِّ الميم وكسرها «على الفِطْرة» أي: على دِين الإسلام، وقيل: على التوحيد «واجعلهنَّ» أي: هذه الكلمات (أَستَذْكِرُهُنَّ) أي: أتحفظهنَّ (فقلت: وبرسولك الذي أرسلتَ) أي: مكان «ونبيك الذي أرسلت» (قال) أي: رسولُ الله ﷺ «لا» أي: لا تقلُ: وبرسولك الذي أرسلت، بل قل: ونبيِّك الذي أرسلت.

قال الحافظ[(٣)]: وأولى ما قيل في الحِكمة في ردِّه ﷺ على مَن قال: الرسول، بدل: النبي؛ أنَّ ألفاظ الأذكار توقيفية، ولها خصائصُ وأسرارٌ لا يدخُلها القياس، فتجب المحافظة على اللفظ الذي وردت به. انتهى.

قال المنذري[(٤)]: وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي[(٥)].

---

(١) في «الكبرى»: ١٠٥٥٢، وأخرجها أحمد أيضاً: ١٨٦١٧.
(٢) في «مرقاة المفاتيح»: (٤/ ١٦٥٤).
(٣) في «الفتح»: (١١/ ١١٢).
(٤) في «مختصره»: (٧/ ٣١٩).
(٥) البخاري: ١٨٥٨٧، ومسلم: ٦٨٨٢، والترمذي: ٣٨٩١، والنسائي في «الكبرى»: ١٠٥٥٠. وهو في «مسند أحمد»: ١٨٥٨٧.

٥٠٧٤ ـ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ فِطْرِ بنِ خَلِيفَةَ قَالَ: سَمِعْتُ سَعْدَ بنَ عُبَيْدَةَ قَالَ: سَمِعْتُ **البَرَاءَ بنَ عَازِبٍ** قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِذَا أَوَيْتَ إِلَى فِرَاشِكَ طَاهِراً**(*)، **فَتَوَسَّدْ يَمِينَكَ**» ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَهُ.

٥٠٧٥ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ المَلِكِ الغَزَّالُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الأَعْمَشِ وَمَنْصُورٍ، عَنْ سَعْدِ بنِ عُبَيْدَةَ، عَنِ **البَرَاءِ**، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِهَذَا. قَالَ سُفْيَانُ: قَالَ أَحَدُهُمَا: «**إِذَا أَتَيْتَ فِرَاشَكَ طَاهِراً**»، وَقَالَ الآخَرُ: «**تَوَضَّأْ وُضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ**». وَسَاقَ مَعْنَى مُعْتَمِرٍ.

٥٠٧٦ ـ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ المَلِكِ بنِ عُمَيْرٍ، عَنْ رِبْعِيٍّ، عَنْ **حُذَيْفَةَ** قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا نَامَ قَالَ: «**اللَّهُمَّ بِاسْمِكَ أَحْيَا وَأَمُوتُ**»،

«**إذا أويتَ إلى فراشك**» أي: دخلت فيه «**فتوسَّد يمينك**» أي: اجعله تحت رأسك (**ثم ذكر نحوه**) أي: نحو الحديث السابق[١].

(**قال سفيان: قال أحدهما**) ضمير التثنية للأعمش ومنصور، والمعنى أنَّ أحدَهما قال: إذا أتيتَ فراشَك طاهراً فاضطجِع على شِقِّك الأيمن وقل: اللهمَّ... إلخ، وقال الآخر: إذا أتيت مضجَعَك فتوضأ وضوءك للصلاة، ثم اضطجِع على شِقِّك الأيمن وقل: ... إلخ.

وحديث منصور عند مسلم[٢] بلفظ: «إذا أخذتَ مضجَعَك فتوضأ وضوءك للصلاة، ثم اضطجِع على شِقِّك الأيمن، ثم قل: اللهم إني أسلمتُ» الحديث.

(**وساق**) أي: سفيان (**معنى مُعتَمر**) أي: معنى حديث مُعتَمر السابق.

«**اللهم باسمك أحيا وأموت**» أي: بذِكر اسمِك أحيا ما حييتُ، وعليه أموت، ويحتمل أن يكون لفظ الاسم زائداً كما في قول الشاعر[٣]:

إلى الحَولِ ثمَّ اسمُ السلام عليكُما

(*) في نسخة على هامش الأصل: (وأنت طاهرٌ).

(١) أخرج هذا الطريق النسائي في «الكبرى»: ١٠٥٥١.

(٢) في «صحيحه»: ٦٨٨٢، وأخرجه البخاري أيضاً: ٢٤٧، وأحمد: ١٨٥٨٧ و١٨٥٨٨.

(٣) من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة، وهذا صدرُه، وعجزُه:

ومَن يَبْكِ حَولاً كاملاً فقد اعتَذَرْ

انظر «ديوانه» ص٥١.

وَإِذَا اسْتَيْقَظَ قَالَ: «**الحَمْدُ للهِ الَّذِي أَحْيَانَا بَعْدَمَا أَمَاتَنَا، وَإِلَيْهِ النُّشُورُ**».

٥٠٧٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بنُ عُمَرَ، عَنْ سَعِيدِ بنِ أَبِي سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ** قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِذَا أَوَى أَحَدُكُمْ إِلَى فِرَاشِهِ، فَلْيَنْفُضْ فِرَاشَهُ بِدَاخِلَةِ إِزَارِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي مَا خَلَفَهُ عَلَيْهِ، ثُمَّ لِيَضْطَجِعْ عَلَى شِقِّهِ الأَيْمَنِ، ثُمَّ لِيَقُلْ: بِاسْمِكَ رَبِّي وَضَعْتُ جَنْبِي، وَبِكَ أَرْفَعُهُ، إِنْ أَمْسَكْتَ نَفْسِي فَارْحَمْهَا، وَإِنْ أَرْسَلْتَهَا فَاحْفَظْهَا بِمَا تَحْفَظُ بِهِ الصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكَ**(*)».

«**أحيانا بعدما أماتنا**» أي: ردَّ علينا القُوَّة والحركة بعدما أزالهما منَّا بالنَّوم «**وإليه النُّشور**» أي: البعثُ يوم القيامة، والإحياء بعد الإماتة.

قال المنذري[١]: وأخرجه البخاري والترمذي والنسائي وابن ماجه[٢].

«**فلينفُضْ**» بضمِّ الفاء، أي: فليُحرِّك «**بداخِلَة إزارِه**» أي: بحاشيته التي تلي الجَسَد وتُماسُّه ليكون يدُه مستورةً بطَرَف إزاره لئلَّا يحصُل مكروهٌ إن كان هناك من الهَوَامِّ «**ما خَلَفه عليه**» أي: على فراشه، والمعنى: لا يدري ما وَقَع في فراشه بعدما خرج منه من تُراب أو قَذاة أو هَوامَّ. قاله الطيبي[٣].

«**على شِقِّه**» بكسر الشين، أي: على جانبه «**وبك أرفعه**» أي: باسمك أو بحَولك وقُوَّتك أرفعُه حين أرفعه، فلا أستغني عنك بحالٍ «**إن أمسكتَ نفسي**» أي: قبضتَ رُوحي في النوم «**فارحمها**» أي: بالمغفرة والتجاوُز عنها «**وإن أرسلتَها**» بأن رَدَدت الحياة إليَّ وأيقَظتَني من النَّوم «**فاحفَظها**» أي: من المعصية والمخالفة «**بما تَحفَظ به**» أي: من التوفيق والعِصمة والأمانة «**الصالحين**» أي: القائمين بحُقوق الله وعباده.

قال المنذري[٤]: وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي[٥].

(*) في نسخة على هامش الأصل: (عبادك الصالحين).

(١) في «مختصره»: (٧/ ٣٢٠).

(٢) البخاري: ٦٣١٢، والترمذي: ٣٧١٥، والنسائي في «الكبرى»: ١٠٦٢٧، وابن ماجه: ٣٨٨٠. وهو في «مسند أحمد»: ٢٣٢٧١.

(٣) في «شرح المشكاة»: (٦/ ١٨٧٣).

(٤) في «مختصره»: (٧/ ٣٢٠).

(٥) البخاري: ٦٣٢٠، ومسلم: ٦٨٩٢، والنسائي في «الكبرى»: ١٠٥٥٩. وهو في «مسند أحمد»: ٩٥٩٠.

٥٠٧٨ ـ حَدَّثَنَا مُوسَى بنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ (ح). وَحَدَّثَنَا وَهْبُ بنُ بَقِيَّةَ، عَنْ خَالِدٍ ـ نَحْوَهُ ـ عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ**، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ إِذَا أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ: «**اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَاوَاتِ وَرَبَّ الأَرْضِ، وَرَبَّ كُلِّ شَيْءٍ، فَالِقَ الحَبِّ وَالنَّوَى، مُنْزِلَ التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ وَالقُرْآنِ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ كُلِّ ذِي شَرٍّ أَنْتَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهِ، أَنْتَ الأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ البَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ**». زَادَ وَهْبٌ فِي حَدِيثِهِ: «**اقْضِ عَنِّي الدَّيْنَ، وَأَغْنِنِي مِنَ الفَقْرِ**».

٥٠٧٩ ـ حَدَّثَنَا العَبَّاسُ بنُ عَبْدِ العَظِيمِ العَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا الأَحْوَصُ- يَعنِي ابْنَ جَوَّابٍ -: حَدَّثَنَا عَمَّارُ بنُ رُزَيْقٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الحَارِثِ وَأَبِي مَيْسَرَةَ، عَنْ **عَلِيٍّ**، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ عِنْدَ مَضْجَعِهِ: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِوَجْهِكَ الكَرِيمِ**، ....

(**عن خالد نحوَه**) أي: نحوَ حديث وُهَيب، فوُهَيب وخالد كلاهما يرويان عن سُهيل بن أبي صالح، لكن بين روايتهما فرقٌ يسيرٌ في الألفاظ دون المعنى.

«**فالقَ الحَبِّ**» الفَلْق: الشَّقُّ «**والنَّوَى**» جمع النَّواة، وهي عَظْم النَّخل، والتخصيص لفضلِها أو لكثرة وجودها في دِيار العرب، يعني: يا مَن شَقَّهما فأخرَج منهما الزَّرعَ والنَّخيل «**وأنت الظاهر فليس فوقك شيء**» يعني ليس شيءٌ أظهَر منك لدلالة الآيات الباهرة عليك. وقال في «فتح الودود»: فلا ظُهورَ لشيءٍ ولا وجودَ إلا من آثار ظُهُورك ووجُودك «**وأنت الباطن**» أي: باعتبار الذات «**فليس دُونَك شيء**» أي: ليس شيءٌ أبطَنَ منك. و(دون) يجيء بمعنى (غير) والمعنى: ليس غيرُك في البُطون شيء أبطَن منك. وقد يجيء بمعنى (قريب) فالمعنى: ليس شيءٌ في البطون قريباً منك.

قال المنذري[1]: وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه بنحوه[2].

(**يعني ابنَ جَوَّابٍ**) بفتح الجيم وتشديد الواو (**حدثنا عمار بن رُزَيق**) بتقديم الراء مصغراً.

«**بوجهك**» أي: بذاتك، والوجهُ يُعبَّر به عن الذَّات كما في قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا

---

(١) في «مختصره»: (٧/ ٣٢١).

(٢) مسلم: ٦٨٩٠، والترمذي: ٣٦٩٧، والنسائي: ٧٦٢١، وابن ماجه: ٣٨٧٣. وهو في «مسند أحمد»: ٥٩٦٠.

وَكَلِمَاتِكَ التَّامَّةِ، مِنْ شَرِّ مَا أَنْتَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهِ، اللَّهُمَّ أَنْتَ تَكْشِفُ المَغْرَمَ وَالمَأْثَمَ، اللَّهُمَّ لَا يُهْزَمُ جُنْدُكَ، وَلَا يُخْلَفُ وَعْدُكَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الجَدِّ مِنْكَ الجَدُّ، سُبْحَانَكَ وَبِحَمْدِكَ».

٥٠٨٠ ـ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ قَالَ: «**الحَمْدُ للهِ الَّذِي أَطْعَمَنَا وَسَقَانَا، وَكَفَانَا وَآوَانَا، فَكَمْ مِمَّنْ لَا كَافِيَ لَهُ وَلَا مُؤْوِيَ**».

وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨] «وكلماتك التامَّة» أي: الكاملة في إفادة ما ينبغي، وهي أسماؤه وصفاتُه، أو آياتُه القرآنية «من شرِّ ما أنت آخذٌ بناصيته» أي: هو في قَبضَتك وتَصرُّفك «تكشفُ» أي: تدفعُ وتُزيل «المغرَم» المراد به الدَّين، وقيل: مَغرَم المعاصي «والمأثَم» أي: ما يأثَم به الإنسانُ، أو هو الإثم نفسُه «لا يُهزَم» بصيغة المجهول، أي: لا يُغلَب «لا يَنفَع ذا الجَدِّ» بفتح الجيم «منك الجَدُّ» فُسِّر الجَدُّ بالغِنَى في أكثر الأقاويل، أي: لا ينفع ذا الغِنى غِناه منك، أي: بَدَل طاعتك، وإنما ينفعُه العملُ الصالح «سبحانك وبحمدك» أي: أجمعُ بين تنزيهك وتحميدك.

قال المنذري(١): وأخرجه النسائي(٢).

والحارث الأعوَر لا يُحتَجُّ بحديثه، غيرَ أنَّ أبا ميسرة هذا هو عمرو بن شُرَحبِيل الهَمْدانيُّ الكوفيُّ، ثقةٌ احتجَّ به البخاريُّ ومسلمٌ في «صحيحيهما».

(إذا أوَى إلى فراشه) قال النووي(٣): إذا أوَى إلى فراشه وأويتَ مقصور(٤)، وأمَّا: آوانا، فممدود، هذا هو الفصيح المشهور، وحُكيَ القصرُ فيهما، وحُكيَ المدُّ فيهما. انتهى.

«وكفانا» أي: دَفع عنَّا شرَّ المؤذِيَات، أو كَفَى مُهِمَّاتنا وقضى حاجاتنا «وآوانا» بالمدِّ، أي: رَزَقَنا مساكنَ وهيَّأ لنا المأوى «لا كافيَ» بفتح الياء «ولا مُؤوِي» بصيغة اسم الفاعل، أي: فكم شخصٍ لا يكفيهم الله شرَّ الأشرار ولا يُهيِّئ لهم مأوًى.

قال المنذري(٥): وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي(٦).

---

(١) في «مختصره»: (٧/ ٣٢١).

(٢) النسائي في «الكبرى»: ٧٦٨٥، وإسناده قوي.

(٣) في «شرحه على مسلم»: (٨/ ٢١٧).

(٤) العبارة في «شرح النووي»: «فأما أويتَ - وأوى - إلى فراشك، فمقصور . . .».

(٥) في «مختصره»: (٧/ ٣٢١).

(٦) مسلم: ٦٨٩٤، والترمذي: ٣٦٩٣، والنسائي في «الكبرى»: ١٠٥٦٧. وهو في «مسند أحمد»: ١٢٥٥٢.

٥٠٨١ ـ حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بنُ مُسَافِرٍ التِّنِّيسِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بنُ حَسَّانَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بنُ حَمْزَةَ، عَنْ ثَوْرٍ، عَنْ خَالِدِ بنِ مَعْدَانَ، عَنْ **أَبِي الأَزْهَرِ الأَنْمَارِيِّ** أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَخَذَ مَضْجَعَهُ مِنَ اللَّيْلِ قَالَ: «**بِاسْمِ اللهِ وَضَعْتُ جَنْبِي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي، وَاخْسَأْ شَيْطَانِي، وَفُكَّ رِهَانِي، وَاجْعَلْنِي فِي النَّدِيِّ الأَعْلَى**».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَاهُ أَبُو هَمَّامٍ الأَهْوَازِيُّ، عَنْ ثَوْرٍ قَالَ: أَبُو زُهَيْرٍ الأَنْمَارِيُّ.

(الأنماري) بفتح الهمزة وسكون النون.

«واخْسَأْ» أي: أَبْعِد واطرُد «شيطاني» قال الطِّيبيُّ[1]: أضافه إلى نفسه لأنَّه أراد قَرِينَه من الجِنِّ، أو مَن قَصَد إغواءه من شياطين الإنس والجِن.

«وفُكَّ رِهاني» أي: خَلِّص رَقَبتي عن كلِّ حقٍّ عليَّ. والرِّهان: الرَّهْن، وجمعُه ومصدرُ راهَنَه[2]، وهو ما يُوضَع وثيقةً للدَّين، والمراد ها هنا نفسُ الإنسان؛ لأنها مرهونةٌ بعمَلِها، لقوله تعالى: ﴿كُلُّ ٱمْرِيٍٕ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ ۝٢١﴾ [الطور: ٢١]، وفَكُّ الرَّهْن: تخليصُه من يدِ المرتَهِن. كذا في «المرقاة»[3].

«في النَّدِيِّ الأعلى» النَّدِيُّ بالفتح ثم الكسر ثم التشديد: هو النادي، وهو المجلس المجتمِع، والمعنى: اجعلني من المجتمِعِين في الملأ الأعلى من الملائكة. ولفظ الحاكم في «المستدرك»[4]: «واجعلني في الملأ الأعلى».

(قال أبو داود: رواه أبو هَمَّام . . . إلخ) قال المنذري[5]: وقال أبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة»: أبو الأزهَر ولم يُنسَب، روى عن النبيِّ ﷺ حديثاً، ولا أدري له صحبة أم لا، وذكر له هذا الحديث، وأبو همَّام الأهوازيُّ هو محمد بن الزِّبْرِقان ثقة احتجَّ به البخاري ومسلم.

---

(١) في «شرح المشكاة»: (١/ ١٨٨٧).

(٢) كذا وقعت هذه الجملة في الأصل، وكذا في «المرقاة»، والظاهر أنَّ فيها خللاً، وجمع رَهْنٍ: رِهَان ورُهُون ورُهُن. انظر «القاموس»: (رهن).

(٣) «مرقاة المفاتيح»: (٤/ ١٦٧٢).

(٤) «المستدرك»: (١/ ٥٤٨).

(٥) في «مختصره»: (٧/ ٣٢٢).

٥٠٨٢ - حَدَّثَنَا النُّفَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ فَرْوَةَ بنِ نَوْفَلٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِنَوْفَلٍ: «**اقْرَأْ: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ ثُمَّ نَمْ عَلَى خَاتِمَتِهَا، فَإِنَّهَا بَرَاءَةٌ مِنَ الشِّرْكِ**».

٥٠٨٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بنُ سَعِيدٍ وَيَزِيدُ بنُ خَالِدِ بنِ مَوْهَبٍ الهَمْدَانِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا المُفَضَّلُ - يَعْنِيَانِ ابْنَ فَضَالَةَ - عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ كُلَّ لَيْلَةٍ، جَمَعَ كَفَّيْهِ، ثُمَّ نَفَثَ فِيهِمَا، فَقَرَأَ فِيهِمَا: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، وَ: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾، وَ: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾، ثُمَّ يَمْسَحُ بِهِمَا مَا اسْتَطَاعَ مِنْ جَسَدِهِ، يَبْدَأُ بِهِمَا عَلَى رَأْسِهِ وَوَجْهِهِ، وَمَا أَقْبَلَ مِنْ جَسَدِهِ، يَفْعَلُ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

«**نَمْ على خاتِمَتِها**» أي: على خاتمة هذه السُّورة.

قال المنذري[1]: وأخرجه الترمذي، والنسائيُّ مرسلاً[2]، وذكر الترمذي والنسائي طرفاً من الاختلاف فيه، وقال الترمذي: وقد اضطرب أصحاب أبي إسحاق في هذا الحديث، وذكر أبو عمر النَّمريُّ نوفلاً هذا في كتاب «الصحابه»[3] وقال: حديثه في ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١﴾ مضطرب الإسناد لا يَثبُت.

(**ثم نَفَثَ فيهما**) النَّفْثُ: نفخٌ لطيفٌ بلا رِيق. قاله النووي[4].

(**فقرأ فيهما**: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ ... إلخ) وفي بعض النُّسخ: (وقرأ) بالواو، وفي بعضها: (ثم قرأ) قال الحافظ[5]: أي: يقرؤها وينفُثُ حالةَ القراءة.

قال المنذري[6]: وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي[7].

---

(١) في «مختصره»: (٧/ ٣٢٢-٣٢٣).

(٢) الترمذي: ٣٧٠١، والنسائي في «الكبرى»: ١٠٥٦٩. وهو في «مسند أحمد»: ٢٣٨٠٧. ورواية النسائي المرسلة في «الكبرى» برقم: ١٠٥٧٢.

(٣) «الاستيعاب»: (٤/ ١٥١٣).

(٤) في «شرحه على مسلم»: (٧/ ٢٠٤).

(٥) في «الفتح»: (١٠/ ٢١٠).

(٦) في «مختصره»: (٧/ ٣٩٣).

(٧) البخاري: ٥٠١٧، والترمذي: ٣٦٩٩، والنسائي في «الكبرى»: ١٠٥٥٦. وهو في «مسند أحمد»: ٢٤٨٥٣. أمَّا مسلم فأخرجه: ٥٧١٥ لكن بلفظ: «كان إذا اشتكى»، وليس فيه: «كان إذا أوى إلى فراشه».

٥٠٨٤ ـ حَدَّثَنَا مُؤَمَّلُ بنُ الفَضْلِ الحَرَّانِيُّ: حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ، عَنْ بَحِيرٍ، عَنْ خَالِدِ بنِ مَعْدَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي بِلَالٍ، عَنْ **عِرْبَاضِ بنِ سَارِيَةَ** أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ المُسَبِّحَاتِ قَبْلَ أَنْ يَرْقُدَ، وَقَالَ: «**إِنَّ فِيهِنَّ آيَةً أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ آيَةٍ**».

٥٠٨٥ ـ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنِي حُسَيْنٌ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنِ **ابْنِ عُمَرَ** أَنَّهُ حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ إِذَا أَخَذَ مَضْجَعَهُ: «**الحَمْدُ للهِ الَّذِي كَفَانِي وَآوَانِي، وَأَطْعَمَنِي وَسَقَانِي، وَالَّذِي(*) مَنَّ عَلَيَّ فَأَفْضَلَ، وَالَّذِي أَعْطَانِي فَأَجْزَلَ، الحَمْدُ للهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، اللَّهُمَّ رَبَّ كُلِّ شَيْءٍ وَمَلِيكَهُ، وَإِلَهَ كُلِّ شَيْءٍ، أَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ**».

(**كان يقرأ المُسبِّحات**) أي: السُّوَر التي في صَدرِها لفظُ التسبيح[1] (**قبل أن يَرقُد**) أي: قبل أن ينام.

قال المنذري[2]: وأخرجه الترمذي والنسائي[3]، وقال الترمذي: حسن غريب. هذا آخر كلامه.

وفي إسناده بقية بن الوليد عن بَحِير بن سعد، وبقية فيه مقال، وأخرجه النسائي[4] من حديث معاوية بن صالح عن بَحِير بن سعد مرسلاً.

«**الحمد لله الذي كَفَاني**» أي: عن الخَلْق أغناني «**وآواني**» أي: جعل لي مَسكناً يدفع عني حَرِّي وبَرْدي «**والذي مَنَّ**» أي: أنعَمَ «**فأفضَلَ**» أي: زاد أو أكثَرَ أو أحسَنَ. قاله القاري[5].

«**فأجزَلَ**» أي: فأعظَمَ أو أكثَرَ من النِّعمة «**رَبَّ كلِّ شيءٍ**» أي: مُربِّيه ومُصلِحه «**ومَلِكيه**» أي: مالكه.

قال المنذري[6]: وأخرجه النسائي[7].

(*) في نسخة على هامش الأصل: (والحمد لله الذي).

(١) وهنَّ سبع سُوَر: الإسراء، والحديد، والحشر، والصف، والجمعة، والتغابن، والأعلى.

(٢) في «مختصره»: (٧/ ٣٢٤).

(٣) الترمذي: ٣١٤٨، والنسائي في «الكبرى»: ٧٩٧٢. وهو في «مسند أحمد»: ١٧١٦٠.

(٤) في «الكبرى»: ١٠٤٨٣.

(٥) في «مرقاة المفاتيح»: (٤/ ١٦٧٢).

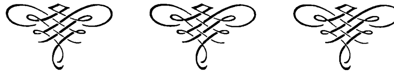
(٦) في «مختصره»: (٧/ ٣٢٤).

(٧) النسائي في «الكبرى»: ٧٦٤٧. وهو في «مسند أحمد»: ٥٩٨٣، وإسناده صحيح.

٥٠٨٦ ـ حَدَّثَنَا حَامِدُ بنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنِ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنِ اضْطَجَعَ مَضْجَعاً لَمْ يَذْكُرِ اللهَ فِيهِ إِلَّا كَانَ عَلَيْهِ تِرَةً يَوْمَ القِيَامَةِ، وَمَنْ قَعَدَ مَقْعَداً لَمْ يَذْكُرِ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِ إِلَّا كَانَ عَلَيْهِ تِرَةً يَوْمَ القِيَامَةِ»(*).

«كان عليه تِرَةً» قال المناوي(١): بكسر المثنَّاة الفوقية وفتح الراء، أي: نَقْص وحَسْرة.

قال المنذري(٢): وأخرجه النسائي مختصراً بقصة الاضطجاع فقط(٣). وفي إسناده محمد بن عجلان، وقد تقدم الاختلاف فيه.



(*) آخر الجزء الحادي والثلاثين وأوَّل الجزء الثاني والثلاثين من تجزئة الخطيب البغدادي رحمه الله.

(١) في «فيض القدير»: (٦/ ٧٠).

(٢) في «مختصره»: (٧/ ٣٢٤).

(٣) النسائي في «الكبرى»: ١٠١٦٤، وروايته تامة وليست مختصرة. وهو في «مسند أحمد»: ٩٥٨٣.

١٠٧ ـ بَابُ مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا تَعَارَّ مِنَ اللَّيْلِ

٥٠٨٧ ـ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ إِبْرَاهِيمَ الدِّمَشْقِيُّ: حَدَّثَنَا الوَلِيدُ قَالَ: قَالَ الأَوْزَاعِيُّ: حَدَّثَنِي عُمَيْرُ بنُ هَانِئٍ: حَدَّثَنِي جُنَادَةُ بنُ أَبِي أُمَيَّةَ، عَنْ **عُبَادَةَ بنِ الصَّامِتِ** قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ تَعَارَّ مِنَ اللَّيْلِ، فَقَالَ حِينَ يَسْتَيْقِظُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ المُلْكُ، وَلَهُ الحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، سُبْحَانَ اللهِ، وَالحَمْدُ للهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَاللهُ أَكْبَرُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ، ثُمَّ دَعَا: رَبِّ اغْفِرْ لِي** ـ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: قَالَ الوَلِيدُ: أَوْ قَالَ: **دَعَا ـ اسْتُجِيبَ لَهُ، فَإِنْ قَامَ فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ صَلَّى، قُبِلَتْ صَلَاتُهُ**».

٥٠٨٨ ـ حَدَّثَنَا حَامِدُ بنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ - يَعْنِي ابْنَ أَبِي أَيُّوبَ - قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بنُ الوَلِيدِ، عَنْ سَعِيدِ بنِ المُسَيَّبِ، عَنْ **عَائِشَةَ** أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ إِذَا اسْتَيْقَظَ مِنَ اللَّيْلِ قَالَ: «**لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، سُبْحَانَكَ، اللَّهُمَّ أَسْتَغْفِرُكَ**

(باب ما يقول الرجلُ إذا تَعارَّ من الليل)

تَعَارَّ: بفتح تاء وراء مشددة بعد ألف، أي: استيقظ، ولا يكون إلَّا يَقظةً مع كلامٍ، وقيل: هو تَمَطَّى وأَنَّ.

(قال: قال الأوزاعي) وفي رواية البخاري: قال: حدثنا الأوزاعي[1].

(حدثني جُنادَة) بضمِّ الجيم وتخفيف النون، مختلَفٌ في صُحبته[2] (قال الوليد: أو قال: «دعا») أي: فقط، شكٌّ من الوليد.

قال المنذري[3]: وأخرجه البخاري والترمذي والنسائي وابن ماجه بنحوه[4]، وقد تقدَّم الكلام

---

(١) هو في «صحيح البخاري»: ١١٥٤، لكن في رواية أبي ذر الهروي، وأما رواية غيره فبالعنعنة، وهو بصيغة التحديث أيضاً عند أحمد: ٢٢٦٧٣.

(٢) ورجَّح الحافظ في «التقريب»: ٩٧٣ أنهما اثنان؛ صحابيٌّ وتابعيٌّ، متفقان في الاسم وكنية الأب. وانظر «الإصابة» له أيضاً: (١/ ٦٠٧-٦٠٨).

(٣) في «مختصره»: (٧/ ٣٢٥).

(٤) البخاري: ١١٥٤، والترمذي: ٣٧١٢، والنسائي في «الكبرى»: ١٠٦٣١، وابن ماجه: ٣٨٧٨. وهو في «مسند أحمد»: ٢٢٦٧٣.

لِذَنْبِي، وَأَسْأَلُكَ رَحْمَتَكَ، اللَّهُمَّ زِدْنِي عِلْماً، وَلَا تُزِغْ قَلْبِي بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنِي، وَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً، إِنَّكَ أَنْتَ الوَهَّابُ».

عليه في الجزء قبله.

«**لا تُزغ قلبي**» أي: بمَيْلِه عن الإيمان. زاغ عن الطريق: عَدَل عنه.

قال المنذري[١]: وأخرجه النسائي[٢]، وقد تقدَّم الكلام عليه في الجزء قبله.



---

(١) في «مختصره»: (٧/ ٣٢٥).

(٢) النسائي في «الكبرى»: ١٠٦٣٥، وهو حسن.

١٠٨ ـ بَابٌ فِي التَّسْبِيحِ عِنْدَ النَّوْمِ

٥٠٨٩ ـ حَدَّثَنَا حَفْصُ بنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ (ح). وَحَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ ـ المَعْنَى ـ عَنِ الحَكَمِ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى ـ قَالَ مُسَدَّدٌ: ـ حَدَّثَنَا **عَلِيٌّ** قَالَ: شَكَتْ فَاطِمَةُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مَا تَلْقَى فِي يَدِهَا مِنَ الرَّحَى، فَأُتِيَ بِسَبْيٍ، فَأَتَتْهُ تَسْأَلُهُ، فَلَمْ تَرَهُ، فَأَخْبَرَتْ بِذَلِكَ عَائِشَةَ، فَلَمَّا جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ، فَأَتَانَا وَقَدْ أَخَذْنَا مَضَاجِعَنَا، فَذَهَبْنَا لِنَقُومَ، فَقَالَ: «**عَلَى مَكَانِكُمَا**» فَجَاءَ فَقَعَدَ بَيْنَنَا حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَ قَدَمَيْهِ عَلَى صَدْرِي، فَقَالَ: «**أَلَا أَدُلُّكُمَا عَلَى خَيْرٍ مِمَّا سَأَلْتُمَا؟ إِذَا أَخَذْتُمَا مَضَاجِعَكُمَا فَسَبِّحَا ثَلَاثاً وَثَلَاثِينَ، وَاحْمَدَا ثَلَاثاً وَثَلَاثِينَ، وَكَبِّرَا أَرْبَعاً وَثَلَاثِينَ، فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمَا مِنْ خَادِمٍ**».

(بابٌ في التسبيح عند النَّوم)

(**ما تَلْقى**) أي: من المشقَّة، وهو مفعول (شكت) (**في يدها من الرَّحى**) أي: من أَثَر إدارة الرَّحى (**فأُتيَ**) بصيغة المجهول، أي: النبيُّ ﷺ (**بسَبْيٍ**) أي: رَقِيق (**فأتَته تسألُه فلم تَرَه**) أي: أتت فاطمةُ النبيَّ ﷺ تطلب الرَّقِيق، فما رأت النبيَّ ﷺ في منزله (**فأخبَرتْ**) أي: فاطمةُ (**بذلك**) أي: المذكور من إتيانها لطَلَب الرَّقِيق (**عائشةَ**) مفعول (**أخبرتْهُ**) أي: أخبرت عائشةُ النبيَّ ﷺ بمجيء فاطمةَ لطَلَب الرَّقِيق (**فأتانا وقد أخَذْنا مضاجِعَنا**) أي: أتانا النبيُّ ﷺ حالَ كَوننا مُضطجِعَين (**فذهبنا لنقوم**) أي: شَرَعنا وأرَدْنا لنقوم له «**على مكانكُما**» أي: اثبُتا على ما أنتما عليه من الاضطجاع «**مما سألتُما؟**» قال القاري[1]: يحتمل أن يكون عليٌّ طلب بلسان القال أو الحال، أو نَزَل رضاهُ منزلةَ السؤال، أو لكَون حاجةِ النساء حاجةَ الرجال. أي: طلبتما من الرَّقيق.

«**فهو**» أي: ما ذُكِر من الذِّكْر «**خيرٌ لكما من خادمٍ**» الخادم: واحد الخَدَم يقع على الذَّكر والأنثى.

قال المنذري[2]: وأخرجه البخاري والنسائي[3].

---

(١) في «مرقاة المفاتيح»: (٤/ ١٦٥٧). (٢) في «مختصره»: (٧/ ٣٢٦).

(٣) البخاري: ٥٣٦١، والنسائي في «الكبرى» مختصراً: ١٠٥٨٢. وزاد المنذري: «ومسلم»، وهو عنده برقم: ٦٩١٥. وهو في «مسند أحمد»: ٧٤٠.

٥٠٩٠ ـ حَدَّثَنَا مُؤَمَّلُ بنُ هِشَامٍ اليَشْكُرِيُّ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي الوَرْدِ بنِ ثُمَامَةَ قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ لِابْنِ أَعْبُدَ: أَلَا أُحَدِّثُكَ عَنِّي وَعَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ وَكَانَتْ أَحَبَّ أَهْلِهِ إِلَيْهِ، وَكَانَتْ عِنْدِي، فَجَرَّتْ بِالرَّحَى حَتَّى أَثَّرَتْ بِيَدِهَا، وَاسْتَقَتْ بِالقِرْبَةِ حَتَّى أَثَّرَتْ فِي نَحْرِهَا، وَقَمَّتِ البَيْتَ حَتَّى اغْبَرَّتْ ثِيَابُهَا، وَأَوْقَدَتِ القِدْرَ حَتَّى دَكِنَتْ ثِيَابُهَا، فَأَصَابَهَا مِنْ ذَلِكَ ضُرٌّ، فَسَمِعْنَا أَنَّ رَقِيقاً أُتِيَ بِهِمُ النَّبِيُّ ﷺ، فَقُلْتُ: لَوْ أَتَيْتِ أَبَاكِ فَسَأَلْتِيهِ خَادِماً يَكْفِيكِ. فَأَتَتْهُ، فَوَجَدَتْ عِنْدَهُ حُدَّاثاً، فَاسْتَحْيَتْ، فَرَجَعَتْ، فَغَدَا عَلَيْنَا وَنَحْنُ فِي لِفَاعِنَا، فَجَلَسَ عِنْدَ رَأْسِهَا، فَأَدْخَلَتْ رَأْسَهَا فِي اللِّفَاعِ حَيَاءً مِنْ أَبِيهَا، فَقَالَ: «**مَا كَانَ حَاجَتُكِ أَمْسِ إِلَى آلِ مُحَمَّدٍ؟**»، فَسَكَتَتْ، مَرَّتَيْنِ، فَقُلْتُ: أَنَا وَاللهِ أُحَدِّثُكَ يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ هَذِهِ جَرَّتْ عِنْدِي بِالرَّحَى حَتَّى أَثَّرَتْ فِي يَدِهَا، وَاسْتَقَتْ بِالقِرْبَةِ حَتَّى أَثَّرَتْ فِي نَحْرِهَا، وَكَسَحَتِ البَيْتَ حَتَّى اغْبَرَّتْ ثِيَابُهَا، وَأَوْقَدَتِ القِدْرَ حَتَّى دَكِنَتْ ثِيَابُهَا، وَبَلَغَنَا أَنَّهُ قَدْ أَتَاكَ رَقِيقٌ ـ أَوْ: خَدَمٌ ـ فَقُلْتُ لَهَا: سَلِيهِ خَادِماً. فَذَكَرَ مَعْنَى حَدِيثِ الحَكَمِ وَأَتَمَّ.

(وقَمَّت البيتَ) بتشديد الميم، أي: كنَسَت البيت (حتى دَكِنَت ثيابُها) من باب سَمِع، أي: صارت تَضرِب إلى السواد مما أصابها من الدُّخان. كذا في «فتح الودود»، وفي «النهاية»[(١)]: يقال: دَكِن الثوبُ: إذا اتَّسَخ واغبرَّ لونُه، يدكَن دَكَناً. انتهى.

قال الجوهريُّ[(٢)]: الدُّكْنة: لونٌ يَضرِب إلى السَّواد، وقد دَكِن الثَّوبُ يَدكَن دَكَناً. انتهى.

(ونحن في لِفاعِنا) أي: لِحافِنا (وكَسَحَت البيتَ) قال في «المصباح»[(٣)]: كَسَحتُ البيتَ كَسْحاً، من باب نَفَع: كنَسْته. انتهى.

(فذكر معنى حديث الحَكَم) أي: الذي قبلَه (وأتَمَّ) أي: من حديث الحَكَم، وقد تقدَّم شرح هذا الحديث في كتاب الخراج في «باب بيانِ مواضعِ قَسْمِ الخُمُس وسَهْم ذوي القُربَى»[(٤)].

---

(١) «النهاية»: (دكن). (٢) في «الصحاح»: (دكن).
(٣) «المصباح المنير»: (كسح).
(٤) برقم: ٣٠٠٣.

٥٠٩١ ـ حَدَّثَنَا عَبَّاسٌ العَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ المَلِكِ بنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ يَزِيدَ بنِ الهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ كَعْبٍ القُرَظِيِّ، عَنْ شَبَثِ بنِ رِبْعِيٍّ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِهَذَا الخَبَرِ، قَالَ فِيهِ: قَالَ عَلِيٌّ: فَمَا تَرَكْتُهُنَّ مُنْذُ سَمِعْتُهُنَّ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلَّا لَيْلَةَ صِفِّينَ، فَإِنِّي ذَكَرْتُهَا مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ فَقُلْتُهَا.

٥٠٩٢ ـ حَدَّثَنَا حَفْصُ بنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَطَاءِ بنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**خَصْلَتَانِ ـ أَوْ: خَلَّتَانِ ـ لَا يُحَافِظُ عَلَيْهِمَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ إِلَّا دَخَلَ الجَنَّةَ، هُمَا** ....

قال المنذري[١]: وقد تقدم في كتاب الخراج[٢]، وابن أعبُدَ هو عليُّ بن أعبُدَ، قال ابن المديني: ليس بمعروف، ولا أعرف له غير هذا.

(القُرَظي) نسبةً إلى قُرَيظة (عن شَبَث) بفتح أوله والموحَّدة ثم مثلثة. قال الحافظ[٣]: مُخضرَم، كان مُؤذِّنَ سَجَاحِ ثم أسلم، ثم كان ممَّن أعان على عثمان، ثم صَحِب عليًّا، ثم صار من الخوارج عليه، ثم تاب فحَضَر قَتْلَ الحسين، ثم كان ممن طَلَب بدم الحسين مع المُختَار، ثم وَليَ شُرَط الكُوفة، ثم حَضَر قتل المُختَار، ومات بالكوفة في حدود الثمانين.

(فما تركتُهنَّ) أي: الكلمات المذكورة (إلَّا ليلةَ صِفِّينَ) كسِكِّين؛ موضعٌ كانت به الوَقْعة العُظمَى بين عليٍّ ومعاوية ﵄ (فإنِّي ذَكَرتُها) أي: الكلمات.

قال المنذري[٤]: وأخرجه النسائي[٥]. وقال البخاري[٦]: لا يُعلَم لمحمد بن كعبٍ سماعٌ من شَبَثٍ. هذا آخر كلامه.

وشَبَث بفتح الشين المعجمة وبعدها باء مفتوحة وثاء مثلثة.

(«خَصْلتان» أو: «خَلَّتان») شكٌّ من الراوي، وهما بمعنًى واحدٍ «هما» أي: الخَصلَتان، أي:

---

(١) في «مختصره»: (٧/ ٣٢٧).
(٢) برقم: ٣٠٠٣.
(٣) في «التقريب»: ٢٧٣٥.
(٤) في «مختصره»: (٧/ ٣٢٨).
(٥) النسائي في «الكبرى»: ١٠٥٨٣، وإسناده ضعيف.
(٦) في «التاريخ الكبير»: (٤/ ٢٦٦).

يَسِيرٌ، وَمَنْ يَعْمَلُ بِهِمَا قَلِيلٌ، يُسَبِّحُ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ عَشْراً، وَيَحْمَدُ عَشْراً، وَيُكَبِّرُ عَشْراً، فَذَلِكَ خَمْسُونَ وَمِئَةٌ بِاللِّسَانِ، وَأَلْفٌ وَخَمْسُ مِئَةٍ فِي المِيزَانِ، وَيُكَبِّرُ أَرْبَعاً وَثَلَاثِينَ إِذَا أَخَذَ مَضْجَعَهُ، وَيَحْمَدُ ثَلَاثاً وَثَلَاثِينَ، وَيُسَبِّحُ ثَلَاثاً وَثَلَاثِينَ، فَذَلِكَ مِئَةٌ بِاللِّسَانِ، وَأَلْفٌ فِي المِيزَانِ»، فَلَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَعْقِدُهَا بِيَدِهِ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، كَيْفَ هُمَا يَسِيرٌ، وَمَنْ يَعْمَلُ بِهِمَا قَلِيلٌ؟ قَالَ: «يَأْتِي أَحَدَكُمْ فِي مَنَامِهِ ـ يَعْنِي الشَّيْطَانَ ـ، فَيُنَوِّمُهُ قَبْلَ أَنْ يَقُولَهُ، وَيَأْتِيهِ فِي صَلَاتِهِ فَيُذَكِّرُهُ حَاجَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَقُولَهَا».

٥٠٩٣ ـ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنِي عَيَّاشُ بنُ عُقْبَةَ الحَضْرَمِيُّ، عَنِ الفَضْلِ بنِ حَسَنٍ الضَّمْرِيِّ أَنَّ ابْنَ أُمِّ الحَكَمِ . . . .

كلٌّ منهما «يسيرٌ» سهلٌ خفيفٌ لعدم صُعوبَة العمل بهما «مَن يَعمَل بهما» مبتدأ «قليلٌ» خبر «يُسبِّح» بيانٌ لإحدى الخَصلتَين، والضمير للعبد المسلم «في دُبُر كلِّ صلاة» أي: عَقِب كلِّ صلاة «فذلك» أي: التسبيح والتحميد والتكبير عشراً عشراً دُبُر كلِّ صلاة من الصلوات الخمس «خمسون ومئة باللسان» أي: في يوم وليلة «وألفٌ وخمسُ مئة في الميزان» لقوله تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] «ويُكبِّر أربعاً وثلاثين» بيانٌ للخَلَّة الثانية «إذا أخذ مَضجَعه» أي: حين أخذ مَرقَده، و(إذا) للظرفية المجرَّدة (يَعقِدُها بيده) أي: بأصابعها أو بأناملها أو بعُقَدِها (كيف هُما يسيرٌ ومَن يَعمَل بهما قليل؟) أي: ما وجهُ قولك هذا، والضمير في (بهما) للخَصلَتين «يأتي أحدَكم» بالنصب مفعول «فيُنوِّمُه» بتشديد الواو، أي: يُلقِي عليه النومَ «قبلَ أن يَقُولَه» أي: الذِّكر المذكور في الخَلَّة الثانية «فيُذكِّرُه حاجَتَه» أي: فينصرفُ عن الصلاة «قبل أن يَقُولَها» أي: الكلمات المذكورة في الخَلَّة الأولى.

قال المنذري[(١)]: وأخرجه الترمذي والنسائي[(٢)]، وقال الترمذي: حسن صحيح. وأخرجه النسائي مسنداً وموقوفاً على عبد الله بن عمرو[(٣)].

(أنَّ ابنَ أُمِّ الحَكَم) قال المِزِّي في «الأطراف»[(٤)]: قال أبو القاسم: ومن مسند أُمِّ الحَكَم،

---

(١) في «مختصره»: (٧/ ٣٢٩).
(٢) الترمذي: ٣٧٠٩، والنسائي: ١٣٤٨. وأخرجه أحمد: ٦٩١٠، وابن ماجه: ٩٢٦، وهو حسن.
(٣) أخرجه مسنداً في «المجتبى»: ١٣٤٨، وموقوفاً في «الكبرى»: ١٠٥٨٧.
(٤) «تحفة الأشراف»: ١٨٣١٤.

ـ أَوْ: ضُبَاعَةَ ـ ابْنَتَيِ الزُّبَيْرِ حَدَّثَهُ، عَنْ إِحْدَاهُمَا أَنَّهَا قَالَتْ: أَصَابَ رَسُولُ اللهِ ﷺ سَبْياً،

ويقال: أم حَكِيم صفيَّة، ويقال: عاتكة، ويقال: ضُباعة بنت الزبير، وقال: قال محمد بن سعيد: هي أمُّ الحَكَم، وقال شَبَاب بنُ خيَّاط: حدثني غيرُ واحد من بني هاشم أنَّهم لا يَعرِفون للزبير ابنةً غيرَ ضُباعة، وقال: ضُباعة هي أُمُّ حَكِيم.

قال أبو القاسم: وهذا وهمٌ، فقد ذكر الزبير بن بَكَّار للزبير ابنتَين: ضُباعة وأمُّ حكيم، وذكر أنَّ أمَّ حكيم كانت تحت ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب، وولدُه منها، وضُباعة كانت تحت المقداد. انتهى.

وفي «التقريب»[١]: ضُباعة بنتُ الزبير بن عبد المطَّلب الهاشميَّة، بنتُ عمِّ النبيِّ ﷺ، لها صُحبةٌ وحديثٌ. انتهى.

(أو: ضُباعة) أي: ابن ضُباعة، معطوف على قوله: (أم الحَكَم) (حدَّثه) فاعل حدَّث: ابنُ أمِّ الحَكَم، والضمير المنصوب يرجع إلى الفَضْل بن حسن (عن إحداهما) التي هي أمُّه.

واعلم أنَّ الحديث فيه الواسطة، وهي ابنُ أمِّ الحَكَم بين أمِّها[٢] وبين الفَضْل بن حسن، وهكذا بإثبات الواسطة في «أطراف» المزي[٣]، لكن لم يُبيِّن أنَّ ابنَها مَن هو، وهذه عبارته:

ومن مسند أمِّ الحكم أو ضُباعة بنت الزُّبير بن عبد المطَّلب بن هاشم عن النبيِّ ﷺ، حديث: أصاب رسولُ الله ﷺ سَبْياً. أخرجه أبو داود في الخراج[٤]، وفي الأدب[٥]، عن أحمد بن صالح، عن ابن وهبٍ، عن عيَّاش بن عُقبة الحضرميِّ، عن الفَضْل بن الحسن الضَّمْري أنَّ ابنَ أمِّ الحَكَم أو ضُباعة ابنتَي الزبير حدَّثه عن إحداهما أنها قالت، فذكر. انتهى.

وقال في «أسد الغابة»[٦] بإسناده: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، عن زيد بن الحُباب، عن عيَّاش ابن عقبة، عن الفضل بن الحسن بن عمرو بن أُميَّة الضَّمْري قال: حدثني ابن أمِّ الحَكَم قال: حدثتني أمِّي أمُّ الحَكَم، فذكر الحديث.

---

(١) برقم: ٨٦٢٩.
(٢) كذا في الأصل، والصواب: «أمه».
(٣) «تحفة الأشراف»: ١٨٣١٤.
(٤) برقم: ٣٠٠٢.
(٥) برقم: ٥٠٩٣.
(٦) «أسد الغابة»: (٧/ ٣٠٨).

فَذَهَبْتُ أَنَا وَأُخْتِي وَفَاطِمَةُ بِنْتُ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَشَكَوْنَا إِلَيْهِ . . . .

وروى ابن منده وأبو نعيم[١] بإسنادهما عن عيَّاش بن عقبة الحَضْرمي، عن الفضل بن الحسن، عن ابن أمِّ الحَكَم، عن أمِّه أمِّ الحَكَم بنت الزبير، فذكره. انتهى.

فهذه الروايات كلُّها مصرِّحة بإثبات الواسطة المذكورة، لكن ابن أمِّ الحَكَم هذا مجهول لا يُعرَف. قاله الحافظ في «التقريب»[٢].

وتقدَّم هذا الحديث في كتاب الخراج في «باب بيانِ مواضعِ قَسْم الخُمُس»[٣]، وليس هناك هذه الواسطة، وعبارته هكذا: عن الفضل بن الحسن الضَّمْري أنَّ أمَّ الحَكَم[٤] - أو: ضُبَاعة - ابنتي الزبير بن عبد المطَّلب حدَّثَته عن إحداهما أنها قالت، الحديث.

وهكذا بحذف الواسطة أورده ابن الأثير[٥] من جهة أبي داود.

وقال المنذري في «مختصر السنن»[٦] في كتاب الأدب: وعن الفضل بن الحسن الضَّمْري أنَّ أمَّ الحَكَم أو ضُباعة بنت الزُّبير حدَّثَته عن إحداهما.

وقال في كتاب الخراج[٧]: وعن أمِّ الحَكَم - أو: ضُبَاعة - بنتَي الزبير أنها قالت، فذكر الحديث ثم سكت عنه. كذا في «غاية المقصود».

(فذهبتُ أنا وأختي وفاطمة) هكذا بإثبات الواو بين (أختي) و(فاطمة) في هذا المحل، ولفظ ابن أبي شيبة: فذهبَت هي وأختُها حتى دخلتا على فاطمة، فذهبَت إلى رسول الله ﷺ.

وعند ابن الأثير[٨]: فذهبتُ أنا وأختي إلى فاطمة بنت رسول الله ﷺ، ثم أتينا رسولَ الله ﷺ.

وتقدَّم في كتاب الخراج[٩] أيضاً بإثبات الواو بينهما.

---

(١) أبو نعيم في «معرفة الصحابة»: (٦/ ٣٤٨٢).
(٢) برقم: ٨٤٩٨.
(٣) برقم: ٣٠٠٢.
(٤) كذا في الأصل، والواقع في الموطن المشار إليه: «ابن أمِّ الحكم» بزيادة لفظة «ابن».
(٥) في «أسد الغابة»: (٧/ ٣٠٧).
(٦) «مختصر السنن»: (٧/ ٣٢٩).
(٧) «مختصر السنن»: (٤/ ٢٢٧).
(٨) في «أسد الغابة»: (٧/ ٣٠٧).
(٩) برقم: ٣٠٠٢.

مَا نَحْنُ فِيهِ، وَسَأَلْنَاهُ أَنْ يَأْمُرَ لَنَا بِشَيْءٍ مِنَ السَّبْيِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**سَبَقَكُنَّ يَتَامَى بَدْرٍ**». ثُمَّ ذَكَرَ قِصَّةَ التَّسْبِيحِ، قَالَ: «**عَلَى أَثَرِ كُلِّ صَلَاةٍ**» لَمْ يَذْكُرِ النَّوْمَ.

وأما الرواية بحذف الواو بينهما، فعلى هذا قولها: فاطمة، بدل من قولها: أختي، وهكذا بحذف الواو في «أطراف» المزي[1].

وأما عند المنذري، ففي كتاب الخراج بإثبات الواو، وفي كتاب الأدب بحذف الواو[2]. كذا في «الغاية».

(ما نحن فيه) من مشقَّة البيوت «يتامى بَدْر» أي: مَن قُتل آباؤهم في بَدْر، والمراد فقراء بدرٍ، سُمُّوا باسم اليتامى ترحيماً عليهم.

قال المنذري[3]: وقد تقدم في كتاب الخراج[4].



---

(١) «تحفة الأشراف»: ١٨٣١٤، وفيه بإثبات الواو.

(٢) بل بإثبات الواو فيهما كما ذكره قبل قليل.

(٣) في «مختصره»: (٧/ ٣٢٩).

(٤) برقم: ٣٠٠٢.

١٠٩ ـ بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا أَصْبَحَ

٥٠٩٤ ـ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ يَعْلَى بنِ عَطَاءٍ، عَنْ عَمْرِو بنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، مُرْنِي بِكَلِمَاتٍ أَقُولُهُنَّ إِذَا أَصْبَحْتُ وَإِذَا أَمْسَيْتُ، قَالَ: «**قُلْ: اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ، عَالِمَ الغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، رَبَّ كُلِّ شَيْءٍ وَمَلِيكَهُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ نَفْسِي، وَشَرِّ الشَّيْطَانِ وَشِرْكِهِ**». قَالَ: «**قُلْهَا إِذَا أَصْبَحْتَ، وَإِذَا أَمْسَيْتَ، وَإِذَا أَخَذْتَ مَضْجَعَكَ**».

٥٠٩٥ ـ حَدَّثَنَا مُوسَى بنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ: حَدَّثَنَا سُهَيْلٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ إِذَا أَصْبَحَ: «**اللَّهُمَّ بِكَ أَصْبَحْنَا، وَبِكَ أَمْسَيْنَا، وَبِكَ نَحْيَا، وَبِكَ نَمُوتُ،** ....

(باب ما يقول إذا أصبَح)

«**فاطرَ السماوات والأرضِ**» أي: مخترعَهما ومُوجدَهما على غير مثالٍ سبق «**عالمَ الغَيب والشهادة**» أي: ما غاب من[1] العباد وظهر لهم «**ربَّ كلِّ شيء ومليكه**» فَعِيل بمعنى فاعل للمبالغة، كالقدير بمعنى القادر «**وشرِّ الشيطان**» أي: وسوسته وإغوائه وإضلاله «**وشركه**» بكسر الشين وسكون الراء، أي: ما يدعو إليه من الإشراك بالله، ويُروَى بفتحتين، أي: مصايده وحبائله التي يَفتَتِن بها الناس.

قال المنذري[2]: وأخرجه الترمذي والنسائي، وقال الترمذي: حسن صحيح[3].

(**إذا أصبَح**) أي: دَخَل في الصباح «**اللهمَّ بك أصبحنا**» الباء متعلِّق بمحذوف، وهو خبر (أصبحنا)، ولابد من تقدير مضاف، أي: أصبحنا مُلْتَبسِين[4] بحِفْظك، أو مغمورين بنِعَمك، أو مشتغلين بذِكرِك «**وبك نحيا وبك نموت**» قيل: هو حكاية الحال الآتية، يعني يستمرُّ حالُنا على هذا

---

(١) كذا في الأصل و«المرقاة»: (٤/ ١٦٥٨): «من»، والوجه: «عن».
(٢) في «مختصره»: (٧/ ٣٣٠).
(٣) الترمذي: ٣٦٨٩، والنسائي في «الكبرى»: ٧٦٤٤. وهو في «مسند أحمد»: ٥١، وهو صحيح.
(٤) كذا في الأصل، وهو كذلك في «المرقاة»: (٤/ ١٦٥٨)، وفي «فيض القدير»: (١/ ٢٨٧): «متلبِّسين».

وَإِلَيْكَ النُّشُورُ»، وَإِذَا أَمْسَى قَالَ: «اللَّهُمَّ بِكَ أَمْسَيْنَا، وَبِكَ نَحْيَا، وَبِكَ نَمُوتُ، وَإِلَيْكَ النُّشُورُ».

٥٠٩٦ ـ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ أَبِي فُدَيْكٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ عَبْدِ المَجِيدِ، عَنْ هِشَامِ بنِ الغَازِ بنِ رَبِيعَةَ، عَنْ مَكْحُولٍ الدِّمَشْقِيِّ، عَنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ أَوْ يُمْسِي: اللَّهُمَّ إِنِّي أَصْبَحْتُ أُشْهِدُكَ وَأُشْهِدُ حَمَلَةَ عَرْشِكَ وَمَلَائِكَتَكَ وَجَمِيعَ خَلْقِكَ أَنَّكَ أَنْتَ اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، وَأَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُكَ

في جميع الأوقات وسائر الحالات. قال النووي[(١)]: معناه: أنت تحييني وأنت تميتني.

«وإليك النشور» أي: البعث بعد الموت (وإذا أمسى) عطفٌ على (إذا أصبح).

قال المنذري[(٢)]: وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه، وقال الترمذي: حسن[(٣)].

(حدثنا محمد بن أبي فُدَيك) بالتصغير.

«حين يُصبِح أو يُمسِي» كلمة (أو) للتخيير أو للتنويع «أُشهِدُك» أي: أجعلُك شاهداً على إقراري بوَحدانيَّتك في الأُلوهيَّة والرُّبوبية، وهو إقرارٌ للشهادة وتأكيد لها وتجديد لها في كلِّ صباح ومساء «وأُشهِد حَمَلَة عَرْشِك» جمعُ: حامِل، أي: حامِلي عرشِك «وملائكتَك» بالنصب عطفٌ على الحَمَلة؛ تعميماً بعد تخصيص «وجميعَ خَلْقك» تعميمٌ آخَر «أنك» بفتح الهمزة، أي: على شهادتي

---

(١) في «شرحه على مسلم»: (٨/ ٢١٨).

(٢) في «مختصره»: (٧/ ٣٣١).

(٣) الترمذي: ٣٦٨٨، والنسائي في «الكبرى»: ١٠٣٢٣، وابن ماجه: ٣٨٦٨. وهو في «مسند أحمد»: ٨٦٤٩. ورواية أحمد مقتصرة على الشطر الأول من الحديث، وفيه: «وإليك المصير» بدل: «وإليك النشور»، ووقع في رواية الترمذي في الصباح: «وإليك المصير»، وفي المساء: «وإليك النشور»، ورواية النسائي كرواية أبي داود، وفي آخرها: قال: ومرَّة أخرى: «وإليك المصير»، ورواية ابن ماجه في المساء: «وإليك المصير»، ولم يذكر في الصباح النشور ولا المصير.

قال ابن القيم في شرحه لسنن أبي داود، بعدما ذكر اختلاف الروايات: والرواية التي فيها «النشور» في الصباح، و«المصير» في المساء، هي أولى الروايات أن تكون محفوظة؛ لأنَّ الصباح والانتباه من النوم بمنزلة النشور، وهي الحياة بعد الموت، والمساء والصيرورة إلى النوم بمنزلة الموت والمصير إلى الله، ولهذا جعل الله سبحانه في النوم الموت، والانتباه بعده دليلاً على البعث والنشور، لأنَّ النوم أخو الموت، والانتباه نشور وحياة . . . ويدلُّ عليه أيضاً ما رواه البخاري [٦٣١٢] عن حذيفة أنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا استيقظ قال: «الحمد لله الذي أحيانا بعد أن أماتنا وإليه النشور».

وَرَسُولُكَ. أَعْتَقَ اللهُ رُبُعَهُ مِنَ النَّارِ، فَمَنْ قَالَهَا مَرَّتَيْنِ أَعْتَقَ اللهُ نِصْفَهُ، وَمَنْ قَالَهَا ثَلاثاً أَعْتَقَ [اللهُ](*) ثَلاثَةَ أَرْبَاعِهِ، فَإِنْ قَالَهَا أَرْبَعاً أَعْتَقَهُ اللهُ مِنَ النَّارِ».

٥٠٩٧ ـ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا الوَلِيدُ بنُ ثَعْلَبَةَ الطَّائِيُّ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ أَوْ حِينَ يُمْسِي: اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، خَلَقْتَنِي وَأَنَا عَبْدُكَ، وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتُ، أَبُوءُ بِنِعْمَتِكَ(**)، وَأَبُوءُ بِذَنْبِي، فَاغْفِرْ لِي، إِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ. فَمَاتَ مِنْ يَوْمِهِ أَوْ مِنْ لَيْلَتِهِ دَخَلَ الجَنَّةَ**».

واعترافي بأنك «أعتَقَ اللهُ» جواب الشرط «فإن قالَها أربعاً أعتقه الله من النار» أي: أعتقه كلَّه.

قال المنذري[1]: في إسناده عبد الرحمن بن عبد المجيد[2]، وهو أبو رجاء المَهْرِي، مَولاهم المصري المكفُوف، قال ابن يُونُس: كان يُحَدِّث حفظًا، وكان أعمى، وأحاديثُه مُضطَربة، ووقع في أصل سماعنا وفي غيره: «عبد الرحمن بن عبد المجيد»، والصحيح: «عبد الحميد»، هكذا ذكره ابن يُونُس في «تاريخ المصريين»[3]، وله العناية المعروفة بأهل بَلَده، وذكرَه غيرُه أيضاً كذلك.

«**وأنا على عهدك ووعدك**» أي: أنا مُقيمٌ على الوفاء بعهد الميثاق، وأنا مُوقن بوَعْدِك يومَ الحشر والتَّلاق «**ما استطعتُ**» أي: بقَدْرِ طاقتي. وفي «فتح الباري»[4]: قال الخَطَّابي: يريد: أنا على ما عاهدتُك عليه وواعدتُك من الإيمان بك وإخلاص الطاعة لك ما استطعتُ.

وفيه أيضاً[5]: واشتراط الاستطاعة في ذلك معناه الاعتراف بالعجز والقصور عن كُنْهِ الواجب من حَقِّه تعالى.

«**أبوء بنِعمَتك**» أي: أعترفُ بها وأُقِرُّ وألتَزِمُ، وأصله البَوَاء، ومعناه اللُّزُوم «**وأبوء بذَنْبي**» أي:

(*) زيادة من نُسخ «السنن» وليست في الأصل.

(**) في نسخة على هامش الأصل: (أبوء لك بنعمتك).

(١) في «مختصره»: (٧/ ٣٣١).

(٢) في «مختصر المنذري»: «عبد الحميد»، وهو كذلك في «التقريب»: ٣٩٣١، ولكنه ثبت في أصل السماع ونُسخ أبي داود: «عبد المجيد»، كما سينبِّه عليه المنذري.

(٣) «تاريخ ابن يونس»: (١/ ٣٠٧).

(٤) «فتح الباري»: (١١/ ٩٩)، وانظر كلام الخطابي في «أعلام الحديث»: (٣/ ٢٢٣٦).

(٥) أي: في «الفتح» أيضاً: (١١/ ٩٩).

٥٠٩٨ - حَدَّثَنَا وَهْبُ بنُ بَقِيَّةَ، عَنْ خَالِدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ قُدَامَةَ بنِ أَعْيَنَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الحَسَنِ بنِ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ إِذَا أَمْسَى: **«أَمْسَيْنَا وَأَمْسَى المُلْكُ للهِ، وَالحَمْدُ للهِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ** - زَادَ فِي حَدِيثِ جَرِيرٍ: وَأَمَّا زُبَيْدٌ فَكَانَ يَقُولُ: كَانَ إِبْرَاهِيمُ بنُ

أعترفُ أيضاً. قال الخطابي[1]: معناه الإقرار به أيضاً كالأول، ولكن فيه معنى ليس في الأول، تقول العرب: باء فلانٌ بذنبه: إذا احتمَلَه كُرهاً لا يستطيع دفعه عن نفسه.

قال المنذري[2]: وأخرجه النسائي وابن ماجه[3].

[وأخرجه البخاري والنسائي][4] من حديث عبد الله بن بُريدة، عن بُشَير بن كعب، عن شدَّاد بن أَوسٍ بنحوه، وقال فيه: «سيدُ الاستغفار»[5].

وأخرجه الترمذي[6] من حديث عثمان بن ربيعة، عن شدَّاد بن أَوسٍ، وقال: حسن غريب من هذا الوجه.

(حدثنا جرير) فجريرٌ وخالدٌ كلاهما يرويان عن الحسن بن عُبيد الله.

(زاد في حديث جرير) ولفظ المنذري في «مختصر السنن»[7]: وعن عبد الله - هو ابن مسعود - أنَّ النبيَّ ﷺ كان يقول إذا أمسى: **«أمسينا وأمسى المُلك لله، والحمد لله، لا إله إلَّا الله وحدَه لا شريك له»**.

وأما زُبَيدٌ كان يقول: كان إبراهيم بن سُوَيد يقول: **«لا إله إلَّا الله وحدَه لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كلِّ شيء قدير، ربِّ أسألك خيرَ ما في هذه الليلة وخيرَ ما بعدَها، وأعوذ بك من شرِّ ما في هذه الليلة وشرِّ ما بعدَها، ربِّ أعوذُ بك من الكَسَل ومن سُوء الكُفر، ربِّ أعوذ بك من عذاب النار وعذاب القبر . . .»** إلى آخره.

---

(١) في «معالم السنن»: (٣/ ٣٢٩).
(٢) في «مختصره»: (٧/ ٣٣٢-٣٣٣).
(٣) النسائي في «الكبرى»: ١٠٢٢٧، وابن ماجه: ٣٨٧٢. وهو في «مسند أحمد»: ٢٣٠١٣، وإسناده صحيح.
(٤) ما بين معقوفين سقط من الأصل، وأثبتناه من «مختصر المنذري».
(٥) البخاري: ٦٣٠٦، والنسائي: ٥٥٢٢. وهو في «مسند أحمد»: ١٧١١١.
(٦) الترمذي: ٣٦٩٠.
(٧) «مختصر السنن»: (٧/ ٣٣٣).

سُوَيْدٍ يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ المُلْكُ، وَلَهُ الحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ

قلت: حديث جرير أخرجه مسلم[١] ما لفظه: حدثنا عثمان بن أبي شيبة: حدثنا جريرٌ، عن الحسن بن عبيد الله، عن إبراهيم بن سُوَيد، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن عبد الله قال: كان نبيُّ الله ﷺ إذا أمسى قال: «**أمسينا وأمسى المُلك لله، والحمد لله، لا إله إلَّا الله وحدَه لا شريك له**» قال: أُراه قال فيهن: «**له المُلك وله الحمد وهو على كلِّ شيءٍ قدير، ربِّ أسألك خيرَ ما في هذه الليلة وخيرَ ما بعدَها، وأعوذ بك من شرِّ ما في هذه الليلة وشرِّ ما بعدَها، ربِّ أعوذ بك من الكَسَل وسُوء الكِبَر، ربِّ أعوذ بك من عذابٍ في النار وعذابٍ في القبر**» وإذا أصبح قال ذلك أيضاً: «**أصبحنا وأصبح المُلك لله**».

ثم أخرج[٢] من طريق أبي بكر بن أبي شيبة: حدثنا حسين بن عليٍّ، عن زائدةَ، عن الحسن بن عبيد الله، عن إبراهيم بن سُوَيد، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن عبد الله قال: كان رسول الله ﷺ إذا أمسى قال: «**أمسينا وأمسى المُلك لله، والحمد لله، لا إله إلَّا الله وحدَه لا شريك له، اللهمَّ إنِّي أسألك من خيرِ هذه الليلة وخيرِ ما فيها، وأعوذ بك من شرِّها وشرِّ ما فيها، اللهمَّ إنِّي أعوذ بك من الكَسَل والهَرَم، وسُوء الكِبَر، وفتنة الدُّنيا، وعذاب القبر**». قال الحسن بن عُبيد الله: وزادني فيه زُبَيدٌ، عن إبراهيم بن سُوَيد، عن عبد الرحمن بن يزيدَ، عن عبد الله رَفَعه أنَّه قال: «**لا إله إلَّا الله وحدَه لا شريك له، له المُلك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير**».

وأخرج[٣] من طريق قتيبة بن سعيد: حدثنا عبد الواحد بن زياد، عن الحسن بن عبيد الله: حدثنا إبراهيم بن سُويد النَّخَعي: حدثنا عبد الرحمن بن يزيدَ، عن عبد الله بن مسعود قال: كان رسول الله ﷺ إذا أمسى قال: «**أمسينا وأمسى الملك لله، والحمد لله، لا إله إلَّا الله وحدَه لا شريك له**». قال الحسن: فحدثني الزُّبَيدُ أنه حفظ عن إبراهيم في هذا: «**له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، اللهمَّ أسألك خيرَ هذه الليلةِ، وأعوذ بك من شرِّ هذه الليلةِ وشرِّ ما بعدَها، اللهمَّ إنِّي أعوذ بك من الكَسَل وسُوء الكِبَر، اللهمَّ إنِّي أعوذ بك من عذابٍ في النار وعذابٍ في القبر**». انتهى.

---

(١) في «صحيحه»: ٦٩٠٨.
(٢) مسلم: ٦٩٠٩.
(٣) مسلم: ٦٩٠٧.

قَدِيرٌ - رَبِّ أَسْأَلُكَ خَيْرَ مَا فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ وَخَيْرَ مَا بَعْدَهَا، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ وَشَرِّ مَا بَعْدَهَا، رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنَ الكَسَلِ، وَمِنْ سُوءِ الكِبَرِ - أَوِ: الكُفْرِ -، رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابٍ فِي النَّارِ، وَعَذَابٍ فِي القَبْرِ»، وَإِذَا أَصْبَحَ قَالَ ذَلِكَ أَيْضاً: «أَصْبَحْنَا وَأَصْبَحَ المُلْكُ للهِ».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَاهُ شُعْبَةُ، عَنْ سَلَمَةَ بنِ كُهَيْلٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بنِ سُوَيْدٍ قَالَ: «**مِنْ سُوءِ الكِبَرِ**»، وَلَمْ يَذْكُرْ: سُوءَ الكُفْرِ.

«**من سُوء الكِبَر**» قال النووي[١]: رُوِّيناه: «الكِبر» بإسكان الباء وفتحها، فالإسكان بمعنى التعاظُم على الناس، والفتح بمعنى الهَرَم والخَرَف والرَّدِّ إلى أرذَل العُمر، كما في الحديث الآخر. قال القاضي[٢]: وهذا أظهَرُ وأشهَرُ بما قبلَه. قال: وبالفتح ذكره الهرويُّ بالوجهين، ذكره الخطابي[٣] وصوَّب الفتحَ، وتعضُده رواية النسائي[٤]: «**وسُوء العُمُر**». انتهى.

(أو: «**الكُفر**») هذا شكٌّ من الراوي، أي: من سُوء الكُفر، أي: من شرِّ ما فيه الكُفر أو الكُفران

(ولم يذكر: **سُوءَ الكُفر**) وكذلك لم يذكر هذه اللفظة بعضُ أصحاب الحسن بن عبيد الله؛ كعبد الواحد بن زياد وزائدة، بل جرير أيضاً في رواية عثمان بن أبي شيبة، وروايتهم عند مسلم[٥]، فجملة: «سوء الكبر» هي محفوظة.

قال المنذري[٦]: وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي[٧].

---

(١) في «شرحه على مسلم»: (٨/ ٢٢٧).

(٢) في «إكمال المعلم»: (٨/ ٢١٧).

(٣) في «شأن الدعاء» ص١٢٢، قال: رواه بعضهم: «من سوء الكِبْر» ساكنة الباء، من كِبْر النَّخْوة، والصواب هو الأول. أي: الفتح.

(٤) في «المجتبى»: ٥٤٨٠ و٥٤٨١ و٥٤٩٧ من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وسلف عند أبي داود برقم: **١٥٣٩**.

(٥) في «صحيحه»: ٦٩٠٧-٦٩٠٩.

(٦) في «مختصره»: (٧/ ٣٣٣).

(٧) مسلم: ٦٩٠٨، والترمذي: ٣٦٨٧، والنسائي في «الكبرى»: ٩٧٦٧. وهو في «مسند أحمد» مختصراً: ٤١٩٢.

٥٠٩٩ ـ حَدَّثَنَا حَفْصُ بنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي عَقِيلٍ، عَنْ سَابِقِ بنِ نَاجِيَةَ، عَنْ أَبِي سَلَّامٍ أَنَّهُ كَانَ فِي مَسْجِدِ حِمْصَ، فَمَرَّ بِهِ رَجُلٌ، فَقَالُوا: هَذَا خَدَمَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَامَ إِلَيْهِ فَقَالَ: حَدِّثْنِي بِحَدِيثٍ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ لَمْ يَتَدَاوَلْهُ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ الرِّجَالُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ قَالَ إِذَا أَصْبَحَ وَإِذَا أَمْسَى: رَضِينَا بِاللهِ رَبًّا، وَبِالإِسْلَامِ دِيناً، وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولاً. إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَى اللهِ أَنْ يُرْضِيَهُ».

٥١٠٠ ـ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بنُ حَسَّانَ وَإِسْمَاعِيلُ قَالَا: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بنُ بِلَالٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عَنْبَسَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ غَنَّامٍ البَيَاضِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ: اللَّهُمَّ مَا أَصْبَحَ بِي ....

(عن أبي عَقِيل) بفتح العين، واسمه هشام بن بلال (عن أبي سَلَّام) بتشديد اللام، هو ممطور الحبشيُّ.

(أنه) أي: أبو سَلَّام (كان في مسجِد حِمصَ) بكسر المهملة وسكون الميم :كُورَة بالشام (فقالوا: هذا) أي: الرجلُ (خَدَم) صيغة الماضي المعلوم (فقام) أي: أبو سَلَّام (إليه) أي: إلى الرجل (فقال) أي: أبو سَلَّام (لم يَتداوَلْهُ بينك وبينَه الرِّجال) في «الصراح»: تداولته الأيدي: أخذَتْه هذه مَرَّة وهذه مَرَّة. والمعنى: لم يكن بينك وبينه ﷺ واسطة الرِّجال «رضينا بالله ربًّا» تمييز، وهو يشمَل الرِّضا بالأحكام الشرعية والقضايا الكَونية «إلَّا كان حقًّا على الله» هو خبر (كان) «أن يُرْضِيَه» أي: يُعطيَه ثواباً جزيلاً حتى يَرضَى، وهو اسم (كان).

قال المنذري[1]: وأخرجه النسائي[2].

(عبد الله بن غَنَّام) بتشديد النُّون.

«ما أصبح بي» أي: حصل لي في الصَّباح. قاله القاري[3].

وقيل: أي: ما أصبحَ مُتَّصلاً بي.

---

(١) في «مختصره»: (٧/ ٣٣٤).

(٢) النسائي في «الكبرى»: ١٠٣٢٤. وهو في «مسند أحمد»: ١٨٩٦٧، وهو صحيح لغيره.

(٣) في «مرقاة المفاتيح»: (٤/ ١٦٧٠).

مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنْكَ وَحْدَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، فَلَكَ الحَمْدُ وَلَكَ الشُّكْرُ. فَقَدْ أَدَّى شُكْرَ يَوْمِهِ، وَمَنْ قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ حِينَ يُمْسِي، فَقَدْ أَدَّى شُكْرَ لَيْلَتِهِ».

٥١٠١ ـ حَدَّثَنَا يَحْيَى بنُ مُوسَى البَلْخِيُّ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح). وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بنُ أَبِي شَيْبَةَ ـ المَعْنَى ـ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ـ المَعْنَى ـ قَالَا: حَدَّثَنَا عُبَادَةُ بنُ مُسْلِمٍ الفَزَارِيُّ، عَنْ جُبَيْرِ بنِ أَبِي سُلَيْمَانَ بنِ جُبَيْرِ بنِ مُطْعِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ **ابْنَ عُمَرَ** يَقُولُ: لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَدَعُ هَؤُلَاءِ الدَّعَوَاتِ حِينَ يُمْسِي وَحِينَ يُصْبِحُ: **«اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ العَافِيَةَ(*) فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ العَفْوَ وَالعَافِيَةَ فِي دِينِي وَدُنْيَايَ وَأَهْلِي وَمَالِي، اللَّهُمَّ اسْتُرْ عَوْرَتِي** ـ وَقَالَ عُثْمَانُ: **عَوْرَاتِي ـ وَآمِنْ رَوْعَاتِي،** ....

«من نِعمةٍ» دُنيَوية أو أُخروِيَّة «فمنك» أي: حاصلٌ منك «وحدَك» حالٌ من الضمير المتَّصل في (منك) «ومَن قال مِثلَ ذلك حين يُمسِي» لكن يقول: أمسى، بدل: أصبَح «فقد أدَّى شُكرَ ليلته» هذا يدل على أنَّ الشُّكر هو الاعتراف بالمُنعِم الحقيقيِّ، ورؤية كلِّ النِّعَم دَقيقِها وجَليلِها منه، وكمالُه أن يقوم بحقِّ النِّعَم ويصرفَها في مَرْضاة المُنعِم.

قال المنذري(١): وأخرجه النسائي(٢).

وغَنَّام، بفتح الغين المعجمة وتشديد النُّون وفتحها وبعد الألف ميم. والبَيَاضيُّ منسوبٌ إلى بَيَاضة؛ بطن من الأنصار.

وقال ابن أبي حاتم(٣): عبد الله بن عَنْبسة، وروى عن ابن غَنَّام، ويقال: عن ابن عباس، وقال أيضاً: سُئل أبو زرعة فقال: مدنيٌّ لا أعرفُه إلَّا في هذا الحديث، يعني حديث النبي ﷺ: «من قال إذا أصبح».

(لم يكن رسول الله ﷺ يدع) أي: يَتركُ «اللهم إني أسألك العافية» أي: السلامة من الآفات «اللهمَّ إنِّي أسألك العفوَ» أي: التجاوُزَ عن الذُّنوب «اللهمَّ استُر عَوْرتي» هي سَوْءة الإنسان وكلُّ ما يُستحيَا منه (وقال عثمان: «عَوْراتي») أي: بصيغة الجَمع «وآمِن رَوْعاتي» أي: مَخُوفاتي.

(*) في نسخة على هامش الأصل: (أسألك العفو والعافية).

(١) في «مختصره»: (٧/ ٣٣٤).

(٢) النسائي في «الكبرى»: ٩٧٥٠، وإسناده ضعيف. (٣) في «الجرح والتعديل»: (٥/ ١٣٢-١٣٣).

اللَّهُمَّ احْفَظْنِي مِنْ بَيْنِ يَدَيَّ وَمِنْ خَلْفِي، وَعَنْ يَمِينِي، وَعَنْ شِمَالِي، وَمِنْ فَوْقِي، وَأَعُوذُ بِعَظَمَتِكَ أَنْ أُغْتَالَ مِنْ تَحْتِي».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: قَالَ وَكِيعٌ: يَعْنِي الخَسْفَ.

٥١٠٢ ـ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرٌو أَنَّ سَالِماً الفَرَّاءَ حَدَّثَهُ أَنَّ عَبْدَ الحَمِيدِ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ حَدَّثَهُ أَنَّ أُمَّهُ حَدَّثَتْهُ ـ وَكَانَتْ تَخْدُمُ بَعْضَ بَنَاتِ النَّبِيِّ ﷺ ـ أَنَّ بِنْتَ النَّبِيِّ ﷺ حَدَّثَتْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُعَلِّمُهَا فَيَقُولُ: «**قُولِي حِينَ تُصْبِحِينَ: سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ، لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ،** ....

والرَّوْعة: الفَزْعة «**اللهمَّ احفَظني**» أي: ادفَع البلاءَ عنِّي «**من بين يَديَّ**» أي: أمامي «**أن أُغتال**» بصيغة المجهول، أي: أُوخَذَ بَغْتةً وأُهلَك غَفْلةً.

(**قال وكيع: يعني الخَسْفَ**) أي: يريد النبيُّ ﷺ بالاغتيال من الجهة التحتانية: الخسفَ. قال في «القاموس»[1]: خَسَفَ اللهُ بفلانٍ الأرضَ: غَيَّبه فيها.

قال الطِّيبيُّ[2]: عمَّ الجهاتِ؛ لأنَّ الآفاتِ منها، وبالَغ في جهة السُّفْل لرَداءة الآفة.

قال المنذري[3]: وأخرجه النسائي وابن ماجه[4].

(**أنَّ أُمَّه**) قال الحافظ[5]: أُمُّ عبد الحميد لم أقف على اسمها (**وكانت**) أي: أمُّ عبد الحميد (**فيقول**) الفاء عاطفة، ويحتمل أن تكون تفسيرية «**سبحان الله**» هو عَلَمٌ للتسبيح منصوبٌ على المصدرية، تقديره: سبَّحتُ اللهَ سُبْحاناً، ولا يُستَعمل غالباً إلَّا مُضافاً. ومعنى التسبيح: تنزيهُ الله عمَّا لا يليقُ به من كلِّ نَقْصٍ «**وبحمده**» قيل: الواو للحال، والتقدير: أُسبِّحُ الله ملتبساً بحمدي له

---

(١) «القاموس المحيط»: (خسف).

(٢) هكذا نقله عنه القاري في «المرقاة»: (٤/ ٤٦٦٤)، وعبارة الطيبي في «شرح المشكاة»: (٦/ ١٨٨١-١٨٨٢): «استوعَب الجِهات السِّت بحذافيرها؛ لأنَّ ما يلحَقُ الإنسان من نَكْبة وفتنة، فإنه يَحِيقُ به، ويَصِل إليه من إحدى هذه الجهات».

(٣) في «مختصره»: (٧/ ٣٣٤).

(٤) النسائي في «المجتبى» مختصراً: ٥٥٢٩، و في «الكبرى» بتمامه: ١٠٣٢٥، وابن ماجه: ٣٨٧١. وهو في «مسند أحمد»: ٤٧٨٥، وإسناده صحيح.

(٥) في «التقريب»: ٨٨٢٢، وفيه: «أم عبد الحميد، عن بعض بنات النبي ﷺ، لم أقف على تعيينها، وكلهنَّ صحابيات».

مَا شَاءَ اللهُ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ، أَعْلَمُ أَنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَأَنَّ اللهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْماً. فَإِنَّهُ مَنْ قَالَهُنَّ حِينَ يُصْبِحُ حُفِظَ حَتَّى يُمْسِيَ، وَمَنْ قَالَهُنَّ حِينَ يُمْسِي حُفِظَ حَتَّى يُصْبِحَ».

٥١٠٣ ـ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ سَعِيدٍ الهَمْدَانِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا (ح). وَحَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي اللَّيْثُ، عَنْ سَعِيدِ بنِ بَشِيرٍ النَّجَّارِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ البَيْلَمَانِيِّ ـ قَالَ الرَّبِيعُ: ابْنُ البَيْلَمَانِيِّ ـ عَنْ أَبِيهِ، عَنِ **ابْنِ عَبَّاسٍ**، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ**: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴿١٧﴾ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَعَشِيًّا..............................

من أجل توفيقه. وقيل: عاطفة، والتقدير: أُسبِّح الله وألتبسُ بحمده «**ما شاء الله**» أي: وُجُودَه «**كان**» أي: وجد «**وما لم يشأ لم يكن**» أي: لم يُوجَد «**أعلمُ**» أي: أعتَقدُ «**أنَّ الله على كلِّ شيء قدير، وأنَّ الله قد أحاط بكلِّ شيء عِلماً**» قال الطيبي[١]: هذان الوصفان - أعني القُدرةَ الشاملةَ والعِلمَ الكاملَ - هما عُمدة أصول الدِّين، وبهما يتمُّ إثبات الحَشْر والنَّشْر، ورَدُّ الملاحِدة في إنكارهم البعثَ وحشرَ الأجساد «**فإنه**» أي: الشأن «**حُفِظَ**» بصيغة المجهول، أي: من البلايا والخطايا.

قال المنذري[٢]: وأخرجه النسائي[٣]. أمُّه مجهولة[٤].

(**البَيْلَماني**) بفتح الموحَّدة واللَّام، بينهما تحتانية ساكنة (**قال الرَّبيع**) هو ابن سليمان (**ابن البَيْلَماني**) أي: بحذف اسم أبيه عبد الرحمن.

«﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ﴾» أي: نَزِّهوه عمَّا لا يليق بعَظَمتِه، وقيل: معناه: صَلُّوا «﴿حِينَ تُمْسُونَ﴾» أي: تدخُلون في المساء، وهو وقتُ المغرب والعِشاء «﴿وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴿١٧﴾﴾» أي: تدخلون في الصباح «﴿وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾» اعتراضٌ، ومعناه: يَحمدُه أهلُهما «﴿وَعَشِيًّا﴾» عطفٌ على

---

(١) في «شرح المشكاة»: (٦/ ١٨٧٩).
(٢) في «مختصره»: (٧/ ٣٣٥).
(٣) النسائي في «الكبرى»: ٩٧٥٦، وإسناده ضعيف.
(٤) في الأصل: «مجهول»، والمثبت من «مختصر المنذري».

وَحِينَ تُظۡهِرُونَ﴾ إِلَى: ﴿وَكَذَٰلِكَ تُخۡرَجُونَ﴾ [الروم: ١٧ ـ ١٩] أَدْرَكَ مَا فَاتَهُ فِي يَوْمِهِ ذَلِكَ، وَمَنْ قَالَهُنَّ حِينَ يُمْسِي أَدْرَكَ مَا فَاتَهُ فِي لَيْلَتِهِ». قَالَ الرَّبِيعُ: عَنِ اللَّيْثِ.

٥١٠٤ ـ حَدَّثَنَا مُوسَى بنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ وَوُهَيْبٌ ـ نَحْوَهُ ـ عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَائِشٍ ـ وَقَالَ حَمَّادٌ: عَنْ أَبِي عَيَّاشٍ ـ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: . . . .

(حين) وأريدَ به وقتُ العصر «﴿وَحِينَ تُظۡهِرُونَ ١٨﴾» أي: تدخلون في الظهيرة، وهو وقت الظُّهر (إلى: «﴿وَكَذَٰلِكَ تُخۡرَجُونَ ١٩﴾») أي: إلى قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ تُخۡرَجُونَ ١٩﴾، وهذا اقتصارٌ من الراوي، وتمامُه: ﴿يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَيُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتَ مِنَ ٱلۡحَيِّ وَيُحۡيِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَاۚ وَكَذَٰلِكَ تُخۡرَجُونَ ١٩﴾.

في «معالم التنزيل»[1]: قال نافع بنُ الأزرَق لابن عباسٍ: هل تجدُ الصلوات الخمس في القرآن؟ قال: نعم، وقرأ هاتين الآيتين، وقال: جَمعت الآيةُ الصلواتِ الخمسَ ومواقيتَها. انتهى.

واختار الطِّيبي[2] عمومَ معنى التسبيح الذي هو مُطلَق التنزيه، فإنه المعنى الحقيقيُّ الأَوْلَى من المعنى المَجازيِّ، من إطلاق الجُزء وإرادة الكُلِّ، مع أنَّ العبرة بعُموم اللَّفظ لا بخُصوص السبب.

«**أدرك ما فاته**» أي: من الخير، أي: حصل له ثواب ما فاته من وِرْدٍ وخير، وهو جواب الشَّرط «**ومَن قالهنَّ**» أي: تلك الكلمات أو الآيات.

(**قال الربيع: عن الليث**) وأمَّا أحمد بن سعيد فقال: أخبرني الليث، كما مَرَّ.

قال المنذري[3]: في إسناده محمد بن عبد الرحمن البَيْلَماني عن أبيه، وكلاهما لا يُحتَجُّ به.

(**ووُهَيب نحوَه**) أي: نحوَ حديث حمَّاد (**عن ابن أبي عائِشٍ**) قال المزي في «الأطراف»[4]: أبو عيَّاش، ويقال: ابن أبي عيَّاش، ويقال: ابن أبي عائش، عن النبيِّ ﷺ، ويقال: إنه الزُّرَقي، حديث: «من قال إذا أصبَح . . . إلخ»، أخرجه أبو داود في الأدب، عن موسى، عن حمَّاد

---

(١) «معالم التنزيل» للبغوي: (٦/ ٢٦٤)، والأثر أخرجه الطبري في «تفسيره»: (١٨/ ٤٧٤)، والطبراني في «الكبير»: ١٠٥٩٦، والحاكم: (٢/ ٤١٠).

(٢) كما نقله عنه القاري في «المرقاة»: (٤/ ١٦٦٢)، ولم يظهر لنا هذا المعنى من كلام الطِّيبي في «شرح المشكاة»: (٦/ ١٨٧٩-١٨٨٠) عند هذا الحديث، والله أعلم.

(٣) في «مختصره»: (٧/ ٣٣٥).

(٤) «تحفة الأشراف»: ١٢٠٧٦.

«مَنْ قَالَ إِذَا أَصْبَحَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ المُلْكُ، وَلَهُ الحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ. كَانَ لَهُ عَدْلُ رَقَبَةٍ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ، وَكُتِبَ لَهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ، وَحُطَّ عَنْهُ عَشْرُ سَيِّئَاتٍ، وَرُفِعَ لَهُ عَشْرُ دَرَجَاتٍ، وَكَانَ فِي حِرْزٍ مِنَ الشَّيْطَانِ حَتَّى يُمْسِيَ، وَإِنْ قَالَهَا إِذَا أَمْسَى كَانَ لَهُ مِثْلُ ذَلِكَ حَتَّى يُصْبِحَ».

قَالَ فِي حَدِيثِ حَمَّادٍ: فَرَأَى رَجُلٌ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِيمَا يَرَى النَّائِمُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ أَبَا عَيَّاشٍ يُحَدِّثُ عَنْكَ بِكَذَا وَكَذَا، قَالَ: «صَدَقَ أَبُو عَيَّاشٍ».

ووُهَيب، كلاهما عن سُهَيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن ابن أبي عيَّاش، وقال حمَّاد: عن أبي عيَّاش. وأخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة»[(١)] عن إبراهيم بن يعقوب، عن الحسن بن موسى، عن حمَّاد بن سلمة، عن سُهَيل، عن أبيه، عن أبي عيَّاش الزُّرقي. وأخرجه ابن ماجه[(٢)] في الدعاء نحوَه. انتهى.

قال الحافظ في «الإصابة»[(٣)]: أبو عيَّاش، وقيل: ابن عيَّاش، وقيل: ابن أبي عيَّاش، روى عن النبيِّ ﷺ: «مَن قال إذا أصبح: لا إله إلَّا الله . . .» الحديثَ، من رواية سُهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عنه، أخرج حديثه أبو داود والنسائي وابن ماجه، وفي بعض طُرقه: سُهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن ابن أبي عيَّاش، وفي بعض طُرقه: عن أبي عيَّاش الزُّرَقي. فقيل: هو زيد بن الصامت أبو عيَّاش الزُّرَقي. وعلى ذلك جرى أبو أحمد الحاكم، والذي يَظهَر أنه غيرُه. ووقع في «الكُنَى»[(٤)] لأبي بِشر الدُّولابيِّ: أبو عيَّاش الزُّرقي، روى عنه زيد بن أسلَم حديثَ: «مَن قال إذا أصبح . . . إلخ». انتهى.

«مَن قال» شرطية «إذا أصبح» ظرفية «كان له» جواب الشرط «عَدْلُ رَقَبة» أي: مِثْل عِتْقِها، وهو بفتح العين وكسرها بمعنى المِثْل. وقيل: بالفتح: المِثْل من غير الجِنْس، وبالكسر من الجِنْس، وقيل بالعكس «من وَلَد إسماعيل» صفة رَقَبة، وهو بفتح الواو واللام، وبضمٍّ وسكونٍ، أي: أولاده، والتخصيص لأنهم أشرفُ مَن سُبِيَ «وكُتب» أي: أُثبِت مع هذا «وحُطَّ» أي: وُضِع ومُحيَ «وكان في حِرزٍ» أي: حِفظٍ وصَوْنٍ «كان له مِثلُ ذلك» أي: ما ذُكر من الجزاء (فرأى رجلٌ) قال

---

(١) «عمل اليوم والليلة»: ٢٧، وهو في «الكبرى»: ٩٧٧١.

(٢) في «سننه»: ٣٨٦٧.

(٣) «الإصابة»: (٧/ ٢٤٥).

(٤) «الكنى والأسماء»: (١/ ١٣٧).

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَاهُ إِسْمَاعِيلُ بنُ جَعْفَرٍ وَمُوسَى الزَّمْعِيُّ وَعَبْدُ اللهِ بنُ جَعْفَرٍ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَائِشٍ.

٥١٠٥ ـ حَدَّثَنَا عَمْرُو بنُ عُثْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ، عَنْ مُسْلِمٍ ـ يَعْنِي ابْنَ زِيَادٍ ـ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بنَ مَالِكٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَصْبَحْتُ أُشْهِدُكَ وَأُشْهِدُ حَمَلَةَ عَرْشِكَ وَمَلَائِكَتَكَ وَجَمِيعَ خَلْقِكَ أَنَّكَ أَنْتَ اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ وَحْدَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، وَأَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ. إِلَّا غَفَرَ اللهُ لَهُ مَا أَصَابَ فِي يَوْمِهِ ذَلِكَ مِنْ ذَنْبٍ، وَإِنْ قَالَهَا حِينَ يُمْسِي غُفِرَ لَهُ مَا أَصَابَ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ»**.

القاري[١]: ذكر استظهاراً لا دليلاً عليه؛ للإجماع على أنَّ رُؤية المَنام لا يُعمَل بها.

(قال أبو داود: رواه إسماعيل . . . إلخ) قال المنذري[٢]: وقال أبو بكر الخطيب: عند القاضي - يعني أبا عمر الهاشميَّ شيخَه[٣] -: عن أبي عائشٍ، وكذا عند غيره.

وأخرجه النسائي وابن ماجه[٤]، وفي حديثهما: عن أبي عيَّاش الزُّرَقي، وأبو عيَّاش الأنصاري الزُّرَقي اسمه زيد بن الصامت، وقيل غير ذلك، وهو بفتح العين المهملة وتشديد الياء آخر الحروف وفتحها وبعد الألف شين معجمة، وذكره أبو أحمد الكَرابِيسي في كتاب «الكُنَى» وقال: له صحبة من النبيِّ ﷺ، وليس حديثُه من وجهٍ صحيحٍ، وذَكَرَ له هذا الحديث.

«إلَّا غفر الله له» قال القاري[٥]: استثناء مفرَّغ مما هو جوابٌ محذوفٌ للشرط المذكور، أي: الذي قال فيه ذلك الذِّكر، تقديره: ما قال قائلٌ هذا الدعاءَ إلَّا غَفَر الله له، أو يُقدَّر نفيٌ، أي: مَن قال ذلك لم يحصُل له شيءٌ من الأحوال إلَّا هذه الحالةُ العظيمةُ من المغفرة الجسيمة.

«من ذَنْبٍ» أي أيِّ ذنبٍ كان، واستثني الكبائر، وكذا ما يتعلَّق بحقوق العِباد، والإطلاق للترغيب، مع أنَّ الله يغفِر ما دون الشِّرك لمن يشاء.

---

(١) في «مرقاة المفاتيح»: (٤/ ١٦٦٢).

(٢) في «مختصره»: (٧/ ٣٣٧-٣٣٨).

(٣) في الأصل: «عن شيخه»، وهو خطأ، فإنَّ القاضي أبا عمر الهاشمي - وهو القاسم بن جعفر البصري - هو شيخُ أبي بكر الخطيب. وله ترجمة في «سير أعلام النبلاء»: (١٧/ ٢٢٥-٢٢٦).

(٤) النسائي في «الكبرى»: ٩٧٧١، وابن ماجه: ٣٨٦٧. وهو في «مسند أحمد»: ١٦٥٨٣، وإسناده صحيح.

(٥) في «مرقاة المفاتيح»: (٤/ ١٦٦٥).

٥١٠٦ ـ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بنُ إِبْرَاهِيمَ أَبُو النَّضْرِ الدِّمَشْقِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ شُعَيْبٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَعِيدٍ الفِلَسْطِينِيُّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ حَسَّانَ، عَنِ الحَارِثِ بنِ مُسْلِمٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِيهِ مُسْلِمِ بنِ الحَارِثِ التَّمِيمِيِّ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ أَسَرَّ إِلَيْهِ، فَقَالَ: «إِذَا انْصَرَفْتَ مِنْ صَلَاةِ المَغْرِبِ فَقُلْ: اللَّهُمَّ أَجِرْنِي مِنَ النَّارِ. . . . .

والحديث ليس من رواية اللؤلؤي، ولذا لم يذكره المنذري، وقال المزي[(١)]: حديث: «مَن قال حين يُصبِح . . . إلخ»، أخرجه أبو داود في الأدب عن عمرو بن عثمان، وأخرجه الترمذي[(٢)] في الدعوات عن عبد الله بن عبد الرحمن الدارِميّ، عن حَيْوة بن شُرَيح الحِمصي، وأخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة»[(٣)] عن إسحاق بن إبراهيم وعمرو بن عثمان وكثير بن عبيد، أربعتهم عن بقيَّة بن الوليد، عن مسلم بن زياد الشامي مولى ميمونة زوج النبي ﷺ، عن أنس، وحديث أبي داود في رواية أبي بكر بن داسَه عنه، ولم يذكُره أبو القاسم. انتهى.

(الفِلَسطِينيُّ) بكسر فاءٍ وفتح لام وسكون سينٍ مهملة وكسر طاءٍ مهملة وبمثناة تحتية، فنُون: نسبة إلى فلسطين. كذا في «المغني».

وفي «القاموس»[(٤)]: فِلَسطُون وفِلَسطِين، وقد يُفتَح فاؤهما، كُورَة بالشَّام، وقرية بالعِراق.

(عبد الرحمن بن حسان) بدل من (أبي سعيد).

(أنه أَسَرَّ) من الإسرار (إليه) أي: إلى مسلم بن الحارث، والمعنى: تكلم ﷺ معه خُفيَةً «إذا انصرفتَ» أي: فرغتَ «اللهمَّ أجِرْني من النار» أجِرْني: أمرٌ من الإجارة، من باب الإفعال، من الجَوْر، معناه: أمِّنِّي وأعِذْني وأنقِذْني وخَلِّصني من النار. قال في «لسان العرب»[(٥)]: وفي التنزيل العزيز: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، قال الزجَّاج: المعنى: إن طلب أحدٌ من أهل الحَرْب أن تُجيرَه من القَتْل إلى أن يسمع كلامَ الله، فأجِرْه، أي: أمِّنْهُ. قال أبو الهيثم: الجارُ والمُجير والمُعِيذ واحدٌ، ومَن عاذَ بالله استَجارَ، أي: به، أجارَه الله، وأجارَه الله من العذاب: أنقَذَه. انتهى ملخصاً.

---

(١) في «تحفة الأشراف»: ١٥٨٧.
(٢) في «جامعه»: ٣٨٠٧.
(٣) برقم: ٩ و١٠، وهو في «الكبرى»: ٩٧٥٣ و٩٧٥٤.
(٤) «القاموس المحيط»: (فلسط).
(٥) «لسان العرب»: (جور).

سَبْعَ مَرَّاتٍ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ ذَلِكَ، ثُمَّ مِتَّ فِي لَيْلَتِكَ كُتِبَ لَكَ جِوَارٌ[*] مِنْهَا، وَإِذَا صَلَّيْتَ الصُّبْحَ فَقُلْ كَذَلِكَ، فَإِنَّكَ إِنْ مِتَّ فِي[**] يَوْمِكَ كُتِبَ لَكَ جِوَارٌ مِنْهَا». أَخْبَرَنِي أَبُو سَعِيدٍ

وأما في قوله ﷺ: «**اللهمَّ آجِرْني[1] في مصيبتي**»[2]، فآجَر ها هنا أمرٌ من الإيجار، من باب الإفعال، من الأجر، وأيضاً يُروَى فيه: أُجُرْني، بسكون الهمزة وضمِّ الجيم، من باب نصر ينصُر، من الأجر، وعلى كلتا الروايتين معنى واحدٌ، أي: أعطِني أجراً وثواباً في مصيبتي.

قال في «اللسان»[3]: وفي حديث أم سلمة: «**آجَرَني اللهُ في مصيبتي وأخلف لي خيراً منها**»، آجَرَه يُؤْجِره: إذا أثابَه وأعطاه الأجرَ والجزاءَ، وكذلك: أجَرَه يأجُرُه ويأجِرُه، والأمر منهما: آجِرْني وأُجُرْني وأجِرْني. انتهى.

وفي «مجمع البحار»[4]: «**آجِرْني في مصيبتي**» آجَرَه يُؤجِره: إذا أثابه وأعطاه الأجرَ والجزاءَ، وكذا أَجَرَه يأجُرُه، و«أُجُرني في مصيبتي» بسكون الهمزة وضمِّ الجيم إن كان ثلاثيًّا، وإلَّا فبفَتحِ همزةٍ ممدودةٍ وبكسر الجيم من آجَرَه اللهُ: أعطاه جزاءَ صبرِه، وهو بالقصر أكثر. انتهى.

وفي «النهاية»[5]: آجَرَه يُؤجِرُه: إذا أثابه وأعطاه الأجرَ والجزاءَ، وكذلك: أجَرَه يَأجُره، والأمر منهما: آجِرْني وأُجُرْني. انتهى.

«**سبعَ مرَّات**» ظرف لـ (قُلْ) أي: كَرِّر ذلك سبعَ مرَّات «**فإنك إذا قلتَ ذلك**» أي: الدعاءَ المذكورَ سبعاً «**ثم متَّ**» بالضم والكسر «**كُتب لك جِوَارٌ**» بكسر الجيم وإهمال الراء، وفي بعض النُّسَخ بفتح الجيم وإعجام الزاي، أي: أمانٌ وخَلاصٌ.

قال في «المرقاة»[6]: والجواز في الأصل: البراءةُ التي تكون مع الرَّجل في الطريق، حتى لا يمنعه أحدٌ من المرور، وحينئذ فلا يدفعه إلَّا تَحِلَّةُ القَسَم. انتهى.

«**منها**» أي: من النار.

(*) في نسخة على هامش الأصل: (جَوَازٌ).

(**) في نسخة على هامش الأصل: (من).

(١) في رواية أحمد ومسلم: «أُجُرْني».

(٢) أخرجه أحمد: ٢٦٦٣٥، ومسلم: ٢١٢٦، من حديث أم سلمة رضي الله عنها.

(٣) «لسان العرب»: (أجر).

(٤) «مجمع بحار الأنوار»: (١/ ٢٣-٢٤).

(٥) «النهاية»: (أجر).

(٦) «مرقاة المفاتيح»: (٤/ ١٦٦٣).

عَنِ الحَارِثِ أَنَّهُ قَالَ: أَسَرَّهَا إِلَيْنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، نَحْنُ نَخُصُّ إِخْوَانَنَا بِهَا.

٥١٠٧ ـ حَدَّثَنَا عَمْرُو بنُ عُثْمَانَ الحِمْصِيُّ وَمُؤَمَّلُ بنُ الفَضْلِ الحَرَّانِيُّ وَعَلِيُّ بنُ سَهْلٍ الرَّمْلِيُّ وَمُحَمَّدُ بنُ مُصَفًّى الحِمْصِيُّ قَالُوا: حَدَّثَنَا الوَلِيدُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ حَسَّانَ الكِنَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي مُسْلِمُ بنُ الحَارِثِ بنِ مُسْلِمٍ التَّمِيمِيُّ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ، نَحْوَهُ، إِلَى قَوْلِهِ: «جِوَارٌ مِنْهَا» إِلَّا أَنَّهُ قَالَ فِيهِمَا: «قَبْلَ أَنْ تُكَلِّمَ(*) أَحَداً». قَالَ عَلِيُّ بنُ سَهْلٍ فِيهِ: إِنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ، وَقَالَ عَلِيٌّ وَابْنُ المُصَفَّى: قَالَ: بَعَثَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي سَرِيَّةٍ، فَلَمَّا بَلَغْنَا المُغَارَ، اسْتَحْثَثْتُ فَرَسِي، فَسَبَقْتُ أَصْحَابِي، وَتَلَقَّانِي الحَيُّ بِالرَّنِينِ، فَقُلْتُ لَهُمْ: قُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ تُحْرَزُوا، ....

(أسَرَّها) أي: الكلمات المذكورة (نحن نخصُّ إخوانَنا بها) وفي بعض النُّسخ: «فنحن» بالفاء، وهو الأولى، وكأنه فَهِمَ أنَّ الإسرارَ كان تخصيصاً منه له.

والحديث سكت عنه المنذري.

(الحِمصِي) بكسر المهملتين (ومؤمَّل) بوزن محمَّد (ابن الفضل الحَرَّاني) بفتح المهملة وشدَّة الراء (الرَّمْلي) بفتح الراء وسكون الميم نسبةً إلى رَمْلة؛ مدينة من فِلَسطين.

(قال، نحوَه) أي: نحوَ الحديث السابق (إلى قوله: «جِوارٌ منها») أي: بدون ذِكر قوله: أخبرني أبو سعيد . . . إلخ (إلَّا أنه قال) أي: الوليد (فيهما) أي: في الجُملتين من الحديث، إحداهما: «إذا انصرفتَ من صلاة المغرب . . . إلخ»، وثانيتهما: «إذا صليتَ الصُّبح . . . إلخ» «قبل أن تُكلِّم أحداً» الظاهر أنَّ هذه الزيادة بعد قوله: فقل، والله تعالى أعلم.

(قال عليُّ بن سَهْل فيه: إنَّ أباه حدَّثه) أي: مكان: عن أبيه (وقال عليٌّ وابنُ المُصفَّى) أي: ذكرا قبل بيان الحديث هذه القصةَ المذكورةَ بقوله: بعثنا، إلى قوله: ودفعه إليَّ، ثم بعد ذِكر هذه القصة بيَّنا الحديث (في سَرِيَّة) السَّرِيَّة: طائفةٌ من جيشٍ أقصاها أربع مئة، تُبعَث إلى العدوِّ، سُمُّوا به لأنَّهم يكونون خلاصةَ العَسكَر وخِيارَهم، من الشيء السَّرِي، أي: النفِيس (فلمَّا بلغْنا المُغَارَ) بالضمِّ: الغارةَ ومَوضعَها (استحثَثْتُ) استفعال من الحَثِّ (وتلقَّاني الحيُّ) أي: الذين سِرنا إليهم (بالرَّنين) أي: بالصَّوت والصِّياح، ففي «القاموس»(1): الرَّنَّة: الصوت، رَنَّ يَرِنُّ: صاحَ (تُحْرَزُوا)

(*) في نسخة على هامش الأصل: (يُكلِّم).

(1) «القاموس المحيط»: (رنن).

فَقَالُوهَا، فَلامَنِي أَصْحَابِي، فَقَالُوا: أَحَرَمْتَنَا الغَنِيمَةَ؟ فَلَمَّا قَدِمُوا(*) عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ أَخْبَرُوهُ بِالَّذِي صَنَعْتُ، فَدَعَانِي، فَحَسَّنَ لِي مَا صَنَعْتُ، وَقَالَ: «**أَمَا إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ كَتَبَ لَكَ مِنْ كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ كَذَا وَكَذَا**». قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فَأَنَا نَسِيتُ الثَّوَابَ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَمَا إِنِّي سَأَكْتُبُ لَكَ بِالوَصَاةِ بَعْدِي**». قَالَ: فَفَعَلَ، وَخَتَمَ عَلَيْهِ، وَدَفَعَهُ إِلَيَّ، وَقَالَ لِي، ثُمَّ ذَكَرَ مَعْنَاهُمْ، وَقَالَ ابْنُ المُصَفَّى: قَالَ: سَمِعْتُ الحَارِثَ بنَ مُسْلِمِ بنِ الحَارِثِ التَّمِيمِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ.

من الحِرْز، أي: تُحفَظُوا، وهو جواب: (قولوا) (**فقالوها**) أي: كلمة: لا إله إلَّا الله (**فقالوا**) أي: أصحابي (**فحَسَّن لي**) من التحسين (**كذا وكذا**) أي: من الثواب (**قال عبد الرحمن**) هو ابن حَسَّان «**أمَا**» بالتخفيف حرف التنبيه «**بالوَصَاةِ**» اسم التوصية، كصَلَاة وسَلَام اسم التَّصْلِيَة والتسليم (**ففعَل**) أي: النبيُّ ﷺ، أي: كتب لي الوَصَاة (**وختَم عليه**) أي: على المكتوب (**ثم ذكر معناهم**) أي: معنى حديثهم.

(**قال ابن المُصَفَّى: قال: سمعتُ الحارث بن مسلم بن الحارث . . . إلخ**) وأمَّا غيرُه فقال: مسلم بن الحارث بن مسلم.

قال المنذري(١): قيل فيه: مسلم بن الحارث، وقيل: الحارث بن مسلم بن الحارث كما تقدَّم، وصحَّح غيرُ واحد أنه مسلم بن الحارث.

وسئل أبو زرعة الرازي عن مسلم بن الحارث بن مسلم فقال: الصحيح الحارثُ بن مسلم بن الحارث عن أبيه(٢).

وقال أبو حاتم الرازي(٣): الحارث بن مسلم تابعيٌّ.

وقيل للدارقطني: مسلم بن الحارث التميمي عن أبيه عن النبيِّ ﷺ؟ قال: مسلم مجهول، لا يحدِّث عن أبيه إلَّا هو(٤).

(*) في نسخة على هامش الأصل: (قَدِمْنَا).

(١) في «مختصره»: (٧/ ٣٤٠).

(٢) انظر «الجرح والتعديل»: (٣/ ٨٨).

(٣) في «الجرح والتعديل»: (٣/ ٨٨).

(٤) انظر «سؤالات البرقاني للدارقطني»: ٤٩٠. قلنا: وأخرجه النسائي في «الكبرى» مختصراً: ٩٨٥٩، وأحمد: ١٨٠٥٤.

٥١٠٨ ـ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بنُ مُحَمَّدٍ الدِّمَشْقِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ بنُ مُسْلِمٍ الدِّمَشْقِيُّ ـ وَكَانَ مِنْ ثِقَاتِ المُسْلِمِينَ مِنَ المُتَعَبِّدِينَ ـ قَالَ: حَدَّثَنَا مُدْرِكُ بنُ سَعْدٍ ـ قَالَ يَزِيدُ: شَيْخٌ ثِقَةٌ ـ عَنْ يُونُسَ بنِ مَيْسَرَةَ بنِ حَلْبَسٍ، عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ(*) رضي الله عنه قَالَ: مَنْ قَالَ إِذَا أَصْبَحَ وَإِذَا أَمْسَى: حَسْبِيَ اللهُ، لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ، وَهُوَ رَبُّ العَرْشِ العَظِيمِ. سَبْعَ مَرَّاتٍ، كَفَاهُ اللهُ مَا أَهَمَّهُ(**)، صَادِقاً كَانَ بِهَا أَوْ كَاذِباً.

٥١٠٩ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ المُصَفَّى قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ أَبِي أَسِيدٍ البَرَّادِ، عَنْ مُعَاذِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ خُبَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: خَرَجْنَا فِي لَيْلَةِ مَطَرٍ وَظُلْمَةٍ شَدِيدَةٍ نَطْلُبُ رَسُولَ اللهِ ﷺ لِيُصَلِّيَ لَنَا، فَأَدْرَكْنَاهُ، فَقَالَ(***): «قُلْ»، فَلَمْ أَقُلْ شَيْئاً، ثُمَّ قَالَ: «قُلْ»، فَلَمْ أَقُلْ شَيْئاً، ثُمَّ قَالَ: «قُلْ»، فَقُلْتُ: مَا أَقُولُ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ....

(حدثنا يزيد بن محمد الدِّمشقي . . . إلخ) هذا الحديث ليس في عامَّة النُّسَخ الحاضِرة، وإنما هو في نُسختَين، وليس من رواية اللؤلؤي، ولذا لم يذكُره المنذري، وقال المزي(١): هذا الحديث في رواية أبي بكر بن داسَه، ولم يذكُره أبو القاسم. انتهى.

(صادقاً كان بها) أي: بتلك الكلمات (أو كاذباً) والمعنى: أنَّ القائلَ بتلك الكلمات إن كان مُخلِصاً وصادقاً في اعتقاده على تلك الكلمات ومُتيقِّناً بها، أو كان كاذباً في اعتقاده عليها بحيث تجري تلك الكلمات على لسانه على سبيل العادة ويظُنُّ فيها أثراً ولكن لا يَتيقَّن بها كتيقُّن المُخلِصين الصادقِين، ومع ذلك كفاه الله تعالى ما أهمَّه من أمور الدُّنيا، وأتعبه الزمان، فالله تعالى يُنجيه من التَّعَب والكَرْب والهَمِّ ببركة هذه الكلمات، والله أعلم(٢).

(عن أبي أَسِيد) بفتح الهمزة (عن معاذ بن عبد الله بن خُبَيب) بالتصغير.

(*) في هامش الأصل: (اسمه عُوَيْمر).

(**) في نسخة على هامش الأصل: (هَمَّهُ).

(***) في نسخة على هامش الأصل: (فأدركناه فقال: «أصلَّيتُم؟»، فلم أقل شيئاً، فقال).

(١) في «تحفة الأشراف»: ١١٠٠٤.

(٢) وهذا الحديث رجاله ثقات، وهو موقوف، وقوله: «صادقاً كان بها أو كاذباً» زيادة منكرة.

وَالمُعَوِّذَتَيْنِ حِينَ تُمْسِي وَحِينَ تُصْبِحُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، تَكْفِيكَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ».

٥١١٠ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَوْفٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنِي أَبِي ـ قَالَ ابْنُ عَوْفٍ: وَرَأَيْتُهُ فِي أَصْلِ إِسْمَاعِيلَ ـ قَالَ: حَدَّثَنِي ضَمْضَمٌ، عَنْ شُرَيْحٍ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ قَالَ: قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، حَدِّثْنَا بِكَلِمَةٍ نَقُولُهَا إِذَا أَصْبَحْنَا وَأَمْسَيْنَا وَاضْطَجَعْنَا، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: «اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ، عَالِمَ الغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، أَنْتَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ، وَالمَلَائِكَةُ يَشْهَدُونَ أَنَّكَ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، فَإِنَّا نَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ شَرِّ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ وَشِرْكِهِ، وَأَنْ نَقْتَرِفَ سُوءاً عَلَى أَنْفُسِنَا، أَوْ نَجُرَّهُ إِلَى مُسْلِمٍ».

٥١١١ ـ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَبِهَذَا الإِسْنَادِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَصْبَحَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: أَصْبَحْنَا وَأَصْبَحَ المُلْكُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَ هَذَا اليَوْمِ فَتْحَهُ وَنَصْرَهُ وَنُـورَهُ ....

«والمعوِّذتين» أي: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ۝١﴾ و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١﴾ «ثلاث مرَّات» أي: قُلْ ثلاثَ مرات «تكفيك» أي: هذه السُّوَر الثلاثُ «من كلِّ شيء» أي: من كلِّ شرٍّ، أو كلِّ وِرْدٍ يُتَعوَّذ به.

قال المنذري[١]: وأخرجه الترمذي، والنسائي مسنداً ومرسلاً[٢]، وقال الترمذي: حسن صحيح غريب من هذا الوجه، وأبو سعيد البرَّاد، وهو [أَسِيد][٣] بنُ أبي أَسِيد.

«فاطرَ السماواتِ والأرضِ» أي: خالقَهما «وشِرْكِه» بكسر الشين وسكون الراء، أي: ما يدعو إليه من الإشراك بالله، أو بفتحتين، أي: حبائله ومصايِدِه، جمعُ شِرْكة «وأن نَقتَرِف» أي: نكتَسِب «أو نَجُرَّه» أي: السُّوء.

(وبهذا الإسناد) أي: السابق.

«فَتْحَه» أي: الظَّفَر على المقصود «ونَصْرَه» أي: النُّصْرة على العَدُوِّ «ونُورَه» أي: بتوفيق العِلم

---

(١) في «مختصره»: (٧/ ٣٤١).

(٢) الترمذي: ٣٨٩٢، والنسائي: ٥٤٢٨ و٥٤٢٩. وهو في «مسند أحمد (زيادات عبد الله)»: ٢٢٦٦٤. ورواية النسائي التي برقم: ٥٤٢٨ قال عنها المزي في «تحفة الأشراف»: ٥٢٥٠: «ولم يقل (أي: معاذ بن عبد الله): عن أبيه»، يعني: جعلها مرسلة، ثم قال: «هو في رواية ابن حيُّويَه: عن معاذ بن عبد الله، عن أبيه، على الصواب».

(٣) زيادة من «مختصر المنذري»، وهي كذلك عند الترمذي.

وَبَرَكَتَهُ وَهُدَاهُ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا فِيهِ وَشَرِّ مَا بَعْدَهُ. ثُمَّ إِذَا أَمْسَى فَلْيَقُلْ مِثْلَ ذَلِكَ».

٥١١٢ ـ حَدَّثَنَا كَثِيرُ بنُ عُبَيْدٍ: حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ بنُ الوَلِيدِ، عَنْ عُمَرَ بنِ جُعْثُمٍ(*) قَالَ: حَدَّثَنِي الأَزْهَرُ بنُ عَبْدِ اللهِ الحَرَازِيُّ قَالَ: ....

والعَمَل «وبَرَكتَه» أي: بتيسر الرِّزق الحلال الطيِّب «وهُدَاه» أي: الثَّبات على متابعة الهُدى ومخالفة الهَوى.

قال الطِّيبي[١]: قوله: (فتحه) وما بعده، بيانٌ لقوله: (خير هذا اليوم).

«من شَرِّ ما فيه» أي: في هذا اليوم «وشَرِّ ما بعدَه» واكتفى به عن سؤال خيرِ ما بعدَه إشعاراً بأنَّ دَرْءَ المفاسد أهمُّ من جَلْب المنافع «فليَقُلْ مثلَ ذلك» بأن يقول: أمسينا وأمسى الملك، وخير هذه الليلة، ويؤنِّث الضمائر.

قال المنذري[٢]: في إسناد هذين الحديثين محمد بن إسماعيل بن عيَّاش وأبوه، وكلاهما فيه مقال[٣].

(عن عمر بن جُعْثُم) بضمِّ الجيم وسكون المهملة وضمِّ المثلَّثة؛ مقبول من السابعة. كذا في «التقريب»[٤]. وفي «الخلاصة»[٥]: وثَّقه ابن حبان[٦]. وفي «الميزان»[٧]: هو صدوق.

(الحَرَازِي) بمهملة وراء خفيفة وبعد الألف زاي. كذا في «المغني». وفي «تاج العروس»[٨]: وحَرَاز كسَحَاب: جَبَلٌ بمكة، وحَرَاز بنُ عَوف بن عديٍّ بطنٌ من ذي الكُلاع من حِمْيَر، ومن نَسلِه الحَرَازِيُّون المحدِّثون وغيرُهم، منهم أزهَر الحَرَازي. انتهى.

(*) في نسخة على هامش الأصل: (خَثْعَم)، وفي أخرى: (خُثَيْم).
وضُبط في «ميزان الاعتدال» أيضاً: (٣/ ٢٠١): «عمر بن خَثْعَم». ووقع في بعض حواشي «السنن» الخطية أنَّ «خثعم» لابن الأعرابي واللؤلؤي. وأُشير إلى أنه تصحيف. وذكر أنه تصحيفٌ أيضاً ابنُ قُطْلُوبُغا في «الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة»: (٧/ ٢٨١) قال: «عُمَر بن خَثْعَم، كذا ذكره الهيثمي في ترتيبه، وهو تصحيف وتحريف، إنما هو ابن جُعْثُم بالجيم بعدها عين مهملة ثم تاء مثلثة». اهـ.
وأما «خُثَيم» فلم يرد في كتب التراجم، والله أعلم.

(١) في «شرح المشكاة»: (٦/ ١٨٨٩).
(٢) في «مختصره»: (٧/ ٣٤١).
(٣) والحديث صحيح لغيره.
(٤) «التقريب»: ٤٨٧٢.
(٥) «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» ص٢٨١.
(٦) انظر «الثقات»: (٧/ ١٧١).
(٧) «ميزان الاعتدال»: (٣/ ٢٠١)، وضُبط فيه: خثعم، بالخاء.
(٨) «تاج العروس»: (٨/ ٤٥).

حَدَّثَنِي شَرِيقٌ الْهَوْزَنِيُّ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى **عَائِشَةَ** فَسَأَلْتُهَا: بِمَ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَفْتَتِحُ إِذَا هَبَّ مِنَ اللَّيْلِ؟ فَقَالَتْ: لَقَدْ سَأَلْتَنِي عَنْ شَيْءٍ مَا سَأَلَنِي عَنْهُ أَحَدٌ قَبْلَكَ، كَانَ إِذَا هَبَّ مِنَ اللَّيْلِ كَبَّرَ عَشْراً، وَحَمِدَ عَشْراً، وَقَالَ: «**سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ**» عَشْراً، وَقَالَ: «**سُبْحَانَ المَلِكِ الْقُدُّوسِ**» عَشْراً، وَاسْتَغْفَرَ عَشْراً، وَهَلَّلَ عَشْراً، ثُمَّ قَالَ: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ ضِيقِ الدُّنْيَا، وَضِيقِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ**» عَشْراً، ثُمَّ يَفْتَتِحُ الصَّلَاةَ.

٥١١٣ ـ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بنُ بِلَالٍ، عَنْ سُهَيْلِ بنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ** قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا كَانَ فِي سَفَرٍ فَأَسْحَرَ يَقُولُ: «**سَمِعَ سَامِعٌ بِحَمْدِ اللهِ وَنِعْمَتِهِ، وَحُسْنِ بَلَائِهِ عَلَيْنَا**، . . . .

وفي «الخلاصة»[1]: أزهَر بن عبد الله بن جُمَيع الحَرَازي الحِمْيري الحمصي، ناصبيٌّ صدوق اللهجة. انتهى.

(**حدثني شَرِيقٌ**) بفتح الشين وكسر الراء وآخره قاف (**الهَوْزَني**) بفتح الهاء والزاي. كذا في «التقريب»[2]. وفي «المراصد»[3]: هَوْزَن بالفتح ثم السكون وفتح الزاي ونون: اسم حيٍّ من اليمن يُضاف إليهم مِخْلَاف من مخاليف اليمن. انتهى.

وفي «الخلاصة»[4]: شَرِيق الهَوْزَني الحمصي، وَثَّقه ابن حبان[5].

(**بم**) أي: بأي شيء (**إذا هَبَّ من الليل**) أي: استيقظ، هَبَّ النائم هَبًّا وهُبُوباً: استيقظ.

قال المنذري[6]: وأخرجه النسائي[7]. وفي إسناده بَقيَّة بن الوليد، وفيه مقال.

(**فأسحَرَ**) أي: دخل في وقت السَّحَر، وهو قُبَيل الصُّبح. وقال الزمخشري[8]: هو السُّدس الأخير من الليل.

«**سمع سامعٌ بحَمْدِ الله ونِعمتِه وحُسْن بَلائه علينا**» البَلاء ها هنا بمعنى النِّعمة. قال الخطابي[9]:

---

(١) «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» ص٢٥.
(٢) «تقريب التهذيب»: ٢٧٨٤.
(٣) «مراصد الاطلاع»: (٣/ ١٤٦٧).
(٤) «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» ص١٦٩.
(٥) انظر «الثقات»: (٤/ ٣٦٨).
(٦) في «مختصره»: (٧/ ٣٤٢).
(٧) النسائي في «الكبرى»: ١٠٦٤١، وهو حسن.
(٨) في «الكشاف»: (٤/ ٤٦٨).
(٩) في «معالم السنن»: (٣/ ٣٢٩).

اللَّهُمَّ صَاحِبْنَا فَأَفْضِلْ عَلَيْنَا، عَائِذاً بِاللهِ مِنَ النَّارِ».

٥١١٤ ـ حَدَّثَنَا ابْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْمَسْعُودِيُّ: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ قَالَ: كَانَ أَبُو ذَرٍّ يَقُولُ: مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ: اللَّهُمَّ مَا حَلَفْتُ مِنْ حَلِفٍ، أَوْ قُلْتُ مِنْ قَوْلٍ، أَوْ نَذَرْتُ مِنْ نَذْرٍ، فَمَشِيئَتُكَ بَيْنَ يَدَيْ ذَلِكَ كُلِّهِ، مَا شِئْتَ كَانَ، وَمَا لَمْ تَشَأْ لَمْ يَكُنْ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، وَتَجَاوَزْ لِي عَنْهُ، اللَّهُمَّ فَمَنْ صَلَّيْتَ عَلَيْهِ فَعَلَيْهِ صَلَاتِي، وَمَنْ لَعَنْتَ فَعَلَيْهِ لَعْنَتِي. كَانَ فِي اسْتِثْنَاءٍ يَوْمَهُ ذَلِكَ، أَوْ قَالَ: ذَلِكَ اليومَ.

معنى (سمع سامعٌ): شهد شاهدٌ، وحقيقته: ليَسْمَع السامع وليَشْهَد الشاهد على حَمْدِنا اللهَ سبحانه على نِعَمه وحُسن بلائه. انتهى.

فعند الخطابي هو خبرٌ بمعنى الأمر.

وقال التُّورِبِشْتيُّ: الحملُ على الخبر أولى؛ لظاهِر اللفظ، والمعنى: سمع مَن كان له سمعٌ بأنَّا نحمدُ اللهَ ونُحسِنُ نِعَمه وأفضالَه علينا. انتهى.

وقيل: سَمَّع؛ بتشديد الميم وفتحها، أي: بَلَّغ سامعٌ قولي هذا إلى غيره.

«اللهم صاحِبْنا» بصيغة الأمرِ، من المصاحَبة، والمراد: أعِنَّا وحافِظْنا «فَأَفْضِلْ علينا» أمرٌ من الإفضال، أي: تفضَّل علينا بإدامة النعمة والتوفيق للقيام بحقوقها «عائذاً بالله من النار» حالٌ من ضمير (يقول) أو بمعنى المصدر، أي: أعوذ عِياذاً بالله. كذا في «فتح الودود».

قال المنذري[1]: وأخرجه مسلم والنسائي[2].

(حدثنا ابنُ معاذ) هو عُبيد الله بن معاذ العَنْبري **(حدثنا أبي)** معاذُ بن معاذٍ العَنْبري **(حدثنا المسعوديُّ)** هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عُتبة الكُوفي **(حدثنا القاسم)** بنُ محمد، التابعيُّ الجليلُ، أحد الفقهاء السبعة، أو هو القاسم بنُ عبد الرحمن الدِّمشقي، من التابعين.

(قال: كان أبو ذرٍّ يقول) هكذا موقوفاً في النُّسَخ، وليس هذا من رواية اللؤلؤي، ولذا لم يذكره المنذري[3].

(كان في استِثناء يَومه) أي: كان قائل هؤلاء الكلمات في الاستِثناء عن زلَّات لسانه يومَه ذلك، يعني: يُعفَى عنه. قاله السندي.

---

(١) في «مختصره»: (٧/ ٣٤٣).

(٢) مسلم: ٦٩٠٠، والنسائي في «الكبرى»: ٨٧٧٧. (٣) وإسناده ضعيف.

٥١١٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو مَوْدُودٍ عَمَّنْ سَمِعَ أَبَانَ بنَ عُثْمَانَ يَقُولُ: سَمِعْتُ **عُثْمَانَ** - يَعْنِي ابْنَ عَفَّانَ - يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ قَالَ: بِاسْمِ اللهِ الَّذِي لَا يَضُرُّ مَعَ اسْمِهِ شَيْءٌ فِي الأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَهُوَ السَّمِيعُ العَلِيمُ. ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، لَمْ تُصِبْهُ فَجْأَةُ بَلَاءٍ حَتَّى يُصْبِحَ، وَمَنْ قَالَهَا حِينَ يُصْبِحُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، لَمْ تُصِبْهُ فَجْأَةُ بَلَاءٍ حَتَّى يُمْسِيَ**». قَالَ: فَأَصَابَ أَبَانَ بنَ عُثْمَانَ الفَالِجُ، فَجَعَلَ الرَّجُلُ الَّذِي سَمِعَ مِنْهُ الحَدِيثَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ: مَا لَكَ تَنْظُرُ إِلَيَّ؟ فَوَاللهِ مَا كَذَبْتُ عَلَى عُثْمَانَ، وَلَا كَذَبَ عُثْمَانُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَلَكِنَّ اليَوْمَ الَّذِي أَصَابَنِي فِيهِ مَا أَصَابَنِي، غَضِبْتُ، فَنَسِيتُ أَنْ أَقُولَهَا.

(عمَّن سمع أبان) بفتح الهمزة وتخفيف الموحَّدة، يُصرَف لأنه فَعَالٌ، ويُمنَع لأنه أفعَلُ، والصحيح الأشهر الصرف. كذا نقل القاري عن الطيبي[(١)].

«باسم الله» أي: أستعين أو أتحفَّظ من كلِّ مُؤذٍ باسم الله «مع اسمه» أي: مع ذِكر اسمه «ولا في السماء» أي: من البلاء النازل منها «ثلاثَ مرَّات» ظرفُ (يقول) «لم تُصِبْه فَجْأَةُ بَلاءٍ» بفتح الفاء وسكون الجيم، وفي بعض النُّسَخ بضمِّ الفاء ممدوداً، قال في «مختصر النهاية»[(٢)]: فَجَأه الأمرُ وفَجِئه فُجَاءً[(٣)]، بالضمِّ والمدِّ، وفَجْأةً بالفتح وسكون الجيم من غير مدٍّ، وفاجأه مُفاجأةً: إذا جاءه بغتةً من غير تقدُّم سببٍ.

(فأصاب أبانَ بن عثمان الفالجُ) بالرفع فاعل، وهو بفتح اللَّام؛ استرخاء لأحد شِقَّي البَدَن لانصِباب خِلْطٍ بَلغَميٍّ تنسدُّ منه مسالك الرُّوح (ينظرُ إليه) أي: إلى أبانَ تعجُّباً (فقال) أي: أبانُ رفعاً لتعجُّبه (له) أي: للرجل (أصابني فيه ما أصابني) أي: من الفالِج (فنَسِيتُ أن أقولَها) أي: الكلمات المذكورة.

والحديث سكت عنه المنذري[(٤)].

---

(١) انظر «مرقاة المفاتيح»: (٤/ ١٦٥٩)، وكلام الطيبي في «شرح المشكاة»: (٦/ ١٨٧٧-١٨٧٨).

(٢) انظر «النهاية»: (فجأ).

(٣) في «النهاية»: «فُجاءةً».

(٤) وأخرجه الترمذي: ٣٦٨٥، والنسائي في «الكبرى»: ٩٧٦٠، وابن ماجه: ٣٨٦٩، وهو حسن.

٥١١٦ ـ حَدَّثَنَا نَصْرُ بنُ عَاصِمٍ الأَنْطَاكِيُّ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بنُ عِيَاضٍ: حَدَّثَنِي أَبُو مَوْدُودٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ كَعْبٍ، عَنْ أَبَانَ بنِ عُثْمَانَ، عَنْ **عُثْمَانَ**، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ، لَمْ يَذْكُرْ قِصَّةَ الفَالِجِ.

٥١١٧ ـ حَدَّثَنَا العَبَّاسُ بنُ عَبْدِ العَظِيمِ وَمُحَمَّدُ بنُ المُثَنَّى قَالَا(*): حَدَّثَنَا عَبْدُ المَلِكِ بنُ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ الجَلِيلِ بنِ عَطِيَّةَ، عَنْ جَعْفَرِ بنِ مَيْمُونٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ أَبِي بَكْرَةَ أَنَّهُ قَالَ **لأَبِيهِ**: يَا أَبَتِ، إِنِّي أَسْمَعُكَ تَدْعُو كُلَّ غَدَاةٍ: «**اللَّهُمَّ عَافِنِي فِي بَدَنِي، اللَّهُمَّ عَافِنِي فِي سَمْعِي، اللَّهُمَّ عَافِنِي فِي بَصَرِي، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ**» تُعِيدُهَا ثَلَاثاً حِينَ تُصْبِحُ، وَثَلَاثاً حِينَ تُمْسِي، فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَدْعُو بِهِنَّ، فَأَنَا أُحِبُّ أَنْ أَسْتَنَّ بِسُنَّتِهِ، قَالَ عَبَّاسٌ فِيهِ: وَتَقُولُ: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الكُفْرِ وَالفَقْرِ، اللَّهُمَّ إِنِّي**

(**عن محمد بن كَعْب، عن أبان بن عثمان، عن عثمان . . . إلخ**) قال المنذري[١]: وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه[٢]، وقال الترمذي: حسن صحيح غريب.

(**حدثنا العباس بن عبد العظيم ومحمد بن المُثَنَّى قالا**) وفي بعض النُّسَخ: حدثنا عليُّ بن عبد الله والعباس بن عبد العظيم العَنْبري ومحمد بن المثنى قالوا: حدثنا عبد الملك . . . إلخ، ولكن لم يذكر المزِّي في «الأطراف»[٣] عليَّ بن عبد الله، بل اقتصر على العباس بن عبد العظيم ومحمد بن المُثَنَّى، كما في عامَّة النُّسَخ، والله أعلم.

(**يا أبتِ**) بكسر التاء وفتحها (**كلَّ غداةٍ**) أي: كلَّ صباح (**تُعِيدُها ثلاثاً**) أي: تُكرِّر هذه الجُمَل أو هذه الدَّعواتِ، بدلٌ من (تقول) أو حالٌ (**فقال**) أي: أبو بَكْرة والدُ عبد الرحمن (**أن أَسْتَنَّ بسُنَّته**) أي: أقتدي وأتتبَّع سُنَّته ﷺ (**قال عباسٌ**) هو ابن عبد العظيم (**فيه**) أي: في الحديث (**وتقول: «اللهمَّ إنِّي أعوذ بك . . . إلخ»**) قد اختلفت النُّسَخ في لفظة (تقول) وكذا في الألفاظ الآتية:

(*) في نسخة على هامش الأصل: (حدثنا علي بن عبد الله والعباس بن عبد العظيم العنبري ومحمد بن المثنى قالوا).

(١) في «مختصره»: (٧/ ٣٤٤).

(٢) الترمذي: ٣٦٨٥، والنسائي في «الكبرى»: ٩٧٥٩، وابن ماجه: ٣٨٦٩. وهو في «مسند أحمد (زيادات عبد الله)»: ٥٢٨، وهو حسن. ورواية الترمذي وابن ماجه فيها قصة الفالج كالرواية السابقة.

(٣) «تحفة الأشراف»: ١١٦٨٥.

أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ» تُعِيدُهَا ثَلَاثاً حِينَ تُصْبِحُ، وَثَلَاثاً حِينَ تُمْسِي، فَتَدْعُو بِهِنَّ، فَأُحِبُّ أَنْ أَسْتَنَّ بِسُنَّتِهِ، قَالَ: وَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**دَعَوَاتُ المَكْرُوبِ: اللَّهُمَّ رَحْمَتَكَ أَرْجُو، فَلَا تَكِلْنِي إِلَى نَفْسِي طَرْفَةَ عَيْنٍ، وَأَصْلِحْ لِي شَأْنِي كُلَّهُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ**». وَبَعْضُهُمْ يَزِيدُ عَلَى صَاحِبِهِ.

(تُعيد، وتُصبح، وتُمسي، وتدعُو) ففي بعض النُّسخ بالتاء المثنَّاة الفوقيَّة، وفي بعضها بالتحتية (يقول)، والصواب عندي (يقول) بالتحتية بصيغة الغائب، والله أعلم.

«**دعواتُ المكروب**» أي: المهموم المغموم «**اللهمَّ رحمتَك أرجو**» أي: لا أرجو إلَّا رحمتك «**فلا تَكِلْني**» أي: لا تترُكني «**إلى نفسي طَرْفة عَين**» أي: لحظةً ولمحةً «**وأصلِح لي شأني**» أي: أمري «**كلَّه**» تأكيد لإفادة العموم.

(**بعضُهم يزيد على صاحِبه**) ضمير (بعضهم) للعباس بن عبد العظيم ومحمد بن المثنى، والمعنى أنَّ بعض هؤلاء يزيد في ألفاظ الحديث على بعض.

قال المنذري[(١)]: وأخرجه النسائي[(٢)]، وقال: جعفر بن ميمون - يعني راوي هذا الحديث - ليس بالقوي. هذا آخر كلامه.

وقال فيه يحيى بن معين: ليس بذاك، وقال مرَّة: ليس بثقة، وقال مرَّة: بصريٌّ صالح الحديث.

وقال الإمام أحمد: ليس بقويٍّ في الحديث. وقال أبو حاتم الرازي[(٣)]: صالح. انتهى.

وقال المزي[(٤)]: حديث نُفَيع بن الحارث أبي بكرةَ الثقفيِّ، أخرجه أبو داود في الأدب، عن عباس بن عبد العظيم ومحمد بن المُثَنَّى، كلاهما عن عبد الملك بن عمرو العَقَدي، عن عبد الجليل بن عطية، عن جعفر بن مَيمون، عن عبد الرحمن بن أبي بَكْرة، عن أبيه، وأخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة»[(٥)]، عن عباس بن عبد العظيم ومحمد بن المُثَنَّى، كلاهما عن العَقَدي،

---

(١) في «مختصره»: (٧/ ٣٤٥).

(٢) النسائي في «الكبرى»: ٩٧٦٦ و١٠٤١٢. وهو في «مسند أحمد»: ٢٠٤٣٠.

(٣) في «الجرح والتعديل»: (٢/ ٤٩٠).

(٤) في «تحفة الأشراف»: ١١٦٨٥.

(٥) برقم: ٢٢ و٥٧٢، وهو في «الكبرى»: ٩٧٦٦ و١٠٣٣٢.

٥١١٨ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ المِنْهَالِ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ - يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ -: حَدَّثَنَا رَوْحُ بنُ القَاسِمِ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ: سُبْحَانَ اللهِ العَظِيمِ وَبِحَمْدِهِ. مِئَةَ مَرَّةٍ، وَإِذَا أَمْسَى كَذَلِكَ، لَمْ يُوَافِ أَحَدٌ مِنَ الخَلَائِقِ بِمِثْلِ مَا وَافَى»**.

ورَوَى[1] عن إسحاق بن منصور، عن أبي عامر العقدي، عن عبد الجليل. قال النسائي: جعفر بن مَيمون ليس بالقوي. انتهى.

«وإذا أمسى كذلك» أي: قال تلك الكلمة مئة مَرَّة **«لم يُوَافِ»** أي: لم يأتِ، من وَافَى: إذا أتى **«بمثل ما وَافَى»** أي: بمثل ما أتى، والضمير المرفوع يرجع إلى (من).

وفي روايةٍ لمسلم[2] بلفظ: **«مَن قال حين يُصبح وحين يُمسي: سبحان الله وبحمده مِئة مَرَّة، لم يأت أحدٌ يومَ القيامة بأفضَل مما جاء به، إلَّا أحدٌ قال مثل ما قال أو زاد عليه»**.

قال المنذري[3]: وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي بنحوه أتمَّ منه[4].



---

(١) النسائي في «عمل اليوم والليلة»: ٦٥١، وهو في «الكبرى»: ١٠٤١٢.
(٢) في «صحيحه»: ٧٨٤٣.
(٣) في «مختصره»: (٧/ ٣٤٥).
(٤) مسلم: ٦٨٤٣، والترمذي: ٣٧٧٥، والنسائي في «الكبرى»: ١٠٣٢٧. وهو في «مسند أحمد»: ٨٨٣٥.

١١٠ ـ بَابُ مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا رَأَى الهِلَالَ

٥١١٩ ـ حَدَّثَنَا مُوسَى بنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبَانُ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ نَبِيَّ الله ﷺ كَانَ إِذَا رَأَى الهِلَالَ قَالَ: «**هِلَالُ خَيْرٍ وَرُشْدٍ، هِلَالُ خَيْرٍ وَرُشْدٍ، هِلَالُ خَيْرٍ وَرُشْدٍ، آمَنْتُ بِالَّذِي خَلَقَكَ**» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ يَقُولُ: «**الحَمْدُ للهِ الَّذِي ذَهَبَ بِشَهْرِ كَذَا، وَجَاءَ بِشَهْرِ كَذَا**».

٥١٢٠ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ العَلَاءِ أَنَّ زَيْدَ بنَ حُبَابٍ أَخْبَرَهُمْ، عَنْ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ قَتَادَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ إِذَا رَأَى الهِلَالَ، صَرَفَ وَجْهَهُ عَنْهُ.

(باب ما يقول الرجلُ إذا رأى الهِلال)

«هلال خيرٍ ورُشْدٍ» قال العزيزي[١]: الظاهر أنه منصوبٌ بمُقدَّر، أي: اللهمَّ اجعَله. انتهى.

أي: هلال بركة وهداية إلى القيام بعبادة الله تعالى، فإنه ميقات الحجِّ والصَّوم وغيرهما.

(ثلاثَ مَرَّات) ظرفٌ لـ (قال) «ذهب بشهرِ كذا» أي: جُمادى الأُولى مثلاً «وجاء بشهر كذا» أي: جُمادى الأُخرى مثلاً.

وسيأتي كلام المنذري على هذا الحديث.

(عن أبي هِلالٍ) هو محمد بن سُلَيم المعروفُ بالرَّاسِبي (عن قتادة) هو ابن دِعامةَ، تابعيٌّ جليلٌ.

(كان إذا رأى الهلال صرف وجهَه عنه) قال المناوي[٢]: حذراً من شَرِّه؛ لقوله لعائشة في حديث الترمذي[٣]: «**استعيذي بالله من شَرِّه، فإنه الغاسِقُ إذا وَقَبَ**»، قال البيضاويُّ[٤]: ﴿وَمِن شَرِّ غَاسِقٍ﴾: ليلٍ عظيمٍ ظلامُه، ﴿إِذَا وَقَبَ ۝٣﴾: دخل ظلامُه في كلِّ شيءٍ، وقيل: المراد به القمر، فإنه يَكسِفُ فيَغْسِقُ، ووُقُوبُه: دخولُه في الكُسُوف. كذا في «السراج المنير»[٥].

---

(١) في «السراج المنير»: (٤/ ٦٤).

(٢) في «فيض القدير»: (٥/ ١٧١).

(٣) في «جامعه»: ٣٦٦١. وهو في «مسند أحمد»: ٢٥٨٠٢، وهو حسن.

(٤) في «تفسيره»: (٥/ ٥٥٠-٥٥١).

(٥) «السراج المنير»: (٤/ ٦٤).

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: لَيْسَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا البَابِ حَدِيثٌ مُسْنَدٌ صَحِيحٌ.

(قال أبو داود: ليس عن النبيِّ ﷺ في هذا الباب حديثٌ مُسنَدٌ صحيحٌ) هذه العبارة لم توجد في بعض النُّسَخ، والحديث المُسنَد: هو ما اتَّصل سندُه مرفوعاً إلى رسول الله ﷺ.

قال المنذري[1]: هذا الحديث مُرسَل، والذي قبلَه أيضاً مُرسَل، وأبو هلال هذا لا يُحتَجُّ به، وقال أبو داود في رواية ابن العَبْد: ليس في هذا الباب عن النبيِّ ﷺ حديثٌ مُسنَد صحيحٌ[2].



(١) في «مختصره»: (٣/٨).

(٢) وله شواهد مسندة يتقوَّى بها، منها حديث طلحة بن عبيد الله عند أحمد: ١٣٩٧، والترمذي: ٣٧٥٣، وحديث ابن عمر عند الدارمي: ١٦٨٧، وابن حبان: ٨٨٨، والطبراني في «الكبير»: ١٣٣٣٠.

١١١ - بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ(*)

٥١٢١ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ **أُمِّ سَلَمَةَ** قَالَتْ: مَا خَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنْ بَيْتِي قَطُّ إِلَّا رَفَعَ طَرْفَهُ إِلَى السَّمَاءِ، فَقَالَ: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَضِلَّ أَوْ أُضَلَّ، أَوْ أَزِلَّ أَوْ أُزَلَّ، أَوْ أَظْلِمَ أَوْ أُظْلَمَ، أَوْ أَجْهَلَ أَوْ يُجْهَلَ عَلَيَّ**».

٥١٢٢ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بنُ الحَسَنِ الخَثْعَمِيُّ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ **أَنَسِ بنِ مَالِكٍ** أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**إِذَا خَرَجَ الرَّجُلُ مِنْ بَيْتِهِ فَقَالَ: بِاسْمِ اللهِ، تَوَكَّلْتُ عَلَى اللهِ، لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ**» قَالَ: «**يُقَالُ حِينَئِذٍ: هُدِيتَ وَكُفِيتَ وَوُقِيتَ، فَتَتَنَحَّى** ....

(باب ما يقول إذا خَرَج من بيتِه)

(**إلَّا رَفَع طَرْفَه**) بفتح فسكون، أي: نَظَره «**أن أَضِلَّ**» أي: عن الحقِّ، وهو من الضَّلال خِلاف الرَّشاد والهِداية «**أو أُضَلَّ**» بصيغة المجهول، من الإضلال، أي: يُضِلَّني أحدٌ، أو بصيغة المعلوم «**أو أَزِلَّ**» بفتح الهمزة وكسر الزاي وتشديد اللام، من الزَّلَّة؛ وهي ذَنْبٌ من غَير قَصْدٍ، تشبيهاً بزَلَّة القَدَم «**أو أُزَلَّ**» من الإزلال معلوماً ومجهولاً «**أو أَظلِم**» أي: أحداً «**أو أُظلَم**» أي: من أحد «**أو أَجهَل**» على بناء المعروف، أي: أفعَل فِعلَ الجُهَّال، من الإضرار والإيذاء وغيرِ ذلك «**أو يُجهَل عليَّ**» على بناء المجهول، أي: يَفعَل الناسُ بي أفعال الجهَّال من إيصال الضَّرَر إليَّ.

قال المنذري[1]: وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه[2]، وقال الترمذي: حسن صحيح.

«**يقال حينئذٍ**» أي: يُنادِيه مَلَكٌ: يا عبدَ الله «**هُدِيتَ**» بصيغة المجهول، أي: طريقَ الحقِّ «**وكُفِيتَ**» أي: هَمَّك «**ووُقِيتَ**» من الوِقاية، أي: حُفِظتَ «**فتَتَنحَّى**» وفي بعض النُّسَخ: فيَتَنحَّى،

(*) في نسخة على هامش الأصل: (دَخَل بيتَه).

(١) في «مختصره»: (٨/ ٣).

(٢) الترمذي: ٣٧٢٥، والنسائي: ٥٤٨٦، وابن ماجه: ٣٨٨٤. وهو في «مسند أحمد»: ٢٦٧٢٩، وهو صحيح.

لَهُ الشَّيَاطِينُ(*)، فَيَقُولُ شَيْطَانٌ آخَرُ: كَيْفَ لَكَ بِرَجُلٍ قَدْ هُدِيَ وَكُفِيَ وَوُقِيَ؟».

أي: يَتَبعَّد «**له**» أي: لأجل القائل «**الشياطين**» وفي بعض النُّسَخ: الشيطان «**كيف لك برجل**» أي: بإضلال رجلٍ «**قد هُدِيَ وكُفِيَ ووُقِيَ**» أي: ببركة هذه الكلمات، فإنك لا تَقدِرُ عليه.

قال المنذري(١): وأخرجه الترمذي والنسائي(٢)، وقال الترمذي: حسن غريب لا نعرفه إلَّا من هذا الوجه.



(*) في نسخة على هامش الأصل: (فيتنحَّى له الشيطان).

(١) في «مختصره»: (٨/ ٤).

(٢) الترمذي: **٣٧٢٤**، والنسائي في «الكبرى»: **٩٨٣٧**، وهو حسن بشواهده.

١١١/ م - بَابُ مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إذا دَخَل بَيْتَهُ

٥١٢٣ - حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْفٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي - قَالَ ابْنُ عَوْفٍ: وَرَأَيْتُ فِي أَصْلِ إِسْمَاعِيلَ - قَالَ: حَدَّثَنِي ضَمْضَمٌ، عَنْ شُرَيْحٍ، عَنْ **أَبِي مَالِكٍ الأَشْعَرِيِّ** قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِذَا وَلَجَ الرَّجُلُ بَيْتَهُ فَلْيَقُلِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَ المَوْلِجِ وَخَيْرَ المَخْرَجِ، بِاسْمِ اللهِ وَلَجْنَا، وَبِاسْمِ اللهِ خَرَجْنَا، وَعَلَى اللهِ رَبِّنَا تَوَكَّلْنَا. ثُمَّ لِيُسَلِّمْ عَلَى أَهْلِهِ**».

(باب ما يقول الرجل إذا دَخَل بيتَه)

«**إذا وَلَجَ الرجُلُ**» أي: دَخَل «**خَيْرَ المَولِجِ**» بفتح الميم وكسر اللام كالمَوعِد، ويُفتَح «**وخيرَ المَخرَج**» بالمعاني الثلاثة كذلك، وفيه إيماء إلى قوله تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِى مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِى مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾ [الإسراء: ٨٠]، وهو يَشمَل كلَّ دخولٍ وخروجٍ، وإن نزل القرآن في فتح مكة؛ لأنَّ العبرة بعُموم اللفظ لا بخصوص السبب. قاله علي القاري[١].

وقال الطِّيبيُّ[٢]: المَولِج بكسر اللَّام، ومن الرُّواة مَن فتَحها، والمراد المصدر، أي: الوُلُوج والخُرُوج، أو الموضِع، أي: خيرُ الموضِع الذي يُولِجُ فيه ويَخرُج منه.

قال مِيرَكُ: المَولِج بفتح الميم وإسكان الواو وكسر اللام؛ لأنَّ ما كان فاؤه ياءً أو واواً ساقطةً في المستقبل، فالمَفعِل منه مكسورُ العين في الاسم والمصدر جميعاً، ومَن فتح هنا فإمَّا أنه سها، أو قَصد مُزاوجَتَه للمَخرَج، وإرادةُ المصدَر بهما أتمُّ من إرادة الزمان والمكان؛ لأنَّ المراد: الخيرُ الذي يأتي من قِبَل الوُلُوج والخُروج. كذا في «المرقاة»[٣].

قلت: وقد ضَبَط العلَّامة السيوطيُّ في «مرقاة الصعود»[٤] المولج والمخرج بضمِّ الميم فيهما، والله أعلم.

«**باسم الله وَلَجْنا**» أي: دَخَلْنا «**على أهلِه**» أي: على أهلِ بيتِه.

قال المنذري[٥]: في إسناده محمد بن إسماعيل بن عيَّاش، وهو وأبوه فيهما مقال.

---

(١) في «مرقاة المفاتيح»: (٤/ ١٦٩٥).
(٢) في «شرح المشكاة»: (٦/ ١٩٠٥).
(٣) «مرقاة المفاتيح»: (٤/ ١٦٩٥).
(٤) «مرقاة الصعود»: (٣/ ١٢٩٣).
(٥) في «مختصره»: (٨/ ٤).

١١٢ ـ بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا هَاجَتِ الرِّيحُ

٥١٢٤ ـ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدٍ المَرْوَزِيُّ وَسَلَمَةُ - يَعْنِي ابْنَ شَبِيبٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: حَدَّثَنِي ثَابِتُ بنُ قَيْسٍ أَنَّ **أَبَا هُرَيْرَةَ** قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**الرِّيحُ مِنْ رَوْحِ اللهِ** ـ قَالَ سَلَمَةُ: **فَرَوْحُ اللهِ ـ تَأْتِي بِالرَّحْمَةِ، وَتَأْتِي بِالعَذَابِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا فَلَا تَسُبُّوهَا، وَسَلُوا اللهَ خَيْرَهَا، وَاسْتَعِيذُوا بِاللهِ مِنْ شَرِّهَا**».

٥١٢٥ ـ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنَا عَمْرٌو أَنَّ أَبَا النَّضْرِ حَدَّثَهُ، عَنْ سُلَيْمَانَ بنِ يَسَارٍ، عَنْ **عَائِشَةَ** زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ

(بابُ ما يقول إذا هاجَت الرِّيح)

في «القاموس»[١]: هاج يَهيجُ هَيجاً وهَيَجاناً: ثارَ.

«الرِّيح من رَوْحِ الله» بفتح الراء، بمعنى الرحمة؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَاْيْـَٔسُوا مِن رَّوْحِ اللَّهِ إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَٰفِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧] أي: يُرسلها الله تعالى من رحمته لعباده «فلا تَسُبُّوها» لأنها مأمورة «وسَلُوا الله خَيرَها» أي: خيرَ ما أُرسلت به، وفي بعض النُّسَخ: (واسألوا الله) «من شَرِّها» أي: من شَرِّ ما أُرسِلَت به.

قال المنذري[٢]: وأخرجه النسائي وابن ماجه[٣]، وأخرجه النسائي أيضاً من حديث سعيد بن المسيَّب عن أبي هريرة[٤]، ومن حديث عَمرو[٥] بن سُلَيم الزُّرَقي عن أبي هريرة[٦]، والمحفوظ حديث ثابت بن قيس.

---

(١) «القاموس المحيط»: (هوج).

(٢) في «مختصره»: (٨/ ٤).

(٣) النسائي في «الكبرى»: ١٠٧٠١، وابن ماجه: ٣٧٢٧. وهو في «مسند أحمد»: ٧٦٣١، وهو صحيح لغيره..

(٤) في «الكبرى»: ١٠٦٩٩.

(٥) تحرف في الأصل إلى: «عُمر»، والمثبت على الصواب من «مختصر المنذري»، وهو كذلك في «التقريب»: ٥٠٤٤ وأصوله، و«السنن الكبرى».

(٦) في «الكبرى»: ١٠٧٠٠.

قَطُّ مُسْتَجْمِعاً ضَاحِكاً حَتَّى أَرَى مِنْهُ لَهَوَاتِهِ، إِنَّمَا كَانَ يَتَبَسَّمُ، وَكَانَ إِذَا رَأَى غَيْماً أَوْ رِيحاً عُرِفَ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، النَّاسُ إِذَا رَأَوُا الغَيْمَ فَرِحُوا رَجَاءَ أَنْ يَكُونَ فِيهِ المَطَرُ، وَأَرَاكَ إِذَا رَأَيْتَهُ عَرَفْتُ فِي وَجْهِكَ الكَرَاهِيَةَ، قَالَتْ: فَقَالَ: «**يَا عَائِشَةُ، مَا يُؤَمِّنُنِي أَنْ يَكُونَ فِيهِ عَذَابٌ؟ قَدْ عُذِّبَ؟ قَوْمٌ بِالرِّيحِ، وَقَدْ رَأَى قَوْمٌ العَذَابَ فَقَالُوا**: ﴿هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾ [الأحقاف: ٢٤]».

(**مُستَجمِعاً**) أي: مبالغاً في الضَّحك لم يترك منه شيئاً، يقال: استجمَع السيلُ: اجتمع من كلِّ موضع، واستَجمَعتْ للمَرْءِ أمورُه: اجتَمع له ما يُحبُّه، فعلى هذا قوله: (**ضاحكاً**) منصوب على التمييز، أي: ما رأيتُه مُستجمِعاً من جهة الضحك بحيث يضحك ضحكاً تامًّا مُقبلاً بكُلِّيَّته على الضحِك (**لَهَواتِه**) بفتح اللَّام والهاء، جمع لَهَاة، وهي اللَّحمة التي بأعلى الحَنجَرة من أقصى الفم. كذا في «الفتح»[(١)]، وفي «المرقاة»[(٢)]: وهي لحمةٌ مُشرفةٌ على الحَلْق، وقيل: هي قَعْر الفَم قريبٌ من أصل اللسان. انتهى.

(**غَيْماً**) أي: سَحاباً (**عُرف**) بصيغة المجهول (**عرفتُ في وجهكَ الكراهيَةَ**) بتخفيف الياء بمعنى الكراهَة «**ما يُؤَمِّنُني؟**» بنونَين، أي: ما يجعلُني آمناً؟ وفي بعض النُّسَخ: (**يُومنِّي**) بواو ساكنة ونون مشدَّدة، وهكذا في بعض روايات البخاري[(٣)] «**قد عُذِّب قومٌ بالرِّيح**» هم عادٌ قومُ هُودٍ، حيث أُهلِكوا بريحٍ صَرصَرٍ «**وقد رأى قومُ العذابَ فقالوا**: ﴿هَٰذَا عَارِضٌ﴾» العارِض: السحابُ الذي يَعترض في أُفُق السماء «﴿مُّمْطِرُنَا﴾» أي: مُمطِرٌ إيَّانا.

قال القسطلَّاني[(٤)] ما مُحصَّلُه: إنه قد تقرَّر أنَّ النكرة إذا أُعيدت نكرةً كانت غيرَ الأولى، لكن ظاهر آية الباب أنَّ المعذَّبين بالرِّيح هم الذين قالوا: هذا عارضٌ، والجواب أنَّ القاعدة المذكورة إنما تَطَّرد إذا لم يكن في السياق قرينةٌ تدلُّ على الاتِّحاد، فإن كان هناك قرينةٌ كما في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤] فلا، وعلى تقدير تسليم المُغايَرة مطلقاً فلعلَّ

---

(١) «فتح الباري»: (١٠/ ٥٠٦).
(٢) «مرقاة المفاتيح»: (٣/ ١١١٤).
(٣) في «صحيحه»: ٤٨٢٩، وضُبطت فيه: «يُؤْمِنِّي» كما في اليونينية.
(٤) في «إرشاد الساري»: (٧/ ٣٤١).

٥١٢٦ ـ حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ المِقْدَامِ بنِ شُرَيْحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ **عَائِشَةَ** أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَأَى نَاشِئاً[*] فِي أُفُقِ السَّمَاءِ، تَرَكَ العَمَلَ وَإِنْ كَانَ فِي صَلَاةٍ، ثُمَّ يَقُولُ: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا**»، فَإِنْ مُطِرَ قَالَ: «**اللَّهُمَّ صَيِّباً هَنِيئاً**».

عاداً قَومان: قومٌ بالأحقاف وهم أصحاب العارِض، وقومٌ غيرُهم، قال: ويؤيِّده قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥٓ أَهْلَكَ عَادًا ٱلْأُولَىٰ ۝٥٠﴾ [النجم: ٥٠] فإنه يُشعِر بأنَّ ثَمَّ عاداً أخرى. انتهى.

قال المنذري[(١)]: وأخرجه البخاري ومسلم[(٢)].

(إذا رأى ناشئاً) أي: سحاباً لم يتكامَل اجتماعُه، وفي بعض النُّسَخ: (شيئاً) «**اللهم صيِّباً**» هو ما سال من المطر، ونصبه بتقدير: اجعَلْهُ، وأصلُه من صاب يَصُوب: إذا نزل، ووزنُه فَيْعَل، وقيل: على الحال، أي: أنزِلْهُ علينا مطراً نازلاً «**هنيئاً**» أي: نافعاً موافقاً للغَرَض غيرَ ضارٍّ.

قال المنذري[(٣)]: وأخرجه النسائي وابن ماجه[(٤)].



(*) في نسخة على هامش الأصل: (شيئاً).

(١) في «مختصره»: (٨/ ٥).

(٢) البخاري: ٤٨٢٨-٤٨٢٩، ومسلم: ٢٠٨٦. وهو في «مسند أحمد»: **٢٤٣٦٩**.

(٣) في «مختصره»: (٨/ ٦).

(٤) النسائي في «الكبرى»: **١٨٤٣**، وابن ماجه: **٣٨٨٩**. وهو في «مسند أحمد»: **٢٥٥٧٠**، وإسناده صحيح.

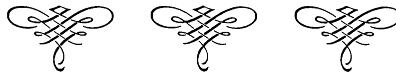
١١٣ ـ بَابٌ فِي المَطَرِ

٥١٢٧ ـ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ وَقُتَيْبَةُ بنُ سَعِيدٍ ـ المَعْنَى ـ قَالَا: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ **أَنَسٍ** قَالَ: أَصَابَنَا ـ وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ ـ مَطَرٌ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَحَسَرَ ثَوْبَهُ عَنْهُ حَتَّى أَصَابَهُ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، لِمَ صَنَعْتَ هَذَا؟ قَالَ: «**لِأَنَّهُ حَدِيثُ عَهْدٍ بِرَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ**».

(بابٌ في المطر)

(فحَسَر ثوبَه عنه) أي: كَشَف بعضَه عن بَدنه «لأنه حديثُ عهدٍ بربِّه» أي: بإيجاد ربِّه إيَّاه، يعني: أنَّ المطر رحمةٌ، وهي قريبة العهد بخلق الله لها، فيُتَبرَّك بها، وهو دليلٌ على استحباب ذلك.

قال المنذري(١): وأخرجه مسلم(٢).



---

(١) في «مختصره»: (٨/ ٦).

(٢) مسلم: ٢٠٨٣. وهو في «مسند أحمد»: ١٢٣٦٥.

١١٤ ـ بَابٌ فِي الدِّيكِ وَالبَهَائِمِ(*)

٥١٢٨ ـ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بنِ كَيْسَانَ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ عُتْبَةَ، عَنْ زَيْدِ بنِ خَالِدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَا تَسُبُّوا الدِّيكَ، فَإِنَّهُ يُوقِظُ لِلصَّلَاةِ**».

٥١٢٩ ـ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ جَعْفَرِ بنِ رَبِيعَةَ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**إِذَا سَمِعْتُمْ صِيَاحَ الدِّيَكَةِ فَسَلُوا اللهَ مِنْ فَضْلِهِ، فَإِنَّهَا رَأَتْ مَلَكاً، وَإِذَا سَمِعْتُمْ نَهِيقَ الحِمَارِ، فَتَعَوَّذُوا بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِنَّهَا رَأَتْ شَيْطَاناً**».

(بابٌ في الدِّيك والبهائم)

قال في «الصراح» ديك: بالكسر، خروس جمعه ديكة وديوك.

«**لا تسُبُّوا الدِّيكَ، فإنه يُوقِظ للصلاة**» أي: قيامِ الليل بصياحه فيه، ومَن أعان على طاعةٍ يستحقُّ المدحَ لا الذَّمَّ.

قال المناوي(١): جرت العادة بأنه يَصرُخ صَرَخاتٍ مُتتابِعة إذا قَرُب الفجرُ وعند الزوال، فطرةٌ فَطَره الله عليها، فلا يجوز اعتماده إلَّا إن جُرِّب. كذا في «السراج المنير»(٢).

قال المنذري(٣): وأخرجه النسائي مسنَداً ومرسَلاً(٤).

«**إذا سمعتُم صِياح الدِّيَكة**» بكسر الدال وفتح الياء، جمعُ دِيكٍ، كقِرَدة جمعُ قِرْد «**فإنها رَأَت مَلَكاً**» قال القاضي(٥): سببُه رجاءُ تأمِين الملائكة على الدُّعاء واستغفارِهم وشهادتِهم بالتضرُّع والإخلاص. قاله النووي(٦).

«**نهيقَ الحمار**» أي: صوتَه «**فتعوَّذوا بالله من الشيطان . . . إلخ**» قيل: في الحديث دلالةٌ على

(*) في نسخة على هامش الأصل: (وغيره).

(١) في «فيض القدير»: (٦/ ٥١٨). (٢) «السراج المنير»: (٤/ ٤١١).

(٣) في «مختصره»: (٨/ ٧).

(٤) النسائي في «الكبرى»: ١٠٧١٥ موصولاً. وهو في «مسند أحمد»: ١٧٠٣٤. والنسائي في «الكبرى»: ١٠٧١٦ مرسلاً.

(٥) في «إكمال المعلم»: (٨/ ٢٢٤). (٦) في «شرح مسلم»: (٨/ ٢٣٢).

٥١٣٠ ـ حَدَّثَنَا هَنَّادُ(*) بنُ السَّرِيِّ، عَنْ عَبْدَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَطَاءِ بنِ يَسَارٍ، عَنْ **جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللَّهِ** قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِذَا سَمِعْتُمْ نُبَاحَ الكِلَابِ وَنَهِيقَ الحُمُرِ بِاللَّيْلِ، فَتَعَوَّذُوا بِاللهِ، فَإِنَّهُنَّ يَرَيْنَ مَا لَا تَرَوْنَ**».

٥١٣١ ـ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ خَالِدِ بنِ يَزِيدَ، عَنْ سَعِيدِ بنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ سَعِيدِ بنِ زِيَادٍ، عَنْ **جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللهِ** (ح). وَحَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بنُ مَرْوَانَ الدِّمَشْقِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بنُ سَعْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ الهَادِ، عَنْ عَلِيِّ بنِ عُمَرَ بنِ حُسَيْنِ بنِ عَلِيٍّ قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَقِلُّوا الخُرُوجَ بَعْدَ هَدْأَةِ الرِّجْلِ، فَإِنَّ للهِ تَعَالَى**

نُزول الرحمة عند حضُور أهلِ الصَّلاح، فيُستَحبُّ الدُّعاء في ذلك الوقت، وعلى نزول الغضب عند رؤية أهلِ المعصية، فيُستَحبُّ التعوُّذ.

قال المنذري(١): وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي(٢).

«**إذا سمعتُم نُباحَ الكلاب**» بضمِّ النون وبالموحَّدة، أي: صِياحَها «**بالليل**» أي: في بعض أجزاء الليل، وهو قيدٌ لهما أو للأخير. قاله القاري(٣).

«**فإنهنَّ يَرَينَ ما لا تَرَونَ**» أي: من الآفات والنوازل النازلة من السماء.

قال المنذري(٤): في إسناده محمد بن إسحاق، وقد تقدَّم الكلام عليه(٥).

(**قالا: قال رسول الله ﷺ**) ضمير التثنية لجابر بن عبد الله وعليِّ بن عمر بن حسين بن عليٍّ، فكان حديث جابر متصلاً وحديث عليِّ بن عمر منقطعاً؛ لأنَّ جابراً صحابيٌّ وعليًّا تابعيٌّ «**أَقِلُّوا الخروج**» أي: من البيوت «**بَعد هَدْأة**» بفتح الهاء وسكون الدال وبعدها همزة «**الرِّجْل**» بكسر الراء،

(*) قبله في نسخة على هامش الأصل: («باب نهيق الحمير ونباح الكلاب». هذا الباب لم يوجد إلَّا في نسخة واحدة).

(١) في «مختصره»: (٨/ ٧).

(٢) البخاري: ٣٣٠٣، ومسلم: ٦٩٢٠، والترمذي: ٣٧٦٢، والنسائي في «الكبرى»: ١٠٧١٤. وهو في «مسند أحمد»: ٨٠٦٤.

(٣) في «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٢٧٦١).

(٤) في «مختصره»: (٨/ ٨).

(٥) وأخرجه أحمد: ١٤٢٨٣ مطولاً، وإسناده حسن.

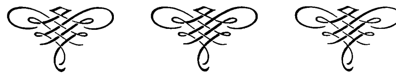
دَوَابَّ يَبُثُّهُنَّ فِي الأَرْضِ». قَالَ ابْنُ مَرْوَانَ: «**فِي تِلْكَ السَّاعَةِ**». وَقَالَ: «**فَإِنَّ للهِ خَلْقاً** ». ثُمَّ ذَكَرَ نُبَاحَ الكَلْبِ وَالحَمِيرَ نَحْوَهُ، وَزَادَ فِي حَدِيثِهِ: قَالَ ابْنُ الهَادِ: وَحَدَّثَنِي شُرَحْبِيلُ الحَاجِبُ، عَنْ جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، مِثْلَهُ.

قال الخطابي[١]: أي: بعد انقطاع الأرجُل عن المشي في الطريق ليلاً ، وأصلُ الهَدْء السُّكون. انتهى.

وفي «النهاية»[٢]: الهَدْأة والهدوء: السكون عن الحركات، أي: بعدما يسكُن الناس عن المشي والاختلاف في الطرق.

«يَبُثُّهنَّ» بضمِّ الموحَّدة وتشديد المثلَّثة، أي: يَنشُرهُنَّ ويُفرِّقُهنَّ (**قال ابن مروان**) هو إبراهيم المذكور في الإسناد «**في تلك الساعة**» أي: ساعة هَدْأة الأرجُل (**وقال**) أي: ابنُ مروان في روايته «**فإنَّ لله خَلْقاً**» أي: قال: خَلْقاً، مكان: دواب (**نحوَه**) أي: الحديث السابق (**وزاد**) أي: ابن مروان (**قال ابنُ الهادِ**) هو يزيدُ بن عبد الله .

قال المنذري[٣]: سعيد بن زياد ضعيف، وعليُّ بن عمر بن حسين بن عليٍّ لا صُحبة له، حدَّث عن أبيه، فالحديث منقطع ، وشُرَحْبِيل هو ابنُ سعد أبو سعيد الأنصاري الخَطْميُّ مولاهم الأنصاري المدني، لا يُحتَجُّ به[٤].



---

(١) في «معالم السنن»: (٣/ ٣٣٠).
(٢) «النهاية»: (هدأ).
(٣) في «مختصره»: (٨/ ٨).
(٤) وأخرجه أحمد: ١٤٨٣٠، والنسائي في «الكبرى» مقتصراً على المرفوع: ١٠٧١٢.

١١٥ ـ بَابٌ فِي المَوْلُودِ يُؤَذَّنُ فِي أُذُنِهِ(*)

٥١٣٢ ـ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ: حَدَّثَنِي عَاصِمُ بنُ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَذَّنَ فِي أُذُنِ الحَسَنِ بنِ عَلِيٍّ ـ حِينَ(**) وَلَدَتْهُ فَاطِمَةُ ـ بِالصَّلَاةِ.

(بابٌ في المولود يُؤذَّن في أُذُنه)

(**بالصلاة**) أي: بأذان الصلاة، وهو متعلِّق بـ (أَذَّنَ) والمعنى: أَذَّنَ بمِثلِ أذان الصلاة، وهذا يدلُّ على سُنِّيَّة الأذان في أُذُن المولود.

وفي «شرح السنة»[1]: رُوي أنَّ عمر بن عبد العزيز ﷺ كان يؤذِّن في اليُمنَى ويُقِيمُ في اليُسرى إذا وُلِدَ الصبيُّ. كذا في «المرقاة»[2].

قلت: قال الحافظ في «التلخيص»[3]: لم أرَه عنه مُسنَداً، وقد رُوي مرفوعاً، أخرجه ابنُ السُّنِّي[4] من حديث الحسين بلفظ: «**مَن وُلد له مولودٌ فأذَّنَ في أُذُنه اليُمنى وأقام في اليُسرى، لم تضُرَّه أُمُّ الصِّبيان**». وأمُّ الصِّبيان: هي التابعة من الجِنِّ.

قال المنذري[5]: وأخرجه الترمذي[6] وقال: حسن صحيح. هذا آخر كلامه.

وفي إسناده عاصم بن عمر بن الخطاب[7]، وقد غَمَزه الإمام مالك، وقال ابن مَعين: ضعيف لا يُحتَجُّ بحديثه، وتكلَّم فيه غيرُهما، وانتَقَد عليه أبو حاتم محمد بن حِبَّان البُستي[8] روايةَ هذا الحديث وغيرِه.

(*) في نسخة على هامش الأصل: (بابٌ في الصبيِّ يُولَد فيُؤَذَّن في أذنه).
(**) في نسخة على هامش الأصل: (حيث).
(١) «شرح السنة»: (١١/ ٢٧٣).
(٢) «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٢٦٩١).
(٣) «التلخيص الحبير»: (٤/ ١٤٩).
(٤) في «عمل اليوم والليلة»: ٦٢٣.
(٥) في «مختصره»: (٨/ ٨-٩).
(٦) الترمذي: ١٥٩٤. وهو في «مسند أحمد»: ٢٣٨٦٩.
(٧) في «مختصر المنذري»: «عاصم بن عَبد الله بن عاصم»، وإنما هو: عاصم بن عُبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب.
(٨) انظر «المجروحين»: (٢/ ٥٣).

٥١٣٣ ـ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ فُضَيْلٍ (ح). وَحَدَّثَنَا يُوسُفُ بنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامِ بنِ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ **عَائِشَةَ** قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُؤْتَى بِالصِّبْيَانِ، فَيَدْعُو لَهُمْ بِالبَرَكَةِ. زَادَ يُوسُفُ: وَيُحَنِّكُهُمْ، وَلَمْ يَذْكُرْ بِالبَرَكَةِ.

٥١٣٤ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ المُثَنَّى: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بنُ أَبِي الوَزِيرِ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ العَطَّارُ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أُمِّ حُمَيْدٍ، عَنْ **عَائِشَةَ** قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**هَلْ رُئِيَ ـ أَوْ كَلِمَةً غَيْرَهَا ـ فِيكُمُ المُغَرِّبُونَ؟**»، قُلْتُ: وَمَا المُغَرِّبُونَ؟ قَالَ: «**الَّذِينَ يَشْتَرِكُ فِيهِمُ الجِنُّ**».

(حدثنا أبو أسامة) هو حمَّاد بن أسامة، فأبو أسامة ومحمد بن فُضيل كلاهما يرويان عن هشام ابن عروة.

(يُؤتى) بصيغة المجهول (بالصبيان) وكذا بالصبيَّات، ففيه تغليبٌ (ويُحنِّكُهم) من التحنيك، يقال: حَنَّك الصبيَّ: إذا مَضَغ تمراً فدَلَكه بحَنَكِه (ولم يذكُر بالبَرَكة) أي: لم يذكُر يوسف في روايته لفظ: بالبركة.

وفي الحديث دلالة على سُنِّيَّة تحنِيك المولود.

والحديث سكت عنه المنذري[1].

«هل رُئِيَ» بصيغة المجهول (**أو كلمةً غيرَها**) شكٌّ من الراوي، أي: قال ﷺ كلمة: هل رُئِيَ، أو قال كلمة أخرى غير هذه الكلمة «**فيكُم المُغرِّبُون**» قال في «النهاية»[2]: ومنه الحديث: «**إنَّ فيكم مغرِّبين**» قيل: وما المغرِّبُون؟ قال: «**الذين تشركُ فيهم الجِنُّ**». سُمُّوا مُغَرِّبين لأنه دخل فيهم عِرقٌ غريبٌ، أو جاؤوا من نَسَبٍ بعيد.

وقيل: أراد بمشاركة الجنِّ فيهم أمرَهم إيَّاهم بالزِّنى وتحسينَه لهم، فجاء أولادُهم من غير رِشْدَة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَشَارِكْهُمْ فِي ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَٰدِ﴾ [الإسراء: ٦٤]. انتهى.

---

(١) وأخرجه أحمد: ٢٥٧٧١، والبخاري: ٥٤٦٨ و٦٣٥٥، ومسلم: ٥٦١٩، وفي رواية أحمد والبخاري زيادة.
(٢) «النهاية»: (غرب).

. . . .

وفي «فتح الودود»: المُغَرِّبون بكسر الراء المشدَّدة، قيل: أي: المُبعَدون عن ذِكر الله تعالى عند الوِقَاع، حتى شارَك فيهم الشيطان، وقيل: المُغرِّب من الإنسان: مَن خُلِق من ماء الإنسان والجِنِّ، وهذا معنى المشاركة؛ لأنه دخل فيه عِرقٌ غريبٌ، أو جاء من نَسَبٍ بعيدٍ، وقد انقطعوا عن أصولهم وبَعُدَ أنسابُهم بمداخلة مَن ليس من جِنسِهم، وقال ﷺ: «**هل تُحِسُّ منكنَّ امرأةٌ أنَّ الجِنَّ تجامعها؟**»[1]، ولعله أراد ما هو معروفٌ أنَّ بعضَ النِّساء يَعشَقُ لها بعضُ الجِنِّ ويجامعها. انتهى مختصراً.

وقال في «القاموس»[2]: والمُغرِّبون بكسر الراء المشدَّدة في الحديث: الذين تَشرَك فيهم الجِنُّ، سُمُّوا به لأنه دخل فيهم عِرقٌ غريبٌ، أو لمجِيئهِم من نَسَبٍ بعيدٍ. انتهى.

قال المنذري[3]: أمُّ حُميد هذه لم تُنسَب ولم يُعرَف لها اسمٌ. انتهى.

ومقصود المؤلِّف من إيراد الحديث في هذا الباب أنَّ الأذان في أُذُن المولود له تأثيرٌ عجيبٌ وأمانٌ من الجِنِّ والشيطان، كما للدُّعاء عند الوِقَاع له تأثيرٌ بليغٌ وحِرْزٌ من الجِنِّ والشيطان، والله أعلم.



(١) لم نجده.
(٢) «القاموس المحيط»: (غرب).
(٣) في «مختصره»: (٨/ ١٠).

١١٦ - بَابٌ فِي الرَّجُلِ يَسْتَعِيذُ مِنَ الرَّجُلِ

٥١٣٥ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بنُ عَلِيٍّ وَعُبَيْدُ اللهِ بنُ عُمَرَ الجُشَمِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا خَالِدُ بنُ الحَارِثِ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ - قَالَ نَصْرٌ: ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ - عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي نَهِيكٍ، عَنِ **ابْنِ عَبَّاسٍ** أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**مَنِ اسْتَعَاذَ بِاللهِ فَأَعِيذُوهُ، وَمَنْ سَأَلَكُمْ بِوَجْهِ اللهِ فَأَعْطُوهُ**». قَالَ عُبَيْدُ اللهِ: «**مَنْ سَأَلَكُمْ بِاللهِ**».

٥١٣٦ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ وَسَهْلُ بنُ بَكَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ - المَعْنَى - عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ **ابْنِ عُمَرَ** قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنِ اسْتَعَاذَكُمْ بِاللهِ فَأَعِيذُوهُ، وَمَنْ سَأَلَكُمْ بِاللهِ فَأَعْطُوهُ** - وَقَالَ سَهْلٌ

(بابٌ في الرجُل يَستعيذُ من الرجُل)

(**قال نصرٌ**) بن عليٍّ في روايته (**ابنُ أبي عَرُوبة**) أي: سعيد بن أبي عَرُوبة، وأمَّا عُبيد الله فقال: سعيد فقط، من غير ذِكر اسم أبيه.

«**مَن استعاذَ بالله فأعِيذُوه**» قال العلقمي[1]: أي: يسألُكم بالله أن تُلجِئُوه إلى ملجأٍ يتخلَّص به من عَدوِّه ونحوِه فأَعِيذُوه.

«**ومَن سألكُم بوَجهِ الله**» أي: شيئاً من أمور الدُّنيا والآخرة أو العُلُوم «**فأعطُوه**» إجلالاً لمن سألكُم به (**قال عُبيد الله**) أي: ابن عمر «**مَن سألكُم بالله**» أي: قال: بالله، مكان: بوجه الله.

قال المنذري[2]: وأبو نَهِيكٍ هذا ذكر البخاريُّ أنه سمع من[3] ابن عباس، روى عنه قتادة وحسين بن واقِدٍ وزياد بن سعد[4].

«**مَن استعاذَكُم بالله**» أي: طلب الإعاذة مستعيذاً بالله من ضرورة أو جائِحَة حلَّت به أو ظُلمٍ نالَه أو تجاوُزٍ عن جِناية «**فأعِيذُوه**» أي: أعِينُوه وأجِيبُوه، فإنَّ إغاثة الملهوف فرضٌ (**وقال سهلٌ**) هو ابن

---

(١) نقله عنه العزيزي في «السراج المنير»: (٤/ ٢٦١).

(٢) في «مختصره»: (٨/ ١٠).

(٣) في الأصل: «عن»، والمثبت من «مختصر المنذري».

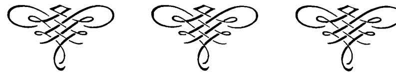
(٤) وأخرجه أحمد: ٢٢٤٨، وإسناده حسن.

وَعُثْمَانُ: وَمَنْ دَعَاكُمْ فَأَجِيبُوهُ، ثُمَّ اتَّفَقُوا - وَمَنْ آتَى إِلَيْكُمْ مَعْرُوفاً فَكَافِئُوهُ». قَالَ مُسَدَّدٌ وَعُثْمَانُ: «فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَادْعُوا لَهُ[*] حَتَّى تَعْلَمُوا أَنْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ».

بكَّار (وعثمانُ) هو ابن أبي شيبة «ومَن دعاكُم فأجِيبُوه» أي: وُجوباً إن كان لوليمةِ عُرسٍ، ونَدْباً في غيرِها، ويحتمل: مَن دعاكُم لمعُونة أو شفاعة. قاله العزيزي[1].

(ثم اتفقوا) أي: مُسدَّد وسهلٌ وعثمانُ «مَن آتى» من الإيتاء «فكافئوه» أي: بمِثله أو خيرٍ منه «فإن لم تجدوا» أي: ما تكافئون به «فادعوا له . . . إلخ» يعني مَن أحسَنَ إليكم أيَّ إحسانٍ فكافئوه بمثله، فإن لم تجدوا فبالغوا في الدُّعاء له جُهدَكم حتى تحصُل المثليَّة.

قال المنذري[2]: وأخرجه النسائي[3]. وقد تقدم في كتاب الزكاة[4].



(*) في نسخة على هامش الأصل: (فادعوا الله له).

(١) في «السراج المنير»: (٤/ ٢٦٢).

(٢) في «مختصره»: (٨/ ١١).

(٣) النسائي: ٢٥٦٧. وهو في «مسند أحمد»: ٥٣٦٥، وإسناده صحيح.

(٤) برقم: ١٦٧٨.

١١٧ - بَابٌ فِي رَدِّ الْوَسْوَسَةِ

٥١٣٧ - حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بنُ عَبْدِ العَظِيمِ: حَدَّثَنَا النَّضْرُ بنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ - يَعْنِي ابْنَ عَمَّارٍ - قَالَ: وَحَدَّثَنا أَبو زُمَيْلٍ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقُلْتُ: مَا شَيْءٌ أَجِدُهُ فِي صَدْرِي؟ قَالَ: مَا هُوَ؟ قُلْتُ: وَاللهِ مَا أَتَكَلَّمُ بِهِ، قَالَ: فَقَالَ لِي: أَشَيْءٌ مِنْ شَكٍّ؟ قَالَ: وَضَحِكَ، قَالَ: مَا نَجَا أَحَدٌ مِنْ ذَلِكَ، حَتَّى أَنْزَلَ اللهُ تَعالَى: ﴿فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَـٰبَ﴾ الآيَةَ [يونس: ٩٤]، قَالَ: فَقَالَ لِي: إِذَا وَجَدْتَ فِي نَفْسِكَ شَيْئاً فَقُلْ: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْـَٔاخِرُ وَٱلظَّـٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣].

(بابٌ في رَدِّ الوَسوَسة)

الخواطر إن كانت تدعو إلى الرَّذائل فهي وَسوَسة، وإن كانت إلى الفضائل فهي إلهام.

(حدثنا أبو زُمَيلٍ) بالتصغير، هو سِمَاك بن الوليد.

(ما شيءٌ) (ما) استفهاميَّة (قال) أي: أبو زُمَيلٍ (فقال) أي: ابنُ عباس (أشيءٌ من شَكٍّ؟) أي: ما تجدُه في صَدرِك أهُوَ شيءٌ من شَكٍّ؟ (وضَحِك) أي: ابنُ عباس كما هو الظاهر (حتى أنزل الله تعالى) قال في «فتح الودود»: لم يُرِدْ: حتى شكَّ هو ﷺ فأنزل الله تعالى، بل أراد: (حتى) بعمومه وشموله الغالب (فَرَض) في حقِّه ﷺ. انتهى.

(﴿فَإِن كُنتَ﴾) أي: يا محمدُ (﴿مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ﴾) من القصص فَرضاً (﴿فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَـٰبَ﴾) أي: التوراة، فإنه ثابتٌ عندهم، يُخبرُونك بصِدْقِه. قال ﷺ: لا أشكُّ ولا أسألُ. كذا في «تفسير الجلالين».

وفي «معالم التنزيل»(١): قوله تعالى: ﴿فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ﴾ يعني: القرآن، ﴿فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَـٰبَ مِن قَبْلِكَ﴾ فيخبرونك أنك مكتوبٌ عندهم في التوراة والإنجيل، قيل: هذا خطاب للرسول ﷺ والمراد به غيرُه على عادة العرب، فإنهم يخاطبون الرجلَ ويريدون به غيره، كقوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب: ١] خاطب النبيَّ ﷺ وأراد به المؤمنين، وقيل: كان الناس على عهد النبيِّ ﷺ بين مُصدِّق ومُكذِّب وشاكٍّ، فهذا الخطاب مع أهل الشكِّ، ومعناه: إن

---

(١) «تفسير البغوي»: (٤/ ١٥٠).

٥١٣٨ ـ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُهَيْلٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ** قَالَ: جَاءَهُ أُنَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، نَجِدُ فِي أَنْفُسِنَا الشَّيْءَ نُعْظِمُ أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهِ ـ أَوِ: الكَلَامَ بِهِ ـ مَا نُحِبُّ أَنَّ لَنَا وَأَنَّا تَكَلَّمْنَا بِهِ، قَالَ: **«أَوَقَدْ وَجَدْتُمُوهُ؟»**، قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: **«ذَاكَ صَرِيحُ الإِيمَانِ»**.

كنتَ يا أيها الإنسان في شكٍّ مما أنزلنا إليك من الهدى على لسان رسولنا محمدٍ، فاسأل الذين . . . إلخ. انتهى مختصراً.

قال المنذري[1]: أبو زُميل هو سِماك بن الوليد الحنفيُّ، وقد احتجَّ به مسلم.

(**جاءه**) أي: النبيَّ ﷺ (**أناسٌ من أصحابه**) أي: جماعةٌ منهم (**نجد في أنفسنا الشيءَ**) أي: القبيحَ (**نُعْظِم أن نتكلَّم به**) من الإعظام، أي: نجد التكلُّم به عظيماً لغاية قُبحِه، والمعنى: نجد في أنفسنا الشيء القبيح نحو: مَن خَلَق الله، وكيف هو، ومن أيِّ شيءٍ هو، ونحو ذلك مما يتعاظم النُّطق به، فما حُكم جَرَيان ذلك في خواطرنا (**أو: الكلامَ به**) شكٌّ من الراوي (**ما نحبُّ أنَّ لنا**) كذا وكذا من المال (**وأنَّا تكلَّمنا**) بصيغة المتكلِّم من باب التَّفَعُّل (**به**) أي: بالشيء القبيح الذي يَخطُر في قلوبنا (**قال: «أوَقَدْ وجدتُموه؟»**) الهمزة للاستفهام التقريريِّ، والواو المقرونة بها للعطف على مُقدَّر، أي: أحَصَل ذلك وقد وجدتموه؟ والضمير لـ (الشيء) (**قال: «ذاك صريح الإيمان»**) معناه أنَّ صريح الإيمان هو الذي يمنعكم من قَبول ما يُلقِيه الشيطانُ في أنفسكم والتصديقِ به، حتى يصيرَ ذلك وَسوَسةً لا يتمكَّن من قلوبكم ولا تطمئنُّ إليه نفوسكم، وليس معناه أنَّ الوسوسة نفسَها صريحُ الإيمان، وذلك أنها إنما تتولَّد من فعل الشيطان وتَسوِيله، فكيف يكون إيماناً صريحاً؟

وقد رُوي في حديثٍ آخر أنهم لمَّا شَكَوا إليه ذلك قال: **«الحمد لله الذي ردَّ كيدَه إلى الوَسوَسة»**[2]. قاله الخطابي في «المعالم»[3].

قال المنذري[4]: وأخرجه مسلم والنسائي[5].

---

(١) في «مختصره»: (٨/ ١١).

(٢) وهو الحديث التالي.

(٣) «معالم السنن»: (٣/ ٣٣٢).

(٤) في «مختصره»: (٨/ ١٢).

(٥) مسلم: ٢٤٠، والنسائي في «الكبرى»: ١٠٤٢٦.

٥١٣٩ ـ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ قُدَامَةَ بنِ أَعْيَنَ قَالَا: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ ذَرٍّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ شَدَّادٍ، عَنِ **ابْنِ عَبَّاسٍ** قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ أَحَدَنَا يَجِدُ فِي نَفْسِهِ ـ يُعَرِّضُ بِالشَّيْءِ ـ لأَنْ يَكُونَ حُمَمَةً أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ، فَقَالَ: «**اللهُ أَكْبَرُ، اللهُ أَكْبَرُ، اللهُ أَكْبَرُ، الحَمْدُ للهِ الَّذِي رَدَّ كَيْدَهُ إِلَى الوَسْوَسَةِ**». قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ: «**رَدَّ أَمْرَهُ**»، مَكَانَ: «**رَدَّ كَيْدَهُ**».

(**يُعَرِّض بالشيء**) أي: القبيح (**لَأَن يكون حُمَمَةً**) بضمٍّ ففتحٍ، أي: فَحماً (**من أن يتكلَّم به**) أي: بذلك الشيء «رَدَّ كيدَه» الضمير للشيطان، وإن لم يَجرِ ذكرُه لدلالة السِّياق عليه (**قال ابن قدامة**: «رَدَّ أمرَه») الضمير للرجل أو للشيطان.

قال المنذري[١]: وأخرجه النسائي[٢].



---

(١) في «مختصره»: (٨/ ١٢).
(٢) النسائي في «الكبرى»: **١٠٤٣٥**. وهو في «مسند أحمد»: **٢٠٩٧**، وإسناده صحيح.

١١٨ - بَابٌ فِي الرَّجُلِ يَنْتَمِي إِلَى غَيْرِ مَوَالِيهِ

٥١٤٠ - حَدَّثَنَا النُّفَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ الأَحْوَلُ: حَدَّثَنِي أَبُو عُثْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعْدُ بنُ مَالِكٍ قَالَ: سَمِعَتْهُ أُذُنَايَ وَوَعَاهُ قَلْبِي مِنْ مُحَمَّدٍ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: ....

(بابٌ في الرجل ينتمي إلى غيرِ مَوالِيه)

أي: ينتسب إلى غيرهم.

(حدثنا زهير) بن محمد التميمي الخُراساني (حدثنا عاصمٌ الأحول) هو ابن سليمان البصري (حدثني أبو عثمان) هو عبد الرحمن بن مُلٍّ النهديُّ (حدثني سعد بن مالك) هو سعد بن أبي وقَّاص. ذكره في «الفتح»[(١)].

وأخرج البخاري في كتاب الفرائض، ومسلم[(٢)] - واللفظ للبخاري -: حدثنا مُسدَّد: حدثنا خالدٌ هو ابن عبد الله: حدثنا خالدٌ، عن أبي عثمان، عن سعدٍ قال: سمعت النبيَّ ﷺ يقول: «مَن ادَّعى إلى غير أبيه وهو يعلم أنه غيرُ أبيه، فالجنَّة عليه حرامٌ»، فذكرته لأبي بَكْرة فقال: وأنا سَمِعَتْه أُذُنايَ ووعاه قلبي من رسول الله ﷺ.

قال الحافظ في «الفتح»[(٣)]: خالدٌ هو ابن عبد الله الواسطي الطحَّان، وخالدٌ شيخُه هو ابن مِهرَان الحذَّاء، وأبو عثمان هو النهديُّ، وسعدٌ هو ابن أبي وقَّاص، والسند إلى سعدٍ كلُّه بصريُّون، والقائل: فذكرته لأبي بكرة، هو أبو عثمان. انتهى.

وأخرج البخاري[(٤)] في «باب غزوة الطائف»: حدثنا محمد بن بَشَّار: حدثنا غُندَر: حدثنا شعبة، عن عاصم قال: سمعت أبا عثمان قال: سمعت سعداً؛ وهو أوَّل مَن رمى بسهمٍ في سبيل الله، وأبا بكرة؛ وكان تَسَوَّر حِصنَ الطائف في أُناس فجاء[(٥)] إلى النبيِّ ﷺ، فقالا: سمعنا النبيَّ ﷺ يقول: «مَن ادَّعى إلى غير أبيه وهو يعلَم، فالجنَّة عليه حرامٌ».

---

(١) «فتح الباري»: (١٢/ ٥٤).
(٢) البخاري: ٦٧٦٦ و٦٧٦٧، ومسلم: ٢١٩. وهو في «مسند أحمد»: ١٤٥٤.
(٣) «فتح الباري»: (١٢/ ٥٤).
(٤) البخاري: ٤٣٢٦-٤٣٦٧. وهو في «مسند أحمد»: ١٤٩٧.
(٥) أي: أبو بكرة.

«مَنِ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ غَيْرُ أَبِيهِ، فَالجَنَّةُ عَلَيْهِ حَرَامٌ». قَالَ: فَلَقِيتُ أَبَا بَكْرَةَ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: سَمِعَتْهُ أُذُنَايَ وَوَعَاهُ قَلْبِي مِنْ مُحَمَّدٍ ﷺ.

قَالَ عَاصِمٌ: فَقُلْتُ: يَا أَبَا عُثْمَانَ، لَقَدْ شَهِدَ عِنْدَكَ رَجُلَانِ أَيُّمَا رَجُلَيْنِ، . . . .

«مَن ادَّعى» بتشديد الدال، أي: انتسَب ورضيَ أن يَنسُبَه الناسُ إلى غير أبيه «وهو يَعلَم» أي: والحال أنه يعلَم «فالجنَّة عليه حرامٌ» أي: إن اعتقد حِلَّه، أو قَبلَ أن يُعذَّب بقَدْرِ ذَنْبه، أو محمول على الزَّجْر عنه؛ لأنه يؤدِّي إلى فسادٍ عريض.

قال ابن بطال[1]: ليس معنى هذا الحديث أنَّ مَن اشتَهر بالنِّسبة إلى غير أبيه أن يَدخُل في الوعيد، كالمقداد بن الأسود، وإنما المراد به مَن تحوَّل عن نسبته لأبيه إلى غير أبيه عالماً عامداً مختاراً، وكانوا في الجاهلية لا يستنكرون أن يَتبَنَّى الرجلُ ولدَ غيرِه ويصيرَ الولدُ ينسبُ إلى الذي تبنَّاه، حتى نزل قوله تعالى: ﴿ٱدْعُوهُمْ لِءَابَآئِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٥]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَآءَكُمْ أَبْنَآءَكُمْ﴾ [الأحزاب: ٤]، فنُسِب كلُّ واحد إلى أبيه الحقيقيِّ، وتَرَك الانتسابَ إلى مَن تبنَّاه، لكن بقي بعضُهم مشهوراً بمَن تبنَّاه فيُذكَر به لقَصْد التعريف لا لقَصْد النَّسَب الحقيقيِّ، كالمقداد بن الأسود، وليس الأسودُ أباه وإنما كان تبنَّاه، واسم أبيه الحقيقيِّ: عمرو بن ثعلبة. كذا في «الفتح»[2].

(رَجُلان أيُّما رَجُلَين) (أيُّ) وقعت صفة، و(ما) زائدة. قال في «المصباح»[3]: (أيُّ) تقع صفةً تابعةً لموصوفٍ، وتطابق في التذكير والتأنيث، نحو: برجل أيِّ رجلٍ، وبامرأة أيَّةِ امرأةٍ. انتهى.

ولفظ البخاري[4] في غزوة الطائف: قال عاصمٌ: قلتُ: لقد شَهِدَ عندَكَ رَجُلان، حسبُك بهما، قال: أجل، أمَّا أحدُهما فأوَّل مَن رمى بسهمٍ في سبيل الله، وأمَّا الآخَر فنزل إلى النبيِّ ﷺ ثالث ثلاثة وعشرين من الطائف. انتهى.

ومطابقة الحديث بالباب من حيث إنَّ الادِّعاء إلى غير أبيه كما هو حرامٌ، فكذا الانتماء إلى غير مَوالِيه أيضاً حرامٌ، وقد أيَّدَه برواية أبي هريرة وأنس الآتية.

---

(١) في «شرح صحيح البخاري»: (٨/ ٣٨٣).
(٢) «فتح الباري»: (١٢/ ٥٥).
(٣) «المصباح المنير»: (أي).
(٤) في «صحيحه» بعد الرواية رقم: ٤٣٢٦-٤٣٢٧.

فَقَالَ: أَمَّا أَحَدُهُمَا فَأَوَّلُ مَنْ رَمَى بِسَهْمٍ فِي سَبِيلِ اللهِ - أَوْ: فِي الإِسْلَامِ - يَعْنِي سَعْدَ بنَ مَالِكٍ، وَالآخَرُ قَدِمَ مِنَ الطَّائِفِ فِي بِضْعَةٍ وَعِشْرِينَ رَجُلاً عَلَى أَقْدَامِهِمْ، فَذَكَرَ فَضْلاً.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ(*): قَالَ النُّفَيْلِيُّ حَيْثُ حَدَّثَ بِهَذَا الحَدِيثِ: وَاللهِ إِنَّهُ عِنْدِي أَحْلَى مِنَ العَسَلِ، يَعْنِي قَوْلَهُ: حَدَّثَنَا وَحَدَّثَنِي.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ(**) يَقُولُ: لَيْسَ لِحَدِيثِ أَهْلِ الكُوفَةِ نُورٌ، ....

(فقال) أي: أبو عثمان (فذَكَر) أبو عثمان (فَضْلاً) لأبي بَكْرة (قال النُّفَيلي) هو عبد الله بن محمد (حيثُ حَدَّث) أي: حين حَدَّث (واللهِ) الواو للقَسَم (يعني قولَه: حدثنا وحدثني) في الإسناد لأنهما صريحان في السماع، حيثُ صرَّح كلٌّ من الرواة من النُّفَيلي إلى سعد بن مالك بالتحديث، وهو تفسيرٌ للضمير في قوله: (إنه).

(سمعتُ أحمدَ) بنَ حنبلٍ إمامَ الأئمة (ليس لحديث أهل الكوفة نُورٌ) يُنوِّر به الحديث ويُضيءُ إضاءةً تامَّة، ولكن ليس ذلك مُطَّرداً في حديث جميعِ أهلِ الكُوفة، بل استُثنيَ منه حديث بعض الحُفَّاظ من أهل الكُوفة.

وأما حديث أكثرهم فكما قال أحمد بن حنبل رحمه الله، وذلك لعدم اعتنائهم بالأسانيد الصحيحة كاعتناء أهل الحجاز والبَصْرة والشام، ولا يُبالُون هل هي بصيغة الإخبار أو العنعنة، ولا يُفرِّقون بين مرتبة الاتِّصال والانقطاع والإرسال، بل يحتجُّون بالأحاديث التي هي تُوافِق القياسَ، سواءٌ كانت صحيحةً أو مُرسَلةً أو منقطعةً أو ضعيفةً من ضعف الرجال، ويردُّون بها الأحاديث الصحيحة الثابتة، فكيف يوجد في أحاديثهم نُور؟!

وأما حديث أهل الحجاز والشام والبصرة، ففي أحاديثهم نُورٌ، ويَقرُب من هذا ما في «سنن الترمذي»[1] في كتاب الطهارة: قال عليٌّ - أي: ابنُ المديني -: قال يحيى بن سعيد القطَّان: ذُكر لهشام بن عروة حديثُ الإفريقي، عن أبي غُطَيفٍ، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «**مَن توضَّأ على طُهْرٍ كَتَبَ الله له به عَشْر حسناتٍ**»، فقال: هذا إسناد مَشرِقيٌّ. انتهى.

(*) في نسخة على هامش الأصل: (قال أبو علي: وسمعت أبا داود).
(**) في نسخة على هامش الأصل: (قال أبو علي: وسمعت أبا داود يقول: سمعت أحمد).
(١) بعد الرواية رقم: ٦٠.

قَالَ: وَمَا رَأَيْتُ مِثْلَ أَهْلِ البَصْرَةِ، كَانُوا تَعَلَّمُوهُ مِنْ شُعْبَةَ.

٥١٤١ ـ حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بنُ أَبِي يَعْقُوبَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ ـ يَعْنِي ابْنَ عَمْرٍو ـ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ**، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**مَنْ تَوَلَّى قَوْماً بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ وَالمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ القِيَامَةِ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ**[*]».

أي: ما رواه أهل المدينة، بل رواه أهل المشرق، وهم أهل الكوفة، وكأنه جَرحٌ في روايتهم، والله أعلم.

(**قال**) أحمد بن حنبل (**وما رأيتُ مثلَ أهلِ البصرة**) في التثبُّت والضَّبط والإتقان بالأحاديث (**كانوا**) أهل البصرة (**تعلَّموه**) بصيغة الجمع الماضي بشدَّة اللام من باب التَّفعُّل، والضمير المنصوب يرجع إلى الحديث (**من شعبة**) بن الحجَّاج البصريِّ، والمعنى أنَّ شعبة من أهل البصرة، كان ناقداً للرِّجال ضابطاً متقناً متيقِّظاً مُحتاطاً في أداء صِيَغ ألفاظ الحديث والأسانيد، وأنه لا يروي عن المدلِّسين ولا عن الضعفاء، وأما أهلُ البصرة فإنما تعلَّموا هذا العِلم من شعبة، وصاروا بهذه المنزلة، وبَلَغوا بهذه الدرجة، لأنهم اختاروا طريقَه واقتَفَوا أثرَه، ألا ترى إلى حديث سعد بن أبي وقاص وأبي بكرة في الادِّعاء إلى غير أبيه أنَّ فيه نوراً وضَوءاً، والسَّند كلُّه بصريُّون، والله أعلم.

قال المنذري[1]: وأخرجه البخاري تامًّا بمعناه، وأخرج مسلم وابن ماجه من حديث سعد وأبي بكرة في الادِّعاء لا غيرُ[2].

«**مَن تولَّى قَوماً**» أي: اتَّخذهم مَوالِيَه، وهذا حرامٌ وإن أَذِنَ فيه مَوالِيه أيضاً، فقوله: من غير إذنِ مَوالِيه، لزيادة التقبيح، والعادةُ أنهم لا يَرضَون بذلك. كذا في «فتح الودود».

«**صَرْفٌ ولا عَدْلٌ**» أي: نافلةٌ ولا فريضة.

قال المنذري[3]: وأخرجه مسلم[4].

(*) في نسخة على هامش الأصل: (لا يقبلُ الله منه يوم القيامة عدلاً ولا صرفاً).

(١) لم نجد قول المنذري هذا في «مختصره» في طبعة دار المعرفة، وأما طبعة مكتبة المعارف ففيها: أخرجه البخاري ومسلم وابن ماجه، والله أعلم.

(٢) البخاري: ٤٣٢٦-٤٣٢٧، ومسلم: ٢٢٠، وابن ماجه: ٢٦١٠. وهو في «مسند أحمد»: ١٤٩٧.

(٣) في «مختصره»: (٨/ ١٥).

(٤) مسلم: ٣٧٩٢. وهو في «مسند أحمد»: ٩١٧٣.

٥١٤٢ ـ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدِّمَشْقِيُّ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بنُ عَبْدِ الوَاحِدِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ يَزِيدَ بنِ جَابِرٍ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بنُ أَبِي سَعِيدٍ ـ وَنَحْنُ بِبَيْرُوتَ ـ عَنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَنِ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، أَوِ انْتَمَى إِلَى غَيْرِ مَوَالِيهِ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ المُتَتَابِعَةُ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ**».

(ونحن ببَيرُوتَ) في «القاموس»[1]: بيروت: بلدٌ بالشام.

أي: حدثني سعيد والحال أنَّا مقيمُون ببيروتَ.

«مَن ادَّعى إلى غير أبيه ... إلخ» قال العلقمي[2]: قال النووي[3]: هذا صريحٌ في غِلَظِ تحريم انتساب الإنسان إلى غير أبيه، أو انتماء العَتِيق إلى وَلاء غير مَوالِيه؛ لما فيه من كُفر النعمة وتضييع حقوق الإرث والولاء والعقل وغير ذلك، مع ما فيه من قَطِيعة الرَّحِم والعقوق. انتهى.

قال المنذري[4]: وأخرج البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي نحوَه من حديث علي ابن أبي طالب عليه السلام، وفيه: «**فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين**»[5].



---

(١) «القاموس المحيط»: (برت).

(٢) نقله عنه العزيزي في «السراج المنير»: (٤/ ٢٥٧).

(٣) في «شرح مسلم»: (٤/ ٥٩١).

(٤) في «مختصره»: (٨/ ١٥).

(٥) البخاري: ٣١٧٢، ومسلم: ٣٣٢٧، وأبو داود: ٢٠٤١، والترمذي: ٢٢٦٠، والنسائي في «الكبرى»: ٤٢٦٤. وهو في «مسند أحمد»: ٦١٥.

١١٩ ـ بَابٌ في التَّفَاخُرِ بِالأَحْسَابِ

٥١٤٣ ـ حَدَّثَنَا مُوسَى بنُ مَرْوَانَ الرَّقِّيُّ(*): حَدَّثَنَا المُعَافَى (ح). وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ سَعِيدٍ الهَمْدَانِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ـ وَهَذَا حَدِيثُهُ ـ عَنْ هِشَامِ بنِ سَعْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَذْهَبَ عَنْكُمْ عُبِّيَّةَ الجَاهِلِيَّةِ وَفَخْرَهَا بِالآبَاءِ، مُؤْمِنٌ تَقِيٌّ، وَفَاجِرٌ شَقِيٌّ، أَنْتُمْ بَنُو آدَمَ، وَآدَمُ مِنْ تُرَابٍ، لَيَدَعَنَّ**

(بابٌ في التفاخر بالأحساب)

قال في «القاموس»[1]: الفَخْر ويُحرَّك، والفَخَار والفَخَارة: التمدُّح بالخصال، كافتخارٍ، وتفاخَر وأفْخَر بعضُهم على بعضٍ. انتهى.

والأحساب جمعُ حَسَبٍ، وهو ما تَعُدُّه من مَفَاخِرِ آبائك.

(وهذا حديثُه) أي: حديث أحمد بن سعيد «عُبِّيَّةَ الجاهلية» بضمِّ العين المهملة وكسر الموحَّدة المشدَّدة وفتح المثناة التحتية المشدَّدة، أي: فَخْرَها وتكبُّرَها ونَخْوَتَها.

قال الخطابي[2]: العُبِّيَّة: الكِبْر والنَّخْوة، وأصلُه من العَبِّ، وهو الثِّقَل، يقال: عِبِّيَّة وعُبِّيَّة؛ بضمِّ العين وكسرها.

«مؤمنٌ تقيٌّ وفاجرٌ شقيٌّ» قال الخطابي[3]: معناه أنَّ الناس رجلان: مؤمنٌ تقيٌّ، فهو الخَيِّر الفاضل، وإن لم يكن حَسِيباً في قومه، وفاجرٌ شقيٌّ، فهو الدَنيُّ، وإن كان في أهله شريفاً رفيعاً. انتهى.

وقيل: معناه أنَّ المفتخِر المتكبِّر إمَّا مؤمنٌ تقيٌّ، فإذَن لا ينبغي له أن يتكبَّر على أحد، أو فاجرٌ شقيٌّ، فهو ذليلٌ عند الله، والذليل لا يستحقُّ التكبُّر، فالتكبُّر منفيٌّ بكلِّ حالٍ.

«أنتم بنو آدمَ، وآدمُ من تراب» أي: فلا يليق بمَن أصلُه الترابُ النخوةُ والكِبْرُ «ليَدعنَّ» بلامٍ مفتوحة في جواب قَسَم مقدَّر، أي: واللهِ ليترُكنَّ. كذا قيل . . . .

(*) تصحَّف في الأصل إلى: (الرَّفِّي) بالفاء.

(١) «القاموس المحيط»: (فخر).

(٢) في «معالم السنن»: (٣/ ٣٣٣).

(٣) في «معالم السنن»: (٣/ ٣٣٣).

رِجَالٌ فَخْرَهُمْ بِأَقْوَامٍ، إِنَّمَا هُمْ فَحْمٌ مِنْ فَحْمِ جَهَنَّمَ، أَوْ لَيَكُونُنَّ أَهْوَنَ عَلَى اللهِ مِنَ الجِعْلَانِ الَّتِي تَدْفَعُ بِأَنْفِهَا النَّتْنَ».

«**إنما هُم**» أي: أقوام «**أو ليكونُنَّ**» بضمِّ النُّون الأولى، والضمير الفاعل العائد إلى رجالٍ، وهو واو الجمع محذوف من ليكونُنَّ، والمعنى: ليَصِيرُنَّ «**أهوَنَ**» أي: أذلَّ «**على الله**» أي: عنده «**من الجِعْلان**» بكسرِ الجيم وسكون العين، جمعُ جُعْلٍ؛ بضمٍّ ففتحٍ: دُوَيبة سوداء تُدِيرُ الخِرَاء بأنفِها «**التي تدفَعُ بأنفِها النَّتْنَ**» أي: العَذِرَة.

قال العلَّامة الدَّمِيريُّ في «حياة الحيوان»[1]: الجُعَل كصُرَد ورُطَب، وجمعُه جِعْلان؛ بكسر الجيم، والعينُ ساكنةٌ، وهو يَجمَع الجَعْرَ اليابس ويَدَّخِره في بيته، وهو دُوَيبة معروفة تَعَضُّ البهائمَ في فُرُوجها فتَهرُبُ، شديد السواد، في بطنه لَون حُمرة، يوجد كثيراً في مَراحِ البقر والجواميس ومواضع الرَّوث، ومن شأنه جمعُ النجاسة وادِّخارها. ومن عَجِيب أمرِه أنه يموت من رِيح الوَرْد وريح الطِّيب، فإذا أُعيد إلى الرَّوث عاش. ومن عادته أن يَحرُس النِّيام، فمَن قام لقضاء حاجته تَبِعَه، وذلك من شهوته للغائط؛ لأنه قُوتُه.

وأخرج الترمذي في «سننه»[2] وهو آخر حديث في «جامعه» قبل «العلل»: حدثنا محمد بن بَشَّار: حدثنا أبو عامر العَقَدي: حدثنا هشام بن سعد، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «لينتهيَنَّ أقوامٌ يَفتَخِرون بآبائهم الذين ماتوا، إنما هم فَحْمُ جهنَّمَ، أو ليكونُنَّ أهوَنَ على الله من الجُعَل الذي يُدَهْدِه الخِرَاء بأنفِه» الحديث، هذا حديث حسن.

حدثنا هارون بن موسى بن أبي علقمة: حدثني أبي، عن هشام بن سعد، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة أنَّ رسول الله ﷺ، فذكر الحديث مختصراً وقال: هذا حديث حسن، وسعيد المَقبُري قد سمع من أبي هريرة، ويروي عن أبيه أشياء كثيرةً عن أبي هريرة، وقد روى سفيان الثوري وغيرُ واحد هذا الحديث عن هشام بن سعد عن سعيد المقبري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، نحوَ حديث أبي عامر عن هشام بن سعد. انتهى كلامه.

وحديث أبي هريرة أخرجه ابن حبان[3] أيضاً.

---

(١) «حياة الحيوان»: (١/ ٢٨١-٢٨٢).

(٢) برقم: ٤٢٩٩ و٤٣٠٠.

(٣) أخرجه ابن حبان: ٥٧٧٥، لكن من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وهو عند أحمد أيضاً: ٢٧٣٩.

. . . .

وفي «مسند أبي داود الطيالسي»، و«شعب الإيمان»[١] عن ابن عباس أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**لا تَفخَروا بآبائكم الذين ماتوا في الجاهلية، فوالذي نفسي بيده، لَمَا يُدَحرِجُ الجُعَل بأنفِه خَيرٌ من آبائكم الذين ماتوا في الجاهلية**»، وروى البزار في «مسنده»[٢] عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: «**كلُّكم بنو آدمَ، وآدمُ من تراب، لينتهِيَنَّ قومٌ يَفخَرون بآبائهم أو ليكونُنَّ أهوَنَ على الله من الجِعْلان**». انتهى.

وقوله في حديث الترمذي: «يُدَهْدِه»، قال السيوطي في «الدُّر النثير تلخيص نهاية ابن الأثير»[٣]: دَهْدَيتُ الحجرَ ودَهْدَهْتُه فتَدَهْدَه: دَحْرَجتَه فتَدَحرَج، ولَمَا يُدَهْدِه الجُعَل، أي: يُدَحرِجُه من السِّرْجِين. انتهى.

قال القاري[٤]: شَبَّه المفتخِرين بآبائهم الذين ماتوا في الجاهلية بالجِعْلان، وآباءَهُم المفتَخَرَ بهم بالعَذِرة، ونفسُ افتخارهم بهم بالدَّفْع والدَّهْدَهة بالأنف، والمعنى: أنَّ أحد الأمرَين واقعٌ البتَّةَ؛ إمَّا الانتهاءُ عن الافتخار، أو كونُهم أذلَّ عند الله تعالى من الجِعْلان الموصوفة. انتهى.

قال المنذري[٥]: وأخرجه الترمذي وقال: حسن صحيح[٦].



(١) الطيالسي: ٢٨٠٤، والبيهقي في «الشعب»: ٤٧٦٦. وهو عند أحمد: ٢٧٣٩، وابن حبان: ٥٧٧٥.

(٢) برقم: ٢٩٣٨.

(٣) «الدر النثير»: (٢/ ٣٨): (دهدأ)، وانظر «النهاية»: (دهدأ).

(٤) «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٣٠٧٣).

(٥) في «مختصره»: (٨/ ١٦).

(٦) الترمذي: ٤٢٩٩ و٤٣٠٠. وهو في «مسند أحمد»: ٨٧٣٦، وهو صحيح لغيره.

١٢٠ ـ بَابٌ فِي العَصَبِيَّةِ

٥١٤٤ ـ حَدَّثَنَا النُّفَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ سِمَاكِ بنِ حَرْبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: مَنْ نَصَرَ قَوْمَهُ عَلَى غَيْرِ الحَقِّ، فَهُوَ كَالبَعِيرِ الَّذِي رُدِّيَ، فَهُوَ يُنْزَعُ بِذَنَبِهِ.

٥١٤٥ ـ حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سِمَاكِ بنِ حَرْبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: انْتَهَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ فِي قُبَّةٍ مِنْ أَدَمٍ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

٥١٤٦ ـ حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بنُ خَالِدٍ الدِّمَشْقِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الفِرْيَابِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بنُ بِشْرٍ الدِّمَشْقِيُّ، عَنْ بِنْتِ وَاثِلَةَ بنِ الأَسْقَعِ أَنَّهَا سَمِعَتْ أَبَاهَا يَقُولُ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، . . . .

(بابٌ في العَصبيَّة)

قال في «النهاية»[١]: العصبيُّ: هو الذي يَغضَب لعَصَبتِه، ويحامي عنهم، والعَصَبة: الأقارب من جِهة الأب.

(مَن نَصَر قومَه على غير الحقِّ) أي: على باطلٍ أو مشكوكٍ (فهو كالبعير الذي رُدِّيَ) بضمِّ الراء وكسر الدال المشدَّدة وفتح الياء، أي: تردَّى وسَقَط في البئر (فهو) أي: البعير المُتردِّي (يُنزَع) بصيغة المجهول، أي: يُخرَج ويُرفَع (بذَنَبه) أي: يُجَرُّ من ورائه.

قال الخطابي[٢]: معناه أنه قد وقع في الإثم وهَلَك، كالبعير إذا تَرَدَّى في بئرٍ فصار يُنزَع بذَنَبِه ولا يَقدِر على الخَلَاص.

(وهو في قُبَّةٍ من أَدَمٍ) بفتحتَين، أي: جِلْد (فذَكَر نحوَه) أي: نحوَ الحديث الأوَّل.

قال المنذري[٣]: الأوَّل موقوفٌ، والثاني مُسنَد. وعبد الرحمن قد سمع من أبيه[٤].

---

(١) «النهاية»: (عصب).

(٢) في «معالم السنن»: (٣/ ٣٣٣).

(٣) في «مختصره»: (٨/ ١٧).

(٤) وأخرج الأول أحمد: ٣٧٢٦، والثاني أحمد أيضاً: ٣٨٠١ مطولاً، وهو حسن عند من يُصحِّح سماع عبد الرحمن من أبيه، وضعيف عند من يقول: إنه لم يسمع منه إلَّا اليسير، فقد مات أبوه وعمره ست سنوات.

مَا العَصَبِيَّةُ؟ قَالَ: «أَنْ تُعِينَ قَوْمَكَ عَلَى الظُّلْمِ».

٥١٤٧ ـ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ عَمْرِو بنِ السَّرْحِ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بنُ سُوَيْدٍ، عَنْ أُسَامَةَ بنِ زَيْدٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بنَ المُسَيَّبِ يُحَدِّثُ عَنْ سُرَاقَةَ بنِ مَالِكِ بنِ جُعْشُمٍ المُدْلِجِيِّ قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «خَيْرُكُمُ المُدَافِعُ عَنْ عَشِيرَتِهِ مَا لَمْ يَأْثَمْ».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: أَيُّوبُ بنُ سُوَيْدٍ ضَعِيفٌ.

(ما العَصَبيةُ . . . إلخ) قال المنذري[١]: وأخرجه ابن ماجه[٢]، وقال فيه: عن عبَّاد بن كثير الشامي، عن امرأة منهم يقال لها: فُسَيلة قالت: سمعتُ أبي، فذكر بمعناه.

وفُسَيلة بضمِّ الفاء وفتحِ السِّين المهملة وسكون الياء آخر الحروف وبعد اللَّام المفتوحة تاءُ تأنيثٍ، هي بنت واثِلَة بن الأسقَع، ذكر ذلك غيرُ واحدٍ، ويقال فيها أيضاً: خُصَيلة بضمِّ الخاء المعجمة وفتحِ الصاد المهملة وبعدها ياء آخر الحروف ساكنة وبعد اللَّام المفتوحة تاء تأنيث.

وعَبَّاد بن كثير الشامي وثَّقَه يحيى بن معين، وتكلم فيه غيرُ واحد، وإسناد حديث أبي داود أمثَل من هذا.

(عن سُرَاقة) بضمِّ أوَّله (بن مالك بن جُعْشُم) بضم الجيم والشين المعجمة، بينهما عينٌ مهملة.

«خيرُكم المُدافِع» أي: الذي يدفَع الظُّلم «عن عَشِيرته» أي: أقاربه المُعَاشِرُ معهم «ما لم يأثَمْ» أي: ما لم يَظلِم ويَقَع بالمدافعة في الإثم والظُّلم على المدفوع.

(قال أبو داود: أيوب بن سُوَيد ضعيف) هذه العبارة إنما وُجدت في بعض النُّسَخ.

قال المنذري[٣]: في إسناده أيوب بن سُويد أبو مسعود الحِمْيَري السَّيْباني، قَدِم مصرَ وحدَّث بها.

قال أبو داود في رواية ابن العبد: أيوب بن سُوَيد السَّيْباني بفتح السِّين المهملة وسكون الياء آخر الحروف وبعدها باء بواحدة مفتوحة وبعد الألف نون، منسوبٌ إلى سَيْبان؛ بطنٍ من حِمْير، وهو ضعيف.

---

(١) في «مختصره»: (٨/ ١٧-١٨).

(٢) ابن ماجه: ٣٩٤٩. وهو في «مسند أحمد»: ١٦٩٨٩.

(٣) في «مختصره»: (٨/ ١٨).

٥١٤٨ ـ حَدَّثَنَا ابْنُ السَّرْحِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ سَعِيدِ بنِ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ المَكِّيِّ ـ يَعْنِي ابْنَ أَبِي لَبِيبَةَ ـ عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ **جُبَيْرِ بنِ مُطْعِمٍ** أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**لَيْسَ مِنَّا مَنْ دَعَا إِلَى عَصَبِيَّةٍ، وَلَيْسَ مِنَّا مَنْ قَاتَلَ عَلَى عَصَبِيَّةٍ، وَلَيْسَ مِنَّا مَنْ مَاتَ عَلَى عَصَبِيَّةٍ**».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: هَذَا مُرْسَلٌ، عَبْدُ اللهِ بنُ أَبِي سُلَيْمَانَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ جُبَيْرٍ.

قال يحيى بن معين: ليس بشيء، كان يَسرِق الأحاديث، وقال عبد الله بن المبارَك: ارْمِ به، وتكلَّم فيه غيرُ واحد، وفي سماع سعيد بن المسيَّب من سُرَاقة المُدْلِجي نظرٌ، فإنَّ وفاة سُراقة كانت سنة أربعٍ وعشرين على المشهور، وقد وُلد سعيد بن المسيَّب لثلاث سنين بَقيَت من خلافة عمر، وقُتل عثمان وهو ابن خمس عشرة سنةً، فيكون مولده على هذا سنة عشرين أو إحدى وعشرين، فلا يصح سماعُه منه، والله أعلم. انتهى كلام المنذري.

«**ليس مِنَّا**» أي: ليس من أهلِ مِلَّتنا «**مَن دَعا**» أي: الناس «**إلى عَصَبيَّة**» قال المناوي[1]: أي: مَن يَدعُو الناسَ إلى الاجتماع على عَصَبيَّة، وهي مُعاوَنة الظالم.

وقال القاري[2]: أي: إلى اجتماع عَصَبيَّة في معاونة ظالم.

وفي الحديث: «**ما بالُ دَعوَى الجاهلية؟!**»[3]، قال صاحب «النهاية»[4]: هو قولُهم: يا آلَ فلان، كانوا يَدعُون بعضَهم بعضاً عند الأمر الحادِث.

«**مَن قاتل على عَصَبيَّة**» أي: على باطل، وليس في بعض النُّسَخ لفظ (على) «**مَن مات على عَصَبيَّة**» أي: على طريقتهم من حَميَّة الجاهلية.

قال المنذري[5]: قال أبو داود في رواية ابن العبد: هذا مُرسَل، عبد الله بن أبي سليمان لم يَسمَع من جُبَير. هذا آخر كلامه.

---

(١) في «فيض القدير»: (٥/ ٤٩٢).

(٢) في «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٣٠٧٧).

(٣) أخرجه البخاري: ٣٥١٨، ومسلم: ٦٥٨٣، وأحمد: ١٥٢٢٣، من حديث جابر رضي الله عنه.

(٤) «النهاية»: (دعا).

(٥) في «مختصره»: (٨/ ١٩).

٥١٤٩ ـ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ عَوْفٍ، عَنْ زِيَادِ بنِ مِخْرَاقٍ، عَنْ أَبِي كِنَانَةَ، عَنْ **أَبِي مُوسَى** قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ مِنْهُمْ**».

٥١٥٠ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ: حَدَّثَنَا الحُسَيْنُ بنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بنُ حَازِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ إِسْحَاقَ، عَنْ دَاوُدَ بنِ حُصَيْنٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ أَبِي عُقْبَةَ، عَنْ **أَبِي عُقْبَةَ** ـ وَكَانَ مَوْلًى مِنْ أَهْلِ فَارِسَ ـ قَالَ: شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ أُحُداً، فَضَرَبْتُ رَجُلاً مِنَ المُشْرِكِينَ، فَقُلْتُ: خُذْهَا مِنِّي وَأَنَا الغُلَامُ الفَارِسِيُّ. فَالتَفَتَ إِلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ:

وفي إسناده محمد بن عبد الرحمن المكي، وقيل فيه: العُكِّي، قال أبو حاتم الرازي[١]: هو مجهولٌ.

وقد أخرج مسلمٌ في «صحيحه» والنسائي في «سننه» من حديث أبي هريرة بمعناه أتمَّ منه، ومن حديث جُندُب بن عبد الله البَجَلي مختصراً[٢].

«**ابنُ أخت القَوم منهم**» أي: بينه وبينهم ارتباط. وسياق الحديث يقتضي أنَّ المراد أنه كالواحد منهم في إفشاء سِرِّهم بحضرته ونحوِ ذلك كالنُّصرة والمودَّة والمَشُورة. قاله النووي[٣].

قال المنذري[٤]: وقد أخرج البخاري ومسلم والترمذي والنسائي[٥] قوله ﷺ: «**ابنُ أخت القوم منهم**» مختصراً ومطولاً.

(**عن أبي عُقبة**) قيل: اسمه رُشَيد، صحابيٌّ. كذا في «الخلاصة»[٦].

(**وكان**) أي: أبو عقبة (**شهدتُ**) أي: حضرتُ (**أُحُداً**) بضمَّتين (**فقلت: خُذْها**) أي: الضَّرْبة أو الطَّعْنة (**وأنا الغُلامُ الفارسيُّ**) بكسرِ الراء، والجُملة حالٌ، ولهذا على عادتهم في المحاربة أن يُخبِر

---

(١) في «الجرح والتعديل»: (٧/ ٣٢٦).

(٢) مسلم: ٤٧٨٧، والنسائي: ٤١١٤، وهو في «مسند أحمد»: ٨٠٦١، من حديث أبي هريرة. ومسلم: ٤٧٩٢، والنسائي: ٤١١٥، من حديث جندب بن عبد الله.

(٣) في «شرح مسلم»: (٤/ ٤٥).

(٤) في «مختصره»: (٨/ ١٩).

(٥) البخاري: ٦٧٦٢، ومسلم: : ٢٤٣٩، والترمذي: ٤٢٤٠، والنسائي: ٢٦١١. وهو في «مسند أحمد»: ١٢٧٦٦، من حديث أنس رضي الله عنه. وحديث الباب أخرجه أحمد: ١٩٥٤١.

(٦) «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» ص٤٥٥.

«فَهَلَّا قُلْتَ: خُذْهَا مِنِّي وَأَنَا الغُلَامُ الأَنْصَارِيُّ».

الضاربُ المضروبَ باسمه ونَسَبه إظهاراً بشجاعته «فهلّا قلتَ» أي: لِمَ لا قلتَ؟ «خُذها منّي وأنا الغلام الأنصاريُّ» لأنَّ مولى القوم منهم. قال القاري[١]: أي: إذا افتخرتَ عند الضَّرب فانتسِبْ إلى الأنصار الذين هاجرتُ إليهم ونصروني، وكان فارسُ في ذلك الزمان كُفَّاراً، فكَرِه ﷺ الانتسابَ إليهم، وأمَرَه بالانتساب إلى الأنصار؛ ليكون منتسباً إلى أهل الإسلام. انتهى.

قال المنذري[٢]: وأخرجه ابن ماجه[٣]، في إسناده محمد بن إسحاق، وقد تقدَّم الكلام عليه. وأبو عقبة هذا بصريٌّ مولًى من بني هاشم بن عبد مَنَاف.



---

(١) في «مرقاة المفاتيح»: (١٠/ ٣١٥٦).

(٢) في «مختصره»: (٨/ ٢٠).

(٣) ابن ماجه: ٢٧٨٤. وهو في «مسند أحمد»: ٢٣٥١٥، وإسناده ضعيف.

١٢١ - بَابُ الرَّجُلِ يُحِبُّ الرَّجُلَ عَلَى خَيْرٍ يَرَاهُ(*)

٥١٥١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ ثَوْرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي حَبِيبُ بنُ عُبَيْدٍ، عَنِ المِقْدَامِ بنِ مَعْدِي كَرِبَ - وَقَدْ كَانَ أَدْرَكَهُ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَحَبَّ الرَّجُلُ أَخَاهُ فَلْيُخْبِرْهُ أَنَّهُ يُحِبُّهُ».

(باب الرجلِ يحبُّ الرجلَ على خيرٍ يراه)

(وقد كان) أي: حَبِيب (أدركَه) أي: المِقْدام «فليُخْبِره أنه يُحبُّه» لأنَّ في الإخبار بذلك استمالةَ قلبه واستجلابَ زيادة المحبَّة.

قال الخطابي(١): معناه الحثُّ على التودُّد والتألُّف، وذلك أنَّه إذا أخبَرَه أنه يُحبُّه استمالَ بذلك قلبَه واجتلَبَ به وُدَّه. وفيه أنه إذا عَلِم أنه مُحبٌّ له ووادٌّ له قبل نصيحته، ولم يَرُدَّ عليه قولَه في عيبٍ إن أخبَرَه به عن نفسه، أو سَقْطَة إن كانت منه، وإذا لم يعلم ذلك منه لم يُؤمَن أن يسوءَ ظنُّه فيه، فلا يَقبَلُ منه قوله، ويحمل ذلك منه على العداوة والشَّنَآن. انتهى.

قال المنذري(٢): وأخرجه الترمذي والنسائي، وقال الترمذي: حسن صحيح غريب(٣). هذا آخر كلامه.

وقد رُويَ من حديث أبي سعيد الخدريِّ(٤)، وفيه مقال، وقد رواه منصور بن المُعتَمر عن عبد الله ابن مُرَّة عن عبد الله بن عمر(٥)، قال أبو الفضل المقدسي: وهو صحيح على شرط «الصحيحين» ولم يُخرِجاه، وقد أخرجا بهذا الإسناد حديثاً في النُّذور(٦)، وقد رُويَ عن ابن عمر من وجوهٍ هذا أصحُّها.

(*) في نسخة على هامش الأصل: (باب إخبارِ الرَّجلِ الرَّجلَ بمحبَّته إيَّاهُ).

(١) في «معالم السنن»: (٣/ ٣٣٤).

(٢) في «مختصره»: (٨/ ٢١-٢٤).

(٣) الترمذي: **٢٥٥٣**، والنسائي في «الكبرى»: **٩٩٦٣**. وهو في «مسند أحمد»: **١٧١٧١**، وإسناده صحيح.

(٤) أخرجه القضاعي في «مسند الشهاب»: ٧٦٦.

(٥) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان»: **٨٥٩٥** من هذا الوجه، وأخرجه ابن حبان: **٥٦٩** من طريق نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٦) البخاري: **٦٦٠٨**، ومسلم: **٤٢٣٧**. وهو في «مسند أحمد»: **٥٢٧٥** من طريق منصور أيضاً.

٥١٥٢ ـ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا المُبَارَكُ بنُ فَضَالَةَ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ البُنَانِيُّ، عَنْ **أَنَسِ بنِ مَالِكٍ** أَنَّ رَجُلاً كَانَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَمَرَّ بِهِ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي لَأُحِبُّ هَذَا، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «**أَعْلَمْتَهُ؟**»، قَالَ: لَا، قَالَ: «**أَعْلِمْهُ**». قَالَ: فَلَحِقَهُ فَقَالَ: إِنِّي أُحِبُّكَ فِي اللهِ، فَقَالَ: أَحَبَّكَ الَّذِي(*) أَحْبَبْتَنِي لَهُ.

٥١٥٣ ـ حَدَّثَنَا مُوسَى بنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، عَنْ حُمَيْدِ بنِ هِلَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ الصَّامِتِ، عَنْ **أَبِي ذَرٍّ** أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، الرَّجُلُ يُحِبُّ القَوْمَ وَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَعْمَلَ كَعَمَلِهِمْ، قَالَ: «**أَنْتَ يَا أَبَا ذَرٍّ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ**»، قَالَ: فَإِنِّي أُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ، قَالَ: «**فَإِنَّكَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ**». قَالَ: فَأَعَادَهَا أَبُو ذَرٍّ، فَأَعَادَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ.

(فقال) أي: الرجلُ الأولُ (إنِّي لَأُحبُّ هذا) أي: الرجلَ الآخرَ «أعْلَمْته؟» بحذف همزة الاستفهام (فقال: إنِّي أحِبُّك في الله) أي: في طلب مرضاة الله (فقال) أي: الرجلُ الآخرُ (أحبَّك الذي أحببتني له) أي: لأجلهِ، وهذا دُعاءٌ.

قال المنذري[1]: في إسناده المبارَك بن فَضَالة أبو فَضَالة القُرَشيُّ العَدَويُّ، مولاهم البصريُّ، وثَّقَه عَفَّان بن مسلم، واستشهد به البخاري، وضعَّفه الإمام أحمد ويحيى بن معين والنسائي، وتكلم فيه غيرهم[2].

(قال: فأعادَها أبو ذَرٍّ) أي: أعاد مَقُولَته وهي: (إنِّي أحبُّ الله ورسولَه) (فأعادَها رسول الله ﷺ) أي: فأعاد مقولته الشريفة وهي: «فإنك مع من أحببت».

قال المنذري[3]: وقد أخرج البخاري ومسلم[4] من حديث أبي وائل شقيقِ بن سَلَمة عن عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه قال: جاء رجلٌ إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، كيف ترى في رجلٍ أحبَّ قوماً ولم يَلحَقْ بهم؟ قال رسول الله ﷺ: «**المرءُ مع مَن أحبَّ**».

(*) في نسخة على هامش الأصل: (أحبَّك الله الذي).

(١) في «مختصره»: (٨/ ٢٦).

(٢) وأخرجه أحمد: ١٢٥١٤، والنسائي في «الكبرى»: ٩٩٣٩، وهو صحيح.

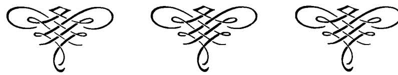
(٣) في «مختصره»: (٨/ ٢٧).

(٤) البخاري: ٦١٦٩، ومسلم: ٦٧١٨. وهو في «مسند أحمد»: ٣٧١٨. وحديث الباب أخرجه أحمد: ٢١٣٧٩.

٥١٥٤ ـ حَدَّثَنَا وَهْبُ بنُ بَقِيَّةَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ يُونُسَ بنِ عُبَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ **أَنَسِ بنِ مَالِكٍ** قَالَ: رَأَيْتُ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ فَرِحُوا بِشَيْءٍ لَمْ أَرَهُمْ فَرِحُوا بِشَيْءٍ أَشَدَّ مِنْهُ، قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ، الرَّجُلُ يُحِبُّ الرَّجُلَ عَلَى العَمَلِ مِنَ الخَيْرِ يَعْمَلُ بِهِ وَلَا يَعْمَلُ بِمِثْلِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«المَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ»**.

(**رأيتُ أصحابَ النبيِّ ﷺ فَرِحوا بشيءٍ**) وهذا الشيء هو قوله ﷺ: «المرءُ مع مَن أحبَّ» (**لم أرهُم فَرِحوا بشيءٍ**) أي: آخَر (**أشدَّ منه**) أي: ذلك الشيء المذكور أولاً (**على العمل**) متعلِّق بـ (يحب) (**من الخَير يعمَلُ**) أي: الرجلُ المحبوب (**به**) أي: بذلك العمل من الخير (**ولا يعمَلُ**) أي: الرجلُ المحبُّ «المَرءُ مع مَن أحبَّ» يعني: مَن أحبَّ قوماً بالإخلاص، يكون من زُمرتِهم وإن لم يعمَل عَمَلهم، لثبوت التقارب بين قلوبِهم، وربما تؤدي تلك المحبَّة إلى موافقتهم. وفيه حثٌّ على محبَّة الصُّلحاء والأخيار؛ رجاءَ اللَّحَاق بهم والخَلاص من النار.

قال المنذري(١): وأخرجه البخاري ومسلم بمعناه أتم منه(٢).



---

(١) في «مختصره»: (٨/ ٢٧).

(٢) البخاري: ٣٦٨٨، ومسلم: ٦٧١٢. وهو في «مسند أحمد»: ١٢٦٢٥.

١٢٢ - بَابٌ فِي المَشُورَةِ

٥١٥٥ - حَدَّثَنَا ابْنُ المُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بنُ أَبِي بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ عَبْدِ المَلِكِ بنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**المُسْتَشَارُ مُؤْتَمَنٌ**».

(باب في المشورة)

قال في «القاموس»[(١)]: أشار إليه بكذا: أمَرَه به، وهي الشُّورى والمشُورة، مَفْعُلة لا مَفْعُولة، واستشاره: طلب منه المَشُورة.

«**المُستَشار**» أي: الذي طُلِب منه المَشُورة والرأيُ «**مُؤتَمَن**» اسم مفعول من الأَمْن أو الأمانة.

قال الطيبي[(٢)]: معناه أنه أمينٌ فيما يُسأَل من الأمور، فلا ينبغي أن يَخُون المُستَشِير بكِتْمان مَصْلَحته. ذكره العزيزي[(٣)].

قال المنذري[(٤)]: وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه[(٥)]، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، وأخرجه الترمذي[(٦)] أيضاً مرسلاً من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن أنَّ رسول الله ﷺ خرج يوماً وأبو بكر وعمر، فذكر نحوَ هذا الحديث بمعناه، ولم يذكُر فيه: عن أبي هريرة، وحديث شَيبان أتمُّ من حديث أبي عَوَانة وأطوَل، يعني الحديث المرفوع الذي قبل هذا[(٧)].

وقال: وشيبان ثقة عندهم، صاحب كتاب، وذكره في موضع آخَر مختصراً[(٨)].

وقال: وقد رواه غير واحد عن شيبان بن عبد الرحمن النحويِّ، وشيبانُ هو صاحب كتابٍ، وهو صحيحُ الحديث، ويُكنَى أبا معاوية، وأخرجه أيضاً من حديث أمِّ سَلَمة زوجِ النبيِّ ﷺ عن

---

(١) «القاموس المحيط»: (شور).

(٢) في «شرح المشكاة»: (١٠/ ٣٢٢٥).

(٣) في «السراج المنير»: (٤/ ٣٤٦).

(٤) في «مختصره»: (٨/ ٢٨-٢٩).

(٥) الترمذي: **٣٠٣٣**، وابن ماجه: **٣٧٤٥**، ولم نجده عند النسائي لا في «المجتبى» ولا «الكبرى»، وعزاه المزي في «تحفة الأشراف» للنسائي في الوليمة.

(٦) الترمذي: **٢٥٢٧**.

(٧) عند الترمذي: **٢٥٢٦**.

(٨) عند الترمذي: **٣٠٣٣**.

. . . .

رسول الله ﷺ[(١)]، وقال: وهذا حديث غريب من حديث أمِّ سَلَمة. هذا آخر كلامه.

وفي إسناده عليُّ بن زيد بن جدعان، ولا يُحتَجُّ بحديثه.

وقال أيضاً في آخره: وفي الباب عن أبي مسعود وأبي هريرة وابن عمر[(٢)]. هذا آخر كلامه.

وقد رواه أيضاً عن رسول الله ﷺ: عليُّ بن أبي طالب[(٣)]، وأبو الهيثم بن التَّيهان[(٤)]، والنُّعمان ابن بَشِير[(٥)]، وسَمُرة بن جُندُب[(٦)]، وعمرو[(٧)] بن عَوف[(٨)]، وعبد الله بن عباس[(٩)]، وجابر بن عبد الله[(١٠)]، وعبد الله بن عمر[(١١)]، وعُبيد بن صَخْر[(١٢)]، في طُرُقها كلِّها مقالٌ، وأجوَد إسنادِ الحديثُ الذي ذكرناه أوَّل الباب، وحسَّنه الترمذي.

وقال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي: وأصحُّ الطُّرق إلى هذا المتن روايةُ سفيان ومَن تابعه، عن عبد الملك بن عُبيدٍ عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

---

(١) عند الترمذي: ٣٠٣٢.

(٢) حديث أبي مسعود أخرجه ابن ماجه: ٣٧٤٦. وهو في «مسند أحمد»: ٢٢٣٦٠. وحديث أبي هريرة هو حديث الباب عند أبي داود: ٥١٥٥. وحديث ابن عمر أخرجه الطبراني في «الكبير» مطولاً: (١٩/ (٥٦٩)).

(٣) أخرجه الطبراني في «الأوسط»: ٢١٩٥.

(٤) أخرجه الدولابي في «الكنى والأسماء»: (١/ ١٨١)، وابن الأعرابي في «معجمه»: ١١٥٤، والطبراني في «الكبير»: (١٩/ (٥٧٣))، وأبو الشيخ في «الأمثال»: ٢٢.

(٥) أخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار»: ٤٢٩٥، وأبو الشيخ في «الأمثال»: ٣٠، وأبو طاهر المُخلِّص في «المُخلِّصيَّات»: ٢٠٦٣، وابن بشران في «الأمالي»: ٨٠١.

(٦) أخرجه الخرائطي في «مكارم الأخلاق»: ٧٨٠، وابن الأعرابي في «معجمه»: ١٠٣٣، وأبو نعيم في «الحلية»: (٦/ ١٩٠)، والقضاعي في «مسند الشهاب»: ٤.

(٧) تحرف في الأصل إلى: «عُمر»، وإنما هو «عَمرو» كما في «مختصر المنذري» ومصادر ترجمته.

(٨) لم نجده.

(٩) أخرجه الخرائطي في «مكارم الأخلاق»: ٧٨١، والطبراني في «الكبير»: ١٢١٦٢، و ابن عدي في «الكامل»: (٧/ ٤٩٦)، وأبو الشيخ في «الأمثال»: ٢٤، والقضاعي في «مسند الشهاب»: ٥.

(١٠) لم نجده عنه بهذا اللفظ، وأخرجه ابن ماجه: ٣٧٤٧ بلفظ: «إذا استَشار أحدُكم أخاه، فلْيُشِرْ عليه».

(١١) أخرجه ابن عدي في «الكامل»: (٢/ ٢٢٣).

(١٢) لم نجده.

١٢٣ ـ بَابٌ فِي الدَّالِّ عَلَى الخَيْرِ

٥١٥٦ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ كَثِيرٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ **أَبِي مَسْعُودٍ الأَنْصَارِيِّ** قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي أُبْدِعَ بِي فَاحْمِلْنِي، قَالَ: «**لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكَ عَلَيْهِ، وَلَكِنِ ائْتِ فُلَاناً فَلَعَلَّهُ أَنْ يَحْمِلَكَ**». فَأَتَاهُ فَحَمَلَهُ، فَأَتَى رَسُولَ اللهِ ﷺ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ**».

(بابٌ في الدالِّ على الخَير)

(إِنِّي أُبْدِعَ بي) بصيغة المجهول، أي: انقطَع بي السبيل لموت الراحلة أو ضَعْفها.

قال الخطابي[1]: قوله: «أُبْدِعَ بي» معناه: انقطع بي، ويقال: أَبدَعَت الرِّكابُ: إذا كَلَّت وانقَطَعت. انتهى.

وفي «النهاية»[2]: يقال: أَبدَعَت الناقةُ: إذا انقَطَعت عن السَّير بكَلالٍ. انتهى.

«لا أجدُ ما أحمِلُك عليه» أي: من الرَّكْب «فلعلَّه أن يَحمِلَك» أي: يُعطِيك ما تركَب عليه «مَن دَلَّ على خيرٍ فله مثلُ أجرِ فاعله» قال النووي[3]: المراد: أنَّ له ثواباً كما أنَّ لفاعله ثواباً، ولا يَلزَم أن يكون قدرُ ثوابهما سواءً. انتهى.

وذهب بعضُ الأئمة إلى أنَّ المِثْل المذكورَ في هذا الحديث ونحوِه إنما هو بغير تضعيف.

وقال القرطبي[4]: إنه مِثْلُه سواءً في القَدْر والتضعيف؛ لأنَّ الثواب على الأعمال إنما هو بفضلٍ من الله يَهَبُه لمن يشاء على أيِّ شيء صَدَر منه، خصوصاً إذا صحَّت النِّيَّة التي هي أصلُ الأعمال في طاعةٍ عَجَز عن فِعلها لمانع مَنَع منها، فلا بُعْدَ في مُساواة أجرِ ذلك العاجز لأجرِ القادر والفاعل أو يزيد عليه. كذا في «السراج المنير»[5].

---

(١) في «معالم السنن»: (٣/ ٣٣٥).
(٢) «النهاية»: (بدع).
(٣) في «شرح مسلم»: (٦/ ٣٦٠).
(٤) في «المفهم»: (٣/ ٧٢٧-٧٢٨).
(٥) «السراج المنير»: (٤/ ٢٩٢).

. . . .

قال المنذري[1]: وأخرجه مسلم والترمذي[2].

وأبو مسعود اسمُه عُقبة بن عمرو.



(١) في «مختصره»: (٨/ ٣١).

(٢) مسلم: ٤٩٠٠، والترمذي: ٢٨٦٣. وهو في «مسند أحمد»: ١٧٠٨٦.

١٢٤ ـ بَابٌ فِي الهَوَى

٥١٥٧ ـ حَدَّثَنَا حَيْوَةُ بنُ شُرَيْحٍ: حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ خَالِدِ بنِ مُحَمَّدٍ الثَّقَفِيِّ، عَنْ بِلَالِ بنِ أَبِي الدَّرْدَاءِ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: . . . .

(بابٌ في الهَوَى)

قال في «القاموس»[١]: هَوِيَه كرَضِيَه هَوًى: أحَبَّه.

قال الحافظ ابن حجر فيما ردَّه على السِّراج القَزْوِيني[٢]: ترجم أبو داود لهذا الحديث: «باب الهوى»، وأراد بذلك شرحَ معناه، وأنه خبرٌ بمعنى التحذير من اتباع الهوى، فإنَّ الذي يسترسِل في اتِّباع هواه لا يُبصِر قُبحَ ما يفعله، ولا يَسمَع نَهيَ مَن يَنصحُه، وإنما يقع ذلك لمن يحبُّ أحوالَ نفسه، ولم يتفقَّد عليها. انتهى.

وقال الحافظ زين الدين العراقي في «شرح الترمذي»: قيل: يَعْمَى عن عُيوب المحبوب، وقيل: عن كلِّ شيءٍ سوى المحبوب. انتهى.

والحديث الذي أورده المؤلف في الباب، هذا أحد الأحاديث التي انتقدها الحافظ سراجُ الدِّين القزويني على «المصابيح»، وزعم أنه موضوع.

وقال الحافظ ابن حجر فيما ردَّه عليه[٣]: أمَّا بلالٌ فهو ثقة من كبار التابعين، وأمَّا خالد فوثَّقَه أبو حاتم الرازي[٤]، وأمَّا أبو بكر فهو ضعيف عندهم من قِبَل حِفظِه، وكان مستقيم الأمر في حديثه، فطَرَقه لُصوص فتغيَّر عَقلُه وصار يأتي بالغرائب التي لا توجد إلَّا عنده، فعَدُّوه فيمَن اختَلَط ولم يتميَّز. انتهى.

---

(١) «القاموس المحيط»: (هوا).

(٢) «أجوبة الحافظ ابن حجر على أحاديث مشكاة المصابيح» المطبوع في مقدمة شرح الطيبي على المشكاة المسمى: «الكاشف عن حقائق السنن»: (١/ ٣٥٢).

(٣) «أجوبة الحافظ ابن حجر على أحاديث مشكاة المصابيح» المطبوع في مقدمة شرح الطيبي على المشكاة المسمى: «الكاشف عن حقائق السنن»: (١/ ٣٥٢)، وليس فيه هذا الكلام بتمامه، بل فيه آخره فقط من قوله: «وأما أبو بكر . . . إلخ».

(٤) في «الجرح والتعديل» لابنه: (٣/ ٣٥٠).

«حُبُّكَ الشَّيْءَ يُعْمِي وَيُصِمُّ».

وقال الحافظ صلاح الدين العلائي[(١)]: هذا الحديث ضعيف لا ينتهي إلى درجة الحَسَن أصلاً، ولا يقال فيه: موضوع. انتهى.

وقال البيهقي في «شعب الإيمان»[(٢)] بعد ذِكرِه: ورواه البخاري في «التاريخ»[(٣)] موقوفاً على أبي الدرداء. قال البيهقي[(٤)]: وسُئل عليُّ بن عبد الرحمن عن الفرق بين الحُبِّ والعِشْق، فقال: الحُبُّ لَذَّة تُعْمِي عن رؤية غير محبوبه، فإذا تناهى سُمِّي عِشْقاً، وهو قوله ﷺ: «**حُبُّك الشيءَ يُعمِي ويُصِمُّ**». انتهى.

وسيجيء كلام المنذري.

وقد رُوِّينا هذا الحديث في «الأربعين» للشيخ وليِّ الله المحدِّث الدِّهْلِوي، من رواية علي بن أبي طالب رضي الله عنه، والله أعلم.

«**حُبُّك**» إضافة المصدر إلى الفاعل «**الشيءَ**» مفعول «**يُعْمِي ويُصِمُّ**» بضمِّ أولهما وكسر عينِهما، أي: يجعلك أعمى عن رؤية معايب الشيء المحبوب، بحيث لا تُبصِر فيه عَيباً، ويجعلك أصمَّ عن سماع قبائحه بحيث لا تَسمَع فيه كلاماً قبيحاً؛ لاستيلاء سلطان المحبة على فؤادك.

قال المنذري[(٥)]: في إسناده بقية بن الوليد وأبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم الغساني الشامي، وفي كلٍّ واحدٍ منهما مقالٌ.

ورُوي عن بلال عن أبيه قولَه ولم يرفعه[(٦)]، وقيل: إنه أشبهُ بالصواب، ويُروى من حديث معاوية بن أبي سفيان، ولا يثبت.

وسئل ثعلب عن معناه فقال: يُعمِي العينَ عن النظر إلى مساوئه، ويُصِمُّ الأذنَ عن إسماع العَذْل[(٧)] فيه، وأنشأ يقول:

---

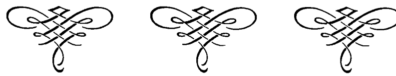
(١) في «النقد الصحيح لما اعتُرض عليه من أحاديث المصابيح» ص٤٥.
(٢) برقم: ٤٠٨.
(٣) «التاريخ الكبير»: (٢/ ١٠٧).
(٤) في «شعب الإيمان»: ٤٥٥.
(٥) في «مختصره»: (٨/ ٣١).
(٦) أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير»: (٢/ ١٠٧)، والبيهقي في «الشعب»: ٤٠٨.
(٧) أي: المَلامة.

. . . .

وكَـذَّبـتُ طَـرْفـي فـيـك والـطَّـرْف صـادقٌ وأَسْـمَـعـتُ أُذْني فـيـك مـا لـيـس يَـسـمَـعُ[1]

وقال غيره: يُعمِي ويُصِمُّ عن الآخرة.

وفائدته النهيُ عن حُبِّ ما لا ينبغي الإغراقُ في حُبِّه. انتهى كلام المنذري.



(١) في هامش الأصل منسوباً لنسخة: «تسمع». والبيت في «الحماسة البصرية»: (٢/ ١١٤) منسوباً للنجاشي الحارثي.

١٢٥ ـ بَابٌ فِي الشَّفَاعَةِ

٥١٥٨ ـ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ بُرَيْدِ بنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ **أَبِي مُوسَى** قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**اشْفَعُوا إِلَيَّ لِتُؤْجَرُوا، وَلْيَقْضِ اللهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ مَا شَاءَ**».

٥١٥٩ ـ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ صَالِحٍ وَأَحْمَدُ بنُ عَمْرِو بنِ السَّرْحِ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بنِ دِينَارٍ، عَنْ وَهْبِ بنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَخِيهِ، عَنْ **مُعَاوِيَةَ**: اشْفَعُوا تُؤْجَرُوا(*)، فَإِنِّي

(باب في الشفاعة)

(**بُرَيد**) بالموحَّدة مُصغَّراً، هو ابن عبد الله (**ابن أبي بُرْدة**) الأشعري، منسوبٌ إلى جَدِّه (**عن أبيه**) المراد بالأب جدُّه أبو بُرْدة.

«**اشفعوا إليَّ لِتُؤجَروا**» أي: إذا عَرَض المحتاجُ حاجتَه عليَّ فاشفعوا له إليَّ، فإنكم إن شَفَعتُم حَصَل لكم الأجرُ، سواء قَبلتُ شفاعتَكم أم لا، واللَّام في قوله: (لتؤجروا) هي لام التعليل. ذكره الحافظ[١].

«**وليَقْضِ الله على لسان نبيِّه ما شاء**» أي: إن قضيتُ حاجتَه من شفاعتكم له فهو بتقدير الله، وإن لم أقضِ فهو أيضاً بتقدير الله.

وفي «السراج المنير»[٢]: أي: يُظهِر على لسان رسوله بوحيٍ أو إلهامٍ ما شاء من إعطاءٍ أو حِرمانٍ، فتُندَب الشفاعةُ، ويَحصُل الأجرُ للشافِع مطلقاً، سواء قُضِيت الحاجة أم لا.

قال المنذري[٣]: وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي[٤].

(**حدثنا أحمد بن صالح وأحمد بن عمرو بن السَّرْح . . . إلخ**) قد وقع هذا الحديث في بعض النُّسَخ ها هنا، وفي بعضها في آخر كتاب السُّنَّة، ولم يوجد هذا الحديث في نسخة المنذري لا ها هنا ولا في آخر كتاب السُّنَّة.

(*) في نسخة على هامش الأصل: (قال: قال رسول الله ﷺ: «اشفعوا تؤجروا»).

(١) في «فتح الباري»: (١٠/ ٤٥١).

(٢) «السراج المنير»: (١/ ٢١٩).

(٣) في «مختصره»: (٨/ ٣٢).

(٤) البخاري: ٦٠٢٧، ومسلم: ٦٦٩١، والترمذي: ٢٨٦٥، والنسائي: ٢٥٥٦. وهو في «مسند أحمد»: ١٩٥٨٤.

لَأُرِيدُ الأَمْرَ فَأُؤَخِّرُهُ كَيْمَا تَشْفَعُوا فَتُؤْجَرُوا، فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**اشْفَعُوا تُؤْجَرُوا**».

٥١٦٠ ـ حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.

وقال المِزِّي[١]: حديث همَّام بن مُنبِّه بن كامل عن معاوية، أخرجه أبو داود بلفظ: اشفَعُوا تُؤجَروا، فإنِّي لَأُرِيد الأمرَ فأؤخِّره كَيما تَشفَعوا فتُؤجَروا، فإنَّ رسول الله ﷺ قال: «**اشفعوا تؤجروا**»، في كتاب السُّنَّة عن أحمد بن صالح وأحمد بن عمرو بن السَّرْح، وأخرجه النسائي[٢] في الزكاة عن هارون بن سعيد الأَيْلي، ثلاثتُهم عن سفيان، عن عمرو بن دينار، عن وهب بن مُنبِّه، عن أخيه هَمَّام، وحديث أبي داود في بعض النُّسَخ من رواية اللؤلؤي، ولم يذكره أبو القاسم. انتهى كلام المزي.

(لَأُرِيدُ) بلام التأكيد (الأمرَ) لواحدٍ من الناس أو للجماعة لأُنفِذَه (فأُؤَخِّره) أي: الأمرَ عن نَفَاذِه (كيما) (ما) زائدة (فتُؤْجَروا) بصيغة المجهول.

(حدثنا أبو مَعمَر) حديث أبي مَعمَر في بعض نُسَخ الكتاب ها هنا، وفي بعضها في آخر كتاب السُّنَّة، وليس في نسخة المنذري هذا الحديث لا ها هنا ولا في آخر كتاب السُّنَّة.

وقال المِزِّي[٣]: حديث: كان النبيُّ ﷺ إذا أتاه ذو الحاجة قال: «اشفعوا تُؤجَروا، ويَقضي الله على لسان نبيِّه ما أَحبَّ» أخرجه البخاري[٤] في الزكاة وفي الأدب وفي التوحيد، ومسلم في الأدب[٥]، وأبو داود في الأدب[٦] عن مسدد، وفي السنة[٧] عن أبي معمر، وهو إسماعيل بن إبراهيم القَطِيعي، كلاهما عن سفيان بن عيينة، عن بريد بن عبد الله بن أبي بُرْدَة بن أبي موسى الأشعري الكوفي، عن أبي بردة، عن أبي موسى، وأخرجه النسائي[٨] في الزكاة، وحديث أبي معمر في رواية أبي بكر بن داسَه عن أبي داود، ولم يذكُره أبو القاسم. انتهى.

---

(١) في «تحفة الأشراف»: ١١٤٤٧.

(٢) في هامش الأصل: «وفي رواية النسائي هكذا: عن معاوية بن أبي سفيان أنَّ رسول الله ﷺ قال: إنَّ الرجلَ ليسألُني عن الشيء فأمنَعُه حتى تشفعوا فيه فتُؤجَروا، وإنَّ رسول الله ﷺ قال: اشفَعُوا تُؤجَروا». اهـ. والحديث عند النسائي برقم: ٢٥٥٧.

(٣) في «تحفة الأشراف»: ٩٠٣٩.

(٤) البخاري: ١٤٣٢ و٦٠٢٧ و ٧٤٧٦.

(٥) مسلم: ٦٦٩١.

(٦) أبو داود: ٥١٥٨.

(٧) برقم: ٥١٦٠.

(٨) النسائي: ٢٥٥٦.

١٢٦ ـ بَابٌ فِي الرَّجُلِ(*) يَبْدَأُ بِنَفْسِهِ فِي الكِتَابِ

٥١٦١ ـ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ ـ قَالَ أَحْمَدُ: قَالَ مَرَّةً، يَعْنِي هُشَيْماً ـ عَنْ بَعْضِ وَلَدِ العَلَاءِ أَنَّ العَلَاءَ الحَضْرَمِيَّ كَانَ عَامِلَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى البَحْرَيْنِ، فَكَانَ إِذَا كَتَبَ إِلَيْهِ بَدَأَ بِنَفْسِهِ.

(بابٌ في الرجل يَبدأ بنفسِه في الكتاب)

(قال أحمد) هو ابن حنبل (قال مَرَّة) ضمير (قال) راجع إلى هُشَيم (يعني هُشَيماً) هذا تفسير لضمير (قال) (عن بعض وَلَد العلاء) بفتح الواو واللام أو بضم الواو وسكون اللام.

وفي «المصابيح»(١): عن أبي العلاء الحضرميِّ أنَّ العلاء الحضرميَّ كان عاملَ رسول الله ﷺ، وكان إذا كتب إليه بدأ بنفسِه. انتهى.

وفي «المرقاة»(٢): قيل: اسمه زَيد بن عبد الله، وكُنيته أبو العلاء، وفي بعض نُسَخ «المصابيح»: عن ابن العلاء. انتهى.

وفي «فتح الباري»(٣) في كتاب الاستئذان في «باب: بمَن يبدأ بالكتاب»: وعند أبي داود من طريق ابن سيرين عن أبي العلاء بن الحضرميِّ عن العلاء أنه كَتَب إلى النبيِّ ﷺ، فبدأ بنفسه. انتهى.

وفي «التقريب»(٤): ابنُ العلاء الحضرميُّ عن أبيه، مقبول من الثالثة، وأظنُّ أنَّ اسمَه عبد الله. انتهى.

(أنَّ العلاء الحضرميَّ كان عامل النبي ﷺ على البحرين) وأقرَّه أبو بكر وعمر ﵄ عليها إلى أن مات العلاء سنة أربع عشرة (فكان إذا كتب) أي: العلاءُ (إليه) أي: إلى النبيِّ ﷺ (بدأ بنفسه) أي: باسمه، فقرَّره النبيُّ ﷺ على ذلك، ففيه دَلالة على أنَّ المسنُون أن يَبدَأ الكاتبَ الكتابَ بنفسه،

(*) في نسخة على هامش الأصل: (فيمَن).

(١) «مشكاة المصابيح»: ٤٦٥٦.

(٢) «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٢٩٤٩).

(٣) «فتح الباري»: (١١/ ٤٨).

(٤) «تقريب التهذيب»: ٨٤٨٤.

٥١٦٢ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ: حَدَّثَنَا المُعَلَّى بنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنِ ابْنِ العَلَاءِ، عَنِ **العَلَاءِ** بنِ الحَضْرَمِيِّ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَبَدَأَ بِاسْمِهِ.

ويدلُّ عليه كتابُ رسول الله ﷺ إلى هِرَقلَ، وفيه: «**بسم الله الرحمن الرحيم، من محمدٍ عبدِ الله ورسولِه إلى هرقلَ . . .**»[1].

قال الحافظ في «فتح الباري»[2] تحت هذا الحديث: فيه أنَّ السُّنَّة أن يَبدَأ الكتابَ بنفسه، وهو قول الجمهور، بل حَكَى فيه النحاسُ إجماعَ الصحابة، والحقُّ إثبات الخِلاف. انتهى.

(**عن العلاء بن الحضرميِّ**) نسبة إلى حَضْرَمَوتَ. قال ابن الأثير[3]: العلاء بن الحضرميِّ، واسم الحضرميِّ: عبدُ الله بن عَبَّاد، ولا يختلفون أنه من حَضْرَمَوتَ. انتهى.

(**أنه كَتَب إلى النبيِّ ﷺ فبدأ باسمِه**) قال المنذري[4]: فيهما مجهولٌ، قال بعضهم: يبدأ الكتاب بنفسه فيقول: من فلان بن فلان إلى فلان بن فلان، وذكر هذا الحديث حُجَّة لذلك، وقد كَتَب رسول الله ﷺ: «**من محمدٍ عبد الله ورسوله إلى هِرَقلَ**»[5].

وقال حمَّاد بن زيد: كان الناس يكتبون: من فلان بن فلان إلى فلان بن فلان، أمَّا بعدُ.

وقال غيره: إذا بدأ الكاتب باسم المكتوب إليه فقد كَرِه ذلك غيرُ واحدٍ من السَّلَف، وأجازه بعضُهم، وقيل: أمَّا الأبُ فيُقدَّم، فلا يَبدَأ ولدُه باسمه على والده، والكبيرُ السِّنِّ كذلك يوقَّر به. انتهى كلام المنذري.

قلت: وأخرج الطبراني في «الكبير»[6]، عن النعمان بن بشير، عن رسول الله ﷺ: «**إذا كَتَب أحدُكم إلى أحدٍ فليبدَأ بنفسه**». قال المناوي في «فتح القدير»[7]: فيه مجهول وضعيف. انتهى. وفي «المرقاة»[8]: إسناده حسن. انتهى.

---

(١) سيأتي برقم: ٥١٦٣.
(٢) «فتح الباري»: (١/ ٣٨).
(٣) في «جامع الأصول»: (١٢/ ٦٠٧).
(٤) في «مختصره»: (٨/ ٣٤).
(٥) سيأتي برقم: ٥١٦٣.
(٦) في «ملحق المعجم الكبير المكمِّل لمسند النعمان بن بشير»: ٢١٨.
(٧) كذا في الأصل، والصواب: «فيض القدير»: (١/ ٥٥٤).
(٨) «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٢٩٥٠).

....

قال المناوي[(١)]: أي: إذا كتبَ أحدُكم إلى أحدٍ من الناس كتاباً، فليبدَأ فيه بذِكر نفسِه مُقدَّماً على اسم المكتوب له، نحو: من فلان إلى فلان، وإن كان مَهِيناً مُحتَقَراً، والمكتوبُ إليه فَخْماً كَبيراً، فلا يجري على سَنَنِ العَجَم حيثُ يبدؤون بأسماء أكابرهم في المكاتيب، ويَرَون أنَّ ذلك من الأدب، وإنما الأدب ما أمَرَ به الشارع.

نعم، إن خاف وقوعَ محذورٍ بمُحتَرَم إن بدأ بنفسه بدأ بالمكتوب إليه، بدليل ما رواه البخاري في «الأدب المفرد»[(٢)] بسند صحيح، عن نافع قال: كانت لابن عمر حاجةٌ إلى معاويةَ، فأراد أن يكتب إليه، فقالوا: ابدأ به، فلم يزالوا به حتى كتب: «بسم الله الرحمن الرحيم، إلى معاوية».

وفيه[(٣)] أيضاً عن عبد الله بن دينار أنَّ عبد الله بن عمر كتب إلى عبد الملك بن مروان يبايِعُه، فكتب إليه: «بسم الله الرحمن الرحيم، لعبد الملك أمير المؤمنين، من عبد الله بن عمر، سلامٌ عليك» فذَكَره. انتهى.

وفي «الأدب المفرد»[(٤)] عن خارجة بن زيد، عن كُبَراء آل زيد بن ثابت: «هذه الرسالة لعبد الله معاويةَ أميرِ المؤمنين، من زيد بن ثابت، سلامٌ عليك».

وفي «فتح الباري»[(٥)]: وأخرج عبد الرزاق[(٦)]، عن مَعمَر، عن أيوب: قرأتُ كتاباً من العلاء بن الحضرميِّ إلى محمدٍ رسول الله. وعن نافع[(٧)]: كان ابن عمر يأمُر غِلمانَه إذا كتبوا إليه أن يبدؤوا بأنفسهم. وعن نافع[(٨)]: كان عُمَّال عمرَ إذا كتبوا إليه بدؤوا بأنفسهم.

قال المُهلَّب: السُّنَّة أن يبدأ الكاتب بنفسه.

وعن مَعمَر[(٩)]، عن أيوب أنه كان ربما بدأ باسم الرجُل قَبلَه إذا كَتَب إليه.

---

(١) في «فيض القدير»: (١/ ٥٥٤).
(٢) برقم: ١١٢٤.
(٣) «الأدب المفرد»: ١١١٩.
(٤) برقم: ١١٢٢.
(٥) «فتح الباري»: (١١/ ٤٨).
(٦) في «المصنف»: ٢٠٩١٢.
(٧) في «المصنف»: ٢٠٩١٥.
(٨) في «المصنف»: ٢٠٩١٤.
(٩) في «المصنف» بإثر: ٢٠٩١٤.

. . . .

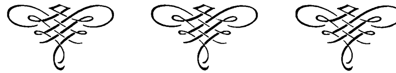
وسئل مالك عنه فقال: لا بأس به. انتهى.

وفي «المرقاة»(١): وكان العلاء إذا كتب إلى النبيِّ ﷺ بدأ بنفسه اقتداءً به ﷺ؛ لأنه كان يفعل ذلك.

ومما يدلُّ عليه كتابتُه ﷺ إلى معاذٍ يُعزِّيه في ابنٍ له: «**بسم الله الرحمن الرحيم، من محمدٍ رسولِ الله، إلى معاذ بن جبل، سلامٌ عليك، فإنِّي أحمدُ إليك اللهَ الذي لا إله إلا هو، أما بعدُ . . .**» الحديثَ، رواه الحاكم(٢) وغيره.

وهذا الصنيع العظيم مُقتبَس من قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣٠﴾ [النمل: ٣٠].

قال المظهر: كان يَكتُب هكذا: من العلاء الحضرميِّ إلى رسول الله ﷺ، وهكذا أمرَ النبيُّ ﷺ أن يكتبوا من لسانه: هذا من رسول الله إلى عَظِيم البحرين، وغيره من الملوك. انتهى.



(١) «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٢٩٤٩).

(٢) في «المستدرك»: (٣/ ٢٧٣).

١٢٧ ـ بَابٌ: كَيْفَ يُكْتَبُ إلى الذِّمِّيِّ؟

٥١٦٣ ـ حَدَّثَنَا الحَسَنُ بنُ عَلِيٍّ وَمُحَمَّدُ بنُ يَحْيَى قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ عُتْبَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ إِلَى هِرَقْلَ: «**مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللهِ إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ، سَلَامٌ عَلَى مَنِ اتَّبَعَ الهُدَى**».

وَقَالَ ابْنُ يَحْيَى: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ أَخْبَرَهُ، قَالَ: فَدَخَلْنَا عَلَى هِرَقْلَ، فَأَجْلَسَنَا بَيْنَ يَدَيْهِ، ثُمَّ دَعَا بِكِتَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَإِذَا فِيهِ: «**بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللهِ إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ، سَلَامٌ عَلَى مَنِ اتَّبَعَ الهُدَى، أَمَّا بَعْدُ**».

(بابٌ: كيف يُكتَب إلى الذِّمِّيِّ؟)

«إلى هِرَقْلَ» بكسر الهاء وفتح الراء وسكون القاف غير منصرف، وهو اسم عَلَمٍ لِمَلِك الرُّوم في ذلك الوقت، وقَيْصَر لقبٌ لجميع مَلِك الرُّوم، وقيل: كلاهما واحد «عظيمِ الرُّوم» بدل أو بيان «سلامٌ على مَن اتَّبَع الهُدى» أي: الهداية بالإسلام والديانة. وفيه إشارة إلى أنه لا يجوز الابتداء بالسلام لغير أهل الإسلام، إلَّا على طريق الكِناية.

(وقال ابنُ يحيى) هو محمد (إنَّ أبا سفيان أخبره) أي: ابنَ عباس (قال) أي: أبو سفيان (فأجلَسَنا بين يديه) أي: أجلَس هِرَقلُ إيَّانا قُدَّامَه.

قال المنذري[1]: وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي مطولاً ومختصراً[2].



---

(١) في «مختصره»: (٨/ ٣٥).

(٢) البخاري: ٤٥٥٣، ومسلم: ٤٦٠٧، والترمذي: ٢٩١٤، والنسائي في «الكبرى»: ١٠٩٩٨. وهو في «مسند أحمد»: ٢٣٧٢.

١٢٨ - بَابٌ فِي بِرِّ الوَالِدَيْنِ

٥١٦٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ كَثِيرٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنِي سُهَيْلُ بنُ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَا يَجْزِي وَلَدٌ وَالِدَهُ إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ مَمْلُوكاً فَيَشْتَرِيَهُ فَيُعْتِقَهُ**».

٥١٦٥ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي خَالِي الحَارِثُ، عَنْ حَمْزَةَ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَتْ تَحْتِي امْرَأَةٌ، وَكُنْتُ أُحِبُّهَا، وَكَانَ عُمَرُ يَكْرَهُهَا، فَقَالَ لِي: طَلِّقْهَا، فَأَبَيْتُ، فَأَتَى عُمَرُ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**طَلِّقْهَا**».

(بابٌ في بِرِّ الوالدَين)

«**لا يَجزِي**» بفتح أوله وسكون الياء في آخره، أي: لا يُكافِئ «**ولدٌ والدَه**» أي: إحسانَ والدِه «**إلَّا أن يَجدَه**» أي: يُصادفَه «**مملوكاً**» منصوبٌ على الحال من الضمير المنصوب في (يجده) «**فيشتريَه فيُعتِقَه**» بالنصب فيهما. قال القاضي رحمه الله: ذهب بعض أهل الظاهر إلى أنَّ الأبَ لا يُعتَق على وَلدِه إذا تملَّكه، وإلَّا لم يصحَّ ترتيب الإعتاق على الشراء، والجمهور على أنه يُعتَق بمجرَّد التملُّك من غير أن يُنشِئ فيه عِتقاً، وأنَّ قوله: (فيُعتِقَه) معناه: فيُعتِقَه بالشِّراء لا بإنشاء عِتقٍ، والترتيب باعتبار الحُكم دون الإنشاء. انتهى.

قال المنذري[١]: وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه[٢].

(**فقال لي: طَلِّقها، فأبيتُ**) أي: امتنعتُ لأجل مَحبَّتي فيها.

قال المنذري[٣]: وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه[٤]، وقال الترمذي: حسن صحيح، إنما نعرفه من حديث ابن أبي ذئب.

---

(١) في «مختصره»: (٨/ ٣٥).

(٢) مسلم: ٣٨٠٠، والترمذي: ٢٠١٨، والنسائي في «الكبرى»: ٤٨٧٦، وابن ماجه: ٣٦٥٩. وهو في «مسند أحمد»: ٧١٤٣.

(٣) في «مختصره»: (٨/ ٣٥).

(٤) الترمذي: ١٢٢٦، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة»: ٦٧٠١، وابن ماجه: ٢٠٨٨. وهو في «مسند أحمد»: ٤٧١١، وإسناده قوي.

٥١٦٦ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ كَثِيرٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ بَهْزِ بنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَنْ أَبَرُّ؟ قَالَ: «**أُمَّكَ، ثُمَّ أُمَّكَ، ثُمَّ أُمَّكَ، ثُمَّ أَبَاكَ، ثُمَّ الأَقْرَبَ فَالأَقْرَبَ**». وَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَا يَسْأَلُ رَجُلٌ مَوْلَاهُ مِنْ فَضْلٍ هُوَ عِنْدَهُ فَيَمْنَعُهُ إِيَّاهُ، إِلَّا دُعِيَ لَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ فَضْلُهُ الَّذِي مَنَعَهُ شُجَاعاً أَقْرَعَ**».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: الأَقْرَعُ: الَّذِي ذَهَبَ شَعْرُ رَأْسِهِ مِنَ السُّمِّ.

٥١٦٧ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عِيسَى: حَدَّثَنَا الحَارِثُ بنُ مُرَّةَ: حَدَّثَنَا كُلَيْبُ بنُ مَنْفَعَةَ، عَنْ جَدِّهِ

(**عن بَهْز بن حكيم، عن أبيه**) أي: حكيم (**عن جَدِّه**) أي: جدِّ بهزٍ، وهو معاوية بن حَيْدة.

(**مَن أَبَرُّ؟**) بفتح الموحدة وتشديد الراء على صيغة المتكلم، أي: مَن أُحسِنُ إليه ومَن أَصِلُه؟ (**قال**: «**أُمَّك**») بالنصب، أي: بِرَّ أُمَّك وصِلْها أولاً «**ثم الأقربَ فالأقربَ**» أي: إلى آخر ذوي الأرحام «**لا يَسأَلُ رجلٌ مَولاه**» أي: مُعتقَه بفتح التاء، أو المراد بالمَولى القريب، أي: ذو القربى وذو الأرحام، والله أعلم «**من فضلٍ**» أي: المال الفاضل من الحاجة «**فيَمنَعُه إياه**» أي: لا يُعطي المَولى الفضلَ الرجلَ، فالضمير المرفوع للمولى، والمنصوب المتصل للفضل، والمنفصل للرَّجُل «**إلَّا دُعِيَ**» بصيغة المجهول «**له**» أي: لمولاه «**فَضْلُه**» نائب الفاعل «**شُجاعاً أقرَع**» قال الخطابي[(١)]: الشُّجاع: الحية، والأقرَع: هو الذي انحَسَر الشَّعر من رأسه من كثرة سُمِّه.

قال المنذري[(٢)]: وأخرجه الترمذي وقال: حسن[(٣)]. هذا آخر كلامه. وقد تقدَّم الكلام على بَهْز ابن حكيم.

(**كُلَيب بن مَنْفَعة**) الحَنَفي البصري، مقبول. كذا في «التقريب»[(٤)].

(**عن جَدِّه**) بَكر بن الحارث. قال في «الإصابة»[(٥)]: بكر بن الحارث الأنماري أبو مَنْفَعة، ذكره

---

(١) في «معالم السنن»: (٣/ ٣٣٦).
(٢) في «مختصره»: (٨/ ٣٦).
(٣) الترمذي: ٢٠٠٦. وهو في «مسند أحمد»: ٢٠٠٢٨، وهو صحيح لغيره، وليس عندهما قوله: «ولا يسأل رجل . . . إلخ».
(٤) «تقريب التهذيب»: ٥٦٦٢. وفي «تحرير التقريب»: بل مجهول الحال، فقد روى عنه اثنان أحدهما ضعيف، وذكره ابن حبان وحده في «الثقات»: (٥/ ٣٣٧).
(٥) «الإصابة»: (١/ ٤٥٢).

أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَنْ أَبَرُّ؟ قَالَ: «أُمَّكَ وَأَبَاكَ، وَأُخْتَكَ وَأَخَاكَ، وَمَوْلَاكَ الَّذِي يَلِي ذَلِكَ، ....

الترمذي وابن شاهين في الصحابة، وأبو بكر بن عيسى البغدادي فيمَن نزل حمصَ من الصحابة، وذكره ابن قانع[١] فسمَّاه أيضاً: بكر بن الحارث، ثم أخرج حديثه من طريق كُليب بن مَنْفَعة عن جَدِّه أنه قال: يا رسول الله، مَن أَبَرُّ؟ قال: «أمَّك». انتهى.

«ومَولاكَ» أي: قريبَك، أي: ذا القُربى منك، فإنَّ أحدَ معاني المولى: القريب أيضاً، وهو المراد ها هنا، بدليل ثالث أحاديث الباب الذي تقدم[٢]، وهو حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، وفيه: «**ثم الأقرب فالأقرب**».

وبدليل حديث أبي هريرة المتفق عليه[٣]، قال: قال رجل: يا رسول الله، مَن أحقُّ بحُسْنِ صَحَابَتي؟ قال: «**أمُّك**»، قال: ثم مَن؟ قال: «**أمُّك**»، قال: ثم مَن؟ قال: «**أمُّك**»، قال: ثم مَن؟ قال: «**أبوك**»، وفي رواية[٤]: قال: «**أمُّك ثم أمُّك ثم أباك، ثم أدناك أدناك**».

وبهذا يظهر أن (الواو) في قوله ﷺ في حديث الباب: «**وأباك وأختَك وأخاك ومَولاك**» بمعنى (ثم) أي: ثم أباك ثم أختَك ثم أخاك ثم مَولاك، أي: قريبَك الأقربَ فالأقربَ.

«**الذي يلي ذلك**» صفة لقوله: (مولاك) أي: قريبَك الذي يَقرُب مَن تقدَّم من ابن أختك وابن أخيك وعمتك وعمِّك وابن عمتك وابن عمِّك وهكذا الأقرب فالأقرب.

وأخرج ابن ماجه[٥] في أول كتاب الأدب، عن أبي سَلَامَة السَّلاميِّ قال: قال النبي ﷺ: «**أُوصي امرأً بأُمِّه، أُوصي امرأً بأُمِّه، أوصي امرأً بأُمِّه** - ثلاثاً - **أُوصي امرأً بأبيه، أُوصي امرأً بمولاه الذي يليه، وإن كان عليه منه أذًى يؤذيه**». انتهى.

ومعناه: أُوصي كلَّ امرئٍ أن يَبَرَّ مولاه، أي: قريبَه الذي يليه؛ من أخته وأخيه وغيرهما الأقربَ فالأقربَ، وإن كان على المرء من القريب أذًى يؤذيه.

---

(١) في «معجم الصحابة»: (١/١٠٢).

(٢) برقم: ٥١٦٦.

(٣) البخاري: ٥٩٧١، ومسلم: ٦٥٠٠. وهو في «مسند أحمد»: ٩٠٨١.

(٤) عند مسلم: ٦٥٠١.

(٥) في «سننه»: ٣٦٥٧. وهو في «مسند أحمد»: ١٨٧٨٩، وإسناده ضعيف.

حَقًّا وَاجِباً، وَرَحِماً مَوْصُولَةً(*)».

وعند مسلم[١] عن أبي هريرة أنَّ رجلاً قال: يا رسول الله، إنَّ لي قَرابةً أَصِلُهم ويَقطَعُوني، وأُحسِنُ إليهم ويُسِيئُون إليَّ، وأحلُمُ عنهم ويَجهَلُون عليَّ؟ فقال: **«لئن كنتَ كما قلتَ، فكأنما تُسِفُّهم المَلَّ[٢]، ولا يزال معك من الله ظَهِيرٌ عليهم ما دُمتَ على ذلك»**.

«حقًّا» أي: قلتَ قولاً حقًّا «واجباً» صفة مؤكِّدة لقوله: (حقًّا) أي: حقًّا ثابتاً مطابقاً للواقع «و» قرب هؤلاء المذكورون من الأمِّ والأب والأخت والأخ وغيرهم منك «رَحِماً» أي: قَرابةً «موصولةً» أي: يجبُ صِلتُها ويَحرُم قَطعُها؛ لما رواه أبو هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **«الرَّحِمُ شِجْنَةٌ من الرحمن، فقال الله: مَن وَصَلكِ وصلتُه، ومَن قَطَعكِ قطعتُه»**. رواه البخاري[٣].

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: **«الرَّحِمُ مُعلَّقة بالعرش تقول: مَن وَصَلني وصلهُ الله، ومَن قَطَعني قطعهُ الله»**. متفق عليه[٤].

وعن جُبير بن مُطعم قال: قال رسول الله ﷺ: **«لا يَدخُل الجنةَ قاطعٌ»**. متفق عليه[٥].

قال المنذري[٦]: ذكره البخاري في «تاريخه الكبير»[٧] تعليقاً.

وقال ابن أبي حاتم[٨]: كُلَيب بن مَنْفعة الحَنَفي قال: أتى جَدِّي النبيَّ ﷺ، مُرسَل، فقال: «مَن أَبَرُّ؟».

وأخرج البخاري[٩] من حديث أبي زُرعة بن عمرو بن جرير، عن أبي هريرة قال: جاء رجلٌ إلى النبيِّ ﷺ فقال: يا رسول الله، مَن أحقُّ بحُسْنِ مُصاحَبَتي؟ قال: **«أُمُّك»**، قال: ثم مَن؟ قال:

(*) في نسخة على هامش الأصل: (حقٌّ واجبٌ، ورحمٌ موصولةٌ).

(١) في «صحيحه»: ٦٥٢٥. وهو في «مسند أحمد»: ٧٩٩٢.

(٢) في هامش الأصل: «المَلُّ الرَّماد، أي: تَجعَلُ وُجُوهَهم كلَونِ الرَّماد. كذا في «النهاية»».

(٣) في «صحيحه»: ٥٩٨٨. وهو في «مسند أحمد»: ٨٩٧٥.

(٤) البخاري: ٥٩٨٩، ومسلم: ٦٥١٩. وهو في «مسند أحمد»: ٢٤٣٣٦، واللفظ لمسلم.

(٥) البخاري: ٥٩٨٤، ومسلم: ٦٥٢٠. وهو في «مسند أحمد»: ١٦٧٣٢.

(٦) في «مختصره»: (٨/ ٣٧).

(٧) «التاريخ الكبير»: (٧/ ٢٣٠).

(٨) في «الجرح والتعديل»: (٧/ ١٦٧).

(٩) في «صحيحه»: ٥٩٧١. وهو عند مسلم من هذا الوجه أيضاً: ٦٥٠٠.

٥١٦٨ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ جَعْفَرِ بنِ زِيَادٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا (ح). وَحَدَّثَنَا عَبَّادُ بنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حُمَيْدِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ **عَبْدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو** قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ مِنْ أَكْبَرِ الكَبَائِرِ أَنْ يَلْعَنَ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ**»، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، كَيْفَ يَلْعَنُ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ؟ قَالَ: «**يَلْعَنُ أَبَا الرَّجُلِ فَيَلْعَنُ أَبَاهُ، وَيَلْعَنُ أُمَّهُ فَيَلْعَنُ أُمَّهُ**».

٥١٦٩ ـ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بنُ مَهْدِيٍّ(*) وَعُثْمَانُ بنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بنُ العَلَاءِ ـ المَعْنَى ـ قَالُوا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ إِدْرِيسَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ سُلَيْمَانَ، . . . .

«**أمُّك**»، قال: ثم مَن؟ قال: «**أمُّك**»، قال: ثم مَن؟ قال: «**أبوك**». وأخرجه مسلم وابن ماجه بنحوه[1]، في حديثهما: «**ثم أمُّك**» مرتين.

(**حدثنا إبراهيم بن سعد**) فمحمد بن جعفر وعبَّاد بن موسى كلاهما يرويان عن إبراهيم بن سعد.

«**فيلعَن أباه**» أي: يلعَن الرجلُ الملعونُ أبوه أبا اللَّاعِن «**فيلعَن أمَّه**» أي: يلعَن الرجلُ الملعونةُ أمُّه أمَّ اللَّاعِن.

قال النووي[2]: في الحديث دليل على أنَّ مَن تسبَّب في شيء جاز أن يُنسَب إليه ذلك الشيءُ، وفيه قطعُ الذرائع، فيؤخذ منه النهيُ عن بَيع العصير ممن يتَّخِذ الخمرَ، والسِّلاحِ ممن يَقطَع الطريق، ونحوِ ذلك. انتهى.

قال المنذري[3]: وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي[4].

(*) في نسخة على هامش الأصل: (إبراهيم بن موسى). اهـ. والذي في «تحفة الأشراف»: **١١١٩٧**: «إبراهيم بن مهدي» فقط. وهو إبراهيم بن مهدي المِصِّيصي. انظر «تهذيب الكمال»: **(٢/ ٢١٤)**، والراوي عنه: عبد الله بن إدريس، ذكر المزيُّ في ترجمته من «تهذيب الكمال»: **(١٤/ ٢٩٣)** في شيوخه: إبراهيم بن مهدي. وليس لإبراهيم بن موسى ذِكر في هذا السَّنَد، والله أعلم.

وإبراهيم بن موسى الرازيُّ شيخٌ آخَر لأبي داود. انظر «تهذيب الكمال»: **(٢/ ٢١٩)**.

(١) مسلم: **٦٥٠٢**، وابن ماجه: **٢٧٠٦**. وهو في «مسند أحمد»: **٩٠٨١**.

(٢) في «شرح مسلم»: **(١/ ٤٦٥)**.

(٣) في «مختصره»: **(٨/ ٣٨)**.

(٤) البخاري: **٥٩٧٣**، ومسلم: **٢٦٣**، والترمذي: **٢٠١٢**. وهو في «مسند أحمد»: **٧٠٢٩**.

عَنْ أَسِيدِ بنِ عَلِيٍّ بنِ عُبَيْدٍ مَوْلَى بَنِي سَاعِدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ **أَبِي أُسَيْدٍ مَالِكِ بنِ رَبِيعَةَ السَّاعِدِيِّ** قَالَ: بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سَلِمَةَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَلْ بَقِي مِنْ بِرِّ أَبَوَيَّ شَيْءٌ أَبَرُّهُمَا بِهِ بَعْدَ مَوْتِهِمَا؟ قَالَ: «**نَعَمْ، الصَّلَاةُ عَلَيْهِمَا، وَالاِسْتِغْفَارُ لَهُمَا، وَإِنْفَاذُ عَهْدِهِمَا مِنْ بَعْدِهِمَا، وَصِلَةُ الرَّحِمِ الَّتِي لَا تُوصَلُ إِلَّا بِهِمَا، وَإِكْرَامُ صَدِيقِهِمَا**».

(**عن أَسِيد بن علي**) بفتح الهمزة وكسر السين (**عن أبي أُسَيد**) بالتصغير (**مالكِ بن رَبِيعة**) بالجرِّ، اسمُ أبي أُسَيد.

(**من بني سَلِمة**) بكسراللام، بطنٌ من الأنصار، وليس في العرب سَلِمةُ غيرُهم (**مِن برِّ أَبَوَيَّ**) أي: والدَيَّ، وفيه تغليبٌ (**شيءٌ**) أي: من البِرِّ (**أَبَرُّهما**) بفتح الموحدة، أي: أصِلُهما وأُحسِنُ إليهما (**به**) أي: بذلك الشيء من البِرِّ الباقي.

«**الصلاةُ عليهما**» أي: الدعاء، ومنه صلاة الجنازة. قاله القاري[١]. وفي «فتح الودود»: المراد بها الترحُّم.

«**والاستغفارُ لهما**» أي: طلب المغفرة لهما، وهو تخصيصٌ بعد تعميم «**وإنفاذُ عَهْدِهما**» أي: إمضاءُ وصيَّتهما «**وصلةُ الرَّحِم**» أي: إحسانُ الأقارب «**التي لا تُوصَل إلَّا بهما**» قال القاري[٢]: أي: تتعلَّق بالأب والأمِّ، فالموصول صفة كاشفة للرحم. قال الطيبي[٣]: الموصول ليس بصفة للمضاف إليه، بل للمضاف، أي: الصِّلة الموصوفة، فإنها خالصةٌ بحقِّهما ورضاهما، لا لأمرٍ آخَر ونحوِه.

قلت: يرجع المعنى إلى الأول، فتدبر. انتهى.

قال في «مرقاة الصعود»[٤]: ولفظ البيهقي[٥]: «**وصِلةُ رَحِمِهما التي لا رَحِمَ لك إلَّا من قِبَلِهما**» فقال: ما أكثر هذا وأطيَبه يا رسول الله! قال: «**فاعمَل به، فإنه يَصِلُ إليهما**».

---

(١) في «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٣٠٩٢).
(٢) في «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٣٠٩٢).
(٣) في «شرح المشكاة»: (١٠/ ٣١٦٨).
(٤) «مرقاة الصعود»: (٣/ ١٣٠٢).
(٥) في «السنن الكبرى»: (٤/ ٢٨).

٥١٧٠ ـ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ مَنِيعٍ: حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بنُ سَعْدٍ، عَنْ يَزِيدَ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ أُسَامَةَ بنِ الهَادِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ أَبَرَّ البِرِّ صِلَةُ المَرْءِ أَهْلَ وُدِّ أَبِيهِ بَعْدَ أَنْ يُوَلِّيَ».

٥١٧١ ـ حَدَّثَنَا ابْنُ المُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بنُ يَحْيَى بنِ عُمَارَةَ بنِ ثَوْبَانَ: أَخْبَرَنَا عُمَارَةُ بنُ ثَوْبَانَ أَنَّ أَبَا الطُّفَيْلِ أَخْبَرَهُ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْسِمُ لَحْماً بِالجِعِرَّانَةِ ـ قَالَ أَبُو الطُّفَيْلِ: وَأَنَا يَوْمَئِذٍ غُلَامٌ أَحمِلُ عَظْمَ الجَزُورِ ـ إِذْ أَقْبَلَتِ امْرَأَةٌ حَتَّى دَنَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَبَسَطَ لَهَا رِدَاءَهُ، فَجَلَسَتْ عَلَيْهِ، فَقُلْتُ: مَنْ هِيَ؟ فَقَالُوا: هَذِهِ أُمُّهُ الَّتِي أَرْضَعَتْهُ.

قال المنذري[١]: وأخرجه ابن ماجه[٢].

«إِنَّ أَبَرَّ البِرِّ» أي: أفضَلَه «أهلَ وُدِّ أبيه» بضم الواو، بمعنى المودَّة، أي: أصحاب مَوَدَّته ومحبَّته «بعد أن يُوَلِّي» بتشديد اللام المكسورة، أي: بعد مَوت الأبِ، فيُندَب صِلة أصدقاء الأب والإحسان إليهم وإكرامهم بعد موته، كما هو مندوب قبلَه. قاله العزيزي[٣].

قال المنذري[٤]: وأخرجه مسلم والترمذي[٥].

(يَقسِمُ لَحماً بالجِعِرَّانة) بكسر الجيم والعَين المهملة وتشديد الراء وقد يسكن العَين ويُخفَّف الراء: موضعٌ معروفٌ على مرحلة من مكة، أقام بها رسول الله ﷺ بِضعة عشر يوماً لتقسيم غنائم حُنين، واعتمر منها، والقصة مشهورة (أحمِل عَظْمَ الجَزُور) الجَزُور: البعير ذكراً كان أو أنثى (إذ أقبلَت امرأةٌ) وهي حليمةُ (حتى دَنَت) أي: قَرُبت (فبَسَط لها رِداءه) أي: تعظيماً لها وانبساطاً بها (فقلتُ: مَن هي؟) أي: تَعجُّباً من إكرامه إيَّاها وقَبولها القُعود على رِدائه المبارَك (فقالوا: هذه أمُّه التي أرضَعَتهُ) قال الحافظ في «الإصابة»[٦]: حليمةُ السعديَّة مُرضعة النبيِّ ﷺ، هي بنتُ أبي ذُؤَيب، واسمُه عبد الله بن الحارث بن سعد بن بَكر بن هَوَازن. قال ابن عبد البرِّ[٧]: أرضَعَت

---

(١) في «مختصره»: (٨/ ٣٨).
(٢) ابن ماجه: ٣٦٦٤. وهو في «مسند أحمد»: ١٦٠٥٩، وإسناده ضعيف.
(٣) في «السراج المنير»: (٢/ ٦٦).
(٤) في «مختصره»: (٨/ ٣٩).
(٥) مسلم: ٦٥١٥، والترمذي: ٢٠١٣. وهو في «مسند أحمد»: ٥٦١٢.
(٦) «الإصابة»: (٨/ ٨٧-٨٨).
(٧) في «الاستيعاب»: (٤/ ١٨١٣).

٥١٧٢ ـ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ سَعِيدٍ الهَمْدَانِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بنُ الحَارِثِ أَنَّ عُمَرَ بنَ السَّائِبِ حَدَّثَهُ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ جَالِساً يَوْماً، فَأَقْبَلَ أَبُوهُ مِنَ الرَّضَاعَةِ، فَوَضَعَ لَهُ بَعْضَ ثَوْبِهِ، فَقَعَدَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَقْبَلَتْ أُمُّهُ فَوَضَعَ لَهَا شِقَّ ثَوْبِهِ مِنْ جَانِبِهِ الآخَرِ، فَجَلَسَتْ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَقْبَلَ أَخُوهُ مِنَ الرَّضَاعَةِ، فَقَامَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَأَجْلَسَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ.

النبيَّ ﷺ ورأت له بُرهاناً. وروى زيد بن أسلَمَ عن عطاء بن يسار قال: جاءت حليمةُ ابنة عبد الله أمُّ النبيِّ ﷺ من الرَّضاعة إلى رسول الله ﷺ، فقام إليها وبَسَط لها رِداءَه، فجلست عليه.

وروى عنها عبد الله بن جعفر، وحديثُه عنها بقصة إرضاعها أخرجه أبو يعلى وابن حبَّان في «صحيحه»[١].

وأخرج أبو داود وأبو يعلى[٢] وغيرهما من طريق عُمارة بن ثَوبان عن أبي الطُّفيل أنَّ النبيَّ ﷺ كان بالجِعِرَّانة، الحديث.

وأخرج ابن منده هذا الحديث من طريق عبد الله بن جعفر عن حليمة السعديَّة. انتهى كلام الحافظ.

والحديث سكت عنه المنذري[٣].

(ثم أقبَلَتْ أمُّه) أي: من الرَّضاعة (فوضعَ لها شِقَّ ثَوبه) أي: نصفَ ثَوبه، والشِّقُّ بالكسر: النِّصف (من جانبه الآخَر) بفتح الخاء، أي: من جانب ذلك الثَّوب الآخَر.

قال المنذري[٤]: هذا مُعضَل، عمر بن السائب يروي عن التابعين، وأمُّه ﷺ من الرَّضاعة حليمة السعديَّة أسلمت وجاءت إليه وروت عنه ﷺ، روى عنها عبدُ الله بن جعفر، وأختُه من الرضاعة الشَّيْماء[٥] بنت الحارث بن عبد العُزَّى بنِ رِفاعة، وهو بفتح الشِّين المعجمة وسكون الياء آخر

---

(١) أبو يعلى: ٧١٦٣، وابن حبان: ٦٣٣٥.
(٢) أبو داود: ٥١٤٤، وأبو يعلى: ٩٠٠.
(٣) وهو حسن لغيره.
(٤) في «مختصره»: (٨/ ٣٩-٤٠).
(٥) في الأصل: «الشيما» بدون همزة آخرها، والمثبت من «مختصر المنذري».

. . . .

الحروف وبعدها ميم، لا تُعرف في قومها إلَّا به، ويقال لها الشَّمَاء[1] بغير ياء، واسمها خِذَامة بكسر الخاء وفتح الذال المعجمتين، وبعضهم يقول: جُدَامة بالجيم والدال المهملة، وبعضهم يقول: حُذَافة بالحاء المهملة والذال المعجمة وبعد الألف فاء، أسلمت ووَصَلها رسولُ الله ﷺ بصِلةٍ، وهي التي كانت تَحضُنه ﷺ مع أمِّه وتُوَرِّكُه.

وأخوه أيضاً من الرَّضاعة عبدُ الله بن الحارث، وأخته أيضاً من الرَّضاعة أُنَيسة بنتُ الحارث، وأبوهم الحارث بن عبد العُزَّى بنِ رِفاعة السَّعْديُّ زوجُ حليمة.



(١) في الأصل: «الشما» بدون همزة آخرها، والمثبت من «مختصر المنذري».

١٢٩ ـ بَابٌ فِي فَضْلِ مَنْ عَالَ يَتَامَى(*)

٥١٧٣ ـ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ وَأَبُو بَكْرٍ ابْنَا أَبِي شَيْبَةَ ـ المَعْنَى ـ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ الأَشْجَعِيِّ، عَنِ ابْنِ حُدَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ كَانَتْ لَهُ أُنْثَى، فَلَمْ يَئِدْهَا، وَلَمْ يُهِنْهَا، وَلَمْ يُؤْثِرْ وَلَدَهُ عَلَيْهَا** ـ قَالَ: يَعْنِي الذُّكُورَ ـ **أَدْخَلَهُ اللهُ الجَنَّةَ**». وَلَمْ يَذْكُرْ عُثْمَانُ: يَعْنِي الذُّكُورَ.

٥١٧٤ ـ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ: حَدَّثَنَا سُهَيْلٌ ـ يَعْنِي ابْنَ أَبِي صَالِحٍ ـ عَنْ سَعِيدٍ

(بابٌ في فضلِ مَن عَالَ يتامَى)

قال في «المصباح»[(١)]: عالَ الرجلُ اليتيمَ عَولاً، من باب قال: كَفَلَه وقام به. انتهى.

(عن ابن حُدَيْر) بالحاء المهملة مُصغَّراً.

«مَن كانت له أُنثى» أي: بنتٌ أو أختٌ «فلم يَئِدْها» بفتح التحتيَّة وكسر الهمزة، أي: لم يدفنها حيَّةً، من وَأَد يَئِد وَأْداً. ومعنى الوأد بالفارسية: زنده دركور كردن. وكانت العرب يدفِنون البنات أحياء.

«ولم يُهِنْها» من الإهانة «ولم يُؤْثِر» من الإيثار، أي: لم يَختَر «وَلَدَه» أي: ولده الذَّكر إذا كان له «عليها» أي: على الأنثى (قال) أي: ابن عباس كما هو الظاهر (يعني الذُّكور) أي: يريد النبيُّ ﷺ بالولد: الذكورَ. ووجه التفسير أنَّ الولد في اللُّغة يُطلَق على الابن والبنت «أدخله الله الجنةَ» أي: مع السابقين (ولم يذكُر عثمانُ: يعني الذُّكور) أي: لم يذكر عثمان في روايته لفظ: (يعني الذكور).

قال المنذري[(٢)]: ابن حُدَير غير مشهور، وهو بضمِّ الحاء المهملة وبعدها دال مهملة مفتوحة وياء آخر الحروف ساكنة وراء مهملة[(٣)].

(*) في نسخة على هامش الأصل: (يتيماً).

(١) «المصباح المنير»: (عول).

(٢) في «مختصره»: (٨/ ٤٠).

(٣) وأخرجه أحمد: ١٩٥٧، وإسناده ضعيف.

الأَعْشَى ـ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهُوَ سَعِيدُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ مُكْمِلٍ الزُّهْرِيُّ ـ عَنْ أَيُّوبَ بنِ بَشِيرٍ الأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ عَالَ ثَلَاثَ بَنَاتٍ، فَأَدَّبَهُنَّ وَزَوَّجَهُنَّ وَأَحْسَنَ إِلَيْهِنَّ، فَلَهُ الجَنَّةُ**».

٥١٧٥ ـ حَدَّثَنَا يُوسُفُ بنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سُهَيْلٍ، بِهَذَا الإِسْنَادِ بِمَعْنَاهُ، قَالَ: «**ثَلَاثُ أَخَوَاتٍ، أَوْ ثَلَاثُ بَنَاتٍ، أَوِ ابْنَتَانِ، أَوْ أُخْتَانِ**».

(**الأَعْشَى**) على وزن أحمر، لقبٌ لجماعة من الشُّعراء والعُلماء (**وهو سعيد بن عبد الرحمن بن مُكْمِلٍ**) بضمِّ الميم وسكون الكاف وكسر الميم. كذا قال الحافظ في «التقريب»[١].

«**مَن عالَ ثلاثَ بناتٍ**» أي: تعهَّدهُنَّ وقام بمُؤْنتِهِنَّ «**فأدَّبهُنَّ**» أي: بآداب الشريعة، وعلَّمهُنَّ «**وأحسَنَ إليهنَّ**» قال المناوي[٢]: أي: بعد الزواج، بنحو صِلةٍ وزِيارة «**فله الجنة**» أي: دخولُه مع السابقين.

فيه تأكيدُ حَقِّ البنات على حقِّ البنين، لضعفهنَّ عن الاكتساب.

قال المنذري[٣]: وأخرجه الترمذي من حديث سهيل، عن سعيد بن عبد الرحمن، عن أبي سعيد، وقد زاد في هذا الإسناد رجلاً[٤]. وأخرجه أيضاً من حديث سفيان بن عيينة، عن سُهيل، عن أيوب بن بَشِير، عن سعيد بن عبد الرحمن، عن أبي سعيد[٥].

وقال البخاري في «تاريخه»[٦]: وقال ابن عيينة: عن سهيل، عن أيوب، عن سعيد الأعشى، ولا يصحُّ.

(**بهذا الإسناد**) أي: السابق (**بمعناه**) أي: بمعنى الحديث السابق (**قال: «ثلاثُ أخواتٍ، أو ثلاثُ بناتٍ»**) (**أو**) للتنويع لا للشَّكِّ، وكذا في قوله: «**أو ابنتان، أو أُختان**».

---

(١) «تقريب التهذيب»: ٢٣٥٤.
(٢) في «فيض القدير»: (٦/ ٢٣٠-٢٣١).
(٣) في «مختصره»: (٨/ ٤١).
(٤) الترمذي: ٢٠٢٥.
(٥) الترمذي: ٢٠٢٤.
(٦) «التاريخ الكبير»: (٣/ ٤٩١).

٥١٧٦ ـ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا النَّهَّاسُ بنُ قَهْمٍ: حَدَّثَنِي شَدَّادٌ أَبُو عَمَّارٍ، عَنْ **عَوْفِ بنِ مَالِكٍ الأَشْجَعِيِّ** قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَنَا وَامْرَأَةٌ سَفْعَاءُ الخَدَّيْنِ كَهَاتَيْنِ يَوْمَ القِيَامَةِ**» ....

(حدثنا النَّهَّاس) بفتح النون وتشديد الهاء ثم مهملة (بنُ قَهْمٍ) بفتح القاف وسكون الهاء.

«أنا وامرأةٌ سفعاءُ الخَدَّين» أي: مُتغيِّرة لَونِ الخَدَّين؛ لما يُكابِدُها من المشقَّة والضَّنْك.

قال الخطابي[١]: السَّفْعاء: هي التي تَغَيَّر لَونُها إلى الكُمُودة والسَّواد من طُول الأيْمَة[٢]، كأنه مأخوذ من سَفْعِ النار، وهو أن يُصِيب لَفْحُها شيئاً فيَسْوَدَّ مكانُه، يريد بذلك عليه السلام أنَّ هذه المرأةَ قد حَبَسَت نفسَها على أولادها ولم تتزوَّج فتحتاجَ إلى أن تتزيَّن وتَصنَع نفسَها لزوجها. انتهى.

وقال الشيخ عبد الحق الدهلوي: السُّفعة بضمِّ المهملة: نوعٌ من السَّواد ليس بالكثير، وقيل: هو سوادٌ مع لَون آخَر. وفي «الصحاح»[٣]: سوادٌ مُشرَبٌ بالحُمرة.

أراد أنها بَذَلت نفسَها لأولادها، وتَرَكت الزِّينة والتَّرَفُّه حتى تَغيَّر لونُها من المشَقَّة، إقامةً على ولدها بعد وفاة زوجها، ولم يرد أنها كانت من أصل الخِلْقة كذلك، لقوله: «ذاتُ مَنصِبٍ وجَمَال».

«كهاتَين» أي: من الأُصبُعَين، فإن قلتَ: درجاتُ الأنبياء عليهم السلام أعلى من درجات سائر الخَلْق، لا سيَّما درجةُ نبيِّنا ﷺ، لا ينالُها أحدٌ؟ قلتُ: الغَرَض منه المبالغة في رفع درجته في الجنة، وإنما فرَّق بين الأُصبُعَين إشارةً إلى التفاوُت بين درجة الأنبياء وآحاد الأُمَّة. قاله السيوطي في «مرقاة الصعود»[٤].

قلت: وفي رواية للبخاري[٥]: وفرَّجَ بينهما. كما سيجيء.

---

(١) في «معالم السنن»: (٣/ ٣٣٧).
(٢) الأَيِّم: التي لا زوج لها.
(٣) «الصحاح»: (سفع).
(٤) «مرقاة الصعود»: (٣/ ١٣٠٣-١٣٠٤)، ونقله السيوطي عن الكرماني. انظر «الكواكب الدراري» له: (١٩/ ٢١٩).
(٥) في «صحيحه»: ٥٣٠٤، من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه.

وَأَوْمَأَ يَزِيدُ بِالوُسْطَى وَالسَّبَّابَةِ: «امْرَأَةٌ آمَتْ مِنْ زَوْجِهَا ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ، حَبَسَتْ نَفْسَهَا عَلَى يَتَامَاهَا حَتَّى بَانُوا . . . .

(وأومأَ يزيدُ) هو ابن زُرَيع، أي: أشار بياناً لهاتين «امرأةٌ» عطفُ بيانٍ لـ (امرأة سَفعاء الخَدَّين) أو بدل منها، أو خبر مبتدأ محذوف، أي: هذه امرأةٌ «آمَتْ من زوجها» بمدِّ الهمزة وتخفيف الميم، أي: صارت أيِّماً لا زوجَ لها «ذاتُ مَنصِبٍ» بكسر الصاد، أي: صاحبةُ نَسَبٍ أو حَسَبٍ. قاله القاري[١].

«وجمالٍ» أي: كمالِ صُورةٍ وسِيرةٍ، وهي صفةٌ لـ (امرأة) وأريدَ بها كمالُ الثَّواب، وليست للاحتراز. والمعنى أنها مع هذه الصِّفة المرغُوبة المطلُوبة لكلِّ أحد «حَبَسَت نفسَها» فالجملة استئنافٌ أو صفةٌ أخرى، أو حالٌ بتقدير «قد» أو بدونه، أي: مَنَعتْها عن الزَّواج صابرةً أو شَفَقةً «على يتاماها» وقال شارحٌ: أي: اشتَغَلت بخِدمة الأولادِ وعَمِلَت لهم، فكأنَّها حَبَسَت نفسَها، أي: وَقَفَت عليهم. قاله القاري[٢].

وقال الحافظ ابن الأثير في «النهاية»[٣]: اليُتْم في الناس: فَقْدُ الصَّبِيِّ أباهُ قبل البلوغ، وفي الدوابِّ: فَقْدُ الأمِّ، وأصلُ اليُتْم بالضمِّ والفتح: الانفراد. انتهى.

وفي «التعريفات»[٤] للسيد: هو المنفرد عن الأب؛ لأنَّ نفقَته عليه لا على الأمِّ، وفي البهائم: اليُتْم هو المنفرد عن الأم؛ لأنَّ اللَّبَن والأطعمة منها. انتهى.

وفي «المصباح»[٥]: اليُتْم في الناس من قِبَل الأب، فيُقال: صغيرٌ يتيمٌ، والجَمع أيتام ويتامى، وفي غَير الناس من قِبَل الأمِّ، فإن مات الأبَوَان فالصغير لَطِيمٌ، وإن ماتت أمُّه فقط فهو عَجِيٌّ. انتهى.

«حتى بانوا» أي: إلى أن كَبِرُوا وحَصَلت لهم الإبانة، أو وصلوا إلى مرتبة كمالِهم، فإنَّ البَيْنَ من الأضداد، بمعنى الفَصْل والوَصْل.

---

(١) في «مرقاة المفاتيح»: (٨/ ٣١١٩).
(٢) في «مرقاة المفاتيح»: (٨/ ٣١١٩).
(٣) «النهاية»: (يتم).
(٤) «التعريفات» ص٢٥٨.
(٥) «المصباح المنير»: (يتم).

أَوْ مَاتُوا».

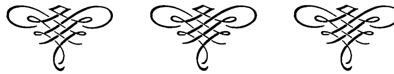
وقال شارحٌ: أي: حتى فَضَلوا وزادوا قُوَّة وعَقلاً واستقلُّوا بأمرِهم، من البَوْن، وهو الفَضْل والمزيَّة. كذا قال القاري[١].

وقال في «النهاية»[٢] في مادة (بين): «**مَن عالَ ثلاثَ بناتٍ حتى يَبِنَّ أو يَمُتنَ**»: (يَبِنَّ) بفتح الياء، أي: يتزوَّجن، يقال: أبان فلانٌ بِنتَه، وبيَّنَها: إذا زَوَّجها، وبانت هي: إذا تزوَّجت، وكأنه من البَيْن البُعْدِ، أي: بَعُدت عن بَيتِ أبيها. انتهى.

«**أو ماتوا**» أي: أو ماتت، فـ (أو) للتنويع. كذا في «المرقاة»[٣].

وقال الطيبي[٤]: التنكير في (امرأة) للتعظيم، وقوله: (سفعاء الخَدَّين) نُصب أو رُفع على المدح، وهو مُعترِض بين المبتدأ والخبر.

قال المنذري[٥]: في إسناده النَّهَّاس بن قَهْمٍ أبو الخطَّاب البصريُّ القاضي، ولا يُحتَجُّ بحديثه، وهو بالنُّون، وبعد الألف سين مهملة، وقَهْمٌ بالقاف، آخره ميم[٦].



---

(١) في «مرقاة المفاتيح»: (٨/ ٣١١٩).
(٢) «النهاية»: (بين).
(٣) «مرقاة المفاتيح»: (٨/ ٣١١٩).
(٤) في «شرح المشكاة»: (١٠/ ٣١٨٩).
(٥) في «مختصره»: (٨/ ٤٣).
(٦) وأخرجه أحمد: ٢٤٠٠٦.

١٣٠ ـ بَابٌ فِيمَنْ ضَمَّ يَتِيماً(*)

٥١٧٧ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ الصَّبَّاحِ بنِ سُفْيَانَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ العَزِيزِ ـ يَعْنِي ابْنَ أَبِي حَازِمٍ ـ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ سَهْلٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**أَنَا وَكَافِلُ اليَتِيمِ كَهَاتَيْنِ فِي الجَنَّةِ**» وَقَرَنَ بَيْنَ إِصْبَعَيْهِ(**): الوُسْطَى وَالَّتِي تَلِي الإِبْهَامَ.

(بابٌ فيمَن ضَمَّ يتيماً)

«**أنا وكافِلُ اليتيم**» أي: القَيِّم بأمرِه ومصالحه ومُربِّيه. واليتيم: مَن مات أبوه وهو صغير، يستوي فيه المذكر والمؤنث «**كهاتين**» أي: من الأُصبُعَين «**في الجنة**» خبرُ (أنا) ومعطوفِه (وقَرَن) أي: النبي ﷺ، وفي رواية البخاري[١] في اللعان: وفَرَّج بينهما شيئاً. قال العلقمي[٢]: فيه إشارةٌ إلى أنَّ بين درجة النبيِّ ﷺ وكافلِ اليتيم قَدْرَ تفاوُت ما بين السبَّابة والوُسطى. وفي رواية: «**كهاتين إذا اتَّقى**» أي: اتقى الله فيما يتعلَّق باليتيم، ويحتمل أن يكون المراد قرب المنزلة حالَ دخول الجنة، أي: سرعة الدخول عَقِبَه ﷺ، ويحتمل أن يكون المراد مجموع الأمرَين: سُرعة الدُّخول، وعُلوُّ المرتبة. انتهى.

قال ابن بطال[٣]: حقٌّ على مَن سمع هذا الحديث أن يعمَل به ليكون رفيقَ النبيِّ ﷺ في الجنَّة، ولا منزلة في الآخرة أفضلُ من ذلك.

قال المنذري[٤]: وأخرجه البخاري والترمذي[٥].



(*) في نسخة على هامش الأصل: (في ضمِّ اليتيم).
(**) في نسخة على هامش الأصل: (أصابعه).
(١) في «صحيحه»: ٥٣٠٤.
(٢) نقله عنه العزيزي في «السراج المنير»: (٢/ ١٨٧).
(٣) في «شرح البخاري»: (٩/ ٢١٧).
(٤) في «مختصره»: (٨/ ٤٤).
(٥) البخاري: ٥٣٠٤، والترمذي: ٢٠٣٠. وهو في «مسند أحمد»: ٢٢٨٢٠.

١٣١ ـ بَابٌ فِي حَقِّ الجِوَارِ

٥١٧٨ ـ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ يَحْيَى بنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «**مَا زَالَ جِبْرَائِلُ يُوصِينِي بِالجَارِ حَتَّى قُلْتُ: لَيُوَرِّثَنَّهُ**».

٥١٧٩ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عِيسَى: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ بَشِيرٍ أَبِي إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو أَنَّهُ ذَبَحَ شَاةً فَقَالَ: أَهْدَيْتُمْ لِجَارِي اليَهُودِيِّ؟ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَا زَالَ جِبْرَائِلُ يُوصِينِي بِالجَارِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُوَرِّثُهُ**».

(بابٌ في حَقِّ الجِوَار)

«**ما زال جِبْرائِلُ يوصيني بالجار**» أي: يأمُرُني بحِفظِ حَقِّه من الإحسان إليه ودَفْع الأذى عنه «**حتى قلتُ: ليُوَرِّثنَّه**» أي: يأمُر عن الله بتوريث الجار من جاره بفَرْضٍ سهمٍ يُعطاه مع الأقارب. وقيل: المراد أنه ينزل منزلة من يَرثُ بالبرِّ والصِّلة. قال الحافظ: الأوَّل أظهرُ، فإنَّ الثاني استمرَّ، والخبر مُشعِرٌ بأنَّ التوريث لم يَقَع، ويؤيِّده ما أخرجه البخاري[١] بلفظ: «**حتى ظننتُ أنه يَجعَل له مِيراثاً**». كذا في «الفتح»[٢].

قال المنذري[٣]: وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه[٤].

(**أهدَيتُم لجاري؟**) بحذف همزة الاستفهام، أي: هل أتحفتموه وأعطيتموه شيئاً من الشاة المذبوحة؟

«**ما زال جَبْرائِلُ يوصيني بالجار**» اسم الجار يَشمَل المسلمَ والكافرَ والعابدَ والفاسقَ، وقد حمله عبد الله بن عمرو على العموم.

قال المنذري[٥]: وأخرجه الترمذي[٦] وقال: حسن غريب من هذا الوجه، وقد رُوي هذا

---

(١) في «الأدب المفرد»: ١٢٦، من حديث جابر رضي الله عنه. (٢) «فتح الباري»: (١٠/ ٤٤١).
(٣) في «مختصره»: (٨/ ٤٤).
(٤) البخاري: ٦٠١٤، ومسلم: ٦٦٨٥، والترمذي: ٢٠٥٧، وابن ماجه: ٣٦٧٣. وهو في «مسند أحمد»: ٢٤٢٦٠.
(٥) في «مختصره»: (٨/ ٤٤).
(٦) الترمذي: ٢٠٥٦. وهو في «مسند أحمد»: ٦٤٩٦.

٥١٨٠ ـ حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بنُ نَافِعٍ أَبُو تَوْبَةَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بنُ حَيَّانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ عَجْلَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ** قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَشْكُو جَارَهُ، قَالَ: «**اذْهَبْ فَاصْبِرْ**»، فَأَتَاهُ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثاً، فَقَالَ: «**اذْهَبْ فَاطْرَحْ مَتَاعَكَ فِي الطَّرِيقِ**»، فَطَرَحَ مَتَاعَهُ فِي الطَّرِيقِ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَسْأَلُونَهُ، فَيُخْبِرُهُمْ خَبَرَهُ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَلْعَنُونَهُ: فَعَلَ اللهُ بِهِ وَفَعَلَ فَفَعلَ. فَجَاءَ إِلَيْهِ جَارُهُ، فَقَالَ لَهُ: ارْجِعْ، لَا تَرَى مِنِّي شَيْئاً تَكْرَهُهُ.

٥١٨١ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ المُتَوَكِّلِ العَسْقَلَانِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ** قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَلَا يُؤْذِ جَارَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْراً أَوْ لِيَصْمُتْ**».

الحديث عن مجاهد عن عائشة[١]، وأبي هريرة[٢] أيضاً عن النبيِّ ﷺ.

(**يَشكُو جارَه**) حالٌ «**فاصبِر**» أي: على إيذائه «**فاطرَح**» أي: ألقِ (**فجعل الناسُ يلعنُونه**) أي: جارَه المؤذي (**فعل الله به**) دعاء سُوء.

والحديث سكت عنه المنذري[٣].

«**مَن كان يُؤمن بالله واليوم الآخر فليُكرِم ضَيفه**» قيل: إكرامه تلقِّيه بطَلاقةِ الوجهِ، وتعجيل قِراه، والقيام بنفسه في خدمته «**فلا يُؤذِ جارَه**» أي: أقلُّه هذا، وإلَّا ففي رواية للشيخين[٤]: «**فليُكرِم جارَه**»، وفي رواية لهما[٥]: «**فليُحسِن إلى جاره**».

«**فليَقُل خيراً**» أي: كلاماً يُثاب عليه «**أو ليَصمُت**» بضم الميم، أي: ليَسكُت. وفيه استحباب تَرْكِ الكلام المباح خوفاً من انجراره إلى المكروه أو الجُناح، وقد قال ﷺ: «**من حُسن إسلام المرء**

---

(١) أخرجه أحمد: ٢٤٦٠٠.

(٢) أخرجه أحمد: ٩٧٤٦، وابن ماجه: ٣٦٧٤.

(٣) وإسناده جيد.

(٤) البخاري: ٦٠١٩. وهو في «مسند أحمد»: ١٦٣٧٤، من حديث أبي شُرَيح العَدَوي ﷺ. وأخرجه مسلم برقم: ١٧٦ لكن بلفظ: «فليُحسِن إلى جاره»، وبرقم: ٤٥١٣ بلفظ: «فليُكرِم ضيفه».

(٥) مسلم: ١٧٦. وهو في «مسند أحمد»: ٢٧١٥٩. ولم نجد هذا اللفظ عند البخاري.

٥١٨٢ ـ حَدَّثَنَا مُسَدَّدُ بنُ مُسَرْهَدٍ وَسَعِيدُ بنُ مَنْصُورٍ أَنَّ الحَارِثَ بنَ عُبَيْدٍ حَدَّثَهُمْ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الجَوْنِيِّ، عَنْ طَلْحَةَ، عَنْ **عَائِشَةَ** قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ لِي جَارَيْنِ بِأَيِّهِمَا أَبْدَأُ؟ قَالَ: «**بِأَدْنَاهُمَا بَاباً**».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: قَالَ شُعْبَةُ فِي هَذَا الحَدِيثِ: طَلْحَةُ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ.

تركه ما لا يعنيه». رواه أحمد والترمذي وابن ماجه[١]، وليس المراد توقُّف الإيمان على هذه الأفعال، بل هو مبالغة في الإتيان بها، كما يقول القائل لولده: إن كنتَ ابني فأطِعْني. تحريضاً له على الطاعة، أو المراد: مَن كان كامل الإيمان فليأت بها.

قال المنذري[٢]: وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي بنحوه[٣].

(**بأيِّهما أبدأ**) أي: للصِّلة والهديَّة (**قال**: «**بأدناهما باباً**») أي: بأقربهما باباً.

قال المنذري[٤]: وطلحة هذا هو طلحة بن عبد الله بن عثمان بن عبيد الله بن مَعمَر القُرشيُّ التيميُّ، احتجَّ به البخاريُّ في «صحيحه»، وأخرج هذا الحديث من حديثه[٥].



---

(١) أحمد: ١٧٣٧، من حديث الحسين بن علي رضي الله عنهما، والترمذي: ٢٤٧٠، وابن ماجه: ٣٩٧٦، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وهو حسن لغيره.

(٢) في «مختصره»: (٨/ ٤٥).

(٣) البخاري: ٦٤٧٥، ومسلم: ١٧٣، والترمذي: ٢٦٦٨. وهو في «مسند أحمد»: ٧٦٢٦.

(٤) في «مختصره»: (٨/ ٤٥).

(٥) البخاري: ٢٢٥٩ و٦٠٢٠. وهو في «مسند أحمد»: ٢٥٤٢٣.

١٣٢ ـ بَابٌ فِي حَقِّ المَمْلُوكِ

٥١٨٣ ـ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بنُ حَرْبٍ وَعُثْمَانُ بنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ الفُضَيْلِ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ أُمِّ مُوسَى، عَنْ **عَلِيٍّ** قَالَ: كَانَ آخِرُ كَلَامِ رَسُولِ اللهِ ﷺ: «**الصَّلَاةَ الصَّلَاةَ، اتَّقُوا اللهَ فِيمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ**».

٥١٨٤ ـ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنِ المَعْرُورِ بنِ سُوَيْدٍ قَالَ: رَأَيْتُ **أَبَا ذَرٍّ** بِالرَّبَذَةِ وَعَلَيْهِ بُرْدٌ غَلِيظٌ، وَعَلَى غُلَامِهِ مِثْلُهُ، قَالَ: فَقَالَ القَوْمُ: يَا أَبَا ذَرٍّ، لَوْ كُنْتَ أَخَذْتَ الَّذِي عَلَى غُلَامِكَ فَجَعَلْتَهُ مَعَ هَذَا، ....

(بابٌ في حقِّ المملوك)

«**الصلاةَ الصلاةَ**» بالنصب على تقدير فعلٍ، أي الزَمُوا الصلاةَ، أو أقيموا، أو احفَظُوا الصلاةَ بالمواظبة عليها والمداومة على حقوقها «**اتقوا الله فيما ملَكَت أيمانُكم**» قال في «النهاية»[(١)]: يريد الإحسان إلى الرقيق والتخفيف عنهم، وقيل: أراد حقوقَ الزكاة وإخراجَها من الأموال التي تملكها الأيدي.

وقال التُّوربشْتِيُّ: الأظهر أنه أراد بما ملكت أيمانكم: المماليك، وإنما قَرَنه بالصلاة ليُعلَم أنَّ القيام بمقدار حاجتهم من الكِسوة والطعام واجبٌ على مَن مَلَكهم وجوبَ الصلاة التي لا سَعَة في تركها.

وقد ضمَّ بعضُ العلماء البهائمَ المستملَكة في هذا الحُكم إلى المماليك.

قال المنذري[(٢)]: وأخرجه ابن ماجه[(٣)]، وليس فيه: «اتقوا الله»، ولفظه: «الصلاةَ وما ملكت أيمانكم»، وأمُّ موسى هذه قيل: اسمُها حبيبة.

(**عن المعرور**) بالعين المهملة والراء المكرَّرة.

(**بالرَّبَذة**) بالفَتَحات؛ موضعٌ بقُرْب المدينة فيه قبرُ أبي ذَرٍّ ﷺ (**فجَعَلْتَه مع هذا**) أي: جَمَعت

---

(١) «النهاية»: (ملك).

(٢) في «مختصره»: (٨/ ٤٦).

(٣) ابن ماجه: ٢٦٩٨. وهو في «مسند أحمد»: ٥٨٥، وهو صحيح لغيره.

فَكَانَتْ حُلَّةً، وَكَسَوْتَ غُلَامَكَ ثَوْباً غَيْرَهُ، قَالَ: فَقَالَ أَبُو ذَرٍّ: إِنِّي كُنْتُ سَابَبْتُ رَجُلاً، وَكَانَتْ أُمُّهُ أَعْجَمِيَّةً، فَعَيَّرْتُهُ بِأُمِّهِ، فَشَكَانِي إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: «**يَا أَبَا ذَرٍّ، إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ**». قَالَ: «**إِنَّهُمْ إِخْوَانُكُمْ، فَضَّلَكُمُ اللهُ عَلَيْهِمْ، فَمَنْ لَمْ يُلَائِمْكُمْ فَبِيعُوهُ، وَلَا تُعَذِّبُوا خَلْقَ اللهِ**».

بينهما (فكانت حُلَّةً) لأنَّ الحُلَّة عند العرب ثوبان، ولا يُطلَق على ثَوبٍ واحد (إنِّي كنتُ سابَبتُ) بصيغة المتكلِّم من السَّبِّ (رَجُلاً) هو بلال المؤذِّن كما سيظهَر لك من كلام المنذري (وكانت أمُّه أعجميَّة) أي: غير عربيَّة «**إنك امرؤٌ فيك جاهليَّةٌ**» أي: هذا التعيير من أخلاق الجاهلية، ففيك خُلُق من أخلاقهم، وينبغي للمسلم أن لا يكون فيه شيءٌ من أخلاقهم، ففيه النهيُ عن التعيير وتنقيص الآباء والأمهات، وأنه من أخلاق الجاهلية «**إنهم**» أي: مماليكُكم «**إخوانُكم**» أي: من جهة الدِّين، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]، أو من جهة آدم، أي: إنكم متفرِّعون من أصلٍ واحدٍ «**فضَّلَكم الله عليهم**» بأن ملَّكَكم عليهم «**فمَن لم يُلائِمْكُم**» أي: لم يوافقكم من مماليككم ولم يصالحكم. قال في «المصباح»[1]: يقال: ولاءَمْتُ بين القوم مُلاءمةً، مثل صالحتُ مصالحةً، وزناً ومعنًى.

قال المنذري[2]: وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي بمعناه[3]. وأخرجه ابن ماجه[4] مختصراً، وليس في حديث جميعهم: «فمَن لا يلائمكم» إلى آخره.

والرجل الذي عيَّره أبو ذرٍّ هو بلال بن رَباحٍ مُؤذنُ رسول الله ﷺ.

وقال بعضهم: الفصيح: عَيَّرتُ فلاناً أُمَّهُ، وقد جاء في شعر عديِّ بن زيدٍ:

أيُّها الشامِتُ المُعَيِّرُ بالدَّهر

واعتُذِر عنه بأنه كان عَبَّاديًّا[5] ولم يكن فَصيحاً، غير أنه قد صحَّ عن رسول الله ﷺ أنه قال:

---

(١) «المصباح المنير»: (لوم).
(٢) في «مختصره»: (٨/ ٤٧-٤٨).
(٣) البخاري: ٣٠، ومسلم: ٤٣١٥، والترمذي: ٢٠٥٩. وهو في «مسند أحمد»: ٢١٤٣٢.
(٤) ابن ماجه: ٣٦٩٠.
(٥) العَبَّاد: هم الذين سكنوا الحِيرة وابتنَوا فيها، وهم قبائلُ شتَّى، تعبَّدوا لمُلوكها وأقاموا هناك. انظر «معجم البلدان»: (٢/ ٣٣١).

٥١٨٥ ـ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عِيسَى بنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنِ المَعْرُورِ بنِ سُوَيْدٍ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى أَبِي ذَرٍّ بِالرَّبَذَةِ، فَإِذَا عَلَيْهِ بُرْدٌ وَعَلَى غُلَامِهِ مِثْلُهُ، فَقُلْنَا: يَا أَبَا ذَرٍّ، لَوْ أَخَذْتَ بُرْدَ غُلَامِكَ إِلَى بُرْدِكَ فَكَانَتْ حُلَّةً، وَكَسَوْتَهُ ثَوْباً غَيْرَهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِخْوَانُكُمْ جَعَلَهُمُ اللهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ، فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدِهِ فَلْيُطْعِمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ، وَلْيَكْسُهُ(*) مِمَّا يَلْبَسُ، وَلَا يُكَلِّفْهُ مَا يَغْلِبُهُ، فَإِنْ كَلَّفَهُ مَا يَغْلِبُهُ فَلْيُعِنْهُ**».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَاهُ ابْنُ نُمَيْرٍ عَنِ الأَعْمَشِ نَحْوَهُ.

٥١٨٦ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ العَلَاءِ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ المُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ **أَبِي مَسْعُودٍ الأَنْصَارِيِّ** قَالَ:

«**أعيَّرتَه بأمِّه؟**»(١)، وأبو ذرٍّ يذكُر ذلك عن رسول الله ﷺ وعن نفسِه، فلا نكير عليه، فلا معنى لإنكار ذلك. انتهى كلام المنذري.

«**إخوانُكم**» أي: مماليكُكم إخوانُكم «**تحت أيديكم**» أي: تحت تصرُّفكم وأمرِكم وحُكمِكم «**وليَكْسُه**» وفي بعض النُّسَخ: «وليُلبِسْه» من الإلباس «**مما يَلبَس**» بفتح أوله وفتح الموحدة «**فإن كلَّفه ما يَغلِبه**» أي: من العمل الشاقِّ «**فليُعِنه**» أي: على ذلك العمل بنفسه أو بغيره.

قال النووي(٢): الأمر بإطعامهم مما يأكل السيدُ، وإلباسِهم مما يلبس، محمولٌ على الاستحباب لا على الإيجاب، وهذا بإجماع المسلمين، وإنما يجب على السيِّد نفقةُ المملوك وكِسوتُه بالمعروف بحسب البُلدان والأشخاص، سواءٌ كان من جِنس نفقة السيِّد ولِباسِه أو دُونَه أو فَوقَه، حتى لو قَتَّرَ السيِّد على نفسه تقتيراً خارجاً عن عادة أمثاله، إمَّا زُهداً وإمَّا شُحًّا، لا يَحِلُّ له التقتير على المملوك وإلزامُه بموافقته إلَّا برضاه. انتهى.

(**عن الأعمَش نحوَه**) أي: نحوَ رواية عيسى بن يونس من غير ذكر قِصَّة السَّبِّ، والله أعلم.

والحديث سكت عنه المنذري(٣).

(*) في نسخة على هامش الأصل: (وليُلْبِسْهُ).

(١) أخرجه بهذا اللفظ البخاري: ٣٠.

(٢) في «شرح مسلم»: (٥/٥٥٣).

(٣) وأخرجه أحمد: ٢١٤٠٩، والبخاري: ٦٠٥٠، ومسلم: ٤٣١٤.

كُنْتُ أَضْرِبُ غُلَاماً لِي، فَسَمِعْتُ مِنْ خَلْفِي صَوْتاً: «**اعْلَمْ أَبَا مَسْعُودٍ** ـ قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: مَرَّتَيْنِ ـ **لَلَّهُ أَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَيْهِ**»، فَالتَفَتُّ، فَإِذَا هُوَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، هُوَ حُرٌّ لِوَجْهِ اللهِ تَعَالَى، قَالَ: «**أَمَا لَوْ لَمْ تَفْعَلْ**(*) **لَلَفَعَتْكَ النَّارُ**» أَوْ: «**لَمَسَّتْكَ النَّارُ**».

٥١٨٧ ـ حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ، عَنِ الأَعْمَشِ بِإِسْنَادِهِ وَمَعْنَاهُ نَحْوَهُ، قَالَ: كُنْتُ أَضْرِبُ غُلَاماً لِي بِالسَّوْطِ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَمْرَ العِتْقِ.

٥١٨٨ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَمْرٍو الرَّازِيُّ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ مُوَرِّقٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ....

(**كنتُ أضربُ غلاماً لي**) أي: مملوكاً لي (**فسمعتُ من خَلْفِي صوتاً**) أي: كلاماً لقائلٍ يقول: «**اعلَم أبا مسعودٍ**» أي: يا أبا مسعود «**للهُ**» بفتح اللام «**أقدَرُ عليك منك عليه**» أي: أنَّ الله أشدُّ قدرةً من قُدرَتك على غُلامك، وعلَّق عَمَل (اعلَم) باللام الابتدائية (**فالتفتُّ**) أي: نظرتُ (**فإذا هو**) أي: مَن خَلْفي الذي سمعتُ صوتَه (**هو حُرٌّ لوجه الله**) أي: لابتغاء مرضاته «**أمَا**» بالتخفيف للتنبيه «**للَفعَتْكَ النارُ**» أي: أحرقَتْك.

قال الخطابي(١): معناه: شَمَلتك من نواحيك، ومنه قولهم: تَلَفَّع الرجلُ بالثَّوب: إذا اشتمل به. انتهى.

«**أو لَمَسَّتْك النارُ**» شكٌّ من الراوي.

قال النووي(٢): فيه الحثُّ على الرِّفق بالمماليك، وحُسْنِ صُحبتهم، وأجمع المسلمون على أنَّ عِتقَه بهذا ليس واجباً، وإنما هو مندوبٌ رجاءَ كفَّارة ذَنْبه وإزالة إثمِ الظُّلم عنه.

قال المنذري(٣): وأخرجه مسلم والترمذي(٤).

(**ولم يذكُر أَمْرَ العِتْق**) أي: قوله: هو حُرٌّ ... إلخ(٥).

(**عن مُوَرِّق**) بضم الميم وكسر الراء المشددة، ابن مُشَمرِج، بضمِّ أوله وفتحِ المعجمة وسكون

(*) في نسخة على هامش الأصل: (أما إنك لو لم تفعل).

(١) في «معالم السنن»: (٣/ ٣٣٧). (٢) في «شرح مسلم»: (٥/ ٥٤٦-٥٤٧).

(٣) في «مختصره»: (٨/ ٥٠).

(٤) مسلم: ٤٣٠٨، والترمذي: ٢٠٦٢.

(٥) وأخرجه أحمد: ١٧٠٨٧، ومسلم: ٤٣٠٦.

«مَنْ لَاءَمَكُمْ مِنْ مَمْلُوكِيكُمْ فَأَطْعِمُوهُ مِمَّا تَأْكُلُونَ، وَاكْسُوهُ مِمَّا تَكْتَسُونَ(*)، وَمَنْ لَمْ يُلَائِمْكُمْ مِنْهُمْ فَبِيعُوهُ، وَلَا تُعَذِّبُوا خَلْقَ اللهِ».

٥١٨٩ ـ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ عُثْمَانَ بنِ زُفَرَ، عَنْ بَعْضِ بَنِي رَافِعِ بنِ مَكِيثٍ، عَنْ عَمِّهِ الحَارِثِ بْنِ رَافِعِ بنِ مَكِيثٍ ـ وَكَانَ رَافِعٌ مِنْ جُهَيْنَةَ مِمَّنْ شَهِدَ الحُدَيْبِيَةَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ـ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «حُسْنُ المَلَكَةِ يُمْنٌ(**)، وَسُوءُ الخُلُقِ شُؤْمٌ».

٥١٩٠ ـ حَدَّثَنَا ابْنُ المُصَفَّى: حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بنُ زُفَرَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بنُ خَالِدِ بنِ رَافِعِ بنِ مَكِيثٍ، عَنْ عَمِّهِ الحَارِثِ بنِ رَافِعِ بنِ مَكِيثٍ.................

الميم وكسر الراء بعدها جيم. هكذا ضبطه في «التقريب»[1].

«مَن لاءَمَكُم» بالهمز، من المُلاءمة، وفي بعض النسخ: (لايَمَكم) بالياء. وفي «النهاية»: أي: وافقكم وساعدكم، وقد يُخفَّف الهمز فيصيرُ ياءً، وفي الحديث يُروى بالياء منقلبةً عن الهمز[2]. ذكره الطِّيبي. كذا في «المرقاة»[3].

«مما تَكتَسُون» أي: تَلبَسُون «ومَن لم يُلائِمْكُم» بالهمز، وفي بعض النُّسَخ بالياء «ولا تُعذِّبوا خَلْقَ الله» أي: ولا تُعذِّبوهم، وإنما عَدَلَ عنه إفادةً للعموم، فيَشمَلُهم وسائرَ الحيواناتِ والبهائمِ.

والحديث سكت عنه المنذري[4].

(عن عمِّه الحارث بن رافع بن مَكِيثٍ) هذه العبارة وُجِدت في بعض النُّسَخ ولم توجَد في بعضها، بل في بعضها هكذا: (عن بعض بني رافع بن مَكِيثٍ، عن رافع بن مَكِيثٍ... إلخ)[5]،

(*) في نسخة على هامش الأصل: (تَلْبَسُون).
(**) في نسخة على هامش الأصل: (نَمَاءٌ).
(١) «تقريب التهذيب»: ٦٩٤٠.
(٢) الذي في «النهاية»: «هكذا يُروَى بالياء مُنقَلبة عن الهمزة، والأصل: لَاءَمَكم»، وما قبله من كلام ليس فيه. انظر مادة: (لأم).
(٣) «مرقاة المفاتيح»: (٦/ ٢٢٠٤)، وكلام الطيبي في «شرح المشكاة»: (٧/ ٢٣٨٧).
(٤) وأخرجه أحمد: ٢١٤٨٣، وهو صحيح.
(٥) وهذه هي العبارة التي وقعت في متن الأصل، والأخرى في هامشه منسوبةً لنسخة.

. . . .

وقال الإمام ابن الأثير في «أُسْد الغابة»(١): رافع بن مَكِيث بنِ عمرو الجُهَني، شهد الحُديبية، وهو أخو جُندُب بن مَكِيث، سكن الحجاز، ثم ساق روايته بإسناده إلى إسحاق بن أبي إسرائيل: أخبرنا عبد الرزاق: أخبرنا مَعمَر، عن عثمان بن زُفَر، عن بعض بني رافع بن مَكِيث، عن رافع بن مَكِيث - وكان قد شهد الحديبية مع رسول الله ﷺ - أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**إنَّ حُسْنَ المَلَكة نَماءٌ، وسُوءُ الخُلُق شُؤْمٌ**». كذا رواه عبد الرزاق وابن المبارَك وهشام بن يوسف وعبد المجيد بن أبي روَّاد(٢)، عن مَعمَر، عن عثمان بن زُفَر، هكذا.

ورواه بقيَّةُ، عن عثمان بن زُفَر الجُهَني قال: حدثني محمد بن خالد بن رافع بن مَكِيث، عن عَمِّه الحارث بن رافع قال: كان رافعٌ من جُهَينة شَهِد الحُديبية، مِثلَه. انتهى.

وقال الحافظ ابن حجر في «الإصابة»(٣): رافع بن مَكِيث، بوزن عَظِيم، آخرُه مُثلَّثة، الجُهَني، شهد بَيعةَ الرِّضوان، وكان أحدَ مَن يحمِلُ ألوِيَة جُهَينة يوم الفتح، واستعمله النبيُّ ﷺ على صدقات قومه، وشهد الجابيَة مع عمر، له عند أبي داود حديثٌ واحدٌ من طريق ولده الحارث بن رافع عنه في حسن المَلَكة. انتهى.

وقال المِزِّي في «الأطراف»(٤): حديث: «حُسْن المَلَكة نَمَاءٌ، وسُوءُ الخُلُق شُؤْمٌ» أخرجه أبو داود في الأدب، عن إبراهيم بن موسى، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن عثمان بن زُفَر، عن بعض بني رافع بن مَكِيثٍ، عن رافع بن مَكِيثٍ - وكان ممَّن شهد الحُديبية مع رسول الله ﷺ - عن رسول الله ﷺ، فذكره. انتهى.

فلم يذكر المِزِّي أيضاً واسطةَ الحارثِ بن رافعِ بنِ مَكِيثٍ بين بعض بني رافعٍ وبين رافع بن مَكِيثٍ، كما لم يذكرها ابن الأثير.

وذكر المِزِّي رواية الحارث بن رافع بن مَكِيثٍ التي تأتي بعد ذلك في كتاب «المراسيل» من أطرافه(٥).

---

(١) «أسد الغابة»: (٢/ ٢٤٦).
(٢) في الأصل: «داود»، والمثبت على الصواب من «أسد الغابة».
(٣) «الإصابة»: (٢/ ٣٧٠-٣٧١).
(٤) «تحفة الأشراف»: ٣٥٩٩.
(٥) «تحفة الأشراف»: ١٨٤٨٠.

ـ وَكَانَ رَافِعٌ مِنْ جُهَيْنَةَ قَدْ شَهِدَ الحُدَيْبِيَةَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ ـ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «**حُسْنُ المَلَكَةِ يُمْنٌ**(*)**، وَسُوءُ الخُلُقِ شُؤْمٌ**».

وقال الحافظ في «التقريب»[١]: الحارث بن رافع بن مَكِيثٍ الجُهَنيُّ، له رواية عن النبيِّ ﷺ مُرسَلة. انتهى.

(**عن رافع بن مَكِيثٍ**) بفتح الميم وكسر الكاف وسكون التحتية وبالمثلثة.

«**حُسْنُ المَلَكة**» الحُسْن بضمٍّ فسكون، والمَلَكة بفتَحات، أي: حُسْنُ الصَّنِيع إلى المماليك «**يُمْنٌ**» بضمِّ أوله، يعني: إذا أحسَنَ الصَّنِيعَ بالمماليك يُحسِنُون خِدمَتَه، وذلك يؤدِّي إلى اليُمْنِ والبَرَكة، كما أنَّ سُوء المَلَكة يؤدِّي إلى الشُّؤم والهَلَكة. وفي بعض النُّسَخ: (نَمَاءٌ) مكان: (يُمْن) والمراد من النَّمَاء: البَرَكة «**وسُوءُ الخُلُق**» بضمَّتَين وسكون الثاني «**شُؤمٌ**» في «القاموس»[٢]: الشُّؤم بضمِّ الشين المعجمة وسكون الهمزة، ضِدُّ اليُمْنِ.

قال المنذري[٣]: فيه مجهول[٤].

(**وكان رافعٌ من جُهَينة**) بالتصغير، قبيلةٌ.

(**قال: «حُسْن المَلَكة يُمْنٌ، وسُوءُ الخُلُق شُؤْمٌ»**) في «النهاية»[٥]: الشُّؤم ضدُّ اليُمْن، وأصله الهمز فخُفِّف واواً، وغَلَب عليها التخفيفُ حتى لم يُنطَق بها مهموزة.

قال القاضي: أي: حُسنُ المَلَكة يُوجِب اليُمْنَ، إذ الغالبُ أنهم إذا رأوا السَّيِّد أحسَنَ إليهم كانوا أشفَقَ عليه وأطوَعَ له وأسعَى في حقِّه، وكلُّ ذلك يؤدِّي إلى اليُمْن والبَرَكة، وسُوء الخُلُق يُورِث البُغض والنَّفرة، ويُثِير اللَّجاج والعِناد وقَصْدَ الأنفُس والأموال.

قال المنذري[٦]: هذا مرسل، الحارث بن رافع تابعيٌّ، وفي إسناده بقية بن الوليد، وفيه مقال.

(*) في نسخة على هامش الأصل: (نَمَاءٌ).

(١) «تقريب التهذيب»: ١٠٢٠.

(٢) «القاموس المحيط»: (شأم).

(٣) في «مختصره»: (٨/ ٤٩).

(٤) وأخرجه أحمد: ١٦٠٧٩ مطولاً.

(٥) «النهاية»: (شوم).

(٦) في «مختصره»: (٨/ ٥٠).

٥١٩١ ـ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ سَعِيدٍ الهَمْدَانِيُّ وَأَحْمَدُ بنُ عَمْرِو بنِ السَّرْحِ ـ وَهَذَا حَدِيثُ الهَمْدَانِيِّ وَهُوَ أَتَمُّ ـ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو هَانِئٍ الخَوْلَانِيُّ، عَنِ العَبَّاسِ بنِ جُلَيْدٍ الحَجْرِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بنَ عُمَرَ يَقُولُ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، كَمْ نَعْفُو عَنِ الخَادِمِ؟ فَصَمَتَ، ثُمَّ أَعَادَ عَلَيْهِ الكَلَامَ، فَصَمَتَ، فَلَمَّا كَانَ فِي الثَّالِثَةِ قَالَ: «اعْفُوا عَنْهُ فِي كُلِّ يَوْمٍ سَبْعِينَ مَرَّةً».

(عن العباس بن جُلَيد) بالجيم مُصغَّراً (الحَجْري) بفتح المهملة وسكون الجيم، قال أبو الفضل المقدسي في «الأنساب»[1]: الحَجْري منسوبٌ إلى ثلاثة قبائل: الأول: إلى حَجْر حِمْيَر، والثاني: حَجْر رُعَين، الثالث: حَجْر الأَزْد. انتهى.

(كم نَعفُو؟) أي: كم مَرَّة نَعفُو؟ (فصَمَتَ) أي: سَكَتَ، قيل: كان الصمتُ لكراهة السؤال، فإنَّ العفوَ مندوبٌ إليه مطلقاً دائماً، فلا حاجة إلى تعيين عددٍ مخصوصٍ، أو لانتظار الوحي، والله أعلم.

«سبعين مَرَّة» قيل: المراد به التكثير دون التحديد.

قال المنذري[2]: هكذا وقع في سماعنا، وفي غيره: عن عبد الله بن عُمر[3].

وأخرجه الترمذي[4] كذلك وقال: حسن غريب، قال: وروى بعضهم هذا الحديث عن عبد الله ابن وَهب بهذا الإسناد وقال: عن عبد الله بن عَمرو.

وذكر بعضهم أنَّ أبا داود أخرجه من حديث عبد الله بن عُمر.

والعباس بن جُلَيد بضمِّ الجيم وفتح اللَّام وسكون الياء آخِر الحروف وبعدها دالٌ مُهمَلة، مصريٌّ ثقة، ذكره ابن يونس في «تاريخ المصريين»[5]: وذكر أنه يروي عن عبد الله بن عمر بن الخطاب وعبد الله بن الحارث بن جَزْءٍ.

---

(١) «الأنساب» ص٥٣. وهو «المؤتلف والمختلف» لابن القيسراني.

(٢) في «مختصره»: (٨/ ٥٠-٥١).

(٣) كذا وقع في الأصل وفي «مختصر المنذري» أيضاً، والذي يدلُّ عليه سياق المنذري أنَّ المقصود: «عبد الله بن عَمرو».

(٤) الترمذي: ٢٠٦٥. وهو في «مسند أحمد»: ٥٦٣٥.

(٥) «تاريخ ابن يونس»: (١/ ٢٥٧).

٥١٩٢ ـ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بنُ مُوسَى الرَّازِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا (ح). وَحَدَّثَنَا مُؤَمَّلُ بنُ الفَضْلِ الحَرَّانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عِيسَى: حَدَّثَنَا فُضَيْلٌ، عَنِ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو القَاسِمِ نَبِيُّ التَّوْبَةِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ وَهُوَ بَرِيءٌ مِمَّا قَالَ، جُلِدَ لَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ حَدًّا». قَالَ مُؤَمَّلٌ: حَدَّثَنَا عِيسَى، عَنِ الفُضَيْلِ، يَعْنِي ابْنَ غَزْوَانَ.

وذكر ابن أبي حاتم(١) أنه يروي عن ابن عُمر. وذكر الأمير أبو نصر(٢) أنه يروي عن ابن عُمر وعبد الله بن عَمرو بن العاص وعبد الله بن جَزْء.

وأخرج البخاري هذا في «تاريخه»(٣) من حديث عباس بن جُلَيد عن عبد الله بن عمرو بن العاص، ومن حديث عباس بن جُليد عن ابن عُمر، وقال(٤): وهو حديث فيه نظر. انتهى كلام المنذري.

(**عن ابن أبي نُعْمٍ**) بضمِّ النون وسكون العين المهملة، هو عبد الرحمن البَجَلي (**قال: حدثني أبو القاسم نبيُّ التوبة**) سُمِّي بذلك لأنه بُعثَ ﷺ بقَبول التوبة بالقول والاعتقاد، وكانت توبةُ من قَبلَنا بقَتْلِ أنفُسِهم، ويحتمل أن يكون المراد بالتوبة: الإيمانَ والرجوعَ عن الكفر إلى الإسلام، وأصلُ التوبة: الرجوع. كذا قال النووي تبعاً للقاضي(٥).

«**مَن قَذَف مملوكه**» أي: بالزِّنى «**وهو**» أي: والحالُ أنَّ مملوكه «**بريءٌ**» أي: في نفس الأمر «**جُلد**» بصيغة المجهول، أي: ضُرب بالجَلْد «**له يوم القيامة حَدًّا**» قال النووي(٦): فيه إشارة إلى أنه لا حَدَّ على قاذِف العَبْد في الدُّنيا، وهذا مُجمَع عليه، لكن يُعزَّر قاذفُه؛ لأنَّ العبد ليس بمُحصَنٍ، سواءٌ فيه مَن هو كامل الرِّقِّ، أو فيه شائبة الحُرِّية، والمُدبَّر، والمُكاتَب، وأمُّ الوَلَد.

(**قال مُؤَمَّل: حدثنا عيسى، عن الفُضَيل**) أي: قال بالعنعنة (**يعني ابنَ غَزْوان**) بفتح الغين المعجمة وسكون الزاي، أي: زاد هذا اللفظ أيضاً.

---

(١) في «الجرح والتعديل»: (٦/ ٢١٠).
(٢) ابن ماكولا في «الإكمال»: (٢/ ١١٠).
(٣) «التاريخ الكبير»: (٧/ ٣).
(٤) تحرفت العبارة في مطبوع «مختصر المنذري» إلى: «ابن عَمرو قال».
(٥) انظر «شرح النووي»: (٥/ ٥٥١)، وكلام القاضي في «إكمال المعلم»: (٥/ ٤٣٢).
(٦) في «شرح مسلم»: (٥/ ٥٥١).

٥١٩٣ ـ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا فُضَيْلُ بنُ عِيَاضٍ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ هِلَالِ بنِ يَسَافٍ قَالَ: كُنَّا نُزُولاً فِي دَارِ سُوَيْدِ بنِ مُقَرِّنٍ، وَفِينَا شَيْخٌ فِيهِ حِدَّةٌ وَمَعَهُ جَارِيَةٌ، فَلَطَمَ وَجْهَهَا، فَمَا رَأَيْتُ سُوَيْداً أَشَدَّ غَضَباً مِنْهُ ذَاكَ الْيَوْمَ، قَالَ: عَجزَ عَلَيْكَ إِلَّا حُرُّ وَجْهِهَا؟! لَقَدْ رَأَيْتُنَا سَابعَ سَبْعَةٍ مِنْ وَلَدِ مُقَرِّنٍ، وَمَا لَنَا إِلَّا خَادِمٌ، فَلَطَمَ أَصْغَرُنَا وَجْهَهَا، فَأَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ بِعِتْقِهَا.

٥١٩٤ ـ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ: حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بنُ كُهَيْلٍ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بنُ سُوَيْدِ بنِ مُقَرِّنٍ قَالَ: لَطَمْتُ مَوْلًى لَنَا، . . . .

قال المنذري[١]: وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي بمعناه[٢].

(عن هلال بن يَساف) بفتح الياء وكسرها، ويقال أيضاً: إساف. قاله النووي[٣].

(عجز عليك إلَّا حُرُّ وجهها؟!) قال النووي[٤]: معناه عجزتَ ولم تَجِد أن تَضرِب إلَّا حُرَّ وجهها. وحُرُّ الوجه: صَفْحَته وما رَقَّ من بَشَرَتِه، وحُرُّ كلِّ شيء أفضلُه وأرفعُه.

(وما لنا إلَّا خادمٌ) قال النووي[٥]: الخادم بلا هاء، يُطلَق على الجارية كما يطلق على الرَّجُل، ولا يقال: خادمة بالهاء إلَّا في لغة شاذَّة قليلة.

(فأمَرَنا النبيُّ ﷺ بعِتقِها) هذا محمول على أنهم كلَّهم رضوا بعِتقِها وتبرَّعوا به، وإلَّا فاللَّطْمة إنما كانت من واحدٍ منهم، فسَمَحوا له بعِتقِها تكفيراً لذَنْبِه. قاله النووي[٦].

قال المنذري[٧]: وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي[٨].

(لطمتُ مَولًى لنا) أي: ضربتُ خَدَّه بالكَفِّ. قال في «القاموس»[٩]: اللَّطْمُ: ضَرْبُ الخَدِّ وصَفْحةِ الجَسَد بالكَفِّ مفتوحةً.

---

(١) في «مختصره»: (٨/ ٥١).

(٢) البخاري: ٦٨٥٨، ومسلم: ٤٣١١، والترمذي: ٢٠٦١، والنسائي في «الكبرى»: ٧٣١٢. وهو في «مسند أحمد»: ٩٥٦٧.

(٣) في «شرح مسلم»: (٥/ ٥٤٨).

(٤) في «شرح مسلم»: (٥/ ٥٤٨).

(٥) في «شرح مسلم»: (٥/ ٥٤٨).

(٦) في «شرح مسلم»: (٥/ ٥٤٨).

(٧) في «مختصره»: (٨/ ٥١).

(٨) مسلم: ٤٣٠٢، والترمذي: ١٦٢٣، والنسائي في «الكبرى»: ٤٩٩٤. وهو في «مسند أحمد»: ٢٣٧٤١.

(٩) «القاموس المحيط»: (لطم).

فَدَعَاهُ **أَبِي** وَدَعَانِي، فَقَالَ: اقْتَصَّ مِنْهُ، فَإِنَّا مَعْشَرَ بَنِي مُقَرِّنٍ كُنَّا سَبْعَةً عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَيْسَ لَنَا إِلَّا خَادِمٌ، فَلَطَمَهَا رَجُلٌ مِنَّا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَعْتِقُوهَا**»، قَالُوا: إِنَّهُ لَيْسَ لَنَا خَادِمٌ غَيْرُهَا، قَالَ: «**فَلْتَخْدُمْهُمْ حَتَّى يَسْتَغْنُوا، فَإِذَا اسْتَغْنَوْا فَلْيُعْتِقُوهَا**».

٥١٩٥ ـ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ فِرَاسٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ذَكْوَانَ، عَنْ زَاذَانَ قَالَ: أَتَيْتُ **ابْنَ عُمَرَ** وَقَدْ أَعْتَقَ مَمْلُوكاً لَهُ، فَأَخَذَ مِنَ الأَرْضِ عُوداً ـ أَوْ: شَيْئاً ـ فَقَالَ: مَا لِي فِيهِ مِنَ الأَجْرِ مَا يَسْوَى(*) هَذَا، سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ لَطَمَ مَمْلُوكَهُ أَوْ ضَرَبَهُ، فَكَفَّارَتُهُ أَنْ يُعْتِقَهُ**».

(**فدعاه**) أي: المولى (**فقال**) أي: سُوَيد بن مُقَرِّن للمَولى (**اقتَصَّ منه**) أي: خُذ القِصاص من معاوية وافعَل به مِثلَ ما فَعلَ بك (**كُنَّا سبعةً**) أي: سبعة بَنِين «**فلتَخدُمهم**» أي: تلك الجاريةُ الملطومةُ ما لم يَجِدوا غيرَها من العبيد أو الإماء «**حتى يَستَغنُوا**» عنها بوِجْدَان غيرِها «**فإذا استَغنَوا**» عنها بوِجْدَان العبد أو الجارية «**فليُعتِقُوها**» أي: الجاريةَ الملطومةَ.

قال المنذري[(١)]: وقد تقدم[(٢)].

ومُقَرِّن بضمِّ النون وفتحِ القاف وتشديد الراء المهملة وفتحها ونون.

(**عن فِراس**) بكسر أوله.

(**فأخَذَ**) أي: ابن عمر (**عُوداً**) أي: خَشَباً (**أو شيئاً**) شكٌّ من الراوي (**ما لي فيه**) أي: في إعتاق هذا المملوك (**من الأجر ما يَسْوَى**) أي: يُساوي، وكذلك في بعض النُّسَخ بلفظ: (**يُسَاوي**) (**هذا**) أي: هذا العُود.

قال النووي[(٣)]: وقع في مُعظَم النُّسَخ[(٤)]: ما يَسْوَى، وفي بعضها: ما يُسَاوي، بالألف، وهذه هي اللغة الصحيحة المعروفة، والأُولى عدَّها أهلُ اللُّغة في لَحْنِ العوام، وأجاب بعض العلماء عن هذه اللفظة بأنها تغييرٌ من بعض الرُّواة، لا أنَّ ابن عمرَ نطقَ بها.

(*) في نسخة على هامش الأصل: (يساوي).

(١) في «مختصره»: (٨/ ٥٢).

(٢) وأخرجه أحمد: ٢٣٧٤٠، ومسلم: ٤٣٠١، من طريق سفيان، به.

(٣) في «شرح مسلم»: (٥/ ٥٤٧-٥٤٨).

(٤) في هامش الأصل: «أي: نُسَخ مسلم».

. . . .

ومعنى كلام ابن عمر: أنه ليس[١] في إعتاقه أجرُ المعتِق تبرُّعاً، وإنما أعتقه كفارةً لضَرْبه. انتهى.

قال المنذري[٢]: وأخرجه مسلم[٣].

وزاذان بزاي، بعد الألف ذال معجمة، وآخره نون، كنيته: أبو عمر[٤].



(١) في «شرح النووي» [ط. الرسالة ناشرون]: «ليس لي».

(٢) في «مختصره»: (٨/ ٥٢).

(٣) مسلم: ٤٢٩٨. وهو في «مسند أحمد»: ٤٧٨٤.

(٤) زاد في «مختصر المنذري»: «ويقال: أبو عبد الله». وهو كذلك في «التقريب»: ١٩٧٦.

١٣٣ ـ بَابٌ فِي المَمْلُوكِ إِذَا نَصَحَ

٥١٩٦ ـ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ مَسْلَمَةَ القَعْنَبِيُّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ العَبْدَ إِذَا نَصَحَ لِسَيِّدِهِ، وَأَحْسَنَ عِبَادَةَ اللهِ، فَلَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ».

(بابٌ في المملوك إذا نَصَحَ)

«إنَّ العبدَ إذا نَصَح لسَيِّده» أي: أخلَصَ الخِدْمة، أو طَلَب الخَيرَ له، من النصيحة، وهي طلبُ الخيرِ للمَنصُوح له.

قال الطيبي[1]: نصيحة العبد للسَّيِّد: امتثالُ أمرِه والقيامُ على ما عليه من حقوق سَيِّده.

«فله أجرُه مرَّتَين» أي: مُضاعَف، فإنَّ الأجرَ على قَدْرِ المشقَّة، وهو قد جَمَع بين القِيام بالطاعتَين، وفي الحقيقة طاعةُ مالِكه من طاعة ربِّه.

قال المنذري[2]: وأخرجه البخاري ومسلم[3].



---

(١) في «شرح المشكاة»: (٧/ ٢٣٨٠).

(٢) في «مختصره»: (٨/ ٥٣).

(٣) البخاري: ٢٥٤٦، ومسلم: ٤٣١٨. وهو في «مسند أحمد»: ٤٦٧٣.

١٣٤ ـ بَابٌ فِيمَنْ خَبَّبَ مَمْلُوكاً عَلَى مَوْلَاهُ

٥١٩٧ ـ حَدَّثَنَا الحَسَنُ بنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بنُ الحُبَابِ، عَنْ عَمَّارِ بنِ رُزَيْقٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عِيسَى، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ يَحْيَى بنِ يَعْمَرَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ خَبَّبَ زَوْجَةَ امْرِئٍ أَوْ مَمْلُوكَهُ، فَلَيْسَ مِنَّا».

(بابٌ فيمَن خَبَّب مملوكاً على مَولاه)

الخَبُّ بالفتح: الخَدَّاع، وهو الجُرْبُز الساعي بالفساد بين الناس، رجلٌ خَبٌّ، وامرأة خَبَّةٌ، وقد تُكسَر خاؤُه، والمصدر بالكسر لا غير، ومنه الحديث: «**لا يدخل الجنة خَبٌّ ولا خائن**»[١]، ومنه الحديث الآخَر: «**الفاجر خَبٌّ لئيم**»[٢]، ومنه الحديث: «مَن خَبَّبَ امرأةً أو مملوكاً على مسلم فليس منَّا»[٣] أي: خَدَعه وأفسَدَه. كذا في «النهاية» و«المجمع»[٤].

(عن عمَّار بن رُزَيق) بتقديم الراء مُصغَّراً (عن يحيى بن يَعمَر) بفتح التحتانية والميم، بينهما مهملة ساكنة.

«مَن خَبَّب زوجة امرئٍ» أي: خَدَعها وأفسَدَها، أو حَسَّن إليها الطلاق ليتزوَّجَها، أو يُزَوِّجَها لغيره، أو غير ذلك «أو مملوكَه» أي: أو أَمَته، أي: أفسده عليه بأن لاطَ أو زنى به، أو حَسَّن إليه الإباقَ، أو طلبَ البيعَ، أو نحوَ ذلك «فليس منَّا» أي: من العاملين بأحكام شرعنا.

قال المنذري[٥]: وأخرجه النسائي[٦].

---

(١) أخرجه أحمد: ٣٢، والترمذي: ٢٠٧٨، من حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ولفظه: «لا يدخل الجنة خبٌّ ولا بخيل ولا منَّان» زاد أحمد: «ولا سَيِّئ الملكة». وهو حسن لغيره.

(٢) أخرجه أحمد: ٩١١٨، وأبو داود: ٤٨١٦، والترمذي: ٢٠٧٩، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وهو حسن.

(٣) وهو حديث الباب.

(٤) «النهاية»: (خبب)، و«مجمع بحار الأنوار»: (٢/ ٢).

(٥) في «مختصره»: (٥/ ٥٣).

(٦) النسائي في «الكبرى»: ٩١٧٠. وهو في «مسند أحمد»: ٩١٥٧.

١٣٥ ـ بَابٌ فِي الاسْتِئْذَانِ

٥١٩٨ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عُبَيْدٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ **أَنَسِ بنِ مَالِكٍ** أَنَّ رَجُلاً اطَّلَعَ مِنْ بَعْضِ حُجَرِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَامَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِمِشْقَصٍ ـ أَوْ: مَشَاقِصَ ـ قَالَ: فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ يَخْتِلُهُ لِيَطْعُنَهُ.

(بابٌ في الاستئذان)

أي: طلب الإذن.

قال الطيبي[١]: وأجمعوا على أنَّ الاستئذان مشروعٌ، وتظاهرت به دلائل القرآن والسُّنَّة، والأفضل أن يُجمَع بين السلام والاستئذان، واختلفوا في أنه: هل يُستَحبُّ تقديمُ السلام أو الاستئذان، والصحيح تقديم السلام، فيقول: السلام عليكم، أدخل؟ كذا في «المرقاة»[٢].

(بمِشْقَص، أو: مَشاقِصَ) شكٌّ من الراوي، هل قاله شيخه بالإفراد أو بالجمع. والمِشْقَص بكسر الميم وسكون الشين المعجمة وفتح القاف وصاد مهملة: نَصْلُ السَّهْم إذا كان طويلاً غير عريض (قال) أي: أنسٌ (يَخْتِلُه) بفتح أوله وكسر التاء.

قال الخطابي[٣]: معناه: يُراوِدُه ويَطلُبه من حيثُ لا يشعُر. انتهى.

وقال النووي[٤]: أي: يُراوِغُه ويَستغفِلُه.

(ليَطعُنه) بضمِّ العين وفتحها الضمُّ أشهَر.

قال المنذري[٥]: وأخرجه البخاري ومسلم[٦].

وأخرج الترمذي[٧] من حديث حُميد الطويل، عن أنس أنَّ النبيَّ ﷺ كان في بيته، فاطَّلَع عليه رجلٌ، فأهوَى إليه بمِشْقَص، فتأخَّر الرجلُ. وقال: حسن صحيح.

---

(١) في «شرح المشكاة»: (١٠/ ٣٠٥٥).
(٢) «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٢٩٥٨).
(٣) في «معالم السنن»: (٣/ ٣٣٨).
(٤) في «شرح مسلم»: (٧/ ١٥٠).
(٥) في «مختصره»: (٨/ ٥٤).
(٦) البخاري: ٦٢٤٢، ومسلم: ٥٦٤١. وهو في «مسند أحمد»: ١٣٥٠٧.
(٧) الترمذي: ٢٩٠٥. وهو في «مسند أحمد»: ١٢٠٥٥.

٥١٩٩ ـ حَدَّثَنَا مُوسَى بنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: **«مَنِ اطَّلَعَ فِي دَارِ قَوْمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ فَفَقَؤُوا عَيْنَهُ، فَقَدْ هَدَرَتْ عَيْنُهُ»**.

٥٢٠٠ ـ حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بنُ سُلَيْمَانَ المُؤَذِّنُ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ ـ يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ ـ عَنْ كَثِيرٍ، عَنِ الوَلِيدِ، عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ** أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: **«إِذَا دَخَلَ البَصَرُ فَلَا إِذْنَ»**.

٥٢٠١ ـ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حَفْصٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ طَلْحَةَ، عَنْ هُزَيْلٍ قَالَ: . . . .

«ففَقَؤُوا عَينَه» أي: كسروها أو قلعوها **«فقد هَدَرَتْ عَينُه»** أي: بَطَلَت.

وعَمِل بالحديث الشافعيُّ، وأسقط عنه ضَمان العَين.

قيل: هذا عنده إذا فقأها بعد أن زَجَره فلم ينزَجِر، وأصحُّ قولَيه أنه لا ضمان مطلقاً؛ لإطلاق الحديث، وقال أبو حنيفة: عليه الضمان؛ لأنَّ النظر ليس فوق الدُّخول، فمَن دخل بيت غيره بغير إذنه لا يستحقُّ فَقْأَ عينَيه، فبالنظر أولى.

فالحديث محمول على المبالغة في الزَّجر. كذا قال ابن الملك في «المبارق»[(١)].

قلت: القول ما قال الشافعيُّ، وأمَّا ما ذهب إليه أبو حنيفة فغيرُ صحيح، لمصادرته للحديث ومعارضته له بالرأي.

والحديث سكت عنه المنذري[(٢)].

«إذا دَخَل البصرُ فلا إِذْنَ» أي: فما بقي حاجةُ الإذْنِ، بل كأنما دَخَل بيتَ الغَير بلا إذنٍ، وهو مُحَرَّم، فدخول الرجل بيتَ الغَير بلا إذْنِه وإدخالُه بصرَه فيه، سواءٌ في الإثم، وكلاهما مُحَرَّم، والله أعلم.

قال المنذري[(٣)]: في إسناده كَثِير بنُ زَيد أبو محمد الأسلميُّ مولاهم المدني، ولا يُحتَجُّ به[(٤)].

---

(١) «مبارق الأزهار شرح المشارق»: (١/ ٦٦-٦٧).

(٢) وأخرجه أحمد: ٩٣٦٠، والبخاري بنحوه: ٦٨٨٨، ومسلم: ٥٦٤٢.

(٣) في «مختصره»: (٨/ ٥٥).

(٤) وأخرجه أحمد: ٨٧٨٦.

جَاءَ رَجُلٌ ـ قَالَ عُثْمَانُ: **سَعْدٌ** (*) ـ فَوَقَفَ عَلَى بَابِ النَّبِيِّ ﷺ يَسْتَأْذِنُ، فَقَامَ عَلَى البَابِ ـ قَالَ عُثْمَانُ: مُسْتَقْبِلَ البَابِ ـ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «**هَكَذَا عَنْكَ ـ أَوْ هَكَذَا ـ فَإِنَّمَا الاِسْتِئْذَانُ مِنَ النَّظَرِ**».

٥٢٠٢ ـ حَدَّثَنَا هَارُونُ بنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الحَفَرِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ طَلْحَةَ بنِ مُصَرِّفٍ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ **سَعْدٍ** نَحْوَهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(**قال عثمان**) هو ابن أبي شيبة (**سعدٌ**) أي: ابنُ أبي وقاص كما في بعض النُّسَخ، أي: قال عثمان في روايته: جاء سعدٌ، وأمَّا أبو بكر فقال: جاء رجلٌ «**هكذا عنك أو هكذا**» وفي بعض النُّسَخ: (وهكذا) بالواو. قال في «فتح الودود»: أي: تَنَحَّ عن الباب إلى جهة أخرى.

«**فإنما الاستئذانُ من النَّظَر**» قال الحافظ في «فتح الباري»[1]: أي: إنما شُرِع من أجْلِه؛ لأنَّ المُستَأذِنَ لو دخل بغير إذنٍ لرَأَى بعضَ ما يَكرَه مَن يدخُل إليه أن يَطَّلع عليه. انتهى.

وقال الكرماني في «شرح البخاري»[2]: أي: إنما شُرع الاستئذان في الدخول لأجل أن لا يَقَع النظرُ على عَورة أهلِ البيت، ولئلَّا يُطَّلَع على أحوالهم.

والحديث سكت عنه المنذري[3].

«**حدثنا أبو داود الحَفَريُّ**) بفتح المهملة والفاء، نسبةً إلى موضع بالكوفة، اسمه: عمر بن سعد، ثقةٌ عابدٌ. كذا في «التقريب»[4].

(**عن طلحة بن مُصَرِّفٍ**) بضمِّ ميمٍ وفتحِ صادٍ وكسرِ راءٍ مُشدَّدة على الصواب، وحُكي فتحُها وبفاءٍ (**نحوَه**) أي: نحوَ الحديث السابق.

والحديث سكت عنه المنذري[5].

(*) في نسخة على هامش الأصل: (سعد بن أبي وقاص). اهـ. وكذا ذكره المزي في «تحفة الأشراف»: ٣٩٤٦ في مسند سعد بن أبي وقاص، وصحح أبو حاتم الرازي ـ كما في «العلل» لابنه: (٥/ ٦٢٧) ـ أنه سعد بن عُبادة.

(١) «فتح الباري»: (١١/ ٢٤).

(٢) «الكواكب الدراري»: (٢٢/ ٨٣).

(٣) وهو صحيح.

(٤) «تقريب التهذيب»: ٤٩٠٤.

(٥) وهو صحيح.

١٣٦ - بَابٌ: كَيْفَ الاسْتِئْذَانُ؟

٥٢٠٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ: أَخْبَرَنَا ابنُ جُرَيْجٍ(*): أَخْبَرَنِي عَمْرُو بنُ أَبِي سُفْيَانَ أَنَّ عَمْرَو بنَ عَبْدِ اللهِ بنِ صَفْوَانَ أَخْبَرَهُ، عَنْ **كَلَدَةَ بنِ حَنْبَلٍ** أَنَّ صَفْوَانَ بنَ أُمَيَّةَ بَعَثَهُ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ بِلَبَنٍ وَجَدَايَةٍ وَضَغَابِيسَ، وَالنَّبِيُّ ﷺ بِأَعْلَى مَكَّةَ، فَدَخَلْتُ وَلَمْ أُسَلِّمْ، فَقَالَ: «**ارْجِعْ فَقُلْ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ**»، وَذَاكَ بَعْدَمَا أَسْلَمَ صَفْوَانُ بنُ أُمَيَّةَ. قَالَ عَمْرٌو: وَأَخْبَرَنِي ابْنُ صَفْوَانَ بِهَذَا أَجْمَعَ، عَنْ كَلَدَةَ بنِ الحَنْبَلِ، وَلَمْ يَقُلْ: سَمِعْتُهُ مِنْهُ.

(بابٌ: كيف الاستئذانُ؟)

ليس هذا الباب في بعض النُّسَخ.

(عن كَلَدَة) بفتَحات، هو أخو صفوان لأُمِّه (بَعَثَه) أي: كَلَدَةَ (وجَدَايَةٍ) بفتح الجيم وكسرها: أولاد الظِّباء ذكراً كان أو أنثى مما بلغ ستة أشهُر أو سبعة أشهُر، بمنزلة الجَدْي من المَعْز. كذا في «النهاية»[١].

(وضَغَابِيسَ) جمع ضُغْبُوسٍ[٢] بفتح الضاد وسكون الغين المعجمتين، وهو صغير القِثَّاء.

(قال عمرو) بن أبي سفيان (وأخبرني ابن صفوان) هو أُمَية بن صفوان بن أُمَية بن خَلَف الجُمَحي المكي. قال الحافظ في «التقريب»[٣]: ابنُ صفوان عن كَلَدَة، هو أُمَيَّة. انتهى.

ولفظ الترمذي[٤] في «باب التسليم قبل الاستئذان»: قال عمرو: وأخبرني بهذا الحديث أُمَيَّة بن صفوان، ولم يَقُل: سَمعتُه من كَلَدَة. انتهى.

والحاصل أنَّ عمرو بن أبي سفيان روى هذا الحديث عن شَيخَيه؛ أحدهما: عمرو بن عبد الله

(*) في نسخة على هامش الأصل: (حدثنا ابنُ بشارٍ: حدثنتا أبو عاصم: حدثنا ابن جُرَيج (ح). وحدثنا يحيى بن حبيب: حدثنا رَوْحٌ، عن ابن جُريج).

(١) «النهاية»: (جدا).

(٢) في الأصل: «ضغبوص» بالصاد، والمثبت على الصواب من «النهاية»: (ضغبس).

(٣) «تقريب التهذيب» ص٩٧٤، وذكره في ترجمة أمية برقم: ٥٥٥.

(٤) في «جامعه»: ٢٩٠٧.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: قَالَ يَحْيَى بنُ حَبِيبٍ: أُمَيَّةُ بنُ صَفْوَانَ، وَلَمْ يَقُلْ: سَمِعْتُهُ مِنْ كَلَدَةَ بنِ الحَنْبَلِ، وَقَالَ يَحْيَى أَيْضاً: عَمْرُو بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ صَفْوَانَ أَخْبَرَهُ أَنَّ كَلَدَةَ بنَ الحَنْبَلِ أَخْبَرَهُ.

٥٢٠٤ ـ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو الأَحْوَصِ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رِبْعِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَامِرٍ أَنَّهُ اسْتَأْذَنَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتٍ، . . . .

ابن صفوان بن أُمَية، وثانيهما: أُمَية بن صفوان بن أُمية، وكلاهما من الطبقة الرابعة يرويان عن كَلَدة.

(وقال يحيى أيضاً: عمرُو بن عبد الله بن صفوان أخبره أنَّ كَلَدة بن الحَنْبَل أخبره) ولفظ أحمد في «مسنده»[1]: حدثنا رَوحٌ: حدثنا ابن جُرَيجٍ. والضَّحَّاكُ بن مَخْلَد قال: أخبرني ابن جُرَيجٍ. وعبدُ الله بن الحارث قال: عرض عليَّ ابنُ جُرَيج قال: أخبرني عمرو بن أبي سفيان أنَّ عمرو بن أبي صفوان أخبره. قال الضَّحَّاك وعبد الله بن الحارث: أن عمرو بن عبد الله بن صفوان أخبره أنَّ كَلَدة بن الحَنْبَل أخبره أنَّ صفوان بن أُمَيَّة بَعَثَه في الفَتْح بلِبَأٍ وجَدَايَةٍ وضَغَابِيسَ، والنبيُّ ﷺ بأعلى الوادي، قال: فدخلت عليه ولم أسلِّم ولم أستأذن، فقال النبي ﷺ: «**ارجِع فقل: السلام عليكم، أدخلُ؟**» بعدما أسلَم صفوانُ.

قال عمرو: أخبرني هذا الخبر أُمَيَّة بن صفوان، ولم يقل: سمعتُه من كَلَدَة. قال الضَّحَّاك وابن الحارث: وذلك بعدما أسلَم، وقال الضَّحَّاك وعبد الله بن الحارث: بلَبَنٍ وجِدَايَةٍ. انتهى.

قال المنذري[2]: وأخرجه الترمذي والنسائي[3]، وقال الترمذي: حسن غريب لا نعرفه إلَّا من حديث ابن جُرَيج. هذا آخر كلامه.

وكَلَدة بفتح الكاف وبعدَها لامٌ مهملة مفتوحة وتاء تأنيث، وحَنبَل بفتح الحاء المهملة وبعدها نون ساكنة وباء موحدة مفتوحة ولام.

(عن رِبْعِيٍّ) بكسر أوله وسكون الموحَّدة، وهو ابن حراش.

---

(١) برقم: ١٥٤٢٥.

(٢) في «مختصره»: (٨/ ٥٧).

(٣) الترمذي: ٢٩٠٧، والنسائي في «الكبرى»: ٦٧٠٢ و١٠٠٧٤. وهو في «مسند أحمد»: ١٥٤٢٥، وهو صحيح.

فَقَالَ: أَأَلِجُ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِخَادِمِهِ: «**اخْرُجْ إِلَى هَذَا، فَعَلِّمْهُ الاِسْتِئْذَانَ، فَقُلْ لَهُ: قُلْ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، أَأَدْخُلُ؟**»، فَسَمِعَهُ الرَّجُلُ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، أَأَدْخُلُ؟ فَأَذِنَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَدَخَلَ.

٥٢٠٥ ـ حَدَّثَنَا هَنَّادُ بنُ السَّرِيِّ، عَنْ أَبِي الأَحْوَصِ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رِبْعِيِّ بنِ حِرَاشٍ قَالَ: حُدِّثْتُ أَنَّ رَجُلاً مِنْ بَنِي عَامِرٍ اسْتَأْذَنَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، بِمَعْنَاهُ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَكَذَلِكَ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، وَلَمْ يَقُلْ: عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي عَامِرٍ.

٥٢٠٦ ـ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رِبْعِيٍّ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي عَامِرٍ أَنَّهُ اسْتَأْذَنَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، بِمَعْنَاهُ، قَالَ: فَسَمِعْتُهُ، فَقُلْتُ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، أَأَدْخُلُ؟

(**فقال: أَأَلِجُ؟**) من وَلَجَ يَلِجُ، أي: أأدخُل «**فقل له: قل: السلام عليكم، أأدخل؟**» فيه أنَّ السُّنَّة أن يَجمَع بين السلام والاستئذان، وأن يُقدِّم السلامَ.

قال المنذري[1]: وأخرجه النسائي بنحوه[2].

وحِرَاش بكسر الحاء المهملة وبعدها راء مهملة مفتوحة وألف وشين معجمة.

(**قال: حُدِّثتُ**) بالبناء للمفعول (**بمعناه**) أي: بمعنى حديث أبي بكر بن أبي شيبة السابق.

والحديث سكت عنه المنذري.

(**قال أبو داود: وكذلك**) أي: مثل رواية هَنَّاد بن السَّرِيِّ.

والحديث سكت عنه المنذري.

(**حدثنا عبيد الله بن معاذ . . . إلخ**) والحديث سكت عنه المنذري[3].

---

(١) في «مختصره»: (٨/ ٥٧).

(٢) النسائي في «الكبرى»: ١٠٠٧٥، وهو صحيح لغيره. ورواية النسائي هذه موافقة لرواية شعبة الآتية برقم: ٥١٧٩.

(٣) وأخرجه النسائي في «الكبرى»: ١٠٠٧٥، وأحمد مطولاً: ٢٣١٢٧.

١٣٧ ـ بَابٌ: كَمْ مَرَّةً يُسَلِّمُ الرَّجُلُ فِي الاسْتِئْذَانِ؟

٥٢٠٧ ـ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ عَبْدَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ يَزِيدَ بنِ خُصَيْفَةَ، عَنْ بُسْرِ بنِ سَعِيدٍ، عَنْ **أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ** قَالَ: كُنْتُ جَالِساً فِي مَجْلِسٍ مِنْ مَجَالِسِ الأَنْصَارِ، فَجَاءَ أَبُو مُوسَى فَزِعاً، فَقُلْنَا لَهُ: مَا أَفْزَعَكَ؟ قَالَ: أَمَرَنِي عُمَرُ أَنْ آتِيَهُ، فَأَتَيْتُهُ، فَاسْتَأْذَنْتُ(*) ثَلَاثاً، فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي، فَرَجَعْتُ، فَقَالَ: مَا مَنَعَكَ أَنْ تَأْتِيَنِي؟ فَقُلْتُ: قَدْ جِئْتُ(**) فَاسْتَأْذَنْتُ ثَلَاثاً، فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**إِذَا اسْتَأْذَنَ أَحَدُكُمْ ثَلَاثاً، فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ، فَلْيَرْجِعْ**». قَالَ: لَتَأْتِيَنِّي(***) عَلَى هَذَا بِالبَيِّنَةِ، قَالَ: فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: لَا يَقُومُ مَعَكَ إِلَّا أَصْغَرُ القَوْمِ. قَالَ:

(بابٌ: كم مَرَّةً يُسلِّم الرجلُ في الاستئذان)

(عن يزيد بن خُصَيفة) بخاء معجمة وصاد مهملة وفاء مصغر (عن بُسْر بن سعيد) بضمِّ الموحَّدة وسكون المهملة.

(فجاء أبو موسى فزِعاً) بفتح الفاء وكسر الزاي، أي: خائفاً (ما أفزَعك؟) أي: ما أخافك؟ (فأتيتُه فاستأذنت ثلاثاً) أي: فأتيتُ بابه فسلَّمتُ ثلاثاً، كما في رواية مسلم[1].

(فلم يُؤذَن لي) لم يَأذَن له عمر رضي الله عنه؛ لأنه كان في شُغْلٍ كما يدلُّ عليه روايات مسلم[2].

(فقال) أي: عمرُ رضي الله عنه (ما منعك أن تأتيَني؟) أي: من الإتيان إليَّ (وقد قال) (الواو) للحال، أو استئنافية (لتأتيَنِّي على هذا) أي: على أنَّ الحديث الذي رَوَيته هو قولُ النبيِّ ﷺ (بالبيِّنة) المراد بها الشاهد ولو كان واحداً، وإنما أمرَه بذلك ليزداد فيه وُثُوقاً، لا للشكِّ في صِدق خبرِه عنده رضي الله عنه (لا يقوم معك إلَّا أصغرُ القوم) قال النووي[3]: معناه أنَّ هذا حديثٌ مشهور بيننا، معروفٌ لكبارنا وصغارنا، حتى إنَّ أصغرَنا يَحفظُه وسمعه من رسول الله ﷺ.

(*) في نسخة على هامش الأصل: (فاستأذنتُه).

(**) في نسخة على هامش الأصل: (جئتُك).

(***) في نسخة على هامش الأصل: (لتأتيَنَّ).

(١) في «صحيحه»: ٥٦٢٦.

(٢) في «صحيحه»: ٥٦٣١، وهي عند البخاري أيضاً: ٧٣٥٣.

(٣) في «شرح مسلم»: (٧/ ١٤٣).

فَقَامَ أَبُو سَعِيدٍ مَعَهُ، فَشَهِدَ لَهُ.

٥٢٠٨ ـ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ دَاوُدَ، عَنْ طَلْحَةَ بنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ **أَبِي مُوسَى** أَنَّهُ أَتَى عُمَرَ فَاسْتَأْذَنَ ثَلَاثاً، فَقَالَ: يَسْتَأْذِنُ أَبُو مُوسَى، يَسْتَأْذِنُ الأَشْعَرِيُّ، يَسْتَأْذِنُ عَبْدُ اللهِ بنُ قَيْسٍ، فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ، فَرَجَعَ، فَبَعَثَ إِلَيْهِ عُمَرُ: مَا رَدَّكَ؟ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**يَسْتَأْذِنُ أَحَدُكُمْ ثَلَاثاً، فَإِنْ أُذِنَ لَهُ، وَإِلَّا فَلْيَرْجِعْ**». قَالَ: ائْتِنِي بِبَيِّنَةٍ عَلَى هَذَا. فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ: هَذَا أُبَيٌّ، فَقَالَ أُبَيٌّ: يَا عُمَرُ، لَا تَكُنْ عَذَاباً عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ. فَقَالَ عُمَرُ: لَا أَكُونُ عَذَاباً عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

(معه) أي: مع أبي موسى (فشَهِد له) أي: على الحديث الذي رواه أبو موسى.

قال الحافظ[(١)]: وتعلَّق بقصة عمر مَن زَعَم أنه كان لا يَقبَل خبر الواحد، ولا حُجَّة فيه؛ لأنه قَبِل خبر أبي سعيد المطابق لحديث أبي موسى، ولا يخرُج بذلك عن كونه خبرَ واحدٍ. انتهى.

قال الكرماني في «شرح البخاري»[(٢)]: أراد عمر رضي الله عنه التثبُّت لما يجوز فيه من السَّهْو والنِّسيان، بدليل أنه قَبِل خبرَ حَمَلِ بن مالكٍ وحدَه في أنَّ دِيَة الجَنِين غُرَّةٌ، وخبرَ عبد الرحمن بن عَوف في الجِزْية، ثم نفس هذه القصة دليلٌ على قَبوله ذلك؛ لأنه بانضمام شخص آخَر إليه لم يَصِرْ متواتراً، فهو خبرُ واحدٍ، وقد قَبِلَه بلا خِلاف، وفيه أنَّ العالم قد يَخفَى عليه من العلم ما يعلمُه مَن هو دونه، والإحاطة لله تعالى وحدَه. انتهى

قال المنذري[(٣)]: وأخرجه البخاري ومسلم[(٤)].

(فقال) أي: أبو موسى في المَرَّة الأولى (يستأذن الأشعري) أي: قال في المَرَّة الثانية (يستأذن عبد الله بن قَيس) أي: قال في المرة الثالثة، وهو اسم أبي موسى (فقال: هذا أُبَيٌّ) أي: ابن كَعْب. وفي الحديث الأول أنَّ الشاهدَ هو أبو سعيد.

قال الحافظ[(٥)]: ويمكن الجمع بأنَّ أُبَيَّ بنَ كعبٍ جاء بعد أن شهد أبو سعيد.

---

(١) في «فتح الباري»: (١١/ ٣٠).
(٢) «الكواكب الدراري»: (٢٢/ ٨٦)
(٣) في «مختصره»: (٨/ ٥٨).
(٤) البخاري: ٦٢٤٥، ومسلم: ٥٦٢٦. وهو في «مسند أحمد»: ١١٠٢٩.
(٥) في «فتح الباري»: (١١/ ٢٩).

٥٢٠٩ ـ حَدَّثَنَا يَحْيَى بنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، عَنْ عُبَيْدِ بنِ عُمَيْرٍ أَنَّ أَبَا مُوسَى اسْتَأْذَنَ عَلَى عُمَرَ، بِهَذِهِ القِصَّةِ. قَالَ فِيهِ: فَانْطَلَقَ بِأَبِي سَعِيدٍ فَشَهِدَ لَهُ، فَقَالَ: أَخَفِيَ عَلَيَّ هَذَا مِنْ أَمْرِ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟! أَلْهَانِي الصَّفْقُ(*) بِالأَسْوَاقِ، وَلَكِنْ تُسَلِّمُ(**) مَا شِئْتَ وَلَا تَسْتَأْذِنُ.

٥٢١٠ ـ حَدَّثَنَا زَيْدُ بنُ أَخْزَمَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ القَاهِرِ بنُ شُعَيْبٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ حُمَيْدِ بنِ هِلَالٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ بنِ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ، بِهَذِهِ القِصَّةِ، قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ لأَبِي مُوسَى: إِنِّي لَمْ أَتَّهِمْكَ، وَلَكِنَّ الحَدِيثَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ شَدِيدٌ.

قال المنذري[(١)]: وأخرجه مسلم[(٢)].

(ألهاني) أي: أشغَلني وأغفَلني (الصَّفْق بالأسواق) أي: التجارة والمعاملة في الأسواق. وفي «القاموس»[(٣)]: صَفَق يَدَه بالبَيْعَة، وعلى يَدِه صَفْقاً وصَفْقَةً: ضَرَب يَدَه على يَدِه، وذلك عند وجوب البيع، والاسم: الصَّفْق.

قال الإمام تقي الدين بن دَقِيق العِيد[(٤)]: وهذا الحديث يردُّ على مَن يَغلُو من المقلِّدين إذا استُدِلَّ عليه بحديث فيقول: لو كان صحيحاً لعلمه فلان مثلاً، فإنَّ ذلك لمَّا خفيَ عن أكابر الصحابة وجاز عليهم فهو على غيرهم أجوَز. انتهى.

(ولكن تُسَلِّمُ ما شئتَ ولا تستأذن) لعلَّه قاله تفريحاً لقلبِه. كذا قيل. وفي بعض النُّسَخ: (ولكن سَلِّمْ) بصيغة الأمر.

والحديث سكت عنه المنذري[(٥)].

(إنِّي لم أتهمك) أي: بالكذب على رسول الله ﷺ (ولكنَّ الحديث عن رسول الله ﷺ شديدٌ)

(*) في نسخة على هامش الأصل: (السَّفقُ). اهـ. وهما بمعنًى.
(**) في نسخة على هامش الأصل: (سَلِّمْ).
(١) في «مختصره»: (٨/ ٥٨).
(٢) مسلم: ٥٦٣٣. وهو في «مسند أحمد» مختصراً: ١٩٥٥٦.
(٣) «القاموس المحيط»: (صفق).
(٤) في «إحكام الأحكام»: (٢/ ٢٢٩).
(٥) وأخرجه أحمد: ١٩٥٨١، والبخاري: ٢٠٦٢، ومسلم: ٥٦٣١، وليس عندهم قوله: «ولكن تُسلم ما شئت . . . إلخ».

٥٢١١ ـ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَعَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ عُلَمَائِهِمْ فِي هَذَا، فَقَالَ عُمَرُ لأَبِي مُوسَى: أَمَا إِنِّي لَمْ أَتَّهِمْكَ، وَلَكِنْ خَشِيتُ أَنْ يَتَقَوَّلَ النَّاسُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ.

٥٢١٢ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَهِشَامٌ أَبُو مَرْوَانَ ـ المَعْنَى ـ قَالَ مُحَمَّدُ بنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا الوَلِيدُ بنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ: سَمِعْتُ يَحْيَى بنَ أَبِي كَثِيرٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ أَسْعَدَ بنِ زُرَارَةَ، عَنْ قَيْسِ بنِ سَعْدٍ قَالَ: زَارَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي مَنْزِلِنَا، فَقَالَ: «**السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللهِ**»، قَالَ: فَرَدَّ سَعْدٌ رَدًّا خَفِيًّا، فَقَالَ قَيْسٌ: فَقُلْتُ: أَلَا تَأْذَنُ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: ذَرْهُ يُكْثِرْ عَلَيْنَا مِنَ السَّلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللهِ**»، فَرَدَّ سَعْدٌ رَدًّا خَفِيًّا، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللهِ**»، ثُمَّ رَجَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَاتَّبَعَهُ سَعْدٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي كُنْتُ أَسْمَعُ تَسْلِيمَكَ، وَأَرُدُّ عَلَيْكَ رَدًّا خَفِيًّا، لِتُكْثِرَ عَلَيْنَا مِنَ السَّلَامِ. قَالَ: فَانْصَرَفَ مَعَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَأَمَرَ لَهُ سَعْدٌ بِغِسْلٍ، ....

خاف عمر رضي الله عنه مسارعة الناس إلى القول على النبيِّ ﷺ بما لم يَقُل، كما يفعله المبتدعون والكذّابون، وكذا مَن وقع له قضيةٌ وَضَعَ فيها حديثاً على النبيِّ ﷺ، فأراد سَدَّ الباب خوفاً من غير أبي موسى، فطلب منه البيِّنة للتثبُّت لا للشَّكِّ في روايته والاتهام به.

والحديث سكت عنه المنذري(١).

(ولكن خَشِيتُ أن يتقوّل الناسُ) أي: يَكذِبوا، يقال: تقوّل عليه، أي: كَذَب عليه.

والحديث سكت عنه المنذري(٢).

(فردَّ سعدٌ) أي: السلامَ (ردًّا خفيًّا) أي: بحيث لا يَسمَعُ رسولُ الله ﷺ (فقلت) أي: لأَبِي (فقال: ذَرْهُ) أي: اترُكه على حاله (يُكْثِرْ) بالجزم جوابُ الأمر، وهو من الإكثار (واتَّبَعَه سعدٌ) أي: أدرَكَه ولَحِقَه (فانصرَف) أي: إلى بيت سعدٍ (وأمرَ له) أي: لرسول الله ﷺ (بغِسْلٍ) بالكسر: ما

---

(١) وإسناده قوي.

(٢) وهو صحيح لغيره.

فَاغْتَسَلَ، ثُمَّ نَاوَلَهُ مِلْحَفَةً مَصْبُوغَةً بِزَعْفَرَانٍ أَوْ وَرْسٍ، فَاشْتَمَلَ بِهَا، ثُمَّ رَفَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَدَيْهِ وَهُوَ يَقُولُ: «**اللَّهُمَّ اجْعَلْ صَلَوَاتِكَ وَرَحْمَتَكَ عَلَى آلِ سَعْدِ بنِ عُبَادَةَ**». قَالَ: ثُمَّ أَصَابَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنَ الطَّعَامِ، فَلَمَّا أَرَادَ الانْصِرَافَ، قَرَّبَ لَهُ سَعْدٌ حِمَاراً قَدْ وَطَّأَ عَلَيْهِ بِقَطِيفَةٍ، فَرَكِبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقَالَ سَعْدٌ: يَا قَيْسُ، اصْحَبْ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ قَيْسٌ: فَقَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**ارْكَبْ**»، فَأَبَيْتُ، ثُمَّ قَالَ: «**إِمَّا أَنْ تَرْكَبَ، وَإِمَّا أَنْ تَنْصَرِفَ**»، قَالَ: فَانْصَرَفْتُ.

قَالَ هِشَامٌ أَبُو مَرْوَانَ: عَنْ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ أَسْعَدَ بنِ زُرَارَةَ.

يُغسَلُ به من الخِطْمِيِّ وغيرِه (فاغتسل) أي: رسول الله ﷺ (ثم ناوله) أي: أعطاه، والضمير المرفوع لسعدٍ، والمنصوب لرسول الله ﷺ (مِلْحَفةً) قال في «الصراح»: مِلْحَفة بالكسر جادن، جمعه: مَلَاحِف.

(قد وَطَّأَ) من وَطَّأَ الموضِعَ، أي: جعله وَطِيئاً، أي: سَهلاً لَيِّناً، ومفعول (وَطَّأَ) محذوف (عليه) أي: على الحِمار. والباء في قوله: (بقَطِيفة) للآلة، وهي الباء التي يقال لها: باء الاستعانة، كما في: كَتَبْتُ بالقَلَم.

والقَطِيفة: الدِّثَار المُخمَّل، ويقال بالفارسية: جامة برزه دار وجادر بيجيده.

وفي «لسان العرب»[1]: وَطَّأَ الشيءَ: سَهَّلَه، ولا تَقُل: وَطَّيت، وتقول: وَطَّأْتُ لك الأمرَ: إذا هَيَّأْتَه، ووَطَّأْتُ لك الفراشَ، ووَطَّأْتُ لك المجلسَ تَوطِئَةً، والوَطِيءُ من كلِّ شيءٍ: ما سَهُل ولَانَ، حتى إنهم يقولون: رجلٌ وطيءٌ، ودابَّة وطيئةٌ بَيِّنةُ الوَطَاءة. انتهى.

وحاصله أنَّ سعداً رضي الله عنه جعل مَوضِعَ رُكوبه ﷺ على الحِمار سهلاً لَيِّناً بواسطة قَطِيفة، أي: بَسَط له ﷺ قطيفةً على ظَهْر الحِمار، فصار ظهرُه سهلاً لَيِّناً، والله أعلم.

(قال هشامٌ أبو مروان: عن محمد) أي: قال بلفظ: (عن).

قال المنذري[2]: وأخرجه النسائي مسنداً ومرسلاً[3].

---

(١) «لسان العرب»: (وطأ).
(٢) في «مختصره»: (٨/ ٦١).
(٣) النسائي في «الكبرى» برقم: ١٠٠٨٤ مسنداً، وبرقم: ١٠٠٨٥ مرسلاً. وهو في «مسند أحمد»: ١٥٤٧٦، وأخرجه مختصراً ابنُ ماجه: ٤٦٦ و٣٦٠٤، وإسناده ضعيف.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَاهُ عُمَرُ بنُ عَبْدِ الوَاحِدِ وَابْنُ سَمَاعَةَ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ مُرْسَلاً، وَلَمْ يَذْكُرَا قَيْسَ بنَ سَعْدٍ.

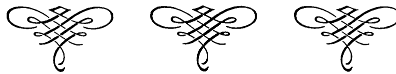
٥٢١٣ ـ حَدَّثَنَا مُؤَمَّلُ بنُ الفَضْلِ الحَرَّانِيُّ فِي آخَرِينَ قَالُوا: حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ بنُ الوَلِيدِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ **عَبْدِ اللهِ بنِ بُسْرٍ** قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ **إِذَا أَتَى بَابَ قَوْمٍ، لَمْ يَسْتَقْبِلِ البَابَ مِنْ تِلْقَاءِ وَجْهِهِ، وَلَكِنْ مِنْ رُكْنِهِ الأَيْمَنِ أَوِ الأَيْسَرِ، وَيَقُولُ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ»، وَذَلِكَ أَنَّ الدُّورَ لَمْ تَكُنْ عَلَيْهَا يَوْمَئِذٍ سُتُورٌ.**

(**في آخَرين**) أي: في شيوخٍ آخَرين (**قالوا**) أي: مُؤَمَّل والآخَرون.

(**لم يستقبِل البابَ من تِلقاء وجهِه**) أي: مقابِل وجهِه وحِذائِه لئلَّا يقع بصرُه على أهل البيت (**ولكن من رُكنِه الأيمن أو الأيسر**) أي: لكن يستقبل مع الانحراف والميل من رُكنه الأيمن أو الأيسر، أي: من أحد جانبَيه الأنسَب بالوقوف (**ويقول: «السلام عليكم»**) أي: أولاً «**السلام عليكم**» أي: ثانياً، حتى يتحقَّق السماع والإذنُ، وأراد بالتَّكرار التعدُّدَ لا الاقتصارَ على المرَّتَين، فإنه كان من عادته التثليث (**وذلك**) أي: ما ذُكر من عدم استقبال الباب ووجود الانحراف (**أنَّ الدُّورَ**) جمعُ الدار، أي: أبوابَها (**لم تكن عليها يومئذ سُتُورٌ**) جمع سِتْر بالكسر: وهو الحِجاب.

قال المنذري(١): في إسناده بقيَّة بن الوليد، فيه مقال(٢).

وبُسْر بضمِّ الباء الموحَّدة وسكون السين المهملة، ولبُسْرٍ أيضاً صُحْبة.



---

(١) في «مختصره»: (٨/ ٦٢).

(٢) وأخرجه أحمد: ١٧٦٩٤ بنحوه.

١٣٨ - بَابُ الرَّجُلِ يَسْتَأْذِنُ بِالدَّقِّ

٥٢١٤ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا بِشْرٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ المُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّهُ ذَهَبَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي دَيْنِ أَبِيهِ، فَدَقَقْتُ(*) البَابَ، فَقَالَ: «مَنْ هَذَا؟»، فَقُلْتُ: أَنَا، قَالَ: «أَنَا أَنَا!» كَأَنَّهُ كَرِهَهُ.

(باب الرجل يستأذِنُ بالدَّقِّ)

(في دَيْنِ أبيه) أي: في قضية دَيْن أبيه، أو من جهته، فإنَّ أباه عبدَ الله الأنصاريَّ قد استُشهِد في غزوة أُحد وتَرَك دَيناً كثيراً، وتشدَّد عليه غُرَماؤُه، فأتى جابرٌ النبيَّ ﷺ، فقال له النبيُّ ﷺ أن «اذهَب فبَيْدِرْ كلَّ تمرٍ على ناحية» ففعل، فبقِيَت البَيَادِر كلُّها بعد أداء الدَّين كما كانت. وقصته مذكورة في «صحيح البخاري»[(١)].

(فدَقَقْتُ البابَ) أي: ضربتُه بيَدِي للاستئذان (فقال: «مَن هذا؟») أي: الذي يَدُقُّ البابَ (قال: «أنا أنا!» كأنه كَرِهَه) أي: قولَه: (أنا) في جواب: (مَن هذا؟) لأنَّ كلمة: (أنا) بيانٌ عند المشاهدة لا عند الغَيْبة.

قال النووي[(٢)]: وإنما كُرِه لأنه لم يَحصُل بقوله: (أنا) فائدةٌ تُزِيلُ الإبهامَ، بل ينبغي أن يقول: (فلانٌ) باسمه، وإن قال: (أنا فلانٌ) فلا بأس، كما قالت أمُّ هانئٍ حين استأذنت، فقال النبيُّ ﷺ: «مَن هذه؟» فقالت: أنا أمُّ هانئٍ[(٣)]. ولا بأس أن يصف نفسَه بما يُعرَف به، إذا لم يكن منه بُدٌّ، وإن كان صُورةً له فيها تبجيلٌ وتعظيمٌ بأن يُكنِّي نفسَه، أو يقول: أنا المفتي فلان، أو القاضي، أو الشيخ. انتهى.

قال المنذري[(٤)]: وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه[(٥)].

(*) في نسخة على هامش الأصل: (فدفعتُ).

(١) برقم: ٢١٢٧. وهي عند أحمد أيضاً: ١٤٣٥٩.

(٢) في «شرح مسلم»: (٧/ ١٤٧).

(٣) أخرجه أحمد: ٢٦٩٠٧، والبخاري: ٢٨٠. وأخرجه مسلم: ١٦٦٩ لكن دون لفظ: «أنا».

(٤) في «مختصره»: (٨/ ٦٣).

(٥) البخاري: ٦٢٥٠، ومسلم: ٥٦٣٧، والترمذي: ٢٩٠٨، والنسائي في «الكبرى»: ١٠٠٨٧، وابن ماجه: ٣٧٠٩. وهو في «مسند أحمد»: ١٤١٨٥.

١٣٩ ـ بَابُ دَقِّ البَابِ عِنْدَ الاستِئْذَانِ

٥٢١٥ ـ حَدَّثَنَا يَحْيَى بنُ أَيُّوبَ ـ يَعْني المَقَابِرِيَّ ـ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ـ يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ ـ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ نَافِعِ بنِ عَبْدِ الحَارِثِ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ حَتَّى دَخَلْتُ حَائِطاً، فَقَالَ لِي: «أَمْسِكِ البَابَ»، فَضُرِبَ البَابُ، فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ وَسَاقَ الحَدِيثَ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: يَعْنِي حَدِيثَ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ قَالَ فِيهِ: فَدَقَّ البَابَ.

(باب دَقِّ الباب عند الاستئذان)

(حائطاً) أي: بُستاناً (فقال لي) النبيُّ ﷺ بعدما دخلتُ في البُستان «أمسِك البابَ» من داخل البستان ولا تفتحه (فضُرِبَ البابُ) بصيغة المجهول وبرفعِ الباب، أي: ضَرَبَ البابَ ودَقَّهُ أحدٌ من خارج البستان (فقلت: مَن هذا؟) الضارب للباب (وساق) أي: نافعُ بن عبد الحارث (الحديثَ) بتمامه.

(قال أبو داود: يعني حديثَ أبي موسى الأشعري، قال فيه: فدَقَّ البابَ) قال الحافظ المزي في «الأطراف»[(١)]: حديث نافع بن عبد الحارث الخُزاعي: خرجت مع النبيِّ ﷺ حتى دخلتُ حائطاً، الحديثَ، أخرجه أبو داود في الأدب، عن يحيى بن أيوب، وأخرجه النسائي في المناقب - أي: في «سننه الكبرى»[(٢)] - عن علي بن حُجْر ، كلاهما عن إسماعيل بن جعفر، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن نافع بن عبد الحارث، ورواه أبو الزناد[(٣)]، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن نافع بن عبد الحارث، عن أبي موسى الأشعري. انتهى كلامه.

قلت: حديث أبي موسى الأشعري الذي أشار إليه المؤلِّف هو ما أخرجه مسلم[(٤)] في فضائل عثمان رضي الله عنه من حديث سعيد بن المسيَّب: أخبرني أبو موسى الأشعري أنه توضأ في بيته ثم خرج

---

(١) «تحفة الأشراف»: ١١٥٨٣.

(٢) برقم: ٨٠٧٧.

(٣) عند النسائي في «الكبرى»: ٨٠٧٦. وهو في «مسند أحمد»: ١٩٦٥٣.

(٤) في «صحيحه»: ٦٢١٤. وهو في البخاري أيضاً: ٣٦٧٤.

. . . .

فقال: لَألزَمَنَّ رسولَ الله ﷺ، ولَأكونَنَّ معه يومي هذا، قال: فجاء المسجدَ فسأل عن النبيِّ ﷺ، فقالوا: خرج وَجَّهَ ها هنا[١]، قال: فخرجتُ على إثْرِه أسأل عنه، حتى دخل بئر أَرِيسٍ، قال: فجلستُ عند الباب، وبابُها من جَرِيدٍ، حتى قضى رسولُ الله ﷺ حاجته وتوضَّأ، فقمتُ إليه، فإذا هو قد جلس على بئر أَرِيسٍ[٢] وتَوسَّط قُفَّها[٣] وكَشَف عن ساقَيه ودَلَّاهما في البئر، قال: فسلمتُ عليه، ثم انصرفتُ فجلستُ عند الباب، فقلت: لَأكونَنَّ بَوَّابَ رسول الله ﷺ اليومَ، فجاء أبو بكر فدفع البابَ، فقلتُ: مَن هذا؟ فقال: أبو بكر، فقلتُ: على رِسْلِك، قال: ثم ذهبتُ فقلتُ: يا رسول الله، هذا أبو بكر يستأذن، فقال: «**ائذَن له وبَشِّرْه بالجنَّة**»، فذكر الحديثَ بطوله.

وفي رواية له[٤] من طريق أبي عثمان النهديِّ، عن أبي موسى الأشعري قال: بينما رسول الله ﷺ في حائط من حَوَائط المدينة، وهو مُتَّكِئ يَركُزُ بعُودٍ معه بين الماء والطين، إذا استفتَح رجلٌ، فقال: «**افتَح وبَشِّره بالجنَّة**»، قال: فإذا أبو بكر، ففتحتُ له وبَشَّرته بالجنَّة، فقال: ثم استفتح رجلٌ آخَر، فقال: «**افتح**»، فذكر الحديث.

وفي رواية له[٥] أنَّ رسول الله ﷺ دخل حائطاً وأمَرَني أن أحفَظَ البابَ.

قال المنذري[٦]: وأخرجه النسائي[٧].



(١) أي: قصد هذه الجهة.

(٢) بستان بالقرب من قُباء.

(٣) القُفُّ: حافة البئر.

(٤) في «صحيحه»: ٦٢١٢. وهو عند البخاري أيضاً: ٣٦٩٣، وأحمد: ١٩٦٤٣.

(٥) في «صحيحه»: ٦٢١٣. وهو عند البخاري أيضاً: ٣٦٩٥.

(٦) لم نجد كلامه في المطبوع من «مختصره».

(٧) النسائي في «الكبرى»: ٨٠٧٧. وهو في «مسند أحمد»: ١٥٣٧٤.

١٤٠ - بَابٌ فِي الرَّجُلِ يُدْعَى، أَيَكُونُ ذَلِكَ إِذْنَهُ؟

٥٢١٦ - حَدَّثَنَا مُوسَى بنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ حَبِيبٍ وَهِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «رَسُولُ الرَّجُلِ إِلَى الرَّجُلِ إِذْنُهُ».

٥٢١٧ - حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ فَجَاءَ مَعَ الرَّسُولِ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَهُ إِذْنٌ».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: يُقَالُ: قَتَادَةُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي رَافِعٍ شَيْئاً[*].

(بابٌ في الرجل يُدعَى، أيَكُونُ ذلك إذنَه؟)

«رسولُ الرجلِ إلى الرجلِ إذنُه» أي: بمنزلة إذنِه له في الدُّخول.

قال في «فتح الودود»: أي: لا يحتاج إلى الاستئذان إذا جاء مع رسوله، نعم لو استأذَن احتياطاً كان حسناً، سِيَّما إذا كان البيتُ غيرَ مخصوصٍ بالرجال، وقد أرسل رسول الله ﷺ أبا هريرة إلى أصحاب الصُّفَّة، فجاؤوا فاستأذنوا فدخلوا[١]. انتهى.

والحديث سكت عنه المنذري[٢].

(عن أبي رافع) اسمه نُفَيع الصائغ.

«إذا دُعِيَ» بصيغة المجهول «فجاء مع الرسول» أي: مع رسول الداعي «فإنَّ ذلك له إذنٌ» أي: قائمٌ مقام إذنِه، فلا احتياج إلى تجديد إذنٍ.

قال البيهقي في «سننه»[٣]: هذا عندي، والله أعلم، إذا لم يكن في الدار حُرمةٌ، فإن كان حُرمةٌ فلا بُدَّ من الاستئذان بعد نزول آية الحجاب. كذا في «مرقاة الصعود»[٤].

(يقال: قتادةُ لم يَسمَع من أبي رافعٍ شيئاً).

(*) في نسخة على هامش الأصل: (قال أبو علي اللؤلؤي: سمعتُ أبا داود يقول: قتادة لم يسمع من أبي رافع).

(١) أخرجه أحمد: ١٠٦٧٩، والبخاري: ٦٢٤٦.

(٢) وإسناده صحيح.

(٣) «السنن الكبرى»: (٨/ ٣٤٠).

(٤) «مرقاة الصعود»: (٣/ ١٣١١).

. . . .

قال الحافظ في «فتح الباري»[١] بعدما نقل كلام أبي داود هذا : وقد ثبت سماعه منه في الحديث الذي سيأتي في البخاري[٢] في كتاب التوحيد من رواية سليمان التيمي، عن قتادة أنَّ أبا رافع حدَّثه.

قال: واعتمد المنذري على كلام أبي داود فقال: أخرجه البخاري تعليقاً لأجل الانقطاع.

قال: ولو كان عنده منقطعاً لعلَّقه بصيغة التمريض، كما هو الأغلب من صنيعه. انتهى.

قال المنذري[٣] : وقال البخاري[٤] : وقال سعيد، عن قتادة، عن أبي رافع، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «**هو إذنُه**»، وذكره البخاري تعليقاً لأجل الانقطاع في إسناده.

وذكر البخاري[٥] في هذا الباب حديثَ مجاهد عن أبي هريرة قال: دخلتُ مع رسول الله ﷺ، فوجدتُ[٦] لبناً في قَدَح، فقال: «**أبا هريرة، الحَقْ أهلَ الصُّفَّة فادعُهُم إليَّ**»، قال: فأتيتُهم فدعوتُهم فأقبلوا فاستأذنوا، فأُذِنَ لهم فدخلوا[٧] .

قال المهلَّب: إذا دُعيَ وأتَى مُجيباً للدَّعوة ولم تتراخ المُدَّة، فهذا دعاؤه إذنُه، وإن دُعي فأتَى في غير حين الدُّعاء فإنه يستأذِن، وكذلك إذا دُعي إلى مَوضعٍ لم يَعلَم أنَّ به أحداً مأذوناً له في الدُّخول، لا يَدخُل حتى يستأذِنَ، فإن كان فيه أحدٌ مأذونٌ له فدُعي قَبلَه، فلا بأس أن يَدخُل بالدَّعوة، وإن تراخت الدَّعوة وكان بين ذلك زمنٌ يُمكِن الداعي أن يَخلوَ في أمرِه، أو يتعدَّى لبعض شأنِه، أو ينصرفَ أهلُ دارِه، فلا يغتاب[٨] بالدَّعوة على الدُّخول حتى يستأذِن، كحديث مجاهد عن أبي هريرة. هذا وجه تأويل الحديثين، والله أعلم. انتهى كلام المنذري[٩] .

---

(١) «فتح الباري»: (١١/ ٣١-٣٢).

(٢) في «صحيحه»: ٧٥٥٤.

(٣) في «مختصره»: (٨/ ٦٤).

(٤) في «صحيحه» قبل الحديث: ٦٢٤٦.

(٥) في «صحيحه»: ٦٢٤٦.

(٦) في رواية البخاري: «فوجد» دون خلاف بين رواته كما في اليونينية، والمثبت موافق لرواية أحمد: ١٠٦٧٩.

(٧) إلى هنا انتهى كلام المنذري، وما بعده من «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» لابن الملقن: (٢٩/ ٦٣-٦٤).

(٨) في هامش الأصل: «لعله: يَعْبَأ». والذي في المطبوع من «التوضيح»: «يفتات». وهو الأقرب للسياق، فمعنى «لا يفتات»: لا يُعمَل شيءٌ دون أمرِه. انظر «اللسان»: (فوت).

(٩) من قوله: «قال المهلَّب» إلى هنا، لم نجده في «مختصر المنذري»، وإنما نقله ابن الملقن في «التوضيح» عن المهلَّب، كما سبق بيانه قريباً.

١٤١ ـ بَابٌ فِي الاسْتِئْذَانِ فِي العَوْرَاتِ الثَّلَاثِ

٥٢١٨ ـ حَدَّثَنَا ابْنُ السَّرْحِ قَالَ: حَدَّثَنَا (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ الصَّبَّاحِ(*) بنِ سُفْيَانَ وابْنُ عَبْدَةَ(**) ـ وَهَذَا حَدِيثُهُ ـ قَالَا: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بنِ أَبِي يَزِيدَ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: لَمْ يُؤْمِنْ(***) بِهَا أَكْثَرُ النَّاسِ آيَةُ الإِذْنِ، وَإِنِّي لآمُرُ جَارِيَتِي(****) هَذِهِ تَسْتَأْذِنُ عَلَيَّ.

(بابٌ في الاستئذان في العَوراتِ الثلاثِ)

أي: في الأوقات الثلاثِ، ويأتي بيانها في آية الإذن.

(حدثنا ابن السَّرْح) هو أحمد بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن السَّرْح، بمهملات، الثانية ساكنة، المصري (ح. وحدثنا ابن الصَّبَّاح بن سفيان) الجَرْجَرائيُّ التاجر، صدوق (وابن عَبْدَة) أبو عبد الله البصري، وثَّقه النسائيُّ وأبو حاتم(١)، فكلهم أي: ابن السَّرْح، وابن الصَّبَّاح، وابن عَبْدَة، يَروُون عن ابن عُيَينة (وهذا حديثُه) أي: حديث ابن عَبْدَة.

(لم يُؤمِن بها أكثر الناس) المراد من الضمير المجرور في (بها) آيةُ الإذنِ، وفي بعض النُّسَخ: (لم يُؤمَر) مكان: (لم يُؤمِن) وهو غير ظاهر.

ولفظ البيهقي في «سننه»(٢): عن ابن عباس قال: آيةٌ لم يُؤمِن بها أكثرُ الناس، آيةُ الإذنِ، وإنِّي لَآمُرُ جاريتي هذه - لجاريةٍ قصيرةٍ قائمةٍ على رأسِه - أن تَستأذِنَ عليَّ. انتهى.

(آية الإذنِ) بالجرِّ؛ لأنه بيانٌ وتفسيرٌ للضمير المجرور في (بها)، أو بالرفع على أنه خبرُ مبتدأ محذوفٍ، والتقدير: هي آيةُ الإذن، أو بالنصب بتقدير: أعني، والمراد بآية الإذن قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُمْ﴾ الآية [النور: ٥٨].

قال في «فتح الودود»: والمراد أنهم لا يعملون بها، فكأنهم لا يُؤمنون بها، وكأنه رضي الله عنه كان

(*) في نسخة على هامش الأصل: (محمد بن الصَّبَّاح).
(**) في نسخة على هامش الأصل: (أحمد بن عَبْدة).
(***) في نسخة على هامش الأصل: (لم يُؤمَرْ).
(****) في نسخة على هامش الأصل: (جَارَتي).
(١) في «الجرح والتعديل» لابنه: (٢/ ٦٢).
(٢) «السنن الكبرى»: (٧/ ٩٧).

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَكَذَلِكَ رَوَاهُ عَطَاءٌ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: يَأْمُرُ بِهِ.

٥٢١٩ ـ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ ـ يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ ـ عَنْ عَمْرٍو ـ يَعْنِي ابْنَ أَبِي عَمْرٍو ـ عَنْ عِكْرِمَةَ أَنَّ نَفَراً مِنْ أَهْلِ العِرَاقِ قَالُوا: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، كَيْفَ تَرَى فِي هَذِهِ الآيَةِ الَّتِي أُمِرْنَا فِيهَا بِمَا أُمِرْنَا، وَلَمْ يَعْمَلْ بِهَا أَحَدٌ؟ قَوْلُ اللهِ تَعَالَى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُمْ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُواْ ٱلْحُلُمَ مِنكُمْ ثَلَـٰثَ مَرَّٰتٍ مِّن قَبْلِ صَلَوٰةِ ٱلْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ وَمِنۢ بَعْدِ صَلَوٰةِ ٱلْعِشَآءِ ثَلَـٰثُ عَوْرَٰتٍ لَّكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌۢ بَعْدَهُنَّ طَوَّٰفُونَ عَلَيْكُم﴾ . . . .

يرى أولاً ذلك، ثم رجع عنه إلى ما سيجيء عنه في الحديث الآتي، والله تعالى أعلم. انتهى.

والحديث سكت عنه المنذري.

(عن ابن عباس يأمُرُ به) أي: يأمُر بالإذنِ جاريتَه أيضاً.

وروى ابن أبي حاتم[1] من حديث إسماعيل بن مسلم، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس قال: غلب الشيطانُ الناسَ على ثلاثِ آياتٍ، فلم يَعمَلوا بهنَّ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُمْ﴾ إلى آخر الآية [النور: ٥٨].

وإسماعيل بن مسلم ضعيفٌ. قاله ابن كثير في «تفسيره».

﴿ٱلَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُمْ﴾ يعني العبيدَ والإماء ﴿وَٱلَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُواْ ٱلْحُلُمَ مِنكُمْ﴾ من الأحرار، وليس المراد منهم الأطفال الذين لم يَظهروا على عورات النساء، بل الذين عرفوا أمر النساء ولكن لم يبلغوا ﴿ثَلَـٰثَ مَرَّٰتٍ﴾ أي: في ثلاثة أوقات ﴿مِّن قَبْلِ صَلَوٰةِ ٱلْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ﴾ يريد المَقِيل ﴿وَمِنۢ بَعْدِ صَلَوٰةِ ٱلْعِشَآءِ﴾ وإنما خصَّ هذه الأوقات لأنها ساعات الخَلْوَة ووَضْعِ الثياب، فربما يبدُو من الإنسان ما لا يحبُّ أن يراه أحدٌ من العَبِيد والصبيان، فأُمِروا بالاستئذان في هذه الأوقات، وأمَّا غيرهم فلْيَستَأذِنوا في جميع الأوقات ﴿ثَلَـٰثُ عَوْرَٰتٍ لَّكُمْ﴾ سَمَّى هذه الأوقات عورات؛ لأنَّ الإنسان يَضَعُ فيها ثيابه فيَبدُو عَورتُه. كذا في «معالم التنزيل»[2].

﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ﴾ أي: المماليك والصبيان ﴿جُنَاحٌۢ﴾ في الدخول عليكم بغير استئذان ﴿بَعْدَهُنَّ﴾ أي: بعد الأوقات الثلاثة ﴿طَوَّٰفُونَ عَلَيْكُم﴾ أي: هم طوَّافون عليكم للخِدمة. قال في

---

(١) في «تفسيره»: ١٤٧٨٨.

(٢) «تفسير البغوي»: (٦/ ٦٠-٦١).

قَرَأَ القَعْنَبِيُّ إِلَى: ﴿عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [النور: ٥٨].

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّ اللهَ حَلِيمٌ رَحِيمٌ بِالمُؤْمِنِينَ، يُحِبُّ السَّتْرَ، وَكَانَ النَّاسُ لَيْسَ لِبُيُوتِهِمْ سُتُورٌ وَلَا حِجَالٌ(*)، فَرُبَّمَا دَخَلَ الخَادِمُ أَوِ الوَلَدُ أَوْ يَتِيمَةُ الرَّجُلِ، وَالرَّجُلُ عَلَى أَهْلِهِ، فَأَمَرَهُمُ اللهُ بِالاِسْتِئْذَانِ فِي تِلْكَ العَوْرَاتِ، فَجَاءَهُمُ اللهُ بِالسُّتُورِ وَالخَيْرِ، فَلَمْ أَرَ أَحَداً يَعْمَلُ بِذَلِكَ بَعْدُ.

«تفسير الجلالين»: وآية الاستئذان قيل: منسوخة، وقيل: لا، ولكن تهاوَن الناس في تَرْكِ الاستئذان.

(قرأ القعنبيُّ) هو عبد الله بن مسلمة.

(ليس لبيوتهم سُتُورٌ) جمع سِتْر بالكسر، بمعنى الحِجاب (ولا حِجَال) جمع حَجَلة بفتحتَين؛ وهي بيتٌ كالقُبَّة يُستَر بالثياب يجعلونها للعروس. كذا في «فتح الودود».

وفي بعض النُّسَخ: (ولا حجاب) بالموحَّدة مكان اللام.

(والرجل على أهلِه) والواو للحال (فلم أرَ أحداً يَعمَل بذلك بعدُ) بالضمِّ، أي: بعدما جاءهم الله بالسُّتُور والخير.

وقال الإمام ابن كثير في «تفسيره» تحت قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ ٱلَّذِينَ﴾ إلخ: هذه الآيات الكريمةُ اشتَملَت على استِئذانِ الأقارِب بعضِهم على بعضٍ، وما تقدَّم في أول السُّورة فهو استئذان الأجانب بعضِهم على بعضٍ، فأمَرَ الله تعالى المؤمنين أن يستأذنهم خَدَمُهم ممَّا مَلَكت أيمانُهم، وأطفالُهم الذين لم يَبلُغوا الحُلُم منهم، في ثلاثة أحوالٍ: من قَبلِ صلاة الغَداة؛ لأن الناس إذ ذاك يكونون نياماً في فُرُشهم، ﴿وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ﴾ أي: في وقت القيلولة؛ لأن الإنسان قد يَضَعُ ثيابَه في تلك الحال مع أهله، ﴿وَمِنۢ بَعْدِ صَلَوٰةِ ٱلْعِشَآءِ﴾ لأنه وقتُ النَّوم، فيُؤمَر الخدمُ والأطفال أن لا يَهجُمُوا على أهل البيت في هذه الأحوال؛ لما يُخشَى من أن يكون الرجلُ على أهله أو نحو ذلك من الأعمال، ولهذا قال: ﴿ثَلَـٰثُ عَوْرَٰتٍ لَّكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌۢ بَعْدَهُنَّ﴾ أي: إذا دخلوا في حالٍ غيرِ هذه الأحوال، فلا جُناح عليكم في تمكينكم إياهم ولا عليهم إن رأوا شيئاً من غير تلك الأحوال؛ لأنه قد أُذِنَ لهم في الهُجوم، ولأنهم ﴿طَوَّٰفُونَ عَلَيْكُم﴾

(*) في نسخة على هامش الأصل: (حجاب).

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَحَدِيثُ عُبَيْدِ اللهِ وَعَطَاءٍ يُفْسِدُ(*) هَذَا الحَدِيثَ.

أي: في الخِدمة وغيرِ ذلك. انتهى كلامه.

ورواية عكرمة عن ابن عباس المذكورة، أخرجها ابن أبي حاتم[1] أيضاً، وهذا لفظه: حدثنا الرَّبِيع بن سليمان: حدثنا ابن وَهْب: أخبرنا سليمان بن بلال، عن عمرو بن أبي عمرو، عن عكرمة، عن ابن عباس أنَّ رجلين سألاه عن الاستئذان في ثلاث عَوراتٍ التي أمرَ الله بها في القرآن، فقال ابن عباس: إنَّ الله سِتِّيرٌ يحبُّ السِّترَ، كان الناسُ ليس لهم سُتُورٌ على أبوابهم ولا حِجَال في بُيُوتهم، فربما فاجَأ الرجلَ خادمُه أو ولدُه أو يتيمُه في حِجْرِه، وهو على أهله، فأمرَهم اللهُ أن يستأذنوا في تلك العورات التي سَمَّى الله، ثم جاء الله بعدُ بالسُّتُور، فبَسَطَ الله عليهم الرزقَ، فاتخذوا السُّتُورَ واتخذوا الحِجَال، فرأى الناسُ أنَّ ذلك قد كفاهم من الاستئذان الذي أُمِروا به. انتهى.

قال ابن كثير: وهذا إسنادٌ صحيحٌ إلى ابن عباس. انتهى.

(قال أبو داود) هذه العبارة إلى قوله: «يُفسِد هذا الحديثَ» لم توجد في أكثر النُّسَخ (حديثُ عبيد الله) بن أبي يزيد الذي تقدَّم[2] ونَصَّ على الاستئذان (و) كذا حديث (عطاء) عن ابن عباس الذي تقدَّم[3] أيضاً (يُفسِد) بالدال المهملة، من الإفساد، أي: يُضعِف (هذا الحديثَ) أي: حديث عكرمة عن ابن عباس، وكذا ضعَّفه المنذري أيضاً كما سيجيء.

ووقع في بعض النُّسَخ: (يُفَسِّر هذا الحديثَ) من التفسير، آخرُه راء مهملة، ولا يظهر معناه، والله أعلم.

والجمع بين الروايتين لابن عباس ممكنٌ، بحيث إنَّ الإذنَ إذا لم يكن في البيت حِجابٌ وسِتْر، وعَدَمَ الإذنِ إذا يكون في البيت حِجابٌ وسِتْر، والله أعلم.

قال الحافظ المنذري[4]: قال بعضهم: هذا لا يصح عن ابن عباس. هذا آخر كلامه.

(*) في نسخة على هامش الأصل: (يُفَسِّرُ).

(١) في «تفسيره»: ١٤٧٨٧.

(٢) برقم: ٥١٩١.

(٣) أثناء شرح الحديث رقم: ٥٩٦١، وأخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره»: ١٤٧٨٨.

(٤) في «مختصره»: (٨/ ٦٦-٦٧).

. . . .

وليس فيه ما يدلُّ على أنَّ عكرمة سمعه من ابن عباس.

وفي إسناده عمرو بن أبي عمرو مولى المُطَّلب بن عبد الله بن حَنْطَب، وهو وإن كان البخاريُّ ومسلمٌ احتجَّا به، فقد قال ابن معين: لا يُحتَجُّ بحديثه، وقال مَرَّةً: ليس بالقوي وليس بحُجَّة، وقال مَرةً: مالكٌ يروي عن عمرو بن أبي عمرو، وكان يُضعَّف. انتهى.

وقال الحافظ في «الهدي الساري مقدمة فتح الباري»[(١)]: عمرو بن أبي عمرو مولى المُطَّلب، من صغار التابعين، وَثَّقه أحمد وأبو زرعة وأبو حاتم والعِجْلي[(٢)]، وضعَّفه ابن معين والنسائي وعثمان الدارمي؛ لروايته عن عكرمة حديثَ البهيمة، وقال العِجْلي[(٣)]: أنكروا عليه حديثَ البهيمة، يعني: حديثه عن عكرمة عن ابن عباس: **«من أتى بهيمةً فاقتلوه، واقتلوا البهيمة»**[(٤)]، وقال البخاري: لا أدري سمعه من عكرمة أم لا، وقال أبو داود: ليس هو بذاك، حدَّث بحديث البهيمة، وقد روى عاصمٌ عن أبي رَزِين عن ابن عباس: ليس على مَن أتى بهيمةً حَدٌّ[(٥)]. وقال الساجي: صَدُوق إلَّا أنه يَهِم.

قال الحافظ[(٦)]: لم يُخرِّج له البخاري من روايته عن عكرمة شيئاً، بل أخرج له من روايته عن أنس أربعةَ أحاديثَ[(٧)]، ومن روايته عن سعيد بن جبير عن ابن عباس حديثاً واحداً[(٨)]، ومن روايته عن سعيد المَقبُري عن أبي هريرة حديثاً واحداً[(٩)]، واحتجَّ به الباقون، أي: من الأئمة الستة. انتهى.

---

(١) «هدي الساري» ص٤٣٢.

(٢) انظر «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم: (٦/ ٢٥٢-٢٥٣)، و«الثقات» للعجلي: ١٣٩٨.

(٣) في «الثقات»: ١٣٩٨.

(٤) أخرجه أحمد: ٢٤٢٠، وأبو داود: ٤٤٨٨، والترمذي: ١٥٢١، والنسائي في «الكبرى»: ٧٣٠٠، وابن ماجه: ٢٥٦٤.

(٥) أخرجه أبو داود: ٤٤٨٩، والترمذي: ١٥٢٢، والنسائي في «الكبرى»: ٧٣٠١، موقوفاً.

(٦) في «هدي الساري» ص٤٣٢.

(٧) البخاري: (٢٢٣٥) و(٢٨٨٩ و٣٣٦٧ و٤٠٨٤) و(٢٨٩٣ و٥٤٣٥ و٦٣٦٣) و(٥٦٥٣) و(٦٣٦٩)، كل مجموعة حديث، وبهذا تكون خمسة أحاديث، وليست أربعة، والله أعلم.

(٨) البخاري: ١٦٧١.

(٩) الذي في البخاري بهذا السند حديثان: ٩٩ و٦٤٦٩.

أَبْوَابُ السَّلَامِ

١٤٢ ـ بَابُ إِفْشَاءِ السَّلَامِ

٥٢٢٠ ـ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ أَبِي شُعَيْبٍ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا تَدْخُلُوا الجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا، أَفَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى أَمْرٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابَبْتُمْ؟ أَفْشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ**».

(باب إفشاء السلام)

«**لا تدخلوا الجنة**» كذا في عامَّة النُّسَخ بحذف النون، ولعلَّ الوجه أنَّ النهيَ قد يُراد به النفيُ كعكسه المشهور عند أهل العلم، والله أعلم، وفي نسخه المنذري: «**لا تدخلون**» بإثبات النُّون[١]، وكذلك في رواية مسلم[٢].

«**حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا**» كذا في جميع النُّسَخ الحاضرة بحذف النون، وكذلك في رواية مسلم[٣]، قال القاري[٤]: لعلَّ حذفَ النون للمُجانَسة والازدواج.

«**حتى تَحابُّوا**» بحذف إحدى التاءين وتشديد الموحَّدة المضمومة، أي: حتى يُحبَّ كلٌّ منكم صاحبَه «**أَفْشُوا السلامَ بينكم**» أي: أظهِرُوا، والمرادُ نشرُ السلام بين الناس ليُحيُوا سُنَّته.

قال النووي[٥]: أقلُّه أن يرفع صَوتَه بحيثُ يُسمِعُ المسلَّم عليه، فإن لم يَسمَعه لم يكن آتياً بالسُّنَّة.

قال المنذري[٦]: وأخرجه مسلم والترمذي وابن ماجه[٧].

---

(١) الذي في المطبوع من «مختصره» (٨/ ٦٧): «لا تدخلوا» بحذف النون.
(٢) في «صحيحه»: ١٩٤ و١٩٥، وكذلك عند أحمد: ٩٠٨٤.
(٣) في «صحيحه»: ١٩٤. وأمَّا رواية أحمد: ٩٠٨٤: «ولا تؤمنون» بإثبات النون.
(٤) في «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٢٩٣٧).
(٥) في «الأذكار» ٣٨٦.
(٦) في «مختصره»: (٨/ ٦٧).
(٧) مسلم: ١٩٥، والترمذي: ٢٨٨٣، وابن ماجه: ٦٨. وهو في «مسند أحمد»: ٩٠٨٤.

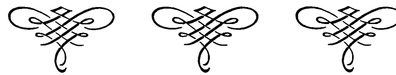
٥٢٢١ ـ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الخَيْرِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو أَنَّ رَجُلاً سَأَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ: أَيُّ الإِسْلَامِ خَيْرٌ؟ قَالَ: «**تُطْعِمُ الطَّعَامَ، وَتَقْرَأُ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ**».

(أيُّ الإسلام خيرٌ؟) أيُّ خصالِ الإسلامِ خيرٌ؟ (قال: «**تُطعِمُ الطعامَ**») تقديره: أن تطعمَ الطعامَ، فلمَّا حَذَف (أن) رجع الفعل مرفوعاً، ويمكن أن يكون خبراً معناه الأمرُ. قاله القاري[١].

«على مَن عرفتَ ومَن لم تعرف» قال النووي[٢]: تُسلِّم على مَن لَقِيتَه، ولا تَخُصُّ ذلك بمن تعرف، وفي ذلك إخلاص العمل لله، واستعمال التواضع، وإفشاء السلام الذي هو شعار هذه الأُمَّة. انتهى.

قلت: وتخصيص السلام بمن يَعرِفُ من أشراط الساعة، كما جاء في الحديث، رواه الطحاوي[٣] وغيره، عن ابن مسعودٍ، ولفظ الطحاوي: «**إنَّ من أشراط الساعة السلامُ للمعرفة**».

قال المنذري[٤]: وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه[٥].



---

(١) في «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٢٩٣٦).

(٢) في «شرح مسلم»: (١/ ٣٦٠).

(٣) في «شرح مشكل الآثار»: ١٥٩١ و١٥٩٢.

(٤) في «مختصره»: (٨/ ٦٨).

(٥) البخاري: ٢٨، ومسلم: ١٦٠، والنسائي: ٥٠٠٠، وابن ماجه: ٣٢٥٣. وهو في «مسند أحمد»: ٦٥٨١.

١٤٣ ـ بَابٌ: كَيْفَ السَّلَامُ؟

٥٢٢٢ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ كَثِيرٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَوْفٍ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ، عَنْ عِمْرَانَ بنِ حُصَيْنٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ. فَرَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ، ثُمَّ جَلَسَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**عَشْرٌ**». ثُمَّ جَاءَ آخَرُ فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللهِ. فَرَدَّ عَلَيْهِ، فَجَلَسَ، فَقَالَ: «**عِشْرُونَ**». ثُمَّ جَاءَ آخَرُ فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ. فَرَدَّ عَلَيْهِ، فَجَلَسَ، فَقَالَ: «**ثَلَاثُونَ**».

٥٢٢٣ ـ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بنُ سُوَيْدٍ الرَّمْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ: أَظُنُّ أَنِّي سَمِعْتُ نَافِعَ بنَ يَزِيدَ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو مَرْحُومٍ، عَنْ سَهْلِ بنِ مُعَاذِ بنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمَعْنَاهُ، زَادَ: ثُمَّ أَتَى آخَرُ فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ وَمَغْفِرَتُهُ، فَقَالَ: «**أَرْبَعُونَ**»، قَالَ: «**هَكَذَا تَكُونُ الفَضَائِلُ**».

(بابٌ: كيف السلامُ؟)

(**فرَدَّ**) أي: النبيُّ ﷺ (**عليه**) أي: على ذلك الرجل (**فقال النبيُّ ﷺ: «عَشْرٌ»**) أي: له عشرُ حسناتٍ، أو كُتب، أو حَصَل له عشرٌ، وكذا التقدير في قوله: «**عشرون**» وقوله: «**ثلاثون**».

قال المنذري[١]: وأخرجه الترمذي والنسائي[٢]، وقال الترمذي: حسن غريب من هذا الوجه.

(**فقال: «أربعون»**) أي: له أربعون حسنةً، بكلِّ لفظٍ عشرُ حسناتٍ «**هكذا تكون الفضائل**» أي: تزيد المثُوبات بكلِّ لفظٍ يزيدُه المسلمُ.

قال المنذري[٣]: في إسناده أبو مرحوم عبد الرحيم[٤] بن ميمون، وسهل بن معاذ، لا يُحتَجُّ بهما. وقال فيه سعيد بن أبي مريم: أظنُّ أنِّي سمعت نافع بن يزيد. انتهى كلام المنذري.

---

(١) في «مختصره»: (٨/ ٦٩).

(٢) الترمذي: ٢٨٨٤، والنسائي في «الكبرى»: ١٠٠٩٧. وهو في «مسند أحمد»: ١٩٩٤٨، وإسناده قوي.

(٣) في «مختصره»: (٨/ ٦٩).

(٤) في الأصل: «عبد الرحمن»، وهو خطأ، وجاء على الصواب في «مختصر المنذري»، وانظر «التقريب»: ٤٠٥٩، وأصوله.

١٤٤ ـ بَابٌ فِي فَضْلِ مَنْ بَدَأَ بِالسَّلَامِ

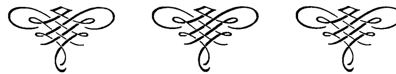
٥٢٢٤ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ يَحْيَى بنِ فَارِسٍ الذُّهْلِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ وَهْبٍ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ الحِمْصِيِّ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِاللهِ تَعَالَى مَنْ بَدَأَهُمْ بِالسَّلَامِ**».

(بابٌ في فضل مَن بَدَأ بالسلام)

(الذُّهلي) بضمِّ المعجمة وسكون الهاء.

«**إنَّ أولى الناس بالله تعالى ... إلخ**» قال الطِّيبي[١]: أي: أقربُ الناس من المتلاقيَين إلى رحمة الله مَن بدأ بالسلام. كذا في «المرقاة»[٢].

والحديث سكت عنه المنذري[٣].



---

(١) في «شرح المشكاة»: (١٠/ ٣٠٤٤).

(٢) «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٢٩٤٤).

(٣) وأخرجه أحمد: ٢٢١٩٢، والترمذي: ٢٨٨٩ بنحوه، وإسناده صحيح.

١٤٥ ـ بَابٌ: مَنْ أَوْلَى بِالسَّلَامِ؟

٥٢٢٥ ـ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ** قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**يُسَلِّمُ الصَّغِيرُ عَلَى الكَبِيرِ، وَالمَارُّ عَلَى القَاعِدِ، وَالقَلِيلُ عَلَى الكَثِيرِ**».

٥٢٢٦ ـ حَدَّثَنَا يَحْيَى بنُ حَبِيبِ بنِ عَرَبِيٍّ: أَخْبَرَنَا رَوْحٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي زِيَادٌ أَنَّ ثَابِتاً مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ زَيْدٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ **أَبَا هُرَيْرَةَ** يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**يُسَلِّمُ الرَّاكِبُ عَلَى المَاشِي**»، ثُمَّ ذَكَرَ الحَدِيثَ.

(بابٌ: مَن أولى بالسلام؟)

«**يُسلِّم الصغير . . . إلخ**» قال في «مرقاة الصعود»[١]: هو خبرٌ بمعنى الأمر. وفي رواية أحمد[٢]: «**ليُسَلِّم**».

قال ابن بطال[٣] عن المهلب: تسليمُ الصغير لأجلِ حقِّ الكبير؛ لأنه أُمِرَ بتوقيره والتواضع له، وتسليمُ القليل لأجل حقِّ الكثير؛ لأن حقَّهم أعظمُ، وتسليمُ المارِّ لشَبَهِه بالداخل على أهل المنزل، وتسليمُ الراكب؛ لئلَّا يتكبَّر بركوبه فيرجِعَ إلى التواضع.

وقال ابن العربي[٤]: حاصل ما في الحديث أنَّ المفضول بنَوعٍ ما يَبدَأ الفاضلَ. انتهى.

قال المنذري[٥]: وأخرجه مسلم والترمذي[٦].

«**يُسلِّم الراكب على الماشي**» قال المنذري[٧]: وأخرجه البخاري ومسلم[٨].

---

(١) «مرقاة الصعود»: (٣/ ١٣١٣).

(٢) في «مسنده»: ٨١٦٢.

(٣) في «شرح البخاري»: (٩/ ١٥).

(٤) في «عارضة الأحوذي»: (١٠/ ١٧١).

(٥) في «مختصره»: (٨/ ٦٩).

(٦) مسلم: ٥٦٤٦ لكن بلفظ الرواية التالية، والترمذي: ٢٩٠١. وهو عند أحمد: ٨٢٦٢، والبخاري: ٦٢٣١.

(٧) في «مختصره»: (٨/ ٧١).

(٨) البخاري: ٦٢٣٣، ومسلم: ٥٦٤٦. وهو في «مسند أحمد»: ٨٣١٢.

١٤٦ ـ بَابٌ فِي الرَّجُلِ يُفَارِقُ الرَّجُلَ، ثُمَّ يَلْقَاهُ، أَيُسَلِّمُ عَلَيْهِ؟

٥٢٢٧ ـ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ سَعِيدٍ الهَمْدَانِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مُعَاوِيَةُ بنُ صَالِحٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: إِذَا لَقِيَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُسَلِّمْ عَلَيْهِ، فَإِنْ حَالَتْ بَيْنَهُمَا شَجَرَةٌ أَوْ جِدَارٌ أَوْ حَجَرٌ، ثُمَّ لَقِيَهُ، فَلْيُسَلِّمْ عَلَيْهِ أَيْضاً.

قَالَ مُعَاوِيَةُ: وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الوَهَّابِ بنُ بُخْتٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِثْلَهُ سَوَاءً.

(بابٌ في الرجل يُفارق الرجلَ ثم يلقاه، أيُسلِّم عليه؟)

(عن أبي مريم) هو الأنصاري الشامي. قاله المِزِّي[1].

وهكذا ساق الحافظ المزي في «الأطراف»[2] سَنَد حديث أحمد بن سعيد، ثم قال: هكذا وقع في روايتنا: «عن أبي موسى، عن أبي مريم»، وفي رواية أبي الحسن بن العبد وغيره: «عن معاوية ابن صالح، عن أبي مريم، عن أبي هريرة» ليس فيه: «عن أبي موسى»، وهو أشبَه بالصواب، فإنَّ أبا داود قد روى لمعاوية بن صالح، عن أبي مريم، عن أبي هريرة حديثاً[3]، كما سيأتي في موضعه. انتهى كلام المزي في ترجمة عبد الوهَّاب بن بُخْتٍ، عن أبي الزِّناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة.

(أو حَجَرٌ) أي: كبيرٌ (فليُسلِّم عليه أيضاً) ليس في بعض النُّسَخ لفظُ: (أيضاً).

قال الطيبي[4]: فيه حثٌّ على إفشاء السلام، وأن يُكرَّر عند كلِّ تغيير حالٍ، ولكلِّ جاءٍ وغادٍ.

والحديث سكت عنه المنذري[5].

(وحدَّثني عبد الوهَّاب بن بُخْتٍ) بضمِّ الموحَّدة وسكون المعجمة بعدها مُثنَّاة. كذا ضبطه الحافظ في «التقريب»[6].

---

(١) في «تهذيب الكمال»: (٢٤/ ٢٨١).
(٢) «تحفة الأشراف»: ١٣٧٩٣.
(٣) برقم: ١٠٥.
(٤) في «شرح المشكاة»: (١٠/ ٣٠٤٥).
(٥) ورجاله ثقات.
(٦) «تقريب التهذيب»: ٤٢٥٤.

٥٢٢٨ ـ حَدَّثَنَا عَبَّاسٌ العَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَسْوَدُ بنُ عَامِرٍ: حَدَّثَنَا حَسَنُ بنُ صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَلَمَةَ بنِ كُهَيْلٍ، عَنْ سَعِيدِ بنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ **عُمَرَ** أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ فِي مَشْرُبَةٍ لَهُ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللهِ، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، أَيَدْخُلُ عُمَرُ؟

والحديث سكت عنه المنذري(١).

(وهو في مَشرُبة) بضمِّ الراء وفتحها، أي: غُرفة **(له)** أي: للنبيِّ ﷺ.

قلت: ولا يظهر مناسبة الحديث بالباب، ويمكن أن يقال في توجيهه: بأنَّ المؤلِّف أراد بهذا التبويب بيانَ أربع صُوَر للتسليم:

الأول: تسليمُ الرَّجل على الرَّجل تسليمَ اللِّقاء، ثم مُفارقتُه إيَّاه، ثم لقاؤه، فماذا يفعل؟ فأورد فيه حديث أبي هريرة رضي الله عنه(٢)، وفيه دَلالة واضحة على تسليم الرَّجل كلما لقيَه، فإن حالت بينهما شجرةٌ أو جدارٌ أو حَجرٌ ثم لقيَه فليُسلِّم عليه.

والثاني: تسليمُ الرَّجل على الرَّجل تسليمَ اللِّقاء، ثم مُفارقتُه إيَّاه، ثم مجيئُه على باب بيتِه للقائه، فينبغي له أن يُسلِّم عليه ثانياً تسليمَ الاستئذان.

والثالث: تسليمُ الرَّجل على الرَّجل تسليمَ الاستئذان، فلم يُؤذَن له، فرجع ثم جاءه ثانياً يستأذنه، فينبغي له أن يُسلِّم عليه ثانياً تسليم الاستئذان.

والرابع: تسليمُ الرَّجل على الرَّجل تسليمَ الاستئذان، فلم يُؤذَن له، فرجع ثم جاءه ثانياً يستأذنه، وسَلَّم تسليمَ الاستئذان فأُذن له فدخل، فينبغي له أن يُسلِّم عليه تسليمَ اللِّقاء.

فعلى الصُّورة الثانية والثالثة والرابعة استدلَّ المؤلِّف بحديث عمر رضي الله عنه.

وهذا الحديث مختصرٌ من الحديث الطويل الذي أورده الإمام البخاري(٣) في كتاب النكاح، وفي كتاب المظالم(٤) ما لفظه: قال عمر: فصلَّيتُ صلاةَ الفجر مع النبيِّ ﷺ، فدخل النبيُّ ﷺ مَشرُبةً له، فاعتزل فيها، فدخلت على حفصة، فإذا هي تبكي، فقلت: ما يُبكِيكِ؟ ألم أكن حذَّرتُك

---

(١) وإسناده صحيح.

(٢) برقم: ٥٢٠٠.

(٣) في «صحيحه»: ٥١٩١.

(٤) في «صحيحه»: ٢٤٦٨.

. . . .

هذا؟ أطلَّقكُنَّ النبيُّ ﷺ؟ قالت: لا أدري ،ها هو ذا معتزلٌ في المَشرُبة، فخرجتُ فجئتُ إلى المنبر، فإذا حَولَه رَهْطٌ يبكي بعضُهم، فجلست معهم قليلاً، ثم غلبني ما أجد، فجئت المَشرُبة التي فيها النبيُّ ﷺ، فقلت لغلامٍ له أسودَ: استأذِن لعُمَر، فدخل الغلام فكلَّم النبيَّ ﷺ، ثم رجع فقال: كلَّمتُ النبيَّ ﷺ وذكرتك له فصَمَت، فانصرفتُ حتى جلستُ مع الرَّهْط الذين عند المنبر، ثم غلبني ما أجد، فجئتُ فقلت للغلام: استأذِن لعُمَر، فدخل ثم رجع فقال: قد ذكرتك له فصَمَت، فرجعتُ فجلستُ مع الرَّهْط الذين عند المنبر، ثم غلبني ما أجد، فجئتُ الغلامَ فقلتُ: استأذِن، فدخل ثم رجع إليَّ فقال: قد ذكرتك له فصَمَت، فلما وَلَّيتُ مُنصرِفاً إذا الغلامُ يدعوني، فقال: قد أَذِنَ لك النبيُّ ﷺ، فدخلتُ عليه، فإذا هو مُضطَجِعٌ على رِمالِ حَصِيرٍ ليس بينه وبينه فِراشٌ، قد أَثَّرَ الرِّمال بجَنْبِه، مُتَّكئاً على وسادة من أَدَمٍ حَشْوُها لِيفٌ، فسَلَّمتُ عليه، الحديثَ بطوله.

ففي هذا دَلالة لكلٍّ من ثلاثِ الصُّوَر الباقية.

أَمَّا الثانية، فلأنَّ عمر ﷺ صلَّى صلاةَ الفجر مع رسول الله ﷺ، فلا يُظَنُّ بعمر ﷺ أنه تَرَك تسليمَ اللِّقاء على النبيِّ ﷺ لقوله ﷺ: «**إذا لقيَ أحدُكم أخاه فليُسلِّم عليه**» الحديثَ[1]، ثم فارقه عمر ﷺ إلى أن جاء المَشرُبة التي فيها رسول الله ﷺ، فاستأذَنه، والاستئذانُ لا يكون إلَّا مع التسليم، كما تقدم عند المؤلِّف[2] من حديث رجل من بني عامر، على أنه في قصة الاعتزال أيضاً مصرَّح في رواية أبي داود أنَّ عمر ﷺ سَلَّم على النبيِّ ﷺ تسليمَ الاستئذان، ثم قال: أيدخل عمر، فهذا التسليمُ تسليمُ الاستئذان بعد تسليم اللِّقاء وقت صلاة الصُّبح.

وأما الثالثة؛ فلأنَّ عمر سلَّم على النبيِّ ﷺ تسليمَ الاستئذان، فلم يُؤذَن له، فرجع ثم جاء واستأذن، فكيف يَترُك عمر تسليمَ الاستئذان ثانياً مع عِلمه بذلك.

وأمَّا الرابعة، فلأن عمر سلَّم عليه ﷺ تسليمَ الاستئذان أولاً كما تدلُّ عليه رواية المؤلِّف، فلم يُؤذَن له فرجع، ثم جاء ثانياً واستأذَن، فكيف يَترُك عمر تسليمَ الاستئذان، فإذا أَذِنَ له دخل عليه ﷺ وسلَّم عليه تسليمَ اللِّقاء، ولا يخفى ما فيه من التكلُّف والتعسُّف.

وأحسنُ منه أن يقال: إنَّ عمر ﷺ أتى النبيَّ ﷺ وهو في مَشرُبةٍ له، فاستأذنه بواسطة غلامٍ له

---

(١) أخرجه أبو داود بإثر: ٥٢٢٧.

(٢) برقم: ٥٢٠٤.

. . . .

أسودَ، فقال في استئذانه: السلام عليك يا رسول الله، السلام عليكم، أيدخُل عمرُ؟ وقد وقع الاستئذان من عمر في هذه الواقعة ثلاثَ مِرارٍ على ما أخرجه الشيخان[(١)] وغيرهما في حديثٍ طويلٍ اختَصر منه المؤلِّف هذا الحديث.

وقد دلَّ هذا الحديث على طريق استئذان عمر، وهو قوله: السلام عليك يا رسول الله، إلى آخره، وهذا الطريق هو الذي علِمه النبيُّ ﷺ كما تقدَّم قريباً[(٢)] في «باب: كيف الاستئذان؟» من قوله: السلام عليكم أأدخُل؟ وقد ورد هذا الطريق في عدة أحاديث ذكرها الحافظ ابن كثير في تفسير قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَدْخُلُوا۟ بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ﴾ الآيةَ [النور: ٢٧]، بل قد جاء الاكتفاء في الاستئذان على مُجرَّد السلام أيضاً كما تقدم في ثالث أبواب الاستئذان[(٣)]، وبهذا يظهر المطابقة بين ترجمة الباب وبين حديث عمر رضي الله عنه، إذ قد وقع الاستئذان من عمر في هذه الواقعة ثلاثَ مَرَّاتٍ، وقد ثبت أنَّ الاستئذان لا بُدَّ فيه من التسليم، أو هو التسليم، وأيُّما كان فقد سلَّم عمر على رسول الله ﷺ في كلِّ لقاءٍ بعد مُفارقةٍ ولو بواسطة، وقد قرَّره النبيُّ ﷺ، فقد ثبت أنَّ الرجلَ إذا فارق الرجلَ ثم لقيَه سلَّم، وهو مقصود الترجمة، والله أعلم.

قال المنذري[(٤)]: وأخرجه النسائي[(٥)] من مسند عبد الله بن عباس، والصواب الأول[(٦)].



(١) البخاري: ٢٤٦٨، ومسلم: ٣٦٩٥. وهو في «مسند أحمد»: ٢٢٢.
(٢) برقم: ٥٢٠٤.
(٣) برقم: ٥٢١٢.
(٤) في «مختصره»: (٨/ ٧٢).
(٥) النسائي: ٣٤٥٥. وهو عند البخاري: ٥٢٠٣.
(٦) وحديث الباب أخرجه النسائي في «الكبرى»: ١٠٠٨٠.

١٤٧ ـ بَابٌ فِي السَّلَامِ عَلَى الصِّبْيَانِ

٥٢٢٩ ـ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ ـ يَعْنِي ابْنَ الْمُغِيرَةِ ـ عَنْ ثَابِتٍ قَالَ: قَالَ أَنَسٌ: أَتَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى غِلْمَانٍ يَلْعَبُونَ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ.

٥٢٣٠ ـ حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا خَالِدٌ ـ يَعْنِي ابْنَ الحَارِثِ ـ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ قَالَ: قَالَ أَنَسٌ : انْتَهَى إِلَيْنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَنَا غُلَامٌ فِي الغِلْمَانِ، فَسَلَّمَ عَلَيْنَا، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِي[*] فَأَرْسَلَنِي بِرِسَالَةٍ، وَقَعَدَ فِي ظِلِّ جِدَارٍ ـ أَوْ قَالَ: إِلَى جِدَارٍ ـ حَتَّى رَجَعْتُ إِلَيْهِ.

(بابٌ في السلام على الصِّبيان)

بالكسر، جمعُ صبيٍّ.

(على غلمانٍ) بكسر أوله، جمعُ غلامٍ، بمعنى صبيٍّ (فسَلَّمَ عليهم) فيه استحباب السلام على الصبيان، وبيانُ تواضعه ﷺ، وكمالُ شفقته.

قال ابن بطال: في السلام على الصبيان تدريبُهم على آداب الشريعة، وفيه طرحُ الأكابر رداءَ الكِبْر، وسلوكُ التواضع، ولينُ الجانب. كذا في «فتح الباري»[(١)].

قال المنذري[(٢)]: وأخرجه النسائي[(٣)]. وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي من حديث سيَّارٍ أبي الحَكَم، عن ثابتٍ بنحوِه[(٤)].

(انتهى إلينا) أي: وَصَل إلينا (وأنا غلامٌ في الغِلمان) أي: في جُملَتهم، و(الواو) للحال (أو قال: إلى جدار) شكٌّ من الراوي (حتى رجعتُ إليه) أي: إلى النبيِّ ﷺ.

قال المنذري[(٥)]: وأخرجه ابن ماجه[(٦)].

(*) في نسخة على هامش الأصل: (بأُذُني).

(١) «فتح الباري»: (١١/ ٣٣)، وكلام ابن بطال في «شرح البخاري» له: (٩/ ٢٧)، ونقله الحافظ هنا بمعناه.

(٢) في «مختصره»: (٥/ ٧٣).

(٣) النسائي في «الكبرى»: ١٠٠٩٠. وهو في «مسند أحمد»: ١٢٧٢٤.

(٤) البخاري: ٦٢٤٧، ومسلم: ٥٦٦٣، والترمذي: ٢٨٩١، والنسائي في «الكبرى»: ١٠٠٨٩. وهو في «مسند أحمد»: ١٢٣٣٧.

(٥) في «مختصره»: (٨/ ٧٣).

(٦) ابن ماجه: ٣٧٠٠ مختصراً. وأخرجه أحمد: ١٢٠٦٠ مطولاً، ومسلم: ٦٣٧٨ بنحوه مطولاً.

١٤٨ ـ بَابٌ فِي السَّلَامِ عَلَى النِّسَاءِ

٥٢٣١ ـ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ ابْنِ أَبِي حُسَيْنٍ سَمِعَهُ مِنْ شَهْرِ بنِ حَوْشَبٍ يَقُولُ: أَخْبَرَتْهُ أَسْمَاءُ بِنْتُ يَزِيدَ: مَرَّ عَلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ فِي نِسْوَةٍ، فَسَلَّمَ عَلَيْنَا.

(بابٌ في السلام على النِّساء)

(عن ابن أبي حسين) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين بن الحارث المكي، وثَّقه أحمد والنسائي.

(في نِسوَة) أي: حالَ كَونِنا مع جماعةٍ كثيرةٍ من النساء. وقال الطِّيبي[١]: هو متعلِّق بالجارِّ والمجرور وبيانٌ له، وهو من باب قولك: في البَيضة عشرون رِطلاً من حديد، وهي بنفسها هذا المقدار لا أنها ظرفٌ له.

(فسلَّم علينا) قال الحليمي[٢]: كان ﷺ للعِصمة مأموناً من الفِتنة، فمَن وَثِق من نَفسِه بالسَّلامة فليُسلِّم، وإلَّا فالصَّمت أسلَمُ.

قال ابن بطال[٣] عن المهلَّب: سلام الرِّجال على النِّساء، والنِّساءِ على الرِّجال جائزٌ إذا أُمِنَت الفِتنة، وفرَّقَ المالكيةُ بين الشابَّة والعجوز؛ سدًّا للذريعة، ومَنَعَ منه ربيعةُ مطلقاً. وقال الكوفيُّون: لا يُشرَع للنساء ابتداء السلام على الرِّجال؛ لأنهنَّ مُنِعنَ من الأذان والإقامة والجهر بالقراءة، قالوا: ويُستَثنَى المَحرَمُ، فيجوز لها السلامُ على مَحرَمِها. كذا في «فتح الباري»[٤].

قال المنذري[٥]: وأخرجه الترمذي وابن ماجه[٦]، وقال الترمذي: حسن.

وقال أحمد بن حنبل: لا بأس بحديث عبد الحميد بن بَهْرَامَ، عن شَهْر بنِ حَوْشَب، يعني هذا الحديثَ.

وقال محمد بن إسماعيل: شَهْرٌ حسنُ الحديثِ، وقَوَّى أمرَه.

وقد تقدم الاختلاف في الاحتجاج بحديث شَهْر بن حَوْشَب.

---

(١) في «شرح المشكاة»: (١٠/ ٣٠٥٣).
(٢) في «المنهاج في شعب الإيمان»: (٣/ ٣٢١-٣٢٢). (٣) في «شرح البخاري»: (٩/ ٢٨).
(٤) «فتح الباري»: (١١/ ٣٤). (٥) في «مختصره»: (٨/ ٧٣).
(٦) الترمذي: ٢٨٥٣ بنحوه، وابن ماجه: ٣٧٠١. وهو في «مسند أحمد»: ٢٧٥٦١ مطولاً.

١٤٩ - بَابٌ فِي السَّلَامِ عَلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ

٥٢٣٢ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سُهَيْلِ بنِ أَبِي صَالِحٍ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ أَبِي إِلَى الشَّامِ، فَجَعَلُوا يَمُرُّونَ بِصَوَامِعَ فِيهَا نَصَارَى فَيُسَلِّمُونَ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ أَبِي: لَا تَبْدَؤُوهُمْ بِالسَّلَامِ، فَإِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ حَدَّثَنَا عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «**لَا تَبْدَؤُوهُمْ بِالسَّلَامِ، وَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فِي الطَّرِيقِ، فَاضْطَرُّوهُمْ إِلَى أَضْيَقِ الطَّرِيقِ**».

(بابٌ في السلام على أهل الذِّمَّة)

(**فجعلوا يَمُرُّون**) عوامٌّ من النصارى[(١)] (**بصوامع فيها نصارى**) أي: رُهبانُهم، والصوامع: جمعُ صَومَعة، بفتح مهملتين وبميمٍ، وهي نحو المَنارة ينقطعُ فيها رُهبانُ النصارى (**فيُسلِّمون**) أي: عوامُّ النصارى[(١)] (**عليهم**) أي: على رُهْبانهم «**لا تَبدؤوهم بالسلام**» لأنَّ الابتداء به إعزازٌ للمسلم عليه، ولا يجوز إعزازُهم، قيل: النهي للتنزيه، وضعَّفه النوويُّ وقال: الصواب أنَّ ابتداءهم بالسلام حرامٌ[(٢)].

وقال الطِّيبي[(٣)]: المختار أنَّ المبتدِع لا يُبدَأ بالسلام، ولو سَلَّم على مَن لايعرفُه فظَهَر ذِمِّيًّا أو مُبتدعاً يقول: استرجعتُ سلامي؛ تحقيراً له. كذا في «شرح المشارق» لابن ملك[(٤)].

«**فاضطرُّوهم إلى أضيَق الطريق**» أي: ألجِئُوهم إلى أضيَقِه، بحيثُ لو كان في الطريق جدارٌ يلتصقُ بالجدار، وإلَّا فيأمُرُه ليَعدِل عن وسط الطريق إلى أحدِ طرفَيه. قاله القاري[(٥)].

وقال ابن الملك[(٦)]: يعني: لا تترُكوا لهم صَدْرَ الطريق، هذا في صورة الازدحام، وأمَّا إذا خَلَت الطريقُ فلا حَرَج.

---

(١) كذا وقع هنا، والذي يقتضيه السياق أن المارِّين وكذا المسلِّمون هم رفقة أبي صالح، كما في «شرح سنن أبي داود» لابن رسلان: (١٩/ ٥٣٢).

(٢) انظر «شرح مسلم»: (٧/ ١٦٠).

(٣) في «شرح المشكاة»: (١٠/ ٣٠٣٩).

(٤) «مبارق الأزهار شرح مشارق الأنوار»: (١/ ٤٥٨).

(٥) في «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٢٩٣٩).

(٦) في «مبارق الأزهار»: (١/ ٤٥٨).

٥٢٣٣ ـ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ ـ يَعْنِي ابْنَ مُسْلِمٍ ـ عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ اليَهُودَ إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ أَحَدُهُمْ، فَإِنَّمَا يَقُولُ: السَّامُ عَلَيْكُمْ، فَقُولُوا: وَعَلَيْكُمْ**».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَكَذَلِكَ رَوَاهُ مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ دِينَارٍ. وَرَوَاهُ الثَّوْرِيُّ عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ دِينَارٍ، قَالَ فِيهِ: «**وَعَلَيْكُمْ**».

قال المنذري[١]: وأخرجه مسلم والترمذي دون القضية[٢].

«**فإنما يقول: السامُ عليكم**» أي: بالألف، ومعناه: الموت العاجل «**فقولوا: وعليكم**» قال النووي في «شرح صحيح مسلم»[٣]: قد جاءت الأحاديثُ التي ذَكرَها مسلمٌ[٤]: «عليكم» «وعليكم» بإثبات الواو وحذفها، وأكثر الروايات بإثباتها، وعلى هذا في معناه وجهان:

أحدهما: أنه على ظاهره، فقالوا: عليكم الموت، فقال: وعليكم أيضاً، أي: نحن وأنتم فيه سواء، وكلُّنا نموت.

والثاني: أنَّ الواو ها هنا للاستئناف لا للعطف والتشريك، وتقديره: وعليكم ما تستحقُّونه من الذَّمِّ، وأمَّا مَن حَذَف الواو فتقديره: بل عليكم السامُ.

(**وكذلك رواه مالك**) أي: بلفظ: «وعليكم» بالواو وضمير الجمع (**ورواه الثوري**) أي: وكذلك رواه الثوري (**قال فيه: «وعليكم»**) أي: بالواو وضمير الجمع.

قال المنذري[٥]: وأخرجه الترمذي والنسائي[٦]، ولفظ الترمذي وفي لفظٍ لمسلم والنسائي[٧]: «**فقل: عليك**» بغير واو.

---

(١) في «مختصره»: (٨/ ٧٥).

(٢) مسلم: ٥٦٦٢، والترمذي: ١٦٩٤ و٢٨٩٧. وهو في «مسند أحمد»: ٨٥٦١. وفي «مختصر المنذري»: «القصة» بدل: «القضية».

(٣) «شرح مسلم»: (٧/ ١٥٩).

(٤) في «صحيحه» بالأرقام: ٥٦٥٢-٥٦٥٦.

(٥) في «مختصره»: (٨/ ٧٥-٧٧).

(٦) الترمذي: ١٦٩٥، والنسائي في «الكبرى»: ١٠١٣٩.

(٧) مسلم: ٥٦٥٤، والنسائي في «الكبرى»: ١٠١٣٨ .

٥٢٣٤ ـ حَدَّثَنَا عَمْرُو بنُ مَرْزُوقٍ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ أَهْلَ الكِتَابِ يُسَلِّمُونَ عَلَيْنَا، فَكَيْفَ نَرُدُّ عَلَيْهِمْ؟ قَالَ: «قُولُوا: وَعَلَيْكُمْ».

وحديث مالك الذي أشار إليه أبو داود أخرجه البخاري في «صحيحه»[(١)]، وحديث سفيان الثوري أخرجه البخاري ومسلم[(٢)]، وأخرجه النسائي[(٣)] من حديث سفيان بن[(٤)] عيينة بإسقاط الواو.

وقال الخطابي[(٥)]: هكذا يرويه عامَّة المحدِّثين: «وعليكم» بالواو، وكان سفيان بن عيينة يرويه: «عليكم» بحذف الواو، وهو الصواب، وذلك أنه إذا حَذف الواو صار قولُهم الذي قالوه نفسُه مردوداً عليهم، وبإدخال الواو يقع الاشتراك معهم والدخول فيما قالوه؛ لأنَّ الواو حرفُ العطف، والجمعُ بين الشَّيئَين. و«السامُ» فَسَّروه بالموت. هذا آخر كلامه.

وقد أخرجه مسلم والترمذي والنسائي[(٦)] من حديث إسماعيل بن جعفر، عن عبد الله بن دينار بغير واو، كما قدَّمناه.

وقال غيره: أمَّا مَن فسَّر «السامَ» بالموت، فلا يُبعِد الواوَ، ومَن فسَّره بالسآمة؛ وهي المَلالة، أي: تسأمون دِينَكم، فإسقاط الواو هو الوجهُ.

واختار بعضهم أن يردَّ عليهم السِّلام، بكسر السين، وهي الحجارة.

وقال غيره: الأوَّل أَولى؛ لأنَّ السُّنَّة وردت بما ذكرناه، ولأنَّ الردَّ إنما يكون بجنس المردود لا بغيره. انتهى كلام المنذري.

(إنَّ أهلَ الكتاب يُسَلِّمون . . . إلخ) قال المنذري[(٧)]: وأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه[(٨)]،

---

(١) برقم: ٦٢٥٧، وهو في «مسند أحمد»: ٤٦٩٩.

(٢) البخاري: ٦٩٢٨، ومسلم: ٥٦٥٥. وهو في «مسند أحمد»: ٥٢٢١. ورواية البخاري: «عليك»، ومسلم: «وعليك»، وأحمد: «وعليكم».

(٣) النسائي في «الكبرى»: ١٠١٣٩.

(٤) قوله: «سفيان بن» سقط من الأصل، واستدركناه من «مختصر المنذري»، و«السنن الكبرى» للنسائي.

(٥) في «معالم السنن»: (٣/ ٣٤١).

(٦) مسلم: ٥٦٥٤، والترمذي: ١٦٩٥، والنسائي في «الكبرى»: ١٠١٣٨.

(٧) في «مختصره»: (٨/ ٧٧).

(٨) مسلم: ٥٦٥٣، والنسائي في «الكبرى»: ١٠١٤٦ و١٠١٤٧، وابن ماجه: ٣٦٩٧. وهو في «مسند أحمد»: ١٢١٤١.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَكَذَلِكَ رِوَايَةُ عَائِشَةَ وَأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الجُهَنِيِّ وَأَبِي بَصْرَةَ، يَعْنِي الغِفَارِيَّ.

وأخرجه البخاري ومسلم من حديث عبيد الله بن أبي بكر بن أنس عن جده بمعناه[١].

(قال أبو داود: وكذلك رواية عائشة . . . إلخ) قال المنذري[٢]: فأمَّا حديث عائشة الذي أشار إليه أبو داود، فأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه[٣]، وأمَّا حديث عبد الرحمن الجُهَني فأخرجه ابن ماجه[٤]، وأمَّا حديث أبي بَصْرة الغِفاري فأخرجه النسائي[٥].



---

(١) البخاري: ٦٢٥٨، ومسلم: ٥٦٥٢. وهو في «مسند أحمد»: ١١٩٤٨.

(٢) في «مختصره»: (٨/ ٧٧-٧٨).

(٣) البخاري: ٦٢٥٦، ومسلم: ٥٦٥٦، والترمذي: ٢٨٩٨، والنسائي في «الكبرى»: ١٠١٤٣، وابن ماجه: ٣٦٩٨. وهو في «مسند أحمد»: ٢٤٠٩٠.

(٤) ابن ماجه: ٣٦٩٩. وهو في «مسند أحمد»: ١٧٢٩٥.

(٥) النسائي في «الكبرى»: ١٠١٤٨. وهو في «مسند أحمد»: ٢٧٢٣٦ و٢٧٢٣٧.

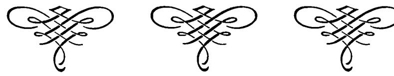
١٥٠ ـ بَابٌ فِي السَّلَامِ إِذَا قَامَ مِنَ المَجْلِسِ

٥٢٣٥ ـ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ وَمُسَدَّدٌ قَالَا: حَدَّثَنَا بِشْرٌ ـ يَعْنِيَانِ ابْنَ المُفَضَّلِ ـ عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنِ المَقْبُرِيِّ ـ قَالَ مُسَدَّدٌ: سَعِيدُ بنُ أَبِي سَعِيدٍ المَقْبُرِيُّ ـ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا انْتَهَى أَحَدُكُمْ إِلَى المَجْلِسِ فَلْيُسَلِّمْ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَقُومَ فَلْيُسَلِّمْ، فَلَيْسَتِ الأُولَى بِأَحَقَّ مِنَ الآخِرَةِ».

(بابٌ في السلام إذا قام من المجلس)

«إذا انتَهى» أي: جاء ووَصَل «فلَيسَت الأُولى» أي: التسليمةُ الأولى «بأحَقَّ» أي: بأَولى وأليَق «من الآخِرة» بل كلتاهما حقٌّ وسُنَّة.

قال المنذري[1]: وأخرجه الترمذي والنسائي[2]، وقال الترمذي: حسن. وأخرجه النسائي[3] أيضاً من حديث سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة، وأشار إليه الترمذي.



---

(١) في «مختصره»: (٨/ ٧٨).

(٢) الترمذي: ٢٩٠٣، والنسائي في «الكبرى» بنحوه: ١٠١٢٨. وهو في «مسند أحمد»: ٧١٤٢، وهو صحيح.

(٣) النسائي في «الكبرى»: ١٠١٣٠.

١٥١ ـ بَابُ كَرَاهِيَةِ أَنْ يَقُولَ: عَلَيْكَ السَّلَامُ

٥٢٣٦ ـ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الأَحْمَرُ، عَنْ أَبِي غِفَارٍ، عَنْ أَبِي تَمِيمَةَ الهُجَيْمِيِّ، عَنْ **أَبِي جُرَيٍّ الهُجَيْمِيِّ** قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقُلْتُ: عَلَيْكَ السَّلَامُ يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «**لَا تَقُلْ: عَلَيْكَ السَّلَامُ، فَإِنَّ عَلَيْكَ السَّلَامُ تَحِيَّةُ المَوْتَى**».

(باب كراهية أن يقول: عليكَ السلام)

(عن أبي جُرَيٍّ) بالجيم والراء مُصغَّراً (الهُجَيمي) بالجيم مُصغَّراً؛ نِسبةً إلى الهُجَيم بن عمرو بن تَمِيم. قال البخاري[(١)]: أصحُّ شيء عندنا في اسم أبي جُرَيٍّ: جابرُ بن سُلَيم. انتهى.

سكن البصرة، روى عنه ابن سيرين[(٢)]، وأبو تَمِيمة الهُجَيمي. قاله ابن الأثير[(٣)]. وزاد الذهبي في «التجريد»[(٤)]: وعَقِيل بن طلحة، وابن المُعتَمِر. انتهى.

«لا تَقُلْ: عليك السلام ... إلخ» فيه كراهةُ أن يقول في الابتداء: عليك السلام، والسُّنَّة للمبتدئ أن يقول: السلام عليكم. والحديث قد تقدَّم في كتاب اللباس[(٥)].

قال المنذري[(٦)]: وأخرجه الترمذي والنسائي مختصراً ومطولاً[(٧)]، وقال الترمذي: حسن صحيح. وقد تقدَّم في كتاب اللباس[(٨)].



---

(١) في «التاريخ الكبير»: (٢/ ٢٠٥).
(٢) تحرف في الأصل إلى: «سير»، والتصويب من «أسد الغابة»: (١/ ٤٨٧)، و«تهذيب الكمال»: (٣٣/ ١٨٨).
(٣) في «أسد الغابة»: (١/ ٤٨٧).
(٤) «تجريد أسماء الصحابة»: (١/ ٧١).
(٥) برقم: ٤١٠٧.
(٦) في «مختصره»: (٨/ ٧٨).
(٧) الترمذي: ٢٩٢٠، والنسائي في «الكبرى»: ١٠٠٧٧. وهو في «مسند أحمد» مطولاً: ١٥٩٥٥.
(٨) برقم: ٤١٠٧.

١٥٢ ـ بَابُ مَا جَاءَ فِي رَدِّ وَاحِدٍ عَنِ الجَمَاعَةِ

٥٢٣٧ ـ حَدَّثَنَا الحَسَنُ بنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ المَلِكِ بنُ إِبْرَاهِيمَ الجُدِّيُّ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بنُ خَالِدٍ الخُزَاعِيُّ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بنُ الفَضْلِ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بنُ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ **عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ** ـ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَفَعَهُ الحَسَنُ بنُ عَلِيٍّ ـ قَالَ: «**يُجْزِئُ عَنِ الجَمَاعَةِ إِذَا مَرُّوا أَنْ يُسَلِّمَ أَحَدُهُمْ، وَيُجْزِئُ عَنِ الجُلُوسِ أَنْ يَرُدَّ أَحَدُهُمْ**».

(باب ما جاء في رَدِّ واحدٍ عن الجماعة)

(الجُدِّيُّ) بضمِّ الجيم وتشديد الدال.

(قال أبو داود: رفعه الحسن بن عليٍّ) أي: رفع الحديث إلى النبيِّ ﷺ، أي: رواه مرفوعاً، والحسن بن عليٍّ هذا هو شيخ أبي داود.

«يُجزِئُ» بضمِّ أوله وكسر الزاي بعده همزة، أي: يكفي «أن يُسلِّمَ أحدُهم» أي: أحدُ المارِّين.

قال القاري[1]: اعلَم أنَّ ابتداء السلام سُنَّة مُستحبَّة ليست بواجبة، وهي سُنَّة على الكفاية، فإن كانوا جماعةً كفى عنهم تسليمُ واحدٍ، ولو سلموا كلُّهم كان أفضل.

«ويُجزئُ عن الجلوس» بضمِّ الجيم، جمعُ جالسٍ، والمراد بهم المسلَّم عليهم بأيِّ صفةٍ كانوا، وإنما خُصَّ الجلوسُ لأنه الغالب على جمعٍ مجتمِعين «أن يَرُدَّ أحدُهم» قال القاري[2]: وهذا فرضُ كِفاية بالاتِّفاق، ولو رَدُّوا كلُّهم كان أفضل، كما هو شأن فُروض الكفاية كلِّها.

قال المنذري[3]: في إسناده سعيد بن خالد الخُزاعي المدني، قال أبو زرعة الرازي: مدنيٌّ ضعيف، وقال أبو حاتم الرازي: هو ضعيف الحديث[4]، وقال البخاري[5]: فيه نظر، وقال الدارقطني[6]: ليس بالقويِّ.

---

(١) في «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٢٩٤٥).
(٢) في «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٢٩٤٥).
(٣) في «مختصره»: (٨/ ٧٩).
(٤) انظر «الجرح والتعديل»: (٤/ ١٦).
(٥) في «التاريخ الكبير»: (٣/ ٤٦٩).
(٦) في «العلل»: (٤/ ٢٢).

١٥٣ ـ بَابٌ فِي المُصَافَحَةِ

٥٢٣٨ ـ حَدَّثَنَا عَمْرُو بنُ عَوْنٍ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ أَبِي بَلْجٍ، عَنْ زَيْدٍ أَبِي الحَكَمِ العَنَزِيِّ، عَنِ البَرَاءِ بنِ عَازِبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا التَقَى المُسْلِمَانِ فَتَصَافَحَا، وَحَمِدَا اللهَ عَزَّ وَجَلَّ، وَاسْتَغْفَرَاهُ، غُفِرَ لَهُمَا».

(بابٌ في المصافَحة)

قال في «القاموس»[١]: والمصافحة: الأخذُ باليد كالتصافُح. انتهى.

وقال في «تاج العروس[٢] شرح القاموس»[٣]: والرجل يصافح الرجلَ: إذا وضعَ صُفْحَ كَفِّه في صُفْحِ كَفِّه، وصُفْحا كفَّيهما: وَجْهاهُما، ومنه حديث المصافحة عند اللُّقِيِّ، وهي مُفاعَلةٌ من إلْصَاق صُفْحِ الكَفِّ بالكَفِّ، وإقبال الوَجْه بالوَجْه. كذا في «اللسان» و«الأساس» و«التهذيب»[٤]. انتهى.

وفي «المرقاة شرح المشكاة»[٥]: المصافحة: هي الإفضاء بصَفْحة اليد إلى صَفْحة اليد. انتهى.

ومما يدلُّ على أنَّ المصافحة بيدٍ واحدةٍ ما أخرجه ابن عبد البَرِّ في «التمهيد»[٦] بقوله: حدثنا عبد الوارث بن سفيان قال: حدثنا قاسم بن أَصْبَغَ: حدثنا ابن وَضَّاح: حدثنا يعقوب بن كعب: حدثنا مُبَشِّر بن إسماعيل، عن حسَّان بن نُوح، عن عبيد الله بن بُسْرٍ قال: تَرَونَ يدي هذه؟ صافحتُ بها رسولَ الله ﷺ، وذكر الحديثَ، وإسناده صحيح، والله أعلم[٧].

«واستغفراه» أي: طلبا المغفرة من مَولاهما «غُفِر لهما» بصيغة المجهول.

وفي الحديث سُنِّية المصافحة عند اللُّقِيِّ، وأنه يُستحَبُّ عند المصافحة حمدُ الله تعالى والاستغفارُ، وهو قوله: يغفرُ الله لنا ولكم.

---

(١) «القاموس المحيط»: (صفح).
(٢) تحرف في الأصل إلى: «العروج».
(٣) «تاج العروس»: (٤/ ١٢٢).
(٤) «لسان العرب»: (صفح)، و«أساس البلاغة»: (صفح)، و«تهذيب اللغة»: (٤/ ١٥١-١٥٢).
(٥) «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٢٩٦٣).
(٦) «التمهيد»: (١٢/ ٢٤٦-٢٤٧).
(٧) وحديث الباب إسناده ضعيف.

٥٢٣٩ ـ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ وَابْنُ نُمَيْرٍ، عَنِ الأَجْلَحِ، عَنْ

ولفظ ابن السُّنِّي[1] من حديث البراء: «إذا التَقَى المسلِمان فتصافحا وحَمِدا الله تعالى واستغفَرا، غَفَر الله تعالى عز وجلَّ لهما».

وأخرج ابن السُّنِّي[2] عن أنسٍ قال: ما أخذ رسولُ الله ﷺ بيَدِ رجلٍ ففارقه حتى قال: «**اللهم آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار**».

وفيه[3] عن أنس رضي الله عنه، عن النبيِّ ﷺ قال: «**ما من عَبدَينِ مُتحابَّين في الله، يَستقبِل أحدُهما صاحبَه فيصافحُه، فيُصلِّيان على النبيِّ ﷺ، إلَّا لم يتفرَّقا حتى تُغفَر ذنوبُهما ما تقدَّم منها وما تأخَّر**». انتهى.

قال النووي[4]: المصافحة سُنَّة مُجمَعٌ عليها عند التلاقي.

قال الحافظ[5]: ويُستَثنى من عموم الأمر بالمصافحة المرأةُ الأجنبيَّة والأمرَد الحَسَنُ. انتهى.

وقال النووي في كتاب «الأذكار»[6]: واعلم أنَّ هذه المصافحةَ مستحبةٌ عند كلِّ لقاءٍ، وأمَّا ما اعتاده الناس من المصافحة بعد صلاتَي الصُّبح والعَصر، فلا أصلَ له في الشَّرع على هذا الوجه، ولكن لا بأس به، فإنَّ أصلَ المصافحة سُنَّة، وكونُهم حافظوا عليها في بعض الأحوال وفرَّطوا فيها في كثيرٍ من الأحوال أو أكثرها، لا يُخرج ذلك البعضَ عن كَونه من المصافحة التي وَرَدَ الشرعُ بأصلها.

وقد ذكر الإمام أبو محمد بن عبد السلام[7] أنَّ البِدعَ على خمسة أقسام: واجبة، ومُحرَّمة، ومكروهة، ومُستحبَّة، ومُباحة. قال: ومن أمثلة البِدَع المباحة: المصافحة عَقِب الصُّبح والعصر. انتهى.

وردَّ عليه العلامة علي القاري في «شرح المشكاة»[8] فقال: ولا يخفى أنَّ في كلام الإمام نوعَ تناقضٍ؛ لأنَّ إتيان السُّنَّة في بعض الأوقات لا يُسمَّى بدعةً، مع أنَّ عَمَل الناس في الوقتين المذكورَين ليس على وجه الاستحباب المشروع، فإنَّ محلَّ المصافحة المشروعة أول الملاقاة،

---

(١) في «عمل اليوم والليلة»: ١٩٣.
(٢) في «عمل اليوم والليلة»: ٢٠٤.
(٣) في «عمل اليوم والليلة»: ١٩٤.
(٤) في «الأذكار» ص٤١٧.
(٥) في «فتح الباري»: (١١/ ٥٥).
(٦) «الأذكار» ص٤١٩.
(٧) في «قواعد الأحكام في مصالح الأنام»: (٢/ ٢٠٤-٢٠٥).
(٨) «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٢٩٦٣).

أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا مِنْ مُسْلِمَيْنِ يَلْتَقِيَانِ فَيَتَصَافَحَانِ، إِلَّا غُفِرَ لَهُمَا قَبْلَ أَنْ يَفْتَرِقَا».

وقد يكون جماعةٌ يتلاقَون من غير مصافحة ويتصاحَبُون بالكلام ومذاكرة العِلم وغيره مُدَّةً مديدةً، ثم إذا صَلَّوا يتصافحون، فأين هذا من السُّنَّة المشروعة، ولهذا صَرَّح بعضُ علمائنا بأنها مكروهةٌ من البدع المذمومة. انتهى كلامه.

قلت: والذي قاله علي القاري هو الحقُّ والصواب، وقولُ النوويِّ خطأٌ.

وتقسيمُ البِدَع إلى خمسة أقسامٍ كما ذهب إليه الإمام ابن عبد السلام، وتبعه عليه الإمام النوويُّ، أنكَرَ عليه جماعةٌ من العلماء المحقِّقين، ومن آخِرِهم شيخُنا القاضي العلَّامة بَشِير الدِّين القِنَّوجيُّ رحمه الله، فإنه رَدَّ عليه رَدًّا بالغاً.

قلت: وكذا المصافحة والمعانقة بعد صلاة العيدَين من البِدَع المذمومة المخالفة للشرع، والله أعلم.

قال المنذري[1]: في إسناده اضطرابٌ، وفي إسناده أبو بَلْجٍ، ويقال: أبو صالح يحيى بن سُلَيم، ويقال: يحيى بن أبي الأسود الفَزَاري الواسطيُّ، ويقال: الكوفيُّ.

قال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم الرازي[2]: لا بأس به، وقال البخاري[3]: وفيه نظر، وقال السعدي: غير ثقة، وضَعَّفه الإمام أحمد، وقال: وروى حديثاً مُنكراً. هذا آخر كلامه.

و«بَلْج» بفتحِ الباء الموحَّدة وسكون اللَّام وبعدها جيم. انتهى كلام المنذري[4].

«قبل أن يَفترِقا» أي: بالأبدان وبالفراغ عن المصافحة.

قال المنذري[5]: وأخرجه الترمذي وابن ماجه[6]، وقال الترمذي: حسن غريب من حديث أبي إسحاق عن البراء. هذا آخر كلامه.

وفي إسناده الأجْلَح، واسمه يحيى بن عبد الله أبو حُجَيَّة الكِنْديُّ. قال ابن معين: ثقة، وقال مَرَّةً: صالحٌ، ومَرَّةً: ليس به بأس.

---

(١) في «مختصره»: (٨/ ٧٩-٨٠).

(٢) انظر «الجرح والتعديل»: (٩/ ١٥٣).

(٣) نقله عنه ابن عدي في «الكامل»: (٩/ ٨٠).

(٤) وحديث الباب أخرجه أحمد: ١٨٥٩٤، وهو صحيح لغيره دون قوله: «وحَمِدا الله عز وجل».

(٥) في «مختصره»: (٨/ ٨٠-٨١).

(٦) الترمذي: ٢٩٢٨، وابن ماجه: ٣٧٠٣. وهو في «مسند أحمد»: ١٨٥٤٥، وهو صحيح لغيره.

٥٢٤٠ ـ حَدَّثَنَا مُوسَى بنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: أَخْبَرَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ قَالَ: لَمَّا جَاءَ أَهْلُ اليَمَنِ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «قَدْ جَاءَكُمْ أَهْلُ اليَمَنِ وَهُمْ أَوَّلُ مَنْ جَاءَ بِالمُصَافَحَةِ».

وقال ابن عدي[(١)]: يُعدُّ في شِيعة الكوفة، وهو عندي مستقيمُ الحديث صدوق.

وقال أبو زُرعة الرازي: ليس بقويٍّ، وقال أبو حاتم الرازي: ليس بقويٍّ، كان كثيرَ الخطأ مضطربَ الحديث، يُكتَب حديثُه ولا يُحتَجُّ به[(٢)].

وقال الإمام أحمد: روى غيرَ حديثٍ مُنكَرٍ، وقال السعدي: الأَجْلَحُ مُفْتَرٍ، وقال ابن حبان[(٣)]: كان لا يَدري ما يقول، يَجعَلُ أبا سفيان أبا الزُّبير، ويَقلِب الأسامي. انتهى كلام المنذري.

«**قد جاءكم أهلُ اليَمَن . . . إلخ**» قال المنذري[(٤)]: رجال إسناده اتَّفَق البخاريُّ ومسلمٌ على الاحتجاج بحديثهم سوى حمَّادِ بن سَلَمة، فإنَّ مسلماً انفرد بالاحتجاج بحديثه.

وقد أخرج البخاري في «الصحيح»[(٥)] عن قتادة قال: قلت لأنس بن مالك: أكانت المصافحة في أصحاب النبيِّ ﷺ؟ قال: نعم.

وقد أخرج البخاري ومسلم[(٦)] حديثَ كعبِ بنِ مالكٍ، وفيه: دخلتُ المسجدَ، فإذا رسولُ الله ﷺ، فقام إليَّ طلحةُ بن عبيد الله يُهَروِل حتى صافَحَني وهَنَّاني.

وقال البخاري[(٧)]: وصافح حمَّاد بنُ زيدٍ ابنَ المبارك بيدَيه.

وقال غيره: المصافحة حَسَنةٌ عند عامَّة العلماء، وقد استحسَنَها مالكٌ بعد كراهته، وهي مما تُثَبِّت الوُدَّ وتُؤَكِّد المَحَبَّة، واستشهد بموقع فِعل طلحةَ عند كعب بن مالك، وسُروره بذلك، وقوله: لا أنساها لطلحة، وذكر ما رواه قتادة عن أنس أنَّ المصافحة كانت في أصحاب النبيِّ ﷺ، قال: وهُم الحُجَّة والقُدوة الذين يَلزَم اتِّباعُهم. انتهى كلام المنذري.

---

(١) في «الكامل»: (٢/ ١٤٠).
(٢) انظر «الجرح والتعديل»: (٢/ ٣٤٧) و(٩/ ١٦٤).
(٣) في «المجروحين»: (١/ ١٧٥).
(٤) في «مختصره»: (٨/ ٨١).
(٥) برقم: ٦٢٦٣.
(٦) البخاري: ٤٤١٨، ومسلم: ٧٠١٧. وهو في «مسند أحمد»: ١٥٧٨٩.
(٧) في «صحيحه» معلقاً قبل الرواية: ٦٢٦٥.

١٥٤ ـ بَابٌ فِي المُعَانَقَةِ

٥٢٤١ ـ حَدَّثَنَا مُوسَى بنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: أَخْبَرَنَا أَبُو الحُسَيْنِ ـ يَعْنِي خَالِدَ بنَ ذَكْوَانَ ـ عَنْ أَيُّوبَ بنِ بُشَيْرِ بنِ كَعْبٍ العَدَوِيِّ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ عَنَزَةَ أَنَّهُ قَالَ لأَبِي ذَرٍّ حَيْثُ سِيرَ مِنَ الشَّامِ: إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ حَدِيثٍ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، قَالَ: إِذاً أُخْبِرَكَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ سِرًّا، قُلْتُ: إِنَّهُ لَيْسَ بِسِرٍّ، هَلْ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُصَافِحُكُمْ إِذَا لَقِيتُمُوهُ؟ قَالَ: مَا لَقِيتُهُ قَطُّ إِلَّا صَافَحَنِي، وَبَعَثَ إِلَيَّ ذَاتَ يَوْمٍ، وَلَمْ أَكُنْ فِي أَهْلِي، فَلَمَّا جِئْتُ أُخْبِرْتُ أَنَّهُ أَرْسَلَ إِلَيَّ، فَأَتَيْتُهُ وَهُوَ عَلَى سَرِيرِهِ، . . . .

(بابٌ في المُعانَقة)

(عن أيوبَ بن بُشَير) بالتصغير (عن رجلٍ من عَنَزَةَ) بعين مهملة فنُونٍ فزايٍ مفتوحات؛ قبيلة شهيرة.

(حيثُ سُيِّرَ من الشام) بصيغة المجهول من التسيير، يقال: سَيَّره من بلده: أخرجه وأجلَاه. والمعنى: حين أُخرِجَ أبو ذرٍّ من الشام، وكان أبو ذرٍّ يَسكُن بالشام بدمشق، وكان معاوية إذ ذاك عاملَ عثمانَ عليها، فاختَلَف هو ومعاويةُ في ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٤] قال معاوية: نزلت في أهل الكتاب، وقال أبو ذرٍّ: نزلت فينا وفيهم. فكان بينه وبينه، فكتب معاوية إلى عثمان يَشكُوه، فطلب عثمانُ أبا ذرٍّ بالمدينة، وهذا هو سبب خروجه من الشام، وقصته مذكورة في «صحيح البخاري»[1].

(قال: إذاً) بالتنوين (فلمَّا جئتُ) أي: رجعتُ إلى أهلي (أُخبِرْتُ) بصيغة المجهول (وهو) أي: رسولُ الله ﷺ (على سَرِيره) قال ابن الملك[2]: قد يُعبَّر بالسرير عن المُلْك والنِّعمة، فالسرير هنا يجوز أن يكون المرادُ به مُلْك النبوَّة ونِعمَتها، وقيل: هو السرير من جريد النخل يتَّخِذه كلُّ أحدٍ من أهل المدينة، وأهل مصرَ للنَّوم فيه، وتَوَقِّياً من الهوامِّ. انتهى.

---

(١) برقم: ١٤٠٦.
(٢) في «شرح المصابيح»: (٥/ ١٧٧).

فَالتزَمَنِي، فَكَانَتْ تِلْكَ أَجْوَدَ وَأَجْوَدَ.

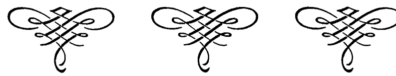
قال القاري[١]: والمعتَمد ما قيل كما لا يخفى.

(فالتزَمَني) أي: عانَقَني (فكانت تلك) أي: تلك الفَعْلَة وهي التزامُه. قاله في «فتح الودود».

وقيل: أي: الالتِزام؛ لأنَّ المصدر يُذَكَّر ويُؤَنَّث (أجوَدَ) أي: من المصافحة في إفاضة الرُّوح والراحة، أو أحسن من كل شيء، وينصُره عدمُ ذِكر مُتعلَّق (أفعَل) ليَعمَّ، ويُؤيِّده تأكيدُه مكرراً بقوله: (وأجوَدَ). كذا في «المرقاة»[٢].

قال المنذري[٣]: رجل من عَنَزَة، مجهولٌ. وذكر البخاريُّ هذا الحديث في «تاريخه الكبير»[٤] وقال: مُرسَل. انتهى.

وأخرج أحمد في «مسنده»[٥] من طريق بِشْر بن المُفضَّل، عن خالد بن ذَكْوان: حدثني أيوب بن بُشَيرٍ، عن فلان العَنَزيِّ، وفيه: فقلتُ: يا أبا ذرٍّ، إنِّي سائلُك عن بعض أمرِ رسول الله ﷺ، قال: إن كان سِرًّا من سِرِّ رسول الله ﷺ لم أحدِّثك، قلتُ: ليس بسِرٍّ ولكن كان إذا لقيَ الرجلَ يأخذُ بيده يُصافِحُه؟ قال: على الخَبير سقطتَ، لم يَلقَني قَطُّ إلَّا أخذَ بيَدِي، غيرَ مَرَّة واحدة وكانت تلك آخِرَهُنَّ، أرسَلَ إليَّ فأتيتُه في مرضه الذي تُوفِّيَ فيه، فوجدتُه مضطجعاً، فأكبَبْتُ عليه، فرَفَعَ يَدَه فالْتَزَمني ﷺ.



---

(١) في «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٢٩٦٦).
(٢) «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٢٩٦٦).
(٣) في «مختصره»: (٨/ ٨٢).
(٤) «التاريخ الكبير»: (١/ ٤٠٩).
(٥) برقم: ٢١٤٤٣.

١٥٥ ـ بَابٌ فِي القِيَامِ

٥٢٤٢ ـ حَدَّثَنَا حَفْصُ بنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ بنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بنِ سَهْلِ بنِ حُنَيْفٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ أَنَّ أَهْلَ قُرَيْظَةَ لَمَّا نَزَلُوا عَلَى حُكْمِ سَعْدٍ، أَرْسَلَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَجَاءَ عَلَى حِمَارٍ أَقْمَرَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ....

(بابٌ في القِيام)

قد أورَدَ المؤلِّفُ في هذا الباب حديثَين دالَّين على جَواز القِيام، ثم ترجَمَ بعد عِدَّة أبوابٍ بلفظ: «باب الرجل يقوم للرجل يُعظِّمُه بذلك»، وأورد فيه حديثَين يدلَّان على النهيِ عن القِيام، فكأنَّه أراد بصنيعِه هذا الجمعَ بين الأحاديث المختلفة في جَواز القِيام وعَدَمِه؛ بأنَّ القيامَ إذا كان للتعظيم مثلَ صَنِيع الأعاجِم، فهو منهيٌّ عنه، وإذا كان لأجلِ العِلم والفضلِ والصَّلاح والشَّرَف والوُدِّ والمَحبَّة، فهو جائزٌ.

وقال النووي في «الأذكار»[(١)]: وأما إكرام الداخل بالقِيام فالذي نختارُه أنه مُستَحبٌّ لمَن كان فيه فَضِيلةٌ ظاهرةٌ من عِلمٍ أو صَلاحٍ أو شَرَفٍ أو وِلايةٍ ونحوِ ذلك، ويكون هذا القِيام للبِرِّ والإكرام والاحترام، لا للرِّياء والإعظام، وعلى هذا استمَرَّ عملُ السَّلَف والخَلَف، وقد جمعتُ في ذلك جُزءاً[(٢)] جمعتُ فيه الأحاديثَ والآثارَ وأقوالَ السَّلَف وأفعالَهم الدالَّة على ما ذكرتُه، وذكرتُ فيه ما خالفَها، وأوضحتُ الجوابَ عنه، فمَن أشكَلَ عليه من ذلك شيءٌ ورَغِب في مطالعته رجوتُ أن يَزُولَ إشكالُه. انتهى كلامه.

قلت: وقد نقل تلك الرسالةَ الشيخُ ابن الحاجِّ في كتابه «المدخل»، وتعقَّب على كلِّ ما استدلَّ به النوويُّ رحمه الله، وردَّ كلامَه، فعليك بمطالعة «المدخل» و«فتح الباري»[(٣)].

(أنَّ أهلَ قُرَيظة) بالتصغير، وهم جماعةٌ من اليهود (على حُكْمِ سَعْدٍ) أي: ابنِ معاذٍ؛ لكَونهم من حُلفاء قَومِه (أرسَلَ إليه) أي: رسولاً (أَقْمَرَ) أي: أبيضَ (فقال النبيُّ ﷺ) أي: للأنصار، كما

---

(١) «الأذكار» ص٤٢١-٤٢٢.

(٢) اسمه: «الترخيص في القيام لذوي الفضل والمزية من أهل الإسلام»، وقد طُبع.

(٣) «المدخل» لابن الحاج: (١/١٥٨-١٩٧)، و«فتح الباري»: (١١/٤٩-٥٤).

«قُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ»، أَوْ: «إِلَى خَيْرِكُمْ» فَجَاءَ حَتَّى قَعَدَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ.

٥٢٤٣ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، بِهَذَا الحَدِيثِ، قَالَ: فَلَمَّا كَانَ قَرِيباً مِنَ المَسْجِدِ قَالَ لِلأَنْصَارِ: «قُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ».

في رواية الشيخين[(١)] «قوموا إلى سَيِّدِكم، أو: إلى خيرِكم» شكٌّ من الراوي.

قال القاري في «المرقاة»[(٢)]: قيل: أي: لتعظيمه، ويُستَدلُّ به على عدم كراهته، فيكون الأمرُ للإباحة ولبيان الجواز، وقيل: معناه: قوموا لإعانته في النزول عن الحمار؛ إذ كان به مرضٌ وأثرُ جَرْحٍ أصاب أَكْحَلَه يوم الأحزاب، ولو أراد تعظيمَه لقال: قوموا لسيِّدكم، ومما يُؤيِّده تخصيصُ الأنصار والتنصيصُ على السِّيادة المُضافَة، وأنَّ الصحابة ﷺ ما كانوا يقومون له ﷺ تعظيماً له، مع أنه سَيِّد الخَلْق؛ لما يعلمون من كراهيَته لذلك على ما سيأتي. انتهى كلام القاري.

قلت: أراد بما سيأتي حديثَ أنسٍ ﷺ قال: لم يكُن شخصٌ أحبَّ إليهم من رسول الله ﷺ، وكانوا إذا رأوهُ لم يقوموا؛ لما يعلمون من كراهيَته لذلك. رواه الترمذي وقال: هذا حديث حسن صحيح[(٣)].

ولقد أصاب مَن قال: إنَّ معناه: قوموا لإعانته في النُّزول عن الحِمار، فقد وقع في مسند عائشة عند أحمد بلفظ: «قوموا إلى سيِّدكم فأنزلوه»[(٤)]. قال الحافظ[(٥)]: سندُه حسنٌ. قال: وهذه الزيادة تَخدِشُ في الاستدلال بقِصَّة سعدٍ على مشروعيَّة القِيام المتنازَع فيه. انتهى كلام الحافظ.

والمراد بالقيام المتنازَع فيه: القيامُ للتعظيم.

قال المنذري[(٦)]: وأخرجه البخاري والنسائي[(٧)].

والأقمَر: هو الشديدُ البَيَاض، والأنثى: قَمْراء. انتهى كلام المنذري.

---

(١) البخاري: ٤١٢١، ومسلم: ٤٥٩٦.
(٢) «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٢٩٧٢).
(٣) الترمذي: ٢٩٥٧. وهو في «مسند أحمد»: ١٣٦٢٣.
(٤) أحمد: ٢٥٠٩٧.
(٥) في «فتح الباري»: (١١/ ٥١).
(٦) لم يذكر المنذري في «مختصره»: (٨/ ٨٣) تخريج هذه الرواية، وإنما ذكر تخريج الرواية التالية: ٥٢١٦، من البخاري ومسلم، ولم يذكر النسائي.
(٧) البخاري: ٣٠٤٣، والنسائي في «الكبرى»: ٨١٦٥. وهو عند أحمد: ١١١٦٨، ومسلم: ٤٥٩٦.

٥٢٤٤ ـ حَدَّثَنَا الحَسَنُ بنُ عَلِيٍّ وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بنُ عُمَرَ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ مَيْسَرَةَ بنِ حَبِيبٍ، عَنِ المِنْهَالِ بنِ عَمْرٍو، عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ طَلْحَةَ، عَنْ أُمِّ المُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ أَحداً كَانَ أَشْبَهَ سَمْتاً وَدَلًّا وَهَدْياً ـ وَقَالَ الحَسَنُ: حَدِيثاً وَكَلَاماً، وَلَمْ يَذْكُرِ الحَسَنُ السَّمْتَ وَالهَدْيَ وَالدَّلَّ ـ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ مِنْ فَاطِمَةَ كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهَا، كَانَتْ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ، قَامَ إِلَيْهَا فَأَخَذَ بِيَدِهَا فَقَبَّلَهَا وَأَجْلَسَهَا فِي مَجْلِسِهِ، وَكَانَ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا قَامَتْ إِلَيْهِ فَأَخَذَتْ بِيَدِهِ فَقَبَّلَتْهُ، وَأَجْلَسَتْهُ فِي مَجْلِسِهَا.

(ما رأيتُ أحداً كان أشبَهَ سَمْتاً) بفتحٍ فسكون (ودَلًّا) بفتح دال وتشديد لامٍ (وهَدْياً) بفتحٍ فسكون. قال في «فتح الودود»: هذه الألفاظ مُتقاربةُ المعاني، فمعناها الهيئة والطريقة وحُسنُ الحال ونحوُ ذلك. انتهى.

وفَسَّر الراغبُ الدَّلَّ بحُسْنِ الشمائل.

(وقال الحسنُ) هو ابن عليٍّ شيخُ أبي داود (ولم يذكُر الحسنُ) هو ابن عليٍّ المذكور (من فاطمة) صِلَة أفعل التفضيل، أعني: أشبَهَ (كانت) أي: فاطمةُ (إذا دَخلت عليه) أي: على رسول الله ﷺ (قام إليها) أي: مُستقبِلاً ومُتَوجِّهاً (فقبَّلها) قال القاري[1]: أي: ما بين عَينَيها أو رأسها.

(وكان إذا دَخَل) أي: رسولُ الله ﷺ (فقبَّلَتْه) أي: عضواً من أعضائه الشريفة، والظاهر أنه اليدُ المُنيفَة.

واحتج النووي[2] بهذا الحديث أيضاً على جواز القيام المتنازَع[3]، وأجاب عنه ابن الحاج[4] باحتمال أن يكون القيام لها لأجل إجلاسها في مكانه إكراماً لها، لا على وجه القيام المُنازَع فيه، ولا سِيَّما ما عُرف من ضِيق بُيوتهم وقِلَّة الفُرُش فيها، فكانت إرادةُ إجلاسِه لها في مَوضعه مُستَلزِمةً لقيامه. وأمعَنَ في بَسْطِ ذلك. كذا في «فتح الباري»[5].

قال المنذري[6]: وأخرجه الترمذي والنسائي[7]، وقال الترمذي: حسن غريب من هذا الوجه.

---

(١) في «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٢٩٦٩).
(٢) في «الترخيص في القيام» ص٩-١٠.
(٣) أي: المتنازَع فيه.
(٤) في «المدخل»: (١/ ١٧٣).
(٥) «فتح الباري»: (١١/ ٥٢).
(٦) في «مختصره»: (٨/ ٨٦).
(٧) الترمذي: ٤٢١٠، والنسائي في «الكبرى»: ٨٣١١ مطولاً.

١٥٦ ـ بَابٌ فِي قُبْلَةِ الرَّجُلِ وَلَدَهُ

٥٢٤٥ ـ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ الأَقْرَعَ بنَ حَابِسٍ أَبْصَرَ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَهُوَ يُقَبِّلُ حُسَيْناً(*)، فَقَالَ: إِنَّ لِي عَشَرَةً مِنَ الوَلَدِ، مَا فَعَلْتُ هَذَا بِوَاحِدٍ مِنْهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ لَا يَرْحَمُ لَا يُرْحَمُ».

٥٢٤٦ ـ حَدَّثَنَا مُوسَى بنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بنُ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: ثُمَّ قَالَ ـ تَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ ـ: «أَبْشِرِي يَا عَائِشَةُ، فَإِنَّ اللهَ قَدْ أَنْزَلَ عُذْرَكِ». وَقَرَأَ عَلَيْهَا القُرْآنَ، فَقَالَ أَبَوَايَ: قُومِي فَقَبِّلِي رَأْسَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقُلْتُ: أَحْمَدُ اللهَ عَزَّ وجَلَّ لَا إِيَّاكُمَا.

(بابٌ في قُبْلة الرجلِ وَلَدَه)

(أبصَرَ) أي: رأى (وهو يُقَبِّلُ) بتشديد الموحَّدة و(الواو) للحال (إنَّ لي عَشَرةً من الوَلَد) بفتحتَين، ويجوز ضمُّ أوَّله وسكون ثانيه، بمعنى الأولاد (ما فعلتُ هذا) أي: التقبيل «مَن لا يَرحَم لا يُرحَم» الفعل الأول على البناء للفاعل، والثاني للمفعول، ورُوي الفعلان مرفوعَين، على أن تكون (مَن) موصولةً، ومجزومَين على أن تكون شرطيةً، ويجوز أن يُراد من الرَّحمة الأولى الشَّفَقة على الأولاد؛ بقرينة ما قبله، وأن يُرَاد أعمُّ.

قال المنذري[١]: وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي[٢].

«أبشِري» بقَطْع الهمزة «قد أنزلَ عُذرَكِ» وفي رواية البخاري[٣]: «فقد أنزلَ الله براءتكِ» (وقرأ) أي: النبيُّ ﷺ (عليها) أي: على عائشةَ (القرآنَ) أي: آياتِ براءتها من قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ﴾ إلخ [النور: ١١] (فقال أَبَوَايَ) أي: أبي أبو بكر وأمي أمُّ رُومانَ (قُومِي فقَبِّلي) بتشديد الموحَّدة (لا إِيَّاكُما) أي: لا أحمَدُ إيَّاكُما.

(*) وقع في بعض نُسخ «سنن أبي داود»: «حَسَناً» وهو الموافق لرواية «الصحيحين» و«المسند» الآتي تخريجها.

(١) في «مختصره»: (٨/ ٨٦).

(٢) البخاري: ٥٩٩٧، ومسلم: ٦٠٢٨، والترمذي: ٢٠٢٣. وهو في «مسند أحمد»: ٧٢٨٩.

(٣) في «صحيحه»: ٤٧٥٧. وهو في «مسند أحمد»: ٢٤٣١٧.

. . . .

قال المنذري[1]: وهو طرف من الحديث، وقد أخرجه البخاري ومسلم من هذه الطريق مختصراً ومطولاً[2].



(١) في «مختصره»: (٨/ ٨٦).
(٢) البخاري: ٢٦٦١ ومعلقاً: ٤٧٥٧، ومسلم: ٧٠٢٠ و٧٠٢٢. وهو في «مسند أحمد»: ٢٥٦٢٣.

١٥٧ - بَابٌ فِي قُبْلَةِ مَا بَيْنَ العَيْنَيْنِ

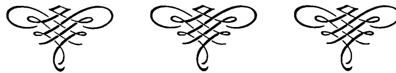
٥٢٤٧ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بنُ مُسْهِرٍ، عَنْ أَجْلَحَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَلَقَّى جَعْفَرَ بنَ أَبِي طَالِبٍ، فَالتَزَمَهُ وَقَبَّلَ مَا بَيْنَ عَيْنَيْهِ.

(بابٌ في قُبْلَة ما بين العَينَين)

(عليُّ بن مُسْهِر) بضمِّ الميم وسكون المهملة وكسر الهاء.

(تَلَقَّى جعفرَ بنَ أبي طالبٍ) أي: استقبَلَه حين قَدِم من السَّفر (فالتَزَمه) أي: عانقه.

قال المنذري[1]: هذا مُرسَل، وأجْلَحُ تقدَّم الكلام عليه.



(١) في «مختصره»: (٨/ ٨٧).

١٥٨ ـ بَابٌ فِي قُبْلَةِ الخَدِّ

٥٢٤٨ ـ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا المُعْتَمِرُ، عَنْ إِيَاسِ بنِ دَغْفَلٍ قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا نَضْرَةَ قَبَّلَ خَدَّ الحَسَنِ رضي الله عنه (*).

٥٢٤٩ ـ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ سَالِمٍ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بنُ يُوسُفَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ البَرَاءِ قَالَ: ....

(بابٌ في قُبْلَة الخَدِّ)

(عن إياسِ بن دَغْفَلٍ) بفتح دالٍ مهملة وسكون غينٍ معجمة وفتحِ فاءٍ.

(رأيتُ أبا نَضْرةَ) بنونٍ ومعجمة ساكنة، اسمه: مُنذِر بن مالك، ثقة من الثالثة (قَبَّلَ خدَّ الحسن رضي الله عنه) هكذا في أكثر النُّسَخ، وكذا في «أطراف» المزي[1]: الحسن، غيرُ منسوبٍ. وفي بعض النُّسَخ: الحسن بنُ عليٍّ عليهما السلام.

قال المنذري[2]: إياس بن دَغْفَلٍ الحَرَّانيُّ، بصريٌّ تابعيٌّ، وأبو نَضْرة: المنذرُ بن مالك بن قُطَعَة العَوَقي البصري، تابعيٌّ، والحسن: هو ابن أبي الحسن البصريُّ، ودَغْفَلٌ: هو بفتح الدال وسكون الغينِ المعجمة وبعدها فاء مفتوحة ولام، ونَضْرةُ: بفتح النون وسكون الضاد المعجمة وبعدها راء مهملة مفتوحة وتاء تأنيث، والعَوَقَة: بفتح العين المهملة وبعدها واو مفتوحة وقاف مفتوحة وتاء تأنيث؛ بطنٌ من عبد القَيْس.

(*) في نسخة على هامش الأصل: (الحسن بن علي عليهما السلام). اهـ.

قال صاحب «بذل المجهود»: (٢٠/ ١٥٩- ١٦٠): في جميع النسخ التي عندي من المكتوبة والمطبوعة: «قَبَّل خَدَّ الحسن رضي الله عنه»، وما رأيتُ في نسخةٍ من أبي داود: «خَدَّ الحسن بن علي رضي الله عنه»، وقد صرَّح المنذري بأنه الحسن بن أبي الحسن، ولفظ «رضي الله عنه» يوهِم أنه الحسن بن علي رضي الله عنه. ثم قال: وأمَّا لفظ «رضي الله عنه» فيُمكِن أن يكون من النُّسَّاخ. والله أعلم. اهـ.

وقد صرَّح البيهقي أيضاً في «الكبرى»: (٧/ ١٠١) بأنَّ الحسن هنا هو البصري.

قال ابن حبان في «الثقات»: (٥/ ٤٢٠) في ترجمة أبي نضرة: مات سنة ثمان أو تسع ومئة، وأوصى أن يُصلِّي عليه الحسن، فصلَّى عليه.

(١) «تحفة الأشراف»: ١٩٤٩٣

(٢) في «مختصره»: (٨/ ٨٧).

دَخَلْتُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ أَوَّلَ مَا قَدِمَ المَدِينَةَ، فَإِذَا عَائِشَةُ ابْنَتُهُ مُضْطَجِعَةٌ قَدْ أَصَابَتْهَا حُمَّى، فَأَتَاهَا أَبُو بَكْرٍ فَقَالَ لَهَا: كَيْفَ أَنْتِ يَا بُنَيَّةُ؟ وَقَبَّلَ خَدَّهَا.

(أولَ ما قَدِمَ المدينةَ) (ما) مصدرية، أي: أولَ قُدُومه المدينةَ **(قد أصابَتْها حُمَّى)** بضم الحاء وتشديد الميم مقصوراً **(يا بُنَيَّةُ)** تصغير بنتٍ للشَّفَقة **(وقَبَّلَ خَدَّها)** أي: للمَرْحَمة والمَوَدَّة، أو مراعاةً للسُّنَّة. قاله القاري[1].

والحديث سكت عنه المنذري[2].



---

(١) في «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٢٩٦٩).

(٢) وأخرجه البخاري: ٣٩١٨.

١٥٩ ـ بَابٌ فِي قُبْلَةِ اليَدِ

٥٢٥٠ ـ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بنُ أَبِي زِيَادٍ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بنَ أَبِي لَيْلَى حَدَّثَهُ أَنَّ عَبْدَ اللهِ بنَ عُمَرَ حَدَّثَهُ، وَذَكَرَ قِصَّةً، قَالَ: فَدَنَوْنَا ـ يَعْنِي مِنَ النَّبِيِّ ﷺ ـ فَقَبَّلْنَا يَدَهُ.

(بابٌ في قُبلَة اليَدِ)

(وذَكَر قِصَّةً) قد تقدَّم ذِكرُ هذه القِصَّة في كتاب الجهاد[١] (فدَنَونا) أي: قربنا.

قال المنذري[٢]: وأخرجه الترمذي وابن ماجه[٣]، وقال الترمذي: حسن لا نعرفه[٤] إلّا من حديث يزيدَ، يعني: ابن أبي زياد. هذا آخر كلامه.

وقد تقدَّم في كتاب الجهاد أتمّ من هذا[٥].

وقد روى عمرو بن مُرَّة الجَمَلي، عن عبد الله بن سَلِمة - وهو أبو العالِية الكوفيُّ، وهو بكسرِ اللّام - عن صفوان بنِ عَسَّالٍ رضي الله عنه أنَّ يهوديًا قال لصاحبه: اذهَب بنا إلى هذا النبيِّ، قال: فقبَّلا يَدَه ورِجْلَه. وأخرجه الترمذيُّ والنسائيُّ وابن ماجه مطولاً ومختصراً[٦]، وأخرجه الترمذي في موضعين[٧] من كتابه، وصحَّحه في الموضعين، قال: وفي الباب عن يزيد بن الأسوَد وابن عمر وكعب بن مالك.

وقال النسائيُّ[٨] في حديث صفوان: وهذا حديث مُنكَر.

---

(١) برقم: ٢٦٦٠.

(٢) في «مختصره»: (٨/ ٨٨-٨٩).

(٣) الترمذي: ١٨١٣، وابن ماجه: ٣٧٠٤. وهو في «مسند أحمد» مطولاً: ٥٣٨٤، وإسناده ضعيف. وليس عند الترمذي قصة التقبيل.

(٤) في الأصل: «نعرف»، والمثبت من «مختصر المنذري»، وهو كذلك في «جامع الترمذي».

(٥) برقم: ٢٦٦٠.

(٦) الترمذي: ٢٩٣١، والنسائي: ٤٠٧٨، وابن ماجه: ٣٧٠٥. وهو في «مسند أحمد»: ١٨٠٩٢، وإسناده ضعيف.

(٧) الترمذي: ٢٩٣١ و ٣٤١١.

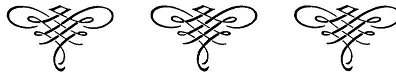
(٨) في «الكبرى» بعد الرواية: ٣٥٢٧.

. . . .

ويُشبِه أن يكون إنكارُ النسائيِّ له من جهة عبد الله بن سَلَمة، فإنَّ فيه مقالاً، وقد صنَّف الحافظ أبو بكرٍ الأصبهانيُّ المقرئ جُزءاً في «الرُّخصة في تقبيل اليَدِ»، ذَكَر فيه حديثَ ابن عمر، وابن عباس، وجابر بن عبد الله، وبُرَيدة بن الحُصَيب، وصفوان بن عَسَّال، وبُرَيدة العَبْدي، والزارِع بن عامر العَبْدي، وذكر فيه آثاراً صحيحةً عن الصحابة والتابعين رضي الله عنهم[(١)].

وذكر بعضُهم أنَّ مالكاً أنكَرَه وأنكَرَ ما رُوِيَ فيه، وأجازَه آخَرون.

وقال الأبهَريُّ: إنما كرِهَها مالكٌ إذا كانت على وجه التكبُّر والتعظيم لمَن فُعِل ذلك به، فأمَّا إذا قَبَّل إنسانٌ يدَ إنسانٍ أو وَجهَه أو شيئاً من بَدَنِه ما لم يكن عَوْرةً على وجه القُرْبة إلى الله؛ لدِينِه أو لعِلمِه أو لشَرَفِه، فإنَّ ذلك جائزٌ، وتقبيلُ يدِ النبيِّ ﷺ يُقَرِّب إلى الله، وما كان من ذلك تعظيماً لدُنيا أو لسلطانٍ أو لشِبهِهِ من وجوه التكبُّر، فلا يجوز. انتهى كلام المنذري.



(١) انظر «الرخصة في تقبيل اليد» لابن المقرئ، الأرقام: ٣ و٤ و٥ و١١ و٢٠ و٢٥، وأسانيد الأخبار المذكورة في الجزء المذكور بين الضعيفة والضعيفة جدًّا، وفيه روايات قليلة عن بعض الصحابة والتابعين صحيحة، والله أعلم.

١٦٠ ـ بَابٌ فِي قُبْلَةِ الجَسَدِ

٥٢٥١ ـ حَدَّثَنَا عَمْرُو بنُ عَوْنٍ: أَخْبَرَنَا خَالِدٌ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ **أُسَيْدِ بنِ حُضَيْرٍ** ـ رَجُلٍ مِنَ الأَنْصَارِ ـ قَالَ: بَيْنَمَا هُوَ يُحَدِّثُ القَوْمَ ـ وَكَانَ فِيهِ مِزَاحٌ ـ بَيْنَا يُضْحِكُهُمْ فَطَعَنَهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي خَاصِرَتِهِ بِعُودٍ، فَقَالَ: أَصْبِرْنِي، قَالَ: «**اصْطَبِرْ**»، قَالَ:

(بابٌ في قُبْلَة الجَسَد)

(**عن أُسَيد بن حُضَير**) بالتصغير فيهما (**رَجُلٍ**) بالجرِّ على أنه بدلٌ من (**أُسَيد**) أو بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: هو رجلٌ من الأنصار.

(**قال: بينما هو**) أي: أُسَيد، والقائل: هو عبد الرحمن بن أبي ليلى (**وكان فيه مِزَاحٌ**) قال الجوهري[(١)]: المُزاح بالضمِّ: الاسمُ، وأمَّا المِزاح بالكسر: فهو مصدر مازحه. والمفهوم من «القاموس» أنهما مصدران، إلَّا أنَّ الضمَّ مصدر المجرَّد، والكسرَ مصدر المَزِيد. كذا في «المرقاة»[(٢)].

(**فطعَنه النبيُّ ﷺ**) أي: ضَربه على سبيل المِزاح (**في خاصِرَته**) معناه بالفارسية: تهى كاه (**فقال**) أي: أُسَيد (**أَصْبِرْني**) بفتح الهمزة وكسر الموحَّدة، أي: أقْدِرْني ومَكِّنِّي من استيفاء القِصاص حتى أطعَنَ في خاصِرَتك كما طَعَنْتَ في خاصِرَتي (**قال**) أي: النبيُّ ﷺ «**اصطَبِرْ**» أي: استَوْفِ القِصاصَ.

قال الخطابي[(٣)]: معنى (أَصْبِرْني): أقِدْني من نفسِك، ومعنى (اصطَبِرْ): استَقِد.

قال في «النهاية»[(٤)]: إنَّ النبيَّ ﷺ طَعَن إنساناً بقَضِيبٍ مُدَاعَبةً، فقال له: أَصْبِرني، قال: «**اصْطَبِر**» أي: أَقِدْني من نفسِك، قال: استَقِد، يقال: صَبَرَ فلانٌ من خَصْمِه، واصْطَبَر، أي: اقتَصَّ منه، وأصبَرَه الحاكمُ، أي: أَقَصَّه من خَصْمِه. انتهى.

---

(١) في «الصحاح»: (مزح).
(٢) «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٢٩٦٧).
(٣) في «معالم السنن»: (٣/ ٣٤٣).
(٤) «النهاية»: (صبر).

إِنَّ عَلَيْكَ قَمِيصاً وَلَيْسَ عَلَيَّ قَمِيصٌ، فَرَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ(*) قَمِيصِهِ، فَاحْتَضَنَهُ وَجَعَلَ يُقَبِّلُ كَشْحَهُ، قَالَ: إِنَّمَا أَرَدْتُ هَذَا يَا رَسُولَ اللهِ.

(فاحتَضَنه) أي: اعتنقه وأخذَه في حِضْنِه، وهو ما دون الإبْطِ إلى الكَشْح (وجَعَل يُقَبِّل كَشْحَه) هو ما بين الخاصرة إلى الضِّلْع الأقْصَر من أضلاع الجَنْب. كذا في «المرقاة»(١).

وقال في «الصراح»: كشح تهيكاه.

(قال: إنما أردتُ هذا) أي: ما أردتُ بقَولي: أصْبِرْني، إلَّا هذا التقبيل، وما أردتُ حقيقةَ القِصاص.

والحديث سكت عنه المنذري(٢).



(*) في هامش الأصل: (عَدَّاه بـ«عَن» لتضمينه معنى: كشف، أي: كشف عمَّا ستَرَه قميصُهُ فرفَعَه عنه. ذكره الطيبي [في «شرح المشكاة»: (١٠/ ٣٠٦٢)]، ونحوه قوله تعالى: ﴿وَكَشَفَتْ عَن سَاقَيْهَا﴾ [النمل: ٤٤] كذا في «المرقاة» [(٧/ ٢٩٦٨)]).

(١) «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٢٩٦٨).

(٢) ورجاله ثقات، لكن عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يُدرك أُسَيد بن حُضَير، وأخرجه الحاكم: (٣/ ٣٢٧) فذكر الواسطة بينهما، فأخرجه من طريق جرير، عن حصين، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبيه، قال: كان أُسَيد . . . الحديث. قال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

١٦١ ـ بَابُ قُبْلَةِ الرِّجْلِ

٥٢٥٢ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عِيسَى بنِ الطَّبَّاعِ: حَدَّثَنَا مَطَرُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَعْنَقُ: حَدَّثَتْنِي(*) أُمُّ أَبَانَ بِنْتُ الوَازِعِ بنِ زَارِعٍ، عَنْ جَدِّهَا زَارِعٍ ـ وَكَانَ فِي وَفْدِ عَبْدِ القَيْسِ ـ قَالَ: لَمَّا قَدِمْنَا المَدِينَةَ، فَجَعَلْنَا نَتَبَادَرُ مِنْ رَوَاحِلِنَا، فَنُقَبِّلُ يَدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَرِجْلَهُ(**)، وَانْتَظَرَ المُنْذِرُ الأَشَجُّ حَتَّى أَتَى عَيْبَتَهُ، فَلَبِسَ ثَوْبَيْهِ، ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ لَهُ: «**إِنَّ فِيكَ خَلَّتَيْنِ يُحِبُّهُمَا اللهُ: الحِلْمُ وَالأَنَاةُ**». قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَنَا أَتَخَلَّقُ بِهِمَا، أَمِ اللهُ جَبَلَنِي

(بابُ قُبْلَة الرِّجْلِ)

بكسر الراء وسكون الجيم.

(حدثنا مَطَر) بفتحتَين (بن عبد الرحمن الأعنَقُ) بفتح الهمزة وسكون المهملة وفتح النُّون (وكان) أي: زَارِع (في وَفْد عبد القَيْس) أي: فيما بينهم ومن جُملَتهم (فجَعَلْنا نتبادَر) أي: في النزول من رواحلنا (وانتظَرَ المُنذِرُ الأشَجُّ) قال الذهبي في «التجريد»(١): أشَجُّ عبد القَيْس، اسمه المُنذِر بن الحارث العَبْدي. انتهى.

قال الشيخُ عبد الحقِّ الدِّهْلويُّ في «اللمعات شرح المشكاة»: رُويَ أنه لمَّا وفدُ عبد القَيْس تبادَروا من رواحلهم وسَقَطوا عنها على الأرض وفعلوا ما فعلوا وقرَّرهم النبيُّ ﷺ على ذلك، والذي كان رأسَهُم ومُقَدَّمَهم اسمه: الأشَجُّ، نزل أولاً في منزلٍ له واغتسل ولَبِسَ الثيابَ البِيضَ، ثم دخل المسجدَ فصلى فيه ركعتَين ودَعَا، فقَصَد إلى النبيِّ ﷺ خاضعاً خاشعاً بتأنٍّ ووَقارٍ، فلمَّا رأى النبيُّ ﷺ هذا الأدبَ، أثنَى عليه وقال: «**إنَّ فيك خَلَّتَين**» إلى آخره. انتهى.

(عَيبَتَه) بفتح عَين مُهمَلة ثم مُثنَّاة تحتيَّة ساكنة ثم موحَّدة مفتوحة: مُستَودَع الثِّياب (فقال) أي: النبيُّ ﷺ (له) أي: للمُنذِر الأشَجِّ «خَلَّتَين» أي: خَصلَتَين «الحِلْمُ والأناةُ» رُويا مرفوعَين ومنصوبَين، الحِلم بكسر الحاء: تأخيرُ مُكافأة الظالم، والمراد به هنا: عدم استعجاله وتراخيه حتى

(*) في الأصل: (حدثني).

(**) في نسخة على هامش الأصل: (ورجلَيه).

(١) «تجريد أسماء الصحابة»: (١/ ٢٣).

عَلَيْهِمَا؟ قَالَ: «بَلِ اللهُ جَبَلَكَ عَلَيْهِمَا». قَالَ: الحَمْدُ للهِ الَّذِي جَبَلَنِي عَلَى خَلَّتَيْنِ[*] يُحِبُّهُمَا اللهُ وَرَسُولُهُ.

يَنظُرَ في مصالحه. والأناة: على وزن القَناة؛ هو التثبُّت والوَقار. كذا في «شرح المشارق» لابن الملك[1].

(جَبَلني) أي: خلقني.

وفي الحديث دليلٌ على جَواز تقبيل الأرجُل.

قال المنذري[2]: وأخرج هذا الحديث أبو القاسم البغويُّ في «معجم الصحابة»[3] وقال: ولا أعلم لزارعٍ غيرَه، وذكر أبو عمر[4] النَّمَري[5] أنَّ كُنيَته: أبو الزَّارِع[6]، وأنَّ له ابناً يُسمَّى الزَّارِع[7]، وبه كان يُكْنَى، وأنَّ حديثَه عند البصريِّين، وأنَّ حديثَه هذا حسنٌ.



(*) في نسخة على هامش الأصل: (خصلتين)، وفي أخرى: (خُلُقين).

(١) لم نجد كلامه هذا في «مبارق الأزهار»، وهو بتمامه في «شرح المصابيح» له: (٥/ ٣٣٤-٣٣٥).

(٢) في «مختصره»: (٨/ ٩٠-٩١).

(٣) «معجم الصحابة»: (٢/ ٥٢٠-٥٢١).

(٤) تحرف في الأصل إلى: «عمرو».

(٥) في «الاستيعاب»: (٢/ ٥٦٣).

(٦) في مطبوع «الاستيعاب»: «الوازع».

(٧) في مطبوع «الاستيعاب»: «الوازع» أيضاً.

١٦٢ - بَابٌ فِي الرَّجُلِ يَقُولُ: جَعَلَنِي اللهُ فِدَاكَ

٥٢٥٣ - حَدَّثَنَا مُوسَى بنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ (ح). وَحَدَّثَنَا مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ

(بابٌ في الرجلِ يقول: جعَلني الله فِدَاك)

فِدًى بالكسر مقصورٌ ويُفتَح أيضاً، لكنه مرجوحٌ على ما نقله الأزهريُّ[١] عن الفَرَّاء بأنَّ الكسر مع القَصْر هو الراجح، والفتحَ مرجوحٌ.

وقال أبو علي القالي[٢]: قال الفرَّاء: إذا فتحوا الفاء قَصَرُوا فقالوا: فَدًى لك، وإذا كسروا الفاء مَدُّوا، وربما كسروا الفاء وقصروا فقالوا: هم فِدًى لك.

وأيضاً قال أبو عليٍّ[٣]: سمعتُ الأخفشَ يقول: لا يُقصَر (الفِداء) بكسر الفاء إلَّا للضرورة، وإنما المقصُور هو المفتُوح.

وقال الجوهريُّ[٤]: (الفِداء) إذا كُسر أولُه يُمَدُّ ويُقصَر، وإذا فُتِح فهو مقصُورٌ. انتهى.

ويراد من هذه الجملة الدُّعاءُ على النَّوعَين:

أحدهما: حفظُ الإنسان وإخلاصُه عن النائبة ببَذْلِ المال عنه. قاله الراغب[٥]. كما في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤] أي: على الذين يُطِيقُونه أن يَحفَظُوا ويُخَلِّصوا أنفسَهم عن النائبة، أي: تكليفِ الصَّوم أو عذابِ عَدَم الصَّوم، ببَذْلِ المال عنهم، وهو إطعام المسكين، فكان معنى الجُملة أنَّ الله جعلني أن أحفَظك عن النوائب ببَذْلِ المال عنك.

والثاني: إقامة الشيء مقامَ الشيء في دَفْعِ المكاره. قاله أبو البَقَاء. كما في قوله تعالى: ﴿وَفَدَيْنَٰهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ ۝١٠٧﴾ [الصافات: ١٠٧] أي: أقَمْنا ذِبْحاً عظيماً مَقامَ إسماعيلَ في دَفْعِ المكروه، يعني: الذَّبحَ عنه، فكان معنى الجُملة أنَّ الله يَحفظُك عن المكارِه، وجعلني قائماً مَقامَك في دَفْعِها

---

(١) في «تهذيب اللغة»: (١٤/ ١٤١).

(٢) في «المقصور والممدود» ص١١٢.

(٣) في «المقصور والممدود» ص١١٢.

(٤) في «الصحاح»: (فدى).

(٥) في «المفردات»: (فدى).

حَمَّادٍ ـ يَعْنِيَانِ ابْنَ أَبِي سُلَيْمَانَ ـ عَنْ زَيْدِ بنِ وَهْبٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَبَا ذَرٍّ»، فَقُلْتُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ يَا رَسُولَ اللهِ، . . . .

عنك، ويَعْرِضُ لي ما يَعْرِضُ لك من النوائب والمكارِه في عِوَضِك، وهذا المعنى هو الصريح في المقصود، تقول العربُ: فِدَاك أبي وأُمِّي، أي: أبي وأُمِّي يَنُوبان مَنابَك في دَفْعِ المكروه عنك.

وأنشَدَ الأصمَعيُّ للنابغة[١]:

مَـــهْــلاً فِــداءٌ لــك الأقــوامُ كُـلُّـهــمُ   ومـــا أُثَـــمِّـــرُ مـــن مـــالٍ ومـــن وَلَـــدِ

أي: الأقوامُ كلُّهم وجميعُ الأموال والأولاد يَنُوبُون مَنابَك في دَفْعِ المكارِه عنك، ويَعرِضُ لهم في عِوَضِك ما يَعرِضُ لك من النَّوَائب والمكارِه وأنت تَسلَمُ وتُحفَظ منها.

وقد ترجم البخاري: «باب قولِ الرجل: فِداك أبي وأُمِّي»[٢] و: «باب قول الرجلِ: جعلني الله فِداءَك»[٣]. انتهى.

قال الحافظ[٤]: أي: هل يُباح أو يُكرَه، وقد استوعَب الأخبارَ الدَّالَّة على الجَواز أبو بكر بن أبي عاصم[٥]، وجَزَم بجواز ذلك فقال: للمرء أن يقول ذلك لسلطانه ولكبيره ولذوي العِلم ولمن أحبَّ من إخوانه، غيرَ محظورٍ عليه ذلك، بل يُثَاب عليه إذا قَصَد تَوقيرَه واستِعطافَه، ولو كان ذلك محظوراً لنهى النبيُّ ﷺ قائلَ ذلك، ولأَعْلَمه أنَّ ذلك غيرُ جائزٍ أن يُقالَ لأحدٍ غيرِه. وكذا أخرجه البخاري في «الأدب المفرد»[٦] في التَّرجمة.

قال الطبرانيُّ[٧]: في هذه الأحاديث دليلٌ على جَواز قَولِ ذلك. انتهى.

(**فقلتُ: لبَّيك وسَعْدَيك**) يجيء معناه في «باب الرجل ينادي الرجلَ فيقول: لبَّيك»[٨]

---

(١) «ديوانه» ص٣٦.

(٢) بين يدي الحديث: ٦١٨٤.

(٣) بين يدي الحديث: ٦١٨٥.

(٤) في «فتح الباري»: (١٠/ ٥٦٩).

(٥) في كتابه: «آداب الحُكماء» كما في «فتح الباري». ولم نظفر به مطبوعاً.

(٦) برقم: ٨٠٣.

(٧) كذا في «الأصل»: «الطبراني»، وهو كذلك في «فتح الباري» طبعة بولاق وما تبعها، والصواب: «الطبري» كما في طبعة مؤسسة الرسالة المحققة: (١٨/ ٦٠٣). انظر «تهذيب الآثار - مسند عليٍّ» للطبري: (٣/ ١٠٩).

(٨) بين يدي الحديث: ٥٢٣٣.

وَأَنَا فِدَاكَ.

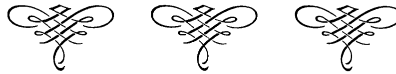
(وأنا فِداك) وفي بعض النُّسَخ: (فداؤك) وفي نسخة المنذري: (جعلني الله فِداك)[١] مكان: (وأنا فداك).

قال في «مجمع البحار»[٢]: بكسرِ فاءٍ وفتحِها مَدًّا وقَصْراً.

وقال الحافظ في «فتح الباري»[٣] تحت قوله: «فاغفِر فِدًى لك ما اقتَفَينا»: قال المازَري: لا يُقال: الله فِداء لك؛ لأنها كلمة تُستعمَل عند تَوَقُّع مكروهٍ لشخصٍ، فيختارُ شخصٌ آخَرُ أن يَحِلَّ به دون ذلك الآخَرِ ويَفْدِيه، فهو إمَّا مَجازٌ عن الرِّضَا، كأنه قال: نفسي مَبذُولةٌ لرِضاك، أو هذه الكلمة وقعت خِطاباً لسامع الكلام. انتهى.

وفي الحديث دليلُ جوازِ قَولِ: جعلني الله فِداك، أو أنا فداؤك.

والحديث سكت عنه المنذري[٤].



---

(١) في المطبوع من «مختصره»: «وأنا فداؤك».

(٢) «مجمع بحار الأنوار»: (٤/ ١١٠).

(٣) «فتح الباري»: (١٠/ ٥٤٣).

(٤) وأخرجه أحمد: ٢١٣٤٧، والبخاري: ٦٤٤٣، ومسلم: ٢٣٠٥ بنحوه مطولاً، وليس عند أحمد قوله: «وأنا فداك».

١٦٣ ـ بَابٌ فِي الرَّجُلِ يَقُولُ: أَنْعَمَ اللهُ بِكَ عَيْناً

٥٢٥٤ ـ حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بنُ شَبِيبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ قَتَادَةَ أَوْ غَيْرِهِ أَنَّ عِمْرَانَ بنَ حُصَيْنٍ قَالَ: كُنَّا نَقُولُ فِي الجَاهِلِيَّةِ: أَنْعَمَ اللهُ بِكَ عَيْناً، وَأَنْعِمْ صَبَاحاً، فَلَمَّا كَانَ الإِسْلَامُ نُهِينَا عَنْ ذَلِكَ.

قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: قَالَ مَعْمَرٌ: يُكْرَهُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ: أَنْعَمَ اللهُ بِكَ عَيْناً، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَقُولَ: أَنْعَمَ اللهُ عَيْنَكَ.

(بابٌ في الرجلِ يقول: أنعَمَ الله بك عَيْناً)

(عن قتادة أو غيرِه) شكٌّ من الراوي.

(أنعَمَ الله بك عَيْناً) أي: أقرَّ بك عينَ مَن تُحِبُّه، أو: أقرَّ عينَك بمَن تُحِبُّه. كذا في «القاموس»[(١)].

قال في «المرقاة»[(٢)]: (أنعَمَ الله بك عَيناً) الباء زائدةٌ لتأكيد التَّعْدية، والمعنى: أقرَّ الله عَينك بمَن تُحِبُّه، و(عَيناً) تمييزٌ من المفعول، أو: بما تُحِبُّه من النِّعمة، ويجوز كونُه من: أنعَمَ الرجلُ: إذا دخل في النعيم، فالباء للتعدية، وقيل: الباء للسببية، أي: أنعَمَ الله بسَبَبِك عَيناً، أي: عَينَ مَن يُحِبُّك. انتهى.

(وأنْعِمْ) قال القاري في «المرقاة»[(٣)]: بقَطعِ همزٍ وكسرِ عينٍ، وفي نُسخة: بهمز وَصْلٍ وفتحِ عَينٍ؛ من النُّعومة.

(صباحاً) تمييز أو ظرف، أي: طاب عَيشُك في الصباح (فلمَّا كان الإسلام) أي: وُجِدَ (نُهِينَا) بصيغة المجهول.

(قال مَعمَرٌ: يُكرَه أن يقول الرجلُ: ... إلخ) قال في «فتح الودود» ما حاصله: إنَّ الظاهر أنَّ مَبنى النهيِ على أنه من تَحِيَّة الجاهليَّة، ولكن كان المشهور عند أهل الجاهلية: أنعَمَ الله بك عَيناً، فإذا تغيَّر ذلك ما بقي له حُكمُ تحية الجاهلية. انتهى.

---

(١) «القاموس المحيط»: (نعم).
(٢) «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٢٩٤٨).
(٣) «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٢٩٤٨).

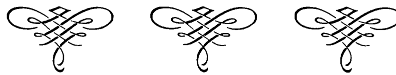
. . . .

قال المنذري[١]: هذا منقطع، قتادة لم يسمع من عمران بن حُصين. انتهى.

وقال الإمام ابن الأثير في «النهاية»[٢]: وفي حديث مُطرِّف: لا تَقُلْ: نَعِمَ اللهُ بك عَيناً، فإنَّ الله لا يَنعَمُ بأحدٍ عَيناً، ولكن قُلْ: أنعَمَ اللهُ بك عَيناً.

قال الزمخشري[٣]: الذي مَنَعَ منه مُطَرِّف صحيحٌ فصيحٌ في كلامهم، و(عَيناً) نُصب على التمييز من الكاف، والباء للتعدية، والمعنى: نَعَّمَك الله عَيناً، أي: نَعَّمَ عَينَك وأقرَّها، وقد يحذِفُون الجارَّ ويُوصِلُون الفِعلَ فيقولون: نَعِمَك اللهُ عَيناً، وأمَّا أنعَمَ الله بك عَيناً، فالباء فيه زائدة؛ لأنَّ الهمزة كافية في التعدية، تقول: نَعِمَ زيدٌ عَيناً، وأنعَمَهُ الله عَيناً، ويجوز أن يكون من أنعَمَ: إذا دَخَل في النعيم، فيَتعَدَّى بالباء.

قال: ولعل مُطرِّفا خُيِّل إليه أنَّ انتصابَ المُمَيَّز في هذا الكلام عن الفاعل، فاستعظمه، تعالى الله أن يُوصَف بالحواسِّ عُلوًّا كبيراً، كما يقولون: نَعِمْتَ بهذا الأمرِ عَيناً، والباء للتعدية، فحَسِبَ أنَّ الأمرَ في: نَعِمَ اللهُ بك عَيناً، كذلك. انتهى كلامه.



(١) في «مختصره»: (٨/ ٩٢).

(٢) «النهاية»: (نعم).

(٣) في «الفائق في غريب الحديث»: (٤/ ٦-٧).

١٦٤ ـ بَابُ الرَّجُلِ يَقُولُ لِلرَّجُلِ: حَفِظَكَ اللهُ

٥٢٥٥ ـ حَدَّثَنَا مُوسَى بنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ ثَابِتٍ البُنَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ رَبَاحٍ الأَنْصَارِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا **أَبُو قَتَادَةَ** أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي سَفَرٍ لَهُ، فَعَطِشُوا، فَانْطَلَقَ سَرْعَانُ النَّاسِ، فَلَزِمْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ تِلْكَ اللَّيْلَةَ، فَقَالَ: «**حَفِظَكَ اللهُ بِمَا حَفِظْتَ بِهِ نَبِيَّهُ**».

(باب الرجل يقول للرجل: حَفِظَك الله)

(**فانطَلَق سَرَعانُ الناسِ**) بفتحِ السين المهملة وفتحِ الراء، هو المشهور، ويُروَى بإسكان الراء: هم المُسرِعُون إلى الخروج. كذا في «السبل»[(١)].

قال المنذري[(٢)]: وأخرجه مسلم بطوله[(٣)]، وقد تقدَّم في كتاب الصلاة مختصراً أيضاً[(٤)]، وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه مختصراً[(٥)]، وقد تقدَّم الكلام على: سَرَعان.



---

(١) «سبل السلام»: (١/ ٥٣٥).

(٢) في «مختصره»: (٨/ ٩٤).

(٣) مسلم: ١٥٦٢. وهو في «مسند أحمد»: ٢٢٥٤٦.

(٤) برقم: ٤٣٧ مطولاً، و: ٤٣٩ مختصراً.

(٥) الترمذي: ١٧٥، والنسائي: ٦١٥، وابن ماجه: ٦٩٨.

١٦٥ ـ بَابُ الرَّجُلِ يَقُومُ لِلرَّجُلِ يُعَظِّمُهُ بِذَلِكَ(*)

٥٢٥٦ ـ حَدَّثَنَا مُوسَى بنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ حَبِيبِ بنِ الشَّهِيدِ، عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ قَالَ: خَرَجَ مُعَاوِيَةُ عَلَى ابْنِ الزُّبَيْرِ وَابْنِ عَامِرٍ، فَقَامَ ابْنُ عَامِرٍ، وَجَلَسَ ابْنُ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ لابْنِ عَامِرٍ: اجْلِسْ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَمْثُلَ لَهُ الرِّجَالُ قِيَاماً، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**».

(باب الرجل يقوم للرجل يُعَظِّمه بذلك)

«مَن أحبَّ أن يَمثُل له» كيَنصُر، أي: يقوم ويَنتَصِب له «فليَتَبَوَّأ» أي: فليُهيِّئ، أمرٌ بمعنى الخبر، كأنه قال: مَن أحبَّ ذلك وجبَ له أن يَنزِلَ مَنزِلةً من النار وحُقَّ له ذلك.

واستدلَّ المؤلف رحمه الله بهذا الحديث على مَنعِ قِيام الرجل للرجل تعظيماً له.

وفي «فتح الباري»(١): قال النووي(٢) في الجواب عن هذا الحديث: إنَّ الأصحَّ والأَولى، بل الذي لا حاجة إلى ما سواه، أنَّ معناه زَجْرُ المُكلَّف أن يُحِبَّ قيامَ الناس له، قال: وليس فيه تَعرُّض للقيام بنهيٍ ولا غيرِه، وهذا مُتفَق عليه.

قال: والمنهيُّ عنه مَحَبَّة القِيام، فلو لم يَخطُر بباله فقاموا له أو لم يقوموا، فلا لَومَ عليه، فإن أحبَّ ارتكب التحريم سواءٌ قاموا أو لم يقوموا، قال: فلا يصحُّ الاحتجاج به لتَرْكِ القِيام، فإن قيل: فالقيام سببٌ للوقوع في المنهيِّ عنه، قلنا: هذا فاسدٌ؛ لأنَّا قدَّمنا أنَّ الوقوع في المنهيِّ عنه يتعلَّق بالمحبَّة خاصَّةً. انتهى ملخصاً.

ولا يخفى ما فيه، واعترَضه ابنُ الحاجِّ(٣) بأنَّ الصحابيَّ الذي تلقَّى ذلك من صاحب الشَّرْع، قد فَهِمَ منه النَّهي عن القِيام المُوقِعِ للذي يُقام له في المحذُور، فصوَّبَ فِعلَ مَن امتَنَع من القِيام دُون مَن قام، وأقرُّوه على ذلك.

(*) في نسخة على هامش الأصل: (بابٌ في قيام الرجل للرجل).

(١) «فتح الباري»: (١١/ ٥٣-٥٤).

(٢) في «الترخيص بالقيام» ص٢٤-٢٧.

(٣) في «المدخل»: (١/ ١٨٥).

٥٢٥٧ ـ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ نُمَيْرٍ، عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ أَبِي العَنْبَسِ، عَنْ أَبِي العَدَبَّسِ، عَنْ أَبِي مَرْزُوقٍ، عَنْ أَبِي غَالِبٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ مُتَوَكِّئاً عَلَى عَصاً، فَقُمْنَا إِلَيْهِ، فَقَالَ: «**لَا تَقُومُوا كَمَا تَقُومُ الأَعَاجِمُ، يُعَظِّمُ بَعْضُهَا بَعْضاً**».

وكذا قال ابن القيم في حواشي «السنن»[١] في سياق حديث معاوية، رَدَّ على مَن زَعَمَ أنَّ النهيَ إنما هو في حَقِّ مَن يقوم الرِّجال بحَضْرَته؛ لأنَّ معاوية إنما روى الحديثَ حين خرج، فقاموا له. انتهى ما في «الفتح».

قال المنذري[٢]: وأخرجه الترمذي وقال: حسن[٣]. هذا آخر كلامه.

وقد تقدَّم الكلام على هذا الحديث وما بعده في الوَرَق التي قبلَ هذا، في «باب ما جاء في القيام»[٤]. انتهى كلام المنذري.

(عن أبي العَدَبَّسِ) بفتح المهمَلتَين والموحَّدة المشدَّدة بعدها مُهمَلة، كوفيٌّ مجهولٌ، من السادسة. كذا في «التقريب»[٥].

(مُتوَكِّئاً) أي: مُعتَمداً (على عَصاً) أي: لمرضٍ كان به. قاله القاري[٦].

(فقُمنا إليه) وفي «المشكاة»[٧]: «فقمنا له» قال القاري[٨]: أي: لتعظيمه.

واحتُجَّ بهذا الحديث على مَنْعِ القِيام، وأجاب عنه الطبريُّ[٩] بأنه حديثٌ ضعيفٌ مُضطَربُ السَّنَد، فيه مَن لا يُعرَف. كذا في «فتح الباري»[١٠].

---

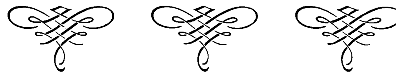
(١) «حاشية سنن أبي داود» المطبوع مع «مختصر المنذري»: (٨/ ٨٢-٨٦).
(٢) في «مختصره»: (٨/ ٩٣).
(٣) الترمذي: ٢٩٥٨ و٢٩٥٩. وهو في «مسند أحمد»: ١٦٨٣٠، وإسناده صحيح.
(٤) بين يدي الحديث: ٥٢٤٢.
(٥) «تقريب التهذيب»: ٨٢٤٨.
(٦) في «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٢٩٧٤).
(٧) «مشكاة المصابيح»: (٣/ ١٣٣٢).
(٨) في «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٢٩٧٤).
(٩) في «تهذيب الآثار - مسند عمر بن الخطاب»: (٢/ ٥٦٤)، وقد أخرجه الطبري من طُرق: (٢/ ٥٦٣ و٥٦٥ و٥٦٧ و٥٦٨).
(١٠) «فتح الباري»: (١١/ ٤٩-٥٠).

. . . .

قال المنذري(١): وأخرجه ابن ماجه(٢)، وفي إسناده أبو غالب، واسمه حَزَوَّر، ويقال: نافع، ويقال: سعيد بن الحَزَوَّر، قال يحيى بن معين: صالح الحديث، وقال مَرَّة: ليس به بأسٌ، وقال مرَّة: تَرك شُعبة أبا غالبٍ أنه رآه يُحدِّث في الشمس، وضَعَّفه شُعبة على أنه تغيَّر عقلُه، وقال موسى بن هارون: ثقة، وقال أبو حاتم الرازي(٣): ليس بالقويِّ، وقال ابن حبان(٤): لا يجوز الاحتجاج به، إلَّا فيما يُوَافِق الثقاتِ، وقال ابن سعد في «الطبقات»(٥): اسمه نافع، وكان ضعيفاً مُنكَر الحديثِ، وقال النسائي: ضعيفٌ، وقال الدارقطني(٦): لا يُعتَبر به، وقال مَرَّة: ثقة. هذا آخر كلامه.

و(حَزَوَّر) بفتح الحاء المهملة وبعدها زايٌ مفتوحةٌ وواوٌ مُشدَّدة مفتوحةٌ وبعدها راء مهملة، وهو مذكورٌ في الأسماء المُفرَدة.

وقد أخرج مسلم في «صحيحه»(٧) من حديث أبي الزبير، عن جابر أنَّهم لمَّا صَلَّوا خَلْفَه قُعُوداً، قال: فلمَّا سَلَّم قال: «**إن كِدْتُم آنفاً تفعلون فِعْلَ فارسَ والرُّومِ، يقومون على مُلوكهم وهم قُعُود، فلا تفعلوا**». انتهى كلام المنذري.



(١) في «مختصره»: (٨/ ٩٣-٩٤).
(٢) ابن ماجه: ٣٨٣٦ مطولاً. وهو في «مسند أحمد»: ٢٢١٨١.
(٣) انظر «الجرح والتعديل»: (٣/ ٣١٦).
(٤) في «المجروحين»: (١/ ٢٦٧).
(٥) «الطبقات الكبرى»: (٧/ ٢٣٨).
(٦) في «سؤالات البرقاني للدارقطني» مسألة رقم: ١١٥.
(٧) برقم: ٩٢٨. وهو في «مسند أحمد»: ١٤٥٩٠.

١٦٦ ـ بَابٌ فِي الرَّجُلِ يَقُولُ: فُلَانٌ يُقْرِئُكَ السَّلَامَ

٥٢٥٨ ـ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ غَالِبٍ قَالَ: إِنَّا لَجُلُوسٌ بِبَابِ الحَسَنِ إِذْ جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ **جَدِّي** قَالَ: بَعَثَنِي أَبِي إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: ائْتِهِ فَأَقْرِئْهُ السَّلَامَ، قَالَ: فَأَتَيْتُهُ فَقُلْتُ: إِنَّ أَبِي يُقْرِئُكَ السَّلَامَ، فَقَالَ: «**عَلَيْكَ وَعَلَى أَبِيكَ السَّلَامُ**».

٥٢٥٩ ـ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ زَكَرِيَّا، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّ **عَائِشَةَ** حَدَّثَتْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: «**إِنَّ جِبْرِيلَ يَقْرَأُ عَلَيْكِ السَّلَامَ**»، فَقَالَتْ: وَعَلَيْهِ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللهِ.

(بابٌ في الرجل يقول: فلانٌ يُقرِئُك السلامَ)

(**عن غالبٍ**) هو ابنُ خُطَّاف البصريُّ القَطَّان. قاله المنذري[1].

(**إنَّا لجُلوسٌ**) أي: جالسون (**ببابِ الحَسَن**) أي: البصريِّ (**عن جَدِّي قال**) أي: الجَدُّ.

(**فقال: ائْتِهِ**) أمرٌ من أَتَى يأتي (**فقال: «عليك وعلى أبيك السلامُ»**) قال في «فتح الودود»: هذا يدلُّ على أنه يَرُدُّه على الحامِل أيضاً.

وحديث عائشة الآتي يدلُّ على جَواز الاقتصار على الأصل، فيُؤخَذ من الحديثَين أنَّ الأول مندوبٌ، والثاني جائزٌ. انتهى.

قال المنذري[2]: وأخرجه النسائي[3] وقال فيه: عن رجل من بني نُمير، عن أبيه، عن جَدِّه، هذا الإسناد فيه مجاهيل.

و(**خُطَّافٌ**) بضمِّ الخاء المعجمة، ويقال بفتح الخاء، وبعدها طاء مهملة مشدَّدة مفتوحة، وبعد الألف فاء أخت القاف.

(**فقالت: وعليه السلامُ**) قال الحافظ في «فتح الباري»[4]: ولم أرَ في شيءٍ من طُرُق حديث

---

(١) في «مختصره»: (٨/ ٩٤). (٢) في «مختصره»: (٨/ ٩٥).
(٣) النسائي في «الكبرى»: ١٠١٣٣. وهو في «مسند أحمد»: ٢٣١٠٤.
(٤) «فتح الباري»: (١١/ ٣٨).

. . . .

عائشة أنها ردَّت على النبيِّ ﷺ، فدل على أنه - أي: الرَّدَّ على المُبَلِّغ - غيرُ واجبٍ. انتهى.

قال المنذري[١]: وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه بنحوه[٢].



(١) في «مختصره»: (٨/ ٩٥).

(٢) البخاري: ٦٢٥٣، ومسلم: ٦٣٠١، والترمذي: ٢٨٨٨، وابن ماجه: ٣٦٩٦. وهو في «مسند أحمد»: ٢٤٢٨١.

١٦٧ ـ بَابُ الرَّجُلِ يُنَادِي الرَّجُلَ فَيَقُولُ: لَبَّيْكَ

٥٢٦٠ ـ حَدَّثَنَا مُوسَى بنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: أَخْبَرَنَا يَعْلَى بنُ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هَمَّامٍ عَبْدِ اللهِ بنِ يَسَارٍ أَنَّ **أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ الفِهْرِيَّ** قَالَ: شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ حُنَيْناً، فَسِرْنَا فِي يَوْمٍ قَائِظٍ شَدِيدِ الحَرِّ، فَنَزَلْنَا تَحْتَ ظِلِّ الشَّجَرِ، فَلَمَّا زَالَتِ الشَّمْسُ لَبِسْتُ لأْمَتِي وَرَكِبْتُ فَرَسِي، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَهُوَ فِي فُسْطَاطِهِ، فَقُلْتُ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللهِ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ، قَدْ حَانَ الرَّوَاحُ، فَقَالَ: «**أَجَلْ**»، ثُمَّ قَالَ: «**يَا بِلَالُ**»(*)، فَثَارَ مِنْ تَحْتِ سَمُرَةٍ كَأَنَّ ظِلَّهُ ظِلُّ طَائِرٍ، فَقَالَ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، وَأَنَا فِدَاؤُكَ، فَقَالَ: . . . .

(باب الرجلِ ينادي الرجلَ فيقول: لَبَّيك)

(شديدِ الحَرِّ) تفسير لقائظ، قال في «القاموس»(١): قاظَ يومُنا: اشتَدَّ حَرُّه (لَبِستُ لَأْمَتِي) اللَّأْمَة بفتح اللَّام وسكون الهمزة: الدِّرْع، ويقال له بالفارسية: زره (وهو في فُسْطَاطِه) بالضمِّ: هو ضَرْبٌ من الأبنِيَة في السَّفَر دُون السُّرَادِق. كذا في «المجمع»(٢).

(قد حان الرَّوَاحُ) أي: جاء وقتُ الرَّوَاح، وهو السَّير في آخِرِ النهار (ثم قال: «يا بلالُ») وفي بعض النُّسَخ: (يا بلالُ، قُمْ) وفي بعضها: (قُمْ يا بلالُ، قُمْ) (فثارَ) أي: وَثَب (من تحتِ سَمُرة) قال في «الصراح»: سمرة بالفتح وضم الميم: درخت طلح (كأنَّ ظِلَّه) أي: ظلَّ شجرة السَّمُرة في القِلَّة (ظِلُّ طائرٍ) المقصود أنَّ ظلَّ السَّمُرة كان قليلاً غايةَ القِلَّة، فكأنه بسبب القِلَّة ظِلُّ طائرٍ (فقال: لَبَّيك وسعَديك) قال في «القاموس»(٣): أَلَبَّ: أقام، كلَبَّ، ومنه: لَبَّيك، أي: أنا مقيمٌ على طاعتك، إلْباباً بعد إلْبابٍ، وإجابةً بعد إجابةٍ.

وقال فيه في مادة (سعد): أسعَدَه: أعانه، ولَبَّيك وسَعْدَيك: أي: إسعاداً بعد إسعاد. انتهى.

وقال في «النهاية»(٤): لَبَّيك: هو مأخوذٌ من لَبَّ بالمكان وأَلَبَّ: إذا أقام به، وأَلَبَّ على كذا:

(*) في نسخة على هامش الأصل: (قُم يا بلالُ قُم)، وفي أخرى: (يا بلالُ قُم).

(١) «القاموس المحيط»: (قيظ).

(٢) «مجمع بحار الأنوار»: (٤/ ١٣٩).

(٣) «القاموس المحيط»: (لبب).

(٤) «النهاية»: (لبب).

«أَسْرِجْ لِي الفَرَسَ»، فَأَخْرَجَ سَرْجاً دَفَّتَاهُ مِنْ لِيفٍ، لَيْسَ فِيهِمَا(*) أَشَرٌ وَلَا بَطَرٌ، فَرَكِبَ وَرَكِبْنَا، وَسَاقَ الحَدِيثَ.

إذا لم يُفارِقْه، ولم يُستَعمل إلَّا على لفظ التثنية في معنى التكرير، أي: إجابةً بعد إجابة، وهو منصوب على المصدَر بعاملٍ لا يَظهَر، كأنك قلت: أَلَبَّ إلْباباً بعد إلبابٍ، وقيل: معناه: اتِّجاهي وقَصْدي يا ربِّ إليكَ، من قولهم: داري تَلُبُّ دارَك، أي: تُواجِهُها، وقيل: معناه: إخلاصي لك، من قولهم: حَسَبٌ لُبابٌ: إذا كان خالصاً مُخلَصاً، ومنه: لُبُّ الطعام ولُبابُه.

ومعنى قوله: (سَعْدَيك) أي: ساعدتُ طاعتَك مساعدةً بعد مساعدة، وإسعاداً بعد إسعاد، ولهذا ثُنِّيَ، وهو من المصادر المنصوبة بفعل لا يَظهَر في الاستعمال. قال الجرميُّ: لم يُسمَع: «سَعدَيك» مُفرَداً(١). انتهى كلامه.

«أَسْرِجْ لي الفَرَسَ» أي: اشدُدْ على الفَرَس السَّرْجَ، وهو بالفارسية: زين. قال في «القاموس»(٢): أسْرَجْتُها: شَدَدتُ عليها السَّرْجَ.

(دَفَّتَاهُ) أي: جانباه. قال في «القاموس»(٣): الدَّفُّ بالفتح: الجَنْبُ من كلِّ شيء، أو صَفْحَتُه، كالدَّفَّة.

(من لِيفٍ) بالكسر، هو بالفارسية: بوست درخت خرما (ليس فيهما) أي: في الدَّفَّتَين، وفي بعض النُّسَخ: (ليس فيه) فالضمير للسَّرْج (أَشَرٌ ولا بَطَرٌ) كِلاهما بفتحتين، ومعناهما واحد، وهو شِدَّة النَّشاط وقِلَّة احتمال النِّعمة والطُّغْيان بالنِّعمة.

قال في «المصباح»(٤): أَشِرَ أَشَراً فهو أَشِرٌ، من باب تَعِب: بَطِرَ وكَفَرَ النِّعمة فلم يَشكُرْها، وبَطِرَ بَطَراً، فهو بَطِرٌ، من باب تَعِب، بمعنى: أَشِرَ أَشَراً. انتهى.

قال المنذري(٥): أبو عبد الرحمن القُرشيُّ الفِهريُّ، له صُحبةٌ، قيل: اسمُه عبدٌ، وقيل: يزيد بن

(*) في نسخة على هامش الأصل: (فيه).

(١) «النهاية»: (سعد).

(٢) «القاموس المحيط»: (سرج).

(٣) «القاموس المحيط»: (دفف).

(٤) «المصباح المنير»: (أشر) و(بطر).

(٥) في «مختصره»: (٨/ ٩٦). وكلام المنذري هذا صُدِّر في المطبوع من «مختصره» بـ «قال أبو داود»، وهو خطأ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الفِهْرِيُّ لَيْسَ لَهُ إِلَّا هَذَا الحَدِيثُ، وَهُوَ حَدِيثُ نَبِيل جَاءَ بِهِ حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ.

أُنَيس، وقيل: كُرْزُ بن ثَعْلبة، وقيل: إنه لم يروِ عنه إلَّا أبو هَمَّام عبدُ الله بن يَسَار. انتهى[(١)].

(قال أبو داود) من ها هنا إلى قوله: «حمَّاد بن سَلَمة» لم يوجد في بعض النُّسَخ (حديثُ نَبِيلٍ) بالإضافة، والنبيل على وزن الأمِير؛ هو الماهر في الأمور، وهذا ثناءٌ من المؤلِّف ليَعْلَى بن عطاءٍ شيخٍ لحمَّاد بن سَلَمة، والله أعلم.



---

(١) وأخرجه أحمد: ٢٢٤٦٧ و٢٢٤٦٨، وهو حسن لغيره.

١٦٨ ـ بَابٌ فِي الرَّجُلِ يَقُولُ لِلرَّجُلِ: أَضْحَكَ اللهُ سِنَّكَ

٥٢٦١ ـ حَدَّثَنِي عِيسَى بنُ إِبْرَاهِيمَ البِرَكِيُّ، وَسَمِعْتُهُ مِنْ أَبِي الوَلِيدِ الطَّيَالِسِيِّ ـ وَأَنَا لِحَدِيثِ عِيسَى أَضْبَطُ ـ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ القَاهِرِ بنُ السَّرِيِّ ـ يَعْنِي السُّلَمِيَّ ـ: حَدَّثَنَا ابْنُ كِنَانَةَ بنِ عَبَّاسِ بنِ مِرْدَاسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: ضَحِكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ ـ أَوْ: عُمَرُ ـ: أَضْحَكَ اللهُ سِنَّكَ. وَسَاقَ الحَدِيثَ.

(بابٌ في الرَّجلِ يقول للرَّجلِ: أضحكَ الله سِنَّك)

(البِرَكِيُّ) بكسر الموحَّدة وفتح الراء. قال في «تاج العروس»[1]: البِرَك كعِنَب، كأنه جمعُ بِرْكةٍ: سِكَّةٌ بالبَصْرة معروفة. نقله ياقوت[2]. انتهى.

وفي «المراصد»[3]: البِرَك: جمعُ بِرْكةٍ: سِكَّةٌ معروفة بالبَصْرة. انتهى.

(وسَمِعتُه) أي: هذا الحديثَ أيضاً (أضبَطُ) أي: أحفَظُ وأتقَنُ.

(أو: عُمَر) شكٌّ من الراوي (أضحكَ الله سِنَّك) أي: أدام الله فَرَحك وسُرُورَك.

قال المنذري[4]: وأخرجه ابن ماجه مطولاً في دعاء عشيَّة عَرَفة[5].

قال البخاري: كِنَانة روى عنه ابنُه[6]، لم يصحَّ. وقال ابن حبان[7]: كِنَانة بن العباس بنِ مِرْداسٍ السُّلَميُّ، يروي عن أبيه، روى عنه ابنُه، مُنكَر الحديث جدًّا، فلا أدري التخليطُ في حديثه منه أو من ابنه، وأيَّهما كان فهو ساقطُ الاحتجاج بما روى، لعِظَم ما أتى من المناكير عن المشاهير.

---

(١) «تاج العروس»: (١٣/ ٥٢٠).
(٢) في «معجم البلدان»: (١/ ٤٠٠).
(٣) «مراصد الاطلاع»: (١/ ١٨٧).
(٤) في «مختصره»: (٨/ ٩٦-٩٧).
(٥) ابن ماجه: ٣٠١٣. وهو في «مسند أحمد (زيادات عبد الله)»: ١٦٢٠٧، وإسناده ضعيف.
(٦) في «مختصر المنذري»: «روى عن أبيه»، وفي «التاريخ الكبير» للبخاري: (٧/ ٢٣٦): «عن أبيه، روى عنه ابنه»، وليس في المطبوع منه قوله: «لم يصح».
(٧) في «المجروحين»: (٢/ ٢٢٩).

١٦٩ - بَابٌ فِي البِنَاءِ

٥٢٦٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا حَفْصٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي السَّفَرِ، عَنْ **عَبْدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو** قَالَ: مَرَّ بِي رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَنَا أُطِينُ حَائِطاً لِي أَنَا وَأُمِّي، فَقَالَ: «**مَا هَذَا يَا عَبْدَ اللهِ؟**»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، شَيْءٌ أُصْلِحُهُ، فَقَالَ: «**الأَمْرُ أَسْرَعُ مِنْ ذَلِكَ**».

٥٢٦٣ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بنُ أَبِي شَيْبَةَ وَهَنَّادٌ - المَعْنَى - قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ بِإِسْنَادِهِ بِهَذَا، قَالَ: مَرَّ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَنَحْنُ نُعَالِجُ خُصًّا لَنَا وَهَى، فَقَالَ: «**مَا هَذَا؟**»، فَقُلْنَا: خُصٌّ لَنَا وَهَى، فَنَحْنُ نُصْلِحُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَا أَرَى الأَمْرَ إِلَّا أَعْجَلَ مِنْ ذَلِكَ**».

٥٢٦٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بنُ حَكِيمٍ: أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ حَاطِبٍ القُرَشِيُّ، عَنْ أَبِي طَلْحَةَ الأَسَدِيِّ، عَنْ **أَنَسِ بنِ مَالِكٍ** أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ خَرَجَ فَرَأَى ....

(بابٌ في البِنَاء)

(وأنا أَطِينُ حائطاً لي) من التطيين، أي: أُصلِحُه بالطِّين، و(الواو) للحال (فقال: «الأمرُ أسرَعُ من ذلك») أي: الموت أسرعُ من فساد ذلك الحائط الذي تَخاف فَسادَه وهَدْمَه لو لم تُصلِحه.

قال المنذري[1]: وأخرجه الترمذي وابن ماجه[2]، وقال الترمذي: حسن صحيح.

(ونحن نعالجُ) أي: نُصلِح (خُصًّا) قال في «القاموس»[3]: الخُصُّ بالضمِّ: البيتُ من القَصَب، أو البيتُ يُسقَفُ بخَشَبة كالأَزَج (وَهَى) في «القاموس»[4]: وَهَى كوَعَى ووَلِيَ: تَخَرَّق وانشَقَّ واستَرخَى رِباطُه. والجملة صِفةٌ لـ (خُصًّا).

«ما أرى الأمرَ» أي: الموتَ «إلَّا أعجَلَ» أي: أسرَعَ «من ذلك» أي: من خَرابِ ذلك الخُصِّ.

---

(١) في «مختصره»: (٨/ ٩٧).

(٢) الترمذي: ٢٤٨٩، وابن ماجه: ٤١٦٠. وهو في «مسند أحمد»: ٦٥٠٢، وإسناده صحيح.

(٣) «القاموس المحيط»: (خصص).

(٤) «القاموس المحيط»: (وهى).

قُبَّةً مُشْرِفَةً، فَقَالَ: «**مَا هَذِهِ؟**»، قَالَ لَهُ أَصْحَابُهُ: هَذِهِ لِفُلَانٍ ـ رَجُلٍ مِنَ الأَنْصَارِ ـ قَالَ: فَسَكَتَ وَحَمَلَهَا فِي نَفْسِهِ، حَتَّى إِذَا جَاءَ صَاحِبُهَا رَسُولَ اللهِ ﷺ يُسَلِّم عَلَيْهِ فِي النَّاسِ، أَعْرَضَ عَنْهُ، صَنَعَ ذَلِكَ مِرَاراً، حَتَّى عَرَفَ الرَّجُلُ الغَضَبَ فِيهِ، وَالإِعْرَاضَ عَنْهُ، فَشَكَا ذَلِكَ إِلَى أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: وَاللهِ إِنِّي لَأُنْكِرُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالُوا: خَرَجَ فَرَأَى قُبَّتَكَ، فَرَجَعَ الرَّجُلُ إِلَى قُبَّتِهِ فَهَدَمَهَا حَتَّى سَوَّاهَا بِالأَرْضِ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ، فَلَمْ يَرَهَا، فَقَالَ: «**مَا فَعَلَتِ القُبَّةُ؟**»، قَالُوا: شَكَا إِلَيْنَا صَاحِبُهَا إِعْرَاضَكَ عَنْهُ، فَأَخْبَرْنَاهُ، فَهَدَمَهَا، فَقَالَ: «**أَمَا إِنَّ كُلَّ بِنَاءٍ وَبَالٌ عَلَى صَاحِبِهِ إِلَّا مَا لَا، إِلَّا مَا لَا**». يَعْنِي مَا لَا بُدَّ مِنْهُ.

(**قُبَّةً مُشرِفَةً**) أي: بناءً عالياً «**فقال: ما هذه؟**» استفهام انكارٍ، أي: ما هذه العِمارة المُنكَرةُ ومَن بانيها (**رَجُلٍ**) بالجرِّ بدل من (فلان) (**وحَمَلَها**) أي: أضمَرَ تلك الفَعْلَة في نفسِه غضباً على فاعِلِها في فِعْلِها. ففي «أساس البلاغة»[(١)]: حملت الحِقْدَ عليه: إذا أضمَرْتَه. كذا في «المرقاة»[(٢)].

وقيل: الضمير للكَرَاهة المفهومة من المَقَام.

(**أعرَضَ عنه**) أي: لم يَرُدَّ عليه السلام (**فشَكَا ذلك**) أي: ما رآه من أثرِ الغَضَب والإعراض (**والله إنِّي لَأُنكِرُ رسولَ الله ﷺ**) أي: أرى منه ما لم أعهَدْه من الغَضَب والكَرَاهَة، ولا أعرفُ له سبباً. قاله القاري[(٣)].

«**ما فَعَلَت القُبَّةُ؟**» ضُبِط بالمعروف والمجهول، أي: ما صار حالُها وما شأنُها لا يُرَى أثرُها؟ «**أمَا**» بالتخفيف، حرف التنبيه «**إلَّا ما لا**» أي: إلَّا ما لا بُدَّ منه، فحُذف اسمُ (لا) وخبرُها معاً «**إلَّا ما لا**» كرَّره للتأكيد (**يعني: ما لا بُدَّ منه**) هذا تفسيرٌ من أحدٍ من الرُّواة.

وقال الحافظ زين الدين العراقي في تخريج أحاديث «إحياء العلوم»[(٤)]، والحافظ ابن حجر في «فتح الباري»[(٥)]: يعني: إلَّا ما لا بُدَّ منه، والله أعلم.

والحديث سكت عنه المنذري[(٦)].

---

(١) «أساس البلاغة»: (حمل). (٢) «مرقاة المفاتيح»: (٨/ ٣٢٤٤).

(٣) في «مرقاة المفاتيح»: (٨/ ٣٢٤٥).

(٤) «تخريج أحاديث إحياء علوم الدين» مطبوع بهامش «الإحياء»: (٤/ ٢٣٦).

(٥) «فتح الباري»: (١١/ ٩٣).

(٦) وأخرجه أحمد: ١٣٣٠١، وابن ماجه: ٤١٦١ بنحوه، وإسناده محتمل للتحسين.

١٧٠ - بَابٌ فِي اتِّخَاذِ الغُرَفِ

٥٢٦٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بنُ مُطَرِّفٍ الرُّؤَاسِيُّ: حَدَّثَنَا عِيسَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ **دُكَيْنِ بنِ سَعِيدٍ المُزَنِيِّ** قَالَ: أَتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ فَسَأَلْنَاهُ الطَّعَامَ، فَقَالَ: «**يَا عُمَرُ، اذْهَبْ فَأَعْطِهِمْ**»، فَارْتَقَى بِنَا إِلَى عِلِّيَّةٍ، فَأَخَذَ المِفْتَاحَ مِنْ حُجْرَتِهِ(*) فَفَتَحَ.

(بابٌ في اتِّخاذ الغُرَف)

بضمِّ الغين وفتحِ الراء، جمعُ غرفةٍ بالضمِّ، ويقال لها بالفارسية: برواره[1]. كما في «الصراح».

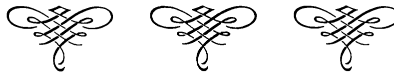
«**إلى عِلِّيَّة**» بضمِّ العين وكسرِها وكسرِ اللَّام وبالتحتية المشدَّدتَين، أي: غُرفة **(من حُجْرَته)** بالراء المهملة. وفي بعض النُّسَخ: (حُجْزَته) بالزاي المعجمة. قال في «القاموس»[2]: الحُجْزَة بالضمِّ: مَعقِدُ الإزار، ومن السَّراويل: مَوضِعُ التِّكَّة.

قال المنذري[3]: وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير»[4]، وذكر فيه سماعَ إسماعيل بن أبي خالد عن قَيس بن أبي حازم، وسماعَ قَيس بن أبي حازم من دُكَين.

وقال أبو القاسم البغوي[5]: ولا أعلم لدُكَينٍ غيرَ هذا الحديث.

ودُكَين بضمِّ الدال المهملة وفتح الكاف وسكون الياء آخر الحروف وبعدها نون.

والمِفتَاح والمِفتَح بكسر الميم فيهما: واحدُ المفاتيح التي يُفتَح بها. انتهى كلام المنذري.



(*) في نسخة على هامش الأصل: (حُجْزَته).

(١) في هامش الأصل: «بروزن همواره بالاخانه وحجره بالاي حجره باشد. فرهنگ صراح».

(٢) «القاموس المحيط»: (حجز).

(٣) في «مختصره»: (٨/ ٩٩).

(٤) «التاريخ الكبير»: (٣/ ٢٥٥). وهو في «مسند أحمد» مطولاً: ١٧٥٧٦، وإسناده صحيح.

(٥) في «معجم الصحابة»: (٢/ ٢٩١).

١٧١ - بَابٌ فِي قَطْعِ السِّدْرِ

٥٢٦٦ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بنُ عَلِيٍّ: أَخْبَرَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عُثْمَانَ بنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ سَعِيدِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ جُبَيْرِ بنِ مُطْعِمٍ، عَنْ **عَبْدِ اللهِ بنِ حُبْشِيٍّ** قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ قَطَعَ سِدْرَةً، صَوَّبَ اللهُ رَأْسَهُ فِي النَّارِ**».

سُئِلَ أَبُو دَاوُدَ عَنْ مَعْنَى هَذَا الحَدِيثِ، فَقَالَ: هَذَا الحَدِيثُ مُخْتَصَرٌ، يَعْنِي: مَنْ قَطَعَ سِدْرَةً

(بابٌ في قَطْعِ السِّدْرِ)

(حُبْشِي) بضمِّ المهملة وسكون الموحَّدة بعدها مُعجَمة ثم ياء ثقيلة. كذا في «التقريب»[١].

«مَن قَطَع سِدْرَةً» أي: شَجَرةَ نَبِق، زاد في روايةٍ للطبراني[٢]: «من سِدْرِ الحَرَم»، وهي مُبيِّنة للمراد، دافعةٌ للإشكال. كذا في «شرح الجامع الصغير»[٣].

(سُئل أبو داود . . . إلخ) وما أجاب به أبو داود وافقه عليه العلماء، ولا بُدَّ له من التأويل الصحيح.

وقال في «النهاية»[٤]: قيل: أراد به سِدْرَ مَكَّة، لأنها حَرَمٌ، وقيل: سِدْر المدينة، نهى عن قَطْعِه ليكون أُنْساً وظِلًّا لمن يُهاجِر إليها.

وقيل: أراد السِّدْر الذي يكون في الفَلَاة يَستَظِلُّ به أبناءُ السبيل والحيوان، أو في مِلكِ إنسانٍ فيتحامَل عليه ظالمٌ فيَقطَعُه بغير حَقٍّ، ومع هذا فالحديث مضطربُ الرواية، فإنَّ أكثر ما يُروَى عن عروة بن الزبير، وكان هو يَقطَع السِّدرَ ويَتَّخِذ منه أبواباً.

قال هشام: وهذه أبوابٌ من سِدْرٍ قَطعَه أبي، وأهلُ العلم مُجمِعُون على إباحة قَطْعِه. انتهى.

وفي «مرقاة الصعود»[٥]: قال البيهقي في «سننه»[٦]: قال أبو ثَور: سألت أبا عبد الله الشافعيَّ

---

(١) «تقريب التهذيب»: ٣٢٦٩.

(٢) في «المعجم الأوسط»: ٢٤٤١.

(٣) انظر «التيسير بشرح الجامع الصغير» للمناوي: (٢/ ٤٣٨)، و«السراج المنير» للعزيزي: (٤/ ٣٢١).

(٤) «النهاية»: (سدر).

(٥) «مرقاة الصعود»: (٣/ ١٣٢٤).

(٦) «السنن الكبرى»: (٦/ ١٤١).

فِي فَلَاةٍ يَسْتَظِلُّ بِهَا ابْنُ السَّبِيلِ وَالبَهَائِمُ عَبَثاً[*] وَظُلْماً بِغَيْرِ حَقٍّ يَكُونُ لَهُ فِيهَا، صَوَّبَ اللهُ رَأْسَهُ فِي النَّارِ.

٥٢٦٧ ـ حَدَّثَنَا مَخْلَدُ بنُ خَالِدٍ وَسَلَمَةُ ـ يَعْنِي ابْنَ شَبِيبٍ ـ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ عُثْمَانَ بنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، . . . .

عن قَطْعِ السِّدْر، فقال: لا بأس به، قد رُوي عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «**اغسِلوه بماءٍ وسِدْرٍ**».

قال البيهقي: فيكون محمولاً على ما حمله عليه أبو داود.

قال: ورُوِّينا عن عروة أنه كان يقطعه من أرضه، وهو أحد رواة النهي، ويُشبِه أن يكون النهيُ خاصًّا كما قال أبو داود.

وفي كتاب أبي سليمان الخطابي[١] أنَّ المُزَنيَّ سُئل عن هذا فقال: وجهُه أن يكون ﷺ سُئل عمَّن هَجَم على قَطْعِ سِدْرٍ لقومٍ، أو ليَتِيمٍ، أو لمن حَرَّمَ الله أن يُقطَعَ عليه، فتحامل عليه بقَطْعِه، فاستَحقَّ ما قاله، فتكون المسألة سَبَقت السامعَ فسَمِع الجوابَ ولم يَسمَع السؤال، وجعلَ نظيرَه حديثَ أسامة أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**إنما الرِّبا في النَّسِيئة**»[٢]، وقد قال: «**لا تبيعَنَّ الذهبَ بالذهب إلَّا مِثْلاً بمِثْلٍ**»[٣].

واحتجَّ المُزَنِيُّ بما احتجَّ به الشافعيُّ من إجازته ﷺ أن يُغسَل الميتُ بالسِّدْر، ولو كان حراماً لم يَجُز الانتفاعُ به.

قال: والوَرَق من السِّدْرِ كالغُصْنِ، وقد سَوَّى رسولُ الله ﷺ فيما حَرَّم قَطعَه من شجرِ الحَرَم بين وَرَقِه وغيرِه، فلمَّا لم يمنَع عن وَرَق السِّدْر، دلَّ ذلك على جواز قَطْع السِّدْر. انتهى.

(صَوَّب الله) أي: نَكَّسه وألقاهُ على رأسِه في نار جهنَّم، وهذا دعاءٌ أو خَبَر.

قال المنذري[٤]: والحديث أخرجه النسائي وقال فيه: عبد الله الخَثْعَمي[٥].

(*) في نسخة على هامش الأصل: (عُتِيًّا).

(١) في «غريب الحديث»: (١/ ٤٧٦-٤٧٧).

(٢) أخرجه البخاري: ٢١٧٨-٢١٧٩، ومسلم: ٤٠٨٩، وأحمد: ٢١٧٧٨، من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه البخاري: ٢١٧٧، ومسلم: ٤٠٥٤، وأحمد: ١١٠٠٦، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٤) في «مختصره»: (٨/ ٩٩).

(٥) النسائي في «الكبرى»: ٨٥٥٧، وهو حسن لغيره.

عَنْ رَجُلٍ مِنْ ثَقِيفٍ، عَنْ عُرْوَةَ بنِ الزُّبَيْرِ، يَرْفَعُ الحَدِيثَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوَهُ.

٥٢٦٨ ـ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بنُ عُمَرَ بنِ مَيْسَرَةَ وَحُمَيْدُ بنُ مَسْعَدَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا حَسَّانُ بنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: سَأَلْتُ هِشَامَ بنَ عُرْوَةَ عَنْ قَطْعِ السِّدْرِ وَهُوَ مُسْتَنِدٌ إِلَى قَصْرِ عُرْوَةَ، فَقَالَ: أَتَرَى هَذِهِ الأَبْوَابَ وَالمَصَارِيعَ؟ إِنَّمَا هِيَ مِنْ سِدْرِ عُرْوَةَ، كَانَ عُرْوَةُ يَقْطَعُهُ مِنْ أَرْضِهِ، وَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ. زَادَ حُمَيْدٌ: فَقَالَ: هِي يَا عِرَاقِيُّ، . . . .

(عن رجلٍ من ثقيف) قال البيهقي[١]: الرجل لعلَّه عمرو بن أوس، ثم أخرجه من طريق عمرو ابن دينار، عن عمرو بن أوس، عن عروة قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنَّ الذين يَقطَعون السِّدْر يَصُبُّهم الله على رؤسهم [في][٢] النار صَبًّا**»، وأخرجه من وجه آخرَ عن عمرو بن دينار، عن عمرو بن أوس، عن عروة، عن عائشة موصولاً، وقال: المرسَل هو المحفوظ.

قال المنذري[٣]: وهذا مرسل.

(عن قَطْعِ السِّدْر) قال المنذري[٤]: السِّدْر شجر النَّبِق، الواحدة: سِدْرة، وقيل: هو السَّمُر، وقال الأصمعي: ما يَنبُت عنه في البَراري فهو الضالُ، بتخفيف اللام.

(وهو) أي: هشام (فقال) هشام (والمَصارِيع) جمع مِصْرَاع. قال في «المصباح»[٥]: المِصْراع من الباب: الشَّطْر، وهما مِصْراعان.

(وقال) عروة (فقال) هشام بن عروة لحسَّان بن إبراهيم (هي) ضمير الشأن والقِصَّة، والكوفيُّون يُسمُّونها ضميرَ المجهول، وهذا الضمير يَرجِع إلى ما بعدها لزوماً على خلاف القياس، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ①﴾ [الإخلاص: ١]، وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الأنبياء: ٧]، كذا في «مُغني اللَّبيب»[٦].

فلفظة (هي) هذه ترجِع إلى لفظ (بدعة) في قوله: «جِئتَني بِبِدعة»، والله أعلم.

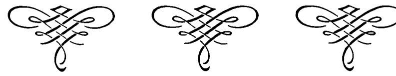
---

(١) في «السنن الكبرى»: (٦/ ١٣٩-١٤٠).
(٢) زيادة من «السنن الكبرى».
(٣) في «مختصره»: (٨/ ١٠٠).
(٤) في «مختصره»: (٨/ ١٠٠).
(٥) «المصباح المنير»: (صرع).
(٦) «مغني اللبيب» ص٦٣٦.

جِئْتَنِي بِبِدْعَةٍ، قَالَ: قُلْتُ: إِنَّمَا البِدْعَةُ مِنْ قِبَلِكُمْ، سَمِعْتُ مَنْ يَقُولُ بِمَكَّةَ: لَعَنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مَنْ قَطَعَ السِّدْرَ، ثُمَّ سَاقَ مَعْنَاهُ.

(جِئتَني بِبِدعة) أي: بأمرٍ مُبتَدَع لم نَسمَعه من النهيِ عن قَطْعِ السِّدْر (قال) حسَّان (إنما البدعةُ من قِبَلِكُم) أي: من جانِبِكُم يا هشامُ، فأنتم تذهبون إلى جواز قَطْعِ السِّدْر.

قال المنذري[1]: إسناده مضطرب، وهو يُروَى عن عروة بن الزبير، وقد ذكر عنه ولده هشام: أنه كان يَقطَعُه.



(١) في «مختصره»: (٨/ ١٠٠).

١٧٢ ـ بَابٌ فِي إِمَاطَةِ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ

٥٢٦٩ ـ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدٍ المَرْوَزِيُّ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بنُ حُسَيْنٍ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بنُ بُرَيْدَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي ـ بُرَيْدَةَ ـ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**فِي الإِنْسَانِ ثَلَاثُ مِئَةٍ وَسِتُّونَ مَفْصِلاً، فَعَلَيْهِ أَنْ يَتَصَدَّقَ عَنْ كُلِّ مَفْصِلٍ مِنْهُ بِصَدَقَةٍ**»، قَالُوا: وَمَنْ يُطِيقُ ذَلِكَ يَا نَبِيَّ اللهِ؟ قَالَ: «**النُّخَاعَةُ فِي المَسْجِدِ تَدْفِنُهَا، وَالشَّيْءُ تُنَحِّيهِ عَنِ الطَّرِيقِ، فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فَرَكْعَتَا الضُّحَى تُجْزِئُكَ**».

(بابٌ في إماطة الأذى عن الطريق)

(أبي بُرَيدة) هو بدلٌ من (أبي).

«**عن كلِّ مَفصِلٍ**» هو على وزن مَسجِدٍ؛ أحدِ مفاصل الأعضاء (قال) النبيُّ ﷺ «**النُّخاعَة**» بالضمِّ: هي البَزْقة الخارِجَة من أصلِ الفمِ مما يلي النُّخاع. قاله المناوي[(١)].

وقال في «المصباح»[(٢)]: النُّخاعة: ما يُخرِجُه الإنسانُ من حَلْقِه من مَخرَجِ الخاء المعجَمة. كذا قيَّده ابنُ الأثير[(٣)].

وقال المُطَرِّزي[(٤)]: النُّخاعة: هي النُّخامة. وهكذا قال في «العُباب».

«**فإن لم تَجِد**» أي: شيئاً مما يُطلَق عليه اسم الصَّدَقة عُرْفاً أو شَرعاً يبلغُ عددَ الثلاث مئة والسِّتِّين «**فركعتا الضحى**» وخُصَّت الضُّحى بذلك لتَمحُّضِها للشُّكر؛ لأنها لم تُشرَع جابِرةً لغيرها، بخلاف الرواتب. قاله المناوي[(٥)].

«**تُجزِئُك**» أي: تكفِيك عن الصَّدَقة.

قال النووي[(٦)]: ضبطناه بفتحِ أوله وضمِّه، فالضمُّ من الإجزاء، والفتحُ من جَزَى يَجزِي، أي:

---

(١) في «التيسير بشرح الجامع الصغير»: (٢/ ١٧٤).

(٢) «المصباح المنير»: (نخع).

(٣) الذي في «النهاية»: (نخع): «هي البَزْقَة التي تَخرُج من أصلِ الفمِ، ممَّا يلي أصلَ النُّخَاع».

(٤) في «المغرب في ترتيب المعرب»: (نخم).

(٥) في «فيض القدير»: (٤/ ٥٨٦)، و«التيسير بشرح الجامع الصغير»: (٢/ ١٧٤).

(٦) في «شرح مسلم»: (٣/ ١٩٤).

٥٢٧٠ ـ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بنُ زَيْدٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ مَنِيعٍ، عَنْ عَبَّادِ بنِ عَبَّادٍ ـ وَهَذَا لَفْظُهُ وَهُوَ أَتَمُّ ـ عَنْ وَاصِلٍ، عَنْ يَحْيَى بنِ عُقَيْلٍ، عَنْ يَحْيَى بنِ يَعْمَرَ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: **«يُصْبِحُ عَلَى كُلِّ سُلَامَى مِنِ ابْنِ آدَمَ صَدَقَةٌ، تَسْلِيمُهُ عَلَى مَنْ**

كَفَى، ومنه قوله تعالى: ﴿لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ﴾ [البقرة: ٤٨]، وفي الحديث: «**لا يَجزِي عن أحدٍ بعدك**»[١]. قاله السيوطي[٢].

قال المنذري[٣]: في إسناده عليُّ بن الحسين بنِ واقدٍ، وفيه مقال. انتهى.

والحديث أخرجه أحمد في «مسنده» وابن حبان في «صحيحه»[٤]، وقال المناوي في «شرح الجامع الصغير»[٥]: إسناده حسن.

(**وهذا لفظُه**) أي: عَبَّاد (**وهو أتمُّ**) أي: حديثُ عَبَّاد (**عن يحيى بنِ عُقَيل**) بضمِّ العين مُصغَّراً.

«**يُصبِح على كلِّ سُلَامَى من ابنِ آدمَ صَدَقةٌ**» السُّلَامَى بضمِّ السين وفتحِ الميم، أي: عِظام الأصابع، والمراد بها العظامُ كلُّها.

قال في «النهاية»[٦]: السُّلَامَى: جمعُ السُّلَامِية، وهي الأُنْمُلة من أنامل الأصابع، وقيل: واحدُه وجمعُه سواءٌ، ويُجمَع على سُلَامِيَات، وهي التي بَين كلِّ مَفصِلَين من أصابع الإنسان. انتهى.

قال الطيبي[٧]: اسم (يُصبِح) إمَّا (صدقة) أي: تُصبِح الصَّدَقةُ واجبةً على كلِّ سُلَامَى، وإمَّا (من ابن آدم) على تجويز زيادة (من)، والظرفُ خبرُه، و(صدقة) فاعل الظرف، أي: يُصبِح ابنُ آدمَ واجباً على كلِّ مَفصِلٍ منه صدقةٌ، وإمَّا ضميرُ الشأن، والجملة الاسمية بعدَها مُفسِّرةٌ له.

قال القاضي: يعني أنَّ كلَّ عَظْمٍ من عِظام ابن آدمَ يُصبِحُ سَلِيماً عن الآفات، باقياً على الهَيئة التي تتمُّ بها مَنَافِعُه، فعَلَيه صَدَقةٌ شُكراً لمن صَوَّرَه ووَقاهُ عمَّا يُغيِّرُه ويُؤْذِيه.

---

(١) أخرجه أحمد: ١٨٦٣٠، والبخاري: ٩٥٥، ومسلم: ٥٠٧٣، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنهما.
(٢) في «مرقاة الصعود»: (٣/ ١٣٢٦).
(٣) في «مختصره»: (٨/ ١٠١).
(٤) أحمد: ٢٢٩٩٨، وابن حبان: ٢٥٤٠.
(٥) «التيسير بشرح الجامع الصغير»: (٢/ ١٧٤).
(٦) «النهاية»: (سلم).
(٧) في «شرح المشكاة»: (٤/ ١٢٤٠).

لَقِيَ صَدَقَةٌ، وَأَمْرُهُ بِالمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ، وَنَهْيُهُ عَنِ المُنْكَرِ صَدَقَةٌ، وَإِمَاطَتُهُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ، بُضعَتُهُ(*) أَهْلَهُ صَدَقَةٌ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، يَأْتِي شَهْوَتَهُ وَتَكُونُ لَهُ صَدَقَةٌ؟ قَالَ: **«أَرَأَيْتَ لَوْ وَضَعَهَا فِي غَيْرِ حَقِّهَا، أَكَانَ يَأْثَمُ؟»**، قَالَ: **«وَيُجْزِئُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ رَكْعَتَانِ مِنَ الضُّحَى»**.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: لَمْ يَذْكُرْ حَمَّادٌ الأَمْرَ وَالنَّهْيَ.

«**عن الطريق صَدَقةٌ**» قال القاضي عياض[١]: يحتَمل تسمية هذه الأشياء صدقةً؛ أنَّ لها أجراً كما للصدقة أجرٌ، وأنَّ هذه الطاعات تُماثِل الصَّدَقات في الأُجور، وسَمَّاها صدقةً على طريق المقابَلة وتجنِيسِ الكلام، وقيل: معناه أنه صدقةٌ على نفسِه.

«**وبُضْعتُه**» أي: جِماعُه. في «المصباح»[٢]: البُضْعُ بالضمِّ، جمعُه أَبْضَاعٌ، مثل قُفْلٍ وأَقْفال، يُطلَق على الفَرْج والجِماع.

(**يأتي**) أي: أحدُنا (**قال**) النبيُّ ﷺ «**أرأيتَ**» أي: أخبِرْني «**لو وَضَعها**» أي: شهوتَه «**أكان يأثَم؟**» زاد مسلم[٣]: «**فكذلك إذا وَضَعها في الحلال كان له أجرٌ**» (**قال**) النبيُّ ﷺ «**ويُجزِئُ**» أي: يَكفِي «**من ذلك**» هي بمعنى (عن) أي: يكفي عمَّا ذُكر ممَّا وَجَب على السُّلَامَى من الصَّدَقات. كذا في «المرقاة»[٤].

«**ركعتان**» لأنَّ الصلاة عملٌ بجَمِيع أعضاء البَدَن، فيقوم كلُّ عُضوٍ بشُكْرِه «**من الضُّحَى**» أي: من صلاة الضُّحَى، أو في وقت الضُّحَى.

قال في «النهاية»[٥]: فأمَّا الضَّحوة؛ فهو ارتفاعُ أولِ النهار، والضُّحى بالضمِّ والقَصْر فَوقَه، وبه سُمِّيَت صلاةُ الضُّحى. انتهى.

قال المنذري[٦]: والحديث أخرجه النسائي[٧].

(*) في نسخة على هامش الأصل: (بُضْعُهُ)، وفي أخرى: (بُضْعَةُ).

(١) في «إكمال المعلم»: (٣/ ٥٢٦).

(٢) «المصباح المنير»: (بضع).

(٣) في «صحيحه»: ٢٣٢٩.

(٤) «مرقاة المفاتيح»: (٣/ ٩٧٩).

(٥) «النهاية»: (ضحا).

(٦) في «مختصره»: (٨/ ١٠١).

(٧) النسائي في «الكبرى»: ٨٩٧٩. وهو في «مسند أحمد»: ٢١٥٤٨، وسلف عند أبي داود برقم: ١٢٨٥، وإسناده صحيح.

٥٢٧١ - حَدَّثَنَا وَهْبُ بنُ بَقِيَّةَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ وَاصِلٍ، عَنْ يَحْيَى بنِ عُقَيْلٍ، عَنْ يَحْيَى بنِ يَعْمَرَ، عَنْ أَبِي الأَسْوَدِ الدِّيلِيِّ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ بِهَذَا الحَدِيثِ، وَذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي وَسْطِهِ.

(بهذا الحديث) السابق (وذَكرَ النبيُّ ﷺ) (النبيُّ) بالرفع فاعل (ذَكرَ) أي: ذَكرَ النبيُّ ﷺ هذا الحديث (في وَسْطِه) بفتح الواو وسكون السين، أي: في وسطِ كلامه، أي: بين كلامه، فالضمير المجرورُ يرجِع إلى كلام النبيِّ ﷺ، وقد نُقلَ هذا الضبطُ عن العلَّامة المحدِّث محمدِ إسحاقَ الدِّهلويِّ رحمه الله.

ويُحتَمل أنَّ لفظ (النبي) بالنصب، وفاعل (ذكر) الراوي، وضمير المجرور في لفظ (وسطه) يَرجعُ إلى (الحديث) أي: ذَكرَ الراوي لفظَ (النبيِّ) ﷺ في وَسْط الحديث، ولم يَذكُر في أوَّل الحديث، أي: بعدَ أبي ذرٍّ، فرَوَى الحديثَ عن أبي ذرٍّ بصورة الموقوف، ثم ذَكر لفظَ (النبي) ﷺ في وَسْط الحديث، وجعله مرفوعاً، والله أعلم بالصواب.

ويؤيِّد المعنى الأول الذي نُقل عن شيخِ شيخِنا الدِّهْلويِّ ما أخرجه أحمد في «مسنده»[(١)] من طريق مهدي بن ميمون: حدثنا واصلٌ مَولى أبي عُيَينة، عن يحيى بن عُقَيل، عن يحيى بن يَعمَر، عن أبي الأسوَد الدِّيلي، عن أبي ذرٍّ قال: قالوا: يا رسول الله، ذهب أهلُ الدُّثور بالأُجُور، يُصَلُّون كما نُصَلِّي، ويَصُومون كما نَصُوم، ويتصَدَّقون بفُضُول أموالهم، قال: فقال رسول الله ﷺ: «**أوَليس قد جعل الله لكم ما تَصَدَّقون؟ إنَّ بكلِّ تسبيحةٍ صدقةً، وبكلِّ تحميدةٍ صدقةً، وفي بُضْعِ أحدِكم صدقةً**»، قال: قالوا: يا رسول الله، أيأتي أحدُنا شَهوَته يكون له فيها أجرٌ؟ قال: «**أرأيتُم لو وَضَعَها في الحَرَام، أكان عليه فيها وِزْرٌ؟ وكذلك إذا وضعها في الحلال، كان له فيها أجرٌ**»، وقال: «**وتهليلةٍ وتكبيرةٍ صدقةً، وأَمْرٍ بمعروفٍ صدقةً، ونهيٍ عن مُنكَرٍ صدقةً**».

وفي رواية له[(٢)] من طريق عبد الرزاق: أخبرنا سفيانُ، عن الأعمَش، عن عمرو بن مُرَّة، عن أبي البَختَري، عن أبي ذرٍّ قال: قيل للنبيِّ ﷺ: ذهب أهل الأموال بالأجْرِ، فقال النبيُّ ﷺ: «**إنَّ فيك صدقةً كثيرةً**» فذكَر فضلَ سَمعِكَ، وفضلَ بَصرِك، قال: «**وفي مُباضَعَتك أهلَكَ صدقةٌ**»، فقال أبو ذرٍّ: أيُؤجَرُ أحدُنا في شَهوَته؟ قال: «**أرأيتَ لو وَضَعْتَه في غيرِ حِلٍّ، أكان عليك وِزْرٌ؟**» قال: نعم، قال: «**أفتَحْتَسِبُون بالشَّرِّ ولا تحتَسِبُون بالخَيرِ!**».

---

(١) برقم: ٢١٤٧٣.
(٢) أحمد: ٢١٤٦٩.

٥٢٧٢ - حَدَّثَنَا عِيسَى بنُ حَمَّادٍ: أَخبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ عَجْلَانَ، عَنْ زَيْدِ بنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**نَزَعَ رَجُلٌ - لَمْ يَعْمَلْ خَيْراً قَطُّ - غُصْنَ شَوْكٍ عَنِ الطَّرِيقِ، إِمَّا كَانَ فِي شَجَرَةٍ فَقَطَعَهُ فَأَلْقَاهُ، وَإِمَّا كَانَ مَوْضُوعاً فَأَمَاطَهُ، فَشَكَرَ اللهُ لَهُ بِهَا، فَأَدْخَلَهُ الجَنَّةَ**».

وفي رواية له[(١)] من طريق يعلى بن عُبيدٍ: حدثنا الأعمَش، عن عمرو بن مُرَّة، عن أبي البَختَري، عن أبي ذرٍّ قال: قلتُ: يا رسول الله، ذهب الأغنياء بالأجْرِ، يُصَلُّون ويَصُومون ويَحُجُّون، قال: «**وأنتم تُصَلُّون وتَصُومون وتَحُجُّون**»، قلتُ: يَتَصدَّقون ولا نتصَدَّق! قال: «**وأنتَ فيكَ صَدقةٌ؛ رَفْعُكَ العَظْمَ عن الطريق صدقةٌ، وهِدَايَتُك الطريقَ صدقةٌ، وعَونُكَ الضعيفَ بفَضْلِ قُوَّتك صدقةٌ، وبيانُك عن الأَرْتَم[(٢)] صدقةٌ، ومُبَاضَعَتُك امرأتَكَ صدقةٌ**» فذكر الحديث.

وأما في الرواية السابقة، أي: رواية عَبَّاد بن عَبَّاد، فكان ذِكرُ الصَّدَقات في صَدْر الكلام من غير بيانِ قِصَّة الأغنياء والفُقَراء.

وحديث أبي ذرٍّ أخرجه مسلم[(٣)] في كتاب الصلاة في «باب استحباب صلاة الضحى»: حدثنا عبد الله بن محمد بن أسماءَ الضُّبَعي قال: حدثنا مهدي - وهو ابن مَيمُون -: حدثنا واصلٌ مَولى أبي عُيَينة، عن يحيى بن عُقَيل، عن يحيى بن يَعمَر، عن أبي الأسوَد الدِّيلِيِّ، عن أبي ذرٍّ، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «**يُصبِحُ على كلِّ سُلَامَى من أحدكم صدقةٌ، فكلُّ تسبيحةٍ صدقةٌ، وكلُّ تحميدةٍ صدقةٌ، وكلُّ تهليلةٍ صدقةٌ، وكلُّ تكبيرةٍ صدقةٌ، وأمرٌ بالمعروف صدقةٌ، ونهيٌ عن المُنكَر صدقةٌ، ويُجزِئُ من ذلك ركعتان يركَعُهُما من الضُّحى**». انتهى.

قال المنذري[(٤)]: والحديث أخرجه مسلم[(٥)].

«**فشَكَر الله**» أي: غفرَ الله. قال في «النهاية»[(٦)]: فشُكْرُه لعباده: مَغفرتُه لهم.

«**له**» أي: للرَّجلِ «**بها**» أي: بهذه الخَصْلَة.

والحديث سكت عنه المنذري[(٧)].

---

(١) أحمد: ٢١٣٦٣.

(٢) في هامش الأصل: «هو الذي لا يُفصِح الكلامَ ولا يُبيِّنه».

(٣) في «صحيحه»: ١٦٧١.

(٤) في «مختصره»: (٨/ ١٠٢).

(٥) مسلم: ١٧٧١. وهو في «مسند أحمد»: ٢١٤٧٥.

(٦) «النهاية»: (شكر).

(٧) وأخرجه أحمد: ٨٤٩٨ و١٠٧٥٣، والبخاري: ٦٥٢، ومسلم: ٦٦٦٩ بنحوه.

١٧٣ ـ بَابٌ فِي إِطْفَاءِ النَّارِ بِاللَّيْلِ

٥٢٧٣ ـ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ حَنْبَلٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ رِوَايَةً ـ وَقَالَ مَرَّةً: يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ ـ: «**لَا تَتْرُكُوا النَّارَ فِي بُيُوتِكُمْ حِينَ تَنَامُونَ**».

٥٢٧٤ ـ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ التَّمَّارُ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بنُ طَلْحَةَ: حَدَّثَنَا أَسْبَاطٌ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: جَاءَتْ فَأْرَةٌ، فَأَخَذَتْ تَجُرُّ الفَتِيلَةَ، فَجَاءَتْ بِهَا فَأَلْقَتْهَا بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَلَى الخُمْرَةِ الَّتِي كَانَ قَاعِداً عَلَيْهَا، . . . .

(بابٌ في إطفاء النار باللَّيل)

(عن أبيه) عبدِ الله بنِ عمر (روايةً) أي: عن النبيِّ ﷺ.

«لا تتركوا النارَ» أي: مُوقَدةً. قال النووي[1]: هذا عامٌّ يَدخُل فيه نارُ السِّراج وغيرها، وأمَّا القناديل المُعلَّقة في المساجد وغيرِها، فإن خِيفَ حريقٌ بسببِها دخلتْ في الأمرِ بالإطفاء، وإن أُمِنَ ذلك كما هو الغالبُ، فالظاهر أنه لا بأس بتَرْكها لانتفاء العِلَّة التي عَلَّل بها النبيُّ ﷺ، وإذا انتَفَت العِلَّة زال المَنْعُ. انتهى.

قال المنذري[2]: والحديث أخرجه البخاريُّ ومسلم والترمذيُّ وابن ماجه[3].

(فأخذَتْ) أي: شَرَعتْ (فجاءتْ) الفأرةُ (بها) أي: بالفَتِيلة (فألْقَتْها) أي: الفَتِيلة (**على الخُمْرة**) هي مقدارُ ما يَضَع الرجلُ عليه وَجهَه في سُجوده من حَصِيرٍ أو نَسِيجة خُوصٍ ونحوِه من النَّبات، ولا تكون خُمْرةً إلَّا في هذا المِقدارِ، وسُمِّيَت خُمْرةً لأنَّ خُيُوطَها مَستُورةٌ بسَعَفِها، وقد جاء في «سنن أبي داود» عن ابن عباس قال: جاءتْ فأرةٌ . . . الحديثَ، وهذا صريحٌ في إطلاق الخُمْرة على الكبير. كذا في «النهاية»[4].

وفي «حياة الحيوان»[5]: الخُمْرة: السَّجَّادة التي يَسجُدُ عليها المُصَلِّي، سُمِّيَت بذلك لأنها تُخَمِّر الوجهَ، أي: تُغطِّيه. انتهى.

---

(١) في «شرح مسلم»: (٦/ ٥٤٤ - ٥٤٥). (٢) في «مختصره»: (٨/ ١٠٣).

(٣) البخاري: ٦٢٩٣، ومسلم: ٥٢٥٧، والترمذي: ١٩١٦، وابن ماجه: ٣٧٦٩. وهو في «مسند أحمد»: ٤٥٤٦.

(٤) «النهاية»: (خمر). (٥) «حياة الحيوان»: (٢/ ٢٧٠).

فَأَحْرَقَتْ مِنْهَا مِثْلَ مَوْضِعِ دِرْهَمٍ، فَقَالَ: «إِذَا نِمْتُمْ فَأَطْفِئُوا سُرُجَكُمْ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَدُلُّ مِثْلَ هَذِهِ عَلَى هَذَا فَتُحْرِقَكُمْ».

(**فأحرَقَتْ**) الفأرةُ (**منها**) أي: من الخُمْرَة (**فقال**) النبيُّ ﷺ «**مِثْلَ هذه**» أي: الفأرةِ «**على هذا**» أي: الفِعلِ.

وفأرةُ البيتِ هي الفُوَيسِقَة التي أمرَ النبيُّ ﷺ بقَتْلِها في الحِلِّ والحَرَم، وأصلُ الفِسْق الخُرُوج عن الاستقامة والجورُ، وبه سُمِّيَ العاصي فاسِقاً، وإنما سُمِّيَت هذه الحيوانات فَواسِقَ على الاستعارة لخُبثِهِنَّ، وقيل: لخروجِهنَّ عن الحُرْمة في الحِلِّ والحَرَم، أي: لا حُرْمَة لهنَّ بحالٍ.

وروى الطحاويُّ في «أحكام القرآن»[1] بإسناده عن يزيدَ بن أبي نُعَيم أنه سأل أبا سعيدٍ الخُدْريَّ: لِمَ سُمِّيَت الفأرةُ الفُوَيسِقَة؟ فقال: استيقظ النبيُّ ﷺ ذات ليلةٍ وقد أخذتْ فأرةٌ فَتِيلَةَ السِّراج لتُحرِقَ على رسول الله ﷺ البيتَ، فقام إليها وقَتَلَها وأحلَّ قَتْلَها للحَلال والمُحْرِم. ذكره العلَّامة الدَّمِيريُّ[2].

قال المنذري[3]: في إسناده عمرو بن طلحة، ولم نَجِد له ذِكراً[4] فيما رأيناه من كُتُبهم، وإن[5] كان هو عمرو بن طلحة، وقع فيه تصحيفٌ - وهي طبقة[6] - لا يُحتَجُّ بحديثه، والله عز وجل أعلم.

وقد أخرج البخاري ومسلم في «صحيحيهما»[7] من حديث أبي موسى الأشعريِّ قال: احترق بيتٌ على أهله بالمدينة، فلمَّا حُدِّث رسولُ الله ﷺ بشأنِهم قال: «**إنَّ هذه النارَ إنما هي عَدُوَّةٌ لكم، فإذا نِمْتُم فأطفِئُوها عنكُم**».

---

(١) «أحكام القرآن»: (٢/ ٣٤).

(٢) في «حياة الحيوان»: (٢/ ٢٧٠).

(٣) في «مختصره»: (٨/ ١٠٣).

(٤) في «مختصر المنذري»: «ولم يَجْرِ له ذِكرٌ».

(٥) في هامش الأصل: «هكذا في الأصل، ولعل العبارة فيها سقط، والله أعلم». قلنا: في «مختصر المنذري»: «فإن» بدل: «وإن»، وبذلك تستقيم العبارة، والله أعلم.

(٦) في «مختصر المنذري»: «طبقته».

(٧) البخاري: ٦٢٩٤، ومسلم: ٥٢٥٨. وهو في «مسند أحمد»: ١٩٥٧١.

. . . .

وأخرج البخاري[١] من حديث جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «**خَمِّرو الآنيةَ**» وفيه: «**فإنَّ الفُوَيسقة ربما جَرَّت الفَتِيلةَ فأحرَقَتْ أهلَ البيت**».

وأخرجه مسلم[٢] بمعناه، وفيه: «**فإنَّ الفُوَيسِقَة تُضرِمُ على أهلِ البيتِ بَيتَهم**».

قال الطبري: في هذه الأحاديث الإبانةُ على أنَّ الحقَّ على مَن أراد المَبِيتَ في بيتٍ ليس فيه غيرُه وفيه نارٌ أو مصباحٌ، أن لا يَبِيتَ حتى يُطفِئَه أو يَحُجرَّه بما يأمَن به إحراقَه وضُرَّه، وكذلك إن كان في البَيت جماعةٌ فالحقُّ عليهم إذا أرادوا النَّومَ أن لا يَنامَ آخِرُهم حتى يَفعَلَ ما ذكرتُ؛ لأمرِ رسولِ الله ﷺ، فإن فَرَّطَ في ذلك مُفرِّطٌ فلَحِقَه ضَرَرٌ في نفسٍ أو مالٍ ،كان لوَصِيَّة النبيِّ ﷺ لأُمَّتِه مُخالفاً، ولا دِيَةَ له[٣]. انتهى كلام المنذري.

قلت: عمرو بن طلحة، هو عمرو بن حَمَّاد بن طلحة الكُوفيُّ، أبو محمدٍ القَنَّاد، روى عن أَسْباط بن نَصْرٍ ومَنْدَل بن عَلِيٍّ، وروى عنه مسلمٌ فَرْدَ حديثٍ، وإبراهيمُ الجُوزَجانيُّ. قال مُطَيَّن: ثقةٌ. وقال أبو داود: رافضيٌّ. كذا في «الخلاصة»[٤].

والحديث أخرجه الحاكم وقال: إسناده صحيح[٥].



(١) في «صحيحه»: ٦٢٩٥. وهو في «مسند أحمد»: ١٥١٦٧.
(٢) في «صحيحه»: ٥٢٤٦.
(٣) في «مختصر المنذري»: «ولأمره تاركاً» بدل: «ولا دية له».
(٤) «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» ص٢٨٨.
(٥) الحاكم: (٤/ ٢٨٤-٢٨٥).

١٧٤ ـ بَابٌ فِي قَتْلِ الحَيَّاتِ

٥٢٧٥ ـ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَا سَالَمْنَاهُنَّ مُنْذُ حَارَبْنَاهُنَّ، وَمَنْ تَرَكَ شَيْئاً مِنْهُنَّ خِيفَةً فَلَيْسَ مِنَّا**».

٥٢٧٦ ـ حَدَّثَنَا عَبْدُ الحَمِيدِ بنُ بَيَانٍ السُّكَّرِيُّ، عَنْ إِسْحَاقَ بنِ يُوسُفَ، عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ القَاسِمِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: . . . .

(بابٌ في قَتْلِ الحَيَّاتِ)

«ما سالَمْناهُنَّ» أي: ما صالَحْنا الحَيَّاتِ «منذُ حارَبْنَاهُنَّ» أي: منذُ وقعَ بيننا وبينهنَّ الحربُ، فإنَّ المحاربة والمعاداةَ بين الحية والإنسان جِبِلِّيَّةٌ؛ لأنَّ كُلًّا منهما مجبولٌ على طلب قَتْلِ الآخر، وقيل: أراد العداوة التي بينها وبين آدمَ عليه السلام، على ما يقال: إنَّ إبليسَ قَصَدَ دُخول الجنَّة، فمَنَعَه الخَزَنةُ، فأدخَلَتْه الحيَّة في فِيها، فوَسْوَس لآدمَ وحوَّاءَ حتى أكَلا من الشَّجَرة المَنْهيَّة، فأُخرِجا عنها. قاله القاري[1].

«ومَن تَرَكَ شيئاً منهنَّ» أي: مَن تَركَ التَّعرُّض لهنَّ «خِيفَةً» أي: لخَوف ضررٍ منها أو من صاحبها «فليس مِنَّا» أي: من المُقتَدِين بسُنَّتنا، الآخِذِين بطَرِيقَتنا، ولعلَّ المراد ما لا تظهرُ فيه علامةُ أن يكون جِنِّيًّا.

والحديث سكت عنه المنذري[2].

(السُّكَّري) بضمِّ السِّين وتشديد الكاف، منسوبٌ إلى بَيع السُّكَّر وشرائه وعمله. قاله المقدسي في «الأنساب»[3].

---

(١) في «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٢٦٧٨)، وقصة دخول إبليس الجنة عن طريق الحية، أخرجها الطبري في «تاريخه»: (١/ ١٠٧) عن ابن عباس موقوفاً.

(٢) وأخرجه أحمد: ٩٥٨٨، وهو صحيح لغيره.

(٣) «الأنساب» ص٧٩. وهو «المؤتلف والمختلف» لابن القيسراني.

«**اقْتُلُوا الحَيَّاتِ كُلَّهُنَّ، فَمَنْ خَافَ ثَأْرَهُنَّ فَلَيْسَ مِنِّي**».

٥٢٧٧ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا مُوسَى بنُ مُسْلِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ عِكْرِمَةَ يَرْفَعُ الحَدِيثَ فِيمَا أُرَى إِلَى **ابْنِ عَبَّاسٍ** قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ تَرَكَ الحَيَّاتِ مَخَافَةَ طَلَبِهِنَّ فَلَيْسَ مِنَّا، مَا سَالَمْنَاهُنَّ مُنْذُ حَارَبْنَاهُنَّ**».

«اقتُلوا الحيَّاتِ كلَّهنَّ» ظاهرٌ في قتلِ أنواع الحيَّاتِ كلِّها. وفي «حياة الحيوان»[(١)]: وما كان منها في البيوت لا يُقتَل حتى يُنذَرَ ثلاثة أيامٍ؛ لقوله ﷺ: «**إنَّ بالمدينة جِنًّا قد أسلموا، فإذا رأيتُم منها شيئاً فآذنوه ثلاثة أيامٍ**»[(٢)]، حمل بعضُ العلماء ذلك على المدينة وحدَها، والصحيح أنه عامٌّ في كلِّ بلدٍ لا يُقتَل حتى يُنذَر.

واختَلف العلماء في الإنذار؛ هل هو ثلاثةُ أيام، أو ثلاثُ مَرَّات، والأول عليه الجمهور.

وكيفية ذلك أن يقول: أَنشُدُكنَّ بالعهدِ الذي أخذَه عليكنَّ نوح وسليمان عليهما السلام أن لا تَبدُونَ[(٣)] ولا تُؤذُونا.

«ثأرَهنَّ» أي: انتقامهنَّ، الثَّأْر: هو الدَّم والانتقام، والمعنى: مخافة أن يكون لهنَّ صاحبٌ يطلب ثأرها، قد جرت العادةُ على نهجِ الجاهلية بأن يقال: لا تقتلوا الحياتِ، فإنكم لو قتلتُم لَجاء زوجُها ويَلسَعكم للانتقام، فنهى رسول الله ﷺ عن هذا القول والاعتقاد. كذا في «المرقاة»[(٤)].

قال المنذري[(٥)]: والحديث أخرجه النسائي[(٦)].

«طَلَبِهنَّ» أي: انتقامِهِنَّ.

قال المنذري[(٧)]: ولم يَجزِم موسى بنُ مسلم الراوي عن عِكرمة بأنَّ عِكرمة رَفَعه[(٨)].

---

(١) «حياة الحيوان»: (١/ ٣٩٧-٣٩٨).

(٢) سيأتي برقم: ٥٢٨٤.

(٣) كذا في الأصل، وفي «حياة الحيوان»: «لا تبدوا لنا». والمعنى: لا تظهروا علينا، كما في «شرح المشكاة» للطيبي: (٩/ ٢٨٢٤)، و«المرقاة» للقاري: (٧/ ٢٦٧٠)، وانظر الحديث الآتي برقم: ٥٢٦٠.

(٤) «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٢٦٧٨).

(٥) في «مختصره»: (٨/ ١٠٤).

(٦) النسائي: ٣١٩٣، وهو صحيح.

(٧) في «مختصره»: (٨/ ١٠٤).

(٨) وأخرجه أحمد: ٢٠٣٧، وإسناده صحيح.

٥٢٧٨ ـ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ مَنِيعٍ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بنُ مُعَاوِيَةَ، عَنْ مُوسَى الطَّحَّانِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ سَابِطٍ، عَنِ **الْعَبَّاسِ بنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ** أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ: إِنَّا نُرِيدُ أَنْ نَكْنُسَ زَمْزَمَ، وَإِنَّ فِيهَا مِنْ هَذِهِ الجِنَّانِ ـ يَعْنِي الحَيَّاتِ الصِّغَارَ ـ فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقَتْلِهِنَّ.

٥٢٧٩ ـ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ **أَبِيهِ** أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**اقْتُلُوا الحَيَّاتِ وَذَا الطُّفْيَتَيْنِ** ....

(أن نَكنُسَ زَمزَمَ) من باب نصر وضرب، أي: نُصَفِّي زَمزَمَ ونُخرِجَ منها الكُنَاسَة، وهي بالضمِّ؛ ما يُكنَس، وهي الزُّبَالة والسُّبَاطة (وإنَّ فيها) أي: في بِئر زَمزَمَ (من هذه الجِنَّان) بكسر الجيم وتشديد النُّون، جمعُ جانٍّ، كحِيطانٍ وحائِطٍ، و(من) هذه تبعيضية منصوبةٌ على أنها اسم (إنَّ) أي: إنَّ فيها بعضَ هذه الجِنَّانِ (يعني) أي: يريد العباسُ رضي الله عنه بالجِنَّانِ.

قال المنذري[1]: في سماع عبد الرحمن بن سابِطٍ من العباس بنِ عبد المطَّلب نظرٌ، والأظهر أنه مُرسَل.

(عن سالم) بن عبد الله بن عمر.

«اقتُلوا الحيَّاتِ» أي: كلَّها عُموماً. قال القرطبي[2]: الأمرُ في ذلك للإرشاد، نعم ما كان منها مُحقَّق الضَّرَر وَجَب دَفعُه.

«و» اقتلوا خصوصاً «ذا الطُّفْيَتَين» بضمِّ الطاء المهملة وسكون الفاء، أي: صاحبَهما، وهي حَيَّة خَبِيثة على ظَهْرها خَطَّان أسوَدان كالطُّفْيَتين، والطُّفْيَة بالضمِّ على ما في «القاموس»[3]: خُوصَة المُقْل. والخُوص بالضمِّ: وَرَق النَّخْل، الواحدة بهاءٍ. والمُقْل بالضمِّ: صَمْغُ شَجَرةٍ. قاله القاري[4].

وقال في «النهاية»[5]: الطُّفْية: خُوصة المُقْل في الأصل، وجمعُها طُفًى، شَبَّه الخَطَّين اللذَين على ظَهْر الحَيَّة بخُوصَتَين من خُوص المُقْل.

---

(١) في «مختصره»: (٨/ ١٠٥).
(٢) في «المفهم»: (٥/ ٥٣٠).
(٣) «القاموس المحيط»: (طفا).
(٤) في «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٢٦٦٨).
(٥) «النهاية»: (طفا).

وَالأَبْتَرَ، فَإِنَّهُمَا يَلْتَمِسَانِ البَصَرَ، وَيُسْقِطَانِ الحَبَلَ».

قَالَ: وَكَانَ عَبْدُ اللهِ يَقْتُلُ كُلَّ حَيَّةٍ وَجَدَهَا، فَأَبْصَرَهُ أَبُو لُبَابَةَ ـ أَوْ: زَيْدُ بنُ الخَطَّابِ ـ وَهُوَ يُطَارِدُ حَيَّةً، فَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ نُهِيَ عَنْ ذَوَاتِ البُيُوتِ.

٥٢٨٠ ـ حَدَّثَنَا القَعْنَبِيُّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي لُبَابَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ

«**والأبتَرَ**» بالنصب عطفاً على (ذا) قيل: هو الذي يُشبِهُ المقطوعَ الذَّنَب؛ لقِصَر ذَنَبِه، وهو من أخبثِ ما يكون من الحيَّات «**فإنهما يَلتَمِسان**» أي: يخطِفان ويَطمِسان «**البَصَر**» أي: بمجرَّد النظر إليهما؛ لخاصِّيَّة السُّمِّيَّة في بَصَرِهما، وقيل: معناه أنهما يَقصدان البَصَر باللَّسْعِ والنَّهْشِ «**الحَبَل**» بفتحتَين، أي: الجَنِين عند النظر إليهما بالخاصِّيَّة السُّمِّيَّة، أو من الخَوف الناشئ منهما لبعضِ الأشخاص.

(**قال**) سالم (**وكان عبد الله**) أي: ابن عمر (**فأبصَرَه**) الضمير المنصوب إلى (عبد الله) (**أبو لُبابة**) بضمِّ اللَّام، الأنصاريُّ المدنيُّ، اسمه بَشِير، وقيل: رِفاعة بن عبد المُنذِر، صحابيٌّ مشهورٌ، وكان أحدَ النُّقَباء، وعاش إلى خلافة عليٍّ. كذا في «التقريب»(١).

(**زيد بن الخطاب**) هو عمُّ عبد الله (**وهو**) أي: عبد الله (**يُطارِدُ**) من باب المفاعلة للمُغالَبة أو المُبالَغة، أي: يَطرُدُ، يعني يَتبَعُها طلباً لقَتْلها (**فقال**) أبو لُبابة (**عن ذوات البُيوت**) أي: صواحِبها. وفي «مرقاة الصعود»(٢): قيل: إنه عامٌّ في جميع البيوت. وعن مالكٍ تخصيصُه ببيوت المدينة. وهو المختار. وقيل: تختصُّ ببيوت المُدُن دون غيرِها. وعلى كل حالٍ فتُقتَل في البَراري والصَّحاري من غير إنذارٍ. وروى الترمذيُّ(٣) أنها الحيَّة التي تكون دقيقةً كأنها فِضَّة، ولا تلتوي في مِشيَتِها. انتهى.

قال المنذري(٤): والحديث أخرجه البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه(٥).

---

(١) «تقريب التهذيب»: ٨٣٢٩.
(٢) «مرقاة الصعود»: (٣/ ١٣٢٨).
(٣) في «جامعه» بعد الرواية: ١٥٥٣.
(٤) في «مختصره»: (٨/ ١٠٥).
(٥) البخاري: ٣٢٩٧ و٣٢٩٨، ومسلم: ٥٨٢٥، والترمذي: ١٥٥٣، وابن ماجه: ٣٥٣٥. وهو في «مسند أحمد»: ٤٥٥٧.

قَتْلِ الجِنَّانِ(*) الَّتِي تَكُونُ فِي البُيُوتِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَا الطُّفْيَتَيْنِ(**) وَالأَبْتَرَ، فَإِنَّهُمَا يَخْطَفَانِ البَصَرَ، وَيَطْرَحَانِ مَا فِي بُطُونِ النِّسَاءِ.

٥٢٨١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عُبَيْدٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ وَجَدَ بَعْدَ ذَلِكَ - يَعْنِي بَعْدَمَا حَدَّثَهُ أَبُو لُبَابَةَ - حَيَّةً فِي دَارِهِ، فَأَمَرَ بِهَا فَأُخْرِجَتْ، يَعْنِي إِلَى البَقِيعِ.

٥٢٨٢ - حَدَّثَنَا ابْنُ السَّرْحِ وَأَحْمَدُ بنُ سَعِيدٍ الهَمْدَانِيُّ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ، عَنْ نَافِعٍ، فِي هَذَا الحَدِيثِ، قَالَ نَافِعٌ: ثُمَّ رَأَيْتُهَا بَعْدُ فِي بَيْتِهِ.

٥٢٨٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ أَبِي يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي أَنَّهُ انْطَلَقَ هُوَ وَصَاحِبٌ لَهُ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ يَعُودُونَهُ(***)، ....

(الجِنَّان التي تكون في البُيوت)

قال المنذري(١): والحديث أخرجه البخاري ومسلم بنحوه(٢).

(فأمَرَ) ابنُ عمر (بها) أي: بالحَيَّة (فأُخرِجَت) الحَيَّة.

والحديث سكت عنه المنذري(٣).

(في هذا الحديث) السابق (ثم رأيتُها) أي: الحَيَّة (بعدُ) أي: بعدما أُخرِجَت إلى البَقِيع.

قال المنذري(٤): قال بعضهم: يُحتَمل أن تكون عادت للأذِيَّة في المَرَّة الثانية، ويُحتَمل أن تكون مُؤمنة تحرَّمت به وتبرَّكت بجِوَاره. انتهى.

(انطلَق هو) أي: والدُ محمدٍ، وهو أبو يحيى (وصاحبٌ له) أي: لأبي يحيى (يَعُودُونه) بصيغة الجمع تغليباً، وفي بعض النُّسَخ: (يَعُودَانه) بصيغه التثنية، والضمير المنصوب إلى أبي سعيد. قال

(*) في نسخة على هامش الأصل: (الحَيَّات).

(**) في نسخة على هامش الأصل: (تكون ذات الطفيتين).

(***) في نسخة على هامش الأصل: (يَعُودانه).

(١) في «مختصره»: (٨/ ١٠٦).

(٢) البخاري: ٣٣١٣، ومسلم: ٥٨٢٩ و٥٨٣١ و٥٨٣٢. وهو في «مسند أحمد»: ١٥٧٥٢.

(٣) وإسناده صحيح.

(٤) لم نجد كلامه هذا في المطبوع من «مختصره»، والله أعلم.

فَخَرَجْنَا مِنْ عِنْدِهِ، فَلَقِينَا صَاحِباً لَنَا(*) وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهِ، فَأَقْبَلْنَا نَحْنُ فَجَلَسْنَا فِي المَسْجِدِ، فَجَاءَ فَأَخْبَرَنَا أَنَّهُ سَمِعَ **أَبَا سَعِيدٍ الخُدْرِيَّ** يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ الهَوَامَّ مِنَ الجِنِّ، فَمَنْ رَأَى فِي بَيْتِهِ شَيْئاً فَلْيُحَرِّجْ عَلَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَإِنْ عَادَ فَلْيَقْتُلْهُ، فَإِنَّهُ شَيْطَانٌ**».

٥٢٨٤ ـ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بنُ مَوْهَبٍ الرَّمْلِيُّ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ صَيْفِيٍّ أَبِي سَعِيدٍ مَوْلَى الأَنْصَارِ، عَنْ أَبِي السَّائِبِ قَالَ: أَتَيْتُ **أَبَا سَعِيدٍ الخُدْرِيَّ**، فَبَيْنَمَا أَنَا جَالِسٌ عِنْدَهُ سَمِعْتُ تَحْتَ سَرِيرِهِ تَحْرِيكَ شَيْءٍ، فَنَظَرْتُ فَإِذَا حَيَّةٌ، فَقُمْتُ، فقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: مَا لَكَ؟ فَقُلْتُ: حَيَّةٌ هَا هُنَا. قَالَ: فَتُرِيدُ مَاذَا؟ قُلْتُ: أَقْتُلُهَا. فَأَشَارَ إِلَى بَيْتٍ فِي دَارِهِ تِلْقَاءَ بَيْتِهِ، فَقَالَ: إِنَّ ابْنَ عَمٍّ لِي كَانَ فِي هَذَا البَيْتِ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ الأَحْزَابِ ....

أبو علي(١) (فخَرَجنا من عنده) أي: من عند أبي سعيد، أنا ومَن كان عنده بعدما دخلنا عليه، غيرَ صاحبي الذي كان يُريد الدخولَ عليه أيضاً، فإنه دخل عليه بَعدي، كما يدلُّ عليه السِّياق، وهو قوله: (فلَقِينا صاحباً لنا وهو يريد أن يدخل عليه) أي: على أبي سعيدٍ للعيادة بعد خروجي من عنده (فأقبَلْنا) أي: توجَّهنا إلى المسجد (فجاء) صاحبي «إنَّ الهوامَّ» جمعُ هامَّة، مثل: دابَّة ودوابَّ، والهامَّة ما له سُمٌّ يَقتل كالحَيَّة، وهو المراد ها هنا، وقد تُطلَق على ما لا يَقتُل كالحشرات «في بيته شيئاً» أي: أحداً تَصوَّر بصُورةِ شيءٍ من الحَيَّات «فليُحَرِّجْ» من التَّحْريج، بمعنى التضييق، بأن يقول لهنَّ: أنتنَّ في حَرَجٍ وضِيقٍ إن عُدتُنَّ إلينا، فلا تلومُنَّنا أن نُضَيِّق عليكم بالتتبُّع والطَّرْد والقَتْل. كذا في «النهاية»(٢) و«فتح الودود».

قال المنذري(٣): في إسناده رجل مجهول.

(أقتُلُها) أي: الحَيَّة (فأشار) أبو سعيد (إلى بيتٍ في داره) أي: من جُملة دارِه، وفي رواية لمسلم(٤): إلى بيتٍ في الدار (تلقاء بيتِه) أي: أبي سعيد (فقال) أبو سعيد (يومُ الأحزاب) أي: يومُ

(*) في نسخة على هامش الأصل: (فلقِيَنا صاحبٌ).

(١) كذا في الأصل، ولعلَّ الصواب: «أبو يحيى» صاحب القِصَّة، والله أعلم.

(٢) «النهاية»: (حرج).

(٣) في «مختصره»: (٨/١٠٧).

(٤) في «صحيحه»: ٥٨٣٩.

اسْتَأْذَنَ إِلَى أَهْلِهِ، وَكَانَ حَدِيثَ عَهْدٍ بِعُرْسٍ، فَأَذِنَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَذْهَبَ بِسِلَاحِهِ، فَأَتَى دَارَهُ فَوَجَدَ امْرَأَتَهُ قَائِمَةً عَلَى بَابِ البَيْتِ، فَأَشَارَ إِلَيْهَا بِالرُّمْحِ، فَقَالَتْ: لَا تَعْجَلْ حَتَّى تَنْظُرَ مَا أَخْرَجَنِي. فَدَخَلَ البَيْتَ، فَإِذَا حَيَّةٌ مُنْكَرَةٌ، فَطَعَنَهَا بِالرُّمْحِ، ثُمَّ خَرَجَ بِهَا فِي الرُّمْحِ تَرْتَكِضُ، قَالَ: فَلَا أَدْرِي أَيُّهُمَا كَانَ أَسْرَعَ مَوْتاً: الرَّجُلُ أَوِ الحَيَّةُ؟ فَأَتَى قَوْمُهُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَقَالُوا: ادْعُ اللهَ أَنْ يَرُدَّ صَاحِبَنَا، فَقَالَ: **«اسْتَغْفِرُوا لِصَاحِبِكُمْ»**. ثُمَّ قَالَ: **«إِنَّ نَفَراً مِنَ الجِنِّ أَسْلَمُوا بِالمَدِينَةِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ أَحَداً مِنْهُمْ فَحَذِّرُوهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ إِنْ بَدَا لَكُمْ بَعْدُ أَنْ تَقْتُلُوهُ، فَاقْتُلُوهُ بَعْدَ الثَّلَاثِ»**.

٥٢٨٥ ـ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ، . . . .

الخَندَق **(استأذَن)** أي: ابنُ عمٍّ لي من النبيِّ ﷺ أن يرجعَ **(وكان)** ابنُ عمٍّ لي **(حديثَ)** أي: جديدَ **(عهدٍ بعُرْسٍ)** بضمِّ أوَّله، أعرَسَ الرجلُ بالمرأة: بَنَى عليها **(وأمرَهُ أن يذهبَ بسِلاحِه)** وفي رواية مسلم[1]: خُذْ عليك سلاحك فإنِّي أخشَى عليك قُريظة **(فأتى)** ابنُ عمٍّ **(فأشار)** ابنُ عمٍّ **(إليها)** أي: إلى امرأته **(بالرُّمْح)** ليَطعَنَها به لِمَا أصابَه من غَيْرَةٍ وحَمِيَّةٍ **(فقالت)** امرأتُه **(فطَعَنَها)** أي: الحيَّةَ **(ثم خَرَجَ بها)** أي: بالحَيَّة **(تَرْتَكِض)** أي: تتحرَّك وتضطَرِب الحَيَّة **(قال)** أبو سعيد **(الرجلُ أو الحَيَّة)** بيانٌ لـ **(أيهما)** **(أن يَرُدَّ صاحبَنا)** أي: يُحيِيَه **(فقال)** رسولُ الله ﷺ **«استغفِرُوا لصاحِبِكم»** يريد أنَّ الذي ينفعُه هو استغفارُكم لا الدُّعاء بالإحياء؛ لأنه مضى سبيلُه **«فحَذِّرُوه»** أي: خَوِّفُوه، والمراد من التخويف التشديدُ بالحَلِفِ عليه، كما في الرواية الآتية[2] أن يُقالَ لها: أسألك بعَهْدِ نوحٍ وبعَهْدِ سليمان بن داود عليهم السلام أن لا تُؤذِينا.

«ثم إن بَدَا» بالألف، أي: ظَهَر **«لكم بعدُ»** أي: بعد التحذير.

قال المنذري[3]: والحديث أخرجه مسلم والترمذي والنسائي[4].

---

(١) في «صحيحه»: ٥٨٣٩.
(٢) برقم: ٥٢٨٧.
(٣) في «مختصره»: (٨/ ١٠٨).
(٤) مسلم: ٥٨٤٠، والترمذي: ١٥٥٤، والنسائي في «الكبرى»: ١٠٧٤٠. وهو في «مسند أحمد»: ١١٣٦٩.

بِهَذَا الحَدِيثِ مُخْتَصَراً، قَالَ: «**فَلْيُؤْذِنْهُ ثَلَاثاً، فَإِنْ بَدَا لَهُ بَعْدُ فَلْيَقْتُلْهُ، فَإِنَّهُ شَيْطَانٌ**».

٥٢٨٦ ـ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ سَعِيدٍ الهَمْدَانِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مَالِكٌ، عَنْ صَيْفِيٍّ مَوْلَى ابْنِ أَفْلَحَ: أَخْبَرَنِي أَبُو السَّائِبِ مَوْلَى هِشَامِ بنِ زُهْرَةَ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى **أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ**، فَذَكَرَ نَحْوَهُ وَأَتَمَّ مِنْهُ، قَالَ: «**فَآذِنُوهُ**(*) **ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ بَدَا لَكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فَاقْتُلُوهُ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ**».

٥٢٨٧ ـ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَلِيِّ بنِ هَاشِمٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي لَيْلَى، عَنْ ثَابِتٍ البُنَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ **أَبِيهِ** أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ سُئِلَ عَنْ حَيَّاتِ البُيُوتِ، فَقَالَ: «**إِذَا رَأَيْتُمْ مِنْهُنَّ شَيْئاً فِي مَسَاكِنِكُمْ فَقُولُوا: أَنْشُدُكُنَّ**(**) **العَهْدَ الَّذِي أَخَذَ عَلَيْكُنَّ**(***) **نُوحٌ، أَنْشُدُكُنَّ العَهْدَ الَّذِي أَخَذَ عَلَيْكُنَّ سُلَيْمَانُ أَنْ تُؤْذُونَا**(****)، **فَإِنْ عُدْنَ فَاقْتُلُوهُنَّ**».

(**بهذا الحديث**) السابق «**فليُؤْذِنْه**» من الإيذان بمعنى الإعلام، والمراد به الإنذارُ والاعتذارُ، والمعنى: قولوا له نحوَ ما تقدَّم «**بعدُ**» أي: بعد الإيذان «**فإنه شيطانٌ**» أي: فليس بجِنِّيٍّ مُسلِمٍ بل هو إمَّا جِنِّيٌّ كافرٌ وإمَّا حَيَّة وإمَّا ولدٌ من أولاد إبليسَ، وسمَّاه شيطاناً لتمرُّده وعدمِ ذهابه بالإيذان.

(**فذكر نحوَه**) أي: نحوَ الحديث السابق.

قال المنذري[1]: وفي لفظ لمسلم[2]: «**فإنه كافر**».

«**أنشُدُكُنَّ**» من باب نصر، أي: أسألُكُنَّ «**العهدَ الذي أخذَ عليكُنَّ نوحٌ**» ولعلَّ العهدَ كان عند إدخالها في السفينة «**أخذ عليكُنَّ سليمانُ**» كأنه يُذكِّرُهُنَّ إيَّاه «**أن تُؤذُونا**» أي: لا تُؤذُونا، كما في الترمذي[3].

(*) في نسخة على هامش الأصل: (فآذنوها).

(**) في نسخة على هامش الأصل ـ في الموضعين ـ: (أنشُدُكم).

(***) في نسخة على هامش الأصل ـ في الموضعين ـ: (عليكم).

(****) في نسخة على هامش الأصل: (أن لا تؤذونا).

(١) في «مختصره»: (٨/ ١٠٩).

(٢) في «صحيحه»: ٥٨٤٠.

(٣) في «جامعه»: ١٥٥٦.

٥٢٨٨ ـ حَدَّثَنَا عَمْرُو بنُ عَوْنٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ: اقْتُلُوا الحَيَّاتِ كُلَّهَا، إِلَّا الجَانَّ الأَبْيَضَ الَّذِي كَأَنَّهُ قَضِيبُ فِضَّةٍ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: فَقَالَ لِي إِنْسَانٌ: الجَانُّ لَا يَنْعَرِجُ فِي مِشْيَتِهِ، فَإِنْ كَانَ هَذَا صَحِيحاً، كَانَتْ عَلَامَةً فِيهِ إِنْ شَاءَ اللهُ.

قال المنذري[١]: والحديث أخرجه الترمذي والنسائي[٢]، وقال الترمذي: حسن غريب لا نعرفه من حديث ثابت البُنَاني إلَّا من هذا الوجه من حديث ابن أبي ليلى. هذا آخر كلامه.

وابن أبي ليلى الذي رواه عن ثابت البُناني هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الفقيه الكوفي قاضيها، ولا يُحتجُّ بحديثه، وأبو ليلى له صُحبةٌ، واسمُه يَسَار، وقيل: داود، وقيل: أَوْس، وقيل: بلالٌ أخوه[٣]، وقيل: لا يُحفَظ اسمه، ولقبُه: أُنَيس[٤].

(إلَّا الجانَّ الأبيض) ولعلَّ النهيَ عن قتل هذا النوع من الحيَّات إنما كان لعدم ضَرَره (كأنه قضيبُ فِضَّة) أي: قطعةُ فِضَّة.

قال في «المصباح»[٥]: قَضَبتُ الشيءَ، أي: قَطَعتُه، ومنه قيل للغُصن المقطوع: قَضِيبٌ، فَعِيل بمعنى مفعول. انتهى.

(قال أبو داود) من ها هنا إلى قوله: (إن شاء الله) وُجد في بعض النُّسَخ.

(لا يَنعَرِج) أي: لا يَنعطِف، يقال: انعرَجَ الشيءُ: انعطَف.

قال المنذري[٦]: هذا منقطع، إبراهيم لم يسمع من ابن مسعود.

قال أبو عمر[٧] النَّمَري[٨]: رُوي عن ابن مسعود في هذا الباب قولٌ غريبٌ حسنٌ، وساق هذا الحديث بإسناد أبي داود.

---

(١) في «مختصره»: (٨/ ١٠٩-١١٠).
(٢) الترمذي: ١٥٥٦، والنسائي في «الكبرى»: ١٠٧٣٨.
(٣) في «مختصر المنذري»: «وقيل: بلال، وقيل: إنَّ بلالاً أخوه».
(٤) كذا في الأصل: «أنيس»، وفي «مختصر المنذري»: «أَيْسَر»، وهو الموافق لما في «تهذيب الكمال»: (٣٤/ ٢٣٨) نقلاً عن ابن عبد البرِّ في «الاستيعاب»: (٤/ ١٧٤٤).
(٥) «المصباح المنير»: (قضب).
(٦) في «مختصره»: (٨/ ١١٠).
(٧) تحرف في الأصل إلى: «عمرو»، وجاء على الصواب في «مختصر المنذري».
(٨) في «التمهيد»: (١٦/ ٣٠).

١٧٥ ـ بَابٌ فِي قَتْلِ الأَوْزَاغِ

٥٢٨٩ ـ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ حَنْبَلٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَامِرِ بنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِقَتْلِ الوَزَغِ، وَسَمَّاهُ فُوَيْسِقاً.

٥٢٩٠ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ الصَّبَّاحِ البَزَّازُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بنُ زَكَرِيَّا، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ قَتَلَ وَزَغَةً ....

(بابٌ في قَتْل الأوزاغ)

(بقَتْلِ الوَزَغ) بواوٍ مفتوحة وزايٍ كذلك وبمعجمة؛ واحدُها: وَزَغَة، وهي دُوَيبَّةٌ مُؤذِيَة، وسامُّ أبرَصَ كبيرُها. قاله القاري[1].

وفي «النهاية»[2]: الوَزَغ جمعُ وَزَغة بالتحريك، وهي التي يقال لها: سامُّ أبرَص، وجمعُها أوزاغٌ ووُزْغانٌ.

(وسمَّاه فُوَيسِقاً) لأنَّ الفِسْقَ الخروجُ، وهنَّ خَرَجنَ عن خُلُقِ مُعظَم الحَشَرات بزيادة الضَّرَر، وتصغيرُه للتعظيم أو للتحقير؛ لأنه مُلحَقٌ بالخَمْسِ، أي: الفَوَاسِق الخَمسة التي تُقتَل في الحِلِّ والحَرَم.

قال المنذري[3]: والحديث أخرجه مسلم[4].

يشبه أن يكون المراد بهذا التصغيرِ التحقيرُ والذَّنْب[5].

قال ابنُ الأعرابيِّ: لم يُسمَع بالفُسوق في كلام الجاهلية.

«مَن قَتَل وَزَغةً» بفتحات. قال الشيخُ عِزُّ الدِّين بنُ عبد السلام في «أماليه»: الضَّرْبة الأُولى معلَّلٌ إمَّا لأنه حين قَتَلَ أحسَنَ، فيَندَرِجُ تحت قوله ﷺ: «**إنَّ الله كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قَتَلتُم فأحسِنُوا القِتْلة**»[6]، أو يكون مُعلَّلاً بالمُبادَرة إلى الخَير، فيَندَرِجُ في قوله تعالى: ﴿فَٱسۡتَبِقُواْ

---

(١) في «مرقاة المفاتيح»: (٧/ ٢٦٧١). (٢) «النهاية»: (وزغ).

(٣) في «مختصره»: (٨/ ١١١).

(٤) مسلم: ٥٨٤٤. وهو في «مسند أحمد»: ١٥٢٣.

(٥) في «مختصر المنذري»: «والذَّمُّ».

(٦) أخرجه أحمد: ١٧١١٣، ومسلم: ٥٠٥٥، من حديث شداد بن أوس رضي الله عنه.

فِي أَوَّلِ ضَرْبَةٍ، فَلَهُ كَذَا وَكَذَا حَسَنَةً، وَمَنْ قَتَلَهَا فِي الضَّرْبَةِ الثَّانِيَةِ، فَلَهُ كَذَا وَكَذَا حَسَنَةً، أَدْنَى مِنَ الأُولَى، وَمَنْ قَتَلَهَا فِي الضَّرْبَةِ الثَّالِثَةِ، فَلَهُ كَذَا وَكَذَا حَسَنَةً، أَدْنَى مِنَ الثَّانِيَةِ».

ٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [البقرة: ١٤٨]، وعلى كِلا التعلِيلَين يكون الحَيَّة أَولى بذلك والعقربُ؛ لعِظَم مَفْسَدتهما. انتهى.

وقال في موضع آخر: الأجرُ في التكاليف على قَدْرِ النَّصَب، إذا اتَّحد النوعُ، احترازاً عن اختلافه، كالتصدق بكلِّ مال الإنسان، وشذَّ عن هذه القاعدة قوله ﷺ في الوَزَغة: «**مَن قَتَلها في المَرَّة الأُولى فله مئة حسنة، ومَن قَتَلها في الثانية فله سبعون حسنة**»[(١)]، فقد صار كلما كَثُرت المَشَقَّة قلَّ الأجرُ، والسبب في ذلك أنَّ الأجرَ إنما هو مُترتِّبٌ على تفاوُت المصالح، لا على تفاوُت المَشَاقِّ؛ لأنَّ الله سبحانه وتعالى لم يَطلُب من عباده المَشقَّة والعَنَاء، وإنما طَلَب جَلْبَ المصالح ودَفْعَ المفاسِد، وإنما قال: «**أفضلُ العِبادة أحمَزُها**»[(٢)] أي: أشقُّها، و«**أجرُك على قَدْر نَصَبِك**»[(٣)] لأنَّ الفِعل إذا لم يكن شاقًّا كان حظُّ النفس فيه كثيراً، فيَقِلُّ الإخلاصُ، فإذا كَثُرت المَشَقَّة كان ذلك دليلاً على أنه جُعِل خالصاً لله عزَّ وجلَّ، فالثواب في الحقيقة مُرَتَّبٌ على مَراتِب الإخلاص لا على مَراتِب المَشَقَّة.

وقيل: إنَّ الوَزَغَة كانت يوم رُميَ إبراهيمُ عليه السلام في النار تَضرِمُ النارَ عليه بنَفْخِها، والحيوانات كلُّها تتسَبَّب في طَفْئِها[(٤)]. كذا في «مرقاة الصعود»[(٥)].

«**في أوَّل ضَربةٍ فله كذا وكذا حَسَنةً**» وفي رواية مسلم[(٦)]: «**كُتِبَت له مئة حسنةٍ**». وسببُ تكثير الثواب في قَتْله أوَّلَ ضَرْبةٍ الحثُّ على المبادَرة بقَتْلِه والاعتِناء به والحِرْص عليه.

---

(١) أخرجه مسلم: **٥٨٤٧** بلفظ: «من قتل وَزَغاً في أوَّل ضَرْبةٍ كُتِبَت له مئة حسنةٍ، وفي الثانية دون ذلك، وفي الثالثة دون ذلك»، وفي رواية له: **٥٨٤٨**: «في أوَّل ضَرْبةٍ سبعين حسنةً»، وستأتي برقم: **٥٢٩١**.

(٢) نُسِب في كُتب الغريب لابن عباس رضي الله عنهما. انظر «غريب الحديث» لأبي عبيد: (٤/ ٢٣٣)، و«غريب الحديث» لابن قتيبة: (١/ ٢٧٠)، و«الغريبين» للهروي: (٢/ ٤٩٤)، و«الفائق» للزمخشري: (١/ ٣١٩)، و«غريب الحديث» لابن الجوزي: (١/ ٢٤٢)، و«النهاية» لابن الأثير: (حمز). وقوله: «أحمَزُها» أي: أقواها وأشدُّها.

(٣) أخرجه الدارقطني: **٢٧٢٩**، والحاكم: **١٧٣٣** من حديث عائشة رضي الله عنها بنحوه.

(٤) أخرجه أحمد: **٢٤٥٣٤**، وابن ماجه: **٣٢٣١**، من حديث عائشة رضي الله عنها، وهو صحيح، وأخرجه البخاري: **٣٣٥٩** من حديث أُمِّ شَرِيكٍ رضي الله عنها بلفظ: أنَّ رسول الله ﷺ أمر بقَتْل الوَزَغ، وقال: «كان ينفُخ على إبراهيمَ عليه السلام».

(٥) «مرقاة الصعود»: (٣/ ١٣٢٨-١٣٢٩).

(٦) في «صحيحه»: **٥٨٤٧**.

٥٢٩١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ الصَّبَّاحِ البَزَّازُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بنُ زَكَرِيَّا، عَنْ سُهَيْلٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَخِي أَوْ أُخْتِي، عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ**، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**فِي أَوَّلِ ضَرْبَةٍ سَبْعِينَ حَسَنَةً**».

قال المنذري(١): والحديث أخرجه مسلم والترمذي وابن ماجه(٢).

(**عن سُهَيل**) بن أبي صالح (**حدثني أخي أو أختي**) قال النووي في «شرح مسلم»(٣): في أكثر النُّسَخ: «أختي»، وفي بعضها: «أخي» بالتذكير، وفي بعضها: «أبي»، وذكر القاضي(٤) الأوجهَ الثلاثةَ، قالوا: ورواية «أبي» خطأٌ، وهي الواقعة في رواية أبي العَلَاء بن ماهان، ووقع في رواية أبي داود: «أخي أو أختي»، قال القاضي(٥): أختُ سُهَيلٍ: سودةُ، وأخواه: هشامٌ وعَبَّادٌ. انتهى.

وقال المزي في «الأطراف»(٦) في ترجمة إسماعيل بن زكريا عن سُهَيل عن أبيه عن أبي هريرة: وفي رواية أبي الحسن بن العَبْد قال: حدثني أبي أو أخي عن أبي هريرة.

«**سبعين حسنةً**» قال النووي(٧): وأمَّا تقييد الحسنات في الضَّرْبة الأُولى بمئة، وفي رواية بسبعين، فجوابُه من أوجُهٍ:

أحدها: أن هذا مفهومٌ للعدد، ولا يُعمَل به عند الأصوليِّين وغيرِهم، فذِكْرُ سبعين لا يَمنَع المئة، فلا مُعارَضة بينهما.

الثاني: لعلَّه أخبرنا بسبعين، ثم تصدَّق الله تعالى بالزِّيادة، فأعلَمَ بها النبيَّ ﷺ حين أَوحَى إليه بعدَ ذلك.

والثالث: أنه يختلف باختلاف قاتلي الوَزَغ بحَسَب نِيَّاتِهم وإخلاصِهم وكمالِ أحوالِهم ونَقْصِها، فتكون المئة للكامل منهم، والسبعين لغيرِه، والله أعلم. انتهى.

---

(١) في «مختصره»: (٨/ ١١١).
(٢) مسلم: ٥٨٤٦، والترمذي: ١٥٥٢، وابن ماجه: ٣٢٢٩. وهو في «مسند أحمد»: ٨٦٥٩.
(٣) «شرح مسلم»: (٧/ ٢٧٢).
(٤) في «إكمال العلم»: (٧/ ١٧٤).
(٥) في «إكمال المعلم»: (٧/ ١٧٥).
(٦) «تحفة الأشراف»: ١٢٥٨٨.
(٧) في «شرح مسلم»: (٧/ ٢٧١-٢٧٢).

. . . .

قال المنذري[١] : وهذا منقطع، وليس في أولاد أبي صالح مَن أدرك أبا هريرة، وهم هشام بن أبي صالح، وعبد الله بن أبي صالح يُعرَف بعبادة[٢]، وسَودة بنتُ أبي صالح، وفيهم مَن فيه مقال، ولم يُبَيِّن مَن حدَّثه منهم.

وقال أبو مسعود الدمشقي في تعليقه: قال سُهَيل: وحدثني أخي، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ، فذكره، وعلى هذا يتَّصل، وتبقى جهالة الأخ، وقد أخرج مسلم في «الصحيح» من حديث سُهَيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ أنه قال: **«في أوَّل ضربةٍ سبعين حسنةً»**[٣]. انتهى.



(١) في «مختصره»: (٨/ ١١١-١١٢).

(٢) في «مختصر المنذري»: «يُعرَف بعَبَّاد». وهو الصواب، كما في «التقريب»: ٣٣٩٠ وأصوله.

(٣) هذا لفظ رواية سُهَيل بن أبي صالح، عن أخته، عن أبي هريرة، وهو عند مسلم برقم: ٥٨٤٨، وأمَّا لفظ رواية سُهَيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة فهو عنده برقم: ٥٨٤٦، وهو بلفظ رواية أبي داود السالفة برقم: ٥٢٣٦، وأخرجه مسلم أيضاً: ٥٨٤٧ من هذا الوجه بلفظ: «مَن قَتَل وَزَغاً في أوَّل ضَرْبةٍ كُتِبَت له مئة حسنةٍ، وفي الثانية دون ذلك، وفي الثالثة دون ذلك».

١٧٦ ـ بَابٌ فِي قَتْلِ الذَّرِّ

٥٢٩٢ ـ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بنُ سَعِيدٍ، عَنِ المُغِيرَةِ ـ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ـ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**نَزَلَ نَبِيٌّ مِنَ الأَنْبِيَاءِ تَحْتَ شَجَرَةٍ، فَلَدَغَتْهُ نَمْلَةٌ، فَأَمَرَ بِجَهَازِهِ فَأُخْرِجَ مِنْ تَحْتِهَا، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَأُحْرِقَتْ، فَأَوْحَى اللهُ إِلَيْهِ: فَهَلَّا نَمْلَةً وَاحِدَةً**».

٥٢٩٣ ـ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسَعِيدِ بنِ المُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ: ....

(بابٌ في قَتْل الذَّرِّ)

أي: صِغار النَّمل. كذا في «المصباح»[١].

«**فلَدَغَتْه**» بإهمال الدال وإعجام الغين، أي: لَسَعَتْه «**فأمَرَ**» أي: نبيٌّ «**بجَهَازِه**» بفتح الجيم وكسرها، وهو المتاع «**فأُخرِجَ**» المتاعُ «**من تحتها**» أي: الشجرةِ «**ثم أمَرَ**» نبيٌّ «**بها**» أي: بالنَّمْلة، وفي الرواية الآتية: فأمَرَ بقَريةِ النَّمْلة «**إليه**» أي: إلى النبيِّ «**فهلَّا نملةً واحدةً**» أي: فهلَّا عاقبتَ نملةً واحدةً هي التي قرصتك؛ لأنها الجانية، وأما غيرُها فليس لها جناية، وأمَّا في شرعنا فلا يجوز الإحراق بالنار للحيوان، إلَّا إذا أحرَقَ إنساناً فمات بالإحراق، فلوَلِيِّه الاقتصاصُ بإحراق الجاني، وسواءٌ في مَنْعِ الإحراق بالنار النملُ وغيرُه؛ للحديث المشهور: «**لا يُعذِّب بالنار إلَّا اللهُ**»[٢]. قاله النووي[٣].

قال المنذري[٤]: والحديث أخرجه مسلم والنسائي[٥].

---

(١) «المصباح المنير»: (ذرر).

(٢) أخرجه أحمد: ٨٠٦٨، والبخاري: ٣٠١٦، من حديث أبي هريرة ﷺ، وسيأتي عند أبي داود برقم: ٥٢٩٥، من حديث ابن مسعود ﷺ.

(٣) في «شرح مسلم»: (٧/ ٢٧٣).

(٤) في «مختصره»: (٨/ ١١٢).

(٥) مسلم: ٥٨٥٠، والنسائي: ٤٣٥٩/م. وهو عند أحمد: ٩٨٠١، والبخاري: ٣٣١٩.

«أَنَّ نَمْلَةً قَرَصَتْ نَبِيًّا مِنَ الأَنْبِيَاءِ، فَأَمَرَ بِقَرْيَةِ النَّمْلِ فَأُحْرِقَتْ، فَأَوْحَى اللهُ إِلَيْهِ: أَفِي أَنْ قَرَصَتْكَ نَمْلَةٌ أَهْلَكْتَ أُمَّةً مِنَ الأُمَمِ تُسَبِّحُ؟!».

«**قَرَصَت**» أي: لَسَعَت ولَدَغَت «**نبيًّا من الأنبياء**» هو موسى بن عمران عليه السلام، كما سيجيء من كلام القُرطبي، وقيل: داود عليه السلام «**فأَمَرَ بقَريةِ النَّمْل**» أي: مَسْكنِها ومَنزلِها، سُمِّي قريةً لاجتماعها فيه «**نملةٌ**» أي: واحدةٌ «**أَهْلَكتَ أُمَّةً**» أي: أمرتَ بإهلاك طائفةٍ عظيمةٍ «**من الأُمَم**» حالَ كَونِها «**تُسبِّح**» قال النووي[1]: هذا الحديث محمولٌ على أنَّ شرعَ ذلك النبيِّ ﷺ كان فيه جوازُ قَتْلِ النَّمل، وجوازُ الإحراق بالنار. ولم يَعتَب عليه في أصل القَتْل والإحراق، بل في الزيادة على نملةٍ واحدةٍ. انتهى.

وقال العلَّامة الدَّمِيري[2]: قال أبو عبد الله الترمذيُّ في «نوادر الأصول»: لم يُعاتِبه الله تعالى على تحريقها، وإنما عاتبه على كَونه أخذَ البريءَ بغيرِ البريءِ.

وقال القرطبي[3]: هذا النبيُّ هو موسى بن عمران عليه السلام، وأنه قال: يا ربِّ تُعذِّبُ أهلَ قريةٍ بمعاصيهم، وفيهم الطائع، فكأنه جلَّ وعلا أحبَّ أن يُرِيَه ذلك من عنده، فسلَّط عليه الحَرَّ حتى الْتَجأ إلى شجرةٍ مُستَرْوِحاً إلى ظِلِّها، وعندها قريةُ النَّمل، فغلبه النومُ، فلما وجد لَذَّة النوم لَدَغَتْه نَملةٌ، فدلكهُنَّ بقَدَمِه فأهلكهُنَّ وأحرقَ مسكنَهُنَّ، فأراه الله تعالى الآيةَ في ذلك؛ عِبرةً لمَّا لدغته نملةٌ كيف أُصِيبَ الباقون بعقوبتها، يريد تعالى أن يُنبِّهَه على أنَّ العُقوبة من الله تعمُّ الطائع والعاصي، فتَصيرُ رحمةً وطهارةً وبَركةً على المطيع، وسُوءاً ونِقْمةً وعَذاباً على العاصي، وعلى هذا ليس في الحديث ما يدلُّ على كراهة ولا حَظْرٍ في قتلِ النملِ، فإنَّ مَن آذاك حلَّ لك دفعُه عن نفسِك، ولا أحدَ من خَلْقِ الله أعظمُ حُرْمةً من المؤمن، وقد أُبيح لك دَفعُه عنك بضَربٍ أو قَتلٍ على ما له من المقدار، فكيف بالهوامِّ والدوابِّ التي قد سُخِّرت للمؤمن وسُلِّط عليها وسُلِّطت عليه، فإذا آذَتْه أُبيحَ له قتلُها.

وقوله: «فهلَّا نملةً واحدة» دليلٌ على أنَّ الذي يُؤذِي يُقتَل، وكلُّ قتلٍ كان لنفعٍ أو دفعِ ضُرٍّ فلا بأس به عند العلماء، ولم يَخُصَّ تلك النَّملةَ التي لَدَغَتْه من غيرِها؛ لأنه ليس المرادُ القصاصَ، لأنه

(١) في «شرح مسلم»: (٧/ ٣٧٣).
(٢) في «حياة الحيوان»: (٢/ ٤٩٨-٤٩٩).
(٣) في «تفسيره»: (١٦/ ١٢٤-١٢٦).

٥٢٩٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ عُتْبَةَ، عَنِ **ابْنِ عَبَّاسٍ** قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ **نَهَى عَنْ قَتْلِ أَرْبَعٍ مِنَ الدَّوَابِّ**: النَّمْلَةِ، وَالنَّحْلَةِ، وَالهُدْهُدِ، وَالصُّرَدِ.

لو أراده لقال: فهلَّا نَمْلتَك التي لَدَغتْك، ولكن قال: فهلَّا نملةً، فكأنَّ «نملةً» تعمُّ البريء والجاني، وذلك ليُعلَم أنه أراد تنبيهَه لمسألة ربِّه تعالى في عذاب أهلِ قريةٍ فيهم المُطيعُ والعاصي.

وقد قيل: إنَّ في شرع هذا النبيِّ عليه السلام كانت العُقوبة للحيوان بالتحريق جائزة، فلذلك إنما عاتَبه اللهُ تعالى في إحراق الكثير لا في أصل الإحراق، ألا ترى قوله: «فهلَّا نملةً واحدةً»، وهو بخلاف شرعنا، فإنَّ النبيَّ ﷺ نهى عن تعذيب الحيوان بالنار وقال: «**لا يُعذِّب بالنار إلَّا اللهُ تعالى**»[1]، فلا يجوز إحراقُ الحيوان بالنار، إلَّا إذا أحرَقَ إنساناً فمات بالإحراق، فلوارثِه الاقتصاصُ بالإحراق للجاني. انتهى كلام العلَّامة الدَّميري.

قال المنذري[2]: والحديث أخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه[3].

«**النملةِ والنحلةِ والهُدْهُدِ والصُّرَدِ**» بالجر على البدلية ويجوز الرفع بتقدير أحدها وثانيها ويجوز النصب بتقدير: أعني.

قال الدميري[4]: والمراد النملُ الكبيرُ السُّلَيمانيُّ، كما قاله الخطابي[5]، والبغويُّ في «شرح السُّنَّة»[6]، وأمَّا النملُ الصغيرُ المُسمَّى بالذَّرِّ فقَتْلُه جائزٌ، وكَرِه مالكٌ قَتْلَ النملِ إلَّا أن يَضُرَّ ولا يَقدِر على دَفْعِه إلَّا بالقَتْلِ. وأطلَقَ ابنُ أبي زيدٍ[7] جوازَ قتلِ النملِ إذا آذَت. انتهى.

والصُّرَد: على وزن عُمَر، قال ابن الأثير في «النهاية»[8]: هو طائرٌ ضَخْمُ الرأسِ والمِنقارِ له رِيشٌ عظيمٌ، نصفُه أبيض ونصفُه أسوَد.

---

(١) أخرجه أحمد: ٨٠٦٨، والبخاري: ٣٠١٦، من حديث أبي هريرة ﷺ، وسيأتي عند أبي داود برقم: ٥٢٩٥، من حديث ابن مسعود ﷺ.

(٢) في «مختصره»: (٨/ ١١٢).

(٣) البخاري: ٣٠١٩، ومسلم: ٥٨٤٩، والنسائي: ٤٣٥٨، وابن ماجه: ٣٢٢٥. وهو في «مسند أحمد»: ٩٢٢٩.

(٤) في «حياة الحيوان»: (٢/ ٤٩٩).

(٥) في «معالم السنن»: (٣/ ٣٤٥).

(٦) «شرح السنة»: (١٢/ ١٩٨).

(٧) في «الرسالة» ص١٦٨.

(٨) «النهاية»: (صرد).

٥٢٩٥ ـ حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ مَحْبُوبُ بنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الفَزَارِيُّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ، عَنِ ابْنِ سَعْدٍ ـ قَالَ أَبُو دَاوُدَ(*): وَهُوَ الحَسَنُ بنُ سَعْدٍ ـ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَانْطَلَقَ لِحَاجَتِهِ، فَرَأَيْنَا حُمَّرَةً. . .

قال الخطابي[١]: إنما جاء في قتلِ النملِ عن نوعٍ منه خاصٍّ وهو الكِبارُ ذواتُ الأرجُل الطِّوالِ؛ لأنها قليلةُ الأذى والضَّرَر، وأمَّا النحلةُ فلِمَا فيها من المنفعة وهو العَسَل والشَّمْع، وأمَّا الهُدْهُد والصُّرَد فلِتَحريم لَحمِها؛ لأنَّ الحيوان إذا نُهِيَ عن قتلِه ولم يكن ذلك لاحترامه أو لضررٍ فيه، كان لتحريمِ لحمِه، ألا ترى أنه نُهِيَ عن قتلِ الحيوان بغيرِ مَأْكلَةٍ، ويقال: إنَّ الهُدْهُد مُنتِنُ الرِّيح، فصار في معنى الجَلَّالة، والصُّرَد تتشاءم به العربُ وتتطيَّر بصَوْته وشَخْصِه، وقيل: إنما كَرِهُوه من اسمه؛ من التَّصْرِيد، وهو التقليل. انتهى كلام ابن الأثير.

قال المنذري[٢]: والحديث أخرجه ابن ماجه[٣]. انتهى.

وقال النووي في «شرح مسلم»[٤]: رواه أبو داود، عن ابن عباسٍ مرفوعاً بإسناد صحيح على شرط البخاري ومسلم. انتهى.

وكذا صحَّحه الإمام الحافظ عبد الحق الإشبيلي، والعلَّامة كمال الدِّين الدَّميري[٥].

(**فانطَلَق**) أي: النبيُّ ﷺ «**حُمَّرَةً**» في «النهاية»[٦]: هي بضمِّ الحاء وتشديد الميم وقد تُخفَّف؛ طائرٌ صغيرٌ كالعُصفور. انتهى.

وقال الدَّميري[٧]: بضمِّ الحاء المهملة وتشديد الميم وبالراء المهملة: ضربٌ من الطَّير كالعصفور، والواحدة: حُمَّرة، وهي حلالٌ بالإجماع؛ لأنَّها من أنواع العصافير.

وأخرج أبو داود الطيالسي والحاكم[٨] وقال: صحيح الإسناد، عن ابن مسعود ﷺ قال: كنَّا عند النبيِّ ﷺ، فدخل رجلٌ غَيْضةً[٩] فأخرج منها بَيضَ حُمَّرة فجاءت الحُمَّرة تَرِفُّ على رأس رسول الله ﷺ وأصحابِه، فقال رسول الله ﷺ لأصحابه: «**أيُّكم فَجَع هذه؟**» فقال رجل: أنا يا

(*) في نسخة على هامش الأصل: (سليمان).

(١) في «معالم السنن»: (٣/ ٣٤٥-٣٤٦).

(٢) في «مختصره»: (٨/ ١١٤).

(٣) ابن ماجه: ٣٢٢٤. وهو في «مسند أحمد»: ٣٠٦٦، وإسناده صحيح.

(٤) «شرح مسلم»: (٧/ ٢٧٣).

(٥) في «حياة الحيوان»: (٢/ ٤٩٩).

(٦) «النهاية»: (حمر).

(٧) في «حياة الحيوان»: (١/ ٣٧٤).

(٨) الطيالسي: ٣٣٤، والحاكم: (٤/ ٢٣٩).

(٩) في هامش الأصل: «أي: بمجمع الشجر».

مَعَهَا فَرْخَانِ، فَأَخَذْنَا فَرْخَيْهَا، فَجَاءَتِ الحُمَّرَةُ فَجَعَلَتْ تُعَرِّشُ(*)، فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «مَنْ فَجَعَ هَذِهِ بِوَلَدِهَا؟ رُدُّوا وَلَدَهَا إِلَيْهَا». وَرَأَى قَرْيَةَ نَمْلٍ قَدْ حَرَّقْنَاهَا، فَقَالَ: «مَنْ حَرَّقَ هَذِهِ؟»، قُلْنَا: نَحْنُ، قَالَ: «إِنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُعَذِّبَ بِالنَّارِ إِلَّا رَبُّ النَّارِ».

رسول الله، أخذتُ بَيضَها - وفي رواية الحاكم: أخذتُ فَرخَها[1] - فقال ﷺ: «رُدَّه رُدَّه» رحمةً لها.

وفي الترمذي وابن ماجه[2] عن عامر الرَّام أنَّ جماعةً من أصحاب رسول الله ﷺ دَخلُوا غَيْضَةً، فأخذُوا فَرْخَ طائرٍ فجاء الطائرُ إلى رسول الله ﷺ يَرِفُّ، فقال ﷺ: «أيُّكم أخذَ فَرْخَ هذا؟» فقال رجلٌ: أنا، فأمَرَه أن يَرُدَّ، فرَدَّه.

وقد تقدَّم في «سنن أبي داود»[3] في أوَّل كتاب الجنائز، عن عامرٍ الرَّام.

(معها) أي: مع الحُمَّرة (فَرْخان) الفَرْخ: وَلدُ طائرٍ (تُعرِّشُ) بالعَين المهمَلة، من التعرِيش. في «النهاية»[4]: التَّعرِيش: أن تَرتَفِع وتُظَلِّل بجناحَيها على مَن تحتَها. انتهى.

وفي «مجمع البحار»[5]: من عَرَّشَ الطائرُ: إذا رَفرَف، بأن يُرخِي جَناحَيه ويَدنُو من الأرض ليَسقُط، ولا يَسقُط، ورُوي: تَفرِشُ، أي: تَبسُط.

«مَن فَجَعَ» من التفجيع، أي: مَن أصابَ المُصِيبَة «هذه» أي: الحُمَّرة «بوَلَدِها؟» أي: بأَخْذِ وَلَدِها. قال في «المصباح»[6]: الفَجيعة: الرَّزِيَّة، والرَّزِيَّة: المُصِيبَة، رَزَأْتُه أنا: إذا أصبتَه بمُصِيبَةٍ.

«إليها» أي: إلى الحُمَّرة (ورأى) أي: النبيُّ ﷺ (قريةَ نَملٍ) أي: مَسكَنَها (فقال) النبيُّ ﷺ: «مَن حَرَّق هذه؟» أي: قريةَ نَمْلٍ.

والحديث سكت عنه المنذري[7].

وقال[8]: عبد الرحمن بن عبد الله، هو ابنُ مسعودٍ. انتهى.

(*) في نسخة على هامش الأصل: (تفرش).

(١) لفظ رواية الحاكم: «ومرَرنا بشَجرة فيها فَرْخا حُمَّرة، فأخذناهُما».

(٢) لم نجده عندهما ولا عند غيرهما بهذا اللفظ، ولم يخرِّج المزي في «تحفة الأشراف»: ٥٠٥٦ في مسند عامرٍ الرَّام إلَّا الحديث الذي سيشير إليه الشارح، وهو الذي تقدَّم عند أبي داود برقم: ٣١٠٦، والله أعلم.

(٣) برقم: ٣٠٨٩.

(٤) «النهاية»: (عرش).

(٥) «مجمع بحار الأنوار»: (٣/ ٥٥٧).

(٦) «المصباح المنير»: (فجع) و(رزي).

(٧) وإسناده صحيح، وهو مكرر: ٢٦٨٨. وقصة حرق النمل في هذا الحديث أخرجها أحمد: ٤٠١٨، والنسائي في «الكبرى»: ٨٥٦٠.

(٨) في «مختصره»: (٨/ ١١٤).

١٧٧ ـ بَابٌ فِي قَتْلِ الضِّفْدِعِ

٥٢٩٦ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ كَثِيرٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ سَعِيدِ بنِ خَالِدٍ، عَنْ سَعِيدِ بنِ المُسَيَّبِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ عُثْمَانَ أَنَّ طَبِيباً سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ضِفْدِعٍ يَجْعَلُهَا فِي دَوَاءٍ، فَنَهَاهُ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ قَتْلِهَا.

(بابٌ في قَتْلِ الضِّفدع)

(عن ضِفدِعٍ) بكسرِ الضاد وسكون الفاء والعين المهملة بينهما دالٌ مهمَلة، قال الجوهري[1]: الضِّفدِع مثل الخِنصِر، واحدُ الضفادِع، والأُنثى ضِفدِعة، وناسٌ يقولون: ضِفدَع بفتح الدال. قال الخليل: ليس في الكلام (فِعْلَل) إلَّا أربعةُ أحرُفٍ: دِرْهَم، وهِجْرَع؛ وهو الطويل، وهِبْلَع؛ وهو الأكُول، وبِلْعَم؛ وهو اسمٌ.

قال ابن الصلاح: الأشهَر فيه من حيثُ اللغةُ كسرُ الدالِ، وفتحُها أشهَرُ في ألْسِنَة العامَّة. كذا في «حياة الحيوان» للدَّمِيري[2].

قال المنذري[3]: والحديث أخرجه النسائي[4]. انتهى.

وأخرجه أيضاً أبو داود الطيالسي والحاكم[5] عن عبد الرحمن بن عثمان التَّيْمي نحوَه سواءً.

وروى البيهقيُّ في «سننه»[6] عن سَهْل بن سعدٍ الساعديِّ أنَّ النبيَّ ﷺ نهى عن قتلِ خمسةٍ: النملةِ، والنحلةِ، والضِّفدع، والصُّرَد، والهُدهُدِ. انتهى.

فنهيُه ﷺ عن قتلِها يدلُّ على أنَّ الضِّفدعَ يَحرُمُ أكلُها، وأنها غيرُ داخلةٍ فيما أُبيحَ من دوابِّ الماء.

---

(١) في «الصحاح»: (٣/ ١٢٥٠).
(٢) «حياة الحيوان»: (٢/ ١١٧).
(٣) في «مختصره»: (٨/ ١١٥).
(٤) النسائي: ٤٣٥٥. وهو في «مسند أحمد»: ١٥٧٥٧، وإسناده صحيح. وهو مكرر: ٣٨٩٢.
(٥) الطيالسي: ١٢٧٩، والحاكم: (٤/ ٤١٠-٤١١).
(٦) «السنن الكبرى»: (٩/ ٣١٧).

١٧٨ - بَابٌ فِي الخَذْفِ

٥٢٩٧ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عُقْبَةَ بنِ صُهْبَانَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ مُغَفَّلٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الخَذْفِ، قَالَ: «إِنَّهُ لَا يَصِيدُ صَيْداً، وَلَا يَنْكَأُ عَدُوًّا، وَإِنَّمَا يَفْقَأُ العَيْنَ، وَيَكْسِرُ السِّنَّ».

(بابٌ في الخَذْفِ)

(مُغَفَّل) بضمِّ الميم وفتحِ الغين المعجمة وتشديد الفاء وفتحها ولامٍ. قاله المنذري[1].

(عن الخَذْف) بالخاء والذال المعجَمتَين، وهو رميُ الإنسان بحَصاةٍ أو نواةٍ ونحوِهما، يجعلها بين إصبعَيه السبَّابتَين، أو الإبهام والسبابة. قاله النووي[2].

«ولا يَنْكَأُ» أي: لا يَجرَحُ ولا يقتُل. قال النووي[3]: هو بفتح الياء وبالهمزة في آخره، هكذا هو في الروايات المشهورة.

قال القاضي[4]: كذا رُوِّيناه. قال: وفي بعض الروايات: (يَنْكِي) بفتح الياء وكسر الكاف غير مهموز. قال القاضي: وهو أوجَهُ ها هنا؛ لأنَّ المهموزَ إنما هو من نَكَأْتُ القَرْحَة، وليس هذا موضعَه، إلَّا على تَجوُّزٍ، وإنما هذا من النِّكايَة، يقال: نَكَيْتُ العدوَّ وأَنْكَيْتُه نِكايةً، ونَكَأْتُ بالهمزة لغةٌ فيه. انتهى.

وفي «النهاية»[5]: يقال: نَكَيْتُ في العدوِّ أنْكِي نِكايةً، فأنا ناكٍ: إذا أكثرتَ فيهم الجِراحَ والقَتلَ، فوَهنُوا لذلك، وقد يُهمَز، لغةً فيه، يقال: نكأتُ القُرْحَة أَنْكؤُها: إذا قَشَرْتَها. انتهى.

وفي هذا الحديث دَلالةٌ على النهيِ عن الخَذْف؛ لأنه لا مَصلَحة فيه، ويُخافُ مَفسَدتُه، ويَلتَحِق به كلُّ ما شارَكه في هذا.

قال المنذري[6]: والحديث أخرجه البخاري ومسلم وابن ماجه[7].

---

(١) في «مختصره»: (٨/ ١١٦).
(٢) في «شرح مسلم»: (٦/ ٤٤٥).
(٣) في «شرح مسلم»: (٦/ ٤٤٥).
(٤) في «إكمال المعلم»: (٦/ ٣٩٣-٣٩٤).
(٥) «النهاية»: (نكا).
(٦) في «مختصره»: (٨/ ١١٦).
(٧) البخاري: ٦٢٢٠، ومسلم: ٥٠٥٢، وابن ماجه: ١٧. وهو في «مسند أحمد»: ٢٠٥٤٠.

١٧٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الخِتَانِ

٥٢٩٨ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدِّمَشْقِيُّ وَعَبْدُ الوَهَّابِ بنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ الأَشْجَعِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ حَسَّانَ - قَالَ عَبْدُ الوَهَّابِ: الكُوفِيُّ - عَنْ عَبْدِ المَلِكِ بنِ عُمَيْرٍ، عَنْ **أُمِّ عَطِيَّةَ الأَنْصَارِيَّةِ** أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تَخْتِنُ بِالمَدِينَةِ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «**لَا تَنْهَكِي**، ....

(باب ما جاء في الخِتان)

(حدثنا مروان) هو ابن معاوية **(حدثنا محمد بن حَسَّان)** الكوفيُّ **(قال عبدُ الوهَّاب)** الأشجعيُّ في روايته **(الكوفيُّ)** أي: محمدُ بن حسَّان الكوفيُّ، وأمَّا سُليمان فقال: محمدُ بن حسَّان، ولم يذكُر الكوفي.

وفي بعض النُّسَخ هذا الإسناد هكذا: حدثنا محمد بن حسَّان: حدثنا عبد الوهاب الكوفيُّ، وهو غلطٌ لا يصحُّ.

قال الحافظ المزي في «الأطراف»[١]: هذا الحديث أخرجه أبو داود في الأدب، عن سليمان ابن عبد الرحمن الدمشقيِّ وعبد الوهاب بن عبد الرحيم الأشجَعيِّ، كِلاهما عن مروان بن معاوية، عن محمد بن حسَّان الكوفيِّ، عن عبد الملك بن عُمَير، عن نُسَيبة أمِّ عطيَّة الأنصارية. انتهى.

(كانت تَختِنُ) خَتَنَ الخاتِنُ الصبيَّ خَتْناً، من باب ضرب، والاسمُ: الخِتان، بالكسر. كذا في «المصباح»[٢].

وفي «المجمع»[٣]: الخِتان: مَوضِعُ القَطْع من ذَكَر الغُلام وفَرْج الجارِيَة، وأمَّا في الغُلام فقَطْعُ جميعِ الجِلْد[٤] التي تُغطِّي الحَشَفة، وفي الجارية قَطْعُ أَدْنى جُزْءٍ من جِلْدةٍ أعلى الفَرْج. انتهى.

وفي «فتح الباري»[٥]: الخِتان: اسمٌ لفِعْل الخاتِنِ ولمَوْضِع الخِتان أيضاً. انتهى.

«لا تَنْهَكي» يقال: نَهَكتُ الشيءَ نَهْكاً: بالَغْتَ فيه، من باب نَفَع وتَعِب، وأَنْهَكه بالألف لغةٌ.

---

(١) «تحفة الأشراف»: ١٨٠٩٣.
(٢) «المصباح المنير»: (ختن).
(٣) «مجمع بحار الأنوار»: (٢/ ١٢).
(٤) في «المجمع»: «الجلدة».
(٥) «فتح الباري»: (١٠/ ٣٤٠).

. . . .

كذا في «المصباح»[١].

وفي «النهاية»[٢]: معنى: لا تَنْهَكي، أي: لا تُبالِغي في استِقصاء الخِتان.

وفي «النهاية» في مادة (شمم): وفي حديث أمِّ عطيَّة: «أشمِّي ولا تَنْهَكي»[٣] شَبَّه القطعَ اليسيرَ بإشمامِ الرائحة، والنَّهْكُ: المبالغةُ فيه، أي: اقطَعِي بعضَ النَّوَاة ولا تستأصِلِيها. انتهى.

وفي «المجمع»[٤]: الإشمامُ: أخذُ اليسيرِ في خِتان المرأة، والنَّهْك: المبالغةُ في القَطْع. انتهى.

قال النووي[٥]: ويُسمَّى خِتان الرجلِ إعذاراً، بذالٍ معجمة، وخِتان المرأة خَفْضاً، بخاءٍ وضادٍ معجمتين. انتهى.

وفي «فتح الباري»[٦]: قال الماوَرديُّ[٧]: خِتان الذَّكر: قَطْعُ الجِلْدة التي تُغطِّي الحَشَفة، والمُستَحبُّ أن تُستوعَبَ من أصلِها عند أوَّل الحَشَفة، وأقلُّ ما يُجزِئُ أن لا يبقى منها ما يَتَغشَّى به شيءٌ من الحَشَفة.

وقال إمام الحرمين[٨]: المُستَحَقُّ في الرِّجال قطعُ القُلْفة، وهي الجِلْدة التي تُغَطِّي الحَشَفة حتى لا يَبقَى من الجِلْدة شيءٌ مُتَدَلٍّ.

وقال ابن الصَّبَّاغ: حتى تَنكَشِف جميعُ الحَشَفة، ويتأدَّى الواجبُ بقَطْعِ شيءٍ مما فَوق الحَشَفة وإن قَلَّ، بشَرْطِ أن يَستَوعِبَ القطعُ تدوِيرَ رأسِها.

قال النووي[٩]: وهو شاذٌّ، والأوَّل هو المُعتَمد.

---

(١) «المصباح المنير»: (نهك). (٢) «النهاية»: (نهك).

(٣) أخرجه بهذا اللفظ الطبراني في «الأوسط»: ٢٢٥٣، وابن عدي في «الكامل»: (٤/ ١٩٦)، والبيهقي في «الكبرى»: (٨/ ٣٢٤)، من حديث أنس ﷺ، وفي إسناده زائدة بن أبي الرُّقاد، قال البخاري في «التاريخ الكبير»: (٣/ ٤٣٣): منكر الحديث.

(٤) «مجمع بحار الأنوار»: (٢/ ٢٥٦).

(٥) في «شرح مسلم»: (٥/ ٦٥)، وليس فيه ذكر الخفض للمرأة.

(٦) «فتح الباري»: (١٠/ ٣٤٠-٣٤١).

(٧) في «الحاوي»: (١٣/ ٩١٧). (٨) في «نهاية المطلب»: (١٧/ ٣٥٤).

(٩) في «روضة الطالبين»: (١٠/ ١٨٠-١٨١)، وعبارته فيه: هذا هو الصحيحُ المعروف للأصحاب.

. . . .

قال الإمام[١]: والمُستَحَقُّ من خِتان المرأة ما يَنطلِقُ عليه الاسمُ.

قال الماورديُّ[٢]: خِتانُها: قطعُ جِلْدةٍ تكون في أعلى فَرْجِها فوقَ مَدخَل الذَّكَر كالنَّواة أو كعُرْفِ الدِّيك، والواجب قطعُ الجِلْدة المُستَعْلِية منه دون استئصاله.

ثم ذكر الحافظ حديثَ أمِّ عطيَّة الذي في الباب، ثم قال: قال أبو داود: إنه ليس بالقويِّ.

قلت: وله شاهدان من حديث أنس ومن حديث أمِّ أيمَن عند أبي الشَّيخ في «كتاب العقيقة»[٣]، وآخَر عن الضحاك بن قيس عند البيهقي[٤].

واختُلف في النساء؛ هل يُخفَضْنَ عموماً أو يُفرَّق بين نساء المشرق فيُخفَضنَ، ونساءِ المَغرِب فلا يُخفَضنَ لعدم الفَضْلة المشروعِ قَطعُها منهنَّ، بخلاف نساء المَشرِق، قال: فمَن قال: إنَّ مَن وُلد مختوناً استُحِبَّ إمرار الموسى على المَوضِع امتِثالاً للأمر. قال في حق المرأة كذلك، ومَن لا فلا.

وقد ذهب إلى وجوب الخِتان الشافعيُّ وجمهورُ أصحابه، وقال به من القُدماء عطاءٌ، وعن أحمدَ وبعضِ المالكية: يجب، وعن أبي حنيفة: واجبٌ وليس بفَرْضٍ، وعنه: سُنَّة يُأثَم بتَرْكِه، وفي وجهٍ للشافعية: لا يجب في حقِّ النساء، وهو الذي أورَدَه صاحبُ «المغني»[٥] عن أحمد، وذهب أكثرُ العلماء وبعضُ الشافعية إلى أنه ليس بواجب.

---

(١) إمام الحرمين في «نهاية المطلب»: (١٧/ ٣٥٤).

(٢) في «الحاوي»: (١٣/ ٩١٧).

(٣) وأخرجه أيضاً في كتابه «طبقات المحدثين بأصبهان»: (٣/ ٣٤٦)، وهو من حديث أنس أيضاً، وفيه تسمية الختَّانة بأمِّ أيمن، وفي إسناده إسماعيل بن أبي أمية، تركه الدارقطني واتَّهمه بالوضع. انظر «سنن الدارقطني» بعد الروايتين: ٢٩٣١ و٣٩٤٤.

(٤) في «السنن الكبرى»: (٨/ ٣٢٤)، وإسناده ضعيف، وهو أحد أوجُه الاضطراب الوارد في حديث أمِّ عطية الوارد في هذا الباب.
وله شاهد ثالث من حديث عليٍّ عند الخطيب البغدادي في «تاريخه»: (١٤/ ٢٣٢)، وإسناده ضعيف لجهالة أحد رواته وانقطاعه.
ورابع من حديث ابن عمر عند البزار: ٦١٧٨، وفي إسناده مَندَل بن علي، وهو ضعيف سيئ الحفظ. والحاصل أنه لم يصحَّ شيء في هذا الباب مرفوعاً إلى النبي ﷺ، والله تعالى أعلم.

(٥) «المغني»: (١/ ٦٣).

. . . .

ومن حُجَّتهم حديثُ شدَّاد بن أوسٍ رَفَعه: «**الخِتان سُنَّةٌ للرِّجال، مَكرُمة للنِّساء**». أخرجه أحمد والبيهقي[(١)] بإسنادٍ فيه حَجَّاج بن أَرْطَاة، ولا يُحتَجُّ به.

وأخرجه الطبراني في «مسند الشاميين»[(٢)] من طريق سعيد بن بَشِير[(٣)]، عن قتادة، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس. وسعيد بن بِشْر مُختَلف فيه.

وأخرجه أبو الشَّيخ والبيهقي[(٤)] من وجه آخر عن ابن عباس.

وأخرجه البيهقي[(٥)] أيضاً من حديث أبي أيوب. انتهى كلام الحافظ من «الفتح» مختصراً ملخَّصاً.

وقال الحافظ في «تلخيص الحبير»[(٦)]: حديث: «**الختان سُنَّة في الرِّجال، مَكرُمة في النساء**»، أخرجه أحمد والبيهقي[(٧)] من حديث الحجَّاج بن أَرْطَاة، عن أبي المَلِيح بن أسامة، عن أبيه، به، والحجَّاج مدلِّس وقد اضطَرب فيه، فتارةً رواه كذا. وتارةً رواه بزيادة شدَّاد بن أوسٍ بعد والِدِ أبي المَلِيح، أخرجه ابن أبي شيبة وابن أبي حاتم في «العلل» والطبراني في «الكبير»[(٨)]. وتارةً رواه عن مكحولٍ، عن أبي أيوب، أخرجه أحمد[(٩)]. وذكره ابن أبي حاتم في «العلل»[(١٠)] وحكى عن أبيه أنه خطأٌ من حَجَّاجٍ، أو من الراوي عنه عبدِ الواحد بنِ زِيادٍ.

---

(١) رواية أحمد: ٢٠٧١٩، والبيهقي: (٨/ ٣٢٥) ليس فيها شداد بن أوس، وإنما هي من حديث أسامة بن عُمير الهُذَلي رضي الله عنه، كما سيأتي في كلام الحافظ نقلاً عن «التلخيص الحبير» قريباً.

(٢) «مسند الشاميين»: ٢٦٩٧، موقوفاً على ابن عباس، وهو كذلك عند البيهقي: (٨/ ٣٢٥) ورجَّحه على المرفوع.

(٣) تحرف في الأصل إلى: «بِشْر»، وكذلك هو في طبعة بولاق لـ «فتح الباري»: (١٠/ ٣٤١)، وجاء على الصواب في طبعة مؤسسة الرسالة المحقَّقة من «فتح الباري»: (١٨/ ١٧٥)، وهو كذلك في «التقريب»: ٢٢٧٦.

(٤) في «السنن الكبرى»: (٨/ ٣٢٤-٣٢٥)، وقال: إسناده ضعيف.

(٥) في «السنن الكبرى»: (٨/ ٣٢٥)، وهو من أوجُه الاضطراب في هذا الحديث، فهو ضعيف.

(٦) «التلخيص الحبير»: (٤/ ٨٢-٨٣).

(٧) أحمد: ٢٠٧١٩، والبيهقي: (٨/ ٣٢٥).

(٨) ابن أبي شيبة في «المصنف»: (٩/ ٥٨)، وابن أبي حاتم في «العلل»: (٥/ ٦٤٦-٦٤٧)، والطبراني في «الكبير»: ٧١١٢، وليس في مطبوع ابن أبي شيبة ذكر والد أبي المليح.

(٩) لم نجد لفظ هذا الحديث بهذا السند عند أحمد في «مسنده»، وأخرجه البيهقي: (٨/ ٣٢٥)، وقال: هو منقطع.

(١٠) «العلل»: (٥/ ٦٤٨).

. . . .

وقال البيهقي[(١)]: هو ضعيف منقطع.

وقال ابن عبد البَرِّ في «التمهيد»[(٢)]: هذا الحديث يَدُور على حَجَّاج بن أَرْطَاة، وليس ممَّن يُحتَجُّ به.

قلت: وله طريقٌ أخرى من غير رواية حَجَّاجٍ، فقد رواه الطبراني في «الكبير» والبيهقي[(٣)] من حديث ابن عباسٍ مرفوعاً، وضعَّفه البيهقيُّ في «السنن»[(٤)]، وقال في «المعرفة»[(٥)]: لا يصحُّ رَفْعُه، وهو من رواية الوليد، عن ابن ثوبانَ، عن ابن عَجْلان، عن عكرمة، عنه، ورواتُه مُوَثَّقون، إلَّا أنَّ فيه تدليساً.

وقوله ﷺ لأُمِّ عطيَّة - وكانت خافِضةً -: «**أشِمِّي ولا تَنهَكِي**»، أخرجه الحاكم في «المستدرك»[(٦)] من طريق عُبيد الله بن عمرو، عن زيد بن أبي أُنَيسة[(٧)]، عن عبد الملك بن عُمير، عن الضَّحَّاك بن قَيْس: كان بالمدينة امرأةٌ يقال لها: أمُّ عطيَّة، تَخفِضُ الجَواري، فقال لها رسول الله ﷺ: «**يا أُمَّ عطيَّة، اخفِضِي ولا تَنهَكِي، فإنه أنضَر للوجه، وأحظَى عند الزَّوج**»، ورواه الطبراني وأبو نعيم في «المعرفة» والبيهقي[(٨)] من هذا الوجه، عن عبيد الله بن عمرو قال: حدثني رجلٌ من أهل الكوفة، عن عبد الملك بن عُمير، به.

وقال المفضَّل العَلَائي: سألت ابنَ مَعِين عن هذا الحديث، فقال: الضَّحَّاك بن قَيس هذا ليس بالفِهْرِيِّ.

قلت: أورده الحاكم وأبو نعيم في ترجمة الفِهْرِيِّ.

---

(١) في «السنن الكبرى»: (٨/ ٣٢٥).
(٢) «التمهيد»: (٢١/ ٥٩).
(٣) الطبراني: ١١٥٩٠، والبيهقي: (٨/ ٣٢٤-٣٢٥).
(٤) «السنن الكبرى»: (٨/ ٣٢٥).
(٥) «معرفة السنن الآثار»: (١٣/ ٦٢).
(٦) «المستدرك»: (٣/ ٥٢٥).
(٧) تحرف في الأصل إلى: «أسيد»، والتصويب من «المستدرك». وهو زيد بن أبي أُنَيسة الجَزَري، أبو أسامة. انظر «التقريب»: ٢١١٨.
(٨) الطبراني في «الكبير»: ٨١٣٧، وأبو نعيم في «المعرفة»: (٣/ ١٥٣٧)، والبيهقي: (٨/ ٣٢٤).

. . . .

وقد اختُلف فيه على عبد الملك بن عُمير، فقيل: عنه كذا، وقيل: عنه، عن عطية القُرَظيِّ قال: كانت بالمدينة خافضة يقال لها: أمُّ عطيَّة فذكره، رواه أبو نعيم في «المعرفة»[(١)]، وقيل: عنه، عن أُمِّ عطيَّة، رواه أبو داود في «السنن»[(٢)]، وأعلَّه بمحمد بن حسَّان، فقال: إنه مجهول ضعيف. انتهى كلامه.

وقال المناوي في «فتح القدير شرح الجامع الصغير»[(٣)]: حديث: «**الخِتان سُنَّةٌ للرِّجال، مَكرُمةٌ للنساء**»، أخرجه أحمد في «مسنده»[(٤)] من حديث الحَجَّاج بن أَرْطَاة، عن والِدِ أبي المَلِيح.

قال الذهبي: وحجاجٌ ضعيفٌ لا يُحتَجُّ به[(٥)].

وأخرجه الطبراني في «الكبير»[(٦)] عن شدَّاد بن أوسٍ، وعن ابن عباس ﵄. قال السيوطيُّ[(٧)]: إسناده حسن. وقال البيهقيُّ[(٨)]: ضعيفٌ منقطع، وأقرَّه الذهبيُّ. وقال الحافظ العراقي[(٩)]: سندُه ضعيف. وقال ابن حجر[(١٠)]: فيه الحَجَّاج بن أَرْطَاة مدلِّسٌ وقد اضطرب فيه. وقال أبو حاتم[(١١)]: هذا خطأٌ من حَجَّاج أو الراوي عنه. انتهى كلامه.

وقال المناوي في «التيسير»[(١٢)]: والحديث إسناده ضعيفٌ خِلافاً لقول السيوطي: حسن، وقد أخذَ بظاهِره أبو حنيفة ومالك فقالا: سُنَّة مطلقاً، وقال أحمد: واجبٌ للذَّكر سُنَّة للأُنثى، وأوجبه الشافعي عليهما. انتهى.

---

(١) الذي في «المعرفة»: (٣/ ١٥٣٧): عن عبد الملك بن عمير، عن الضحاك بن قيس، ولم نجد فيه رواية عطية القرظي، والله أعلم.
(٢) وهو حديث الباب.
(٣) «فيض القدير»: (٣/ ٦٧١).
(٤) برقم: ٢٠٧١٩.
(٥) انظر «المغني في الضعفاء»: (١/ ١٤٩)، و«ميزان الاعتدال»: (١/ ٤٢١).
(٦) برقم: ٧١١٢ و١١٥٩٠.
(٧) في «الجامع الصغير»: ٤١٢٩.
(٨) في «السنن الكبرى»: (٨/ ٣٢٤ و٣٢٥).
(٩) في «تخريج أحاديث إحياء علوم الدين» مطبوع بهامش «الإحياء»: (١/ ١٤٢).
(١٠) في «التلخيص الحبير»: (٤/ ٨٢).
(١١) في «العلل»: (٥/ ٦٤٨).
(١٢) «التيسير بشرح الجامع الصغير»: (١/ ٥٣٥).

فَإِنَّ ذَلِكَ أَحْظَى لِلْمَرْأَةِ، وَأَحَبُّ إِلَى البَعْلِ».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رُوِيَ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ المَلِكِ، بِمَعْنَاهُ وَإِسْنَادِهِ.

وقال الإمام أبو عبد الله محمد بن الحاجِّ المالكي في «المدخل»[1]: والسُّنَّة في خِتان الذَّكَر إظهارُه، وفي خِتان النساء إخفاؤُه، واختُلف في حقِّهنَّ، هل يُخفَضنَ مُطلقاً، أو يُفرَّق بين أهل المشرق وأهل المغرب، فأهل المشرق يُؤمَرْنَ به لوجود الفَضْلة عندهنَّ من أصل الخِلْقة، وأهلُ المغرب لا يُؤمَرْنَ به لعدمِها عندهنَّ. انتهى.

وأخرج البخاري في «الأدب المفرد»[2] من حديث أُمِّ المُهاجِر قالت: سُبِيتُ في جَواريَ من الرُّوم، فعَرَض علينا عثمانُ الإسلامَ، فلم يُسلِم مِنَّا غيري وغيرُ أُخرى، فقال عثمان: اذهبوا فاخفِضُوهما وطَهِّروهما. وفي إسناده مجهولٌ.

«**فإنَّ ذلك**» أي: عدمَ المبالَغة في القَطْع وإبقاءَ بعضِ النَّواة والغُدَّة على فَرْجِها «**أحظَى للمرأة**» أي: أنفَعُ لها وألَذُّ «**وأحبُّ إلى البَعْل**» أي: إلى الزَّوج؛ وذلك لأنَّ الجِلْد الذي بين جانِبَي الفَرْج والغُدَّة التي هناك، وهي النَّواة، إذا دُلِكا دَلْكاً مُلائماً بالإصبَع أو بالحَكِّ من الذَّكَر تَلْتَذُّ كمالَ اللَّذَّة حتى لا تَملِكُ نفسَها وتُنزِلُ بلا جِماعٍ، فإنَّ هذا المَوضِع كثيرُ الأعصاب، فيكون حِسُّه أقوى، ولَذَّةُ الحَكَّة هناك أشدَّ، ولهذا أُمِرَت المرأة في خِتانها لإبقاء بعضِ النَّواة والغُدَّة لتلتَذَّ بها بالحَكِّ، ويُحبُّها زوجُها بالملاعبة معها، ليتحرَّك منيُّ المرأة ويذوب؛ لأنَّ مَنِيَّها باردٌ بطيءُ الحركة، فإذا ذاب وتحرك قبل الجماع بسبب الملاعبة يُسرِعُ إنزالُها، فيوافق إنزالُها إنزالَ الرجل، فإنَّ منيَّ الرجل لحرارته أسرعُ إنزالاً، وهذا كلُّه سببٌ لازدياد المحبَّة والأُلفة بين الزَّوج والزَّوجة، وهذا الذي ذكرتُه هو مُصرَّح في كُتُب الطِّبِّ، والله أعلم.

(**قال أبو داود: رُوِيَ**) بصيغة المجهول، أي: هذا الحديث (**عن عبيد الله بن عمرو**) بن أبي الوليد الأسَدِيِّ الرَّقِّيِّ، ثقةٌ (**عن عبد الملك**) بن عُمير الكوفيِّ، ثقةٌ (**بمعناه وإسنادِه**) أي: بمعنى حديث محمد بن حسَّان وإسنادِه، فعُبيد الله بن عمرو الرَّقِّي وعبد الملك كلاهما من الثقات، لكن اختُلف عليهما في هذا الحديث اختلافاً شديداً، فقيل: عن عبيد الله عن زيد بن أبي أُنيسة[3]،

---

(١) «المدخل» لابن الحاج: (٣/ ٢٩٦). (٢) برقم: ١٢٤٥.

(٣) تحرف في الأصل إلى: «أسيد»، وحديثه أخرجه الحاكم: (٥/ ٥٢٥) عن زيد بن أبي أُنَيسة، على الصواب. وهو زيد بن أبي أُنَيسة الجَزَري، أبو أسامة. انظر «التقريب»: ٢١١٨.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَلَيْسَ هُوَ بِالقَوِيِّ، وَقَدْ رُوِيَ مُرْسَلاً.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَمُحَمَّدُ بنُ حَسَّانَ مَجْهُولٌ، . . . .

وقيل: عنه عن رجل من أهل الكوفة، ثم اختُلف على عبد الملك بن عُمير فقيل: عنه عن أمِّ عطية، وقيل: عنه عن الضَّحَّاك بن قَيْس، وقيل: عنه عن عطية القُرَظيِّ، كما تقدَّم بيانُه آنفاً، وهذا الاضطراب مُوجِبٌ لضَعْف الحديث.

(**قال أبو داود: وليس هو**) أي: الحديث (**بالقويِّ**) لأجل الاضطراب ولضَعْف الراوي، وهو محمد بن حسَّان الكوفي (**وقد رُويَ**) هذا الحديث (**مُرسَلاً**) كما رواه الحاكم في «المستدرك» والطبراني وأبو نعيم والبيهقي[1] عن عبد الملك بن عُمير عن الضَّحَّاك بن قَيْس: كان بالمدينة امرأةٌ يقال لها: أمُّ عطيَّة، فقال لها رسول الله ﷺ . . .، وسلف آنفاً من كلام الحافظ.

ومن قوله: (قد رُويَ مُرسَلاً . . . إلى آخره) قد وُجِد في أكثر النُّسَخ، وذكره أيضاً المِزِّيُّ في «الأطراف»[2].

(**محمد بن حسَّان مجهولٌ**) وتَبِعَه ابن عديٍّ في تجهيله والبيهقيُّ[3]، وخالَفهم الحافظُ عبد الغنيِّ ابنُ سعيد فقال: هو محمد بن سعيد المصلوبُ على الزَّندَقة، أحدُ الضعفاء والمتروكين، وأورد هذا الحديث من طريقه في ترجمته من «إيضاح الشكِّ» كتابٍ له.

وله طريقان آخران، رواه ابن عديٍّ[4] من حديث سالم بن عبد الله بن عمر، ورواه البزار[5] من حديث نافع، كلاهما عن عبد الله بن عمر مرفوعاً بلفظ: «**يا نساء الأنصار، اختَضِبنَ غَمْساً**[6]، **واخفِضْنَ ولا تَنهَكْنَ، فإنه أحظَى عند أزواجِكُنَّ**»، لفظ البزار، وفي إسناده مَندَل بن عليٍّ، وهو ضعيف.

---

(١) الحاكم: (٣/ ٥٢٥)، والطبراني في «الكبير»: ٨١٣٧، وأبو نعيم في «المعرفة»: (٣/ ١٥٣٧)، والبيهقي: (٨/ ٣٢٤).

(٢) «تحفة الأشراف»: ١٨٠٩٣.

(٣) انظر «الكامل»: (٧/ ٤٤٥)، و«السنن الكبرى»: (٨/ ٣٢٤).

(٤) في «الكامل»: (٣/ ٤٥٧).

(٥) في «مسنده»: ٦١٨٧.

(٦) كذا في الأصل: «غمساً»، وهو كذلك في «كشف الأستار»: ٣٠١٤، و«الكامل» لابن عدي، ووقع في مطبوع «مسند البزار»: «خمساً».

وَهَذَا الحَدِيثُ ضَعِيفٌ.

وفي إسناد ابن عديٍّ خالدُ بن عَمرو القُرشيُّ، وهو أضعف من مَندَل.

ورواه الطبراني في «الصغير» وابنُ عديٍّ[١] أيضاً، عن أبي خَليفة، عن محمد بن سَلَّام الجُمَحي، عن زائدة بن أبي الرُّقاد، عن ثابتٍ، عن أنسٍ نحوَ حديث أبي داود.

قال ابن عدي[٢]: تفرَّد به زائدةُ عن ثابت، وقال الطبراني[٣]: تفرَّد به محمد بن سَلَّام، وقال ثعلب: رأيتُ يحيى بن معين في جماعةٍ بين يَدَي محمد بن سَلَّام، فسأله عن هذا الحديث، وقد قال البخاريُّ[٤] في زائدة: إنه مُنكَر الحديث. كذا في «التلخيص»[٥].

(وهذا الحديث ضعيفٌ) والأمرُ كما قال أبو داود، وحديث خِتان المرأة، رُوي من أوجُهٍ كثيرةٍ، وكلُّها ضعيفةٌ معلولةٌ مَخدُوشة، لا يَصِحُّ الاحتجاجُ بها كما عرفتَ.

وقال ابن المنذر[٦]: ليس في الخِتان خبرٌ يُرجَع إليه، ولا سُنَّة تُتَّبع[٧].

وقال ابن عبد البرِّ في «التمهيد»[٨]: والذي أجمَع عليه المسلمون، أنَّ الخِتان للرجال. انتهى، والله أعلم.

والحديث سكت عنه المنذري.



---

(١) الطبراني في «الصغير»: ١٢٢، وابن عدي في «الكامل»: (٤/ ١٩٦)، وروايتهما: عن أحمد بن يحيى ثعلبٍ النحويِّ، عن محمد بن سَلَّام الجُمَحي، ليس فيهما ذِكرُ أبي خليفة.

(٢) في «الكامل»: (٤/ ١٩٦).

(٣) في «المعجم الصغير» بعد الرواية: ١٢٢.

(٤) في «التاريخ الكبير»: (٣/ ٤٣٣).

(٥) «التلخيص الحبير»: (٤/ ٨٣).

(٦) في «الإشراف»: (٣/ ٤٢٤).

(٧) في الأصل: «يتبع»، والمثبت من «الإشراف».

(٨) «التمهيد»: (٢١/ ٥٩).

١٨٠ ـ بَابٌ فِي مَشْيِ النِّسَاءِ مَعَ الرِّجَالِ فِي الطَّرِيقِ

٥٢٩٩ ـ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ ـ يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ ـ عَنْ أَبِي اليَمَانِ، عَنْ شَدَّادِ بنِ أَبِي عَمْرِو بنِ حِمَاسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمْزَةَ بنِ أَبِي أُسَيْدٍ الأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ وَهُوَ خَارِجٌ مِنَ المَسْجِدِ، فَاخْتَلَطَ الرِّجَالُ مَعَ النِّسَاءِ فِي الطَّرِيقِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِلنِّسَاءِ: «**اسْتَأْخِرْنَ، فَإِنَّهُ لَيْسَ لَكُنَّ أَنْ تَحْقُقْنَ الطَّرِيقَ، عَلَيْكُنَّ بِحَافَاتِ الطَّرِيقِ**». فَكَانَتِ المَرْأَةُ تَلْصَقُ بِالجِدَارِ، حَتَّى إِنَّ ثَوْبَهَا لَيَتَعَلَّقُ بِالجِدَارِ مِنْ لُصُوقِهَا بِهِ.

٥٣٠٠ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ يَحْيَى بنِ فَارِسٍ: حَدَّثَنَا أَبُو قُتَيْبَةَ سَلْمُ بنُ قُتَيْبَةَ، عَنْ دَاوُدَ بنِ أَبِي صَالِحٍ المُزَنِيِّ(*)، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ....

(بابٌ في مَشْيِ النِّساء مع الرِّجال في الطريق)

(**وهو خارجٌ**) أي: النبيُّ ﷺ «**أن تَحْقُقْنَ**» بسكون الحاء المهملة وضمِّ القاف الأُولى. قال في «النهاية»[(١)]: هو أن يَرْكَبْنَ حُقَّها؛ وهو وَسَطُها، يقال: سَقَط على حاقِّ القَفَا وحُقِّه. انتهى.

وقال الطِّيبيُّ[(٢)]: أي: ابْعُدْنَ عن الطريق، وفاء (فاختلط) مُسبَّبٌ عن محذوف، أي: يقول كَيْتَ وكَيْتَ، فاختلطوا فقال للنساء. انتهى.

والمعنى: أنْ ليس لهنَّ أن يَذهَبْنَ في وَسَط الطريق.

«**بحافَاتِ**» جمعُ حافَةٍ، وهي الناحية (**ثوبَها**) أي: المرأةِ (**من لُصُوقِها**) أي: المرأةِ (**به**) بالجدار.

والحديث سكت عنه المنذري[(٣)].

(*) كذا في الأصل: «المُزني»، والذي في «تحفة الأشراف»: ٧٦٦٢، و«تهذيب الكمال»: (٨/ ٤٠٣)، و«ميزان الاعتدال»: (٢/ ١٠)، و«تهذيب التهذيب»: (١/ ٥٦٥)، و«تقريب التهذيب»: ١٧٩١: «المَدَني».

(١) «النهاية»: (حقق).

(٢) في «شرح المشكاة»: (١٠/ ٣٠٧٥). وقوله: «أي: ابعدن عن الطريق»، ليس في «شرح المشكاة»، وهو شرحٌ لقوله: «استأخرن»، كما في «شرح المصابيح» لابن الملك: (٥/ ١٩٦).

(٣) وإسناده ضعيف.

نَهَى أَنْ يَمْشِيَ - يَعْنِي الرَّجُلَ - بَيْنَ المَرْأَتَيْنِ.

(أن يمشيَ، يعني) هذا تفسيرٌ من أحد الرُّواة (الرجلَ، بين المرأتَين) فإنه ينافي الحَياء والمُروءة والوَقار.

قال الإمام المنذري رحمه الله[(١)]: داود بن أبي صالح هذا هو المدنيُّ.

قال أبو حاتم الرازي: هو مجهولٌ حدَّث بحديثٍ مُنكَر. قال أبو زرعة: لا أعرفُه إلَّا في حديثٍ واحدٍ يرويه عن نافع عن ابن عمر عن النبيِّ ﷺ، وهو حديثٌ مُنكَر[(٢)].

وذكر البخاري هذا الحديث في «تاريخه الكبير»[(٣)] من رواية داود هذا، وقال: لا يُتابَع عليه.

وقال ابن حبان[(٤)]: يروي الموضوعات عن الثِّقات، حتى كان يَتَعمَّدُ لها، وذكر[(٥)] هذا الحديث. انتهى.



---

(١) في «مختصره»: (٨/ ١١٨).

(٢) انظر «العلل» لابن أبي حاتم: (٣/ ٤١٦).

(٣) «التاريخ الكبير»: (٣/ ٢٣٤).

(٤) في «المجروحين»: (١/ ٢٩٠).

(٥) في «مختصر المنذري»: «وذكر له».

١٨١ ـ بَابٌ فِي الرَّجُلِ يَسُبُّ الدَّهْرَ

٥٣٠١ ـ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ الصَّبَّاحِ بنِ سُفْيَانَ وَابْنُ السَّرْحِ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «يَقُولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ، يَسُبُّ الدَّهْرَ ....

(بابٌ في الرَّجُل يَسُبُّ الدَّهْرَ)

(حدثنا سفيان) هو ابن عُيينة، ذَكَرَه المِزِّيُّ[1].

(عن سعيد) بنِ المسيَّب (عن النبيِّ ﷺ) فيما يرويه عن الله تبارك وتعالى.

«يُؤذِيني» من الإيذاء، معناه: يُعامِلُني معاملةً تُوجِبُ الأَذَى في حَقِّكُم. قاله النووي[2].

«يَسُبُّ الدَّهْرَ» قال العلَّامة العينيُّ في «عمدة القاري»[3]: قال الخطابي[4]: كانت الجاهليَّة تُضِيفُ المصائبَ والنوائب إلى الدَّهْر الذي هو من اللَّيل والنهار، وهم في ذلك فِرْقتان:

فِرْقةٌ لا تُؤمِن بالله تعالى ولا تَعرِفُ إلَّا الدَّهْرَ: اللَّيل والنهار اللَّذان هما محلٌّ للحوادِث وظرفٌ لمَساقِط الأقدار، فتَنسُبُ المَكارِهَ إليه على أنها من فِعلِه، ولا تَرَى أنَّ لها مُدَبِّراً غيرَه، وهذه الفرقة هي الدَّهْريَّة[5]، الذين حَكَى الله عنهم في قوله: ﴿وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾ الآيةَ [الجاثية: ٢٤].

وفِرْقةٌ تَعرِفُ الخالِقَ وتُنزِّهُه من أن تَنسُبَ إليه المَكارِهَ، فتُضيفُها إلى الدَّهْر والزمان.

وعلى هذين الوجهَين كانوا يَسُبُّون الدَّهْرَ ويَذُمُّونه، فيقول القائل منهم: يا خَيبةَ الدَّهْر، ويا بُؤْسَ الدَّهْر، فقال ﷺ لهم مُبطِلاً ذلك: «لا يَسُبَّنَّ أحدٌ منكم الدَّهْرَ، فإنَّ الله هو الدَّهْرُ» يريد ـ والله أعلم ـ: لا تَسُبُّوا الدَّهْرَ على أنه الفاعِلُ لهذا الصَّنِيع، فالله تعالى هو الفاعل له، فإذا سَبَبْتُم الذي أنزلَ بكم المَكارِهَ رَجَعَ السَّبُّ إلى الله تعالى، وانصرف إليه. انتهى.

---

(١) في «تحفة الأشراف»: ١٣١٣١.

(٢) في «شرح مسلم»: (٧/ ٢٧٩).

(٣) «عمدة القاري»: (٢٢/ ٢٠٢).

(٤) في «معالم السنن»: (٣/ ٣٤٧) و«أعلام الحديث»: (٣/ ١٩٠٤).

(٥) الدَّهريَّة: هم الذين ينفون الرُّبوبية، ويُنكرون الثواب والعقاب، فأنكروا الخالق والبعث والإعادة، وقالوا بالطبع المُحيي، والدَّهر المُفني. انظر «الملل والنحل» ص٤٩٩.

وَأَنَا الدَّهْرُ، بِيَدِي الأَمْرُ، أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ».

قَالَ ابْنُ السَّرْحِ: عَنِ ابْنِ المُسَيَّبِ، مَكَانَ سَعِيدٍ.

«**وأنا الدَّهْرُ**» قال العيني[١]: قال الخطابي[٢]: معناه: أنا مَلِكُ الدَّهر ومُصَرِّفُه، فحُذف اختصاراً للَّفظ واتِّساعاً في المعنى.

وقال غيره: معنى قوله: «أنا الدَّهر» أي: المُدَبِّر، أو صاحبُ الدَّهْر، أو مُقَلِّبه، أو مُصَرِّفه، ولهذا عَقَّبه بقوله: «**بيَدِي الأمرُ**».

ويُروَى بنصبِ الدَّهْر، على معنى أنا باقٍ أو ثابتٌ في الدَّهْر.

وروى أحمد[٣] عن أبي هريرة بلفظ: «**لا تَسُبُّوا الدَّهْر، فإنَّ الله قال: أنا الدَّهْرُ؛ الأيامُ والليالي أُوجِدُها**[٤] **وأُبْلِيها، وآتي بمُلُوكٍ بعدَ مُلُوكٍ**». انتهى.

وليس المراد أنَّ الدَّهر اسمٌ من أسماء الله تعالى.

وقال النووي[٥]: قوله: «وأنا الدَّهْر»، فإنه برَفْع الراء، هذا هو الصواب المعروف الذي قاله الشافعي وأبو عبيد[٦] وجماعة من المتقدِّمين والمتأخِّرين.

وقال أبو بكر محمد[٧] بن داود الظاهري: إنما هو الدَّهْر بالنصب على الظرف، أي: أنا مُدَّة الدَّهْر أُقَلِّب لَيلَهُ ونَهارَه.

وحكى ابنُ عبد البَرِّ هذه الرواية عن بعض أهل العلم[٨].

---

(١) في «عمدة القاري»: (٢٢/ ٢٠٢).
(٢) في «غريب الحديث»: (١/ ٤٩٠).
(٣) في «مسنده»: ١٠٤٣٨، وهو صحيح.
(٤) في «المسند»: «أُجدِّدُها».
(٥) في «شرح مسلم»: (٧/ ٢٨٠-٢٨١).
(٦) انظر «غريب الحديث» له: (٢/ ١٤٥-١٤٨).
(٧) في الأصل: «أبو بكر ومحمد» بواو العطف بينهما، والتصويب من «شرح النووي»، وهو محمد بن داود بن علي الظاهري أبو بكر، له كتاب «الزهرة» في الآداب والشعر، و«الإنذار والإعذار»، و«التقصّي»، و«الفرائض»، و«الإيجاز»، وغيرها، كان فقيهاً أديباً شاعراً ظريفاً، توفي سنة (٢٩٧هـ). انظر «سير أعلام النبلاء»: (١٣/ ١٠٩) وما بعدها.
(٨) انظر «التمهيد»: (١٨/ ١٥٤).

. . . .

وقال النحَّاس: يجوز النصب، أي: فإنَّ الله باقٍ مُقيمٌ أبداً لا يزول[١].

وقال بعضهم: هو منصوب على التخصيص، قال[٢]: والظَّرف أصحُّ وأصوَب.

وأما رواية الرفع - وهي الصوابُ - فموافقةٌ لقوله: «**فإنَّ الله هو الدَّهْرُ**».

قال العلماء: وهو مجازٌ، وسببُه أنَّ العربَ كان شأنُها أن تَسُبَّ الدَّهْرَ عند النَّوازِل والحَوادِث والمصائب النازلة بها من مَوت أو هَرَمٍ أو تَلَفِ مالٍ أو غيرِ ذلك، فيقولون: يا خَيبةَ الدَّهْر، ونحوَ هذا من ألفاظ سَبِّ الدَّهْر، فقال النبيُّ ﷺ: «**لا تَسُبُّوا الدَّهْرَ، فإنَّ الله هو الدَّهْرُ**» أي: لا تَسُبُّوا فاعِلَ النَّوازِل، فإنكم إذا سَبَبتُم فاعِلَها وَقَع السَّبُّ على الله تعالى؛ لأنه هو فاعلُها ومُنزِلُها، وأمَّا الدَّهْر الذي هو الزمان فلا فِعلَ له، بل هو مَخلُوقٌ من جُملةِ خَلْقِ الله تعالى.

ومعنى: «فإنَّ الله هو الدَّهْر» أي: فاعلُ النَّوازِل والحَوادِث، وخالِقُ الكائنات. انتهى كلامه.

وفي «صحيح مسلم» رُوي هذا الحديث من طُرقٍ مُتَنوِّعةٍ وألفاظٍ كثيرةٍ، فمنها قوله: «**قال الله عزَّ وجلَّ: يَسُبُّ ابنُ آدمَ الدَّهْرَ، وأنا الدَّهْرُ، بيَدِي الليلُ والنهارُ**»[٣].

وفي رواية: «**قال الله: يُؤذِيني ابنُ آدمَ، يَسُبُّ الدَّهْرَ، وأنا الدَّهْرُ، أُقَلِّب الليلَ والنهارَ**»[٤].

وفي رواية: «**قال الله تبارك وتعالى: يُؤذِيني ابن آدمَ يقول: يا خَيبَةَ الدَّهْر، فلا يَقُولَنَّ أحدُكم: يا خَيبَةَ الدَّهْر، فإنِّي أنا الدَّهْرُ، أُقَلِّب لَيلَه ونَهارَه، فإذا شِئتُ قَبَضتُهما**»[٥].

وفي رواية: «**لا تَسُبُّوا الدَّهْرَ، فإنَّ الله هو الدَّهْرُ**»[٦]. انتهى.

قال الإمام الحافظ عبد العظيم المنذري[٧]: والحديث أخرجه البخاري ومسلم والنسائي[٨]. انتهى.

---

(١) انظر «معاني القرآن»: (٦/ ٤٢٨-٤٣٠).

(٢) أي: القاضي عياض كما نقله عنه النووي في «شرح مسلم»، وانظر قوله في «إكمال المعلم»: (٧/ ١٨٣).

(٣) مسلم: ٥٨٦٢. وهو بهذا اللفظ أيضاً عند البخاري: ٦١٨١.

(٤) مسلم: ٥٨٦٣، وهو بهذا اللفظ أيضاً عند البخاري: ٤٨٢٦، وأحمد: ٧٢٤٥.

(٥) مسلم: ٥٨٦٤. وهو في «مسند أحمد»: ٧٦٨٣.

(٦) مسلم: ٥٨٦٦. وهو في «مسند أحمد»: ١٠٣٦٧. (٧) في «مختصره»: (٨/ ١١٨).

(٨) البخاري: ٤٨٢٦، ومسلم: ٥٨٦٣، والنسائي في «الكبرى»: ١١٤٢٣. وهو في «مسند أحمد»: ٧٢٤٥.

. . . .

وقال الحافظ جمالُ الدِّين المِزِّيُّ في «الأطراف»[١]: والحديث أخرجه البخاري في التفسير والتوحيد والأدب[٢]، ومسلم في الأدب[٣]، وأبو داود في الأدب[٤]، والنسائي في التفسير[٥]. انتهى، والله أعلم.



(١) «تحفة الأشراف»: ١٣١٣١.

(٢) بالأرقام على التوالي: ٤٨٢٦ و٧٤٩١ و٦١٨١. وقوله: «وفي الأدب»، لم يرد في «تحفة الأشراف».

(٣) برقم: ٥٨٦٣.

(٤) برقم: ٥٣٠١.

(٥) من «الكبرى»: ١١٤٢٣.

تنبيهاتٌ جَلِيلةٌ عظيمةٌ وفوائدُ نافعةٌ مُهِمَّة لا يستغني عنها الطالب

التنبيه الأوَّل: في ذِكر تَنقِيد أحاديث «السُّنن» وتخرجها:

قال الإمامُ الحافظُ عبد العظيم المُنذريُّ في «مختصَر السُّنن»[١]: لمَّا يَسَّر الله تعالى اختصارَ «صحيح الإمام مسلمِ بن الحَجَّاج القُشَيريِّ رضي الله عنه»، استخرتُ الله تعالى بعدَه، فرَجَح عندي أن أختصِر كتابَ «السُّنن» للإمام أبي داود رضي الله عنه؛ فإنه أحدُ الكُتُب المشهُورة في الأقطار، وحِفْظُ مصَنِّفه وإتقانُه وتَقدُّمُه محفوظٌ عن حُفَّاظ الأمصار، وثناءُ الأئمَّة على هذا الكتاب وعلى مُصنِّفه مأثورٌ عن رُواة الآثار، فنختصِر الكتابَ على ما رَتَّبه مُصنِّفُه في الكُتُب والأبواب، وأذكُر عَقِيبَ كلِّ حديثٍ مَن وافَق أبا داود من الأئمَّة الخمسة على تخريجه بلفظه أو بنحوه. انتهى كلامه مختصراً.

وقال الإمامُ الحافظُ شمسُ الدِّين ابنُ القَيِّم في «حواشي السُّنن»[٢]: ولمَّا كان كتابُ «السُّنن» لأبي داود سليمان السِّجستانيِّ رحمه الله تعالى من الإسلام بالموضع[٣] الذي خَصَّه الله به، بحيثُ صار حَكَماً بين أهل الإسلام، وفَصْلاً في مَوارِد النِّزاع والخِصام، فإلَيهِ يتحاكمُ المُنصِفُون، وبحُكمِه يَرضَى المُحقِّقُون، فإنه جَمَع شَمْل أحاديث الأحكام ورَتَّبها أحسَنَ ترتيبٍ، ونَظَمها أحسَنَ النِّظام، مع انتِقائها أحسَنَ الانتقاء، واطِّراحه منها أحاديثَ المجروحين والضُّعفاء.

وكان الإمامُ العلَّامة الحافظُ زكيُّ الدِّين أبو محمد عبد العظيم المنذريُّ رحمه الله، قد أحسَن في اختصاره وتهذيبه وعَزْوِ أحاديثه وإيضاحِ عِلَله وتقريبِه، فأحسَنَ حتى لم يَكَدْ يَدَع للإحسان[٤] موضعاً، وسَبَق حتى جاء مَن خَلْفَه له تبعاً. انتهى.

ولذلك إنِّي أكثرت النقلَ من كلام الحافظ المُنذِريِّ، حتى قلتُ تحت كلِّ حديث «السُّنن»: قال المنذري كذا وكذا؛ لأنَّ الإمامَ المنذريَّ قد اختصَر كتابَ «السُّنن» من رواية اللُّؤلُؤيِّ فأحسَن في

---

(١) «مختصر المنذري»: (١/ ٤ و١٣).

(٢) المطبوع مع «مختصر المنذري»: (١/ ٨-٩).

(٣) في الأصل: «بالوضع»، والمثبت من «حواشي ابن القيم على السنن».

(٤) في الأصل: «الإحسان»، والمثبت من «حواشي ابن القيم على السنن».

اختصاره، وذَكر عَقِيبَ كلِّ حديثٍ مَن وافَقَ من الأئمَّة الخمسةِ: البخاريِّ ومسلم والتِّرمِذيِّ والنَّسائيِّ وابنِ ماجه على تخريجه، ثم يُبيِّن ضَعْفَ الحديث وعِلَّته إن كان الحديثُ ضعيفاً ومعلولاً.

وإن كان الحديثُ ممَّا اتَّفق عليه الشَّيخان أو أحدُهما، أو أهلُ السُّنن الثلاثِ أو واحدٌ منهم، وليس فيه ضعفٌ، فيَقتَصِر على قوله: أخرجه فلان وفلان، وهذا تصحيحٌ من المنذريِّ رحمه الله لذلك الحديث.

وإن كان الحديثُ ممَّا تفرَّد به أبو داود، وليس فيه ضعفٌ، فيَسكُت عنه المنذريُّ، وسُكوتُه أيضاً تصحيحٌ منه لذلك الحديث، وأقلُّ أحواله أن يكون حَسَناً عندَه.

وإنِّي نقلتُ سُكوته أيضاً مُلتزماً به، فقلت: والحديثُ سكت عنه المنذري. إلَّا في بعض المواضع في أوَّل الكتاب، فقد فات منِّي هذا الأمرُ، ومع ذلك إنِّي نقلتُ قَدْراً كثيراً من كلام أئمَّة الحديث في تَنقِيد أحاديث الكتاب من الصِّحة والضَّعف، وبيانِ عِلَلها، وجَرْحِ الرُّواة وعَدالَتها، ما يَشفِي به الصُّدورَ وتَلَذُّ الأعيُن، فصار الشرحُ بحَمْدِه تعالى مع اختصاره وإيجازه مُغنِياً عمَّا سواه، فكلُّ حديثِ الكتابِ فرداً فرداً من أوَّل «باب التَّخَلِّي عند قضاء الحاجة» إلى آخِرِ «باب الرَّجُل يَسُبُّ الدَّهرَ»، بيَّنتُ حالَه من القُوَّة والضَّعْف، إلَّا ما شاء الله تعالى من أحاديثَ يسيرةٍ، كما رأيتَ في مَوضِعها، مع أن ليس في «سنن أبي داود» حديثٌ اجتَمع الناسُ على تَرْكِه.

قال الإمامُ الحافظُ أبو سليمان الخطابيُّ في «معالم السُّنن شرح سنن أبي داود»[1]: إنَّ الحديث عند أهله على ثلاثة أقسام: حديثٌ صحيحٌ، وحديثٌ حسنٌ، وحديثٌ سقيمٌ.

فالصحيحُ عندهم: ما اتَّصل سَندُه وعُدِّلَت نَقَلتُه.

والحسنُ: ما عُرف مَخرَجُه واشتُهر رِجالُه، وعليه مَدارُ أكثر الحديث، وهو الذي نَقلَه أكثرُ العلماء، وتَستعمِلُه عامَّة الفقهاء[2].

وكتابُ أبي داود جامعٌ لهذَين النَّوعَين من الحديث.

وأمَّا السقيمُ منه: فعلى طَبَقاتٍ، فشرُّها الموضوعُ، ثم المقلوبُ، ثم المجهول.

وكتاب أبي داود خَلِيٌّ منها بريءٌ من جُملة وجوهها، وإن وقع فيه شيءٌ من بعض أقسامها لضربٍ من الحاجة يدعوه إلى ذِكره، فإنه لا يألُو أن يُبيِّن أمرَه ويذكُر عِلَّته ويَخرُج من عُهدته.

---

(١) «معالم السنن»: (١/ ٤٧).

(٢) في الأصل: «عامَّة أكثر الفقهاء» بزيادة لفظة «أكثر»، وليست في «المعالم».

ويُحكَى لنا عن أبي داود أنه قال: ما ذكرتُ في كتابي حديثاً اجتمع الناس على تركه[١]. انتهى كلامه.

وفي «تذكرة الحفاظ» للذَّهبي[٢]: قال ابن داسَه: يقول أبو داود: ذكرتُ في كتابي الصحيحَ وما يُشبهُه وما يُقاربُه، وما كان فيه وَهْنٌ شديدٌ بيَّنتُه. انتهى.

ثم اعلم أنَّ قولَ المنذريِّ في «مختصره» وقولَ المزِّي في «الأطراف»: الحديث أخرجه النسائيُّ، فالمراد به «السنن الكبرى» للنسائي، وليس المراد به «السنن الصغرى» للنسائي التي هي مُرَوَّجٌ الآن في أقطار الأرض من الهند والعرب والعَجَم، وهذه «السنن الصغرى» المُرَوَّجة مختَصرةٌ من «السنن الكبرى»، وهي لا توجد إلَّا قليلاً، فالحديث الذي قال فيه المنذريُّ والمزيُّ: أخرجه النسائي، وما وجدتَه في «السنن الصغرى»، فاعلم أنه في «السنن الكبرى»، ولا تتحيَّر لعدم وِجْدانه، فإنَّ كلَّ حديثٍ هو موجودٌ في «السنن الصغرى» يوجد في «السنن الكبرى» لا مَحالةَ من غير عكسٍ، ويقول المزيُّ في كثير من المواضع: وأخرجه النسائيُّ في التفسير، وليس في «السنن الصغرى» تفسيرٌ، والله أعلم.

والثاني: في ترجمة المؤلِّف الإمامِ أبي داود، وذِكرِ رُواة «السُّنن» عن أبي داود على سبيل الاختصار:

قال الإمامُ مُحيي الدِّين النوويُّ في «تهذيب الأسماء»[٣]: أبو داود السِّجِستانيُّ صاحبُ «السُّنن»، والسِّجِستاني بكسرِ السين وفتحِها، والكسرُ أشهَر، والجيم مكسورة فيهما.

واسم أبي داود: سليمانُ بنُ الأشعَث بنِ شَدَّاد بنِ عمرو بنِ عامرٍ، كذا نسبه ابن أبي حاتم. وقال محمد بن عبد العزيز الهاشمي: هو سليمان بن بِشر بن شَدَّاد. وقال أبو عبيد الآجُرِّي وأبو بكر بن داسه البصريَّان والخطيب البغدادي[٤]: هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد، وزاد الخطيب فقال: ابن شداد بن عمرو بن عمران الأَزْدي.

قال الحافظ أبو طاهر السِّلَفي: هذا القول أمثل.

---

(١) قاله أبو داود في «رسالته إلى أهل مكة» ص٢٥، وعبارته فيها: «ليس في كتاب السُّنن الذي صنَّفتُه عن رَجُلٍ مَترُوكِ الحديثِ شيءٌ، وإذا كان فيه حديثٌ مُنكَرٌ بيَّنتُ أنَّه مُنكر، وليس على نحوِه في الباب غيره».

(٢) «تذكرة الحفاظ»: (٢/ ٥٩٢).

(٣) «تهذيب الأسماء واللغات»: (٢/ ٢٢٤-٢٢٥).

(٤) في «تاريخ بغداد»: (١٠/ ٧٥).

سمع أبو داود: عبدَ الله بنَ مَسْلَمة القَعْنبيَّ، وأبا الوليد الطيالسيَّ، وأبا عُمر[١] الحَوْضيَّ، وإبراهيمَ بنَ موسى الفَرَّاء، وعَمرَو بنَ عَون، وسليمانَ بنَ حَرْب، وموسى بنَ إسماعيل، وأحمدَ بنَ عبد الله بنِ يونس، وأبا بكرٍ وعثمانَ ابنَي أبي شيبة، وأبا سعيدٍ الأشجِّ، وأبا كُرَيب، وهشامَ بنَ عمَّار، وأبا الجُمَاهِر محمدَ بنَ عثمان، وسليمانَ بنَ عبد الرحمن، ومحمدَ بنَ وزير، وهشامَ بنَ خالد الأزرق، وأبا النضر إسحاقَ بنَ إبراهيم الفَرَادِيسيَّ، وأبا الظاهر أحمدَ بنَ عمر بن شُرَيح، وأحمدَ بنَ صالح، وأحمدَ بنَ حنبل، ويحيى بنَ معين، وإسحاقَ بنَ راهُويَه، وأبا ثَوْر، وقتيبةَ بنَ سعيد، وخلائقَ غيرَهم. انتهى.

وزاد الذهبي في «تذكرة الحفاظ»[٢]: وأبا عمر الضَّرِير واسمه حفص بن عمر[٣]، ومسلمَ بنَ إبراهيم، وعبدَ الله بنَ رجاء، وأبا جعفر النُّفَيليَّ، وأبا تَوْبة الحلبيَّ، وخَلْقاً كثيراً بالحجاز والشام ومصرَ والعراق والجزيرة والثَّغْر وخُراسان. انتهى.

وزدتُ عليه رجالاً من شيوخ المؤلف في مقدمة «غاية المقصود شرح سنن أبي داود».

قال النووي[٤]: روى عنه الترمذيُّ، والنسائيُّ، وأبو عَوانة يعقوبُ بنُ إسحاق الإسْفَرايِينيُّ، وعليُّ بنُ عبد الصمد عَلَّان[٥]، وابنُه أبو بكر عبدُ الله بن أبي دواد، وأحمدُ بنُ محمد بن هارون الخَلَّال الحنبليُّ، ومحمدُ بنُ المنذِر، وأبو سعيد أحمدُ بنُ محمد بن زياد الأعرابيُّ، وأبو الحسن عليُّ بنُ محمد بن العَبْد، وإسماعيلُ الصَّفَّار، وأحمدُ بنُ سليمان النجاد، ومحمدُ[٦] بنُ أبي بكر بن عبد الرزَّاق بن داسَه التَّمَّار، وأبو عليٍّ محمدُ بنُ أحمدَ بن عمرٍو اللُّؤلُؤيُّ، وهما اللذان يرويان عنه «كتاب السُّنن»، وخلائقُ غيرُهم. انتهى.

---

(١) في الأصل: «أبا عَمرو»، والمثبت هو الصواب الذي في المصادر، منها «تسمية شيوخ أبي داود» للجيَّاني ص٧٦، و«تهذيب الكمال»: (٧/ ٢٦) وفروعه. وهو حفص بن عُمر بن الحارث بن سَخْبرة، الأَزْديُّ النَّمَريُّ، أبو عُمر الحَوْضيُّ، وهو بها أشهر، كما في «التقريب»: ١٤١٢.

(٢) «تذكرة الحفاظ»: (٢/ ٥٩١).

(٣) وهو أبو عمر الضرير الأكبرُ البصريُّ، وهو غير حفص بن عمر أبي عمر الحَوْضي المذكور سابقاً. انظر ترجمة أبي عمر الضرير في «التقريب»: ١٤٢١، وأصوله.

(٤) في «تهذيب الأسماء واللغات»: (٢/ ٢٢٥).

(٥) في هامش الأصل: (عَلَّان لقبُ عليٍّ).

(٦) في هامش الأصل: (كذا في «تهذيب الأسماء»، والذي في «معالم السنن»: أبو بكر محمد بن بكر بن محمد بن عبد الرزاق بن داسه).

وقال الذهبي[(١)]: حدَّثَ عنه الترمذيُّ، والنسائيُّ، وابنُه أبو بكر بنُ أبي داود، وأبو بِشْرٍ الدُّولابيُّ، وعليُّ[(٢)] بن الحسن بن العَبْد، وأبو أسامة محمدُ بنُ عبد الملك، وأبو سعيد بنُ الأعرابيِّ، وأبو عليٍّ اللُّؤلُؤيُّ، وأبو بكر بنُ داسه، وأبو سالم محمدُ بنُ سعيد الجُلُوديُّ، وأبو عمرو أحمدُ بنُ عليٍّ، فهؤلاء السبعةُ رَوَوا عنه «سُنَنه»، وحدَّث أيضاً عنه: محمدُ بنُ يحيى الصُّوليُّ، ومحمدُ بنُ أحمد بن يعقوب المِنْقَريُّ، وغيرُهم. انتهى.

قال النوويُّ[(٣)]: واتفق العلماء على الثناء على أبي داود ووَصْفِه بالحِفظ التامِّ والعِلم الوافِر والإتقان، والوَرَع والدِّين، والفَهْم الثاقب في الحديث وغيره.

قال الحافظ أحمد الهَرَويُّ: كان أبو داود أحدَ حُفَّاظ الإسلام لحديثِ رسول الله ﷺ، وعِلمِه وعِلَلِه وسَنَدِه، في أعلى درجة النُّسُك والعَفاف والوَرَع، ومن فُرسان الحديث في عصره بلا مدافعة، سمعه بمصرَ والحجاز والشام والعراقَين وخُراسان.

وقال عَلَّان بنُ عبد الصمد: كان أبو داود من فُرسان هذا الشأن. وقال موسى بن هارون: خُلِق أبو داود في الدُّنيا للحديث، زاد الذهبي[(٤)] وغيره: وما رأيت أفضلَ منه.

وقال أبو حاتم بنُ حِبَّان[(٥)]: أبو داود أحدُ أئمَّة الدُّنيا فِقهاً وعِلماً وحِفظاً ونُسُكاً وإتقاناً، جَمَع وصَنَّف.

وقال إبراهيم الحربي لمَّا صَنَّف أبو داود هذا الكتابَ - يعني كتابَ «السُّنن» -: أُلِين لأبي داود الحديثُ كما أُلِين لداود النبيِّ ﷺ الحديدُ. وقال أبو عبد الله بن محمد بن مَخْلَد: لمَّا صَنَّف أبو داود كتابَ «السُّنن» وقرأه على الناس، صار كتابُه لأصحاب الحديث كالمصحف يتَّبِعُونه ولا يُخالفونه، وأقرَّ له أهلُ زمانه بالحِفظ والتقدُّم فيه.

وقال أبو بكر بن داسه: سمعتُ أبا داود يقول: كتبتُ عن رسول الله ﷺ خمسَ مئة ألف حديثٍ، انتخبتُ منها كتابَ «السُّنن»، فيه أربعةُ آلافٍ وثمانُ مئة حديثٍ، ذكرتُ الصحيحَ وما يُشبِهُه وما يُقارِبُه.

---

(١) في «تذكرة الحفاظ»: (٢/ ٥٩١-٥٩٢).

(٢) في هامش الأصل: (كذا في «تذكرة الحفاظ»، والذي في «تهذيب الأسماء» للنووي، و«الحصر الشارد» لعابد السِّندي: أبو الحَسَن عليُّ بنُ محمد بن العَبْد، المعروفُ بابنِ العَبْد، والله أعلم).

(٣) في «تهذيب الأسماء واللغات»: (٢/ ٢٢٥-٢٦).

(٤) في «تذكرة الحفاظ»: (٢/ ٥٩٢).

(٥) في «الثقات»: (٨/ ٢٨٢).

وقال الخطابي[١]: سمعت أبا سعيدِ بنَ الأعرابيَّ ونحن نسمع منه كتاب «السُّنن» لأبي داود وأشار إلى النسخة وهي التي بين يديه يقول: لو أنَّ رجلاً لم يكن عنده من العِلم إلَّا المصحَف، ثم هذا الكتاب، لم يَحتج معهما إلى شيء من العلم البتَّة.

قال الخطابي[٢]: إنَّ كتابَ «السُّنن» لأبي داود كتابٌ شريفٌ لم يُصنَّف في حُكم الدِّين كتابٌ مثلُه، وقد رُزِق القَبول من الناس كافَّةً، فصار حَكَماً بين فرق العلماء وطبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم، وعليه مُعوَّل أهل العراق ومصرَ والمغرب وكثيرٍ من أقطار الأرض.

وكان تصنيف علماء الحديث قبل أبي داود: الجوامع، والمسانيد، ونحوها، فتجمع[٣] تلك الكتبُ مع السُّنن والأحكام أخباراً وقصصاً ومواعظَ وآداباً، فأمَّا السُّنن المَحضَة فلم يَقصِد أحدٌ منهم جمعها واستيفاءها، ولم يقدر على تلخيصها[٤] واختصار مواضعها من أثناء تلك الأحاديث الطويلة كما حصل لأبي داود، ولهذا حلَّ كتابُه عند أئمَّة أهل الحديث وعلماء الأثر محلَّ العجب، فضُربت فيه أكبادُ الإبل، ودامت إليه الرِّحَلُ. انتهى.

وقال الخطابي أيضاً[٥]: وقد جمع أبو داود في كتابه هذا من الحديث في أصول العِلم وأمَّهات السُّنن وأحكامِ الفِقه ما لا نَعلَم مُتقدِّماً سَبَقه إليه، ولا مُتأخِّراً لَحِقَه فيه. انتهى.

وقال الذهبي في «تذكرة الحفاظ»[٦]: أبو داود الإمامُ الثَّبْتُ سيدُ الحُفَّاظ، صاحبُ «السُّنن»، ولد سنة اثنتين ومئتين، وكان من العلماء العاملين، حتى إنَّ بعض الأئمة قال: كان أبو داود يُشَبَّه بأحمد بنِ حنبلٍ في هَدْيه ودَلِّه وسَمْته. قال الحاكم أبو عبد الله: أبو داود إمامُ أهل الحديث في زمانه بلا مُدافَعة. مات أبو داود في سادس عشرَ شوال سنة خمسٍ وسبعين ومئتين بالبصرة. انتهى.

وفي «الخلاصة» للعلَّامة صفيِّ الدِّين الخَزْرَجيِّ[٧]: هو الإمامُ الحافظُ العَلَم، نزيل البصرة، طوَّف وسمع بخراسان والعراق والجزيرة والشام والحجاز ومصرَ، وروى عنه الترمذي والنسائي، وروى عنه «السُّنن» ابنُ داسه واللُّؤلُؤي وابنُ الأعرابيِّ وأبو عيسى الرَّمْليُّ، ومات عن ثلاثٍ وسبعين سنة. انتهى.

---

(١) في مقدمته لـ «معالم السنن»: (١/ ٤٨).
(٢) في مقدمته لـ «معالم السنن»: (١/ ٤٦ و٤٧-٤٨).
(٣) في الأصل: «فيجمع»، والمثبت من «معالم السنن».
(٤) كذا في الأصل، وفي «معالم السنن»: «تخليصها».
(٥) في مقدمته لـ «معالم السنن»: (١/ ٤٩).
(٦) «تذكرة الحفاظ»: (٢/ ٥٩١-٥٩٢).
(٧) «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» ص١٥٠.

والثالث: في ذِكر اختلاف نُسَخ «السُّنن»:

قال السيوطيُّ في «مِرقاة الصُّعود حاشية سنن أبي داود»[1]: قال الحافظ أبو جعفر بن الزبير: روى هذا الكتابَ عن أبي دواد ممَّن اتصلَت أسانيدُنا به أربعةُ رجال:

أبو بكر محمد بن بكر بن محمد بن عبد الرزَّاق التَّمَّارُ البصريُّ. المعروفُ بابن داسه، بفتح السين وتخفيفها، نصَّ عليه القاضي أبو محمد، وألفَيْتُه في أصل القاضي أبي الفضل عِياض من كتاب «الغُنْية» مُشدَّداً، وكذا وجدتُه في بعض[2] ما قَيَّدتُه عن شيخنا أبي الحسن الغافِقيِّ شكلاً من غير تنصيص.

وأبو سعيد أحمدُ بنُ محمد بن زياد بن بِشْرٍ، المعروفُ بابن الأعرابيِّ.

وأبو عليٍّ محمدُ بنُ أحمد بن عمرٍو اللُّؤلُؤيُّ البصريُّ.

وأبو عيسى إسحاق بن موسى بن سعيد الرَّمْليُّ، وَرَّاقُ أبي داود.

ولم تتشعب[3] طُرُقه كما اتفَق في «الصحيحين»، إلَّا أنَّ رواية ابن الأعرابيِّ يسقط منها كتاب الفتن والملاحم والحروف والخاتَم، ونحوُ النِّصف من كتاب اللباس، وفاته أيضاً من كتاب الوضوء والصلاة والنكاح أوراقٌ كثيرة.

ورواية ابن داسه أكمَلُ الروايات، ورواية الرَّمْليِّ تُقاربها، ورواية اللُّؤلُؤيِّ من أصحِّ الروايات؛ لأنها من آخِر ما أَمْلَى أبو داود، وعليها مات، انتهى كلامه.

فعُلِم من مجموع كلام النوويِّ والذهبيِّ والخزرجيِّ والسيوطيِّ رحمهم الله تعالى، أنَّ ثمانيةً من الحُفَّاظ - أعني: أبا عليٍّ محمدَ بنَ أحمد بنِ عمرٍو اللُّؤلُؤيَّ البصريَّ، وأبا بكرٍ محمدَ بنَ بكر بن محمد بن عبد الرزَّاق بن داسه البصريَّ التَّمَّارَ، وأبا سعيد أحمدَ بنَ محمد بن زياد الأعرابيَّ، وأبا الحسن عليَّ بنَ محمد بن العَبْد، المعروفَ بابن العَبْد، وأبا عيسى إسحاقَ بنَ موسى بن سعيد الرَّمْليَّ، وأبا أسامة محمدَ بنَ عبد الملك، وأبا سالم محمدَ بنَ سعيد الجُلُوديَّ، وأبا عمرٍو أحمدَ ابن عليٍّ رحمهم الله تعالى - رَوَوا هذا «السُّنن» عن الإمام أبي داود.

فنسخة «السُّنن» من رواية اللُّؤلُؤي هي المُرَوَّجة في ديارنا الهندية وبلاد الحجاز وبلاد المشرق من العرب، بل أكثر البلاد، وهي المفهومة من «السُّنن» لأبي داود عند الإطلاق.

---

(١) «مرقاة الصعود»: (١/ ٣١-٣٢).

(٢) في الأصل: «بعضها»، والمثبت من «مرقاة الصعود».

(٣) في الأصل: «يتشعب»، والمثبت من «مرقاة الصعود».

وهذه النُّسخة لخَّصَها المنذريُّ وخرج أحاديثها، وعلى هذه النُّسخة شرحُ لابن رَسْلان، والحافظِ العراقيِّ، وحاشيةٍ لابن القَيِّم، والسِّنديِّ، والسيوطيِّ، وغيرهم، وهذه الرواية هي المراد في قول صاحب «المنتقى» وصاحب «جامع الأصول» وصاحب «نَصْب الراية» وصاحب «المشكاة» وصاحب «بلوغ المرام» وغيرهم من المحدثين: أخرجه أبو داود، وأخذ هذه النُّسخة الإمامُ الحافظُ أبو القاسم عليُّ بن الحسن، المعروفُ بابن عساكر الدمشقيُّ في كتابه «الإشراف على معرفة الأطراف»، حتى قال السيوطيُّ: إنَّ رواية اللُّؤلؤيِّ من أصحِّ الروايات، والله أعلم.

والنسخة الثانية: هي رواية ابن داسه، وروايتُه أكمَلُ الروايات. قاله السيوطي[1].

وهي مشهورةٌ في بلاد المغرب، وتُقارِب نُسختُه نسخةَ اللُّؤلُؤيِّ، وإنما الاختلاف بينهما بالتقديم والتأخير دون الزيادة والنُّقصان. قاله الشيخ المحدِّث عبدُ العزيز الدِّهْلويُّ في «بستان المحدثين»[2].

وما قاله من ذِكر الاختلاف بينهما بالتقديم والتأخير، فهو أمرٌ صحيحٌ؛ لأنَّ في رواية ابن داسه كتابَ الجنائز واقعٌ بعد كتاب الصلاة وقبل كتاب الزكاة، وفي رواية اللُّؤلُؤي كتاب الجنائز بعد كتاب الخَراج والإمارة، وفي رواية ابن داسه: كتاب الزكاة، ثم اللُّقَطة، ثم الصيام، ثم المناسك، ثم الضحايا، ثم الجهاد، ثم الإمارة، ثم البيوع، ثم كتاب النكاح، وفي رواية اللُّؤلُؤي: كتاب الزكاة، ثم اللُّقطة، ثم النكاح والطلاق، ثم الصيام، ثم الجهاد، ثم الضحايا والصَّيد، ثم الوصايا، ثم الفرائض، ثم الخَراج والإمارة، ثم الجنائز، ثم الأيمان والنذور، ثم كتاب البيوع، وقِس على هذا غيرَ ذلك من الكُتب الباقية.

وأما قوله رحمه الله تعالى: دون الزيادة والنقصان، فهو مُسامَحةٌ وسهوٌ من العلَّامة الدِّهْلويِّ رحمه الله؛ لأنَّ كثيراً من الروايات موجودٌ في رواية ابن داسه، وليس هو في رواية اللُّؤلُؤيِّ كما نبَّهتُ على ذلك في مواضعها من هذا الشرح.

وشرحُ الإمام الحافظ أبي سليمان الخطابي المسمَّى بـ «معالم السنن»، على رواية ابن داسه، وهو رحمه الله تعالى تلميذٌ لابن داسه، يروي «سُنن أبي داود» بواسطة ابن داسه، كما صرَّح بذلك في مقدمة شَرْحه، والله أعلم.

---

(١) في «مرقاة الصعود»: (١/ ٣٢).

(٢) «بستان المحدثين» ص١٦٠.

والنسخة الثالثة: رواية ابن الأعرابي، قال السيوطي[١]: وليس في روايته من رواية أبي داود كتابُ الفتن والملاحم والحروف والخاتَم ونحوُ النِّصف من كتاب اللِّباس، وفاته أيضاً من كتاب الوضوء والصلاة والنكاح أوراقٌ كثيرةٌ. انتهى.

وفي «بستان المحدثين»[٢]: أنَّ نقصان رواية ابن الأعرابي بيِّنٌ بالنسبة إلى رواية اللُّؤلُؤيِّ وابنِ داسه. انتهى.

قلت: مع نقصانها ففي هذه النُّسخة أيضاً بعضُ الأحاديث الذي ليس في رواية اللُّؤلُؤيِّ، ويذكُر الحافظُ المزيُّ روايتَه في «الأطراف».

والنسخة الرابعة: رواية ابن العَبْد، وهي موجودة في «أطراف المزي»، ويَذكُر روايته أيضاً الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»، ولم يَذكُر هذه الرواية النوويُّ في «تهذيب الأسماء».

والنسخة الخامسة: رواية الرَّمْلِي، قال السيوطيُّ[٣]: ونُسختُه تقارب نُسخة ابنِ داسه. انتهى.

ولم يَذكُر هذه الرواية الذهبيُّ في «تذكرة الحفاظ»، ولم يَذكُرها المزيُّ أيضاً في «الأطراف».

وأمَّا النسخة السادسة والسابعة والثامنة، فلم أقف على روايتها إلَّا من كلام الحافظ الذهبي، ولم يذكر روايتها أيضاً الحافظ المزيُّ في «الأطراف»، والله اعلم.

والرابع: اعلم رحمك الله تعالى وإياي أنَّ الإمامَ الحافظَ أبا القاسم عليَّ بنَ الحسن المعروف بابن عساكر الدمشقيَّ أَلَّفَ كتاباً سماه: «الإشراف على معرفة الأطراف»، وهو في مجلدين جمع فيه أطرافَ «سنن أبي داود» من رواية اللُّؤلُؤي، وأطرافَ «جامع الترمذي»، و«النسائي»، و«ابن ماجه»، وأسانيدَها، ورتَّبَ على حروف المعجم، وترك أطرافَ «الصحيحين»، ثم جاء بعده الإمامُ الحافظُ أبو الحجَّاج جمالُ الدِّين المزيُّ، فألَّفَ كتاباً سماه: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» في أربع مجلدات ضخيمة، وهو كتابٌ نافعٌ مفيدٌ فوق ما يُوصَف ويُثنَى، ولا أدري كتاباً صُنِّف في هذا الباب مثلُه، جزى الله مؤلفه.

وعليه حاشيةٌ لطيفةٌ للحافظ الإمام ابن حجرٍ العسقلانيِّ سمَّاها: «النُّكَت الظِّراف على الأطراف»، وهي نفيسٌ جدًّا في جلد[٤] واحدٍ، جمع فيها بعضَ أوهام المزيِّ، وغيرَ ذلك من التحقيقات الشريفة.

---

(١) في «مرقاة الصعود»: (١/ ٣٢).
(٢) «بستان المحدثين» ص١٦٠.
(٣) في «مرقاة الصعود»: (١/ ٣٢).
(٤) كذا في الأصل، والمقصود: «مجلد».

قال المزيُّ في مقدمة كتابه[1]: إنِّي عزمتُ على أن أجمَع في هذا الكتاب أطرافَ «الكُتب السِّتة»، التي هي عُمدةُ أهل الإسلام، وعليها مدار غاية الأحكام: «صحيحِ محمد بن إسماعيل البخاريِّ»، و«صحيحِ مسلم بن الحجَّاج النيسابوريِّ»، و«سننِ أبي داود السِّجِستانيِّ»، و«جامعِ أبي عيسى الترمذيِّ»، و«سننِ أبي عبد الرحمن النسائيِّ»، و«سننِ أبي عبد الله بن ماجه القَزْوينيِّ»، وما يجري مجراها من مقدِّمة كتاب مسلمٍ، وكتابِ «المراسيل» لأبي داود، وكتابِ «العِلَل» للتِّرمذيِّ؛ وهو الذي في آخر كتاب «الجامع» له، وكتابِ «الشمائل» له، وكتابِ «عمل اليوم والليلة» للنسائيِّ، مُعتمِداً في ذلك عامَّةً على كتاب أبي مسعود الدمشقيِّ، وكتاب خَلَف الواسطيِّ في أحاديث «الصحيحين»، وعلى كتاب أبي القاسم بن عساكر في كُتب السُّنن، وما تقدَّم ذِكرُه معها، ورتَّبتُه على نحوِ ترتيبِ أبي القاسم؛ فإنه أحسنُ الكُتب ترتيباً، وكثيراً ما استدركته على الحافظ أبي القاسم ابن عساكر رحمه الله تعالى. انتهى.

فالمزيُّ رحمه الله جَمَع في «أطرافه» أحاديثَ «سنن أبي داود» من رواية الأربعة: اللُّؤلُؤيِّ، وابنِ داسه، وابنِ العَبْد، وابنِ الأعرابيِّ، بحيثُ يُورد حديثَ «السُّنن» ويقول: أخرجه أبو داود في باب فلان وفلان، فإن كان ذلك الحديثُ موجوداً في رواية اللُّؤلُؤيِّ يَسكُت عنه ولا يقول: إنَّ هذا الحديث من رواية اللُّؤلُؤي، سواء كان ذلك الحديث في باقي الروايات الثلاث موجوداً أم لا، وإن لم يكن الحديث من رواية اللُّؤلُؤيِّ بل من رواية الثلاثة الأخيرة، أو من رواية واحدٍ منهم، فيقول بعد إخراجه: حديثُ أبي داود في رواية ابن داسه مثلاً، أو في رواية ابنِ العَبْد مثلاً، أو في رواية ابنِ الأعرابيِّ مثلاً، أو في رواية هؤلاء الثلاثة، أو اثنين منهم، وفي كلِّ ذلك يقول: لم يذكُره أبو القاسم، أي: أبو القاسم بن عساكر الدمشقيُّ، فإنَّ في «أطرافه» روايةَ اللُّؤلُؤيِّ فقط كما عَرفتَ.

والخامس: أنِّي ظفرتُ على إحدى عَشْرة نُسخةً من «سنن أبي داود»، كلُّها من رواية اللُّؤلُؤيِّ، إلَّا نسخةً واحدةً فهي من رواية ابن داسه، فجعلتُ نُسخةً واحدةً صحيحةً عَتِيقةً من هذه النُّسَخ أصلاً وأُمًّا، وباقي النُّسَخ عليها معروضة.

ووقعَتْ مُقابلة النُّسَخ ومعارضتها مع جماعةٍ من أهل العِلم، فوُجدت المخالفةُ بين النُّسَخ بأربعة أنواع:

الأول: الاختلاف في بعض ألفاظ المُتُون والأسانيد.

---

(١) «تحفة الأشراف»: (١/ ٣).

والثاني: المخالفة في عنوان التبويب، ففي بعضها بلفظ، وفي أخرى بلفظ آخر موافقاً في المعنى مغايراً للفظ، ومع الزيادة والنقصان أيضاً، ففي بعضها الأحاديث المتعدِّدة تحت بابٍ واحدٍ، وفي بعضها تلك الأحاديث تحت الأبواب.

والثالث: المخالفة في محلِّ الكتب والأبواب بالتقديم والتأخير.

والرابع: المخالفة في زيادة الأحاديث ونُقصانها، فوُجد بعضُ الحديث في بعض النُّسَخ، وأخرى خاليةٌ عنه، وفي بعضها أحاديثُ كثيرةٌ ليست في غيرها، فتخيَّرتُ لأجل هذا الاختلاف، وتعسَّر عليَّ امتيازُ رواية اللُّؤلُؤيِّ عن غيرها، فرجعت[1] إلى كُتب الأئمَّة المتقدِّمين كـ «تحفة الأشراف» للحافظ المزيِّ، و«مختصر السنن» للحافظ المنذريِّ، و«جامع الأصول» للحافظ ابن الأثير، و«معالم السنن» للخطابيِّ، و«معرفة السنن والآثار» للبيهقيِّ، و«المنتقى» للإمام ابن تيمية، وكتاب «الأحكام» للحافظ عبد الحقِّ الإشبيليِّ، و«نصب الراية» للعلَّامة الزَّيلَعيِّ، و«حاشية السنن» لابن القيِّم، و«تلخيص الحبير» للحافظ ابن حجر، و«الاستيعاب» للحافظ ابن عبد البَرِّ، و«أُسْد الغابة» لابن الأثير، و«تجريد أسماء الصحابة» للذهبيِّ، و«الإصابة» لابن حجر، وغيرِ ذلك من الكُتب الكثيرة المعتَمَدة المعتَبَرة التي يَطُول بذكرها المقام، فزال بحمد الله تعالى إشكالي، وميَّزتُ روايةَ اللُّؤلُؤيِّ عن غيرِها، وعلمتُ أنَّ نُسَّاخ «السُّنن» اختلطوا روايةَ اللُّؤلُؤيِّ برواية غيرِها، والْتَبَس عليهم الأمرُ، فعلى قَدْر الامتزاج والاختلاط اختلفَت النُّسَخ بينها، فجعلتُ النُّسخةَ الصحيحةَ المذكورةَ من رواية اللُّؤلُؤيِّ أصلاً وأُمًّا، وقابلتُ حديثاً حديثاً منها على حديث «مختصر المنذري».

فالحديث الذي وُجد في تلك النُّسخ ووافقَت عليه روايةُ المنذريِّ والمزيِّ، علمتُ أنه من رواية اللُّؤلُؤيِّ؛ سواء كان ذلك الحديث عند غير اللُّؤلُؤيِّ موجوداً أم لا.

والحديث الذي وُجد في بعض نُسَخ المتن لكن لم يوجد في «مختصر المنذري» وما ذكره المزيُّ أيضاً من رواية اللُّؤلُؤيِّ، بل قال المزيُّ: إنه في رواية ابن داسه أو ابن العَبْد أو ابن الأعرابيِّ، علمتُ أنه من رواية هؤلاء أو أحد منهم وليس من رواية اللُّؤلُؤيِّ.

ثم إنِّي اخترتُ للشرح روايةَ اللُّؤلُؤيِّ، ومع ذلك ما تركتُ حديثاً واحداً من الأحاديث التي وجدت من غير رواية اللُّؤلُؤيِّ في النُّسَخ الحاضرة، بل أخذتُها بالاستيعاب، وأدخلتُها في رواية اللُّؤلُؤيِّ تكميلاً للفائدة وتتميماً لـ «السُّنن»، ونقلتُ تحت كلِّ حديثٍ من غير رواية اللُّؤلُؤيِّ عبارةَ

(١) في الأصل: (فراجَعتُ).

«الأطراف» للحافظ المزيِّ لئلَّا تختلط رواياتُ غير اللُّؤلُؤيِّ بروايات اللُّؤلُؤيِّ، فصار هذا المتنُ والشرحُ جامعاً لرواية ابن داسه وابن العبد وابنِ الأعرابيِّ أيضاً، بل فيه بعضُ رواية الرَّمْليِّ أيضاً لكنه قليلٌ جدًّا.

قال العبدُ الضعيفُ أبو الطَّيِّب محمدُ بنُ أميرِ الشهيرُ بشمس الحقِّ العظيم ابادي عفا الله عنه وعن آبائه وأشياخه، خصوصاً شيخَنا العلَّامة السيد نذير حسين الدّهْلويَّ، الذي له عليَّ مِنَّةٌ عظيمةٌ لا أستطيع أن أكافئها:

هذا آخرُ الجُزء الرابع من «عون المعبود شرح سنن أبي داود»، تقبَّل الله منِّي، وجعله ذَخِيرةً ليوم المَعاد، ووفَّقني لإتمام الشرح الكبير المُسمَّى بـ «غاية المقصود شرح سنن أبي داود»، ويعينني عليه بأنعامه التامَّة، ويهب لي من العلوم النافعة التي يرضى بها، ﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِيٓ إِلَى ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَصِيرُۢ بِٱلْعِبَادِ﴾ [غافر: ٤٤].

اللهم لك الحمد والثناء عددَ كلماتك، ومنتهى عِلمك، على أن حصل لي الفراغُ في إتمام هذا الشرح المبارَك، وذلك من فضلك العظيم.

اللهم ما كنتُ أظنُّ أنَّ مِثلي الذي ليس له عِلم ولا فضل ولا فهمٌ لدَرْك مآرب كتاب «السُّنن» أن يوفَّق على إتمام هذا الأمر الصعب، ولكنَّ الله يفعل ما يشاء، وهو على كلِّ شيءٍ قدير.

اللهم أنت أعلمُ منِّي بنفسي وأنا أعلم بنفسي منهم.

اللهم اجعلني خيراً مما يظنُّون، واغفر لي مما لا يعلمون، ولا تؤاخذني بما يقولون.

اللهم أنت أحقُّ مَن ذُكِرَ، وأحقُّ مَن عُبِدَ، وأنصَرُ مَن ابتُغي، وأرأفُ مَن مَلَكَ، وأجوَدُ مَن سُئل، وأوسَع مَن أعطى.

اللهم أنت الملكُ لا شريك لك، والفَرْد لا نِدَّ لك، كلُّ شيءٍ هالكٌ إلَّا وجهك، لن تُطاع إلَّا بإذنك، ولن تُعصى إلَّا بعلمك، تُطاع فتَشكُر، وتُعصى فتَغفِر، أقرَبُ شهيدٍ وأدنى حفيظ، حُلْتَ دون النفوس، وأخذتَ بالنواصي، وكتبتَ الآثار، ونسختَ الآجال، القلوبُ لك مُفضِية، والسِّرُّ عندك علانية، الحلالُ ما أحلَلتَ، والحرامُ ما حرَّمتَ، والدِّين ما شرعتَ، والأمرُ ما قضيتَ، والخَلْق خَلْقُك، والعبدُ عبدُك، وأنت الله الرؤوف الرحيم، سبحانك وبحمدك، لا إله إلَّا أنت، لا شريك لك سبحانك.

اللهم أستغفرك لذنبي، وأسألك رحمتك.

اللهم زدني عِلماً، ولا تُزِغ قلبي بعد إذ هديتَني، وهَبْ لي من لدُنك رحمةً إنك أنت الوهَّاب.

اللهم اغفر لي ذنبي، ووسِّع لي في داري، وبارك لي في رزقي.

اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهِّرين.

اللهم لك الحمد أنت قَيِّمُ السماوات والأرض ومَن فيهنَّ، ولك الحمد أنت مَلِك السماوات والأرض ومَن فيهنَّ، ولك الحمد أنت نور السماوات والأرض ومَن فيهنَّ، ولك الحمد أنت الحقُّ، ووعدُك حقٌّ، ولقاؤك حقٌّ، وقولك حقٌّ، والجنة حقٌّ، والنار حقٌّ، والنبيُّون حقٌّ، ومحمد رسول الله حقٌّ، والساعة حقٌّ.

اللهم لك أسلمتُ، وبك آمنتُ، وعليك توكلتُ، وإليك أنبتُ، وبك خاصمتُ، وإليك حاكمتُ، فاغفر لي ما قدَّمتُ وما أخَّرتُ، وما أسررتُ وما أعلنتُ، وما أسرفتُ، وما أنت أعلم به منِّي، أنت المقدِّم وأنت المؤخِّر لا إله إلا أنت، ولا حول ولا قوة إلا بالله، اللهم اغفر لي وارحمني وعافني واهدني وارزقني واجبرني وارفعني، إنِّي لما أنزلتَ إليَّ من خيرٍ فقيرٌ.

اللهم حاسبني حساباً يسيراً، اللهم إنِّي أسألك من الخير كلِّه ما علمتُ منه وما لم أعلَم.

اللهم إني أسألك من خير ما سألك به عبادك الصالحون، وأعوذ بك من شرِّ ما عاذ منه عبادك الصالحون، ربنا آتنا في الدنيا حسنةً وفي الآخرة حسنةً وقِنا عذابَ النار.

ربَّنا إننا آمنَّا فاغفر لنا ذنوبنا، وقِنا عذاب النار، وآتنا ما وعدتَنا على رُسُلك، ولا تُخزِنا يوم القيامة، إنك لا تُخلِف الميعاد.

اللهم اهدني بالهُدى، ونقِّني بالتقوى، واغفر لي في الآخرة والأولى.

اللهم حبِّب إلينا الإيمانَ وزيِّنه في قلوبنا، وكَرِّه إلينا الكفر والفسوق والعصيان واجعلنا من الراشدين.

اللهم توفَّنا مسلمين وألحقنا بالصالحين غيرَ خزايا ولا مفتونين.

اللهم رحمتك أرجو، فلا تَكِلني إلى نفسي طَرْفة عينٍ، وأصلِح لي شأني كلَّه لا إله إلَّا أنت، يا حيُّ يا قيُّوم برحمتك أستغيث.

اللهم ارحمني بترك المعاصي أبداً ما أبقيتني، وارحمني أن أتكلَّف ما لا يَعنيني، وارزقني حسن النظر فيما يرضيك.

اللهم إنِّي أتوب إليك من المعاصي لا أرجع إليها أبداً، اللهم مغفرتك أوسَع من ذنوبي، ورحمتك أرجى عندي من عملي.

اللهم إنك عفوٌّ تحبُّ العفوَ فاعف عنِّي.

اللهم إنِّي أعوذ بك من زوال نعمتك وتحوُّل عافيتك وفُجاءة نِقْمَتك وجميعِ سَخَطك.

اللهم إنِّي أعوذ بك من مُنكَرات الأخلاق والأعمال والأهواء والأدواء.

اللهم إنِّي أعوذ بك من علمٍ لا ينفَع، وقلبٍ لا يخشَع، ودعاءٍ لا يُسمَع، ونفسٍ لا تَشبَع.

اللهم مصرف القلوب صرِّف قلوبنا على طاعتك.

اللهم إنِّي أسألك الهُدى والتُّقى والعفاف والغِنى.

اللهم إنِّي أسألك الثَّبات في الأمر، وأسألك عزيمة الرُّشد، وأسألك شُكر نعمتك وحُسنَ عبادتك، وأسألك لساناً صادقاً وقلباً سليماً وخلقاً مستقيماً، وأعوذ بكِ من شرِّ ما تعلَم، وأسألك من خير ما تعلم، وأستغفرك مما تعلَم، إنك أنت علَّام الغيوب.

اللهم ألهمني رُشدي، وأعذني من شرِّ نفسي، اللهم إنِّي أسألك حُبَّك وحبَّ مَن يُحبُّك، والعملَ الذي يُبَلِّغني حُبَّك.

اللهم اجعل حُبَّك أحبَّ إليَّ من نفسي وأهلي ومن الماء البارد.

اللهم اجعل سريرتي خيراً من علانيتي، واجعل علانيتي صالحة.

اللهم اغفر لي ولوالديَّ ولشيوخي خُصوصاً عبدَك السيد نذير حسين، ولأخي ولأولادي وللمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات، وألِّف بين قلوبهم، وأصلِح ذات بينهم، وانصرهم على عدوِّك وعدوِّهم.

اللهم اجعل نبينا لنا فَرَطاً، وحوضَه لنا مَورداً.

اللهم احشُرنا في زُمرته، واستعملنا بسُنَّته، وتوفَّنا على مِلَّته، واجعلنا من حِزْبِه.

اللهم أنت السلام ومنك السلام وإليك يعود السلام، أسألك يا ذا الجلال والإكرام أن تستجيب لنا أدعيتنا هذه، والحمد لله رب العالمين.

اللهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد.

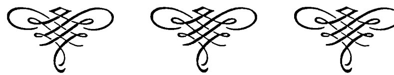
اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد، كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد.

اللهم اجعل صلواتك وبركاتك ورحمتك على سيِّد المرسلين وإمام المتقين وخاتم النبيِّين محمدٍ عبدِك ورسولِك وإمامِ الخير وقائدِ الخير ورسولِ الرحمة.

اللهم ابعَثه مقاماً محموداً يَغبِطُه فيه الأوَّلون والآخِرون، وعلى أزواجه أمَّهات المؤمنين، وعلى أهل بيته الطيِّبين الطاهرين، برحمتك يا أرحم الراحمين، وآخر دعوانا أن[1] الحمد لله رب العالمين.

يا مَنْ يَرى ما في الضَّمير ويَسْمَعُ ... أنتَ المُعَدُّ لِكُلِّ مَا يُتَوَقَّعُ
يا مَن يُرَجَّى في الشَّدائد كُلِّها ... يَا مَنْ إليه المُشْتَكى والمَفْزَعُ
يا مَن خَزائنُ رِزقِه في قَولِ كُنْ ... امْنُنْ فَإنَّ الخَيرَ عندكَ أجْمعُ
ما لي سِوى فَقْرِي إليكَ وسيلةٌ ... فبالافتِقارِ إليكَ فَقْري أدفَعُ
ما لي سِوى قَرْعي لِبابِكَ حِيلَةٌ ... فَلَئِن رددَتَ فأيَّ باب أقْرَعُ
ومَنِ الذي أدعو وأهْتِفُ باسْمِهِ ... إنْ كان فَضْلُكَ عن فقيرِكَ يُمْنَعُ
حاشا لِجُودِكَ أن تُقَنِّطَ عاصِياً ... فالفَضْلُ أَجْزَلُ والمَواهِبُ أَوْسَعُ
يا ربِّ إن عَظُمَتْ ذُنوبي كَثْرةً ... فلَقَدْ عَلِمْتُ بأنَّ عَفْوَكَ أعظَمُ
إن كان لا يَرجوكَ إلَّا مُحسِنٌ ... فمَنِ الذي يَدْعو ويَرْجو المُجْرِمَ
أدعُوكَ رَبِّ كما أمَرْتَ تَضرُّعاً ... فإذا ردَدْتَ يَدي فمَن ذا يَرْحَمُ
مَا لي إليكَ وسيلةٌ إلَّا الرَّجا ... وَجَمِيلُ عَفْوِكَ ثم إنِّي مُسلِمُ

تمَّ الجُزء الرابع من «عون المعبود شرح سنن أبي داود»



(١) في الأصل: (عن).

خاتمة الطبع

الحمد لله الذي شَرَح بعلوم السُّنَّة النبويَّة صدورَ أوليائه، وروَّح بسماع أحاديثها الطيِّبة أرواحَ أصفيائه، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأهلِ بيته وأزواجِه وخلفائه وسلَّم تسليماً كثيراً.

وبعدُ: فيقول العبدُ الفقيرُ خادم السُّنَّة المطهَّرة حسين مُحيي الدِّين الفوري العظيم ابادي الشهير بمحمد[١] تلطف حفظه الله تعالى عن موجبات التلهُّف والتأسُّف:

إنَّ عِلم السُّنَّة النبويَّة على صاحبها أفضلُ الصلوات والتحية، بعد كتاب الله العلَّام، أعظمُ قدراً وأكملُ فخراً وشَرفاً، إذ عليه مَبنى قواعد أحكام الشريعة المحمدية، وبه تَظهَر تفاصيلُ مُجمَلات الآيات القرآنية، وكيف لا ومصدره عمَّن لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحيٌ يُوحَى.

وإنَّ كتاب «السُّنن» للإمام المتقِن سيِّد حُفَّاظ الإسلام أبي داود السِّجِستانيِّ، كتابٌ شريف لم يُصنَّف في علم الدِّين مثلُه، على اختلاف مذاهبهم، فصار حَكماً بين العلماء وطبقات المحدِّثين، وعليه معوَّل أهل العراق ومصرَ وبلاد المغرب وكثيرٍ من مُدن أقطار الأرض، بل قال الخطابيُّ[٢]: هو أحسنُ وضعاً وأكثرُ فقهاً من «الصحيحين». انتهى.

فالاحتياج إلى هذا الكتاب المبارَك لكلِّ واحد من أهل العلم، كاحتياج الذهب والفضة لكلِّ أحدٍ من الناس، ومع هذا لم توجد نسخةٌ صحيحة عند خاصة العلماء فضلاً عن العامة، لا في العرب ولا في العجم إلَّا ما شاء الله تعالى، وقد طُبع في الهند مرةً بعد أخرى، وكذا في مصرَ، وكلُّها مملوءٌ من الأغلاط الفاحشة والتصحيفات الكثيرة ، نسأل الله تعالى السلامة منها، قد أعيا العلماء والطُّلَباء عن دَرْسه وتدريسه، ومع هذه كلها المطبوعة المصرية أحسنُ من الهندية.

وأما كشفُ مغلقات الكتاب وإيضاحُ مآربه فلا يوجد في المطبوعة إلَّا نادراً وقليلاً جدًّا، بل سكت مُحشِّيه عن حلِّ المواضع المُقفَلات وإيضاح المقامات الصعبة المُغلَقات، وتكلَّم ببعض الكلام على غير تلك المواضع الذي لا يسمن ولا يغني من جوع. وسمعنا غير مَرَّة مع جماعة من

---

(١) في هامش الأصل: (وُلدتُ في شهر ربيع الثاني من شهور سنة خمسة وستين بعد الألف والمئتين، وقرأتُ على جماعة من العلماء، ومن أجلِّهم شرفاً وفخراً شيخُنا السيد نذير حسين المحدثُ رحمه الله، والعلَّامة القاضي بشير الدين القِنَّوجيُّ رحمه الله، والمحدِّثُ القاضي حسين بن محسن الأنصاريُّ أدام الله بركاته).

(٢) في «معالم السنن»: (١/ ٤٦).

طلبة العلم - وكان الفاضل الشارح أبو الطيب[١] العظيم ابادي مؤلف الشرح منهم - من شيخنا المحدِّث العلَّامة السيِّد[٢] نذير حسين[٣] الدهلوي رحمه الله تعالى أنه يقول: إنَّ الشيخ العلَّامة محدِّث الهند عبد العزيز بن وليِّ الله الدِّهْلويِّ قد صَحَّح نسخةً من «سنن أبي داود»، وعارَضها وقابَلها على عِدَّةٍ من النُّسَخ الصحيحة، وقد حشَّاها من أول الكتاب إلى آخِره، فلم يَترُك موضعاً واحداً من المواضع الصعبة من غير إيضاح ومن غير كشفٍ، وكانت هذه مِنَّة عظيمة منه رحمه الله تعالى على العلماء. انتهى.

وقد وصلت تلك النُّسخة الصحيحة المباركة إلى شيخنا السيد نذير حسين رحمه الله، وقد بقيَت عنده إلى أن جاءت أيام فتنة الهند، فضاع الكتاب في تلك الفتنة، ورأيته رحمه الله تعالى لما يَذكُر قصة ضياع الكتاب يحزَن شديداً ويتأسَّف تأسُّفاً عظيماً ويصير مغموماً ويقول: لو وجدتُ ذلك الكتابَ عند أحدٍ اشتريتُه منه بأغلى ثمنٍ مع عجزي وفقري وقلة بضاعتي. فلمَّا سَمِع المُكرَّم المخدوم أبو الطيب ذلك الكلامَ من شيخنا، ألقى الله في قلبه حُبَّ خِدمة «السُّنن» لأبي داود، فقام إلى خدمته قيامَ الانقياد، وبذَل نفسَه بغاية البَذْل، وجَهَد جُهداً بليغاً لإتمام هذا المَرَام، فجمَع إحدى عَشْرة نُسخةً من «السُّنن»، جاء ببعضها من مكة المكرَّمة بالاشتراء، واشترى بعضَها في الهند، وأخذ بعضها بالإعارة من أهل الفضل والكمال.

فالنسخة الأولى: بخط الشيخ صِدِّيق بن محمد الحنفي الزَّبيدي، تلميذِ السيِّد الجليل العلَّامة زكيِّ الدِّين الطاهر بن حسين بن عبد الرحمن الأهدل رحمه الله تعالى، وفي آخِرها هذه العبارة: كان الفراغ لهذا الكتاب في أواخر شهر ذي الحِجَّة الحرام من السنة الثالثة بعد الألف، سنة (١٠٠٣)، وبلغ مقابلةً وتصحيحاً على الأصل. وكانت على هذه النُّسخة الإجازةُ المكتوبة من الشيخ صِدِّيق لبعض تلامذته.

النسخة الثانية: بخط الشيخ محمد الخليل، المكتوبة في عاشر شوال سنة ألف ومئة وسبع

---

(١) في هامش الأصل: (هو الفاضل الجليل أبو الطيب الشهير بشمس الحق العظيم ابادي، وُلد في آخِر ذي القعدة سنة ثلاث وسبعين بعد الألف والمئتين، وأدرك جماعة من الأعلام المحققين، وأخذ عنهم، كما هو مذكور في كتابه: «نهاية الرسوخ في معجم الشيوخ»).

(٢) في هامش الأصل: (قد توفي شيخنا ﷺ في حادي عشر من رجب وقت صلاة المغرب سنة عشرين بعد الألف وثلاث مئة، وقد أظلم الدهر بوفاته! إنَّا لله وإنا إليه راجعون).

(٣) تحرف في الأصل إلى: «حسنين».

وأربعين، سنة (١١٤٧)، وعليها خطوط للمحدِّث اللغوي مرتضى الحسيني الزَّبيدي شارح «القاموس» و«الإحياء».

الثالثة: بخطِّ السيِّد يحيى بن أحمد بن عليٍّ بن أحمدَ بن حسين اليمني، المكتوبة في شعبان سنة ثلاث وثمانين بعد الألف والمئة، سنة (١١٨٣).

الرابعة: النُّسخة الصحيحة العتيقة، تفضَّل بها شيخُنا الإمامُ الرُّحْلة السيِّد نذير حسين الدِّهْلويُّ رحمه الله، وهي غير تمام.

الخامسة: بخطِّ الشيخ الكامل مرزا حسن عليٍّ المحدِّث اللَّكهنوي، من تلامذة الشيخ عبد العزيز الدِّهْلويِّ، وعليها خطوط العلماء، المكتوبة سنة (١٢٢٤). وصل من الفاضل الألمعيِّ المولوي اللَّكهنوي رحمه الله.

السادسة: النُّسخة التي قوبلت على النسخة المصحَّحة للشيخ عبد الغني بن إسماعيل النابلسي، وكانت تلك النسخة المصحَّحة قد قُوبلت في سنة (١٠٩٩) على اثنتي عشْرة نُسخةً.

السابعة: النُّسخة المصرية المطبوعة في جمادى الآخرة سنة ثمانين ومئتين وألف.

الثامنة: النُّسخة الدِّهْلويَّة المطبوعة في شعبان سنة (١٢٧٢)، باهتمام الفاضل العالم محمد بن بارك الله الفنجاني رحمه الله تعالى، وقال في آخِر الكتاب: قد نُقل متن الكتاب من أصلٍ مُصحَّحٍ معتمد لمولانا الفاضل مروِّجِ كُتُب الحديث ومُيَسِّرِها ومُسهِّلِها لعباد الله الحاجِّ الحافظ المولوي أحمدَ عليٍّ السَّهَارَنْفُوري سلَّمه الله القويُّ وأدام فُيُوضَه، جاء بذلك من مكة المُعظَّمة. وهو أصلٌ صحيح لم أجد له نظيراً، ثم قُوبل على عِدَّة أصولٍ صحيحة غير تلك النسخة التي نُقل عنها.

التاسعة: النُّسخة المطبوعة في الهند أيام فتنة الهند، وهي غير النُّسخة الدِّهْلويَّة، وليس عليها الحواشي.

العاشرة: النُّسخة التي قُوبلت على الأصل الصحيح للقاضي حُسين بن محسن الأنصاري أدام الله بركاته.

الحادية عشرة: النُّسخة العتيقة القديمة من رواية ابن داسه، لكن هي غيرُ تمامٍ. فجَعل نُسخةً واحدةً صحيحةً من هذه النُّسخ أصلاً وأُمًّا، وصار باقي النُّسَخ عليها مَعروضة، ومع هذا لم يَقنَع على هذه النُّسَخ، بل رَجَع[1] وقت الاختلاف إلى «تحفة الأشراف» للحافظ المزيِّ، و«تلخيص

(١) في الأصل: «راجع».

الحافظ المنذري»، و«المعالم» للإمام الخطابي، و«جامع الأصول»، وغيرها كما ذكره الشارح في آخر «عون المعبود»، لا نطيل الكلام بذكره، فجاء بحمد الله تعالى وبنعمته تتم الصالحات، نسخةً صحيحةً في الغاية القُصوى، ونادرة فوق ما تُوصَف وتُثْنَى، ثم بعد ذلك قد شرع في شرحٍ كبير سماه بـ «غاية المقصود شرح سنن أبي داود»، وقد طُبع قطعةٌ منه، والقِطعات الكثيرة منه موجودةٌ ما طُبعت إلى الآن، ثم شرعَ في هذا الشرح الصغير المُسمَّى بـ «عون المعبود شرح سنن أبي داود»، فجاء هذا الشرح الصغير بأربع مجلدات ضخيمة، وهو كافٍ لحلِّ مُغلَقات الكتاب، ولكَشْف مقاصده، ومُغْنٍ عمَّا سواه من الشُّروح.

وإنَّ الفاضلَ الجليل أبا الطيِّب قد جمع جماعةً من الأعيان وقتَ تصحيح المتن والمُعارَضة وتأليفِ الشرحِ، واستعان منهم بما يَليق لشأنهم.

فمنهم أخوه الأصغَر الفاضلُ النبيهُ المولوي أبو عبد الرحمن شرفُ[1] الحقِّ، الشهيرُ بمحمد أشرف الديانوي العظيم ابادي.

ومنهم نخبة المُبرَّزين عمدة الفاضلين المولوي عبد الرحمن المُباركفُوري الأعظَم كرهي.

ومنهم ابن الشارح النبيل، وهو ذو القَدْر النفيس الفَطِين الذكيِّ المولوي أبو عبد الله إدريس[2] ابن أبي الطيب الديانوي العظيم ابادي.

ومنهم الصالح البارُّ الحاجُّ عبد الجبار[3] ابن الشيخ العالم نور أحمد[4] الديانوي عليهما الرحمة من الله الغفَّار، وغيرهم من أهل الفضل، جزاهم الله تعالى خيراً، وسعى لهم سعياً مشكوراً، فإنهم امتثلوا بما أمر به أبو الطيب الشارحُ، وقاموا لخِدمة ما كَلَّف به آناء الليل والنهار.

---

(١) في هامش الأصل: (هو فاضلٌ تقيٌّ، وُلد في شهر ربيع الثاني سنة (١٢٧٥) خمس وسبعين بعد الألف والمئتين، وتَلْمَذ على القاضي العلَّامة بشير الدِّين القِنَّوجي، وشيخِ الإسلام نذير حسين المحدِّث، والقاضي العلَّامة حسينِ بن محسنٍ، وغيرهم).

(٢) في هامش الأصل: (هو ذكيٌّ فطين، قرأ على أبيه أبي الطيب، والفاضل الحافظ عبد الله الغازيفوري، والشيخَين الأكبرَين: السيِّد نذير حسين، والقاضي حسين بن محسن، والفاضل الكامل محمد أحسن البوقاني وغيرهم، وُلد في رجب سنة (١٢٩٨)).

(٣) في هامش الأصل: (وُلد في شوال سنة (١٢٩٧هـ)، وتوفي في مكة المكرَّمة المشرَّفة في ذي الحِجَّة سنة (١٣١٩هـ) رحمه الله تعالى).

(٤) في هامش الأصل: (وُلد في التاسع من ذي الحِجَّة سنة خمس وستِّين بعد الألف والمئتين، سنة (١٢٦٥)، وتوفي سنة (١٣١٨) من الهجرة، وكان رحمه الله تعالى من العلماء الصُّلَحاء، تَلْمَذ على جماعةٍ من النُّبلاء، وهو الخالُ الحقيقيُّ لأبي الطيب).

فلمَّا رأينا العلماء والطُّلَباء أنهم اضطرُّوا إلى طبع «سنن أبي داود» وشرحه «عون المعبود»، وتنافس فيه المتنافسون ورَغِب فيه الطالبون، واستشرَفَت إليه نفوسٌ كثيرةٌ من العلماء، وتسارَع إلى طلبه جماعةٌ من الفُضلاء، شمَّرتُ ذَيلي لإنجاح هذا المَرَام نُصْحاً لهم وشَفَقةً عليهم، وأنفقتُ فيه الدراهمَ والدنانيرَ الكثيرة، وجَهَدتُ لطبع المتن والشرح، وعلمتُ أنَّ إشاعته هي مزرعةٌ للحسنات والخيرات، وهي خير زادٍ للآخرة، والله تعالى يجزيني على نِيَّتي، وهو يعلم ما في القلوب، فطُبِعَت الثلاثُ المجلدات الأُوَل في حياة شيخنا السيِّد نذير حسين المحدِّث رحمه الله تعالى، وشاعت في البلدان، ومرَّت عليها أنظارُ شيخنا رحمه الله، ففَرِح فَرَحاً شديداً، بل كلما كان الشيخ يطالع «السُّنن» يدعو بدعوةٍ خالصة لمن تولَّى إشاعة الكتاب، ولمن شرح عليه، ولمن صحَّحه، ويقول: زال عنِّي الغموم التي حصلَت لي بإضاعة النُّسخة العَزِيزيَّة، وهذا لُطفٌ وكرمٌ من الشيخ رحمه الله تعالى.

وتم طبعُ الجزء الرابع منها في هذه السَّنَة الحاضرة بعد وفاة الشيخ رحمه الله.

ثم اعلم رحمك الله تعالى وإيايَ أنَّ أصل الكتاب والشرحِ وإن بالغتُ في تصحيحهما وقتَ الطبع، لكن مع ذلك قد بقيَت أغلاطٌ يسيرة في المتن والشرح من غفلة المصحِّح والكاتب، وأيضاً قد وقع المحوُ والإثباتُ من الشارح في بعض المقامات بعدما تأمَّل بعدَ الطبع، فألحقتُ جدول الخطأ والصواب لكلِّ جزءٍ من الأجزاء الأربعة ليُزيل الأغلاطَ، وليُصلِحَ كلُّ مَن أراد تصحيح الكتاب، فهلمُّوا أيها الإخوان إلى تحصيل هذه النسخة المباركة، فإنكم لا تجدون له نظيراً إن شاء الله تعالى.

ومع ذلك كلِّه إنِّي معترف بالتقصير، ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [يوسف: ٥٣]، ولا حول ولا قُوَّة إلَّا بالله العليِّ العظيم، وصلى الله تعالى على خير خَلْقِه محمدٍ وآله وأصحابه أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وذلك[1] في شهر الصفر سنة (١٣٢٢) من الهجرية النبويَّة على صاحبها أزكى الصلاة وأتمُّ التحية.



(١) في هامش الأصل: (أي: كتابتي لخاتمة الطبع).

هذا تقريظٌ من شيخنا حافظِ زمانه في الحديث، ونقَّاد أوانه في التنقيد، مولانا الشيخ حسين بن محسن الأنصاري الخَزْرَجي السعدي اليماني، على «عون المعبود شرح سنن أبي داود»، صانه الله ربُّه الودود:

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إنَّ أحلى ما تزيَّنت به براعة الاستهلال، وأعلى ما خُتم به الحديث في هذه الدار ودار الجلال، حمدُ مولانا عميمِ النَّوال، واسعِ الكَرَم، عظيمِ الأفضال، فنحمده سبحانه وتعالى على ما أسدَى إلينا من عون المعبود، ونشكُره على ما هدانا إليه من فضله المقصود، والصلاة والسلام على المؤيَّد بالمعجزات الباهرة، والآيات الصحيحة المتواترة، سيِّدِنا محمدٍ الذي رفع الله به أعلام الدِّين، وخفض به رؤوس المبطلين والملحدين، ووصل به حِبال مَن والاه، وقطع به سَنَد مَن عاداه وناوأه، أفضلُ المرسلين بالفتح والنصر والإرشاد، وأجلُّ هادٍ إلى طُرق السَّداد، وعلى آله مصابيح سُنَّة سيِّد الأنام، وأصحابه الباذلين أنفُسَهم لتوضيح الشرائع والأحكام، وسائر الأئمة المجتهدين القائمين بحفظ ناموس الدِّين، المسفرين عن أوجُه المعضلات بالأنوار التي أوتوها من البراهين والدَّلالات، المؤيَّدين بالكتاب والسُّنَّة، اللَّذين اتخذوهما سِهاماً للمُبطلين وجُنَّة.

وبعدُ، فقد تمَّ بحمدِ الله طبعُ «شرح سنن أبي داود»، المسمَّى بـ «عون المعبود»، لشيخ الإسلام والمسلمين، إمامِ المحقِّقين والأئمة المدقِّقين، صاحبِ التأليفات المجيدة، والتصانيف المفيدة، المشتهر بالفضائل في الآفاق، المحرِز قَصَب الكمال في مِضمار السِّباق، العلَّامة الهُمام أبي الطيب محمد شمس الحقِّ، المتوطِّن مقام ديانوان من مضافات عظيم ابادينه، أدام الله عِزَّه وبقاه، وأظهر به الحق ووقاه.

فهذا شرحٌ لم يُنسَج في هذا الزمان على منواله، ولم يَحُم أحدٌ من أهل هذا الوقت على شكله ومثاله، ولمَّا سرحتُ نظري في رياض هذا الشرح المذكور، الذي تبتهج ببدائع زُهوره النفوس، وتنشرح به الصدور، ألفَيْتُ ما لا يُحيطُ بكُنهِه التسطير، ويضيق عن وصف محاسنه لطيفُ التعبير، شمسُ فضلٍ بزغَت في أُفق سماء المفاخر، فمَن شاهد أنوارها قال: الله أكبر، كم تَرَك الأوَّل للآخِر.

أودعَه شارحُه ما يكشِف عن الأبحاث القويمة غشاء غُمَّتها، ويحُلُّ من صِعاب المشكلات العقيمة وَثاقَ عُقدَتها، روضةٌ دانيةُ المَجاني من زواهر مَبانِيه، وجَنَّة زاهية المعاني من بواهر معانِيه،

لم يحط بمثله باهر الاطلاع قبله في كتاب، ولا تعلَّقت به أطامع الأسماع في سالِف الأحقاب، فلِلَّه دَرُّ تلك الفرائد الجَمَّة، والفوائد البديعة المُهِمَّة، والتحقيقاتِ الشريفة، والتدقيقاتِ المُنِيفة.

ولمَّا مَنَّ الله عليَّ بمطالعته وجدتُه رَوضةَ عِلمٍ ناضِرة، وجَنَّةَ فضلٍ أنوارُها فائقة، تقتطف من أوراقه ثمرات التحقيق، ويفوح في أدراجه عبيرُ التدقيق، قد أبرز من رقائق العلوم محجَّبات أبكار، وأحرَز من دقائق الفُهوم مخدَّرات حِجال وأستار، فلِلَّه ما أعلى هذه المعاني الملموحة بصحيح الأفكار والأنظار، وما أجمل هاتيك الأساليب؛ شُيِّدت فيه الدلائلُ على أتمِّ وجوه البلاغة، وأُفرِغَت في قالَبٍ من الإبريز بديع الصِّيَاغة، قد أجاد فيه مؤلِّفه على فُضلاء هذا العصر فأجاد، وحاز بهذا التصنيف عليهم رُتبة الانفراد، سمح به طبعُه السليم، وتأنَّق به خاطرُه الكريم، فلا غَرْوَ أنَّ هذا الشرح ليُغني عن كثيرٍ من الشُّروح، مع زيادت لا توجد إلَّا في بحرِه الزاخِر لا في غيره من الشُّروح، فجزاه الله تعالى عن هذا التأليف الرائق، والتصنيف الفائق، الذي يفوق بحُسنِه كلَّ مؤلَّف، ويَرُوق برَونَقِه على كلِّ مُصنَّف، من أنواع الألطاف آلافاً، وضاعَف له جزاء هذا الإحسان أضعافاً.

وهذا الشرح المسمَّى بـ «عون المعبود»، مختصرٌ من الشرح الكبير المسمى بـ «غاية المقصود»، في اثنين وثلاثين جزءاً، والموجِبُ لاختصاره قِلَّة هِمَم الطالبين عن حِفظه ومطالعته، فاقتضى الحالُ اختصارَ ذلك الشرح الكبير؛ لتيسير حِفظه ومطالعته على الطالبين والناظرين، وكان طبعُ هذا الشرح المُسْفِر عمَّا يَشرَح به الصُّدور، ويَحصُل به كمال السُّرور، بالمطبعة العامِرة الواقعة في بلدة دِهْلي، المُسَمَّاة بالمطبعة الأنصارية، ذات المفاخر الظاهرة البهيَّة، وقد اهتمَّ بطبعه ذو الفهم المُجيد، الذي هو لكلِّ تصحيح مُفيد، مُحبُّنا العلَّامة المتشرِّف بزيارة الحرمين، وخادم سُنَّة رسول الثقلَين، المولوي تلطف حسين، صانه الله عن كلِّ شَين، وزيَّنه بكلِّ زَين. ولقد صرف همته وذاته النفيسة على طبعه وتصحيحه واستنساخه، فجاء بحمد الله مما يسرُّ به الخاطر، ويقرُّ به الناظر، فجزاه الله خيراً، ووقاه بؤساً وضَيراً، وقد برَز وتمَّ طبعُ هذا الشرح المبارك في شهر رمضان المبارك، أحدِ شهور سَنة اثنتين وعشرين وثلاث مئة وألف من هجرة مَن خَلَقه الله سبحانه على أحسن وصفٍ، صاحبِ الفتح والنصر والشرف، صلى الله عليه وآله وأصحابه وسلم.

المنمق لتعريف طبع هذا الكتاب: الحقيرُ الفقيرُ إلى إحسان ربِّه الكريم الباري، حسين بن محسن الأنصاري الخَزْرَجي السَّعدي، وفَّقه الله لصالح الأعمال، في الحال والمآل، آمين.

* * * * * * * * * *

هذا ما قرَّضه وحيدُ عصرِه في الفضائل، ومتفرِّد دَهرِه في الفواضل، مَن جَمع بين الفروع والأصول، وسَلك مَسلَك المنقول والمعقول، مولانا الحاجُّ المولوي محمد بشير، حفظه ربُّه القدير:

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أمَرَنا باتِّباع سُنن مَن لو كان من قبله من المرسلين أحياءً لَمَا وَسِعَهم إلَّا اتباعُه، ولو عيسى وموسى وداود، والصلاة والسلام على مَن بَلَغ بعَون معبوده من المقامات الرفيعة والدرجات العَلِيَّة ما هو أقصى الغاية وغايةُ المقصود، وعلى آله وصحبه الذين وصلوا ما أمَرَ الله به أن يُوصَل، وقطعوا أسبابَ الشِّرك وأَسْنَاد الكفر بفضل العزيز المعبود.

وبعدُ، فقد بَلَغ بتوفيق القويِّ عزَّ اسمُه نهايته، طبعُ «شرح سنن أبي داود»، المترجم بـ «عون المعبود»، للشيخ العلَّامة والإمام التِّعْلَامة[1]، زينِ المحقِّقين وسَنَد المحدِّثين، مولانا أبي الطيب محمد شمس الحقِّ، من سادة القرية المُسَمَّاة بديانوان، من مضافات[2] عظيم ابادينه، أصلحَ الله ظاهرَه وباطنَه، وبارك في دِينِه ودُنياه، وجعل آخرته خيراً من أُولَاه.

ولمَّا سار نظري في جنَّات هذا الشرح، وجد فيها فواكهَ كثيرةً من المباحث اللطيفة، والأبحاث الشريفة، وأثماراً لا مقطوعة ولا ممنوعة من المعارف الحقيقة والنِّكات الدقيقة، رفعَ الشارحُ فيه سماء التحقيق والتدقيق، ووضع فيه ميزان الاعتدال ألَّا يطغوا في الميزان، ولا يقعوا في الخسران والضلال، كم فيه من مخدَّرات المطالب، قاصرات الطرف لم يطمثهن إنسٌ قبله ولا جانٌّ، كأنهنَّ الياقوت والمرجان، وكم فيه من خَرَائدِ اللطائف مقصوراتٍ في الخِيام، ما مسَّتها أيدي أفكار أولي الأذهان.

وأنا الفقير إلى رحمة ربِّه البصيرِ، محمد بشير، تجاوز عنه العليم الخبير.

❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁

(١) التِّعْلَامة: العالِم جِدًّا، والنَّسَّابة. «القاموس المحيط»: (علم).

(٢) في الأصل: «مضات»، وقد سبق ذكرها كالمثبت في تقريظ الشيخ حسين بن محسن الخزرجي، وتأتي أيضاً في التقريظ التالي.

صورة ما نمَّقه الأديبُ الأرِيبُ، والفاضل النبيل، أخونا القاضي أبو إسماعيل يوسف حسين الخانفوري الهزاري، وعافاه الله في الدارين:

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

لك الحمد يا مَن أكرَم أهل الإسلام باتِّباع سُنن سيِّد المرسَلين، وأعزَّ أهلَ الإيمان للإخلاص له الدِّين، مُنيبين إليه ومُخبتين له، على آثار خاتم النبيِّين، وعظَّم أهل الإحسان وكبَّر شأنهم عند أهل السماوات وسُكان الأرضين، فإنهم هم الجامعون بين زجاج مصباح الإسلام وزيت إيمان المخلصين، الذين يشهدون - ونحن معهم - أن لا إله إلا الله، وأنَّ محمداً رسول الله، وأنَّ الساعة آتيةٌ لا ريب فيها، وأنَّ الله يبعث مَن في القبور، وأن مَن شَهِد بمثل ما شَهِدوا فله الحُبُور، والذين يُصلُّون على النبيِّ الأميِّ الذي يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والإنجيل والقرآن والزَّبور الذي يتَّبعونه، وأهلُ الأهواء والبدع مُصرُّون على مَضرَّتهم وعلى الكُفور، وعلى آله وأصحابه وسائر أهل بيته ويُسلِّمون ويُبارِكون، وفي محبَّتهم فوق محبة أهليهم يُشاركون، فيا ربَّنا أدرِج فيهم مَن اصطفيتَه لَنشْر سُنَن عبدِك ورسولك ونبيِّك محمدٍ صلى الله عليه وآله وسلَّم وشرف وكرم، واجتبيتَه من بين أقرانه لإعلاء كلمة الله بتفسير آياته البيِّنات، وشرح أحاديث نبيِّه الواضحات، أعني: شيخَ الإسلام والمسلمين، وأستاذَ فقهاء المحدِّثين، رئيسَ المفسِّرين والشارحين، شيخَنا ومولانا الشيخَ أبا الطيب محمداً، المدعو بشمس الحقِّ، عظيم القرية المُسمَّاة بديانون، من مضافات المدينة الموسومة بعظيم اباد، صبَّ الله عليه شآبيب أياديه ونَعْمَائه إلى يوم التَّناد، وأيَّده برُوح القدس، فإنه هو النَّهِ النَّدُس، الذي ألَّف «حاشية سنن أبي داود» المسماة بـ «عون المعبود»، اختصره من شرح السُّنن المسمَّى بـ «غاية المقصود»، الذي كان اثنين وثلاثين جزءاً، فلمَّا رأى هِمَم الطالبين فاترة، وقُوَى حِفظِهم قاصرة، اختصره حتى جعله أربعةَ أجزاء، غيرَ مُخِلٍّ بالمعنى، فكأنه هو الأصل المطوَّل.

واهتم بطبعه شيخُنا ومولانا حاجُّ الحرمين، وخادم سُنَّة سيِّد الثقلَين، المولوي محمد تلطف حسين، صانه الله عن كل شَين، وزانه بكل زَين، بنفقة نفسه على طبعه وتصحيحه واستنساخه.

فمِن أوَّل مَن استعان به على التصحيح ختنُه الصالح الشيخ عيسى رحمه الله تعالى ورضي عنه، ثم أخونا الشيخ العالم الفاضل أبو الحسين علي أحمد بن الشيخ غلام محمد المدارسي الترجنابلوي سلَّمه القوي، وكاتبه علي الكوافي المنشي حفيظ الله الدِّهْلوي، ثم المهرولوي، أسعفه الله بخير ما ينوي.

اللهم اجعل هؤلاء كلَّهم من الصالحين المحسنين، وهُم الذين بذلوا جهدهم حتى استتبَّ طبعُ

الكتاب في أوائل شوال شهر المعيدين من سنة اثنتين وعشرين بعد ألف وثلاث مئة من هجرة سيِّد المرسلين صلى الله عليه وآله الطاهرين، وآخرُ دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋ ❋

صورة ما قرَّظه الحَبْر النبيل، والمحدِّث الجليل، ماهرُ عِلَلِ الحديث في القديم والحديث، مولانا الحافظ شاه محمد نعيم عطا، صاحب السجادة الكريمية الأشرفية، عامله الله تعالى بألطافه الجليَّة والخفيَّة:

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله الذي رفع علمَ الحديث قدراً، ونَشَره في أكناف العالم إشاعةً ونشراً، والصلاة والسلام على رسوله محمدٍ المشروح صدراً، والموضوعِ وزراً، والمرفوعِ ذِكراً، وعلى آله وصحبه والتابعين، ومَن تبعهم من العلماء المجتهدين الذين هم خيرُ القرون عصراً.

وبعد، فيقول المتوسِّل بذيل النبيِّ التِّهاميِّ، أبو النِّعَم محمد، المدعو بنعيم عطا الكريمي الحسامي النظامي، عامله الله بلطفه السامي:

إنَّ الفاضل الأجلَّ الأعزَّ الأغرَّ، الحافظَ لأحاديث أشرف الخَلْق، مولانا أبا الطيب محمد شمس الحقِّ العظيم ابادي، أوتيَ الأجرَ من الله ذي الفضل والأيادي، قد وفَّقه الله تعالى لكتابة شرحٍ يكشِف معضِلات المتن ومشكلاته، بإيراد ما يَسُرُّ الناظرين من غرائب التحقيق ومُوضِحاته، أعني بذلك شرحَه المسمَّى بـ «عون المعبود على سنن أبي داود»، أورَد فيه من لطائفَ شريفةٍ، ونِكاتٍ مُنيفة، مع حلِّ أسماء الرُّواة الحاملين للروايات الصحيحة، الهادين إلى طريق النجاح والنجاة، ولَعَمْري إنه كالدُّرِّ المكنون، أو جوهرٍ مضيءٍ في الأنوار، يكاد زيتُه يضيء ولو لم تمسسه نار، نورٌ على نور، يهدي الله لنوره مَن يشاء.

وقد شمَّر عن ساق الجِدِّ في تنقيحه وتصحيحه الفاضلُ الوحيدُ في زمانه، الفريدُ في أقرانه، الفائزُ من الحُسنَيَين، المولوي تلطف حسين العظيم ابادي، حفظه الرب الهادي، فطَبَعه بصَرْف هِمَّته إلى هذا الأمر العظيم، والخَطْب الجسيم الفخيم، والرجاء من الله الكريم المنَّان أن يتقبل منهما، ويتوفانا على الإيمان، آمين يارب العالمين، بنبيك سيِّد المرسَلين، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

حرَّره في التاريخ ١٨ شوال المكرم، سنة ١٣٢٢ هجري نبوي، صلى الله عليه وآله وسلم (محمد نعيم عطا كريمي أشرفي أذهبي ١٣٢٢هـ).

هذا ما قرَّظه الأديبُ الأرِيبُ، الفاضل النِّحرِير، مولانا الشيخ نذير، الملقَّب بأفضال المصطفى، والمُكنَّى بأبي إبراهيم، أوصله الله إلى ما يتمناه باتِّباع النبيِّ الكريم:

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله الذي بعث رسولَه لدعوة كافَّة الناس إليه مُبشِّراً ونذيراً، فتبارك الذي جعل في السماء بُروجاً وجعل فيها سراجاً وقمراً منيراً، نحمده، ونصلي عليه وعلى آله وصحبه ما تداولت الليالي والأيام كثيراً فكثيراً.

وبعد، فقد ظَفِرتُ بمطالعة الكتاب العَجَب العُجاب، المسمَّى بـ «عون المعبود على سنن أبي داود»، للفاضل الأجلِّ الأكمل قمرِ بُرجِ التحقيق، شمس سماء التدقيق، مولانا أبي الطيب محمد شمس الحق، أعاذه ربُّ الفَلَق من شرِّ ما خَلَق، وايمُ الله، لقد أودَع فيه ما لا عينٌ رأت، ولا أُذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر، وسعى حقَّ السعي في تصحيحه العالمُ العامل الصالح الكامل المولوي تلطف حسين صانه الله عن كل شَين، وحلَّاه بجُلِّ زَين.

فيا أيها الطالبون لعلم الحديث الشريف، والراغبون إلى هذا الفنِّ المُنيف، بادروا إليه، وائتوا وأنتم تَسعَون حوالَيه، فإنَّ هذا الكتاب حريٌّ بالاشتراء، وجديرٌ بأن تفوزوا منه الفَلاح والاهتداء، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم، وهو يهدي مَن يشاء إلى الصراط المستقيم.

حرَّره الراجي عفوَ ربِّه القدير، أفضال المصطفى، المعروف بشيخ نذير الفريدي الأعظمي، كان له ربُّ العربيِّ والعجميِّ، وكان هو لربِّ العربيِّ والعجميِّ، في التاريخ ١٨ شوال المعظَّم سنة ١٣٢٢ هجري نبوي، صلى الله عليه وسلم. (فقير شيخ نذير ١٣٢٢ فريدي أعظمي).

* * * * * * * * *

هذا ما نمَّقه الفاضلُ الجليلُ، والأديبُ النبيلُ، المولوي الحكيم، السيِّد محمد عبد الحفيظ، سلَّمه الله تعالى، ابنُ الأخ وزوج بنت البنت، لمولانا السيِّد محمد نذير حسين، أسكنه الله تعالى في دار النعيم:

الحمد لله الذي أنشأنا من العدَم إلى الوُجود، ونوَّر قلوبَنا بأنوار الإحسان والجُود، وشرَح صدورنا لاتِّباع سُنَن مَن هو مؤيَّد بعَون المعبود، وأوضَح سبيل الهداية لمَن قصد غايةَ المقصود، وتوَّجنا بتاج الشريعة والدِّين المحمود، وجعَل علماءنا من صفوة عباده الرُّكَّع السُّجود، والصلاة والسلام على سُلالة أنبيائه وخُلاصة أصفيائه، المخصوصِ بالوسيلة والمقام المحمود، محمدٍ الذي أرسله دليلاً وهادياً إلى سبيل المقصود، وكفيلاً بإنجاز الوعد في اليوم الموعود، وعلى آله وأصحابه الذين هم السابقون السابقون، أولئك المقرَّبون في مقعد صِدقٍ عند المليك الودود.

أما بعد، فيقول العبد الضعيف، السيِّد محمد عبد الحفيظ السورجكرهي ثم الدهلوي، غفر الله له ولوالديه:

إنَّ كتاب «سنن أبي داود» من بين الأمَّهات السِّتِّ، مشهورٌ بين العلماء والطُّلباء، وعلماءِ السَّلَف والخَلَف، كلُّهم كانوا يهتمُّون بتدريسه اهتماماً كاملاً بلا نزاع ولا مِراء، ولمَّا كان في أسانيده مُعضِلات ومُشكِلات، ووقع من تداول أيدي الناس فيه المحوُ والإثبات، حتى لا توجَد النسخة الصحيحة، فحاقت على طُلَّاب عِلم الحديث المشقةُ البليغة، أشار شيخُنا الأعظَم وعمُّنا المحتشم، مولانا السيِّد محمد نذير حسين المحدِّث الدهلوي، المرحوم رحمه الله تعالى، لتلميذه الشيخ العلَّامة وحيدِ زمانه، فريدِ أوانه، المولوي أبي الطيب، المدعو بشمس الحقِّ، أن يتَّخذ من النُّسَخ الموجودة نسخةً صحيحة، ويكتُب عليه شرحاً مطوَّلاً، بحيثُ يتَّضح منه المعاني، وينحل عنه مغلقات المباني، فأجاب لامتثاله وأجاد بإيمائه، وشرَح شرحاً مطوَّلاً، وسمَّى «غايةَ المقصود»، ولخَّص منه «عونَ المعبود»، فلِلَّه الحمدُ، على أنَّ الملخَّص طُبع ثلاثةُ أجزاء منه حين حياة الشيخ الأعظَم رحمه الله، ودرس عليه، ففرح فرحاً شديداً، ومدحه مدحاً بليغاً، والجُزء الرابع منه طُبع الآن، فهذا الشرح شرحٌ فخيم، ما جاء أحدٌ من الشُّرَّاح بهذا المنوال، ما من نُكتة إلَّا أودعه المصنِّف فيه، وما من مشكلات الأسانيد إلَّا بيَّن وجهَه فيه، وقد اتَّفق لنا التدريس عليه، فرأيتُ متنَه ممتازاً صحيحاً من جميع النُّسَخ الموجودة في الهند والمصر، ما ترك فيه من الخطأ والنسيان جليًّا ولا خفيًّا، وشرَحه كاملاً متنازلاً من فضل رب العالمين.

فقلت: كم من نِكات ترَكَها الأوَّلون للآخِرين، فلِلَّه دَرُّ المصنِّف، وقد التزَم بتصحيحه ذو المَجْد والكَرَم، واهتمَّ بطبعه صاحبُ الشَّرَف والعِظَم، حاجُّ الحرمين، فائزُ الحُسنيَين، سيدُنا

ومولانا المولوي تلطف حسين، شكر الله تعالى سَعيَه في الدارَين، فجاء بحمد الله تعالى على أحسن المنوال، يَسُرُّ به الناظِرَ، ويُفرِحُ به الخاطِر، فالحمد لله على ذلك، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊

هذا ما أنشَدَه الفاضلُ الجليلُ المولوي أبو إسماعيل يوسف حسين بن قاضي محمد حسن رحمه الله، الخانفوري الهزاروي، تلميذ شيخنا السيد محمد نذير حسين رحمه الله، عافاه الله رب الكونين:

نفحاتُ شمس الحقِّ من عاداتها ... حَوْزُ البَرايا من جميعِ جِهاتها
أكرِمْ به من خضرم قَمِنٌ بأنْ ... تدعو له الحشرات في جُحراتها
ارحَل به طلباً لعِلم مَعادِنا ... تدعو له الحيتانُ في سُبُحاتها
أوكِفْ به من هاطِلٍ خَجِلت له السـ ... ـسُحبُ الكثيفةُ من نَدَى قَطراتِها
مُجري عطاياه لكلِّ عَشيَّةٍ ... ذَلَّت له الأبحارُ في لُجَّاتها
هل في الخَليقةِ فاقِهٌ من ذي نَدًى ... هذي الكواكب كَفَّرت حَلَفاتها
أوَلَيس يكفي في الجلالة أنْ لهُ ... تتمثَّلُ الأنواءُ في أوْجاتها
وطوالع السُّعَدا قد اجتمعتْ له ... في كلِّ دولٍ جَدَّدتْ خَدَماتها
أبدى مقاماتٍ لنا قد أشكَلَتْ ... قَبلاً على مَن شَدَّ في عَرَصاتها
لِمَ لا وسيِّدُنا نذيرُ حسينُ قد ... خَصَّ الصِّحاحَ به لشرحِ لُغاتها
فاختار منها جامعاً مُستخلِصاً ... يبدو به ما دَقَّ من طُرُقاتها
«سُنَنٌ» أبو داود أتقنَ جَمْعَها ... فاقَتْ بصُورَتِها على أَخَواتها
وأتى مفَسِّرُها بشرحٍ مُعجزٍ ... أحلامَنا عن شرحِ توقيعاتها
فجزاه عنَّا الله خيرَ جزائه ... دُنيا وأُخرى واتَّقى رَهَباتها
آمين يا اللهُ واقبَل جُهدَهُ ... واكتب له الجناتِ مَعْ رَغَباتها
واجْعَلْ لنا معه نصيباً وافراً ... وقِنا هَنَاتٍ أوْجَبت هَلَكاتها
ثم الصلاةُ على النَّبيِّ وآلِه ... وسلامُه آمينَ مَعْ بَرَكاتها
وأتى مُقَرِّظُها الصُّوَيبِر قائلاً ... ربِّ احبُرَنْ للكُلِّ في نَبَراتها

(١٣٢٢هـ).

صورة ما قرَّظه الحافظ المحدِّث المعروفُ بالتدريس، والمشهورُ بكثرة التلاميذ، الشيخُ عبد المنَّان الوزير بادي، أدام الله فيوضَه:

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

نحمده ونصلِّي على رسوله الكريم، الحمدُ لله الذي شرح صدور المسلمين للإسلام، ونوَّر قلوبهم بأنوار الإيمان، ورفع مقامَ أهل العلمِ مذ نصبهم لإجراء أحكام القرآن، والصلاةُ والسلام على حبيبه وصفيِّه النبيِّ الكريم، الذي هو رحمةٌ للعالمين، وبالمؤمنين رؤوف رحيم، وعلى آله وأصحابه الذين نصروا الكتاب وأيَّدوا سنن سيِّد المرسلين، وأخمدوا نارَ الإشراك والإحداث، فظهر نور التوحيد واليقين.

وبعد فإني لما طالعت «عون المعبود شرح سنن أبي داود» ولاحت لي بدائعُ بيانه، واستنارت لي شمس البراعة من تِبيانه، ألفيته موضوعاً قلما اتفق لأحد وتأتَّى، ومؤلفاً مطبوعاً لا ترى فيه عِوَجاً ولا أمْتاً، وشرحاً مفيداً للعلماء والطلاب، يَحُلُّ معضِلات الإسناد ومشكلاتِ الكتاب، فهو كتاب حقيقٌ أن يقال فيه شِعر، كتاب لو تأمَّله ضرير لأصبح وهو ذو بَصَر صحيح، فوالله هو من جَنَّة علم قطوفها دانية، وروضةِ أمنٍ لا يُسمع فيها لاغية، ومجرَّة فهم أضاءت فيها شموسُ التحقيق، وأشرقت فيها كواكب التدقيق.

كتاب لم يؤلَّف مثله في هذا الأوان، ولم ترَ مثلَه العيون. كيف وما كان، وهو تأليف لطيف يؤلِّف القلوب، لطيف الألفاظ على أحسن الأسلوب، إن هذا لهو التأليفُ الذي يفتخر به العالمون، ولمثل هذا فليعمل العاملون، فيه من دقائق العلوم شواردُها، ومن لطائف الفهوم قلائدُها، حوى كثيراً من المسائل لم يحوِه كتاب، وفتح للطالب إلى أقصى المطالب كلَّ باب، كيف لا ومؤلِّفه رئيس الشارحين، وفخر المحدِّثين، جامع المعقول والمنقول، حاوي الفروعِ والأصول، أكملُ الكُملاء، أفضل الفضلاء، وحيد عصره، وفريد دهره، صاحبُ الفضل والكمال، وافر الجاه والجمال، مولانا وبالفضل أولانا، أبو الطيِّب محمَّد شمسُ الحق، لا زالت شموس علومه طالعةً بالأفق، ما دامت الشفق، وسلَّمه ربُّه وعافاه، وأبلغه غايةَ ما يتمنَّاه.

فعلى العلماء والطلَّاب، أن يفوزوا بمطالعة هذا الكتاب، وأن يشكروا مؤلِّفه والعلَّامةَ الفهَّامة الآخذَ من كلِّ فنٍّ بأوفرِ نصيب، الرامي للمعالي بكلِّ سهم مصيب، ذو الكمالات الشريفة، الذي صرف همَّته وأنفق ماله في إشاعة الكتاب والسنَّة، طالب الحُسنَيَين، مولانا المكرَّم تلطُّف حسين، فإنه هو الذي تكفَّل مثلَ هذه الأمور، بارك الله له ولمؤلِّف هذا الكتاب، ولمصحِّحه وكاتبه، ولمن سعى فيه بركة ظاهرة وباطنةً، وصلَّى الله تعالى على خير خلقه محمَّدٍ وآله وأتباعه أجمعين، آمين، وأنا الراجي رحمةَ ربِّه الحنَّان، السَّميُّ بعبد المنَّان، الفنجابي الوزير ابادي.

الفهارس العامة

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الأعلام

فهرس الأشعار

فهرس المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات

فهرس الآيات القرآنية

سورة الفاتحة

سورة البقرة

سورة آل عمران

سورة النساء

سورة المائدة

سورة الأنعام

سورة الأعراف

سورة الأنفال

﴿وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾	٤١	٩/ ١١٦
﴿نَكَصَ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ﴾	٤٨	٧/ ١٠٠
﴿فَٱنۢبِذْ إِلَيْهِمْ﴾	٥٨	٣/ ٩٧
﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَٱنۢبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾	٥٨	٨/ ٣٦٣
﴿وَأَعِدُّوا۟ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾	٦٠	٤/ ٢٢٠
﴿لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾	٦٢	٦/ ٤٩٠
﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ﴾	٦٢	٦/ ٤٩٠
﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُوا۟ مِا۟ئَتَيْنِ﴾	٦٥	٨/ ١٩٣
﴿ٱلْـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ﴾	٦٦	٨/ ٧٠، ١٩٣
﴿مَا كَانَ لِنَبِىٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾	٦٧، ٦٨	٨/ ٢٥٥
﴿لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ﴾	٦٨	١٣/ ١٤١
﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يُهَاجِرُوا۟﴾	٧٢	٩/ ٤٩، ٥٠
﴿وَأُو۟لُوا۟ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾	٧٥	٩/ ٤٤، ٤٩

سورة التوبة

﴿وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ﴾	٣	٢/ ٢١٧
﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾	٤	١٣/ ٤٥٤
﴿فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ﴾	٥	٩/ ٢٠٤
﴿فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾	٥	١٣/ ١٣
﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾	٦	١٣/ ٥١٨، ١٤/ ٣١٥
﴿قَٰتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ﴾	١٤	٣/ ٩٧
﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾	٢٥	٢/ ٧٢
﴿إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾	٢٨	١/ ١٣٠، ٣٩٣
﴿قَٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾	٢٩	٩/ ٢٠٤
﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾	٣٤	٥/ ١٩١، ٣٢٩، ٨/ ٨٢، ١٤/ ٤٥٤
﴿يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِى نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ﴾	٣٥	٥/ ١٦٥

سورة يونس

سورة هود

سورة يوسف

سورة الرعد

سورة إبراهيم

سورة الحجر

سورة النحل

سورة الإسراء

سورة الكهف

سورة الأنبياء

سورة الحج

سورة المؤمنون

سورة الفرقان

سورة الشعراء

سورة النمل

سورة القصص

سورة العنكبوت

سورة الروم

سورة لقمان

سورة السجدة

سورة الأحزاب

سورة ص

سورة الزمر

سورة غافر

سورة فصلت

سورة الشورى

سورة محمد

سورة الفتح

سورة الحجرات

سورة الذاريات

سورة الواقعة

سورة الحديد

سورة المجادلة

سورة الحشر

﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُو الدَّارَ وَالْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ﴾	٩	٩/١٠٢
﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾	٩	٨/٢٧٥
﴿وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾	٩	٥/٣٧٢، ١٢/ ٣٦٠
﴿وَالَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾	١٠	٩/١٠٣
﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا۟ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾	١٢	١٣/ ٣٨٧

سورة الممتحنة

﴿يَٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا جَآءَكُمُ الْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ﴾	١٠	٨/ ٣٧٣
﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ﴾	١٠	٧/ ٨٣
﴿وَلَا تُمْسِكُوا۟ بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ﴾	١٠	١٠/٣٩٥
﴿لَّا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْـًٔا﴾	١٢	٩/٧١

سورة الصف

﴿كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ مَّرْصُوصٌ﴾	٤	٢/٤٤٧

سورة الجمعة

﴿هُوَ الَّذِى بَعَثَ فِى الْأُمِّيِّۦنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾	٢	٧/١٩١
﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا۟ التَّوْرَىٰةَ﴾	٥	١/١٠٨
﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾	٥	١٢/ ١٧٠
﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾	٩	٤/ ٢٤، ٤٦، ٤٧
﴿مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾	٩	١/٣٧٦، ٤/٤٥٦
﴿فَاسْعَوْا۟﴾	٩	٢/٣٤٣
﴿وَذَرُوا۟ الْبَيْعَ﴾	٩	٢/٣٤٣
﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَوٰةُ فَانتَشِرُوا۟﴾	١٠	٢/٣٤٥، ٧/٣١٤
﴿فَانتَشِرُوا۟ فِى الْأَرْضِ وَابْتَغُوا۟ مِن فَضْلِ اللَّهِ﴾	١٠	٢/١٧٦

سورة المنافقون

﴿إِذَا جَآءَكَ الْمُنَٰفِقُونَ﴾	١	٤/٥٦

سورة التغابن

سورة الطلاق

سورة التحريم

سورة الملك

سورة القلم

سورة الحاقة

سورة الجن

سورة المزمل

سورة النبأ

سورة عبس

سورة التكوير

سورة الانفطار

سورة المطففين

سورة الانشقاق

سورة البروج

سورة الطارق

سورة الأعلى

سورة الغاشية

سورة الفجر

سورة البلد

سورة الشمس

سورة الليل

سورة الضحى

سورة التين

سورة العلق

سورة القدر

سورة الزلزلة

سورة العاديات

سورة الإخلاص

سورة الفلق

سورة الناس



فهرس الأحاديث



فهرس الأعلام

فهرس الأشعار



فهرس المصادر والمراجع

«**أبجد العلوم**»، صديق حسن خان، دار ابن حزم، ط١/ ١٤٢٣هـ.

«**إبراز الحكم من حديث: رُفع القلم**»، تقي الدين السبكي، دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط١/ ١٤١٢هـ.

«**إتحاف الخيرة المهرة**»، البوصيري، دار الوطن ـ الرياض، ط١/ ١٤٢٠هـ.

«**إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة**»، الحافظ ابن حجر، ط١/ ١٤١٥.

«**أجوبة الحافظ ابن حجر على أحاديث المصابيح**»، ابن حجر العسقلاني، مطبوع مع شرح الطيبي لـ «المشكاة»، مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة، ط ١/ ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

«**إحكام الأحكام**»، ابن دقيق العيد، مؤسسة الرسالة ناشرون ـ دمشق، ط٢/ ١٤٣٥هـ.

«**إحكام الأحكام**»، ابن دقيق العيد، مطبعة السنة المحمدية.

«**أحكام القرآن**»، أبو بكر بن العربي المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣/ ٢٠٠٣.

«**أحكام القرآن**»، الطحاوي، مركز البحوث الإسلامية - استانبول، ط ١/ المجلد الأول: ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، المجلد الثاني: ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

«**أحوال الرجال**»، الجوزجاني، حديث أكادمي ـ فيصل اباد، باكستان.

«**إحياء علوم الدين**»، الغزالي، دار المعرفة ـ بيروت.

«**إخبار أهل الرسوخ في الفقه والتحديث بمقدار المنسوخ من الحديث**»، ابن الجوزي، مكتبة ابن حجر ـ مكة المكرمة، ط١/ ١٤٠٨هـ.

«**أخبار مكة**»، الأزرقي، دار الأندلس ـ بيروت.

«**أخبار مكة**»، الفاكهي، دار خضر ـ بيروت، ط٢/ ١٤١٤هـ.

«**اختلاف الحديث**» مطبوع مع كتاب «**الأم**».

«**اختلاف الفقهاء**»، المرزوي، أضواء السلف ـ الرياض، ط١/ ١٤٢٠هـ.

«**أخلاق النبي ﷺ**»، أبو الشيخ الأصبهاني، دار المسلم، ط١/ ١٩٩٨م.

«**أدب الكاتب**»، ابن قتيبة، مؤسسة الرسالة.

«**إرشاد الساري إلى مناسك الملا علي القاري**»، حسين بن محمد عبد الغني المكي الحنفي.

«**إرشاد الساري**»، القسطلاني، المطبعة الكبرى الأميرية ـ مصر، ط٧/ ١٣٢٣هـ.

إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب» = «**معجم الأدباء**».

«**إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه**»، ابن كثير، مؤسسة الرسالة، ط١/ ١٤١٦هـ.
«**أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض**»، المقري التلمساني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ـ القاهرة، ١٣٥٨هـ.
«**أساس البلاغة**»، الزمخشري، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١/ ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
«**أسباب النزول**»، الواحدي، دار الإصلاح ـ الدمام، ط٢/ ١٤١٢هـ.
«**أسد الغابة**»، ابن الأثير، دار الفكر ـ بيروت، ١٤٠٩هـ.
«**أسد الغابة**»، ابن الأثير، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١/ ١٩٩٥م.
«**إسفار الفصيح**»، أبو سهل الهروي محمد بن علي، الجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة، ط١/ ١٤٢٠هـ.
«**أشرف الوسائل إلى فهم الشمائل**»، ابن حجر الهيتمي، دار الكتب العلمية ـ بيروت ط١/ ١٤١٩هـ.
«**إصلاح المنطق**»، ابن السِّكِّيت، دار المعارف ـ القاهرة/ ١٩٤٩ .
«**إصلاح غلط المحدثين**»، الخطابي، مؤسسة الراسلة، ط٢ / ١٩٨٥ .
«**أطراف الغرائب والأفراد**»، ابن القيسراني، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١/ ١٤١٩هـ.
«**إعراب القرآن**»، النحاس، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١/ ١٤٢١هـ.
«**إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث**»، العكبري، مؤسسة المختار ـ القاهرة، ١٩٩٩م.
«**أعلام الحديث**»، الخطابي، جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ط١/ ١٩٨٨م.
«**إعلام الموقعين**»، ابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١/ ١٤١١هـ.
«**إعلام أهل العصر بأحكام ركعتي الفجر**»، محمد شمس الحق العظيم ابادي ـ مكتبة الثقافة الدينية.
«**إغاثة اللهفان**»، ابن القيم، دار المعرفة - بيروت، ط ٢/ ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
«**إغاثة اللهفان**»، ابن قيم الجوزية، مكتبة المعارف ـ الرياض.
«**اقتضاء الصراط المستقيم**»، ابن تيمية، دار عالم الكتب ـ بيروت، ط٧/ ١٤١٩هـ.
«**أقضية رسول الله ﷺ**»، ابن الطَّلَّاع، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ١٤٢٦هـ.
«**إكمال المعلم**»، القاضي عياض، دار الوفاء ـ المنصورة / ١٩٩٨م.
«**إكمال تهذيب الكمال**»، مغلطاي، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط١/ ١٤٢٢هـ.
«**الإبانة الكبرى**»، ابن بطة العكبري، دار الراية ـ الرياض.
«**الإبهاج في شرح المنهاج**»، تقي الدين السبكي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤١٦هـ.
«**الإتقان**»، السيوطي، مؤسسة الرسالة ناشرون ـ دمشق، ط١/ ١٤٢٩هـ.
«**الآثار**» محمد بن الحسن، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.
«**الآثار**»، أبو يوسف، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

«**الإجماع**»، ابن المنذر، دار المسلم للنشر والتوزيع، ط١/ ١٤٢٥هـ.

«**الآحاد والمثاني**»، ابن أبي عاصم، دار الراية ـ الرياض، ط١/ ١٩٩١م.

«**الأحاديث المختارة**»، ضياء الدين المقدسي، دار خضر ـ بيروت، ط٣/ ١٤٢٠هـ.

«**الأحكام الكبرى**»، عبد الحق بن عبد الرحمن الأشبيلي، مكتبة الرشد - الرياض، ط١/ ١٤٢٢هـ.

«**الأحكام الوسطى**»، عبد الحق الأشبيلي، مكتبة الرشد ـ الرياض، ١٤١٦هـ.

«**الإحكام في أصول الأحكام**»، ابن حزم، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت.

«**الأخبار الموفقيات**»، الزبير بن بكار، عالم الكتب ـ بيروت، ط٢/ ١٤١٦هـ.

«**الاختيارات الفقهية**»، ابن تيمية، دار المعرفة - بيروت، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٨م.

«**الإخنائية**»، ابن تيمية، دار الخراز ـ جدة، ط١/ ١٤٢٠هـ.

«**الأدب المفرد**»، البخاري، دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط٣/ ١٩٨٩م.

«**الأذكار**»، النووي، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط ١/ ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

«**الأذكار**»، النووي، دار الفكر ـ بيروت، ١٤١٤هـ.

«**الأربعون النووية**»، النووي، دار المنهاج ـ بيروت، ط١/ ١٤٣٠هـ.

«**الأربعون**»، ابن المقرئ، مكتبة العبيكان ـ السعودية، ط١/ ١٤٢١هـ.

«**الاستذكار**»، ابن عبد البر، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١/ ٢٠٠٠م.

«**الاستيعاب في معرفة الأصحاب**»، ابن عبد البر، دار الجيل ـ بيروت، ط١/ ١٩٩٢م.

«**الأسرار المرفوعة**»، ملا علي قاري، دار الأمانة ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

«**الأسماء المبهمة**»، الخطيب البغدادي، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط٣/ ١٤١٧هـ.

«**الأسماء والصفات**»، البيهقي، مؤسسة الرسالة ناشرون ـ دمشق، ط١/ ٢٠١١م.

«**الإشراف على مذاهب العلماء**»، ابن المنذر، مكتبة مكة الثقافية ـ رأس الخيمة، الإمارات العربية المتحدة، ط١/ ٢٠٠٤م.

«**الأشربة**»، ابن قتيبة، مكتبة زهراء الشرق ـ القاهرة.

«**الإصابة في تمييز الصحابة**»، ابن حجر، دار الجيل ـ بيروت، ط١/ ١٤١٢هـ.

«**الإصابة في تمييز الصحابة**»، الحافظ ابن حجر، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١/ ١٤١٥هـ.

«**الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار**»، الحازمي، دار المعارف العثمانية ـ حيدر آباد، ط٣/ ١٣٥٩هـ.

«**الاعتقاد**»، البيهقي، دار الآفاق الجديدة، ط١/ ١٤٠١هـ.

«**الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام**» = «**نزهة الخواطر**»، عبد الحي الحسني، دار ابن حزم ـ بيروت، ط١/ ١٤٢٠هـ.

«**الأعلام**»، الزركلي، دار العلم للملايين ـ بيروت، ط١٤/ ١٩٩٩م.
«**الاقتراح**»، ابن دقيق العيد، دار الكتب العلمية ـ بيروت.
«**الإقناع**»، ابن المنذر، ط١/ ١٤٠٨هـ.
«**الإقناع**»، الشربيني، دار الفكر ـ بيروت.
«**الإكليل في استنباط التنزيل**»، السيوطي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤٠١هـ.
«**الإكمال في أسماء الرجال**»، الخطيب التبريزي، مطبوع مع «شر مشاة المصابيح» للطيبي.
«**الإكمال في رفع الارتياب**»، ابن ماكولا، داب الكتب العلمية ـ بيروت، ط١/ ١٩٩٠م.
«**الإلزامات والتتبع**»، الدارقطني، دار الكتب العليمة ـ بيروت، ط١/ ١٩٩٠م.
«**الألفاظ**»، ابن السكيت، مكتبة لبنان، ناشرون، ط١/ ١٩٩٨م.
«**الأم**»، الإمام الشافعي، دار المعرفة ـ بيروت/ ١٩٩٠م.
«**الأم**»، الشافعي، دار الوفاء ـ المنصورة، مصر، ط٣/ ١٤٢٦هـ.
«**الأماكن = المؤتلف والمختلف في الأماكن**»، الحازمي، دار اليمامة، ١٤١٥هـ.
«**الأمالي في آثار الصحابة**»، عبد الرزاق الصنعاني، مكتبة القرآن ـ القاهرة.
«**الإمام**»، ابن دقيق العيد، دار المحقق للنشر والتوزيع.
«**الأموال**»، ابن زنجويه، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ـ السعودية، ط١/ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
«**الأموال**»، أبو عبيد، دار الفكر ـ بيروت.
«**الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء**»، ابن عبد البر، دار الكتب العلمية ـ بيروت.
«**الأنساب**»، السمعاني، مجلس دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد، ط١ / ١٩٦٢م.
«**الإنصاف في مسائل الخلاف**»، ابن الأنباري، المكتبة العصرية، ط١/ ١٤٢٤هـ.
«**الأوسط**» ابن المنذر، دار طيبة ـ الرياض، ط١/ ١٩٨٥م.
«**الإيجاز في شرح سنن أبي داود**»، النووي، الدار الأثرية ـ عمان، الأردن، ط١/ ١٤٢٨هـ
«**الإيمان**»، ابن منده، الرسالة ـ بيروت، ط٢/ ١٤٠٦هـ.
«**الباعث على إنكار البدع والحوادث**»، أبو شامة، دار الهدى، القاهرة، ط١/ ١٩٧٨م.
«**البحث المسفر عن تحريم كل مسكر ومفتر**»، الشوكاني، دار البخاري ـ المدينة المنورة، ط١/ ١٤١٥هـ.
«**البحر الرائق**» مع حاشيته «منحة الخامق»، ابن نجيم المصري، دار الكتاب الإسلامي، ط٢.
«**البحر المحيط**»، أبو حيان الأندلسي، دار الفكر ـ بيروت / ١٤٢٠هـ.
«**البداية والنهاية**»، ابن كثير، دار هجر، ط١/ ١٩٩٧م.

«**البدر التمام شرح بلوغ المرام**»، الحسين بن محمد المغربي، دار الوفاء ـ المنصورة، ط٢/ ١٤٢٦هـ.

«**البدر الطالع**»، الشوكاني، دار المعرفة ـ بيروت.

«**البدر المنير**»، ابن الملقن، دار الهجرة ـ الرياض، ط١/ ٢٠٠٤م.

«**البدع**»، ابن وضاح، مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة، ط١/ ١٤١٦هـ.

«**البرهان في علوم القرآن**»، الزركشي، دار إحياء الكتب العربية، ط١/ ١٩٥٧م.

«**البناية شرح الهداية**»، بدر الدين العيني، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١/ ٢٠٠٠م.

«**البيان في عدد آي القرآن**»، الداني، مركز المخطوطات والتراث ـ الكويت، ط١/ ١٤١٤هـ. ١٩٩٤م.

«**البيان والتحصيل**»، ابن رشد، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط٢/ ١٤٠٨هـ.

«**التاريخ الكبير**» البخاري، دار الفكر ـ بيروت، ودائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد.

«**التاريخ الكبير**»، ابن أبي خيثمة، الفاروق الحديثة ـ القاهرة، ط١/ ٢٠٠٦م.

«**التبيان في إعراب القرآن**»، العكبري، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

«**التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة**»، شمس الدين السخاوي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١/ ١٤١٤هـ.

«**الترغيب والترهيب**»، قوام السنة، دار الحديث ـ القاهرة، ط١/ ١٩٩٣م.

«**التحقيق في مسائل الخلاف**»، ابن الجوزي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١/ ١٤١٥هـ.

«**التذكرة**»، القرطبي، مكتبة الصفا.

«**التذكرة**»، القرطبي، مكتبة دار المنهاج ـ الرياض، ط١/ ١٤٢٥هـ.

«**الترخيص بالقيام**»، النووي، مكتبة العلوم - مصر، طبعة قديمة.

«**الترغيب في فضائل الأعمال**»، ابن شاهين، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١/ ١٤٢٤هـ.

«**الترغيب والترهيب**»، المنذري، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١/ ١٤١٧هـ.

«**التعديل والتجريح**»، الباجي، دار اللواء للنشر والتوزيع ـ الرياض، ط١/ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

«**التعريفات**»، الشريف الجرجاني، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١/ ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

«**التعريفات**»، الشريف الجرجاني، مؤسسة الرسالة ناشرون ـ دمشق، ط١/ ١٤٢٧هـ.

«**التعليق المغني على الدارقطني**» على هامش «سنن الدارقطني»، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١/ ١٤٢٤هـ.

«**التعليق الممجد**»، اللكنوي، دار القلم ـ دمشق، ط٤/ ١٤٢٦هـ.

«**التقريب والتيسير**»، النووي، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط١/ ١٤٠٥هـ.

«**التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**»، أبو الفضل زين الدين العراقي، المكتبة السلفية ـ المدينة المنورة، ط١/ ١٩٦٩م.

«**التلخيص الحبير**»، ابن حجر العسقلاني، مؤسسة قرطبة ـ مصر، ط١/ ١٩٩٥م.

«**التلويح على التوضيح**»، التفتازاني، مكتبة صبيح ـ مصر.

«**التمهيد في علم التجويد**»، ابن الجزري، مكتبة المعارف ـ الرياض، ١٤٠٥هـ.

«**التمهيد**»، ابن عبد البر، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ المغرب، ١٣٨٧هـ.

«**التمييز**»، مسلم بن الحجاج، مكتبة الكوثر ـ المربع، السعودية، ط٣/ ١٤١٠هـ.

«**التنبيه في الفقه الشافعي**»، أبو إسحاق الشيرازي، عالم الكتب ـ بيروت، ط ١/ ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

«**التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح**»، الزركشي، مكتبة الرشد ناشرون.

«**التوحيد**»، ابن خزيمة، مكتبة الرشد ـ الرياض، ط٥/ ١٩٩٤م.

«**التوحيد**»، ابن منده، مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة، دار العلوم والحكم ـ سوريا، ط١/ ١٤٢٣هـ.

«**التوشيح لشرح الجامع الصحيح**»، السيوطي، مكتبة الرشد ـ شركة الرياض ـ الرياض، ط١/ ١٩٩٨م.

«**التوضيح شرح مختصر ابن الحاجب**»، خليل بن إسحاق المالكي، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، ط١/ ١٤٢٩هـ.

«**التوضيح لشرح الجامع الصحيح**»، ابن الملقن، دار النوادر - دمشق - سوريا، ط ١/ ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

«**التيسير بشرح الجامع الصغير**»، المناوي، مكتبة الإمام الشافعي ـ الرياض، ط٣/ ١٤٠٨هـ.

«**التيسير في القراءات السبع**»، الداني، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط٢/ ١٩٨٤م.

«**الثقات**»، ابن حبان، دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد، ط١/ ١٩٧٣م.

«**الثقات**»، العجلي، مكتبة الدار ـ المدينة المنورة، ط١/ ١٩٨٥م، ودار الباز، ط١/ ١٩٨٤م.

«**الجامع الصغير**»، السيوطي، دار الفكر - بيروت، ط ١/ ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

«**الجامع الصغير**»، السيوطي، مع «فيض القدير» للمناوي.

«**الجامع في الخاتم**»، البيهقي، الدار السلفية ـ بومباي ـ الهند، ط١/ ١٤٠٧هـ.

«**الجامع لأحكام القرآن**»، القرطبي، مؤسسة الرسالة ـ دمشق، ط١/ ١٤٢٧هـ.

«**الجبال والأمكنة والمياه**»، الزمخشري، دار الفضيلة، القاهرة، ١٩٩٩م.

«**الجرح والتعديل**»، ابن أبي حاتم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١/ ١٩٥٢م.

«**الجمع بين الصحيحين**»، الحميدي، دار ابن حزم ـ بيروت، ط٢/ ٢٠٠٢م.

«**الجواهر المضية**»، عبد القادر القرشي، مير محمد كتب خانه ـ كراتشي.

«**الجيم**»، أبو عمرو الشيباني، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ـ القاهرة، ١٣٩٤هـ.

«**الحاوي الكبير**»، الماوردي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١/ ١٩٩٩م.

«**الحاوي في الطب**»، أبو بكر محمد بن زكريا الرازي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط١/ ١٤٢٢هـ.

«**الحاوي للفتاوي**»، الماوردي، وهو «الحاوي الكبير»، دار الفكر - بيروت.

«**الحاوي للفتاوي**»، السيوطي، دار الفكر ـ بيروت، ١٤٢٤هـ.

«الحيوان»، الجاحظ، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط٢/ ١٤٢٤هـ.

«**الخبر الدال على وجود القطب والأوتاد والنجباء والأبدال**»، السيوطي، دار البيروتي ـ دمشق، ١٤٢٦هـ.

«**الخراج**»، أبو يوسف، المكتبة الأزهرية للتراث.

«**الخراج**»، يحيى بن آدم، المطبعة السلفية ومكتبتها، ط٢/ ١٣٨٤هـ.

«**الخزائن السنية**»، عبد القادر بن عبد المطلب المنديلي الأندونسي، مؤسسة الرسالة ناشرون ـ دمشق، ط١/ ١٤٢٥هـ.

«**الخزل والدأل**»، ياقوت الحموي، وزارة الثقافة السورية ـ دمشق، ١٩٩٨م.

«**الدر المصون**»، السمين الحلبي، دار القلم ـ دمشق.

«**الدر المنثور**»، السيوطي، دار الفكر ـ بيروت.

«**الدر المنثور**»، السيوطي، دار هجر ـ القاهرة، ط١/ ١٤٢٤هـ.

«**الدر النثير تلخيص نهاية ابن الأثير**»، السيوطي، المطبعة الخيرية - القاهرة - طبعة قديمة.

«**الدراية في تخريج أحاديث الهداية**»، ابن حجر العسقلاني، دار المعرفة ـ بيروت.

«**الدرر الكامنة**»، ابن حجر، مجلس دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد، الهند، ط٢/ ١٣٩٢هـ.

«**الدرر في اختصار المغازي والسير**»، ابن عبد البر، دار المعارف ـ القاهرة، ط٢/١٤٠٣.

«**الدعاء**»، الطبراني، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١/ ١٤١٣هـ.

«**الدعوات الكبير**»، البيهقي، غراس للنشر والتوزيع ـ الكويت، ط١/ ٢٠٠٩م.

«**الدلائل في غريب الحديث**»، قاسم بن ثابت، مكتبة العبيكان ـ الرياض، ط١/ ٢٠٠١م.

«**الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج**»، السيوطي، دار ابن عثمان ـ السعودية، ط١/ ١٩٩٦م.

«**الرخصة في تقبيل اليد**»، ابن المقرئ، دار العاصمة - الرياض، ط ١/ ١٤٠٨هـ.

«**الرد على الجهمية**»، الدارمي، دار ابن الأثير ـ الكويت، ط٢/١٤١٦هـ.

«**الرسالة المستطرفة**»، الكتاني، دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط٦/ ٢٠٠٠م.

«**الرسالة**»، ابن أبي زيد القيرواني، دار الفكر - بيروت.

«**الروض الأنف**»، السهيلي، داء إحياء التراث العربي، ط١/ ٢٠٠٠م.

«**الزاهر**»، الأزهري، دار الطلائع.

«**الزاهر**»، الأنباري، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١/ ١٩٩٢م.

«**الزهد الكبير**»، البيهقي، مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت، ط٣/١٩٩٦م.
«**الزهد**» هناد بن السري، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي ـ بيروت، ط١/١٤٠٦هـ.
«**الزهد**»، ابن مبارك، دار الكتب العلمية، بيروت.
«**الزهد**»، أبو داود، دار المشكاة ـ حلوان، ط١/ ١٤١٤هـ.
«**الزهد**»، أحمد بن حنبل، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١/ ١٤٢٠هـ.
«**الزهد**»، المعافى بن عمران، دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط١/ ١٤٢٠هـ.
«**الزواجر عن اقتراف الكبائر**»، ابن حجر الهيتمي، دار الفكر، ط١/ ١٤٠٧هـ.
«**السبعة في القراءات**»، ابن مجاهد، دار المعارف ـ القاهرة، ط٢/ ١٤٠٠م.
«**السراج المنير شرح الجامع الصغير**»، العزيزي، المطبعة الخيرية ـ مصر، ط١/ ١٣٠٤هـ.
«**السراج المنير**»، الشربيني، مطبعة بولاق ـ القاهرة، ١٢٨٥هـ.
«**السنة**»، ابن أبي عاصم، المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط١/ ١٤٠٠هـ.
«**السنة**»، عبد الله بن أحمد بن حنبل، دار ابن القيم ـ لبنان، ط١/ ١٩٨٦م.
«**السنن الصغير**»، البيهقي، جامعة الدراسات الإسلامية ـ كراتشي، باكستان، ط١/ ١٤١٠هـ.
«**السنن الكبرى**»، البيهقي، مكتبة دار الباز - مكة المكرمة / ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
«**السنن الكبرى**»، البيهقي، دائرة المعارف ـ حيدر آباد، ط١/ ١٣٤٤.
«**السنن الكبرى**»، النسائي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١/ ٢٠٠١م.
«**السنن المأثورة للشافعي**»، المزني، دار المعرفة ـ بيروت، ط١/ ١٤٠٦هـ.
«**السياسة الشرعية**»، ابن تيمية، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف ـ السعودية، ط١/ ١٤١٨هـ.
«**السير والمغازي = سيرة ابن إسحاق**»، ابن إسحاق، دار الفكر ـ بيروت، ط١/ ١٣٩٨هـ.
«**السيرة الحلبية**»، علي بن برهان الحلبي، دار المعرفة ـ بيروت، ط١/ ١٤٠٠هـ.
«**السيرة النبوية**»، ابن هشام، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط٢/ ١٣٧٥هـ.
«**السيل الجرار**»، الشوكاني، دار ابن حزم، ط١.
«**الشافية**»، ابن الحاجب، المكتبة المكية ـ مكة المكرمة، ط١/ ١٤١٥هـ.
«**الشريعة**»، الآجري، دار الوطن ـ الرياض، ط٢/ ١٩٩٩م.
«**الشعر والشعراء**»، ابن قتيبة، دار الحديث ـ القاهرة/ ١٤٢٣هـ.
«**الشفا بتعريف حقوق المصطفى**»، القاضي عياض، دار الفيحاء ـ عمان، ط٢/ ١٤٠٧هـ.
«**الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية**»، عصام الدين طاشكبرى أحمد بن مصطفى، دار الكتاب العربي ـ بيروت.

«**الشمائل المحمدية**»، ملحق بالسنن، الترمذي، مؤسسة الرسالة ناشرون ـ دمشق، ط١/ ٢٠١١م.
«**الصارم المنكي في الرد على السبكي**»، ابن عبد الهادي الحنبلي، مؤسسة الريان ـ بيروت، ط١/ ١٤٢٤هـ.
«**الصحاح**»، الجوهري، دار العلم للملايين ـ بيروت/ ١٩٨٧.
«**الصفات**»، الدارقطني، مكتبة الدار ـ المدينة المنورة، ط١/ ١٤٠٢هـ.
«**الصمت وآداب اللسان**»، ابن أبي الدنيا، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط١/ ١٤١٠هـ.
«**الصواعق المرسلة**»، ابن القيم، دار العاصمة ـ الرياض، ط١/ ١٤٠٨هـ.
«**الصيام**»، الفريابي، الدار السلفية ـ بومباي، ط١/ ١٤١٢هـ.
«**الضعفاء الصغير**»، البخاري، دار المعرفة ـ بيروت، ط١/ ١٤٠٦هـ.
«**الضعفاء الصغير**»، البخاري، دار الوعي ـ حلب، ط١/ ١٣٩٦هـ.
«**الضعفاء الكبير**»، العقيلي، دار المكتبة العلمية ـ بيروت، ط١/ ١٩٨٤م.
«**الضعفاء والمتروكون**»، ابن الجوزي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١/ ١٤٠٦هـ.
«**الضعفاء والمتروكون**»، ابن الجوزي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١/ ١٤٠٦هـ.
«**الضعفاء والمتروكون**»، الدارقطني، مجلة الجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة، ١٤٠٣هـ.
«**الضعفاء والمتروكون**»، النسائي، دار الوعي ـ حلب، ط١/ ١٣٩٦هـ.
«**الضعفاء**»، أبو زرعة، الجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة، ١٤٠٢هـ.
«**الضوء اللامع**»، السخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة ـ بيروت.
«**الطب**»، أبو نعيم الأصبهاني، دار ابن حزم، ط١/ ٢٠٠٦م.
«**الطبقات الكبرى**»، ابن سعد، دار صادر ـ بيروت، ط١/ ١٩٦٨م.
«**الطبقات الكبرى**»، ابن سعد، مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة، ط٢/ ١٤٠٨هـ.
«**الطبقات الكبرى**»، الجزء المتمم للصحابة ـ الطبقة الخامسة، ابن سعد، مكتبة الصديق، الطائف، ط١/ ١٩٩٣م.
«**الطهور**»، أبو عبيد، مكتبة الصحابة ـ جدة، ط١/ ١٤١٤هـ.
«**العظمة**»، أبو الشيخ الأصبهاني، دار العاصمة ـ الرياض، ط١/ ١٤٠٨هـ.
«**العقد الفريد**»، ابن عبد ربه، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط٤/ ١٤٠٤هـ.
«**العلل الكبير**»، الترمذي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية ـ بيروت، ط١/ ١٤٠٩هـ.
«**العلل المتناهية**»، ابن الجوزي، إدارة العلوم الأثرية ـ فيصل اباد، باكستان، ط٢/ ١٤٠١هـ.
«**العلل الواردة في الأحاديث النبوية**»، الدارقطني، دار طيبة ـ الرياض، ط١/ ١٩٨٥م.

«**العلل ومعرفة الرجال**»، أحمد بن حنبل ـ رواية ابنه عبد الله، دار الخاني ـ الرياض، ط٢/ ١٤٢٢هـ.

«**العلل ومعرفة الرجال**»، أحمد بن حنبل ـ رواية المروذي، مكتبة المعارف الرياض، ط١/ ١٤٠٩هـ.

«**العلل**»، ابن أبي حاتم، تحقيق الحميد والجريسي، ط ١/ ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

«**العلل**»، علي بن المديني، المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط٢/ ١٩٨٠م.

«**العلو للعلي الغفار**»، الذهبي، مكتبة أضواء السلف ـ الرياض، ط١/١٤١٦هـ.

«**العين**»، الخليل بن أحمد الفراهيدي، دار الهلال.

«**الغريبين**»، الهروي، مكتبة نزار مصطفى الباز ـ مكة المكرمة.

«**الفائق في غريب الحديث**» للزمخشري، طبعة البابي الحلبي، ط ٢.

«**الفائق في غريب الحديث**»، الزمخشري، دار المعرفة ـ لبنان، ط٢.

«**الفتاوى الكبرى**»، ابن تيمية، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١/١٤٠٨هـ.

«**الفتن**»، نعيم بن حماد، مكتبة التوحيد ـ القاهرة، ط١/ ١٤١٢هـ.

«**الفتنة ووقعة الجمل**»، سيف بن عمر الأسدي، دار النفائس، ط٧ / ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

«**الفردوس بمأثور الخطاب**»، الديلمي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١/ ١٤٠٦هـ.

«**الفرق بين الفرق**»، أبو منصور البغدادي الإسفراييني، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، ط٢/ ١٩٧٧م.

«**الفرق**»، أبو حاتم السجستاني، مجلة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٦هـ.

«**الفروق**» = «**أنوار البروق في أنواء الفروق**»، القرافي، عالم الكتب.

«**الفصل للوصل المدرج في النقل**»، الخطيب البغدادي، دار الهجرة، ط١/ ١٤١٨هـ.

«**الفقه الإسلامي وأدلته**»، أ.د وهبة الزحيلي، دار الفكر ـ دمشق، ط٢/ ١٤٠٥هـ.

«**الفقيه والمتفقه**»، الخطيب البغدادي، دار ابن الجوزي ـ السعودية، ط٢/ ١٤٢١هـ.

«**الفهرست**»، ابن النديم، دار المعرفة ـ بيروت، ط٢/ ١٩٩٧م.

«**الفوائد المجموعة**»، الشوكاني، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

«**الفوائد**»، تمام، مكتبة الرشد، الرياض، ط١/ ١٤١٢هـ.

«**ألقاب الصحابة والتابعين**»، أبو علي الغساني الجياني، دار الفضيلة ـ القاهرة.

«**القاموس المحيط**»، الفيروزابادي، مؤسسة الرسالة ناشرون ـ دمشق، ط٦/ ١٩٩٨م.

«**القانون في الطب**»، ابن سينا، تحقيق محمد أمين الضناوي.

«**القبس**»، أبو بكر بن العربي، دار الغرب الإسلامي، ط١/ ١٩٩٢م.

«**القدر**»، الفريابي، أضواء السلف ـ السعودية، ط١ / ١٤١٨هـ.

«**القراءة خلف الإمام**»، البخاري، المكتبة السلفية، ط١/ ١٤٠٠هـ.

«**القراءة خلف الإمام**»، البيهقي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١/ ١٤٠٥هـ.

«**القضاء والقدر**»، البيهقي، مكتبة العبيكان ـ الرياض، ط١/ ٢٠٠٠م.

«**القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع**»، شمس الدين السخاوي، دار الريان للتراث.

«**الكاشف عن حقائق السنن**» = «**شرح مشكاة المصابيح**»، الطيبي، مكتبة نزار مصطفى الباز ـ مكة المكرمة، ط١ / ١٩٩٧م.

«**الكاشف**»، الذهبي، دار القبلة للثقافة الإسلامية ـ مؤسسة علوم القرآن ـ جدة، ط١/ ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

«**الكافي في فقه أهل المدينة**»، ابن عبد البر، مكتبة الرياض، ط٢/ ١٩٨٠م.

«**الكامل في التاريخ**»، ابن الأثير، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط١/ ١٤١٧هـ.

«**الكامل في ضعفاء الرجال**»، ابن عدي، دار الفكر ـ بيروت، ط٣/ ١٩٨٨م.

«**الكامل في ضعفاء الرجال**»، ابن عدي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١/ ١٤١٨هـ.

«**الكامل**»، المبرد، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٣/ ١٤١٨هـ.

«**الكبائر**»، الذهبي، دار الندوة الجديدة ـ بيروت.

«**الكتاب**»، سيبويه، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط٣/ ١٩٨٨م.

«**الكشاف**» للزمخشري، دار الكتاب العربي - بيروت، ط ٣/ ١٤٠٧هـ.

«**الكشاف**»، الزمخشري، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

«**الكشف الكبير = كشف الأسرار شرح أصول البزدوي**»، ابن علاء الدين البخاري الحنفي، دار الكتاب الإسلامي.

«**الكشف والبيان**» = «**تفسير الثعلبي**»، الثعلبي، دار إحياء التراث العربي، ط١/ ٢٠٠٢م.

«**الكفاية في علم الرواية**»، الخطيب البغدادي، مؤسسة الرسالة ناشرون ـ دمشق، ط١/ ٢٠٠٩م.

«**الكليات**»، أبو البقاء الكفوي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

«**الكنى والأسماء**»، الدولابي، دار ابن حزم ـ بيروت، ط١/ ١٤٢١هـ.

«**الكنى والأسماء**»، مسلم، الجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة، ط١/ ١٩٨٤م.

«**الكواكب الدراري**» = «**شرح الكرماني على صحيح البخاري**»، الكرماني، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط٢/ ١٩٨١م.

«**الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة**»، نجم الدين الغزي محمد بن محمد، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١/ ١٤١٨هـ.

«**اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**»، السيوطي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١/ ١٤١٧هـ.

«**اللباب في تهذيب الأنساب**»، ابن الأثير، دار صادر ـ بيروت.

«**اللباب في علوم الكتاب**»، ابن عادل الدمشقي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١/ ١٤١٩هـ.

«**اللمع**»، ابن جني، دار الكتب الثقافية ـ الكويت.

«**المؤتلف والمختلف**» = «**الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط والضبط**»، ابن القيسراني أبو الفضل المقدسي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١/ ١٤١١هـ.

«**المؤتلف والمختلف**»، الدارقطني، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط١/ ١٩٨٦م.

«**المثل السائر**»، ابن الأثير الكاتب، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة ـ القاهرة.

«**المثل السائر**»، ابن الأثير الكاتب، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ـ بيروت، ١٤٢٠هـ.

«**المجالس العشرة الأمالي**»، الخلال، دار الصحابة ـ للتراث ـ طنطا، ط١/ ١٤١١هـ.

«**المجالسة**»، أبو بكر الدينوري، دار ابن حزم ـ بيروت، ١٤١٩هـ.

«**المجروحين**»، ابن حبان، دار الوعي ـ حلب، ط١/ ١٣٩٦هـ.

«**المجموع المغيث**»، أبو موسى المديني، جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، دار المدني ـ جدة، ط١/ ١٤٠٦هـ.

«**المجموع شرح المهذب**»، النووي، دار الفكر.

«**المحتسب**»، ابن جني، ط/ ١٩٩٩م.

«**المحرر الوجيز**»، ابن عطية، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط/ ١٤٢٢هـ.

«**المحكم**»، ابن سيده، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١/ ٢٠٠٠م.

«**المحلى**»، ابن حزم، دار الفكر.

«**المحيط البرهاني في الفقه النعماني**»، أبي المعالي برهان الدين ابن مازة البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١/ ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.

«**المخصص**»، ابن سيده المرسي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط١/ ١٤١٧هـ.

«**المخلِّصيات**»، أبو طاهر المخلِّص، دار النوادر - وزارة الأوقاف القطرية، ط ٢/ ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

«**المخلصيات**»، أبو طاهر المخلص، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ قطر، ط١/ ١٤٢٩هـ.

«**المدخل إلى السنن الكبرى**»، البيهقي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي ـ الكويت.

«**المدخل**»، ابن الحاج، مكتبة التراث - القاهرة.

«**المدخل**»، ابن الحاج، دار التراث.

«**المدونة**»، الإمام مالك، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١/ ١٤١٥هـ.

«**المراسيل**»، ابن أبي حاتم، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٢/ ١٤١٨هـ.

«**المراسيل**»، أبو داود، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٣/ ٢٠٠٩م.

«**المسائل السفرية**»، ابن هشام، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١/ ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

«**المستخرج من كتب الناس للتذكرة**»، ابن منده، وزارة العدل والشؤون الإسلامية ـ البحرين.

«**المستدرك على الصحيحين**»، الحاكم، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١/ ١٩٩٠م.

«**المستدرك على مجموع الفتاوي**»، ابن تيمية، ط١/ ١٤١٨هـ.

«**المستصفى**»، الغزالي، الجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة، ١٤١٣هـ.

«**المستصفى**»، الغزالي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١/ ١٩٩٧م.

«**المستطرف في كل فن مستظرف**»، الأبشيهي، عالم الكتب - بيروت، ط ١/ ١٤١٩هـ.

«**المسند المستخرج على صحيح مسلم**»، أبو نعيم الأصبهاني، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١/ ١٩٩٦م.

«**المسند**»، الشاشي، مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة، ط١/ ١٤١٠هـ.

«**المشتبه**»، الذهبي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط١/ ١٩٦٢م.

«**المصاحف**»، ابن أبي داود، الفاروق الحديثة ـ القاهرة، ط١/ ٢٠٠٢م.

«**المصباح المنير**»، أبو العباس الفيومي، الرسالة ـ المؤيد، ط١/ ٢٩٩٥م.

«**المطالب العالية**»، الحافظ ابن حجر، دار العاصمة ودار الغيث ـ السعودية، ط١/ ١٤١٩هـ.

«**المطلع على ألفاظ المقنع**»، شمس الدين البعلي، مكتبة السوادي للتوزيع، ط١/ ١٤٢٣هـ.

«**المعارف**»، ابن قتيبة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة، ط٢/ ١٩٩٢م.

«**المعالم الأثيرة**»، محمد بن محمد شُرَّاب، دار القلم، الدار الشامية ـ دمشق ـ بيروت، ط١/ ١٤١١هـ.

«**المعاني الكبير**»، ابن قتيبة، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد، ط١/ ١٩٤٩م.

«**المعجم الأوسط**»، الطبراني، دار الحرمين ـ القاهرة.

«**المعجم الصغير**»، الطبراني، المكتب الإسلامي، دار عمان ـ بيروت ـ عمان ط١/ ١٩٨٥م.

«**المعجم الكبير**»، الطبراني، مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة، ط٢.

«**المعجم المفهرس**»، ابن حجر، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١/ ١٤١٨هـ.

«**المعجم الوسيط**»، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إبراهيم مصطفى ورفقته، دار الدعوة.

«**المعرفة والتاريخ**»، الفسوي، الرسالة ـ بيروت، ط٢/ ١٩٨١.

«**المعلم**»، المازري، بيت الحكمة ـ تونس، ١٩٩١م.

«**المعونة على مذهب عالم المدينة**»، عبد الوهاب المالكي، المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز - مكة المكرمة.

«**المغازي**»، الواقدي، دار الأعلمي ـ بيروت، ط٣/ ١٤٠٩هـ.

«**المغرب في ترتيب المعرب**»، المطرزي، دار الكتاب العربي.

«**المُغرِب**»، المطرزي، مكتبة أسامة بن زيد - حلب، ط ١/ ١٩٧٩م.

«**المغني في الضعفاء**»، الذهبي، إدارة إحياء التراث الإسلامي، تحقيق د. نور الدين عتر.

«**المغني في ضبط أسماء الرجال**»، الفتني، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ١٩٨٢م.

«**المغني**»، ابن قدامة، دار إحياء التراث العربي، ط ١/ ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

«**المغني**»، ابن قدامة، مكتبة القاهرة / ١٩٦٨م.

«**المفاتيح في شرح المصابيح**»، مظهر الدين الزيداني، دار النوادر، ط١/ ١٤٣٣هـ.

«**المفردات في غريب القرآن**»، الراغب الأصفهاني، دار القلم والدار الشامية - دمشق، ط ١/ ١٤١٢هـ.

«**المفصل في صيغة الإعراب**»، الزمخشري، مكتبة الهلال ـ بيروت، ط١/ ١٩٩٣م.

«**المفهم**»، القرطبي، دار ابن كثير ودار الكلم الطيب ـ دمشق، بيروت، ط١/ ١٩٩٦م.

«**المقاصد الحسنة**»، السخاوي، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط١/ ١٤٠٥هـ.

«**المقتنى في سرد الكنى**»، الذهبي، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة، ط١/ ١٤٠٨هـ.

«**المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي**»، الهيثمي، دار الكتب العلمية، بيروت.

«**المقصور والممدود**»، أبو علي القالي، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ١/ ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

«**الملل والنحل**»، الشهرستاني، مؤسسة الحلبي.

«**المنار المنيف**»، ابن قيم الجوزية، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط١/ ١٣٩٠هـ.

«**المناسك**»، ابن أبي عروبة، دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط١/ ٢٠٠٠م ـ ١٤٢١هـ.

«**المنتخب من غريب كلام العرب**»، كراع النمل، جامعة أم القرى (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي)، ط١/ ١٤٠٩هـ.

«**المنتخب من مسند عبد حميد**»، عبد بن حميد، مكتبة السنة ـ القاهرة، ط١/ ١٤٠٨هـ.

«**المنتقى شرح الموطأ**»، الباجي، مطبعة السعادة ـ مصر، ط١/ ١٣٣٢هـ.

«**المنتقى في الأحكام**»، ابن تيمية الجد، مؤسسة الرسالة ناشرون ـ دمشق، ط١/ ١٤٣٠هـ.

«**المنتقى**»، ابن الجارود، مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت، ط١/ ١٩٨٨م.

«**المنفردات والوحدان**»، مسلم، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١/ ١٤٠٨هـ.

«**المنهاج في شعب الإيمان**»، الحليمي، دار الفكر، ط ١/ ١٩٩هـ - ١٩٧٩م.

«**المنهل العذب المورود**»، محمود محمد خطاب السبكي، مؤسسة التاريخ العربي ـ بيروت، ط٢/ ١٣٩٤هـ.

«**المهذب**»، الشيرازي، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

«**المواهب اللدنية**»، القسطلاني، المكتبة التوقيفية ـ القاهرة.

«**الموشحة بالأسماء المؤنثة السماعية**»، ابن حاجب، مكتبة المنار ـ الزرقاء ـ الأردن، ط١/ ١٤٠٥هـ.

«**الموضوعات**»، ابن الجوزي، المكتبة السلفية ـ المدينة المنورة، ط١/ ١٣٨٦هـ.

«**الموطأ**»، الإمام مالك، رواية أبي مصعب الزهري، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ١٤١٢هـ.

«**الموطأ**»، الإمام مالك، مؤسسة الرسالة ناشرون ـ دمشق، ط١/ ٢٠٠٩م.

«**الموطأ**»، رواية محمد بن الحسن، المكتبة العلمية، ط٢.

«**الميزان الكبرى**»، الشعراني، دار الفكر ـ بيروت، ١٤٢١هـ.

«**الميسر في القراءات الأربع عشرة**»، محمد فهد خاروف، دار الكلم الطيب ـ دمشق، بيروت، ط١/ ١٤٢٠هـ.

«**الميسر في شرح المصابيح**»، التوربشتي، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط٢/ ١٤٢٩هـ.

«**الناسخ والمنسوخ**»، أبو جعفر النحاس، مكتبة الفلاح ـ الكويت، ط١/ ١٤٠٨هـ.

«**الناسخ والمنسوخ**»، أبو عبيد، مكتبة الرشد، شركة الرياض ـ الرياض، ط٢/ ١٤١٨هـ.

«**النجوم الزاهرة**»، يوسف بن تغري بردي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ـ دار الكتب ـ مصر.

«**النشر في القراءات العشر**»، ابن الجزري، المطبعة التجارية الكبرى.

«**النفح الشذي**»، ابن سيد الناس، دار العاصمة ـ الرياض، ط١/ ١٤٠٩هـ.

«**النقد الصحيح لما اعتُرض عليه من أحاديث المصابيح**»، العلائي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط١/ ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

«**النكت الظراف**» مع «**تحفة الأشراف**».

«**النكت على كتاب ابن الصلاح**»، الحافظ ابن حجر، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة ـ المملكة العربية السعودية، ط١/ ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

«**النكت على مقدمة ابن الصلاح**»، الزركشي، أضواء السلف، الرياض، ط١/ ١٤١٩هـ.

«**المخزون في علم الحديث**»، أبو الفتح الأزدي، الدار العلمية ـ دلهي، الهند، ط١/ ١٤٠٨هـ.

«**النكت والعيون**» = «**تفسير الماوردي**»، الماوردي، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

«**النهاية**»، ابن الأثير، مؤسسة الرسالة ناشرون ـ دمشق، ط١/ ٢٠١١.

«**النور السافر**»، عبد القادر العيدروس، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١/ ١٤٠٥هـ.

«**الهداية**»، برهان الدين المرغيناني، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

«**الوافي بالوفيات**»، الصفدي، دار إحياء التراث ـ بيروت، ١٤٢٠هـ.

«**الوسيط في المذهب**»، الغزالي، دار السلام ـ القاهرة، ط١/ ١٤١٧هـ.

«**الوسيط**»، الواحدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/ ١٩٩٤م.

«**أمالي ابن بشران**»، ابن بشران، دار الوطن ـ الرياض، ط١/ ١٤١٨هـ.

«**أمالي ابن سمعون**»، ابن سمعون، دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط١/ ١٤٢٣هـ.
«**أمالي القالي**»، أبو علي القالي، دار الكتب المصرية، ط٢/ ١٣٤٤هـ.
«**أمالي الأذكار**»، ابن حجر العسقلاني، مؤسسة قرطبة، بيروت.
«**أمثال الحديث**»، أبو الشيخ الأصبهاني، الدار السلفية ـ بومباي الهند، ط٢/ ١٤٠٨هـ.
«**إنباه الأذكياء**» = «**الحاوي للفتاوي**» للسيوطي.
«**إنباه الرواة**»، القفطي، المكتبة العصرية ـ بيروت، ط١/ ١٤٢٤هـ.
«**إنجاح الحاجة شرح سنن ابن حاجة**»، عبد الغني الدهلوي، عمدة المطابع ـ دهلي، **١٢٧٣**هـ.
«**إنسان العيون في سيرة الأمين والمأمون**»، نور الدين الحلبي = «السيرة الحلبية»، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط٢/ ١٤٢٧هـ.
«**أنساب الأشراف**»، البلاذري، دار الفكر ـ بيروت، ط١/ ١٤١٧هـ.
«**أنوار التنزيل وأسرار التأويل**» = «**تفسير البيضاوي**»، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط١/ ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.
«**إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون**»، إسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
«**بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم**»، ابن المبرد الحنبلي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١/ ١٤١٣هـ.
«**بذل المجهود**»، السهارنفوري، دار الكتب العلمية ـ بيروت.
«**بستان المحدثين**»، الدهلوي، دار الداعي - الرياض، ط ١/ ١٤٢١هـ.
«**بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث**»، الحارث المعروف بابن أبي أسامة، المنتقي: الهيثمي، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية ـ المدينة المنورة، ط١/ ١٩٩٢م.
«**بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية**»، ابن تيمية، مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة، ط٣/ ١٤١٥هـ.
«**بغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس**»، أبو جعفر الضبي، دار الكتاب العربي ـ القاهرة/ ١٩٦٧م.
«**بغية الوعاة**»، السيوطي، المكتبة العصرية ـ لبنان ـ صيدا.
«**بغية الوعاة**»، السيوطي، دار صادر ـ بيروت.
«**بلوغ المرام**»، ابن حجر العسقلاني، مؤسسة الرسالة ناشرون ـ دمشق، ط١/ ١٤٢٥هـ.
«**بيان الوهم والإيهام**»، ابن القطان، دار طيبة ـ الرياض، ط١/ ١٤١٨هـ.
«**بيان خطأ من أخطأ على الشافعي**»، البيهقي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١/ ١٤٠٢هـ.
«**تاج العروس**»، الزَّبيدي، مؤسسة الكويت، ط١/ ٢٠٠١م.

«تاريخ ابن خلدون = ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر»، ومعه مقدمته المشهورة بـ «مقدمة ابن خلدون»، ابن خلدون، دار الفكر ـ بيروت، ط٢/١٤١٨هـ.

«**تاريخ ابن معين ـ رواية ابن محرز**»، يحيى بن معين، مجمع اللغة العربية ـ دمشق، ط١/ ١٩٨٥م.

«**تاريخ ابن معين ـ رواية الدارمي**»، يحيى بن معين، دار المأمون ـ دمشق.

«**تاريخ ابن معين ـ رواية الدوري**»، يحيى بن معين، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ـ مكة المكرمة، ط١/ ١٩٧٩م.

«**تاريخ ابن يونس = تاريخ المصريين**»، ابن يونس، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١/ ١٤٢١هـ.

«**تاريخ أبي زرعة الدمشقي**»، أبو زرعة الدمشقي، مجمع اللغة العربية ـ دمشق.

«**تاريخ أصبهان**»، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١/ ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

«**تاريخ الإسلام**»، الذهبي، دار الغرب الإسلامي، ط١/٢٠٠٣م.

«**تاريخ الخميس في أحوال أنفس النفيس**»، الدياربكري، دار صادر ـ بيروت.

«**تاريخ الخلفاء**»، السيوطي، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط١/ ١٤٢٥هـ.

«**تاريخ الطبري**» = «**تاريخ الرسل والملوك**»، الطبري، دار التراث ـ بيروت، ط٢/ ١٣٨٧م.

«**تاريخ المدينة**»، عمر بن شبَّة، طبع على نفقة السيد حبيب محمود أحمد ـ جدة، ١٣٩٩هـ.

«**تاريخ بغداد**»، الخطيب البغدادي، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط١/٢٠٠٢م.

«**تاريخ خليفة بن خياط**»، خليفة بن خياط، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٢/ ١٣٩٧هـ.

«**تاريخ دمشق**»، ابن عساكر، دار الفكر / ١٩٩٥م.

«**تاريخ واسط**»، أبو الحسن أسلم بن سهل بَحْشَل، عالم الكتب ـ بيروت، ط١/١٤٠٦هـ.

«**تأويل مختلف الحديث**»، ابن قتيبة، المكتب الإسلامي ومؤسسة الإشراق، ط٢/ ١٤١٩هـ.

«**تبصير المنتبه**»، ابن حجر العسقلاني، المكتبة العلمية ـ بيروت.

«**تجريد أسماء الصحابة**»، الذهبي، دار المعرفة - بيروت.

«**تحرير التقريب**» = «**تقريب التهذيب**».

«**تحرير ألفاظ التنبيه**»، النووي، دار القلم ـ دمشق، ط١/١٤٠٨هـ.

«**تحريم الغناء والسماع**»، الطرطوشي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط ١/١٩٩٧م.

«**تحفة الأبرار بنكت الأذكار**»، السيوطي، مكتبة دار التراث ـ المدينة المنورة، ط١/١٤٠٧هـ.

«**تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة**»، البيضاوي، وزارة الأوقاف ـ الكويت، ١٤٣٣هـ.

«**تحفة الأحوذي**»، المباركفوري، مؤسسة الرسالة ناشرون ـ دمشق، ط١/٢٠١٣م.

«**تحفة الأشراف**»، المزي، المكتب الإسلامي والدار القيمة، ط٢/ ١٤٠٣هـ.

«**تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل**»، ولي الدين العراقي، مكتبة الرشد ـ الرياض.

«**تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج**»، ابن الملقن، دار حراء، مكة المكرمة، ط١/ ١٤٠٦هـ.

«**تحفة المحتاج في شرح المنهاج**»، ابن حجر الهيتمي، المكتبة التجارية الكبرى ـ مصر، ١٣٥٧هـ.

«**تحقيق منيف الرتبة**»، العلائي، دار العاصمة - الرياض، ط ١/ ١٤١٠هـ.

«**تخريج أحاديث الإحياء = المغني عن حمل الأسفار في الأسفار**»، أبو الفضل زين الدين العراقي، مع «**إحياء علوم الدين**»، دار المعرفة ـ بيروت.

«**تخريج أحاديث الكشاف**»، الزيلعي، دار ابن خزيمة ـ الرياض، ط١ / ١٤١٤هـ.

«**تذكرة الحفاظ**»، الذهبي، دار إحياء التراث، ط ١.

«**تذكرة الحفاظ**»، الذهبي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١/ ١٤١٩هـ.

«**تذكرة الموضوعات**»، الفتَّني، إدارة الطباعة المنيرية، ط١/ ١٣٤٣هـ.

«**ترتيب المدارك**»، القاضي عياض، مطبعة فضالة المحمدية ـ المغرب، ط١/ ١٩٩٠م.

«**تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد كل واحد منهما**»، الحاكم، مؤسسة الكتب الثقافية، دار الجنان ـ بيروت، ط١/ ١٤٠٧هـ.

«**تسمية شيوخ أبي داود**»، أبو علي الجياني، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١/ ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

«**تسمية فقهاء الأمصار**»، النسائي، دار الوعي، حلب، ط١/ ١٣٦٩هـ.

«**تعريف أهل التقديس**»، ابن حجر، مكتبة المنار ـ عمان، ط١/ ١٤٠٣هـ.

«**تعظيم قدر الصلاة**»، المرزوي، مكتبة الدار ـ المدينة المنورة، ط١/ ١٤٠٦هـ.

«**تغليق التعليق**»، ابن حجر، المكتب الإسلامي، ط١/ ١٤٠٥هـ.

«**تفسير ابن أبي حاتم**»، ابن أبي حاتم، مكتبة نزار مصطفى الباز ـ المملكة العربية السعودية، ط٣/ ١٤١٩هـ.

«**تفسير ابن كثير**»، ابن كثير، مؤسسة الرسالة ناشرون ـ دمشق.

«**تفسير الآلوسي = روح المعاني**»، الآلوسي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

«**تفسير البيضاوي = أنوار التنزيل وأسرار التأويل**»، البيضاوي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط١/ ١٤١٣هـ.

«**تفسير البيضاوي**» = «**أنوار التنزيل**»، البيضاوي، دار الفكر - بيروت.

«**تفسير الجلالين**»، السيوطي، دار الحديث ـ القاهرة، ط١.

«**تفسير الخازن**»، الخازن، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١/ ١٤١٥هـ.

«**تفسير الطبري = جامع البيان**»، الطبري، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط١/ ١٤٢٠هـ.
«**تفسير الماوردي = النكت والعيون**»، الماوردي، دار الكتب العلمية ـ بيروت.
«**تفسير النسفي = مدارك التنزيل وحقائق التأويل**»، النسفي، دار الكلم الطيب ـ بيروت، ط١/ ١٤١٩هـ.
«**تفسير عبد الرزاق**»، عبد الرزاق الصنعاني، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١/ ١٤١٩هـ.
«**تفسير عبد الرزاق**»، عبد الرزاق الصنعاني، مكتبة الرشد ـ الرياض، ط١/ ١٤١٠هـ.
«**تفسير مقاتل بن سليمان**»، أبو الحسن مقاتل بن سليمان، دار إحياء التراث ـ بيروت، ط١/ ١٤٢٣هـ.
«**تقريب التهذيب ـ مع التحرير**»، ابن حجر، مؤسسة الرسالة ناشرون ـ دمشق، ط١/ ٢٠١١هـ.
«**تقييد العلم**»، الخطيب البغدادي، إحياء السنة النبوية ـ بيروت.
«**تقييد المهمل**»، أبو علي الجياني، دار عالم الفوائد ـ مكة المكرمة، ط١ / ٢٠٠٠م.
«**تلخيص الموضوعات**»، الذهبي، مكتبة الرشد ـ الرياض، ط١/ ١٤١٩هـ.
«**تنبيه الغافلين**»، نصر بن محمد السمرقندي، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، ط٣/ ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.
«**تنقيح التحقيق**»، ابن عبد الهادي الحنبلي، أضواء السلف ـ الرياض، ط١/ ١٤٢٨هـ.
«**تنوير الحوالك**»، السيوطي، المكتبة التجارية الكبرى ـ مصر، ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.
«**تهذيب الآثار ـ الجزء المفقود**»، الطبري، دار المأمون للتراث ـ دمشق، ط١/ ١٩٩٥م.
«**تهذيب الآثار**» (مسند علي)، الطبري، مطبعة المدني - القاهرة، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
«**تهذيب الآثار**» (مسند عمر)، الطبري، مطبعة المدني - القاهرة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
«**تهذيب الأسماء واللغات**»، النووي، دار الكتب العلمية - بيروت.
«**تهذيب الأسماء واللغات**»، النووي، الرسالة العالمية ـ دمشق، ط١/ ٢٠٠٩م.
«**تهذيب التهذيب**»، ابن حجر، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١/ ٢٠٠٨م.
«**تهذيب الكمال**»، المزي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١/ ٢٠٠١م.
«**تهذيب اللغة**»، الأزهري، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط١/ ١٩٩٣م.
«**تهذيب سنن أبي داود**»، ابن القيم = «مختصر المنذري».
«**تهذيب مستمر الأوهام**»، ابن ماكولا، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١/ ١٤١٠هـ.
«**توالي التأسيس بمعالي ابن إدريس**»، الحافظ ابن حجر، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١/ ١٤٠٦هـ.
«**توضيح المشتبه**»، ابن ناصر الدين الدمشقي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١/ ١٩٩٣م.
«**حاشية السندي على مسند أحمد**»، أبو الحسن السندي، دار المأثور - الرياض، ١٤٣١هـ.
«**جامع الأصول**»، ابن الأثير، مكتبة الحلواني/ مطبعة الملاح/ مكتبة دار البيان، ط١.
«**جامع البيان = تفسير الطبري**»، مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة، ط٢.

«**جامع البيان = تفسير الطبري**»، الطبري، دار هجر ـ القاهرة، ط١/ ٢٠٠١م.

«**جامع البيان في القراءات السبع**»، الداني، جامعة الشارقة ـ الإمارات، ط١/ ١٤٢٨هـ.

«**جامع البيان**»، الإيجي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١/ ١٤٢٤هـ.

«**جامع التحصيل**»، صلاح الدين العلائي الدمشقي، عالم الكتب ـ بيروت، ط٢/ ١٤٠٧هـ.

«**جامع الترمذي**»، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ حلب، ط٢/ ١٣٩٥هـ.

«**جامع العلوم والحكم**»، ابن رجب الحنبلي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٧/ ٢٠٠١م.

«**جامع المسانيد والسنن**»، ابن كثير، دار خضر ـ بيروت، ط٢/ ١٤١٩هـ.

«**جامع بيان العلم وفضله**»، ابن عبد البر، دار ابن الجوزي ـ المملكة العربية السعودية، ط١/ ١٤١٤هـ.

«**جزء ابن عرفة**»، الحسن بن عرفة، دار الأقصى ـ الكويت، ط١/ ١٤٠٦هـ.

«**جزء البغوي**»، مكتبة ابن الجوزي ـ الأحساء، الدمام، ط١/ ١٤٠٧هـ.

«**جلاء الأفهام في فضل الصلاة على خير الأنام**»، ابن القيم، دار العروبة ـ الكويت، ط٢/ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

«**جلاء العينين في محاكمة الأحمدين**»، نعمان الآلوسي، مطبعة المدني، ١٤٠١هـ.

«**جمهرة الأمثال**»، أبو هلال العسكري، دار الفكر - بيروت، ط ٢/ ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

«**جمهرة اللغة**»، ابن دريد، دار العلم للملايين ـ بيروت، ط١/ ١٩٨٧م.

«**جمع الوسائل في شرح الشمائل**»، الملا علي القاري، المبطعة الشرقية، مصر.

«**جواهر البلاغة**»، أحمد بن إبراهيم الهاشمي، المكتبة العصرية ـ بيروت.

«**حاشية ابن عابدين = رد المحتار على الدر المختار**»، ابن عابدين، دار الفكر ـ بيروت، ط٢/ ١٤١٢هـ.

«**حاشية السندي على سنن ابن ماجه**»، السندي، دار الجيل ـ بيروت.

«**حاشية السندي على سنن النسائي**»، السندي، مكتبة المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط٢/ ١٤٠٦هـ.

«**حاشية السندي على مسند أحمد**»، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ قطر، ط١/ ١٤٢٨هـ.

«**حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي**» = «**عناية القاضي**».

«**حاشية شيخ زاده على تفسير البيضاوي**»، الشيخ زاده، مكتبة الحقيقة ـ اسطنبول، ١٤١٩هـ.

«**حجة القراءات**»، ابن زنجلة، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٢/ ١٤٠٢هـ.

«**حجة الله البالغة**»، ولي الله الدهلوي، دار الجيل ـ بيروت، ط١/ ١٤٢٦هـ.

«**حجة الوداع**»، ابن حزم، بيت الأفكار الدولية ـ الرياض، ط١/ ١٩٩٨م.

«**حديث السَّرَّاج**»، أبو العباس محمد بن إسحاق المعروف بالسراج، تخريج زهير بن طاهر الشحامي، الفاروق الحديث للطباعة والنشر، ط ١/ ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

«**حسن الظن بالله**»، ابن أبي الدنيا، دار طيبة ـ الرياض، ط١/١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

«**حسن المحاضرة**»، السيوطي، دار إحياء الكتب العربية ـ عيسى البابي الحلبي وشركاه ـ مصر، ط١/ ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.

«**حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**»، أبو نعيم الأصبهاني، دار السعادة ـ مصر، ١٩٧٤م.

«**حياة الأنبياء**»، البيهقي، مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة، ط١/ ١٤١٤هـ.

«**حياة الحيوان الكبرى**»، الدميري، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط٢/ ١٤٢٤هـ.

«**خزانة الأدب**»، البغدادي، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط٤/ ١٩٩٧م.

«**خلاصة الأثر**»، المحبي، دار صادر ـ بيروت.

«**خلاصة الأحكام**»، النووي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١ / ١٩٩٧م.

«**خلاصة تذهيب التهذيب**»، الخزرجي، مكتب المطبوعات الإسلامية ـ دار البشائر، حلب ـ بيروت، ط٥/ ١٤١٦هـ.

«**خلق أفعال العباد**»، البخاري، دار المعارف السعودية ـ الرياض.

«**درة الغواص**»، الحريري، مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت، ط١/ ١٩٩٨م.

«**درجات مرقاة الصعود**»، الدمنتي البجمعوي، المبطعة الوهبية ـ مصر، ١٣٩٨هـ.

«**دلائل النبوة**»، أبو نعيم الأصبهاني، دار النفائس ـ بيروت، ط٢/ ١٩٨٦م.

«**دلائل النبوة**»، البيهقي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١/ ١٩٨٨م.

«**دليل الفالحين**»، ابن علان، دار المعرفة للطباعة والنمشر والتوزيع ـ بيروت، ط٤/ ١٤٢٥هـ.

«**ديوان أبي الأسود الدؤلي**»، مكتبة الهلال ـ بيروت، ط٢/ ١٤١٨هـ.

«**ديوان الأخطل**»، الأخطل، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط٢/ ١٤١٤هـ.

«**ديوان الأدب**»، الفارابي، مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر ـ القاهرة، ١٤٢٤هـ.

«**ديوان الإسلام**»، شمس الدين الغزي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١/ ١٤١١هـ.

«ديوان الحماسة ـ مع شرحه للمرزوقي»، أبو تمام، والشرح لأبي علي المرزوقي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١/ ١٤٢٤هـ.

«**ديوان الشمَّاخ بن ضرار**»، دار المعارف ـ مصر ـ القاهرة.

«**ديوان الفرزدق**»، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١/ ١٤٠٧هـ.

«**ديوان النابغة الذبياني**»، دار صادر ـ بيروت، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.

«**ديوان امرؤ القيس**»، دار المعرفة ـ بيروت، ط٢/ ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

«**ديوان أوس ابن حجر**»، دار صادر ـ بيروت، ط٣/ ١٣٩٩هـ.

«**ديوان جرير**» (بشرح محمد بن حبيب)، دار المعارف ـ القاهرة، ط٣.

«**ديوان حسان**»، سيدنا حسان بن ثابت ﷺ، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٦م.

«**ديوان ذي الرمة**» بشرح التبريزي، دارا لكتاب العربي ـ بيروت، ط٢/١٤١٦هـ.

«**ديوان زهير بن أبي سلمى**»، دار المعرفة ـ بيروت، ط٢/ ١٤٢٦هـ.

«**ديوان طرفة بن العبد**»، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط٣/ ١٤٢٣هـ.

«**ذكر أسماء للتابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم**»، الدارقطني، مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت، ط١/ ١٤٠٦هـ.

«**ديوان عمرو بن معدي كرب**»، مكتبة دار البيان.

«**ديوان لبيد**»، دار المعرفة - بيروت، ط ١/ ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

«**ديوان يزيد بن مفرِّغ الحميري**»، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٢/ ١٤٠٢هـ.

«**ذخائر المواريث**»، عبد الغني النابلسي، جمعية النشر والتأليف الأزهرية بمصر، ط١/ ١٣٥٢هـ.

«**ذخيرة العقبى في المجتبى**»، محمد بن علي بن آدم الإثيوبي، دار المعراج الدولية للنشر، من مجلد ١ إلى مجلد ٥، ودار آل بروم من مجلد ٦ إلى آخر الكتاب.

«**ذم الغيبة**»، ابن أبي الدنيا، مكتبة دار البيان ـ دمشق، ط١/ ١٤١٣هـ.

«**ذم الكلام**»، الهروي، مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة، ط١/ ١٤١٨هـ.

«**ذم الملاهي**»، ابن أبي الدنيا، مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة، ط١/ ١٤١٦هـ.

«**ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد**»، أبو الطيب الفاسي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١/ ١٤١٠هـ.

«**ذيل طبقات الحنابلة**»، ابن رجب، مكتبة العبيكان ـ الرياض، ط١/ ١٤٢٥هـ.

«**رحمة الأمة في اختلاف الأئمة**»، العثماني مع «الميزان الكبرى»، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/ ١٩٨٧م.

«**رحمة الأمة في اختلاف الأئمة**»، محمد بن عبد الرحمن الدمشقي، دار الفكر ـ بيروت، ١٤٢٥هـ.

«**رسالة أبي داود إلى أهل مكة**»، أبو داود، المكتب الإسلامي - بيروت، ط ٣/ ١٤٠٥هـ.

«**رسالة أبي داود إلى أهل مكة**»، أبو داود، دار العربية ـ بيروت.

«**روضة الطالبين**»، النووي، المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط٣/ ١٩٩١هـ.

«**رياض الصالحين**»، النووي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٣/ ١٤١٩هـ.

«**زاد المعاد**»، ابن القيم، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٢٧/ ١٩٩٤م.

«**زهر الآداب**»، القيرواني، مؤسسة الرسالة ناشرون ـ دمشق، ط١/ ٢٠١٢م.

«**سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني**»، علي بن عبد الله المديني، مكتبة المعارف ـ الرياض، ط١/ ١٤٠٤هـ.

«**سؤالات ابن الجنيد**»، ابن معين، مكتبة الدار ـ المدينة المنورة، ط١/ ١٩٨٨م.

«**سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل**»، أحمد بن حنبل، مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة، ط١/ ١٤١٤هـ.

«**سؤالات أبي عبيد**»، أبو عبيد الآجري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة، ط١/ ١٤٠٣هـ.

«**سؤالات البرقاني للدراقطني ـ رواية الكَرَجي**»، البرقاني، مكتبة القرآن.

«**سؤالات الحاكم للدار قطني**»، الحاكم، مكتبة المعارف، ط١/ ١٤٠٤هـ.

«**سؤالات السجزي للحاكم**»، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط ١/ ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

«**سؤالات السلمي للدارقطني**»، أبو عبد الرحمن السلمي ـ ط١/ ١٤٢٧هـ.

«**سؤالات حمزة للدارقطني**»، حمزة بن يوسف الجرجاني، مكتبة المعارف ـ الرياض، ط١/ ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

«**سبل السلام**»، الأمير الصنعاني، دار الحديث.

«**سبل السلام**»، الصنعاني، دار البصرة ـ الإسكندرية، ١٤٢٢هـ.

«**سبل السلام**»، الصنعاني، مؤسسة الرسالة ناشرون ـ دمشق، ط١/ ١٤٣٤هـ.

«**سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد**»، محمد بن يوسف الصالحي الشامي، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، ط١/ ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

«**سلسلة الأحاديث الصحيحة**»، الألباني، مكتبة المعارف للنشر ـ الرياض، ط١/ ١٤١٥ و١٤١٦ و١٤٢٢.

«**سلسلة الأحاديث الضعيفة**»، الألباني، دار المعارف السعودية، ط١/ ١٤١٢هـ.

«**سنن ابن ماجه**»، ابن ماجه، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.

«**سنن ابن ماجه**»، ابن ماجه، مؤسسة الرسالة ناشرون ـ دمشق ط١/ ٢٠٠٩م.

«**سنن أبي بكر الأثرم**»، دار البشائر الإسلامية، ط١/ ٢٠٠٤م.

«**سنن أبي داود**»، أبو داود، المكتبة العصرية ـ صيدا، بيروت.

«سنن أبي داود»، أبو داود، دار السلام ـ الرياض.

«**سنن أبي داود**»، أبو داود، دار القبلة ـ جدة، مؤسسة الريان ـ بيروت، ط١/ ١٤١٩هـ.

«**سنن الترمذي**»، الترمذي، مؤسسة الرسالة ناشرون ـ دمشق، ط١/ ٢٠١١م.

«**سنن الترمذي**»، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ١٩٩٨م.

«**سنن الدار قطني**»، الدارقطني، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١/ ٢٠٠٤.

«**سنن الدارمي**»، الدارمي، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط١/ ١٤٠٧هـ.

«**سنن الدارمي**»، الدرامي، دار المغني للنشر والتوزيع ـ المملكة العربية السعودية، ط١/ ١٤١٢هـ.

«**سنن النسائي**» = «**المجتبى**»، النسائي، مؤسسة الرسالة ناشرون ـ دمشق، ط١/ ٢٠١٤م.

«**سنن سعيد بن منصور (التفسير)**»، دار الصميعي للنشر والتوزيع، ط١/ ١٤١٧هـ.

«**سنن سعيد بن منصور**»، الدار السلفية ـ الهند، ط١/ ١٤٠٣هـ.

«**سير أعلام النبلاء**»، الذهبي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٢٥/ ١٩٨٥م.

«**شأن الدعاء**»، الخطابي، دار الثقافة العربية، ط ٣/ ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

«**شأن الدعاء**»، الخطابي، دار الثقافة العربية، ط١/ ١٤٠٤هـ.

«**شجرة النور الزكية**»، محمد مخلوف، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١/ ٢٠٠٣م.

«**شذا العرف في فن الصرف**»، أحمد النحلاوي، مؤسسة الرسالة ناشرون ـ دمشق، ط١/ ١٤٢٤هـ.

«**شذرات الذهب**»، ابن العماد، دار ابن كثير ـ دمشق، بيروت، ط١/ ١٤٠٦هـ.

«**شرح أدب الكاتب**»، الجواليقي، دار الكتاب العربي ـ بيروت.

«**شرح أصول اعتقاد أهل السنة**»، اللالكائي، دار طيبة ـ السعودية، ط٨/ ١٤٢٣هـ.

«**شرح التبصرة والتذكرة**»، أبو الفضل زين الدين العراقي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١/ ١٤٢٣هـ.

«**شرح التبصرة والتذكرة**»، زين الدين العراقي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١/ ١٤٢٣هـ.

«**شرح التسهيل**»، ابن مالك، هجر للطباعة والنشر، ط١/ ١٤١٠هـ.

«**شرح الزرقاني على الموطأ**»، الزرقاني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١/ ١٤٢٤هـ.

«**شرح الزركشي على مختصر الحزقي**»، الزركشي، دار العبيكان، ط١/ ١٤١٣هـ.

«**شرح السنة**» البغوي، المكتب الإسلامي، دمشق ـ بيروت، ط٢/ ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

«**شرح الشفا**»، ملا علي القاري، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١/ ١٤٢١هـ.

«**شرح الفقه الأكبر**»، ملا علي القاري، دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط١/ ١٤١٩هـ.

«**شرح الكافية الشافية**»، ابن مالك، جامعة أم القرى، ط١.

«**شرح المفصل**»، ابن يعيش، دار الكتب ـ بيروت، ط١/ ١٤٢٢هـ.

«**شرح المواهب اللدنية**»، الزرقاني، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١/ ١٩٩٦م.

«**شرح درة الغواص**»، الخفاجي، دار الجيل ـ بيروت ـ لبنان، ط١/ ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

«**شرح ديوان الحماسة**»، التبريزي، دار القلم ـ بيروت.

«**شرح ديوان المتنبي**»، العكبري، دار المعرفة ـ بيروت.

«**شرح سنن ابن ماجه**» = «**الإعلام بسنته عليه السلام**»، مغلطاي، مكتبة نزار مصطفى الباز ـ مكة المكرمة، ط١/ ١٩٩٩م.

«**شرح سنن ابن ماجه**»، السيوطي وغيره، قديمي كتب خانة ـ كراتشي.

«**شرح سنن أبي داود**»، ابن رسلان، دار الفلاح - الفيوم، مصر، ط ١/ ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.

«**شرح سنن أبي داود**»، العيني، مكتبة الرشد، الرياض، ط١/ ١٤٢٠هـ.

«**شرح سنن النسائي**»، السيوطي، مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط٢/ ١٤٠٦هـ.

«**شرح شذور الذهب**»، ابن هشام، الشركة المتحدة للتوزيع ـ سوريا، ط١/ ١٩٨٤هـ.

«**شرح شمائل الترمذي**»، الباجوري، مطبعة الاستقامة - مصر، ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م.

«**شرح صحيح البخاري**»، ابن بطال، مكتبة الرشد ـ الرياض، ط٢/ ٢٠٠٣م.

«**شرح صحيح مسلم**»، النووي، مؤسسة الرسالة ناشرون ـ دمشق، ط١/ ١٤٣٦هـ.

«**شرح صحيح مسلم**»، النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢/ ١٣٩٢هـ.

«**شرح عمدة الفقه**»، ابن تيمية، مكتبة العبيكان ـ الرياض، ط١/ ١٤١٣هـ.

«**شرح مسند الشافعي**»، الرافعي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ قطر، ط١/ ١٤٢٨هـ.

«**شرح مشكل الآثار**»، الطحاوي، الرسالة ـ بيروت، ط١/ ١٩٩٤م.

«**شرح مصابيح السنة**»، ابن مَلَك، إدارة الثقافة الإسلامية، ط١/ ١٤٣٣هـ.

«**شرح معاني الآثار**»، الطحاوي، عالم الكتب، ط١/ ١٩٩٤م.

«**شرح نخبة الفكر**»، ملا علي قاري، دار الأرقم ـ بيروت.

«**شعب الإيمان**»، البيهقي، مكتبة الرشد ـ الرياض، ط١/ ٢٠٠٣م.

«**شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل**»، ابن قيم الجوزية، دار المعرفة ـ بيروت، ١٣٩٨هـ.

«**صحيح ابن حبان**»، ابن حبان، الرسالة ـ بيروت، ط١/ ١٩٨٨م.

«**صحيح ابن خزيمة**»، ابن خزيمة، دار الميمان - الرياض، ط ١/ ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

«**صحيح ابن خزيمة**»، ابن خزيمة، المكتب الإسلامي ـ بيروت.

«**صحيح البخاري**»، البخاري، طوق النجاة (السلطانية)، ط١/ ١٤٢٢هـ.

«**صحيح البخاري**»، البخاري، مؤسسة الرسالة ناشرون ـ دمشق، ط١/ ٢٠٠٨م.

«**صحيح مسلم**»، مسلم، مؤسسة الرسالة ناشرون ـ دمشق، ط١/ ١٤٠٨هـ.

«**صفة الصفوة**»، ابن الجوزي، دار الحديث ـ القاهرة، ١٤٢١هـ.

«**صلاة التسبيح**»، الخطيب البغدادي، الدار الأثرية، ط١.

«**طبقات الحفاظ**»، السيوطي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١/ ١٤٠٣هـ.

«**طبقات الشافعية الكبرى**»، السبكي، دار هجر، ط٢/ ١٤١٣هـ.

«**طبقات الشافعية**»، ابن قاضي شهبة، عالم الكتب ـ بيروت، ط١/ ١٤٠٧هـ.

«**طبقات الشافعيين**»، ابن كثير، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٣هـ.

«**طبقات المحدثين بأصبهان**»، أبو الشيخ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٢/ ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

«**طبقات فحول الشعراء**»، محمد بن سلّام الحجي، دار المدني ـ جدة.

«**طرح التثريب**»، العراقي، الطبعة المصرية القديمة.

«**طريق الهجرتين**»، ابن قيم الجوزية، دار السلفية ـ القاهرة، ط٢/ ١٣٩٤هـ.

«**طلبة الطلبة**»، النسفي، المطبعة العامرة ـ مكتبة المثنى ببغداد، ١٣١١هـ.

«**عارضة الأحوذي**»، أبو بكر بن العربي، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

«**عدة الحصن الحصين ـ مع شرحه تحفة الذاكرين**»، الشوكاني، مؤسسة الرسالة ناشرون ـ دمشق، ط١/ ١٤٣٠هـ.

«**علل الحديث**»، ابن أبي حاتم، مطابع الحميضي، ط١/ ٢٠٠٦م.

«**علوم الحديث**»، ابن الصلاح، دار الفكر ـ سوريا، ١٤٠٦هـ.

«**علوم الحديث**»، ابن الصلاح، مؤسسة الرسالة ناشرون ـ دمشق، ط١/ ١٤٢٨هـ.

«**عمدة الأحكام**»، ابن قدامة المقدسي، دار الثقافة العربية ـ دمشق، بيروت، مؤسسة قرطبة، مدينة الأندلس، ط٢ ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

«**عمدة القاري**»، العيني، المطبعة المنيرية.

«**عمدة القاري**»، العيني، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

«**عمل اليوم والليلة**»، ابن السني، دار الأرقم - بيروت، ط ١/ ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

«**عمل اليوم والليلة**»، ابن السني، دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن ـ جدة، بيروت.

«**عمل اليوم والليلة**»، النسائي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١/ ١٤٠٦هـ.

«**عناية القاضي وكفاية الراضي = حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي**»، شهاب الدين الخفاجي، دار صادر ـ بيروت.

«**عوراف المعارف**»، السهروردي، مع كتاب «إحياء علوم الدين».

«**عيون الأثر**»، ابن سيد الناس، دار القلم ـ بيروت، ط١/ ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

«**عيون الأنباء في طبقات الأطباء**»، ابن أبي أصيبعة، دار مكتبة الحياة ـ بيروت.

«**غاية المقصود في شرح سنن أبي داود**»، أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم ابادي، حديث أكادمي - فيصل اباد - باكستان، ط١/ ١٤١٤هـ.

«**غرائب مالك**»، ابن المظفر، دار السلف - الرياض، ط١/ ١٤١٨هـ.

«**غريب الحديث**»، ابن الجوزي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١/ ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

«**غريب الحديث**»، ابن قتيبة، مطبعة العاني - بغداد، ط١/ ١٣٩٧هـ.

«**غريب الحديث**»، أبو عبيد القاسم، مطبعة دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد، ط١/ ١٩٦٤م.

«**غريب الحديث**»، الخطابي، دار الفكر/ ١٩٨٢م.

«**غلط الضعفاء من الفقهاء**»، ابن بري، عالم الكتب - بيروت، ط١/ ١٩٨٧م.

«**غنية المتملي في شرح منية المصلي**»، إبراهيم الحلبي - حلبي كبير، دار سعادت، ١٣٢٥هـ.

«**غوامض الأسماء المبهمة**»، ابن بشكوال، عالم الكتب - بيروت، ط١/ ١٤٠٧هـ.

«**غيث النفع في القراءات السبع**»، الصفاقسي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١/ ١٤٢٥هـ.

«**غنية المستملي**» = «**غنية المتملي**».

«**فتح الباري**»، ابن حجر العسقلاني، دار المعرفة - بيروت/ ١٣٨٩هـ.

«**فتح الباري**»، ابن حجر، مؤسسة الرسالة العالمية - دمشق، ط١/ ١٤٣٤هـ.

«**فتح الباري**»، ابن رجب، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة، ط١/ ١٤١٧هـ.

«**فتح العزيز**»، الرافعي، دار الفكر.

«**فتح الغفور في وضع الأيدي على الصدور**»، محمد حياة السندي، مكتبة الغرباء الأثرية، ط٣/ ١٤١٩هـ.

«**فتح القدير = تفسير الشوكاني**»، الشوكاني، دار ابن كثير - دمشق، ط١/ ١٤١٤هـ.

«**فتح القدير**»، الكمال بن همام، دار الفكر.

«**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**»، مطبعة السنة المحمدية - القاهرة، ط٧/ ١٣٧٧هـ.

«**فتح المجيد**»، عبد الرحمن بن حسن، مطبعة السنة المحمدية - القاهرة، ط ٧/ ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.

«**فتح المغيث**»، السخاوي، مكتبة السنة - مصر، ط١/ ٢٠٠٣م.

«**فتح الملك المعبود - تكملة المنهل العذب المورود**»، أمين محمود خطاب، مؤسسة التاريخ العربي - بيروت، ١٣٩٤هـ.

«**فصل المقال في شرح كتاب الأمثال**»، أبو عبيد البكري الأندلسي، مؤسسة الرسالة، ط ١/ ١٩٧١م.

«**فضائل الصحابة**»، الإمام أحمد، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١/ ١٩٨٣م.

«**فضائل القرآن**»، ابن الضريس محمد بن أيوب بن يحيى، دار الفكر - دمشق، ط١/ ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

«**فضل الصلاة على النبي ﷺ**»، القاضي إسماعيل المالكي، المكتب الإسلامي - بيروت، ط٣/ ١٣٩٧هـ.

«**فقه اللغة**»، الثعالبي، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، ط١/١٤٣٨هـ.
«**فهرس الفهارس**»، عبد الحي الكتاني، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط٢/ ١٩٨٢م.
«**فيض القدير**»، المناوي، دار الكتب العلمية - بيروت / ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
«**فيض القدير**»، المناوي، المكتبة التجارية الكبرى ـ مصر، ط١/ ١٣٥٦هـ.
«**قرة العينين برفع اليدين**»، البخاري، دار الأرقم للنشر والتوزيع ـ الكويت، ط١/ ١٤٠٤هـ.
«**قواعد الأحكام في مصالح الأنام**»، العز بن عبد السلام، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة / ١٤١٤هـ - ١٩٩١م.
«**قوت المغتذي**»، السيوطي، جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ١٤٢٤هـ.
«**كتاب الأفعال**»، ابن القطاع، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٣هـ.
«**كشف الأستار**»، الهيثمي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١/ ١٩٧٩م.
«**كشف الظنون من أسامي الكتب والفنون**»، حاجي خليفة، مكتبة المثنى ـ بغداد/ ١٩٤١م.
«**كشف الغمة**»، الشعراني، المطبعة الكاستلية ـ مصر، ١٢٨١هـ.
«**كشف القناع**»، البهوتي، دار الكتب العلمية ـ بيروت.
«**كشف المشكل من حديث الصحيحين**»، ابن الجوزي، دار الوطن ـ الرياض.
«**كنز العمال**»، المتقي الهندي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٥/ ١٤٠١هـ.
«**لب اللباب**»، السيوطي، دار صادر ـ بيروت.
«**لباب التأويل في معاني التنزيل = تفسير الخازن**»، الخازن، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١/ ١٤١٥هـ.
«**لسان العرب**»، ابن منظور، دار صادر ـ بيروت، ط٣/ ١٤١٤هـ.
«**لسان الميزان**»، ابن حجر، دار البشائر الإسلامية، ط١/ ٢٠٠٢م.
«**مبارق الأزهار شرح مشارق الأنوار**»، ابن الملك، دار الجيل - بيروت، ط ١/ ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
«**مجاز القرآن**»، أبو عبيدة، مكتبة الخانجي ـ القاهرة/ ١٣٨١هـ.
«**مجمع الأمثال**»، الميداني، دار المعرفة - بيروت.
«**مجمع الزوائد**»، الهيثمي، دار الفكر ـ بيروت / ١٤١٢هـ.
«**مجمع بحار الأنوار**»، الفتّني، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط٣/ ١٣٨٧هـ.
«**مجمل اللغة**»، ابن فارس، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٢/ ١٩٨٦م.
«**مجموع الفتاوى**»، ابن تيمية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ـ المدينة المنورة، ١٤١٦هـ.
«**مختار الصحاح**»، الرازي، مؤسسة الرسالة ناشرون ـ دمشق، ط١/ ٢٠٠٩م.
«**مختصر اختلاف العلماء**»، الطحاوي، دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط٢/ ١٤١٧م.

«**مختصر الخرقي**» دار الصحابة للتراث، ١٤١٣هـ.

«**مختصر المزني**»، المزني، مطبوع مع «الأم» للشافعي.

«**مختصر خلافيات البيهقي**»، ابن فَرْح اللَّخمي الإشبيلي أبو العباس شهاب الدين الشافعي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١/ ١٤١٧هـ.

«**مختصر سنن أبي داود**»، المنذري، دار المعرفة ـ بيروت.

«**مختصر فتح رب الأرباب بما أهمل في لب اللباب من واجب الأنساب**»، عباس محمد المدني الشافعي، مطبعة المعاهد ـ مصر، ١٣٤٥هـ.

«**مختصر قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر**»، محمد بن نصر بن الحجاج المروزي، حديث أكادمي ـ فيصل أباد ـ باكستان، ط١/ ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

«**مختلف القبائل ومؤتلفها**»، ابن حبيب، دار الكتب الإسلامية ـ دار الكتاب المصري ـ القاهرة، دار الكتاب اللبناني ـ بيروت.

«**مراصد الاطلاع**»، صفي الدين بن عبد الحق القطيعي، دار الجيل ـ بيروت، ط١/ ١٤١٢هـ.

«**مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**»، أبو الحسن المباركفوري، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء ـ الجامعة السلفية ـ بنارس الهند، ط٣/ ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

«**مرقاة الصعود**»، السيوطي، دار ابن حزم ـ بيروت، ط١/ ١٤٣٣هـ.

«**مرقاة المفاتيح**»، القاري، دار الفكر ـ بيروت، ط١/ ٢٠٠٢م.

«**مسائل أحمد بن حنبل**»، رواية عبد الله، عبد الله بن أحمد بن حنبل المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط١/ ١٤٠١هـ.

«**مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه**»، الكوسج، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط١/ ٢٠٠٢م.

«**مسائل الإمام أحمد**»، رواية أبي داود، أبو داود، مكتبة ابن تيمية ـ مصر، ط١/ ١٩٩٩م.

«**مسائل حرب**»، أبو محمد حرب بن إسماعيل الكرماني، جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ١٤٢٢هـ.

«**مساوئ الأخلاق**»، الخرائطي، مكتبة السوادي للتوزيع ـ جدة، ط١/ ١٤١٣هـ.

«**مستخرج أبي النعيم**»، أبو نعيم، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١/ ١٤١٧هـ.

«**مستخرج أبي عوانة**»، أبو عوانة، دار المعرفة ـ بيروت ط١/ ١٩٩٨م.

«**مستدرك الحاكم**»، الحاكم، دائرة المعارف العثمانية - الهند، ط ١/ ١٣٤٠هـ.

«**مسند ابن أبي شيبة**»، ابن أبي شيبة، دار الوطن - الرياض، ط ١/ ١٩٩٧م.

«**مسند ابن الجعد**»، علي بن الجعد، مؤسسة نادر ـ بيروت، ط١/ ١٩٩٠م.

«**مسند أبي حنيفة**» رواية الحصكفي، الإمام أبو حنيفة، الآداب ـ مصر.

«**مسند أبي يعلى**»، أبو يعلى، دار المأمون ـ دمشق، ط١/ ١٩٨٤م.

«**مسند أحمد**»، الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١/ ١٩٩٩م.

«**مسند إسحاق بن راهويه**»، إسحاق بن راهويه، مكتبة الإيمان ـ المدينة المنورة، ط١/ ١٩٩١م.

«**مسند البزار**»، البزار، مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة، ط١/ ٢٠٠٩م.

«**مسند الحميدي**»، الحميدي القرشي، ، دار السقا ـ ط١/ ١٩٩٦م.

«**مسند الروياني**»، الروياني، مؤسسة قرطبة ـ القاهرة، ط١/ ١٤١٦هـ.

«**مسند الشافعي**» ترتيب سنجر، شركة غراس للنشر والتوزيع ـ الكويت، ط١/ ١٤٢٥هـ.

«**مسند الشافعي**»، الإمام الشافعي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١/ ١٩٥١م.

«**مسند الشافعي**»، ترتيب السندي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠هـ.

«**مسند الشاميين**»، الطبراني، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١/ ١٩٨٤.

«**مسند الشهاب**»، أبو عبد الله الشهاب القضاعي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٢/ ١٤٠٧هـ.

«**مسند الطيالسي**»، أبو داود الطيالسي، دار هجر ـ مصر، ط١/ ١٩٩٩م.

«**مشارق الأنوار**»، القاضي عياض، المكتبة العتيقة ـ تونس، ودار التراث ـ القاهرة.

«**مشكاة المصابيح**»، التبريزي، المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط٣/ ١٩٨٥م.

«**مشكل إعراب القرآن**»، مكي بن أبي طالب، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٢/ ١٤٠٥هـ.

«**مشيخة النسائي = تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن النسائي**»، النسائي، دار عالم الفوائد ـ مكة المكرمة، ط١/ ١٤٢٣هـ.

«**مصابيح السنة**»، البغوي، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت، ط١/ ١٤٠٧هـ.

«**مصباح الزجاجة**»، البوصيري، دار العربية ـ بيروت، ط٢/ ١٤٠٣هـ.

«**مصنف ابن أبي شيبة**»، الدار السلفية - الهند، ط ٢/ ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

«**مصنف ابن أبي شيبة**»، ابن أبي شيبة، دار القبلة.

«**مصنف ابن أبي شيبة**»، دار الفكر ـ بيروت.

«**مصنف ابن أبي شيبة**»، مكتبة الرشد ـ الرياض ط١/ ١٤٠٩هـ.

«**مصنف عبد الرزاق**»، عبد الرزاق، المجلس العلمي ـ الهند، ط٢/ ١٤٠٣هـ.

«**مطالع الأنوار**»، ابن قُرقول، دار الفلاح ـ وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ دولة قطر.

«**معالم التنزيل**»، البغوي، دار طيبة، ط٤/ ١٩٩٧م.

«**معالم السنن**»، الخطابي، الرسالة ناشرون ـ دمشق، ط١/ ٢٠١٢م.

«**معالم السنن**»، الخطابي، المطبعة العلمية ـ حلب، ط١/ ١٩٣٢م.

«**معاني القراءات**»، الأزهري، جامعة الملك سعود ـ السعودية، ط١/ ١٩٩١م.

«**معاني القرآن وإعرابه**»، الزجاج، عالم الكتب ـ بيروت، ط١/ ١٩٨٨م.

«**معاني القرآن**»، الفراء، دار الكتب المصرية للتأليف والترجمة ـ مصر، ط١.

«**معجم ابن الأعرابي**»، ابن الأعرابي، دار ابن الجوزي ـ المملكة العربية السعودية، ط١/ ١٤١٨هـ.

«**معجم ابن المقرئ**»، ابن المقرئ، مكتبة الرشد ـ الرياض، ط١/ ١٤١٩هـ.

«**معجم ابن عساكر**»، ابن عساكر، دار البشائر ـ دمشق، ط١/ ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

«**معجم أبي يعلى**»، أبو يعلى الموصلي، دارا لعلوم الأثرية ـ فيصل آباد، ط١/ ١٤٠٧هـ.

«**معجم الأدباء**» = «**إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**»، ياقوت الحموي، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط١/ ١٩٩٣م.

«**معجم البلدان**»، ياقوت الحموي، دار صادر - بيروت، ط ٢/ ١٩٩٥م.

«**معجم البلدان**»، ياقوت الحموي، دار الفكر ـ بيروت.

«**معجم الصحابة**»، ابن قانع، مكتبة الغرباء الأثرية ـ المدينة المنورة، ط١/ ١٤١٨هـ.

«**معجم الصحابة**»، البغوي، مكتبة دار البيان ـ الكويت، ط١/ ٢٠٠٠م.

«**معجم المؤلفين**»، عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى ـ بيروت، ودار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

«**معجم قبائل العرب**»، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٧/ ١٤١٤هـ.

«**معجم ما استعجم**»، أبو عبيد البكري، عالم الكتب ـ بيروت، ط٣/ ١٤٠٣هـ.

«**معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم**»، السيوطي، مكتبة الآداب ـ القاهرة، ط١/ ١٤٢٤هـ.

«**معرفة السنن والآثار**»، البيهقي، دار قتيبة ـ دمشق، بيروت، وجامعة الدراسات الإسلامية ـ كراتشي، باكستان، ودار الوعي ـ حلب، ودار الوفاء ـ المنصورة، القاهرة، ط١/ ١٩٩١م.

«**معرفة الصحابة**»، ابن منده، مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة، ط١/ ٢٠٠٥م.

«**معرفة الصحابة**»، أبو نعيم الأصبهاني، دار الوطن ـ الرياض، ط١/ ١٩٩٨م.

«**معرفة علوم الحديث**»، الحاكم، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط٢/ ١٩٧٧م.

«**مغاني الأخيار**»، العيني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/ ٢٠٠٦م.

«**مغني اللبيب**»، ابن هشام، دار الفكر ـ دمشق، ط٦/ ١٩٨٥م.

«**مقاييس اللغة**»، ابن فارس، دار الفكر ـ بيروت/ ١٩٧٩م.

«**مقدمة ابن خلدون**» = «**تاريخ ابن خلدون**».

«**مقدمة ابن الصلاح = علوم الحديث**»، ابن الصلاح، دار الفكر ـ سوريا، ١٤٠٦هـ.

«**مكارم الأخلاق**»، الخرائطي، دار الآفاق العربية ـ القاهرة، ط١/ ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

«**ملحق المعجم الكبير**»، الطبراني، مكتبة المعارف - الرياض، ط١/ ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
«**من كلام أبي زكريا يحيى بن المعين في الرجال**»، رواية طهمان، دار المأمون للتراث، دمشق.
«**مناقب الشافعي**»، البيهقي، مكتبة دار التراث ـ القاهرة، ط١/ ١٣٩٠هـ.
«**ميزان الاعتدال**»، الذهبي، مؤسسة الرسالة العالمية ـ دمشق، ط١/ ٢٠٠٩م.
«**ناسخ الحديث ومنسوخه**»، ابن شاهين، مكتبة المنار ـ الزرقاء، ط١/ ١٤٠٨هـ.
«**نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار**»، الحافظ ابن حجر، دار ابن كثير ـ دمشق، ط٢/ ١٤١٥هـ.
«**نزهة النظر**»، ابن حجر، مطبعة الصباح ـ دمشق، ط٣/ ١٤٢١هـ.
«**نسب معد واليمن الكبير**»، ابن الكلبي، عالم الكتب ـ مكتبة النهضة، ط١/ ١٩٨٨م.
«**نصب الراية**»، الزيلعي، مؤسسة الريان ـ بيروت، ودار القبلة ـ جدة، ط١/ ١٩٩٧م.
«**نظم المتناثر من الحديث المتواتر**»، الكتاني، دار الكتب السلفية ـ مصر، ط٢.
«**نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**»، المقري التلمساني، دار صادر ـ بيروت، ط جديدة/ ١٩٩٧.
«**نهاية المطلب**»، إمام الحرمين الجويني، دار المنهاج - بيروت، ط ١/ ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
«**نوادر الأصول**»، الحكيم الترمذي، دار الجيل ـ بيروت.
«**نوادر الأصول**»، الحكيم الترمذي، دار يعرب ـ دمشق، ط١/ ١٤٢٥هـ.
«**نوادر الأصول**»، الحكيم الترمذي، مكتبة الإمام البخاري ـ القاهرة، ط١/ ١٤٢٩هـ.
«**نيل الأوطار**»، الشوكاني، دار ابن الجوزي.
«**نيل الأوطار**»، الشوكاني، دار الحديث ـ مصر، ط١/ ١٩٩٣م.
«**هدي الساري مقدمة فتح الباري**»، ابن حجر، دار المعرفة ـ بيروت، ١٣٧٩هـ.
«**هدية العارفين**»، إسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
«**وفيات الأعيان**»، ابن خلكان، دار صادر ـ بيروت.



فهرس الموضوعات



الإخراج الفني:
موسى وحيد مصطفى